

يكن له شيء داخل منزله حسب اقراره واعترافه في حال صحته والشهود الموثقون بالسند يكونون حاضرين ويصدقون على ذلك ويشهدون وقتها فيؤخذ العهد اللازم من يلزم ويضبط الموجود بالسند وبعدها يصير التحري من بيت المال في استحضار الشهود واخذ الشهادة اللازمة منهم واذا كانوا مسافرين بجهات اندريبات او خلافها ببلد كومة المصرية فيتحرر محل الاقتضا باخذ الجواب اللازم منهم عن ذلك (م) ه اذا كان عند ضبط اي تركه اقتضى ضبطها يوجد احد يدعي بوصاية مختارة او بالتك أو باقل او هبة او مبايعه او تملك ويكون بيده سند مستمول بختم المتوفي وعليه شهادة شهود مسلمين احرار فعند ضبط واقعة الحال يصير قيد السند بدقتر الضبط حرقا وبعدها يصير الشرح بظاهر السند المذكور عن مقدار ما يحتويه من السطور والشهود وانه حلي من القسط والحشر واتصالح ويختم عليه من المدعي حتى اذا كان فيما بعد يترأى حدوث شيء مما ذكر بالسند عن الصورة الواردة بدقتر الضبط فلا يصير قبول ما حدث ومتى حضر المدعي فقبل احالة دعواه على الشريعة ينظر الى السند ومن بعد مراجعته على الصورة المقيمة بالدقتر فمتى وجد صحيحا ولم يحصل به زيادة ولا نقص فتحال دعواه على الشريعة ومن بعد التثبت وصدور الاعلام الشرعي واخذ الضمانة والسند الارزم يجري الصرف او الافراج له اذا كان المقضي صرفه او الافراج عنه له لا يبلغ زيادة عن الخمسة آلاف قرش المصرح الى المصلحة بصرفه من دون استئذان اما اذا كان زيادة عن ذلك فيسند اذن عنه العموم كما توضح بيند ٣٩ واما اذا كان عند حضور السند ومراجعته بيت المال يوحد انه حصل به قسط او تصليح او حشر زيادة عن الصورة المقيمة بدفاتر المصلحة فلا يعتمد الا المقيد بالدفاتر حسب اصله والزيادة لا تعتمد ويصير الاحالة على الشريعة وبعد التثبت يعطى له حقه انما يترتب على الفاعل الجزاء الا ان له حسب القانون نظرا لما حصل منه واما اذا كان الميت حال حياته وهب شيئا او ملك شيئا لاحد ووضع بيده عليه ولم يظهر منازع شرعي فلا

يكون لبيت المال تعرض للذي صار الايهاب او التملك اليه واما اذا ظهر منازع شرعي فيتحقق سياسة وبعد اتمام التحقيق عند مأمور المصلحة اذا ظهرت القضية خالية من الشبهة فتحال للشريعة واما اذا ظهر من التحقيق شبهة اختلاف الشهود فقط فتحال للشريعة واذا كان يظهر من التحقيق ان دعوى الهبة او الدين او الوصاية او الوصية او التملك مفتعلة فمن بعد عمل الجرنال الارزم يحال لمحل الاقتضا واما دعوى الوراثه او ثبوت السبب فتحال للشريعة في كل الاحوال انما تؤخذ ضمانه على واضع اليد بعدم التفريط فيما هو واضع اليد عليه حين اتمام التحقيق والتثبت او عدمه (م) ٦ اذا كان عند ضبط اي تركه يوجد به نكود يتحرر بها حافظه ببيان الصنف والعدد ويختم عليها من الحاضرين ومن المعاوين والكشاف وتفيد بدقتر الاصول وتورد خزينة بيت المال ومن بعد تحرير الرجعة الاضافة بختم الصراف تسلم الرجعة الى كاتب اليومية لاجل قيدها وعلاقتها طلبا للتركة كالجاري انما اذا كان يلزم تجهيز المتوفي شيء من النقود التي توجد بالنظر لحال المتوفي ومقام تركته يعطى مبلغ معلوم بمعرفة المعاوين المندوب الضبط لمن يكون متوليا امر التجهيز والتكفين ويصير تنزيله بالبيان والبيان يتوضح بالبيان ايضا ويقيد بدقتر الاصول على واقعهما والباقي يرد خزينة بيت المال على وجه ما سلف ايضا به واذا كان المتوفي اوصى باسقاط صلاة بقدر معلوم يعطى للوصي او للوارث مع التجهيز والتكفين واذا اجمله مع غيره في الخيرات فالقدر الذي يعطى للوصي لاسقاط الصلاة يكون على حسب تعريفه انما يؤخذ عليه السند اللازم بشرط ان يكون بيد الوصي سند بالتوصية واذا لم يكن بيده سند فلا يعطى الا للتجهيز فقط (م) ٧ كل من يتوفي ويكون فقيرا ومنقطعاً وترد عنه مخاطبة من الضبطية لبيت المال بصرف تجهيزه وتكفينه فيصرف من بيت المال كالجاري انما من حيث ان الجاري صرفه لزوم تجهيز الميت خراف الكفن للرجل او المرأة عشرة قروش والولد خمسة قروش وهذا شيء جزئي وبما ان هذا فعل خير فالذي يصرف لتجهيز

الرجل او المرأة عشرون قرشاً والولد عشرة قرشاً
(م) ٨ اذا توفي اي شخص ويكون ورتته جميعاً
حاضرين فمثل هذا لا يكون لبيت المال تعرض لصبط
متوكلاته لكن اذا كان يوم وفاته او فيما بعده يحصر
جميع الورثة او بعضهم الى بيت المال ويلتمسون ضبط
تركة مورثهم ببيت المال واعطاء كل ذي حق حقه
بواسطة المصلحة فيجابون لذلك مادام ان هذا برغبة
ورضائهم ولا يصحى لعدم تراضي بعضهم انما لا يسمع
هذا الا من الورثة المعلومين واما اذا كان الوارث
الملتص صبط التركة مجهولاً قبل الصبط يحال ثبوت
وراثته على المحكمة مع واضع اليد على التركة ومتى
تبنت وراثته شرعاً فبيت المال يصبط التركة ويجري
فيها الاصول واما اذا لم تبنت انه وارث فلا يحصل
تعرض من بيت المال في اخذ التركة من تحت يد
الوارث المعلوم (م) ٩ من حيث انه عند ضبط اي
تركة يصير ضبطها بتعسر تاصيلها يوم وفاة المتوفي بطراً
لمشغولية الحاضرين في تشييل الخنازة بعد مضي ايام
اليتيم بتوحيه المعاونة وكشاف التركة وكاتب الاصول
وكاتب الشرع المقيم بالمصلحة والحوخدار الذي يتعين
من المحكمة ويحسرون الورثة اذا كانوا حاضرين
او الحاضر منهم ومن يلزم من اهل الحارة والجيران
وبصير درج كافة المتروكات التي كان حتم عليها
يوم الوفاة وقيد كل ما صار درجه بدفتر الاصول
صنعاً صنفاً بالدقة الشافية ومن بعد اتمام الجرد والقيد
يصير تكوين الدفتر والختم عليه من الحاضرين سواء
كانوا ورتة او خلافهم ومن المعاونة والكشاف
والجوخدار وكاتب الشرع والتركة التي لم يته جردها
في يوم واحد لجسامتها في اخر كل يوم بصير تكوين
الدفتر والختم عليه كما ذكر وبعد اتمام الجرد على الوجه
المسطور يختم عليه نائياً لحين بيعها او الافراج عنها
واذا كان المتوفي لا يوجد له وارث حاضر او يكون
عن بيت المال يكون جرد التركة وتاصيلها بحضور
الجيران ومن ذكر واغلا (م) ١٠ اذا كان عند تاصيل
اي تركة يوحد بها امانات او رهونات لمذكورين

(١) صدر امر عال في ١٧ رجب سنة ١٢٠٦ — ٢٢ شعبان سنة ١٢٠٦
بالطاعة هذه المادة ونشرت في المال والمحامات من الدخلة في ٢٢ رجب
سنة ١٢٠٦ — ٢٩ شعبان سنة ١٢٠٦

او اشياء تعلق بمذكورين تحت التداعي ويكون
ذلك حسب تعريف اصحابها اذا كانوا حاضرين وقت
التاصيل او بتعريف الحاضرين سواء كانوا من الورثة
او خلافهم فالامانة او الرهن او الاشياء التي تحت
التداعي تقيد بدفتر الاصول بصنفها ووصفها واسم
صاحبها الذي يصير التعريف عنه وعند بيع التركة
او الافراج عنها يصير حجز الامانة او الرهن او الشيء
الواقع عليه التداعي واذا كانت مل فصيوات او
مجوهرات يصير تسليمها الى مخزن بيت المال من
بعد مناظرة اياها والختم على الصرة او الكيس الذي
يصير وضعها فيه بختم مدعيها ان كان حاضراً وبختم
بيت المال واذا كان مدعيها غائباً يختم عليها بختم بيت
المال ويؤخذ على المخزنجي وصل بختمه بالاستلام
على دفتر اصول صبط التركة المقيدة به بان الاشياء
المذكورة في عهده تحت الثبوت واذا كان يوجد
بالامانة او بالاشياء التي تحت التداعي نقود فمن
بعد جردها صنعاً صنفاً وعمل الحافظة المقتضية ببيانها
وقيدها بالدفتر والختم على الحافظة من الحاضرين
ومعاونة بيت المال والكشاف والجوخدار تورد
حزينة المصلحة وتضاف على التركة لحين الثبوت الشرعي
واذا كانت ملبوسات ومفروشات ومحاساً وغيره من
الاشياء الجسمية فتسلم الى المخزنجي صنعاً صنفاً كما
سبق عنه الايضاح اما اذا كانت الامانة والرهونات
او الاشياء الواقعة عليها التداعي مما يحتسب عليه التلف
وربما ان المدعين لم يحصل منهم اخرى في الثبوت
او لم يكونوا حاضرين ومن طول الوقت يترتب حصول
التلف لاشياء المار ذكرها فللقاضي بيعها واما الاشياء
التي لا يحتسب عليها التلف فيربط لها ميعاد سنة ومن
بعد مضي الميعاد اذا لم يحصل ثبوت بيت المال
مجبور ببيعها سريعاً وحصر امانتها على تركة المتوفي التي
وجدت ضمنها واذا كان صاحب الامانة او الرهن
او الاشياء الواقعة عليها التداعي حاضراً والمتوفي له
ورثة غائبين وورثة حاضرين والوارث الحاضر يصدق
له على تداعيه او لم يصدق فيصير احالة ذلك على
الشرعية للثبوت لاحل سريان الحكم على الغائبين
واذا كان الورثة جميعاً غائبين ويحتسب من بقائها كما

من الميراث من بعد تبيينها بمعرفة آل الميراث تعلم
 لمدها امانة لحفظها وقاية من التلف بموجب امانة
 غروم تؤخذ عليه ملحق بحضور الوارث الغائب ومتى
 حضر الوارث الغائب او الوكيل عنه او الوصي على
 القاصر اذا كان في الورثة قاصر يصير احالة التداعي
 على الشريعة ومتى حصل الثبوت بموجب الاءام
 الشرعي الذي يصدر الى بيت المال يصير الصرف
 والاخراج بالسند اللازم بدون صيانة ومن حيث انه
 قد يوجد بعض امانات ورهونات في تركات المتوفين
 او ديون على التركات والورثة جميعاً غائبين واذا
 صار التوقف في اثبات الامانة او الرهن او الدين
 ونحو ذلك من الحقوق على حضور الورثة الغائبين
 يحصل من ذلك غاية الضرر لارباب الحقوق بداعي عدم
 العلم بحضورهم في اي وقت وتارة لا يحضر الوارث الا بعد
 سنة او سنتين او اكثر وتارة لا يحضر بالكلية وتارة
 يظهر انه لا وارث اصلاً فاجل مع هذه الضرورة
 عن عباد الله وايصال الحقوق لاربابها فيجوز لذلك
 ستة شهور وبعد مضي الميعاد المذكور اذا لم يحضر
 الورثة ولا احدهم ولا وكيلاً عنهم فيها ان الغيبة
 المنقطعة شرعاً من جملة الاقوال فيها ان تكون مسافة
 القصر ثلاثة ايام فاكثر فيسوغ للقاضي حينئذ اقامة
 بيت المال وصياً لاجل التداعي مع صاحب الامانة
 او الرهن او الدين واثبات ذلك في وجهه او من يقوم
 مقامه لاجل اصال الحقوق لاربابها ومنعاً للسرر عن
 عباد الله (م) ١١ ان التركات التي ترد الى بيت المال
 من الضبطية او من المديريات او من الجهات الميرية
 بموجب حوافط ببيانها فعند ورودها ان كان بها نقدية
 تورد الخزينة وتحرر بها رجعة الاضافة على الصراف
 وتسلم الرجعة المذكورة الى كاتب اليومية له لاوتها
 طلباً للتركة والاعيان تسلم الى مخزني المصلحة ويؤخذ
 منه السند اللازم على عين الاوراق بالاستلام وتفيد
 بدقتر الاصول وما يوجد بالاعيان من ذهب وفضة
 ومجوهرات فمن بعد مناظرة المخزني اياه يختم عليه
 بختم المصلحة حين اجراء اللازم له وتعطى لقاعدة الوصول
 لجهة الارسال (م) ١٢ انه عند مبيع اي تركة
 كانت فان كانت حسيمة يتحرر عنها افادات للدواوين

الميرية وتحرر تذاكر الميراث رؤساء خان الحليلي
 والتجارين والتجدين ومشيعين سوق السلاح والمؤيد
 وما ياتلهم ويوضح بها اليوم المقتضي المبيع فيه واسم
 محل التركة والساعة المقتضي الحضور فيها وبحلول
 اليوم الذي يتخصص لذلك واجتماع من يحضر من
 ذكر وامن الورثة جميعهم او الحاضرين منهم او
 وكلائهم او من يقتضي المبيع من قبلهم وكاتب السريعة
 والجوحدار والمعاون والمكشاف وكاتب المبيع ويصير
 توقيع صيغة البيع بمعرفة كاتب الشرع المعين بيت المال
 حسب ما تقتضيه اصول الشريعة وبعد حصر اسماء
 الحاضرين بالمجلس بدقتر المبيع يصير الشروع في البيع
 وعند نزل اي صنف بالمزاد يصير قيده يومية مبيع
 التركة وبدقتر كاتب الترخيص فان كان الدلال من
 دلالين الجواهر جيه او الكتيبة الدلالين الاعيان او
 غيره يكتب اسمه بجانب الصنف الذي هو تسليحه
 بالمزاد والدلال يبه الحاضرين ان البيع بالعلامة الصاع
 واثنان حالاً بوقته طبقاً لما صدر من المالىة رقم ١٢
 ربيع اول سنة ٧١ نمرة ٤٠٤ وبانتهاء مزاد كل
 صنف من بعد التسويق والترغيب وقطع الامل من
 وجود مزاد في بحر المزاد يدقتر الميراث من رسي
 عليه المزاد في اليومية والدقتر المذكورين امام الصنف
 ويتاثر عنه ايضاً بدقتر الاصول تاريخ يبعده ونمرة يومية
 المبيع وكل من اورد اثنان يسلمه الى صراف بيت
 المال او مساعده وفي اخر النهار يصير تكوين يومية
 المبيع وتقطيعها ويكتب عليها اسم كاتب الشرع ويختم
 عليها بمن يكون البيع من قبله من طرف بيت
 المال ومن الجوحدار المعين من لحرف حصرة من لا
 افندي وهكذا في كل يوم لحين اتمام مبيع التركة
 وكل ما تحصل من ثمن ما يبيع يتحرر به الحافطة
 اللازمة ويتوضح بها كمية ما ورد من كل مستري
 واسمه وبصير تكوينها بايصاح اصناف العملة ويوضع
 عليها اسم كاتب المبيع واسم كاتب الشرع ويختم عليها
 من مامور المبيع وتورد خزينة المصلحة وتحرر بها
 رجعة الاضافة بختم الصراف وتعطى الى كاتب اليومية
 لقيدها طلباً للتركة واما ان كانت التركة مستقلة
 فيصير مبيعها بالاسواق عن يد ن يتعين من المامورين

للمبيع من طرف بيت المال والكشاف وكاتب المصلحة
والشريعة والجوخدار والورثة اذا كانوا موجودين او
وكلائهم او من يقتضي البيع في وجهه حسب مقتضيه
اصول الشريعة ويصير تزول الاصناف بالمزاد بالنص
والترتيب الموضح قبله والتمن المتحصل يجري فيه حسب
ما ذكرناه ومبيع التراكات اكبار مرخص لامين
بيت المال في توجيهه بنفسه لها او وكيله او من يعينه
من معاوي المصلحة (م) ١٣ ان التراكات الجاري
تواردها من الاستتاليات من حيث ان امانها جزئية
من خمسة فضة وعشرة فضة وخمسة قروش وعشرة
قروش واكثر وقل فمن الآن فصاعداً لا ترسل الى
بيت المال بل تباع بالاستتاليات عن يد معاوي
وكشاف وكاتب يرسلوا من بيت المال وكاتب الشرع
والجوخدار ودلال بيت المال والمسبيين كما كان جارياً
قبلاً ومن بعدمبيعها بالتشويق والترغيب لمن يرغب
تحرر حافظة ببيان التراكات تركة تركة واصناف
العملة واسماء الورثة اذا كان معلوماً لهم ورتة ويبر
تكوين الحافظة ويختتم عليها من ناظر الاستتاليات
ويرد الثمن مع الحافظة الى بيت المال ويسلم الى صراف
الخزينة ومن بعد تحرير رجعة الاضافة بختمه يصير
تسليمها الى كاتب اليومية لاجل قيدها واجراء مقتضاها
حسب الاصول (م) ١٤ اذا توفي احد وله ورثة غائبون
بجهات خارجة عن الديار المصرية وفيما بعد يحصر ورثته او
وكلاء عنهم ويدهم حجة من محكمة بلدهم بثبوت
الورثة او ثبوت الورثة والتوكيل فعند حضورهم
وتقديم العرض حال منهم بطلب التركة يصير ايقاع
الكشف من دفاتر ضبط التراكات عن حقيقة المتوفي
ومراجعة اسماء ورتته وبلده الموضحين بالحجة المحصورة
مع الورثة او وكلائهم على المقيد بدفاتر بيت المال
حسب املاء من كانوا حاضرين يوم وفاة المتوفي
فتمت وجد ذلك قرين الصحة يصير احواله دعواهم على
الشريعة من بعد ايضاح مبلغ التركة والعقار وما يكون
مقتضياً اثبات الورثة عليه راذا وجد اختلاف فيما
بين الموضح بالحجة وما بين المقيد بالدفاتر فمن بعد
تحقيقه بالمصلحة بدون عرض لجهة من الجهات لا يحصل
توقيف بل يحال امر ذلك ايضاً على الشرع الشريف

لاجل منع المشغولية الى الحجاج وخلافهم لاسيما ان
الامر في ذلك عائد على الاثبات بالشريعة والعمدة
على ما ثبت شرعاً كذلك اذا كان الذي يحضر من
تلك الديار سواء كانوا الورثة او وكلائهم معهم حجة
ولم يكن معها مضبطة كالذي يحضر مع بعض الورثة
او بعض الوكلاء او يكون الورثة او وكلائهم ياحضروا
معهم نفس الشهود المحررة اسماءهم بالحجة وموجود عندهم
شهود خلافهم والشرع يقبل منهم ذلك فلا حاجة
لتوقيف رؤية دعواهم بالشريعة على وجود المضبطة
او الشهود المحررة اسماءهم بالحجة بل تحال الدعوى
على الشريعة حيث ان ذلك موافق للحكم الشرعي ومتى
حضر الاعلام الشرعي فموجبه يجري الصرف من بعد
احذ الضمانة والاشهاد الشرعي والسند اللازم ثم ان
الحجاج الذين يتوفون بالمحروسة عند حضورهم بها
حين توجههم الى الحج او عند عودتهم لها من الحج
ويكون لهم ورثة حاضرون وغائبون او جميعهم
غائبون او حاضرون وفي حياتهم يقيمون تخصصاً وصياً
مختاراً على مخلفاتهم واولادهم ويضبط بيت المال
تركات مثل هؤلاء والوصي يسدعي بطلب التركة
ولا يحصل توقيف في احواله دعواه على الشريعة ومن
بعد اثبات وصاية الوصي وصدر الاعلام الشرعي
واخذ الضمانة والاشهاد يصير الصرف والاخراج عن
التركة لوصي لاجل راحته وعدم حصول المشقة
الحجاج من طلب حجة منهم تكون من بلد المتوفي
(م) ١٥ اذا توفي احد كائناً من كان بالديار المصرية
وله ورثة غائبون بجهات خارج عن الديار المصرية
او بعضهم حاضر وبعضهم غائب وبهم قاصر وبالغ
ويكون المتوفي حال حياته وتفوز تصرفاته اقام وصياً
مختاراً من قبله على مخلفاته وورثته على انه اذا توفي
بالوصي المختار يستلم متروكاته ويسلمها الى ورثته وتكون
تلك الوصية بموجب وثيقة مدموغة بشهادة شهود
مسلمين احرار او تكون بدون وثيقة فقط بشهادة
شهود مسلمين احرار فبعد تقديم العرض اللازم من
الوصي تحال دعواه على الشرع الشريف وبعد اثبات
وصايته وصدر الاعلام الشرعي فاذا كان الوصي
المختار ليس من المقيمين بالديار المصرية فمن بعد اخذ

الضمانة عليه يؤخذ أيضاً الاشهاد الشرعي اللازم والسند
المقتضي ويصير الصرف والاخراج واذا كان الوصي
من المقيمين بالديار المصرية فيكتفي باخذ الضمانة
والسند اللازم منه (م) ١٦ اذا توفي احد بالديار
المصرية ويكون من الاغراب وتكون ورثته بعضهم
حاضر وبعضهم غائب او جميعهم غائبين ولم يكن له
وصي مختار فيصير بيع التركة واذا تقدم اعراض من
الوارث الحاضر الغير المقيم بالحراسة وطلب نصيبه
في التركة فمن بعد ثبوت وراثته بالمحكمة وحضور
دفتر القسام الشرعي تؤخذ الضمانة والاشهاد الشرعي
والسندات اللازمين ويصرف حقه واما حق الغائب
فيحفظ امانته في بيت المال حين حضوره او حضور
وكيل عنه بموجب حجة من بلده وبحضور ابيهم
وتقديم عرض بطلب التركة تحال دعواه على الشريعة
ليجري المقتضي بها ومن بعد الثبوت وحضور الاعلام
الشرعي يصرف له حقه من بعد اخذ السندات اللازمة
واما الذي يتوفى من اهالي المحروسة ويكون له ورثة
غائبين وفي حال حياته ينصب وصياً مختاراً من قبله
على خلفائه وورثته ويكون الوصي مقيماً بالمحروسة
والوصاية تكون بوثيقة او تكون بدون وثيقة كما
ذكر اعلاه فمن بعد تقديم العرض من الوصي والاثبات
وحضور دفتر القسام من المحكمة او الاعلام الشرعي
الذي يتضمن الافراج تؤخذ الضمانة والسندات
اللازمين ويصير الصرف والاخراج للوصي (م) ١٧
ان من يتوفى ويكون له ورثة بلغ وقصر وبعضهم
غائب وينصب وصي على القاصر من قبل الحاكم
الشرعي بعد وفاة المتوفى ومن بعد تنصيبه وصياً بالوجه
الشرعي وصدور دفتر القسام وأخذ الضمانة والسندات
اللازمين يصرف حق القاصر للوصي المنصوب من
قبل الحاكم الشرعي (م) ١٨ اذا كان احد يدعي
الوصية على تركة فان كانت الوصية بثلاث المال فمن
بعد الثبوت شرعاً وصدور دفتر القسام الشرعي واخذ
الضمانة والسندات اللازمة يعتبر صرف المبلغ عملة
صاغ وان كانت الوصية بقدر معلوم فان ثبت عملة
صاغ يصرف حسب ما يثبت والا فالمبلغ المثبوت يستبعد
منه الثلث ويصرف الباقي عملة صاغ حيث الاصول

الشرعية تقضي بذلك ويكون صرف هذا وهذا من
بعد اخذ الضمانة والسندات اللازمة (م) ١٩ اذا صار
ضبط تركة اي شخص توفي بناء على غياب بعض
ورثته او غيابهم جميعاً وفي اثناء ضبط التركة ادعى
بعض الاهالي او غيرهم بدين على المتوفى وقبل بيع
التركة حضر الورثة الغياب وقدموا عروضات للتمسكون
الافراج لهم عن التركة صنف عين فعندها يصير
استحضار المدانين وبمواجهتهم مع الورثة وافهامهم ما
ينبوا عنهم المدانين فان كان الورثة جميعهم بالغين
وصدقوا على الدين وتعهدوا بسداده بدون تبوت
شرعي وارباب الدين يسترضون بذلك فلا تباع التركة
بل من بعد ثبوت وراثته الورثة وحضور الاعلام
الشرعي واخذ الضمانة والسندات اللازمة يفرج لهم
عنها واما اذا كان الورثة لا يصدقون على دين بعض
المدانين الا بعد الثبوت الشرعي والمدانين لا يحظون
عدم الراحة في السداد من الورثة بعد الافراج لهم
عن التركة ويظهر لهم ذلك قبل الافراج عنها ويحضرها
يشكوا الى بيت المال ويتحقق ذلك به فلا تباع التركة
انما يعطى للديانة ميعاد ستة شهور في تبوت دينهم
واذا مضى الميعاد ولم ينبتوا فيفرج عن التركة للورثة
واما اذا كان الورثة بهم قاصر وبالغ فلا يعتبر تصديتهم
على القاصر بل اذا كان الورثة البالغ يتعهدون بسداد
الديون لاربابها اذا اتبوا بعد الافراج عن التركة
والمدانين يعتمدون ذلك التعهد ويسترضون باخذ
دينهم من طرف الورثة البالغين والوصي على القاصر
بعد الافراج عن التركة فلا بأس من الاجراء واعطائها
صنف عين لمستحقها كما سبق الايضاح واذا كان
موجوداً ضمن التركة امتيا بخصي عليها التالف تباع
والذي لم يخش عليه التالف يصير ابقاؤه بدون مبيع
تحت الافراج عنه كما سبق واما اذا كان رب الدين
يثبت دينه بموجب الاعلام ولم يرض بتسليم التركة
للورثة فحين ذاك يخير الوارث اما انه يسدد الذي في
طرفه قبل تسلم التركة والا فيباع من التركة بقدر
الدين واذا كان للمتوفى عقار متعدد وليس له متروكات
خلاف العقار بقي بالدين فيباع من العقار بقدر الدين
اذا لم يحصل التسديد من الورثة كما سبق الذكر واما اذا كان

مخلفاً عن الميت عقار واحد فيباع نظراً للدين ولو وجد
تمت زيادة يتسدد منه الدين والباقي يعطى للورثة
حسب الأصول (م) ٢٠ إذا كان أحد يدعي على أي
تركة بدين أو عين من أعيان التركة والورثة لهذه
التركة بلغ جميعهم ومثبت وراثتهم شرعاً وضبط التركة
كان مبنياً على غياب بعضهم والورثة جميعهم أو
وكلاؤهم الشرعيون يصدقون على ذلك الدين أو
العين أنه حق مدعيه فلا بأس من صرف الدين أو
الافراج عن العين لمدعيه بمقتضى ذلك التصديق من
بعد اخذ الضمانة والسندات اللازمة حيث التركة
آيلة لهم وأما إذا كان الورثة بهم قصر فلا يصرف
شيء أو يفرج عن شيء إلا من بعد التثبت الشرعي
ومتى دار التثبت تؤخذ الضمانة والسندات اللازمة
ويصير الصرف أو الافراج (م) ٢١ أن التركات المضافة
جهات لجانب الديوان لا تتحول على التريعة إلا من
بعد تحقيق أسباب السكينة وعدم المطالبة ومن بعد
استيفاء التحقيق يعرض إلى المأموم وعلى حسب الأذن
الذي يصدر بجري العمل بموجبه (م) ٢٢ عند صرف
مبلغ أي تركة كانت من خزينة بيت المال أو الافراج
عن أي تركة سواء كانت بمخرن بيت المال أو بجهة أخرى
مثل أماكن المتوفين فمن بعد استيفاء التثبت واحذ
السندات اللازمة وتحرير الأذن المقتضي فيكون
الصرف أو الافراج لأرباب المواريت أو وكلائهم أو
أوصيائهم الشرعيين على يد أحد معاوين بيت المال
ويجري التأشير منه على الأوراق بذلك كالجارى
(م) ٢٣ أن العقار والابعاديات التي تصبب بيت المال
سواء كانت من الأموال الضائعة أو حق أناس
غائبين فحين إخبار بيت المال عن ذلك يصير التحقيق
مع المخر عن يد أمين بيت المال أو الوكيل بالدقة
التامة ومتى اتضح أن ذلك خال عن الأصحاب أو
أصحابه غائبين ووضع الواضع يده عليه بغير
وجه حق حسب شهادة من يكون لهم دراية
بذلك فيصبط والذي يوجد منه من الأموال
الضائعة فمن بعد إظهاره بالمزاد وانقطاع الأمل من
وجود راغب والشرح من ريس الدلائل على قائمة
المزاد بعدم وجود راغب خلاف الراسي عليه المزاد

ومقاسه بمعرفة مهندس التريعة وإعادة المناداة عليه
بالخط الذي هو فيه عن يد معاوين بيت المال وشيخ
الدلائل والمهندس أيضاً والاستئذان عنه من المأموم
فيجري مبيعه طبق المنشور الصادر بمبيع أملاك الميري
وأما الذي يكون أصحابه غائبين ويحضرون ويدعون
به فمن بعد التحقيق المقتضي معهم أو مع وكلائهم
الشرعيين والتثبت شرعاً والمخاطبة مع المأموم واخذ
الضمانة والسندات اللازمة يصير الافراج لهم عنه وأما
المخلف عن متوفين ولهم ورثة ولضرورة دين على
التركة أو برغبة الورثة استلزم الحال إلى بيع ذلك
فإن كان بمصرو ضواحيها فيصير إظهاره بالمزاد والاعرا
فيه كما سلف أيضاً وعند الرسيان واستسماح الورثة
المستحقين أو وكلائهم الشرعيين أو الأوصياء الشرعيين
فمن دون استئذان يصير توقيع المبيعة عن يد كاتب
التريعة لمن رسي عليه المزاد من بعد توريد الثمن
حيث أن المستحقين حاضرون والمبيعة منهم والصرف
عائد لهم إذا لم يكن على المتوفي دين وأما الذي
بالمديريات والمحافظات فمن بعد المخاطبة مع الجهة
الكائن بها ذلك وإظهاره بالمزاد هناك وقطع الأمل
من وجود راغب ترد قائمة المزاد إلى بيت المال لأجل
إعادة إظهاره بالمزاد بالمحرسة لربما يوجد من يرغب
سواء كان من الورثة أو خلافهم ومتى رسي المزاد
بزيادة عن الراسي به بالمديريه أو بالمحافظة ينحصر
عن الزيادة للجهة الكائن بها ذلك لأجل المخاطبة
مع المزايد وباتتهاء المزاد على أحد المزايدين واخذ
السماح على وجه ما تقدم يصير توقيع المبيعة بمحل
الواقعة الكائن بها العقار والابعادية بدون استئذان
إذا كان الورثة أو وكلاؤهم حاضرين كما تقدم وأما
العقارات أو الابعاديات التي تكون آلت إلى بيت
المال أو من أموال الضائعة أو تعلق وارت غائب
غير معلوم أو مفقود ويراد بيع عقار الغائب الغير معلوم
أو مفقود لضرورة شرعية فقبل البيع يستأذن عنه
من المأموم وما عدا ذلك يباع بمعرفة بيت المال (م) ٢٤
أن الذين يتوفون ويلزم الحال لضبط تركاتهم
بيت المال بوجه يؤدي إلى الضبط ويتوجه مندوبو
بيت المال ولم يجدوا ضمن المتروكات نقوداً للتجهيز

والتكفين ولا يكون لهم اوصيا فلاجل تشهيل الجنائز
فمندوب بيت المال مرخص له ان ياذن رئيس
الخانوية الذي يجهز المتوفي او من يكون معتمداً من
الحاضرين بصرف مبلغ معلوم بحسب مقام المتوفي
ومقام تركته وبعد الصرف من يد من يوزن سواء
كان الخانوتي او خلافه وحضور سند تمغة ببيان
مفردات ما صرف بقدر المبلغ الذي اذن به ويكون
عليه شهادة شهود مسلمين احرار ويوحذ على السند
شرح بالتصديق من الذي اذن فيجري صرف المبلغ
من التركة من دون ثبوت شرعي ولا ضمانه (م) ٢٥
اذا توفي شخص ويكون مديوناً للميري على حسب
الاخبار وبهذا الداعي يضبط تركته بيت المال
وبعد ضبطها ترد الافادات الى المصلحة من جهات
الميري بطلب مبالغ من التركة نظير مطلوب الجهات
المذكورة ويكون الورثة جميعهم موجودين او بعضهم
حاضراً وبعضهم غائباً فيصير احضارهم او احضار
الحاضر منهم وبصير الاستجواب عن المطلوب من
المتوفي فاذا حصلت الاجابة بالسداد فيصير السداد
للجهة المطالبة واذا اوضح الورثة ما ينفي طلب المبلغ
من مورثهم بدلائل قوية فيصير توقيف السداد
لحين اقناع الورثة كذا اذا كان بعد الضبط ترد
افادات الى بيت المال من محل الطلب بان الورثة
تعهدوا لجهة الطلب بمطلوبها وان بيت المال صار
ليس له مدخل ولا يسدد شي من التركة واما اذا ابدوا
اعذاراً غير مقبولة ولم تحصر افادات بالتعهد كما ذكر
فلا ينظر لاعذارهم ويصير السداد لمحل الطلب واذا
كان الورثة جميعهم غائبين فيصير توقيف السداد
على حضورهم واخذ التصديق اللازم منهم واما اذا
كان بعضهم حاضراً فيكتفي بتصديقه وانما اذا كان
ضبط التركة بناء على وجود دين للميري فقط ولم يكن
للتركة وارث غائب والورثة جميعهم حاضرون
ويتعهدون لجهة الطلب بالسداد وترد افادات من
محل الطلب بعدم مدخل بيت المال كما ذكر فيفرج
عن التركة لاربابها من بعد تحقيق ورائتهم سياسة
بدون ثبوت شرعي واذا كان الورثة لا يمكنهم حضور
افادات من محل الطلب ويرغبون اخذ شي من

التركة لبيعه بمعرفتهم وسداد دين الميري والباقي من
التركة يبقى بدون تسليم لحين السداد ويتلاحظ
بالمصلحة ان الباقي يفي بالدين فيسلم لهم ومتى سددوا
الدين واحضروا افادة من محل الطلب فيفرج لهم عن
باقي التركة واذا كانت التركة لها وارث غائب فيجري
سيف حقها الاصول المتبعة كالمخصوص بالمواد التي
تقدمت في حق من يتوفى وله وارث غائب (م) ٢٦
اذا توفي اي شخص ولضرورة كثرة ديونه الى جهة
الميري والاهالي ومن ضمنها بيت المال وصندوق
الايتام تضبط تركته بيت المال وتقسم قسمة غرماء
على كافة الديانة ميري واهالي وبيت المال وصندوق
الايتام حيث الديون كلها واحدة وهذا ما عدا الذي
يكون بيده رهن لانه يستولي دينه من ثمن الرهن
واذا نقص شي يحاصص بالباقي مع باقي الديانة (م) ٢٧
ان التركة التي يدعى عليها بديون من اناس متعددين
وبعضهم يثبت دينه شرعاً او يجلس تجار وبعضهم
تمضي عليه سنة شهر من بعد الحضور الى المصلحة
ولم يثبت باي وجه من الوجوه والورثة لهذه التركة
يتشكون ويلتمسون صرف قيمة الدين الذي ما صار
ثبوته فيساعدون في ذلك ولا يرهن صرف ذلك اليهم
على الثبوت بعد ان يمضي ستة شهور حيث ان
الصرف للورثة او الاوصياء هو بمقتضى ضمانه وموافق
لما افتى به علماء الاحكام كالقرار الصادر الى بيت المال
من المجلس (م) ٢٨ اذا كانت التركة مستغرقة في
الديون ولا يؤول للورثة سواء كانوا بالغين او قاصرين
شي منها وبعض المداينين يثبتون ديونهم وبعضهم لم
يثبت والذي لم يثبت من المعلوم انه اذا عجز عن
ثبوت مطلوبه يرد لباقي المداينين لعدم استيفائهم
اصل مطلوبهم فاذا كان المداينون الذين اثبتوا
مطلوبهم يكون دينهم الذي اثبتوه بقدر مجموع
التركة وزيادة بصدقون على دين الذي لم يثبت بانه
حقه ويصرف اليه فلا بأس من صرفه اليه بمقتضى
تصديقهم بدون ثبوت شرعي بعد اخذ الضمانة
والسندات اللازمة بشرط ان يكون التصديق من
جميع المداينين الذين يثبتون ديونهم ما دام لم يكن
عائداً الى الورثة شي من الدين الذي ثبت بواسطة

ان التركة مستغرقة بالديون (م) ٢٩ ان دعاوي
الاوروباويين والايرانية بمطوبهم من تركات تكون
محصورة بيت المال تحال على مجلس تجار واذا كان
المجلس المذكور يرد القضية لما لاحظته فيها بانها ليست
مادة تجارية عن الظاهر له في عدم السماع بالمجلس
فيعرض الى العموم وبمقتضى الافادة التي تصدر
يجري العمل ان كان بالاحالة على الشريعة او بالرد
على المجلس المذكور وكذا اذا كان احد من
الاوروباويين الحمايات والرعايا او الايرانية السابق
الايضاح عنهم يرغب الثبوت بالاصول الشرعية فلا
مانع من احالته على الشريعة كرجعته ومن بعد الثبوت
باحدى الجهتين واخذ الضمانة والسندات اللازمة
يصرف مطلوب المطالب (م) ٣٠ انه في بعض الاوقات
تصدر افادات من حضرات العصبة الفاعلية بالانعام بما يؤل
لمن تركات مورثيهم الى مذكورين فمثل ذلك لا يؤخذ به
ضمانة على المنعم عليهم لداعي انه اذا كان يصرف الى العصبة
ما يؤول اليهم لا يؤخذ به ضمانات كالجاري في بعض
المنعم به لمذكورين في حصص حضراتهم من تركات
مورثيهم (م) ٣١ ان بيت المال يصبط بعض تركات
جزئية سواء كانت نقدية او صنف عين تبلغ قيمتها
عشرة قروش واكثر واصل وارباب مثل هذه التركات
يحصل لهم مشقة من توجيههم الى المحكمة واخراج
اعلامات شرعية واستثانات ويتكلفون بمصاريف
من ثمن اعلامات وضمانات وسندات الاستلام فلاجل
منع هذه المشقة وراحة العباد ووقايتهم من تلك
المصاريف فان التركات التي تبلغ قيمتها لغاية مائة
قرش من نقدية او صنف عين يصير تبوتها لاربابها
على يد امين المصلحة او الوكيل بشهادة الشهود الذين
يعلمون حقيقة المتوفي وورثته بدون احالة على الشريعة
ولا استئذان عن المقتضي الافراج عنه صنف عين
مادام تبيها جزئياً ويتحقق لمستحقه انما تؤخذ عليهم
الضمانة والسندات اللازمة (م) ٣٢ ان الذين يتوفون
ويكونون من رعايا او حمايات الدول الاجنبية
المتحاة والايرانية ثم المغاربة والارمن والروم من حماة
ورعايا واقباط هؤلاء لا يصير ضبط متروكاتهم بيت
المال كما هو جار الا اذا كان يحضر عند الضبط مخاطبات

من دواوين الحكومة بايضاح الموجب للضبط فبوقته
يصير ضبط تركة من يرد عنه المخاطبة واجراء المقتضي
لها حسب المخاطبات التي تصدر للمصلحة (م) ٣٣ اذا
توفي احد كائناً من كان عن ورثة حاضرين وغائبين
ويكون بهم قاصر او حمل مستكن او يكون عن
وارث وبيت المال معاً او عن بيت المال خاصة ويكون
من ضمن مخلفاته ابعادية بها مواسي ومهمات وغلال
فلمصرورة الوارث الغائب او لوجود القاصر او الحمل
المستكن او لادخال بيت المال في الميراث بصير بيع
المواسي والمهمات والغلال واما الاطيان فتعطى بالايجار
وحيث ان ذلك هو بمجتهات المديريات في بيت المال
مرخص له ان يخاسب المديرية بالتصريح عن المقتضي
يعة من ذلك بعرفتها بدون مخافة بيت المال حيث
ان المديرية معتمدة ويرى الحاضر ما لا يرى الغائب
ومن بعد اتمام البيع يرسل ثمن ما يباع نقدية الى بيت
المال بالافادة الواضحة ببيان الثمن والصنف (م) ٣٤
اذا توفي احد من الذوات وبواسطة جسامه تركته
لا يدرك نهوها في مدة قريبة وفي اثناء ذلك يلزم الى
ورثته غلال او تقود من مخلفاته او خلافها من
المأكولات لزوم المونة والمصرف الضروري فلاجل
راحتهم يعطى لهم ما يلزم حسبما يتراعى بالسندات
اللازمة من دون ضمانه اذا كان الورثة من الذوات
المشهورين واذا كانوا لسوا من الذوات المشهورين
فيكون الصرف بالضمانة والسندات اللازمة وعند نهو
التركة واثبات وراثتهم وصودر دفتر القسام الشرعي
ومعرفة مقدار استحقاقهم ويؤخذ ضمانه بكامل الاستحقاق
بما فيه الذي وصلهم قبل اتمام الحصر من الدين لم تؤخذ
عليهم ضمانات بما سبق صرفه واما الذين اخذ عليهم
ضمانات بما سبق صرفه لم فالضمانات التي تؤخذ منهم
تكون على قدر الباقي المقتضي صرفه لهم واما ما يوجد
بكيلارات المتوفي من دهونات وخلافه من انواع
المأكولات فلا يصير الختم عليه من قبل بيت المال
(م) ٣٥ اذا توفي اي شخص كان ويكون له تركات
مع بعض التجار او خلافهم او ديون على اناس فاذا
كان في اثناء محاسبة الشركاء او المديونين لاجل
تحصيل ما يظهر طرفهم وضمه على التركة المحصورة

علمونات

بيت المال يتضح ان بعض الشركاء او المدينين
ايضاً لهم دراهم طرف المتوفي ولتتمسون خصم ما لم
مما عليهم ويتضح لدى بيت المال ان مطلوبهم أكثر
مما عليهم فلا مانع من احالة مطلوبهم على الشريعة
وتوقيف تحصيل ما هو طرفهم لحين ثبوت مطلوبهم
ومتى اثبتوا مطلوبهم واحصروا الاعلام الشرعي
ينضم ما عليهم مما لم ويصرف لهم الباقي من بعد اخذ
الضمانة والسندات اللازمة واما اذا كان ما عليهم
أكثر مما لم فيصير تحصيل الزيادة وبعد ذلك يجري
احالة ثبوت مطلوبهم على الشريعة وبعد الثبوت
يجري اللازم في الحسم حسب ما ذكر وان لم يثبت
ما يدعيه في مسافة ستة شهور فيتحصل منه الباقي
طرفه (م) ٣٦ حيث انه مرخص الى مصلحة بيت
المال بصرف مبالغ لغاية خمسة آلاف قرش بمقتضى
افادة من المالية نمرة ٤٠ وما زاد عن ذلك جار
الاستئذان عنه وجار الاستئذان ايضاً عن التركات
التي تثبت لاربابها صنف عين ومقتضى الافراج لم
عنها فيلزم ايضاً عدم الاستئذان في الصرف والافراج
عن الاشياء التي تثبت لمستحقها صنف عين اذا كانت
لا تبلغ قيمتها زيادة عن الخمسة آلاف قرش واما
ما زاد عن ذلك فلا يصرف ولا يفرج عنه الا بعد
الاستئذان والصرف والافراج يكون من بعد اخذ
الضمانات والسندات القوية (م) ٣٧ انه قد يوجد
بعض متوفين ولهم استحقاقات مبقاة لغاية ايام حياتهم
بالمالية او بالزناجعة او بجهة من الجهات الميرية ومثل
هذا لازم من ضمه على التركة وصرفه لاربابه فمن
الآن وصاعداً ذلك الاستحقاق يرد نقدية الى بيت
المال ولا يتحرره رجوع طلب وكذلك ما يوجد
بالمديريات او المحافظات انه مستحق الارسال الى
بيت المال من عوائد وخلافه يرسل نقدية الى بيت
المال ولا يتحرره رجوع طلب (م) ٣٨ انه عند
ضبط التركات يوجد بعضها سندات واوراق وخلافها
فمثل هذه الاوراق من اللزوم فرزها اولاً فاولاً
لاجل معرفة ما فيها واذا وجدت اوراق او سندات
بديون للمتوفين على مذكورين او خلاف ذلك فحالاً
يجري مقتضاه في وقتها اولى من ابقائها بدون فرز

ومرور الايام عليها ودشتها ولذا فالورق الذي يوجد
بالتركات الصغيرة ما دام انه جزئي يصير فرزه بعد
بيع التركة بحضور من يكون حاضراً من الورثة او
من يقتضي حضوره بحسب اقتضاء المصلحة ويتحرر
بها الحافظة اللازمة باحتمال من يكون الفرز على
يدهم ويصير تسليم السندات والاوراق مع الحافظة
الى كاتب الزيمات لاجل التحصيل بمقتضاها وكاتب
الزيمات يؤثر بدقتر الاصول عن استلام ذلك
والتركات الجسيمة التي يوجد بها اوراق ونحاسبات
بكثرة مثل تركات ذوات او تجار فهو لاء تحضر
اوراقهم للمصلحة مختوماً عليها من يلزم وبحضورها
اذا تراءى لزوم ترتيب كتاب لذلك فيترب كتاب
طهورات بماهية على التركة حسب ما يليق لاجل
فرز اوراقها وتحرير حوافظ بها ونهوض حساباتها واجراء
مقتضاها كالجاري في امثالها وبعد الفرز والنهوض
والتسوية يصير فرت الكتاب المذكورين (م) ٣٩
الدلالات الجاري استقطاعها للدلائل على المجوهرات
والاعيان والغلال والاصناف والكتب والمواشي
والعقار والمراكب التي تباع من تركات من يتوفون
فدلالة المجوهرات والذهب والفضة مدموغة وبدون
دمغة يوخذ على المائة قرش قرش واحد يستقطع من
ذلك الى الموالي الثلث والثلثان الى الدلائل ودلالة
الاعيان والغلال والاصناف يوخذ على المائة قرش
قرش واربعة خمسة يستقطع من ذلك الى الموالي ثمانية
وعشرون فصة والباقي الى الدلائل ودلالة الكتب
والمواشي يوخذ على المائة قرش قرش واحد وعشرون
فصة يستقطع من ذلك الثلث الى الموالي والباقي الى
الدلائل ودلالة العقار والمراكب على المائة قرش
قرشان وعشرون فصة بما فيه ميري الدلالة من ذلك
عشرون فصة الى الدلائل والباقي للميري وحيث ان
الجاري في ذلك لا يكون على نسق واحد فالاولى
ما دام ان دلالة المجوهرات والاعيان والاصناف
والكتب والمواشي ليست هي التزاماً فيحجز دلالة
ذلك على كل مائة قرش خمسة وعشرون فصة
للدلائل ولا يعطى للنلا من الدلالة شي حيث انه
ياخذ رسماً على دقتر قسام التركة والخمسة عشر فصة

تفضل لجانب التركة واما المراكب والعقار فمن حيث انها ميري فتفضل على ما هي عليه حسب الجاري على كل مائة قرش قرشان وعشرون فضة الخمس للدالين والباقي للميري (م) ٤٠ اذا توفي احد بالمديريات ويكون له ورثة غائبون وورثة حاضرون او وورثة غائبون او عن بيت المال وورثة معاً او عن بيت المال خاصة او مديوناً لجهة الميري فبمعرفة المديرية يجري ضبط تركة المتوفي وبيعها واجراء الاصول الشرعية فيها من ثبوت ديون ووراثة ووصاية وغيرها ويكون المدير او الوكيل او مأمور الادارة مرخصاً له بثبوت الديون والوراثة في وجهه او وكيله او مأمور الادارة وبعد سداد الديون وصرف حصة الوارث الموجود بالمديرية اليه بعد اخذ الضمانات والسندات القوية ان كان له وارث فباي بقي بعد ذلك ان كان حصة وارث غائب او آيلاً الى بيت المال فيرسل نقدية من المديرية الى خزينة بيت المال بمقتضى دفتر قسام يحوي اصول وخصوم التركة بالبيان الكافي لاجراء مقتضاه حسب الاصول (م) ٤١ اذا توفي احد وصار ضبط متروكاته بيت المال ويوجد من ضمن متروكاته اعيان او مواتي او خلافا من المنقولات ويدعي بها احد انها موهوبة اليه من قبل المتوفي ومثل هذه لا يمكن ثبوتها الا على وجودها عيناً للاشارة اليها ويتعسر حضورها للحراسة لحصول الثبوت بمحكمة المحروسة في وجه بيت المال والوارث او في وجه بيت المال فقط اذا لم يكن هناك وارث فمثل هذا يرخص لمدير الجهة او الوكيل او مأموري الادارات بجهات المديرية ان يصير ثبوت ذلك في وجهه عن يد قاضي المديرية او قضاة الادارة ومتى ثبت شرعاً بحضور المدير او الوكيل او مأمور الادارة ويتحرره الاعلام الشرعي من القاضي تسلم لمن يصير ثبوتها اليه من بعد اخذ الضمانة القوية والسند اللازم ويعطى الاشعار الى بيت المال (م) ٤٢ اذا كان احد العتقى او المعتوقين الذين يصير ضبط متروكاتهم بيت المال لضرورة غياب الوارث ويكون لهم عقار او اطيان مجهة المديرية ومستلزم الحال الى بيعها برغبة الورثة الحاضرين ووكيل الغائب ويكون

الوكيل عن الغائب في وقوع المبايعات امين بيت المال مثل التوكيل الصادر لامين بيت المال عن سعادة افندينا ولي النعم الخديوي الاعظم الاكرم وكالة مفوضة في بيع الحصص الآيلة لسعادته من املاك واطيان العتقى فيرخص الى المديرين والمحافظين او وكلائهم بوقوع المبايعات في الحصة المذكورة بالتوكيل عن سعادة افندينا ولي النعم حسب ما يتحرر لهم من بيت المال واما اذا كان عن بيت المال او عن وارث حاضرو بيت المال فيرخص لهم ايضاً بوقوع المبايعات فيما يخص بيت المال بالتوكيل عنه ويكون المديرون او المحافظون او الوكلاء عنهم مرخصين في سماع الدعاوي التي تخص سعادة افندينا ولي النعم في خصوص الوراثة التي تؤول لسعادته من عتقائه او من عتقى جنتم كان افندينا الكبير (م) ٤٣ قد يوجد ان بعض تركات تنسب بالمديريات ويكون للمتوفي تركة ايضاً كبيت مال المحروسة وان بعض الورثة او بعض المداينين يكونون موجودين بالمديرية ويثبتون توريتهم او دينهم في وجه الوارث الحاضر البالغ او وصي القاصر عن يد قاضي المديرية بحضور حضرة المدير او الوكيل تطبيقاً للنشور السابق نشره من الداخلية الى الجهات وعلى مقتضى الثبوت يجري صرف الدين ونصيب الوارث من مبلغ التركة المحصورة هناك ويرسل باقي مبلغ التركة الى بيت المال ومعه دفتر قسام بمختم قاضي المديرية وافادة من المدير والوارث او الوصي او المداين الذي في المديرية يحضر يطلب حقه من المحصور بيت المال بمقتضى افادة من المدير او الوكيل فيد المال لا يكلفه باعادة الثبوت الشرعي من محكمة المحروسة لانه ما دام سبق ثبوت وراثة الوارث او المداين او الوصي عن يد قاضي من قضاة المديرية المأدنين بسماع الدعاوي الشرعية الماثلة لذلك او المدير او الوكيل او مأمور الادارة والصرف من بيت المال هو بالضمانة القوية والسند اللازم ودقتر القسام او الاعلام الشرعي المحرر من طرف قضاة الولايات هو معتمد فيكتفي بذلك ويصير الاجراء في الصرف بموجبه من خزينة بيت المال بالضمانة والسند من بعد ثبوت معلوميتهم بالمصلحة بشهادة من يعرفهم سواء كان

ملحوظات

الذي يضمنهم او خلافه لاجل رفع المشقة وراحة العباد (م) ٤٤ من حيث ان الرسم الجاري حجه وصرفه من التركات الجاري ضبطها بيت المال الى الموالي يحجز على مجموع التركة كل مائة قرش قرشان و١٦ فضة نظير مبيع التركة وتحرير دفتر قسام بها سواء كانت التركة محصورة في ورثة غائبين او ورثة حاضرين وغائبين او ورثة وبيت المال معاً او بيت المال خاصة وعند ثبوت وراثته الورثة بالمحكمة يؤخذ منهم ايضاً رسم على المائة قرشان من برا برا نظير اخراج اعلام وهذا وهذا بخلاف ثلث الدلالة الجاري حجزها للموالي من استحقاق دلائل التركات وبما ان الجاري فيه زيادة مصاريف على ارباب التركات فالأوفق من الآن فصاعداً ان التركات التي تحصر بيت المال فاذا كانت التركة عن ورثة غائبين وورثة حاضرين او عن وصي مختار او عن وصاية بالثلث او بقدر معلوم فبدلاً عن كون الثبوت يحصل بالمحكمة عن يد احد كتابها ويحتاج الحال لاجراج اعلام شرعي وبصير تكليف الذين حصل الثبوت لم يدفع رسم عليه من طرفهم ومن بعد تحريره وصدوره الى بيت المال فالأذون المندوب من طرف المذلل بيت المال يحرد دفتر القسام على مقتضاه ويبقى في ذلك طولة ايام على المستحقين وتكرار رسم عليهم فيستغنى الحال عن اخراج الاعلام الشرعي ودقتر القسام الذي يصير تحريره بمعرفة المأذون المعين من طرف المذلل ولا يصير تحريره الا من بعد ثبوت وراثته الورثة الحاضرين او الوصاية المذكورة بالدفتر المذكور عن يد المأذون بالمحكمة ومن بعد تحريره فالرسم الذي يعطى يكون على ما يصير ثبوته ومحكوم بصرفه لمستحقه بالدفتر المذكور باعتبار كل مائة قرش قرشين و١٦ فضة واذا كان من ضمن الدقتر وارث غائب فبالنظر لكون التركة جميعها مبيعة بمدة المنلا الموجود فيصرف له على حصة الغائب المبينة بالدفتر نصف رسم حيث يتفق انه لم يحضر في مدته وعند حضوره او حضور وكيل عنه فمن بعد ثبوت وراثته بالمحكمة واخراج اعلام شرعي بمحضته يصرّف الى المحكمة نصف الرسم الثاني واذا كانت التركة عن ورثة غائبين وليس منهم

احد حاضراً ولا يمكن تحرير دفتر قسام الا من بعد حضور الورثة او احدهم او وكيل عنهم ويمكن ان الحضور لا يكون في مدة المنلا المبيعة التركة عن يد المأذون والجو خدار المعينين من طرفه فيصرف له على مجموعها نصف رسم فقط ويحضور الورثة او احدهم او وكيل عنهم سواء كان يحضرون بمدته او مدة خلافه فمن بعد ثبوت الوراثة وتحرير دفتر القسام يعطى نصف رسم على قدر الحصة التي يصير ثبوتها وحصة الغائب لا يدفع عليها شيء ما لم يحضر هو او وكيل عنه ويثبت وراثته بالمحكمة ويحضر بها الاعلام الشرعي ويحضره وحضوره للمصلحة يصرّف نصف الرسم الباقي على قدر حصته الواردة بالاعلام واذا كانت التركة عن بيت المال خاصة فيعطى له رسم كامل عن المائة قرش قرشان و١٦ فضة من دون ان يتحرر دفتر قسام مادام الوارث بيت المال خاصة ويبان التركة معلوم بالسلطة ومبلغها بعد المصاريف عائد اضافته لجانب الديوان كالجاري وانما اذا كان فيها بعد يظهر وارث يدعي الوراثة للتركة المذكورة فمن بعد ثبوت الوراثة واخراج اعلام شرعي بالثبوت يدفع من طرفه الى المحكمة نصف رسم وهذا الملحوظ اذا كان ظهور المدعي ليس في مدة المنلا الذي صار حصر التركة فيها وصرف له رسم عليها كامل وعلى اي الحالات هذا الباب الذي يقع فيه التداعي سواء كان في مدة الحاضر او الخلف يجري فيه ما ذكر واذا ظهر الوارث في اثناء الحصر وقبل صرف الرسم فيعامل بمعاملة التركات التي لها ورثة واذا كان المتوفي عن وارث وبيت المال فاذا كان الوارث حاضراً فبعد حصر التركة ويبيعها وتحرير دفتر قسام بثبوت وراثته الوارث ويبان التركة والحصص يعطى رسم كامل واذا كان الوارث المشترك مع بيت المال غائباً فيصرف رسم حصة بيت المال ونصف رسم على حصة الغائب وعند حضوره وثبوت وراثته بالمحكمة وتحرير دفتر قسام يصرّف نصف الرسم الباقي على حصة الوارث المذكور والتركات التي يفرج عنها نصف عين للورثة او الاوصياء او الاشياء التي يدعي بها مذكورون على تركات او تداعي تملك او هبة او رهونات او امانات وحيث ان هذه لازم ثبوتها واخراج اعلامات شرعية بها فالرسم الذي

يدفع من طرفهم للمحكمة كل مائة قرش قرشان من غير زيادة وعلى هذا فالرسم الذي يعطى للمحكمة من بيت المال او من طرف الورثة يكون على المبلغ المتقضي صرفه والاشياء اللازمة الاقراج عنها ما خلا ان كان ضمن التركة عقار او ابعاديات لا يعطى عليها رسم بما ان هذه يلزم لها فيما بعد تحرير ابلولات عند طلب الورثة او دفع رسم من طرفهم على تحريرها عند طلب الورثة او خلافهم تحريرها واما التركات المدبونة فينظر الى مقدار الدين الذي يظهر عليها تحت الثبوت والباقي بعد مبلغ الدين الذي هو استحقاق الورثة ومن بعد ثبوت وراثته الورثة وتحرير دفتر القسام ويتوضح بالدقتر مبلغ الدين الباقي من التركة تحت السبوت الديانة وحصة الورثة الحاضرين وحضور الدقتر الى بيت المال مستوفياً بالبيان يعطى للمدعى نصف رسم على مبلغ الدين المجيه تحت الثبوت ورسم كامل على حصة الورثة المثبوتة بالدقتر المذكور وعند ثبوت دين المدين بالمحكمة في نظير الاعلام الشرعي الذي تحرر بالثبوت يدفع من طرفهم نصف رسم واد كانت التركة مستغرقة بالديون فيعطى للمدعى على مجموعها نصف رسم والنصف الآخر يعطى من طرف الديانة عند الثبوت وتحرير الاعلام الشرعية انما نصف الرسم الذي يدفع من طرف الديانة يكون على قدر ما يخص مبلغ دين المدين بواقع القسمة باعتبار كل مئة قرش قرش واحد و ٨ فضة اما عوائد بيت المال فانها تؤخذ على مجموع التركة كل مائة قرش قرشان كالجاري وان التركات التي ترد من المديرية اذا كان استقطع عليها عوائد هناك في محل الحصر ولا يؤخذ عليها عوائد بيت المال وايضاً ثلث الدلالة الذي جار صرفه من حق الدالين الى الموالي فلا يصير استقطاعه كما توضح بمادة ٣٩

(الخاتمة) من حيث انه قد ورد للمجلس افادة الداخلية رقم ١٦ ذا سنة ٢٥ نمرة ١٤ ومعه لائحة محررة من بيت مال المحروسة و ١٢ ورقة تشمل على تمشية مصلحة بيت المال في خصوص التركات وما يجري فيها تحتوي على ٤٣ مادة مستخرجة من اللوائح والاوامر السابق صدورها من سنة ٥٣ الى الآن مع ما تراعى استنصابه بالمصلحة ومشيراً بالافادة

المذكورة عن رؤية ذلك بالمجلس بحضور حضرة امين بيت المال وما يستقر عليه رأي المجلس تعمل به اللائحة المذكورة وترسل للداخلية وعملاً بما ورد بافادة الداخلية قد صار تلاوة اللائحة المذكورة بالمجلس حرفياً بحضور حضرة الامين المومي اليه وحضرة العلامة السيد علي البقلي مفتي الاحكام وما تراعى فيها من المحو والاثبات والعلاوة صار اجراءه وما استصوب اجراءه قد صار ايضاً بهذه اللائحة وقد اشتملت على ٤٤ مادة فقد صار تبويضها واختم عليها ويجري تقديمها للداخلية لاجل النظر حتى اذا استصوب بها الاجراء بموجبها او تراعى هناك نحووا اثبات فيجري حكمه وعلى حسب ما يوافق ويصير استنصابه يصدر عليها الامر بالاعتماد بمجل الاقتضاء في ١١ ذ سنة ٧٦ (امين بيت) (مفتي الاحكام) (مفتي المجلس) (وكيل المجلس) (رئيس المجلس) (للمال) (مصر)

(واعضاء عشرة)

(عن الذي تراعى علاوته بجمعية المحافظة بالمحروسة)
(عما استصوب علاوته بالمادة الرابعة والاربعين)
حيث ذكر بالمادة المذكورة ان المتوفين الذين يتوفون عن بيت المال خاصة ويصير ضبط متروكاتهم بيت المال يعطى عنها الرسم لحضرة المنلا بالكامل واذا طهر فيما بعد احد يدعي الورثة فمن بعد ثبوت وراثته واخراج الاعلام الشرعي بالثبوت يدفع للمحكمة نصف رسم وهذا الملحوظ ان كان ظهور المدعي ليس في مدة المدعى الذي صار حصر التركة في مدته ولم يتوضح عن التركة التي يظهر لها وارث في مدة المنلا الذي استولى الرسم كله عند ضبط التركة فالذي استصوب انه اذا كان المدعي الورثة يظهر في مدة المنلا الذي استولى الرسم بالكامل على اصل التركة فبعد ثبوت الورثة واخراج الاعلام الشرعي لا يدفع للمدعى رسم من الوارث المذكور بل يكتفي بما دفع ابتداء من بيت المال عن اصل التركة بالكامل (م) ٤٥ حيث انه توضح سابقاً بالمواد الموضحة بهذه اللائحة عن التركات التي يكون عليها ديون او بها امانات والمتوفين الذين يتوفون عن اوصياء مختارين وتلوح بها عن اخذ سندات وضمانات غروم على ارباب الامانات او الديون او الاوصياء وحيث ان اخذ

علمون

ذيل لائحة بيت المال

الصاهر عليها الامر العالي في ٢٩ ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هجرية (م) ١ اذا توفي احد عن ورثة حاضرين وفيهم قاصر ليس له وصي من قبل المتوفي ولا ولي مال كالأب والجد من قبل الأب وان علا فيصير الختم على التركة مؤقتاً بمعرفة بيت المال والورثة البالغين الحاضرين وبعد انتهاء مدة المأتم يصير استحضار اقارب المتوفي او جيرانه او ارباب حرقته او من كانوا يلوذون به بيت المال وتصير المذاكرة معهم عمن يصلح تنصيبه وصياً على القاصر ومتى استقر الحال طلى من يصلح وقبل ان يكون وصياً يتحرر للمحكمة باقامته وصياً ومتى صدر الاعلام الشرعي بذلك يصير رفع الختم عن التركة بدون جرد ولا تأصيل (م) ٢ اذا توفي القاصر المقام عليه وصي وتكون وفاته عن ورثة حاضرين وغائبين او فيهم قاصر ليس له وصي فالوصي الاصيل ان يوصل حق الورثة البالغين الحاضرين اليهم ويحفظ حق الغائب والقاصر حين حضور الغائب وتنصيب وصي على القاصر ولا دخل لبيت المال في ذلك (م) ٣ اذا توفي احد عن وارث قاصر مقام عليه وصي من قبل مورثه ويكون الوصي موجوداً في وقت الوفاة وبرز سنداً بمختم المتوفي او بخطه وعليه شهادة شهود او لم يبرز سنداً او وجدت شهود معتبرة ولم تحصل تبينه ظاهرة في السند ولا في شهادة الشهود فلا يصير التعرض من بيت المال للتركة وهكذا يكون العمل في حصة الغائب مادام يكون هناك وصي مختار (م) ٤ اذا كان الوصي غائباً مدة السفر الشرعي ثلاثة ايام فاكثر فيصير الختم مؤقتاً بمعرفة بيت المال والورثة البالغين الحاضرين حين حضور الوصي او حين تنصيب وصي عوضه لغيبته اذا دعت الحاجة الى ذلك هذا اذا كان في الورثة قاصر او غائب (م) ٥ اذا حصلت شبهة ظاهرة في سند الوصاية او في شهادة الشهود او وجد من يدعي الوصاية على قاصر او غائب ولم يبرز سنداً ولا شهوداً بمعرفة بيت المال والورثة البالغين الحاضرين يصير الختم على التركة مؤقتاً حين الثبوت الشرعي (م) ٦ الرسم الذي يعطى للحاكم الاقاليم والتغور نظير اجر نصب الوصي واخراج اعلام ثبوت الوصاية يكون خمسة

ضمانات الغرور لا تكون المعاملة به في حق سائر الناس لانه من المعلوم ان الضامن الغارم لا بد ان يكون اعلى درجة في الاقتدار والاعتماد من المضمون وهذا لا يوافق اجراءه في حق حضرات الامراء العظام والدوات انكرام فالذي استصوب ان حضرات الامراء والدوات مادام انهم مشهورون بالاعتماد والاقتدار فلا يطلب منهم ضمانات مثل سائر العالم بل يكتفى باخذ السندات باختام حضراتهم على انه اذا ظهر فيما بعد ورثة وثبت لهم حق فيما يكون صرف لمن تقدم ذكرهم فيصير تأدية حق الورثة من طرفهم على مقتضى تلك السندات

(قرار جمعية المحافظة)

لقد صدر للمحافظة افادة من المعية السنية مؤرخة ١٥ راسنة ٧٧ نمرة ٢٥ ومعها هذه اللائحة التي جرى تنظيمها بمجلس مصر الملقى عن تمشية بيت مال المحروسة في خصوص التركات وما يجري فيها وكان سبق ارسالها منه لديوان الداخلية بافادة مؤرخة ١١ جا سنة ٧٦ نمرة ٨ للنظر فيها ولصادقة لغو تسلمت مع اوراقها بالمعية واتسبر بالافادة المار ذكرها انه من حيث ان المصلحة المذكورة هي بالتبعية الى المحافظة فمن الاقتضاء ان ينظر في تلك اللائحة بجمعية المحافظة وبعد تطبيق ما اشتملت عليه من المواد على ما في الاوراق التي معها اذا ترااى بها محو او اثبات بحسب ما يترأى فيه الضبط والاصلاح ومخاطبة المالية عما يلزم لذلك تفاد المعية بما ينتهي عليه الحال وعملاً بما ذكر قد صار تلاوة اللائحة المذكورة وما معها بالجمعية المنعقدة في يوم الاحد ٧ شعبان سنة ٧٧ وترااى استصواب ما فيها المدرج بالاربعة والاربعين مادة المسطرة بها والذي ترااى علاوتها زيادة هي مادة واحدة وملحوظ ترااى استصواب علاوته على المادة الرابعة والاربعين من اللائحة واقتضى الشرح عليها حتى من بعد مطالعتها بالمعية السنية اذا ترااى استصواب ما تدون بها يصدر الامر باعتماد الاجراء بمحل اقتضاها بعلاوة ما ترااى لزوم علاوته حسب ما هو موضح في ٢٠

سنة ٧٧

(امين) (مطراستالها) (رئيس) (امين) (مأمور) (محافظ)
الدرجاة وحكماء محاسب بيت المال الصلحية مصر

وعشرين قرشاً حسب المدون بلائحة القضاة وأما الرسم الذي يعطى بمحكمة مصر نظير اجر تحرير اعلام ثبوت وصية او نصب وصي يكون من خمسة وعشرين قرشاً الى مائة قرش بمنااسبة حال الوصاية التي يصير ثبوتها وتكون اعلامات ثبوت الوصاية ونصب الاوصياء مقررة ببيت المال سواء كان تحريرها من محاكم الاقاليم او القصور المرخص لها بتنصيب الاوصياء او من محكمة مصر (م) ٧ الختم الذي يصير على التركات لغياب بعض الورثة يصير فكه عند حضور الغائب وتحقيق وراثته باعلام شرعي او بتصديق من باقي الورثة الحاضرين المعتبر تصديقهم شرعاً بحيث لا يصير جرد التركة ولا تاصيلها وأما تقسيم التركة بعد ذلك فيما بين الورثة فيكون بحسب ما تقتضيه الاصول الشرعية (م) ٨ انه عند الصرف والافراج عن التركات لا يلزم اخذ ضمانه على من يحصل الصرف او الافراج اليه حيث ان الاعتماد انما هو على الثبوت الذي يصير اجراؤه بوجهه المعتبر (م) ٩ لبيت المال ان يصرف التركات التي تبلغ قيمتها لغاية الف قرش الى ارباب الموارث اكتفاء بالتحقيقات التي يجريها عن يده بدون اعلام شرعي (م) ١٠ الاستحقاقات التي تكون باقية بجهات الحكومة لاناس متوفين ولم تكن تركاتهم محصورة ببيت المال فا يكون منها لغاية الف قرش يصرف الى الورثة بتحقيقات يصير اجراؤها بجهات الاستحقاقات بحيث ان الصرف يكون بعد الاستئذان من العموم وأما ما يكون فوق الالف قرش فلا يصرف الا بالثبوت الشرعي (م) ١١ من يتوفى من الفقراء المنقطعين ولم يوجد له تركة يجهز منها فمثل هذا عند ورود الخبر عنه من طرف الصببية او الاستتاليات يصرف تجهيزه وتكفينه من طرف بيت المال على سبيل الاحسان بحيث يعتبر اكفن الرجل ثوبين وللمرأة ثلاثة ويكون ذلك من البقعة المتوسطة من ستة اذرع لغاية ١٨ ذراعاً حسب حالة المتوفى قصراً وطولاً ويصرف لتجهيز الصغير عشرون قرشاً وللأوسط ثلاثون قرشاً وللأكبر اربعون قرشاً وعند صرف ذلك يجري خصمه اعتماداً على الخبر الوارد من جهة الوفاة واذن امين بيت المال ولا يطلب بذلك سند من احد ما (م) ١٢ حيث ان

الجاري في رعايا وحمايات الدول الاجنبية والمغاربة والارمن والروم من حمايا ورعايا والموسوية والاقباط انه لا يصير ضبط متروكات من يتوفى منهم الا اذا حضرت مخاطبات باجراء موجبات الصبط وهكذا الايرانية بعد تحقيق تتبع من يتوفى منهم الى الدولة المذكورة فلاجل مساواتهم بغيرهم يعتمد في عدم ضبط تركات من يتوفى من الايرانية المذكورين على المخاطبات التي ترد من الشاهنديرية (م) ١٣ المتوفون بالديار المصرية عن ورثة يكون جميعهم او بعضهم بالديار الخارجة وكذا المتوفون بالديار الخارجة عن ورثة موجودين بها ويكون لهم تعلقات بالديار المصرية حيث الجاري انه متى حضر الوارث لهم من بلده او حضروا عنه يكون يده حجة من محكمة جهته حسب العادة فمتى كان الوارد بها مطابقاً لما هو مفيد ببيت المال فتحال دعواه على المحكمة الشرعية كالجاري وأما اذا وجد اختلاف بين الوارد بالحجة والمفيد بدفاتير بيت المال ويكون هذا الاختلاف مؤدياً الى الشبهة فلكون المجالس المحلية جارية بها رؤية كامل الدعاوي السياسية والشرعية فيحال ذلك على المجالس المحلية وبعد استيفاء اللازم لذلك يجري العمل ببيت المال بمقتضى ما يثبت ويتحقق شرعاً بالمجالس واداً حضر الوارث او الوكيل وبحضوره وجد احد المشاركين له في تركة مورثه قد توفي وبهذا صار وارثاً فيه ايضاً فبيت المال لا يكلفه باحضار حجة ثانية من بلده بثبوت وراثته للمتوفى الثاني انما يلزم اثبات وراثته شرعاً بمحكمة مصر (م) ١٤ اذا توفي احد وبوقت وفاته شهدت شهود بانه لم يكن له وارث سوى بيت المال او ان احد الزوجين يرث مع بيت المال او انهم لا يعلمون ان كان له وارث ام لا وانه ليس عليه ديون ولا في تركته رهونات ولا امانات لاحد ولا له رهونات ولا امانات طرف احد ثم بعد ذلك ظهر من ادعى بالوراثة او بدين له على الميت او بانه مدين للميت وله عنده رهن فمتى كانت دعواه لم تشهد بها الشهود حال ضبط التركة فحالاً يصير احواله تحقيق دعوى من يدعي ذلك على المجلس المحلي بافاضة من بيت المال واضح بها ما قيل ممن كانوا

ملحوظات

للائحة التي كان جاريا بها العمل في بيت المال قبل اللائحة التي عملت بالخصوصي حيث انه صار لغو العمل بها وحيث وافق ارادتنا الاجراء بموجبها لزم اصداره لكم لاعتماد الاجراء يكون معلومكم

(صورة شرح وارد لبيت المال من نظارة المالية)

تاريخه ١١ جمادى الاولى سنة ٨٢ غرة ٥٣

المسطر بهذا صورة اللائحة التي صار تنظيمها في حق عملية بيت المال الخنوية على ثمانية عشر مادة لتكون ذبلا لللائحة التي كان جاريا العمل بموجبها في بيت المال قبل صدور اللائحة التي تنظمت بمعرفة المجلس الخصوصي وصورة الامر انكرم الصادر عليها للمالية رقم ٢٩ ربيع آخر سنة ٨٢ غرة ١١ باعتماد الاجراء بموجبها وفي تاريخه صار الشرع عن ذلك عموماً وبالجملة هذا لرفعكم ليكون معلوماً ما اشتملت عليه المواد المذكورة والاجراء بموجبها هي واللائحة القديمة السابق نشرها من محافظة مصر في سنة ١٢٧٨ اتباعا للامر العالي (مجموع الاوامر العلية والقرارات والمنشورات والاقادات التتمة لللائحة بيت المال وذيلها مرتبة على حسب تولد بعضها)

(صورة ترجمة الامر السامي الولد لديوان)

(محافظة مصر)

(نافادة من الخارجية رقم ٢٧ ربيع اخر سنة ٨٢ غرة ٢)

(والامر المشار اليه مؤرخ ٧ صفر سنة ٧٨)

نقدم انه كان تحرر رسمياً لكافة الجهات بخصوص التعليمات المقتضي اجراءها في حق متروكات العيسوية لكن لكون تلك المادة ما صار اجراءها فيهم كما يجب ببعض الجهات وفي بعض جهات اخر صار اجراءها بطريقة غير عمودة فقد لزم الحال لبيان وايضاح القرار المعطى احيراً بخصوص ما يجب اجراءه في هذا الخصوص وهو انه من حيث ان حكام الجهات ونوابهم ليسوا ماذونين بمحصر متروكات من يتوفون من التبعة العيسوية ويتركون ورتة بالغين فمثل هؤلاء اذا لم يلتسوا حصروا وتقسيم متروكات مورثيهم بمعرفة حكام الشرع الشريف فلا ينبغي للحكام المحكي عنهم التداخل والتعرض للتركات المذكورة بدون وجه شرعي واما اذا كان احد الورثة يتشكى الحكومة

حاضرين بوقت الضبط وحسب ما يتحقق بالوجه الشرعي بالمجلس ويصدر به خلاصة الحكم بصيرا لاجراء (م) ١٥ ما دام بيت المال يعطى له خبر من الخانوية بوفاة من يتوفى ويكون لبيت المال مدخل في ضبط تركته على حسب المواد السالفة فلا يصير رهن تجهيز ودفن الميت على اجراء اصول بيت المال بل يجري تشهيل جنازة الميت باي وجه كان وبيت المال يجري اصوله في ضبط التركة فيما بعد (م) ١٦ اذا اشترى احد الورثة او الوكلاء او الاوصياء اشياء من التركة التي يكون له استحقاق فيها ورغب خصمه من حساب استحقاقه فلا مانع من ذلك وما يشتره يصير قيده عليه بالعهد مقابلة تسديده من حصته عند صرف باقي التركة انما دائماً يلزم ملاحظة ما يشترونه بحيث لا يكون زيادة عن استحقاقهم وانه لو طهر ان الذي يشترونه يكون فيه شيء زيادة عن الاستحقاق فيصير تحصيل قيمة الزيادة (م) ١٧ التركة التي يصير الحتم عليها موقتاً اذا وجد بها زروعات او مواش يصير مخابرة الجهة الكائن بها ذلك بالحفظ والصيانة موقتاً بحيث انه يصير ادارة اشغال الزراعة كما كانت عليه قبل وفاة المتوفي باذن الورثة البالغين والحاكم الشرعي (م) ١٨ القاصر الذي لم يقم عليه وصي من قبل مورثه ولم يوجد من يقبل الوصاية عليه فليت المال ضبط وحصر ويبيع التركة بمشاركة الورثة البالغين باذن الحاكم الشرعي وما كان يجريه الوصي شرعاً في حصة القاصر يجريه بيت المال بعد نصبه وصيان من طرف الحاكم الشرعي — قد تحررت الثمانية عشر مادة الموضحة بهذا التي استحسن وضعها لتنظيم عملية بيت المال وسهولة العمل وحفظ الحقوق لمستحقها

الغير عبد المنذر الرافعي المحمي
عبي عنه

الغير محمد السامح المدي المحمي
عبي عنه

الغير علي محمود العلي المحمي
عبي عنه

الغير مصطفى العروحي حاد الم
والعرا بالامر

(صورة الامر العالي الصادر لنظارة المالية بتاريخ

٢٩ ربيع الثاني سنة ٨٢ غرة ١١)

صار منظورنا هذه اللائحة المشتملة على ثمانية عشر مادة في حق عملية بيت المال ومصدق عليها من حضرات شيخ الجامع الازهر والمفتين وانها تكون ذبلا

في حق وارث آخر من مادة تقسيم وتوزيع التركة بينهم ففي تلك الحالة ينظر في مراعاتهم الشرعية بالمجلس بمعرفة الشرع ويجري حصر تركتهم كالتماس المدعي وأما من يتوفى من التبعة العيسوية ويترك إيتاماً قاصرين ذكورا أو إناثاً فإدام أن حكومة الدولة العلية ملزمة بالتحفظ على أموالهم بما أن ذلك من علو شأنها فمثل هؤلاء يجري حصر تركتهم بمقتضى أصول الشريعة ومن بعد وفاء المصاريف اللازمة لتجهيز لوازمات المتوفى ودفعه وتسديد ديونه وما يوصي به كل ما بقي من مال وتقود يجري إبقاؤه تحت يد من يكون ولي الإيتام المذكورين ووصيهم هذا إذا كان الوصي المذكور موصوفاً بالصلاحيية وعدم التبذير وأما إذا كان هؤلاء الإيتام ليس لهم وصي ولا ولي فيجري انتخاب وصي ناظر عليهم من معتمدي ملتهم أصحاب الأمانة ويسلم إليه ما خصهم من التركة من نقود وخلافها من بعد أن يؤخذ عليه ضمانه قوية وتعهد شرعي بعدم اتلاف أموالهم والنفقة عليهم والقيام بكافة ما يجب بشرط أن مادة تحرير هذه التركات ورواية الدعاوي التي سيجري نظرها شرعاً بحسب التماس أحد الورثة البالغين لا يؤخذ عليها شيء زيادة عن نصف واحد في القرش عوايد القسمة وستين فضة في كل ألف قرش عوائد قيدية والحذر ثم الحذر من اخذ شيء زيادة عن ذلك وعوائد القسمة هذه يجري اخذها من المبلغ الباقي من بعد تنزيل قيمة المصاريف اللازمة لتجهيز الميت ودفعه وتسديد ما عليه من الديون مع استبعاد ما يكون موصى عليه بموجب أصول النظامنة وكذا إذا كان أحد من أهالي المملكة يموت ويكون أحد ورثته ذكراً كان أو أنثى غائباً أو مجنوناً فيجري اللازم في حصر تركتهم تطبيقاً لما هو مقرر بخصوص تركة الإيتام وإذا حصل تداع من أحد الورثة البالغين بخصوص مادة تقسيم التركة بين باقي الورثة فرسم القيدية وعوائد القسمة يجري اخراجها من حصة المدعي ولا يخص باقي الورثة شيء من ذلك قط وأما الذين يتوفون ولم يعرف لهم وارث فمن حيث أن أموالهم وامتنعتهم عائدة إلى بيت المال فهؤلاء يجري

خبط تركتهم بمعرفة مأموري بيت المال والشرع الشريف ويجري ما يلزم لها بحسب ما تقتضيه أصول الشريعة وإذا كان أحد من أهالي الدولة العلية أو من أهالي الممالك الأخرى سافر إلى بلدة أخرى لأجل التجارة والسياحة ويموت فيها فتركته يجري حصرها بمعرفة الشرع الشريف وأمواله وأسيائه الصغيرة التي يتلاحظ تلقها مع إبقائها فهذه يجري بيعها بسعر ما تساوي من القيمة ومن بعد تنزيل المصاريف اللازمة والديون وقيمة الرسم العادي يصير حفظ ما يبقى في صندوق المملكة وإذا كان المتوفى يملك مجوهرات وأشياء نفيسة فيجري حفظها بمحل موثوق وعند ظهور ورثته أو وكلائهم تسلم لهم المبالغ الموجودة نقداً والأشياء النفيسة المحفوظة عينا بموجب دفتر الاستلام وأما إذا كان أحد قبل وفاته أوصى بثلاث ماله لبعض الوجوه المعتبرة فتلك الوصية ليس فقط يجري اعتبارها شرعاً بل أيضاً إذا كان المتوفى في حال حياته وصحته وكال عقله يقسم كافة أمواله وأملاكه بمواجهة شهود من معتمدي ملته بموجب سند شرعي على كل من ورثته الصحيحة أو خلافهم كل واحد على حدته ويفرز حصة كل منهم ويسلمها إليه ويكون على السند المذكور تصديق من البطريرك والأسقف أو القسيس أو وكيلهم فمن بعد تحقيق اللازم والثبوت يصير اعتماد وقبول تلك السندات عند حكام الشرع وكافة المأمورين بدون احتياج إلى إعادة حصر التركة وتقسيمها مرة ثانية وجميع الأموال المنقولة والغير المنقولة يجري إبقاؤها بطرف من حصته كما هو محرز بالسندات المحكي عنها لكن إذا كانت الأموال الغير المنقولة هي أراض موقوفة من المسقفات أو من الأراضي الميرية فلكون هذه ليست ملكاً صحيحاً للمتصرفين فيها وإن الأشياء الموقوفة لا يصح التنازل عنها إلا بأذن متوليها وكذا أراضي الميري لا يجوز فراغها إلا بأذن من يكون مأموراً عليها والأفراغات التي تصير بلا إذنه لا يجوز قبولها واعتبارها قانوناً ونظاماً فصار من اللازم مراعاة قانون ونظامات الأراضي الميرية والأوقاف قبل تحرير السندات الماثلة لهذه بخصوص الأموال الغير المنقولة وإن يكون ذلك شرطاً محتملاً والحاصل أنه إذا كان

معلومات

مع ايضاح هذه التفصيلات فيما بعد يصير الاجراء بخلاف
الاصول والقرار المحررين باعلاء فالمسئولية الشديدة
تعود على من يجري ذلك لانه مادام ان المطلوب
والمرغوب من هذا هو التحفظ اللازم على اموال
الايتام العائدة اليهم من الميراث فلا يجوز الخروج
عن هذا المقصد وقد تنبه من طرف البطريكخانات على
كافة الاساقفة ووكلائهم والقسس بالاجراء على
وجه ما ذكر كما اعطيت التنبيهات والاسعارات اللازمة
عن ذلك من طرف حضرة شيخ الاسلام الى الحكام
والنواب فكل من يجري بخلافه يصير تأديبه وبما انه
صدرت التنبيهات الاكيدة عموماً من الباب العالي الى
الولاة العظام والمنصرفين الكرام باجراء دقة النظر في
هذه المادة والى القائم مقامات ومديري النواحي وكافة
المأمورين يندل المهمة والحذر من مخالفة ما هو
منصوص بهذا فقد لزم تحريره لسعادتك للاجرا بموجبه
(صورة ما ورد من محافظة مصري ٥ جماد اول
سنة ٨٢ غمرة ١٤)

وردت افادة لهذا الطرف من سعادة ناظر الخارجية
والمدارس رقم ٢٧ الماضي غمرة ٣ مذكورها انه ورد
للخارجية افادة تركية من المعية السنية رقم ٩ صفر
سنة ٨٢ غمرة ٢٩٨ ومعها مكتوب سامي بالتعليمات
المتنصي اجراؤها في حق تركات العيسويين رعايا
الدولة العلية وقد اشير بانه من حيث من الاقضى
الاجراء بموجبه في الدعاوي التي تحدث من هذا
القبيل فصار ارسال ترجمة المكتوب المشار اليه
للمحافظة لاجل طبعها ونشرها الى جهة الاقتضاء للعمل
بها فبناء على ذلك اقتضى ترفيقه لحضرتكم شرحاً على
صورة الترجمة المحكي عنها لمعلومية ما تضمنته واجراء
العمل حسبما هو منصوص بها كما انه بتاريخه كتب
لجهات الاقتضاء

(صورة ما ورد من سعادة ناظر الخارجية والداخلية)
(بتاريخ ٧ جماد اول سنة ٨٢ غمرة ٢٢ سايرة)
(منشور صورته) من حيث انه سبق اعلان حضرتكم
من ديوان محافظة مصري ٥ جماد اول سنة ٨٢ عن
الاجراءات التي اقتضت الرسوم المتبعة تنفيذها فيما
يخص بتركات الاشخاص المتوفين من العيسوية

وغيرهم من باقي الملل التابعين للدولة العلية فقد
استصوب الان توقيف العمل بمقتضى المنشور المتقدم
ذكره والاجراء في التركات المذكورة كما كانت سابقاً
لحين صدور الامر لحضرتكم بما يقتضي عن هذا
الخصوص ولذا لزم تحريره ليكون معلوماً
(صورة ما ك افادة من المالية لبيت المال رقم ١٠
ذا سنة ٨٢ غمرة ١٢٩)

انه مادام مصرح لبيت المال بصرف التركات التي
قيمتها الى الالف قرش بالتحقيقات التي تجري بمعرفة
تطبيقاً للمادة ٩ من اللائحة فيصير الاجراء على وجه ما ذكر
(صورة ما ك افادة من المالية لبيت المال رقم غرة
محرم سنة ٨٤ غمرة ٥١٠)

ان تركات من يتوفون ويصير الختم عليها بختم بيت
المال لغياب بعض الورثة يكتفي بتصديق الورثة
الحاضرين الذين يعتبر تصديقهم شرعاً كما ان شهادتهم
كافية عن شهادة الشهود كالمخصوص بالمادة السابعة
من اللائحة

(صورة ما ك افادة من المالية رقم ٢ را سنة ٨٥
غمرة ٢٢٨)

ان مادة ٢٦ من اللائحة ليس بها قول بنافي اخذ
سندات تمغة عما يخص من التركات بناء على ما قيل
بانه اذا صار الانتظار لاخذ سندات من ارباب
التركات فربما لا يوحد جميع الورثة ويتعطل السداد
فاللازم هو اخذ سندات تمغة عوض التصديقات
الجاري اخذها من ورق عادة

(مضمون صورة افادة من حضرة مفتي مصر
مؤرخة ١٢ ر سنة ٨٥ غمرة ٢٠)

مكاتبة ذكر فيها ان الذي تقتضيه مادة والجواب
الصادر من حضرته بتاريخ ٢١ ص سنة ٨٤ غمرة ٢٣
عدم الفرق في اعتبار تصديق الورثة الحاضرين
المعتبر تصديقهم المحققة ورايتهم لمن كان غائباً منهم
وقت الوفاة بين ما اذا كانت المصلحة اوردت نفوداً
بعد الوفاة من التركة لحزبتها اولاً اذ منطوق ما ذكر
ان المصلحة ترفع الختم الموقت عن التركة وتسلم فيها
بدون جرد ولا تأصيل وهذا صريح ايضاً في كون
المصلحة ليس لها جرد شيء ولا تأصيله في هذه الحالة

واعتبار التصديق بعد توفر شروطه لا فرق فيه شرعا بين حالة الجرد والتأصيل وإيراد النقود الى الخزينة وحالة عدم مثل ذلك

(صورة مآل مكاتبه من محافظة مصر بتاريخ ٢٧ رجب سنة ٨٥ غرة ٢٦)

شرح على صورة امر عال صادر للداخلية في ١٣ منه غرة ٦ بطرد الشيخ علي الخطيب من كتاب المحجة الشرعية والسيد عثمان جلال باشكاتبها بشأن قضية الثلاثة منازل الموقوفة من قبل الست امينه وزوجها الحاج حسين الملاطيه لي وكان حصل وضع اليد عليها من اناس آخرين ومن ضمن ما اثير بالامر انه يصير مخايرة بيت المال والاقواف والمحكمة والمحافظة قبل استخراج حجج بالمخالات التي يقال بان حججها معدومة باي سبب كان حتى يصير المرمى على المحل المرغوب استخراج حجته ثم يتصرح باخراجها

(صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر بتاريخ ٨ محرم سنة ٨٦ غرة ٦٢)

انه من مقتضى اللائحة التي سبق صدورها من جمعية محافظة مصر عن اجراءات بيت المال ودبها الذي صدر عليه الامر العالي في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢ غرة ١١ انه اذا توفي احد عن ورتة حاضرين وفيهم قاصر ليس له وصي من قبل المتوفي ولا ولي فيصير اجراء الختم على التركة موقفا بمعرفة بيت المال والورثة البالغين الحاضرين وبعد انقضاء مدة المأتم بصير استحضار اقارب المتوفي او جيرانه او ارباب حرفته او من كان يلوز به بيت المال ويجري المذاكرة معهم عن يصلح تنصيبه وصيا على القاصر ومتى استقر الحال على من يصلح وقبل الوصية يتحرر للمحكمة باقامته وصيا ومتى صدر الاعلام الشرعي بذلك بصير رفع الختم عن التركة بدون جرد ولا تأصيل ولا ضمانة وان من يتوفى عن قاصر مقام عليه وصي من قبل مورثه ويكون الوصي موجودا في وقت الوفاة وابرز سندا بمختم المتوفي او بخطه وعليه شهادة شهود اولم يبرز سندا او وجدت شهود معتبرة ولم تحصل شبهة في السند ولا في شهادة الشهود فلا يصير التعرض من بيت المال للتركة غير انه علم الآن من افادة واردة من سعادة

الباشا امين بيت المال مؤرخة ٢٩ ل سنة ٨٥ غرة ١٣٠ ان بعض الاوصياء واقع في حقهم تداعيات من القصر عند بلوغ رشدهم او من اقاربهم بمحصول التصرف فيما يكون تحت ايدهم او بتأخيرهم في تأديته ويحصل التماس تحصيله منهم وبعضهم يتوفى ويطلب تحصيله من تركاتهم وباجراء التحريات والتحقيقات عن تلك الخصوصيات فلا يوجد فيدلتك التركة بطرف الاوصياء لا في قوائم ولا في دفاتر وهذه الاسباب واقعة المشغولية في اجراء المقتضيات الموصلة لمعرفة حقائق التركات المذكورة وتحصيلها ومع ذلك واقع العذر والاشكال في معرفة حقائقها وضياح بعضها وقد توضح عن اربع عشرة قضية مقام فيها تداعيات من هذه الانواع ونظرا لما ظهر من تلك الوقائع فسعادة الباشا المشار اليه استصوب انه عند وفاة من يتوفى ويقال انه اوصى وصيا مختارا على القاصر بموجب سند او شهادة شهود او من يتوفى ولم تحصل منه الوصاية وفيما بعد يجري اقامة الوصي اللازم على الوجه السابق ذكره فيصير الختم على تركته موقفا لحين انقضاء ايام المأتم وبعدها يجري حصر التركة باثمن بحضور الوصي ومن يلزم بقائمتين يختم عليهما من الحاضرين احدهما تحفظ بطرف الوصي والثانية بيت المال ويوحد عليها الوصل اللازم مصدقا عليها عن تهادوا بالوصية مع كفالتهم به في استلام التركة وعلى هذا الوضع يصير الافراج عنها اليه حتى بذلك يصير الحصول على حفظ حقوق القاصر وينحسم هذا الامر من غائلة الاشكال والضرر فباحالة ذلك على المجلس الخصوصي وتلاوته والمذاكرة عنه به رؤي حيث ان حفظ حقوق القاصر هو من الامور الضرورية وقد سبق صدور قرار المجلس الخصوصي يلزم تسجيل الوصاية في حياة الموصين حذرا من حصول ما يخلف يحفظ تلك الحقوق فلاجل حسم تلك التداعيات والاشكالات الواقعة من اجل ذلك والحصول على معرفة الحقوق المذكورة وسهولة استحضار اربابها عليها عند اللزوم يكون من مقتضى تنميم اجراءات ذلك انه من الان فصاعدا عند وفاة كل من يتوفى وله قاصر يصير اجراء الختم على تركتهم

بمعرفة بيت المال وعند ثبوت الوصية سواء كانت من قبل المتوفي او مستجدة بعد الوفاة بموجب الاصول الجاري عليها العمل في بيت المال وطلب الافراج عن التركات المذكورة بصير جردها وحصرها به وما يخص القاصر من التركة يصير تسليمه الى الوصي بموجب دفتر واضح البيان يختم عليه من الوصي اقرارا باستلامه جميع ما فيه ودخوله في عهده تحت الحفظ والصيانة والنظر اليه منه بما يرصي الله ورسوله ويختم عليه من شهود الحالة من ورته واقارب وجيران وخلافهم وهذا الدفتر يصير تسجيله في عموم بيت المال وحفظه به لاجل المراجعة عليه عند الاقتضاء واخذ الكفالة التي افاد عنها سعادة الباشا امين بيت المال بالنظر الى وقائع الاحوال المنظورة بطرءه فهذه بتعذر الاحتمال عليها بوجه عمومي حيث ان الوصي المختار الذي توصى من قبل المتوفي قبل موته لا يكلف بان يعطي ضمانا على ما اعتمده فيه صاحب التركة وانما حذرا من وقوع سوء التصرف في مال القصر الذي يقضي الحال بتنصيب اوصياء عليهم بعد موت مورثهم فحيث انه يجب التحري بمعرفة بيت المال في معرفة الوصي الذي رام تنصيبه فعند التحري اذا وجد ان الوصي المطلوب تنصيبه من الناس الغير معلوم اقتدارهم فيطلب عليه الضمانة الكافية ممن يعتمد بتصديق من يكون موجودا من الورثة والاقارب والجيران وتلك تشرح على الدفتر المحتوي على بيان تعلقات القاصر هذا الذي رؤي في ذلك وبعرضه للاعتاب الكريمة فما يوافق ويصدر الامر العالي به يجري العمل بمقتضاه

امين بيت المال مأمور امور حارجه رئيس مجلس احكام
ماطرديل مال مالطرديلواي حارجه ومحرر رئيس مجلس سوري النواب
(الاعضا خمسة) ناظر ديوان داخلية

(صورة الامر العالي الصادر للداخلية على القرار المذكور بتاريخ ١٤ محرم سنة ٨٦ نمرة ٩٠) عرض لدينا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٨ محرم سنة ٨٦ نمرة ٦٣ المشتمل على ما تراءى استنسابه في شأن حقوق القصر التي تؤول اليهم من تركات مورثهم وما يجري فيما يتعلق بها عند تسليمها للاوصياء مما يترتب عليه حفظها وصيانتها على حسب الواضح تفصيلاته بالقرار وحيث وافق لدينا تنفيذه

فاصدرنا امرنا هذا لكم بذلك لاجراء مقتضاه حسب ما تعلق به ارادتنا

(صورة امر الداخلية الصادر لبيت المال على القرار المذكور بتاريخ ١٩ م سنة ٨٦ نمرة ٤٢) هذا قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر العالي نمرة ٩٠ بما تراءى استنسابه في شأن حقوق القصر التي تؤول اليهم من تركات مورثهم وما يجري عند تسليمها للاوصياء حسب ما توضح تفصيلاته به وحيث اتسرت منطوق الامر عن اجراء مقتضاه لم ترحه لسعادتك للمعلومية بما فيه والتنبيه باتباع الاجراء بموجبه — (من ضمن ما ورد من ديوان الاوقاف في ٦ محرم سنة ٨٧ نمرة ٦٦ توري ان كل ما وجد من الكتب بالتركات يفاد الاوقاف عنه بالنسبة لتتبع الكتب الى

(صورة ترجمة امر عال صادر للداخلية بتاريخ ١٠ محرم سنة ٨٧ نمرة ٢٤)

قد اتسرت بمكتوب الصدارة الوارد من الباب العالي في ٢٦ ذى سنة ٨٦ على انه من الآن فصاعدا مأمور الحكومة المحلية لا تكون له مداخلة في تركات المتوفين من تبعة ايران وان تساويتها تكون بمعرفة شاه بندير ياتهم فلاجل العلم والعمل بموجبه اقتضى ترحه (صورة افادة محرر من المجلس الخصوصي لنظارة المالية نمرة ٧٢)

قد علم من افادة دولتم المورحة رجب سنة ٩٠ نمرة ١٥ والاوراق الواردة معها انه بعد ان كان تلاحظ للمالية بما تدون بقانون الحدود نامة ان الاملاك التي تباع بمعرفة مصلحة بيت المال وتمنحها الى ١٥٠٠٠ قرش وتصرح بمبيعها بمعرفة امين المصلحة بلا ادن انما قبل التسليم فيها ترسل قائمتها للمالية من باب المعلومية والمالية استمجت رأي المجلس عن الغرض المقصود من ارسال القوائم للمالية فكتب لها بان المراد من ذلك هو لاجل علمها بما هو مقتضى بيعه من هذا القليل ربما يكون لازما لليري ولم يكن ذلك من قبيل الاستئذان منها وانه متى وردت لها قائمة بهذه المثابة فمتى كان يعلم لها لزوم ما بها لليري يتحرر منها بما يفيد معلومية ما بها فلمناسبة ما تراءى لها من ان هذا الاجراء يستدعي معرفتها ما يلزم لليري وما لا يلزم مع عدم

استحصلها على هذه المعرفة لعدم وجود حصر لها فيها وان هذا لا يعلم الا بجهاته قد حررت لبيت المال بانه كلما ينتهي من ابيع شيء من تلك الاملاك فان كانت اطيافا يتحرر من بيت المال للمديرية الموجودة فيها بالاستفهام عن لزومه للميري سواء كان للسكك الحديد او الجسور او عائد منه المانع العمومية وغيرها او عدم لزومه وان كان عقارا او اراضي فهذه يصير استفهام عنها من محافظة او مديرية الجهة الموجود ذلك بها وبعد اعطاء القول منها بعدم اللزوم ترد القائمة من بيت المال للمالية على قبول الاحاطة وتعاد اليه تانيا فكانت افادت بان اجراءاته تشتمل على ثلاثة انواع منها نوعان عن حقوق الميري الجاري الاستئذان عنها احدهما ما يبلغ ثمنه الى ١٥٠٠٠ قرش المعتاد تقديم قوائم مزاداته للمالية والثاني ما يزيد عن هذا القدر المعتاد استئذان الداخلية عنه والنوع الثالث عن حقوق الغائبين المفقودين وحقوق الحاضرين الجاري بيعها لضرورة شرعية وهذا النوع ليس جاريا الاستئذان عنه وانه اذا صار الاجراء في احد الثلاثة انواع على وجه ما ترغب المالية دون النوعين الاخرين تتنوع اجراءاته ورغب ان المالية هي التي تجري الاستفهامات اللازمة عن النوع الجاري تقديم قوائم مزاداته اليها ومع ما تحرر منها للمصلحة المذكورة بلزوم الاجراء على حسب ما سبقت به المكاتب اليها وانه مع لزوم الاجراء في الذي تبلغ اثمانه الى ١٥٠٠٠ قرش يكون اقتضاء جريانه في الاكثر من باب اولى فما زال انها لم تقبل التوسط فيما ذكر بناء على ان ذلك القانون لا يكلفها سوى ارسال القوائم للمالية ولهذا مرغوب النظر في ذلك والنصريح بما يوافق والذي روي هو انه حيث يلزم انه قبل التسليم في مبيع شيء مما يجري بيعه بمعرفة بيت المال من الثلاثة انواع المذكورة سواء كان اطيافا او عقارا او اراضي يصير الوقوف على معرفة لزومه وعدم لزومه للميري او الى السكك الحديد او الجسور والترع والمنافع العمومية ومعلومية ذلك انما هي للجهات التي بها ما يكون مقتضيا بيعه ومن المعلوم ان اجراء البيع لا يكون الا بعد الاستيفاء والمرعى على ما ذكر وطبعا

ان الجهة التي ستجري البيع هي الاحق بمحصل ذلك الاستيفاء فبذا صار لازما ان بيت المال هو الذي يجري تلك الاستفهامات اللازمة من جهات الاقتضا ومتى ظهر له عدم المانع للبيع فما يقتضي الاستئذان عنه من الداخلية يتحرر لها من طرفه بالاستئذان وما يكون من المقتضي ارسال قوائمه للمالية ترسل اليها حسب المتبع به وبناء عليه لزم تحريره لدولتكم والاوراق حمسة من طيه وهذا كما روي

(صورة ما ك شرح و ارد لبيت المال من المالية)
في ٢١ ش سنة ٩٠ نمره ٩٨

شرح رد نمره ٦٤٨ وبه يذكر انه لما تصمم من بيت المال عن عدم اجرائه التحريات التي حررت المالية باجرائها في خصوص لزوم وعدم لزوم الاملاك التي يلزم بيعها بمعرفته الى الميري بعد استيفاء مزاداتها قد تحرر للمجلس الخصوصي عن ذلك فوردت الافادة نمره ٧٣ بلزومية بيت المال باجراء الاستعلامات اللازمة من جهات الاقتضا في هذا الخصوص وبعد الاستيفاء بمعرفته وظهور عدم المانع اليه للبيع فما يقتضي استئذان الداخلية عنه يتحرر عنه من طرفه وما يكون من المقتضي ارسال قوائمه للمالية ترسل اليها وهذا للعلمية واجراء التحريات المحكي عنها من انواع الاملاك الثلاثة الجاري بيعها حسب ما اتسروا معه حمسة اوراق (صورة الامر العالي الرقم ٢٧ محرم سنة ٩١ نمره ٨٧ الصادر الى نظارة الداخلية على قرار المجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ٩١ تاريخه نمره ٦٦) هذا القرار صدر من المجلس الخصوصي رقم ٩ محرم سنة ٩١ نمره ٦٦ بما تراى استسباب اجرائه فيما اشتمل عليه من ان جميع الاستحقاقات والمرتبات ومطلوب اربابه بسائر انواعها بعد مصي ستين عليها خلاف سنة التعليه يجري اضافتها على مقتضى المستورات واذا حصلت المطالبة بشيء منها بعد الاضافة لا تقبل وذلك فيما عدا الاستحقاقات والمطلوبات التي تكون موقوفة لاسباب معلومة بجهة التعليه اللازم استمرار تعليتها ولومضت عليها تلك المدة كما ان ما يجري حصره في بيت المال من التركات بسائر انواعها بعد مضي المواعيد التي تحدت للمطالبة

علميات

لا يسمع فيها تداع ولا طلب باي نوع كان هذا مع الاجرا فيما يقع به الادعاء على اي تركة بدين او ميراث قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر على وجه ما توضح تفصيله بالقرار لآخر مانص فيه وحيث انه وافق ارادتنا تنفيذه فيلزم نشره واءلانه عموماً للاجراء بمقتضاء واصدرنا امرنا هذا لكم بما ذكر حسبما تعلقت به ارادتنا

(صورة قرار المجلس الخصوصي)

في ١٧ را سنة ٨٢ وفي ٢٨ جماد اول سنة ٨٣ صدرت منشورات من المالية من مقتضاها ان الاستحقاقات والمطلوبات التي يمضي عليها سنتان خلاف سنة التعليق تضاف لجانب الديوان وبعد الاضافة اذا وقعت المطالبة بشي منها فبعد تحقيق اسباب التأخير ومعلومية وجود المطالب بها تحصل المخابرة عنها مع المالية ثم بالنظر لما كان علم بالمجلس من وقائع دعاوي التركات من انه بعد وفاة بعض من يتوفون عن بيت المال او عن وارث وبيت المال وحصر تركاتهم به ومضي مدد سنوات حاصل الادعاء عليها تارة بديون غير معلومة او بخص في الميراث وكانت دعواه لم تشهد بها التهود حال ضبط التركة جارياً احالة تحقيق تداعيه على المجلس المحلي كما هو من مقتضى المادة الرابعة عشر من لائحة بيت المال وعلى حسب ما يتحقق فيه بالوجه الشرعي ويصدر به خلاصة الحكم يصير الاجراء ولم يكن جارياً في ذلك تحقيقات سياسية ولا محدد لقبول سماع الدعوى مدة معلومة فلهذا وبناء على ما اعطيت به الاجابة من حضرات مفتين مجلس الاحكام والاوقاف حين ذاك بانه اذا صدر امر ولي الامر بعدم سماع دعوى من يدعي بدين او غيره من الحقوق على تركة من التركات المحولة على بيت المال مع حضوره وتمككه من الدعوى بعد مضي مدة معلومة حسبما يصدر به الامر السامي يعمل به ويتبع الامر فيه شرعاً ويكون القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى فيما ذكر بعد مضي المدة قد كان صدر قرار المجلس بتاريخ ١٧ جماد الثاني سنة ٨٤ ومن مقتضاء ان الدعاوي التي تحال على المجلس المحلي مما ذكر في تلك المادة عن حالتها اليه هذه يجري تحقيقها

سياسة به بمراعاة ما يجب من حصر وتقييد عدد شهود المدعي واسمائهم في اول الامر وما يقتضيه تدقيق السؤال من كل منهم على انفراد وتحقيق حالهم عن يوثق به وان تبين من هذا دلائل الصحة فمندا تسمع ترعاً بالمجلس العلمي وهذا يجري فيما اذا لم تمض مدة من تاريخ الوفاة لحد تقديم الدعوى ممن يكون موجوداً في الجهة التي فيها محل ضبط التركة زيادة عن سنة وفي الجهات المتوسطة في المسافة سنة ونصف وفي الجهات البعيدة التي في اقصى حدود المملكة مثل السودان وما يقرب منها لحد سنتين ومن يتجاوز تلك المواعيد لا تسمع دعواه كما ان من يكون غائباً ببلاد خارجة عن هذه المملكة وحصر الى الجهة التي فيها محل ضبط التركة ومضت مدة سنة من تاريخ الحضور وادعى بعدها فلا تسمع دعواه ثم بعد هذا عملت الحدود نامة التي صدر عليها القرار من المجلس الخصوصي بالاجراء ومتوجة بالامر العالي المؤرخ ٥ ذي الحجة سنة ٨٦ وتدون في بعض موادها عن اضافة الاستحقاقات والمطلوبات والمتركات التي يمضي عليها سنتان خلاف سنة التعليق ما عدا الاستحقاقات والمطلوبات الموقوف صرفها لاسباب معلومة بالجهة التي فيها التعليق والتركه المقام عليها تداعي ولم يكن مضي على ذلك تلك المدة مع ما يجري من حشية تحقيق ما تحصل المطالبة به من اربابه بعد الاضافة وما ترخص لبعض الجهات بصرفه وما يلزم النظر فيه بالمجلس قبل الصرف من بعد ما تظهر احقية المطالبين به وان تاخيرهم عن المطالبة بوقته كان بناء على اعدار معلومة واتضح عدم المانع والآن ثرادف ورود مكاتبات للمجلس دلت وقائعهما على ان بعض اصحاب الاستحقاقات والمطلوبات ونظار بعض الاضرحة والمساجد والديور المرتب لها مرتبات حاصل منهم التأخير في المطالبة بها قبل اضافتها كما ان بعض ورثة المتوفين او من يدعي ديناً على بعض التركات واقع منهم التأخير في الادعاء بالوراثة او بالدين في ظرف المواعيد المحددة وبعد مضي مدة زمانية ايضاً تقع منهم المطالبة بصرف ما سبقت اضافته وعندما يسالون في اسباب التأخير يدون لذلك

اعذاراً متنوعة وينشاء عن هذا حصول المشغولية في التحقيقات والتجريات فلماذا ومنعاً من وقوع ما هو حاصل قد حصل الاستفهام من حضرة الشيخ عبد الرحمن البحراني عما تقتضيه النصوص الشرعية فيما ذكر فاجاب بقوله ان المصرح به في معتبرات المذهب هو ان القضاء يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث فلو صدر امر ولي الامر بعدم سماع دعوى من يدعي على بيت المال باستحقاق في تركه او بدين على مورث يؤخذ منها او يدعي على الميري بدين او استحقاق او يدعي مطلوباً من المطلوبات بعد مضي مدة معلومة حسبما يصدر به الامر العالي يعمل به ويتبع الامر فيه شرعاً ويكون الحاكم الشرعي او غيره من مأموري المصالح ممنوعاً من سماع الدعوى فيما ذكر بعد مضي المدة المينة واذا حكم بشي للطالب والحال ما ذكر لا ينفذ الحكم شرعاً وعلى هذا صارت المذاكرة في ذلك بالمجلس والذي روي هو انه حيث منشورات المالية وقرار المجلس والحدود نامة المتقدم ذكرها من مقتضاهاحت وتحرير ارباب الحقوق على عدم تاحيرهم في المطالبة بما يستحقونه سواء كان نظير استحقاقات او مطلوبات او توارث او ديون على تركات ومع صدورهما وتحديد مواعيد للاضافة ومواعيد لجواز المطالبة لمن يدعي بميرات او دين على بعض التركات لم يزل حاصل التاخير من بعضهم في المطالبة حتى تمضي تلك المواعيد وعند ما يساون في اسباب التاخير يعتذرون باعذار غير كافية ويورتوا مشغولية الحكومة في التحقيقات والتجريات اللازمة على انهم لو اوقعوا المطالبة باوقاتها لاستغنى الحال عن هذه المشغوليات ومن المعلوم ان المواعيد التي تحددت للاضافة ما كان تحديدها الا لكونها كافية لوقوع المطالبة في اثائها فلماذا وبناء على ما افاده حضرة الشيخ عبد الرحمن البحراني قد استنسب ان جميع الاستحقاقات والمرتبات ومطلوب اربابه بسائر انواعها بعد ان تستمر تعليتها سنتين خلاف سنة التعليه يجري اضافتها على مقتضى المنشورات وبعد الاضافة اذا كان اربابها اونظار الجهات المرتبة عليهم يونعمون المطالبة بشي منها فلا يقبل منهم

تداع في ذلك ولا يحصل التثبت في جريان التحقيقات بخصوصه بل تستمر مضافة جهات على ما هي عليه انما يكون من الاستحقاقات والمطلوبات موقوفاً صرفه لاسباب معلومة بالجهة العلي بها ذلك فلا يجري اضافته ولو مضت عليه المدة المحكي عنها كما هو مقتضى نص تلك الحدود نامة وهكذا ما يجري حصره بيت المال من التركات بسائر انواعها يكون الاجراء فيه بكيفية ان ما يكون مضي عليه زيادة عن مدة سنة من تاريخ الوفاة لحد تقديم الدعوى عنه ممن يكون موجوداً في الجهة التي فيها محل ضبط التركة مع وجوده وتمكنه من الدعوى فلا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة واماماً يكون في الجهات المتوسطة في المسافة او في الجهات البعيدة سواء كانت من الجهات التابعة الحكومة المصرية مثل السودان وما يقرب منها او الجهات الخارجة عن الحكومة مثل الحجاز وبر الروم وغيرها فلو ان القرار السابق صدوره في ١٧ جماد الثاني سنة ٨٤ توضح فيه مواعيد متنوعة لذلك بالكيفيات التي ذكرت به لكن لتساوي الاجراء في الجميع على وتيرة واحدة قد استنسب ان من يكون من هؤلاء في غير محل ضبط التركة فيعتبر جواز سماع تداعيهم لحد مدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ الحضور الى محل ضبط التركة والتمكن من الادعاء واذا تجاوز هذا الميعاد وحصل الادعاء من اي شخص على اي تركه من التركات باي نوع كان فلا يسمع ذلك التداعي كما ان ما يقع به الادعاء على اي تركه بدين او ميراث قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه ابتداء بالوجه السياسي وبعدها ينظر شرعاً بالمجلس العلي بالكيفية التي ذكرت بقرار المجلس المتقدم ذكره هذا مع ملاحظة الاجراءات المتبعة ببيت المال من ان ما يكون سبق اضافته جهات من منحصلات تلك التركات فقبل صرف شي منه يحصل الاستئذان عنه وعما يكون لزوم للاستئذان عنه قبل التصريح بسماع التداعي فيه كما هو من مقتضيات لوائحه والاصول الجارية به وحيث ان تنفيذ الاجراء على وجه ما

تقدم يتوقف على صدور الامر به كما هو المستفاد مما اجاب به حضرة الشيخ عبد الرحمن المومى اليه فيعرض هذا على المسمع الخديوية ومتى وافق الارادة السنية الاجراء بمقتضاء فاذا ذلك يتبع دستوراً الاجراء ويجري نشره من الداخلية الى سائر الجهات ودرجه بالوقائع والجرائل ووضعه على القره قولات لمعلومية الخاص والعام به مع ارسال صوته ايضاً للخارجية للعلم به والعمل بمقتضاء

(صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية بتاريخ ١٨ صفر سنة ٩١ نمرة ٤٨)

المسطر بهذا صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٦ وصورة الامر العالي الصادر عليه لنظارة الداخلية رقم ٢٧ منه نمرة ٨٧ بما تراءى استنسابه فيما يتعلق بالاستحقاقات والمرتبات والمطلوبات التي تجري اضافتها جهات بعد مضي المدة المحددة للاضافة وانه اذا حصلت المطالبة ستي منها بعد الاضافة لا تقبل مع ما يتبع اجراؤه في خصوص ما يصير حصره بيت المال من التركات وعدم سماع تداع فيها بعدمضي المواعيد التي تحددت للمطالبة مع ما يجري ايضاً فيما يقع به الادعاء على اي تركة بدين او ميراث قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر على وجه ما توصحت تفصيلاته بالقرار لآخر ما نص به وعلى هذا جرى نشره في تاريخه حسب ما اتيه فيه وهذا لخدمتكم للعلم بما اشتمل عليه والاجراء بمقتضاء

(صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٢٤ راسنة ٩١ نمرة ٨٩)

ان الحدود نامة الصادر عليها الامر العالي في ٥ الحجة سنة ٨٦ نمرة ٨٩ مدون بها في مادة ٢٥ ان الاملاك والاطيان والاراضي الميرية لا يباع منها شيء الا ان صدر عنها الامر العالي كما انه من بعد هو مراد بيعها لا بصير التسليم فيها الا بالامر العالي ايضاً ما عدا بيت المال فانه تكون له الرخصة فيما يباع الى ١٥٠٠٠ قرش ومن بعدها صدرت الاوامر العلية لرئاسة المجلس الخصوصي في ١٧ شعبان سنة ٨٨ نمرة ٢٨ ونمرة ٢٩ عن اجراءات في البيوعات واحيراً

صدرت حدود جديدة في ش سنة ٩٠ ولما لم يتوضح بها عن اختصاص جهة معينة يعود لها النظر فيما ارادت بيعه من املاك واطيان واراضي الميري صارت بعض الجهات تستأذن من المجلس عن اتياء من ذلك حسب ما كان حارياً من قبل صدور الحدود الاخيرة والبعض يستأذن من نظارة الداخلية وهي ترى ان ذلك من خصائص المالية ويكتب من النظارة المشار اليها بذلك لنظارة المالية والمالية تريد وضع حدود اجراءات هذه البيوعات كما وردت منها المكاتبه عن ذلك للمجلس في ١٧ الحاضر نمرة ٢٤٩ فبالمدولة والمذاكرة في هذا بالمجلس روي ان الذي استصوب لنظارة الداخلية من اختصاص نظارة المالية في نظر مرادات ما يلزم بيعه من املاك واطيان واراضي الميري يوافق اجراؤه من الان فصاعداً بكيفية انه عند لزوم بيع املاك واطيان واراضي فضاء من الموجود بكافة الثغور والمدن والبنادر الكبيرة والصغيرة بسائر الاقاليم والمحافظات ولا تكون لازمة للميري في الحال والاستقبال فيصرح من المالية لجهاتها بعمل المزايدات اللازمة عن بيعها وان تكون المراتد بالاعلان في مواعيد تعيينها المالية ويشترط فيها انه بنهاية المزايد يكون الميري مخيراً والجهات يحرون عمل المزايدات عن ذلك بحالة مستوفاة ويحررون عنها لنظارة المالية وهي تنظر في تلك المزايدات فالذي تجد مراده مستوفياً ومستقر رأياً على التسليم في بيعها فيعرض منها للاعتاب الخديوية فاذا صدر لها الامر العالي بالبيع فبموجبه يجري العمل كما انه على ذلك لا يكون لنظارة المالية الرخصة في بيع شيء مامن ذلك الا بعد العرض والاستئصال على الامر العالي فمن باب اولى ان بيت المال يدخل تحت حكم هذه القاعدة من الآن وصاعداً وما كان مرصاً له في الحدود السابقة يكون ملغى من الان ليساوي كل الجهات في الاجراء على مقتضى هذا القرار وبعرضه للاعتاب الخديوية اذا وافق وصدر عليه الامر العالي بالاجراء يجري نشره واعلانه للدواوين والمحافظات والمديريات وجهات اللزوم الاجراء على موجبه كما استقر عليه الرأي

(صورة الامر العالي المؤرخ ١٧ رسة ٩١ نبرة ١٠٩ الصادر للداخلية)

صار منظورا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي رقم ٢٤ راسة ٩١ نبرة ٨٩ المستعمل على القاعدة التي استنسب اتخاذها عموما فيما يتعلق ببيع الاملاك والاطيان والاراضي القضا الموجودة بكافة الثغور والمدن بكافة الاقاليم والمحافظات التي لا تكون لازمة للميري في الحال والاستقبال والغاء رخصة بيت المال في ذلك ضمن الحدود الصادرة في سنة ٢٨٦ لاجل تساوي كل الجهات في الاجراء على مقتضى هذا القرار حسب مائنص فيه وحيث وافق ارادتنا تنفيذه فاصدرنا امرنا هذا لكم بما ذكر تعلموه وتجرون نشره لجهات الاقتضى العمل بموجبه

(صورة المكاتب الواردة لبيت المال من المالية في ٨ جاسنة ٩١ نبرة ٧٠٤)

المسطر اعلاه صورة قرار المجلس الخصوصي المتوخ بالامر العالي الصادر عليه لنظارة الداخلية المؤرخ ١٧ رسة ٩١ نبرة ١٠٩ بشأن ما يجري فيما يلزم بيعه من الاملاك والاطيان والاراضي القضا التي لا تكون لازمة للميري في الحال ولا في الاستقبال بكافة الثغور والمدن والبنادر وسائر الاقاليم والمحافظات والغاء رخصة بيت المال السابقة في ذلك ضمن الحدود نامة الصادر في سنة ١٢٨٦ على حسب التفصيلات الواضحة ونشر من الداخلية للجهات ووردت بشرح منها للمالية مؤرخ ٢٢ رسة ٩١ نبرة ٥٠٦ للملومة والاجراء بمقتضاء ونشره للجهات التي يترأى للمالية لزوم النشر لها وقد جرى نشره من هنا ايضا لفروع المالية ومن لزم وهذا بالحملة لحضرتكم للملومية والاجراء بموجبه

(صورة مال منشور من الروزناجة بتاريخ ١٤ رسة ٩١ نبرة ٩١)

جواب مضمونه عدم اخذ عوائد بيت المال على استحقاقات ومرتبات الذين يتوفون ولم تضبط لهم تركات بالصلحة (صورة مال افادة واردة لبيت المال من الداخلية في ١٦ رسة ٩١ نبرة ٥٧) خطاب رد نبرة ٣٧ بطلب الافادة عما يتبع اجراءه

في المطالبة الواقعة من بعض اورباويين على بعض التركات المحصورة بالصلحة ولم يحصل بها القول يوم الوفاة بالنسبة لما هو متصوص بقرار الخصوصي الصادر عليه الامر العالي في ٢٧ محرم سنة ٩١ بان الدين الذي يقع به الادعاء على اي تركة ولم تشهد به الشهود يوم الحصر يكون بحقيقته ابتداء بالوجه السياسي وبعدها ينظر تسرعاً بالمجلس العلمي واشير بان ما كانت وردت به افادة بيت المال في شأن تداعي بعض اشخاص اورباويين بدين على تركه عثمان افندي السلحدار لما حصلت الخابرة اذذاك مع المجلس الخصوصي عما يتبع في مثل ذلك صدرت افادته في ٧ راسة ٩٠ بانه بالنظر لصدور امر المرحوم سعيد باشا عن احالة ما يماثل ذلك على مجلس التجار وجريان العمل على مقتضاء من عهد صدوره وكون قرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ١٢٨٤ لم يقض فيه بهذه المسئلة لجرانها بموجب الامر المتخذ لها شبه بقانون فليس هناك وجه لتوقيف الاجراء في ذلك على حسب الطريقة الجارية وبوقتها كتب لبيت المال بالاجراء ومع استحسان ذلك بالمجلس من بعد صدور القرار الصادر في سنة ١٢٨٤ بعدم التعرض وكون القرار الصادر الان وان كان لم يذكر فيه عن الاجراء على مقتضى الامر المشار اليه فانه لم يتعرض فيه ايضا لفى الاجراء بموجبه ولهذا وقياسا على ما سبق صدوره من المجلس الخصوصي بعد القرار الاول يكون من المقتضى العمل في ذلك على مقتضى الامر المشار عنه ومعه ثلاث ورقات

(صورة منشور صادر من محافظة مصر بتاريخ ٨ جاسنة ٩١ نبرة ٢١٢)

قد علم من افاده دولتم الواردة للمعية السنية المؤرخة ٢٠ ص سنة ٩١ نبرة ١٤٤ عرض ان محافظة اسكندرية ارسلت افادة للداخلية ومعها عرض مقدم من السيد محمد الغرياني وكيل ايلة طرابلس الغرب باسكندرية بانه بمدة ما كانت هذه الايلة بالوراة كانت جاريا اقامة وكيل لها بمصر واسكندرية لفصل قصايا اهاليها وضبط تركاتهم بدون توسط بيت المال كما ان دفن امواتهم يتوقف على اعطاء رخصة لبيت المال من الوكلاء المذكورين ولا زال مستمرا ذلك للان

ملحوظات

ولكون وراثة تلك الولاية الغيت والحقت تحت ادارة لدولة العلية كسائر اولاياتها التي لم يكن لها وكلاء ولا اجراءات بهذه الكيفية بل جار معاملة اهاليهم بدون تمييز وتلك الولاية ما خرجت عن كونها مثلهم والاصول تساعد على معاملة اهاليها حسب القواعد القديمة المتبعة بالمحافظة المذكورة رغبت النظر في ذلك بالداخلية وبناء على ما تراى بالداخلية من موافقة ما ذكر تحرر منها لمحافظة مصر واسكتندرية بعدم اعتبار هذا التوكيل من الان فصاعداً في معاملة من يوجد من اهالي الولاية بهذا الطرف كسائر اهالي الايالات الشاهية في سائر الوجوه ومرغوب الاحاطة بذلك وحيث بالعرض عما ذكر للاعتاب السنية صدر النطق العالي بموافقة ما تراى في تلك المادة واعتماد الاجراء بموجبه فبناء عليه اقتضى تحريره لدولتكم بتبليغ ما صدر به النطق الكريم

(صورة ما صدر من الداخلة في ١٩ ذاسنة ٩١)

(نبرة ٢١)

المسطر بعد صورة ما نشر لمديريات وتقايش بحري وقبلي والمالية في شأن الاطيان السابق اعطاؤها لانتخاب على موجب قرارات مجلس شورى النواب فلاجل المعلوماتية به والاجراء بمقتضاء عند اللزوم لزوم الشرح

(صورة المنشور المذكور)

انه لمراعاة تقدم العارية واصلاح الاراضي الباقية بدون معمورية والانفاع العمومي بها تقدم صدور اوامر عليية على قرارات من مجلس شورى النواب باعطاء اطيان من البراري والمستبحر والمستملح وغيرها لمن يريد الاخذ بشرط التصليح وفي مقابلة اتعابه وصرفه مصاريف على اصلاحها يكون الاخذ معافي من المال والعشور مدداً محددة حسب انواعها المينة بالقرارات غايثها خمس عشرة سنة ومن بعد مضي المواعيد تربط عليهم بحسب درحاتها وبكيفية شروط الاخذ سواء كان بالمال او بالعشور كما انه لزيادة اجتهادهم في اصلاحها تصرح باعطائهم حججاً ونقاسيط بها مقدما ومع كون القرارات المحكي عنها تقضي بان هذا الاعطاء وربط المال والعشور عند

استحقاق الربط هو لذات الآخذين الاطيان والاشتراط بما ذكر لا يستدعي التصريح لهم بالتصرف فيما اخذوه بالبيع ولا التنازل عنه لخلافهم ويستلزم بقاء الاطيان في ايديهم وعدم انتقالها من يد الى اخرى ولو تكون دفعت المقابلة عنها بناء على بقاء حكم الشرط الاصيل فالان علم للداخلية ان بعض الآخذين اطياناً بهذه الصفة يرغبون التصرف فيها بالبيع مع ان التسليم لهم في اخذها بدون مقابل ومعافاتهم ايضاً من المال والعشور بالمدد الموضحة بالقرارات ما هو الا لبذل مجهودهم في اصلاحها لا بقصد تداولها بالبيع لحاجة منفعتهم باتقانها وكأنهم بذلك لم ينفقوا لشروط تعيين الاصلاح المرتبة عليه زيادة العارية الناشئة عنها تجويز الاعطاء بالكيفية الموضحة فلهذه المناسبات واناطة المديريات بملاحظة عدم تمكين من اخذوا اطياناً من تلك الانواع ولا من الت ولا من تؤول لهم بطريق التوارث من التصرف فيها او في بعضها بالبيع او الرهن او الهبة او نحو ذلك من التصرفات التي يتسبب عنها النقل من يد لاخرى انما لزيادة العلم بهذه المنوعية لزم النشر بذلك من هنا لحضرات المديرين للاجراء بموجبه وهذا للاحاطة والاجراء على الوجه المشروع

(حاشية) ومن طرف المديرية بصير اعلان ذلك الى من اخذوا اطياناً من هذه الانواع بجهات المديرية صورة منشور المالية المؤرخ ١١ اجاسنة ٩٢ نبرة ٥١ من ضمن انواع ورق التمغة المدرجة بمجدول هذا الصنف الصادر عليه الامر الكريم المؤرخ ٣٤ راسنة ٨٥ نبرة ١٢٠ ضمانات تمغة على نوعين احدهما عن الضمانات التي بمبالغ وتمنأ بواقع المبالغ التي تدرج بها عن كل الف قرش حسب القية المربوطة للسندات والنوع الثاني عن الضمانات الحالية المبالغ وتمن كل واحدة ستة قروش ومذكور بالجدول المتقدم ذكره انه لا يندرج شيء من الذي بغير مبالغ في الضمانات التي بمبالغ بل كل منها يكون مختصاً به كما ان من ضمن ذلك ايضاً شروط التزام وتمن كل واحدة عشرون قرشاً وحيث ان غالب الجهات من مدة ما طلبوا شيئاً من الضمانات التي بمبالغ ولا من شروط الالتزام ومن

ذلك يرى انه ربما تكون الجهات مستعملة تحريره ما يختص بالضمانات التي يبالغ في الضمانات الخالية واستعمال شروط الالتزام في ورق عادة مع ان ذلك من الغير جائز فافتضى تحريره خضركم للتنبية ببيان اخذ الضمانات من كل نوع بما يختص به كما توضح بالجدول المحكي عنه والمعاملة بين الاهالي وبعضهم فيما يتعلق بالضمانات بهذه الصورة واخذ شروط الالتزام من ورق تمغة وترد الافادة بمقدار ما يلزم من الضمانات والشروط المذكورة وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات عموماً بالاجراء بوجه ما ذكر

(حاشية) وكذا يصير اعلان فروع بيت المال بالاجراء حسب ما توضح

(صورة مآل افادة من مجلس حسبي مصر لبيت المال في ۲ ج سنة ۹۳ غمرة ۱۰۸)

خطاب بنود انه لما عرض للاحكام عما لزم وبالمجمل عن مواد التداعيات الواقعة من الزوجات بالمطالبة من تركات أزواجهن مؤخر صدقهن التجاري احوالها على المجلس نظراً لعدم القول عنها يوم الوفاة فصدرت منه الافادة المؤرخة ۲ ج سنة ۹۳ غمرة ۲۷ بناء على ما صدر من المجلس المخصوصي المؤرخ ۲۷ ج سنة ۹۳ غمرة ۱۶ ومن ضمن ما اشير بها ان ما يتعلق بتداعي الزوجات على تركات أزواجهن مؤخر صدق هذا بالنظر لالتباس العنصر لمن في عدم القول به منهم يوم الوفاة لمناسبة ما يقع لمن في حالة الوفاة يكون من الاقتضاء استثناء من الدخول في حكم القرار لعدم لزوم التحقيق السياسي وباعتبار ما ثبت شرعاً ولهذا اراد الاجراء حسب ما اشير

(صورة منشور الداخلية الصادر لبيت المال في ۲۸ راسنة ۹۳ نجرة ۷۸)

المسطر بعد صورة ما نشر في تاريخه من الداخلية للمدبريات وجهات الاقتضاء عما يجري في النقود والاعمال المتعلقة على ذمة بيت المال ولزم شرحه للمعلومية بذلك (صورة المنشور) مديرية الغربية كانت اوصحت بما ورد منها بتاريخ ۱۷ ص سنة ۹۳ غمرة ۲۷ بان كل ما ورد من النقود على ذمة بيت المال مثل تركات متوفين بدون ورثة واعمال اطيان كان جارياً توربها الخيرية خصماً للمالية حوالة الى بيت المال وانه لمناسبة تتبع تلك المصلحة للداخلية رغبت الافادة عما اذا كان يستمر الاجراء هكذا ام كيف ولكون مصلحة بيت المال صارت تاسة للداخلية وبنا لا يجوز تحويل شيء لما خصماً على المالية فد كسب للمديرية المذكورة بارسال تلك النقود منها لبيت المال وحيث مقتضى اتباع ذلك عموماً في كافة الجهات لزم تحريره للمعلومية والاجراء في المبالغ التي من هذا القليل على وجه ما ذكر

(صورة مآل الوارد لبيت المال من الداخلية في ۲۴ راسنة ۹۳ غمرة ۱۰۷)

انه استسب اختصاص كل من ديوان الاوقاف وبيت المال بتأجير اطيانه وتخصيص اجاراتها بمعرفة من يعتمد تعيينه من مستخدميه ومباشرة ما يتعلق بالتأجير والتخصيص بمعرفة من بالصبط والدقة بحيث انه يصير اعطاء المديرية حقوقها في الاموال والعشور المقررة اولاً فاولاً وباقي الاعمال تورد اولاً فاولاً تخزينة الاوقاف وبيت المال وانه اذا كان يرى لزوم مساعدات لمن يتعين للتخصيص والتأجير فحينئذ يتحرر من الداخلية لمن يلزم من المديرية بتكليفهم بنوع المساعدة فقط (بيان اجراءات ما موريات بيت المال المختصة بالتأجير)

(عملية التأجير) يتحرر قوائم مزاد عن تأجير الاطيان بحيث ينظر الى الاطيان المصوطة في كل بلد واسماء الخلف عنهم الاطيان المذكورة وتحرر عنها قوائم كل قائمة تكون مخصوصة بما هو مخلف عن المتوفي ببيان التخصيص وبصير اشهار مزادها في قلب بعضها ويكون اشهار المزاد بملاحظة واتحاد ما موري مراكز المديرية ويوضح بالقوائم المذكورة ان من يكون له رغبة في استئجار الاطيان ان كان سنة او سنتين او اكثر وباتمام مدة الاستئجار لم يرغب استئجارها مدة ثانية ويكون له فيها زراعة صبي مثل قطن او غيره فيعامل فيها باصول الملاحة اعني يؤخذ منه ما يستحق للسنة التي تعطى بالايجار الى خلافه ويكون ذلك حق المستأجر الذي رسي عليه المزاد واذا افرج عن الاطيان لا رباها فيكون حقاً لم ويشترط بقائمة المزاد حضور الصامن المعتد ضمان غروم ان حصل تأخير في السداد وان رسومات التأجير ورثت الورقة التمغة التي يشهر بها المزاد والكوتيرات التي تتحرر من المديرية يكون جميع ذلك من طرف المستاجر وبعد مرمى المزاد وكف ايدي الراغبين واقطاع الامل من وجود رغب فيصير ارسال القوائم الى بيت المال اولاً فاولاً بالافادات اللازمة مع ابصاح مقدار الاعمال الذي كان في السنة الماضية ومقدار الربوط للمديرية من مال او عشور او غير ابصاح بيانه لكي من بعد للمعلومية يتحرر بما يلزم ومتى رسي الحال على التسليم للرئيس عليه المزاد فيؤخذ الكوتيرات واللازم على يد المديرية ويوضح به ما تقدم ذكره ومواعيد السداد على حسب الجاري بالمديرية مع اخذ الصانة القوية بالسداد وحفظها بالمديرية والا يصاح عنها بالكوتيرات وعلى وجه ما ذكر حيث يتحرر بمقدار الاعمال المقنني ربطه على المستاجر ويرفق معه الكوتيرات وعلى وجهها يصير القيد بدفتر جريدة الاعمال وباتمام ربط جميع الاعمال يتحرر عنها كسب بالبيان اسماً اسماً مستوفي الايصاحات ويندرج به ما يكون متاحراً طرف المستاجر لغاية السنة الماضية باباً محصوراً اسماً اسماً ويحصر الكشف المذكور بالافادة اللازمة الى بيت المال لاجراء ما يلزم ربطه بالسجلات المعتة لذلك واذا كان من ضمنها شيء يخص مصلحة بيت المال باستكثرة فيتحرر عنه كشف مخصوص ليرسل اليها عن يد

ملحوظات

العموم لاجل ربطه بجملة ما ثم اذا كان يوجد شيء من الاطيان غير مستطع فمن حيث انه سبق صدور قرار عن اجراء ما يلزم للاستصلاح وتحدد به ميعاد لكي من بعد مضيه يجري ما يستحق ربطه للمديرية فيسفي على الامور انه من بعد معرفته مقدار الاطيان الغير مستطع وبيان حيصاتها والمرى مع من يلزم في كيفية امكان اصلاحها من عدمه فيوقته يجرى عنها الى بيت المال مفصلاً ليجري ما يقتضي هذا ومن حيث انه يوجد ايضا بالنواحي والبادر عقارات مضبوطة فيكون اجراء العمل في تاجيرها وتحصيل اجرتها مثل الاطيان **(عملية التحصيل)**

يلزم اجراء التحصيل من المستاجر في اوقات الميعاد المربوطة بالكوتراوات وكل شخص مستاجر يعطى له سرقي محتوماً على بيان اصل المطلوب منه وكلما اورد دفعة يدبر خصمها بالسركي بايصاح تاريخها ونمرة اليومية ويتعقد مقدارها باللفظ العربي ويختم عليها من المأمور مع وضع اسم كاتب المأمورية بقله ويكون السركي مطبوعاً ومختوماً بختم عموم بيت المال ثم ينظر الى ما يكون مستحقاً تسديده الى المديرية من مال وعشور ويحري توريده لم ويؤخذ به السندات اللازمة بايصاح الاسماء وانما من قبل التوريد للمديرية بتلاخط التحصيل في كل اسم ومما ما يخص من ماهيات ومصرفات المأمورية حتى لا يصير دفع شيء للمديرية زيادة عما يكون موجوداً من التحصيل للاسم وما يتبقى من القدية بعد الذي يصير توريده للمديرية يجري توريده الى بيت المال بطريق البوسنة وفي آخر كل شهر يصر كشاف يحتوي بيان التحصيل اسماً اسماً لاجل انه بموجبه يجري قيد المبلغ بالمعهد طرف المأمورية مقابلته تعلينه بالمطلوبات من بعد الخصم به في المحلات المعدة لذلك كما وانه يصر كشاف آخر عن بيان اصل القدية المتحصلة ومنها ما يكون باقياً تحت يد المأمور والباقي عما يكون صار تسديده الى المديرية وما يكون صار توريده الى بيت المال بايصاح تواريخه وتخصر معه سندات المدفوع للمديرية لاجل انه من بعد المراجعة يجري الخصم بموجبها الى المعهد من القيد طرف المأمور مقابلته خصمه من التحصيلات المعلاة بالمطلوبات ومن حيث انه لا يخلو الحال عن لزوم توجه المأمور من جهة الى جهة اخرى بواور السكة المحدد لعملية التاجير والتحصيل ويلزم دفع الاجرة ومن المعلوم انه يجري دفعها من القدية الموجودة بهدته فيقتضي ان ما يجري صرفه في ذلك يؤخذ به شهادة من الجهة التي يصير دفع الاجرة بها ويجري تقديم الشهادات من طرف المأمور الى بيت المال بالاقادة اللازمة لاجل من بعد المعلومه متى تراى انه مطابق ومقبول خصمه بحساباته فيوقته يؤذن له باجراء خصمه وعلى موجبه يجري الخصم بدفتر اليومية القدية ويندرج بالكشف الذي يصر عن بيان اصل القدية والمنصرف منها المار ذكره ويخصر معه الشهادات والاذن المحرر له بالخصم لكي بموجبها يجري الخصم لهده المأمور المذكور وقيد بباب الماهيات والمصرفات المختصة بعملية التاجير والتحصيل المتقضي خصمها من التحصيلات **(عملية الكتابة)** (اولاً دفتر جريد فصول وعصوم الايجارات

اسماً اسماً بحيث يتوضح باصول الاسم اصل الايجار المطلوب منه على مقتضى الكوتراوات الذي يحرر من المديرية بايصاح تاريخه والشروط المربوطة به واذا كان متأخراً طرفه شيء من الايجار لغاية السنة الماضية فيصير اضافته عليه بالاصول من بعد الوقوف على صحته ثم ما يحصل منه يجري خصمه له ياب الخصوم دفعة دفعة بايصاح تاريخها ونمرة اليومية (ثانياً) دفتر اليومية القدية يشتمل على التحصيل من المستاجرين والمنصرف منه بحيث تكون الكتابة بالدفتر المذكور دائرة اعنى ابتداءً بصير فتح خاتمة عن اصل القدية المتحصلة وخاتمة ثانية بجائتها عن القدية المنصرفة من التحصيل ثم بصير فتح الشهر ويتوضح به الخاتمان المذكوران بجانب بعض ثم بصير فتح اليوم ويتوضح به الخاتمان المذكوران بجانب بعض كما ذكر وكل ما يحصل في اليوم المذكور يجري وضع مبلغه بجانب التحصيل بايصاح اسم الشخص المتحصل منه وهو من ايجاراي شيء ويتعقد عليه باللفظ العربي ويختم عليه بختم المأمور ليكون ذلك سداً عليه باستلامه المبلغ ودخوله في عهده وما يجري صرفه ان كان بالتوريد الى المديرية او الى خزينة بيت المال او من المصروفات فيجري وضع مبلغه بجانب المنصرف وبهتاية اليوم يصير تكوينه ومجموع كل خاتمة بصير وضعه بجائته في الشهر ويتوضح قريته استعماله الباقي بكيفية وضع المتأخر لغاية اليوم الماضي ويضاف عليه ايراد اليوم الحاضر ويخصم منه المنصرف في اليوم المذكور ويجري وضع الباقي ويتعقد عليه باللفظ العربي ويتوضح بان المبلغ المذكور موحود تحت يد المأمور وفي عهده ويختم عليه منه والكاتب يصح اسمه بقله على الباقي اعتماداً على صحته وانه باق في هذه المأمور ويكون قيد التحصيل والمنصرف واستعمال الباقي كل ذلك ببيان اصناف العملة (ثالثاً) دفتر قيد الوارد يؤخذ بالمصون المستوفي (رابعاً) دفتر قيد الصادر حرقياً **(عملية ضبط الاطيان والافراج عنها)**

من حيث انه لا يخلو الحال من وفاة اصحاب تكون لم اطيان ويلزم ضبطها فان كان يقال يخصر يوم الوفاة ان الاطيان موجرة فوقه يحرر من بيت المال للمديرية بضبطها والى المأمور التي تكون بمجهة مأموريتها وهو عليه ان يجري ما يقتضي للوقوف على معرفة مقاديرها وحقاتها ومقدار اصل ايجارها المربوط على المستاجر وكيفية شروطه مع المتوفي قبل وفاته وما اوردته اليه في حال حياته من اصل الايجار ان كان دفع اليه شيئاً ومن بعد المرسى والوقوف على صحته ما يكون باقياً طرف المستاجر من الايجار يجري قيده عليه بدفتر جريدة الايجارات وبصير تحصيله منه وبوقت ربطه بجريدة الايجارات يفاد عنه الى بيت المال لاجل ربطه بالسجل المعد لذلك ثم يجري المفتي في تاجير الاطيان المذكورة بالنطبق لما هو منصوص بعملية التاجير البار ذكرها واما ان كان يقال يوم الوفاة ان الاطيان متزعة على ذمة المتوفي فيتقرر للمديرية بضبطها وضبط ما يكون فيها من مزروعات ومحصولات ومواشي ومهات وغيرها وملاحظة المزروعات بحسب انتهائهما ومتى انتهت وصارت الاطيان خالية من المزروعات ويكون للورثة

(صورة افادة صادرة من المجلس الخصوصي للداخلية
رقم ٢٩ رجب سنة ٩٤ نبرة ٨٦ واعلنت لبيت المال
من المحافظة بمكاتبة في ١٧ ش سنة ٩٤ نبرة ٢١٦)
ان مجلس ابتدائي مصر كان قدم للداخلية مضبطة

ملحوظات

مؤرخة في ٢١ الحجة سنة ٩٢ نمرة ٤٢ تشتمل على ان شخصين اخوة كانا بمنزل بيولاقي فسقط عليهما سائط صغير من منزل احرمجاور لهما تعلق امرأة غائبة لا يعلم محل وجودها ونشاء من ذلك وفاة احدهما ومع الحكم بصرف الظر عما يختص بالوفاة فلما سبقتما طهر من ان المنزل الذي سقط منه السائط كان مندرجاً بكشف الاماكن لوجود حلل به وازيل البعض وبقي البعض ولم يظهر تعهد احد بازالة ذلك الحلل لغياب صاحبه وعدم وجود وكيل ولا معلومية اقارب لها توري في المضبطة عن اقتضاء التحرير من الصبضية لماموري الايمان بأخذ التعهدات اللازمة على مشايخهم ومشايخ الحارات بدوام تفقد المحلات التي تحت سياحتهم واعطاء الاخباريات اولاً فاولاً عن الخل والمبادرة في سرعة ازالة ما يوجد من الحلل بملاحظه ماموري صبضيات الايمان بعد اجراء الكشف حسب الاصول المتبعة وان المحلات المخلة التي يكون اصحابها غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم فالصبضية تجري ما فيه ازالة الخلل هذا ولداعي سبق صدور مكتابة من المجلس الخصوصي للداخلية في ١٩ اذ سنة ٩١ نمرة ٣٥ بما نظره من لزوم التنبيه على سائر المجالس المحلية والاستئمانية بانه اذا ظهر بايهم اي قضية وكان من مقتضاها لزوم اجراء التنبيهات او صدور منشورات عمومياً فمع صدور المضبطة في خاصة موضوع المسألة فقبل حصول النشر بتخايرون ابتداء مع مجلس الاحكام وبعد المداكرة به فيما يستحسن لديه فيتحرر عنه منه للمجلس الخصوصي للنظر فيه به قد صدر الشرح على المضبطة للصبضية لاجراء مقتضاها ما عدا ما نص فيما يتعلق بالمحلات التي لا يوجد لها اصحاب ولا من ينوب عنهم فتحرر للاحكام بتاريخ ٢٧ الحجة سنة ٩٢ للنظر فيها عن هذا النوع تنسيباً لما صدرت به تلك المكتابة وانبنى على هذا انه تحرر منه للصبضية مصر باستيضاح ما هو جار بها عن المحلات المخلة التي يكون اصحابها غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم فواضحت بان منها ما لم يتضح وجود ملاك له ولا يكون تبعاً للاوقاف فتحصل المخابرة عند مع بيت المال وما يكون تابعاً للاوقاف فتصير مخابرة عنه وما يتضح

وجود اصحاب له بجهة الاقاليم الخارجة عن مصر جار التحرير عنه لجهة وجودهم عن حضورهم او حضور من ينوب عنهم لجهات الحلل وانه لم يكن عندهم لوائح لذلك لتكون دستوراً للعمل هذا وبيت المال اوري ان المحلات التي تكون مضبوطة تحت حيازته سواء كانت آيلة اليه او لورثة غائبين بجهات خارجة عن المحروسة او يكون اصحابها مفقودين فعند ورود الاخبارية اليه من صبضية مصر عن وجود خلل باي محل منها فبوقته يجري تعيين احد معاونيه مع المهندس المعماري المعين به وبمعرفة تصير ازالة الخلل والمحافظة اورت بانه لم يكن لها معلومات لذلك خلاف ما اوضحته الصبضية وهكذا الاوقاف افاد بانه حال معلوميته بوجود حلل بالمحلات التابعة اليه فبوقته يتحرر منه للمهندس او للمرع الذي يكون في جهته تلك المحلات لازالة حللها وعلى هذا فالمجلس المشار اليه قدم الاوراق المتعلقة بهذه المادة للداخلية كي انه ان تحسن ينظر في ذلك بالمجلس الخصوصي وبالمذاكرة في ذاك رؤي ان ما توري بتلك المضبطة من حيتية اخذ التعهد على مشايخ الايمان والحارات بدوام تفقد المحلات التي تحت سياحتهم واعطاء الاخباريات باوقاتها عن الحلل منها فهذا في محله ومن يتهاون منهم في ذلك يحاكم قانوناً واما ما نص فيها من ان ما يظهر حله منها بعد اجراء الكشف ويكون اصحابه غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم تجري الصبضية ما فيه ازالة الخلل بعد الكشف عنه فيما انه من التحريات التي اجراها مجلس الاحكام طهران الجاري والحالة هذه ان المحلات التي يكون اصحابها بجهة الاقاليم يتحرر من الصبضية لجهات وجودهم بحضورهم او من ينوب عنهم لازالة الخلل وما يكون تابعاً للاوقاف يتحرر عنه اليه والذي تحت حيازة بيت المال سواء كان آيلاً اليه او لورثة غائبين او اصحابه مفقودين يكتب عنه اليه وكل جهة منها جار بها ما يلزم مما يترقب عليه ازالة الخلل فهذا كاف ومن الموافق استمرار الاجراء في ذلك على وجه ما توضح كما انه وان كانت تلك الاجراءات ضرورة سبق اعلانها لكن لزيادة التاكيد استنسب تكرار اعلانها للمعلومية الخاص بها فلزم تحريره

(صورة مآكل افادة صادرة من المالية لبيت المال
في ٢٠ ل سنة ٩٤ نبره ١٢٩٥)

ان المقصود بالتحرير للمحكمة عما يلزم من نحو نسخ
اعلامات شرعية او حجج او غيرها مما هو خاص بالمصلحة
لاجل تحصيل الرسوم المقتضية عنه كما هو مدون
بالأختها فعوضا عن طلب نسخ صورة من المالية يكتب
عنه للمحكمة لاجراء المقتضى بها وانه بالكشف اتصح
سبق تحرير المصلحة بنمرة ٦٦ في حصوص صورة
الاعلام السادر من المحكمة في ٥ محرم سنة ٨٧ بنمرة ٢
بشوت وراثة محمد علي موسى للرحومة الست زليخا اليضا
(صورة مآكل افادة واردة لبيت المال من الداخلية
في ٢٠ محرم سنة ٩٥ نبره ٢٤)

خطاب رد بنمرة ٢٩٧ بخموص المطلوب من تركة
الشيخ سليمان عطوه للاوقاف يذكر ان المعلوم بان
مطلوب الاوقاف هو بماتلة ديون الاهالي وهذا للعمومة
(صورة مآكل افادة واردة لبيت المال من الداخلية
في ٢٤ رجب سنة ٩٥ نبره ١٢٢٠)

خطاب على الوارد له من المجلس الخسبي بالتشكي بمواقع
من بيت المال من الافراج عن التركات التي بها قصر
بدون تميم الاجراء حسب المدون بقرار الحصوصي السابق
صدوره في محرم سنة ٨٦ ورغب النبيه بانه من الان
فصاعدا لا يفرج عن اي تركة فيها قصر وبها اطيان الا
بعد تامين حقوق القصر مع ما يتبعها من محصولات
ومواشي ومهمات وغيرها ويجري حصر كامل حقوق القصر
ويتحرر الدفتر اللازم عنها بالبيان وتحرر جدول عن
كل جهة بما سبق الافراج عنه والباقي فيها بدون تامين
وتقدم الجداول المذكورة للمجلس ولدا يتيرانه لا يعلم
الاسباب التي دعت المصلحة الاجراء بخلاف قرار
المجلس المشار اليه ويريد اتباع الاجراء حسب ما
راه المجلس وتقديم الكشوفة المطلوبة ويفاد الداخلية
عن السبب والمتسبب وفي تاريخه اعطي الاحطار للمجلس
(صورة مآكل ما تحرر من الحقانية للمحكمة الشرعية
في ٩ ذى سنة ٩٥ نبره ٦٨)

من حيث توري من المحكمة بتعذر تسلسل الكشف
عن الحجج المدعي بافقادها من اربابها ومرغوب
استخراج عوضها بناء على مشروع المحافظة الذي

بالمداولة فيه بالمجلس الحصوصي ما حصل الاقرار منه
عليه ورأت المحكمة الآن ان ذلك فيه زيادة صعوبة
ولزوم عمال علاوه مع ما في ذلك من عدم انتظام
السجلات وضعف خطوطها ودشت معظمها وانه
يكفي بحصول التحريات والتحقيقات الجارية بمعرفة
ديوان الاوقاف وبيت المال والنشر بالجرائيل بواسطة
المحافظة وانه بتلاوة ذلك بمجلس النظر المتعقد بنظارة
الحقانية بتاريخ ٧ ذى سنة ٩٥ تراى عدم اللزوم
لتسلسل الكشف على الحجج المقال بضياعها اكتفاء
بما يصير من التحقيقات والتحريات والنشر بالجرائيل
كما توضح

(صورة مآكل ما نشر من الداخلية في ٦ صفر سنة
٩٦ نبره ١٨)

حيث انه بعد ما تحرر من الداخلية لجهات الاقتضاء
بتاريخ ٣ محرم سنة ٩٥ بناء على ما اصدره المجلس
الحصوصي بلزوم استمرار تسلسل الكشف من
سجلات المحكمة عن الحجج التي يقال بافقادها فلحصول
المكاتبة من المحكمة للحقانية بالتضرر من ذلك واحالة
النظر على مجلس النظر قد تراى به عدم الاقتضاء لذلك
(صورة مآكل منشور الداخلية الرقم غاية ربيع
اول سنة ٩٧)

قد علم للداخلية انه مع تطلب بعض ورثة اشخاص
متوفين حصر تركات مورثهم وحصولهم على ما يخصهم
منها والشروع في اجراء الحصر فبعض المتساكين
لهم في الميراث حاصل منهم المعارضة فيما ذكر ارتكائا
على تقارير جارين تقديمها للمجلس عن هذه
الحصوصيات ولسبق صدور مكاتبة من نظارة
الحقانية لمجلس اسئناف بحري في رمضان سنة ٩٤
من مقتضاها ان مواد الحقوق الخلفة عن المتوفين
والذين لم تحصر تركاتهم ويكون الورثة بهم قصرا و
فحذلك متى حصر اربابها وقدموا اليه تقارير عنها
فينظر فيها وبعدها يعطى قرار بلزوم الحصر واقامة
الوصي على القصر حسب القواعد المرعية بحسب ما
يتراى فبعض الجهات فهموا امتناعهم عن اجراء
الحصر على حسب التماس من التمسوا ما لم تصدر تلك
القرارات ولكون مواد التركات وحصرها جارية

ملحوظات

الداخلية ثم يجلس النظار فبناء على ما تقرر بالمجلس المشار اليه قد حررت صورة امر شامل لبيان هذه الرسوم واتشرف بعرضها لاعتابكم السنية لتشریفها بالتصديق واني لولي النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع ناظر الداخلية

* مر عال *

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر دا حلتنا وموافقة مجلس نظارنا قد اصدرنا امرنا هذا بما هوآت (م) ١ قد تقرر رسوم بيت المال من الآن فصاعداً حسب ما سيذكر (م) ٢ تحصل العوائد باعتبار اثنين في المائة على ما هوآت يانه (اولا) التركات التي تباع بمعرفة بيت المال عن وارت غائب او قاصر او معتوه (ثانياً) المطلوبات التي تحصل للتركات بمعرفة بيت المال مثل الاستحقاقات التي تكون باقية بجهة استخدام المتوفي المضبوط له تركة او متاخر صداق الزوجة المتوفية المسبوبة تركتها وبجارات العقارات التي يكون بيت المال متوسطاً في تاجيرها وتحصيلها وكافة ما يحصل من الديون والمطلوبات للتركات (ثالثاً) تم العقارات التي تباع بواسطة بيت المال او بواسطة الورثة في اثناء الصبط (رابعاً) مجموع التركات التي تصبب عن ورته بالفين حاصرين وعن قاصر او معتوه من منقولات وعقارات ويكون تحصيل الرسم بعد تبوت الوراثة واقامة الوصي او القيم (خامساً) الديون التي تثبت على التركات بمجرد صادف الورثة ويحصل هذا الرسم من التركة واما اذا استغرقت الديون المذكورة مجموع التركة فيؤخذ من نفس الدائن ما عدا دين الميري ولا يؤخذ عليه رسم مطلقاً (سادساً) قيمة المنقولات والعقارات والذممات وغيرها التي تقسم صف عين قسمة مهايأة وتتمين بناء على طلب اولى الشان فيها (سابعاً) قيمة ما ينخص الوارت المشترك مع بيت المال في العقارات (ثامناً) الامانات والرهونات والاشياء التي يدعي بها على التركات المسبوبة او التي يصير التعريف عنها ويكون تحصيل الرسم من المدعين اذا احرت المصلحة تحريات او تحقيقات عن ذلك حينما يتم الثبوت بها او يحصل التصديق من الورثة (تاسعاً) قيمة ما يظهر

بالطبيق الاثمة بيت المال ولهذا وما نظرهنا من ان ما صدر من النظارة المشار اليها لا يلزم عليه توقيف الحصر كما ان مبالغ الدعاوي بالمجالس لا يمنع بيت المال والجهات من اجراء الاصول المقررة لصبط وحصر التركات على حسب اللوائح والاوامر الاساسية الجاري العمل بمقتضاها منعاً لما ينشا عن عدم اجرائه من عدم الحصول على حفظ الحقوق لمستحققيها قد كتب للحقانية بذلك والآن وردت افادة من سعادة الباشا ناظرها رقم ٢٧ را سنة ٩٧٢ بمرة ٥٧ بالموافقة على ما رأتها الداخلية وان اصول بيت المال لا يتوقف اجراؤها على صدور حكم من المجلس باجراء الصبط والحصر وعلى هذا كتب لبيت المال بما لزم وتحرر في تاريخه لجهات الادارة بالاجراء على وجه ما نظر بالداخلية وافرت عليه الحقانية وبالجمله هذا لسعادتكم للمعلومية بما ذكر والاجراء على الوجه المستروح

بيت المال - (صورة تقرير مرفوع من دوللو ناظر الداخلية للحضرة الفخيمة الخديوية)

(مولاي الجليل) لما ان علم لمجلس الطار بما ابديته له ان ادارة مصلحة بيت المال لم تكن منتظمة وان ايراداتها لم تكف مصروفاتها قد كان تقرر به عن تشكيل قوميون للبحث عن حالة ادارتها والايضاح عن الاصلاحات التي تراى له لزومها فظهر من احد السفارير المقدمة من القومسيون المذكور ان المصلحة المحكي عنها مشغلة باجرات متنوعة فيما يخص بالبركات لكنها مجرية الافراج عن بعضها بدون اخذ رسم عليها حتى نشأ عن ذلك عدم كفاية الايرادات فاصطرت لان تاحد كماله مصروفاتها من حقوق التركات—وبما انه وان كانت هاته المصلحة خيرية لا خصاصها بالمحافظة على حقوق القصر والغائبين ومحوهم الا ان من الانصاف ان يكون لها من الايراد ما يفي بمصروفاتها الضرورية لانتظام سيرها وذلك لا يتيسر الا بتقرير رسوم مناسبة على التركات المصبوصه بها وعلى تعلقات الحجور عليهم بناء على قرارات المجلس الحسبي الذي ستقوم المصلحة المذكورة باداء مصروفاته—ولهذا قد صار تحضير صورة تعريف لتلك الرسوم بمعرفة قوميون بيت المال وبعد ان تقحت بنظارة

(صورة افادة واردة لبيت المال من الداخلية في)
(٢٢ شوال سنة ٩٧٠ نمرة ١٨٩٠)

ما تسطر قبله هو صورة ترجمة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٥ شوال سنة ٩٧٠ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ٨٠٠ المشتمل على بيان الرسوم التي تقررت لبيت المال مع صورة ترجمة التقرير المرفوع للحضرة الخديوية عن هذا الشأن ووردت للداخلية بافادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢١ سبتمبر سنة ٨٠٠ لاجل التنبية باتباع الاجراء حسب ما تدون بالامر المشار اليه وحيث انه يلزم العمل على مقتضاه فقد كتب لجهات الاقتضاء بذلك في تاريخه وبالجمللة هذا الحضرتكم للمعلومية بما اشتملت عليه تلك الصورة والعمل بموجب ما نص بها (صورة ماكل الافادة الصادرة من الداخلية في)

(١٠ ص سنة ٩٩٠ نمرة ٦٦)

خطاب رد نمرة ١٩ بالاستئذان عما يتبع اجراءه في ثبوت من يتوفون بالاستباليات بصورة وفاة ابراهيم اغا الجريدلي الذي اثبت ورثته وراثتهم اليه او من يتوفون بجهات الطرق او بمحطات السكة الحديد الذين لم يعمل لهم محاضر ولا ضبط يوم الوفاة وعما يكون في ثبوت الديون التي عليهم يشير انه تحرر للمجلس الخصوصي بما اقتضى ووردت الافادة نمرة ٨١ بان الذي تراءى بالمجلس هو انه حيث من مقتضى اللائحة وذيلها والقرارات ان التداعي الذي يحصل بتوريت او بدين على تركات اشخاص متوفين قبل مضي الميعاد الجائز فيه سماع الدعوى ولم تشهده الشهود يوم الوفاة يجري تحقيقه مياسة ابتداء بالمجالس المحلية ثم تنظر شرعاً بالمجلس العلمي ووضع هذه القاعدة انما هو لاتباع الاجراء بموجبها على وجه العموم بدون استثناء ومع عدم عمل محاضر عمن يتوفون لعدم اخذصاص الاستباليات وتصر عمل محاضر ايضاً عمن يوجدون متوفين بالطرق او بمحطات السكة الحديد فلم يترأى بالمجلس ما يقتضي استثناء هؤلاء من المعاملة على مقتضى اللائحة وذيلها والقرارات فطبعا يكونون داخلين في حكمها وتحرر هذا للمعلومية وان ينشر للاقاليم والجهات المختصة لاتباع الاجراء كما المدون بلائحة بيت المال وذيلها وقرار الخصوصي

للتركة بواسطة اجراءات بيت المال من الاتيئة التي يدعي الورثة بانها حق التركة ولم تكن مندرجة ضمن الحصر (عاشرا) كافة تعلقات المحجوز عليهم بسبب هذه او تبذير (حادي عشر) ما يستولاه الورثة بدون واسطة بيت المال مما للتركة المصبوطة به سواء كان عيناً او ايجاراً او ديوناً او نحو ذلك (م) ٢ يؤخذ رسم لبيت المال باعتبار المائة واحد على الانواع الاتي ايضاها (اولا) قيمة ما تساويه عقارات التركة التي تضبط لغياب بعض الورثة وكذا المنقولات اذا صار جردها وتاصيلها بحسب طلب الورثة الحاضرين او لكون التركة لوارث غائب دون غيره وان لم يصير الجرد او يكون اعقب ضبط العقارات الافراج عنها قبل ان يجري بيت المال اجراءات فيها مثل تاجير وتحصيل ولا يؤخذ سوى رسم التعيين والانتقال (ثانيا) قيمة عقارات التركة التي تكون مديونة للميري فقط ويتعهد الورثة لجهة الطلب بالسداد وكذا منقولاتها اذا صار جردها وتاصيلها فان لم يكن للتركة عقارات او لم يصير جرد وتاصيل منقولاتها فيؤخذ رسم التعيين وتقديم الدعوى فقط (ثالثا) الذمات التي يصير حصرها وتسجيلها ويحصل بشأنها تعرييات او يتوسط بيت المال في احالة ثبوتها ادا كان قبل صدور الحكم عنها يطلب اولي الشأن فيها استلام سنداتها (م) ٤ يؤخذ رسم التعيين والانتقال فقط على التركات التي يتوسط بيت المال في ضبطها لاجل جردها وتقسيما على حسب طلب الورثة الباقين الحاضرين اذا حصل الافراج عنها قبل اجراء ذلك بناء على تراضي الورثة مع بعضهم (م) ٥ رسم التعيين والانتقال وتقديم الدعوى المذكور عنه في المواد السابقة هو خمسة وسبعون قرشاً (م) ٦ التركات التي لا تزيد قيمتها عن مائة قرش لا يؤخذ عليها اي رسم وما فوق المائة لغاية الخمسمائة قرش يؤخذ عليه نصف رسم وما زاد عن ذلك يؤخذ عليه الرسم كاملاً (م) ٧ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا - صدر بسراي عابدين في ١٥ شوال سنة ٩٧٠ (٢٠ سبتمبر سنة ٨٠٠) * (محمد توفيق) * بامر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

ملحوظات

بما هوأت (م) ١ يجوز لأصحاب الاطيان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة او بغير عقد ان يوقعوا بغير اذن من القاضي حجزاً امتيازياً على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها او بطرف المستاجر لاستحصالم على الايجارات المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجراآت الآتية فان كان مستاجر تلك الاطيان اجرها لغيره جازله اجراء ذلك ايضاً (م) ٢ يصير توقيع الحجز بمة تضى امر يصدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم عقد الايجار او على اقرار من صاحب الاطيان يشهد بحقه شاهدان معتمدان (م) ٣ ويجوز ايضاً توقيع الحجز الامتيازي على الامار والمنتجات المملوكة لمن استاجر الاطيان من المستاجر الاصلي لاستيفاء الايجارات المستحقة طرف المستاجر الاصلي المذكور - اما الخضارات والفواكه التي يخشى عليها من التلف بمدة الحجز فيصير مبيعاً يومياً عن يد معتمدين حسب العادة والتمن يحفظ بطرف شيخ البلد المامور بالحجز انما يرفع الحجز اذا قدم المستاجر الثاني سند مخالصة من المستاجر الاصلي الماذون بالتاجير لغيره ويكون الحجز على ذلك بالطرق المبينة آتفاً (م) ٤ يلزم ان يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالحجز مشتملاً على تعيين احد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجز ان يحرر به محصراً وان يكون حارساً للاشياء المحجوزة انما يجوز له ان يستيب عنه واحداً او اكثر من حفراء البلد تحت مسؤوليته ويعطى في نظير ذلك لشيخ البلد الحد خمسة في المائة من ثمن محصولات المباعه ولكل من الحفراء ثلاثة غروش يومياً بحيث ان المدير يعين القدر اللازم منهم بقيمة ما يصرف للشيخ وللحفراء تخصم من ثمن المحجوز (م) ٥ لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير ان يمتنع بلا عذر شرعي عن اجراء الحجز فوراً فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نقصه من المحصول في مدة تأخير عن اجراء الحجز مع معاقبته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون ولطالب الحجز المذكور الرجوع الى المدير للمحصول على تعيين شيخ آخر (م) ٦ يلزم ان يكون محضر الحجز

(صورة افادة وارادة لبيت المال من الداخلية)
(في ٢١ شوال سنة ١٢٠١ ٣٠١ نمرة ٢١٥)

مصلحة بيت مال مصر كانت بعنت للداخلية بافادة تشتمل على تداعي عرجون السمر بالوصاية من قبل معتقها باشيا واطيان ونظراً لان هذه الوصاية لم تسجل حال حياة الموصية من قبلها بذلك ومخالفة هذا لقرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ٨٣ والتماس عرجون احواله مسئلتها على الشريعة ارادت تلك المصلحة النظر في ذلك كما انه للقول بما ورد لنا من الروزنامجة عن وفاة من يدعى علي افندي شاكر الملتزم بناحية بندي شرقية وتطلب ورثته نقل حصة الالتزام المخلفة عنه اليهم بما فيهم ابنته الست الفت التي لم تذكر بمحضريوم الوفاة وكون قرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ١٢٩١ من مقتضاه ان ما يقع به الادعاء على اي تركة بدين او ميراث قبل مضي ميعاد السنة الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم المحصر بحال على المجلس المحلي ورغبت الروزنامجة صدور ما يوافق قد تحول رؤية هاتين المادتين على مجلس النظر فصدر منه افادتان الاولى رقم ١٤ رجب سنة ١٣٠٠ نمرة ١٠٥ بما تقرر من سماع دعوى عرجون بما هو موصى لها به من قبل معتقها بالاشياء والاطيان الالية عنها شرعاً بما ان احكام لائحة الحاكم الشرعية تجيز ذلك وهي ناسخة لما خالف احكامها من اللوائح والاوامر والمنشورات السابقة عليها والافادة الثانية مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠١ نمرة ٨٣ بانه لا حاجة للتصريح من المجلس بسماع مادة وراثة الست الفت المذكورة وغيرها من المواد الجائز تقديم الدعوى فيها شرعاً بمقتضى احكام لائحة الحاكم الشرعية بالمجالس المحلية وبما انه وان كان فيما سبق تحرر لبيت المال والروزنامجة بالاجرا حسب ما تنوه من المجلس المشار اليه الا انه حيث من الاقتضا علم الجهات بما تقرر في شأن ما سلف ذكره واتباعه ايضاً فقد صار النشر لمن لزم وهذا الحضرتم للاجرا بموجبه

بيت المال - (امر عال صادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١٧ ذاسة ١٢٠١))

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا

مشتتاً على بيان الامتار المحجوزة ويجب ان توزن تلك الامتار او تكال على حسب نوعها (م) ٧ لا يامر المدير بالحجز في الاحوال الآتية (اولاً) اذا سبق توقيع حجز قضائي على الامتار والمحصولات انما للمؤجر الحق بان يستولي ماله من الامتار مقدماً على سائر الديون من نفس من استجوز عليه حسب القانون (ثانياً) اذا كانت بين المؤجر والمستاجر منازعة بسبب الامتار وكان المدير عالماً بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الحجز التحفظي الامتيازي تحت مسؤوليته او يقدم المستاجر ضامناً مقتدرًا وقت طلب الحجز (م) ٨ اذا حدث حجز قضائي بعد الحجز الذي امر به المدير يجب على المحضرات ان يحقق وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يخلي طرف شيخ البلد (م) ٩ اذا لم يطلب مداين ثان الحجز على ثمن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تعلن بواسطة محضر في ظرف ثمانية ايام بعد الحجز الامتيازي الاول الذي امر به المدير ولم يدفع المستاجر قيمة المطلوب منه تباع الامتار والمحصولات بالمزايدة العمومية بناء على امر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلصق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الحجز ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع بمدة لا تنقص عن ثلاثة ايام ولا تزيد عن ثمانية ايام (م) ١٠ يبين في الاعلان الذي يلصق محل البيع ويومه واسم المداين واسم المدين والامتار والمحصولات المقصود بيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع امام شيخ البلد الذي تعين لاجراء الحجز وبصير الاستمرار عليه الى ان يستوفي المبلغ المستحق (م) ١١ يحضر محضر البيع وترسل صورة منه للمديرية وتسلم صورة اخرى للمدين لتقوم مقام سند مخالصة بمبلغ مساو لقيمة الثمن الذي رسي به المزاد (م) ١٢ يدفع الثمن الذي رسي به المزاد نقداً الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لا يراده لخزينة المديرية في اقرب وقت فان تاخر الراسي عليه المزاد عن دفع الثمن فوراً تباع المحصولات ثانياً بالمزايدة في الحال على اسم الراسي عليه المزاد وان رسي المزاد بالاقل عما كان رسي عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان مقتدرًا فان لم يدفع

وظهر عجزه عن ذلك يجازي على مقتضى مادة ٣١٩ من قانون العقوبات (م) ١٣ اذا رسي المزاد على المحجوز له جازله ان يخضع من الثمن مبلغاً يفي بمطلوبه (م) ١٤ يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة ان يطلبوا الحجز على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط ان يكون ذلك قبل استوائها بشهرين ويكون طلب الحجز على ذلك والترخي به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الامتار والمحصولات المذكورة في المواد السابقة ويلزم ان يشتمل محضر الحجز الذي يحرره شيخ البلد المعين لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وانواع المزروعات (م) ١٥ بيع المزروعات التي لم تحصد يكون بالكيفية المقررة في بيع الامتار والمحصولات انما يلزم ان يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر الحجز (م) ١٦ اذا بيعت الامتار والمحصولات والمزروعات التي لم تحصد فيخصص الثمن الذي رسي به المزاد للمحجوز له الى ان يستوفي المبلغ المستحق اليه ما لم يحدث حجز اخر من مداين ثان وان زاد من المحصولات والمزروعات او من الثمن شيء بعد ذلك يسلم للمداين المحجوز عليه ما لم يطلب حجز اخر فان حدث حجز يودع المدير الثمن في قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاول القانونية وكذلك اذا رسي المزاد على صاحب الاطيان وخضع المبلغ المستحق اليه من ثمن الذي رسي به المزاد وزاد بعد ذلك شيء تسلم الزيادة للمحجوز عليه ما لم يطلب مداين ثان الحجز عليها فان طلب الحجز عليها تسلم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية (م) ١٧ لا يقبل طلب الحجز على ثمن المبيع الا اذا كان مستوفياً للاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين واعلن بالطرق القانونية (م) ١٨ الاحكام السابقة لا تمنع اولى الشان من استعمال الطرق القانونية العمومية ما لم تكن مخالفة لها وتبقى للمستاجر كافة حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصاً فيما يتعلق باسترداد ما اخذ منه او تعويض ما لحق به من الضرر (م) ١٩ يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة قاض ولا يلزم اذن بتضمينات بسبب

ملحوظات

ما يصدر منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالمحضرين او كاموري الضبط والربط فيما يتعلق بمالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المترتبة على ما تدون في هذا الامر (م) ٢٠ على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه المستطاع علاه صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ذى الحجة ١٣٠١ فيما يخص بحجز المحصولات بطرق واجراءات مختصرة با كيفية الواضحة فيه وقد حصل اعلاؤه كفاية المديرين وبالجملية هذا الحضرتمكم لاتباع الاجراء بموجبه

(صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال)
(في ٢ ذى حجة ١٣٠١ سنة ١٥٧٢)

تقدم وردت للداخلية افادة من الحقانية بان يوسف افندي خزام وكيل دولتلو البرنس حليم باتا قدم لها مكتابة مفادها ان بيت المال بحجراته كل من ادعى بدين على التركات الايلة فيها حقوق للبرنس المشار اليه على محكمة مصر الكبرى الشرعية حالة اخصاص المحاكم الاهلية بذلك ولهذا استعملت الحقانية من المصلحة عن الكيفية فافادتها بان اصولها والوائج المتبعة فيها تقضي بان الادعاء الذي يذكر عنه يوم الوفاة يحال النظر فيه شرعا وما لم يذكر عنه يوم الوفاة سواء كان ديناً او ميراثاً يحال نظره ابتداء سياسة بمراعاة المدد المحددة لسماع التداعي فيه تطبيقاً لقرار الحصوصي الصادر في سنة ٩١ الى آخر ما اورته المصلحة من ان ذاك الوكيل رغب منها طلب الاوراق المحولة على المحكمة للنظر فيها بحضوره ونهوا الا لازم بمعرفة بدون اقتضاء لاحالات والمقتضي نظره بالمحكمة الابتدائية الاهلية يجري الا لازم عنه وهذا بناء على ان مواد الديون المحالة على المحكمة الشرعية بمصر بعضها نظرت بالمحكمة المختلطة والبعض مما يلزم نظره ابتداء بالمحكمة الابتدائية المتني عنها كما اورى وقد اوضحت الحقانية انه نظر الكون الدعاوي التي من هذا القليل صار امر نظرها والفصل فيها من خصائص المحاكم الاهلية المستجدة بمقتضى نصوص لائحتها وبذا صار لا محل لاحالتها من بيت المال على المحكمة الشرعية بل على ذوي الشأن ان يرفعوا طلباتهم على تلك التركات امام جهة الاختصاص ان شأوا وطلبت استصدار التنبيهات

(صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال في)

١٠ راسنة ١٣٠٢ سنة ٢١٨)

حيث ان بعض الجهات الادارية قد اعتادت اصطلاحاً حال تحرير صور الاوراق والكشوفات التي يطلبها منها ذوو الشأن فيها ويتصرح او يكون من اختصاصاتها التسليم فيها على ان يضعوا عليها

عبارة (يعتمد في محل لزومه) وقد علم الان مما وردت به مكتابة نظارة الحقانية رقم ٢٩ صفر سنة ٣٠٢ نمرة ٢٥٨ بناء على ما ورد لها من قلم قضاياها ان الاستمرار في توقيع هذه العبارة على صورة تستسخ من احدى الجهات بعد التصديق عليها ربما نشأ عنها مشا كل للحكومة ولاحتل وجود حقوق لاتعلم للجهة المستنسخة لتلك الصورة من دفاترها وبذلك يجوز لاربابها ان تقيم الحجج عليها بالطرق القانونية في وجه من يكون اسمه واردا بتلك الصورة فتحذيرا من ذلك يقتضي حذف هذه العبارة من الان فصاعدا واستبدالها بعبارة (تسلم بدون مسئولية الحكومة لدى اي انسان كان عما يتعلق بالوارد بالمكلفة او الصورة) كما كتب في تاريخه لجهات الاقتضا حتي بذلك تكون الحكومة آمنة من اي مشكل مامن هذا القبيل حسب ما هو جل الغاية

(صورة ما نشر من الداخلية للجهات واعلن للمصلحة بمكتابة رقم ٥ رجب سنة ١٣٠٢ نمرة ٧٩)

حضرة امين بيت مال مصر اوضح في افادة بعثها للداخلية رقم ٧ ج سنة ٣٠٢ نمرة انه لمناسبة حصول الارتداد من اناس عن حقوق لبيت المال بعضها مخلف عن مذكورين توفوا عن غير وارث والبعض من الضائعات وعند اجراء التحقيق يتضح صحة ما ارتدوا عنه وموضوع عليه اليد من عمد ومشايخ واهالي البلاد وغيرهم ووجود حقوق جسيمة من هذا القبيل بجهات الاقاليم ومع وضع يد من ذكروا عليها بنوع الاغتصاب ومضي الازمنة عليها يؤول الامر لاقامة قضايا عليهم ويتعذر وضع يد بيت المال على حقوقه قبل تمكن الغير من وضع اليد عليها والدخول في المنازعات راي حضرته موافقة اعطاء مكافاة لمن يرشد المصلحة عن حقوقها ويجري ثبوتها سوا كانوا حلاقين النواحي النابيين عن الحكماء بالجهات او غيرهم ورغب حضرة الامين المومي اليه اسه مع استصواب ذلك بنشر لجهات الاقاليم ولاقتضا اخذ رأي اللجنة المالية فيما ذكر قد كتب لها من هنا افادت في ٢٧ ج سنة ١٣٠٢ نمرة ١٣٥ محاسبة بما رآته من عدم المانع من حصول النشر لجهات الاقاليم

بانه اذا ارشد احد الحلاقين او غيرهم عن حقوق صريحة لبيت المال سوا كانت ضائعة من قبل او مستجدة وطلب مكافاة فبعد الوقوف على اثبات ارشاده وظهور القادة لبيت المال من هذا الارشاد عندها ينظر باللجنة المالية فيما يلزم صرفه اليه نظير ذلك وحيث ترااى هنا موافقة الاجرا كما رأت اللجنة المالية فقد حصل الشرب بذلك في تاريخه لكافة الجهات وبالجملة هذا لحضرتكم للمعلومية بما فيه واعلانه بواسطة فروع المديرية الى كافة الاهالي ليعلموه

(صورة المكتابة الصادرة لبيت المال من الداخلية في ٢٩ رجب سنة ١٣٠٢ نمرة ١١٩)

حسب طلب حضرتكم في الافادة المؤرخة ١٥ رجب سنة ٣٠٢ نمرة ١١١ قد تحرر في تاريخه لمديريات الوجه البحري ومديرية الجيزة والمحافظات عدا مصر واسكندرية بان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات يكون النظر فيها بالحاكم الاهلية المستجدة بحسب طلب اصحاب الشأن فيها واما التداعيات التي تقع على التركات بمؤخر صداق او في مسائل المهر ونحوها فيكون النظر فيها بمعرفة المحاكم الشرعية حسب ما هو متبع الى الان ولاجل معلومية بيت المال بذلك لزم الشرح لحضرتكم على صورة ما كتب للجهات المذكورة ومن طرفكم يكتب لبيت مال اسكندرية باتباع ما ذكر (صورة ما نشر من الداخلية)

نظارة الحقانية فيما سبق افادت الداخلية بتاريخ غرة الحجة سنة ٣٠١ نمرة ١٩٣ بان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات هي مسائل مدنية صرف ولا تعلق للمحاكم الشرعية برويتها بل ان هذه الدعاوي صار امر نظرها والفصل فيها من خصائص المحاكم الاهلية المستجدة بمقتضى نص لائحتها وبذا صار لا محل لاحالتها من بيت المال على المحكمة الشرعية بل على ذوي الشأن ان يرفعوا طلباتهم على تلك التركات امام جهة الاختصاص ان رغبوا وطلبت مخابرة بيت المال عن ذلك ولما كتب من الداخلية لبيت المال باتباع الاجراء كما ذكر استفهم عما اذا كانت التداعيات التي تقع على التركات بمؤخر صداق بصيراحالتها من بيت المال على المحكمة الشرعية بالصفة التي كانت جارية

ملحوظات

قبلا ام لا ومع استمراج رأي الحفانية عن هذا وردت منها افادة مؤرخة ٢٠ ص سنة ٣٠٢ نمرة ٢٤١ بانه حيث ان الغرض هو تطبيق السير على القوانين المستجدة وعلى مقتضاها ليس للمحاكم الاهلية النظر في مسائل المهر ونحوها مما استثنى بمادة ١٦ من لائحة ترتيب تلك المحاكم فلا يوجد مانع من استمرار الاجراء في هذه المسائل على ما كان جاريا ولما تبلغ ذلك لبيت المال وردت منه افادة رقم ١٥ رجب سنة ٣٠٢ نمرة ١١١ بان جهات الاقاليم مخضعة بضبط وحصر وتسوية تركات من يتوفون بجهاتها وطلب مخابرتهم عما سلف ذكره وحيث ان من مقتضى ما اشارت به الحفانية ان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات يكون النظر فيها بالمحاكم الاهلية المستجدة بحسب طلب اصحاب الشأن فيها واما التداعيات التي تقع على التركات بمؤخر صدق او في مسائل المهر ونحوها مما استثنى بمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم فهذه يكون النظر فيها بمعرفة المحاكم الشرعية حسب ما هو متبع الى الان اقتضى ترفيحه لحضرتكم للعلمية بما ذكره واتباع الاجراء بمقتضاه وفي تاريخه كتب لجهات الاقتضاء بما لزم واعطي اخطار لعموم بيت المال

(صورة افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس النظار في ٧ ش سنة ٣٠٢ نمرة ١٤٠)

بالمجلس المنعقد يوم الاثنين ٤ ش سنة ٣٠٢ (١٨ مايو سنة ٨٥) صارت تلاوة المذكرة المقدمة للمجلس من نظارة الداخلية المؤرخة ٨ ج سنة ٣٠٢ المرغوب بها النظر فيما اوراه حضرة امين بيت المال من المخدورات المترتبة على عدم اجراء تسجيل الوصاية حال حياة المتوفين والاحالة على المحكمة الشرعية بمجرد وجود ورقة منسوب تحريرها للمتوفين حال حياتهم وما ينشأ في بعض الاحيان عن الاجراء بهذه الكيفية من حصول الطعن من بعض الورثة في السندات التي توجد من هذا القبيل بخلاف ما كان جاريا قبلا بالتطبيق لقرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ٢٨٣ القاضي بتسجيل الوصاية التي تحرر بالثلاث والايقاف والهبة وعدم استماع دعوى في السندات التي لم تكن مسجلة حال حياة المتوفي وصار الاطلاع

على مكتابة نظارة الحفانية الرقيمة ١٨ رجب سنة ٣٠٢ نمرة ١٣ الواضح بها انه تراأى فضلا عن كون لائحة المحاكم الشرعية ناسخة لما تقدمها من اللوائح والاوامر والمنشورات المتعلقة باجراءات المحاكم الشرعية والمناقصة لما بتلك اللائحة التي يجب السير في ذلك على مقتضاها فانه كما يحتمل الغش في الودية الغير مسجلة كذلك يحتمل صحتها وان عدم تسجيلها لم يكن ناشئا عن افتعالها وحينئذ يكون رفضها وعدم سماع الدعوى فيها موجبا لحرمان الموصي لم مما يستحقونه من الوصية ومنافيا لغرض الموصي وعلى هذا يكون الارجح سماع الدعوى وفحصها للتوصل من معرفة كيفية الوصية حتى ان كانت صحيحة حكم بها والا فبالطبع ترفض وقد توري اده سواء كانت الوصية محققة صحتها او غير محققة فليس لبيت المال صفه تميزه الن داخل في ذلك اذ ان هذا من خصائص اولى الشأن وان بيت المال انما هو معد للحفظ الوقتي على ذمة ارباب التركات الا اذا كان له شأن فيها بابلولة كلها او بعضها له او لغيره وارث او لوجود قاصر ففي هذه الحالة عند الالتنباء في الوصية له ان يرفع الدعوى اللازمة عنها بالتطبيق للقواعد والاصول كما انه يمكن باقي ارباب الشأن ان يفعلوا ذلك وبالمداولة فيما ذكر تقرر الموافقة على ما رآته نظارة الحفانية بالكيفية السالفة الذكر وبناء عليه كتب في تاريخه لنظارة الحفانية بما لزم واقتضى تحريره لسعادتك لاجراء مقتضى ما تقرر

(صورة منشور الداخلية الرقم ٢ ن سنة ٣٠٢ نمرة ١٤٠)

حضرة امين عموم بيت المال كان اوضح للداخلية في مكتابة ارسالها اليها انه في سنة ٨٣ صدر قرار من المجلس الخصوصي يقضي بتسجيل الوصايات التي تحرر بالثلاث والايقاف والهبة وان وجدت سندات تشمل على ما ذكر ولم تكن مسجلة حال حياة المتوفين فلا يسمع فيها دعوى ثم في رجب سنة ٣٠٢ تقرر بمجلس النظار في شأن مسألة وصاية ادعت بها امرأة معتوقة اخرى توفت عن بيت المال وفي حال حياتها اوصت بسند غير مسجل بكامل من وكتبتها ان يجري احالة

المسألة على المحكمة الشرعية للنظر فيها بما ان لائحة المحاكم الشرعية ناسخة لما قبلها ولتناسبة ان عدم تسجيل الوصايات في حال حياة المتوفين فيه ضياع حقوق للورثة الغائبين والقصر وبيت المال ورغب حضرة المولى اليه النظر وباحالة رؤية ما توضح على مجلس النظر قد وردت لنا الافادة المسطرة صورتها قبل من رئاسة المجلس المشار اليه بما تقرر من الموافقة على ما رآته نظارة الحفاية فيما يختص بالوصايات المحكي عنها وحيد - بتبليغ المصلحة ذلك قد طلبت بافادتها نمرة ١٤٧ اعلان المديرية والمحافظات بما تقرر لمعلوماتهم به واتباع الاجراء بموجبه فيما لو حدث بجهاتهم ما يكون من قبيل ما نص عنه فاقضى الشرح من اجل ذلك وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية في ٦ شوال سنة ١٣٠٢ نمرة ١٥٣)

جناب ناظر قسم قضايا الداخلية اوضح بفادته لما نمرة ٥٠٧٤ انه بالنظر لكون بعض المصالح تتاخر في ان ترسل للقسم التقارير التي تقدم لها باعلان الحكومة بصورة الاكام التي تصدر من المحاكم بالحكم عليها غياباً بدفع مبالغ ومع ان ميعاد المعارضة للاحكام الغيابية من هذا النوع ثمانية ايام فقط وبعد مضي هذا الميعاد لا يتبقى للحكومة سوى التظلم امام الاستئناف بشرط ان القضية تتجاوز الالف قرش الى اخر ما ذكر من المحذورات التي تنشأ من التأخير بمرام صدور الاوامر الاكيدة الى المساح التابعة هنا بانه بورود اي تقرير كان احداها يسرع حالاً بارساله مباشرة للقسم منعاً للمحذورات واستنصاحاً على الثمرة المقصودة وبناء على ما ذكر اقتضى تحرير لحضرتكم للمعلومية بما رآه القسم ومراعاة الاجراء بموجبه بالدقة والاعتناء كما هو لازم وفي تاريخه كتب لباقي الجهات بهذا بيت المال - (استمارة عن عملية اجراءات بيت المال باموريات الاقاليم والمحافظات)

ارسلت من عموم بيت المال لمديرية الجيزة والقلوبية والمنوفية في ٢١ رجب سنة ١٣٠٣ حال تشكيل ماموريات لبيت المال بالمديرية المذكورة (م) ١ تجعل اختتام لبيت المال بقدر عدد ماموري

ومعاوني الماموريات بالاقاليم والمحافظات يكون منقوشاً بها اسم كل مامورية للختم بها على التركات الموجودة بجهاتهم (م) ٢ على ماموريات بيت المال بالاقاليم والمحافظات ضبط تركات من يتوفون عن بيت المال خاصة او عن وارث وبيت المال او عن ورثة بهم قاصر او غائب او معتوه او حمل مستكن (م) ٣ وعليهم ايضاً ان يجروا ضبط الاملاك والاطيان والاشياء التي لاصحاب لها او كانت لمفقود او لغائب غيبة منقطعة (م) ٤ لا مدخل للماموريات في ضبط تركة من يتوفى عن ورثة بلغ حاضرين الا اذا تطلبوا تبيناً او بعضهم ضبطها وتقسيمها عليهم بالوجه الشرعي (م) ٥ رعايا الدول النجاسة والمغاربة الذين لم وكلاء ايلات والايرانية والموسوية لا تسبط تركاتهم الا باوامر تصدر من جهات الحكومة (م) ٦ من يتوفى ويكون لبيت المال شان في ضبط تركته ففي الحال يجري ضبطها والختم على منقولاتها بدون جرد بمعرفة شيخ ناحيته ورئيس المشيخة والحمد ونائب الناحية وبعمل المحضر في قائمة من الحاضرين عن متروكاته من كلي وجزئي وورثته البالغ منهم والقاصر والحاضر والغائب وان كان عليه دين للميري اوله اوقاف او استحقاق او مرتبات بجهات او امانات او رهونات بطرف احد او بطرفه مثل ذلك لاحد يتوضح عن كل هذا وان وجد له ختم به ير وضعه في صرة ويختم عليها باختام الحاضرين ثم ان كان يوجد ضمن التركة مصاغات او مجوهرات او نقود يصير الختم عليها ايضاً بعد استخراج ما يلزم من النقود للخرجة والمأتم وتسليم ذلك ببيعته مع الاخنام التي توضع على التركة لمن يعتمد بالسند اللازم على القائمة لحين حضور مندوبي بيت المال بحيث لا يصير تاخير تشييع الجنازة على حضور المندوبين بحل الواقعة (م) ٧ من بعد اجراء الضبط بالكيفية الواضحة بالمادة الخامسة فعلى رئيس المشيخة او عمدة الناحية ارسال المخبر للمامور بيت مال المديرية والمأمور ذاته او معاون المامورية يتوجه لحل الواقعة ويجري جرد التركة وتأصيلها بدقتر الضبط عن يد الحاضرين بعد مناظرة الاختتام ووجودها صاغ سليم بايضاح اجناسها واصناف

ملحوظات

المصاعف والمجوهرات كل قطعة على حدتها ويحتم على التركة بختم بيت المال ويسلمها لمن يعتمد تحت الحفظ والصيانة مع بصم ختم المتوفي بالدقتر المذكور عن يد الحاضرين وإذا كان نحاساً أو حجراً يصير جبره أو محو كتابته إن كان فضة أو ذهباً وحفظ فضته أو ذهبه ضمن التركة ويؤخذ السند اللازم على دقتر الضبط على المتعدين بالاستلام (م) ٨ عند توجه مامور بيت المال أو معاون فما يكون موجوداً للتركة من عقارات أو أطيان فإن كانت منزرعة تلك الأطيان على ذمة المتوفي يجري تسليمها لمن يعتمد من العمد أو المشايخ بالتعهد اللازم وإصلاحه بمقدار فدهه وأصناف كل صنف وأصناف الزراعة الموجودة بها مشروطاً به ملاحظة إدارة حركة الزراعة باطلاع من يكون موجوداً من الورثة وكل ما بدا صلاحه من المحصولات يصير التحفظ عليه وبحلول ضمه يصير المبادرة في جمعه وحصره عن يد النائب ومن يلزم ويحرر عنه جدول ويرسل للامورية والاملاك إن كانت صالحة للتأجير يجري مباشرة عدم خلوها وعند الإفراج تحرر كشف بيان إيجاراتها من ابتداء الوفاة لحد الإفراج وتقديمه للامورية أيضاً (م) ٩ إن كان لبيت المال حق في أطيان أو عقار في الحال يجري بيع المحصولات ومباشرة تأجير العقارات وتحصيل إيجاراتها بمعرفة المأمورية ويكون البيع بحسب مرخصات المأمورية كاسياً (م) ١٠ المأموريات مرخصة ببيع المحصولات والتركات التي لا تزيد قيمتها عن خمسة آلاف قرش وما زاد عن ذلك يستأذن عنه من العموم (م) ١١ عند وفاة من لم يكن لبيت المال شأن في تركته فعلى حلاق الناحية أن يأخذ شهادة ممن يوثق به تدل على اسمه وشهرته وسكنه وورثته وإن كان له مرتب أو استحقاق بجهة الميري أو أوسية أو نظارة على وقف أو استحقاق في وقف أو لم يكن له شيء من ذلك يتوخى عنه بها وإن كان للمتوفي ختم يصير بصمه بتلك الشهادة وإن كان نحاساً أو حجراً يصير جبره وإن كان فضة يجري محو كتابته والتصديق على الشهادة المذكورة من شيخ الناحية (م) ١٢ على حلاق الناحية أن يحرر في آخر كل يوم

حافضة بمن يتوفون بالناحية عن قلمين أحدهما عن الشهادات التي تجتمع بطرفه اسمها الخاصة بمن لم تضبط تركاتهم والآخر عن تضبط لهم تركات بمعرفة المشايخ اسمها وترسل تلك الحافضة مع الشهادات للمأمورية بيت المال (م) ١٣ على مكاتب الصحة تقديم كشوفات يومياً للمأمورية بيت المال ببيان أسماء المتوفين ونواحيهم لمراجعتها على الحوافظ والشهادات التي ذكرت بالمادة السابقة (م) ١٤ بعد مراجعة الكشوفات والشهادات والحوافظ متى وجدت قرينة الصحة يجري تسجيلها بسجل المتوفين من واقع كشوفات الصحة (م) ١٥ إذا ظهر اختلاف أو سقوط اسم فلى المأمورية أن تتحرى صحة ذلك ويتأثر بالسجل أمام الاسم بما يتضح (م) ١٦ على المأمورية تأجير ما يلزم تأجيره من الأطيان والعقارات التي تضبط لتركات مذكورين متوفين بالمحروسة أو غيرها وتحصيل إيجاراتها وعملية التأجير والتحصيل تكون حسب الاستمارة السابق عملها للمأموريات (م) ١٧ الإفراج عن التركات يكون بعد الثبوت واستيفاء كل لازم حسب لوائح بيت المال والمجلس الحسبي والمنشورات المعطاة صورها للمأمورية (م) ١٨ ما تزيد قيمته من التركات عن الخمسة آلاف قرش يكون الإفراج عنه باذن العموم وما دون ذلك يكون من مرخصات المأمورية (م) ١٩ عملية كتابة المجلس الحسبي تكون بالمأمورية أما انعقاد المجلس فيكون تحت رئاسة سعادة المدير أو حضرة وكيل المديرية وتعيين الأعضاء يكون حسب لائحة المجلس (م) ٢٠ يكون بالمأمورية سجل تركات وسجل اموات وجريدة إيجارات ويومية متصلات وقسمة قوتترات وصادرو ووارد ودقتر قيد قرارات المجلس ودقتر قيد تركات القصر والمعتومين والمبذرين والمحاسبات سنوياً من الأوصيا والقوام (م) ٢١ يرسل شهرياً للعموم من المأمورية كشوفات ببيان ما صار ضبطه من التركات وما تحصل من الإيجارات والرسومات وأثمان التركات التي تباع بيت المال - (صورة افادة صادرة لبيت المال من الداخلية في ٢٥ رجب سنة ١٢٠٤ غمرة ٢٢٢)

وردت للداخلية مكتابة من قسم القضايا مؤرخة ٢٠ ابريل سنة ٨٦ غمرة ٢٩٦ بانه علم له من الاوراق الجاري تواردتها من بيت المال بشأن القضايا المترادف اقامتها عليه انه عند الافراج عن التركات لارباب المواريت حاصل الاكتفاء باخذ مستندات عليهم باستلام ما يفرج عنه لهم فقط على ان هذا لا يكون كافياً لاحلا طرف المصلحة من المسؤولية فيما يرفع من القضايا ضدها من ذات الورثة ولذلك تراهي للقسم منعاً للمسئوليات انه عند الافراج عن اي تركة تؤخذ مخالصة من الورثة او وكلائهم بمعنى (انهم استلموا كافة حقوقهم من بيت المال وان ما اجراه من الاجراءات في التركة من ابتداء ضبطها لغاية تسليمها لم يمي في محلها وانه لا يكون لم طلب ولا دعوى على بيت المال باي وجه من الوجوه) وتحفظ هذه المخالصة ببيت المال للمعاملة بمقتضاها عند الحاجة ومرغوب مخابرة بيت المال من هنا باجراء ذلك واحاطة فروعه باجرائه ايضا وطيه الافادة

بيت المال - (صورة افادة صادرة لبيت المال بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٥ غمرة ٤٥٦)

علم من افادة وردت لنا من الدائرة السنية غمرة ٢٣ انه لوفاة بعض اشخاص مديونين اليها في ايجارات وغيرها طلبت من بيت المال ان يعطيها بيان اسماء ورثتهم ومتروكاتهم لاقامة الدعاوي اللازمة بشأن تلك الديون وهو افادها بانه لايتاتي اجابة هذا الطلب الا بتصريح من الداخلية ولهذا تريد الدائرة التحرير من هنا للمصلحة باعطائها الايضاحات التي تطلبها وحيث ان الداخلية فيما سبق اصدرت منشورا للمدريات في ٢٠ شعبان سنة ١٣٠٤ تصريحا باعطاء الدائرة السنية وقومسيون الاراضي الميرية كشوفات بمتلكات اشخاص مديونين ومتأخرين في سداد ايجارات اطيانهم لاقامة الدعاوي اللازمة ضدهم وذلك بناء على ما رآه قسم قضايا الداخلية ووافق عليه مجلس النظر مراعاة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة بمعرفة الدائرة وقومسيون لحفظ حقوقها وهذا يتوع الاستثناء عن الغير نظراً لارتباطهما مع الحكومة ولان قيمة ما يحجز من ايراداتها تعود على الحكومة

عواقبها وان تحرير تلك الكشوفة لا يكون الا بناء على طلب نفس الجهتين المذكورتين وكذلك ارسالها لا يكون الا اليهما كما انه سبق صدور قرار من مجلس النظر ايضا بتاريخ ٤ مارث سنة ١٨٨٦ بعدم المانع من ان صارف النواحي يعطون الدائرة وقومسيون كافة الايضاحات التي تلزم لها قبل التاجير عن حالة الاشخاص الذين يرغبون استئجار اراضيها بدون استئذان النظارة عنها مقدماً ولا يترب على اعطائها ادنى مسؤولية على الحكومة ولا على الموظفين الذين يقدمونها الى اخر ما تقرر فبناء على ما ذكر تراهي انه اذا كان ما طلبته الدائرة الآن خاصاً ببيان متروكات او اسماء ورثة اشخاص يكونون استاجروا اراضيها قبل صدور قرار المجلس الرقيم ٤ مارث سنة ٨٦ لا بأس من اجابة طلبها فيها اما اذا كان منها ما يختص باشخاص استاجروا اراضيها بعد تاريخ صدور هذا القرار فلا تجاب لذلك اكتفاء بالايضاحات التي اعطيت من الصيارف المذكورين كما توضح ولزم تحريره لحضرتكم للاجراء على وجه ما ذكر مع مراعاة ذلك ايضا فيما تطلبه بعد الآن كما صار اشعارها في تاريخه بما توضح

بيت المال - (صورة منشور وارد من الداخلية لبيت المال بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٠٥) الموافق ١٦ ابريل سنة ٨٨ غمرة ١٥٥

بعض القنصلات تطلبت من جهات الادارة شهادات عن تاريخ وفاة اشخاص من اتباع دولها ولما كانت منشورات المالية قاضية بتحصيل رسوم على نسخ مثل هذه الشهادات واتمان الورق الذي يجري النسخ عليه وكانت تلك القنصلات تتوقف في الدفع قولاً بان هذه الطلبات تعد مصلحة لذات حكومتها حصلت المخابرة في ذلك مع نظارة المالية فارسلت الآن للداخلية مكتابة رقم ٢٥ رجب سنة ١٣٠٥ (٧ ابريل سنة ٨٨) غمرة ٦٩ حسابات مقتضاها ان اللجنة المالية قررت بان هذه المسائل وامثالها يصرف النظر عن تحصيل رسم النسخ وتتم الورق القلوسكوب فيها وحيث انه حصل النشر بذلك في تاريخه من هنا لعموم الجهات الادارية فبالجملة هذا لسعادتكم للمعلومية به واتباعه في جهتكم

ملحوظات

راى مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ المادة
التابعة من لأئحة بيت المال الصادرة في ١١ ذي الحجة
سنة ٧٦ صار الغاؤها (م) ٢ على ناظر داخلية حكومتنا
تنفيذ امرنا هذا

بيت المال - (صورة ما ورد للداخلية من
رئاسة مجلس النظار رقم ٢٥ صفر سنة ١٣٠٦)
(الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ٨٩ ثمر ١٢٥)

سردار الجيش المصري ارسل لهذا الطرف مكاتبة
تاريخها ١٠ أكتوبر سنة ٨٨ ثمر ٣٩ اوضح بها ان
شخصاً يسمى محمد شمس المصري من تجار سواكن
توفى بجهة مكة عن ورثة بلغ وقصروا ان تحافظة
سواكن اجرت ضبط متروكاته حسب لأئحة بيت
المال فولده الارتد تشكى من ذلك لوصايته من قبل
والده وحضرة مرتجار تلك الجهة اورى بانه لا يكون
جاريا اخذ رسومات لبيت المال على التركات الماتلة
لذلك بالبندروانه قد تصرح من السردارية للمحافظة
بمجرد متروكات المتوفى وتسليمها الى ولده المذكور واخذ
الضمانة عليه عن الرسم حتى يتم النظر في خصوصه
مع تحقيق ما قيل من عدم اخذ رسوم على التركات
وانه من الافادة التي وردت اخيراً من المحافظة
المذكورة علم انها لم تستدل الا على سابقة تحصيل
عوائد دفعة واحدة في ١٨ فبراير سنة ٨٨ على تركة
تخص من جهة الاستانة توفى بسواكن عن غير
وارث له بها وبلغ التركة تسدد الى بيت المال كما انه
لم يوجد بالمحافظة اوامر مختصة بتحصيل العوائد
المذكورة وان سعادة كشتنر باشا مذكور كان محافظا
للسواحل اوضح ان هذه هي المادة الاولى التي طلب
فيها رسم التركات في سواكن على متروكات ذات
اهمية ولما كان تجارها مكابدين المشاق بالنسبة للحالة
الراهنه فسعادته رأى موافقة تنزيل الرسوم المذكورة
الى المائة واحد ونظرا لان سعادة سردار الجيش
المصري موافق على ما راه سعادة كشتنر باشا مرغوب
النظر في ذلك والتصريح بتنزيل الرسوم لتحصيل الرسم
المستحق على تركة محمد شمس المذكور وان يكون
ذلك بصفة مؤقتة مساعدة للاهالي حين ما يستتب
الامن في تلك الجهة واذا ذاك ترجع الرسوم الى ما

بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من
الداخلية بتاريخ ذاسنة ١٣٠٥ ثمر ٢٥٥)

علم مما سبق وروده من سعادتك ثمر ٨٧ ان ديوان
الاوقاف طلب بما حرره المصلحة افادته عما ضبط
للمرحوم سياوش اغا معتوق المرحوم دقيري بك وما
جرى فيه ونظراً لان الطلب الذي تقدم من ذاك
الديوان هو على ورق عادة تحرر اليه من المصلحة
بتقديمه على ورق تمغة على حسب المشور وهو افاد
بان المنشور لا ينطبق على مثل هذا الطلب وانه
لكون من الاستكشاف تبين سبق وفاة الاغا المذكور
عن بيت المال في سنة ٩٩ وضبط له اصناف بيعت
بمبلغ ١٠٣ قرش و ٢٠ فضة و اضيف جهات وقيل
يوم الوفاة انه اوقف اطيانه ونصف المنزل تعلقه يراد
النظروحيث انه بخبرة قسم قصايا الداخلية عما لزم
افاد بثمر ٧٤٠ بعدم المانع من افادة ديوان الاوقاف
بما يعلم لبيت المال في تلك المادة فلهذا وكون مشور
المالية الصادر في ٢٠ اغسطس سنة ٨٧ مقتضاه ان
الطلبات التي يقدمها الاوقاف للحصول على نسخ
اوراق يجب تحريرها على ورق تمغة والطلب المحكي
عنه الان لم يخرج عن كونه مستخرجاً من دفاتر
المصلحة اقتضى تحريره لسعادتك لاجراء مقتضى ماراه
القسم بعد الحصول من ذاك الديوان مقدماً على
الرسوم المقررة وقيمة ورق التمغة الذي كان يلزم
تحرير الطلب عليه بمراعاة منشور المالية الرقيم اول
مايوسنة ٨٨ وطيه اوراق عدد ٩

وردت افادة من الداخلية في ٥ ذسنة ١٣٠٥ ثمر ٣١٣
بشان ما تحررها عن تركة محمد سلامه من الوجه
المتوفى بالسويس الذي جرى ضبط تركته ومحافظة
الوجه افرجت عن التركة من غير تحصيل رسوم
لبيت المال عليها مشيراً بها الى انه لا يخفى ما انتهى
عليه الامر في خصوص جهة الوجه وانه يصير حفظ
اوراق تلك المسألة بالمصلحة ولا لزوم للمخبرة فيما
يتعلق بتلك المحافظة

بيت المال - (صورة ذكره بخديوي بالغاء المادة
الثامنة من لأئحة بيت المال رقيم ١٧ م سنة ١٣٠٦)
ناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة

كانت عليه فيالمدولة في ذلك بالجلسة المتعقدة يوم السبت ٢٢ صفر سنة ١٣٠٦-١٣٠٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨
تقرر التصريح بتنزيل رسوم التركات بسواكن الى واحد في المائة مؤقتاً بالصفة سالفة الذكر وبناء عليه كتب في تاريخه لنظارة الحرية بما لزم واقتضى تحريره بما تقرر
بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية في راسنة ١٣٠٦ نمرة ١٤٥)

المسطرة اعلاه هو صورة ما ورد لنا من رئاسة مجلس النظار نمرة ١٣٥ بما قرره المجلس من التصريح بتنزيل رسوم التركات بسواكن الى واحد في المائة مؤقتاً بالصفة المبينة في تلك الصورة وعلي انه تحرر من رئاسة المجلس المشار اليه لنظارة الحرية بما لزم فلجل معلومية بيت المال بذلك اقتضى تحريره

بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية رقم ٨ جماد اول سنة ١٣٠٦ الموافق ١٠ يناير سنة ٨٩ نمرة ١٣)

علم من افادة سعادتك نمرة ٤٨٠ المبينة على تضرر ورثة المرحوم محمد بك حمدي جاسور من مطالبتهم برسوم بيت المال على ايرادات اطيان مورثهم بما فيها ما دفع في الاموال للميري ان الجاري بالمصلحة من قديم قبل صدور لائحة الرسوم هو اخذ الرسوم على قيمة ائمان ما يتج من حاصلات الاطيان ان كانت منزرعة على ذمة الورثة او على اصل ايجارها ان كانت مؤجرة بدون استبعاد ما ينسدد في الاموال والعشور وان مطالبة الورثة المذكورين بقيمة الرسوم على كامل ايرادات اطيان مورثهم هو اعتمادا على السوابق وعلى المواد الثانية والرابعة والحادية عشرة من المادة الثانية من لائحة رسومات المصلحة واتباعا لما سبق صدوره للمصلحة من المالية بتاريخ ١٢ يناير سنة ٨٤ على مناقضة حسابات المصلحة شهر ستمبر سنة ٨٣ بنحصيل عوايد بيت المال على اموال وعشور اطيان شخصين توفيا ما كان تحصل رسوم عليها وان ورثة المرحوم محمد بك جاسور ليس لهم وجه في التوقف في دفع الرسوم على كامل ايرادات اطيان مورثهم ويريد صدور الاذن بما يوافق وحيث ان لائحة رسوم بيت المال لم يذكر فيها عن اخذ رسوم

عما يتسدد من ايرادات الاطيان في الاموال والعشور ولا صدرت او امر تقضي بتحصيل رسوم على ما ذكر فبناء على ذلك لوجه للمطالبة بشك الرسوم وبذلك لزم تحريره لسعادتك وطيه ثلاث ورقات - ومن الان فصاعدا يتراعى عدم تحصيل رسوم على ما يتسدد في اموال وعشور الاطيان التي تضبط بالمصلحة مادام انه لم تصدر او امر عليه او لوائح اساسية تفيد تصريحاً بتحصيلها

بيت المال - (صورة ذكرته صادر في ١٢ جماد الاول سنة ١٣٠٦-١٣٠٧ ١٥ يناير سنة ١٨٨٩)

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ رجب سنة ٩٧-١٧ يونيو سنة ٨٠ بالنصديق على لائحة المحاكم الشرعية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار تعديل مادة ٥٧ من اللائحة المذكورة بالصورة الآتية - نصب الاوصياء والقوام وعزل من يستحق العزل منهم بموجباته الشرعية وثبوت رشد من يدعيه وثبوت الوصاية المختارة الغير محرر بها اشهاد مسجل في حياة الموصي يكون كل من ذلك باطلاع ومخاطبة المجلس الحسبي الا اذا اقتضى الحال عدم المخاطبة في شيء من ذلك في المواد الجزئية او نصب وصي اقيم للحصومة (م) ٢ لا تحكم القضاة الشرعيون ونوابهم الا في الدعاوي الواقعة بين الاتخاص المتوطنين بدائرة ولاية كل منهم واذا اختلفت جهة توطن المتداعين او تعددت جهة توطن المدعى عليهم يراعى مادة ٦٣ من اللائحة المشار اليها آنفاً وكذلك يراعى المادة المذكورة فيما يختص باثبات الرشد وذلك كله فيما عدا ما هو مقرر بالمادة الآتية (م) ٣ دعوى الوراثة بجميع اسبابها والوصاية والوصية لا تسمع الا في المحكمة الكائن في دائرتها محل توطن المورث في حياته او الموصي ما لم يتعسر ذلك لبعد المحكمة المذكورة او نحوه فانها تسمع بمحكمة اخرى بعد التصريح بذلك من نظارة الحقانية (م) ٤ كل ما كان مخالفا لاحكام امرنا هذا من نصوص لائحة المحاكم الشرعية يعدلها ولا يعمل به (م) ٥ على ناظر الحقانية تنفيذ امرنا هذا

ملحوظات

بيت المال - (صورة افادة محررة من قسم قضايا الداخلية اليها رقم ٢٣ جمادى الثاني سنة ١٢٠٦) (الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٩ نمرة ٢٣٦) قد علم ما اشير عنه بمكاتبة النظارة الرقيمة اول ديسمبر الخالي نمرة ٩٩٨ وما صدر للقسم منها بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٠٢ نمرة ٧٠٤ بناء على ما تحرر من بيت المال نمرة ٩٣ ان المرحوم احمد بك ذهني اجرى مبيع اطيانه في حال حياته الى اولاده القصر بموجب مبايعة باسمائهم وتصدق عليها من المحكة المختلطة وانه لما توفي وارادت المصلحة ضبط متروكاته لوجود قاصر ضمن ورثته رغبت اخذ رسوم على الاطيان المباعة للقصر بنسبة المادتين المذكورتين في لائحة الرسومات ولتوقف وكيل الوصية عن تقديم كشف اليها بالاطيان وموجوداتها لاجل تثمينها واخذ رسومات عليها بالقول انها خارجة عما تخلف لهم من والدهم يرام استمراج رأي القسم بما يترآى له نحو هذه المسألة وحيث ان ارتكان بيت المال على الوجه الرابع والعاشر من المادة الثانية من لائحة الرسومات لا ينطبقان على حالة هذه التركة اذ ان المادة الرابعة هي قاصرة على ضبط تركات واخذ رسوم عليها عن يكونوا مبذرين او معتمدين او قصر بدون اوصياء وليس عن قصر ملاك لا طيان او عقارات او منقولات لا دخل لها بالتركة على انه لما تحرر من القسم الى المصلحة بطلب الايضاح عن الاصول التي تساعد على اخذ رسومات على اطيان اولئك القصر حالة وجود وصية مختارة وناظر حسبي عليهم من قبل المتوفي فوردت افادتها مؤرخة في ٣٠ ديسمبر سنة ٨٨ نمرة ٣٩٩ ملخصها انه بالنظر لكون المجلس الحسبي اعطى قراره بلزوم حصر تعلقات القصر على اوصيائهم واجراآت بيت المال فيها من حيث الصبط والحصر والتثمين فان تلك الاطيان هي بمثابة الجاري في التركات لآخر ما قاله ان ارتكان بيت المال على المادة العاشرة من لائحة الرسومات بما سبق عرضه للداخلية ما هو الا بنوع التشبث لانه ما دام تقرر في تلك المادة اخذ رسومات على تعلقات المحجور عليهم بسبب عنه او تبذير وان هذه تعلقات اشخاص موجودين على قيد الحياة والقصر

ما خرجوا عن كونهم بمثابة المحجور عليهم بواسطة اقامة الوصي لهم سواء كان شرعياً او مختاراً وحيث ان ما ابداه بيت المال ويرتكب عليه كما سبق الايضاح لم يصادف محله بما ان القصر الذين يكون تعين لهم اوصياء لا يمكن اعتبارهم بمثابة المعتمدين او المبذرين لان الاوصياء هم القائمون مقامهم في كافة اجراآت تعلقاتهم وعليهم ان ينظروا شؤونهم في مصالحهم ولذلك يترآى ان لوجه لبيت المال في اخذ رسوم على تعلقات الورثة الخاصة بهم بل له ان يأخذها على تعلقات التركة نفسها وما يؤيد رأي القسم هذا هو وجود افادة محررة من المجلس المذكور الى المصلحة تاريخها ٦ ذى الحجة سنة ١٣٠١ ضمن الاوراق طيه من ضمن ما بها مذكوران ما يمتلكه الورثة المذكورون لا يعتبر تركة وان اللازم اجراؤه هو حصر وتثمين الاطيان والمواشي وغيرها خصتهم وحصرها على الوصية علاوة على ما يستحقونه مما تخلف عن والدهم بدون اخذ رسم على اتمان متعلقاتهم فبناء عليه لزم عرضه بما ترواى وكل ما يستحسن يصدر الامر عنه للاجراء بمقتضاه والاوراق ستة وعشرون عائدة من طيه - وعلاوة على ما ذكر فانه وجد تأشير من بيت المال على افادة المجلس الحسبي البادي ذكرها الى احد معاونيه من ضمن ما بها التنبية طيه بلزوم حصر وتثمين الاطيان والمواشي وغيرها خاصة القصر بدون اخذ رسم على متعلقاتهم الخصوصية ولذا لزم التثنية

بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية رقم غرة رجب سنة ١٢٠٦) (الموافق ٣٠ مارس سنة ١٨٨٩ نمرة ٨١)

مسألة الرسوم المتطلبها بيت المال على الاطيان المباعة من المرحوم احمد بك ذهني الى اولاده القصر حال حياته بمقتضى مبايعة باسمائهم مصدق عليها من المحكة المختلطة لما تحول نظرها على قسم قضايا الداخلية وردت منه افادة ضمن السبعة والعشرين ورقة طيه نمرة ٣٢٦ مقتضاها عدم احقية بيت المال في طلب الرسوم المذكورة بالكيفية التي ابداهها ومرغوب صدور ما يستحسن فمؤ ذلك وحيث انه للاسباب التي ابداهها القسم قد راينا موافقة ما رآه من عدم احقية بيت

المال في اخذ تلك الرسوم فاقتضى تحريره لسعادتك
لمعلومية ذلك واتباعه

بيت المال - (صورة ملخص افادة صادرة لبيت المال
من الداخلية بتاريخ ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٠٦ غمرة ١٥١)
خطاب رد غمرة ١٩١ وغمرة ٢١٣ مفاده الاقرار على ما
رآه سعادة مدير جرجا من استبعاد المصرف في
حصول الزراعة من مجموع تركي المرحومين حميد
ابو ستيت وولده وعدم اخذ رسم لبيت المال على ذلك
للمناسبات التي اوضحها بما حرره للمصلحة غمرة ٧٩ واشير
بعمل كشف عن اصل موجودات وايرادات التركة
ويستبعد منه قيمة ما يتسدد من الاموال والعشور
وقيمة الذممات التي يتصح انها عادمة التحصيل او سبق
تحصيلها واستبعاد قيمة انواع المنصرف في خصائص
الزراعة وباقي الايرادات والموجودات يتقدر قيمة
الرسم المطلوب عليه ويرسل للمديرية لتحصيل ما يمكن
تحصيله الآن من ذلك الرسم والباقي يؤخذ به
كبيالات على الورثة لمدة اربع سنوات من ابتداء
سنة ١٢٩٠ وانه تحرر للمديرية عن ذلك ومعه اربعة اوراق

بيت المال - (صورة افادة صادرة لبيت المال
من الداخلية رقم ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٠٦ غمرة ٢٥٧)
ذكر في افادة وردت من مجلس حسي مصر غمرة ٣٨
انه بالنسبة لوجود تداعيات من وعلى ورثة المتوفين
عن قصر ومنحصر تركاتهم بيت المال بالمحاكم الاهلية
والمختلطة ونسرة لزوم وجود اعلامات الوصاية بيد
الاوصياء لاعتمادهم امام المحاكم المذكورة في المرافعة
عن حقوق متجوريهم فالوصايا دواما يتسكون
للمجلس من عدم تسليمهم الاعلامات المذكورة من
طرف بيت المال وحفظها به بعد اجراء لزومها وعند
تطلبهم نسخ صورها من المحكمة الشرعية تكلفهم بدفع
نصف الرسوم السابق اخذها منهم على هذه الاعلامات
واكون اعلامات الوصاية هي مخصصة بالاوصياء
ومحررة اليهم من المحكمة للاجراء بموجبها في تحصيل
حقوق متجوريهم وجارين دفع رسومها من مال
القصر المشمولين بوصايتهم قد رأى المجلس موافقة
تسليمها من طرف بيت المال الى الاوصياء بعد التأشير
بمقتضاها بدفاتر المصلحة واخذ صورها للمعلومية بتنصيب

الاوصياء المذكورين على القصر والافراج لهم عن
حقوقهم منعاً لنا خيرا تساعدهم وعدم تكليفهم بمصاريف
زيادة ومرغوب مكاتب المصلحة باجراء الموافق نحو
ذلك وبما ان هذه الاعلامات كما انها مخصصة
بالاوصياء وهي سندهم في معرفتهم بتلك الصفة
فكذلك من جهة اخرى هي المستند للمصلحة في
الافراج عن حقوق القصر للاوصياء وجار حفظها
مع الاوراق المخصصة بالافراج حسب المتبع وحينئذ
لا يصح التسليم فيها للاوصياء انما مراعاة لعدم تكليف
القصر بدفع نصف رسم على اخراج صورها من
المحكمة للاسباب السالف ذكرها وكون القصد هو
معرفة الاوصياء امام المحاكم عند المرافعة وهذا يكتفي
فيه بشهادة تعطيها المصلحة للوصي عند طلبه اياها
تفيد وصايتهم ويذكر بها تاريخ وغمرة الاعلام والمحكمة
الصادر منها ويكون تحريرها مجانيا فلزم تحريره
لسعادتك بذلك ليتبع من الآن فصاعداً وطيه ورقة
بيت المال - (صورة ما ورد لبيت المال من
الداخلية بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٠٦ غمرة ٢٥٨)
ذكر في افادة سعادتك غمرة ٢٤٩ انه لدى الافراج
عن التركات التي من ضمنها عقارات لدويها وتفويض
الامر لهم في تحصيل ما يكون لهم من الاجرة طرف
السكان بعد اخذ المخالصات منهم يتطلبون من المصلحة
كشوفات بيان المتأخر لغاية الافراج لاجل ان يحصلوه
وبالنسبة لما يقتضيه المنشور من عدم التسليم لاي
تنحصر في صور اوراق او كشوفات الا بعد الاستئذان
من الداخلية فالمصلحة تتوقف في اعطاء الكشوفات
المذكورة لطالبيها وتفهمهم بتقديم طلب رسمي عنها
وهالك منهم من يقبل ومنهم لا يقبل قائلان ان طلب
توضيح اسماء السكان هو لاجل ان يحاسب كل منهم
على ما هو طرفه ليس الا ولذا رأيت سعادتك ان
الكشوفات المذكورة ليست من نوع الكشوفات
والشهادات الاخرى التي لا يجوز اعطاؤها الا بعد
الاستئذان واخذ الرسوم لانها عبارة عن بيان الاجر
المتأخر طرف السكان لغاية الافراج وارباب الشأن
مفتقرون لوجودها بيدهم عند الافراج ليهتدوا بها
على اسماء الساكنين بعقاراتهم وما هو متأخر عليهم

من الاجر واردم التصريح من هنا باعطاء كشوفات من هذا النوع بدون استئذان ولا اخذ رسوم اما اذا طلب ارباب الشركات المذكورين كشوفات بعد اخذهم هذه الكشوفات فاذا ذلك يلزمون بدفع الرسم ويحصل الاستئذان وحيث انه عند الافراج لهؤلاء الناس عن الشركات الآيلة لهم جار اخذها مخالصات منهم معترفين فيها بانهم راضون بما اجراه بيت المال في الشركة وانه ليس لهم عليه ادنى طلب في خصوصها وفي هذه الحالة وما ابدىتموه سعادتم من افتقارهم لوجود الكشوفات المذكورة بيدهم لاهتدائهم بها على اسماء السكان والمتاحر لهم طرفهم لا يرى هنا مانع من اجابة طلبكم في اعطاء الكشوفات المحكي عنها بدون استئذان ولا دفع رسوم بعد اخذ المخالصات المتضمنة ما ذكر فاقضى تحريره لسعادتكم تصريحا بذلك ووطيه ورقة

بيت المال - (صورة ملخص ما ورد لبيت المال من الداخلية بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٠٧ غمرة ٢٠٧)

خطاب رد نمرة ٢١٢ مفاده عدم الاقرار على ما تطلبته المصلحة من نحو اخذ رسم على قيمة رهن الاطيان تعلق ابراهيم افندي نصار المرهونة تحت يد المرحوم محمد ياور وباقي من قيمة الرهن ٧٠ الف قرش وقسم القضايا لم يقر المصلحة على ذلك واشير ان الفقرة الثامنة من المادة الثانية من لائحة رسومات المصلحة نصها صريح بان الرهونات التي يتحصل عليها عوايد باعتبار المائة اثنين هي التي يدعي بها على الشركات اذا اجرت المصلحة تحريرات او تحقيقات عنها والاطيان المذكورة ليست من هذا القبيل لانه مثبت ملكيتها لملكها ورهنها للمتوفي بقيمة الدين المرهون عليه والباقي منه بمقتضى حجة شرعية والمصلحة ما اجرت عنها تحريرات بقصد ثبوت ملكيتها لملكها تم ولم يتقدم للمصلحة في شأنها تداع من صاحبها فبناء عليه ليس للمصلحة حق في اخذ عوايد منه كما رغبت والذي تراى هو انه يكفي بتحصيل الرسم على مبلغ السبعين الف قرش الباقي من مبلغ الدين باعتبار المائة اثنين تطبيقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية من اللائحة المذكورة ومعه سبعة وعشرون ورقة

بيت المال - (صورة افادة صادرة من الداخلية لبيت المال بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٠٧ نمرة ٢١١)

سبق اننا ابلاغناكم وفهمناكم مرارا بصورة رسمية ان مصلحة بيت المال ليست محل ادارة ولا استغلال ايرادات الا فيما مست اليه الحاجة والجات اليه الضرورة فيما يؤل الى خاصة بيت المال وهو الذي لم يحصل الاسعاف في مبيعه في الوقت اللازم ويدعو الحال حينئذ لتحصيل ما عليه من الديون وتاجير ما يلزم تاجيره وخلاف هذه الحالة الاستثنائية وحالة ما يكون المستحقون للشركة مغربين خارج الديار الامر القليل الوقوع جداً ليس للمصلحة ان تتدخل كلية في تحصيل ديون الشركات ولا في ادارة ما يكون موجودا لها من الاملاك والعقارات وعند ضبط وحصر اي شركة فيها قصر فحالا تجري اللازم لتتصيب الوصي والافراج عن الشركة بمراعاة ما ذكر وبهذه الحالة يرتفع كل اشكال وكل اضرار يؤل لجانب الحكومة وحلافه وليس هناك ما يلزم عليه مخابرة الداخلية بالصورة المبينة في مكتابة سعادتم نمرد ٢٠٠ المرسلة مع هذا فعليكم بالسير على مقتضى ذلك بكل دقة وتأمل

بيت المال - (صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال في ٢٢ ج سنة ١٢٠٧ غمرة ٢٣)

فيما سبق وردت افادة من المصلحة بنمرة ٣٥٠ تتضمن ان شخصاً اسمه يوسف محمد الجركسي توفي باستتالية . مصر في ٢٧ جماد اول سنة ٩٤ ومن التحريات التي جرت عنه تبين انه من معاتيق المرحوم فاضل باتا ونوضح من كريمة المرحوم الباتا ومن وكيل دائرتها بانه توفي عن بيت المال وان له عشرين فدانا اطيان خراجية بناحية صفط الملوك بحيرة وبيت المال وضع يده عليها واخيراً جرى بيعها باعتبار الفدان ١٩٦٠ قرش وانه ظهر الان شخصاً يدعي ابراهيم افندي محمد الجركسي من معاتيق المرحوم فاضل باتا يدعي بانه اخ المتوفي ووارث اليه وانه لكون محكمة مصر الشرعية طلبت توجه سعادتم او وكيل عنكم للمحكمة لرؤية دعوى المدعي المذكور اردتم النظر وبما انه باستمراج رأي قسم القضايا عن ذلك ارسل الآن

افادة نمرة ١١١ بانه حيث ان المرحوم توفي في سنة ٩٤ اي تحت احكام قرار المجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٦ الذي من مقتضاه جواز سماع دعوى الميراث ممن يكون غائبا عن محل ضبط التركة بعد سنة واحدة اعتبارا من تاريخ حضوره والتمكن من الادعاء ومن ضمن نصوص القرار المشار اليه المذكور ان ما يقع به الادعاء قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه ابتداء بالوجه السياسي وبعدها ينظر شرعا بالمجلس العلمي وادعاء ابراهيم افندي محمد المذكور لم تشهد به الشهود يوم الحصر فبناء عليه يرى القسم انه يجب على مصلحة بيت المال تحقيق هذا الادعاء ابتداء بالوجه السياسي كما تصرح عن ذلك بالقرار المتني عنه ومتى ثبت لها حقيقته فحينئذ لا بأس من اجابته لطلب المحكة الشرعية لرؤية دعوى المدعي المذكور ومرغوب صدور الامر باتباع كل ما يستحسن فعله لزم ترفيعه لسعادتكم تبليغا بما رآه قسم القضايا للعلموية وطيه ست ورفات

بيت المال - (صورة ما صدر من الداخلية بتاريخ

١٥ سبتمبر سنة ٩٠ نمرة ٢٠٤ لبيت المال)

لما وردت افادة سعادتكم نمرة ١٠٩ في شأن المتوفي ميخائيل دياب الحياط الذي صار وضع يد مديرية البحيرة على تركته لداعي عدم ظهور وارث له وعدم معرفة الحكومة المحلية لجنسيته وديانته تم صار مبيعا بمبلغ ٣٦ قرشا وجد ضمن متروكاته اوراق تستمل على ذمات المتوفي طرف اشخاص يبلغ مقدارها ٦٤٢٥ قرشا واتني عتفرضه وبالسبة لما تبين من ان المذكور كان اتصف بصفة فرنساوي في عقد اجارة محريته وبين قوميون الاراضي الميرية ورغبتم سعادتكم مخابرة المديرية بصرف متحصلات تلك التركة لقنصلات دولة فرنسا وتسليمها الاوراق الخاصة بالمتوفي لتجري شؤونها في ذلك كتب لنظارة الخارجية بما لزم عن ذلك والآن وردت منها افادة نمرة ٨٦ بانه لكون النظامنة الصادرة في سنة ١٨٦٣ تقضي بان الحماية هي قاصرة فقط على الشخص ذاته وتزول عنه

بوفاته ولا تسري على تركته ولا على ورثته والحكومة المحلية اعلنت العموم بواسطة الجريدة الرسمية الصادرة في ١٤ يناير سنة ٨٩ عن وفاة الحواجه المذكور وصار امر وفاته معلوما لدى ذوي الشأن سواء كان القنصلات او غيرها من الافراد على وجه النظام كما ان عدم حضور احد لغاية الآن لاستلام التركة المحكي عنها مما يدل دلالة كافية على ان المذكور متوفي بلا وارث وليس حائزا للحماية اجنبية فلماذا ترى النظارة المشار اليها انه لا داعي لمخابرة قنصلات جنرال دولة فرنسا عن هذا الشأن وما على الحكومة المحلية بعد اتخاذ تلك الاجراءات سوى تسوية هذه التركة اسوة تركات الرعايا وحيث ذلك اقضى تحريره لسعادتكم تبليغا بما اوخطته نظارة الخارجية للعلموية واجراء اللازم نحوه وطيه الاوراق عدد ٣٠ بما فيها دفتر وملف

بيت المال - (صورة افادة صادرة من نظارة

الداخلية لبيت المال في ٢٩ رسة ١٣٠٨ (١١

دسمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٩٢)

قد علمنا ما تضمنته افادة سعادتكم نمرة ٢٢٥ المرغوب بها وضع طريقة لرفع ما يتحمله بيت المال من المشتقات في عمل التحريات التي يلزم اجراؤها عن العقارات المدعي بملكيتها بدون حجج وذلك بالنسبة لعدم انقياد مدعي الملكية لطلباته وما يزعمه من ان التحقيقات التي يلزمه اجراؤها لا تمكنه الا بوجود ارباب الشأن وقيامهم بتادية كل ما يلزم وحسب ان التحريات التي يجريها بيت المال عن مثل هذه العقارات تكون بواسطة الاستعلام من الجيران الموجودين بالجهة التي بها العقار ومن كبار السن فيها ومن شيخ الحارة او بواسطة الاطلاع على حجج الجيران اذا استدعى الحال وغير ذلك من الوسائل المذكورة بافادة بيت المال لا من نفس مدعي الملكية وباتمام تلك التحريات والتحقيقات ان وصل الامر الى ما يجعل للمصلحة شانا في ملكية العقار الذي حصل عنه ما ذكر فبالطبع يجري رفع الدعوى الشرعية ضد واضع اليد امام القاضي الشرعي وهناك يجري المقنضي لما ينتهي عليه وحينئذ فلا داعي لاستحضار مدعي الملكية والاسترداد منه لانه فضلا عن عدم وجود حجة العقار الاصلية بيده

ملحوظات

٠- مجلس حسبي ٤ صفر سنة ٩٩٠- مفقود ٠-
 نفقة (ش ٤١٣- لقيط ش ٣٦٤- وصية (ش
 ٥٣٤- مواريت (ش ٥٨٤- هبة (مجله ٨٧٧
 بيت مسكون ٠- (ر) تحقيق ابتدائي (قج ٧-
 ضبطية قضائية (قج ٢٢- مستخدم الحكومة
 (ق ١١٩- سرقة (ق ٢٨٧- ٢٩٢
 بيت مفروش ٠- (ر) محالقات (ق ٣٤٢
 شر ٠- (ر) حائط - طريق (مجله ١١٩٨-
 شركة الاباحة (مجله
 بيطري ٠- (ر) شهادة مدرسية ٠- ص ١٨ ر
 سنة ١٣٠١

بيع ٠- في بيان انواع البيع واحكامه وينقسم الى ستة فصول

(الفصل الاول - في بيان انواع البيع)

(م) ٢٦١ يشترط في انعقاد البيع صدور ركه من اهله اي
 العاقل المميز واصافته الى محل قابل لمكبه (م) ٢٦٢ البيع
 الذي في ركه حلل كبيع المحصول باطل (م) ٢٦٣ المحل القابل
 لمحكم البيع عبارة عن المبيع الذي يكون موحوا ومقدور
 التسليم وه لا مقوماً مع المعلوم وما ليس بمقدور التسليم وما
 لس مال مقوم باطل (م) ٢٦٤ اذا وحد شرط انعقاد البيع
 ولم يكن مشروعاً باءمار بعض اوصافه الخارجة كما اذا كان
 المسع محمولا او كان في الثمن حلل صار البيع فاسداً (م) ٢٦٥
 سمرط لعاد البيع ان يكون النافع مالكا للمبيع او وكلا
 مالكة او وله او وصيه وان لا يكون في المبيع حق العبر
 (م) ٢٦٦ البيع الفاسد يصير نافداً عند الفسخ يعني يصير
 تصرف المشتري في المبيع حائراً حيث (م) ٢٦٧ اذا وحد في
 البيع احد المحيارات لا يكون لازماً (م) ٢٦٨ البيع الذي
 يتعلق به حق العبر كبيع الفصولي وبيع المهرمون بمقتد موقوفاً
 على اشارة ذلك العبر

(الفصل الثاني - في بيان احكام انواع البيوع)

(م) ٢٦٩ حكم البيع المصدق الملكية يعني ضرورة المشتري
 مالكا للمبيع والنافع مالكا للثمن (م) ٢٧٠ البيع الباطل
 لا يبيد الحكم اصلاً مادام قص المشتري المبيع يادن النافع في
 البيع الباطل كن المسع امانة عند المشتري فله ملك يلاتعد
 لا يصمه (م) ٢٧١ البيع الفاسد يبيد حكاً عند الفسخ يعني ان
 المشتري اذا قص المسع يادن النافع صار مالكا له مادام ملك
 المسع بقاء فاسداً عند المشتري لزمه الصمان يعني ان المسع
 اذا كان من المليات لزمه مثله واذا كان قيمياً لزمه قيمته
 يوم قصه (م) ٢٧٢ لكل من المتعاقدين مع البيع الفاسد الا
 انه اذا ملك المبيع في يد المشتري او املكه او احرجه من
 يده بسع صحيح او بجهة من احر او زاد فيه المشتري شيئاً من ماله
 كما لو كان المبيع داراً معبرها او ارضا معبر فيها اشجاراً او
 غير اسم المبيع بان كان حطة مطحها وحملها دقيقاً بطل حق

فانه عند ما يستل لا يدي بالطبع الا ما كان مستنداً
 لاثبات الملكية اليه ففي هذه الحالة لا يرى ان في ذلك
 مشقة على بيت المال واقتضى تحريره لسعادتك بذلك
 بيت المال ٠- (صورة افادة صادرة من نظارة
 الداخلية لبيت المال بتاريخ ٢٩ ر سنة ١٣٠٨)
 (١١ دسبر سنة ١٨٩٠ نبرة ٢٩٣)

ديوان الاوقاف فيما سبق قدم للداخلية المكاتبة التي
 هي احدى الخمس ورقات المرفقة به نمرة ١٩ بانه
 لما طلب من مصلحة بيت المال معرفة من توفي عنهم
 المذكورون بمكاتبتهم المحكي عنها وما قيل من المتعبدین
 يوم الوفاة للاسباب التي ابداهها افادته بلزوم تقديم
 الطلب وتحرير المطلوب على ورق تمغة وقال انه وان
 كان حرر للمالية بطلب المساعدة في قبول مكاتباته
 وكشوفاته الرسمية على ورق عادة كما كان جارياً من
 قديم لكن لضرورة الحصول على الايصاحات المذكورة
 رغب بدور الامر من هنا للمصلحة بالكشف عن
 ذلك من سجلات المتوفين وافادته بما يطره وما ان
 طلب من المالية ايفاح ما اجرته نحو ذلك وردت
 افادتها نمرة ٥٨ ضمن تلك الاوراق بانها حررت
 للاوقاف بان المكاتبات العادية جار قبولها بالجهات
 على ورق عادة بخلاف طلب التحري عن ورثة احد
 المتوفين فانه يعد بمثابة الاستكشاف المنه عنه بالمنشور
 السابق صدوره من المالية بناء على ما قرره مجلس
 النظار من ان طلبات الاوقاف للحصول على نسخ الاوراق
 الموجودة بدفتر خانات الجهات يجب تحريرها على ورق
 تمغة اتباعاً لاحكام المنشور السالف ذكره وحيث
 ان عبارة المنشور مقتضاها تحصيل ثمن ورق تمغة ورسم
 عما يطلب الاوقاف نسخ صورته من الاوراق التي
 تكون موجودة بدفتر خانات الجهات وطلب ديوان
 الاوقاف في هذه المسألة لم يكن من هذا النوع لانه
 عبارة عن طلب الافادة من المصلحة عن توفي عنهم
 المذكورون وما قيل من المتعبدین يوم وفاتهم وذلك
 لا يدخل تحت حكم المنشور فاقتضى تحريره لاحابة
 هذا الطلب وقبول طلباته التي من هذا القبيل على
 ورق عادة بدون تحصيل رسوم عليها
 بيت المال ٠- (ر) احتصاص عرذ ١٢٩٣- تصفية

الفسخ في هذه الصورة (م) ٢٧٣ إذا فسخ البيع الفاسد فإن كان البائع قبض الثمن كان للمشتري أن يجس المبيع إلى أن يأخذ الثمن ويسترده من البائع (م) ٢٧٤ البيع النافذ يفيد الحكم في الحال (م) ٢٧٥ إذا كان البيع لازماً نافذاً فليس لأحد المتبايعين الرجوع عنه (م) ٢٧٦ إذا كان البيع غير لازم كان حق الفسخ لمن له الخيار (م) ٢٧٧ البيع الموقوف يفيد الحكم عند الإجازة (م) ٢٧٨ بيع الفضولي إذا أجاز صاحب المال أو وكيله أو وصيه أو وليه نفذ ولا انفسخ إلا أنه يشترط لصحة الإجازة أن يكون كل من البائع والمشتري والمجيز والمبيع قائماً فإذا كان أحد المذكورين هالكة لانفسخ الإجازة (م) ٢٧٩ بما أن لكل من الباعين في بيع المقايضة حكم المبيع تعتبر فيها شرائط المبيع فإذا وقعت منازعة في أمر التسليم لزم أن يسلم ويسلم كل من المتبايعين معاً

(الفصل الثالث — في حق السلم)

(م) ٢٨٠ السلم كالبيع يتعقد بالإيجاب والقول يعني إذا قال المشتري للبائع اسلمتك ألف قرش على مائة كيل من المحطة وقبل الآخر انعقد السلم (م) ٢٨١ السلم إنما يكون صحيحاً في الأشياء التي تقبل التعيين بالقدر والوصف كالجودة والخصه (م) ٢٨٢ الكيلات والموزونات والمزروعات تعين بمقاديرها بالكيل والوزن والزرع (م) ٢٨٣ العدديات المتعارفة كالتعدين مقاديرها بالتعدين بالكيل والوزن أيضاً (م) ٢٨٤ ما كان من العدديات كاللبن والاجر يلزم أن يكون قابلاً أيضاً معينا (م) ٢٨٥ الكرياس والجوخ ومثلها من المزروعات يلزم تعيين طولها وعرضها ورقعتها ومن أي شيء تنسج ومن أي محل في (م) ٢٨٦ يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلاً أنه حنطة أو أرز أو تمر ونوعه ككونه يسقى من ماء المطر (وهو الذي نسميه في عرفنا بعلا) أو بماء النهر والعين وغيرها (وهو ما يسمى عندنا سقيا) وصفه كالجبجد والخمس وبيان مقدار الثمن والمبيع وزمان تسليمه ومكانه (م) ٢٨٧ يشترط لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فإذا تفرق العاقدان قبل تسليم رأس مال السلم انفسخ العقد

(الفصل الرابع — في بيان الاستصناع)

(م) ٢٨٨ إذا قال شخص لأحد من أهل الصنائع اصنع لي الشيء الفلاني بكذا قرشاً وقبل الصانع ذلك انعقد البيع استصناعاً مثلاً لو أرى المشتري رجلاً يخفاف وقال له اصنع لي زوجي خف من نوع السخيان الفلاني بكذا قرشاً وقبل الصانع أو تناول مع نجار على أن يصنع له زورقاً أو سفينة وبين له طولها وعرضها وأوصافها اللازمة وقبل النجار انعقد الاستصناع كذلك لو تناول مع صاحب معمل أن يصنع له كذا بنديفة كل واحدة بكذا قرشاً وبين الطول والحجم وسائر أوصافها اللازمة وقبل صاحب المعمل انعقد الاستصناع (م) ٢٨٩ كل شيء يعمل استصناعاً يصح فيه الاستصناع على الإطلاق وأما ما لم يتعامل باستصناعه إذا بين فيه المدة صار ملكاً وتعتبر فيه حيث يشترط السلم وإذا لم يبين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع أيضاً (م) ٢٩٠ يلزم في الاستصناع وصف

المصنوع وتعيينه على الوجه الموافق للمطلوب (م) ٢٩١ لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن حالاً أي وقت العقد (م) ٢٩٢ إذا انعقد الاستصناع فليس لأحد العاقدين الرجوع وإذا لم يكن المصنوع على الأوصاف المطلوبة المهيئة كان المستصنع مخيراً

(الفصل الخامس — في أحكام بيع المريض)

(م) ٢٩٣ إذا باع شخص في مرض موته شيئاً من ماله لأحد ورثته يصير ذلك موقوفاً على إجازة سائر الورثة فإن أجازوا بعد موت المريض بنفذ البيع وإن لم يجيزوا لا ينفذ (م) ٢٩٤ إذا باع المريض في مرض موته شيئاً لأجنبي ضمن المثل صح بيعه وإن باعه بدون ثمن المثل وسلم المبيع كان بيع صحابته يعتبر من ثلث ماله فإن كان الثلث وإبقاها صح وإن كان الثلث لأجنبي بها لزم المشتري أكال ما نقص من ثمن المثل وإعطائه للورثة فإن أكمل لزم البيع ولا كان للورثة فسخه مثلاً لو كان شخص لا يملك إلا داراً تساوي العاوشمائة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لأجنبي غير وارث له بألف قرش وسلمها له ثم مات فيها أن ثلث ماله بقي بما حالي به وهو خمسمائة قرش كان هذا البيع صحيحاً معتمداً وليس للورثة فسخه حيث إذا كان المريض قد باع هذه الدار بخمسمائة قرش وسلمها للمشتري فيها أن ثلث ماله الذي هو خمسمائة قرش يعمل نصف ما حالي به وهو ألف قرش فيتمثل للورثة أن يطلبوا من المشتري ما حالي به مورثهم وهو خمسمائة قرش فإن أداها للتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وإن لم يؤدها كان للورثة الفسخ واسترداد الدار (م) ٢٩٥ إذا باع شخص في مرض موته ماله بأقل من ثمن المثل ثم مات مديوناً وتركه مستغرقاً كان لأصحاب الديون أن يكلفوا المشتري بإبلاغ قيمة ما اشتراه إلى ثمن المثل وأكاله وإدائه للتركة فإن لم يفعل ففسخ البيع

(الفصل السادس — في حق بيع الوفاء)

(م) ٢٩٦ كما أن البائع وفاء له أن يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري أن يرد المبيع ويسترد الثمن (م) ٢٩٧ ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر (م) ٢٩٨ إذا شرط في بيع الوفاء أن يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك مثلاً لو تناول البائع والمشتري وتراضيا على أن الكرم المبيع يبع وفاء تكون غلته مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الألفاً بذلك على الوجه المشروح (م) ٢٩٩ إذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد المشتري سقط الدين في مقابلته (م) ٣٠٠ إذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي وأخذ من البائع (م) ٣٠١ إذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة أن كان هالكة بالتعدي وأما أن كان هالكة فلا يلزم المشتري أداء تلك الزيادة (م) ٣٠٢ إذا مات أحد المتبايعين وفاء انتقل حق الفسخ للوارث (م) ٣٠٣ ليس لسائر الغرماء التعرض للبيع وفاء ما لم يستوف المشتري دينه

الكتاب الاول

(في البيوع وينقسم الى مقدمة وسبعة ابواب)

(المقدمة)

(في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيوع) (م) ١٠١
الايجاب اول كلام بصدر من احد العاقدين لاجل انشاء
التصرف وبه يوجب ويثبت التصرف (م) ١٠٢ القبول ثاني
كلام بصدر من احد العاقدين لاجل انشاء التصرف وبه يتم
العقد (م) ١٠٣ العقد التزام المتعاقدين وتعهدهما امرًا وهو
عبارة عن ارتباط الايجاب بالقبول (م) ١٠٤ الانعقاد تعلق
كل من الايجاب والقبول بالاخر على وجه مشروع يظهر اثره
في متعلقها (م) ١٠٥ البيع مبادلة مال بمال ويكون متعقدًا
وغير متعقد (م) ١٠٦ البيع المتعقد هو البيع الذي يتعقد على
الوجه المذكور وينقسم الى صحيح وفاسد نافذ وموقوف (م) ١٠٧
البيع الغير المتعقد هو البيع الباطل (م) ١٠٨ البيع الصحيح هو
البيع المجازم وهو البيع المشروع ذاتًا ووصفًا (م) ١٠٩ البيع
الفاسد هو المشروع اصلاً لاوصفًا يعني انه يكون صحيحاً باعتبار
ذاته فاسداً باعتبار بعض اوصافه الخارجة

(م) ١١٠ البيع الباطل ما لا يصح اصلاً يعني انه لا يكون
مشروعاً اصلاً (م) ١١١ البيع الموقوف بيع يتعلق به حق الغير
كبيع المصولي (م) ١١٢ الفصولي هو من يتصرف بحق الغير
بدون اذن شرعي (م) ١١٣ البيع النافذ بيع لا يتعلق به حق
الغير وهو ينقسم الى لازم وغير لازم (م) ١١٤ البيع اللازم هو
البيع النافذ العاري عن الخيارات (م) ١١٥ البيع الغير اللازم
هو البيع النافذ الذي فيه احد الخيارات (م) ١١٦ الخيار كون
احد العاقدين مختيراً على ما سيجي في باب (م) ١١٧ البيع البات
هو البيع القطعي (م) ١١٨ مع الوفاء هو البيع بشرط ان المشتري
مضى رد الثمن برد البائع اليه المبيع وهو في حكم البيع المجازم
بالنظر الى انتفاع المشتري به وفي حكم البيع الفاسد بالنظر الى
كون كل من الطرفين مقتدرًا على الفسخ وفي حكم الرهن
بالنظر الى ان المشتري لا يقتدر على بيعه الى الغير (م) ١١٩
بيع الاستغلال هو بيع المال وفاءً على ان يسأله جره البائع (م) ١٢٠
البيع باعتبار المبيع ينقسم الى اربعة اقسام القسم الاول بيع المال
بالثمن وبما ان هذا القسم اشهر البيوع يسمى بالبيع - القسم الثاني
هو الصرف والقسم الثالث بيع المقايضة والقسم الرابع السلم
(م) ١٢١ الصرف بيع النقد بالنقد (م) ١٢٢ بيع المقايضة بيع
العين بالعين اي مبادلة مال بمال غير النقدين (م) ١٢٣ السلم بيع
مؤجل بمحل (م) ١٢٤ الاستصناع عقد مقاوله مع اهل الصنعة
على ان يعمل شيئاً فالعامل صانع والمشتري مستصنع والشيء مصنوع
(م) ١٢٥ الملك ما ملكه الانسان سلباً كان اعياناً او منافع
(م) ١٢٦ المال هو ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى
وقت الحاجة متقولاً كان او غير متقول (م) ١٢٧ المال المتقوم
يستعمل في معنيين الاول بمعنى ما يباح الانتفاع به والثاني
بمعنى المال المحرز فالسك في البحر غير متقوم واذا اصطيد صار
متقولاً بالاحراز (م) ١٢٨ المتقول هو الشيء الذي يمكن نقله
من محل الى اخر فيشمل النقود والعروض والحيوانات

ملحوظات

والمكملات والموزونات (م) ١٢٩ غير المتقول ما لا يمكن نقله
من محل الى اخر كالنور والاراضي ما يسمى بالعقار (م) ١٣٠
النقد جمع نقود وهو عبارة عن الذهب والفضة (م) ١٣١ العروض
جمع عرض بالتحريك وفيها عدا النقود والحيوانات والمكملات
والموزونات كالمتاع والقماش (م) ١٣٢ المقدرات ما تتعين
مقاديرها بالكيل او الوزن او العدد او الذراع وفي شاملة
للكيلات والموزونات والعدييات والمتروعات (م) ١٣٣
الكلي والمكيل هو ما يكال (م) ١٣٤ الوزني والموزون هو ما
يوزن (م) ١٣٥ العددي والمعدود هو ما يعد (م) ١٣٦ الزرع
والمزروع هو ما يقاس بالذراع (م) ١٣٧ المعدود هو العقار
الذي يمكن تعيين حدوده واطرافه (م) ١٣٨ المشاع ما يحتوي
على حصص شائعة (م) ١٣٩ الحصة الشائعة في السهم الساري
الى كل جزء من اجزاء المال المشترك (م) ١٤٠ الجنس ما
لا يكون بين افرادة تفاوت فاحش بالنسبة الى الغرض منه
(م) ١٤١ الجزاف والمجازفة بيع مجموع بلا تقدير (م) ١٤٢
حق المرور هو حق المشي في ملك الغير (م) ١٤٣ حق الشرب
هو نصيب معين معلوم من النهر (م) ١٤٤ حق المسيل حق
جريان الماء والسيل والتوكاف من دار الى الخارج (م) ١٤٥
المتلي ما يوجد مثله في السوق بدون تفاوت يعتد به (م) ١٤٦
التيي ما لا يوجد له مثل في السوق او يوجد لكن مع
التفاوت المعتد به في القيمة (م) ١٤٧ العدديات المتقاربة
المعدودات هي التي لا يكون بين افرادها واحداً تفاوت في
القيمة فجميعها من المتليات (م) ١٤٨ العدديات المتفاوتة
المعدودات هي التي يكون بين افرادها واحداً تفاوت في
القيمة فجميعها قيميات (م) ١٤٩ البيع يعني ماهيته عبارة عن
مبادلة مال بمال ويطلق على الايجاب والقبول ايضاً لدلالتهما
على المبادلة (م) ١٥٠ محل البيع هو المبيع (م) ١٥١ المبيع ما
يباع وهو العين التي تتعين في البيع وهو المقصود الاصلي من
البيع لان الانتفاع انما يكون بالاعيان والاثمان وسيلة للمبادلة
(م) ١٥٢ الثمن ما يكون بدلاً للمبيع ويتعلق بالذمة (م) ١٥٣
التمن المسمى هو الثمن الذي يسميه ويبيعه العاقدان وقت
البيع بالتراضي سواء كان مطابقاً لقيمته الحقيقية او ناقصاً
عنها او زائداً عليها (م) ١٥٤ القيمة هي الثمن الحقيقي للشيء
(م) ١٥٥ الثمن الشيء الذي يباع بالتمن (م) ١٥٦ التأجيل
تعليق الدين وتأخيره الى وقت معين (م) ١٥٧ التفسير
تأجيل اداء الدين مفرقاً الى اوقات متعددة معينة
(م) ١٥٨ الدين ما يثبت في الذمة كمقدار من الدراهم في ذمة
رجل ومقدار منها ليس بحاضر والمقدار المعين من الدراهم او من
صورة الحنطة الحاضرين قبل الافراز فكلها من قبيل الدين
(م) ١٥٩ العين التي المعين الشخص كبيت وحصان وكربي
وصرة حنطة وصرة دراهم حاضرين فكلها من الاعيان (م) ١٦٠
البائع هو من يبيع (م) ١٦١ المشتري هو من يشتري (م) ١٦٢
المتبايعان هما البائع والمشتري ويسميان عاقدين ايضاً (م) ١٦٣
الاقالة رفع عقد البيع وازالة (م) ١٦٤ التعرير توصيف المبيع
للمشتري بغير صفته الحقيقية (م) ١٦٥ الغبن الفاحش غبن على
قدر نصف العشر في العروض والعشر في الحيوانات والخمس

في المقارن وزيادة (م) ١٦٦ القديم هو الذي لا يوجد من يعرف اوله

الباب الاول

(في بيان اسائل المتعلقة بعقد البيع وفيه خمسة فصول)

(الفصل الاول — فيما يتعلق بركن البيع)

(م) ١٦٧ البيع يتعقد بايجاب وقبول (م) ١٦٨ الايجاب والقبول في البيع عبارة عن كل لفظين مستعملين لانشاء البيع في عرف البلدة (م) ١٦٩ الايجاب والقبول يكونان صيغة الماضي كبعث واشتريت واي لفظ من هذين ذكر اولاً فهو ايجاب والدائي قبول فلو قال البائع بعث ثم قال المشتري اشتريت او قال المشتري اولاً اشتريت ثم قال البائع بعث انعقد البيع ويكون لفظ بعث في الاولى ايجاباً واشتريت قبولاً وفي الثانية بالعكس ويتعقد البيع ايضاً بكل لفظ ينفي عن انشاء التملك والتملك كقول البائع اعطيت او ملكت وقول المشتري اخذت او تملكيت اورضيت وامثال ذلك (م) ١٧٠ يتعقد البيع بدخه المضارع ايضاً اذا اراد بها الحال كاج واشترى واذا اراد بها الاستقبال لا يتعقد (م) ١٧١ صيغة الاستقبال التي هي معنى الوعد المجرد مثل سابع وساشترى لا يتعقد بها البيع (م) ١٧٢ لا يتعقد البيع بصيغة الامر ايضاً كيج واشترى اذا دلت بطريق الاقتصاء على الحال فيعتقد يتعقد بها البيع فلو قال اشترى بعني هذا الشيء بكذا من الدراهم وقال البائع بعنك لا يتعقد البيع اما لو قال البائع للمشتري خذ هذا المال بكذا من الدراهم وقال المشتري اخذته او قال المشتري اولاً اخذت هذا الشيء بكذا غرضاً وقال البائع خذه او قال الله يبارك لك وامثاله انعقد البيع فان قوله خذه والله يبارك مهنا بمعنى ها انا بعث فخذ (م) ١٧٣ كما يكون الايجاب والقبول بالمشافهة يكون بالمكاتبة ايضاً (م) ١٧٤ يتعقد البيع بالاشارة المعروفة للآخرين (م) ١٧٥ حيث ان المقصد الاصلي من الايجاب والقبول هو تراضي الطرفين فيتعقد البيع بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضي ويسمى هذا بيع التعاطي مثال ذلك ان يعطي المشتري للخيار مقداراً من الدراهم فيعطيه الخيار بها مقداراً من الخبز بدون تلفظ بايجاب وقبول وان يعطي المشتري الثمن للبائع وبأحد السلعة ويسكت البائع وكذا لو جاء رجل الى بائع الخنطة ودفع له خمسة دنانير وقال بكم تبيع المد من هذه الخنطة فقال بدبنارفسكت المشتري ثم طلب منه الخنطة فقال له البائع اعطيك اياها عدا يتعقد البيع ايضاً وان لم يجريئها الايجاب والقبول وفي هذه الصورة لو ترقى سعر المد الخنطة في العدا الى دبنارونصف يجبر البائع على اعطاء الخنطة بسعر المد بدبنارونكدا بالعكس لو رخصت الخنطة وتدنفت فيا بما للمشتري مجبور على قبولها بالثمن الاول وكذا لو قال المشتري للقصاب اقطع لي بخمسة قروش لحماً من هذا الجانب من هذه الشاة فقطع القصاب اللحم وزنه واعطاه اياه انعقد البيع وليس للمشتري الامتناع من قبوله واخذه (م) ١٧٦ اذا تكرر عقد البيع بتبديل الثمن او تزيد او تنقصه يعتبر العقد الثاني فلو تبايع رجلان مالا معلوماً بمائة قرش ثم بعد انعقاد البيع تبايعا ذلك المال بدبنارون بمائة وعشرة او بتسعين قرشاً يعتبر العقد الثاني

(الفصل الثاني)

(في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب)

(م) ١٧٧ اذا اوجب احد العاقدين بيع شيء بشئ يلزم لصحة العقد قبول العاقد الآخر على الوجه المطابق للايجاب وليس له تعييض الثمن او الثمن وتعريفها فلو قال البائع للمشتري بعنك هذا الثوب بمائة قرش مثلاً فاذا قبل المشتري البيع على الوجه المشروح اخذ الثوب جميعه بمائة قرش وليس له ان يقبل جميعه او نصفه بخمسين قرشاً وكذا لو قال له بعنك هذين الفرسين بثلاثة آلاف قرش وقيل المشتري يأخذ الفرسين بالثلاثة آلاف وليس له ان يأخذ احدهما بالالف وخمسمائة (م) ١٧٨ تكفي موافقة القبول للايجاب ضمناً فلو قال البائع للمشتري بعنك هذا المال بالالف قرش وقال المشتري اشتريته منك بالالف وخمسمائة قرش انعقد البيع على الالف الا انه لو قبل البائع هذه الزيادة في المجلس يلزم على المشتري حيث ان يعطيه الخمسمائة قرش التي زادها ايضاً وكذا لو قال المشتري للبائع اشتريت منك هذا المال بالالف قرش فقال البائع بعته منك بمائتين قرش يتعقد البيع ويلزم تنزيل المائتين من الالف (م) ١٧٩ اذا اوجب احد المتبايعين في اشياء متعددة بصفة واحدة سواء عين لكل منها ثمناً على حدة ام لا فللاخر ان يقبل وبأحد جميع المبيع بكل الثمن وليس له ان يقبل ويأخذ ما شاء منها بالثمن الذي عين له بتفريق الصفقة مثلاً لو قال البائع بعث هذين الفرسين بثلاثة آلاف قرش هذا بالالف وهذا بالفين او قال كل واحد منها بالالف وخمسمائة قرش فلمشتري ان يأخذ الفرسين بثلاثة آلاف قرش وليس له اخذ احدهما بالثمن الذي عين له وكذا لو قال البائع بعث هذه الاثواب الثلاثة كل واحد بمائة قرش وقال المشتري قبلت احدها بمائة قرش او كليهما بمائتي قرش لا يتعقد البيع (م) ١٨٠ لو ذكر احد المتبايعين اشياء متعددة وبين لكل واحد ثمناً على حدة وجعل لكل على الانفراد ايجاباً وقيل الاخر بعضها بالثمن المسمى له انعقد البيع فيما قبله فقط مثلاً لو ذكر البائع اشياء متعددة وبين لكل منها ثمناً معيناً على حدة وكرر لفظ الايجاب لكل واحد منها على الانفراد كان يقول بعث هذا بالالف وبعت هذا بالفين فالمشتري حيث ان يقبل ويأخذ ايها شاء بالثمن الذي عين له

(الفصل الثالث — في حق مجلس البيع)

(م) ١٨١ مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع (م) ١٨٢ المتبايعان بالخيار بعد الايجاب الى اخر المجلس مثلاً لو اوجب احد المتبايعين البيع في مجلس البيع بان قال بعث هذا المال واشتريت ولم يقل الاخر على الفور اشتريت او بعث بل قال ذلك متراجحاً قبل انتهاء المجلس يتعقد البيع وان طال تلك المدة (م) ١٨٣ لو صدر من احد العاقدين بعد الايجاب وقبل القبول قول او فعل يدل على الاعراض بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك مثلاً لو قال احد المتبايعين بعث واشتريت واشتغل الآخر قبل القبول بامر اخر او بكلام اجني لا يتعلق له بعقد البيع بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعته ولو

ملحوظات

يكون المبيع مقدور التسليم (م) ١٩٩ يلزم ان يكون المبيع مالا متقوماً (م) ٢٠٠ يلزم ان يكون المبيع معلوماً عند المشتري (م) ٢٠١ يصير المبيع معلوماً ببيان احواله وصفاته التي تميزه عن غيره مثلاً لو باعه كذا من الحنطة الحورانية او باعه ارضاً مع بيان حدودها صار المبيع معلوماً وصح البيع (م) ٢٠٢ اذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع تكفي الإشارة الى عينه مثلاً لو قال البائع للمشتري يمتلك هذا الحيوان وقال المشتري اشتريته وهو يراه صح البيع (م) ٢٠٣ يكفي كون المبيع معلوماً عند المشتري فلا حاجة لوصفه وتعيينه بوجه آخر (م) ٢٠٤ المبيع يتعين بتعيينه في العقد مثلاً لو قال البائع يمتلك هذه السلعة وأشار الى سلعة موجودة في المجلس وقبل المشتري لزم على البائع تسليم تلك السلعة بعينها وليس له ان يعطي سلعة غيرها من جنسها

(الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز)

(م) ٢٠٥ بيع المعلوم باطل فيبطل بيع ثمرة لم تبرز اصلاً (م) ٢٠٦ الثمرة التي مرزت جميعها يصح بيعها وفي على فحورها سواء كانت صالحة للأكل ام لا (م) ٢٠٧ ما تلاحق افراده يعني ان ما لا يبرز دفعة واحدة بل شيئاً بعد شيء كالقولاكه والازهار والورق والمخسرات اذا كان يبرز بعضها يصح بيع ما سيزرع ما يبرز تبعاً له صفقة واحدة (م) ٢٠٨ اذا باع شيئاً وبين جنسه فظهر المبيع من غير ذلك الجنس بطل البيع فلو باع زجاجاً على انه الماس بطل البيع (م) ٢٠٩ بيع ما هو غير مقدور التسليم باطل كبيع سبعة غرقت لا يمكن اخراجها من البحر او حيوان ناد لا يمكن مسكه وتسليمه (م) ٢١٠ بيع مالا يعد مالا بين الناس والشراء به باطل مثلاً لو باع جوفة او ادمياً حراً او اشترى بها مالا فالبيع والشراء باطلان (م) ٢١١ بيع غير المنقوم من المال باطل (م) ٢١٢ الشراء بغير المنقوم من المال فاسد (م) ٢١٣ بيع المجهول فاسد فلو قال البائع للمشتري يمتلك جميع الاشياء التي في ملكي وقال المشتري اشتريتها وهو لا يعرف تلك الاشياء فالبيع فاسد (م) ٢١٤ بيع حصة شائعة معلومة كالثلث والنصف والعشر من عقار مملوك قبل الافراز صح (م) ٢١٥ بيع الحصة المعلومة الشائعة بدون اذن الشريك (م) ٢١٦ بيع حق المرور وحق الشرب والمسبل تبعاً للأرض والماء تبعاً لفتواته

(الفصل الثالث)

في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع

(م) ٢١٧ كما يصح بيع المكيلات والموزونات والعدديات والمذروعات كيلاً ووزناً وعدداً وذرعاً يصح بيعها جزافاً ايضاً مثلاً لو باع صبرة حنطة او كوم تبين او آجر او حمل قاش جزافاً صح البيع (م) ٢١٨ لو باع حنطة على ان يكيلها بكيل معين او يزنها بجزر معين صح البيع وان لم يعلم مقدار الكيل وثقل الحجر (م) ٢١٩ كل ما جاز بيعه منفرداً جاز استثنائه

قبل انقضاء المجلس (م) ١٨٤ لو رجع احد المتبايعين عن البيع هذا الايجاب وقبل القبول بطل الايجاب فلو قبل الاخر بعد ذلك في المجلس لا ينعقد البيع مثلاً لو قال البائع بعت هذا المتاع بكذا وقبل ان يقول المشتري قبلت رجع البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا ينعقد البيع (م) ١٨٥ تكرار الايجاب قبل القول يبطل الاول ويعتبر فيه الايجاب الثاني فلو قال البائع للمشتري بعتك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الايجاب قيل ان يقول المشتري قبلت رجع فقال بعتك اياه بمائة وعشرين قرشاً وقبل المشتري بلفوا الايجاب الاول وينعقد البيع على مائة وعشرين قرشاً

(الفصل الرابع - في حق البيع بالشرط)

(م) ١٨٦ البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يحبس المبيع الى ان يقبض الثمن فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد (م) ١٨٧ البيع بشرط يؤيد العقد صحيح والشرط ايضاً معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يرهن المشتري عند البائع شيئاً معلوماً او ان يكفل له بالثمن هذا الرجل صح البيع ويكون الشرط معتبراً حتى انه اذا لم ينفذ المشتري بالشرط فللبائع فسخ العقد لان هذا الشرط مؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد (م) ١٨٨ البيع بشرط متعارف يعني الشرط المرمي في عرف البلدة صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع الفرو على ان يخطبها الطهارة او القفل على ان يسممه في الباب او الثوب على ان يرقعه يصح البيع ويلزم على البائع الوفاء بهذه الشروط (م) ١٨٩ البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد العاقدين يصح والشرط لغو مثلاً بيع الحيوان على ان لا يبيعه المشتري لآخر او على شرط ان يرسله في المرمى صحيح والشرط لغو

(الفصل الخامس - في اقالة البيع)

(م) ١٩٠ للعاقدين ان يتقابلا البيع برضاها بعد انعقاده (م) ١٩١ الاقالة كالبيع تكون بالايجاب والقبول مثلاً لو قال احد العاقدين اقلت البيع او فسخته وقال الاخر قبلت او قال احدهما للاخر اقلني البيع فقال الاخر قد فعلت صححت الاقالة وينفخ البيع (م) ١٩٢ الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة (م) ١٩٣ يلزم لاتحاد المجلس في الاقالة كالبيع يعني انه يلزم ان يوجد القبول في مجلس الايجاب واما اذا قال احد العاقدين اقلت البيع وقبل ان يقبل الاخر انقضى المجلس او صدر من احدهما فعل او قول يدل على الاعراض ثم قبل الاخر لا يعتبر قبوله ولا يعيد شيئاً حيث (م) ١٩٤ يلزم ان يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الاقالة فلو كان المبيع قد تلف لانقضاء الاقالة (م) ١٩٥ لو كان بعض المبيع قد تلف صححت الاقالة في الباقي مثلاً لو باع ارضه التي ملكها مع الزرع وبعد ان حصد المشتري الزرع تقابلا البيع صححت الاقالة في حق الارض بقدر حصتها من الثمن المسمى (م) ١٩٦ هلاك الثمن اي تلفه لا يكون مانعاً من صحة الاقالة

باب الثاني *

(في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع وينقسم الى اربعة فصول)
(الفصل الاول - في حق شروط المبيع واوصافه)
(م) ١٩٧ يلزم ان يكون المبيع موجوداً (م) ١٩٨ يلزم ان

من المبيع مثلاً لوباع تمرة شجرة واستثنى منها كذا رطلاً على أنه له صح البيع (م) ٢٢٠ بيع المسدودات صفقة واحدة مع بيان تمن كل فرد وقسم منها صحيح مثلاً لوباع صبرة حنطة أو وسق سفينة من حطب أو قطيع غنم أو قطعة من جوخ على أن كل كيل من الحنطة أو قنطار من الحطب أو رأس من الغنم أو ذراع من الجوخ بكذا صح البيع (م) ٢٢١ كما يصح بيع العقار الحدود بالذراع والجريب يصح بيعه بتعيين حدوده أيضاً (م) ٢٢٢ إنما يعتبر القدر الذي يقع عليه عقد البيع لا غيره (م) ٢٢٣ المكيلات والعدديات المتقاربة والموزونات التي ليس في بعضها ضرر إذا بيع منها جملة مع بيان قدرها صح البيع سواء سمي منها فقط أو بين وفصل لكل كيل أو فرد أو رطل منها تمن على حدة إلا أنه إذا وجد عند التسليم تاماً لزم البيع وإذا ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً أن يفسخ البيع وأن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإذا ظهر زائداً فالزيادة للبائع مثلاً لوباع صبرة حنطة على أنها حمسون كيلة أو على أنها حمسون كيلة كل كيلة منها بعشرة غروش بخمسمائة قرش فإذا ظهرت وقت التسليم خمسين كيلة لزم البيع وأن ظهرت خمسة وأربعين كيلة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وأن شاء أخذ الخمسة وأربعين كيلة بأربعمائة وثمانين قرشاً وأن ظهرت خمسة وخمسين كيلة فالخمس كيلات الزائدة للبائع وكذا لوباع سبط بيض على أنه مائة بيضة أو على أنه مائة بيضة كل بيضة بنصف قرش بخمسين قرشاً فإن ظهرت عند التسليم تسعين بيضة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وأن شاء أخذ تسعين بيضة بخمسة وأربعين قرشاً وإذا ظهرت مائة وعشر بيضات فالعشرة الزائدة للبائع وكذلك لوباع زق ممن على أنه مائة رطل يكون الحكم على الوجه المشروح (م) ٢٢٤ لوباع مجموعاً من الموزونات التي في بعضها ضرر وبين قدره وذكر ثمن مجموعها فقط وحين وزنه وتسليمه ظهر ناقصاً عن القدر الذي بينه فالمشتري مخيراً أن شاء فسخ البيع وأن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وأن ظهر زائداً عن القدر الذي بينه

فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع مثلاً لوباع فص الماس على أنه خمسة قراريط بعشرين ألف قرش فإذا ظهر أربعة قراريط ونصفاً كان المشتري مخيراً أن يفسخ البيع وأن شاء أخذ الفص بعشرين ألف قرش وإذا ظهر خمسة قراريط ونصفاً أخذ المشتري بعشرين ألف قرش ولا خيار للبائع في هذه الصورة (م) ٢٢٥ إذا بيع مجموع من الموزونات التي في بعضها ضرر مع بيان مقداره وبيان أمان أقسامه وأجزائه وتفصيلها فإذا ظهر وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر الذي بينه فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وأن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه وفصله لأجزائه وأقسامه مثلاً لوباع منقلاً من النحاس على أنه خمسة أرطال كل رطل بأربعين قرشاً فظهر المنقل أربعة أرطال ونصفاً أو خمسة أرطال ونصفاً فالمشتري مخير في الصورتين أن شاء فسخ البيع وأن شاء أخذ المنقل بمائة وثمانين قرشاً أن كان أربعة أرطال ونصفاً وبمائتين وعشرين قرشاً أن كان خمسة أرطال ونصفاً (م) ٢٢٦ إذا بيع مجموع من المدرعات سواء كان من الأراضي أو من الامتعة والأشياء السائرة وبين مقداره وجملة ثمنه فقط أو فصل أمان ذرعاته ففي هاتين الصورتين يجري الحكم على مقتضى حكم الموزونات التي في بعضها ضرر وأما الامتعة والأشياء التي ليس في بعضها ضرر كالجوخ والكرباس والحكم فيها كالحكم في المكيلات مثلاً لو بيعت عرصة على أنها مائة ذراع بالف قرش فظهر أنها خمسة وتسعون ذراعاً فالمشتري مخير أن شاء تركها وأن شاء أخذ تلك العرصة بالف قرش وإذا ظهرت زائدة أخذها المشتري أيضاً بالف قرش فقط وكذا لو بيع ثوب قماش على أنه يكفي قباء وأنه ثمانية أذرع بأربعمائة قرش فظهر سبعة أذرع خير المشتري أن شاء تركه وأن شاء أخذ ذلك الثوب بأربعمائة قرش وأن ظهر تسعة أذرع أخذ المشتري بتمامه بأربعمائة قرش أيضاً كذلك لو بيعت عرصة على أنها مائة ذراع كل ذراع بعشرة قروش فظهرت خمسة وتسعين ذراعاً أو مائة وخمسة أذرع خير المشتري أن شاء تركها وأن شاء أخذها إذا كانت خمسة وتسعين ذراعاً

ملحوظات

بتسعة مائة وخمسين وإذا كانت مائة وخمسة أذرع بالف وخمسين قرشاً وكذا إذا بيع ثوب قماش على أنه يكفي لعمل قباء وأنه ثمانية أذرع كل ذراع بخمسين قرشاً فإذا ظهر تسعة أذرع أو سبعة أذرع كان المشتري مخيراً أن شاء ترك الثوب وإن شاء أخذه إذا كان تسعة أذرع باربع مائة وخمسين وإن كان سبعة أذرع بثلاثمائة وخمسين قرشاً وأما لو بيع ثوب جوخ على أنه مائة وخمسون ذراعاً بسبعة آلاف وخمسمائة قرش أو أن كل ذراع منه بخمسين قرشاً فإذا ظهر مائة وأربعين ذراعاً خير المشتري أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المائة وأربعين ذراعاً بسبعة آلاف قرش فقط وإذا ظهر زائداً عن المائة وخمسين ذراعاً كانت الزيادة للبايع (م) ٢٢٧ إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند التسليم تماماً صح البيع ولزم وإن ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في الصورتين فاسداً مثلاً إذا بيع قطيع غنم على أنه خمسون رأساً بالف وخمسمائة قرش فإذا ظهر عند التسليم خمسة وأربعون رأساً أو خمسة وخمسين فالبيع فاسد (م) ٢٢٨ إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره وإثنان أحاده وأفراده فإذا ظهر عند التسليم تماماً لزم البيع وإذا ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً أن شاء ترك وإن شاء أخذ ذلك القدر بحصته من الثمن المسمى وإذا ظهر زائداً كان البيع فاسداً مثلاً لو بيع قطيع غنم على أنه خمسون شاة كل شاة بخمسين قرشاً فإذا ظهر ذلك القطيع خمسة وأربعين شاة خير المشتري أن شاء ترك وإن شاء أخذ الخمسة وأربعين شاة بالغير ومائتين وخمسين قرشاً وإذا ظهر خمسة وخمسين رأساً كان البيع فاسداً (م) ٢٢٩ في الصور التي يخبر فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع مع علمه أنه ناقص لا يخبر في الفسخ بعد القبض (الفصل الرابع - في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل)

(م) ٢٣٠ كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتلات المبيع يدخل في البيع من غير ذكر مثلاً في بيع الدار يدخل المطبخ والكيلار وفي بيع حديقة

زيتون تدخل اشجار الزيتون من غير ذكر لأن المطبخ والكيلار من مشتلات الدار وحديقة الزيتون تطلق على أرض تحتوي على اشجار الزيتون فلا يقال لأرض خالية حديقة زيتون (م) ٢٣١ ما كان في حكم جزء من المبيع أي ما لا يقبل الاتفكك عن المبيع نظراً إلى غرض الاشتراء يدخل في البيع بدون ذكر مثلاً إذا بيع قفل دخل مفتاحه وإذا اشترت بقرة حلوب لأجل اللبن يدخل فلوها الرضيع في البيع بدون ذكر (م) ٢٣٢ نوابع المبيع المتصلة المستقرة تدخل في البيع تبعاً بدون ذكر مثلاً إذا بيعت دار دخل في البيع الاقفال المسكرة والدواب أي الحزن المستقرة والدفوف المسكرة المعدة لوضع فرس والبستان الذي هو داخل حدود الدار والطرق الموصلة إلى الطريق العام أو الداخلة التي لا تنفذ وفي بيع العرصة تدخل الاتجار المغروسة على أن تستقر لأن جميع المذكورات لا تفصل عن المبيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا نصريح (م) ٢٣٣ ما لا يكون من مشتلات المبيع ولا هو من نوابعه المتصلة المستقرة أو لم يكن في حكم جزء من المبيع أو لم تجر العادة والعرف ببيعه معه لا يدخل في البيع ما لم يذكر وقت البيع أما ما جرت عادة البلدة والعرف ببيعه تبعاً للمبيع فيدخل في البيع من غير ذكر مثلاً الاشياء الغير المستقرة التي توضع لأن تستعمل وتنقل من محل إلى آخر كالصندوق والكرسي وان تحت المنفصلات لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر وكذا أحواض السمك والازهار المنفصلة والاتجار الصغيرة المغروسة على أن تنقل لمحل آخر وهي المسماة في عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون ذكر كما لا يدخل الزرع في بيع الاراضي والثمر في بيع الاشجار ما لم تذكر صريحاً حين البيع لكن لجام دابة الركوب وخطام البعير وأمثال ذلك فيا كان العرف والعادة فيها أن تباع تبعاً فهذه تدخل في البيع بدون ذكر (م) ٢٣٤ ما دخل في البيع تبعاً لاحصة له من الثمن مثلاً لو سرق خطام البعير المبتاع قبل القبض لا يلزم في مقابله تنزيل شيء من الثمن المسمى (م) ٢٣٥ الاشياء التي تشملها الالفاظ العمومية التي تزداد في صيغة العقد وقت البيع تدخل في البيع مثلاً

لو قال البائع بعثك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في البيع حق المرور وحق الشرب وحق المسيل (م) ٢٢٦ الزيادة الحاصلة في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمرة واتبائها هي للمشتري متلاً اذا بيع بستان تم قبل القبض حصل فيه زيادة كالثمرات والخضروات تكون تلك الزيادة للمشتري وكذا لو ولدت الدابة المبيعة قبل القبض كان الولد للمشتري

بيع - مشور صادر في ١٥ ديسمبر سنة ٨٢

انه بالنسبة للصعوبات التي صادفتها بعض المديريات في تحصيل اثمان الحيوانات المتخلفة عن العصاة المباعة بمعرفتها لمواعيد ولاجل المحافظة على حقوق الميري قد تقرر ان كافة المبيوعات التي يصير اجراءها في المستقبل من حيوانات او ادوات او اصناف من اي نوع كان لا تكون الا بالنقد وروساء المصالح هم مسئولون رأساً في مراعاة الاجراء على هذه الدورة ويجب عليهم ان يطلبوا من المالية التصريح عن كل ما يلزم يبعه بمواعيد قبل السماح به

بيع العقار اختيارياً - في بيع العقار اختيارياً وفي بيعه بطريق المزاد لعدم امكان قسمته بغير ضرر (م) ٢٢٠ يجوز لكل صاحب عتار ان يبيعه بالمحكمة بالاوجه المدة بمقتضى قائمة شروط وروابط البيع تودع مقدماً بقلم كتاب المحكمة ويجوز له ايضاً ان يعين اثنين للمرايدة عليه ويسوغ اعلان قائمة الشروط لارباب الديون المسجلة (م) ٢٢١ يجوز لكل تريك في عقار متاع ان يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك الا لمن يكون اهلاً للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالاكثر (م) ٢٢٢ اذا لم يحصل نزاع في القسمة فيكون العمل بمقتضى المدون في المادة ٢٢٠ واما اذا حصل نزاع فيرفع طلب القسمة الى المحكمة الابتدائية بالاوجه المقررة فيما يتعلق بالطلبات المعتادة (م) ٢٢٣ اذا طلب احد الشركاء في العقار المشاع قسمته وظهر للمحكمة قبوله للقسمة معين اهل حصة لفرز الحصص وتقدير ما يلزم من التعديل بين الشركاء لاستيفاء كل منهم حقه ويجوز ان يكون تعيين اهل الحصة بالنظر في قبول العقار للقسمة من عدمه (م) ٢٢٤ اذا حصلت منازعات

في فرز الحصص وتعيينها فيفصل فيها القاضي المعين لليوع ويقرر بين الشركاء بعد الفصل في تلك المنازعات كما يقرر بينهم في حالة عدم المنازعة (م) ٢٢٥ اذا كان من ضمن الشركاء قاصر تحكم المحكمة في المنازعات (م) ٢٢٦ اذا لم تتمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختيارياً ويكون البيع بناء على طلب مرید القسمة (م) ٢٢٧ في حالة بيع العقار اختيارياً بالمحكمة او خارجها لا تقبل الزيادة بعسرات من الراسي به المزاد الا لمن يرغبها من ارباب الديون المسجلة او من الدائنين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج المحكمة او بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لارباب الديون المسجلة تقبل تلك الزيادة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة الكائن بها العقار والاعلان به لارباب الديون المسجلة مع بيان اثنان الاصلين ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسي عليه المزاد

بيع - (قانون مدني) (في احكام البيع)

(م) ٢٢٥ - البيع عقد يلتزم به احد المتعاقدين نقل ملكية شيء لآخر في مقابلة التزام ذلك الاخر بدفع منه المفق عليه بينها (م) ٢٢٦ لا يتم البيع الا اذا كان برضاء المتعاقدين احدهما بالبيع والاخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع وقته (م) ٢٢٧ يجوز ان يكون البيع بالكتابة او بالمتسامة انما في حالة الانكار تتبع القواعد المقررة في القانون بشأن الاتبات (م) ٢٢٨ يجوز ان يكون البيع بنا او مؤجل تسليم المبيع او اثنان او هما معا او مقيداً بشرط - او لشرط اما ان يكون موقفاً لايجاد البيع او فاسخاً له (م) ٢٢٩ يجوز ان يكون البيع جزافاً او بالكيل او بالقياس او على شرط التجربة (م) ٢٤٠ اذا كان البيع جزافاً فيعتبر تاماً ولو لم يحصل وزن ولا عدد ولا كيل ولا مقاس (م) ٢٤١ اما اذا كان البيع ليس جزافاً بل كان بالوزن او بالعدد او بالكيل او بالمقاس فلا يعتبر البيع تاماً بمعنى ان المبيع يبقى في ضمان البائع الى ان يوزن او يكال او يعد او يقاس (م) ٢٤٢ البيع على شرط التجربة يعتبر موقوفاً على تمام الشرط (م) ٢٤٣ رسوم

ملحوظات

وكلاء الحضرة الخديوية وكتبة المحاكم والمحضرين والافوكاتية ان يشتروا بانفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلا ولا بعضا من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من صائص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم فاذا وقع ذلك كان البيع باطلا - وفي هذه الحالة يكون البيع باطلاً اصلاً ويحكم بطلانه بناء على طلب اي شخص له فائدة في ذلك ويجوز للمحكمة ان تحكم بالبطالان من تلقاء نفسها (م) ٢٥٨ لا يجوز لمن يقوم مقام غيره بوجه شرعي كالأوصياء والأولياء ولا للوكلاء المقامين من موكلهم ان يشتروا الشيء المنوط بهم بيعه بالصفات المذكورة فاذا حصل الشراء منهم جاز التصديق على البيع من مالك المبيع اذا كان فيه اهلية التصرف وقت التصديق (م) ٢٥٩ لا يتعقد البيع فيما لا يجوز التباعد فيه ولا فيما لا قيمة له يمكن تقديرها ولا فيما لا يمكن تسليمه بحسب طبعه (م) ٢٦٠ يجوز ان يكون المبيع عيناً معينة او حقاً شائعاً او محدداً في العين المعينة ويجوز ايضاً ان يكون شيئاً معيناً بالنوع فقط (م) ٢٦١ فاذا كان المبيع معيناً بالنوع فقط لا يكون البيع معتبراً الا اذا كان التعيين يطلق على اشياء يقوم احدها مقام الآخر وكان المبيع معرّفاً بالوجه الكافي عدداً او قياساً او وزناً او كلاً بحيث يكون رضا المتعاقدين المبني عليه صحيحاً (م) ٢٦٢ ويجوز ان يكون المبيع ديناً على انسان او مجرد حق (م) ٢٦٣ بيع الحقوق في تركة انسان على قيد الحياة باطل ولو برضائه (م) ٢٦٤ بيع الشيء المعين الذي لا يملكه البائع باطل انما يصح اذا اجازه المالك الحقيقي (م) ٢٦٥ اذا باع احد شيئاً على انه مملوك له تم تبين بعد انعقاد البيع عدم ملكيته للمبيع جاز للمشتري ان يطلب منه تضييماته اذا كان معتقداً وقت البيع صحة ملكية البائع بيع - (م) ٢٦٦ (م) ٢٦٧ يتربى على البيع الصحيح ما هو آت (اولاً) انه بمجرد عقده ينقل ملكية المبيع الى المشتري بالنسبة للمتعاقدين وليس ينوب عنهما كوارث او دائن سواء كان المبيع عيناً معينة او حقاً معيناً او مجرد حق متى كان مملوكاً للبائع وينقل ايضاً الملكية في الشيوع اذا كان المبيع حصة شائعة

حقه البيع ومصاريفه على المشتري (م) ٢٤٤ يجوز ان يكون المبيع شيئاً او أكثر تحت خيار البائع او المشتري (م) ٢٤٥ اذا لم يذكر في عقد البيع شرط له ولا ميعاد لدفع الثمن فيعتبر البيع بناً بلا شرط واثنان حالاً الا اذا كان عرف البلد او عرف التجارة يقضي بشروط ضمنية واجل للثمن ولو لم يذكر ذلك في العقد بيع - (م) ٢٤٦ (م) ٢٤٧ يجب ان يكون كل من البائع والمشتري متصفاً بالاهلية الشرعية للتعامل (م) ٢٤٧ يجب ان يكون البائع متصفاً بالاهلية الشرعية للتصرف في المبيع (م) ٢٤٨ يجب ان يكون رضا المتعاقدين صحيحاً مجرداً عن الاكراه (م) ٢٤٩ يجب ان يكون المشتري عالماً بالمبيع عالماً كافياً اما بنفسه او بمن وكله عنه في معاينته (م) ٢٥٠ اذا لم يشاهد المشتري جزافاً الا بعض المبيع وتبين انه لوراء كله لا تمتنع عن شرائه فليس له الا ان يتحصل على الحكم بفسخ البيع بدون ان يجوز له طلب تقسيم المبيع او تنقيص ثمنه ويسقط حقه في طلب افسخ اذا تصرف في الشيء المبيع بأي طريق كان (م) ٢٥١ اذا ذكر في عقد البيع ان المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في طلب ابطال البيع بدعوى عدم علمه بالمبيع الا اذا اثبت تدليس البائع عليه (م) ٢٥٢ بيع الاشياء التي لم يعاينها المشتري ولا وكيله في المعاينة لا يكون صحيحاً الا اذا كان عقد البيع مشتملاً على بيان المبيع ووصافه الاصلية بحيث يمكنه الكشف عليه وتحقيق حاله (م) ٢٥٣ البيع للاعشى يكون صحيحاً اذا امكه معرفة حقيقة المبيع بطريقة غير المعاينة او حصلت معاينته ممن عينه معتمداً عليه في ذلك (م) ٢٥٤ لا ينفذ البيع الحاصل من الموت وهو في حالة مرض الموت لاحد ورثته الا اذا اجازه باقي الورثة (م) ٢٥٥ يجوز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغير وارث اذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع (م) ٢٥٦ فاذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع الزم المشتري بناء على طلب الورثة اما بفسخ البيع او بان يدفع للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفي وقت البيع والمشتري المذكور الخيار بين الوجهين المذكورين (م) ٢٥٧ لا يجوز للقضاة او

(ثانيا) انه يلزم البائع بتسليم المبيع للمشتري وبضمانه عدم منازعته فيه (ثالثا) انه يلزم المشتري بدفع الثمن وينشأ عن البيع ايضا على حسب الاحوال ان يكون المبيع في ضمان المشتري

بيع — (قانون نحاري) (في بيع عقارات المفلس) (م) ٣٧٢ لا يمنع الاولاس من اجراء بيع عقارات المفلس ان صدر حكم قبل اشهار الاولاس بنزعها من يده وبيعها (م) ٣٧٣ لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده وبيعها بعد صدور الحكم باتشهار افلاسه الا بناء على طلب المداينين المرتبهين لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء ديونهم (م) ٣٧٤ اذا لم يتدبر في الاجراءات المتعلقة بنزع عقارات المفلس من يده وبيعها قبل الوقت الذي صار فيه المداينون في حالة الاتحاد فلوكلاء المداينين فقط الحق في اجراء ما يلزم ليبيها ويجب عليهم الشروع في ذلك في طرف الثمانية ايام التالية للوقت المذكور باذن مامور التفليسة مع مراعاة الاصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية (م) ٣٧٥ اذا بيعت عقارات المفلس بالمزاد بناء على طلب وكلاء المداينين فلا تجوز الزايدة بعد ذلك على المزداد المذكور الا بالشروط والاوجه المبينة في قانون المرافعات

بيع الوفاء — (قانون مدني) (م) ٣٣٨

ينقسم بيع الوفاء الى نوعين (الاول) جعل العقار او الشيء المبيع بيع وفاء رهنا للمشتري لسداد الدين الذي على البائع (الثاني) البيع مع اشتراط البائع استرداد المبيع واعادة الاشياء الى الحالة التي كانت عليها اولا اذا احب ذلك (م) ٣٣٩ تتبع في النوع الاول من بيع الوفاء الصوابط المختصة برهن العقار او المتقول وفي النوع الثاني من بيع الوفاء تتبع الصوابط الآتية (م) ٣٤٠ بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكا للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى انه اذا لم يوف البائع بالشروط المقررة لرد المبيع تبقى الملكية للمشتري واما اذا صار توفية الشروط المذكورة يعتبر المبيع كانه لم يخرج من ملكية البائع (م) ٣٤١ لا

يجوز للبائع ان يشترط لاسترداد المبيع ميعادا يزيد على خمس سنين من تاريخ البيع وكل ميعاد ازيد من ذلك يصير تنزيلا الى خمس سنين (م) ٣٤٢ الميعاد المذكور محتم بحيث يترتب على تجاوزه سقوط حق الاسترداد ولا يجوز للمحكمة ان تحكم بعدم سقوط الحق المذكور في اي حال من الاحوال ولو في حالة القوة القاهرة (م) ٣٤٣ يجوز للبائع بيع وفاء ان يطلب الاسترداد عن انتقل اليه المبيع ولو لم يشترط الاسترداد في عقد الانتقال (م) ٣٤٤ لا يجوز للبائع بيع وفاء ان يفسح البيع الا اذا عرض على المشتري في الميعاد المعين ان يؤدي له على الفور الاشياء الآتي بيانها (اولا) اصل الثمن (ثانيا) المصاريف المترتبة على البيع والتي تترتب على استرداد المبيع (ثالثا) المصاريف اللازمة التي صرفها المشتري غير ما صرفه لصيانة المبيع ثم يؤدي ايضا ما زاد في قيمة المبيع بسبب المصاريف الاخرى التي صرفها المشتري بشرط ان لا تكون فاحشة (م) ٣٤٥ عند رجوع المبيع بيع وفاء الى البائع يأخذ حاليا عن كل حق ورهن وضعه عليه المشتري انما يلزم البائع بتنفيذ الايجارات التي اجرها ذلك المشتري بدون غش بشرط ان تكون مدتها لا تتجاوز ثلاث سنين (م) ٣٤٦ الاسترداد لا يقع الا على نفس المبيع سواء كان المبيع ملكا كاملا او مشاطا او منقسوما الى حصص الا اذا كانت دعوى الاسترداد مقامة على ورثة المشتري بالنسبة للحصص المشاعة بينهم او المقررة التي يملكها كل منهم (م) ٣٤٧ اذا كان المبيع بيع وفاء حصة شائعة في عقار واشترى مشترىها الحصة الباقية من مالكا بعد طلب هذا المالك مقاسمته فللمشتري المذكور عند مطالبة بائه الاول باسترداد الحصة المبيعة بيع وفاء يلزمه باخذ العين بتمامها بيع — (ر) ولاية الاب — نزع ملكية — تسليم المبيع — ثمن — حوالة بالديون — وفاء — غبن فاحش — معاوضة — اكراه — عيب حفي — انتقال الملكية — حيارات — صلح (ق) ٥٣٩ — حجز وبيع الايرادات — حجز وبيع المفروشات بيع اختياري — (ر) بيع العقار اختياريا — تنفعة (ق) ٧٤ — نزع ملكية (قم ابتداء من ٥٩٢

ملحوظات

اغلاق (قت ٣٩٥)
 بيع السفينة اختيارياً — (ر) سفينة قتب ٣
 بيع السفينة (ر) سفينة ابتداء من قتب ١٠ —
 ملاح (قتب ٨٤)
 بيع مركب حمولته اقل من ١٠ تويلاطات — (ر)
 سفينة (قتب ٢١)
 بيع بضائع لتصلح السفينة — (ر) قبودان (قتب ٤٩)
 الى ٥١
 بيع السفينة بدون اذن مالكها — (ر) قبودان
 قتب ٥٢
 بيع البضائع — (ر) اجرة السفينة (قتب ١٢٤)
 بيع بالنمرة — (ر) قمار (قت)
 بيئة — (علة) (في البيئات والتحليف)
 (ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب)
 (المقدمة — في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية)
 (م) ١٦٧٦ البيئة هي الحجة القوية (م) ١٦٧٧
 التواتر هو حرج جماعة لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب
 (م) ١٦٧٨ الملك المطلق هو الذي لم يتقيد باحد
 اسباب الملك كالارت والشرء والملك الذي تفيد
 بمثل هذه الاسباب يقال له الملك بالسبب (م)
 ١٦٧٩ ذواليد هو الذي وضع يده على عين بالعمل
 او الذي ثبت تصرفه تصرف الملاك (م) ١٦٨٠
 الخارج هو الذي عن وضع اليد والتصرف بالوجه
 المشروح (م) ١٦٨١ التحليف هو تكليف اليمين
 على احد الحصين (م) ١٦٨٢ التحالف هو تحليف
 الحصين كليهما (م) ١٦٨٣ تحكيم الحال يعني
 جعل الحال الحاضر حكماً هو من قيل الاستصحاب
 والاستصحاب هو الحكم ببقاء امر محقق غير مظنون
 عدمه وهو بمعنى ابقاء ما كان على ما كان

* الباب الاول *

في الشهادة ويشتمل على ثمانية فصول
 الفصل الاول — في بيان تعريف الشهادة ونصابها
 (م) ١٦٨٤ الشهادة هي الاحبار بلفظ الشهادة يعني
 بقول اتشهد باتبات حق احد الذي هو في ذمة الاخر
 في حضور الحاكم ومواجهة الحصين ويقال للخبر

بيع فهرى — (ر) تسعة (ق ٧٤)
 بيع بمقتضى عقد عرفي — (ر) عقد عرفي
 بيع بالنسبة لغير المتعاقدين — (ر) حوالة
 بيع مال القصر — (ر) مجلس حسي — نزع
 ملكية (قم ٦١٤)
 بيع بطريق الغش — (ر) مجلس ملغي ٢٣ رجب
 سنة ١٢٩٨
 بيع الحق في تركة — (ر) حوالة بالديون — بيع (ق ٢٦٣)
 بيع المنفعة بطريق الغش — (ر) مجلس ملغي ١١
 رفر ١٢٩٨
 بيع موقوف — (ر) بيع (مجلد ٣٧٧)
 بيع المصولي — (ر) بيع (مجلد ٣٧٨)
 بيع وفاء — (ر) بيع الوفاء — بيع (مجلد ٣٩٦)
 بيع رهن — (ر) رهن (مجلد ٧٤٧ — ٧٥٩ —
 نزع ملكية — رهن — احتصاص بالعقار
 بيع الموهوب — (ر) هبة
 بيع صحيح — (ر) بيع (ق ٢٦٦)
 بيع المقول — (ر) ثمن (ق ٣٣٥)
 بيع مال الشركة — (ر) شركة (ق ٤٥٠)
 بيع الوديعة — (ر) وديعة (ق ٤٩٤)
 بيع بطريق التوكيل — (ر) وكيل (ق ٥١٦ — ٥١٧)
 بيع الاشياء المجوزة — (ر) حجز (قم ٤٦٤ الى ٤٦٦)
 بيع سندات السهام — (ر) حجز (قم ٤٨٧ — ٥٠٢)
 بيع المبيع تالياً — (ر) حجز (قم ٥٠٦ — نزع
 ملكية (قم ٥٧٤)
 بيع جبري — (ر) نزع ملكية (قم ٥٧٠)
 بيع عقار المفلس — (ر) نزع ملكية (قم ٦١٤)
 بيع المحصولات — (ر) تاجر (قت ٣)
 بيع الرهن التجاري — (ر) رهن (قت ٧٨)
 بيع بضاعة مسلف عليها نقود — (ر) وكيل بالعمولة
 (قت ٨٩)
 بيع — (ر) اغلاق (قت ٢٢٧ — ٢٢٨)
 بيع اشياء قابلة للتلف قريب — (ر) اغلاق (قت ٢٦١)
 بيع مال المفلس وتحصيل ديونه — (ر) اغلاق ابتدا
 من قت ٢٧٦
 بيع امانة وبضائع المفلس (معارضة واستئناف) — (ر)

شاهد ولمخبر له مشهود له ولمخبر عليه مشهود عليه
والحق مشهود به (م) ١٦٨٥ نصاب الشهادة سيء
حقوق العباد رجلان او رجل وامرأتان لكن تقبل
شهادة النساء وحدهن في حق الماله فقط في المحال
التي لا يمكن اطلاع الرجال عليها (م) ١٦٨٦ لا
تقبل شهادة الاخرس والاعمى

الفصل الثاني - في بيان كيفية اداء الشهادة

(م) ١٦٨٧ لا تعتبر الشهادة التي تقع في خارج
مجلس المحاكمة (م) ١٦٨٨ يلزم ان يكون الشهود
قد عاينوا بالذات المشهود به وان يشهدوا على ذلك
الوجه ولا يجوز ان يشهد بالسمع يعني ان يشهد
الشاهد بقوله سمعت من الناس ولكن اذا شهد بكون
محل وقتاً او بوفاء احد بقوله سمعت من الثقة يعني لو قال
اشهد بهذا لاني سمعت من ثقة هكذا تقبل شهادته وتجوز
شهادة الشاهد في خصوص الولاية والنسب والوقف
والموت بالسمع من دون ان يفسر وجه شهادته يعني
بدون ان يتكلم بلفظ السماع مثلاً لو قال ان فلانا
كان في التاريخ الفلاني واليا او حاكماً في هذه البلدة
وان فلانا مات في وقت كذا وان فلانا ابن فلان
اعرفه هكذا فشهد بصورة قطعية من دون ان يقول
سمعت تقبل شهادته وان لم يكن قد عاين هذه
الخصوصيات وان لم يكن منه مساعداً للمعاينة ما شهد
به وايضاً اذا لم يقل سمعت من الناس بل شهد قائلاً
بانا لم نعاين هذا الخصوص لكنه مشتهر بيننا بهذه
الصورة نعرفه هكذا تقبل شهادته (م) ١٦٨٩ اذا
قال انا اعرف الخصوص الفلاني هكذا او اخبر بهذا
ولم يقل اشهد لا يكون قد ادى الشهادة ولكن على
قوله هذا لو سأله الحاكم بقوله اتشهد هكذا واحاب
بقوله نعم كذا اشهد يكون قد اداها ولا يشترط
لفظ الشهادة في الافادات الواقعة لمجرد استكشاف
الحال كاخبار اهل الخبرة الا انها ليست بشهادة
وانما هي من قبيل الاخبار المجرد (م) ١٦٩٠
تكفي اشارة الشاهد عند الشهادة الى كل من المشهود
له والمشهود عليه والمشهود به اذا كانوا حاضرين ولا
يلزم عليه ذكر اسم اب المشهود له والمشهود عليه ولا
جدها واما في الشهادة المتعلقة بالموكل او الميت فيلزم

على الشاهد ذكر ايها وجدها ولكن اذا كان كل
منها مشهوراً ومعروفاً يكفي ذكر الشاهد اسمه
وشهرته لان المقصد الاصلي تعريفه بوجه يميزه عن
غيره (م) ١٦٩١ يلزم في الشهادة بالعقار بيان
حدوده ولكن اذا لم يذكر الشاهد حدود المشهود به
وتعهد بآراءه وتعيينه في محله يذهب الى محله لآراءه
(م) ١٦٩٢ اذا ادعى المدعي بالاسناد الى الحدود
التي هي في السند وشهدت الشهود بان العقار المحررة
حدوده في هذا السند ملكه تصح شهادتهم كما ذكر في
المادة ١٦٢٣ (م) ١٦٩٣ اذا ادعى احد بان لمورثه
في ذمة فلان كذا دراهم وشهدت الشهود بان للميت
في ذمة المدعي عليه المقدار الذي ادعى يكفي ولا
يحتاج الى التصريح بانها صارت مورثة للورثة واذا
ادعى عينا يعني لو ادعى بان في يد فلان عينا من
مال المورث فالحكم بهذا الوجه ايضاً (م) ١٦٩٤
اذا ادعى احد من التركة كذا ديناً وشهدت الشهود بان
للمدعي في ذمة الميت مقدار ما ادعى من الدين يكفي
ولا حاجة الى التصريح بكونه باقياً في ذمته الى عاتيه واذا
ادعى بعين يعني لو ادعى بانه كان له في يد الميت
عين فالحال على هذا المتوال (م) ١٦٩٥ اذا ادعى
احد على اخر ديناً فان شهدت الشهود بان المدعي به
دين في ذمة المدعى عليه للمدعي يكفي ولكن اذا
سئل الخصم عن بقاء الدين الى وقت الادعاء وقالت
الشهود لا ندري ترد شهادتهم

الفصل الثالث - في بيان شروط الشهادة الاساسية

(م) ١٦٩٦ يشترط سبق الدعوى في الشهادة بمحقق
الناس (م) ١٦٩٧ لا تقبل البينة التي اقيمت على
خلاف المحسوس مثلاً اذا اقيمت البينة على موت احد
وحياته مشاهدة او على خراب دار وعمارها مشاهد فلا
تقبل ولا تعتبر (م) ١٦٩٨ لا تقبل البينة التي اقيمت
على خلاف المتواتر (م) ١٦٩٩ انما جعلت البينة
مشروعة لاثبات الحق بناء عليه لا تقبل الشهادة بالنفي
الصرف كقولك فلان ما فعل هذا الامر والتي
الفلاني ليس لفلان وفلان ليس بمديون لفلان ولكن
بينة النفي المتواتر مقبولة مثلاً لو ادعى احد باني
اقرضت فلاناً في الوقت الفلاني في المحل الفلاني كذا

ملحوظات

مقداراً من الدراهم واثبت المدعى عليه بالتواتر انه لم يكن في الوقت المذكور في ذلك المحل بل كان في محل آخر تقبل بينة التواتر ولا تسمع دعوى المدعى (م) ١٧٠٠ يشترط ان لا يكون في الشهادة دفع مغرم او جر مغنم يعني ان لا يكون داعية لدفع المضرة وجلب المنفعة بناء عليه لا تقبل شهادة الاصل للفرع والفرع للأصل يعني لا تقبل شهادة الاباء والاجداد والامهات والجدات لاولادهم واحفادهم ولا شهادة الاولاد والاحفاد للاباء والاجداد والامهات والجدات وهكذا شهادة احد الزوجين للآخر واما الاقرباء الذين هم ما عدا هؤلاء فتقبل شهادة احدهم للآخر وكذلك لا تقبل شهادة من يثميش بنفقة شخص له ولا شهادة الاجبر الخاص لمستاجرهم واما الذين هم خدام لشخص فتقبل شهادة كل للآخر وكذلك لا تقبل شهادة احد الشركاء للآخر في مال الشركة ولا تقبل شهادة الكفيل بالمال بكون المكفول به قد ادى من طرف الاصيل ولكن تقبل شهادة احدهم للآخر في سائر الخصوصات (م) ١٧٠١ شهادة الصديق لصديقه مقبولة ولكن اذا وصلت صداقتهما الى مرتبة يتصرف احدهما في مال الآخر فلا تقبل شهادة احدهما للآخر (م) ١٧٠٢ يشترط ان لا يكون بين الشاهد والمشهد عليه عداوة دنيوية وتعرف العداوة الدنيوية بالعرف (م) ١٧٠٣ ليس لاحد ان يكون شاهداً ومدعياً بناء عليه لا تصح شهادة الوصي للقيم والوكيل لموكله (م) ١٧٠٤ لا تعتبر شهادة شخص على فعله بناء عليه لا تعتبر شهادة الوكلاء والدلالين على افعالهم بقولهم كما بعنا هذا المال كذلك لا تصح شهادة حاكم منفصل عن بلدة على الحكم الصادر منه قبل العزل واما اذا شهد بعد العزل على اقرار من اقر في حضوره قبل العزل فتعتبر شهادته (م) ١٧٠٥ يشترط ان يكون الشاهد عدلاً والعدل من تكون حسناته غالبية على سيئاته بناء عليه لا تقبل شهادة من اعتاد حالاً وحركة تخل بالناموس والمروءة كالرقاص والسحرة ولا تقبل شهادة المعروفين بالكذب (الفصل الرابع - في بيان موافقة الشهادة للدعوى) (م) ١٧٠٦ تقبل الشهادة ان وافقت الدعوى والا فلا ولكن لا اعتبار باللفظ وتكفي الموافقة معنى مثلاً

اذا كان المدعى به وديعة وشهدت الشهود على اقرار المدعى عليه بالايديع او كان غصباً وشهدت الشهود على اقرار المدعى عليه بالغصب تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المديون بانه ادى الدين وشهدت الشهود على ان الدائن ابرأ المديون تقبل شهادتهم (م) ١٧٠٧ موافقة الشهادة للدعوى اما بصورة مطابقتها لها بالتام او بكون المشهد به اقل من المدعى به مثلاً اذا ادعى المدعى بان هذا المال ملكي منذ سنتين فكما تصح شهادتهم اذا شهدوا بكونه ملكه منذ سنتين كذلك تصح شهادتهم اذا شهدوا بكونه ملكه منذ سنة كذلك اذا ادعى المدعى بالف وشهدت الشهود بخمسائة تقبل شهادتهم في حق الخمسائة فقط (م) ١٧٠٨ اذا كان المدعى به اقل مما شهدت به الشهود لا تقبل شهادتهم الا ان يكون الاختلاف الذي بين الشهادة والدعوى قابلاً للتوفيق ويوفق المدعى ايضاً بينهما فحينئذ تقبل مثلاً اذا ادعى المدعى بان هذا المال ملكي منذ سنتين وشهدت الشهود بكونه ملكه منذ ثلاث سنين لا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعى بخمسمائة وشهدت الشهود بالف لا تقبل شهادتهم ولكن اذا وفق بين الدعوى والشهادة بقوله كان لي عليه الف ولكن ادى منها خمسمائة وبقيت عليه خمسمائة وليس للشهود علم بذلك تقبل شهادة الشهود (م) ١٧٠٩ اذا ادعى المدعى الملك المطلق بقوله هذا البستان ملكي مثلاً وشهدت الشهود بالملك المقيد بقولهم ان المدعى اشترى هذا البستان من فلان تقبل شهادتهم وهو انه اذا شهدت الشهود بالملك المقيد على ذلك الوجه سأل الحاكم المدعى بقوله ابهذا السبب تدعى الملك ام بسبب اخر فان قال المدعى نعم انا ادعى الملك بهذا السبب قبل الحاكم شهادة الشهود وان قال ادعيت بسبب اخر او لا ادعيه بهذا السبب رد الحاكم شهادة اولئك الشهود (م) ١٧١٠ اذا ادعى المدعى في بستان ملكاً مقيداً مثلاً ينظر الى قوله فان قال اشتريته ولم يذكر بانيه او قال اشتريته من احد مبهما وشهدت الشهود على الملك المطلق بقولهم هذا البستان ملكه تقبل شهادتهم لكون الدعوى في حكم دعوى الملك المطلق ولكن اذا صرح البائع بقوله

قلمونات

اشتريته من فلان وشهدت الشهود على الملك المطلق فلا تقبل شهادتهم لانه اذا ثبت الملك المطلق يثبت وقوعه عن اصل ويلزم ان يكون المدعي مالكا لزوائده كلزوم كون المدعي مالكا لثمر البساتن الذي حصل قبل متلا ولكن اذا ثبت البيع المقيد لا يثبت الا اعتبارا من تاريخ وقوع السبب كتاريخ وقوع البيع والشراء وبهذه الجهة يكون الملك المطلق بالنسبة الى الملك المقيد أكثر وبهذه الصورة تكون الشهود قد شهدت بالأكثر فلا تقبل شهادتهم (م) ١٧١١ لا تقبل الشهادة اذا كانت مخالفة للدعوى في سبب الدين مثلا اذا ادعى المدعي الفأ على انه تم المبيع وشهدت الشهود على المدعي عليه بكونه مديونا بالف من جهة القرض فلا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعي بان هذا الملك لي موروث من والدي وشهدت الشهود بانه موروث له من امه فلا تقبل شهادتهم (الفصل الخامس - في بيان اختلاف الشهود) (م) ١٧١٢ اذا اختلفت الشهود في المشهود به لا تقبل شهادتهم مثلا لو شهد احد الشهود بالف غرش ذهبا والآخر بالف فضة لا تقبل شهادتهما (م) ١٧١٣ اذا اوجب اختلاف الشهود في الشيء المتعلق بالمشهود به الاختلاف في المشهود به لا تقبل شهادتهم والا تقبل بناء عليه اذا شهد احد الشهود بالفعل في زمان معين او مكان معين وشهد الآخر بالفعل في زمان آخر او مكان آخر في الخصوصات التي هي عبارة عن الفعل الصرف كالغصب وايفاء الدين فلا تقبل شهادتهما لان اختلافهما هذا يكون موجبا للاختلاف في المشهود به واما اختلاف الشهود في الزمان والمكان في الخصوصات التي هي من قبيل القول كالبيع والشراء والاجارة والكفالة والحوالة والهبة والرهن والدين والقرض والابراء والوصية فلا يكون مانعا لقبول شهادتهم لانه لا يكون موجبا للاختلاف في المشهود به مثلا اذا ادعى احد بانه كان قد ادى دينه وشهد احد الشهود بانه اداه في يته والآخر شهد بانه اداه في حانوته لا تقبل شهادتهما واما اذا ادعى احد المال الذي في يد الآخر بقوله كنت بعثني هذا المال بكذا دراهم فسلمني اياه وشهد احد الشهود بانه باعه اياه في الدار الفلانية

وشهد الآخر بانه باعه اياه في الحانوت الفلاني فتقبل شهادتهما لان الفعل لا يكرر ولا يعاد ولكن القول يمكن ان يكرر ويعاد (م) ١٧١٤ اذا اختلفت الشهود في لون المال المقصوب او في كونه ذكرا او انثى فلا تقبل شهادتهم مثلا اذا شهد احد الشهود في حق الدابة المقصوبة بكونها شهباء وشهد الآخر بكونها سوداء او حمراء او شهد احدهما بكونها ذكرا وشهد الآخر بكونها انثى فلا تقبل شهادتهما (م) ١٧١٥ اذا اختلفت الشهود في مقدار البدل في دعوى العقد لا تقبل شهادتهم مثلا اذا شهد احدهما بان المال بيع بخمسمائة والآخر شهد بانه بيع بثلاثمائة لا تقبل شهادتهما

(الفصل السادس - في تركية الشهود)

(م) ١٧١٦ اذا شهدت الشهود سأل الحاكم المشهود عليه بقوله ما تقول في شهادة هذين أهما صادقان ام لا فان قال المشهود عليه هما عدلان او صادقان في شهادتهما هذه يكون قد اقر بالمدعى به ويحكم باقراره وان قال هما شاهدان زورا وهما عدلان ولكن اخطأ في هذه الشهادة ونسب الواقعة او قال هما عدلان وانكر المدعى به لا يحكم الحاكم ويحقق عدالة الشهود وعدمها بالتزكية سرا وعلنا (م) ١٧١٧ تزكي الشهود سرا وعلنا من الجانب الذي ينسبون اليه يعني ان كانوا من طلبة العلوم يزكون من مدرس المدرسة التي يسكنون فيها ومن اهاليها المعتمدة وان كانوا من العسكرية فمن ضابط الطابور وكتابه وان كانوا من الكتبة فمن ضابط قلمهم والحلفاء شركائهم وان كانوا من التجار فمن معتبري التجار وان كانوا من الاصناف فمن كتختائهم ولجنتهم وان كانوا من سائر الصنوف فمن معتمد ومؤتمن اهالي محلهم او قريتهم (م) ١٧١٨ التزكية في السر تجري بورقة يعبر عنها بالمستورة في اصطلاح الفقهاء وهو ان يكتب الحاكم في تلك الورقة اسم المدعى والمدعى عليه والمدعى به واسماء الشهود وشهرتهم وصنعتهم واشكالهم ومجالهم واسماء آبائهم واجدادهم وان يحرر اسماءهم وشهرتهم فقط ان كانوا مشهورين والحاصل ان يعرفهم ويبينهم بوجه يميزون به عن غيرهم وبعد وضعها في ظرف وختم فيها يرسلها الى الذين انتخبوا من كين ثم عند ورودها

ملحوظات

(م) ١٧٢٧ إذا ألح المشهود عليه على الحاكم بتخليف الشهود بانهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فللحاكم ان يحلف الشهود وله ان يقول لهم ان حلفتم قبلت شهادتكم والا فلا (الفصل السابع = في رجوع الشهود عن الشهادة) (م) ١٧٢٨ اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد اداء الشهادة وقبل الحكم في حضور الحاكم تكون شهادتهم في حكم العدم كان لم تكن ويعزرون (م) ١٧٢٩ اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم في حضور الحاكم فلا ينقض حكم الحاكم ويضمن الشهود المحكوم به (راجع مادة ٨٠) (م) ١٧٣٠ اذا رجع بعض الشهود على الوجه المذكور آنفاً فان كان باقيهم بالغانصاب الشهادة لا يلزم الضمان ممن رجع ولكن يعزرون لم يكن الباقي بالغانصاب الشهادة يضمن الذي رجع مستقلاً نصف المحكوم به ان كان واحداً وان كانوا ازيد يضمنون النصف سوية بالاشتراك (م) ١٧٣١ بشرط ان يكون رجوع الشهود في محل حضور الحاكم ولا اعتبار لرجوعهم اذا كان في محل اخر بناء على ذلك اذا ادعى المشهود عليه رجوع الشهود عن شهادتهم في محل اخر فلا تسمع دعواه واذا شهدوا في حضور حاكم ثم رجعوا بعد ذلك عن شهادتهم في حضور حاكم اخر يعتبر رجوعهم

(الفصل الثامن - في التواتر)

(م) ١٧٣٢ لا اعتبار لكثرة الشهود يعني لا يلزم ترجيح شهود احد الطرفين لكثرتهم بالنسبة الى شهود الطرف الاخر الا ان تكون كثرتهم قد بلغت درجة التواتر (م) ١٧٣٣ التواتر يفيد علم اليقين بناء عليه لا تقام البيئة بخلاف التواتر كما ذكر آنفاً (م) ١٧٣٤ كما لا يشترط لفظ الشهادة في التواتر كذلك لا تتحرى العدالة بناء عليه لا حاجة الى تزكية المخبرين (م) ١٧٣٥ ليس في التواتر عدد معين للمخبرين ولكن يلزم ان يكونوا جما غفيرا لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

* الباب الثاني *

في بيان الحجج الخطية والقرينة القاطعة وينقسم على فصلين (النصل الاول = في بيان الحجج الخطية)

يفتحها المزكون ويقرؤها فان كان الشهود المحرة اسماؤهم فيها عدولا كتبوا تحت اسم كل منهم عدل ومقبول الشهادة وان لم يكونوا عدولا كتبوا ليسوا بعدول وامضوا ولم يوقفوا على مضمونها من اتي بالمستورة ولا غيره وختموا فوق الظرف واعادوها الى الحاكم (م) ١٧١٩ اذا اعيدت المستورة مختومة الى الحاكم ولم يكتب فيها من قبل المزكين في حق الشهود انهم عدول ومقبولوا الشهادة بل كتبوا فيها كلاماً يفيد الجرح صراحة او دلالة بان كتبوا فيها ليسوا بعدول او لم نعلم بحالهم او مجهولوا الاحوال او الله اعلم او لم يكتبوا فيها شيئاً فيحتمل لا يقبل الحاكم شهادتهم وان كان كتب فيها عدول ومقبولوا الشهادة يتندر الحاكم في المرتبة الثانية الى التزكية علناً (م) ١٧٢٠ التزكية علناً تجري بالوجه الآتي وهو انه يجلب المزكون الى حضور الحاكم حال كون المترافعين حاضرين وتزكي الشهود او يرسل الشهود والمترافعان مع نائب التزكية الى محل المزكين وتزكي الشهود علناً (م) ١٧٢١ ينبغي ان يكون المزكي في التزكية سرّاً اثنين رعاية للاحتياط وان كان كافياً فيها مزك واحد (م) ١٧٢٢ التزكية العلنية من قبيل الشهادة ويعتبر فيها شروط الشهادة ونصابها ولكن لا يلزم على المزكين ذكر لفظ الشهادة (م) ١٧٢٣ لا يشتغل الحاكم بتزكية الشهود الثابتة عدالتهم في ضمن خصوص عنده اذا شهدوا بخصوص اخر في حضور ذلك الحاكم ان لم يمس عليها ستة اشهر وان كان مضى عليها ستة اشهر زكاهم الحاكم مرة اخرى (م) ١٧٢٤ اذا طعن المشهود عليه قبل التزكية او بعدها بالشهود باسناد شيء مانع لقبول الشهادة كدفع مغرم او جر مغرم طلب منه الحاكم البيئة على ذلك واذا اثبت المشهود عليه هذا بالبيئة رد الحاكم شهادة اولئك الشهود وان لم يثبت زكاهم الحاكم ان كان لم يزكهم وحكم بموجب شهادتهم ان كان قد زكاهم (م) ١٧٢٥ اذا عدل بعض المزكين الشهود وجرحهم بعضهم يرجح طرف الجرح فلا يحكم الحاكم بشهادة اولئك الشهود (م) ١٧٢٦ اذا مات الشهود او غابوا بعد اداء الشهادة في المعاملات فللحاكم ان يزكهم ويحكم بشهادتهم (تذنيب - في تخليف الشهود)

(م) ١٧٣٦ لا يعمل بالخط والختم فقط ولكن اذا كان سائلا عن تسببه التزوير والتصنيع يكون معمولاً به يعني يكون مدارا للحكم لا يحتاج الى الثبوت بوجه اخر (م) ١٧٣٧ البراءات السلطانية وقيود الدفاتر الخاقانية لكونها امينة من التزوير معمول بها (م) ١٧٣٨ يعمل ايضا بسجلات المحاكم اذا كانت قد ضبطت سالمة عن الفساد والحيلة على الوجه الذي يذكر في باب القضاء (م) ١٧٣٩ لا يعمل بالوقفية فقط ولكن اذا كانت مقيدة في سجل المحكمة الموتوق به والمعتمد عليه تكون معمولاً بها على ذلك الحال

(الفصل الثاني = في بيان القرينة القاطعة)

(م) ١٧٤٠ احد اسباب الحكم القرينة القاطعة ايضا (م) ١٧٤١ القرينة القاطعة هي الامارة البالغة حد اليقين مثلا اذا خرج احد من دار خالية خائفا مدهوشا وفي يده سكين ملوثة بالدم فدخل في الدار وروى فيها شخص مذبح في ذلك الوقت فلا يشتبه في كونه قاتل ذلك الشخص ولا يلتفت الى الاحتمالات الوهمية الصرفة كان يكون الشخص المذكور ربما قتل نفسه (راجع مادة ٧٤)

* (الباب الثالث) في بيان التحليف

(م) ١٧٤٢ احد اسباب الحكم اليمين او النكول عنه ايضا وهوانه اذا اظهر المدعي العجز عن اثبات دعواه يحلف المدعي عليه بطلبه ولكن اذا ادعى احد على آخر بقوله انت وكيل فلان وانكر الوكالة فلا يلزم بحليفه كذلك اذا ادعى كل من الشخصين المال الذي هو في يد آخر بانه اشتراه منه واقر المدعى عليه بانه باعه لاحدهما وانكر دعوى الآخر فلا يتوجه عليه اليمين والاستتجار والا تهان والاثم بالاشتراء في هذا الخصوص (م) ١٧٤٣ اذا قصد تحليف احد الخصمين يحلف باسمه تعالى بقوله والله او بالله مرة واحدة (م) ١٧٤٤ لا تكون اليمين الا في حضور الحاكم او نائبه ولا اعتبار بالنكول عن اليمين في حضور غيرها (م) ١٧٤٥ تجري النيابة في التحليف ولكن لا تجري في اليمين بناء عليه لوكلاء الدعوى ان يحلفوا الخصم ولكن اذا توجهت اليمين الى موكلهم يلزم ان يحلفوا هم بالذات ولا يصح تحليف وكلائهم

(م) ١٧٤٦ لا يحلف الا بطلب الخصم ولكن يحلف من قبل الحاكم في اربعة مواضع بلا طلب الاول اذا ادعى احد من التركة حقا واثبته فيحلفه الحاكم على انه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميت بوجه ولا ابراء ولا احالة على غيره ولا اوفى من طرف احد وليس لليت في مقابلة هذا الحق رهن ويقال لهذا يمين الاستظهار الثاني اذا استحق احد مال واثبت دعواه حلفه الحاكم على انه لم يبيع هذا المال ولم يهبه لاحد ولم يخرج من ملكه بوجه من الوجوه الثالث اذا اراد المشتري رد المبيع لعيبه حلفه الحاكم على انه لم يرض بالعيب قولا او دلالة بتصرف كتصرف الملاك على ما ذكر في مادة ٣٤٤ الرابع تحليف الحاكم الشفيع عند الحكم بالشفعة بانه لم يبطل شفيعته يعني لم يسقط حق شفيعته بوجه من الوجوه (م) ١٧٤٧ اذا حلف المدعي عليه بطلب الخصم قبل ان يكلفه الحاكم فلا تعتبر يمينه ويلزم ان يحلف من قبل الحاكم مرة اخرى (م) ١٧٤٨ اذا حلف احد على فعله يحلف على البتات يعني يحلف على القطع بان هذا الشيء هكذا او ليس بكذا واذا حلف على فعل الغير يحلف على عدم العلم يعني يحلف على عدم علمه بذلك الشيء (م) ١٧٤٩ اليمين اما بالسبب او بالحاصل وهوان اليمين بوقوع خصوص او بعدم وقوعه يمين بالسبب واليمين ببقائه او بعدم بقاءه يمين بالحاصل مثلا اليمين في دعوى البيع والشراء بعدم وقوع عقد البيع اصلا هو يمين بالسبب واما اليمين ببقاء العقد الى الان او بعدم بقاءه فهو يمين بالحاصل (م) ١٧٥٠ اذا اجتمعت دعاوي مختلفة يكفي وبها يمين واحدة ولا يلزم التحليف لكل منها على حدة (م) ١٧٥١ اذا كلف الحاكم من توجه اليه اليمين في الدعاوي المتعلقة بالمعاملات باليمين ونكل عنه صراحة بقوله لا احلف او دلالة بالسكوت بلا عذر حكم الحاكم بنكوله واذا اراد ان يحلف بعد الحكم فلا يلتفت اليه ويبقى حكم الحاكم على حاله (م) ١٧٥٢ تعتبر يمين الاحرس ونكوله عن اليمين باسارته المعهودة

(لاحقة) (م) ١٧٥٣ اذا قال المدعي ليس لي شاهد اصلا ثم اراد ان يأتي بشهود او قال ليس لي شاهد

ملحوظات

بانها ملكي وان هذا قد وضع يده عليها بغير حق وانا اطلب ان تسلم لي وقال دوايد ان هذه الدار ملكي ولذا وضعت عليها يدي بحق ترجع بينة الخارج وتسمع (م) ١٧٥٨ ترجع بينة الخارج ايضا على بينة ذي اليد في دعاوي الملك المقيد بسبب قابل للتكرار ولم يبين فيها التاريخ كالشراء لكونها في حكم دعوى الملك المطلق ولكن اذا ادعى كلاهما بانها تلفها الملك من شخص واحد ترجع بينة ذي اليد مثلا اذا ادعى احد على اخر الدكان الذي في يده بانه ملكي وانا اشتريته من زيد وحال كونه ملكي بهذه الجهة وضع يده عليه هذا الرجل بغير حق وقال ذو اليد اشتريته من بكر او هو موروث لي من والدي وبهذه الجهة قد وضعت يدي عليه ترجع بينة الخارج وتسمع ولكن اذا قال ذو اليد انا اشتريت هذا الدكان من زيد ترجع بينة ذي اليد على بينة الخارج بهذا الحال (م) ١٧٥٩ بينة ذي اليد اولى في دعاوي الملك المقيد بسبب غير قابل للتكرار كالنتاج مثلا لو تنازع الخارج ودو اليد في مهرة وادعى كل منهما انها ماله ومولودة من فرسه ترجع بينة ذي اليد (م) ١٧٦٠ بينة من تاريخه مقدم اولى في دعوى الملك المؤرخ مثلا اذا ادعى احد على العرصة التي هي في يد احر باني اشتريتها قبل هذا التاريخ بسنة من فلان وقال ذو اليد انها مورثة لي من والدي الذي توفي قبل هذا التاريخ بخمس سنين ترجع بينة ذي اليد وان قال هي موروثة من ابي الذي مات قبل ستة اشهر ترجع بينة الخارج على هذا الحال كذلك اذا ادعى كل من الخصمين انه اشترى المدعي به من شخص غير الذي اشترى منه الاخر وبيننا تاريخ تملك بائعها ترجع بينة من تاريخ تملكه مقدم على الاخر (م) ١٧٦١ لا يعتبر التاريخ في دعوى النتاج وترجع بينة ذي اليد كما ذكرنا الا انه اذا لم يوافق من المدعي به تاريخ ذي اليد ووافق تاريخ الخارج ترجع بينة الخارج وان خالف تاريخ كليهما او لم يكن معلوما فتكون بينة كليهما منتهرة يعني متساقطة ويترك المدعي به في يد ذي اليد ويبقى له (م) ١٧٦٢ بينة الزيادة اولى مثلا اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن او المبيع ترجع

سوى فلان وفلان ثم قال لي شاهد اخر لا يقبل قوله (الباب الرابع = في بيان التنازع بالايدي) (م) ١٧٥٤ يلزم اثبات وضع اليد بالبينة في العقار المتنازع فيه ولا يحكم بتصادق الطرفين يعني لا يحكم بكون المدعي عليه ذا اليد باقراره عند دعوى المدعي ولكن اذا ادعى المدعي قائلًا اني كنت اشتريت ذلك العقار منك او كنت غصبته مني فلا حاجة الى اثبات كون المدعي عليه ذا اليد بالبينة وايضا لا حاجة الى اثبات ذي اليد في المنقول على الوجه الذي ذكرنا آنفاً وهو في يد اي شخص كان فهو ذو اليد وتصادق الطرفين كاف في هذا (م) ١٧٥٥ اذا تنازع شخصان في عقار وادعى كل منهما كونه ذا اليد في ذلك العقار تطلب البينة من كل واحد منهما على كونه ذا اليد فاذا اقام كل منهما البينة على ذلك ثبتت يدها معا على العقار فيستتركان فيه واذا اظهر احدهما العجز عن اثبات وضع يده واقام الاخر البينة على كونه واضع اليد يحكم بكونه ذا اليد ويعد الاخر خارجا وان لم يثبت احد من الخصمين كونه ذا اليد يحلف كل منهما بطلب الاخر على عدم كون خصمه ذا اليد في ذلك العقار فان تكلا عن اليمين ثبتت كونهما ذوي اليد في ذلك العقار ويستتركان فيه وان نكل احدهما وحلف الاخر يحكم بكون الخالف واضع اليد مستقلا بذلك العقار ويعد الاسر خارجا وان حلفا معا فلا يحكم لاحد منهما بكونه ذا اليد ويوقف العقار المدعي به الى ظهور حقيقة الحال

(الفصل الثاني = في ترجيح البينات)

(م) ١٧٥٦ اذا ادعى احد الشخصين الملك بالاستقلال والاخر الملك بالاشتراك في مال والحال ان كلا منهما متصرف اي دويدين فيبينة الاستقلال اولى يعني اذا اراد كلاهما ان يقيم البينة ترجح بينة الذي ادعى الاستقلال على بينة الذي ادعى الاشتراك واذا ادعى كلاهما الاستقلال واقاما البينة على ذلك يحكم لهما بذلك العقار مشتركاً واذا عجز احدهما عن الاتبات واثبت الاخر يحكم له بكون ذلك العقار ملكه مستقلاً (م) ١٧٥٧ بينة الخارج اولى في دعوى الملك المطلق الذي لم يبين فيها تاريخ مثلاً اذا ادعى احد الدار التي هي في يد اخر

بينة من ادعى بالزيادة (م) ١٧٦٣ ترجع بينة التملك على بينة العارية مثلاً اذا ادعى احد المال الذي هو في يد الاخر قائلاً اني كنت اعطيته اياه عارية واراد استرداده وقال المدعي عليه كنت بعثني اياه او وهبته له ترجع بينة البيع او الهبة (م) ١٧٦٤ ترجع بينة البيع على بينة الهبة والرهن والاجارة وبينة الاجارة على بينة الرهن مثلاً اذا ادعى احد على اخر بقوله كنت بعثك المال الفلاني اعطني ثمنه وقال المدعي عليه انت كنت وهبته لي ذلك وسلمتني اياه ترجع بينة البيع (م) ١٧٦٥ ترجع بينة الاطلاق في العارية مثلاً اذا هلك الحصان المستعار في يد المستعير وادعى المغير قائلاً اني كنت اعركك اياه على ان تستعمله اربعة ايام وانت لم تسلمه لي في المدة المذكورة وهلك عندك في اليوم الخامس فاضمن قيمته وادعى المستعير بقوله كنت اعركتني اياه بان استعمله على الاطلاق ولم تقيد بأربعة ايام ترجع بينة المستعير وتسمع (م) ١٧٦٦ ترجع بينة الصحة على بينة مرض الموت مثلاً اذا وهب احد مالا لاحد ورثته ثم مات وادعى باقي الورثة انه وهبه في مرض موته وادعى الموهوب له انه وهبه في حال صحته ترجع بينة الموهوب له (م) ١٧٦٧ ترجع بينة العقل على بينة الجنون او العته (م) ١٧٦٨ اذا اجتمع بينة الحدوث والقدم ترجع بينة الحدوث مثلاً اذا كان في ملك احد مسيل الاخر ووقع بينهما اختلاف في الحدوث والقدم وادعى صاحب الدار حدوثه وطلب رفعه وادعى صاحب المسيل قدمه ترجع بينة صاحب الدار (م) ١٧٦٩ اذا اظهر الطرف الراجح العجز عن البينة تطلب البينة من الطرف المرجوح ان اتب فيها والا يحلف (م) ١٧٧٠ اذا اظهر الطرف الراجح العجز عن الاثبات فحكم بموجب اقامة الطرف المرجوح البينة على ما سبق ثم اراد الطرف الراجح اقامة البينة فلا يلتفت اليه بعده

(الفصل الثالث - في القول لمن وتحكيم الحال)

(م) ١٧٧١ اذا اختلف الزوج والزوجة في امتعة الدار التي سكنها ينظر الى الامتعة فان كانت من الاشياء التي تصلح للزوج فقط كالبنفقة والسيف او من الاشياء الصالحة لكل من الزوج والزوجة كالاولاد

والمفروشات ترجع بينة الزوجة واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوج مع اليمين يعني اذا حلف الزوج بان تلك الاشياء ليست لزوجته يحكم بكونها له واما في الاشياء الصالحة للنساء فقط كالخلى والبسة النساء فتخرج بينة الزوج واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوجة مع اليمين الا ان يكون احدهما صانع الاشياء الصالحة للاخر او بائعها فالقول له مع اليمين على كل حال مثلاً القسط حلل مخصوص بالنساء ولكن اذا كان الزوج صانعاً فالقول له مع اليمين (م) ١٧٧٢ تقوم الورثة مقام المورث عند موت احد الزوجين ولكن اذا عجز كلا الطرفين عن الاثبات على ما ذكر فالقول لمن هو في الحياة منها مع اليمين في الاشياء الصالحة لكليهما واذا مات كلاهما معاً فالقول لورثة الزوج في الاشياء الصالحة لكليهما (م) ١٧٧٣ اذا اراد الواهب الرجوع عن الهبة وادعى الموهوب له تلف الموهوب فالقول له بلا يمين (م) ١٧٧٤ الامين يصدق بيمينه في براءة ذمته كما اذا ادعى المودع الوديعة وقال الوديع انا ردديتها اليك فالقول له مع اليمين ولكن اذا اراد ان يقيم البينة ليخلص من اليمين تسمع بينته (م) ١٧٧٥ اذا اعطى من له ديون مختلفة لدائنه مقداراً من الدين فالقول له فيما اذا ادعى انه اعطاه محسوباً بدينه الفلاني (م) ١٧٧٦ بعدما انقضت مدة اجارة الرحي اراد المستأجر حط حصته من الاجرة مدة انقطاع الماء في اثناء مدة الاجارة ووقع بين الآجر والمستأجر اختلاف ولم تكن هناك بينة بنظر فان كان في مقدار مدة الانقطاع مثلاً اذا ادعى المستأجر عشرة ايام والمؤجر خمسة ايام فالقول للمستأجر مع اليمين وان كان الاختلاف في اصل الانقطاع يعني ان انكر المؤجر انقطاع الماء بالكلية يحكم الحال الحاضر يعني يجعل حكماً وهو انه اذا كان الماء جارياً في وقت الدعوى والخصومة فالقول للمؤجر مع اليمين واذا كان في ذلك الوقت منقطعاً فالقول للمستأجر مع اليمين (م) ١٧٧٧ اذا اختلف في طريق الماء الذي يجري الى دار احد بانه حادث او قديم وادعى صاحب الدار بكون المسيل حادثاً وطلب رفعه ولم تكن لكلا

ملحوظات

الخيار وفي قبض كل الثمن او بعضه تحالف وفي هذه الصور الثلاث يحلف المنكر بيئته — (قانون مرامات)

(م) ١٧٧ على الخصم الذي يريد اثبات شيء بالبيئة ان يبين الوقائع التي يريد اثباتها في اقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة او في الجلسة شفاهاً فان بينها شفاهاً يذكر ذلك في محضر الجلسة (م) ١٧٨ ان لم ينزع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها او نازع في ذلك وحكمت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق (م) ١٧٩ يجوز للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بان الوقائع المتمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة للقبول (م) ١٨٠ ويجوز لها ايضاً ان تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبيئة في الاحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت ان ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة (م) ١٨١ اذا ادنت المحكمة لاحد الاخصام باثبات شيء بالبيئة كان للخصم الاخر الحق دائماً في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبيئة ايضاً (م) ١٨٢ يجب ان تكون الوقائع المقتضي اثباتها بالبيئة ميّنة كل منها على افراده بالدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك (م) ١٨٣ يجب ان يكون التحقيق امام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه — ويجوز للمحكمة ان تعين في الجلسة المذكورة احد قصاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك ان يشرع في اجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فوراً — فان كان محل اقامة الشهود بعيداً عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها ان تعين بناء على طلب الخصم الذي يريد الاثبات بالبيئة قاضي المواد الجزئية الموجود في محل اقامة الشهود او في محل اقامة العريق الاكثر عدداً منهم ويكون هذا العيين بمقتضى امر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكوران يبين اسم ولقب ومحل اقامة كل من الشهود — وفي حالة ما اذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه ان يعين بناء على عريضة تقدم له بمن يطلب التعجيل من الاخصام المحل واليوم

الطرفين بيئته بنظر فان كان في وقت الخصومة يجري الماء من المسيل او يعلم جريانه قبيل ذلك يبقى على حاله ويكون القول لصاحب المسيل مع اليدين يعني يحلف على عدم كون المسيل حادثاً وان كان لم يجر الماء من المسيل في وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبل ذلك فالقول لصاحب الدار مع اليمين

(الفصل الرابع — في التحالف)

(م) ١٧٧٨ اذا اختلف البائع والمشتري في المقدار او الوصف او الجنس للثمن او المبيع او كليهما يحكم لمن اام منها البيئة وان اقام كلاهما البيئة يحكم لمن اثبت الزيادة منها وان عجز كلاهما عن الاثبات يقال لها اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر او يفسخ البيع وعلى هذا ان لم يرض احدهما بدعوى الآخر حلف الحاكم كلا منهما على دعوى الآخر وابداء بالمشتري فاذا نكل احدهما عن اليمين تبنت دعوى الآخر واذا حلف كلاهما فسخ الحاكم البيع (م) ١٧٧٩ اذا اختلف المستأجر قبل ان يتصرف في المأجور مع المؤجر في مقدار الاجرة مثلاً بان ادعى المستأجر ان الاجرة عشرة دنائير وادعى المؤجر انها خمسة عشر ديناراً فقبل دعوى من اقام البيئة منها وان اقام كلاهما معاً البيئة يحكم بيئته المؤجر وان عجزا عن الاثبات يحلفان معاً ويبدأ بتخليف المستأجر اولاً ويلزم من نكل بنكوله فان حلف كلاهما فسخ الحاكم الاجارة واذا اختلفا في المدة او المسافة فالحكم على هذا الوجه الا انه اذا اقام كلاهما البيئة يحكم بيئته المستأجر ويبدأ بتخليف المؤجر في صورة التحالف (م) ١٧٨٠ اذا اختلف المؤجر والمستأجر كما ذكر في المادة الآتفة بعد انقضاء مدة الاجارة فالقول للمستأجر مع اليمين وليس هناك تحالف (م) ١٧٨١ اذا اختلف المؤجر والمستأجر في مقدار الاجرة في اثناء مدة الاجارة يجري التحالف وفسخ عقد الاجارة في حق المدة الباقية ويكون القول للمستأجر في حصة المدة الماضية (م) ١٧٨٢ اذا اختلف المتبايعان بعد ان تلف المبيع في يد المشتري او حدث فيه عيب مانع للرد لا يجري التحالف ويحلف المشتري فقط (م) ١٧٨٣ ليس في دعوى الاجل يعني في كونه موجلاً اولاً وفي شرط

ملحوظات

والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود — وتعلن صورة الامر الصادر بعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الاخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بـ ثلاثة ايام (م) ١٨٤ اذا غلب احد الاخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فوراً من المحكمة او من القاضي المعين بعد سماع اقوال الاخصام بوجه الايجاز ويصدر الحكم باسم يكتب في محضر الجلسة (م) ١٨٥ اذا امتنع القاضي عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع امر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد او صرف النظر عنه والحكم في اصل الدعوى (م) ١٨٦ لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي ان يأذنا بامتداد الميعاد اكثر من مرة واحدة (م) ١٨٧ اذا امتنع الشهود عن الحضور يجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لاداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدماً غير مواعيد المسافة (م) ١٨٨ يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود (م) ١٨٩ يكون العمل في تحقيق النفي الذي يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق باسم يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فوراً (م) ١٩٠ تتبع القواعد الآتي بيانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفي (م) ١٩١ اذا لم يحضر الشاهد لاداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانوناً يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديواني واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحدور وعليه مصاريف ذلك التكليف (م) ١٩٢ يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة او من القاضي المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك في محضر التحقيق (م) ١٩٣ يصاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية (م) ١٩٤ وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة او للقاضي المعين للتحقيق ان يصدر امراً باحضار الشاهد رغماً عنه (م) ١٩٥ اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجاوبة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفاً بغرامة مائة قرش ديواني فضلاً عن الحكم عليه بما يترب على امتناعه من التعويضات للاخصام (م) ١٩٦ اذا

حضر الشاهد الذي تأخر اولاً عن الحضور وابتداء اعداراً ثابتة اوجبت تأخير وجبت اقالته من الغرامة (م) ١٩٧ اذا ثبت ان للشاهد مانعاً عن الحضور ينتقل القاضي المعين للتحقيق مصحوباً بكاتب المحكمة الى منزل ذاك الشاهد لسماع شهادته فان كان التحقيق امام المحكمة وجب عليها ان تعين احد قضاتها لذلك (م) ١٩٨ لا يجوز رد شهادة احد الشهود ولا تجريجه ولو كان قريباً او صهرًا لاحد الاخصام الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر او صغر سنه او بسبب مرض في جسمه او في قواه العقلية او غير ذلك من الاسباب التي من هذا القبيل (م) ١٩٩ تسمع اقوال من لم يبلغ سنه اربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط (م) ٢٠٠ يجوز لمن لا قدرة له على التكلم ان يؤدي الشهادة اذا امكنه ان يبين مقصوده بالكتابة او بواسطة الاشارات (م) ٢٠١ يجب على كل شاهد تجاوز سن الاربع عشرة سنة ان يحلف ميميناً قبل استجوابه (م) ٢٠٢ لا يجوز لاحد ان يؤدي شهادة عما تضمنته ورقة من الاوراق المتعلقة بالاشغال الميرية الا اذا سبق نشرها او اذنت بافشاءها الجهة المختصة بها (م) ٢٠٣ اذا ادعى احد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة في اثناء اجراء وظائفه ورأى انه يترب على عدم كتمان ذلك ضرراً للمصلحة العمومية فلا يلزم بالافشاء (م) ٢٠٤ اذا علم احد القضاة ونحوهم واحداً ماموري الضبطية القضائية او ماموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجبر على ان يعرف عن مصدر علمه بذلك (م) ٢٠٥ كل من علم من الافوكاتية او الوكلاء او غيرهم بواسطة صنعته او خدمته باسم ما او بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في اي حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته او اعمال صنعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جنائية او جنحة (م) ٢٠٦ ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤديوا الشهادة عن الامر

معلومات

العريضة والامر الذي عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاقي حصل فيها التحقيق وعلى اسماء الاخصام والقابهم وصنائعهم ومحلاتهم مع بيان حضورهم او عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان . حضور الشهود او عدمه والاوامر الصادرة في شأنهم وبيان شهادة الشهود والايمان اللاقي حلقوها وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الاسئلة التي وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التي نشأت عن توجيه الاسئلة وبيان الاجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التي عرفوا عنها وبيان الجلسات التي اقتضاها التحقيق (م) ٢١٩ اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم ويبين ذلك في المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذي حضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة (م) ٢٢٠ اذا لم ترتب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهادتهم على الخصم الذي حضرهم (م) ٢٢١ اذا لم يحصل التحقيق امام المحكمة او حصل امامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة الشهود كان للاخصام الحق في الاطلاع على محضر التحقيق (م) ٢٢٢ للاخصام في جميع الاحوال ان ياخذوا صورة محضر التحقيق بشرط ان لا يترتب على ذلك تاخير الحكم في الدعوى

بينة — (قانون تحقيق الجنايات) (في الاثبات بالبينة)

(م) ٦٧ يجوز للقاضي التحقيق ان يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية واحوالها واسنادها للتهمة او براءة ساحته منها او يتوصل بها الى اثبات ذلك (م) ٦٨ الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور امامه على يد محضر بناء على امر يصدر منه — ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال ان يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور (م) ٦٩

والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم (م) ٢٠٧ لا يجب على احد الزوجين ان يفشي بغير رضاء الاخر ما بلغه اليه في اثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتهما بينهما الا في حالة رفع دعوى من احدهما على الاخر بحق او اقامة دعوى على احدهما بسبب وقوع جنابة او جنحة منه على الاخر (م) ٢٠٨ يؤدي كل واحد من الشهود شهادته على انفراده بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم (م) ٢٠٩ على الشاهد ان يعرف عن اسمه ولقبه وصنعتة او وظيفته ومحلّه وان يبين قرابته او مصاهرته ودرجة القرابة او المصاهرة ان كان قريباً او صهرًا لاحد الاخصام ويبين ان كان خادماً او مستخدماً عند احد الاخصام (م) ٢١٠ وعليه ايضاً ان يحلف ميمناً بانه يشهد بالحق وتكون تادية اليمين على حسب الاصول المقررة بديانته ان طلب ذلك (م) ٢١١ على الخصم الذي استحضر شاهداً ان ييدي على التوالي الاسئلة التي يرغب استشهاده عليها ثم ييدي الخصم الآخر ما يريد اشهاد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير ان يقطع احد الاخصام كلام الاخر او كلام الشاهد وقت اداء الشهادة (م) ٢١٢ لا يجوز للاخصام ابداء اسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما ابداه كل منهم الا باذن المحكمة والقاضي المعين للتحقيق (م) ٢١٣ يجوز لرئيس المحكمة او لاحد قضاتها بعد استشهاد الشاهد على ما ابداه الاخصام ان يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة (م) ٢١٤ في اثناء ابداء الاسئلة من احد الاخصام عما يرغب استشهاد الشاهد عليه يجوز للخصم الاخر الاعتراض على ابداء سوال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها او خارج عن حد اللياقة والقاضي منع ذلك السؤال (م) ٢١٥ يتلى على كل شاهد ما اداه من الشهادة ويضع امضاه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها (م) ٢١٦ اذا امتنع الشاهد من وضع امضائه او كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك في المحضر (م) ٢١٧ تؤدي الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك (م) ٢١٨ يشتمل محضر التحقيق على صورة

ملحوظات

يجب على قاضي التحقيق ان يسمع شهادة كل شاهد طلب احداً من اعضاء قلم النائب العمومي مباشرة حضوره وان يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده — ويجب عليه ايضاً ان يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعي بالحقوق المدنية (م) ٧٠ ومع ذلك اذا كلف مباشرة احد اعضاء قلم النائب العمومي او المدعي بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضي التحقيق انما يجب على الاتاخي المذكور في كل الاحوال ان يشرع في سماع شهادة الشهود وفي التحقيق في اقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له ان يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية ايام (م) ٧١ اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم او بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية حاز لقاضي التحقيق ان يطلب ممن كلفهم بالحضور منها بيان الاسئلة التي يرام توجيهها اليهم وان يحكم بعد ذلك بامر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب والخصم المعارضة في ذلك الامر في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى محكمة الحنف في اودة المشورة (م) ٧٢ تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراد غير حضور الباقي انما تجوز مواجهة بعضهم ببعض الآخر بعد ذلك — ويكون سماع الشهادة على وجه العموم في جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق ان يأمر بسماعها في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق والاداب او لظهور الحقيقة (م) ٧٣ يجب على الشهود ان يحلفوا يميناً على انهم يتشهدون بالحق ولا يقولون غير انما يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (م) ٧٤ يجب على قاضي التحقيق ان يطلب من كل واحد من الشهود ان يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكته (م) ٧٥ يحضر المتهم في الجلسة ويجوز له ان يوجه الى الشهود الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه او بواسطة المدافع عنه — ويحضر في الجلسة ايضاً احد

اعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية (م) ٧٦ يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع شهادة الشهود بغير حضور المتهم ولا احد من اعضاء قلم النائب العمومي ولا المدعي بالحقوق المدنية اذا رأى لزوماً لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه انها على سبيل الاستدلال فقط ولا تنلى في اثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية (م) ٧٧ يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق اجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب او تخريج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعمل به (م) ٧٨ يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقراره بانه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه او لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها (م) ٧٩ يجب على كل من دعي للحضور امام قاضي التحقيق لتادية شهادة ان يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضي المذكور بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي حكماً انتهائياً لا يستأنف بالزامه بدفع غرامة قدرها مائة قرش ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة من مائتي قرش الى اربعمائة قرش ديواني ويجوز اصدار امر بضيطة واحضاره (م) ٨٠ الشاهد الذي تار عن الحضور اولاً وحكم عليه بالغرامة تجوز اقالته منها بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي اذا حصر بعد تكليفه مرة ثانية وابدى لقاضي التحقيق اعذاراً مقبولة (م) ٨١ اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجابة عن الاسئلة التي وجهها اليه قاضي التحقيق يحكم عليه في كل الاحوال بغرامة من مائة قرش ديواني الى اربعة آلاف قرش ويجوز الحكم عليه ايضاً بالحبس من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوماً اذا كانت المادة المستشهد فيها من الجنح واما اذا كانت من الجنايات فتكون مدة الحبس من خمسة عشر يوماً الى شهرين ويكون الحكم بهذه

ملحوظات

العقوبات من محكمة الجناح بناء على طلب احد اعضاء
قلم النائب العمومي انما لا يحكم بها على الاشخاص
المعافين من تادية الشهادة في الاحوال الميينة في المواد
٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون
المرافعات (م) ٨٢ اذا كانت الشاهد مريضاً اوله
مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق ان يتوجه
الى محله لسمع شهادته ويخبر بذلك قلم النائب العمومي
والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم ويكون لم الحلف
في الحضور بانفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور
او بواسطة وكلاء عنهم ولم ايضاً ان يوجهوا اليه
الاسئلة التي يرى لم لزوم توجيهها اليه كما ذكر في
المواد السابقة انما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب
الحلف الذي له بمقتضى المادة ٧٦ من هذا القانون
(م) ٨٣ اذا كان الشاهد مقيماً خارج دائرة اختصاص
المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة الميينة في
المادة السابقة وفي غيرها من الاحوال ان يوكل في
سماع الشهادة قاضي التحقيق بالمحكمة المقيم بدائرتها

الشاهد المذكور (م) ٨٤ فاذا كان الشاهد مقيماً
بدائرة المحكمة ولكن في جوة بعيدة عن مركزها
يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان ينتدب
احد ماموري الضبطية القضائية لسماع شهادته متى
راى ان الاحوال تسمح بذلك (م) ٨٥ يجب
على قاضي التحقيق في الاحوال التي يوكل فيها غيره
في اجراء بعض تحقيقات او سماع شهادة شاهد ان
يعين الاجراءات اللازمة اجراءها والوقائع التي يلزم
استسناد الشاهد عليها (م) ٨٦ كافة القواعد والاصول
المقررة قانوناً فيما يتعلق بالتسود في المواد المدنية
تتبع في المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك
بيئة — (ر) مهر (قصايا) — شاهد
بيئة — (ر) نكاح (اثبات) نكاح غير صحيح —
اثبات الديون ق ٢١٥ — ٢١٧ — ٢١٨ — ٢٢٠ — ٢٣٤
بيئة نفي واثبات — (ر) حضور (ق ٥٧ — ٦٠
بيئة نفي — (ر) بيئة (ق ١٨١ — ١٨٩ — ١٩٠ وما يليها
بيئة — (ر) خبير (ق ٢٢٨ — ٢٢٠ حطوط ق ٢٢٠



تاجرة متزوجة — (ر) نكاح (ق ٦)
 تاجر مفلس — (ر) افلاس — متفالس (قف ٣٠٣)
 تاجير — (ر) اجارة
 تاجير املاك الميري — (ر) املاك الميري الحرة
 — املاك الميري العمومية المرتبهة
 تاجير املاك الاوقاف — (ر) وقف
 تاجيل — (ر) بيع (مجلة ١٥٦) — حضور
 تاخير المدعي عليه عن الحضور — (ر) مجلس
 ملغى ١٣ جا سنة ١٢٩٩ — حضور
 تاخير في طلب المعاش (ر) معاش ١٥ رجب ١٣٠٠
 تاخير — (ر) حضور (قم ٥٣) — مرافعة (قم
 ٢٩٧ — ٢٩٩ — جنح (قج ١٦٤)
 تاخير النطق بالحكم (ر) احكام (قم ٩٢ — ٩٣)
 تاخير الحكم في الغياب — (ر) غيبة (قم ١٢١)
 تاخير الدعوى بالنسبة لادخال ضامن (ر) ضمان
 (قم ١٤٢ — ١٤٣)
 تاخير للاطلاع على اوراق الدعوى — (ر) ضمان
 (قم ١٤٩)
 تاخير سماع شهادة الشهود — (ر) بينة (قم ١٨٤) —
 ١٨٥ — ١٨٦
 تاخير الحكم في الدعوى الاصلية — (ر) دعوى
 فرعية (قم ٢٩٥)
 تاخير في توقيع الحكم — (ر) مرافعة (قم ٢٩٧)
 تاخير بيع الانبيا المجوزة — (ر) حجز (قم ٤٦٤)
 تاخير جلسة المصالحة مع المفلس — (ر) صلح
 (ق ٣١٩)
 تاخير سماع الشهادة — (ر) بينة (قج ٧٠)
 تاديب خدمة المحاكم — (ر) محكمة تاديبية
 تاديب القضاة — (ر) محكمة تاديبية
 تاريخ (مصاحف التاريخ الاسلامي مع التواريخ الاخرى)
 (ر) سنة
 تاريخ — (مستور صادر من مطارة المالية في شهر فبراير
 سنة ١٨٨٨ مرة ٩٤ بجميع مصالح الحكومة
 انه حلافا لما هو جار اتباعه في المصالح العمومية من وضع
 التواريخ الافرنكية دون سواها قد تلاحظ ان
 المديرين والمحافظات ومصالح الحكومة الاخرى

جارية في اغلب الاحوال استعمال التواريخ العربية او
 القبطية في العقود والمحركات الصادرة منها بدون
 ايضاح التواريخ الافرنكية الموافقة لها في شاء عن ذلك
 انه عند ما يقتضي الحال تفحص مسألة ما يحتاج الحال
 الى الاستكشاف من التفاويم عن التواريخ الافرنكية
 الموافقة للتواريخ المذكورة ولا يخفى ان هذا الامر
 موجب لصياح وقت جسيم فملافاة لذلك قد قرر مجلس
 النظار بمجلسه المنعقدة في ٥ ديسمبر سنة ٨٧ انه اعتبارا
 من اول يناير سنة ١٨٨٨ يجب على جميع المديرين
 والمحافظات وباقي مصالح الحكومة ان تضع في كافة
 المحركات (بدون استثناء) التي يصير تبادلها بين بعضها
 بعضا وبينها وبين المصالح العمومية او الاهالي التواريخ
 العربية تم التواريخ الافرنكية الموافقة لها — فبناء على
 ذلك نرجو منكم اتباع ما هو ممدون بهذا القرار
 بالدقة وارسال افادة بوصول هذا المنشور اليكم
 تاريخ — (ر) سنة
 تاريخ ثابت — (ر) تسجيل — دفتر تسجيل —
 اثبات الديون (ق ٢٢٨ — ٢٢٩)
 تاريخ — (ذكر بنو نغديوطايب مصلحة المساحة صادر
 في ١ اغسطس سنة ١٨٧٦)
 (نحن محمد توفيق باشا خديوي مصر) بناء على
 عرض مجلس النظار — من حيث ان بعض اراضي
 انتزعت ملكيتها سواء كان لمصلحة السكك الحديد
 الميرية او لانشاء السكك والطرق او لانشاء ترع
 المرور وترع الري او لانشاء الجسور الموجودة على
 شاطئ النيل او لترع للان مرطوط عليها اموال عقارية
 ومن حيث ترع الملكية البادي ذكرها التي اجريت
 بقصد المنفعة العمومية تسبب منها حرمان اصحاب
 الاملاك من حقوق ملكيتهم والانتفاع بها ومن حيث
 ان هذه الحالة تسبب منها تشكيكات مرعية وان تلك
 الحالة هي مخالفة للعدالة قطعا فقد امرنا بما هوآت
 واشهرناه لاجراء العمل بمقتضاه (م) ١ الاراضي المنزوع
 ملكيتها اما لمصلحة السكك الحديد الميرية او لانشاء
 السكك والطرق او لانشاء ترع المرور وترع الري
 او لانشاء الجسور الموجودة على شاطئ النيل او لترع
 يصير تعيينها بمعرفة مستخدمي مصلحة التاريخ حال

ملحوظات

عمليتها اولا باول وتعاقب من كافة الاموال العقارية (م) ٢ ممنوع اجراء اي زراعة كانت في الاراضي التي يصير معافاتها من الاموال انما اصحاب الاملاك الكائنة اراضيهم على السواحل يمكن التصريح لهم لاجراء زراعات فيها معينة بموجب تصريح خصوصي من ناظر الاشغال العمومية مقابلة مبلغ معين يدفع مقدما (م) ٣ جميع احكام الكود او القوانين واللوائح والنظامانات وجميع عوايد وطبايع قديمة او حديثة مضادة لهذا الذكر يتوعد بمغنية ولا عمل لها وكل من ناظر ديوان المالية وناظر ديوان الاشغال العمومية مكلف بتنفيذ هذا الذكر يتوكل منها بما يخص به تاريخ — (م) ١٠ اعلست سنة ١٨٢١

(نحو محمد توفيق باشا خديو مصر) — بناء على ما عرض من مجلس نظارنا قد امرنا بما هو آتي واشهرناه للعمل بمقتضاه (م) ١ انه لاجل تأكيد تخصيص المال العقاري بطريق المساواة على كافة ارباب الاطيان بمناسبة قيمة الاطيان التي في حيازة كل منهم يصير الشروع في انشاء تاريخ عمومي وهو عبارة عن عمل رسومات اطيان الوجه القبلي والبحري وفرزها (م) ٢ عملية التاريخ تكون مصلحة على حديثها تابعة لنظارة المالية وتحال ادارتها على عهدة مدير عام يعين بدكر يتوعد بناء على طلب مجلس النظار واما مفتتي عملية التاريخ فيصير تعيينهم بامر ناظر المالية بناء على طلب مدير العموم وباقي مستخدمي المصلحة يصير تعيينهم بمعرفة مدير العموم مباشرة (م) ٣ على مدير العموم ادارة كافة العمليات التاريخية وكافة الاشغال التي تتعلق بمصلحته وبناء على ذلك يكون من وظائفه تحرير كافة القوانين التي تتعلق بتشكيل المصلحة وتعيين الوظائف وبالضبط والربط واجراء تنفيذها (م) ٤ لا تعد في اية حال كان عمليات التاريخ حكما في مشاكل الملكية ولا تضر بحقوق الافراد (م) ٥ بعد نهو اشتغال فن الهندسة بشرع في فرز الاطيان ويتعين بمعرفة الفرازين آل الخبرة تعداد الدرجات التي ينبغي ان ينقسم عليها كل نوع من انواع الاطيان على حسب درجات خصوصيتها وقيمة

محصولاتها (م) ٦ ان التثبيكات التي تتعلق بعمليات التثديد والفرز بما انها امور ادارية محضة يصير تقديمها الى ماموري التاريخ بالتدريج من الأدنى للأعلى بحسب الاصول ويصيرت الحكم فيها في آخر درجة من ناظر المالية من بعد اخذ رأي مدير العموم عنها (م) ٧ مشورة رسم القطع والدفتر الذي يصير فيه قيد الاطيان وقت العمليات التاريخية يصير حفظها بدفتر خاتمة المالية ويحرر منها نسختان مطابقتان الاولى تكون خاصة عن كل مديرية على حديثها ويصير ابقاؤها بمركرها في عهدة مستخدم مسؤول عنها يصير تعيينه بمعرفة عموم التاريخ وقيم بالمديرية تحت اوامر المدير والتانية تكون عمومية ويجري حفظها بعموم مصلحة التاريخ (م) ٨ يجوز لاية شخص كان الاطلاع على دفاتر ورسومات التاريخ سواء كان في دات المديرية او في عموم مصلحة التاريخ ويعطى لكل طالب من ارباب الشؤون نسخة سواء كانت عن قطعة واحدة او عن جملة قطع مما هو وارد بالتاريخ بحيث ان يدفع مقدما قيمة الرسم الذي يصير تعيينه فيما بعد (م) ٩ قبل الشروع بيومين بالاقبل في عمليات المساحة او الفرز في كل قسم تخبر بذلك مصلحة عموم التاريخ الجمهور بواسطة اعلان ينشر لمرکز القسم وفي النواحي المشهورة ولارباب الاملاك والمستاجرين ونظار الاراضي ولكل من كان له شأن في ذلك الرحصة بالحضور في عمليات المساحة او في عمليات الفرز ولهم ان يقدموا ملحوظاتهم عن ذلك (م) ١٠ ان المديرين ونظار الاقسام ومشايخ البلاد والسيارف وماموري ومتوطني الحكومة من اي صنف ومن اي درجة كانوا ملرومون بان يقدموا الى ماموري التاريخ كافة الاستعلامات التي يطلبونها منهم وان يساعدوهم في تميم ماموريتهم كل منهم بحسب حدود حصائصه وعلى مفتتي وماموري التاريخ ان يستجودوا على كافة الاستعلامات التي يمكنهم ان يتحصلوا عليها وان يصغوا لاقوال كافة الأشخاص الذين يكون لارشاداتهم فائدة عائدة على العمليات التاريخية المكلفين بها (م) ١١ يصير مراجعة فرز الاطيان بمعرفة قومسيون تشكيله وادارته

يجري تعيينها بعرفة ناظر المالية بناء على طلب مدير العموم والطرايق والشروط التي بها يصير اءالار ارباب الشؤون بقرارات القومسيون التي بمقتضاها يسوغ لم اقامة دعواهم ضد القرارات المذكورة بصير تعيينها فيما بعد (م) ١٢ جميع احكام الكود او القوانين والمواعظ والنظامنامات وجميع العوائد والاصطلاحات قديمة كانت او حديثة المضادة لهذا الذكر بتوتيرة لمغية ولا عمل لها وناظر مالي يتناهمكلف بتنفيذ هذا الذكر بتو — تحريراً باسمكدرية في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩

تاريخ — امر عال صادر في ١٧ ابريل سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) — من بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ بتعيين حدود وظائف مصلحة المساحة وبناء على طلب مجلس نظارنا امر بما هوآت (م) ١ قد صار الغاء ادارة عموم المساحة واستبدالها بلجنة مكلفة بادارة المصلحة المذكورة مشكلة على الوجه الآتي

محمد رستم باشا
محمود بيك الفلكي
روسويك
موسيو كولفن
رئيس
اعضاء

(م) ٢ ما كان لمدير عموم المساحة من الوظائف المبينة في نصوص الذكر بتو الرقيم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ يكون للجنة الادارة المذكورة

تاريخ — (مشور من نظارة الداخلية في ٤ راسه ٢ ١٢ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤)

(صورة ترجمة ما نخرج من مصلحة التاريخ الى نظارة المالية) انه من منذ انشاء التاريخ لا يزال يحصل اهمال شديد من ماموري الحكومة في عدة جهات فيما يتعلق باتعمال مصلحة التاريخ وقد تحقق حصول ذلك في غالب الاحيان حتى انني بنفسني اضطررت مراراً لتجاوز صعوبات حاصلة من اهمال المشايخ والمأمورين والصيارف او غيرهم من الموظفين وبناء عليه فلا يسعني الا الاحاح لى سعادتك في استلعات نظركم الى ضياع الوقت والجسيم وخسارة النقود الكثيرة المسببين عن ذلك الاهمال الذي من شأنه انه يظهر الاعمال التاريخية كأنها بطيئة جداً وكثيرة التكاليف

فان مساحي التاريخ اضطروا مراراً ان ينسبعوا اسابيع بدون ان ياتوا بعمل ما وقد ورد الان من حافظ افندي توفيق التلغراف المرفوق بهذا الذي به يتشكى من ان مديرية الغربية لم تعين الى الان لا المعاون ولا اهل الخبرة ولا القصابة لمساعدته على تحديد ومساحة الاطيان التي تعطىها الحكومة بمقتضى الامر العالي الصادر في ٩ ستمبر الماضي (ر) املا للميري فغاية رجائنا من سعادتك هوان تصدروا الى المدير يات الاوامر الشديدة حتى ان ماموري الحكومة في الجهات يساعدون كل واحد بما يختص به في اتخاذ الاعمال التاريخية طبقاً للمادة العاترة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩

المسطرة اعلاء صورة ترجمة افاده وارده لنظارة المالية من ادارة التاريخ بالتشكي من اهمال ماموري الجهات ومشايخ وعمد البلاد في الاشغال التاريخية وقد وردت تلك الترجمة بافاده للداخلية من النظارة المشار اليها غمرة ٢١١ بقصد التأكيد على المدير يات بالمبادرة باجراء ما فيه تجيز اشغال التاريخ وعدم تاخيرها تحاشياً من الضرر الذي يتأق بسبب ذلك وحيث ان هذه المصلحة لم تخرج عن كونها من المصالح الاميرية التي يلزم الاهتمام والاعتناء بتجيز اشغالها فعلى المديرية حينئذ ان توكد على كافة ماموريها وعمد ومشايخ بلادها بعدم تاخير اشغال المصلحة المذكورة كما هو حاصل حتى لا يحصل منها تشكي فيما بعد وقد تحرر في تاريخه لحضرات المديرين بذلك وبالجملة هذا تكم للمبادرة باجراء مقتضاء

تاريخ — (ترجمة امر عال صادر في ٨ محرم سنة ١٢٤٦ أكتوبر سنة ١٨٦٦)

بما على ما عرصه عليا مجلس نظار حكومتنا وبعد احد رأي مجلس شورى القوايين امرنا بما هوآت (م) ١ مصلحة التاريخ مكلفة باجراء مساحة كافة اراضي الميري المحرة وباعمال الرسومات اللازمة عنها (م) ٢ بحسب على مشايخ البلاد الكائنة بها اراضي الميري المحرة ان يسوا لمساحي مصلحة التاريخ كافة قطع الاراضي المحرة المشرعة او الور الكائنة في بلادهم سواء كانت مدرجة او غير مدرجة في الحداويل المشورة (م) ٣ على المشايخ ان يسوا ايضاً انما اجراء المساحة عن اراضي الميري المحرة الخارجة عن حدود زمام بلادهم متى كانت بالقرب منها وغير تابعة للدة اخرى سواء كان استعلاها حارياً باي نوع كان او كانت بوراً (م) ٤ اذا اهل المشايخ عند حصول

ملحوظات

وقت اجراء المساحة فيعطى له ميعاد خمسة عشر يوما اخرى وبعد ذلك اذا لم يقل الشروط المدونة بالمادة السابقة فيصير طرح الارض في المزاد (م) ٩ واضعوا اليد على الارض اذا عارضوا الحكومة في ملكيتها لها او توقفوا في ردها لها في الحال فتعطل الحكومة حقها ليس في استردادها فقط بل في طلب ايجارها ايضا عن كامل مدة وضع اليد وطلب التعويض عن الاضرار والخسائر (م) ١٠ او بعد ان تمام مساحة كل بلد بحجور مساحة التاريخ كشفا عن كافة قطع الارض التابعة للحكومة التي صار مساحتها منها فيه مقدار مساحة كل قطعة وحدودها واسم محوص الكائنة به ووضع المنتج في اسفل هذا الكنتف بان كافة قطع الاراضي المذكورة قد صار مساحتها على حسب البيانات المعطاة منهم وان لا يوجد في بلدهم اراضي اخرى تامة للحكومة ويصدق الصراف على اقرار المنتج المذكورين (م) ١١ اذا ظهر فيها بعد وجود قطعة ارض تابعة للحكومة بها كان مقدار مساحتها في داخل دائرة زمام البلد او في اطرافها العراش المعرعة بها الناحية فيه فبالمشايخ جميعا وطريق النصارى والتكافل يدفع غرامة توافي قيمة ايجار الارض المذكورة عن المدة التي مضت من تاريخ مساحة البلد لغاية يوم تبليغ ذلك للحكومة بدون ان يترتب على ذلك احتجاب بما يكون لها من الحق في اقامة دعوى على واضع اليد على الارض — اما اذا كانت تلك الارض قائمة للزراعة فيصير تقدير العرامة باعتبار خمسة في المائة من ثمن الارض المذكورة — واذا كانت الارض الموصفة قبل حارسة عن حدود المساكن وعن مسا الناحية او اذا كانت كمسوة عنه بالمادة الرابعة كائنة خارج زمام البلد ومساحتها تزيد في هذه الحالة عن فدان واحد فيعاقب المشايخ جميعا بطريق النصارى والتكافل يدفع غرامة عن كل فدان توافي مقدار اموال اربع سنوات يصير تقديرها باعتبار قيمة الاموال المقررة على الاراضي الخراجية الاقرب موقفا — العرامات يصير تقديرها معرفة باطراف مالية حكومتنا ساء على طلب مدير عموم التاريخ (م) ١٢ المكافأة المدونة عنها بالمادة الخامسة والعقوبات المية في المادة الحادية عشرة المذكورين قبل يصير توزيعها وتوقيعها على المشايخ بسنة ما يخص كل منهم من القرار بط في التباينة (م) ١٣ عقارات الميري الحرة الكائنة في المديرية او في المحافظات يصير تقرير كيفية طرحها للبيع في لائحة تصدر فيما بعد (ر) املاك الميري

تاريخ — ٠ امر عال صادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ الذي تحددت بمقتضاه اختصاصات مصلحة التاريخ وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١٠ قد صار فصل مصلحة التاريخ من نظارة المالية والحقا بنظارة الاشغال العمومية

تأمين — (ر) رهن — ٠ اختصاص بالعقار — ٠

مساخي التاريخ الى بلادم او في اثنا مدة اجراء المساحة ان يبينوا لم كافة اراضي الميري سواء كانت بورا او مزروعة فيخرجون قافوا في فحازوا بالعقوبة المنو عنها بالمادة الحادية عشرة الازمة بعد ويكونا معاهما عليهم جميعا بطريق النصارى والتكافل (م) ٥ وبما انه نظرا لاجراء المساحة المذكورة يترتب على الواجبات المطلوب اداؤها من المشايخ زيادة مشغولتهم وعظم مشغولتهم في ذلك منعتي لم الحكومة على سبيل المكافأة معلوما قدمه اثنان في المائة من ثمن الاراضي التي يجري مبيعها في زمام بلادم (م) ٦ تعلن مصلحة التاريخ تاريخ ابتداء تحديد اراضي الميري الحرة ومساحتها بواسطة اعلان بشري في الجرائد الرسمية واعلان اخر يلصق في مركز المديرية وفي كل بلدة وذلك قبل الشروع في التحديد المذكور بخمسة عشر يوما على الاقل — فواسطة الاعلان المذكورين قبل كل شخص وكل من ذوي الاملاك من لم شأن في ذلك هو مدعو ليحضر بنفسه او يستنيب احدا عنه عند اجراء الاعمال المذكورة واذا كان هناك مساقصة بخصوص حدود الاراضي او بخصوص حقوق ملكيتها فعلى الشخص او صاحب الملك ذي الشأن في ذلك ان يقدم لمخطوطاته او مطالباته بالكتابة الى مساح التاريخ الذي يعطى له ايضا لايها — واذا لم يحضر ارباب الاملاك الحاضرة او اي شخص اخر من ذوي الشأن او تاحروا عن تقديم معارضتهم كفاية اذا وجد لزوم لها فلا تلتفت الحكومة الى ذلك بل تشرع في تحديد الاراضي ومساحتها — يوضع الكنتف الشامل لتحديد قطع الاراضي عند الصراف لمدة خمسة عشر يوما اما التدايعيات وطلبات استرداد الاراضي فيصير تقديرها لمدير عموم التاريخ (م) ٧ اذا ثبت انما اجراء المساحة ان احد الافراد قد اصلح قطعة ارض تابعة للحكومة او زرعا بدون اذن فيسوغ له ان ياحد القطعة المذكورة بشرط ان يتارس بخصوصها مع الحكومة فتعس له المصاريف التي اجراها مع مراعاة ظروف الاحوال العارضة وان يدفع الشخص المذكور مائتا يوازي نصف قيمة قطعة الارض المذكورة بحسب تشيئها اذا ثبت انها كانت حديا وصارت بعد ذلك حصا واذا اتفق بانها كانت حصا عند الاستيلاء عليها يدفع عليها مائتا يوازي لكامل قيمتها — والامانات والتمثين المذكوران يصير اجراؤها بمعرفة مدوب مخصوص بعين لذلك من طرف مدير عموم التاريخ ومعرفة اثنين من ارباب الاملاك بالقسم التابعة اليه البلد يعين احدها بمعرفة واضع اليد على الارض المذكورة والاخر من طرف نظارة المالية — اما الارض فيصير تسليمها بصفة ارض حراكية مع اعطاء الحق لاحدها بالتمتع بملكيتها مطلقا ونصرف عليها ابتداء من يوم تحديدها ومساحتها الاموال الخراجية المقررة على الاراضي المائنة لها الكائنة في المحوص عينه — وبصير تحديد قيمة تلك الاموال بمعرفة الاشخاص الذين تمسوا الارض (م) ٨ اذا لم يقل واضع اليد على الارض الشروط المدونة بالمادة السابقة في ميعاد خمسة عشر يوما فيصير طرح الارض في المزاد ويجري مبيعها كاسوة باقي الاراضي اما ان كان واضع اليد على الارض المذكورة غائبا

حجز — ٥٣٧ (ق) صلح
 تأمين من الاحطار — (ر) سيكورتاه
 تاهب للفعل — (ر) قانون عقوبات ٩
 تاهب السفينة للسفر — (ر) سفينة (ق) ٢٩
 تأويل الامر الاداري — (ر) اختصاص (لا) ١٥
 تأويل — (ر) صلح (ق) ٥٣٤
 تأييد الحجز — (ر) حجز (ق) ٤١٤ — ٦٧٦ — ٦٧٧
 تبرع — (ر) وصية — تمهيدات مترتبة على توافق
 المتعاقدين (ق) ١٤٣ — ابراء (ق) ١٨٠ — توكيل
 (ق) ٥١٦ — ٥١٧ — هبة
 تبرع الفلوس — (ر) افلاس (ق) ٢٢٧ — ٢٢٨
 تبرع — (ر) لقيط (ق) ٣٥٩
 تبعية — (ر) اجنبي — جنسية — اسماء الدول
 تبويض — (ر) هبة (ق) ٥٠٥ وما بعده
 تبغ — (ر) دحان
 تليط — (مصورة) امر عال رقم ٨ يويه سنة ١٨٨١
 (١١ رجب سنة ١٢٩٨)
 (من حدود مصر) بعد الاطلاع على المريضة المقدمة لاطار
 داخلية حكوميا من بعض اعيان ونجار المصورة وعلى الاوراق
 المرفوعة بها مساء على ما رفعه اليها باطر داخلية حكوميا
 وموافق رأي مجلس بطاريا امر بما هوأت (م) ١ قد ترخص
 لسكان المصورة بان يقرروا عوائد ورسوم تدفع بالرعة
 والاختيار على الصانع الصادرة منها والواردة اليها وذلك
 لاجل الاسعانة بها على تيجر اشغال السليط وانشاء الماولعات
 والسوير وحيط وصيانة الطرق والشوارع — وما يجري
 تيجر من الاشغال بصير الحافق وحوما باملاك الحكومة العمومية
 التي لا يجوز الصرف منها — والاتار والمالي العمومية او
 المعاد والمخلات الخيرية كالمستشفيات والتكا وبجوها لا يوجد
 منها شيء في مقابلة المصاريف المترتبة على الاشغال التي يصير
 احراؤها في الشوارع والطرق الكائنة بها (م) ٢ مرخص
 للسكان الذين ودون العوائد المذكورة بان يتسوا على
 حسب الطرق التي يتفقون عليها قومسيونا مينة وطائفة
 وكيفة تزيه بعد (م) ٣ هذا القومسيون تركب (اولا) من
 مدير المديرية بصفة رئيس ومن بامتهنيس المديرية وحكيم
 باشها بصفة اعضاء لاند منهم وبلا مسئولية عليهم (ثانيا) من
 ثمانية اعضاء تختارهم سكان المدينة — وتكون وطائفة اعضاء
 القومسيون المنتخبين محاسبين بدون مقابل ولدة ثلاث سنوات
 — ويجوز اعادة انتخاب اعضاء القومسيون لمدة ثلاث
 سنوات اخرى (م) ٤ في حاله غياب المدير يقوم مقامه وكيل
 المديرية — القومسيون يجب له وكيلان بامته اراء
 الاعضاء الحاضرين واذا استحصل عدة من اعضاء القومسيون
 على اراء مخصوص وكالة القومسيون ولم تجمع في احد منهم

اعلية الراء اعلية مطلقة يشرع في قرعة جديدة عن اسم العصوين
 الذين يتصلان في اول دور على اكثر عدد الراء — فاذا
 انقسمت الراء على الساوي انتخب للوكالة اكرم ساء
 وينتخب الوكيل لمدة سنة ويجوز اعادة انتخابه المرة بعد المرة
 ويعين القومسيون كاتب سر له بامته اعلية الراء ولا يكون له
 رأي قطعي (م) ٥ لا يجوز انتخاب اعضاء القومسيون الا من
 الامحاء الذين يكون لهم المام بالقراءة والكتابة ويكون سهم
 حسا وعشرين منه بالاقل ويكونون قد اقاموا بمدة
 المصورة سنتين لا اقل ولا يكون صدر عليهم اي حرا فيه
 فصحة لم وعار عليهم ويكون لهم املاك بقيمة خمسين الف
 قرش اقل ما يكون ويكونون رؤساء بيوت فخارة ومصري
 بموكة وشركات صيارف (معدة لسليف نفود بموجب رهن
 عقارات او غيرها من الاشياء السنية) وطار ورش ووكلاء
 قومسيات او من اناس حرمهم حرة تربية — لا يصح الجمع
 بين وطيفة عضو منتخب بالقومسيون ووطيفة عمومية اخرى
 بامته (م) ٦ متى قصص عدد اعضاء القومسيون عن سنة لوماة
 او لمصر مرس او لسر يدون بية العود او لاستعناء اولاي
 سب اخر يمين بطريق الانتخاب بدل الاعضاء الموفين او
 العائس او العاحرس عن المحصور او المستعنين (م) ٧ يعتقد
 القومسيون مرة واحدة بالاقل في كل شهر ومع ذلك يجوز
 انعقادهم على خلاف العادة بما على طلب الرئيس متى رغب
 عقد ثلاثة من الاعضاء لا اقل — وتكون مداولاته بامته
 الراء اعلية مطلقة — ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا
 اذا حصر به نصف الاعضاء الموطبين بالاقل (م) ٨ يكون
 من خصائص القومسيون (اولا) تقدير العوائد المتقصي
 تحصيلها ومع ذلك لا يجوز تحصيل العوائد المذكورة الا بما
 على تمهد صريح بالكتابة (ثانيا) اسدانة تحصيل العوائد
 التي يكون دفعها بالرعة والاختيار المقررة على الصانع
 (ثالثا) قصص حصة الرعية المقررة على ارباب العقارات
 الكائنة على الشوارع التي يصير تليطها وحيطها وتصلبها او
 تنويرها مهمة وعانة القومسيون والمحنة المذكورة لا يكون
 دفعها مع ذلك الا بالرعة والاختيار مثل العوائد المتقدم
 ذكرها (رابعا) تحصيل الرسوم ومقاييسات الاشغال التي لم
 احراؤها وتقدمها لاطار الاشغال العمومية لاجل الصدق عليها
 مسؤولا بجوار احراها الاشغال المذكورة في اي حال من الاحوال
 الا بمرحمة من الباطر الموما اليه (خامسا) تقرير مبرانية في
 كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات
 وتحتها وبسر تقرير سوي عن ذلك — والقومسيون
 المذكور يقوم باداء وطائفة تحت مسئولية وبدون اي تعهد
 ولا صيانة من طرف الحكومة بحيث انه لا يترتب على ادائه اناها
 اي مسئولية تعود على الحكومة (م) ٩ يعين القومسيون في
 كل سنة لجنة دائمة تترك من المدير بصفة رئيس وحوبا
 بدون مسئولية عليه ومن وكيل رئاسة القومسيون ومن عضو
 يعينه القومسيون — واللجنة المذكورة تقوم بملاحظة سعيه
 قرارات القومسيون وتنفذ القوانين مع المتداولين على
 الاساسات التي يصعها القومسيون وتقصي على ادوات الصرف

وتعتبر وتروى المستخدمين والمجملات تؤدي جميع احداث
واشغال الادارة (م) ١ حزمة العوائد والرسوم يدير اشغالها
صراف تتعين معرفة القومسيون ويكون تحت امره وملاحظته
ويكون هو المسئول عنه دون غيره (م) ١١ على القومسيون
ان يصح لائحة لسيرة الداخلي تكون مرعية الاحراء بعد
التصديق والافرار عليها من مدير الدفعية ويكون العرص
مها ان تعين على حسب القواعد المقررة في هذا الامر شروط
اساطم سير القومسيون والائحة والاحكامات المعمومة (م) ١٢
مدير الدفعية هو الرئيسة مباشرة بين القومسيون وبين
الحكومة وحمايتها الادارية من اي درجة كانت في جميع علاقاته
معها (م) ١٢ يجوز ابطال القومسيون والائحة في اي حالة
كانت بموجب قرار يصدر من اطر داخلية حكومتنا — وفي
هذه الحالة تسلم النقود التي تكون موحدة بالصندوق بعد
تأدية المصاريف لوكيل القومسيون لصرفها في حصة اللزوم
تبليغ — (ر) صبطية قضائية — دعوى عمومية
— قاضي التحقيق — حق مدني

تبليغ — (ر) قذف (ق) ٢٧٩ — ٢٨٠
تجارة — (ر) تاجر — نكاح — سودان
تجديد الايجار — (ر) اجارة (ق) ٣٨٦
تجريم الشاهد — (ر) بينة (ق) ١٩٨
تجريم الخبير — (ر) خبير (ق) ٢٣٨ الى ٢٤١
تجريم القاضي — (ر) رد — مخاصمة
تجريد من الرتب — (ر) عقوبة الجنابات (ق)
٣٩ — ٤٠ — ٤١

تجزء الاقرار — (ر) اثبات الديون (ق) ٢٣٣
تحالف — (ر) بينة (مجلة) ١٧٧٨ — ١٦٨٢
تحت الاذن — (ر) سند تجاري — كمياله
تجديد — (ر) شركة (مجلة) ١٠٥٢
تعيد — (ر) حد
تجريد الكيالات — (ر) كمياله (ق) ١٠٥
تجريد تحويل الكمياله — (ر) كمياله (ق) ١٣٤ — ١٣٥
تجريد الصمان الاحتياطي للكمياله — (ر) كمياله
(ق) ١٣٨

تجريد البروتستو (ر) بروتستو (ق) ١٧٥
تجريد سند حامله — (ر) كمياله (ق) ١٩٠
تجريد سند تحت الاذن — (ر) سند تجاري
(ق) ١٩٠

تجريد محضر حجز السفينة (ر) سفينة (ق) ١٣
تجريد مشاركة سند ايجار السفينة — (ر) سند

ايجار (ق) ٩٠
تجريد سند المشحونات — (ر) سند المشحونات
(ق) ٩٩ — ١٠٠ — ١٠١
تجريد مشاركة الاقتراض البحري — (ر) اقتراض
(ق) ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣
تجريد متارطة السيورتاه — (ر) سيورتاه
(ق) ١٧٤ الى ١٧٧ — ١٧٩ الى ١٨٣ — ١٩٧
تجريد محضر قرار صادر في تان رمي البصائع في البحر
— (ر) حسارة بحرية (ق) ٢٤٧ الى ٢٤٩
تجريد قائمة البصائع المرمية في البحر — (ر) حسارة
بحرية (ق) ٢٤٩ — ٢٥٠
تجريد — (ر) عذر (ق) ٦٨
تجريد على محاربة الحكومة — (ر) حكومة (ق)
٧١ — ٧٧ — ٧٩

تجريد على الفسق — (ر) هتك العرض (ق) ٢٤٩
تجريد اطيان — (ر) اطيان زراعية — آلة
رافعة ٨ مارس سنة ٨١ م — تراقي
تجريم موقت — (ر) نكاح (مواج)
تجريم مؤبد — (ر) نكاح (مواج)
تجرب ضد الحكومة — (ر) حكومة (ق) ٨٠
تجريد — (ر) بينة (ق) ٧٧ — تزوير
تجصيل ديون المفلس — (ر) افلاس ابتداء من وقت ٢٧٦
تجصيل الغرامات والاموال والمستور والعوائد —
(ر) احتلاس (ق) ١٠٢
تجزيدي — (ر) محكمة اهلية ١٧ سنة ١٣٠١
م ٢١ — ٢٢ — استئناف (ق) ٣٦٠ — ٣٦٢ —
تفيذ موقت (ق) ٣٩٤

تحقيق ابتدائي — (ر) قانون تحقيق الحمايات
(في قواعد عمومية)

(م) ١ لا يجوز توقع العقوبات المقررة قانوناً الحمايات والمخ
والحمايات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك
(م) ٢ لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من اعضاء
علم النائب العمومي عن المحصرة الحدودية (م) ٣ يجوز لكل
من اعضاء علم النائب العمومي عن المحصرة الحدودية والمدعي
مالمخوق المدنية ان يطلب الحق في المواد الحماية ومواد المخ
والحمايات وهذا فضلاً عما للمحكمة الاستئناف من الحق في
طلب احراء التحقيق وعما لقاضي التحقيق من الحق في احرائه

من تلة - نفسه في حالة مشاهدة الجاني منلساً بالجناية (م) ٤ لا يجوز اجراء التحقيق الا بمعرفة قاضي التحقيق او بمعرفة من يتدبه لذلك ولا يحصل الشروع فيه الا بناء على طلب يقدم له وهذا فيما عدا حالة تليس الجاني بالجناية (م) ٥ مأورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدي بمعرفة مأوري الضبطية القضائية واعوانهم الذين تحت ادارتهم (م) ٦ مأورو الضبطية القضائية في الجهات التي تكون فيها قاذبة وطائهم م - اعطاء قلم النائب العمومي عن المحصرة التحديوية - محافظو الثغور والامصار - المديرون - مأورو الضبطيات - مأورو صبطيات الاقسام - نظار اقليم الصديات - ضباط القرعولات - مناج البلدان - وغير من ذكر من تعينهم الحكومة بهذه الصفة من موطئها (م) ٧ لا يجوز لاحد غير امر من الحكمة ان يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحاً للعامة ولا تخصصاً لصناعة او تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المية في القوايت او في حالة تليس الجاني بالجناية او في حالة الاستغاثة او طلب المساعدة من الداخل او في حالة المحرق او الفرق

تحقيق الوقائع الجنائية - (امر حال صادر في ١٢ يونيه سنة ١٢٩٠) (١٤٠٦ سنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الاهلية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة راي مجلس النظر وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين - امرنا بما هو آت - (م) ١ يجوز لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديريات ان يباشر بنفسه تحقيق الوقائع الجنائية التي تقع في دائرته وان يجمع كل ما يلزم من الاستدلالات لاثباتها ويحيل المتهمين على النيابة (م) ٢ التحقيقات التي يشرع فيها المحافظ او المدير او وكيل المديرية او المحافظة لا تنزع منه قبل اتمامها وله ان يطلب من النيابة احد اعضائها يحضر معه في التحقيق تحقيق الوقائع الجنائية - (الداخلية لكل المدرجات والمحافظات ونجيشي الصط والربط في الوحيين الهجري والقبلي بتاريخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ بنار ما يجب اجراؤه في القضايا الجنائية التي يحقها المديرون والمحافظون ووكلاهم

صورة ما صدر من نظارة الحفانية لجناب النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية في ربيع الاول سنة ١٣٠٧ ان القصد من الذكر يتو الصادر في ١٣ يونيه سنة ٨٩ الذي خول للمحافظين والمديرين ووكلائهم الحف في تحقيق القضايا الجنائية هو عدم حصول مشاكل

بين جهات القضاء والادارة واعطاء هؤلاء المحافظين والمديرين ووكلائهم من التفوذ ما يمكنهم من تأيد الامن العمومي الذي هم مسؤولون عنه وقد ظهر الان ان اقليم النيابة وقصاة التحقيق لم يقدروا ذلك الذكر بتو حقه قدره ولم يفهموا الغاية المقصودة منه لانهم لا يعتبرون تلك التحقيقات بل يعيدونها بعرفتهم ثانية وفي هذا ما لا يخفى من سوء التأثير والنحطاط قدر من اجروها وتكون النتيجة حينئذ مخالفة مدلول الذكر يتو المشار اليه فالامل من جنابكم اجراء التنيهات الاكيدة بانه متى ارسلت للنيابة قضايا حققت بمعرفة المديرين والمحافظين او وكلائهم تحال مباشرة للمحاكم اذا كانت من الجنح اما اذا كانت جنائية فتقدم لقاضي التحقيق ليكتب عليها امر الاحالة للمحكمة بدون استئناف تحقيق صار بمعرفة مامور له الحف في اجرائه قانوناً

(صورة ما نشر للمحاكم الابتدائية الاهلية)

المسطر قبل هذا صورة ما حرره في تاريخه لجناب النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية بشأن ما يجب اجراؤه في القضايا الجنائية التي يحصل تحقيقها بمعرفة المحافظين والمديرين ووكلائهم ولاجل معلومية المحاكم والتنبية على قضاة التحقيق بمراعاة العمل بمقتضاه فيما يختص - لزم نشره للمحاكم وهذا لحضرتكم - نظارة الحفانية ارسلت للداخلية افادة بتاريخ ١٧ نوفمبر الحاضر غمرة ٩٤ ومعا شقة فيها ما سطر قبل وهو الذي حرر منها لجناب النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية ونشر للمحاكم المذكورة بوجوب اعتبار التحقيقات التي يصير اجراؤها بمعرفة المحافظين والمديرين ووكلائهم في القضايا الجنائية بمقتضى الذكر يتو الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٨٨٩ بالاكيفية التي ترى لدى المطالعة فبناء عليه لزم تحريره - تكم للمعلومية بما اشتمل عليه المنشور المذكور وفي تاريخه كتب لباقي الجهات بهذا المعنى

تحقيق - (ر) استجواب الاخصام - خبير - خطوط : ينة : كشف : قاضي التحقيق : يمين : مدة طويلة - لجنة تحقيق تحقيق المواد المدنية والتجارية - (ر) حضور (م) من ٥١ الى ٦٧

تحقيق ابتدائي— (ر) ضبطية قضائية

تحقيق المواد الجزئية— (ر) حضور (ق ٦٩)

تحقيق الدعاوى— (ر) محكمة اهلية ٢٩ را

سنة ١٣٠١ م ٧

تحقيق الديون التي على الفلاس— (ر) افلاس

(ق ٢٨٨—٢٩١—٢٩٢—٢٩٣—٢٩٥—٢٩٦)

٢٩٨—٢٩٩—٣٩٣

تحقيق التشويش الحاصل في الجلسة— (ر)

حضور (ق ٨٧)

تحقيق الجنح والجنايات— (ر) دعوى عمومية

تحقيق الاوراق— (ر) قاضي التحقيق (ق ٦٦)

تحقيق المخالفات— (ر) مخالفات (محكمة) (ق ١٢٨)

تحقيق— (ر) مدة طويلة ق ٢٥٣

تحكيم— (ر) قضاء (مجلة ١٧٩٠)

تحكيم الحال— (ر) بينة (مجلة ١٦٨٣—١٧٧١)

تحليف— (ر) بينة (مجلة ١٦٨١—١٧٤٢)

تحويل— (ر) حوالة— حوالة بالديون—

كبيالة— رهن (ق ٧٦)

تحويل الكمبيالة— (ر) كبيالة (ابتداء من

ق ١٣٣)

تحيل— (ر) قبض (ق ٢٦٥)

تخارج— (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٦٢٦ التخارج هو ان يتصلح الورثة على ارباح مضم

من الميراث على شيء معلوم من التركة او غيرها وهو حائز

عد التراضي فمن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من

الصحيح ثم اقس باقي التركة على سهام الباقيين كمن ماتت

وتركت زوجا واما وعما فالمشقة من سنة الصف للزوج

والثلث للام والماتى للام فصالح الزوج عن نصبه على ما في

ذمته للزوجة من المهر فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر

بين الام والام اثلاثا سهران للام وسهم للام

تخريب— (قانون العقوبات)

(الباب الثالث عشر— من الكتاب الثالث)

(من قانون العقوبات)

(في التخريب والتعيب والاتلاف)

(م) ٢٢٢ كل من كسر او غرّب لعبه شيئا من آلات الزراعة

او زرائب المواشي او عيش الحمر يعاقب بالحبس من

ثمانية ايام الى سنة اشهر وهذا بدون احلال بالحكم عليه برد

ما يجب رده والرامة بالعقوبات (م) ٢٣٠ كل من قتل عمدا

بلا مقص حيوانا من الخيل او غيرها من دواب الركوب او

العربات او المحمل او من اي نوع من انواع المواشي او من

الحيوانات المنانسة في المنازل وكان ذلك الحيوان ملكا

لغيره يعاقب بما هو آت— اذ وقع منه ذلك داخل بناية او دار

او حوشة او زريبة او داخل اقليمها المحقة بها او على ارض

مملوكة لصاحب الحيوان المقتول اوله فيها حق انتفاع بان

كان ملتزما او مستأجرا او مزارعا فيها بالشركة يحكم على

القاتل بالحبس مدة من شهر الى سنة اشهر او يلزم بدفع غرامة

من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش وان كان القاتل

مالكا للمحل الذي وقع فيه القتل او ملتزما او مستأجرا له

او مزارعا فيه بالشركة تكون مدة الحبس من ثمانية ايام الى

شهر او يلزم بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى

خمسائة قرش واما اذا حصل ذلك باي عمل اخر فيكون

العقاب بالحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين او بدفع

غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثمانمائة قرش (م) ٢٣١

كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالمادة السابقة

او سمكا من الاسماك الموحدة في المستنقعات والحيضان

يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م) ٢٣٢ كل من

ردم خندقا من الخنادق المحولة حدا للملك الغير او ردم جزا

مه او اثلث عوطا متعدا من اسوار خصر او بناية او من

غير ذلك يحكم عليه بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

و بدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده (م) ٢٣٣ كل

من تسب من اصحاب الطواحين او المعامل التي تدور

الاتما بواسطة الماء او ارباب الحيضان او المستنقعات او

مناخري نبي ما ذكر في عراق الجسور او الغيطان المملوكة

للعرب بغير مصادرها وجعلها على شكل اخر غير المين باللوائح

يجازي بدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده (م) ٢٣٤

كل من تسب عمدا بقطع حصر من الجسور او بكيفية اخرى

في حصول عرق يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة او

بالاشغال الشاقة المؤبدة على حسب حسامة الحسارة التي

نتأت عن فعله (م) ٢٣٥ المحرق الساتي من عدم تطيف

او ترميم الاموال او المناض او المحلات الاخر التي توقد فيها

الدار او من النار الموقدة في بيوت او مساكن او غابات او كروم

او غيطان او ساتين بالقرب من كيان من او حشيش يابس

او غير ذلك من الخازن المشفلة على مواد الوقود وكذا المحرق

الساتي عن اشغال سوارنج في جهة من جهات اللدة او

سب اهل احر يعاقب المنسب في ذلك بالحبس من ثمانية

ايام الى شهر و بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى

البي قرش (م) ٢٣٦ كل من هدم او حرق او اثلث عمدا

باي طريقة كانت كلا او بعضا من المائي او الطرق على

وجه العموم او من القناطر ومحاري المياه والجسور او غير ذلك

من طرق المواصلات او من العمارات المملوكة للعرب او تسب

في مرقعة الات تجارية يحكم عليه بالحبس من ثلاثة اشهر الى

سنتين و بدفع غرامة مساوية لربع ما يجب رده اما اذا حصل

من فعله ذلك موت ادمي او حرقه فيعاقب الداعل المذكور

وبإادة على ما ذكر بالعقوبات المقررة للقتل او الحرق

(م) ٢٢٢ كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب وبحر لمع ما امرت او صرحت الحكومة باحرائه من الاشغال العمومية يعاقب بالسجن من شهر الى سنة ويغرم غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده ست فعله المذكور (م) ٢٢٨ كل من احرق او اتلف عمدا ماي طريقة كانت شيئا من الدفاتر او المصايط الاصلية او السجلات او محوها من اوراق المصالح الميريقا والكمبيالات او الاوراق التجارية او الصيرفية او غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالسجن من سنة الى ثلاث سنين ويغرم غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف وحسب ائمة قرش (م) ٢٢٩ اذا همت او تلمت جماعة مخترعة او ارباب عصبة شيئا من البصائع او الامتعة او المحصائد بالقوة البحرية عوقب كل من المذكورين بالاشغال الشاقة موقفاً ويغرم غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسة الاف قرش ويحكم عليهم ايضاً برد ما يجبردهم بالتعويضات ولكن من يثبت منهم انه انجى بالبحار او فرح الى الاشتراك في تلك الاعتصامات لا يعاقب الا بالسجن من سنة الى ثلاث سنين (م) ٢٤٠ كل من اقتلع او اتلف ذرعاً غير محصود او شجراً نابهاً خلقه او معروفاً او غير ذلك من النباتات او اتلف طعاماً معداً للاشجار او كرمها او بستاناً مملوكاً للغير يعاقب بالسجن من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر فصلاً عن الحكم عليهما بالخسارة

تغريم — (ر) حكومة (ق) ٨٣

تفريع — (ر) ينة (ق) ٧٧

تخفيف الجريمة والعقوبة — (ر) عذر

تخفيف العقوبة — (ر) قانون العقوبات ١٩ رافة

تخلص من دين — (ر) اثبات الديون — مضي

المدة — مدة طويلة — سقوط الحق

تدليس — (ر) تعهدات وعقود (ق) ١٢٢ —

تعهدات مترتبة على توافق المتعاقدين (ق) ١٣٣ —

١٣٦ — بيع (ق) ٢٥١ — تسليم المبيع (ق) ٢٦٧

— ضمان المبيع (ق) ٣٠٩ — صلح (ق) ٥٣٥

تدليس — (ر) صلح (ق) ٣٢٠ اولاس (ق) من

٣٩٦ — متفالس (ق) ٣٠٣

تدليس — (ر) اقتراض بحري (ق) ١٥٦ — ١٥٧

سيكورناد (ق) ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠١ — ٢٠٧ — ٢١٨

تدليس في الاقرار بقيمة الدين المحجوز عليه — (ر)

حجز قم ٤٢٩

تدليس القضاة — (ر) مخاصمة القضاة (ق) ٦٥٤

تذكرة اقامة — (ر) بسابورت

تذكرة سفر — (ر) بسابورت — سودان ١٧

فبراير سنة ٨٩ — مسافر (ق) ١٣٤ — تزوير

(ق) ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٧

تذكرة صناعة — (ر) معاري ١٧ يونيه ١٨٨٩

تذكرة مرور — (ر) بسابورت — روم ايلي

شرقية — مسافر (ق) ١٣٤ — تزوير (ق) ١٩٤

١٩٥ — ١٩٧

تذكرة النقل ومشتلاتها — (ر) وكيل بالعمولة

(ق) ٩٢ — ٩٤ — ٩٦

تذكرة سفر السفينة — (ر) قبودان (ق) ٤٠

٤٣ — ٥٦

تذكرة صحة — (ر) قبودان (ق) ٤١ — ٤٣ — ٥٦

تواضي — (ق) (ر) قسمة (مخلة)

توانذيت — (ر) مرور

تربص — (ر) جنابات وجنح (ق) ٢١٠

توتوار — (ر) رصيف (ر) تنظيم ٩ يوليه سنة ١٨٨٨

توتيب المحاكم — (ر) محكمة (لا)

توجيه البنات — (ر) ينة (مخلة) ١٧٥٦

توجيه القول — (ر) ينة (مخلة) ١٧٧١

توسانة اسكندرية (ر) — مينا

توسانة — (ر) منفعة عمومية (ق) ٩ — ٢٥

حكومة قف ٧٢

ترصد — (ر) جنابات وجنح (ق) ٢١٠

ترعة حلوة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية سنة ٧٤)

منشور من مجلس الاحكام في ١٧ الحجة سنة ١٢٧٣

بعدم جواز مبيع ولا شراء الاطيان المجاورة للترعة الحلوة

ترعة — (صورة ما نحرر من بطارية الاتعمال الى تعاتيش

(المهندسة في ٢٦ ذي الحجة سنة ٩٣) ١٢ باير سنة ٧٧

بما ان المتظاهر من مشاهدة الحالة التي عليها بعض الترع

العمومية الان ان المساطيح المقررة لها صارت عبارة

عن جسور متزاحمة وتتهال على ممر الماء والمتبادران

ذلك ناشيء من التساهل في اتباع الطرق الهندسية

وقت التطهير السنوي والقاء الاتربة الناتجة منه في

غير مواضعها بحسب رغبة الشغالة الذين فضلا عن

الفائهم اياها على المساطيح يضعونها على حافة التربة

بل على نفس الميل بحيث تكون عرضة عند مرور

المياه لرجوعها نائياً بجوف التربة وصيرورته كما كان

قبل التطهير بل زيادة عن ذلك لداعي ما تجلبه هذه

ملحوظات

للحصول على الثمرة المقصودة منها لزم تحريره للأجراء كما أنه في تاريخه كتب لباقي مديريات قبلي بذلك ترعة السويس المألحة — (١) (ترجمة عهدة بين الحكومة المصرية وشركة عموم ترعة السويس المألحة)

قد اورد كل من المتعاقدين وهما الحكومة المصرية النائب عنها دولطونوبارباشا رئيس مجلس النظار وشركة عموم ترعة السويس المألحة النائب عنها المسيو شارل دولبس وكيل مجلس ادارتها الاوجه الآتية ووقع بينهما الاتفاق المبين بعدها وهذه هي الاوجه — ان الحكومة المصرية ابانت ان من رايها ان ليس للشركة حق في ان تحدث تغييرات في الترعة المألحة يترتب عليها زيادة اتساع عرضها العلوي عن ٤٤ مترا وذلك بين بورت سعيد والبحيرات المرة وعن ٦٤ مترا بين هذه البحيرات ومدينة السويس بدون ان يكون ذلك باذن من الحكومة — واما الشركة فقد ابانت انها غير موافقة على هذا الرأي وصحمت على ان لها الحق في احداث اي تغيير في حالة الترعة مع عدم تعديها حدود الاراضي الخاصة بها — ولما كانت الحكومة المصرية وجهة اهتمامها على الدوام الى المصالح العمومية الراجعة الى الامم المنتفعة بالترعة المألحة وكانت ملاحظة ما تكبدته الشركة العمومية في سبيل تسهيل الملاحة بهذه الترعة تعهدت بانها لا تعارض في تنفيذ كافة ما استقر عليه رأي المجلس الهندسي الدولي في عامي ٨٤ و ٨٥ من التحسينات التي تستدعيها حالة الترعة وذلك بدون ان يحصل حل مسألة الاحقية وعدمها باي وجه من الوجوه — وقد استقر رأي المتعاقدين واتفقا على ان تنفيذ جميع الاعمال التي قررها المجلس الدولي المذكور يترتب عليه تضيق منطقة الاراضي الممنوح للشركة الانتفاع بها بموجب العقد المؤرخ ١٩ فبراير سنة ٨٦ لاحتياج الشركة اليها من جهة اصلاح الترعة وتوسيعها — فبناء على هذا قد ارجعت الحكومة للشركة مقداراً من الاراضي التي اخذتها من الشركة بموجب عقد سنة ٨٦ لتنتفع بها من ذلك القبيل واخذ هذه الاراضي يكون على

(١) اطلب في الحق الذي لي هذا الكتاب الغرامات والعهد المدة في سان ترعة السويس

الآتربة معها لدي وقوعها من المكون من قبل ويكون هذه الاحوال كما لا يخفى مع كونها مائنة لاستدامة الفائدة المقصودة من التطهيرات فانها باعثة ايضاً لاعدام نظام الترع وتكرار زيادة العمل والاعتاب بها سنوياً وتقليل ايرادها وربما يؤولب الامر فيها لصرف مصاريف جسيمة عليها بالاسباب التي ذكرت ولهذا صار من المهم حسم ذلك بواسطة تجنب هذه الامور والالتفات الكلي لمواصفة رمي الآتربة في كل عملية تجري من الآن بالترعة المذكورة على بعد مفادي للمقدار المقرر للمساطيح بحيث لو حصل عدم امتثال لهذه المواصفة من مأموري ادارة العمل يحصل التبليغ عنه بوقته وان يكون هذا الاجراء مؤسساً على قطاعات تعمل عنه قبل العمل ومن بعد الآن ان اتضح من اختبارات الديوان او مباشرة تفتيش الهندسة ان اية عملية جارية من هذا القبيل بالمخالفة لما ذكر باسباب تهاون الباشمهندس او المهندس او من عدم التبليغ منها او من احدهما عما يكون جارياً بضد المواصفة الهندسية المعطاة منه تجري عليه المحاكمة مع الزامه بقيمة اصلاح المخالف لزم ترقيمه لحضرتكم للاحاطة بما فيه ومراعاته واعلانه الى باشمهندسى المديريات التابعة للتفتيش ليعلموه وينشروه لمهندسى المراكز للاجراء بمقتضاه

ترعة — (٢) مشور صادر من الداخلية في ١١ من سنة ١٢٩٨ (٢٧ اغسطس سنة ٨١)

علم من افادة وردت من سعادة ناظر الاستغال العمومية رقيم ٧ الجاري نمرة ٢١١ انه احسباً للتمكن من تنعيم الري في اوقاته المعتادة حرر الى هندسة الاقاليم يجعل الترع مستعدة لدخول المياه فيها بمجرد ما يبلغ النيل عشرة اذرع في مقياس اصوان لكي لا يحصل تاخير في ري الاراضي العالية بمديريات اسناوقناوجرجا والبر الشرقي يباقي مديريات قبلي مع ارض السواحل والحواجر ونحوها وان يقدموا كشوفة للمديريات بالاعمال اللازمة والحالة هذه لتلك الاحنياطات للمبادرة باجرائها باقرب وقت على حسب المواصفات الهندسية وحيث الحالة هكذا ومن مقتضى انه بورود تلك الكشونة الى المديرية يحصل غاية الاهتمام في ابقاء الاعمال المذكورة بغاية السرعة بحسب المواصفات الهندسية

نسق واحد تقريباً في طول الترعـة وإيضاً سمحت الحكومة للشركة بتوسيع المناطق التي يمدن السويس والاسماعيلية وبورت سعيد او ما جاورها وذلك ليسهل على الشركة توسيع المين والمراسي الموجودة في التـرعة عند الاحتياج — وجميع الثمن الذي تدفعه الشركة للحكومة في الاربعة آلاف هكـار التي هي مقدار جميع الاراضي المسموح بها بطول التـرعة وبالمدين او ما جاورها يبلغ مقدار مليونين من الفرنكات وتحديد هذه الاراضي يكون بموجب الرسم واللوحة المرفقين بهذا العقد ومع ذلك فسيشكل مجلس بمعرفة الحكومة والشركة ليتحقق معاينة من صحة التحديد وعلمها واصلاح الرسم اذا اقتضت الحال اصلاحه ثم تحرر الشركة محضراً باعمال هذا المجلس يرفق بهذه العمدة وتدفع الشركة الثمن الذي هو مليونان من الفرنكات للحكومة على دفعتين نصفه بعد شهر من تاريخ التوقيع على هذا العقد والنصف الثاني بعد شهر آخر من انتهاء الاعمال التي اقر عليها المجلس الدولي — واذا روي للشركة الاستغناء عن بعض الاراضي المذكورة ترجعه لجهة الاملاك المشتركة وحينئذ تكون هذه الاراضي المرتجعة قابلة للبيع واذا بيعت يدفع للشركة من مصلحة الاراضي المشتركة القيمة السابق دفعها من طرفها اولا وما زاد يقسم للحكومة الثلثان وللشركة الثلث وعلى مثل هذا التقسيم يكون توزيع المصاريف التي تصرفها ادارة الاراضي المشتركة على الاراضي المرتجعة لاستغناء الشركة عنها وقابلها للبيع — وقد اتفق المتعاقدان على ان ترحيـص الحكومة الشركة في تعديل احكام قوانينها بموجب الجواب الرسمي الصادر من مـنـوب الحكومة سيفي ١٠ مايو سنة ١٨٦٦ يكون مالياً ايضاً على كل قرض يستدعيه الحال لانجاز الاعمال اللازمة لتوسيع التـرعة المقرر بالمجلس الهندسي الدولي — اما من جهة فوائد هذه الاستقراضات واستهلاكها ومن جملة القرض الاخير المقدر بمائة الف فرنك الذي صار الاتفاق عليه فانه اذا كانت سهامها او بعضها تـرـجـع تسعين في المائة لامانع

من اضافتها الى الاصل مع مصاريف الاعمال التي ستنفذ اذا قررت ذلك الجمعية العمومية ويراعى هذا الامر ما دامت هذه الاعمال جارية وكذلك يسري على جميع المبالغ التي يصير اقتراضها من اي نوع تكون

(الامضا)

(شارل دولسبي)

هذه العمدة صدق عليها مجلس النظار في جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٦٦.

(الامضا)

(نوبار)

ترعة — (ر) اسماعيلية — نظير — جرجية —
خزندارية — ساحل ومنصورة : سد : قم : ترعة :
كراكة : كلاية : منفعة عمومية : مجلس نفيس
الزراعة : جسر : ري : اعمال عمومية : هندسة : نوبارية
ترقي القضاة — (ر) عزل

ترقي المستخدمين — (ر) مستخدم

ترقي الجهادية : (ر) حرية ٢٨ شوال ١٢٩٨ فصل ثالث
ترقي في زيادة حال المزايدة : (ر) نزع ملكية (قم ٥٧١)
ترك الحق في التملك بمضي المدة الطويلة — (ر) مدة
طويلة (ق ٨٧)

ترك حقوق — (ر) توكيل (ق ٥١٦ : ٥١٧)

ترك المرافعة او انقطاعها — (ر) مرافعة

ترك السفينة والاجرة — (ر) سفينة (قتب ٣٠)

ترك السفينة بسبب الخطر — (ر) قبودان (قتب ٥٦)

ترك الاشياء المؤمنة — (ر) سيكورتاه (قتب من ٢١١)

ترك الدعوى — (ر) حق مدني (ق ٤٦)

تركة — (ر) اختصاص اول ذ سنة ١٢٩٣ : بيت

المال (اللائح) وه ذ سنة ١٣٠٠ — وصي (تصرفات)

— بيع (ق ٢٦٣ — حوالة بالديون (ق ٣٥٠)

مجلس حسي

تركة — (الاطلاع على الدفاتر) (ر) بيت المال : دفتر

تجاري (قت ١٥)

تركيا — (دولة عليّة)

﴿ بيان أسماء سلاطين آل عثمان مع تاريخ ولادتهم وجلووسهم ورتحالهم واعمارهم ﴾

(أسماء السلاطين)		ولادة	جلوس	وفاة	مدة العمر
سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
١	السلطان عثمان خان الغازي	٦٥٦	٤ جمادى الاولى	٦٦٦	٢١ رمضان
٢	السلطان اورخان خان	٦٩٠	٧ رمضان	٧٢٦	١٦٨
٣	السلطان مراد خان الغازي	٧٢٦		٧٦١	١٥ شعبان ٧٦١ م. شهيداً
٤	السلطان بايزيد خان الغازي	٧٦١	٤ رمضان	٧٩٢	١٠ شعبان
٥	السلطان محمد خان الجلي	٧٨١		٨٠٦	١٠ جمادى الاولى
٦	السلطان مراد خان الغازي الثاني	٨٠٦	رجب	٨٢٤	٢٠ محرم
٧	السلطان ابوالفتح محمد خان الغازي	٨٢٣	١٦ محرم	٨٥٥	٤ ربيع الاول
٨	السلطان بايزيد خان الغازي الثاني	٨٥١	٢٠ ربيع الاول	٨٨٦	١٠ ربيع الاول
٩	ياور سلطان سليم خان الغازي	٨٧٥	١٨ صفر	٩١٨	٩ شوال
١٠	السلطان سليمان خان الغازي	٩٠٠	٤ شوال	٩٢٦	٢٠ صفر
١١	السلطان سليم خان الغازي الثاني	٩٣٠	٩ ربيع الاول	٩٧٤	٢٧ رمضان
١٢	السلطان مراد خان الغازي الثالث	٩٥٢	٨ رمضان	٩٨٢	٨ جمادى الاولى
١٣	السلطان محمد خان الغازي الثالث	٩٧٤	١٦ جمادى الاولى	١٠٠٢	١٢ رجب
١٤	السلطان احمد خان الغازي	٩٩٨	١٨ رجب	١٠١٢	٢٢ ذي القعدة
١٥	السلطان مصطفى	١٠٠١	٢٣ ذي القعدة	١٠٢٦	٢٢ ربيع الاول
١٦	السلطان عثمان خان الثاني	١٠١٢	١٢ ربيع الاول	١٠٣٧	٩ رجب
١٧	دفعه ثانية السلطان مصطفى خان				
١٨	السلطان مراد خان الغازي الرابع	١٠١٨	١٥ ذي القعدة	١٠٣٢	
١٩	السلطان ابراهيم خان	١٠٣٤	١٦ شوال	١٠٤٩	
٢٠	السلطان محمد خان الغازي الرابع	١٠٥١	١٧ رجب	١٠٥٨	
٢١	السلطان سليمان خان الثاني	١٠٥٢	٢ محرم	١٠٩٩	
٢٢	السلطان احمد خان الثاني	١٠٥٢	١٥ شوال	١١٠٢	
٢٣	السلطان مصطفى خان الثاني	١٠٧٤	٢٢ جمادى الاولى	١١٠٦	
٢٤	السلطان الغازي احمد خان الثالث	١٠٩٤	٢ ربيع الثاني	١١١٥	
٢٥	السلطان محمود خان الغازي	١١٠٨	١٥ ربيع الثاني	١١٤٥	٢١ صفر
٢٦	السلطان عثمان خان الثالث	١١١٠	٢٨ صفر	١١٦٨	١٦ صفر
٢٧	السلطان مصطفى خان الثالث	١١٢٩	١٦ صفر	١١٧١	٨ ربيع اول
٢٨	السلطان عبد الحميد خان	١١٣٧	١٠ شوال	١١٨٧	١٢ رجب
٢٩	السلطان الغازي سليم خان الثالث	١١٧٥	١٢ رجب	١٢٠٣	
٣٠	السلطان مصطفى خان الرابع	١١٩٣	٢١ ربيع الثاني	١٢٢٢	
٣١	السلطان الغازي محمود خان الثاني	١١٩٩	٤ جمادى الاولى	١٢٢٢	١٩ ربيع الثاني
٣٢	السلطان الغازي عبد الحميد خان	١٢٢٧	١٩ ربيع الاول	١٢٥٥	

﴿ ٣٣ ﴾ كانت ولادة المرحوم السلطان عبد العزيز خان في ١٥ شعبان سنة ١٢٤٥ وجلوسه على سرير السلطنة السنية في ١٧ ذي الحجة سنة ١٢٧٧ وخلعه في ٧ جمادى الاولى ١٢٩٣ ووفاته في صباح يوم الاحد الموافق ١١ جمادى الاولى من السنة المذكورة

﴿ ٣٤ ﴾ السلطان ابن السلطان السلطان مراد خان الخامس ولد في يوم الاثنين الموافق ٢٥ رجب سنة ١٢٥٦ وجلس على سرير السلطنة السنية في ليلة الثلاثاء الموافق ٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩٣ وخلع من كرمي السلطنة السنية في ١١ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣

﴿ ٣٥ ﴾ السلطان ابن السلطان السلطان عبد الحميد خان الثاني المعظم ولد في ١٧ شهر شعبان المكرم سنة ١٢٥٨ وجلس على سرير السلطنة السنية في ١١ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣ الموافق ٣١ ﴿ اغسطس (آب) سنة ١٨٧٦ ﴾

تركييا - ٠ (دولة عليا) (٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥)

* قانون نامة السلطاني *

لما كان من مقتضى الاخلاق المحسنة المرصية السلطانية والمعدلة السنية الشاهانية ان تكون مجبولة على اصلاح احوال الرعايا والنظر فيما يستوجب الراحة على السوية للبرايا تعلقت الارادة الذكية السنية الملوكية بتحديد قوانين عدالة مرضية وتأسيس قواعد واصول مرعية بقصد تأييد الدين والدولة وتشييد اركان الملة والمملك والصولة وما في صورة الخط الميموني الشريف الصادر في هذا الشأن المنيف مؤرخا في اليوم السادس والعشرين من شعبان سنة خمسة وخمسين ومائتين بعد الالف من هجرة سيد ولد عدنان وقد قرئ في المحل المسمى كخانة الكائن في القسطنطينية المحمية المحفوظة دامت باعين عناية الله ملحوظة - ما هو معلوم لدى الجميع ان دولتنا العلية لم تنزل من بداية ظهور امورها الجليلة مقنية يكال الرعاية للاحكام القرآنية الشريفة والقوانين الشرعية المرعية المتينة وان سلطنتنا السنية قد وصلت الى الدرجة القصوى من القوة والمكانة ورفاهية احوال رعاياها وعاد مدنها وقراها الا انها منذ مائة وخمسين سنة قد تناقصت قوتها ومعمورتها اخذت في الصعف والافتقار وذلك لغوائل متعاقبة متتابعة واسباب متنوعة نشأ منها عدم الانقياد للاصول الشرعية الشريفة والقوانين المرعية المتينة ومن الواضح الجلي ان الممالك التي لا تدار بالقوانين الشرعية ليس لها بقاء لاجرم ان افكارنا الخيرية الملوكية لم تنزل مند جلوسنا على سرير الملك الى هنا الان منحصرة في عمار الممالك والقرى وتحصيل رفاهية الاهالي والفقراء واذا حصل التثبيت بالاسباب اللازمة لذلك المرغوب يتبع منها يتوفيقه تعالى في ظرف خمس سنين او عشر ما هو المطلوب نظر الى حسن الموقع الجغرافي الذي فيه ممالك دولتنا العلية وارضها المنيعة واستعداد اهليها وقابليتهم فقد رأينا من الامور المهمة ان نصع قوانين جديدة نؤسسها على قواعد مشيدة مشتملة على حسن الادارة للدولة العلية والممالك المحمية تسلك عليها في تنمية امورها من الان فصاعدا واعتمدنا في وضع ذلك على العناية الجليلة الربانية متوسلين بروحانية سيد البرية والمواد الاساسية لهذه القوانين هي الامن على النفس وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الويركوكية جلب العساكر اللازمة فاما النفس والعرض فانه لم يكن في الدنيا شيء اعز منها فاذا رآها الانسان في التهلكة اضطرا الى التشتت بأي وجه كان لوقايتها وان كان هو في خلقه النانية وجبلته الطرية غير مائل الى الخيانة ولا يخفى ان هنا بصير بالدولة والمملكة بخلاف ما اذا كان في امن على نفسه وعرضه فانه لا يجيد عن طريق الصدق والاستقامة ويصرف همه في حسن الخدمة لدولته وملته واما المال فانه اذا فقد الامن عليه لا يركن الى دولته ولا ملته ولا يلتفت الى عار المملك ولا يجلو دائما عن اضطراب حال واشتغال بال مجلاف ما اذا كان في امينة كاملة على ماله واملاكه فانه يشغل باشغال نفسه وينظر في توسيع دائرة عيته وبهذا يتوفيه على الدوام حب الوطن وتزداد غيرته على

دولته وملته ويكون سعيه على حسب ذلك واماتعين الويركوك فان كل دوله تحتاج في حفظ ممالكها الى القوة العسكرية والى غيرها من المصاريف ولا يمكن ادارة ذلك الا بالنفود وهي انما تحصل بما يصير على اتباع تلك الدولة فلزم ان يوضع للويركوك المذكور طريقة مستحسنة واما قضية اليد الواحدة يعني مادة الاستبداد التي كانت تظن سابقا انها من قبيل الواردات فانها وان تقلص منها اهالي ممالكنا المحروسة والمحمد الله تعالى على ذلك الا ان اصول الالتزامات المصرة التي هي من اسباب الخراب ولم تظهر لها الى الان منفعة اصلا لم تنزل جارية الى اليوم وفي عبارة عن جعل زمام مصالح المملكة السياسية وامورها المالية في يد شخص واحد موكل امرها الى اختياره ل لا مانع ان يقال في عبارة عن وضعها تحت يد قهورة وحيدة فان كان ذلك الشخص في حد ذاته ليس من اهل الخيرات منفعه نفسه على الغير وكانت جميع حركاته وسكناته مبنية على الظلم والصير فيلزم من الان فصاعدا ان يجعل على كل فرد من اهالي المملك ويركوك مناسب على حسب املاكه وقدرته ويساره ولا يؤخذ منه زيادة على ذلك وان يجعل لمصاريف دولتنا العلية اللازمة للعساكر البرية والبحرية وغيرهم حد محدود وان يوضع لها قوانين لا تمنعها ويجري العمل بمقتضاها واما قضية العساكر فانها ايضا من الامور المهمة فينبغي للاهالي ان يقدموا اشخاصا منهم للعسكرية لاجل حفظ الوطن والذب عنه غير انه لما كانت الطريقة التجارية في ذلك الى الان توجب اولاً عدم الانتظام وثانياً الاخلال باصول الزراعة والتجارة حيث لم ينظر فيها الى عدد النفوس الموجودة بالمملكة بل يكلف البعض بما هو فوق طاقته ووسعه ويطلب من البعض الاخر دون مسوره ومقدوره وزيادة على ذلك من دخل منهم في العسكرية يبقى فيها مدة حياته حتى يلحقه الملل والفقر ويحرم من التنازل فبناء على ذلك اذا مست الحاجة الى جمع عساكر من مملكة من الممالك يلزم ان يوضع لذلك بعض اصول مستحسنة في شأن جميع الانفار المطلوبة وان يجعل فيها طريقة مناوبة بحيث تكون مدة استخدام من يدخل في العسكرية اربع سنوات او خمسة وبالجمله فلا يمكن حصول القوة والعارة والراحة والامن الا بانتمسك بهذه القوانين النظامية واجراء العمل بمقتضاها والاساس لذلك كله هو مجموع المواد المشروحة فيلزم من الان فصاعدا ان اصحاب الخنج والذنوب ما داموا لم ينظروا في دعاوهم على وجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية لا يعامل احد منهم بالسب ولا بالاعدام ظاهرا ولا باطنا وان لا يتسلط احد على الوقوع في عرض اخوان يتصرف كل انسان في امواله واملاكه بغاية الحرية وعدم المعارضة ولا تحصل فيها مداخله من طرف الاكابر وانه على فرض وقوع جناية من احد لا يسوغ حرمان ورثته من حق الوراثة بمصادرة مال مورثه المعترف للخطية لبراءة ذمته منها وان تحري مساعدتنا هذه في حق سائر اهل الاسلام وغيرهم من الملل التابعين لسلطنتنا السنية بلا استثناء احد منهم وقد حصل من جهتنا السلطانية بذل الامن العام والاطمئنان التام لاهالي ممالكنا المحروسة كافة على نفوسهم واعراضهم واموالهم وقد رأينا

ملحوظات

هو المذكور في المنشور السلطاني حيث ان اجرائها في الايالة المصرية تحت الظل الظليل السلطاني من مقتضى الامر العالي الملوكي الصادر في هذا الشأن بناء على ما يقتضيه منطق فرمان الوراثة العالي غيرانه لما كان بعض احكام النظمات الموضوعه ماعدا المواد الاساسية الاصلية ليس لها موضوع في الايالة المصرية بحسب طبيعتها الموقعية كسندات الارض بسبب كونها خراجية وكذلك امور الاوقاف المحلية فان ذلك غير موجود بمصر وكان مالم يقتضيه حركات المأمورين بحصول المال محدودة وكان ما يتعلق ببعض الجنايات الناشئة من امور الزراعة والعلاحة المخصوصة بالا يالة المذكورة من المعاملات الجارية فيها الى الان بحسب ما يوافق موقعها لا بد من التصدي لتعديلها ومباشرة تسويتها بتوفيقها وتطبيقها على اصول التنظيمات الخيرية جمعت الاحكام الجزائية وترتب على ثلاثة فصول لتلاحظ فيها المواد الاساسية المذكورة وتراعى في وما تخرج عليها من القوانين الموضوعه والدليل المشتغل على الكيفيات النظامية باجراء العمل عليها كلها ما عدا الامور التي لا موضوع لها بالا يالة المذكورة وما كان خراجا عن المخرج والمشروط في فرمان الزبور وقد حصل ايضا تعديل المعاملات الجزائية المقررة في المواد الموضوعه في شأن العبايات المخصوصة بتلك الايالة المرقومة التي تحرر العرض عنها وذلك بتوفيقها وتطبيقها على الاحكام الصريحة المدرجة بالقوانين مائة المينة وعلى ما يقتضيه الموقع ورتب ذلك ايضا على فصولين وضم اليها من التعليمات السنية العمومية والنظمات الموضوعه الخيرية ما يناسب اصول الايالة المرقومة وجعل ذلك في ذيلها وبهذا تمت تلك المجلة القانونية واحيل اجراءها على عهدة من كان واليا على الديار المصرية

(الفصل الاول - وفيه سبعة عشر مادة)

(م) ١ اذا وقعت حركات من احد اتباع الدولة العلية كائنا من كان بلا استثناء كالتجاري والتجاسر على قتل النفس او ايقاظ الفتن على الدولة العلية التابع هو لها شرعا او على الحكومة المحلية المحالة على ولاية مصر بتقتضى فرمان العالي الصادر بالاحسان بالوراثة اليهم او على من كان واليا بالتوارث او على احد المأمورين فلا يقصد اتلافه بوجه من الوجوه لا بالقتل ولا بالسلم ولا بنحو ذلك من سائر اسباب الاتلاف لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يوجب ذلك عليه الحكم الشرعي بعد ثبوت جنايته من غير غرض ولا ميل عن سنن الحق بالنظر في امره مرارا بما يقتضيه الحال من التحقيقات اللازمة والتدقيقات الجازمة والتحري التام مع رعاية الشرع والقانون واذا حصل الاتلاف من اي مأمور كان لشخص ما مباشرة او

ان يزداد في مجلس الاحكام العلية بحيث يكثر عدد اعضائه على حسب ما يلزم لاجل النظر في سائر القضايا باتفاق اراهم وان يجتمع وكلاء دولتنا العلية ورجالها بعض الايام في المجلس المذكور ويدي كل منهم ما يراه ويستصوبه بدون نحاش ولا مبالاة حتى تتم القوانين اللازمة للامن على النفس والمال وتعيين الويركو وان تكون المكالة والمفاوضة في شأن التنظيمات العسكرية في دار الشوري الكائنة بالباب السير عسكري وكلما استقر الرأي على قانون يعرض على جهتنا السلطانية حتى يصدق عليه ويخرج بخطنا الميمون ليكون دستور العمل الى ما شاء الله تعالى وحيث ان القوانين الشرعية انما وضعت لجرد احياء الدين والدولة والملك والملة حصل العهد والميثاق من طرفنا الملوكي على انه لا يصدر من شيء يخالفها واقسمنا بالله على ذلك في اودة المخرفة الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء وسجلت على ذلك ايضا العلماء والوكلاء وبالجملة فكل من صدر منه ما يخالف القوانين الشرعية سواء كان من العلماء او الوزراء فيجازى على مقتضى قانوننا الجزاء وبالنأديب اللائق على حسب جنحة التاجرة بدون التفات الى رتبته ولا رعاية لمخاطره وحيث ان جميع المأمورين مرتب لهم والمخالة هذه معاش كافية ومن لم تكن له معيشة كافية سيرتب له ما يكفي يلزم ان مادة الرشوة الكريمة المنوعة شرعا التي هي اقوى سبب في خراب الملك بشدد في منعها وعدم وقوعها يوضع قانون منين يحميها وحيث ان الكيفيات المشروحة والاصول المينة في هذا المعنى في نسخ وتغيير الاصول القديمة بالكلية فيلزم نشر هذه الارادة السلطانية الى سائر الدول الختابة المقيمين بنار السعادة العلية ليكونوا شهداء على بقائها وجريان العمل بها الى اخر الدهران شاء الله تعالى كما يلزم نشرها ايضا الى اهالي الاستانة العلية وسائر ممالك الحروسة وكل من صدر منه ما يخالف هذه القوانين الموضوعه على اساس منين فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولا نال فلاحا الى يوم الدين هذا ونسأل الله الكريم ان يوفقنا جميعا لاجراء هذا الخير العيم امين

ان المواد الثلاث المنصوص عليها في الخط الميموني الصادر من الحضرة الملكية وهي مادة الامن على النفس ومادة الامن على المال ومادة الامن على العرض لما كانت مؤسسة على قواعد الشرع الشريف التي هي ايضا اساس للتنظيمات الخيرية اقتضى الحال ان القوانين نامة المينة المشتملة على المواد الجزائية التي تفرعت على المواد المذكورة ووضعت باتفاق الراء ثم ضم اليها ذيل بعد اتحاد الافكار وتوافق الراء وطبعت فيما سبق كما ان جميع ارباب المصالح السلطانية على اختلاف اصنافهم ما مورون باجرائها في الممالك الحروسة الشاهانية كذلك من كان واليا على مصر الحروسة فانه يقتضى ما هو مقرر في الشروط الاصلية المصرح بها في امتياز الوراثة التي احسن بها ما مور ايضا من طرف السلطة السنية باجراء المواد الثلاثة المشروحة على التام مصافا اليها حسن القيام بتدوين القوانين والنظمات الموضوعه على حسب ما يناسب موقع الايالة المذكورة وبوافق اصول العدل والانصاف المدروسة حسب

ترجيا (م)

- ٩٢ -

ترجيا (م)

بواسطة شخص آخر فز بد من اجراء القصاص والحكم الشرعي عليه ولو رضي ورثة المقتول باخذ الدية او عفوا عن التاتل واسقطوا حقهم جزاء لذلك المامور على تجاسره على مادة القتل القبيحة حسب مقتضيه السياسة والنظام وبالجملة فيلزم مراعاة المساواة في حكم القتل من غير تفریق بين كبير وصغير (م) ٢ ان مادة القتل التي تحصل في نفس المدينة القاهرة ينظر فيها بمجلس الاحكام المصرية بحضور حضرة قاضي مصر او نائبه وحضرة المفتي ولكن لا يجوز اجراء مقتضى ذلك ما لم تحقق حقيقة الحال اما بالتواتر او بتزكية الشهود بكمال الدقة والتثبت ويصدر فرمان العالي بالاجراء على مقتضى الاعلام الشرعي الذي يحرر بذلك ويقدم الى الاعتاب السنية السلطانية من بعد التصديق عليه من حضرة شيخ الاسلام بالاستئانة العلية

(حاشية) انه قد تقرر عدم جواز اجراء القصاص ما لم يرد امر عال صريح في حق القاتل المحكوم عليه شرعا بالقصاص كما هو مصرح به في المادة الثانية والثالثة والرابعة وانه بمقتضى الامر العالي الصادر هذه المرة الى حضرة والي مصر المزين اعلاه بالخط السلطاني يلزم ان قاتل القتل الذي لا ولي له ولا وارث او امر قضيته عائد الى طرف الدائرة تجري محاكمته في محله بما يقتضيه الشرع والقانون وقد كانت الكيفية في اول الامر انه بعد ذلك يعد الاعلام الشرعي المتضمن للحكم الشرعي الذي حكم به وكذلك مضبطة مجلس الاحكام الى دار السعادة من طرف حضرة والي مصر المشار اليه ثم يجري العمل بموجب فرمان العالي الذي يرسل بالطغرى في هذا الشأن كما هو مقرر في المادة الثانية عشرة لكن اعطي القرار اخيراً بمقتضى ارادة سنية ان من التاريخ لغاية سنة ٢٥ اي مدة سبعة سنوات يكون حضرة الوالي المشار اليه ماذوناً ومرخصاً من طرف السلطنة السنية اجراء الحكم الشرعي الذي يحكم به على قاتل القتل الذي لا ولي له ولا وارث ومن الاجراء المذكور يرسل الاعلام الذي يعطى من طرف الشريعة في هذا الشأن مع الافادة عن ذلك الى دار السعادة فلزم التنبيه على

ذلك بهذا المحل ٥ (م) ٢ ان مواد القتل التي تحصل في اي اقليم من الاقاليم المصرية يلزم ان تنظر بمجلس ذلك الاقليم ويجري اثباتها وتحقيقها بمعرفة الشرع اما بالتواتر او بتزكية الشهود بكمال الدقة والتثبت ثم يرسل اعلامها الشرعي مع مضبطة المجلس الى مجلس الاحكام المصرية وبه تحصل التدقيقات الشافية والتحقيقات الكافية ثم يرسل ما ذكر الى ديوان حضرة الوالي ومنه الى الاستانة العلية ويقدم الى حضرة شيخ الاسلام ليصدق عليه من طرفه ثم يعرض على اعتبار الحضرة السلطانية ويصدر فرمان العالي ولا يسوغ اجراء القصاص حتى يحصل جميع ما ذكر ويصدر فرمان العالي بالاجراء (م) ٤ اذا كان احد المامورين من اي صنف من صنف الدولة العلية سبقت محاكمته بمجلس البلدة كما تقدم ذكره ونظرت قضيته بمعرفة الشرع وثبتت جسامته على القتل وصدر الحكم الشرعي عليه بالقصاص الا انه لم يصدر في حقه فرمان عال مشرف بالطراي السلطانية يتضمن صورة المحاكمة في حق ذاك الشخص فحيث ان اجراء القصاص بدون وجود فرمان عالي ممنوع بحسب القانون فكل من لا يراعي هذه الاصول ولا يعتني بهامن المامورين فهو بلا شك متجاسر على مخالفة القانون فيلزم بمقتضى النظام اجراء المجازاة اللازمة في حقه (م) ٥ ان الساعين في الفساد قسيمان قسم يسعى بالفساد قولاً والاخر يسعى به فعلاً فالاول كان يستميل شخص شخصاً او اشخاصاً ويتكلم بكلام يعارض به الدولة العلية او الحكومة المحلية المحالة على ولاية مصر او من كان والياً بطريق الورانة او المامورين من طرفه او يتغوا بعبارات يغري بها على فعل حركات تخالف القوانين والنظامات فاذا ثبت انه اتفق او تعاهد او كاتب احد في شأن القاء المفسد لزم حبسه مقيداً من سنة الى خمسة سنين (م) ٦ واما الثاني وهو ان يسعى بالفساد فعلاً فكان يتصدى شخص لان يدعوا شخصاً او اشخاصاً للبغي والعصيان او يجمع جمعاً ويعطيه باروداً او سلاحاً فاذا ثبت عليه ذلك يرسل الى اللبان مدة من عشرين الى خمسة عشرة سنة او ينفي الى بلاد بعيدة لما ان ذنب من كان هذا

ملحوظات

من هذا القبيل عظيم جداً وأما من ادخل نفسه في خدمة
تخص جمعية اهل الفساد وساعدهم على اغراضهم واعطاهم
اسلحة ومهمات حربية وهو عالم بحالهم وما هم عليه غير
مكره ولا مجبور او اعد محلاً لاختفائهم وتجمعهم
فيه فانه يعاقب بالحبس مقيداً من سنة الى خمس
سنين على حسب ذنبه وذلك بعد المحاكمة والنظر في امره
(قد تضمنت هذه المادة السادسة ان اصحاب الجنيح
العظيمة يرسلون الى اليمان من عشر سنوات الى خمس
عشرة سنة وذلك محدود لغاية سنة خمس وسبعين اي مدة
سبعة اعوام حيث قد صدر القرار اخيراً بمقتضى الارادة
السنية انه بعد انتهاء المدة المذكورة عند الاقتضاء
يجري التشديد والتحقيق في ذلك بمقتضى الارادة
السلطانية فلزم التنبيه على ذلك بهذا المحل اهـ)
(م) ٧ اذا كان الذين يتجاسرون على الفساد قولاً
او فعلاً مجرّسة مصر فان النظر في دعواهم واثباتها
بالتواتر لا يكون الا بمجلس الاحكام المصرية (م) ٨
اذا كان الساعي بالفساد قولاً او فعلاً باقليم من الاقاليم لزم
ان تحقق دعواه اولاً في مجلس ذلك الاقليم على وجه الحق
ثم يرسل جرنال قضيته ومضبطنها بالتفصيل الى مجلس
الاحكام المصرية ثم تحرر الكيفية منه الى ديوان
حضرة الوالي ويجري اللازم تطبيقاً على المادة
الخامسة والسادسة (م) ٩ اذا لم يحصل من قطاع
الطريق قتل نفس وانما تجاسروا على مجرد سلب
الاموال فقط فانهم يعاقبون بالحبس مدة سبع سنين
واما اذا قتلوا نفساً وثبت عليهم ذلك بالتحقيق فعقابهم
القتل حسبما تقتضيه الشريعة (م) ١٠ حيث كان
من اللازم الهجوم بالاسلحة على من كان حاملاً
للسلاح من ارباب الفتنه والفساد وقطاع الطريق
فلا قصاص على من قتل احد منهم واما من قبض
عليه منهم حياً فحيث انه لا يسوع قتله بدون المحاكمة
فكل من تجاسر على قتله قبل المحاكمة يجري عليه حكم
القصاص (م) ١١ اذا كانت مادة القتل يجب فيها
القصاص لكن حكم فيها بالدية بسبب عفو الورثة
او المصالحة او كانت تجب فيها الدية من اول الامر
فحيث ان مصر القاهرة بعيدة بعد اجراء ما تقتضيه
الشريعة في المادتين ان يرسل القاتل الى ايمان

سكندرية او الى محل اخر مثله مدة من خمس سنوات
الى خمس عشرة سنة كما هو جاري في حق من وقع
منه القتل بالمحال البعيدة الماثلة لذلك (م) ١٢ اذا كان
المقتول من اهالي جهة غير التي قتل بها او كان
ورثته غائبين في جهة اخرى فان القاتل يحبس حتى
يحضر الورثة واما من مات قتيلاً لاعن وارث فحيث
ان امره من خصوصيات السلطنة السنية فبعد ان
يثبت قتله على من قتله بعد الترافع والمحاكمة يجري في
حقه ما يقتضيه رأي اولي الامر حيث ان من كان
من هذا القبيل من القاتلين امره مفوض لهم فان
شاموا حكموا بقتله وان شاءوا حكموا باخذ الدية منه
الى بيت المال (م) ١٣ اذا كان القتل خطأ والقاتل
لم يسبق له ما يماثل ذلك الفعل وحسنت شهادة الناس فيه
وتبين الشرع انه ليس مظنة للسؤ فيكتفي في حقه بما تقتضيه
الشريعة واما اذا كان مظنة للسؤ فيلزم ان يجازى بالنفي
او الوضع في الحديد مدة سنة واحدة (م) ١٤ اذا قصد
شخص قتل شخص وقتله بواسطة شخص اخر اغراه على
ذلك بالمال او بشي ما فيجري الحكم اللازم شرعاً وقانوناً
على القاتل المغربي الحقيقي الذي باشر القتل (م) ١٥ اذا
كان القاتل امرأة فحيث ان الحكم بالقصاص او الدية
مستوفي حق كل مكلف ذكر كان او انثى كما هو مقتضى
الشرع فيحكم عليها بالحكم المنصوص في حق الذكور
وان كانت الامراة معينة للقتل فقط فانها تعاقب
بالحبس في المجلس المختص بمجازمات النساء حتى
تسلخ حالمها وتحسن توبتها واذا لم يكن لها ولي ولا
اقارب تلزمهم تفتاتها وكسوتها مدة حبسها كانت
تفتها وكسوتها في تلك المدة على بيت المال (م) ١٦
اذا تجاسر احد على افعال فيمجة كعارضة من كان
مأموراً بالضبط والربط وشهر السلاح عليه فحيث
انه بذلك يكون قد ارتكب ذنب عدم الطاعة للضابط
زيادة على ذنبه الاول فيلزم ان يستخدم في الخدمات
الدينئة مغلولاً مدة من شهرين الى سنتين على حسب
قيمه وسوء فعله فان افرغ السلاح بالفعل فيستخدم
كذلك من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات فان
جرح برصاص او باله جراحة اخرى فتؤخذ منه
مصاريف الجريح حتى يلتئم جرحه ويبرأ ويستخدم

تركيبا (مصر)

- ٩٤ -

تركيبا (مصر)

كذلك مدة من خمسة شهور الى خمس سنوات فان مات المجرع من جرحه فيجري في حقه ما يقتضيه الشرع والقانون حيث ان الامر حيثئذ آل الى مسألة القتل (م) ١٧ اذا اشهر السلاح احد من الناس كائنا من كان على آخر لزم حبسه بقيد الحديد مدة شهر فاكثرا الى سنة على حسب ذنبه فان افرغ السلاح بالفعل قيد من شهرين الى سنتين فان جرح قيد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات وتلزمه مصاريف الجريح حتى يبرأ فان مات بسبب جرحه حكم على الجارح عند ذلك بما يقتضيه الشرع والقانون

(الفصل الثاني - وفيه سبع مواد)

(م) ١ لما كان جميع اتباع الدولة العلية قد نالوا الحقوق الشرعية من الامن على النفس والمال وحفظ العرض والناموس وكان كل انسان صغيرا كان او كبير قادرا بهذا السبب على ان يطلب حقوقه بمقتضى الحرية الشرعية لا مطلق الحرية وكان عرض الانسان وناموسه عزيزا محترما عند كروحه وكانت صيانة العرض ووقايته ما تقتضيه المروءة والانسانية وكان القذف بكلام يخل بقدر الشخص وشأنه او ضربه او شتمه بلا موجب يعد متكا ل عرضه وانتهى كما محرمته لزم ان كل من ثبت شرعا انه تجاسر على هناك العرض بما يوجب عليه الحبس مدة سنة او اقل من هذا القيل بحروسة مصر وكان لا يستوجب الا التعزير فقط لزم ان ينظر ل حال المدعي عليه وشأنه لما ان انواع التعزير وكيفية تفاوت بحسب احوال الناس فان كان من استوجب التعزير من العلماء النخام والسادات الكرام ووجوه الناس واصحاب الرتب وجب احضاره الى مجلس الاحكام وتعزيره فيه بما يليق وان كان من واسط الناس او السوق ومن يشاهيهم لزم جلبه وتعزيره بالحبس او النفي على حسب ما يقتضيه الحال وان كان من احاد الناس فانه يؤدب بالحبس او النفي او الضرب من ثلاثة عصي الى تسعة وسبعين على الوجه الشرعي ويجري مثل ذلك ايضا خارج الحروسة بمعرفة مدير المثل ولا يحكم في هذه المادة بمجرد الدعوى بل لابد من الاثبات والتحقيق على وجه التثبت والتدقيق حتى لو ظهر كذب المدعي بحسب تأديبا له مدة من خمسة ايام الى خمسة واربعين يوما (م) ٢ حيث ان يمارس الاحكام المصرية هو مجلس الدقة والمخاتبة فينبغي ان يكون من وظيفته واجبات ذمته ان يدقق في هذه المواد ويعين النظر في ثبوتها حتى تكون مستقيمة خالية عن الميل والغرض وان يحجب بالكلية كل ما يوقعه في ورطة المسئولية عما يخالف ذلك وان يقول الحق ولا يبالى وان لا يقصر في اخطار ما يلزم (م) ٤ لا يسوغ لاحد من ضباط العسكرية والانفار ومأموري الصبطين ان يضرب احدا او يسه من نفسه ييادي رآيه فان مأموريتهم انما هي عبارة عن القبض على من اتهم

برية في الطريق والاذقة او على من وقع بينهم نزاع وشقاق واحضاره الى محل الضبط والربط بدون ان يفعلوا به شيئا اصلا ويجب على الشخص المدعى الى محل الضبط ان يبادر بالاجابة ويصارع في الذهاب اليه ولا يتخلف عن ذلك الا اذا كان له عذر شرعي فان حصل منه عدم الطاعة للضابط او وقع منه اساءة ادب فلا مانع حيثئذ اجراء المجازاة الجبرية على حسب ما يقتضيه الحال (م) ٥ السكران الذي يعر يد ويؤدي الناس وبصول عليهم في الاسواق وغيرها بحد شرعا بعد اثبات سكره ومن يرفع صوته ويقبض عليه من المقامرين ومعه آلة القمار يعذر بضره قائما من ثلاثة عصي الى تسع وسبعين نظرا لجرمه على حسب ما يسوغه الشرع بحيث لا ينفى به الصرب الى الموت وهذا يفعل مع المذكورين ان وقع ذلك مرة او مرتين فان زاد المسي منهم على ذلك ولم يرتد عن غيه وظهر اصراره على اساءته وجب نفيه او حبسه مقيدا حتى يندم على ما فعل وينوب توبه نصوحا (م) ٦ اذا تجاسر احد على امور غير مرضية كتهريب بنت من بنات المسلمين او بنات الملل الاخرى الى اقليم اخر او الى خارج البلدة راعيا انه عقد عليها بدون علم اقرارها فانه يقبض عليه وتحقق دعواه بمعرفة مدير الجهة ثم يرسل هو واوراق قضيته الى مجلس ذلك الاقليم فنسطر به فتى ثبت بجنحة يجازى حسب ما يقتضيه النظام بالحبس في محله مدة سنة اشهر تاديبا له ومتى اتى احد ببنت من هذا القبيل الى شيخ اوفقيه او محكمة في اقليم اخر لزم ان لا يعقد عليها بل تعرض الكيفية في الحال على حاكم الملة ولا اهمال وعلى الحاكم المذكور ان يرسلها الى محلها (م) ٧ كل من تجاسر على المتارية بما لس من الالات المجارحة يعزر بالحبس مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر على حسب جرمه ويجوز تعزيره بالضرب من ثلاثة عصي الى تسع وسبعين بحسب جنحة على الوجه الشرعي

(الفصل الثالث - وفيه اثنان وعشرون مادة)

(م) ١ لا يسوغ للدولة العلية ولا للحكومة المحلية الحالة على ولاية مصر بحسب فرمان الوراثة العالي ولا لذات من كان واليا يتلقى التوارث ولا للممورين ان يضعوا ايديهم على مال احد او ملكه ولا يجوز بوجه من الوجوه لشخص ما كبيرا كان او صغيرا ان يتعرض او يتسلط او يتداخل في مال شخص اخر او ملكه بغير حق ولا ان يجبر مباشرة او بواسطة على ان يساهى اياه او يبيعه له فان تصدى احد لمثل هذا الفعل القبيح وقصد التسلط على مال احد او ملكه وجب كفه ومنعه عن ذلك فان كان قد استعوز عليه بالفعل اجبر على رد عين ما استعوز عليه من الاموال والاملاك لصاحبه عينة قائمة والا وجب عليه دفع قيمته له ثم ينظر في حاله فان كان من اهل المناصب والمأمورات لزم طرده من الخدمة جزاء له على اقدامه على مخالفة القوانين وان لم يكن كذلك عوقب بالنفي الى محل غير ملكه ليقيم بها مدة سنة واحدة (م) ٢ اذا تجاسر احد من كبار المأمورين المستخدمين بالمصالح الميرية او صغارهم على اختلاس شيء مما هو تحت ادارته او مما كان موضوعا عنه على سبيل الامانة

ملحوظات

واجبارة (م) ٨ حيث ان مادة الرشوة امر منكر شرعا وقانونا فيجب على كل انسان ان يحترز عن هذا الامر المكروه ولا يتجاسر على هذا الفعل المنكروك من تجاسر على ذلك تؤخذ منه الرشوة التي اخضعها وتسلم ليست المال ثم ان كان من ارباب الماموريات فالتجاري في حق مثله بالدولة العلية اخراجه من خدمته وتتريله من رتبته بحيث لا يستخدم في مناصب الدولة العلية وماموريتها وتاديبه بحسب شخصه وحاله فكذلك يكون الاجراء على هذا الوجه في حق من كان في الخدمات المصرية وان لم يكن من ارباب الماموريات والخدمات اصلا فكذلك يجري تاديبه ولا يستخدم في المصالح الميرية مطلقا (م) ٩ ينبغي ان ما تقرر في حق المرتشي من الجزاء والمعاملة يجري بعينه في حق الراشي ولكن حيث انه يحمل ان الراشي لم يحصل منه البتل بقصد ترويج غرضه ولم يكن بطوعه واختياره بل اجبار المرتشي ونحوه فيكون حيث مظلوما فينبغي انه متى ثبت جبره على ذلك ترد اليه ما اعطاه (م) ١٠ حيث ان مادة الجريمة والغرامة متنوعة بالكلية فكل من تجاسر على ذلك مجازى بجميع الجزاء المقرر في حق المرتشي وحيث ان الشخص الذي حصل تغريبه لا يكون الا من المظلومين العاجزين فاذا لم يخبر بهذا الامر فورا واستبان انه معذور في ذلك يصرف النظر عن تاديبه (م) ١١ مادة السرقة التي لم يوجد فيها ثبوت شرعي ولما وجد فيها نصاب السرقة حيث ان لا يوافق العدالة فيها مجازاة من اخذ شيء يساوي بعض مآلات من القروش بخصيص مدة زيادة يلزم ان يستخدم في الخدمات الدقة مقيدا بالمحدد من ثلاثة شهور الى ثلاثة سنوات على حسب قيمة الشيء المأخوذ وحيث ان من سرق ثلاثة مرات وجوزي عليها ولم يرتدع عنهم من حاله انه صار غير قابل للاستقامة وحسن السلوك فيلزم نفيه وتغريبه الى بلاد السودان (م) ١٢ كل من تجاسر على التزوير بتقليد او قسط او تغيير بعض مواضع من الاوامر العلية الصادرة من طرف الدولة العلية والاوراق الرسمية الصادرة من طرف ماموري السلطنة السنية والسندات الشرعية وثناكر المرور وختم من يكون واليا والاوراق والرجح الصادرة من الدواوين الميرية محتومة باختم الميري واوراق الاعلانات يلزم تاديبه بالنفي والتعليب والتقييد من اربعة شهور الى اربع سنوات على حسب نهمته وشخصه ومن قلد اوراق سائر الناس فعقابه كذلك لكن من ثلاثة شهور لغاية ثلاثة سنوات واما الزغلية الذين يقلدون السكة السلطانية واوراق النقدي فيوضعون في القيد من سنة شهور لغاية اربع سنوات على حسب مؤصبتهم ومثلهم من يدفع النقود البرانية فيجازى بعين جزاء الزغلي على حسب جرمه واسامته (م) ١٣ زمرة الاشرار يعني الذين تظهر مغابرتهم ومخالفتهم في بعض جزئيات متى كانت حالتهم تقضي الى سلب الامن عن الاهالي فمن حصل الناس تاديبه وتريته منهم يلزم نفيه وتغريبه مقيدا بالمحدد مدة سنة بحسب حاله وشخصه فان ظهرت استقامته وحسن سلوكه في ظرف المدة المذكورة وحصل الامن من غائلته واتى بضامن من الاهالي خلي سيله ولا زيد في مدته حتى تظهر استقامته ويحسن حاله (م) ١٤ كل من حمل المحصولات وكتبها

من النقود والاموال وغيرها فانه يرافع ويحاكم علنا فان ثبت عليه ذلك لزم تحصيله منه وان اظهر الاعمار وعدم القدرة على الاداء بيع ما يملكه ما بقي بقيمة ذلك الشيء ويجري تحصيله ثم يطرد بحيث لا يستخدم في الخدمات الميرية بعد ذلك وان لم يكن عنده ما بقي بجميع ما اخلس عوقب بالطرد والذي (م) ٢ اذا تبين شخصا اخلس شيئا من الموجودات او المقبوضات او المدفوعات عند الاطلاع على الحساب الذي يقدم من الفروع الى دواوين العموم ثم منها الى ديوان المالية او عند مقابلته على الرجوع والسندات اللازمة او عند تفتيش الدفاتر والحاسبات والخازن والاشوان وسائر المصالح لزم ان يسترد منه ما اخلسه ويعاقب بما نص عليه من عقوبة السارق واذا ثبت ان المامور الاصلي علم بهذا الامر واغضى عنه ادب العزل والطرد واذا ثبت ان احد المامورين اتلف او ضيع شيئا مما استوفى من عليه وسلم لمن الامتعة والاشياء والالات والادوات بسبب ايماله وتساهله لزم تغريبه قيمته مجازاة له ويجوز عزل المامور الذي وقع منه ذلك من المصلحة وطرده (م) ٤ حيث ان كل مامور مشمول بالجلس عن مقبوضاته ومدفوعاته وضامن لما يحصل في ذلك من الضرر فينبغي ان يكون الاشخاص المستخدمون بمعية كل منهم معتمدين وامنا فبناء على ذلك لا يجوز استخدام احد في مثل هذه الخدمات رعاية لمخاطر جهته من الان فصاعد (م) ٥ كما ان المحامي الاقوى للنظامات المؤسسة والقوانين الموضوعة من طرف الحضرة الملكية الاشرف هو مجلس الاحكام العلية فكذلك المحامي الاقوى للنظامات والقوانين التي تأست بمصر من طرف السلطنة السنية على مقتضى فرمان الوراثة المنعم بها على ولاية مصر بالتوارث هو الوالي ومجلس الاحكام وحيث كان الامر كما ذكر وكان العلماء والامراء وجميع ماموري المصالح الميرية مستخدمين مسؤولين عن سائر افعالهم وحركاتهم المختصة بامورهم المتوقعة بهم فيلزم انه متى ظهر من احد منهم تكاسل وتساهل في خدمته المتوقعة به تنظر دعواه بمجالس الاقاليم او مجلس الاحكام المصرية وعند ثبوت جنته تجري في حقه المعاملة الجزائية بمقتضى القانون (م) ٦ حيث انه جاري بمصر ان المواد التي تتعلق بالاحكام الشرعية يقضي فيها حكما الشريعة والامور التي تخص الملكية والمالية يحكم فيها المديرون والمامورون وبعض القضايا يعقد لها بخصوصها مجلس مركب من حكام الشريعة وماموري الملكية معا وينظرون فيها بالتطبيق على الشرع الشريف والقانون المدني فيلزم ان يعين بعضهم بعضا على حسب ما يقتضيه الحال كما هو مقتضى ماموريتهم غير انه لا يجوز لاحد الطرفين ان يتدخل في امور شخص الطرف الاخر بدون علمه فان ظهرت بينها منافسة بناء على مداخلة او امور اخرى ووقع الشكي من ذلك فلا بد من المرافعة والمحاكمة بالتحقيقات اللازمة والتدقيقات الجازمة وكل من ثبتت جنته وقبحه يلزم تاديبه (م) ٧ حيث انه يجب على الاهالي تاديبه والويركو المطلوب منهم باوقاته بدون تاخير كما انه جاري تاديبه والويركو المقتن على الايالة المصرية باوقاته بموجب فرمان الوراثة العالي فاذا حصل من احد مخالفة في هذا الخصوص لزم اخذه وحسبه

واحد امرها ليلاً يدفع المظنوعة المصروفة على الاراضي بجانب الميري يلزم اخذه وجسه واجباره كمن امتنع من دفع العوائد التي عليه (م) ١٥ حيث ان ارباب المفتح الذين يطهرون بالاقاليم ويعاقبون بالنفي والتقييد بالزنجير على مقتضى القانون ماعدا من تكون جمعته كبيرة كالفاتل والساعي بالساد تلزم محازاتهم في محالهم بمقتضى القانون ليكونوا عذرة لامثالهم فيلزم عند محاكمتهم بمجالس الاقاليم ان تعرض كيفية ذنوبهم لديوان حصرة الوالي بعد ثبوت جفهم وذنب كل منهم ويجري استئذان من ديوان الوالي بموجب مصبغة وعلى مقتضى الاشعار الذي يحصل بالتطبيق على قانون الجزاء يطون تذاكر بايديهم ببيان المحنة الواقعة وملتهم المعينة ويشدون بالتقييد بالزنجير وينفون الى الحل اللازم واما من يحكم عليهم بحبس العين القراقل والرياسة والصرب بالجلدة على ما ينصه القانون فهو لا يجري محازاتهم في مواضعهم وانما يرسل على حد ذلك الى مجلس الاحكام المصرية واما القاتلون والساعون بالساد فتحري محاكمتهم بمجالس الاقاليم كما تقرر انما يرسلون مع مصابطهم الى مجلس الاحكام المصرية (م) ١٦ اذا حصل لاحد من المحوسبين ايما كانوا مرض شديدا ينبغي ان تؤخذ عليه ضمانه قوية ويرخص له في الإقامة بمنزله ومداواته حتى يبرأ من مرضه براء تاماً ونحوه له ايام مرضه من المدة المعينة لحبسه وكل من ظهر مرضه عند الخاص والعام ورخص له في الإقامة بمنزله يلزم البحث عن حاله بالتدقيق من طرف مأمور الامور الملكية بتلك البلدة في كل خمسة عشر يوم مرة هل اكتسب افاقة من مرضه ام لا (م) ١٧ اذا كان في اصحاب الذنوب المحوسبين لاجل تأديبهم اتخاص مفرا ليس لهم اولياء ولا اقارب تلزمهم نفقتهم وكسوتهم مدة حبسهم فان نفقتهم تكون من الاموال الميرية المربعة للعمل الذي هم به غيراه يلزم بحماية تلاف الاموال المذكورة بصرف زيادة على مقدار الكفاية (م) ١٨ حيث ان الاتخاص الذين يكونون من خدم المحرئين وياخذون تقاوي على وجه السرقة اذا عوقبوا بالعقوبات المقررة في حق المنتهين بالسرقة بوجوب ذلك تعطيل مصلحة الزراعة بمنزل هؤلاء الاتخاص يكفي في عظامهم بصرهم بالجلدة من اثني عشر لغاية تسعة وسبعين بمعرفة حاكم المحل الذي هو به بعد استقطاع ثمن التقاوي الذي احدثوا من اجرتهم (م) ١٩ جميع البلية والنجارين والجرارين وسائر الباعين اذا كانت دراهمهم ناقصة او باعوا بزيادة عن السعر الجاري فلا بد من تاديبهم وتعزيرهم لكن حيث كان تاديبهم بالحس يلزم عليه علق دكاكينهم وتعطيل بيعهم وشراهم فيجري في حقهم التعزير بالوجه الشرعي بان يصريوا على حسب جمعهم من ثلاث عصي الى تسع وسبعين وهم واقفون امام المجلس فان تكرر منهم ذلك جاز حبسهم ايضاً ما لم يجاوزوا الثلاث والا فمن بعد اجراء تاديبهم بالحس والصرب حسبما يقتضيه الحال يلزم ان يسدد فوراً مالهم وما عليهم بمعرفة نظارة الاحساب ومتابعي الحرف ويطردوا الى بلدكم حتى انهم فيما بعد لا يعدون من طائفة الباعين الذين اخرجوا من زميرهم (م) ٢٠ لما كان اقامة الحدود الشرعية في حق العبد

والامام عند الاقتضاء امرها عائد لطرف السلطنة السيد وكان امر تعزيرهم منوطاً بساكنهم وكان بعض اسياهم يتجاوزون الحد في التاديب والتعزير ويطلم العبد والامة وبعضهم يهل في ذلك او يدفع الصر والمسة عن نفسه يبيع العبد او الجارية لغيره فيكون بذلك سبياً في سريان الفساد وانتقاله الى غيره ويترتب على ذلك حل النظام العام كان اللازم في صورة ما اذا وقع من العبد او الامام خفحة توجب التعزير وظهرت تلك الخفحة بالاطلع ان يراعى جانب هؤلاء الساكنين مع التعدي ومحارزة الحد عنهم وان يراعى جانب النظام العام بحسب ما تطرق الخلل اليه وذلك انه في صورة ما اذا كانت خفحة العبد او الجارية قتلاً وسقط عنه القصاص او الدية بعواولياء القاتل تطبيقاً على القانون الجاري في حق عموم الناس بحبس العبد مقيداً حسبما يقتضيه الحال من سنة الى خمس سنوات او ينفي ويغرب كذلك وكذلك الحكم في صورة ما اذا كانت الخفحة جرحاً بحسب اوتى المدة المذكورة وهكذا الامة تحبس هذه المدة في محس مخصوص بالساء وفي صورة ما اذا كانت الخفحة توجب التعزير بالصرب بالعصا يصريون على الوجه الشرعي المعلوم عدده وكيفية (م) ٢١ الامر في مادة قتل النفس وقطع العصى على نوعين الاول مكره محرم مقتدر على ايقاع ما هدد به وحكم هذا النوع حكم القاتل فاذا عفا الاولياء عن القصاص كان جزاءه من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة على حسب حاله في التبع والاساءة هذا اذا امر بالقتل واما اذا امر بقطع عصى فقط فلا يكون حكمه في الجزاء حكم الجراح بل تزداد مدته بحيث تكون من ثلاث سنوات لغاية ستة سنوات والنوع الثاني ما اذا لم يكن الامر بقتل النفس او قطع العصى مكرهاً محرمًا بمعنى انه لا قدرة له على ايقاع ما هدد به فجزائه من ستين لغاية خمس سنوات واما الشخص الذي ماشر ذلك بامر الامر العبر المكره فان كان قاتلاً فجزائه من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كان قاطع عصى فجزائه من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات واما معاون القاتل فيزداد في محازاته من خمس سنوات لغاية سبع سنوات (م) ٢٢ اذا كان القاتل امرأة تحبس في المحس المعد لحس النساء من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كانت امرأة محبرة تحبس من ستين لغاية خمس سنوات وان كانت معينة للقاتل تحبس من خمس سنوات لغاية سبع سنين وفي صورة ما اذا لم يكن لها من تلزمه نفقتها وكسوتها من ولي او قريب في مدة حبسها تكون مئةها وكسوتها على بيت المال

الفصل الرابع - وفيه سبع وعشرون مادة

(م) ١ اذا غصب انسان اطيان غيره وزرعها لزم تحصيل اجرة المثل منه ودفعها للمالك مع رد الاطيان المذكورة لصاحبها ثم يجازى الغاصب على حسب حاله اما بحبسه من خمسة عشر يوماً لغاية شهرين واما بضربه من ثلاثين جلدة لغاية تسع وسبعين (م) ٢

إذا غصب شخص حيوان من آخر واستعمله في
اشغاله فعليه ارش ما تقصه الاستعمال سواء كان ذلك
في اعضاء الحيوان او في قيمته فيجب بحسب قانون
النظام تحصيل ذلك الارش منه مع اجرة المثل ودفع
ذلك مع الحيوان الى صاحبه ويجازى الغاصب تاديباً
له اما بحبس مدة من خمسة عشر يوم الى شهر او
بضربه من اثني عشرة جلدة لغاية خمسين جلدة (م) ٢
إذا تجاسر احد على قطع اشجار نابتة بنفسها او مستتبعة
بفعل فاعل او على اتلافها فان كان موسر الزم تعزيره
لصاحبها ضعف تلك الخسارات زجراً له وتاديباً
وان كان معسراً عزز بالضرب بالعصا من ثلاث عصي
الى ثمان وسبعين على حسب حال التلف خفة وجسامة
فان كانت الخسارة فاحشة جداً جاز وضعه في القيد
من خمسة عشر يوماً لغاية ثلاثة اشهر (م) ٤ حيث
انه يوجد عربان ببعض الولايات فاذا اطلقوا
مواشيهم في الزراعة قصدوا حتى اكلتها كل او بعض
فان ثبت ذلك لدى التحقيق بمعرفة الحاكم لزم قياس
مقدار ما اكلته تلك المواشي من الزراعة وتعزير صاحبها
ضعف قيمة المأكول بمعرفة مشايخ القبيلة زجراً له
وتاديباً ويعطى ذلك لصاحب الزراعة وان لم يكن
اكل المواشي عن قصد من اربابها بل نشاء من
التساهل وعدم الدقة يلزم تعزير رب الماشية المنطلقة
قيمة المأكول فقط بمعرفة المشايخ المذكورين وتدفع
لصاحب الزراعة وحكم مواشي غير العربان في ذلك
حكم مواشي العربان (م) ٥ اذا ثبت ان بهيمة اكلت
من جرين غير صاحبها او اكلت شيئاً من زراعة غيطه
بارجلها وثبت ان ذلك بسوق صاحبها لزم تحصيل
الخسارة المذكورة ممن يلزم وادب من كان سبباً في
ذلك بالضرب بالجلدة من عشر لغاية خمسين وان
ثبت ان ذلك بالقضاء والقدر من غير قصد من احد
وجب ضمان قيمة التالف فقط (م) ٦ اذا كان
شيخ القرية او غيره يستخدم الفلاح بلا اجرة على
وجه السخرة في اشغاله كحمل الزرع وحصاده فمتى
ثبت ذلك عليه يغرم الاجرة كاملة لذلك الفلاح ويحبس
من خمسة عشر يوماً لغاية خمسة واربعين او يضرب
من اثني عشرة جلدة لغاية خمسين عقاباً له على تعديه

(م) ٧ اذا تجاسر احد على اخذ حيوانات العربات
او الركوب من خيول او بحيرات او مواشي او على
اخذ البهائم الكبيرة او الصغيرة او الآت الزراعية
ومحصولاتها من محال الزراعة او الاخشاب من
المباني او الاجار من المحاجر او على نقل العلامات
الموضوعة لتمييز حدود الغيطان والاملاك وتحويلها
من موضعها الى محل اخر فحيث كان عقابه في صورة
ما اذا كان من ارباب الزراعة بالوضع في القيد من
ثلاثة اشهر لغاية ثلاث سنوات على حسب جنحته
كما هو عقاب الآخذ يوجب تعطيل مادة الزراعة في
جهتها لزم تعزيره في هذه الحالة على مقتضى النظام
بالضرب بالجلدة من خمسين لغاية مائة وخمسين جلدة
فقط (م) ٨ اذا كان احد الفلاحين يتزاي بزي
العربان وينتظم في سلوكهم فعند القبض عليه اذا
وجد ذمته بواق من مال الميري وكان الذي اخفاه
وادخله في حمايته مقتدر على تأدية ذلك ارسل من
اخفاه الى الليمان بمدة شهرين من بعد تحصيل البواقي
المذكورة منه وان كان غير مقتدر على ذلك ارسل
الى الليمان بمدة اربعة شهور وان لم يكن على الفلاح
الفار بواق للميري ارسل من اخفاه الى الليمان بمدة
شهرين ويؤدب الفار بضربه تسعاً وسبعين جلدة
(م) ٩ اذا طلب شيخ البلدة لطرف الحاكم الاكبر
بتلك الجهة ولم يحضر مع كونه موجوداً بهذه البلدة او
فرها ربا عند حضور الحاكم الى تلك البلدة فحيث ان
ذلك يعد من عدم الطاعة لحاكمه فيضرب بمقتضى
النظام مائتي جلدة فاذا تجاسر على مثل ذلك ثانياً
عوقب بعزله من المشيخة (م) ١٠ انه في وقت ري
اطيان احدى القرى عند فيضان النيل اذا حضر اهالي
بلدة اخرى ليلاً او نهاراً لاجل اخذ مياه تلك القرية
وحصل في اثناء ذلك قتل شخص او جرحه لزم اجراء
ما يجب لذلك من احكام القاتل والجرح واما اذا لم
يحصل قتل ولا جرح وانما تعدي اهالي قرية على اهالي
قرية اخرى واخذوا مياههم بالجبر بدون ان يخبروا
الحاكم فيلزم بمقتضى النظام ان يضرب شيخهم وناظر
البلدة بالجلدة من خمس وسبعين جلدة لغاية مائة
وخمسين واذا ظهر بالتحقيق ان الفلاحين تعدوا على

غيرهم بدون علم الشيخ وجب تاديب هؤلاء الفلاحين بالضرب بالجلدة من خمس وسبعين لغاية مائة وخمسين (م) ١١ اذا حضر احد الى الحام وشكا اليه ارب شخصا كائنا من كان قطع شبتا من نخيله او اشجاره بدون ادنه ورضاه واخذه غصبا بلا ثمن لزم بعد التحقيق تقويم ذلك بمعرفة اهل الخبرة وتحصيل ضعف القيمة منه ودفعه الى المالك المتظلم وحيث ان اشجار البلخ والدوم من الممولات فيلزم اضافة مال تلك الاشجار على من قطعها ويجب تحصيله منه وتسديده مع المال في كل سنة حتى تفرس اشجار غيرها وتنمو مثلها فان كان المتعدي غير مقتدر على ذلك وجب تعزيره على مقتضى النظام بالضرب بالجلدة من خمسين جلدة لغاية مائة على حسب ما يتحمله جسمه (م) ١٢ اذا تعصب احد مشايخ البلاد مع الفلاحين او تعصب احد الفلاحين مع جماعة منهم على ناظر البلد او الشيخ وهجموا عليه بالنبايت او الاسلحة وحصل منهم الضرب فقط من غير اطلاق سلاح وجب بمقتضى النظام ان يضرب الشيخ او الفلاح رئيس العصابة مائتي جلدة ويضرب كل من الفلاحين الذين معه مائة جلدة واما اذا حمل منهم اطلاق السلاح فيجري في حقهم احكام الجزاء المقررة في حق امثالهم (م) ١٣ اذا احرق احد جرين احد كائنا من كان او اصنائه او منزله او اشعل نارا في اشياء قابلة للاحتراق لاي شخص كان وقبض عليه وكان متعمدا لاحراق ما ذكر وثبت عليه ذلك بالتحقيق فان كان هذا المتعدي موسرا مقتدرا وجب تحصيل قيمة ما احرقه منه وتسليمها لصاحبه ثم ان كانت القيمة لا تزيد على خمسمائة قرش لزم تعزيره اما بضربه تسعا وسبعين جلدة او بوضعه في القيد بالجنزير من شهر لغاية ثلاثة شهور وان كانت القيمة تزيد على ذلك او كان الشخص الذي تجاسر على هذا الفعل له سابقة وجوزي عليها ثم عاد الى ذلك ثانيا لزم ارساله الى اليمان بمدة سنة لغاية خمس سنوات (م) ١٤ اذا تجاسر احد اهالي القرى على كسر جسر بلا اذن من الحكومة لاجل منفعة اطيانهم فتصرفت المياه وترتب على ذلك بقاء جانب شرقي من اطيان البلاد التي

حواليها وادى ذلك الى غرق الاصناف او المزروعات التي بتلك البلاد لزم عقابهم بالارسال الى اليمان من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات وان كان الجسر الذي انكسر من الجسور السلطانية وتصرفت المياه في غير الوقت الذي تنصرف فيه وادى ذلك الى تشريق اراض بكثرة او الى عدم كفايتها في الري او الى غرق اصنافها او مزروعاتها حتى حصل لاهالي تلك القرية خسارات جسيمة وجب ارسالهم الى اليمان من ثلاثة سنوات لغاية ثمان سنوات وان حصل التدارك بالمبادرة الى سد الجسر المذكور فوراً او لم يترتب على كسره ضرر بحسب الوقت فانه مع ذلك يلزم معاقبة من تجاسر على هذا الفعل الخطر بالارسال الى اليمان من ستة اشهر لغاية سنة واحدة (م) ١٥ اذا انكسر جسر في بعض المواضع وكان اهالي ذلك الموضع لم اقتدار على سد الجسر المذكور وجب على المشايخ وناظر الزراعة ان يجتهدوا في سده مع الغيرة التامة ويسوقوا الاتقار اللازمة لذلك في الحال فان تعذر عليهم سده وجبت اعانتهم من البلاد التي يجوارهم باحضار الاتقار وغيرها من اللوازم بقدر الحاجة وهذا من وظيفة المشايخ والنظار فاذا عاينت القرى المجاورة لهم كسر الجسر وتهاونوا في الاسعاف والاعانة متعللين بقولهم انه ليس في خفارتهم ولم يتوجهوا اليه ويجتهدوا في سده او طلب من البلاد المجاورة اتقار ونحوها من اللوازم ولم يسعفه بارسالها وترتب على ذلك مضرة للنواحي التي حواليها فحجت ان مثل ذلك يقضي الى الضرر العام فيلزم تحقيقه والنظر فيه فان تبين ان مضرته خفيفة جزئية وجب ان يعاقب كل من تساهل وتكاسل في هذا المعنى وكذلك من ظهر انهم سبب في كسر الجسر المذكور من مشايخ الحصة والشيخ العمدة والناظر بالارسال الى اليمان من شهر لغاية ستة اشهر وان تبين ان المضرة عظيمة كلية عوقبوا بالارسال الى اليمان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب تفاوت تلك المضرة في الجسامة (م) ١٦ اذا انكسر جسر من الجسور ولم يكن لاهالي تلك الناحية قدرة على سده كما ذكر في المادة السابقة ولزمت اعانتهم من البلاد القريبة التي يجوارهم

ملحوظات

ولكن لبعض الاغراض حصل طلب الاعانة من بلاد بعيدة بحيث لا يمكن التدارك وسد الجسر في الحال فكل من المهندس والحاكم الذين تسببا في طلب الاعانة على مقتضى ذلك الغرض يرسل الى اللبان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب خفة ما يحصل من الضرر وجسامته (م) ١٧ يلزم ترتيب خفراء على حسب ما يقتضيه الحال لحفظ ما يخص كل بلدة من جسر العموم فاذا فاض النيل وامتلات الحياض لزم احضار اشياء كالقش والبوص والحوازيق والاجتهاد وعدم التساهل في تليش الجسور وتحصين متانتها حتى لا تضر بها امواج المياه فان اضر بها الامواج بان اكلتها حتى انكسرت لعدم تليشها او لعدم الحفر عليها الناشئ ذلك عن التساهل بها وقلة الاعتناء بها فالمحل الذي ينكسر منها يلزم عمله واصلاحه فقط بمعرفة اهالي تلك القرية ما لم يكن قد ترتب على انكساره مضرة والا فاب كانت المضرة جزئية لزم مجازات من تبين تهاونهم وتساهلهم في هذا المعنى وذلك انه ينظر في القرية التي يكون بها ذلك الجسر فان كانت عهدة وكان المتعهد مقيم بها وثبت تساهله وتكاسله في ذلك جوزي بالمواعيد المقررة في المادة الخامسة عشرة وان لم يكن بها جوزي على الوجه المشروح كل من تبين تساهله وتهاونه في ذلك من مفتش وناظر وعمدة ومشايخ وان كانت القرية من بلاد المديرية وكان المدير موجوداً بذاك الطرف عند كسر الجسر وثبت تهاونه وتكاسله يجازى المدير بالجزاء المذكور وان لم يكن موجوداً هناك ولم يقع منه التكاسل فالجزاء بما ذكر على من ثبت تساهله وتكاسله من ناظر القسم وحاكم الحط وعمد المشايخ غير ان من كان في رتبة البيكباشي او اعلانها ينفي الى السودان بدلاً عن اللبان وان كانت المضرة عظيمة فكذلك يعاقبون بالارسال الى السودان او اللبان تطبيقاً على المواعيد المقررة في المادة السالفة (م) ١٨ اذا حصلت مضايقة لاحدى الجسور بكثرة المياه لزم فوراً الاهتمام والمبادرة الى ما يدفع الضرر عنه وحيث ان المهندس والماورين يجب عليهم متى عرفوا ان احد الجسور حصلت له مضايقة وضعف بكثرة المياه

ان يفيدوا في الحال محل الاقتضاء عن ذلك ويتشبتوا بتحصيل التدابير اللازمة فاذا حالقوا الواجب عليهم بان لم يبادروا بالافادات والاشعار الى محل الاقتضاء وقت امكان التدارك وتيسر المحافظة على الجسر المذكور ولم يتشبتوا بتحصيل التدابير اللازمة لحفظه ولم تحصل منهم الافادة لمحل الاقتضاء الا بعد انكسار الجسر المذكور وحصول الحسارة والضرر فكل من وجب عليه ذلك ولم يجره من المهندسين والحكام والمستأجج يجرى عليهم الجزاء المقرر في المادة السادسة عشر مع الطر لجسامة الضرر وخفته حيث انه لم يعلم بمقتضى وطيفته المتوسطة به فيكون سكه حكم من قصر في الاعانة والاسعاف (م) ١٩ اذا هرب احد من قائمقامات القرى ومشاخ الحصص عند طلب اموال الوير كوا مقرره على البلدة واغنى وحده او استصحب معه بعض الفلاحين فعند التفتيش عليهم يجري تاديبهم بمقتضى النظام يؤدب التائب او الشيخ بالضرب من مائة جلدة الى مائتين ويؤدب الفلاح من خمس وسبعين جلدة الى مائة فان تبين ان القائمقام او الشيخ كان قد درب قبل ذاك وان له سابقة بهذا الامر فجراء العزل من مندرجه (م) ٢٠ اذا كان المأمور بتحويل المال يطلب مقدارا معيناً مما هو مرتب على بلد من البلاد ولم يوزع المال اثنى ذلك المقدار على كل شخص بنسبة ما هو لما هو ١٠٠ تركوا اقرارهم بدون توزيع شيء عليهم من ذلك او وزعوا عليهم شيئاً قليلاً لا يناسب المألوف ٢٠٠ ووزعوا على سائر الاسرار شيئاً زائداً ويلزم بتتضي النظام ان يؤدب مثل هؤلاء المشايخ احباب الاعراض الحاليين عن الانصاف بترتيب تساقوتهم من جلدة في المرة الاولى ومائة وخمسين في المرة الثانية واذا قرأت قائمة المتبوض بحور الانعام ومشاخ الحصص فاحفى الصراف بعض الاسماء ولم يذكرها مؤملاً لاجر المنفعة لنفسه فيجازى من وقعت منه هذه الحيلة بمقتضى النظام بضربه في المرة الاولى مائة وخمسين جلدة وفي المرة الثانية بارساله الى اللبان بمدة من ثلاثة شهور الى سنة على حسب الحال (م) ٢١ اذا ارسل مشد الحاجة الى احد من الفلاحين لاجل

مصلحة فضربه ذلك الفلاح ورده او ارسل المشد من طرف الديوان ليدعو فلاحاً ففعل ذلك الفلاح ولم يحضر فاذا لم يوجد بعد التحقيق للفلاح عزز شرعي فجزاؤه في هذه الحالة ضربه عشر جلدة واذا وقع منه عدم الطاعة ورفع يده على المشد فجزاؤه ضربه خمسين جلدة (م) ٢٢ اذا كسر احد من المشايخ او الفلاحين ساقية احد من الناس او سرق الآتيا ضمن قيمتها لصاحبها تم يجازى بحبسه مدة من عشرة ايام الى شهر كامل او بضربه اثنتي عشرة جلدة فاكثر الى تسع وسبعين (م) ٢٣ اذا احرق احد من الفلاحين او مشايخ البلد جرير نفسه او اصابه عامداً زاعماً انه بذلك يرفع عنه اموال الاطيان فحيث انه قد وقع منه هذا الجنون في حق مال نفسه وفي حق الميري لم ان يعامل بمقتضى ما تقرر في المادة الثالثة عشرة (م) ٢٤ حيث انه من الجاري ان بعض الفلاحين يوردون بعض محصولات الى الاشوان من اصل المطلوب منهم وفي وقت التوريد يوكل كل جماعة شخصاً في توريد محصولاتهم المذكورة الى الشونة فاذا استخرج الوكيل المذكور الراجعة اللازمة عن تلك محصولات باسم شخص اخر غير صاحبها او باسم نفسه مع كونها لا تخصه ولا تعلق له بها فلا شك ان مثل هذا الفعل هو عين الحيانة فيلزم استرداده ذلك لصاحبه بعد الثبوت ويجازى ذلك الشخص الحائن على مقتضى النظام بضربه من خمسين جلدة الى مائة تأديباً له وزجراً (م) ٢٥ اذا شارك شيخ البلاد او احد المزارعين شخصاً آخر في زراعته تم ضابقي ذلك الشخص واساء معاملته حتى الجأه الى الفرار قاصداً بذلك عدم اعطائه حقه وقت وجود المحصول فمن بعد التحقيق يجري تحصيل حقه الشريك المذكور ممن تجاسر على ذلك ودفعه الى صاحبه تم يجازى على مقتضى النظام اما بحبسه من خمسة عشر يوماً الى مدة شهر كامل او بضربه من خمس وسبعين جلدة الى مائة (م) ٢٦ حيث ان بعض المشايخ لا يراعي الاصول الاثرية بل ينقل في كل سنة الفلاحين من غيط الى اخر ويخص نفسه او من يريد بالاطيان الجيدة او يفعل نحو ذلك من الامور التي تخالف الاصول

المرضية واللوائح المرعية فالواجب اولاً انذارهم والتنبيه عليهم من طرف الحاكم بالجري على الاصول الاثرية ورعايتها والمحافظة عليها دفعاً للضررة التي تنشأ عن الاخلال بها فان لم يكفوا عن ذلك ولم يزالوا يتجاسرون على عدم رعاية هذه الاصول لزم تأديبهم بضربهم تسعاً وسبعين جلدة فاذا عادوا الى ذلك ثانياً فجزاؤهم بمقتضى النظام اما ضرب مائة وخمسين جلدة او العزل من المشيخة (م) ٢٧ لما كان حسن ترتيب واجراء ما يلزم اجراؤه في المديرية من الاشغال الهندسية مثل حفر الترع وانشاء الجسور وحبس المياه وتغريقها من المواد المنوطة بالمهندسين وهم المسؤولون في هذه الامور كن من الواجب عليهم مزيد التدقيق في التثبت باسباب التحفظ والتحرز بطلب الانفار والمهمات اللازمة عند الاقتضاء بدون تاخير واستحصال حسن ادارة تلك العمليات وحيث ان مديري الاقاليم هم المسؤولون عن جميع امور مديرياتهم وادارتها وهم اكبر الحكام بها فيلزم ان يبادروا بتحصيل ما يقتضيه الحال من اللوازم والمهمات بحسب طلب المهندسين بدون تاخير عن وقت الاقتضاء بحيث اهمال وتكاسل وعدم اعتناء من طرف المهندسين او المديرين وترتب على ذلك ضرر فمن بعد التحقيق يجلسون في المرة الاولى بديوان المديرية من شهر الى ستة اشهر فان تكرر منهم هذا الامر فقد ظهر بذلك عجزهم عن ادارة المصلحة فيرفعون من الخدمة ولا يستخدمون في الخدمات المديرية حتى يظهر منهم الندم على ما فعلوه ويحسن حالهم

الفصل الخامس - وفيه احدى عشرة مادة

(م) ١ كن شخص عوقب بالنفي او بالقيد بالحديد فانه بعد تمام مدة عقابه واستيفاء جزائه لا يستخدم في الخدمات الميرية ما لم يكن من ارباب الرتب ويشهد في حقه جماعة من الامراء المعتمدين انه صلح حاله وحسن سلوكه وانه لا يتسبب بعد ذلك بادنى شيء يخالف الرضى العالي فانه حينئذ يسوغ استخدامه في الخدمات الميرية (م) ٢ اذا تعرض شخص بهدم او تخريب او اخلال او ائتلاف لشيء من الآثار القديمة او الجديدة او من التماثيل الموجبة للمنافع

ملحوظات

العامة والمستوجبة لزينة المملكة وشهرتها او من سائر
الابنية العتيقة فان كان ذلك الشخص من الاكابر
لزم عمل ذلك الشيء الذي اتلفه بمعرفته مع اطلاع
المديروان كان من الاصاغر لزم بمقتضى النظام ضربه
من خمسين جلدة الى مائة وخمسين (م) ٣ اذا
كانت المرأة حاملاً ووقع بينها وبين زوجها او
غيره من الناس مشاجرة ونزاع ادى الى سقوط حملها
فانه في هذه المادة يلزم اجراء ما تقتضيه الشريعة
من الاحكام (م) ٤ اذا اعدم شخص ولده عمداً
لزم بعد اجراء الحكم الشرعي عليه ان يجازى ايضاً بما
يقتضيه القانون (م) ٥ اذا اسقطت الحامل باضرار
شخص اياها او باعطائه لها بعض ادوية او باطعامها
او اسقائها تبيثاً سواء كان ذلك برضاها او بدون
رضاها فانه بعد اجراء الحكم الشرعي في حق ذلك
الشخص يجازى ايضاً بما يقتضيه القانون (م) ٦ اذا
سرق انسان او اضاع او اتلف شيئاً من الاوراق
كالهجج والوثائق والدفاتر والتقارير المشتملة على
تحقيقات دعوى القصاص وقضايا الجنايات والسندات
سواء كانت في الدفاتر خاتمة او غيرها من سائر الدواوين
الميرية او كانت في عهدة ائمة من مأموري الدواوين
المذكورة لزم حبس المأمورين بحفظ تلك الاوراق بحل
اشغالهم في المرة الاولى مدة من شهر الى ثلاث شهور
وفي الثانية يلزم اما حبسهم كذلك او اخراجهم من
تلك المصلحة واما السارق او المثلث لتلك الاوراق
فيحبس مقيداً بالحديد مدة على حسب حاله من
ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين (م) ٧ جميع
المستخدمين بالمصالح الميرية كبار كانوا او صغار ادا لم
يتقادوا لمنطوق القوانين او لاوامر الوالي او الزوات
الذين من فوقهم لزم ان ينظر في قضيتهم فان تبين
ان عدم الانقياد لم يترتب عليه ضرر للمصلحة عوقب
بالحبس بديوان المديرية مدة على حسب حالهم من
عشرة ايام الى شهر واحد وان تبين انه ترتب عليه
ضرر للمصلحة حبسوا بالديوان المذكور مدة من
شهر الى ستة اشهر على حسب درجة الضرر فان وقع
منهم ذلك ثانياً وترتب عليه ضرر لزم اخراجهم من
المصلحة وعدم استخدامهم في الخدمات الميرية حتى

يندموا على ذلك وتحسن توبتهم (م) ٨ لا يسوغ
لاحد من الاسراء المستخدمين في الخدمات الميرية
ان يتدخل فيما لا يخص مأموريته او فروعها ولا ان
يعامل احداً بما لا يليق فان خالف وارتكب مثل
ذلك حبس في محل مأموريته مدة من عشرة ايام
الى شهر واحد (م) ٩ اذا وقع في دائرة التزام
احد من الملتزمين امر مخالف للشروط كاخذ عوائد
زائدة على العوائد المقررة او بيع شيء للميري او الاهالي
بشئ زائد على الاثمان المشروطة وحصل التحقيق
والتدقيق بمراجعة اوراقه ودفاتره وثبت في المحاكمة
ان تلك المخالفة وقعت في محل اقامة الملتزم وانه مطلع
عليها لزم تحصيل ربع مال الالتزام منه زيادة على
بدل الالتزام المقرر زجره له على مخالفته حيث انه
التزم الالتزام على تلك الشروط المدرجة بالشروط فنامه
وحيث انه لا بد من ابقاء تلك المقاطعة في عهدة
ذلك الملتزم حتى تمضي سنة الالتزام فلاجل منع وقوع
مخالفة من هذا القبيل فيما بعد يلزم تعيين ناظر من
طرف الميري يكون معه لادارة تلك المقاطعة ويجرد
انقضاء سنة الالتزام ينزع الالتزام من يده ويجري
مثل ذلك ايضاً فيما اذا حصلت المخالفة على الوجه
المشروح في احد الفروع الملحقة بالالتزام وثبت ان
الملتزم يعلمها وان حصولها كان باذنه ورضاه وان
الايراد الذي تنج عاده عليه وان وقعت المخالفة من احد
اتباع الملتزم كوكلاء او احد ملتزمي الفروع او خدام
الملتزم الاصلي وثبت ان ذلك الشخص فعل هذه المخالفة
برأيه لمجرد تقع نفسه وان الملتزم الاصلي بريء النمة
من ذلك لزم تحصيل القدر الزائد من ذلك الشخص
ورده لاصحابه ان كان مؤسراً فان كان معسراً لا يقدر
على دفعه وجب تحصيله من ضامنه فان لم يكن له
ضامن لزم تحصيله من الملتزم الاصلي ورده لاصحابه
لانه اهمل في اخذ الضمان مع وجوبه عليه وبعد
تضمين اتباع الملتزم الذين وقعت منهم المخالفة ما تقدم
ذكره يلزم تعزيرهم اما بالضرب من مائة جلدة الى
مائة وخمسين او بالاستخدام في الخدمات الدنيئة
مقيدين من مدة شهر الى ستة اشهر (م) ١٠ اذا
احس شخص من نفسه بالهجز عن ادارة المصلحة

المقوضة الى ادارته واستدعى باستخدامه في خدمة تليق بحاله فينبغي ان يساعد على ما استدعاه ويحجب الى مطلوبه واذا استغنى من الخدمة بداعي كبر سنه او ضعف بنيته بحيث لا تساعد قواه الجسميه على الخدمة وكان مقيماً بمصر فينبغي ان يرتب له المعاش الاثني بحاله وخدمته التي سبقت بالتطبيق على لائحة معاشات مصر وللحق بزمره المتقاعدين واذا استغنى بلا عذر مع اقتداره على الخدمة وظهران طرفه خالص من المصلحة المنوطة به يقبل استغناؤه لكن لا يرتب له معاش واذا استغنى مدعياً وصول الازية اليه من رئيسه الذي فوقه تنظر دعواه باي مجلس يختاره او باي ديوان يريد به فان تبين انه محق في دعواه ابقى في خدمته وعومل المدعي عليه بمقتضى القانون وان تبين انه مبطل فيما يدعيه جوزي ايضاً بمقتضى القانون (م) ١١ جميع الوكلاء والمفتشين والنظار والخدم الذين يبلاد العهد والجفالك والمصالح التابعة للعاملية والذوات ارباب الرتب وغيرهم كائناً من كان اذا وقع من احدهم مخالفة للقوانين الموضوعه بخروجه عن طاعة المديرين والحكام يلزم بعد المحاكمة ترتيب جزائه واجراؤه بمقتضى القانون كغيره بدون استثناء (تعليمات عمومية تخص ماموري الايالة المصرية ومستخدميها بالتطبيق على احوالها الواقعية)

(بيان الاوصاف التي يجب على جميع المأمورين والمستخدمين ان يتصفوا بها) (م) ١ يلزم ان لا يتحاصر احد من مأموري اي صنف من الاصناف على الميل الى ما يستوجب وقوع الخلل في المصالح (م) ٢ يلزم ان لا يحصل اجراء شيء من الاشياء التي توجب الصرر في المصالح العامة طمعا في حصول المنفعة الذاتية ولا الزام شيء من ذلك قطعاً (م) ٣ يلزم ان لا يتعرض سوا واحد من اصناف الاهالي الذين هم وديعة الله في يد المحصرة السلطانية المؤبدة ولا لاحد من الاتباع لافي نفسه ولا في ماله ولا في عرضه لامباشرة ولا بواسطة بل يجب بذل الجهد في محافظتهم وصيانتهم في جميع الاحوال (م) ٤ يلزم انهم لا يجعلون انفسهم آلة لايقاع الصرر والغدر باحد من الناس سواء كان ذلك بواسطة كذب او نفاق او نفسانية او غير ذلك من الطرق (م) ٥ يلزم ان يكونوا دائماً محافظين على ناموس المأمورية وان لا يهتكوا ناموس المخلوق ايضاً (م) ٦ يلزم انهم لا يستعملون الرشوة اصلاً مع اي جهة كانت لا اخذ ولا اعطاء تأويل وبدون تأويل (م) ٧ يلزم انهم لا ياخلون غريمه من احد ولا يشعلون ذمتهم بشيء من مال المبري باي وجه من الوجوه لا بالسرقة ولا بغيرها من انواع الخيانة

(م) ٨ يلزم ان يدلوا بالاعتناء والدقة في حسن الوفاء بمأموريتهم حيثما كانوا في جميع الاحوال مع استحصال رضى الاهالي (م) ٩ يلزم انهم لا يعاملون من يحصر عندهم من ارباب المصالح بالعنف والشد ولا بالقصص والحق بلا موجب بل يلزمون منع الاعتدال والانصاف في جميع حركاتهم وسكناتهم مع رعاية حقوق الانسانية كما ينبغي (م) ١٠ يلزم ان ينظروا في صورة اجراء حقوق العباد مع الاعتناء والدقة على الوجه المطلوب ولا يميلوا في ذلك الى جانب الغدر ولا الى جانب الحماية (م) ١١ يجب على جميع المأمورين عموماً ان يتمسكوا بالاستقامة والغيرة فيما يتباطون به من الامور في جميع الاحوال وان يحسنوا الخدمة بجانب السلطنة السنية الذي هو ولي نعمتهم وان يطيعوا من كان والياً وان يحسوا وطنهم ومملكتهم وان يتشبثوا باجراء الحماية والصيانة في حق من هم تحت القبة جميعاً وان ينشروا ما اثر العدالة وان يجنبوا الاخلاق الذميمة كالنفرد بالرأي والكذب والتلون والرعونة والشد والغرض وان يكونوا محبين للخير خاليين عن الاغراض مخليين بحلية الحق والاعتدال بالانصاف في جميع الامور مستقيمين في الخدمة فان هذه الاوصاف الجميلة توجب لمن اتصف بها في الدارين السعادة والخيرات الجزيلة وتوجب له النجاة والسلامة وحسن الرضى والكرامة

(صورة ماموريات ماموري الملكية والضبطية وحركاتهم وفيه سبعة وعشرون مادة)

(م) ١ يجب على جميع مديري العموم والمفتشين ان يدلوا جهدهم في اجراء اصول مامورياتهم كما ينبغي معنى اسمهم ينظرون في مصالح كل صنف من اصناف الاهالي والاتباع المفوضين لارادة حضرة والي مصر بمقتضى فرمان الوراثة بالدواوين او المجالس او الصبديات التي تتعلق في بها وينهونها على وجه الحق والعدالة بلا استثناء سواء كان الطرف فيها مباشرة او بواسطة وان لا يقدموا الا على ما يستوجب الرضى في كل حال وان يحفظوا الاموال الميرية ويحفظوا من اتلافها واصابها (م) ٢ يلزم مزيد الاعتناء والدقة التامة في تحصيل الاسباب المانعة لوقوع الامور المنكرة كقتل النفس واغتصاب الاموال وهتك العرض والناموس ويلزم ايضاً بذل المهنة في استكمال الوسائل الموجبة لصيانة اباء السبل والاهالي وحفظ مهمهم واموالهم في المواضع التي تكون بحوزة الحكومة من قطاع الطريق واللصوص ونحوهم بالقرى والمدن فاذا عثر على احد من هؤلاء الاشقياء وجبت المباشرة باخذه والقبض عليه فوراً بدون تراخ ولا مهلة لاجل ازاله شره ولراحة الناس من ضرره ومتى امكن القبض على احد من قطاع الطريق حياً وجب القبض عليه حياً ولا يسوغ التخاسر على قتله واعدامه ببعض تأويلات او اغراض مالم يتأهب للصرع بالسلح (م) ٣ اذا تاهب احد من الاشقياء المذكورين للصرع بالسلح وقطع العقل بانه يمكن اثبات ذلك فيما يدعي انه هم بالصرع بالسلح وانه من زمرة قطاع الطريق فيقابل حينئذ بالمثل على حسب ما يقتضيه الشرع والطام والقانون والحذر ثم المحل من محالفة الرضى

ملحوظات

من طرف حضرة الوالي واتباع دائرته والمديرين والمأمورين فكذلك لا يؤخذ شيء ما لا تقوم ولا غيرها باسم هدية أو غيرها لأن ذلك معاير للرضى العالي ومنوع أخذه وقبوله من القديم فلا بد من بطل الاعتناء والدقة في ذلك من الآن فصاعداً أيضاً حتى لا تبطل ولا تعطل حقوق العباد (م) ١٤ أن بعض الأشخاص المدعي عليهم قد تشبث بأعطاء دراهم على وجه التقرب للمدير أو مأموري الصبغة أو قواس باشي أو غيرهم من الخدم فيكون ذلك واسطة في عدم ادخاله إلى حصرة الضابط الأكبر بل ولا تلج الباب أصلاً وذلك يؤدي إلى عدم احقاق الحق وهو من الأمور المنوعة فيلزم الدقة وبطل الجهد في منع ما ذكر والاعتناء بمادة احقاق الحق (م) ١٥ يلزم بطل المهبة في استحصال ما يمكن من المعاونات والتسهيلات والتشبت بأسباب العار وتوزيع زراعة الأهالي واتباع الساطنة السنية وتحريمهم بالمداومة على ما يوجب راحتهم ليلاً ونهاراً (م) ١٦ يلزم المحافظة على الاستراحة الدائمة مع الدقة وبطل الجهد في منع وقوع ما يوجب الإخلال بذلك (م) ١٧ إذا حدث أمر لا يليق وكان وقوعه غير ملحوظ ولا متوقع لزم أن يتطرح حالاً في الأسباب الموجبة لدفعه ورفعته وتعرض كقيته بوجه الصحة بدون أدنى غرض من طرف المأمورين لدواوين عمومهم وإلى المجالس وحيث أن مثل ذلك يحقق أيضاً مجلس الأحكام والمجلس الخصوصي بالتدقيق التام ثم يعرض للوالي فالخبر الخضر من حصول الألبا بخلاف الواقع (م) ١٨ حيث أن مديري الأقاليم مأمورون بإدارة الأمور الملكية والمالية بمهمات مأمورياتهم فيبني أن يكون انتخابهم وتعيينهم من أهل الاستقامة وأرباب العفة ومتى وقع من أحدهم شيء يخالف للرضى والنظام وثبت ذلك عليه لزم تبديله والمفاوضة في أمر تأديبه بمجلس الأحكام أو المجلس الخصوصي ويعرض عنه لمن يكون وإلّا لأجل التعبد والإجراء (م) ١٩ إذا صدر أمر لمن يكون وإلّا أو صدر منه أمر لمأموري المصالح أو تعليمات أو تعريفات ولوحظ أن هناك أمر مشكلاً يمنع من سرعة إجراء ذلك بالنظر لموقع الملكية لزم الإفادة عما ذكر لمن يلزم من الجهات مع بيان الأسباب التي تستوجب سهولة ذلك (م) ٢٠ ينبغي كمال الانقياد والأذعان إلى المصالح التي لا بد منها العاد والظرف في اشغالهم التي تحصل بالدواوين والمجالس الراجعة في إليها حتى لا يحتاج إلى واسطة أحد ومداخلته (م) ٢١ إذا وقعت مهبة أو منحة جزئية من أحد الأهالي فلا ينبغي اظهار المعاملة الشديدة في حقه وزيادة عن اللازم لكن حيث كان إجراء تأديبهم وتربيتهم هو أساس النظامات الدائمة الملكية ولا يسرع أن يترك ما ارتكبه أصحاب النعم والذنوب سدى فيسفي الدقة وأمعان الطر في إجراء تاديب أرباب النعم المائلة لذلك وتربيتهم وعلى كل حال لا بد من المداومة على حماية أرباب العرض وصيانتهم والمحافظة على ما يوجب راحتهم (م) ٢٢ حيث أن حسن المعاملة والالتفات إلى أكثر الناس يوجب التحبب واستمالة القلوب كما أن سوء المعاملة بالاحتقار والاهانة في حق أهل العرض يورث الحقد والتور وهو الصورة مصورة قطعاً

العالي باتلاف النفوس بهذه الوسيلة (م) ٢٣ كل من قبض عليه حياً في الأقاليم المصرية من قطاع الطريق واللصوص وغيرهم من سائر أرباب النعم وأصحاب الجرائم يلزم أن تبين صفته وذنبه بورقة مخصوصة مدسوسة ويقدم عنها الجرنال اللازم إلى مجلس الأقاليم ومنه يعرض إلى مجلس الأحكام (م) ٢٤ حيث أن دعاوي أرباب الحاجات متعنتة بالشرع الشريف والقانون المتبف فلا داعي إلى اظهار العنف والشفة لأرباب المصالح ولا تكذيبهم بل يجب مزيد الاعتناء والدقة في الأمور المتعلقة بالحقوق الشرعية والنظامية ويلزم بطل الجهد في احقاق الحق بإجراء ما يلزم لذلك بالوجه الشرعي وبوجه القانون (م) ٢٥ لا يجوز لأحد أن يرتك محظوراً في أي شيء كان سواء كان ما يتعلق بالأموال الميرية أو بحقوق العباد بل يجب عليه أن يعمل في ذلك بمقتضى الحق والعدل (م) ٢٦ لا يجوز لأحد من المستخدمين والطار والمديرين سرقة شيء من الأموال الميرية ولا اتلافه لا في وقت التخصيل ولا في وقت الصرف لبعض المصالح المأذون بالصرف لها فإن تبين أن أحداً منهم سرق شيئاً من ذلك أو اتلفه فمهما كان لا يراعى في تنأته خواطر ولا يقال عنه أن هذا منسوب للجهة الفلانية بل تطردعوى كل من تجاسر على السرقة أو تسب في الاتلاف بالدواوين التابع هو لها أو مجالس الأقاليم ثم تعرض الكيفية إلى مجلس الأحكام المصرية بالجرنال اللازم (م) ٢٧ إذا احتاج أهالي إحدى الممالك إلى شراء أرزاق أو أشياء من الخارج فلا يسوغ أن يتعرض لهم الوالي ولا أحد من المديرين والمأمورين بمعنى أنه لا يجوز لأحد منهم أن يجلب ذلك على ذمته ويبيعه للأهالي بفصد نفع نفسه كاصول الاستبداد واليد الواحدة المنوعة ولا أن يجلبه بالاشتراك فيه مع أرباب التجارة ولا يزيد في تسعين على سعر الوقت التجاري في جهته على سبيل الطمع مثلاً إذا كانت هذه الأرزاق تباع في البلد بسعر ثلاثة قروش فلا يجوز غدر الأهالي وغشهم بضم شيء إلى ذلك وحيث أن من تجاسر على مثل ذلك يلزم تأديبه فالواجب معانيته والتقاعد عن ارتكابه (م) ٢٨ إذا احتاج أحد المأمورين إلى شراء أرزاق أو أشياء تكون لازمة لدائرته فشرائها يكون بالسعر المحل مع اجتناب غدر أصحابها بتكليمهم نقص شيء من أسعارها (م) ٢٩ حيث أن الأموال الميرية بمصر مقسمة ومرتبعة وحار تسيطها على التواحي مع ضم بعض البقايا المتأخرة على حسب التخصيلات بالنظر إلى اقتدار كل ناحية وعدم اقتدارها بمطالعة الدفاتر الجاري تحريرها عن كل ناحية بكل إقليم في جمعية حصل انعقادها في كل سنة فيلزم أن لا يرتب أخذ شيء زائد خارج عن التسيط المربوط وأن لا يحصل من مديري الأقاليم توزيع وتخصيل شيء زائد عن التسيط المرتب (م) ٣٠ لا يجوز استخدام أي شخص كان صغيراً بدون أجره المثل المعتادة (م) ٣١ لا يؤخذ شيء مما يتعلق بالمأكل والعليق تحاشاً على خلاف ما تقتضيه التسيطات بالتواحي وسائر الجهات لأماسة ولا بواسطة ولا ينبغي في جميع الأحوال أن يصدر شيء مخالف يؤدي إلى الظلم في حق الأهالي واتباع بوجه من الوجوه (م) ٣٢ حيث أنه ليس حارياً أخذ رسم أي عوائد على الدعاوي المتعلقة بالحقوق

بالنسبة للحضرة العلية فينا على ذلك اظهار حسن المعاملة بالتلطف في حق اتباع كل صنف من الالايه المصريه وفي حق اهل العرض مع المنوامة على تأكيد صداقتهم وزيادتهم القليلة للسلطنة السنية التي هم تابعون لها وترغب سائر الناس في القيام بواجب الشكر للحضرة الملوكة على ما هو مبثول منها من المراسم والعواطف في حق جميع الاصناف من اتباعها والعبودية والسعي في تقوية الطاعة والافتقاد الى كان واليا على الحكومة المصرية (م) ٢٣ ينبغي اجراء التحقيق على الدوام في احوال الوارد من الخارج والمتوجهين اليه والمطنون بهم السوء والفساد في داخل المملكة ولا يتسامل في التدقيق في هذا الامر المهم آتيا واحدا مطلقا طلبا للدوام امن العباد وراحتهم (م) ٢٤ ينبغي مزيد الاهتمام في استكمال ما يمكن من الوسائل في توسيع دائرة زراعة الاهالي ونجارهم على حسب اماكنهم وفي اكتسابهم حسن الحال والعارفون فوقنا ويلزم التحريه وامعان النظر في سائر احوال الحال الذي به تلك الزراعة والاقدام والسعي فورا في اجراء التدابير اللازمة لذلك (م) ٢٥ الافادات والالتزامات التي تحصل من ماموري الدول الاجنبية في شأن اصول التجارة يجري فيها العمل بمقتضى الرسالة العهدية التي سبق طبعها وارسل صورها الى طرف جميع المامورين فان كانت المادة في هذا المعنى مهمة فيلزم التعريف عنها للاعتاب العلية السلطانية من طرف حضرة والي مصر بموجب فرمان الوراثة (م) ٢٦ لا ينبغي التثبت بحركات مغايرة للعهد والشروط في شأن امر التجارة والحب والمصافاة (م) ٢٧ ينبغي ان تحريرات والتنبيهات التي تحرر من طرف حضرة والي مصر الى رؤساء الخالس وماموري دواوين العيون والمدبرين وسائر المامورين في شأن المصالح الملكية والعسكرية وسائر الامور المخصوصة بالالايه المصريه وكذلك التنبيهات والمخاطبات التي تصدر من طرف الخالس ودواوين العيون في حق الامور والمصالح الخيرية يجريها المامورون مع التدقيق في اجرائها حرقا بحرف وخطا بهم التي تحرر في شأن المصالح الراهنة يلزم ان يكتبوها الى الحال المتعلقة في به ولا يكتبوها مكررة ولا معلقة بل يبادرون بالاشعار عنها مع التوضيحات اللازمة الكافية وبالجملة فلا يسوغ لهم الانحراف عن طريق العنة والاستقامة حتى لا تتوجه عليهم المسئولية بلا موجب

(صورة حركات الافندية حكام الشرع في اجراء)

الاحكام الشرعية وفيها عشرة مواد

(م) ١ الذوات المتوطنون بخدمة الشريعة الغراء يلزم ان يكونوا موصوفين بالوصاف الحميدة وان يكونوا اصحاب عنة واستقامة وان لا يحصل منهم على اي الحالات حركات غير لائقة بهم (م) ٢ ينبغي ان يسلك في امور النعائوي وحقوق العباد مسلك الحق والعدل بمقتضى الشرع الشريف وان يوفق في احقاق الحق مع الاهتمام والمحرص على عدم وقوع غدر محال للشرع (م) ٣ كل انسان كبيرا كان او صغيرا يعتبر في مجلس الشرع بطريق المساواة ولا يجوز الانحراف عن اجراء الحق في الاحكام الشرعية التي يحكم بها (م) ٤ ينبغي

الحسن والتباعد بالكلية عن اخذ الرشوة وسائر ما يماثلها من المحظورات (م) ٥ ينبغي في المرافعة المحاصلة ان يجري بمقتضى الشرع الشريف احقاق حقوق جميع عباد الله مطلقا بلا استثناء ولا فرق بين غني وفقير (م) ٦ ينبغي اجراء الفحوصات والتحقيقات الاولى عن مادة القتل بمعرفة المديرية التي وقع ذلك بها كما هو جار الى الان ثم يجري تحقيقها باكمل التدقيقات في مجلس الافاليم بحضور المفتي واعضاء المجلس ويجرد انصاح المادة يجري ارسال اعلامها الشرعي مع مصبطينها المنضمة لتفصيل الحاكمة الى مجلس الاحكام المصري ومن بعد رؤيتها به والتصديق عليها يجري انهاءها الى المجلس الخصوصي ومنه الى طرف من يكون واليا (م) ٧ ينبغي ان لا يعطى في القضايا الواقعة اعلام مخالف للمضمون ولا ينبغي الحكم بمقتضى مجرد افادة رعاية لمخاطر احدا من كان (م) ٨ ينبغي التدقيق عند استنطاق الشهود وتركيتهم فاذا تبين ان شاهدا شهد زورا لزم الافادة عنه لطرف مأمور الصبغة لاجل اجراء تربيته (م) ٩ ينبغي ان الرسوم المعتادة وغيرها التي تؤخذ عند تحرير التركات وغيرها من المواد التجارية يكون اخذها على الوجه المبين في التعليمات المخصوصة التي حصل طبعها ونشرها ولا يسوغ اخذ شي زائد على ذلك (م) ١٠ ينبغي في جميع المرافعات ومواد احقاق الحقوق ان يتمسك كل التمسك بالاصول المشروعة ويتبعاد عن خلافها بالكلية

(واجبات مامورية اعضاء المجلس وفيه ٢٢ مادة)

(م) ١ لما كان الغرض من وضع المجلس وناسبه باهو حسن تمشية جميع المواد المهمة والمشككة بالمملكة والمفاوضة في سائر صنوف المواد النافعة فيما يتعلق بعمار البلاد ورفاهية العباد وحسن تنظيم اللوائح وترتيبها فيما يخص توسيع دوائر التجارة والزراعة والسعي في منع وقوع تعد وغدر لاحد ما في المواد المحقوقة وكان المجلس هو الذي ينتهي اليه حسن تسوية الامور الملكية كان من اللازم ان رئيسه واعضائه ينتخبون من العلماء واصحاب الرتب المستخدمين بمصر والمشايخ وسائر ارباب الدراية (م) ٢ في اثناء تكلم احد اعضاء المجلس يلزم اصفاة الاخرين اليه بالكلية ولا يتكلم غيره بما يشوش عليه حتى ينتهي كلامه (م) ٣ كل مادة حصلت المفاوضة في شأنها مني استقر الرأي فيها على شيء ياتفاق كل الاراء اوجها وجب تحرير القرار المذكور واخراج خلاصة عنه لاجل اجراء مقتضاه وكل مادة لزم فيها الاستئذان بحسب الانتهاء عنها بالمضبطة الى مجلس الاحكام المصرية او الى ديوان والي (م) ٤ ينبغي عدم الميل لجانب الغدر والحماية للاهالي والمصري في شأن مادة الويركو والالتزامات والمواد الجارية (م) ٥ ينبغي ان يرباب المجلس لا يميلون في ارائهم الى رعاية بعضهم لبعض ولا ينجشون من جهة مطلقا فيما يتكلمون به بل ينطقون بالحق ويدون ارائهم بالاستقامة (م) ٦ ينبغي تقييد ما يقع من المفاوضات والافادات التي يقتضيها الحال على حقيقتها واجراء الاشعار والانباء عنها الى محل الاقتضاء على وجه الصحة (م) ٧ كل من كان له معلومية في بعض المصالح الجسيمة او المشكلة التجاري فيها المفاوضة حسب الاقتضاء فلا مانع من حله الى المجلس لاجل المفاوضة والمذاكرة في تلك المصلحة (م) ٨ ينبغي ان

(ذكر وظائف منفردة بالمجلس وفيه ١٥ مادة)

(م) ١ ينبغي لكل صنف من المأمورين ان لا يعملوا أصلاً الى ارتكاب ما لا يليق ولا يأخذوا شيئاً مثل الغرامة والرشوة المتوعتين شرعاً وقانوناً ولا يدعوا غيرهم يأخذوا ذلك سواء كان بأول أو غيراً ويل ولا يستخدموا أحداً بجانباً فيما عدا الأمور والأشغال الواقعة في القرية عمومًا وخصوصًا كما تقرر في المادة الثالثة المتعلقة بالزراعة وبالجبلية عليهم ان يبذلوا الاهتمام والدقة في منع وقوع الظلم والتعدي بأي وجه كان

(م) ٢ كما ان كل صنف من صنف المأمورين والمستخدمين يجب عليهم بمقتضى عيودهم ان يبرزوا الصدق والاستقامة وحسن الخدمة في الأمور الموكلة بهم كذلك يجب على جميع المستخدمين بالأمانة المصرية من مديريين ومأمورين وعمد ومشايخ كباراً كانوا أو صغاراً ان يبذلوا الاهتمام والدقة في حسن الوفاء بالخدمات المبرية وسائر الأمور الواقعة بها أولاً فاولاً مع ابراز الصدق والاستقامة في حب الملة والوطن والمملكة والمحرص على عدم ضياع حق اتباع السلطنة السنية على اختلاف اصنافهم وعلى عدم حصول المعاملة بالغدر والغبن وان لا يتخللوا بالأخلاق الذميمة كالعدول عن سنن الحق لغرض من الأغراض بل الواجب عليهم جميعاً بذل أهمية والدقة في حب الخير واتباع الحق بدون غرض ولا انحراف عن الصواب (م) ٣ يلزم ان الدوائر أعضاء المجلس يعلمون انهم مسئولون عن المواد التي ينظرونها بالمجلس ويجب عليهم اجرا التدقيق والتحقيق اللائق في كل مصلحة كلية كانت او جزئية من المصالح التي امرت بالمفاوضة فيها مع عدم حصول ادنى غرض في أي شيء كان ويجب عليهم ايضاً التحرز عن ان يقع منهم حين المرافعة والمحاكمة حماة او غدر لاي طرف كان واذا حصر احد للمجلس ليقدر اربابه عن حالة فلا يجمع اصلاً وكل منهم لا يتجاسر عن ابداء ما يراه بل هو مأذون في ابداء ملحوظه وبيانه على التام ولا توجه عليه مسؤولية في ابصاحه والاقتصاح عنه (م) ٤ كما ان مديري العموم والمتنشين يلزمهم التحقيق والبحث عن المديرين والوكلاء والمحكام وسائر المأمورين هل هم مواظبون على العمل بمقتضى اللوائح والقوانين ام لا اعني هل واقع منهم ظلم واحجاف او شيء من المحظورات كالاضرار والغدر بابطال الحقوق ام لا فكذلك يلزم مجلس الاحكام ومحاسن الاقاليم على الدوام ان لا يهملوا في البحث والوقوف على الحقائق بالسؤال من الواردين والمترددين او بالاستعلام من محال الاقتصاء او نارمال معاونين لهذا الغرض او غير ذلك من الطرق فاذا تبين ان احداً من المأمورين خالف القانون وظلم اي انسان بالتعدي عليه واتخذت صحة ذلك فبالعرض عنه لديوان الوالي بطر في محاكمته بوجه الحق (م) ٥ يلزم تعريف سائر المتهمين والمديون والمذنبين في محال الحبس بقدر الامكان على حسب تقاوتهم في التهم والذنوب ومن كان منهم فقيراً محتاجاً يعطى له ما كوله ومشروبه مدة حبسه على موجب النظام وفي كل اسبوع يجزى في شأنهم جرنال يتضمن وقائعهم ويقدم للمجلس (م) ٦ لا يسوغ لاي

لا يكون في ارباب المجلس احد يميل الى التفرد بالرأي (م) ٦ ينبغي ان تكون المفاوضة في جميع المصالح بين أعضاء المجلس جميعاً بلا غرض ولا ميل عن طريق الحق وكل منهم يدي ما يخطر بخاطره ولو فرض وقوع اعتراض ومناقشة لا تحصل مانعة في بسط ادلة المقاتل حتى يتم انتفاع المجلس (م) ١٠ ينبغي ان يكون عقد المجلس للمفاوضة في شأن المصالح الحالية في كل يوم ما عدا ايام الجمع والاعياد (م) ١١ لا يسوغ الامتناع عن الحضور الى المجلس ما لم يكن هناك عذر شرعي (م) ١٢ بعد المفاوضة في شأن كل مادة من المواد بوجه الحق والعدل واعطاء القرار عنها لا يسوغ التصدي بخلافه (م) ١٣ المبسطة التي يجري تطبيقها تقيد عبارتها في جريدة المجلس لاجل مراجعتها عند الاقتصاء (م) ١٤ ينبغي في المفاوضة في شأن مادة مالية او يدنية ان يجري ارباب المجلس التحقيق والتدقيق والاستعلام عن تلك المادة باطرافها على وجه الحق وبعد اعطاء القرار عن حقيقة الحال بموجب مبسطة لا ينبغي اخراج خلاصة تخالف مضمون تلك المبسطة بناء على ما يحصل وقتئذ في هذه المادة من جبر او الحاح او رعاية خاطر (م) ١٥ ينبغي في الدعاوى الواقعة ان تلزم رعاية احد الطرفين بل ينظر الى الحق مع اي طرف كان ويجري موجه (م) ١٦ ينبغي ان جميع القضايا والمواد التي تحصل فيها المفاوضة لا يدخلها غرض ولا انحراف بل لا يجوز على أي الحالات العدول عن الحق بوجه من الوجوه (م) ١٧ جميع الأشخاص الذين يلزم اجراء المحاكمة معهم بالمجلس ولو كانوا اصحاب جرم وقع يلزم ان يكون سواهم واستنطاقهم بالحكم والمحاكمة بدون تصديق ولا تهديد مع اجراء تحقيق المصلحة على وجه الحق والعدل واحقاق الحق ولا بد من مواجهة المدعي والمدعى عليه وبذل الاعتناء والدقة في اظهار حقيقة الحال (م) ١٨ من المعلوم ان اكثر اهالي مصر اهل اسلام وامامة العيسويين فهي قليلة ومع ذلك يوجد في بعض القرى مشايخ يلاذ وعد من صنف القبط وحيث كان من جملة اصحاب المجالس التي رتبها الاقاليم اثنان من مشايخ الملاد فينبغي ان يحمل منهم ايضاً اصحاب المجلس الذي يوجدون في جهته وان يتحملوا المبسطة كالاغصاء الآخرين (م) ١٩ ينبغي عدم اجراء المفاوضة والمذاكرة في الأمور الجسيمة عند غيبة اغلب أعضاء المجلس بل لا تحصل المفاوضة فيها الا عند حضورهم واجتماعهم (م) ٢٠ ينبغي معرفة المواد الموحية لتقدم الزراعة وسائر غار البلاد ومطالعها وافادة محل الاقتصاء عن الاشياء الموجبة لمنافع الميري والاهالي (م) ٢١ ينبغي ان ارباب المجلس لا يقتصرون على مجرد مراعاة وقاية الميري وصيانته فقط بل كما يجب عليهم صيانة الميري بحسب علمهم صيانة الاهالي ايضاً والرعاية باوصالهم بالعدالة في المواد التي يلاحظ ان لم فيها حقاً وان يسلكوا دائماً مسلك احقاق الحق وابطال الباطل (م) ٢٢ اذا كان احد من ارباب المجلس لا يوافق على قرار اغلب الاعضاء فلا يلزم بالتصديق عليه وختم الخلاصة بل متى كان له ملحوظة في هذا الخصوص فهو مأذون بتحرير ملحوظه على حدة بذيل القرار وختمه (م) ٢٣ اذا كانت المواد الجاري فيها المفاوضة بالمجلس سرية وجب على ارباب المجلس وكتابه ان لا يشيعوا منها شيئاً قبل اعلانها

معهد كان أن يأخذ محصولات أهالي عهده تدون رسم فان احدها برصام بيعت مع محصولات باي حية ارادوا وان حصل في الطريق عرق لشيء اعتد نفسه ويستدل مع ما يحصل توريعة وتخصيصه على الادسا والقضار من المصارف المالكة من اسرة حمل ومجوما وكلما حصل عدد السج من الرمح والحسارة بحسب الالاهي ما يخصهم فيه ولا يسوع المحكام الاقاليم ومدريها ان نأخذ شيئا من الاصناف والعلال وسائر الخبث على سبل التجارة الا اذا كان ذلك من محصولات أهالي البلاد الكائنة تحت العهدة وكذلك لايجز احد المحرم من المصلحة الموقوفة به (م) ٢ يلزم بدل القيمة ومريد الدقة في تسهيل ما يمكن من الوسائل والاساس المطلوب بحارها فيما يخص محافظة صحة السداد والالاهي نأحرار جميع نظامات القورينة من طرف ماموري حياها مع حصول الرعاية لم من طرف كل انسان على الدوام (م) ٨ حيث ان مادة الطاقة التي في من اسباب حط الابدان حاري في شامها من طرف ماموري صطة الخروسة والاسكندرية بدل الدقة والنظر والاهتمام بتنظيف الطرق والاسواق وكذلك كل من المديرين والمحكام وماموري انقورينة بالاقيام حاصل من طرفهم التدقيق والتصر في استحصا ربح وإزالة الاتيئة المتعنة والمياه الراكة الموضوعة للوحامة بداحل السادر والفري وحارجه فيجب على مدري العمور والمتنسين ومحالس الامام ان يدلوا مريد الاعضاء والدقة في مع تعدي المدرين والمحكام والمامورين على الالاهي باستخدام فيها بحسب استعمال اسمهم محاتا وفي مع وقوع اي نوع من انواع التعدي عليهم هذه الوسيلة (م) ٩ ان المواد الحاري الطر فيها بالمحاكم قديما من الدعاوي المتعلقة بالحقوق والقضا الشرعية كدعاوي الاحد والعطا وما يتعلق بالتركات والمخاضات الحاصلة بحال الطر فيها على الحاكم . لذلك كما كانت وان غنري ضمن ذلك على دعاوي لم ينشق فصلها معرفة المامورين وحكام الشرع بالمدرات والمحاكم يلزم تحقيقها والطر فيها محالس الاقيام وكذلك المواد الخمسة التي من اهلها مواد مثل المسروق طع الطرق وسائر المواد التي يلزم فيها المحاكمة فيجب الطر فيها بالمحالس المذكورة على موجب القانون والظاهر ويقدم عنها المجلات المستوية الى مجلس الاحكام المصرية مسطروبة بما تقتضيه الاصول (م) اذا انصت المحال اقامة الية على اتمات اي دعوى من الدعاوي التي تطر بالمحالس في اول الامر لم حصر ونقيد عدد تهود المدعي وانهم معاة الدقة ثم عند اقامة الدعوى بالمجلس سأل بالدقيق كل مهم على اعراده عن كيفية الداعي المحاصل فان ادوا الشهادة كما يجب لر تحقيق حالهم والوقوف في شأنهم على الكهة والحقيقة بالسؤال حية من موقوفه عن احوالهم ولا يجري المقضي وبس المحكم حتى يخفف حسن حالهم وتركيتهم (م) ١١ كل من قص عليه بحجة قبل المس او طع الطريق وارسل الى مجلس الاقاليم محري محاكمته بمواجهة من يدعي عليه فان لم يكن هناك مدع نصب له حصم بمعرفة الشرع السري ومواجهة الطرفين تجري المحاكمة وسال اهل الناحي الدس حصروا الواقعة

عن كيفية ما وقع بين الطرفين حين امص على من ذكر وتوحد احوالهم واسما اصحاب المحقة وما به شيرتهم واشكالهم وصورة احوالهم في ورقة بالبيان مادة مادة وعبدالاهاء بحمر من المجلس وقراء على المتعرف صورة اقراره ويشرح عليه بالتصديق ويحكم منه وحيث ان هذه الورقة ليست الا ورقة استنطاق فقط لر لاجل التصريح بحكم المادة على وجه البيان والابصاح ان يجري تنظيم المصطة اللازمة عنها ويقدم الجميع لمجلس الاحكام المصرية مع الاعلام الشرعي في ذلك وحيث ان مجلس الاحكام لا يقبل في حق اصحاب مل هذه المحكم مجرد الاحرار ولا مجرد الساع بل ولا الاشعارات المشقة من مطلق النية والربة لر احراء ما يسمح ذلك من التدقيقات اللازمة وبان حقيقة الحال على وجه الصحة وادراج ذلك بحرا لم التحقيق واوراق الاستطاقات (م) ١٢ حتماء بوجه مصر مدسين ديوان مدارس مخصوص تعليم العلوم والمعارف الدافعة التي يتوقف عليها كمال النوع الانساني فلاحا اكتساب مكاتب الالاهي حسن الحال يلزم تنظيم وتعديل ما يلزم لما من الترتيب بمعونه مجلس الاحكام المصرية بحصول مدير الديوان المذكور ويجري بدل القيمة في استكمال اصول التعليم والتعلم وتسهيلا (م) ١٣ اذا وجد قليل في محل كان ولم يعرف قائله فاعتداء الشخص والبحث يكون بمعونه مدير تلك المحقة او حاكمها ويجري الكشف عليه من المحكم وبين ما يوجد به من الحرج والاسباب الموضوعة للمه في الاعلام اللارة وترسل اوراق ذلك الى مجلس فيدل مريد الدقة والاعضاء في البحث عن القاتل واطهاره بمعونة المديرية وكما انه لا يجوز ارجاع كس انسان ومضايقة باناء الشبهة الصعبة التي في من قيل مجرد التهمة اليه كذلك لا يجوز ترك البحث عن القاتل اعتمادا على عدم وجوده لما ان ذلك مصادا للعدالة والمحاكمة فيلزم ان المجلس على اي حالة كانت تجري في مثل هذه المادة ويطر مع المذاكرة في الاسباب التي بها تخرج الى حيز الظهور (م) ١٤ يلزم دوام الدقة من المجلس في مع وقوع طرق التعدي والهدية والصيق الموضوعة على اي حالة كانت شرعا ومانوا فان وقع مثل ذلك من احد فالحل مامور محاكمه فان حصل منه مسامحة وتساهل في ذلك توجعت حينئذ على المجلس بحمله مسؤولية كبيرة (م) ١٥ اذا حصل استسعار محصول طرفه من طرق التروير من ارباب الدعاوي خصوصا من هم سوا من في مثل ذلك يقال المدعي لدى حسب المدعي عليه ومحاكمه ان تبين ان دعواه افتراء وتروير بجاري على مقضي القانون الجديد بحرا المتري المرور ويلزم زيادة على ذلك بمصاريف المدعي عليه وانام تعصيه ويؤخذ منه بذلك سد محور وصحان قروي وهذا ذلك محرر المصطة اللازمة لتحصل اسادة في احراء المقضي

نظام الزراعة - وفيه اربعة مواد

(م) ١ لاسك ان امر الرراعة بالاقاليم المصرية من المواد المعنى بها ولا تتسع دائرة التجارة ويتيسر يسار الالاهي وتحقق وتايتهم الا بتقدم الزراعة فهي

ملحوظات

بواسطة صيانة مياه الخوض وحفظها ومع ذلك كله بقي بعض الاراضي العالية شراقي بدون ري فيعرض عن مثل هذا من طرف المدير كالأصول للمجلس الاحكام فيعين المجلس المذكور لتحقيق ذلك من يلزم فان ثبت بعمرفته صحة ما ذكر بصرف النظر عن طلب اموال هذه الاراضي التي بقيت بدون ري (م) ٢ حيث ان ثمار القطر المصري واستحصال مواد الرراعة والفلاحة به على حسب الموقع متوقف على ضبط وربط معلحة الري وحفظ النيل المبارك وصيائه يلزم لذلك اجراء عمليات كاتناء او ترميم الجسور والترع والسدود والقناطر والبراج وعرب بعض الترع والمساقى جديداً وتطهير الترع السيلية والصيفية كالمعاد كل سنة في اوقاته المعلومة وهذه العمليات لوائح وتعاريف رتبها اهل التجربة والحكام والمهندسون منذ مدة بوجه الحق على حسب اقتضائه التجربة والاحتبار فبناء على ذلك يلزم بعد ادراج هذه العمليات سواء كانت خاصة او عامة في الجدول بمعرفة الباشمهندس ان تنعقد الجمعية اللازمة بمواحهمة المديرين وحضور كل من عمد نواحي المديرية والوكلاء وعمد نواحي العهد والجفالك بالمديريات التي يوجد بها ذلك وينظر في دفاتر تعداد النفوس ومن كان عمره اقل من ثمانى سنوات اوجاز حد السبعين او كان من العلماء او العاجزين الذين لاقدرة لهم على الاشغال يجري تنزيله من العدد والباقي بعد ذلك توزع عليه اعماله اللازمة على وجه العدالة والمساواة ولا يجوز حسبها هوجار قديماً تشغيل الاهالي مجاناً في شيء يخص متعهدي البلاد او وكلائهم او المتأخ او القائمات او عمد البلاد وسائر الحكام بل لابد من بذل الهمة والدقة في حسن الوفاء بالرأفة والشفقة على الاهالي (م) ٤ كما ان تحصيل الاموال المقسنة المرتبة من الواجبات وكذلك من اللازم استحصال الرفاهية للاهالي باستيفاء السهيلات التي يقتضيها الحال في امورهم التي تتوقع لدى الحكومة وعلى هذا فبانعقاد جمعية العموم في كل سنة كالمعاد يجري ربط التقاسيط اللازمة في الاوقات الصالحة المحصول على اصناف كل جهة

الاساس لعمار البلاد ورفاهية العباد فيجب على كل من المديرين بالاقاليم المصرية ونظار الاقسام وحكام الاحطاط وقائمات النواحي ومشائخها وخولياها ترغيب الاهالي في زراعة ما يعود عليهم بالنفع وحسن الحال وعدم ترك الاراضي بوراً حسبما هو واجب عليهم وحيث انه يوجد مهندسون ومفتشون عليهم منوطون بري الاراضي على مقتضى قانون الاراضي ولائحتها وكذلك مرتب للمهندسين والحكام مجالس في اوقات معلومة تخص عملية الري واتخصير فيجب على المأمورين بذل الدقة الكاملة في استحصال امر الزراعة والحراثة على موجب تعليمات الزراعة كما ينبغي ويجب ايضاً بذل الغيرة والسعي في اكتساب الاهالي رفاهية الحال واستراحة البال من هذا القبيل (م) ٢ حيث ان كلاً من المديرين ونظار الاقسام وسائر الحكام المستخدمين بالاقاليم ملزومون باجراء اعمالهم اللازمة بمقتضى ما يحصل عنه اكتشف بمعرفة المهندسين على موجب لوائح الهندسة بمصر بعد هبوط النيل في كل سنة كتطهير الترع وتعمير القناطر والجسور وتجديدها او انشائها كذلك يجب على حكام الاحطاط وقائمات النواحي والمتأخ بذل كمال الدقة في حرت وزراعة جميع الاراضي المقيدة بدفاتر التاريخ على موجب اللوائح المصرية ومن لم يكن مقتدرًا على الزراعة او كان غائباً وليس له وكيل وقريب بالناحية فشيخه يزرع اطيانه او يشارك عليها من يوافق او يجرئها باخرة معلومة ويعطي ما يلزم لها من التفاوي وتؤخذ بعد ذلك من محصولها وحيث ان من وظيفتهم انهم على اي حالة كانت ينظرون للطرق اللازمة في زراعة ذلك حتى لا يحصل ادنى غدر ولا غبن لاصحاب الاراضي فليعلموا جيداً انه ان بقي شيء من الاراضي بوراً بدون زراعة توجهت المسؤولية في ذلك عليهم واما اذا كان النيل المبارك في بعض السنين لم يبلغ حد الكفاية وحصل اجراء العمليات على مقتضى الاحوال الجارية طبق تعريف المهندسين وترتيبهم وزرعت الذرة بواسطة ربيها بالسواديف والنطالات وحصلت الهمة من المأمورين والحكام والاهالي بالاقاليم الصعيدية في عدم ترك الاراضي بالاربع

وجوبها وزمن يعما وصرفها كالجاري ولا يضيق على الاهالي في التحصيلات يبيع محصولاتهم وهي في القيطان مع كمال الدقة والحرص على عدم حبس الاهالي والتضييق عليهم وحجزهم في ايام الحرث والحصاد والدياس في الجرين بسبب بعض دعاوي عادية بلا اصل وان كان احدم مطالباً باموال او مديوناً وثبت عدم اقتداره فكما انه يمنع بيع ما عنده بقدر زراعته من زوج البهائم والآلات الزراعية فكذلك لا يجوز تركه اعتماداً على عدم اقتداره وتأخير الاموال الميرية وكذلك لا يسوغ ترك غير المقتدرين من امثاله في حالة الفقر دائماً بل الواجب اخراجهم من حيز الفاقة والفقر بما هو مقرر في المادة الثانية من ايجار اطيانهم او المشاركة عليها مع من يكون مقتدرًا وبالجملة فلا بد من النظر في عدم ضياع الاموال الميرية واستخلاصها باحسن حال باجراء ما يلزم باتحاد ومعرفة المديرين والمفتشين والمأمورين والقائمات ونظار الاقسام وحكام الاخطاط ومشائخ البلاد حسب الامكان ويلزم بذل الاعتناء والدقة في اكتساب غير المقتدرين من امثال هؤلاء درجة الاقتدار ورعاية الحال واليسار ولا يجوز بهذه الوسيلة تعطيل المواد المنوع تاخيرها شرعاً وقانوناً او التساهل فيها ولا بد من استخلاص ديون مثل هؤلاء الأشخاص بالتدريج من محصولاتهم على حسب احوالهم واقتدارهم بحيث لا يحصل لاحد غدر ولا غبن ولا يحصل تعطيل في التحصيلات الميرية بابداء تعلات لا تجدي

بيان خدمة وحركة مديري الاقاليم وفيه ١٦ مادة
(م) ١ يجب على المطلوب منهم ضبط وربط الاقاليم التي هم مسوطون بادارتها وبذل الدقة في استكمال رفاهية الاهالي وراحتهم في جميع الاحوال وان لا يضروا احداً من الاهالي بوجه من الوجوه (م) ٢ حيث ان امر عمار البلاد ورفاهية العباد متوقف على ري الاراضي وزراعتها كما يجب في زمن فيضان النيل فيلزم بذل الغيرة من المومي اليهم في اجراء العمليات اللازمة في كل سنة باوقاتها على موجب اللوائح لاجل ري الاراضي كما تستحقه (م) ٣ يجب عليهم مزيد الاهتمام في عمل الترتيبات التي يقتضيها الحال على

موجب اللوائح في شأن محافظة الجسور والسدود حتى لا تقع خسارة او مضره للاهالي بكسر الجسور والسدود في زمن النيل ويلزم ان يكونوا دائماً في اعلا درجة من التيقظ والانتباه (م) ٤ يلزم المبادرة في شأن تطهير الترع والمساقى المعدة لسقي المزروعات الصيفية كالقطن والارز والذرة والسسم حين هبوط النيل ويلزم عند توزيع المياه على حسب مزروعات كل من الاهالي ان يبدلوا الدقة والاعتناء في ذلك حتى لا يقع لاحد غدر باعطائه من المياه اكثر من زراعته او اقل منها (م) ٥ يلزم عند اخراج من يلزم من الاتقار للعمليات الضرورية بالاقاليم العائد نفعها على الخاص والعام ان يجري اخراج ما يخص كل بلدة على وجه الحق بدون مساعدة ولا غدر لاي جهة كانت مع زيادة الاعتناء والتحري في منع حصول تلك العمليات مصادفة لزمن التخضير والحصاد المخصصين باشغال الفلاحين (م) ٦ يلزم مزيد الاعتناء وكال الدقة من طرف كل من المديرين والحكام بكل اقليم وبندر في صحة واستكمال المسكايل والموازين وسائر المعايير اعني المكيال والذراع والدرهم والتمنطار مع الدقة في اجراء نظام ما وقع عليه الاتفاق في القونتراتو المحررة بالايجار والاستيجار بالحرف الواحد كما هو جار ذلك من طرف مأموري ضبطية المحررة والاسكدرية (م) ٧ يلزم ان الحدم السالف ذكرهم لا يدخلون في ذمتهم شيئاً من الاموال الميرية (م) ٨ يلزم انهم لا يتجاسرون على الحركات الغير المرضية كابهام الامر في مواد الالتزامات والمقاولات (م) ٩ يجب عليهم ان يبدلوا الاعتناء والدقة في منع وقوع التعدي على الاهالي من مشائخ او صيارف نواحي مدير ياتهم بتوزيع نقود زائدة عليهم (م) ١٠ اذا وجد احد من قطاع الطريق او اللصوص او نجوم يجوار بعض المديرين يلزم ان ينظروا في منعه ويبدلوا الجهد في منع وقوع ادنى مضره منه (م) ١١ اذا علم عدم امكان ضبط هؤلاء الاشخاص المفسدين بواسطة اتقار الضبطية ففي الحال يلزم افادة مدير عموم تلك الجهة عن حقيقة الحال فان تبين له عدم امكان ضبطهم بواسطة اتقار الضبطية الموظفة في المديرين تعرض

ملحوظات

الكيفية حالاً ومربعاً كالجاري لحضرة من يكون واليا
لتحصل المبادرة الى رفع هذه المضرة على ما يقتضيه
الحال بسوق من يلزم لذلك من العساكر وارسلهم
(م) ١٢ حيث ان امن الطرق من المواد المهمة
جداً وهو من خصائص مديري الاقاليم بحيث اذا
ظهر ما يخل بالامن في احدى الطرق التابعة لادارة
كل منهم توجهت المسؤولية عليه فالواجب على كل
منهم ان يبذل مزيد الدقة والاهتمام في حسن
استحصال امن الطرق بحيث يمر بها ابناء السبيل سالمين
امينين (م) ١٣ اذا ظهرت مادة قتل في احد الاقاليم
التي تحت ادارتهم لزم البحث في الحال عن القاتل
ويجوز القبض عليه يرسل مع اولية المقتول الى
مجلس الاقاليم القريب من تلك الجهة مع اوراق
التفحصات الابتدائية ويلزم تحصيل الاسباب الموجبة
للمحافظة على القاتل في الطريق بمعين من يلزم من
العساكر بحيث لا يتمكن من الفرار (م) ١٤ يلزم
بذل الاعتناء والدقة في تحصيل جميع اسباب العمار
باجراء المعاونات اللازمة لزراعة الاهالي وتجارتهم
وسائر معاملاتهم اخذاً وعطاءً مع التشهيل وعدم
التعطيل حسب الامكان (م) ١٥ كل ما يلزم
الاخطار عنه من هذه المواد مع ما يرى انه مستوجب
لراحة الاتباع وعمار المملكة تلزم الافادة عنه لمدير
العموم المنسوب اليه ذلك ولفتشه (م) ١٦ يلزم
غاية التجنب والتحرز من اجراء احوال الاستبداد
واليد الواحدة بالنسبة للذخائر وسائر الاصناف ولا
ينبغي العدول عن العدل والحق في كل شيء ولا يؤخذ
من احد شيء زائد على المخصص بشخصه ولا بد في
جميع الاحوال من بذل الدقة وكال السعي من
كل طرف في حماية الاهالي والاتباع مع وقاية
الاموال الميرية من التلف ويلزم ايضاً ان يبذل كل
منهم الاعتناء والدقة فيما يكون مأموراً به

صورة حركات مأموري الضبطية وفي ذلك مادتان
(م) ١ لما كان يوجد بالمحروسة والاسكندرية
والبنادر الكبيرة مأمورو ضبطية وانفار قواصة بمهية
وكان ضبط وربط الاقاليم محالاً على عهدة المديرين
وسائر الحكام وكان قد ترتب بمعية كل منهم عساكر

ضبطية موظفة سوري وبياده ووضعو بالمظلات
في تلك الاقاليم وكان قد ترتب ايضاً عربان خيالة
بالقرى والبنادر والبراري وكان كل من هؤلاء
مسئولاً عن الامن ومحافظة نفوس الاهالي واءناء
السبيل واموالهم بمعية مأموريهم كان من الواجب
عليهم ان يبادروا باجراء مأمورياتهم على الوجه
اللائق بان يسارعوا الى دفع ورفع كل ما يهدد من
الحركات غير اللائقة من نهب وسرقة وسائر اسباب
انواع التعدي والخسارات وكما يخل براحة العباد او
يكون فيه هتك للاعراض ويقبضوا على المجرمين
المفسدين ويوصلوهم الى محال الاقتضا لتجريم
معاملتهم بمقتضى القانون والشرية (م) ٢ حيث
ان انقار الضبطية تحت ضبط وربط وطاعة ضباطهم
وبلكباشياتهم فيلزم ان يبذل ضباطهم الدقة في منعهم
عن ان يصدر منهم شرا وخشونة لاي انسان من
الاهالي بل لا بد من كونهم يحسنون معاشرتهم ولا
يتناولون بالسب على من يرسل معهم محبوساً ولا
على من يسي الادب ولا يخاطبونهم بالالفاظ الردية
واذا ارسلوا الى جهة من الجهات لا يسوع لم ان
ياخذوا شيئاً من الاهالي في اثناء الطريق مما يتعلق
بالأكل والشارب بدون ثمن لانهم مستخدمون
بماهية وخبولهم ايضاً مرتب لها العليق من طرف
الميري وكذلك لا يسوع لم ان يطلبوا شيئاً من
المحبوسين او غيرهم مجاناً ويجب عليهم ان يتجنبوا سائر
الافعال القبيحة وان لا يتشبهوا الا بما امروا به ثم ان
انقار الضبطية وان كانوا بمعية المديرين والحكام
الا انهم لكونهم في الاصل تحت ادارة ضباطهم كان
اذا وقع من احدهم ذنب تنظر دعواه بمعرفة ضابطه
ويجازى بمقتضى القانون فاذا حصل من احد العساكر
جمحة وبلغ خبرها المدير او الحاكم قبل ان تبلغ ضابطه
ثم افاده بها فلا ينبغي لذلك الضابط التستر والدفع
عنه بان يقول جماعتي لا يفعلون مثل ذلك وهذا
اقترا عليهم بل يلزمه البحث والتدقيق عن ذلك ومجازاة
المذنب بمقتضى القانون

(مادة الاوقاف) الاوقاف الكائنة بمصر تحت ادارة
نظارها ومتوليها فاوقاف الهاميون ناظرها من الاستانة

العلية ووقف الحرمين جار نصب نائليها من طرف والي مصر وما عدا ذلك من الاوقاف تحت نظارة كل من الشيخ البكري وشيخ السادات والشيخ الجوهري ومشايخ الامامين وغيرهم من المشايخ والعلماء والانتخاب والاهلية ويعيهم على ادارة وصيانة الخيرات العام نفعا كالجوامع والمدارس والكتاتيب والكتايا والسبل وتخصيل ايرادها وصرفه جاريا بمعرفة نظارها والنظارات المنحلة جار احوالها على الانتخاب الاهلية بمعرفة من لا مصر وجاري اخذ الرسم عنها بالمحكمة الشرعية ومن الجاري ايضا تقديم دفاتر الايراد والمصرف للمحكمة المذكورة فتراجع فيها ويصدق عليها ثم يتم ويشرح عليها من طرف الحاكم الشرعي باخذ الرسم المعلوم عنها واذا ادعى احد على الناظر بشيء فتتحقق ذلك جار بمعرفة المحكمة وقد تعين الآن ايضا من طرف الحكومة احد الميرميرانات المستخدمين بمصر لاجل التحري والفتيش عن كيفية حال الاوقاف وادارتها ما عدا اوقاف الحرمين وبعض الاملاك الموقوفة بمصر على خصوص الاولاد والاقارب والعقارب هي بمقتضى شرط الواقف راجعة الى جهة البر والخير الميمنة عند انقراض النسل والعقب وكذلك من الجاري بمعرفة الشرع وضع الحكم على اراضي الاملاك الموقوفة المتشربة وتحويلها للغير ثمن معلوم وكذلك اخذ رسم ذلك للحاكم الشرعي وبالجملة فما دام النظر في مواد الاوقاف بمصر جاريا بمعرفة الشريعة على موجب شروط الواقف مبناء على ذلك يلزم اجراء ما يلزم لها بالوجه الشرعي كما هو الجاري

نظام القوتراتو - وفيه عشر مواد

(م) ١ حيث ان تنظيم سندات القوتراتو يجري بمعرفة الحكومة فيها ينص الاملاك والعقارات والبيوت والدكاكين والحواصل والجفالك والبساتين والكروم التي يرغب اصحابها في ايجارها لمن ارادوا فكذلك يجري ادراج سائر ترايط المقاولات المعقدة بين اصحاب الاملاك والمستاجرين في ضمن السند بالايباح والبيان (م) ٢ سند القوتراتو الذي يستعمل على ايجار واستيجار دكان او حاصل او خان او ما يماثل ذلك من الاملاك يلزم ان يذكر فيه ما اوجر

له هذا المحل وان يبين حال المستاجر من اتباع اي دولة هو ومن اي صنف هو وحيث انه لدى اخذ هذا السند من دقته تبقى له قسيمة بالدقتر فيجري تقييد هذا السند بالقسيمة عيناً ويبين فيها تفصيل المقاولات التي يتراضى عليها الموجر والمستاجر واما ان صاحب العمار يسع ختمه على هذا السند فكذلك الصامن المستاجر يجمع اسمه وختمه وكتيته وما به شهرته فان لم يكن له ختم امضى ذلك السند (م) ٣ ان سندات القوتراتو المذكورة يؤخذ الحرج الا لازم عليها من ارف اصحاب الاملاك والعقارات على مقتضى الارادة السند نصف فصة واحد من كل قرش وكما انه يؤخذ على كل قرش نصف فصة واحد باعتبار ما يتحمل من ايجار هذا العقار المساجر فكذلك يجري استيفاء قيمة الاوراق الصحيحة المتداولة بين الناس بكل جهة وقدرها من المائة قرش لغاية الخمسمائة قرش عشرون نصف فصة ومن سند الالف قرش قرش واحد وهكذا كلما زاد يعتبر على هذا النسق في كل الف قرش قرش واحد (م) ٤ الجفالك والبساتين والكرم والجنينة وما يماثل ذلك من الاملاك المستتملة على الآت وادوات ومهمات وحيوانات وغيرها عند ايجارها واستيجارها تحرر عنها الدفاتر الا لازم المستتملة على بيان جميع ما فيها على ما وقع عليه التراضي بين الموجر والمستاجر باحتمالها ويبين ذلك في سند القوتراتو بوجه الاجمال مع بيان اقساط البذل المقرر لذلك من الاجر (م) ٥ التوتراتات المعقودة مع اتباع الدول الاجنبية فيما يستاجرونه من المنازل والدكاكين والحواصل كما هو مقرر في المادة الثانية لا بد فيها من وضع اسم وامضا كل من المستاجر وضامنه المعبر الذي يأتي به اذعانا واعترافاً بان جميع الشروط التي ادرجت فيها على طبق النظامات البلدية وتبعية الدولة العلية قد حصل قبولها والرضى بها ولا بد من اجرائها والعمل بها (م) ٦ اذا حصل من احد اتباع الدول الاجنبية ما يخالف ما هو مذكور في سند القوتراتو من الشروط والمقاولات ويخالف نظام البلد وقوانينها يلزم اخبار القونسولوس والسفير المنسوب اليه ذلك الشخص بالكيفية وفي الحال يتعين المأمور اللازم لتحقيق ذلك وبعد ثبوت

ملحوظات

مخالفة ذلك الشخص الاصول والشروط ليسهم يخرج من ذلك المحل ويفسخ القوتتراتو المعقود معه (م) ٧ كما انه يذكر في سند القوتتراتو بعد التحقيق يان ما اجر من الملك والعقار بذكر ما اشتمل عليه من الحصص ويان اصحاب اليد المتصرفين وكيفية تصرف كل من اصحاب الحصص المذكورة يلزم ايضاً يان حصص كل منهم يحدد في قود القوتتراتات الاحتياطية وكما انه ايضاً يسوع ان تعقد القوتتراتو على مدة ثلاث سنوات او خمس سنوات فلا بأس ايضاً من عقدها على مدة اقل من السنة بقليل (م) ٨ انه قد جرى تحرير تعاليمات عن كيفية الشروط والمقاولات التي يحصل التراضي عليها بين المؤجر والمستأجر وتدرج في القوتتراتات وجرى نشر ذلك الى سائر جهات الممالك المحروسة لكي يحصل الاهتمام من كل في اجراء نظام القوتتراتات منعاً لتطرق الحلل الى الاصول والنظامات البلدية ولاجل انه اذا انبهم الامر في مادة من هذا القبيل تجري المسارعة لاستعلام عن الازم فيها دفعاً لتوجه المسؤولية وحيث كان الامر كما ذكر فان اتفق ان احد المؤجرين من مؤجر او مستأجر لم يراع هذه النظامات والاصول المقررة بان عقد الايجارة على ملك او عقار بدون ربط قوتتراتو ولا افادة ذلك لحكومة تلك البلدة فانه تتوجه عليه المسؤولية في هذا المعنى وزيادة على ذلك اذا اتحاصم المستأجرون عدم اجراء او بداعي اجراء بعض الشروط التي تراخيا عليها خفية فيما بينها وتداعيا في ذلك فلا تسمع تلك الدعوى لدى الحكومة بل يترك الطرف المتضرر على حاله اي الطرفين كان (م) ٩ انه كما يظهر من النموذج اذا تحرر السند المذكور وكان عن اول سنة يوضع به نمرة واحد واذا كان عن السنة الثانية يوضع به نمرة اثنين فاذا بلغ العدد مائة وخمسين وتم مجلداً قائماً بنفسه فعند المباشرة في غيره يوضع به تاريخ الابتداء ويوضع تحت لفظ المجلد المطبوع باعلى الصحيفة رقم اثنين وهكذا تتبين النمرة بالورقة التي تقطع الى النهاية (م) ١٠ الحرح الازم تحصيله من ارباب العقارات على مقتضى الارادة السنية وهو نصف فضة واحد في قرش مع ثمن الورقة الصحيحة

يجري تقييده بالسند وقسمته وفي كل ثلاثة اشهر يجري تنظيم دفتر الجنزير بمجمله وبسمل لديوان مالية مصر ولا يضم بالدفتر المذكور مبلغ الخرج السالف ذكره الى ثمن الورقة الصحيحة بل يجعل لكل منها قلم على حدته

(نظام الابنية) حيث ان الابنية بمداين مصر وبنادرها من القديم من الطوب والاحجار وغير ذلك وحاري توسيع الطرق وتنظيم بنائها بمعرفة مجلس الاورناتو اي مجلس التنظيم طبق الاصول الموجودة فعلى هذا الوجه يجري العمل

تركيا - (معاهدة سنة ١٨٥٦ وهي التي احدثت في باريس بعد حرب القرم)

(سم الله القادر على كل شيء)

ان امراطور الفرنسيين وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وارلاندا وامبراطور جميع الروسية وملك سردينية وسلطان البلاد العثمانية لرغبتهم في انهاء غوائل الحرب ودر في ما نشاء عنها من الصروف والمكاره قرراً عليهم على ان يتفتوا مع امراطور اوستريا بمقتضى قواعد مقررة على استتباب الصلح وتوطيده وتعهداً جميعاً باستئلال السلطنة العثمانية واثباتها تامة ولهذا القصد نصب المشار اليهم نوابا عنهم مطاقي التصرف فكان من طرف امراطور الفرنسيين موسيو الكسندر كونت كولونا ولوسكي وموسيو فرنسوي اودلف بارون دوبورغيني ومن طرف امراطور اوستريا موسيو شاراس فرديناند كونت دبووانونستان وموسيو يوسف الكسندر بارون دهنر ومن طرف ملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وارلاندا الاكرم جورج وليام فريدريك كونت كلارندون وبارون هيدد هندون والاكرم هنري رشارد شارلس بارون كولي ومن طرف امراطور جميع الروسية موسيو اكسيس كونت ارفل وموسيو فليب بارون برنو ومن طرف ملك سردينية موسيو كاملي يسو كونت كافور وموسيو صلفاطور مركيز فيلامارينا ومن طرف سلطان الدولة العثمانية محمد امين عالي باشا الصدر الاعظم في السلطنة العثمانية ومحمد جميل بك متسا بالنيستان المجيدي السلطاني من ثاني طبقة

فاجتمع هؤلاء النواب المفوض اليهم ابرام الصلح تقويضاً تاماً في مجلس باريس وبعد ان وقع الاتفاق منهم على هذا المقصد الحميد رأى امبراطور الفرنسيس و امبراطور اوستريا وملكة المملكة المتحدة من بريتانيا الكبرى وارلاندا و امبراطور جميع الروسية وملك سردينية و سلطان الدولة العثمانية ان في المسلحة التي يؤول نفعا الى اوربا ينبغي ان يدعى ملك بروسيا الذي وقع على معاهدة سنة ١٨٤١ الى الاشتراك معهم في هذا التنظيم الجديد وعلهم بما يحصل من ذلك من زيادة الفائدة لتقوية هذا السعي الخيري طلبوا منه ان يرسل من قبله نواباً يفوض اليهم مطلق التصرف في المجلس المذكور فمن ثم ورد من طرفه موسيو اثون ثيودور بارون ما نتفيل وموسيو مكسميليان فريدريك شارلس فرنسوي كونت هتزل فلدت ولدنبرع سونستان ثم بعد ان ابرزوا ما بأيديهم من المحررات المؤذنة بتفويضهم ووجدت صحيحة اتفقوا على هذه المواد الآتية (م) ١ من يوم تاريخ الامضاء بقبول هذه المعاهدة الحاضرة يكون صلح ومودة بين كل من امبراطور الفرنسيس وملكة المملكة المتحدة من بريتانيا الكبرى وارلاندا وملك سردينية و سلطان الدولة العثمانية من جهة ومن امرا اور جميع الروسية من جهة اخرى وكذا بين ورتنهم وخطائهم ورعاياهم على الدوام (م) ٢ حيث قد حصل الفوز والمرام باستتباب الصلح بين المشار اليهم ينبغي ان تخلى البلاد التي فتحت في مدة الحرب او التي تبوأتها عساكرهم وذلك من كلا الطرفين ويجري له ترتيب تخصوص في اسرع وقت (م) ٣ قد تعهد امبراطور جميع الروسية بان يرد لسلطان الدولة العثمانية مدينة قارص وقلعتها وكذا سائر المواضع التي استولت عليها عساكر الروسية وهي من ملحقات بلاد الدولة العثمانية (م) ٤ قد تعهد امبراطور الفرنسيس وملكة بريتانيا العظمى وارلاندا وملك سردينية و سلطان الدولة العثمانية بان يردوا على امبراطور جميع الروسية مدائن سيفاستبول وبالقلافة وقاميش وبوبانورية وقرطش ويكي قلعه وكبرون مع مراسيها وكذا سائر المواضع التي تبوأتها عساكر الدول المتفقة (م) ٥ يصدر

عفو تام واف من طرف امبراطور الفرنسيس وملكة بريتانيا العظمى وارلاندا ومن امبراطور جميع الروسية و سلطان الدولة العثمانية لجميع الذين تصدوا من رعاياهم الاشتراك في وقائع الحرب والتحزب مع العدو ومفهوم ذلك يشمل بالنص الصريح اي حزب كان من رعاياهم ممن حارب واستمر مدة الحرب في خدمة المحارب (م) ٦ يرد من اخذ اسيراً في الحرب من كلا الطرفين على الفور (م) ٧ قد صدر اعلان وتصريح من لدن امبراطور الفرنسيس و امبراطور اوستريا وملكة بريتانيا العظمى وارلاندا وملك بروسيا و امبراطور جميع الروسية وملك سردينية بان للباب العالي اشتراكاً في فوائد الحقوق الاورباوية العامة وفي منافع اتفاق اوربا وقد تعهدوا بان يحترموا اسنة لال السلطنة التركية وابقاها تامة وتكفلوا جميعاً بالمحافظة على هذا التعهد وكل امر يفضي الى الاخلال بذلك يعتبرونه من المسائل التي ينبغي عليها مصلحة عامة (م) ٨ اذا حدث بين الباب العالي واحدى الدول المتعاهدة خلاف حيف منه على اختلال الفتهم وقطع صلحتهم فمن قبل ان يعتمد الباب العالي وتلك الدول المنازعة له الى اعمال القوة والجبر يقيمان الدول الاخرى الداخلة في المعاهدة وسطاء بينهما منما لما يأتى عن ذلك الخلاف من الضرر (م) ٩ سلطان الدولة العثمانية لعنايته بخير رعاياه جميعاً قد تفضل باسداد فرمان^(١) غايته اصلاح ذات بينهم وتحسين احوالهم بقطع النظر عن اخلافهم في الاديان والجنس واخذ في ذمته مقصده الخيري نحو النصارى القاطنين في بلاده وحيث كان من رغبته ان ييدي الآن شهادة جديدة على نيته في ذلك عزم على ان يطالع الدول المتعاهدة بذلك فرمان الصادر عن طيب نفس منه وتتلقى الدول المشار اليها هذه المطالبة بتأكيد مالها من النفع والفائدة ولكن المفهوم منها صريحاً انها لا توجب حقاً لهذه الدول في اي حال كان على ان تتعرض كلا او بعضاً لما يتعلق بالسلطان ورعاياه او بادارة سلطنته الداخلية (م) ١٠ الاتفاق الذي جرى في الثالث

(١) اطلب فرمان الرقم ١٨ بتاريخ ١٨٥٦ في الملحق الذي يلي هذا العاموس

ملحوظات

جارية ايضاً في المستقبل على نهر الدنوب (الطونه) وفوهات من دون فرق ورسمت بان هذا الشرط بعد من الآن فصاعداً من الحقوق العمومية لاهل اوربا واتخذته تحت كمالها ولا ينبغي ان يكون السفر في النهر المذكور عرضة لمانع ما ولا لتأدية ضريبة غير مقررة في الشروط المفيدة في القضايا الآتية فمن تم لا يوجب جعل على مجرد السفر في النهر ولا ضريبة على الامتعة التجارية التي تكون في السفن اما ترتيب الشرطة واكورنتينة الذي يراد انشاؤها لاجل تأمين البلاد التي يفصلها هذا النهر او يخترقها فيكون اجراءه على وجه يفيد المراكب سهولة في السفر على قدر الامكان وما عدا هذا الترتيب لا يحدث شيء من الموانع للسفر مطلقاً ايا كان (م) ١٦ من اجل تحقيق الشروط المذكورة في القضية المتقدمة تعد مأمورية نواب من طرف فرنسا واوستريا وبريتانيا العظمى وبروسية والروسية وسردينية والبلاد العثمانية من كل واحد ويحال على عهدهم ان يرسموا ويجروا الاعمال اللازمة لازالة الموانع والموانق من فوهات الطونه ابتداء من استنسا وكذا من اماكن البحر المجاورة التي فيها الرمل وغيره والمقصود بذلك جعل هذه المواضع في كل من النهر والبحر صالحة للسفر وحالية عن كل ما يعوقه على قدر الطاقة والامكان ومن اجل اسيفاء المصاريف التي تقتضيها هذه الاعمال واستاء ما يلزم انشاؤه لتيسير السفر وتأمينه عند فوهات الطونه يرسم اهل المأمورية بحسب اكثرية اصواتهم بنحو ضريبة معلومة وجعل موافق وذلك بشرط ان تعامل جميع مراكب الاجيال بالتسوية وهذا الاصل يجري في هذا المقصد كما في غيره (م) ١٧ تعتمد مأمورية من نواب اوستريا وبافاريا والباب العالي وورتمبرغ من كل واحد وينضم اليها اهل مأمورية اقاليم الطونه الثلاثة التي يكون نصيبها باستصواب الباب العالي وهذه المأمورية تكون راهنة دائمة ويختص بها (اولاً) ان تجري التنظيم اللازم لسفر النهر والشرطة (ثانياً) ان تزيل الدواعي المانعة من اجراء الشروط التي تقررت في معاهدة وياه على الطونه (ثالثاً) ان ترسم وتجري الاعمال اللازمة في جميع مجاري النهر

عشر من جولاي (تموز) سنة ١٨٤١ وهو الذي تقرر فيه ما للسلطنة العثمانية من الترتيب القديم بخصوص سد البوغاز ومضيق جناق قلعه قد اعيد الآن النظر فيه بمواطاة الجميع وما جرى من الحكم بهذه الغاية على مقتضى الاصول ما بين اهل المعاهدة يلحق الآن بهذه المعاهدة الحاضرة ويقتضى معمولاً به كانه من متماتها (م) ١١ البحر الاسود يكون على الحيادة (وفي الاصل Neutre) ومباحاً لتجارة بيع الامم وينع ماؤه ومراسيه منعاً دائماً عن السفن الحربية سواء كانت للدول التي لها تملك في شاطئ النهر او لغيرها ما عدا ما استثنى ذكره في المادتين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة من هذه المعاهدة (م) ١٢ التجارة في مراسي البحر الاسود ومياهه مطلقة عن كل مانع فلا تكون عرضة لشيء سوى للتطبيقات المختصة بالصحة ورسوم الكمارك والشرطة اعني الضبطية ويكون اجراءه على وجه يفيد التجارة تسهلاً واتساعاً ومن اجل تأمين المصالح التجارية والبحرية التي يديرها جميع الناس ترخص الروسية والباب العالي في نصب قناصل في مراسيهم الكائنة على سواحل البحر المذكور على ما تقتضيه الحقوق المتداولة بين الامم (م) ١٣ حيث قد تقرر في القضية الحادية عشرة ان البحر الاسود يكون على الحيادة لم يبق لزوم ولا غرض لانشاء مسافن (اي ترسانات) بحرية ولا لابقائها فمن ثم تعهد امبراطور جميع الروسية وسلطان الدولة العثمانية بان لا ينشأ ولا يبقيا شيئاً من هذه المسافن في ذلك الساحل (م) ١٤ قد اتفق امبراطور جميع الروسية وسلطان الدولة العثمانية على تعيين عدد السفائن الخفيفة اللازم ابقاؤها في البحر الاسود لمصالح تلك السواحل فمن ثم ينبغي ان يكون هذا الاتفاق ملحقة بهذه المعاهدة الحاضرة ويكون معمولاً بصحته كانه من مكملاتها فلا يلغى ولا يغير ما لم يقع عليه رضى الدول الموقعة على هذه المعاهدة (م) ١٥ من حيث قد تقرر في الشروط التي جرت في مجلس وياه اصول وقواعد تختص بالسفر في الانهار الفاصلة بين عدة عمالك او المارة فيها اتفقت الآن الدول المتعاهدة على ان تكون هذه الاصول

(رابعاً) ان تحافظ بعد انقضاء مدة المأمورية الاورباوية على وقاية المراكب وتيسير سفرها في فوهات الطون وفي غير ذلك من الاماكن المجاورة له من البحر (م) ١٨ تد صا من المعلوم ان المأمورية الاورباوية توفي عملها وان المأمورية الساحلية تتم الاعمال المترتبة في القضية المتقدمة في اقسامين الاول والثاني في مدة عامين وبعد اطلاع الدول المتعاهدة على ذلك تجري فيه مذاكرتهم جميعاً حتى اذا دوت لديها ما جرى تحكيم بالغاء المأمورية الاولى ومن ذاك الوقت فابعد يكون للمأمورية الساحلية الراحة ما كان للمأمورية الاورباوية من القدرة والتفويض (م) ١٩ من اجل توكيد اجراء التنظيمات التي يرسم بها باتفاق واحد على موجب الاصول المشروحة آنفاً يكون لكل من الدول المتعاهدة حق في ان ترسي دائماً في فوهات الطونة سفينتين خفيفتين (م) ٢٠ في مقايضة المدن والمراسي والاراضي على ما ذكر في المادة الرابعة من هذه المعاهدة الحاضرة رضي امبراطور جميع الروسية لاجل زيادة التامين على الحرية في سفر الطونة بتعديل نخم بلاد في بسارايه فيكون هذا اتخم الحديد من البحر الاسود على كيلومتر واحد من شرقي بحيرة برناسولا ويصل بطريق اكرمان الى وادي طراجان ويجاوز جنوب بلغراد ويستمر في طول مسافة نهر الفلوق الى علوسارتسيكا ويتصل بكاتاموري على بروت وعند الوصول الى هذا الحد لا يحدد تغيير على اتخم القديم بين السلطنين وتعيين رسم هذا اتخم الجديد يكون بمعرفة نواب من طرف الدول المتعاهدة (م) ٢١ الارض التي تحتلها روسيا تكون ملحقة بولاية ملداوا (الافلاق) تحت سيادة الباب العالي ولسكان تلك الارض ان ينتموا بالحقوق والخصائص الممنوحة للولايات ويرخص لهم في مدة ثلاث سنين في نقل مواطنهم والصرف في املاكهم بلا مانع (م) ٢٢ ولايتا والاحيا وملداوا اي الاولاق وبغدان تبقيان متمنتين تحت رئاسة الباب العالي وكهالة الدول المعاهدة بالامتيازات والاعفاءات الحاصلة لهم الآن فتمتضي لان تحميمهم الدول الكافلة بمجاورة مخصوصة

ولا يكون حق مخصوص للعرض في امورهم الداخلية (م) ٢٣ الباب العالي متعهد بان يحفظ لهاتين الولاياتين ادارة اهلية مستقلة ويبقى لهم الحرية في التدين والاحكام الشرعية والتجور وسفر البحر والانهار وما عندهم الآن من القوانين والاحكام معمولاً به ينظر فيه ولهذا الغاية تجرد مأمورية مخصوصة يكون تأليفها باطلاع الدول المتعاهدة واتفاقهم وتجتمع من غير ابطاء في بخارست (بكرش) مع مأمورية الباب العالي ويكون من هم هذه المأمورية البحث عن احوال الولايات وعرض القواعد اللازمة للتنظيم في المستقبل (م) ٢٤ سلطان الدولة العثمانية وعد بان يعتد في الحال في كل من الولاياتين المذكورتين ديواناً مخصوصاً ويكون تأليفه مبنياً على توكيد ما فيه ابعال النفع والخير لجميع الناس على اختلاف درجاتهم ويطلب من كل من هذين الديوانين ان يبين مفاصل الاهلين واستنداعهم في شان ترتيب الولايات ونسبة تلك المأمورية الى هذين الديوانين تقرر في مجلس باريس (م) ٢٥ بعد ان تعتبر الاراء التي يبيها الديوانان تنهي المأمورية الى مجلس المذاكرة ما باشرته هي من العمل وذلك من دون امهال ولا اهمال ويقرر المقصد الاخير مع الدولة السائدة ويحصل الاتفاق عليه في باريس بين الدول المتعاهدة وبموجب حط تعريف مطابق لشروط هذه المعاهدة يجري تنظيم احوال هاتين الولاياتين فتجعل من الآن فصاءاً تحت كفالة جميع الدول الموقعة على هذه الشروط (م) ٢٦ قد قرر الراي على ان يكون في الولاياتين المذكورتين عسكر اهلي يرتب لاجل تامين داخل البلاد وحفظ تخومها فلا يورد مانع ما لترتيب غير اعتيادي لاجل الذب عن الوطن الا ما يدعى اليه الاهلون بالاتفاق مع الباب العالي دعماً لعدوان من يتناول عليهم من الاجانب (م) ٢٧ اذا وقع ما يوجب الخوف على سلب الراحة والطمانية داخل الولايات يتفق الباب العالي مع الدول المتعاهدة على اتخاذ وسائل لدفع ذلك الحلال واقرار الطمانية ولا يكون مسوغ لمداخلة عسكرية من غير ان يقع عليه رضی الدول اولاً (م) ٢٨

ملحوظات

اقليم الصرب يبقى متعلقاً بالباب العالي على وفق مضمون الخط الهايوني الذي نص على حقوقه واعفاؤه ويكون من الآن فصاعداً تحت مجموع كفاة الدول المتعاهدة فمن ثم يحق الاقليم المذكور ان يحافظ على استقلاله بحكومة اهلية وبالحرية في التدين والاحكام والمجر والابجار (سفر البحر) (م) ٢٩ حق الباب العالي في اقامة الخفراء المحافظين كما تم الشرط عليه الآن في التنظيمات الداخلية هو مدون ثابت فلا يكون مسوع لمداخلة عسكرية في بلاد الصرب من دون ان يقع عليه رضى الدول المتعاهدة اولا (م) ٣٠ امبراطور جميع الروسية وسلطان الدولة العثمانية يقيان ضابطين لما هو في ملكها في اسية كما كان من قبل الحرب ومن اجل تدارك ما عسى ان يقع من القال والقليل في ذلك يحقق رسم الخوم ويعدل من دون ايجاب ضرر على احد الفريقين ولهذا الغاية ترتب جماعة مؤلفة من مامورين من طرف الروسية وآخرين من طرف الدولة العثمانية ومأمور فرنساوي وآخر انكليزي ويكون ارسالهم عقب استرداد السفارة بين ديوان الروسية والباب العالي ويجب انهاء اشتغالهم في مدة ثمانية اشهر من ابتداء اثبات هذه المعاهدة الحاضرة (م) ٣١ البرد التي تبوأتمها في مدة الحرب جيوش امبراطور الفرنسيين وامبراطور اوستريا وملكة مملكة بريتانية العظمى وارلاندر وملك سردينية الى مدة المعاهدة التي ختمت في اسلامبول في ١٢ مارس سنة ١٨٥٤ بين فرنسا وبريتانية العظمى والباب العالي وفي ١٤ جون من السنة المذكورة بين اوستريا والباب العالي وفي ١٥ مارس سنة ١٨٥٥ بين سردينية والباب العالي تخلى بعد مبادلة اثبات هذه المعاهدة الحاضرة في اسرع وقت فاما تعيين المدة واتخاذ الوسائل لاجراء ذلك فيرتب باتفاق بين الباب العالي وبين الدول التي تبوأتم عساكرها تلك الارضين (م) ٣٢ المتجر في جلب البضائع وارسالها الى الخارج يبقى ما بين الدول كما كان من قبل الحرب الى ان تجدد المعاهدة التي كانت بين الدول التجارية من قبل الحرب او تبدل بشروط اخرى وتكون رعاياهم معاملة في سائر

الامور الاخرى احسن المعاملة (م) ٣٣ المعاهدة التي تمت هذا اليوم بين امبراطور الفرنسيين وملكة مملكة بريتانية العظمى وارلاندر وامبراطور جميع الروسية من جهة جزائر الالاند تكون ملحقة بالمعاهدة الحاضرة وتبقى كذلك معمولاً بصحتها كأنما هي جزء متم لها (م) ٣٤ قد قرر الراي على اثبات هذه المعاهدة وتجري مبادلتها في باريس في مدة اربع اسابيع او قبل ذلك اذا امكن وبناء على ذلك علم عليها النواب المرخص لهم ووثعوا عليها ختم دولهم حرريه باريس في ٣٠ شهر مارس سنة ١٨٥٦

(اسماء الذين وقعوا على ما ذكر)

ولوسكي . كولي منتوفل . وفيل لامارينا .
يورغيني . مترفلدت . عالي . بول شونستان
هبر . اورلوف . محمد جميل . كلارندون .
برنو كافور . (مادة ملحقة بما تقدم)
شروط المعاهدة المتعلقة بالبواغيزت ما وقع عليه اليوم لا تكون جارية على سفائن الحرب التي في خدمة الدول التجارية لاختلا الارض التي تبوأتمها العساكر وانما تكون معمولاً بها عقب الاختلاء حرريه في باريس في ٣٠ شهر مارس سنة ١٨٥٦ اسماء الموقعين كما ذكر آنفاً
تركييا — (في تاسيس مجلس الاحكام العدلية وتنسيبه)
(وتنسيبه لعهد المرحوم محمد مؤاد باشا وذلك في ٦ محرم سنة ١٢٧٨ (١٤ يوبه سنة ١٨٦١)

(وزيرى سفير المعالي)

من حيث ان انعقاد شماس التنظيمات ومجلس الاحكام العدلية لم يكن كافياً للاحتياجات المحاصرة اسولنا العلية فكان يظهر بالضرورة بعض مشكلات وتأخر في رؤية المدايح وايضا من حيث ان اصلاح هذه الحال ملزم لدبا اند الالتزام استمسب كون هدين المجلسين يصيرن واحداً تحت رئاسة واحدة ويبقى مسمى باسم الاحكام العدلية واه يقسم الى ثلثة اقسام احدها يكون مخصوصاً ادارة الامور الماكنة والثاني للمداكرة وتنظيم القوانين والاحكام والالت للحاكمات التي يلزم احاطها اليه باقتضاء نظام الدواوين للمخات التي تفر في الاعلان وكذا اسست الاسنسان في صورة السوية والاحراء واه على هذا الاساس الموح له بالمداكرة وقد وجهت الرئاسة المذكورة الى عهدة مؤاد باشا لتكون معلوماته التامة ودراجه مسئلة واحيلت وكالة الرئاسة الى ان يعود على كامل باشا مامور المحالس العالية المحرر الاهلية فانتدرا لاعلان هذه الكيفية وفقاً لله تعالى جميعاً امين

تركيا - معاهدة سنة ١٨٧١ تعديل معاهدة سنة ١٨٥٦

ما تقرر في معاهدة سنة ١٨٧١ التي امضيت في لوزن في ١٣ مارس من السنة المذكورة فيما يتعلق باعادة النظر في معاهدة سنة ١٨٥٦ المتعلقة في باريس فيما يتعلق بالسفر في البحر الاسود والبطون (اولا) فصل ١١ و ١٢ و ١٤ من معاهدة ٢ مارس سنة ١٨٥٦ المتعلقة في باريس يكون تعديلها بالصورة الاتية (ثانيا) يبقى مع السفن الحربية من المروري حاق قلعه والوعار كما هو مصوص في معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ الا انه سيجوز للحكومة السلطانية ان تأذن بمرور السفن الحربية للدول المتحالفة اذا رأت لزوم مرورها مع المحافظة على نص معاهدة باريس التي اعتقدت في ٣ مارس سنة ١٨٥٦ (ثالثا) البحر الاسود مفتوحا كما في السابق لتسيرة السفن التجارية الاحبية

تركيا - ترجمة البرلمان الميتم الصادر في يوم الثلاثاء ١٥ ديسبر (دي القمعة سنة ١٢٩٣ الموافق ١٤ ديسبر

سنة ١٨٧٤ فيما يتعلق بالاصلاحيات والسلطيات المحددة التي رسم ما حرامها البار العالي

(ترجمة رسمية) الدستور الاكرم والمعظم والمشرى الاحم والحقم نظام العالم باطم مناظم الامم والمدرا امور الجمهور بالكرامات المسم مهام الامام بالرأي الصائب الممهد ببيان الدولة والاموال والمشد اركان السعادة والاحلال مرت مرات الخلافة الكبرى مكل اموس السلطة العظمى المعروف بصوف عواطف الملك الاعلى بالعمل صدي الاعظم ممدوح الشيم ووكلي المطلق القوي المهم المخائر والحامل مرصع وسامي العثماني والعهدي دوي الشأن وروري سيمر المعالي محمود بدم باشا ادا ما الله تعالى حلاله وصاعف بالاً بداره واماله - بوصول توفيق الروح الهادي فليكن معلوما ان ام الامور لدى كل دولة ممددة اما هو قصبة تامين حقوق الله من الاسباب والوسائل التي في المنار اقاء هذا الاساس وحيطه في البرام العدل ، نون اسسنا بحو كافة العباد والسلوك المظم في ادارة الحكومة لان جميع اواع العوا تدول المانع المعلمه كل فرد من الناس تكون مامونة ومحفوظة استراحة وطية وبلاده وممور بها لان الممعة المخصوصية لا تحصل الا بالامية والممعة العمومة صماء عاه ما مرحب افكارا وبنوا المحرمة الملوكية التي داعب وساءت في اقطار العالم مد يوم حلوسا الماموس السلطاني معطوفه عون الله تعالى لاعلاء شان سلطه ما الله وشوكها ولدوام استراحه صوف رعانا ورفاهه ولا يكمال الرفعات المسعفة لما دولنا العلة من حم الثروة والمعمورة فلدلك استصوب ادى حلاوه العله توسع دائرة معدلة امالها من المخيرة وان يعلن تنها ما لان لحلاوه الممعة ان حرمه من المساعدات والاصلاحيات الساملة اكاوه صوف رعانا السلطنة واي بها الكماله الامه اللازمة العموم وقد تعلق ارادتنا العادله الملوكية ما حرام ما ابي ذكره على وجه ان ندوم دستور العمل الى ما شاء الله تعالى وهو هذا ان بدم مداخلة القوة الاحرارة في

اعرة العدالة وفساة الاحكام القانوية من كافة انواع سوء الامم حالها الاصل في تامين الحقوق وتامين الرعايا ووجود الحاكم مطهرا للامنة العامة لس فائما ترتب من احكام فقط وانما بالاحرى هو موقوف ايضا على ان تكون اركان من الاحكام واعصاتها من دوي الاهلية الصحيحة محليين بصفات العفة والامانة المحسة المدوخة وان اصالحهم وتصرفهم تكون مفروقة بالحق والعدل ولما كان المقصود من تسكل ديوان احكامنا العدلية سببا على عاية تعيينه مرححا نادلا موافقا لهذا الوصف والعرف كان من اللازم تنظيم هيئة من الاحكام وتسقي وظائف مامورياتها واحراء الاصلاحيات الصحيحة في مسرعها على احلاف مراتها نظمة لهذا الاساس ومن حيث ان المحافظة على اصول الحياة في الحاكم يحصل بمرق معاملها الواقعة عن وسائط الادارة كما ان وجود ارباب الحاكم مطهرا للوثوق النام في الطر العام مربوط بعدم عرلم وتديلم بلا موجب وهذا كذلك مشروط على ان يكون تعيينهم سببا على الاصحاب المقيمين والمعتبر من حانة او امرها العدالة السلطانية والحالة من هو ان تؤخذ من عهد باطر امورا العدلية وطيفة رئاسة محكمة التمييز التي في اعظم الحاكم النظامية وتنقسم الى دائرتين ثم يصب لها رئيس اول ورئيس ثاني ويربط على هذا النمط ديوان الاستشفاء التجاري ومحاكمه مطارة امورا العدلية مدان تكون اصل وطيفة مطارة التجارة المرتبطة بها تلك الحاكم هو ترفي اسباب العارة والصنائع والبراعة وان تصاف الى وظائف محكمة الاستشفاء المرتبطة بدوان احكامنا العدلية ووظائف ديوان الاستشفاء التجاري ووظائف ديوان الحمايه معا ويجري نظام هذه المحكمة واصلاحها باقسامها الى ثلاثة اقسام مخصصة للطرف في مواد الحرام والمحتوق الاعياد والمخصوصات التجارية وان سبب رؤساء واعضاء لمحكمة التمييز ومن الحاكم على وجه ان يكونا حقة مصميين بالوصاف القانوية وان اعضاء الحاكم الذين يسمون من الآن فصاعدا من دائرة الاحاب اصبح السالم يعطى ليد كل فرد منهم على حدة براءة عالة من حاسا السلطاني - صين عدم عرله وتديله بلا موجب توة للوضع الاصلي ثم بوضع لاحلهم حاسة نظام للحق بالقاعدوة ان تنظيم احوال ديوان احكامنا العدالة على الوجه المشروح كان مسبا على مجرد مقصد تنسيق سلسلة الحاكم النظامية وتامين دوام حسن حمران امور الحقوق وكان من مقصى اشغافا العهم السلطاني تعمم من الاصلاحيات في الحاكم النظامية المرحودة في ممالكنا المحروسة الملوكية المامورة بحقوق العباد ونشر لوازم العدل في جميع البلاد فقد صمما الادن لعموم رعانا السلطانية ما حاب ميمير واعضاء هذه الحاكم وميمير واعضاء مجلس الادارة وتهم سوا كونا من المسلمين وغير المسلمين حتى لا تكون اصول تسكلهم وانحايهم في حال ما ج الوثوق والاعتماد العام ولا تكون محب تأخير عود الحكومة ومقضى ان ترسل تعليمات واضحة لجميع الجهات في مطلب هذه الشكليات والاحكامات من شرعي على العور هذه الاحداث وان سبب ومعين

ملحوظات

من يكون أهلا للرئاسة في التمييز في الجهات بشروط ان الوهاب
الموجود في مراكز الولايات يرأسون على دواوين
السير وان يحال الى نواب هذه المراكز الاعلام الصادرة
من المحاكم الشرعية في الولاية والقضايا ليحروا عليها
الدقيقات الشرعية وحيث ان المراد من وجود هذه المحاكم
على الاطلاق انما هو عبارة عن تعيينها مركزا اميا لاجل حقوق
الناس كان من مقصدي ارادتنا المؤكدة السلطانية ان نقول
الى المحاكم النظامية جميع النواحي المكورة سواء كانت من
اهل الاسلام والمسيحيين وغيرهم من الرعايا المسلمين الناضجين
بين الرعايا غير المسيحيين وغيرهم من الرعايا المسلمين الناضجين
لمذهب محلبة وان يسرع ما كمال القانون والنظام الذي هو
من مقصدي ارادتنا الملوكية المعلق بسطيم حركات المحاكم
ومعاملاتها في مطلب المحاكمات ويوضع في موقع الاحراء وبما
ان احص ما يقضي التدقيق في المحاكم هو حسن استعمال
القانون في الاحكام الواقعة ووثيقة اصحاب الحقوق من
العدي ولا سيما من الرعايا ارام الدقة في تطبيق
الافعال المستقرة على احكام الحراء في المحاكمات الحرائية وعدم
ايقاع احد في السجن بلا محاكمه والكف عن معاملات المحور
والادى سعي اعلان تقرر الحارة الشدة على من يتحقق ما
افعاله وحركاته ليس على هذا الموطن وعلى كل من اخرى
في الامور القانونية سواء الامم حال ذلك تأمنا لعموم الرعية
وتيسرا حديدا للعدالة المطلوبة وحيث ان مادة وميق
الكاليف المرتبة للدولة على الحق والعدل سواء كان من جهة
نسبتها الاصلية او من جهة امر تحصلها واستعمالها في ذلك
احد اقسام قصة حقوق النعمة الاساسية المهمة كان لنا ان
نقرى اسباب ترقى ولرادتنا كلما سمعنا ممالكنا من مباح
الثروة وكلما اردنا مدسها ومعبورنا لداعي ان عموم
واردات حرية دولنا العلية موضوعة بمقابل المصارف الملوكية
والعسكرية التي هي من وظائف الحكومة والموسوعة الا ان
من حملة مقاصدنا المقدسة ان لا نسا بما كان من هذه الواردات
الموجودة موحا لارواح رعايانا وغيرهم من حرية دولنا ومن
حيث ان الويركو والرسومات الداخلة التي هي من الكاليف
الموسوعة المار ذكرها العام ماديهم عموم رعايانا السلطنة
قد اخرجها التورع والحصل الطبع عن رابطة العدالة
بحسب حصولها من انواع وحيث عدة كان مبررا لدى
ملوكينا في الصورة الفعلة المألوفة ان نعي ما يجد حقه
واحدة لهذا العمل وتوضع فوراً في موقع الاحراء لتصل
بما طمنا اهلي ممالكنا المحروسة من الارعاجات وتسد مفاصلها
كذلك حرية دولنا العامة الاسماة المشروعة مع ابرام
الاختلال في السنة العمومية ١١٠٠ وان كان ربح العشر
الذي صم احرا على الواردات العشرية قد اصب اثار
معداها الملوكية الشاملة عموم تبعنا والمحصه كالف رعايا
العامة ولعمومها نالكه الا انه من حيث انه مبي احراء
النداء المؤثرة لاستئصال ما يقع من الاحداث من اسباب
الواردات العشرية بواسطة الملبوس ومع "محاسن العموكه
الطرفين عن الرراع وعن حرسنا المحلبة معا وهكذا لم يرق

مامورة التحصيل عن الصاغة وامرازها بحيث سعي لها
محصلون من وثوقهم وصدق عليهم متفقون من الاهالي
المسلية وغير المسلية لكي تحصل الاموال المرتبة هذه الوسائط
توفيقا لالقيات المحصورة المقتضي وضعها في هذا المذهب
للناس لان امر تحصيل الكاليف العام مادتها رعايا المندون
واسطة هي وطيفة مسقلة بذاتها وتوديعها في ابناء ممالكنا الى
هذه الصاغة هو في غير محله فلذلك بامر مؤكدا بان
سائر حالا مندون تاحير لاجراء تصليج مادتي المعاملات
المالية والحصيلية معا — ثم ان من الامور المتعلقة بجميع
رعايا السلطنة اصلاح مادة السندات التي هي مدار تصرفهم
في الاموال غير المنقولة حير ان اعطاء هذه السندات سواء
كان في مقرر حلافا او في خارجها في صور مسطرة ومحلبة
والصرف كذلك في اكثر الاملاك لا سند من دأه احداث
المارعات والمشكلات التي تعني الى اشغال المحاكم ولارياح الاهالي
وتوجب تدني اعمار الاملاك فيسعي جعل نظارة الدفاتر
الحكومية مرفعا مسقلا لاعطاء اسندات العمومية دفعا
واستقلا لهذه الاحوال على وجه ان هذه النظارة تصطر ان
تغطي من طرفها سندات كافة انواع الاموال غير المنقولة تحت
قاعه موية تتكفل ما يتأمن اموال رعايا سلطنتنا السنية
— وكما ان لا حاجة للتكرار لما كانت المحافظة على اموال
وموس جميع رعايانا دولنا العلية وعلى اسمهم واموسهم واعراضهم
في من اقدم مقاصدا السلطنة وكانت العساكر الصطية
احدى وسائط الحصول على هذا المطلب المهم فلذلك حل
مطلوب معالما السلطانية ان يوضع في موقع الاحراء على
الوجه من وظائف هذا الصنف وانما واستعماله في
محلته على وجه ان المستخدمين به يكونون من اهل العرص
المؤمنين لساكد هذه الطريقة امر الصاغة وامية صوف الرعية
ولا يبغي ان ترقى معبورة ممالك دولنا العلية هو من اعر
امالنا المقدسة حيران تراند عمران الملك وتروته وفما
بحسب مقاصد المحكمه والحكومة على سعادة حال الاهالي
والرعية فلذا كان من الامور المروسة ان تخط صالة من
الصدقات والارعاجات ومن سوء الاستعمالات امداء مادة
الحرية المصرية والموسوعة معا اساسا جميع ما تظهره صوف
رعايانا من المساعي والعزة المستعنة عن احساسات حميم الوطنة
في علامات نظم الطرق والمعار وفي كفه الامور الناصه
على وجه ان لا تكون حذمه امر المعبوره اله ناني المحاسة
ولمصره على رعايانا سواء كان مالا او ندلا وبما عليه مبي
حالا تصليح القاعة غير المروعة والصحة في هذا المطلب وتامنها
واحراء ما ارم من السمات القطعة والاكتة على المامورين
الملكة واعمال النظارة ابتداء على مع وقوع الخلافات المخالفة
في هذا الباب لرضا المقدس لم يلزم انصا الاحكام اصلاح
الترارة والفلاحة والسارة وكثيرها في ممالكنا السلطانية
وحيث كان العرص الاصلي من تحديد حسن وظائف نظارة
الحارة الاصله ومحدداتها انما هو لاجل خدمة عمليات مقصدا
هذا المحري السلطاني فيسعي الاهم ماحراء ما يقضي من
المداكرات مع ارباب المعلومات والاعباء بعد الاستئذان

بإبقاء القرارات المتعلقة بهذا الشأن وكما نؤمن اعلاه لما كان كل صف من رعايا دولتنا العلية المستطلين بطليل ظل حمايتنا السلطانية متساوياً بنظر رافقتنا الملوكية بالعدالة الكاملة تقرر اذا يقتضي الامتاحتات والمساعدات الموصوطة العائنة لمعاونة جماعات رعايانا السلطانية غير المسلمة ولحرية قوانينهم ومذاهبهم ان تستمر بطاركتهم وروسائهم الروحانيون مطهرين للحماية والصيانة في المواد المتعلقة بمصالحهم واحتياجاتهم المحصورة توفيقاً للآذن والصلاحية المودعين لمخالصهم المحصورة وللنخبة والافتدائ الحائزين عليها في الامور المالية المنوطة بجماعاتهم وباجرا كامل التسييلات في انتاء معادهم ومكانتهم واحداثها — ثم انه مع مساعدتنا هذه الملوكية امر مقرر ان باب احساننا المقدس ما يرح مفتوحاً على الدوام نحو صوف رعايانا السلطانية في مطلب نواهم مراتب دولتنا العلية وخدماتها بحسب قابليتهم ولياقتهم فلدلك يلزم تأييد دائرة استخدام من كان من رعايانا السلطانية غير المسلمين موصوفاً بالاستقامة واقتداره محرباً ومشهوداً في تلك الخدمات المستعد كل فرد منهم لها ولما كانت البدلات العسكرية التي تؤخذ من رعايانا السلطانية غير المسلمة هي موضوعة بمقابل الخدمة العلية العسكرية التي تقدم بها نعمة دولتنا العلية المسلمون وكانت المساواة في الحقوق تستلزم ايضاً المساواة في الوظائف وقد فهم عدم رعاية هذه القاعدة في اسنان المكلمين واحوالهم بحسب نسبتها العمومية ثم عدم جريان التوزيع والتحصيل ايضاً بين جماعاتهم ضمن اصول سالة وعادلة فلكيما ثبت بالعمل في هذا المطلب ايضاً اثر نوايانا العادلة المقدسة فامر قطعياً ان يتوزع المدل العسكري من الان فصاعداً على رعايانا السلطانية غير المسلمة على وجه ان لا يدخل في هذا التوزيع من كان منهم دون سن العشرين ولا من تجاوز منهم سن الاربعين ووصل الى سن الشيخوخة ولا العليل والساقت من العمل وان يتحول لم كذلك استيفاء هذا المدل على وفاق الاسان (اي العمر) والقاعدة المشروعة على شرطين احدهما عدم الخلل في مقدار هذا البدل الموصوطة ضمن دائرة ترتيبه الاصلي بحسب مقدار النفوس والثاني تامين ولرذات حزيمة دولنا عدد ترقى افراد المكلمين باعتبار موحودهم ويجب في هذا الحال ان ينزل قيمة المدل المحصوص الذي كان يؤخذ من افراد المكلمين بالخدمة العلية العسكرية من رعايانا السلطانية المسلمين الراغبين في دفع المدل القدي وذلك من المائة ذهب الى الخمسين ذهناً رعاية لقاعدة التسوية وبما انه حار في بعض جهات ممالك دولتنا العلية اصول استخدام رعايانا السلطانية غير المسلمة في خدمة الحراسة من غير ان يعطى لهم اراضي وكان ذلك محالاً لشعار الحكومة ومما يلاحظ للعدلة واصول النابعة فيقتضي ان لا يستثنى بعد الان احد من صنوف رعايانا السلطانية سواء كان في تعويض الاراضي الميومة في المزاينة او فيما تفرعه افراد الناس من املاكها ولراصيتها لا يلزمها كد تامين استعادتهم من احكام قانوننا السلطاني الموضوع للاراضي مع رعاية المساواة الكاملة ومن مطلوبها القطعي السلطاني ايضاً ان نخري المحافظة على احكام الوصاية التي تظهر في تركت رعايانا السلطانية غير

المسلمة من غير مداخله في مال ارث الايتام منهم الذين يكون لهم اولياء مالم تصد الولي والوصي لاتلاف اموال اليتيم ويشكي عليه فحينئذ يكون مال اليتيم تحت نظارة الحكومة وحمايتها وكما هو مدغى من البيان حيث ان اساس قسيتها ومساعداتها هذه السلطانية انما هو لعاية استكمال سعادة حال البرايا والرعايا المودعة لدينا الملوكية المؤثرة ولما كان الباعث على دوام ازدياد شوكة الدولة واستراحتها لا يلبس رهين الاطمان الا اذا تمسك المأمورون الدين هم الواسطة الاجرائية بالعدالة والاستقامة في مسلكهم وحركاتهم واطاع كل فرد القوانين الموصوطة ولم يتجاوز الجمع من كبير وصغير دائرة حقه ووظيفته من الحق اذا ان السالكين في هذه الطرق المستقيمة يكونون مظهراً لمكافأتنا السلطانية وبالعكس من حالها يمس عرصة للحمازة فمطلوبها القطعي بقاء عليه ان يعرض لليب دوايانا بالاستقامة التحقيقات لدى وقوع حالات وتعديات محللة لارادتنا وبوايانا العادلة السلطانية وتحصل المطالعة لاتخاذ قاعدة صحيحة وسالمة في مطلب المستدعيات المشروحة ثم يستاذن عنها وهكذا علاوة على التدابير التامسية التي ينبغي اتخاذها لاجل حسن جريان الامور العلية يقتضي ان نعين وتترتب وظائف الولاة والمتصرفين والقائمقامات وجميع المأمورين الملكية توفيقاً لمقتضيات اوامرها هذه الجليلة المقدسة وللمقتضيات امور الادارة ثم يستلزم ما يلزم من الطامات والتعليقات الموافقة لها على وجه ان يعلن ايضاً ان مساعدتنا الرحمة الملوكية التي حصل تعدادها اعلاه تكون جارية نحو رعايا دولتنا العلية المتأخرين على ايمان وطاقات النابعة والصداقة حق النارة وان المحرفين عن جادة الطاعة والافتدائ لا يستفيدون من الطائفة المقدسة اصلاً وطعماً فاذا بادرا بها الصدر الاعظم المدوح الشيم المشار اليه لاعلان امري هذا الجليل العوان الملوكاني ونشره في دار خلافتي وفي جميع انحاء ممالك المحروسة السلطانية حسب الاصول واصرف حل المهمة باستكمال اسباب اجراء مقتضيات هذه الخصوصات المسوطة لدوم من الان فصاعداً مرعية الاحراء — تحريراً في اليوم الثالث عشر من شهر ذي القعدة سنة اثنين وتسعين ومائتين والالف

تركيبا (بحكمة نظامية) صورة تعديل الحاكم النظامية (الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ ١٠)

د. مرسنة ١٨٢٥

(رسي) لا ينبغي ان المقصد العالي من ترتيب ديوان الاحكام العلية وتشكيله انما هو لعاية حصول المسئلة المهمة الاساسية التي هي تريق المواد المحفوقة عن امور الادارة اي تريق القوة العلية عن القوة الاجرائية ولما كانت صورة تأسيس الديوان المذكور واصول ترتيب وظائف مأموريته ليست في الدرجة المكتملة لهذه العاية ومن جملة ذلك ايضاً جعل رئاسة محكمة التمييز مسوطة برئاسة الديوان ووضع محاكم التجارة كذلك تحت ادارة نظارة التجارة المأمورة بخدمة ترقى امور العارة والصانع حال كونها من التأسيسات العلية ثم الاستخفاف بتقرير قاعدة عدم عزل وتديل المأمورين المعينين بالانتخاب المؤتمن والمعتبر بعير موجب مع انها من القواعد

ملحوظات

نشأت من الانحراف عن الطريق المستقيمة في إدارة الامور الداخلية اكثر مما نشأ من القوائيل الخارجية ومن ميل الاسباب الكافلة امنية التبعة من حكومتهم المتبوعة الى الانحطاط فلما كان والذي الماجد المرحوم عبد الحميد خان اعلن مقدمة للاصلاحات خط التنظيمات الذي منح فيه للعموم الامن على عيوشهم واموالهم واعراضهم وناموسهم كما يوافق احكام الشرع الشريف المقدسة في عشاء الى الان ضمن دائرة الامن وما وقفنا به اليوم بوضع واعلان هذا القانون الاساسي الذي هو ثمرة الاراء والافكار المتداولة بالحرية المستندة على تلك الامنية ما هو الا من جملة اثار تلك التنظيمات الخيرية فلذلك اردت خاصة في هذا اليوم المذود اسم المرحوم المشار اليه وموقفه واصله بعنوان محبي الدولة ولا ريب بانه لو كان الاوان الذي تأسست فيه التنظيمات المذكورة موافقا لاستعداد زماننا هذا والجاهات لكان المرحوم المشار اليه اسس اذ ذاك احكام هذا القانون الاساسي الذي نشرناه الان واجراه ولكن حساب الحق علق حصول هذه النتيجة المسعودة الكافلة بانعام سعادة حال انما وعوقها لعهود سلطتنا فتقدم بنا على هذه الدلالة لحساب الرب الكريم الحمد والشكر العظيم على ان التعبيرات التي وقعت والطبع في احوال داخلية دولنا العلية والتوسعات التي حصلت في مناساتها الخارجية اوصلت عدم كفاءة شكل ادارة الحكومة للدرجة الداهية ولما كان اقصى مقاصد الخيرية ازالة الاسباب المانعة الان الاستعادة الواجبة من تروغ ملكنا وماننا الطبيعية ومن قابليتها البطورية وتقدم صنوف التبعة في طرق الترفي بالتعاون والاتحاد اقتضى لاجل الوصول الى هذا المقصد ان نخذ الحكومة قاعدة سالمة ومنظمة وهذا ايضا يتوقف على تامين هذه العوائد وتقريرها بمعنى ان قوة الحكومة تحافظ على حقوقها المقولة والمشروعة وعلى منع المحركات غير المشروعة اعني بها مع ومحو الخطيئات وسوء الاستعلاات المتولدة من الحكم الاستبدادي الفردي او الامراء القلائل ليستعيد جميع الاقوام المركبة هيتما منهم نعمة الحرية والعدالة والمساواة بلا استثناء وذلك حق ومنفعة حريان بالهيئة الاحتجعية المدنية ولما كان ربط القوم بين والمصالح العمومية بقاعدتي المتشورة والمشروطة المشروعتين والثابت حيزهما ما تحتاج اليه هذه الاصول او عزيا في خطا الذي ادعاه حلوسا عن لزوم تريب مجلس عمومي وبما ان القانون الاساسي انسي اقتضى تنظيمه في هذا المطلب قد ترتب بالمذاكرة في الجمعية المحصورة التي تعينت مركبة من مخيخي الوزراء وصدور العلماء ومن سائر رجال ومأموري دولنا العلية وحرى عليه التصديق في مجلس وكلاهما بعد ايمان بنظر الدقيق وكات المواد المدرجة فيه اما في متعلقة بحقوق المخالفة الاسلامية الكبرى والسلطنة العذبة العظي وحرية العذبيين ومساواتهم وصلاحيه الوكلاء والمأمورين ومثوليتهم وبما للمجلس العمومي من حق الوقوف واستقلال الحاكم الكامل وصحة الموازنة الالية والمحافظة على مركز الحقوق في ادارة الولايات واتخاذ اصول توسيع الماذوية وكال جميع ما ذكر مصافقا لاحكام الشرع الشريف ولا حياح الملك والملة وبابليته في يومنا هذا

التي يجب اتخاذها دستورا للعمل بحسب الوضع الاصلي للبطارة كيف لا ووجود الحكم مطهرا للوثوق والاعتداد العام في مسئلة احقاق الحق المعني بها يتوقف كما هو معلوم على صياتهم في جميع الاحوال من تثير نبوذ الغير في روية الدناوي وفصلها والحاصل بما انه لا يوجد اطراد وانتظام كما ينبغي في ترتيب وتقسيم وظائف الحاكم الابتدائية وبما كم الاستئناف والتمييز على اختلاف مراتبها كان من اللازم اجراء التعديلات في اصول هذه الحاكم وفروعها فتقرر والحالة هذه من حيلة تدابير الاصلاح ما يأتي (اولا) ان تفرز رئاسة محكمة السيز من عهد البطارة وتعين لها رئيس اول ورئيس ثان من كرام الدوات المقتردين وتنقسم الى دائرتين تكون اعصاها منتخبين من الدوات المتصلين في المسائل المحقوقة والاحكام القانونية متصين بالاوصاف المطلوبة محترمين لدى العموم (ثانيا) ان تصاف وظائف ديوان الاستئناف التجاري وديوان الجاية معا الى وظائف محكمة الاستئناف الموجودة بمعية ديوان الاحكام وتنظم مجددا باعتبار هيئة واحدة تنقسم الى ثلاثة اقسام حيث يكون القسم الاول منها للطرف في مواد الجزاء والثاني للطرف في الحقوق الاعتمادية والقسم الثالث للطرف في الخصوصيات التجارية وبصص هذه المحكمة رئيس اول ورئيسان ثانويان وينتخب لهذه الاقسام الثلاثة اعصاء بالصوات المار ذكرها (ثالثا) ان هيئة الحاكم التجارية المحاصرة تربط بطارة العدلية مع علم الدناوي المتعلق بها وان يجري على هذا الطريق اصلاح محاكم المحقوق الابتدائية (رابعا) انه بعد انعام انتخاب اعصاء الحاكم البطارية وتعيينهم على المنهاج القايوني والبطاني يعطى ليد كل فرد منهم على حدة براة عالية سلطانية تنصن عدم عزله وتبدله بلا موجب حسب قاعدة الوضع الاصلي في مطلب اعصاء الحاكم المنتخبين ضمن دائرة الاضباب الصحيح السالم ثم يوضع لاحلهم حاسة نظام للنقاد وبناء على ما تقرر تعين حصرة عطوفتو سعد الله بك امدي رئيسا اولاً لمحكمة التمييز وابقى حصرة فضيلتو حلي افندي رئيساً ثانياً لما وتعين حصرة دوللو صمي باشا رئيساً اولاً لديوان الاستئناف وهكذا عين فضيلتو كامل امدي وعزتو شهباز بان امدي الرئيس السابق في محكمة التجارة الاولى رئيسين ثانويين لديوان الاستئناف المذكور وحيث قد جاء الان دور انتخاب اعصاء محكمة التمييز وديوان الاستئناف المار ذكرها وانتخاب رؤساء الحاكم الابتدائية واعصائهم على وجه ان يكونوا باجمعهم كما تقرر متصين بالاوصاف المطلوبة ومطهرا للوثوق العام وبهم اللياقة والافتقار للمحافظة على ما اودع وسلم لعهدهم من الامنية في اقرب وقت سيعمل للعموم ما يصرف من الاهتم والدقيق في مطلب انتظامهم

ترکیا — (قانون اساسی عثماني) ۱۲۴۳

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(ترجمة الخط الشريف السلطاني)

(وزير سفير المعالي مدحت باشا)

ان التذنيات العارضة مدازمان على قوة دولنا العلية قد

(في حقوق تبعة الدولة العثمانية العمومية)

(م) ٨ يطلق اسم عثماني بدون استثناء على كافة افراد التبعة العثمانية من اي دين ومذهب كانوا وهذه الصفة العثمانية تفقد او تستحصل على مقتضى الاحوال المعينة قانونياً (م) ٩ العثمانيون باجمعهم يكونون حريتهم الشخصية ومكلفون بان لا يتسلطوا على حقوق حرية الآخرين (م) ١٠ تضامن الحرية الشخصية من كافة انواع التعرض ولا يجازى احد تحت اي حجة كانت خارجاً عن الصور والاسباب المعينة في القانون (م) ١١ ان دين الدولة العثمانية هو دين الاسلام فمع المحافظة على هذا الاساس تكون حرية جميع الاديان المعروفة في الممالك العثمانية وكافة الامتيازات الممنوحة الى الجماعات المختلفة تحت حماية الدولة على شرط ان لا تخل براحة الخلق ولا بالآداب العمومية (م) ١٢ تكون المطبوعات مطلقة في دائرة القانون (م) ١٣ التبعة العثمانية ماذونة ان تشكل ضمن دائرة النظام والقانون كل انواع الشركات لاجل التجارة والصناعة والفلاحة (م) ١٤ اذا رأى احد التبعة العثمانية او عدة اشخاص منهم قضية متعلقة بهم او بالعموم مخالفة للقوانين والنظامات يحق لهم ان يقدموا بخصوصها عرضاً الى مرجعها ويحق لهم كذلك ان يقدموا للمجلس العمومي عرض حال ممضياً منهم بصفة مدعين وان يشكوا من افعال المأمورين (م) ١٥ امر التدريس يكون مطلقاً وكل عثماني ماذون بالتدريس خصوصاً كان او عمومياً على شرط اتباع القانون المعين (م) ١٦ توضع جميع المكاتب تحت نظارة الدولة ويجب التثبت في الاسباب التي تجعل التربية العثمانية على نسق واحد في الاتحاد والانتظام ولا يقع خلل في اصول التعليم المتعلق بامور معتقدات الملل المختلفة (م) ١٧ يكون كافة العثمانيين متساويين امام القانون وفي حقوق المملكة ووظائفها فيما عدا الاحوال المذهبية والدينية (م) ١٨ يشترط في مطلب استخدام التبعة العثمانية في خدمات الدولة ان يعرفوا اللسان التركي الذي هو لسان الدولة الرسمي (م) ١٩ تقبل عموم التبعة في ماموريات الدولة

وكانت احصاها ما كنا في مطلب سعادة العامة وترقيتها مساعدة لهذا الفكر التحريري وموافقة له فاستناداً على عون الله وامداد روحانية جناب رسول الله قد قبلنا هذا القانون الاساسي وارسلنا به لطرفكم بعد ان صادقنا عليه فباحرط لاهل لانه في جميع انحاء الممالك العثمانية واطرافها ليكون دستوراً للعمل الى ما شاء الله وياشرط باجراء احكامه منذ اليوم متخذين اسرع التدابير لتنظيم ما تقرر فيه وتبسط من النظامات والقوانين كما هو مطلوبنا الفطري وسأل جناب الحق المتعال ان يجعل مساعي المحندين في سعادة حال ملكنا وملتنا مطهرا للتوفيق في كل الاعمال — في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٢

القانون الاساسي

(في مالك الدولة العثمانية)

(م) ١ ان الدولة العثمانية تحتوي على الممالك والقطع الخاضعة وعلى الايالات الممتازة وجميعها جسم واحد لا يمكن تفريقه او تجزيه بوقت من الاوقات او بسبب من الاسباب (م) ٢ ان مدينة استانبول هي عاصمة الدولة العثمانية ومقرها وهذه المدينة غير مغفاة او ممتازة عما سواها من جميع البلاد العثمانية (م) ٣ ان السلطنة السنية العثمانية الحائزة على الخلافة الكبرى الاسلامية تكون لا كبر اولاد سلالة آل عثمان بحسب الاصول القديمة (م) ٤ ان حضرة السلطان حسب الخلافة هو الحامي لدين الاسلام وهو ملك جميع التبعة العثمانية وسلطانها (م) ٥ ان نفس ذات الحضرة السلطانية هي مقدسة وغير مسئولة (م) ٦ ان حقوق وحرية سلالة آل عثمان واموالهم واملاكهم الذاتية وتخصيصاتهم المالية مادامت الحياة جميعها تحت التكافل العمومي (م) ٧ ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين وتوجيهات الايالات الممتازة توفيقاً لشروط امتيازهم وضرب المسكوكات وذكر اسمه في الخطب وعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية واعلان الحرب والصالح والترأس على القوة البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وتنظيم النظامات المتعلقة بمعاملات دوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية او العفو عنها وعقد المجلس العمومي اوفضه وتعطيله وفسخ هيئة المبعوثان لدى الاقتضاء على شرط انتخاب الاعضاء مجدداً ذلك جميعه من جملة حقوق الحضرة السلطانية المقدسة

ملحوظات

ويستخدمون فيما يناسب منها بحسب اهليتهم ولياقتهم (م) ٢٠ تطرح التكاليف المقررة وتوزع على التبعة بنسبة اقتدار كل فرد منهم توفيقاً لنظاماتها المخصصة (م) ٢١ يكون كل فرد اميناً على ماله وعلى ملكه المتصرف فيه تصرفاً اصولياً ولا يؤخذ من احد المالك الذي في تصرفه ما لم يثبت لزومه للمنافع العمومية وما لم يدفع له ما يساويه من ائتمن نقداً على موجب القانون (م) ٢٢ يضمن مسكن كل فرد في الممالك العثمانية ومنزله من التعرض وليس في وسع الحكومة ان تدخل جبراً الى مسكن احد او منزله بسبب من الاسباب فيما عدا الاحوال التي يعينها القانون (م) ٢٣ على موجب حكم قانون اصول المحاكمة المقرر وضعه لا يجبر احد البتة على الذهاب الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونياً (م) ٢٤ السخرة والمصادرة والجريمة ممنوعان ويستثنى من ذلك التكاليف والاحوال التي تعين اصولياً في اثناء المحاربة (م) ٢٥ لا يؤخذ من احد بارة الفرد تحت اسم ويركو ورسومات او تحت اي اسم آخر من غير ان يكون ذلك مستنداً على قانون (م) ٢٦ التعذيب وكل انواع الاذية ممنوع بالكلية بالوجه القطعي

(في وكلاء الدولة)

(م) ٢٧ يحال مسند الصدارة والمشيخة الاسلامية الى من تأتمنهم الحضرة السلطانية وتجري كذلك مامورية كافة الوكلاء بموجب الارادة السنية (م) ٢٨ يعقد مجلس الوكلاء تحت رئاسة الصدر الاعظم وهذا المجلس هو مرجع الامور الداخلية والخارجية وما يحتاج من قرار مذاكرته للاستئذان يجري بالارادة السلطانية (م) ٢٩ كل من الوكلاء يجري على وفق الاصول كل ما يكون داخلاً تحت ماذونيته من الامور العائدة لدائرته وما كان خارجاً عنها يعرض على الصدر الاعظم فيجري الصدر مقتضى ما يكون منها غير محتاج للمذكرة او يستأذن عنه من الحضرة السلطانية والذي يحتاج الى المذكرة يعرضه على مذاكرة مجلس الوكلاء ويجري مقتضاه على موجب الارادة السنية اما انواع هذه المصالح ودرجاتها فتعين بنظام مخصوص (م) ٣٠ وكلاء الدولة مسؤولون

عن الاحوال والاجراءات المتعلقة بمأورياتهم (م) ٣١ اذا اورد احد اعضاء المبعوثان او عدة منهم شكاية على احد الوكلاء توجب عليه المسؤولية من قبيل بعض الاحوال الداخلة ضمن دائرة وظيفة هيئة المبعوثان يرسل رئيس الهيئة تقرير الشكاية المتقدم له في ظرف ثلاث ايام الى الشعبة المأمورة بالتدقيق على ما يماثل هذه المواد لتظهر هل نظام هيئة المبعوثان الداخلي يوجب تحويلها الى الهيئة او لا وبعد ان تجري الشعبة التحقيقات اللازمة وتستحصل من المشتكي عليه الايضاحات الكافية يتلى لدى هيئة المبعوثان قرارها الذي يترتب باكثرية الآراء بلزوم التذكر على الشكاية واذا مست الحاجة تستدعي الهيئة ذلك الذات المشتكي عليه وتسمع منه رأساً او من وكيله الايضاحات التي يوردها في هذا الباب ومتى قر القرار بالاكثرية المطلقة من ثلثي الاعضاء الموجودين على قبول الشكاية تقدم مضبطة طلب المحاكمة الى مقام الصدارة فيقدمها الصدر للعرض وتحال الكيفية الى الديوان العالي بعد تعلق الارادة السنية عليها (م) ٣٢ ان اصول محاكمة المتهمين من الوكلاء ستعين بنظام مخصوص (م) ٣٣ لافرق بين الوكلاء وسائر افراد العثمانيين في كل انواع الدعاوي المتعلقة بانفسهم خاصة خارجة عن مأموريتهم اما محاكمة ما شاكل هذه الدعاوي والخصومات فتجري في المحاكم العمومية النوط بهار وزيها (م) ٣٤ يسقط من الوكالة كل الوكلاء الذين يقر قرار دائرة الاتهام في الديوان العالي على كونهم متهمين وذلك الى ان تنبرأ ذمتهم (م) ٣٥ اذا اصر الوكلاء على قبول احد المواد المخلف عليها بينهم وبين هيئة المبعوثان وكرر المبعوثان رفضها قطعياً باكثرية الآراء المشفوعة بتفصيل الاسباب الموجبة لرفضها فيكون حينئذ بيد اقتدار الحضرة السلطانية تبديل الوكلاء او فسخ هيئة المبعوثان على شرط تجديد انتخابها في المدة القانونية (م) ٣٦ اذا ظهر في بعض ازمدة انعقاد المجلس العمومي واجتماعه ضرورة مبرمة لوقاية الدولة من خطر او للامن العام من خلل في وقت غير مساعد على جلب المجلس المذكور وجمعه لاجل التذكري في القانون الذي يرى لزوم

الصدارة اما العرضيات المتقدمة الى الهيئة فتجري عليها التصديق ثم تقدمها الى مقام الصدارة مشفوعة بالمطالبات اذا رأت لذلك لزوماً

(في هيئة المبعوثان)

(م) ٦٥ ان مقدار اعضاء هيئة المبعوثان يترتب باعتبار هر واحد لكل خمسين الف من ذكور التبعة العثمانية (م) ٦٦ امر الانتخاب مؤسس على قاعدة الراي الحفي وصورة اجرائه ستمين بقانون مخصوص (م) ٦٧ لا يمكن ان يجتمع بمهدة ذات واحدة عضوية هيئة المبعوثان ومأمورية الحكومة معا وانما تجوز العضوية لمن ينتخب من الوكلاء واذا انتخب لعضوية المبعوثان واحد من المأمورين فله الخيار في قبولها او رفضها ولكن اذا قبلها ينفصل عن مأموريته (م) ٦٨ ان الذين لا يجوز انتخابهم لهيئة المبعوثان هم (اولا) الذين ليسوا من تبعه الدولة العلية (ثانيا) الحائزون موقتاً بموجب النظام الخاص امتياز الخدمة الاجنبية (ثالثا) الذين لا يعرفون اللغة التركية (رابعا) الذين لم يكملوا سن الثلاثين (خامسا) من كان في خدمة احد حين الانتخاب (سادسا) من كان محكوماً عليه بالادلاس ولم يعد اعتباره (سابعا) من اشتهر بسوء الاحوال (ثامنا) من حكم عليه بالحجر ولم يتمكن من رفعه (تاسعا) الساقط من الحقوق المدنية (عاشرا) المدعون التابعة الاجنبية هؤلاء لا يمكن ان يكونوا اعضاء في هيئة المبعوثان ويستترط في الانتخابات التي تجري بعد اربع سنين على من يلزم ان يكون مبعوثاً ان يقرأ اللغة التركية وان يكتب بها ايضاً على قدر الامكان (م) ٦٩ لمن انتخب المبعوثان اعمومي يجري مرة واحدة في كل اربع سنين ومدة مأمورية كل مبعوث عبارة عن - ا ويجوز تكرار انتخابه (م) ٧٠ يتبدأ بانتخاب المبعوثان اعمومي من مدة لا اقل من اربعة اشهر قبل تشرين الثاني الذي هو مبداء اجتماع الهيئة (م) ٧١ كل عضو من هيئة المبعوثان لا يعتبر وكيلاً عن الدائرة التي انتخبه وانما يكون في حكم وكيل عموم العثمانيين (م) ٧٢ المنتخبون يلتزمون بانتخاب المبعوثان من اهالي دائرة الولاية المنسوبين اليها (م) ٧٣

اذا فسخت هيئة المبعوثان وتفرقت بالارادة السنية يبداء بالخاب عموم المبعوثان مجدداً على وجه ان يجتمعوا في مدة لا تتجاوز ستة اشهر بعد انقضاء (م) ٧٤ اذا مات احد اعضاء هيئة المبعوثان او وقع في احد الاسباب المشروعة المحجزة او لم يداوم على المجلس مدة طويلة او استعفى او سقط من الاعضاوية لمحكومة او لقبوله مأمورية فينتخب محله خلافة حسب الاصول بحيث يلحق الاجتماع الآتي (م) ٧٥ ان الاعضاء التي تنتخب لتحل في مقام الاعضاء النخلين من العضوية تكون مأموريتهم حتى الانتخاب العمومي الآتي (م) ٧٦ يعطى من الخزينة عشرون الف قرش لكل من المبعوثان عن كل اجتماع سنوي ويعطى له كذلك مصاريف الذهاب والاياب حكم المأمور الذي يكون معاشه خمسة الاف قرش شهرياً توفيقاً لنظام مأموري الملكية (م) ٧٧ ينتخب من طرف الهيئة ثلاثة انفار لرئاسة هيئة المبعوثان وثلاثة انفار لكل من الرئاسة الثانية والثالثة مجموع ذلك تسع ذوات فيعرضون على الحضرة السلطانية ويترجح اقدم بالارادة السنية السلطانية للرئاسة واثنان منهم كذلك لوكالي الرئاسة وتجري مأموريتهم (م) ٧٨ مذكرات هيئة المبعوثان تكون علانية ولكن اذا وقع التكليف من جانب الوكلاء او من طرف خمس عشرة ذاتاً من هيئة المبعوثان على ان تكون المذكرات خفية على احدى المواد المهمة فيحل محل هيئة الاجتماع من الحاضرين فيه دون الاعضاء وتراجع حينئذ الاراء في رد هذا التكليف او قبوله (م) ٧٩ لا يحاكم احد الاعضاء او يوقف في مدة اجتماع هيئة المبعوثان ما لم يعط قرار من الهيئة باكثرية الاراء على سبب كاف لاتهمه او يقبض عليه في حال اجراء الخناية او الخنعة او عقيب اجراء ذلك (م) ٨٠ ان هيئة المبعوثان تتذكر على لوائح القوانين المحولة لها ولها ان تقبل من ذلك المواد المتعلقة بالامور المالية والقانون الاساسي او ترفضها او تعدلها و بعد ان يجري التدقيق بالتفصيل في هيئة المبعوثان على المصارف العمومية حسبما هو موضح في قانون الموازنة يعطى القرار على مقدارها مع الوكلاء ثم يتعين كذلك مع الوكلاء سوية

ملحوظات

كيفية وكيفية ما يقابل ذلك من الواردات وصورة توزيعها وتداركها

(في المحاكم)

(م) ٨١ لا يعزل القضاة المنتخبون توفيقاً للاصول المخصصة للتصويين من طرف الدولة بموجب برآة شريفة بأيديهم وإنما يقبل استعفاؤهم اما ترقيات هؤلاء المحكام ومسلكهم وتبديل مامورياتهم وتقاعدهم او عزلهم لجرم محكوم به عليهم ذلك جميعه تابع لحكم قانونه المخصوص وهذا القانون يوضح الاوصاف المطلوبة من القضاة ومن ماموري المحاكم (م) ٨٢ كل انواع المحاكمات تجري علانية في المحاكم ويؤذن بنشر الاعلامات دائماً وإنما تستطيع المحكمة ان تجري المحاكمة حفية بناء على الاسباب المصرحة في قانونها (م) ٨٣ يستطيع كل شخص ان يستعمل بحضور المحكمة كل ما يراه لازماً من الوسائل المشروعة لمحافظة حقوقه (م) ٨٤ لا يمكن للمحكمة باي حجة كانت ان تمتنع عن رؤية الدعوى الداخلة ضمن دائرة وظيفتها وبعد البداءة بفحص الدعوى او بما لزم من التحقيقات الاولية لا يجوز كذلك تعطيلها او تعويقها ما لم يكف المدعي بده اما في الدعاوي الجزائية في مطلب الحقوق العائدة للحكومة فالدعوى تستمر في مجراها على وفق النظام (م) ٨٥ كل دعوى تنظر في المحكمة المتعلقة بها اما الدعاوي الواقعة بين الحكومة والاشخاص فتري في المحاكم العمومية (م) ٨٦ المحاكم معنوقة من كل انواع المداخلات (م) ٨٧ الدعاوي الشرعية تری في المحاكم الشرعية والنظامية في المحاكم النظامية (م) ٨٨ ان صنف المحاكم ودرجات وظائفها وصلاحياتها وتقسيماتها وتوظيف المحكام جميعه مستند الى القوانين (م) ٨٩ لا يجوز البتة ان يتشكل خارجاً عن المحاكم العمومية محكمة فوق العادة او قوميون يكون في وسعها النظر في بعض مواد مخصصة والحكم عليها وإنما يجوز تعيين المولي والتحكيم فقط كما هو معين بالقانون (م) ٩٠ لا يمكن لاحد المحكام حال كونه بصفة الحاكمة ان يجمع في عهده مامورية اخرى ذات معاش من الدولة (م) ٩١ يعين مدعون عمومون مامورون

بالحماية عن حقوق العامة في الامور الجزائية وتنعين وظائفهم ودرجاتهم بقانون

(في الديوان العالي)

(م) ٩٢ الديوان العالي يركب من ثلاثين عضواً عشرة منهم من هيئة الاعيان وعشرة من شوري الدولة وعشرة يفرزون بالقرعة من رؤساء محكمتي التمييز والاستئناف واعضاءها ويقعد هذا الديوان في دائرة هيئة الاعيان بالارادة السنية عند اللزوم ووظيفته انما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محكمة التمييز واعضاءها ومحاكمة كل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من تصدى لالقاء الدولة في خطر (م) ٩٣ يقسم الديوان العالي الى دائرتين احدهما الدائرة الاتهامية والثانية ديوان الحكم فاعضاء الدائرة الاتهامية تسعة منهم ثلاثة من هيئة الاعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من اعضاء شوري الدولة وجميعهم ينتخبون بالقرعة من الاعضاء الذين يؤخذون للديوان العالي (م) ٩٤ ان هذه الدائرة تعطي القرار باكثرية الثلثين في اتهام الذوات المشتكى عليهم او عدمه والموجودون في الدائرة الاتهامية لا يوجدون في ديوان الحكم (م) ٩٥ ان ديوان الحكم تكون اعضاؤه سبعة من هيئة الاعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من رؤساء شوري الدولة واعضاءها فيكون مركباً اذاً من واحد وعشرين نفراً من اعضاء الديوان العالي والاعضاء المرتبة كما ذكر بمحكون باكثرية الثلثين قطعياً وتطبيقاً للقوانين الموضوعة على الدعاوي التي قررار الدائرة الاتهامية على لزوم محاكمتها وحكمهم غير قابل الاستئناف والتمييز

(في امور المالية)

(م) ٩٦ لا يمكن وضع احد تكاليف الدولة وتوزيعه واستحصاله مالم يتعين بقانون (م) ٩٧ ان ميزانية (بودجه) الدولة هي قانون مبین بالتقريب وارداتها ومصارفاتها وهو القانون المستند عليه بوضع تكاليف الدولة وتوزيعها وتحصيلها (م) ٩٨ ان البودجة اعني قانون الموازنة العمومية يقبل في المجلس العمومي بعد التدقيق عليه مادة فإداة والجداول المربوطة به

الجامعة لمفردات الواردات والمصارفات الخمسة تنقسم الى اقسام وفصول ومواد متعددة توفيقاً لانموذجها المتعين نظاماً والمذاكرات عليها ايضاً تجري فصلاً (م) ٩٩ ان لائحة قانون الموازنة العمومية تعطى لهيئة المبعوثان عقب فتح المجلس العمومي ليتمكن وضعه في موقع الاجراء قبل دخول السنة المتعلقة بها (م) ١٠٠ لا يجوز صرف مال من اموال الدولة خارجاً عن الموازنة مالم يتعين ذلك بقانون مخصوص (م) ١٠١ اذا تحقق لزوم قوي لاختيار مصاريف خارجة عن الموازنة لاسباب مجبرة فوق العادة في الوقت الذي لا يكون فيه المجلس العمومي منعقدًا يجوز تدارك المبلغ اللازم لتسوية ذلك المصروف وصرفه بعد عرضه على الحضرة السلطانية والاستئذان وصدور الارادة السنية بخصوصه على وجه ان تكون مسئولية ذلك على هيئة الوكلاء وانهم يعطون لائحة القانون المتعلقة به الى المجلس العمومي عقب فتحه (م) ١٠٢ ان حكم قانون الموازنة هو عن سنة واحدة ولا يجري حكمه خارجاً عن تلك السنة وانما اذا فسخ مجلس المبعوثان لبعض احوال خارقة للعادة قبل ان يقرر الموازنة فوكلاء الدولة اذا يمدون جريان احكام موازنة السنة السابقة الى حين اجتماع مجلس المبعوثان الآتي وذلك بقرار تعلق عليه الارادة السنية على وجه ان حكم القرار لا يتجاوز السنة الواحدة (م) ١٠٣ ان قانون المحاسبة القطعية يبين صحة المبالغ المتحصلة من واردات تلك السنة ومقدار الصرفيات الواقعة لمصاريفها ويكون شكله وتقسيماته مطابقين بالتام لقانون الموازنة العمومية (م) ١٠٤ تعطى لائحة قانون المحاسبة المطعنة الى المجلس العمومي بعد اربع سنين من اعتبار ختام السنة المتعلقة بها بشرط ان لا يتجاوز هذه المدة (م) ١٠٥ يترتب ديوان محاسبات لرؤية محاسبات مأموري قبض اموال الدولة وصرفها والتدقيق على محاسبات السنة التي تنظمها الدوائر على وجه ان الديوان المذكور يعرض على هيئة المبعوثان مرة في السنة خلاصة تدقيقاته ونتيجة مطالعته بتقرير مخصوص وعليه ايضاً ان يعرض على الحضرة السلطانية مرة في

كل ثلاثة اشهر تقريراً عن احوال المالية بواسطة رئاسة الوكلاء (م) ١٠٦ تتركب اعضاء ديوان المحاسبات من اثني عشر شخصاً وينصب كل منهم بالارادة السنية ويستمر في مأموريته مادامت الحياة ولا يفصل عنهما مالم تصادق هيئة المبعوثان بالاكثرية على لزوم عزله (م) ١٠٧ تتعين اوصاف اعضاء ديوان المحاسبات وتفصيل وظائفهم وصورة استغفائهم او تبديلهم او ترقيهم او تقاعدهم وكيفية تشكيل اقسامهم وترتيبها بنظام مخصوص (في الولايات)

(م) ١٠٨ تأسس اصول ادارة الولايات على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتقرير الوظائف وتعين درجاتها بنظام مخصوص (م) ١٠٩ توسع بقانون مخصوص صورة انتخاب اعضاء مجالس الادارة في مراكز الولايات والالوية والقضاوات وانتخاب اعضاء المجلس العمومي الذي يجتمع مرة واحدة في السنة في مركز كل ولاية على حدة (م) ١١٠ تبين وظائف اعضاء المجلس العمومية في الولايات بقانون مخصوص يوضع لها ويشتمل كذلك على المذكرات في مطلب تنظيم الطرق والمعار وتسييل صناديق الاعتبار وتسهيل الصنائع والتجارة والفلاحة وما يجري مجراها من الامور النافعة وعلى ما يتعلق ايضاً بانتشار المعارف والتربية التي تعود منفعتها على العموم ويحتوي على ما لهذا المجلس من الصلاحية بعرض الاشكاك للقائمات والمواقع التي يقتضي تبليغ الشكايات اليها عند ما يرى ما يخالف احكام القوانين والنظامات الموضوعة في مطلب صورة توزيع التكاليف والمرتبات الاميرية واستحصاها وفي مطالب سائر المعاملات وذلك لمقصد سد الخلل واصلاحه (م) ١١١ يكون في كل قضاء لكل مائة على حدة مجلس جماعة للنظارة على صرف اموال الوصية للموصي لهم على ما هو محرر في الوصايا على وجه ان تصرف حاصلات المسقفات والمستعجلات والتقود الموقوفة الى المشروط لهم والى الخيرات والمبرات وفاقاً لشرط الوقفية والتعامل القديم وللنظارة كذلك على صورة ادارة اموال الايتام توفيقاً لنظامها المخصوص وهذه المجالس تتركب من افراد

ملحوظات

منتخبين من كل ملة على حدة على مقتضى النظامات المخصوصة التي تترتب في هذا المطلب وعلى هاته المجالس ان تعترف بان مرجعها انما هو حكوماتها المحلية ومجالس الولايات العمومية (م) ١١٢ تدار الامور البلدية في دار السعادة والمحلات الخارجة عنها بواسطة مجالس الدوائر البلدية التي تترتب بالانتخاب وصورة تشكيل هذه الدوائر ووظائفها وكيفية انتخاب اعضائها سيتعين بقانون مخصوص

(في مواد شتى)

(م) ١١٣ اذا شهد امارات وآثار تؤيد ظهور اختلال في احدى جهات الممالك فيحق للحكومة السنية والحالة هذه ان تعلن موقفاً ومخصوصاً (الادارة العرفية) في ذلك المحل والادارة العرفية انما هي تعطيل القوانين والنظامات الملكية موقفاً والمحل الذي يوضع تحت الادارة العرفية تتعين صورة ادارته بنظام مخصوص ومن ثبت عليهم بتحقيقات ادارة الضابطة الموثوقة بانهم اخلوا بامنية الحكومة يكون اخراجهم من الممالك المحروسة وتبعيدهم عنها منحصراً بيد اقتدار الحضرة السلطانية (م) ١١٤ افراد العثمانيين مجبورون على تحصيل المرتبة الاولى من المعارف وستعين درجات ذلك وفروعه بنظام مخصوص (م) ١١٥ لاتعطل البتة مادة من مواد القانون الاساسي ولا تسقط من الاجراء باي حجة او سبب كان (م) ١١٦ اذا شهد لزوم صحيح قطعي حسب ايجاب الوقت والحال لتغيير بعض مواد القانون الاساسي وتعديلها يجوز تعديلها على الشروط الآتية وهي (اولاً) ان يقع التكليف المتعلق بالتعديل من هيئة الوكلاء او من هيئة الاعيان او من هيئة المبعوثان (ثانياً) ان يقبل التكليف المذكور في هيئة المبعوثان باكثرية الثلثين ثم يصادق على قبوله من هيئة الاعيان ايضاً باكثرية الثلثين فتمت ثم ذلك وتعلقت على هذا المركز الارادة السنية تصير حينئذ تلك التعديلات دستوراً للعمل اما المادة الواقع التكليف على تعديلها من القانون الاساسي فتستمر مرعية الاجراء من غير ان تفقد قوتها وحكمها الى ان تتم المذاكرات اللازمة بتعديلها وتعلق

بخصوصها الارادة السنية (م) ١١٧ اذا لزم الامر لتفسير مادة قانونية وكانت متعلقة بالامور العدلية فعلى محكمة التمييز تعيين معناها واذا كانت متعلقة بالادارة الملكية ينافي تعيين معناها بشوري الدولة اما اذا كانت من متعلقات هذا القانون الاساسي فتعين معناها منوط بهيئة الاعيان (م) ١١٨ ان النظامات والتعامل والعادات الموجودة الآن دستوراً للعمل تستمر مرعية الاجراء مادامت لا تلتفي او تبدل بالقوانين والنظامات التي توضع في المستقبل (م) ١١٩ ان احكام التعليمات الموقفة المتعلقة بالمجلس العمومي المؤرخة في ١٠ شوال سنة ١٢٩٣ تجري فقط لختام مدة انعقاد المجلس العمومي الذي يجتمع في المرة الاولى ولا يكون حكمها جارياً بعد ذلك

تركيا - (تعريب الطق الذي تلي امام المحضر السلطانية) بعد افتتاح مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان في سراية شكطاش وذلك في ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٤ (١٩) مارس سنة ١٨٧٧

بايها الاعيان والمبعوثان

اني ابك الممونة بافتتاح المجلس العمومي الذي اجمع المرة الاولى في دولنا العلية وجميعكم تعلمون ان ترفي شوكة واقتدار الدول والممل اما مواقفكم بواسطة العدالة حتى ان ما انشر في العالم من قرة دولنا العلية وقدرتها في اوائل ظهورها كانت من مراعاة العدل في امر الحكومة ومراعاة حق وسعة كل صف من صنوف النعمة وقد عرف الناس اجمع تلك المساعدات التي ابداهما احد احداثنا العظام المرحوم السلطان محمد حان العليخ في مطلب حرية الدين والمذهب وكافة اسلافنا العظام ايضاً قد سلكوا على هذا الامر فلم يقع في هذا المطلب حل بوقت من الاوقات وغير مسكر ان المحافظة مد سنانة عام على السنة صوف نعتنا وملتيم ومذاهم كانت النتيجة الطبيعية لاه القصة العادلة والحاصل فيما كانت ثروة الدولة والملة وسعادتهما صاعدتين في درج الترفي في تلك الاعصار والازمان نطل حماية العدالة ووقاية القوايين احداثنا بالانحطاط تدريجاً نسب ملة الانقياد للشرع الشريف والقوايين الموصوعة وتندلت تلك القوة بالصعب وقصاري الامران المرحوم والذي الاكر السلطان محمود حان ازال عدم الانتظام الذي من العلة الكرى للانحطاط الذي طرأ منذ اعصار على دولنا ورفع من الوجود عاتلة الانكسارية المتولدة منه وقلع شوكة الفساد والاختلال الذي مزق جسم الدولة والملة وكان هو السابق فتح باب ادخال مدية اوربا المحاصرة الى ملكا وهكنا والذي الماحد المرحوم عد الحيد حان قد اقمى هذا الاثر فاعلى اساس التعليمات الخيرية المتكاملة بالمحافظة على موسى اعاليا واموالهم واعراضهم وباموسهم ومد ذلك اليوم اتسعت

تجارة مالكنها وزراعتها وزادت واردات دولتنا اضعافا في امد قليل ومن ثم وضعت القوانين والنظامات التي في مدار لما يعوزنا من الاصلاحات واخذت تحصيل المعارف والفنون بالامتداد ويضاف في دولتنا امل النجاح بناء على هذه المقدمات الحسنة ولا سيما بناء على الامنية الداخلية ظهرت حرب الترميم فكان ظهورها مانعا لدوام المساعي بتنظيم احوال الملك والتبعية ومع ان خزينة دولتنا كانت حتى ذلك الوقت غير مديونة للخارج بقرض واحد اضطررنا للاستقراض الخارجي دفعا للاحتياج والضرورة فتعذر والحالة هذه تقابل وارداتنا مع مصاريف الحرب المبرمة وبهذا السبب فتح باب الدين نعم انه في هذه المسألة بواسطة اتفاق الدول المتخمة التي صادقت على مشروعية حقوقنا وبانضمام معاوناتها الكاملة الفعلية التي لا تبرح الدرزيبة لصحائف التواريخ قد انتجت الحرب تلك المصالحة التي وضعت تمام ملكية دولتنا واستقلالها تحت ضمان دول اوربا العهدي وطلب على الظن ان هذه المصالحة قد مهدت لمستقبلنا زمانا مساعدا على وضع اعمالنا الداخلية في طريقها وسلوك جادة الترفي الحقيقي انما الاحوال المتعاقبة ساقنا بكليتنا الى عكس ذلك الانتظار والامل لان توالي المحوادث الداخلية المتتابعة الظهور بمفاعيل التحريكات والتسويات لم نخولنا وقتا للنظر في اصلاحات ملكاوتنظيماته بل اوقعت زراعتنا وتجارتنا في وقوف عظيم لاضطرارنا في كل عام بجمع معسكرات فوق العادة في انحاء مختلفة ووضع الصنف الاكثر نفعا من اهلنا تحت السلاح وامر مسلم ومعلوم انه مع كل ما صادفنا من المشاكل والموانع قد قطعنا ماديا واديا مسافة كلية في سبيل النجاح وتزايد وارداتنا على التوالي منذ عشرين عاما دليلا على ترفي المملكة وازدياد رفاهية حال الاهالي ثم وان كانت المصايقة المحاصرة قد تولدت من الاحوال التي عددناها فمع هذا كان ممكنات تخفيف غائلة الضرورة وحفظ الاعتبار المالي لو سلكتنا في الادارة المالية طريقا قويا يبداه كل ما اتخذ من التدبير المالي في صورة الاصلاحات لم يصلح الحال وانما زاد العمل اثقالا وقد طلبت الاستفادة من الحال قبل التعكر ماذا يكون الاستفصال فدوام هذه العوائل وتعايقها من الجهة الواحدة ومداركة وانشاء الادوات والاسلحة الجديدة البحرية التي في اعظم اسباب، شوكة دولتنا واقتدارها وعدم وضع وارداتنا ومصاريفنا تحت موازنات اقتصادية من الجهة الاخرى انفضنا الى انتفاض ادارتنا المالية درجة فدرجة فانجبت ما نحن فيه الان من المضايقة المخارقة للعادة واعتقب ذلك ظهور وقوعات هرسك المنبعثة من اثر الفساد والتعريب التي نجست اخيرا ثم افتتحت بفتنة محاربات بلاد الصرب والجبل الاسود وظهرت في عالم السياسة ايضا فتن واختلالات كبيرة وفي ذلك الزمان الذي فيه تهورت دولتنا في بحران عظيم وقع جلوسنا بارادة جناب الحق الازلية على تحت اجدادنا العظام ولما كانت درجة المخاطر والمشكلات التي حاقنا باحوالنا العمومية غير قابلة القياس معا تقدمها من من العوائل التي تهورت بها دولتنا حتى الان قد اضطررت لاجل المحافظة قبل كل شيء على حقوقنا ان ازمد معسكراتنا

في جميع الجهات حتى وضعت تحت السلاح نحو مائة الف عسكري لاعتمادنا بان ملاشاة هذه الاختباطات بالكلية واستصالحا بعون الله تعالى والتفتيش على طريقة لاصلاحات مهمة في دولتنا نضع بواسطتها مستقبلنا تحت الامنية المتبادية انما هو فرض على ذمتي وامرواخي بانه اذا نهجنا في الادارة سبيلا حسنا مستقدا بما قرب وقت تقدما كبيرا في النجاح بحسب الغالبية التي احسن بها الحق تعالى على ملكنا وبحسب الاستعداد المتصفة به اهلنا وامر محقق ان تاخرنا عن محقق الترقيات المحاضرة في عالم المدنية كان لاهالنا المداومة على الاصلاحات المحتاج ملكا اليها ولعدم المناهضة على القوانين والنظامات المتعلقة بها ومنشأ ذلك ليس هو الا صدور هذه الاشياء من يد الحكومة الاستبدادية بدون استناد على قاعدة المشورة والحال ان ترفي الدول المتقدمة ونجاحها وامنية المالك وعمرانها انما هو ثمرة تأسيس مصالحها وقوانينها العمومية بالاتفاق واجماع الاراء كما هو مسلم فبناء عليه رأيت ان تحريري اسباب الترفي في هذه الطريق واستناد قوانين المملكة على الاراء العمومية هو الزم ما لدينا فلذا قد اعلمت القانون الاساسي اما مقصدنا من تأسيسه فليس هو عبارة عن دعوة الاهالي للحضور في روية المصالح العمومية وانما بالاحرى لاعتمادنا التطبيقي بان هذه الاصول هي وسيلة مستقلة لاصلاح ادارة مالكنها وبحسب الاستعدادات واستتصال قاعدة الاستبداد وفصلا عما في هذا القانون الاساسي من النواتج الاصلية فهو كذلك مهد لاساس حصول الاتحاد والاخوة بين الانام وجامع المقصد تأسيس امر الائتلاف والسعادة بين الخاص والعام اما اجدادنا العظام ففي الفتوحات التي توفقوا بها قد جمعوا تحت حكومتهم في هذه الدولة الوسيعة المالك اقواما عديدة فلم يبق سوى امر واحد فقط وهو ربط هذه الاقوام المختلفة اخلافا كليا في الاديان والاجناس بقانون مفرد وحسن مشترك وحيث قد تيسر الان هذا الامر بعون جناب الحق الذي لا نهاية لالطافه ومقدرته الالهية فيفتضي اذا من الآن فصاعدا ان تكون كافة تبعتنا اولاد وطن واحد يعيشون باجمعهم تحت جناح حماية قانون واحد ويعتقون بالعنوان المخصوص منذ ما ينيف عن ستمائة سنة لاهل بيت سلطنتنا السنية المسطر كثير من اثار شائهم وشوكتهم في صحف تواريخ البرية مؤملا ان الاسم العثماني الذي ما برح حتى الان علم الملكة والاقتدار المشتهر يكون من بعد الان شاملا لدوام المنافع المختلفة الموجودة بين جميع تبعتنا وحفظها وحيث اني بناء على ما ذكر من الاسباب والمقاصد قد عزمت عزما ثابتا على ان انفع السبيل الذي سلكته ولا الوجهة من توطين وتشجيع فانزوت منكم اذا المعاونة فعلا وعقلا للاستفادة من مشروع القانون الاساسي الذي بني على قاعدتي العدل والسلامة والمفروض عليكم اذا القيام بايفاها الوظائف القانونية الهولة لعهد حبيبتكم بصدقة واستقامة بدون احتراز من احد غير ملتفتين الى شيء اخر سوى سلامة دولتنا وملكنتنا وسعادتها لان ما يعوزنا اليوم من الاصلاحات وما يتربى الجبيح اتخاذ في ملكنا من التنظيمات هو في غاية الاهمية والاعتناء وبما ان

ملحوظات

وضع ذلك على العور في موقع الاجراء مرهون على اتفاقكم بالافكار والاراء فلنا شعوري الدولة مثابر الان على تنظيم لوائح القوانين اللازمة لكي تفعل في اجتماعكم في هذه السنة الى مجلسكم لاجل المذاكرة لامحة نظامات داخلية بمجلسكم ولوائح قانون الانتخاب وقانون الولايات وإدارة النواحي العمومي وقانون الدوائر البلدية وقوانين اصول المحاكمات المدنية وتربية الحاكم وصورة ترقى المحاكم وقاعدته ووظائف عموم المأمورين وحق قاعدته وقوانين المطبوعات وديوان المحاسبات ولائحة قانون ميزانية السنة السابقة فمطلوبنا القطعي والحالة هذه مطالعة هذه القوانين بالتتابع والمذاكرة عليها واعطاء قراراتها وكان النظر من الجملة عاجلا في اصلاحات وتنظيمات الحاكم والعساكر الصبغة اللتين هما الواسطة المستقلة لنا بين حقوقي العموم من ام ما يلزم فوضع ذلك في موقع الاجراء ايضا متوقفا على توسيع مخصصاتها المقررة وتزويدها ومن حيث ان ادارتنا المالية قد امتدت عرضة للعسر والمشا كل الكثرة حسبا بنسخ لديكم من الميزانية المعطاة الى مجلسكم فاوصيكم ان تسعوا مهتمين بالاتفاق لتعيين التدابير التي تهدينا قبل كل شيء الى التخلص من هذه المشاكل وإلى وسائل اعادة اعتبار ماليتنا ومن ثم لتعيين تلك التخصيصات التي تخرج هذه الاصلاحات المستعجلة الى الفعل ولما كان ترقى الزراعة والصناعة اللتين هما من اعظم الاصلاحات والاحتياجات في ملكنا وتبعنا وايصال المدنية والثروة الى درجة الكمال موقوفين على قوة المعارف والعلوم فستعطي بته تعالى الى مجلسكم في اجتماع السنة الآتية لوائح القوانين المتعلقة باصلاح المكاتب وتنظيم درجات التفصيل وبما ان حصول تأثيرات احكام القوانين على الوجه الامم سواء كانت القوانين المذكورة اعلاه او القوانين التي توضع من الان فصاعدا في موقع الاجراء يتوقف على وضع قضية انتخاب ماموري الادارة تحت اهمية عظيمة فهيئة دولتنا ستعمن نظرا لتدقيق الخصوص في هذا المطلب وفي مطلب صورة مكافاة وحماية المامورين المخصفين بالعهدة والاستقامة اللتين ضمنهما القانون الاساسي وحيث كانت قضية انتخاب المامورين ذات بال واهمية لدينا اعتمادنا على تأسيس مكتب مخصوص تكون مصاريفه من خزينتنا الخاصة لمقصد الحصول على مامورين جديرين بالادارة العمومية على وجه ان تلامذته تقبل في مأموريات الادارة والسياسة حتى الدرجة العليا ويدخل اليه من كل صوف تبعنا بدون استثناء مذهبي وترقيهم يكون بحسب درجة اهليتهم كما يتصح من نظامه الاساسي المعلن قبلا وقد وقع لدينا موقع التقدير والتحسين في صورة خارقة للعادة ما ابدته عموم تبعتنا الصادقة من اثار الحمية وما تحمته جنودنا من انواع المناعب والمشاقي المشفوعة بالغيرة والبسالة في اثناء الغزائل الداخلية التي تمورنا بها منذ عامين تقريبا ولا سيما في اثناء الحرب مع الصرب والجبل الاسود على ان تشبثنا المجردة لحفاظة حقوقنا في هذه المحوادث قد اتفقت استخصال قرار مطعنة الصرب والمذاكرات التجارية مع الجبل الاسود وسنجعل لمطالعكم في اجتماع مجلسكم المرة الاولى ما نتخذ من المعاملات بناء على

تلك المذاكرات فاوصيكم اذا بتعجيل قرارها اما السلوك مع الدول المتحاية بالصدقة والرعاية لما كان من ام المعاملات المألوفة والمتفق بها لدى دولتنا فلم نزل اليوم حريصين على مراعاة هذه القاعدة الودادية ولما طلبت دولة انكلترة منذ بضع شهور عقد مؤتمر في مقر سعادتنا لاجل المسائل المحاضرة وروجت كافة الدول المعطاة ايضا اسامات هذا الطلب والاقتراح واتفق بابنا العالي على عقده نعم انه لم يات هذا الاجتماع باتفاق قطعي ولكن ما تأخرنا عن اثبات نوايانا الخاصة واظهارها باجراء مائوراتهم ونصائحهم الموافقة لاحكام معاهدات الدول ولقواعد الملل وحقوقها ولتفضيات احوالنا وحقوقنا المبرمة اما اسباب عدم الاتفاق فلم تكن في الاساس وانما بالاحرى كانت في صور الاجراء واشكالها لاستحساننا اساسيا لزوم ايصال الترقيات الكلية التي وقعت منذ بداية التنظيمات حتى الان في احوال مملكتنا العمومية وفي ادارة كل شعبة من شعب دولتنا الى حال اكمل ولم نزل مساعينا حتى اليوم مصروفة لهذا المقصد على ان وظيفتي النوفي من الاحوال التي نحل بشأن مملكتنا واستقلالها وقد تركت اثبات صدق نيته وسلامتها لدى الجميع الى غداي الايام والزمان اما النتائج التي ولدتها هذه الحال فقد افضت لي الى زيادة التأسف وزوالها سريعا مما يكمل بكمال متونيبي على ان مقصدنا في جميع الاوقات مقصور على دوام السلوك في منح الحفاظة على استقلالية حقوقنا وسيكون هذا المسلك مركزا للطرف في تصرفاتنا الآتية واول ان مائرا الاعتدال وحسن النية التي اظهرتها دولتنا قبل انعقاد المؤتمر وتكفل بمصاغة حسن المعاشرة والمناسبات الودادية الرابطة سلطنتنا السنية بمجعية الدول الاورباوية ونسأل حضرة الحق المتعال ان يجعل مساعينا جميعا مظهرًا للتوفيق في كافة الاحوال

تركييا — (ترجمة البروتوكول الذي وقع عليه في لندرة وذلك في ٢١ مارس سنة ١٨٢٧)

ان الدول التي اتفقت على اجراء الصلح في الشرق واشتركت في مؤتمر الامانة تعترف ان اوكد الوسائل للحصول على هذه الغاية التي وطنت انفسها عليها هو دوام الاتفاق الذي حصل بينها ومن لوازم هذا الاتفاق تحقيق المنفعة التي قصدوها لتحسين احوال النصارى سكان الممالك العثمانية (وفي الاصل تركية) ولاجراء الاصلاح في بوسنه وهرسك والبلغار الذي قبله الباب العالي بشرط انه هو الذي يجريه فعلا وكذلك عندها علم باجراء الصلح مع الصرب اما من جهة الجبل الاسود فان الدول ترى ان تعيين الحدود وحرية السفر في البوجانا امر مرغوب لاحكام الاتفاق وادامته كما انها ترى ان هذا الاتفاق الذي تم اوسيته بين الباب العالي وهاتين الولايتين هو وسيلة للصلح الذي هو غاية مرامها ولهذا تدعو الباب العالي لاحكامه وتوكيده بان يجعل عساكر في حالة السلم ما عدا العساكر التي لا بد منها لابقاء الامن والطمينة وان يسرع من دون تاخير في اجراء الاصلاح لتطمين سكان الولايات وخير مما جرت المذاكرة على شروطه في المؤتمر وكذلك تعترف ان الباب العالي صرح بانه يجري من هذه الاصلاحات ما هو الامم

وعندها علم أيضًا باللائحة التي نشرها الباب في ١٣ من شباط سنة ١٨٧٦ وبالإعلان الذي أصدره من انعقاد المؤتمر بواسطة سفرائه وبناء على هذه المقاصد المحسنة التي أبدتها ومنمنته الظاهرة في اجراء الاصلاحات حالاقام بخاطر الدول ان لما اسبابًا تحملها على ان ترجو ان الباب يستفيد من هذه الفترة الحاضرة فيبذل همه في اتخاذ الوسائل التي يحصل بها تحسين احوال النصارى التي اتفقت الدول على وجوبها لاجل بقاء السلامة والطمأنينة بأوربا فاذا اخذ في هذا المشروع يكون معلوما عنه ان شرفه ونفعه ايضا يوجبان المحافظة عليه بالوفاء والاخلاص والانجاز فمن رأي الدول والحالة هذه ان تكون مراقبة بواسطة سفرائها بالاستانة واعمالها في الولايات المتوال الذي يجره مواعيد الدولة العلية فاذا خابت امالها من اخرى ولم تحس حال رعية السلطان على وجه يمنع من اعادة الارشادات التي تتعاقب في الشرق وتكثر موارد السلم فيه ترى من الصواب ان تعلن ان مثل هذه الامور لا تناسب مصالحها ومصلة اوربا عموما ففي مثل هذه الحال تستفي لنفسها ان تنظر بالاتفاق في اتخاذ الوسائل التي تراها الاصلح لتأمين غير النصارى ولا بقاء السلم عموما — حرر في لندرة في ٢١ مارس سنة ١٨٧٢ (شوفالوف) (ل. ف. ميناراي) (دري) (مونسر) (هوست) (ل. داركور)

(اجتماع السفراء المذكورين في نظارة الخارجية)

(بلندرة)

في اليوم المذكور اعني ٢١ من مارس اجتمع في نظارة الخارجية الكونت مونسر (سفير جرمانيا) والكونت هوست (سفير اوستريا وهنكاريا) والمركيز داركور (سفير فرنسا) والارل اف درلي (ناظر خارجية انكلترة) والجنرال الكونت دوميناراي (سفير ايطاليا) والكونت شوفالوف (سفير الروسية) لغاية ان بوة موا على البروتوكول الذي قدمته دولة الروسية فيما يتعلق بامور الشرق — فقال الكونت شوفالوف وقد وضع تذكرة في يد اللورد درلي اذا تم الصلح مع الجبل الاسود وقبل الباب العالي نعيحة اوربا وارى نفسه انه مستعد لان يعيد عساكر الى حالة السلم واخذ في الاصلاح المذكور في البروتوكول فليصل الى سان بطرسبورغ مامورا مخصوصا للكلام على وضع السلاح وحناب الامبراطور ايضا يرضى به اما اذا جرت حادثة يسفك فيها الدم كالحادثة التي لظفت البغار بالدم فذلك يكون مانعا من وضع السلاح — فقرأ اللورد درلي وسلم لكل واحد من السفراء المذكورين اعلاما المحق بالمعجزة — فقال الجنرال الكونت دوميناراي ان ايطاليا مقيمة بالتوقيع على البروتوكول من تاريخ هذا اليوما دام الاتفاق الذي حصل بين الدول بواسطة البروتوكول متمسكا به

(صورة التصريح الذي حرره اللورد درلي)

(قبل التوقيع)

ان المضي عليه ناظر الخارجية بيدي هذا التصريح الاتي فيما يتعلق بالبروتوكول الذي وقع عليه في هذا اليوم نواب برتانيا الكبرى وجرمانيا ووستريا وفرنسا وايطاليا والروسية

وهو ان دولة برتانيا قد وقعت على البروتوكول الذي قدمته الروسية مراعاة لمنافع اوربا فقط فمن المعلوم انه اذا لم تحصل الغاية المطلوبة وفي وضع السلاح من كل من الروسية والدولة العثمانية (وفي الاصل تركية) واستتباب الصلح بينهما فان هذا البروتوكول يحسب لغو (دري)

(ترجمة اللائحة التي ارسلت من الباب العالي الى سفراء الدولة العلية في اوربا بخصوص البروتوكول)

قد وصل الى الباب العالي البروتوكول الذي وقع عليه في لندرة في ٢١ مارس سنة ١٨٧٢ ناظر الخارجية بلندرة وسفراء المانيا ووستريا وفرنسا وايطاليا والروسية مع الاعلام الذي المحق به من ناظر الخارجية الموما اليه ومن سفير ايطاليا والروسية وبعد اطلاع الباب العالي على ذلك تأسف جدا على انه رأى ان الدول العظام لم تر من الواجب ان تشرك الدولة العلية في المذاكرات التي تثار فيها المسائل المهمة المتعلقة بالدولة مع ان المراعاة التي ابدتها الدولة في جميع الاحوال لصالح الدول والتكفل الذي قرن مصالحها بمصالحهم واصول الانصاف التي لا نزاع فيها والتمهد المخطير لاثان تحمل الدولة على ان تظن انه كان من اللازم ان الدول تدعوها الى هذا العمل المراد به ان اجراء الصلح في الشرق والاتفاق العام بينان على اساس راسخ عادل وحيث جرى الامر على خلاف المأمول راي الباب العالي من الواجب عليه ان يعارض فيه وان بين ما عسى ان يحدث منه في المستقبل من المذخور ولو ان الدول امنت النظر فيما انترض من المخطور ومن تغيير الحال بعد انعقاد المؤتمر في استانبول لتمكن الوصول الى هذا الاتفاق المروم اما في اثناء انعقاد المؤتمر فاب الباب العالي كان معتمدا على القانون الاساسي (وفي الاصل كونستينوسيون) الذي تنصل به سلطاننا المعظم متكفلا بتحقيق اصلاح عام لم يعهد له نظير منذ ابتداء الدولة السلطانية فرأى من الواجب عليه ان ينكر الغالب المشط في تمييز بعض الولايات بالاصلاح دون غيرها وينبذ ايضا كل ما من شأنه ان يحثف باستقلال الدولة العلية وسلامة ممالكها وهذا عين ما اعلنته دولة انكلترة وقبلته سائر الدول فان هذا الاعلان يفي على اسفلال الدولة وعلى ان يكون في بعض الولايات تطبيقات تتكفل بمنع سوء الادارة من قبل المأمورين وقصرهم عن الصرف المطلق فهذه التطبيقات المطلوبة محققة فعلا في المنهاج السياسي الجديد الذي انتهي في الممالك من دون فرق في لغات اهلها ولا في مذاهبهم ثم عقد مجلس المشورة العثماني في الاستانة فاجتمعت فيه اعداؤه باختيار جرى على وجه الاختيار والحرمة فان كان احد يعارض في طريقة هذا الاصلاح الذي لقرب عهه يظن تاخير الثمرة المطلوبة منه يقال له ان هذه المعارضة هي ضد ما رامته الدول من الاصلاح اما التامين في داخل المملكة فان الصلح استقر بين الباب العالي والصرب وما زالت المداوذة حارية مع وفد الجبل الاسود وفيها اظهر لم الباب العالي مساهلة عظيمة وفي خلال ذلك طرا من سوء الفخت امر حديد وهو مبالغه دولة

ملحوظات

الروسية في تجهيز عساكرها فأوجب ذلك على الباب العالي ان يستعد بدفع الخطر عنه مع ان اقصى مرامه ان يتشبث بالوسائل المؤدية الى السلم والسلامة وان يوافق الدول على قدر ما يمكنه وان يزيل من خواطر الناس الريب في اخلاص ما نواه من الاصلاح وان يستريح من الفتن التي توجب عليه بذل المال لغير طائل فاضطراره الى الاستعداد للدفاع والحالة هذه اوجب عليه ان يستعين بسكان الممالك على غير مراده وان يقدم على حرب بما تكون سببا في تكدير سلم جميع الاقطار والامصار وكان من الضروري ان الدول العظام تهتم بهذه الحال وكان ما استنصوه الباب العالي ببعض اسباب ان لا يطالب منها طلبا رسميا ان تعني بهذه المسئلة المهمة ولكن بعد ان بين اللورد دربي والكونت شوفالوف ما يناه عند توقيعها على البروتوكول راي الباب العالي لزوم مطالعة الدول في انهاء هذه الارتيابات التي تصي الى الخطر مما ليس في طاقته انهاءها فاول ذلك ان يبين لها جوابا عن قالة الكونت شوفالوف في البروتوكول هذه الملاحظات الالية (اولا) ان الباب العالي في نهج طريقة المصالحة مع امير الجبل الاسود على نحو ما نهجه مع حكومة الصرب افاده عن طيب نفس ما نفوسه من ان الدولة العلية تبذل جهدها في الاتفاق معه ولو كان في ذلك بعض خسارة عليها وحيث ان الباب يرى ان الجبل جزء من المالك العتنية غيره في تعديل التحوم بما فيه نفع لحكومة الجبل وطبع في ان ذلك ينهي الخلاف في المستقبل فصار الحصول على المامول متعلقا بالجبل (ثانيا) ان الدولة العلية شرعت فعلا في اجراء الاصلاحات التي وعدت بها لكن هذا الاجراء لا يكون على وجه التخصيص والترحيم وفاقا لما تقر في القانون الاساسي فهو في حرية الدولة ان تهتم على الوجه المذكور (ثالثا) ان الدولة مستعدة لان تجعل عساكرها على قدم السلم عند ما ترى ان دولة الروسية فعلت مثل ذلك وان المراد من حشد عساكرها مجرد الدفاع وانها ترجو من علاقة المودة والمراعاة الحاصلة بينها ان دولة الروسية لاتصر وحدها على ان تملن ان رعية الدولة العلية من النصارى معرضون من طرف حكومتهم لخطر بوجب غزو بلادها وما يعقبه من الفوازل (رابعا) اما من جهة ما يحتمل حدوثه من الاختلال مما يمنع صرف عساكر الروسية فان الدولة العلية تحب عن هذا الشرط الاليم الذي نشأ عن هذا الطن بان نقول انه قد ثبت عند دول اوربا ان الاختلال الذي حدث في بعض الولايات وكثيرا حوالها انما نشأ من اغواء المعوين من الخارج فالدولة العلية غير مسؤولة عنه ولا مطالبة به فلا حق لدولة الروسية في ان تعلق صرف عساكرها على حدوث الاختلال (خامسا) اما ارسال مامور مخصوص من الدولة العلية الى صان بطرسبورغ للمفاوضة في صرف العساكر فان الدولة لاترى سببا لرفض فعل يدل على الحاملة والملاطفة مما توجهه طريقة المعاملات السعارية من كلا الطرفين لكنها لاترى تناسباً بين هذا الفعل وبين وضع السلاح الذي لا يجب تاخير لاي سبب كان اذ يمكن ان يجازيه مجرد خبر بالاعتراف بالدولة العلية تطلب من الدول

ان تبصر فيما اوجب رقم البروتوكول وفي خطر هذه الحال الحاضرة التي لا مسئولية منها عليها ومن الغريب ان الدول رأت من اللزوم ان تذكر في البروتوكول ان من مصلحتها المشتركة اجراء الاصلاح في بوسنة وهرسك والبلغار وانه بالنظر الى حسن مقاصد الباب العالي ظهور الفائدة له من الاصلاح تؤمل انه يبادر الى اجرائه فعلا في تلك الولايات من دون امهال كما جرت عليه المناكرة في المؤتمر وانه متى شرع فيه اول مرة يكون معلوما عند ان شرقه ومصلحته يقتضيان بالاستمرار فيه فالباب العالي لا يقبل الاصلاح المخصوص بالولايات الثلاث المذكورة وليس عند شك ايضا ان من مصلحته ومن اللازم عليه ان يقضي حقوق رعيته من النصارى قصا كافيا ولكن لا يسلم بان الاصلاح يكون مقصورا على النصارى فقط بل يجب ان يكون شاملا لجميع سكان الممالك المحروسة رعية الدولة العلية المصنمين بالولا والطاعة حتى يكونوا بمنزلة جسم واحد وعلى هذا فالباب العالي محق بان يدفع الاوهام التي تثيرها عبارة البروتوكول من سبب اخلاص قصده ونية تحوير رعيته المسيحية وان يعترض على عدم المبالاة المبهومة من فحوى هذه العبارة بما في رعيته من المسلمين وغيرهم فمن المنكر ان الاصلاح الذي من شأنه ان يشمل المسلمين بالراحة والمنفعة يكون في عيون اهل اوربا البصيرة المنصبة مما لا يبالي به ولا يلتفت اليه ولذا كان من قصد الدولة العلية (وفي الاصل تركية) اليوم احداث تخطيطات مخصوصة يحصل بها لجميع رعاياها التامين على حقوقهم ومنافعهم المعنوية والمادية على التساوي من دون فرق وتحسب من موحات شرفها ان تحافظ على القانون الاساسي وذلك اوكد ضمان وعهد ولكن اذا رأت نفسها مضطرة الى دفع المقاصد المراد بها ابقاء العداوة بين رعاياها وحلم على عدم الثقة بها لم تكن تحققة بايجاب ما بيني طيه البروتوكول من قصد الاصلاح كيف وقد قال ان قصد الدول ان تراقب بواسطة سفرائها بالاستانة وعملها في الولايات الموالات الذي تعز به مواعيد الدولة العثمانية وقال ايضا اذا كان هذا الامل يوجب من اخرى فانها (اسية الدول) تستفي لنفسها ان تتخذ بالاتفاق الوسائل التي تراها اولى واخرى لتامين منافع النصارى واستتباب السلم عموما فهذا يوجب على الدولة العلية ان تقيم المحبة عليه وتشكر اشد الانكار فان الدولة من حيث كونها دولة مستقلة لاتدعن لان تكون تحت مراقبة الدول معردة كانت او مجموعة لانها لما كانت علاقتها مع الدول المتخاية مبنية على الحقوق المتعارفة بين الامم وعلى المعاهدات لم يكن لها ان تعترف ان سفراء الدول وعملها الدين وطيفتهم الحاماة عن مصالح رعاياهم يكون لهم حق المراقبة على وجه رسمي فهذا امر مبین لها ولم يعمد له تطير لدى سائر الدول وهو ايضا مناقض لما تقر في معاهدة باريس التي اتفقت عليها الدولة العلية مع سائر الدول فانها تصرح بعدم المداخلة وتحت اصلا من اصول السياسة فلا يجب اذا العام شيء منها من دون موافقة الباب العالي فاذا كانت الدولة تمنح بتلك المعاهدة فليس لايها نحوها حقوقا ليست في حيازتها من دونها ولكن لتذكر الدول بالاسباب الخطيرة التي حملتها منذ عشرين

سنة حيا ببقا السلم العام في اوربا على ان تصمد بحفظ حقوق سلطة الدولة العلية عن الانتهاك اما ما تقرر في البروتوكول من ان الدول اذا رأت الاصلاح غير مجز يكون لها ان تشدك بالوسائط النعالة لايجاز فان الدولة ترى في ذلك اجماعا بشرقا وحقوقها وتحويقا من شأنه ان يجردها عما لها التي تأتيا عن رضى ومبادرة عالما من الاستحقاق وسببا يزيد في ارتباكها في الحال والاستقبال فعلى كل حال لا يعوق الدولة العلية شيء عن ان تجزم باقامة المحمة على البروتوكول المذكور وان تعنده بالنظر الى ما يتعلق بها خالية من الانصاف ومجردا عن الاوصاف التي تجعله موحا وحيث ظهر لها ان موضوعه اثاره الطون والاعمال ونقض حقوق الدولة الذي هو نقض ايضا لحقوق الناس عموما وظنت نفسها على الدفاع صوا لوجودها فهي تعلن الان انكالا على الباري تعالى واعتمادا على العدل انها تنكر كل ما يحكم به عليها احد من دون موافقتها وجازمة بان تحافظ على المقام الذي اقامها فيه القادر عز وجل وقدره لما فلا تزال تدفع كل ما من شأنه ان يمحى بالاصول العمومية وبمحة ذلك العهد الذي اوجبه الدول على انفسها ولاعتقادها بان البروتوكول من قبل المعلوم تراجع ضامر الدول الذين تعتقد منهم بقا الصداقة والمودة كما كان في سالف الزمن وفي الجملة فان الوسيلة الوحيدة لازالة الخطر الذي يخاف منه على السلم في المبادرة الى وضع السلاح والجواب الذي صرح به الدولة انما عن كلام سفير الروسية يسهل للدول الحصول على هذه النتيجة ولا شك ان الدول لا تريد ان تكلف الدولة ما يجمل بحقوقها ويوجب عليها الاضرار والتخسائر فانت مكلف بقراءة اللائحة على ناظر الخارجية وترك نسخة منها عنده

ترکيا - (نظامات مجلس المبعوثان) ١٢ مايو سنة ١٨٧٢

النظام الداخلي لهيئة المبعوثان

(الفصل الاول) - (في تعيين الرئيس والكتاب

الموقتين ومعاينة اوراق الانتخاب وتدقيقها)

(م) ١ في الجلسة الاولى من الاجتماع السنوي يتراأس احد المبعوثان الاكبر في السن موقتا الى ان يتعين الرئيس ووكيله بالارادة السنية السلطانية ويقوم موقتا بوظيفة الكتابة اثنان من المبعوثان من الاصغر سنا وعند غياب هذا الرئيس في بعض الاحيان يتراأس غيره بالنيابة عنه كذلك ممن هو اكبر سنا واذا غاب احد الكتاب المذكورين يقوم بوظيفته اصغر الحاضرين من الاعضاء (م) ٢ غيب تعيين الرئيس والكتاب الموقتين تنقسم هيئة المبعوثان الى خمس شعب وهذا الانقسام يكون بالقرعة بينهم وتسمى هاته الشعب الشعبة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة

(م) ٣ ان كانت هيئة المبعوثان قدما ر انتخاب جميعها مجددا فينبغي وضع رقم العدد على الاوراق المنبثة عن انتخابهم على الترتيب عقب تشكل الشعب وارسالها من طرف الرئيس بالقرعة الى الشعب لاجل تدقيقها واذا صادف بين الاوراق في الشعبة ورقة انتخاب لاحدهم فلا يسوغ تدقيقها هناك بل يجب ارسالها الى شعبة اخرى بالقرعة ايضا وان كان الذين انتخبوا مجددا من بعض المبعوثان فقط فيجئذ ينبغي اولاً انتخاب الرئيس ووكيله اعني التصريح باسماء من يصلح للرئاسة والوكالة وانتخاب الكتاب ثم تتوزع اوراق الانتخاب بالقرعة على الشعب وكل شعبة تنقسم الى لجان وكل لجنة تكون مركبة من خمسة اعضاء وهؤلاء الاعضاء يصير تفريقهم على اللجن بالقرعة فيما بينهم وهذه اللجان تعين وتدقق النظر في الاوراق التي احيلت على الشعبة ويكون واحد من اعضاء كل لجنة مأمورا على تنظيم المضبطة الحاوية نتيجة التدقيقات التي حصلت في اللجنة ويجب الاهتمام بتقديم مضبطة الشكر في ظرف خمسة ايام التي يصير تنظيمها غيب استماع النطق الشريف السلطاني في يوم افتتاح المجلس من كل سنة (م) ٤ كلما اتمت الشعب تدقيق اوراق الانتخاب وسطروا المضبطة اللازمة لذلك يرسلونها الى الرئيس ثم تتلى على حضور عموم الهيئة فان تقرر بالاكثرية ان الانتخاب المذكور في تلك المضبطة قد جرى على اصوله وشروطه القانونية يقول الرئيس خطابا للهيئة ان فلانا قد صار قبوله عضوا في مجلس المبعوثان واما المبعوث الذي ليس انتخابه موافقا لاصوله بمقتضى المضبطة المذكورة فلا ينبغي التذكر بشأنه في اليوم الذي تليت فيه مضبطة بل يجب تعليق المذاكرة الى يوم آخر (م) ٥ يسوغ للاعضاء الذين لم يحكم بعد على ان امر انتخابهم جرى طبق الاصول والشروط الموضوعة ان يبينوا آراهم وملحوظاتهم في اثناء المذاكرة ولكن ليس لمن تجري المذاكرة في حقه ان يذكر رأيه سواء كان في الشعب او في الهيئة العمومية وينبغي ان يكون ساقطا من العضوية موقتا الى ان تتم المذاكرة في شأنه (م) ٦ اذا تقرر لدى الهيئة عدم قبول احد المبعوثان

ملحوظات

للعصوية يجب تحرير مضبطة يوضح بها جميع الاسباب التي اوجبت فسخ انتخابه ويبين لزوم انتخابه في محله مرة ثانية ويقدمها الرئيس الى مقام الصدارة (م) ٧ من بعد قبول ثلثي المبعوثان للعضوية من العدد المرتب بصير الشروع في انتخاب الرئيس ووكيله اعني تعيين اسماء من يصلح للرئاسة والوكالة ثم يستمر تدقيق اوراق انتخاب الباقيين من المبعوثان الى ان تتعلق الارادة السنية السلطانية باقرار الرئيس ووكيله

(الفصل الثاني)

في بيان انتخاب الرئيس ووكيله والكتاب ونصهم (م) ٨ يكون هيئة المبعوثان رئيس واحد ووكيلان عنه واربعة كتاب لكي يعصر في كل جلسة منهم اثنان لا اقل ويكون ثلثة باسم ماموري الادارة وظيفتهم النظر في ضبط المجلس وحساباته الداخلية (م) ٩ يصير انتخاب ثلاث ذوات اكل من الرئاسة والوكالة الاولى والثانية وكيفية الانتخاب هي ان يكتب كل من الاعضاء في ورقة اسماء ثلاث ذوات من الذين يستنسبهم لاحدى الوظائف المذكورة ويتم امر الانتخاب بالرأي الخفي ويجري ذلك على كل من الرئاسة والوكالة الاولى والثانية على الانفراد فان لم تحصل الاكثرية المطلقة في المرة الاولى من كل دفعة ينبغي المراجعة للرأي الحفي مرة ثانية وان لم تحصل الاكثرية المطلقة في هاته المرة ايضاً تصير المراجعة حينئذ للرأي الخفي مراجعة نهائية من ست ذوات من الذين اكسبوا الاكثرية الاضافية في المرة الثانية واذا لم تتفق الاكثرية المطلقة في هذه المرة الثالثة ايضاً يجب انتخاب ثلاث ذوات من الذين اكسبوا الاكثرية في المرة الثالثة سواء كانت اضافية او مطلقة الى احدى الوظائف المذكورة على حسب جريان الانتخاب اعني ان كان للرئاسة فالرئاسة وان كان للوكالة فالوكالة وان كان عدد الاراء متساوياً في حق اثنين يقرع بينهما ويتعين احدهما ويبعي تعيين بعض ذوات من الاعضاء لاجل فتح صندوق الرأي الخفي علماً وقيد الاسامي المحررة في اوراق الرأي وضبطها وبيان نتيجة الامر وفي حام هاته المعاملة يبين الرئيس الموقفة للهيئة السنية الحاكمة

(م) ١٠ يجب تنظيم مضبطة في بيان اسماء الذين جرى انتخابهم للرئاسة والوكالة الاولى والثانية وتقديمها الى الصدارة بمعرفة الرئيس الموقت وغب ورود الافادة الى المجلس من مقام الصدارة عن الذين تعلقت الارادة السنية السلطانية بتعيينهم للوظائف يشرع المجلس في ايفاء ما هو مكلف به (م) ١١ يجري امر انتخاب الرئيس والوكيلين على وفق الاصول المذكورة في المادة التاسعة وهؤلاء الكتاب يباثرون الاعمال مع الرئيس والوكيلين (م) ١٢ مدة مامورية الرئيس والوكيلين والكتاب تكون الى مبدأ اجتماع المجلس في السنة الالية عادة

(الفصل الثالث)

في بيان كيفية تشكل الشعبات واللجان ووظائفها (م) ١٣ لما تنعقد الشعبات بموجب المادة الثانية ينبغي ان كل شعبة تنتخب لها رئيساً وكاتباً من نفس الاعضاء توفيقاً للاصول المذكورة في المادة التاسعة وتكون مدة مامورية اعضاء الشعبات شهرين وعند انتهاء المدة يلزم تجديدهم (م) ١٤ اذا لم يجتمع من اعضاء الشعبات نصفهم في الاقل فلا يجوز الرجوع لارائهم وتجري مذكرات الشعب على ترتيب المواد التي عينتها الهيئة العمومية ويصير ضبط المذكرات في كل جلسة ويذكر عدد الاعضاء الموجود في المضبطة (م) ١٥ ينبغي الشروع في المذاكرة على الواثح والاوراق التي تحال الى الشعبات من بعد توزيعها على الاعضاء بيوم واحد في الاقل هذا ما عدا المواد التي يحكم بتجهيلها لدى الهيئة العمومية (م) ١٦ يجب تشكيل لجان لاجل ضبط الواثح والاوراق التي تحال الى هيئة المبعوثان وتنتخب اعضاؤها من الشعبات اعني يؤخذ من كل شعبة من الشعبات الخمس عضواً على هذا يكون عددهم خمسة ولكن يسوع ايصال العدد الى عشرة او خمسة عشر على مقتضى اهمية المصلحة بقرار الهيئة العمومية (م) ١٧ اللجنة التي يجب تشكيلها لاجل التدقيق في لائحة او ورقة ينبغي ان كل شعبة من قبل ان تعين لها عضواً تدخل في المذاكرة على تلك اللائحة او الورقة بداية وعند ختام المذاكرة يجري امر انتخاب العضو

توفيقاً للاصول المذكورة في المادة التاسعة (م) ١٨ اللجنة التي يقتضي تشكيلها لاجل التدقيق في اللائحة او الورقة التي احيلت الى احدى الشعبات اذا ادعى احد اعضائها بان يصير انتخاب الاعضاء لدى الهيئة العمومية يتوقف اجراء ذلك على قرار الهيئة توفيقاً لاصول الاكثرية المذكورة في المادة التاسعة (م) ١٩ اللائحة او الورقة التي تعطى الى هيئة المبعوثان ينبغي احوالها الى اللجنة التي تعينت للتدقيق في لائحة اخرى تتعلق بعين القضية (م) ٢٠ حينما تجدد اعضاء الشعبات في كل شهرين يقتضي تشكيل لجنتين تتركب كل منهما من عشرة اعضاء وهاتان الشعبتان تكون وظيفة احدهما التدقيق في الموائع التي يقدمها المبعوثان ووظيفة الثانية التدقيق في المعروضات التي تقدم الى هيئة المبعوثان (م) ٢١ يجب تشكيل لجنة مخصوصة لاجل التدقيق في لائحة القانون المتعلق بميزانية المالية في كل سنة واعضاؤها خمسة عشر ينتخبون من الشعبات وتحال جميع لوائح القوانين المختصة بتكثير ايراد الدولة ومصرفها او بنقيصها وكذا قانون الحساب القطعي الى تلك اللجنة (م) ٢٢ حين يكمل انتخاب اعضاء كل لجنة يجب اجتماعهم حالاً فينتخبون منهم رئيساً لهم وكتاباً للضبط وكتاباً للضبطة التي يلزم تحريرها في نتيجة التدقيقات ويجري امر هذا الانتخاب على وفق اصول الاكثرية المندرجة في المادة التاسعة ويجب التصريح باسماء الاعضاء الموجودة في ورقة الصبط من كل جلسة ويجب على كل من الاعضاء ان يقيد اسمه في دفتر المخصوص عند حضوره الى اللجنة (م) ٢٣ المضبطة التي تصدر من كل لجنة تعطى الى مقام الرئاسة في الهيئة العمومية واذا ارادت الهيئة تلاوتها علناً تتلى وعلى كل حال ينبغي طبع مضابط اللجان وتوزيع نسخها على كافة المبعوثان وهذا التوزيع يكون قبل الشروع في المذكرات الابتدائية عليها يوم واحد لا اقل ما عدا المواد المستعجلة لدى الهيئة (م) ٢٤ اذا كان احد المبعوثان عضواً في اللجنتين فلا يجوز ان يكون عضواً في اخرى اما اذا كانت احدى اللجنتين اتمى امرها وصدرت مضبطة الختام فلا بأس بذلك (م) ٢٥

الرئيس هو الذي يوزع ويرسل جميع الاوراق المتعلقة بالمواد التي يجب البحت عنها في الشعبات واللجان الى محالها اللازمة لها وعند ما يعطي القرار القطعي على لوائح هاته الاوراق في الهيئة العمومية يحفظ اصلها المعر عنه (يطلب) في مخزن الاوراق المختص بهيئة المبعوثان

(الفصل الرابع) - في بيان لوائح القوانين والاستدعاء الذي يحصل في تنظيم قانون او تعديله

(م) ٢٦ لوائح القوانين التي تحال الى هيئة المبعوثان من مقام الصدارة اذا ارادت الهيئة ان تكون تلاوتها علناً في المجلس تتلى والرئيس يامر بطبعها مع التقرير الموجود ضمنها السارح لها وتوزيع نسخها الى الاعضاء ويحولها الى اللجنة المختصة بها (م) ٢٧ اذا اراد بعض المبعوثان تقديم ورقة استدعاء الى الحكومة السنية تتضمن طلب تنظيم قانون جديد او تعديل احد القوانين الموجودة يلزم اولاً تقديم تقرير الى الرئيس يكون مشتملاً على الاسباب الموجبة لذلك وبتلى هذا التقرير في الهيئة العمومية وتصدر المراجعة الى الاراء في لزوم التذاكر والبحت عن هذا الطلب وعدمه فاذا قر الرأي على البحت عنه يحال التقرير المذكور على اللجنة المختصة بذلك المذكورة في المادة العشرين وعند ما تأتى المضبطة المتعلقة بهذه القضية من اللجنة تتلى امام عموم الهيئة وتجري المذاكرة عليها فاذا اجتمع اكثر الاراء على قبولها تنظم مضبطة في طلب عمل لائحة ذلك القانون تعديلاً او مبدلاً ثم تقدم الى مقام الصدارة (م) ٢٨ اذا ابى الاكثرون قبول ذلك الطلب اعني وضع قانون ما او تعديله فلا يسوع تاخير هذا الامر في ميدان المذاكرة الا مدة شهرين تمر من تاريخ (الإباء) لا اقل

(الفصل الخامس)

في بيان استيضاح المواد من وكلاء الدولة

(م) ٢٩ اذا كلف احد المبعوثان استيضاح مادة ما من وكلاء الدولة يجب عليه تقديم تقرير الى الرئيس يذكر فيه الاسباب الموجبة لذلك ومن بعد ما يتلى هذا التقرير لدى الهيئة تصير المراجعة الى الاراء في قبول التكليف المذكور او رده من غير دخول في

ملحوظات

(الفصل السابع) - في بيان اصول المذاكرة على لوائح القوانين في الهيئة العمومية

(م) ٣٣ جميع لوائح القوانين ينبغي ان تتلى بالتمام وتجري المذاكرة عليها مرتين بين كل مرة خمسة ايام لا اقل ثم تصير المراجعة الى الاراء لقبولها او ردها هذا ما عدا المواد المستعجلة (م) ٣٤ اذا اراد احد المبعوثان ان يطلب تعديل لائحة قانون احيلت الى احدى اللجان يلزم ان يفيد الرئيس تحريراً بذلك مع تصريح الامر المتعلق بها والرئيس يحول القضية الى اللجنة ويجب ايضا على صاحب هذا الطلب عند ما تتلى اللائحة في الهيئة اهمومية ان يوضح الاسباب الموجبة لذلك التعديل فاذا وجد عند ذلك من الاعضاء من صوب الطلب ببحث عنه في الهيئة واذا كان بعكس ذلك يصرف النظر عنه (م) ٣٥ اذا طلب بعض الاعضاء تعديل قضية تجري المذاكرة عليها في المجلس وليس في الوقت مسموح يمكن فيها البحت عن هذا الطلب ليقبل او يرد فيلزم ان يكتب هذا التعديل في ورقة ويطلع منه نسخ متعددة توزع على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة التالية (م) ٣٦ التعديل الذي يطلب على لائحة قانون بعد انتهاء المذاكرة الاولى عليها ينبغي ان يكتب في ورقة ويرسل الى اللجنة التي اطلعت على تلك اللائحة ودقت النظر فيها وتطلع ايضا هاته الورقة وتعطى نسخها الى الاعضاء قبل الشروع في المذاكرة التالية (م) ٣٧ التعديل الذي يطلب عند اجراء المذاكرة الاولى او التالية اذا طلب حالته الى اللجنة المتعلقة به من هوامور على تنظيم مضابط اللجنة المذكورة ولا بد من الاحالة (م) ٣٨ التعديل الذي يطلب عد اجراء المذاكرة الثانية ينبغي ان صاحبه يبين اسبابه مجملًا فيجب عن ذلك اعضاء اللجنة فقط ثم يتقرر لدى الهيئة لزوم التذاكر بشأن هذا التعديل او عدم اللزوم فاذا تقرر اللزوم يحال الى اللجنة ايضا ولا تسوع المراجعة الى اراء الهيئة في قبول التعديل المذكور او رده في ذلك اليوم مطلقاً (م) ٣٩ اذا اراد الذي طلب التعديل ان يذهب الى اللجنة ويبين مرامه ولا بأس بذلك (م) ٤٠ يسوع طلب تعديل يتعلق بمواد

المذاكرة على اساس القضية فاذا قبل التكليف بالاكثرية يعطى القرار على تعيين يوم للسؤال ثم تسطر تذكرة من جانب الرئيس الى الذي يطلب السؤال منه في استدعائه بالذات او بارسال احد رؤساء المأمورين الذين بعيته الى الجلسة ويوضح بها الامر الذي يراد استيضاحه منه (م) ٤٠ حينما يحضر هذا الوكيل بنفسه او يرسل احد الرؤساء الذين بعيته باليعداد الى الجلسة يسأل عن المقصود فان لزم جوابه فلا يجوز ان تبادر الاعضاء لذلك بل ينبغي ان المبعوث الذي كلف بهذا السؤال يجيب اولاً ثم غيره (م) ٤١ الجواب الذي يعطيه الوكيل او نائبه في معرض الايضاح والجواب الذي يقابله به المبعوث صاحب التكليف تجري المذاكرة عليها في الهيئة ويبحث عن هذا الايضاح هل هو كاف ام لا فاذا كلف احد الاعضاء بيان الاسباب الموجبة في القرار الذي يعطى بهذا الشأن قبولاً او ردّاً ينبغي ان يكتب الاسباب المذكورة في ورقة ويسلمها للرئيس وان كلف احد صرف النظر عن بيان الاسباب المذكورة يجب المراجعة الى الاراء اولاً في كل الامرين

(الفصل السادس)

في بيان الشكاية على احد وكلاء الدولة

(م) ٣٣ اذا قصد بعض المبعوثان بت الشكوى على احد الوكلاء عن امر موجب للمسئولية تتعلق بالاحوال التي يسوع للمبعوثان البحت عنها يجب ان يقدم الى الرئيس تقريراً بهذا التقرير يتلى في الهيئة ويحال على احدى الشعبات بمقتضى قرار الاكثرين وكل ذلك يكون في رهة ثلثة ايام لا اكثر والشعبة تجري التحقيق وانحصر عن هذا الامر وتستوضح من المشتكي عليه على التفصيل ثم تذكر في القضية فان تقرر بالاكثرية ان الشكاية حذيرة بالبحث والتدقيق فحينئذ تسطر ورقة القرار وترسلها الى الهيئة فتتلى امام المحموم فاذا لزم استدعاء المشتكي عليه يستدعى للحضور ويضغى الى ما يجيب به امام الهيئة الذات او بالواسطة ثم تصير المراجعة الى الاراء فان قبلت ورقة القرار المذكورة بالاكثرية المطلقة من ثلثي الاعضاء الحاضرين يبادر بتنظيم مصبطة في طلب المحاكمة ويرسلها للرئيس الى مقام الصدارة

لأئحة من اللوائح بعد إحالتها الى اللجنة وحيث يجري ايجاب هذا الطلب توفيقاً للقواعد المشروحة فيما تقدم (م) ٤١ المصبطة التي تكتبها اللجنة تعطى الى رئيس المبعوثان وتوزع نسخها المطبوعة على الاعضاء ثم يعين لدى الهيئة اليوم الذي تجري المذاكرة فيه عليها والمذاكرة الاولى تكون على مجموع الائحة وعند انتهائها يسأل الرئيس الاعضاء عن الشروع تالياً في المذاكرة عليها مادة مادة فاذا قررت الهيئة عدم الدخول في مذاكراتها على التفصيل يقول الرئيس ان هاته الائحة لم تقبل لدى الهيئة فان قررت الهيئة الدخول في البحث عن كل مادة على حدة فيحتمل بصير البحث على التفصيل عن كل مادة منها مع التعديل المتفرع عنها وعند ختام المذاكرة يقرر المجلس الشروع في المذاكرة الثانية او عدم الشروع (م) ٤٢ تلزم مراجعة الاراء في قبول المواد وما يتفرع عليها من التعديلات او عدم قبولها على الانفراد باناء المذاكرة الثانية ويسوغ لكل من المبعوثان ان يبين ملاحظته في شأن الائحة التي تجري المذاكرة عليها من قبل ان نصير المراجعة الى اكثرية الاراء في قبولها او ردها (م) ٤٣ القوانين المتعلقة بالمنافع المحلية تكون مستثناء من قاعدة المذاكرة عليها مرتين فيكفي البحث عنها مرة واحدة لاجل المراجعة الى اكثرية الاراء في قبولها على الوجه القطعي واللوائح المتعلقة بهذه القوانين والتعديلات التي يصير تكليفها ينبغي ان يجري امر المذاكرة على قبولها او ردها توفيقاً للاصول المذكورة في المادة التاسعة بخصوص المواد المستعجلة والتعديل والضم الذي يصير تكليفه باناء المذاكرة يكون تابعاً للقواعد المحررة في المادة الثامنة

(الفصل الثامن)

(في بيان المعروضات التي تقدم الى الهيئة) (م) ٤٤ المعروضات التي تقدم الى هيئة المبعوثان ينبغي ارسالها الى الرئيس وان تكون ممصاة باسماء اصحابها وكماهم وان يوضح بها مسكهم وان كان المعروض الواحد يحوي اسماء متعددة فيكفي حينئذ بيان مسكن احدهم ويجب ان يكون صاحبه موجوداً على صفة المدعي ويجوز اعطاؤه الى الرئيس بواسطة

احد الاعضاء وعند ذلك يلزم ان يكتب هذا العضو على المعروض انه اعطي بواسطة ويمضي تحته والمعروض الذي يأتي به جمع من الناس او يرسل على تلك الصفة لا يجوز للرئيس قبوله ولا لاحد من الاعضاء تناوله واعطاؤه لرئيس (م) ٤٥ المعروضات التي ترد الى المجلس يجب قيد مضمونها في دفتر على الترتيب ووضع العدد رقماً عليها والتصريح باسم صاحبه وكنيته وشهرته وبيان اسم العضو الذي توسط فيه اعطاء المعروض الى الرئيس ان كان اعطي بواسطة احد الاعضاء (م) ٤٦ المعروضات التي تقيد في الدفتر يرسلها الرئيس الى لجنتها والمعروض الذي يتعلق ببعض اللوائح التي يجري النظر والتدقيق عليها في لجنة اخرى يرسله اليها ويسوع لكل من المبعوثان ان يستأذن الرئيس في مطالعة اي معروض شاء من المعروضات التي احيلت الى اللجان (م) ٤٧ لجنة المعروضات تدقق النظر في جميعها على الانفراد وتقسمها على ثلاثة اقسام القسم الاول الذي يقضي تبليغه الى وكلاء الدولة والثاني الذي يجب مطالعته وتدقيقه في عموم الهيئة مع تبليغه الى احد الوكلاء والثالث الذي لا لزوم لتبليغه الى الوكلاء ولا لمطالعة في الهيئة والمعروض الذي يتعلق بشخص صاحبه وينبغي ان لا يرجع به اولا الى مرجعه الرسمي من مأموري الدولة يرد الى صاحبه والقرار الذي يحصل في المجلس على معروض ما ينبغي تبليغه الى صاحبه تحريراً مع بيان رقم عدده (م) ٤٨ ينبغي للجنة المعروضات ان تنظم في كل جمعة جدولاً تبين به عدد جمع المعروضات التي ترد اليها مع اسماء اصحابها وكماهم والقابهم ومسكهم وخلاصة مضمونها والنتيجة التي حصلت من تدقيقاتها مع الاسباب الموجبة مجملها ثم يطبع هذا الجدول وتوزع نسخة على اعضاء هيئة المبعوثان ويجوز الاكتفاء بمجرد بيان العدد والاسم والشهرة والمسكن ونتيجة التدقيقات في الجدول اذا رأت اللجنة لزوماً لذلك وقررت باتحاد الاراء (م) ٤٩ التدقيقات التي تجري على العروضات في اللجنة وتلخص نتائجها في كل جمعة بتقرير واحد وتقدم الى الهيئة وتتل في محضر العموم والعرضات

ملحوظات

الذي تجري المذاكرة عليه تصير المراجعة في شأنه لا أكثرية الآراء (م) ٥٠ العرص حال الذي يبلغ الى احد الدوات من وكلاء الدولة اذا لم يرد عنه جواب الى خمسة عشر يوماً يكسب له الرئيس تذكرة تتضمن التأكيذ والاختار بذلك

(الفصل التاسع) (في بيان استعجال القرار)

(م) ٥١ اذا قدمت لائحة قانون ما الى المجلس او قدم احد من الاعضاء تقريراً بتكليف شيء فيسوع لاحد وكلاء الدولة ولصاحب التقرير المذكور او غيره من الاعضاء ان يطلب تعجيل القرار على ذلك تحريراً ولكن ينبغي ان يوضح في تحريره الاسباب الموجبة لهذا التعجيل (م) ٥٢ يسأل الرئيس الهيئة عن قبول ما يحصل من الطلب والاستعجال وعدم قبوله فاذا تقرر قبوله يحال الامر على اللجنة التي تختص بذلك فان لم يكن لجنة مختصة يحال على السبعة وهناك يقدم على غيره من المواد (م) ٥٣ اللائحة والتكليف اللذان يقرر تعجيل امرها تجري المذاكرة عليهما مرة واحدة يعني تجري المذاكرة اولاً على عموم محتوياتها ثم يسأل الرئيس الاعضاء عن رأيهم في الدخول في المذاكرة عليهما مادة مادة بالانفراد فان اجابوا بعدم الدخول تكون الهيئة قد رفضت قبول تلك اللائحة او التكليف وان ارادوا الدخول يصير الشروع في المذاكرة عن كل مادة وعن التعديلات التي تنفرع عليها اذا كانت موجودة (م) ٥٤ اذا رفضت الهيئة امر الاستعجال تجري المذاكرة حينئذ على اللائحة او التكليف طبق الاصول المعتادة (م) ٥٥ اذا كلف احد في اتاء المذاكرة بعض تعديلات او زيادات ينبغي ان يذكر الاسباب الموجبة لذلك بجملاً واذا طلب احد الوكلاء في المجلس او محرر مضبطة التكليف او اللائحة احالة الامر على اللجنة يحال وان لم يحصل هذا الطلب يجب عند وقوع التكليف في التعديل الزيادة ان يبين محرر المضبطة رأيه في ذلك اولاً ثم تقرر الهيئة الدخول في المذاكرة او عدم الدخول فان قررت لزوم المذاكرة يحال حينئذ على اللجنة (م) ٥٦ المواد المستولة في اللائحة او مذكرة التكليف اذا قبلت بالاكثرية فرداً

فرداً ينبغي المراجعة الى أكثرية الآراء ايضاً من حيث مجموعهما ويسوغ لكل من المبعوثان ان يذكر ما يبدو له من الملحوظات العمومية ايضاً كان او سلباً فاذا رأوا لزوماً لتدريج بعض عبارات اللائحة او مذكرة التكليف يجوز ارجاعها الى اللجنة المتعلقة بها كل ذلك ما لم يعد القرار على مجموع اللائحة او مذكرة التكليف اما اذا طلبت اللجنة استرجاعها فلا بد من ايجاب طلبها على كل حال ويجب ان تباشر اللجنة حالاً عند وصولها لتدريج المطلوب وتعددها وصحة الى الهيئة وغب تلاوتها لدى العموم تجري المذاكرة على العبارة فقط

(الفصل العاشر)

(في بيان الاصول واتقاعدة لاستحصال الآراء)

(م) ٥٧ المواد التي تحال الى المذاكرة لدى الهيئة تكون كيفية قبولها اوردها بالاكثرية باحدى هذه الصور الثلاث الآتية وهي اما باشارة مخصوصة او بتعيين الاسماء او بالرأي الخفي فالاشارة المخصوصة هي القيام وقوفاً اورع اليد الى فوق واما تعيين الاسماء فهو عبارة عن بيان الرأي علناً على الاوراق المطبوعة عليها الاسماء كما هو مذكور في المادة الحادية والستين واما الرأي الخفي فهو بيان الرأي على الوجه المذكور في المادة الثانية والستين (م) ٥٨ المراجعة الى أكثرية الآراء في جميع الحصوص ما عدا المواد المستناة المذكورة في المادة التاسعة والخمسين والثالثة والستين تكون بالقيام او برفع اليد الى فوق مطلقاً واما تعيين نتيجة القرار وتمييزه فهو من وظائف الرئيس والكتاب فاذا حكوا بوقوع الاشتباه في امر الاكثرية ينبغي اعادة الكيفية بعينها فاذا حصلت الشبهة ايضاً ولم تتحقق الاكثرية يجب استحصال الرأي علناً بتعيين الاسماء ولا يسوغ لاحد ايراد كلام ما في أثناء هذه الاحوال الثلاث (م) ٥٩ لا بد من تعيين الاسماء لاجل جمع الآراء في امرين احدهما وقوع الشبهة في حصول الاكثرية وعدم وقوعها كما مر في المادة السابقة والثاني جمع الآراء على لوائح القوانين المتعلقة بالامور المالية واذا اقتضت الحال منع احد الاعضاء عن التكلم او تقبيح ما فعله

او تنديه للافتاء لاحكام النظام الداخلي فهذه المسائل يجتمع الرأي عليها بالقيام ووقفا او برفع اليد الى فوق لا غير (م) ٨٠ يوقف اجراء اصول تعيين الاسماء على طلب خمسة عشر قرا من الاعضاء لا اقل فاذا حصل الاشتباه في وقوع الاكثرية من نتيجة القيام او رفع اليد فحينئذ يكفي طلب واحد من الاعضاء في اجراء اصول تعيين الاسماء وتعلن الاعضاء الذين يبينون اراهم على هاته القاعدة على الامر سواء كان ايجابا او سلبا في الجريدة الرسمية (م) ٦١ الاصول في تعيين الاسماء تكون هكذا وهوان خدمة المجلس بدورون على الاعضاء وبابديهم صناديق الرأي فيلقي كل من الاعضاء في الصندوق احدى الورقتين البيضاء والصفراء فالبيضاء اشارة الى القبول والصفراء الى عدمه ويقومون جالسين في مجالسهم فعند انتهاء ذلك يبين الرئيس حثامه وتأتي الخدام بالصناديق المذكورة ويضعونها على المائدة امام الرئيس ثم يفتح الكتاب الصناديق ويخرجون الاوراق منها ويعدونها ويفرقونها ويكتبون عدد انواعها ويعرضونها على الرئيس وهو يبين النتيجة الحاصلة من الآراء (م) ٦٢ اذا طلب احد الاعضاء استحصال الرأي خفية على امر وكان العزم على استحصاله عليه علنا بعيين الاسماء تلزم المراجعة الى اكثرية الآراء في ذلك فان حصل ايجاب الطلاب والفرق بين الرأي العلني الذي يكون بتعيين الاسماء وبين الرأي الخفي هو ان الرأي الخفي يكون بوضع الكرة عوضا عن الورقة المحررها اسم المبعوث في صندوق الرأي الموضوع على المائدة وتكون الكرة نوعين كالورقة نوع ابيض ونوع اسود فالابيض اشارة الى القبول والاسود الى عدمه ويضع العضو احدى الكرتين في صندوق الرأي والمائة في صندوق التطبيق فتفرع الكتاب صندوق الرأي ويفرقون البيض من السود ويعدونها علنا ثم يبين الرئيس نتيجة ما حصل من ذلك (م) ٦٣ اذا حصل التكليف باجراء اصول المائدة عند جمع الآراء علنا كانت او خفية فقبل الشروع في تعدادها ينبغي تقرير اجرائها من دون مذاكرة عليها اعني ان احد الكتاب يتلو اسما

الاعضاء المكتوبة على ترتيب حروف المعجم وكل من يتلى اسمه منهم يطهر عسه والكتاب يعلم على اسمه انه موجود (م) ٦٤ امر الانتخاب جميعه المذكور في هذا النظام يجري جمع الراي عليه خفية سواء كان في الهيئة العمومية او في الشعب او في اللجن فالانتخاب الذي يجري لدى عموم الهيئة يكون هكذا اعني ان كلا من المبعوثان يضع ورقة في ظرف مفتوح ويلقيها في صندوق الرأي الموضوع على المائدة مكتوبا فيها اسماء الذات الذين انتخبهم هو بنفسه ويصير تفريق هاته الاوراق الى اقسام ثم يفتحها كتاب الهيئة ويقيدون الاسماء التي بها ويعرضونها على الرئيس وهو يبين النتيجة الحاصلة من ذلك (م) ٦٥ يسوغ في كل آن تكليف الهيئة بعدم الدخول في مذاكرة امر ما لكونه لا يليق بالمذاكرة وعند وقوع هذه التكليف تنبغي المراجعة الى اكثرية الآراء في قبول ذلك ما عدا المواد المستحيلة وتأتي مضبطة اللجنة في ذلك الخصوص الى الهيئة فان لم تكن اتت بعد فلا يسوغ هذا التكليف (م) ٦٦ اذا حصل تكليف الهيئة بان تدخل في مذاكرة مادة اخرى او بترجيع امر على غيره في المذاكرة او بان تمتل احكام النظام الداخلي ينبغي حالا تاخير المذاكرة الجارية والبحث عن هذا التكليف بالمراجعة الى اكثرية الآراء هذا اذا كان احد المبعوثان لا يورد كلاما اما اذا كان في اناء ايراد الكلام ولا تسوغ المبادرة لهذا التكليف اصلا (م) ٦٧ اذا حصل تكليف ما في تعديل احكام مادة تلزم المذاكرة عليها يجب البحث اولا عن هذا التعديل فان لم يقبل بالاكثرية يتسر حينئذ في جمع الآراء على المادة (م) ٦٨ اذا كانت المادة التي تجري عليها المذاكرة تحتوي على مشكلتين وطلب البعض تفريقها بان تصير المراجعة الى الآراء عليها بالانفراد يجب انهاء (م) ٦٩ تجمع الآراء على كل مادة من مواد لوائح القوانين بفردا اما الجداول المربوطة بميزانية المالية فيجمع الراي على كل فصل منها فقط ثم من بعد انتهاء المذاكرة على مواد الاثمة وتقرر اكثر الآراء بالايجاب او السلب تصير المراجعة الى الآراء عن مجموع الاثمة (م) ٧٠ لا يجوز افتتاح المذاكرة اذا

ملحوظات

لم يكن أكثر الأعضاء حاضراً ولو بزيادة واحد على النصف ويجوز تقرير كافة المذكرات باتفاق أكثر الأعضاء الحاضرين المعبر عنها بالأكثرية المطلقة ما عدا المواد المشروطة فيها أكثرية الثلثين ولا بد من وجود أكثر الأعضاء على ما مر عند تبين الرأي أيضاً وعند تساوي الآراء يعتبر رأي الرئيس بمنزلة رأيين وإذا اشتبه الرئيس والكتاب في حقيقة عدد الأعضاء الحاضرين ينبغي إجراء أصول تعيين الأسماء على المائدة فإذا كانوا أكثر من النصف بزيادة عضو واحد ولم تحصل الأكثرية المطلقة يلزم تأخير اقرار على المادة التي جرت عليها المذكرة إلى جلسة أخرى (م) ٧١ التكليف الذي يعود إلى شكاية عن أحد وكلاء الدولة أو لاثام أحد أعضاء هيئتي الأعيان والمبعوثان لا يسوغ قبوله إلا بالأكثرية المطلقة على نكثي الأعضاء الحاضرين وإذا حصل تكليف يتعلق بتعديل القانون الاسامي ينبغي ان يكون ثلثا الأعضاء المرتبين جميعهم متفقين في الرأي على ذلك والا فلا يعتبر هذا التكليف مقبولا (م) ٧٢ يقول الرئيس عند انتهاء المذكرة على كل مادة لدى عموم الهيئة (ان الهيئة قد قبلت) او (ان الهيئة لم تقبل)

(الفصل الحادي عشر) - في كيفية عقد الجلسات لاجل المذكرة في هيئة المبعوثان

(م) ٧٣ الرئيس هو الذي يفتح المذكرة في كل يوم من ايام الجلسات ويعود عليه امر الادارة في المذكرات ووقاية احكام النظام الداخلي من الحلال وحفظ الانتظام (م) ٧٤ الكتاب يرعون تنظيم ضبط الجلسات ويتلو احد الكتاب في افتتاح كل جلسة ضبط الجلسة الماضية فاذا قبل لدى الهيئة يمضي عليه الرئيس او الذي ناب عنه في تلك الجلسة واثنان من الكتاب لا اقل (م) ٧٥ اذا اعطيت اوراق الى الرئيس او وردت له لاجل تبليغها الى الهيئة ينبغي ان يبلغها قبل الشروع في مذاكرة المواد المحررة في دفتر اليومية (م) ٧٦ الاوراق التي يقصد تبليغها الى الهيئة تعطى للرئيس واذا رأت الهيئة لزوم لطبعها تطبع (م) ٧٧ لا يسوغ لاحد

الأعضاء ان يورد كلاماً ما لم يستأذن الرئيس والذي يستأذن ينبغي ان يصعد الى المحل المختص لذلك ويجوز ان يورد كلامه في مقامه واقفاً اذا اذن له الرئيس في ذلك ويجب ان يوجه خطابه الى الرئيس في جميع كلامه وان يكون شفاهاً (م) ٧٨ ينبغي ان تقيّد الكتاب على الترتيب اسماء الذين يستأذنون الرئيس في ايراد الكلام اعني كلما استأذن واحد يقيد اسمه واذا كانت المذكرة التي سنجري في الجلسة تكون على لأشعة قانون ولا يسوغ قيد اسم احد ما لم تات مضبطة اللجنة المتعلقة بها وتسلم الى الرئيس والا فلا يجوز لاحد ايراد كلام على هذه الأشعة قبولا او رداً قبل ذلك (م) ٧٩ الذين يقصدون ايراد كلام في أثناء المذكرة يجب ان يكون على ترتيب القيد من اسمائهم كما سبق بيانه ولكن يتناوب الذين كلامهم يكون سلباً وإيجاباً اعني لا يتكلم الذي يكون كلامه سلباً مثلاً عقيب الذي تكلم سلباً اما وكلاء الدولة ورؤساء المأمورين الذين يوبون عن الوكلاء والأعضاء الذين كتبوا مسودة لأشعة القانون التي تجري عليها المذكرة فلا يكونون مربوطين بترتب القيد المذكور بل يرخص لهم في الكلام متى شاؤوا ويؤذن لكل من استأذن من الأعضاء في ايراد كلام عقيب انتهاء كلام الوكلاء او نوابهم ولو في غير المواد التي يعبر عنها بالاستيضاحات (م) ٨٠ اذا استأذن احد المبعوثان في ايراد كلام يتعلق بامر مختص به يؤذن له فيه (م) ٨١ يجب على من يورد كلاماً ان لا يخرج عن الموضوع فان خرج فالرئيس يخطره بذلك وان استأذن احد لا يرد كلام في هذا الاخطار فلا يؤذن له والذي يخطره الرئيس مرتين بسبب خروجه عن الموضوع في أثناء تلاوة مقالة ما ولم يمتنع ينبغي للرئيس ان يكلف الهيئة لزوم منعه عن الكلام على تلك المادة فقط في ذلك اليوم والهيئة تقرر ذلك بدون مذاكرة ولا اعطاء رأي علني او حفي بل بالقيام والعود ولكن اذا حصل الاشتباه في تحقق الأكثرية وعدمها فيجئذ لا يمنع من ايراد الكلام (م) ٨٢ قطع الكلام على المتكلم والتكلم بكلام يضر بالأشخاص وإيقاع

(الفصل الثاني عشر) - في بيان سفر المبعوثان الى خارج الاستانة بالرخصة وكيفية استئذانهم (م) ٨٨ يجب على كل مبعوث اذا اراد السفر الى محل ما لاي سبب كان ان يستأذن الهيئة ولكن اذا حصل له امر ضروري جداً الجاء الى السفر عاجلاً يرسل مذكرة الى الرئيس ويوضح بها الاسباب التي الجاته فيرحص له الرئيس او نائبه في السفر ثم يخبر الهيئة بذلك والذي يسافر بلا اذن او يغيب اكثر من حد الاذن تقطع عنه مخصصاته في تلك المدة فقط والذي لا يحضر الجلسات اهمومية لا يذهب الى الشعب والجنات ست مرات متتابعات يعتبر مسافراً بلا اذن واذا كان يعتبر عدم حضوره غير شرعي يعلن اسمه في الجرنال الرسمي

(الفصل الثالث عشر)

(م) ٨٩ المعاملات الجزائية التي تعامل بها المبعوثان من جهة الامور المتعلقة باموريتهم تكون على ثلاثة انواع النوع الاول الاخطار والثاني التقييع والثالث الاخراج من المجلس مؤقتاً (م) ٩٠ كل من صدرت منه حركة من المبعوثان تخالف النظام والامول او اخل بها باياع احدى الحركات المذكورة في المادة الحادية والثمانين من هذا النظام ينبغي اخطاره بذلك في المرة الاولى والاخطار يخص الرئيس او نائبه واذا كان احد المبعوثان يورد كلاماً بوجوب الاخطار واخطره الرئيس فاصفى وطاوع ولكن اراد ان يوضح مقصوده لبراء ذمته يرخص له في ذلك واما الذي لا يكون مأذوناً لا يراد الكلام وتكلم بلا اذن وعامله الرئيس بالاخطار فلا يرخص له في الاعتذار في ذاك الوقت بل عند اختتام الجلسة ولكن يخبر الرئيس فان شاء رخص وان شاء اخر والكلام الذي يورده المعتذر ان لم يره الرئيس كافياً لبراءة ذمته لا يرفع امر الاخطار عنه ويقيد ذاك في جريدة الضبط (م) ٩١ المبعوث الذي يعامله الرئيس بالاخطار مرتين في مجلس واحد ولم ينتبه بل اوقع حركة تغل بالنظام والاصول ايضا يبلغ الرئيس الهيئة لزوم منعه عن الكلام في ذاك اليوم الى ختام الجلسة فتقرر الهيئة او ترفضه بالقيام وقوفاً

امر يغل بانتظام المجلس ممنوع قطعاً (م) ٨٤ من قبل ان يبين الرئيس اختتام المذاكرة يستشير الهيئة في ذلك فان اراد بعض الاعضاء ان يتكلم على هذا الاختتام يؤذن له فقط وان سئلت الهيئة عن رايها في ختم المذاكرة واشتبه على الرئيس والكتاب حصول بالاكثرية وعدمها تصير المراجعة مرة ثانية الى الاراء فان لم ترتفع الشبهة ينبغي الاستمرار في المذاكرة فاذا تقرر ختم المذاكرة بالاكثرية فلا يرخص لاحد سيفي الكلام على القضية المبعوث عنها ايجاباً كان اوسلباً ولكن اذا طلب احد ان يتكلم في كيفية جمع الاراء على المسألة فلا باس بذلك (م) ٨٤ اذا حصلت مشاجرة باثناء المذاكرة في الهيئة اهمومية ولم يتيسر للرئيس منعها بالكلام يقوم واقعاً فان استمرت يبين انه يفض الجلسة مؤقتاً فان لم يحصل الهدوء ايضاً يفض الرئيس المذاكرة مدة ساعة فقط وحينئذ يذهب كل واحد من الاعضاء الى الشعبة المنسوب هو اليها وعند حلول الميعاد يعتقد الرئيس الجلسة فان استؤنفت المشاجرة ايضاً يفض الجلسة في ذلك اليوم ويجمع الاعضاء في الغد (م) ٨٥ اذا طلب احد وكلاء الدولة او خمسة عشر قراً من الاعضاء ان تكون المذاكرة خفية يتقرر ذلك ويلزم ان يكون هذا الطلب باعطاء مذكرة الى الرئيس ثم يصير اخراج المستمعين من دائرة المجلس وتجري المذاكرة على اصابة هذا الطلب وعلمه وتقيد اسماء الذين طلبوا ذلك ويطلب الرئيس من الهيئة رايهم في اجراء المذاكرة علناً بعد حل المسألة التي حصل الطلب على التذاكر بشأنها خفية ويجري الايجاب على مقتضى القرار المعطي بالاكثرية (م) ٨٦ ينبغي قبل اختتام كل جلسة ان يبين الرئيس ميعاد الجلسة الآتية في يومها وساعاتها والامر الذي ستجري المذاكرة عليه بها ثم يختم الجلسة ويلزم تنظيم ورقة يكتب بها ميعاد الجلسة الآتية والمواد التي يجري البحث عنها فتعلق في محل مناسب من دائرة المبعوثان وتعلن صورة هذه الورقة في الجريدة الرسمية (م) ٨٧ ينبغي اعلان جرايد الضبط التي تجري في هيئة المبعوثان ايضاً في الجرنالات الرسمية

ملحوظات

فقط من دون مذاكرة اما الجزء التقني فهو عبارة عن المعاملة بالاختار مع البيان علنا ان الهيئة استجبت تلك الحركات الواقعة منه ويستحق ذلك من تصدر منه حركات مغايرة للقاعدة ويكتب هذا الامر في جريدة الضبط (م) ٩٢ كل من حكم عليه من المبعوثان بالمنع عن الكلام كما هو محور في المادة الحادية والتسعين ولم يتنبه او عامله الرئيس بالاختار ثلث مرات متفرقات في ظرف ثلثين يوما او تسبب في وقوع المشاجرة في الهيئة العمومية ابتداء او حمل المبعوثان على الامتناع عن الحضور الى المجلس واحترق بعض الاعضاء او تهددهم واغضبهم بكلام يحكم عليه بجزاء التقبيح (م) ٩٣ كل من حكم عليه بجزاء التقبيح من المبعوثان ولم يظهر المطاوعة او اغرى واحدا او اكثر من الاعضاء بايقاع معاملات جبرية او احقر بعض المبعوثان او جميعهم واحقر الرئيس او تكلم على هيئة الاعيان يحكم عليه ايضا بالتقبيح وباخراجه من المجلس موقفاً (م) ٩٤ المبعوث الذي حكم عليه بالخروج من المجلس موقفاً يجب عليه ان يخرج حالا من الهيئة العمومية ويمنع عن حضور المجلس ثلث جلسات متتابعات (م) ٩٥ الجزء التقني والاخراج من المجلس موقفاً مع التقبيح يكلف الرئيس الحكم بما فنقرها الهيئة بالقيام وقفاً بدون مذاكرة والمبعوث الذي يقع في حقه هذا التكليف له ان يبري ذمته بنفسه او بواسطة احد رفاقه من ذلك بكلام والقرار الذي يعطى في امر التقبيح والاخراج يقيد في جريدة الضبط بالتصريح (م) ٩٦ اذا وقع من احد المبعوثان جنحة او جناية سيئة دائمة المبعوثان ينبغي ان يؤخر الرئيس المذاكرة حالا ويعلم الهيئة العمومية بالامر الواقع ثم يجلب الشخص الى حجرة ويستوضح منه الامر بحضور كتاب الهيئة وبعد ذلك تسطر مضبطة وترسل الى مقام الصدارة لاجراء ما تقتضيه الحال

(الفصل الرابع عشر — في بيان الضبط الداخلي) (من هيئة المبعوثان)

(م) ٩٧ اجراء التقيدات اللازمة لمحافظة امنية المبعوثان هي من جملة وظائف الرئاسة (م) ٩٨

يجري الرئيس او نائبه الضبط والربط بهيئة المبعوثان على اسم الهيئة (م) ٩٩ لا يسوغ لاحد الدخول الى المحل المخصص بالمبعوثان بسبب من الاسباب مطلقاً (م) ١٠٠ يجب على الذين يكونون في المحل المخصص بالمستمعين عند انعقاد هيئة المبعوثان ان يجلسوا في محلهم ويتعنتوا وكل من يفعل شيئاً يقصد به الاستحسان او غيره او يتكلم فحالا تخرجه الخدام المأمورون بالرئيس من المجلس لوقاية النظام والاصول والذي يقع منه ما يمنع من اجراء المذاكرة في الهيئة كائناً من كان تجب شكايته الى مرجعه العائد هو اليه

(الفصل الخامس عشر) — في بيان المعاملات والمناوبات فيما بين هيتي الاعيان والمبعوثان (م) ١٠١ لوائح القوانين التي تاتي الى هيئة المبعوثان متى حصل عليها القبول القطعي يرسلها الرئيس راساً الى رئيس هيئة الاعيان (م) ١٠٢ اذا ارجعت هيئة الاعيان لائحة قانون الى المبعوثان لاجل تعديله ينبغي تشكيل لجنة لذلك فتجتمع اعضاؤها مع اعضاء اللجنة التي تعينها هيئة الاعيان ويسوع لاحد المبعوثان ان يكلف تقرير عبارة التعديلات التي طلبت فاذا قبلت الهيئة ذلك تحال هاته المامورية حينئذ الى اللجنة التي دقت على تلك اللائحة اولا او يحدد تشكيل لجنة من اعضاء الشعب فان اتفقت واتحدت اراء اعضاء اللجنتين على عبارة التعديلات المطلوبة تسطر مضبطة من لجنة المبعوثان بتصريح العبارة المتفق عليها وتجري المذاكرة عليها في عموم الهيئة

(الفصل السادس عشر) — في مواد شتى

(م) ١٠٣ اذا ازم تعيين بعض المبعوثان للحضور في محفل رسمي يقرع بينهم اما حصر عددهم فانه يتقرر بمعرفة الهيئة ويكون في جملتهم الرئيس واثنان من الكتاب (م) ١٠٤ يسوع للمبعوث الذي جرى التدقيق على انتخابه ان يستعفي من هاته الوظيفة ان شاء واذا استعفى الذي لم يجز التدقيق على انتخابه لا يسقط استغفاؤه حق الهيئة في اجراء التدقيق على انتخابه ويرسل الرئيس ورقة الاستغفاء الى مقام الصدارة (م) ١٠٥ المواد المتعلقة بانتخاب الرئيس

الرياسة والكتاب الذين يقر الرأي القطعي على انتخابهم فياترون حالاً بإيفاء الوظيفة المكلفين بها (م) ٦ في الجلسة الاولى من اجتماع الهيئة في كل سنة بعد انتخاب الكتاب تبندر الهيئة الى انتخاب اعضاء اللجنة المذكورة في المادة الثامنة

(الفصل الثاني)

(في بيان كيفية تشكيل اللجان ووظائفها)

(م) ٧ ان اللوائح او الاوراق التي تحول الى هيئة الاعيان ترسل برأي الهيئة في اول الامر الى احدى اللجان لاجل التدقيق واللجان تكون مركبة من خمسة اعضاء ولكن يزداد العدد الى السبعة او التسعة على حسب اهمية المصلحة ويجري انتخاب الاعضاء طبق الاصول المعينة في المادة الخامسة (م) ٨ تشكل لجنتان اخريان على حسب الايجاب ما عدا اللجان المذكورة في المادة السابعة وتكون كل واحدة منهما مركبة من خمسة اعضاء وتبديل هؤلاء الاعضاء في كل شهرين مرة وتكون وظيفة احداها النظر والدقيق في اللوائح التي يقدمها احد الاعضاء او بعضهم ووظيفة الاخرى تدقيق المعارض التي تقدم الى هيئة الاعيان (م) ٩ بعد انتخاب اعضاء اللجان وتشكيلها يصير انتخاب احد الاعضاء من كل لجنة ليكون رئيسها وينظر تنظيم المضبطة التي تتحرر عند ختام المذاكرة واذا مست الحاجة ينتخب عضو اخر نائباً عن اللجنة لا يوضح ما يلزم لدى هيئة الاعيان ويجري هذا الانتخاب على الوجه المذكور في المادة الخامسة ويحق لرئيس الهيئة ان يتأمر في اللجنة التي يريد بها ويلزم تحرير اسماء الاعضاء الحاضرين وبيان عددهم في مضبطة كل جلسة من جلسات اللجنة ويجب على كل واحد من الاعضاء ان يقيد اسمه في دفتر المخصوص لذلك وقت حضوره للمجلس (م) ١٠ تعطى مضابط اللجان الى رئيس الهيئة في الجلسة العمومية وتلى هاته المضابط علناً اذا ارادت الهيئة ذلك وعلى كل حال تتوزع نسخها المطبوعة عليهم ويلزم توزيع النسخ المذكورة قبل الدخول في المذاكرة يوم واحد لا اقل ما عدا المواد التي تعتبر انها مهمة (م) ١١ اذا كان احد الاعيان عضواً

وتدقيق انتخابات المبعوثان من هذا النظام تكون مرعية الاجراء من ابتداء شهر تشرين الثاني سنة ١٢٩٣ — (تاريخ الارادة السنية السلطانية في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٩٤ وفي ١ مايس سنة ١٢٩٣ تركيا — {مجلس الاعيان (العشائي) ١٢ رمضان سنة ١٢٩٤ ٨ ايلول سنة ١٢٩٣

(نظامات مجلس الاعيان)

(النظام الداخلي لهيئة الاعيان)

(الفصل الاول - في بيان مامورية الرئيس)

(ووكياه وكيفية انتخاب الكتاب)

(م) ١ يكون لهيئة الاعيان رئيس ووكيل رئيس وكاتبان (م) ٢ الرئيس ووكيل الرئيس يكونان من هيئة الاعيان وينصبان راساً من طرف الذات المملوكانية لسنة واحدة وفي انتهاء السنة يدلان ويجوز نصبها ثانياً عند انتهاء المدة ويبقى كل منهما عضواً بعد انفصاله من الرئاسة او الوكالة كما كان (م) ٣ وظيفة وكيل الرئيس هي عبارة عن القيام بوظائف الرئاسة عند عدم وجود الرئيس (م) ٤ عند اجتماع هيئة الاعيان في كل سنة يقوم موقفاً بخدمة الكتابة في الجلسة الاولى اثنان من الاعضاء من الاحد سناً ثم يجري انتخاب الكتاب الراتبين على الوجه المذكور في المادة الخامسة (م) ٥ تكون الكتاب من جملة الاعضاء ويجري انتخابهم بالرأي الخفي ويكونون مكلفين بإيفاء الوظائف المحررة في المادة الثانية والخمسين فاذا لم يتفق رأي الاكثرين في المرة الاولى ينبغي تكرار الانتخاب كذلك سراً فان لم تحصل الاكثرية المطلقة ايضاً في هذه المرة تميز اثنان واثنان من الذين اكتسبوا الاكثرية بالنسبة الى غيرهم وتجمع اراء الاعضاء خفية على هؤلاء مرة ثانية والذان يجتمع عليهما الرأي اكثر من غيرهما يكونان منتخبين لكتابة هيئة الاعيان وان ظهرت عدد الاراء متساوية بحقها في احدى هذه المرات الثلاث يقرع بينهما وينبغي تعيين ثلاث دوات من الاعضاء بالقرعة لاجل فتح الصندوق الذي يوضع فيه اوراق الرأي الخفي وقيد الاسامي المحررة على الاوراق المذكورة وبيان نتيجةها ويكون الفتح علناً وفي ختام العملية يصبر ايضاح النتيجة من طرف

ملحوظات

تعديلها وتصحيحها وعلى كل يجب تسطير مضبطة من اللجنة في هذا الشأن واعطاؤها الى الرئيس وتوزيع نسخها المطبوعة على الاعضاء وتعيين اليوم الذي تستحسنه الهيئة للمذاكرة عليها (م) ١٦ كل لائحة من لوايح القوانين ينبغي تلاوتها والمذاكرة عليها مرتين لا اقل بشرط ان يكون فاصل بين المرة الاولى والثانية مدة خمسة ايام ولا يجوز طلب الاراء على قبولها او ردها ما لم تتل تماماً في كل مرة وتجري المذاكرة عليها (م) ١٧ تكون المذاكرة الاولى في اول الامر على مجموع اللائحة اعني على وضعها في معرض المذاكرة وعند ختام هاته المذاكرة العمومية يسأل الرئيس من الهيئة عن رأيهم بانه هل تلزم المذاكرة على كل مادة منها ام لا فان قر الرأي على عدم الدخول في الفحص عن كل مادة يقول الرئيس ان هاته اللائحة ما قبلت لدى الهيئة وفي عكس ذلك يدخلون في مذاكرة المواد جميعها على الترتيب وعند ختامها كذلك يعطى القرار على تكرار المذاكرة وعدمها (م) ١٨ عند الشروع في المذاكرة الثانية يجب طلب الرأي من الهيئة عن كل مادة واعطاء القرار بالاكثرية عليها وفي انتهاء المذاكرة من قبل ان يعطى الرأي القطعي على قبول اللائحة او ردها يسوع لكل من الاعضاء بيان ملحوظاته العمومية في ذلك (م) ١٩ ان لوايح القوانين المتعلقة بميزانية ايراد ومردوف الدولة والمحاسبة القطعية وفي ترتيب ما يلزم تخصيصه وفي المنافع المحلية تكون مستقناة من قاعدة وجوب المذاكرة مرتين بل تجري المذاكرة عليها مرة واحدة وبطلب الرأي القطعي من الهيئة على قبولها او ردها ومتل هاته اللوايح يكون امر قبولها او ردها حارياً طبق الاصول المذكورة في الفصل السادس (م) ٢٠ بصير تعيين بعض دوات من الوكلاء والمستسارين واعضاء شوري الدولة الذين وجدوا في هيئة المبعوثان وارسالهم الى هيئة الاعيان لاجل حل لوايح القوانين والمدافعة عنهم وذلك بموجب استئذان الصدارة من الحضرة السلطانية

(الفصل الخامس)

(في المعارض التي تقدم الى هيئة الاعيان)

في لجنتين فلا يجوز ان يكون عضواً في لجنة تالفة اما اذا كانت احدى اللجنتين انقضت وتقدمت مضبقتها فلا بأس

(الفصل الثالث) - في لوايح القوانين وما يطلب من تنظيم قانون او تعديله

(م) ١٢ ان لوايح القوانين التي تأتي من مجلس المبعوثان الى هيئة الاعيان تتلى في اول الامر علناً اذا ارادت الهيئة ذلك ثم يأمر الرئيس بطبع تلك اللوايح والتقارير المتضمن الاسباب الموجبة وتوزيع نسخها المطبوعة على الاعضاء ويجري الرئيس احالة اللوايح الاصلية رسماً بمقتضى المادة السابعة الى اللجنة التي تقتضيها (م) ١٣ اذا اراد احد الاعضاء او بعضهم تقديم لائحة الى الحكومة بطلب تنظيم قانون جديد او تعديل احد القوانين الموجودة يلزم اولاً ان يعطوا الى الرئيس تقريراً يتضمن الاسباب المتقتضية لذلك ويتلى هذا التقرير امام عموم الهيئة ويطلب الرأي منهم عن اصابة هذا التكليف وعدمه فان قر الرأي على اصابته يحال الى اللجنة المذكورة في المادة الثامنة ثم المضبطة التي تحررها اللجنة في هذا الخصوص تتلى ايضاً لدى عموم ويتذاكر الكل في ذلك ويجمع الرأي فان قبل مضمونها الاكثرون يجب تسطير مضبطة وتقديمها الى مقام الصدارة لاجرا الايجاب (م) ١٤ اذا رد الاكثرون التكليف المتوعد عنه في المادة الثالثة عشرة بطلب تنظيم قانون ما او تعديله فلا يجوز من بعد ذلك ان يبحث عن هذا الامر مدة اجتماع المجلس تلك السنة

(الفصل الرابع) - في بيان اصول المذاكرات على لوايح القوانين امام عموم الهيئة

(م) ١٥ ان لائحة القانون التي تحال الى اللجنة اذا كان غب الفحص والتدقيق وجدت انها لم تتعلق اساساً في الامور الدينية وليس فيها تعرض لحقوق الحضرة السلطانية ولا للحرية ولا لا يخالف احكام القانون الاساسي ولا لما يخال بتمام ملكية الدولة والامنية الداخلية وباسباب المدافعة للوطن وحفظه وبالاداب العمومية فيجئ عند تقبل تمامها وان كانت بعكس ذلك اما ان اللجنة تتركها كلياً واما انها تبين لزوم

(م) ٢١ يجب ان تكون المعارض التي تعطى الى هيئة الاعيان ممضاة باسم اصحابها وان تكون كنههم ومساكنهم موضحة بها وان كان المعارض باسم عدة اشخاص فبالاقل ينبغي ان واحداً منهم يصرح بكيئته ومسكنه ويشترط ان يكون صاحب المعارض او اصحابه موجودين بصفة المدعي ويلزم ارسال هاته المعارض الى الرئيس ويسوغ اعطاؤها بواسطة احد الاعضاء ولكن حيثنذ يجب على تلك الوسطة ان يكتب في ذيل المعارض انه اعطي بواسطته ويمضي عليه وان المعارض حال الذي يأتي به جمع لا يقبله الرئيس ولا يسوغ لاحد من الاعضاء اعطاؤه الى الرئيس (م) ٢٢ يوضع على العروض العدد والتاريخ على الترتيب ويتقيد مضمونها في الدتر المخصوص لذلك ويبين به عدد كل معروض واسم صاحبه ومسكنه وكيئته وان كان قد اعطي بواسطة احد الاعضاء كذلك يوضح في الدتر المذكور اسمه (م) ٢٣ ان العروض حالات التي تتقيد في الدتر يرسلها الرئيس الى لجنة المعارض وان كان بين هاته المعارض ما يتعلق باللوائح التي احيلت الى اللجنة الاخرى فحيثنذ يرسلها راساً الى تلك اللجنة ويسوغ لكل من يريد من الاعضاء مطالعة المعارض التي تتحول الى احدى اللجان (م) ٢٤ ان لجنة العروض حالات تدقق النظر في المعارض وتقسيمها الى ثلاثة اقسام القسم الاول ما يلزم تبليغه الى احد وكلاء الدولة والقسم الثاني ما يقتضي المذاكرة عليه في الهيئة العمومية مع تبليغه الى احد الوكلاء والثالث ما لا يلزم تبليغه وما لا يلزم المذاكرة عليه لدى الهيئة والعروض حال الذي يقدمه احد الاشخاص او المامورين بخصوص شخصه من قبل المراجعة الى مامور الدولة الذي يتعلق الامر به او الى مرجعه الرسمي وتبين ذلك يرد الى صاحبه والقرار الذي يعطى على معروض ما يتبع الى صاحبه تحريراً مع بيان العدد والتاريخ (م) ٢٥ ينبغي ان لجنة العروض حالات تنظم جدولاً في كل جمعة وتسطر به عدد المعارض وتوارىخهم وخلاصة مضمونهم واسماء اصحابهم وكنههم ومسكنهم وتبين به نتيجة التدقيقات الحاصلة في اللجنة عليهم والاسباب الموجبة بوجه

الاجمال وتوزع النسخ المطبوعة من هذا الجدول الى الاعضاء ويجوز الاكتفا بمجرد بيان العدد واسم صاحب العرض حال وشهرته ومسكنه ونتيجة القرار اذا رأت اللجنة لزوماً لذلك وقر القرار باتحاد الاراء عليه (م) ٢٦ لجنة العروض حالات تكتب نتيجة التدقيقات التي اجرتها على العروض حالات المتحولة اليها في كل جمعة بصورة تقرير ويتلى هذا التقرير في الهيئة العمومية ويطلب من الاعضاء الراي على العروض حال الذي تجري المذاكرة عليه (م) ٢٧ ان العروض حال الذي يتبلغ الى احد الوكلاء اذا لم يرد عنه جواب في برهة خمسة عشر يوماً يتحرر تذكراً بطلب الجواب من طرف الرئيس وان لم يأتي جواب لهذه التذكرة ايضاً نصير المراجعة الى الباب العالي ويطلب ناظر الدائرة التي تبلغ اليها العرض او احد المامورين الذين في معيته الى المجلس

(الفصل السادس - في استعجال القرار)

(م) ٢٨ يسوغ لوكلاء الدولة عند اعطائهم الى المجلس لائحة قانون ولين يقدم الى الهيئة تقريراً يكلف المجلس شيء ان يطلبوا تعجيل القرار من المجلس تحريراً و يسوغ ذلك لاحد الاعضاء ايضاً وينبغي ايضاً توضيح الاسباب الموجبة لهذا التعجيل في ذلك التقرير (م) ٢٩ يسأل الرئيس من هيئة المجلس عن لزوم القبول لهذا التعجيل وعدمه فان قر الراي على قوله بحال القضية الى لجنتها المخصوصة فان لم يكن لها لجنة يعطى الراي في تشكيل لجنة حالاً وحالة الكيفية اليها واللجنة تقدم هذه المسألة على غيرها من الامور التي ليست بمستعجلة (م) ٣٠ حينما ترد المواد التي اعطى القرار بتعجيلها الى هيئة المجلس تحري المذاكرة عليها مرة واحدة فقط اعني نصير المذاكرة اولاً على عموم محتويات اللائحة او التقرير ثم يطلب الراي على الدخول في مراءياها فان لم تستنسب الهيئة ذلك تكون القضية مزورة وان استغشت الهيئة الدخول في المذاكرة عن جميع مواد اللائحة او التقرير حيثنذ يستمر البحث الى النهاية (م) ٣١ ان ردت الهيئة امر التعجيل يجري امر المذاكرة واعطاء الراي في خصوص اللائحة او التقرير المتضمن التكليف على نسق الاصول التجارية في سائر المواد (م) ٣٢ الذي يكلف المجلس بتعديل شيء اوضمه في اثناء المذاكرة ينبغي ان يوضح الاسباب الموجبة لذلك وان كان احد الوكلاء او الذي يناظر تنظيم مصبغة اللائحة او مضبغة التكليف المذكور قد طلب احالة الكيفية الى اللجنة العائنة تلك المادة اليها قبل هذا الطلب ونحال القضية الى اللجنة واذا لم يحصل هذا الطلب فالهيئة تذاكر في القضية من بعد ان يوضح صاحب التكليف ملحوظاته في هذا الشأن فان قر الراي على لزوم التمعن

ملحوظات

من الاعضاء يرمي في هذا الصندوق ورقة مطبوع عليها اسمه ولكن هاته الورقة نوعان ابيض واحمر فان كان رايه القبول يضع الورقة البيضاء وان كان عدم القبول فالاحمر وعند تمام الامر يبين الرئيس ذلك ويامر تلك اللجنة بوضع الصندوق على المائدة التي امامه ثم يفتح مع الكاتب ويعيد الاوراق التي ضمنه ويفرق انواعها ويقدمها الكاتب وبين الرئيس نتيجة الامر (م) ٢٦ اذا طلب احد الاعضاء ان تجمع الاراء خفية على مادة ما عوضا عن اصول تعيين الاسامي يتوقف قبول ذلك على اتفاق اراء الاكثرين من الاعضاء والفرق بين الرأي الخفي وتعيين الاسامي هو ان الرأي الخفي يصير تعيينه بواسطة كرات صفراء بيضاء وسود تتفرق على الاعضاء بدل الاوراق البيض والاحمر فيأخذ كل واحد اثنين ويضع واحدة في صندوق الرأي الموجود على المائدة والثانية على الصندوق الاخر ويسمى صندوق التطبيق والكرة البيضاء اشارة الى القبول والسوداء الى عدمه فوضعها في صندوق الرأي يكون على حسب ملحوظ صاحبها ثم تفتح الكتاب هذا الصندوق امام الرئيس ويفرقون الكرات البيض من السود ويعدونها علنا وبين الرئيس ما تحصل من ذلك (م) ٤٠ اذا كلف البعض في حال استحصل الرأي العلني والرأي الخفي اجراء الفحص لتبين ان الاعضاء موجودون ام لا تتذكر الهيئة في ذلك فان قرر القرار بالاكثرية يجري الفحص والا فلا وكيفية الفحص ان يتلو احد الكتاب اسماء الاعضاء على الترتيب والموجود منهم يظهر نومه والكاتب يوقع حذاء اسمه انه موجود (م) ٤١ ان امر الانتخاب جميعه المنع عنه في هذا النظام سواء كان في الهيئة العمومية او في اللجان ينبغي اجراؤه بالرأي الخفي فالانتخاب الذي يكون في الهيئة العمومية هو ان كلام من الاعضاء يصح ورقة الرأي يعني الورقة التي كتب بها اسم الشخص واسماء اشخاص الدين استنسخهم مظلوفة بطرف متروح في صندوق الرأي الموجود على المائدة ويصير تقسيم هاته الاوراق الى عدة اقسام ويفتحها كتاب هيئة الاعيان في حضور الرئيس واحدة فواحدة ويقيدون الاسامي المحررة بها في دفتر وبعد ذلك بين الرئيس ما نفع منها (م) ٤٢ يمكن الطلب في كل وقت من الهيئة لاعطاء القرار على جواز المذاكرة او عدها عن تكليف ما فانا حصل هذا الطلب يصير السؤال من الهيئة عن قبواه او رده ويعطى القرار بمقتضى اراء الاكثرين واما اذا كانت المادة التي يراد تكليفها ليست من المواد المطلوب تعجيلها فلا يسوغ المطلب حتى تأتي المصطبة من اللجنة المتعلقة بها تلك المادة (م) ٤٣ اذا وقع التكليف في ترك مادة ما والتسرع بالتذاكر في غيرها او تقديم امر على غيره في المذاكرة او في التحريض على اتباع احكام النظام الداخلي منبجي اولا تاخير المذاكرة التجارية والسؤال من الهيئة عن رايهم في ذلك ثم يعطى القرار على مقتضى اراء الاكثرين واما اذا كان احد الاعضاء يورد كلاما فلا يسوغ الاعتذار في مثل ذلك التكليف حتى ينتهم كلامه (م) ٤٤ اذا كان قد وقع تكليف ما بطلب اجراء

في الامر نحال حيثخذ القضية ايضا الى اللجنة (م) ٢٣ يسوغ لكل من الاعضاء ان يبين ملحوظاته العمومية في قبول او رد اللائحة او التكليف المذكور من بعد قبول المواد باجتماع اكثر اراء التي تضمنتها اللائحة او التقرير الذي حاوي التكليف هذا اذا كان ما قرر القرار بعد على مجموعها ويجوز ايضا اعادتها الى اللجنة اذا وجد لزوم تصحيح بعض العبارات كذلك قبل بت الرأي عليها واذا طلبت اللجنة ذلك فلا بد من الاعادة ويجب ان اللجنة تسرع بالتصحيح وترجع اللائحة الصحيحة الى المجلس ومن بعد التلاوة يتذاكر المجلس على الصارة فقط من هذه اللائحة الجديدة

(الفصل السابع)

(في بيان الاصول والقاعدة لاستحصل الاراء)

(م) ٢٤ المواد التي تحول الى الهيئة لاجل المذاكرة عليها يكون قبولها او ردها باجتماع اكثر اراء وجميع اراء تصير اما علنا واما خفية فالرأي العلني يكون باشارة مخصوصة او بتعيين الاسماء فالاشارة المخصوصة في القيام ارفع اليد الى فوق وتعيين الاسماء هو بيان الرأي على الاوراق المطبوعة عليها الاسماء كما هو محرز في المادة السابعة واما الرأي الخفي فهو عبارة عن بيان الرأي خفية مثل ما هو مذكور في المادة التاسعة والثلاثين (م) ٢٥ ما عدا الاحوال المذكورة في الفقرة الاولى من المادة السادسة والثلاثين وفي المادة السابعة والاربعين لا بد ان يكون بيان الرأي غيب استصاح الرئيس من الهيئة اما بالقيام واما برفع اليد الى فوق وتعيين الاكثرية والاقلية وتعيينها من وظائف الرئيس والكتاب فاذا حصل الاشتباه في ذلك تعاد الكيفية مرة اخرى طبق الاولى وان لم يتعين اكثر الرأي او اقله ايضا تستحصل الاراء بتعيين الاسامي علنا وليس لاحد من الاعضاء ان يورد كلاما فيما بين المرة الاولى والثانية او بين الثانية والثالثة وهي اجراء اصول التعيين في الاسامي (م) ٢٦ اذا حصل الاشتباه مرتين في معرفة نتيجة القرار كما ذكر في المادة الخامسة والثلاثون المذكور بها اصول اجراء تعيين الاسامي ينبغي تكرار الكيفية لاجل تعيين النتيجة خصوصا اذا كان البحث في لوائح القوانين المتعلقة بامور المالية او بالمواد التي اهتمت بها الحكومة فلا بد من تكرارها واما في المواد السائرة فلا ينبغي التكرار الا اذا حصل طلب والمسائل المتضمنة تكليف الاعضاء لاتباع النظام الداخلي في اثناء المذاكرة او منع احدهم من التكلم او تنج ما تكلم به فالقرار في ذلك لا يكون الا بالقيام او برفع اليد الى فوق (م) ٢٧ يتوقف اجراء اصول تعيين الاسماء على طلب مقدار العشرة من الاعضاء لا اقل واما ان كان الاشتباه في معرفة كمية الاراء المحصلة بالقيام او برفع اليد فتحتد يكفي طلب واحد من الاعضاء لاجراء اصول تعيين الاسماء وينقيد اسم كل من الاعضاء الذي بين رايه ايجابا او سلبا (م) ٢٨ ان اصول تعيين الاسامي يكون هكذا تأتي خدمة المجلس بالصندوق المختص لوضع اوراق الرأي وتطوف به على الاعضاء ويكون كل منهم جالسا في مكانه فكل واحد

التعديلات في القضية التي يجري البحث عنها ينبغي السؤال
اولا من الاعضاء عن رأيهم في ذلك التعديل ويعطى القرار
على مقتضى رأي اكثرهم فان كان يترجح اكثرهم عدم قبول
التعديلات المطلوبة يطلب الرأي منهم حيثخذ عن ذات
القضية (م) ٤٥ اذا كانت المادة التي يجري البحث عنها
في المذاكرة تحتوي على مستلئين وطلب البعض تفريقها وان
يصير استفسار الرأي من الاعضاء عن كل مسألة على حدة
واعطاء الرأي عنها بالاكثرية فالاجابة لهذا الطلب باجراء
مقتضاء ضروري (م) ٤٦ يطلب رأي الاكثرين عن كل
مادة مفردة من لوائح القوانين وعن كل فصل من المداول
التي تكون مع قانون الميزانية وعن مجموع اللائحة من كل
قانون بعد المذاكرة وتقرير الرأي على كل مادة من موادها
بالانفراد قبولاً او رداً ثم يستقر الرأي على مجموعها ايضاً
بالاكثرية (م) ٤٧ لا يسوغ الشروع في المذاكرة اذا لم تكن
الاعضاء الموحدة في الجلسة اكثر عدداً من نصف الهيئة
ولو شخصاً واحداً بالاقول وكذلك لابد من وجود هذا المقدار
عد اعطاء الرأي ايضاً ويستقر الرأي في جميع المذكرات
باتفاق اكثر الاعضاء الموجودة مطلقاً ما عدا المواد التي
يشترط فيها الثلثان من الاكثرين ويعتبر رأي الرئيس
رائين عند تساوي عدد الآراء واذا لم تحصل الاكثرية المطلقة
في قرار المادة التي يجري التذاكر بها في حضور العدد المذكور
ينبغي تأخير القرار الى جلسة اخرى (م) ٤٨ ان التكاليف
المتعلقة في انهاء احد الاعضاء لا يمكن قبولها الا باتفاق ثلثي
الاكثرية من الاعضاء الموجودة كما هو مصرح في المادة الثامنة
والاربعين من القانون الاساسي واذا حصل تكليف يتعلق
في تعديل القانون الاساسي فلا يقبل حتى يتفق على ذلك
ثلثاء الاعضاء المرتبين (م) ٤٩ ينبغي للرئيس ان يبين نتيجة
القرار امام الهيئة عن كل مادة عقب انتهائ امرها بقوله (ان
الهيئة قبلت اوردت بالاكثرية او بالاتفاق)

(الفصل الثامن)

(في بيان كيفية عقد المذكرات في جلسات)

(هيئة الاعيان)

(م) ٥٠ الرئيس يفتح الجلسة في يوم المذاكرة وإدارة المذكرات
وقاية احكام النظام الداخلي من المخلل ومحافظة النظام
والانتظام عائدة اليه (م) ٥١ الكتاب تناظر تنظيم مصابط
الجلسات ويتلوا احد الكتاب في ابتداء كل جلسة مصبطة
الجلسة الماضية وغب قبول الضبط لدى الهيئة بمضي عليه من
كان حاضراً في مقام الرئاسة مع احد الكتاب من الذين
كانوا حاضرين في اليوم الذي وقع فيه ذلك الضبط (م) ٥٢
اذا كان يوجد بعض اوراق ولزدة الى الرئاسة اعطيت لها
لاجل تليغها الى هيئة المجلس يجب على الرئيس ان يفيد
عنها الهيئة قبل الشروع في مذاكرة المواد المحررة بدفتر اليومية
(م) ٥٣ ان الاوراق التي يقتضي تليغها الى الهيئة تعطى
للرئيس واذا رأت الهيئة لزوماً لطبعها تطبع (م) ٥٤ لا يسوغ
لاحد الاعضاء ان يورد كلاماً من قبل ان يستاذن الرئيس

والذي يؤذن له ينبغي ان يصعد الى محل النطق ثم يورد
كلامه ويجوز ايضاً ان يتكلم في مكانه قائماً ان اذن الرئيس
له في ذلك (م) ٥٥ كل من يستاذن الرئيس من الاعضاء
لايراد الكلام تقيد الكتاب اسمه على الترتيب في ورقة واما
اذا كان الذي استاذن مقصوده ان يتكلم على لائحة
قانون والمجلس مراده ان يتذاكر عليها الا ان مضبطة اللجنة
التي دفقت تلك اللائحة ما تقدمت بعد الى الرئيس فلا يسوغ
لمن ان يقيدوا اسمه (م) ٥٦ كل من اراد ان يورد كلاماً في
اثناء المذاكرة يورده على حسب ترتيب اسمه المقيداً الا انه
اذا كان الذي استاذن وتكلم قد تكلم ايجاباً فينبغي ان يتكلم
بعد من كان كلامه سلباً بالمناوئة ويسوغ لو كلاً الدولة
والرؤساء المأمورين الموكلين من طرف الوكلاء المشار اليهم
وللأعضاء الذين يناظرون امر تنظيم مصابط اللوائح ان
يتكلموا في اثناء المذاكرة اي وقت شاؤوا وليسوا مكلنين باتباع
القيد وكل من يستاذن من الاعضاء في ايراد الكلام عقب
تمام كلام الوكلاء او الرؤساء المشار اليهم يؤذن له في الكلام
(م) ٥٧ وكل من يستاذن الرئيس من الاعضاء لايراد كلام
يتعلق بامر خاص به تولد من المسألة التي يجري البحث
والتذاكر عنها يرخص له في ذلك (م) ٥٨ يجب على من
يورد الكلام في الجلسة ان لا يخرج عن الصدد فان خرج
فالرئيس ينهيه على ذلك وان اراد احد الاعضاء ان يتكلم
في حق هذا التنبيه فلا يؤذن له والذي يمنعه الرئيس مرتين
عن الكلام في اثناء تلاوة مقالة ولا يمنع ويستمر في الكلام
خارجاً عن الصدد يمنعه الرئيس عن الكلام في تلك المادة في
ذلك اليوم بالكلفة ولكن من قبل المنع يعرض هذه المنوعة
على الهيئة ويعطى عليها القرار بالقيام والقعود او برفع اليد من
غير احتياج الى المذاكرة وتعيين الاسامي او الرأي المخفي واما
اذا حصلت الشبهة في اتفاق اكثر الآراء وعدمه فيجوز لا يمنعه
الرئيس عن الاستمرار في الكلام (م) ٥٩ قطع الكلام على
المتكلم والتكلم بما يضر في الذاتيات وإيقاع ما يخل بنظام
المجلس وانظامه من المعاملات ممنوع جداً (م) ٦٠ ان الرئيس
قبل ان يبين اختتام المذاكرة يسأل الهيئة عن ذلك فان اراد
احد ان يتكلم على هذا الاعتناء يرخص له وان اشتهى الرئيس
والكتاب في حصول الاكثرية غب السؤال من الهيئة عن
ختم المذاكرة يكررون السؤال ثانياً وان بقي الاشكال تدوم
المذاكرة وان قرارا باتفاق الاكثرين على ختم المذاكرة
ثم اراد احد ان يتكلم على المادة المبحوث عنها ايجاباً او سلباً
فلا يؤذن له واما من اراد الكلام على كيفية استنصال الرأي
عن المادة فلا بأس بذلك (م) ٦١ ان حصل اختباط بالهيئة
العمومية في اثناء المذاكرة ولم يتيسر للرئيس تسكينه فانه يقوم
واقفاً وان دام الاختباط فيحاطب الهيئة بانه سينتقم الجلسة
موقتاً فان لم يمكن اعادة الانتظام ايضاً فيجوز تعطيل المذاكرة
العمومية ساعة ثم بعد مرور الساعة يعقد المجلس ثانياً فان
تجددت المشاجرة ينتقم الجلسة في ذلك اليوم وبصير الاجتماع
في اليوم التالي (م) ٦٢ ينبغي ان يتقرر لدى الهيئة قبل اختتام
الجلسة اليوم الميعاد الذي تتعقد به الجلسة الآتية ثم يجتم

ملحوظات

الرئيس الجلسة ويسطر دفتر يذكر به اليوم والميعاد المذكوران والمواد التي يجري البحث عنها في تلك الجلسة ويتعلق في محل مناسب من دائرة هيئة الاعيان

(الفصل التاسع)

(في بيان محافظة النظام والانتظام)

(م) ٦٣ كل من تصدر منه حركة مغايرة للنظام والانتظام او يتخلل باحد الاحوال المذكورة في المادة الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين ينه على ذلك اولاً وكيفية التنبيه عبارة عن التصريح باسمه واستدعائه الى المحركات الموافقة للنظام والانتظام وهذا الامر يخص بالرئيس والذي ينشره الرئيس بالايجاب في اثنا كلامه ويطاوعه ولكن يرد ان يتبرأ من ذلك بكلام يرخص له ان يبين مرامه واما الذي يتكلم بدون اذن ويمنع من الكلام ان اراد الاعتذار فلا يؤذن له بالاعتذار في ذلك الوقت بل يجب ان مؤخره الى اختتام الجلسة اعني يرخص له في الاعتذار ولكن عند انتهاء الجلسة والرئيس له ان يرخص له قبل ذلك والكلام الذي يورده صاحب الاعتذار ان لم يره الرئيس كفيلاً في براءة ذمته ولا يرحم عما ينه عليه ينبغي قيد الكيفية في جريدة الصبط (م) ٦٤ اذا اندر احد الاعضاء مرتين ولم ينه واخل بالنظام والانتظام ثالثاً يكلف الرئيس هيئة المجلس تقرير منوعيته من الكلام في ذلك اليوم الى اختتام الجلسة والهيئة تقرير ذلك او ترده بدون مذكرة بل بمجرد القيام او يرفع اليد (م) ٦٥ اذا كان احد الاعضاء ممنوعاً عن الكلام كما هو مذكور في المادة الرابعة والستين ولم يصغ له المنوعة ولم يرجع الى حن النظامي او اخطروني تلك مرات متفرقات في مدة ثلثين يوماً او تسبب في وقوع المشاجرة في الهيئة والهيئة العمومية اوسى بداية ان يعقد اتفاقاً بين الاعضاء في عدم الحضور للمجلس او حفر جملة من الاعضاء او مدد ثم شيء فانه يتقرر لدى المجلس على تنقيح فعله وهذا التقيح يكون عبارة عن اخطاره بما وقع منه وتوبيه علناً ان الهيئة قجحت حركته وتحررت هذه القضية في جريدة الصبط (م) ٦٦ كل من لم يطهر المطاوعة من الاعضاء كائناً من كان بعد وقوع التقيح او يشوق احد الاعضاء او بعضهم على ايقاع معاملات جبرية او يفعل شيئاً قاصداً به تحقير قسم من هيئة الاعيان او جميعهم او تحقير الرئيس او هيئة المبعوثان فانه يتقرر تنقيح فعله مع عدم حضوره للمجلس موقتاً (م) ٦٧ الذي يحكم عليه بعدم الحضور للمجلس موقتاً ينبغي ان يخرج من الهيئة العمومية حالاً وان لا يجصر بعدها تلك جلسات متواليات اعني انه مجبور على الخروج حالاً ومنوع من الحضور في تلك المدة استقبالا (م) ٦٨ معاملة التقيح والمنع عن الحضور للمجلس موقتاً تنقرر في الهيئة العمومية بناءً على تكليف الرئيس من دون مذكرة بل بالقيام وقوفاً او يرفع اليد الى فوق ويجب تنقيح هذا القرار بالنصريح في جريدة الصبط والعضو الذي يستحق هاته المعاملة له ان يعتذر لبراءة ذمته من الخطأ الذي اوجب عليه ذلك اما بذاته واما بواسطة احد رفقاته من

الاعيان واذا وقعت من احد الاعيان جنابة في ضمن دائرة الاعيان يلزم على الرئيس حالاً ان يجتم المذاكرة موقتاً وبين امر تلك المجنابة للهيئة العمومية ويستجلب الجاني الى حجرة الرئاسة ويستوضح منه الفعل بمحضر كتاب الهيئة الذين هم من جملة الاعضاء ثم يسطر تقرير في ذلك ويقدم الى مقام الصدارة لاجراء الايجاب

(الفصل العاشر)

(في الضبط الداخلي لهيئة الاعيان)

(م) ٦٩ اجراء ما يقتضي من التقييدات لاجل حفظ امنية الاعيان هو من جملة وظائف الرئيس (م) ٧٠ الرئيس يجري الضبط الداخلي في هيئة الاعيان باسم الهيئة (م) ٧١ لا تكون المذكرات في هيئة الاعيان علانية ولا يسوغ لاحد ان يدخل محل المذاكرة سبب من الاسباب اصلاً ما عدا وكلا الدولة والمورين المذكورين في المادة العشرين من هذا النظام والذي يستدعي الحضور من اعضاء مجلس المبعوثان

(الفصل الحادي عشر)

(في بيان المعاملات والمناسبات فيما بين هيتي)

(الاعيان والمبعوثان)

(م) ٧٢ كلما قبلت لائحة من لوائح القوانين التي ترد الى هيئة الاعيان من هيئة المبعوثان يجب ارسالها الى مقام الصدارة (م) ٧٣ اذا اعادت هيئة الاعيان لائحة من لوائح القوانين الى هيئة المبعوثان لاجل تعديل بعض عباراتها وطلبت هيئة المبعوثان تشكيل لجنة مركبة من بعض اعضاء الهيئتين لتقرير التعديل المذكور سوية فتخاب لهذا الطلب وتشكل لجنة هكذا ثم تعرض اللجنة نتيجة القرار الذي حصل عليه الاتفاق تحريراً الى هيئة الاعيان في التعديل المطلوب من العبارات

(مادة مخصوصة)

(م) ٧٤ الرئيس ووكيل الرئيس والكتاب الدين يصير انتظامهم ونصهم في اول دفعة على مقتضى احكام هذا النظام تنتهي مدة ماموريتهم في اول شهر تشرين الثاني سنة ثلث وتسعين ومائتين والـ في ١٢ رمضان ١٢٩٤ وفي ١٩ ايلول ١٢٩٣ تركي . (ترجمة النطق الذي امره مولانا وسلطاننا المعظم عند افتتاح مجلسي الاعيان والمبعوثان في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٧ الموافق في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٤ في يوم الخميس الماضي الموافق ٧ ذي الحجة توجهت الوكلاء الفخام والوزراء الكرام والعلماء الاعلام واعضاء مجلس الاعيان والمبعوثان ذووا الوجاهة والاحترام ونواب الدول الاجنبية الكرام الى سراية بشكطاش بقصد افتتاح مجلسي الاعيان والمبعوثان بحضور سيدنا ومولانا المعظم واصطفوا على الصورة الآتية فكان عن يمينه الصدر الاعظم ووكلاء الباب العالي ثم مأمورو المجالس العالية ثم رؤساء المذاهب المختلفة ثم اعضاء

شوري الدولة ومستشاروا النظارات المختلفة وعدة من اعيان المامورين العسكرية والملكية بحسب رتبهم ومقامهم وكان عن شماله سيدنا شيخ الاسلام ثم سيدنا الشريف عبد المطلب امير مكة سابقاً ثم العلماء من رتبة قاضي عسكر الروم ابلي والانطول ثم الفريقان الكرام ثم عدة من العلماء الاعيان وكانت اعضاء مجلس الاعيان امام مولانا المعظم من ناحية اليمين على صفين واطراف مجلس المبعوثان امامه ايضاً من ناحية الشمال على تسعة صفوف وفي الساعة السادسة دخل مولانا المعظم وسلم على الحاضرين وسلم الرقيم الذي اتمثل على نطقه الى حضرة دولتوسعيد باشا كاتب سره فتلاه على الحاضرين وهذه ترجمته

(يا ايها الاعيان والمبعوثان)

ابي اكسب الممنونية بفتح المجلس العمومي وبمشاهدة مبعوثي الملة وكما هو معلوم لديكم انه لما اعلنت دولة الروسية الحرب على دولتنا في العام الماضي اضطررنا للقبالة والمدافعة وما زالت الحرب قائمة على ارب الوقوعات العظيمة الغير مسبوقه قد ثقلت جداً مشكلات الحرب لان الاحتلال الذي تسبب في هرسك منذ عامين ونصف قد طهر ايضاً في غيرها من بعض المواقع وقسم من اهاليها المتمتعين بالمساعدات المخصوصة كالتساوي في الحقوق الشاملة كامل تبعتنا والمحافظة على مليتهم ولغاتهم على الوجه الاتم سلكوا كيفاً كان الحال طرية غير مشرعة فاصروا انفسهم والوطن واخوتهم الوطنيين واهالي الممالك كذلك اعلنوا الحصومة لدولتنا بدون سبب مشروع حاله كونهم في غبطة ببقاء استقلالية ادارتهم الداخلية ومع هذا جميعه والبلاد غير متاخرة عن صرف اسباب المقاومة التي اضطرت اليها على حسب مقدرتها وكما ان العثمانيين كافة اتبتوا بواسطة اثار الحمرة التي اظهروها في هذه الحرب امتلاكهم الاحساسات الوطنية في صورة حارقة العادة كذلك اضحى ثبات عساكرنا وبسالهم مستوجبين تحسين العموم وتدريبهم ولم ازل اطلب معاونة تبعتنا وجميعهم لاجل المحافظة على حقنا المشروع على ان حصول استعداد الوصول لأكال ترتيبات العساكر الملكية وازال العثمانيين غير المسلمين التسوق

القلبي والامتراك الفعلي في المحافظة على الوطن هو معدود من وقوعات دولتنا المسرة وبما ان المساعدات التي نالتها التبعة غير المسلمة قد تقوت بكليتها بالقانون الاساسي واضحت متساوية امام القانون وفي حقوق البلاد ووظائفها فامتراكها اذا في الخدمة العسكرية التي هي اعظم الوظائف والمدخل الموصل الى حق المساواة صار امراً طبيعياً فلذا كانت اثار معرفة الوظيفة المبرزة في هذا المطلب حرية بالتحسين واضحى ادخال الاهالي غير المسلمة كذلك في سائر الصنوف العسكرية امراً مقررراً وبما ان اجراء فعل القانون الاساسي ونفوذه على الوجه الاتم انما هو بواسطة الوحيدة لسلامة دولتنا كانت اكبر امالي معطوفة اولاً لاستفادة صنوف تبعتنا بالتمام من سعادة المساواة الكاملة ومن ترقية بلادنا المدنية والعصرية نانياً للاصلاحات المائلة ولا سيما لابقاء تعهداتنا ولتقسيم كل نوع من انواع التكاليف والمال الاميري (ويركو) وتحصيله في صورة موافقة لقواعد التروة منزهة عن اضرار الاهالي تم لتوفيق بعض مسائل الحقوق السياسية لاحتياجات العشر لمقصد جريان العدل الكامل في المحاكم ولاصلاح الاوقاف وتسهيل مطلب التصرف في الاراضي ولترتيب النواحي الذي هو اساس الادارة الملكية وتقرير وظائفها وتكليف تنظيمات الصابطة لكن والامضاء ان الحرب الحاضرة قد عوقفت اتمام مفاعيل مقاصدنا هذه الخالصة على ان مصائب هذه الحرب قد تجاوزت حدودها الطبيعية فكم من الاهالي غير المدافعين الذين يعضى القانون الحربي ليسوا بمسؤولين عن شيء وكما من النساء والعيان امسوا عرضة للظالم العادرة والدموية التي لا تتحمل سماعها المرحمة البشرية فاول والحالة اذكر ان الزمان المستقبل لا يماح روية الحقاية — اما قوانين اللوائح المتعاقبة بترتيبات الدوائر البلدية ووصائفها في دار السعادة والولايات تلك التي تحولت في العام الماضي الى مجلسكم فقد تقرر امرها وصادق مجلس الاعيان والمبعوثين على نظاماتها الداخلية ووضعت في موقع الاجراء وقد يوجد فيما بين لوائح القوانين التي هيئتها شوري الدولة لوائح مهمة متعلقة بقوانين اصول حقوق المحاكمة والانتخابات

ملحوظات

أهمية ووجاهة وكلاء الدولة ومجلسهم وقانون الديوان العالي وديوان المحاسبات فقصارى ما ادعوك لالة نظر اهتمامكم اليه انما هو المذاكرة على هذه اللوائح بافرادها وحل بعض المسائل المختلفة المتعلقة بقوانين الولايات والمطبوعات والاموال الاميرية والادارة العرفية المتواترة جري عليها البحث في الاجتماع السابق والمذاكرة كذلك على قانون ميزانية واردات ومصاريف السنة الآتية - اما عدم تناسي دولتنا الاصلاحات الداخلية في مثل هذا الزمان المشغولة فيه بحرب عظيمة اقيمة كدليل فعلي على نوايانا بالتتري

(يا ايها المبعوثان)

ان ايجاد الحقائق في المسائل القانونية والسياسة وتأمين منافع البلاد ينوقفان على تعاظم ارباب المستورة افكارهم بالحرية التامة وبما ان القانون الاساسي يامر بذلك فلا يرى احياجا لامر او لترغيب اخر - اما مناسباتنا مع الدول المتحابة فهي جارية على صورة اخلاص هذا ونسال الحق جل وعلا ان يجعل مساعيها مقرونة بتوفيقاته

تركيا - { ترجمه المصنفين الذين حررتا في ادره
ابن مرخصي الباب العالي بالعرفان دوك
يقولان ريس عموم عساكر الروسية فيما يتعلق بتعطيل المحركات
العسكرية وذلك في ٢١ حاشية (كانون الثاني) سنة ١٨٧٨
(١) ان الباب العالي ارسل حضرة سرور باشا ناظر
الخارجية وحضرة نامق باشا ناظر الخزانة الخاصة الى
الفرانديك نيقولاس رئيس عساكر الروسية لاجل
طلب المتاركة فيما بين عساكر الطرفين وقد قبل المتار
البها اساس المصالحة التي عرضت عليهم باسم حضرة
الايبراطور على كساندر واعطي القرار على المواد الآتية
ذكرها بالاتفاق فيما بيننا (اولا) ان البلغارستان
يجب ان تكون اماره ممتازة تدفع الى الباب العالي
ثباتا معلوما في السنة وتكون اركان حكومتها
وعساكرها من اهلبا المسيحيين وان لا تمكث بها عساكر
الدولة العلية من بعد وان تمتد حدودها الى البند
التي اغلب سكانها من الصقالبة وان لا تكون اق
من الحد الذي عينه مؤتمر الاستانة (ثانيا) يلزم
تنبيت استقلال الجبل الاسود مع اعطائه بعض
اراضي تساوي الاراضي التي صبطها عساكره تعيين

حدوده فيما ياتي (ثالثا) يجب تنبيت استقلال امارتي الصرب والمملكين مع اعطاء مقدار كاف من الاراضي الى اماره المملكين في مقابلة اضرارها وخسارتها وتصحيح حدود اماره الصرب (رابعا) ينبغي ان تكون بوسنه وهرسك تحت ادارة مختارة بنفسها مع اعطاء التامينات الكافية لذلك ويجب ايضا اجراء الاصلاحات على هذا الوجه في ايلات الروم اليي التي سكانها من المسيحيين (خامسا) ان الباب العالي يعتمد بان يضمن المصاريف الحربية والخسائر التي تكبدتها دولة روسية بسبب هذه الحرب وسيصير تعيين كيفية هاته الضمانات فيما ياتي اعني اما ان تكون نقدا او اما بترك اراضي وكذا سيقرر فيما بين الحصرة السلطانية والايبراطور الروسيه امر بمعاينة حقوق الروسية في الخليج ويلزم لاجل تقرير مقدمات الصلح ان مرخصي الباب العالي يشارون المذاكرات الصلحية بحال وجودهم في معسكر الفرانديك هذا وقد حصل الامصال على مقابلة المتاركة التي تحررت بهذا المضمون وسيصير تعطيل الخاصات بين عساكر الطرفين المتحاربين وفائدة تعطيل الخاصات نعم الجبل الاسود والمملكين والصرب في مدة دوام المذاكرات الصلحية وسيصير ارسال الخبر عن كيفية المتاركة الى امراء عساكر الطرفين في جهة الاناطول لاجل تعطيل الخاصات هناك ايضا وغب امضاء المتاركة ينبغي ان الدولة العلية تامر عساكرها الموجودة في ولاع ودين وروم وسمحق وسمستره وارصروم بالخروج منها واحالاتها وما عدا ذلك يكون لعساكر الروسية حق التشراف بالمواقع الحربية التي صار تعيينها في مقابلة المتاركة (ان هذه المصبطة قد صار تنظيمها وامضاؤها في ادره بتاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٨٧٨ لاجل ان يصير اجراء ايجاب المواد المذكورة

يقولان سرور نامق

(٢) بناء على تكليف الباب العالي وقبول مرخصي الدولة العلية وهما سرور باشا ونامق باشا المواد الاساسية التي عرضها عليها الفرانديك لاجل عقد المصالحة فيما بين عساكر الطرفين المتحاربين قد اجاب الفرانديك المتار الى اه متهي لتعطيل الحركات

العسكرية — قد تعين الجنرال (نيوقوايجكي) رئيس
أركان الحرب مرخصاً من طرف الفراندوك وبعينه
(لويجيكي) أحد ياوران الإمبراطور معاوناً له وتعين
من طرف الدولة العلية العريق نجيب باتشا وأميرالوا
عثمان باتشا وذلك لأجل أن يعتمدوا شروط المشاركة
وهؤلاء قد قرروا الشروط الآتية ذكرها (أولاً) قد
انعقدت المشاركة فيما بين الدولة العلية ودولة الروسية
وأما رقي الصرب والملكيين وذلك إلى انتهاء المذاكرات
الصلحية سواء حصلت منها نتيجة أو لم تحصل وعلى
تقدير عدم حصول نتيجة مرغوبة من تلك
المذاكرات ينبغي أن كلا الطرفين يتخبران عن اليوم
والميعاد الذي يبدأ فيه بالحرب ثانياً من قبل ثلاثة
أيام وابتداء هذه المهلة تكون معتبرة من تاريخ إرسال
الأمر العالي الذي يرد لأحد الفريقين ودولة الروسية
تتعهد أن تكلف حكومة الجبل الأسود بتعطيل
الحركات العسكرية وبقبول شروط الصلح التي تقررت
فيما بين الدولة العلية والروسية والباب العالي أيضاً
يتعهد بتعطيل الحركات العسكرية ضد الجبل المذكور
(ثانياً) أن المشاركة تكون حارية من تاريخ قبول
وامضاء الشروط المتعلقة بها ومن بعد ذلك كل من
عساكر الطرفين إذا تجاوز الخطوط الفاصلة وأخذ
بعض غنائم فعلية الرجوع حالاً وتسليم ما أخذه (ثالثاً)
كما أنه يجب على عساكر الدولة العلية بحسب شروط
المصالحة إخلاء قلعة ودين وقلعتي سلستره وروسجوج
كذلك يلزمهم الخروج من (بلغراد جق حاجي
اوغلي بازارجني) ومن (هزارغراد) فبناء على
ذلك صار تعيين الخط الفاصل كما سيأتي «وهو أن
الخط الفاصل هو الخط المستقيم الممتد إلى جهة هزارغراد
ويمر من بالحق وحاجي اوغلي بازارجني ويكون في
مقدم هذا الخط بمسافة خمسة كيلومتر دائرة ليس
لأحد الطرفين بها تعلق والخط المذكور يمتد من
هزارغراد إلى اسكي جمعه ومنه إلى عثمان بازار حتى
ينتهي إلى قران وينبغي أن عساكر الروسية تستولي
على هذه البلاد أعني اسكي جمعه وعثمان بازار وقزان
أما الخط الفاصل من جهة قدام فيكون امتداده بنسبة
استقامه الأنهر المعبر عنه (مدوان دلي قاجي)

و (بوغازدره) إلى أن أن ينهي إلى أوغلان كوبي
وحاجي دره ومن هنا يمتد إلى البحر ومن ساحل البحر
يسل إلى عين الماء الكائنة في ترقوس وكذلك
يصير تشكيل دائرة بمسافة مسة كيلومتر تفصل بين
الجيشين هذا وعساكر الروسية لهم أن يستولوا على
مدبنتي برغوس وميديا الكائنتين بساحل البحر الأسود
لأجل تسهيل جلب الأرزاق إليهم ولكن ليس لهم
إدخال الأدوات الحربية والخط الفاصل المذكور
يمر من طريق (كوجك جكمجه) و (قارجه لي)
ومن يمين ساحل نهر (قره صو) ويقطع سكة
الحديد ويتصل ببحر مرمره على استقامة النهر المذكور
ويلزم على العساكر العثمانية الخروج من الخطوط
المستحكمة ومن ترقوس وحادم كوبي ومن يوك
جكمجه والخط الفاصل من جهة البحر الأسود فإنه
يكون بالاستقامة على الساحل ويمر من كوجك
جكمجه وابوس يوركي واق بكار وأما الأراضي
الكائنة فيما بين الطرفين فإنها تبقى على حالها وليس
لأحد من الجهتين أن يبني فيها استحكاماً أو يعمر
ويصلح الاستحكامات الموجودة بها وأما الخط الفاصل
الذي يبتدي من بحر مرمره فإنه يمر من كليبولي
وتساكوبي ومن ساحل بحر الجرائر الموجودة هناك
ويتصل بدهده اغاج ومقري وتبقى مقري في ضمن
الخط الفاصل وبعدها يمر من مجمع نهر ارداوومريج
وغيرها الذي يصب في البحر حتى ينتهي إلى جمعه
ومنها عن طريق كوستنديل وإيورايه وبلانينا
غولياق ومسليجا وغرابا سنيجه بلانينا ولويجه إلى
حدود لويكي بازار ومنه يسير إلى قوباونيق بلانينا
ويصل بحدود الصرب وعلى هذا تبقى جمعه وكوستنديل
 وإيورانيه تبقى في أيدي عساكر الروسية أو الصرب
وبرشتنه تبقى في أيدي عساكر الدولة العلية وأما
الخط الفاصل الذي ينبغي وضعه فيما بين العساكر
العثمانية وعساكر الجبل الأسود فإنه سيقدر بمعرفة
لجنة مركبة من مرخصي الدولة والجبل ويكون في هذه
اللجنة ضابط من ضباط الروسية وعقب امضاء هذه
الشروط يصير تشكيل لجنة من ضباط العساكر الموجودة
في أقرب الخطوط المذكورة وتحصل المباشرة فعلاً

ملحوظات

بتعيين الدائرة التي تفصل بين الطرفين المحاربين وإذا لم يكن في اقرب الخطوط المذكورة عسكر فحينئذ يفرض ان الدائرة تعين على مقتضى الحدود الطبيعية حسب ما تسيطر اعداء الطرفين يتخبران بذلك والخط الفاصل الذي يتندي من جمعه عن طريق ابورانيه ويمتد الى حدود لواء بكي بازار يصير تعيينه بمعرفة لجنة مركبة من ضباط العساكر العثمانية وعساكر الصرب ويحصر معهم ضابط من ضباط الروسية بصفة مامور (رابعا) من بعد اداء ضاءاته المفاوضة يجب على عساكر الطرفين ان يخرجوا من الاراضي التي ليست داخلية في ضمن الخط الفاصل وذلك في برهة ثلثة ايام ويرجعوا الى الحدود التي تعينت (خامسا) ان العساكر العثمانية حينما يخرجون من الاستحكامات المذكورة في المادة الثالثة لهم ان ينقلوا السلاح والمهمات النارية وجميع الموائم العسكرية التي يمكنهم نقلها من هذه الطريق اعني ان المهمات الموجودة في ودين وبلغراد حتى يصير نقلها اما الى ابورانيه واما الى برشتنه من اقرب الطرق الموصلة الى سكة الحديد ومن معيق سان نقولا واق بلانقه ونيش وسقوفجه واما المهمات الموجودة في روسي وسانستره وحاجي اوغلي بازار جني وهزار غراد فانه يصير ارسالها اما الى وارنه واما الى شبي وذلك بحسب مرغوب الحكومة العثمانية واما المهمات الحربية الكائنة في القلعة والسفن الحربية والمراكب والاشيا المتعلقة بتلك فاما ان تنقل واما ان يصير تسليمها الى المعسكر الروسي على وجه الامانة بموجب دفتر محرر ويختتم من ضباط الهندية وفي حتام المسئلة يصير ارجاعها الى الدولة العلية واما الذخائر التي تلتف وينعدم تفحصها بالملك فهذه يمكن بيعها بالشم عساكر الروسية ولا يسوع التعرض لاملاك الاهالي هذا والقلاع وسائر الاستحكامات المذكورة اعلاه يصير اخلاؤها من بعد وصول الاوامر الى الامراء الموحودين بها (سادسا) ان العساكر العثمانية يسافرون بالسفائن الحربية من (سنة) في برهة ثلثة ايام اذا لم يحصل لهم مانع من جهة الحمد الموجود هناك ومعسكر الروسية سيرفع جميع الموانع الموجودة في نهر الطوند ولكن يكون له حق النطارة على النهر (سابعا)

ان البلاد التي استولت عليها عساكر الروسية او عساكر متفقيها اذا كان يوجد فيها مامورون من طرف الدولة العلية في اثناء امسا هذه الشروط لهم ان يتقوا بها لاجل اجراء ايجاب وظائفهم وتوطيد الامنية بين الاهالي وعليهم اسعاف مطالب الامراء من جيوش الروسية على حسب الامكان (ثامنا) ان سكك الحديد الكائنة في ضمن البلاد التي بيد عساكر الروسية تكون مضمونة من التعرض كالملاك الاهالي في جميع الجهات ولا تمنع كروساتها من السير عليها مطلقا والحكومة العثمانية ترحص في اشغال الكروسات المذكورة على كافة طرق الحديد التي بيدها والتي بيد عساكر الروسية وتركة السكة المذكورة لما ان تنقل المسافرين وجميع الاشيا بالحرية الكاملة الا انها ممنوعة عن نقل الات الحربية والعسكر الى خارج الخطوط الفاصلة بين الطرفين وكل من عساكر الطرفين له حق النظر على السكك الموجودة في الاراضي التي بيده (تاسعا) يلزم ان الباب العالي يرفع الحصر عن البحر الاسود في مدة المتاركة ولا يمنع دخول السفن الى اساك البحر المذكور (عاشرًا) ان المرصى والمجروحين من العساكر العثمانية الذين يتقون في الاراضي الكائنة تحت يد عساكر الروسية والصرب والجيل الاسود سيكونون تحت نظارة معسكر الروسية والصرب ومتفقيه وان كان هه اطباء عثمانيون يجب عليهم ان يعالجوهم هذا وان اولئك المرصى والمجروحين ليسوا كالاسرى ولكن ليس لهم ان ينقلوا انفسهم بدون اذن من امراء عساكر الروسية — ان المتاركة يكون امدادها في الساعة السابعة في اليوم الحادي والتلتين من شهر كانون الثاني واما المهلات الاخر فيصير نصريحها في متن ورقة المتاركة كما ان تفصيل المتاركة في جهة الانا طول يصير تعيدها بمعرفة المرحضين الذين يرسلهم امراء عساكر الروسية هناك ويجب اعلاء قائد عساكر الروسية الذي في الانا طول عن تعطيل الحركات العسكرية في الروم الي بالتفراف

(الامسا)

نيوفوايجي لويجي نيجب غند

تركييا - ١. ترجمة شروط الصلح التي اصبحت في
(١) استامبول بين مرحضي الباب العالي
ومرحضي قصر الروسية تحت عنوان مقدمة شروط الصلح
وذلك في ٣ مارس (آذار) الموافق ٢٤ صفر ١٢٩٥
ان حضرة قصر الروسية وحضرة سلطان المملكة
العثمانية قد عين كل منهما مرحضين لاجل تقرير
وعقد مقدمات الصلح رغبة في تامين بلادها ورعاياها
من وقوع ما يخل بالراحة والامنية فيما بعد وطلباً
لحصول فوايد المسالمة والراحة العمومية حالاً
فلمرخصان اللذان نصبهما القصر احدهما النكوت
تقولا اغنائيف وهو حائز رتبة اميرالواء وياور
القصر ومن اعفاء المجلس الخصوصي وعنده نشان
رومي مرصع وهونيشان (سان علكساندر نويسكي)
ونياتين اجنبية متعددة والمرخص الاخر موسيو
نليدوف من قرناء الدائرة الايمبراطورية ومن اعفاء
سوري الدولة وعنده نشان (صانت ان) من
الطبقة الاولى مع السيوف المخصصة به وعدة من
نياتين الروسية والاجنبية والمرخصان اللذان عينهما
حضرة السلطان احدهما صفوت باشا ناظر الامور
الخارجية الحامل النيشان العثماني المرصع والنيشان
المجدي كلاهما من الطبقة الاولى والنياتين الاجنبية
المتنوعة والثاني سعد الله بك سفير الدولة العلية في مركز
ايمبراطورية المانيا وهو حامل النيشان المجدي من
الطبقة الاولى والنيشان العثماني من الطبقة الثانية
فهؤلاء المرخصون من بعد ان اطلعوا على المحركات
الرسمية المتعلقة بكيفية ترخيصهم ووجدوها مطابقة
للاصول والعادة قرروا المواد الآتية ذكرها فيما ييهم
(م) ١ انه بموجب الخريطة المربوطة بهذه المعاهدة
وبمقتضى الشروط والوجوه الآتية ذكرها تقرر نصحيح
حدود ممالك الدولة العلية والجبل الاسود وذلك
لاجل انها المنازعات والمصادمات المتشعبة الوقوع
فيما بينهما فالحدود تمتد من جبل (دوبروزيجه)
على الوجه الذي عينه المؤتمر الذي كان عقد في
الاستانة الى (غوريتو) و(بيلكه) والحد الجديد
يستطيل الى (غاجقه) وعلى هذا (متوتركييا غاجقو)
تبقى في تصرف الجبل الاسود وتمتد الحدود ايضاً
من مجمع انهر (بييو) و(تاره) وتمتد من نهر

(دوين) الى جهة الشمال وتنتهي من يجمع الى
مجمع هذا النهر مع النهر المعبر عنه (فيم) واما حدود
الجبل المذكور الشرقية فبمتدي من نهر (فيم) الى
(پيريزه بولرة) ومن (روستراق) الى (سوق
پلاينا) ويهور وروستراق بقيان داخل الجبل
فعلى ذلك يكون تخطيط الحدود هكذا اعني من الجبال
المتسلسلة الجامعة لروغوه و(پلاوا) و(كوزنرة)
الى (شلب باقلي) ومن رؤس جبال (قوبريونيق)
و(باباور) و(بورور) حذاء حدود بلاد الارناووط
الى اعلى دروة الجبل (بروقلي) ومن هذه النقطة
الى كتيب (يستايشي) وينتهي الحد على الخط
المستقيم الى عين الماء في (جيسني هوتي) ويفصل
فيما بين جيسني هوتي و(جيسني قاسترالي) ويتجاوز
ماء (اشقودره) الى ان ينتهي لنهر (بويانه) وهكذا
مع النهر الى منبه في البحر وبموجب ذلك تبقى نكسيك
وغاجقه واشبوزي وبودغوريجه وزبلياق وبارضين
الجبل المذكور وقد يصير تعيين حدود اماره الجبل
قطعيًا بمعرفة لجنة مركبة من بعض مأموري دول
اوربا بشرط ان تكون وكلا الباب العالي والجبل
معهم ايضاً فهذه اللجنة تلاحظ منافع الطرفين وامنية
البلاد الكائنة في الجهتين ثم تشير في الخريطة الى
التعديلات التي ترى لها لزوماً وتعلم انها هي الحق وتوضح
في ذلك ما رآته من صالح الجهتين ثم لا يخفى ان
امر سير السفن في نهر بويانه لم يزل يوجب النزاع
فيما بين الباب العالي والجبل الاسود فلاجل قطع
هذا النزاع سيصير تحرير نظام ذلك بمعرفة اللجنة
المذكورة (م) ٢ ان الباب العالي يتبت استقلال
امارة الجبل الاسود على الوجه القطعي ثم فيما يأتي
تقرر فيما بين دولة الروسية والدولة العلية والامارة
المذكورة كيفية المناسبات التي ستكون بين الباب
العالي والجبل وقضية تعيين وكلا من طرف الامارة
في الاستانة والبلاد العثمانية المقتضية ويتقرر ايضاً
امر اعادة ارباب الجنابات الذين يفرون من بلاد
الدولة العلية الى الجبل ومن الجبل الى بلاد الدولة
وامر اطاعة اهل الجبل المقيمين او المارين في
بلاد الدولة العلية واتقيادهم الى نظمات ومأموري

ملحوظات

الدولة طبق الحقوق الجارية بين الدول والمعادات والمعاملات القديمة التي كانت تجري بحكمهم في بلاد الدولة وستتخذ أيضاً مقابلة فيما بين الباب العالي والجبل الأسود لاجل توضيح وتنظيم المسائل المتعلقة بالانشآت العسكرية في قرب الحدود واحوال ومناسبات الاهالي المتجاورة هناك واداء احتلف الباب العالي مع الجبل في بعض مسائل ولم يمكن فصلها باتفاقها فتحكم بينهما دولتا الروسية واوستريا ومن بعد هذه المعاهدة اذا وقعت مباحة او معاهدة فيما بين الباب العالي والجبل ما عدا المطالبات الملكية الجديدة ينبغي ان يفوض امرها الى دولتي الروسية واوستريا وهما باتفاقهما يفصلانها بينهما وقد تقرر انه من بعد امضاء مقدمات الصلح الى عشرة ايام يجب على عساكر الجبل الأسود ان تخرج من البلاد الغير الداخلة في ضمن الحدود المذكورة اعلاه (م) ٣ ان اماره الصرب تكون مستقلة ويكون حدها بموجب الخريطة المربوطة لهذه المعاهدة بجري نهر (درين) وتبقى (كوجك ازورنيق) و (سقار) في ادارة الصرب ويمتد هذا الحد الى منبع نهر (رازهوه) الكائن جوار (استايلاق) على حسب الحدود القديمة وتبتدي الحدود الجديدة من هنا اعني مع مجري نهر (رزوه) الى نهر (راسقه) ومنه الى (يكي بازار) ومن يكي بازار يصعد الخط الفاصل ويمر من جوار قريتي (مهنتره) و (ارغويج) الى اعلى الهر المذكور حتى ينتهي الى منبعه ويمتد الى (بوسور لاينا) الكائنة في وادي (ايار) وينزل مع الماء الجاري الذي يصب في النهر المذكور ومنه يسير مع النهر (ايار) و (سيديج) و (لاب) الى منبع نهر (باتنسه) الكائن في جبل (غرابا شينجه) لاينا) وبعدها يمر من الدلال الفاصلة بين نهر (قربوه) و (تربنجه) ومن اقصر الطرق الموجودة على مصب نهر (ميوا جقه) حتى ينتهي ايضاً الى نهر (ويرنجه) ويسير مع هذا النهر ويقطع ميوا جقه وبلانينا ويصل الى جهة موراه في قرب قرية (قاليناس) ومن هنا يسير الى قرب قرية (استابوجي) ويجتمع هناك مع نهر (بلوسينه) وهكذا مع النهر الى موراه وتمتد من

الهر الى جهة فوق حتى يصل الى (قوتقوينجه) ويشطع (سوق لاينا) ويجتمع بنهر (نيساوه) ويتصل بقرية (قرونزاج) ومنها يمر من اقصر الطرق ويمتد على حدود الصرب القديمة الى جنوب شرق (قردول بور) وعلى هذا الخط يتصل بنهر الطونه وتقرر اخلاء (الله قلعه) وهدمها وترتيب لجنة مركبة من ماموري الدولة العلية والصرب لاجل تعيين خط الحدود على الوجد القطعي في برهة ثلاثة اشهر ويكون ذلك بتعاونة مامورين من طرف دولة الروسية وهذه اللجنة تفصل ايضاً المسائل المتعلقة بجزار نهر (درين) وتقطعها وحينئذ تبتدي هذه اللجنة بتعيين الحدود الفاصلة بين بلاد الصرب والصقالية ينبغي ان يكون وكيل واحد من طرف الصقالية يشترك معهم في هذا الامر (م) ٤ ان المسلمين الذين لهم املاك في البلاد التي صار الحاقها بالصرب اذا لم يريدوا الاقامة هناك فلهم الخيار ان احبوا آجروا املاكهم وان احبوا اقاموا وكلاء من طرفهم لاجل حفظها واستعمالها والمسائل المتعلقة باموالهم الغير المنقولة تفصلها لجنة مركبة من ماموري الدولة العلية والصرب باعانة مامورين من طرف دولة الروسية في ظرف سنتين وهذه اللجنة تفصل ايضاً في برهة ثلث سنين امس فراغ الاملاك الميرية والموقوفة والمسائل المتعلقة ببعض الاشخاص الذين لهم علاقة ونفع في الاملاك المذكورة وذلك يكون غب انعقاد المعاهدة فيما بين الدولة العلية والصرب والاناس المقيمون او الذين يحولون في بلاد الدولة العلية من تبة الصرب تكون المعاملة معهم على القواعد الكلية بمقتضى الحقوق الكائنة بين الدول وقد تقرر انه من بعد امضاء مقدمات الصلح الى خمسة عشر يوماً يجب على عساكر الصرب ان تخرج من البلاد التي ليست داخلة في ضمن الحدود المذكورة اعلاه (م) ٥ ان الباب العالي قد اثبت استقلال رومانيا اعني المملكتين ولها ان تطلب من الدولة العلية تضمينات الحرب وتجري المذاكرة بهذا الشأن فيما بينها وعندما تنعقد المعاهدة بين الدولة العلية ورومانيا رأسا تنال تبة رومانيا الامن والامتياز طبق تبة دول اوربا (م) ٦ تقرر ان تكون البلغارستان اعني بلاد

الصقالية، امارة تختارة في ادارتها تدفع مبلغاً معلوماً الى الدولة العلية ويكون مامورو الحكومة والعساكر المالية من المسيحيين ويصير تعيين حدودها على الوجه التقضي بمعرفة لجنة مركبة من ماموري الدولة العلية والروسية وذلك قبل خروج عساكر الروسية من الروم ايلي وهذه اللجنة تبين هناك في الخريطة المعدلات التي ينبغي اجراءها ولا حظ مالية أكثر الاهالي وتوضح المنافع المحلية تطبيقاً لقن تخطيط الاراضي وتقرر تعيين وتبيين مقدار اتساع ملك الصقالية في خريطة وجعلها اساساً في قطع الحدود وخط الحدود يتندي من حدود الصرب الجديدة ومن غرب « رانثره » الى سلسلة الجبل الاسود ومن جهة الغرب يمر من غرب « قومانون » و « قوجاني » و « قاتمان دلي » الى جبال « قوارب » ومن هناك يمر من نهر « وبوجيج » الى درينه ويلتفت « الى جهة الجنوب الى حدود غرب قضاء « اخرى » حتى ينتهي الى جبل « ليناس » ومنه يمر من غربي كوريجه واستاوره ويتصل بجبل « غراموس » وكذلك يمر من ماء « قاستريا » يلتصق بنهر « موغليته » ويسير مع النهر الى « يكيجه » ويمر من نهر « وارانديكيجه » ومن مصب نهر « واراندار » وقرية « غاليقو » الى قراء « بارغ » و « صاري كوي » وهناك يمر من وسط عين الماء المعبر عنه « بشيك كل » الى مصب نهري « استروما » و « قره صو » ومن السواحل الى « بوروكول » ويمتد الى الشمال الغربي ويمر من سلسلة جبل « رودوب » الى جلي « جالبه » و « اوشوه » ويمر من جبال « اشك قولاج » و « جيبليون » و « قره قولاس » و « جيفلر » الى نهر « ارد » ويلتفت لجهة الجنوب ويمر من قراء سوكونلي وقره نزه وارانداوكوي واقارجي وايجه الى « نكه دره سي » في قرب « ادرنه » ومن « نكه دره سي » و « جورلي دره سي » الى « لوله برغوسي » ومن هنا وعن نهر « صوجق دره » الى قرية « سوركن » ومنها من التلال ويقطع « حكيم طايه سي » حتى يتصل في ساحل البحر الاسود ويتندي ايضاً من « منقالية » ويترك السواحل ويمر من شمال حدود لواء طولي

ومن فرق راسوه الى نهر الطونة (م) ٧ ان امير الصقالية يدبر انتخابه من طرف الاهالي بالحرية التامة والباب العالي يثبت باضمام اراء الدول ولا يجوز انتخاب احد من اقارب دول اوربا الجالسين على سرير الملك للامارة المذكورة وحينما تنحل الامارة كذلك يكون انتخاب الامير الجديد على هذا المنوال وهاته الشروط وقد تقرر انه ينبغي من قبل انتخاب الامير ان يجتمع مجلس معتبري الصقالية اما في « قلبه » واما في « طرنوي » تحت نظارة مامورين من طرف الروسية وفي حضور مامورين من طرف الدولة العلية وتؤسس نظمات هذه الادارة المستقلة توفيقاً لامثالها اعني لنظمات الممالك التي تنظمت في سنة ١٨٣٠ غب انعقاد مصالح « ادرنه » وعند تأسيس تلك النظمات ستصير وقاية حقوق ومنافع الاهالي من المسلمين والروم والاولاخ وغيرهم الموجودين والمختلطين مع الصقالية وتقرر ايضاً احالة تأسيس هذه الادارة الجديدة في البلغارستان مع ما يلزم من النظر في صور اجرائها لعهد مامورين موظفين من طرف دولة الروسية من هنا الى سنتين وفي انقضاء السنة الاولى من تأسيس الادارة الجديدة اذا لم يحصل اتفاق بهذا الشأن فيما بين الروسية والباب العالي ودول اوربا يكون للدول المشار اليهم حق ان يوظفوا مامورين برفق مامورين الروسية (م) ٨ ليس لعساكر الدولة العثمانية حق بعد هذا الاقامة في البلغارستان وسيصير هدم القلاع القديمة الكائنة هناك بمعرفة الحكومة المحلية وار الباب العالي له حق ان يتصرف بالادوات الحربية الموجودة في قلاع الطونة التي صار احلاؤها من العساكر بموجب سند المتاركة الذي تحرر في ٣١ كانون الثاني والالات الحربية الكائنة في مدينتي شملي ووارنه وجميع الاملاك المتعلقة بالحكومة العثمانية كيفما شاء وتبقى عساكر الروسية في البلغارستان مقيمة الى ان ينتهي ترتيب العساكر المالية المحلية الكافية لحفظ الراحة وتوطيد الامنية واذا اقتضت الحال يقومون معاً باعانة المامورين وسيصير تعيين عدد العساكر المالية بالاتفاق فيما بين الدول العلية ودولة

ملحوظات

الروسية وان مدة اقامة عساكر الروسية في البلغارستان تكون سنتين والعساكر التي تبقى هناك بعد خروج جميع عساكر الروسية من بلاد الدولة العلية تكون عبارة عن ست فرق مشاة وفرقتين خيالة وجميعها حمسون الفاً ومتروك هؤلاء العساكر يكون على بلاد الصقالبة ويكون لها طرق مراسلات في المملكيتين في شطوط البحر الاسود من جهة وارنه وبرغوس وفي مدة اقامتها هناك يكون لها المخازن المقتضية على الشطوط المذكورة (م) ٩ ان المرتب السنوي الذي يلزم على البلغارستان ايفاءه للدولة العلية يتسلم الى البنك الذي يعينه الباب العالي وهذا البنك يصير تعيينه بمعرفة دولة الروسية والدولة العلية وسائر الدول وذلك في انتهاء السنة الاولى من ابتداء اجراء اصول الادارة الجديدة ومقدار ذلك المرتب بتأسيس بالنظر لايراد البلاد والاراضي التي تكون في ادارة الامارة على الحساب المتوسط والبلغارستان تتعهد بالقيام في التعهد الذي على الدولة العلية الى شركة سكة الحديد في طريق وارنه وروسيق غب المذاكرة مع الباب العالي وادارة الشركة المذكورة ومسئلة سكة الحديد الاخرى الموجودة ضمن الامارة يصير فصلها بمعرفة الدولة العلية وحكومة الصقالبة وادارة الشركة (م) ١٠ ان الباب العالي له حق ان ينقل ويحلب عساكر ومهمات وذخائر من الطريق المعينة في داخل البلغارستان الى الايالات العثمانية التي وراء البلغارستان ولاجل عدم وقوع مشاكل في هذا الخصوص وتأمين الامتيازات العسكرية العثمانية سيوضع نظام بالاتفاق مع الباب العالي والامارة من ابتداء تعاطي هذه المعاهدة الى ثلاثة اشهر في ذلك وهذا الحق المتعلق بالمرور والعبور يختص بالعساكر النظامية فقط دون الباشي بوزق والجراكس والعساكر المعاونة والباب العالي كذلك له ان يتعاطى البوسطة عن طريق الامارة ويستعمل مسالك التلغراف في مخبراته فهذان الامران كذلك يصير تعيينهما وتنظيمهما في المدة والشروط المحررة اعلاه (م) ١١ ان المسلمين وغيرهم من اصحاب الاملاك اذا ارادوا الاقامة في خارج الامارة لهم ان

يحفظوا املاكهم ويؤجروها او يفوضوا امر ادارتها الى من يريدونه ثم ان مامور الدولة العلية ومأمور الصقالبة يجتمعان تحت نظارة مامور الروسية ويفصلون المسائل المتعلقة بتصرف الاملاك وفي منافع مسلمي الصقالبة وذلك يكون في ظرف سنتين والاملاك الميرية والموقوفة يصير تعيين امرها اما بالبيع واما باستعمالها على الوجه الذي يكون فيه النفع الزائد لجهة الباب العالي ويصير تعيين ذلك بمعرفة لجن مختصة محدودة في السنتين المذكورتين والاراضي التي تبقى بدون صاحب عند انقضاء السنتين يصير طرحها في المزاد وتباع ويؤخذ منها ويدفع الى ايتام وارامل المصابين في الاحوال الاخيرة من المسلمين والمسيحيين (م) ١٢ ان القلاع الكائنة على نهر الطونه يصير هدمها جميعاً ولا يبقى من بعد هذا على سواحل الطونه قلعة ما مطلقاً ولا يجوز وجود سفن حربية في مياه رومانيا والصرب والصقالبة سوى السفن الصغيرة والفلكات المختصة والمستعملة في الامور الانصباطية فقط وحقوق ووظائف وامتيازات لجنة الطونه المختلطة تبقى بتمامها على اصلها (م) ١٣ ان الباب العالي يتعهد بتنظيف البحر في مضيق « سنه » وارجاء الى حاله السابق ليصلح لمرور السفن منه ويتعهد ان يضمن العطل والضرر الذي حصل للتجار بسبب منع مرور السفائن من نهر الطونه مدة الحرب وسيصير خصم ٥٠٠٠٠٠ فرنك من اصل دين لجنة الطونه الى الباب العالي لاجل هذا الامر (م) ١٤ ان الاصلاحات التي تبلفت الى مرخصي الباب العالي في اول جلسة مؤتمر الاستانة ينبغي حالاً وضعها في موقع الاجرا في بوسنه وهرسك مع التعديلات التي ستقرر فيما بين دولتي الروسية واوستريا ويجب ان لا يطلب من هاتين الايالتين بقايا الاموال الميرية وان لا يؤخذ شيء من الواردات الى ابتداء شهر مارس سنة ١٨٨٠ بل تصرف كلها في الاحياجات المحلية ويسد بها عوز الاهالي والعيال الذين اصابوا في الاحوال الاخيرة ومن بعد انقضاء المدة المذكورة يتعين المبلغ الذي يلزم على الاهالي دفعه في كل سنة الى الحكومة

المركبة بالامان فيما بين الدولة العلية ودولتي
الروسية واوتريا (م) ١٥ يعهد الباب العالي
بامراء احكام النظام الاساسي الذي وضع في سنة
١٨٦٨ المختص بحرية كريد طبق مطلوب الاهالي
الذي ينوه مقدما ويلزم اجراء الاصلاحات الماتة
لنظامات كريد في « ترحاله » و « ياتيه » وفي سائر
جهات الروم ايلي التي ليس لها نظامات مخصوصة
ويصير تشكيل لجنة مركبة من الاهالي المحلية في
كل اباله لاجل ترتيب وتأليف النظامات الجديدة
تم يير تقديمها الى الباب العالي والباب العالي
يتذكر مع دولة الروسية في ذلك (م) ١٦ ان
حروح عساكر الروسية من الارمنستان وارحاع تلك
البلاد الى الدولة العلية يمكن ان يفضي الى المناقصة
والاختلاف فيما بينهما فلذا يتعهد الباب العالي
حالا باجراء الاصلاحات على حسب الاحتياحات
المحلية في الولايات التي سكانها ارمن وتامين المسيحيين
من تعدي الاكراد والجراكسة (م) ١٧ ان الباب
العالي سيعلم العفو العمومي عن المتعمين في الاحوال
الاحيرة ويطلق سبيل المحبوسين والمنفيين بسبب
ذلك (م) ١٨ ان الباب العالي يتعهد بالتبصر بعين
الدقة الى ما بينه وكلاء الدول المتوسطة في خصوص
قضاء قوتور وتعيين ا حدود الايرانية على الوجه التطعي
(م) ١٩ ان مبالغ التفتيشات الحربية التي طلبها
حفرة قيسر الروسية هي في مقابلة الاضرار والخسائر
التي تكبدتها دولة الروسية بسبب هذه الحرب
والباب العالي قد تعهد بدفعها ممن هاه المبالغ اولا
٩٠٠٠٠٠٠٠ رول في مقابلة مصروف العساكر
والادوات الحربية والاشياء التي بليت وتاليا
٤٠٠٠٠٠٠٠ رول لاجل الاضرار الحاصلة في
سواحل بلاد الروسية الجنوبية وفي احراحات
البصائع التجارية وفي طرق الحديد وتانيا
١٠٠٠٠٠٠٠ رول بمقابلة الضرر الحاصل من
الحوم على قوقاس ورابعا ١٠٠٠٠٠٠٠ رول لاجل
الخسائر التي حصلت اابعة الروسية المقيمين في الممالك
العثمانية ولأسياساتها على ذلك تكون هذه المبالغ من
حيث المجموع عبارة عن ١٤١٠٠٠٠٠٠٠ رول

(يعني ٢٤٥٢١٧٣٢١ ليرة عثمانية وريال مجيدي
ايض ونصف) هذا وان التية رالمسار اليه قد لاحظ
حق حال الدولة العلية من جهة المال وتأمل في
تصادها التي نوهت عنها في هذا الشأن ووافق
بالقبول على ان تترك الدولة العلية الاراضي المحررة اسمائها
ادناه عوضاً عن القسم الاكثر من المبالغ المذكورة
(اولا) لواء طولجي يعني قضاء كيلياوسنه ومحمودية
وايسلجي وطولجي وماجين وبابا طانجي وخرسوه
وكوسنجه ومجيدية والجزائر الكائنة في نهر طونه قد
تركها الدولة العلية جميعاً الا ان الدولة الروسية ليس
لها فكر بالحق هاته البلاد الى ملكها بل انها تحفظ
حق مبادلة هذه البلاد بقطعة بسارايا التي اخذت
منها بموجب معاهدة سنة ١٨٥٦ محدود قطعة بسارايا
من جهة الجنوب طرف من اراضي كيليا ومصب
نهر الطونة والجهات التي يصطادون بها السمك في
النهر يصير تصرفها بمعرفة مامورين من طرف الروسية
ومن حكومة المالكين في برهة سنة واحدة اعتباراً
من تاريخ تعاطي هذه المعاهدة (ثانيا) اردهان
وقارص وباطوم وبايزيد مع الاراضي الحاوية عليها
الى جبل صوغالي سيصير تسليمها الى دولة روسية
وحيث الحدود الفاصلة تكون هكذا اعني ابتداء
الخط الفاصل من الجبال التي فيما بين المياه الحاريرة
والمنصة في نهري (هونا) و (جورق) ويمر من
الجبال المتسلسلة الواقعة في جنوب قضاء وارتنين
ومن حوار قريتي (الات) و (باشاكت) ومن
فوق (درويك) و (كتي) و (هوجو زار) و (بجقيين
طاع) ومن الجبال الفاصلة للماء التي تختلط نهري
(تورقم) و (جورق) ومن فوق قراء (يالي)
(هين) و (لم كليسا) الى ان ينتهي لنهر تورتم
ومن هاه يمر من سيوري طاع ومن مصيق سيوري
طاع ويتصل بقرية بريمان ويلتفت الى جهة الجنوب
حتى يصل الى (زوين) ومن زوين يمر من عربي
طريق اردوست وحراسان الى جنوب جبل صوغالي
ويتصل بقرية (كيلحان) ومنها يمر من جبل (تريا)
ومن قرية حير ومن اوس رست مسافة ومن (زال)
(طاندور) ومن جنوب وادي نايريد وينتهي

ملحوظات

في الجهة الجنوبية من (قازلي كول) وهذا المحل هو الحد الفاصل قديماً فيما بين حدود اراضي الدولة العلية واراخي دولة ايران وان الاراضي التي صار الحاقها بمالك الروسية ومذكورة في الخريطة المربوطة لهذه المعاهدة يصير تعيين حدودها قطعياً بمعرفة مأمور من طرف الروسية ومأمور من طرف الدولة العلية وهما يلاحظان قواعد تخطيط الاراضي وقضية تأمين حسن ادارة القضاة (ثالثاً) ان الاراضي التي صار تركها لدولة الروسية كما هو محرر اعلاه قد اعتبرت بمبلغ ١٠١٠٠٠٠٠٠٠ روبل واما الباقي من التضمينات وهو ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل ما عدا ١٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل التي هي في مقابلة خسائر تبعة الروسية وتأسيساتها ستنتفد دولة الروسية مع الدولة العلية على قضية دفعها وتأمين ايفائها (رابعاً) ان العشرة ملايين روبل التي تخصصت لتبعة الروسية ومؤسساتها يصير تسويتها هكذا اعني ان سفارة الروسية في الاستانة تجري التدقيقات اللازمة بهذا الشأن على مستنديات ارباب العلاقة وتعرض الكيفية الى الباب العالي والباب العالي يجري التسوية على مقتضى عرض السفارة (م) ٢٠ ان الباب العالي يتعهد بان يستعمل التدابير المؤثرة سريعاً في حصم الدعاوي المنازع فيها منذسنيين عديدة المتعلقة بتبعة الروسية وانه اذا اقتضى الامر يدفع تضمينات وينفذ احكام الاعلامات (م) ٢١ ان اهالي البلاد التي تسلمت الى الروسية ان ارادوا الهجرة منها لهم ان يبيعوا املاكهم واراخيهم ويهاجروا وقد اعطي لهم مهلة في ذلك ثلث سنين من تاريخ تعاطي هاته المعاهدة فالذين لا يبيعون املاكهم في هذه المدة ولا يهاجرون يدخلون في حكم الروسية عند انقضاء تلك المدة والاملاك الميرية والموقوفة يصير بيعها على حسب الاصول التي يعينها مأمور الروسية ومأمور الدولة العلية في بحر السنين المذكورة وهما يتمان ايضاً كيفية نقل الادوات الحربية الموجودة في المحلات التي هي الآن في يد الروس سواء كانت من البلاد التي تسلمت الى دولة الروسية وغيرها (م) ٢٢ ان القسيسين والزوار الدين يسكنون او يسبحون في

الممالك العثمانية في الروم ايلي والاناطول من تبعة الروسية سينالون الحقوق والامتيازات التي ينالها القسيسون والزوار من تبعة سائر الدول سوية وسفارة الروسية الكائنة في الاستانة وقاصليها يحمون حقوق الاختصاص المذكورة وذواتهم ومؤسساتهم والربان وغيرهم الموجودين في الاماكن المقدسة وبالخصوص في (اينوروز) فهم حائزون حقوقهم التي كانوا حائزين عليها في السابق ويحفظون الديورة الثلاثة الكائنة في (اينوروز) مع مشتملاتها المتعلقة بهم كسائر الديورة والمؤسسات المذهبية الكائنة لغيرهم هناك سوية (م) ٢٣ ان المعاهدات والمقاولات التي كانت موجودة فيما بين الدولة العلية والروسية المتعلقة بالتجارة والحكاكة وبتبعة الروسية المقيمين في بلاد الدولة العلية ونقضت احكامها بسبب هذه الحرب ينبغي ان تجري احكامها كما في السابق وان دولتي الروسية والعثمانية قد اعدوا المناسبات التي كانت قبل هذه الحرب في الامور التجارية وغيرها بمقتضى احكام المعاهدات والمقاولات المذكورة ماعدا المواد التي نسختها هاته المعاهدة (م) ٢٤ ان خليج الاستانة وخليج جنناق قلعه سواء كان في زمن الحرب او زمن الصلح يكون مفتوحاً للسفن التجارية التي تريد المرور منه الى بلاد الروسية من الدول التي تكون على الحيادة والباب العالي ليس له من بعد هذا ان يضع الحصر الغير المؤثر على الشطوط الموجودة فيما بين البحر الاسود وبحر الازاق والمخالف لمضمون معاهدة باريس التي صار امضاؤها في ٤ ابريل ١٨٥٦ (م) ٢٥ ان عساكر الروس يخرجون من بلاد الدولة العلية الكائنة في اوربا (الروم ايلي) ماعدا البلغارستان وذلك من تاريخ انعقاد الصلح القطعي الى ثلثة اشهر هذا وان العساكر المذكورة لهم ان يأتوا الاساكل الموجودة في بحر الاسود وبحر صرصر عند السفر للركوب في السفائن التي تحضرها او تستأجرها دولة الروسية حتى لا يكونوا مجبورين على تمديد مدة الاقامة في الممالك العثمانية وفي رومانيا واما خروج عساكر الروسية من الاناطول فيكون بعد انعقاد الصلح القطعي بستة اشهر ولهم ان يأتوا الى طربزون

لاجل الركوب في السفن ومن هناك يسافرون الى
القرى او القوقاس (م) ٢٦ ان اصول الادارة
والاوامر التي وضعتها دولة الروسية في البلاد التي
دخلتها عساكرها والتي ينبغي تسليمها الى الدولة
العلية بموجب هاته المعاهدة تكون باقية وجارية الى
حين توجه العساكر منها وليس للباب العالي المشاركة
في الاحكام ولا للعساكر العثمانية الدخول اليها قبل
ذلك بناء على هذا ان امير عساكر الروسية يخبر
الضابط الذي يعينه الباب العالي عن سفر عساكر
الروسية وليس للباب العالي ان يجري الاحكام من
قبل ان تتسلم له القلاع والايالات (م) ٢٧ ان
الباب العالي لا يجازي احداً بسوء من تبعته الذين
دخلوا في المناسبات مع دولة الروسية في زمن الحرب
وليس لأموري الدولة العلية ان تمنع او توقف
احداً من الاهالي الذين يرغبون ان يسافروا مع
العساكر (م) ٢٨ ان اسرى الحرب يصير ارجاعهم
تحت نظارة مأمورين مرتبين من طرف الدولتين
وذلك عقيب تعاطي مقدمات الصلح وهؤلاء المأمورون
يسافرون الى اودسه وسيواستابول واما مصروف
اسراء العساكر العثمانية تدفعها الدولة العلية في
ظرف ستة سنوات تحت ثمانية عشر قسطاً بموجب
الدفتري الذي يحرره المأمورون المذكورون واما
قضية مبادلة الاسرى فيما بين حكومتي رومانيا
والصرب وامارة الجبل الاسود فيصير اجراؤها على هذا
الاساس الا انه يصير تنزيل العدد الذي تسلمه الدولة
العلية من العدد الذي تسلمه من الاسرى (م) ٢٩
ان حضرة ايمبراطور الروسية والحضرة السلطانية
سيثبتون هذه المعاهدة ووثائق التثبيت تكون
معاطاتها في سان بطرسبورغ بظرف خمسة عشر يوماً
او بوجه اسرع من ذلك ان امكن وكذلك يجري
التصديق رسماً على الشروط المذكورة في هذه
المعاهدة على حسب الاصول الجارية في المعاهدات
الصليحية ان الدولتين المتعاهدتين من تاريخ تعاطي
المعاهدة يعدون انفسهم رسماً بانهم متعهدون بان
مرخصي الطرفين قد امضوا هذه المعاهدة كما يأتي
تصديقاً لمضمونها — حرر في اياستفانوس في ١٩

شباط الرومي و ٣ اذار (مارس) الاقرب في ١٨٧٨
(محل الامضا)
كونت اغنايف صفوت نيليدوف سعد الله
ان معاهدة مقدمة الصلح التي صار امضاؤها في هذا
اليوم اعني في ١٩ شباط و ٣ اذار سنة ١٨٧٨ قد
حصل سهو بها في الجملة الاخيرة من المادة الحادية
عشرة فلذلك زيدت العبارة الآتية واعتبرت جزءاً
متماً للمعاهدة المذكورة وهي (ان الذين يقيمون
او يسمحون في الممالك العثمانية من اهالي
البلغارستان يكونون تابعين للقوانين العثمانية)
اياستفانوس في ١٩ شباط و ٣ اذار سنة ١٨٧٨
صفوت اغنايف سعد الله نيليدوف
(تعريب النشرة التي حررها مركز صالبري
ناظر الخارجية بلندرة الى سفيراً دولة انكلترة
في الخارج وذلك بتاريخ ١ ابريل (نيسان)
سنة ١٨٧٨)

(ياحضرة السفير)

وصل اليّ امر من الملكة بان اكلمك ان تشرح للدولة التي
عينت لديها سيرا الوجه الذي رأت دولة سعادتها من
الواجب عليها ان تأخذ فيه وتقمه اليه من جهة معاهدة الصلح
التي جرت بين الدولة العثمانية والدولة الروسية ومن جهة
المؤتمر الذي اريد عقد للنظر في هذه المعاهدة فانقول انه في
١٤ جينوري (كانون الثاني) لما صار معلوماً لدولة الملكة
ان الدولتين المذكورتين تهماان بالمفاوضة في الصلح ابلغت
اللورد اغوستوس لنتون في بطرسبورغ ان بنهم الرئيس
غورجيوف متعاً لوقوع الخلاف ان كل معاهدة تجري بين
الدولتين متناصرة لمعاهدة سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٧١ ينبغي ان
تكون يرضى الدول التي وقعت على هاتين المعاهدتين ومن
دون ذلك لا تحسب صحيحة في الخامس والعشرين من الشهر
المذكور اجابت دولة الروسية بانه ليس من قصدها ان تنهي
على انفراد المسائل الاورباوية التي توول الى الصلح المراد
اجراؤه فلما بلغ دولة الملكة ان اصول الصلح تقررت
بين مأموري الدولتين المشار اليها في قزاقق ابلغت سفيرها
الموما اليه في ٢٩ من الشهر المذكور ان بعيد الرئيس المشار
اليه ان دولة الملكة مع كونها تعترف ان ما جرى عليه
الاتفاق في قزاقق على المشاركة وعلى الاصول التي يستتب
عليها الصلح يكون فيداً موجعاً على الدولتين تصرح بان هذا
الاتفاق لما كان من شأنه تغيير معاهدات اوربا واجحاف
بمصلحة كل منها ومن دول اوربا ايضاً لا يمكنها ان تعترف
بصحتها ما لم تمتنع عليها الدول التي وقعت على معاهدة باريس
وفي الثلاثين من الشهر المذكور ابلغ السفير الموما اليه هذا

معلومات

المعنى الى البرنس غورجيفوف فاجابه البرنس بانه من اجل ايجاب المشاركة لزم الاتفاق على بعض اصول الصلح ولكنها بالنظر الى اوربا تحسب اصولا ابتدائية غير موجبة اما المسائل التي تتناول مصلحة دول اوربا فكون ابراما باتفاق هذه الدول وبهذا اكد لدولة الملكة تأكيدها صريحا موجبا ثم في الرابع من فبراير (شباط) افاد سفير اوستريا دولتنا انه وصل اليه من دولته تلغراف مضمونه استدعاء دولتنا لمؤتمر يعقد في وينا فاجابت دولتنا الى ذلك من غير توقف وفي الخامس من الشهر المذكور ابلى اللورد دري هذا الاستدعاء على صورة رسمية مضمونه (اصل هذا الاستدعاء باللغة الفرنسية) «ان دولة اوستريا متكاربا لما كانت من الدول الموقعة على معاهدات عمومية لغاية تمهيد الطريقة السياسية في الشرق استبقت لنفسها في اثناء الحرب ما يخص بها من الاستطاعة والموثوق بالنظر الى ترتيب شروط الصلح على وجه الايجاب وقد طالعنا في ذلك دولة الروسية فاستصوبته وحيث انه جرى اليوم بين الدولة المشار اليها والدولة العثمانية مفاوضات ابتدائية على الصلح رأينا ان الوقت قد حان لاثبات اتفاق دول اوربا على ما يلزم من التعديل في المعاهدات المخططة الشأن فظهر لنا ان اوفق الوسائل للحصول على هذا الارب عقد مؤتمر مختصر فيه نواب الدول التي وقعت على معاهدة باريس التي جرت في سنة ١٨٥٦ وعلى البروتوكول الذي تقرر في لندن في سنة ١٨٧١» وفي التاسع من الشهر اترت دولة اوستريا ان عقد المؤتمر يكون في برلين لا في بادن فكان من جواب دولتنا عن ذلك انها لا تعارض في هذا التغيير ولكن ترى من المروم ان يكون معلوما بادي بدء ان جميع المسائل المذكورة في معاهدة الصلح بين الروسية وتركية تعتبر موضوعا للمذاكرة والبحث في المؤتمر وان كل تغيير في الشروط المقررة في المعاهدات السابقة لا يعتبر موجبا الا اذا اتفقت عليه الدول وفي ثاني عشر مارس وصل خبر الى الكونت بوست سفير اوستريا بان سياسة دولة الملكة ينبغي ان تكون صريحة واضحة بالنظر الى الامور المذكورة في الرقيم الذي ارسل اليه في تاسع الشهر من قبل ان يتم الاتفاق على عقد المؤتمر وفي ثالث عشر منه رادت دولتنا في ابصاح اول الشروط (بان قالت) انها قبل ان ترسل جوابا الى المؤتمر ينبغي ان تعلم ان كل شرط من شروط معاهدة الصلح يعرض على المؤتمر لا للزوم قبوله بل لينظر اياي شرط منها يجب قبوله ورفضه وفي رابع عشر منه ابلى سفير الروسية دولتنا تلغرافا ورد اليه من البرنس غورجيفوف مضمونه (اصل ايضا باللغة الفرنسية) «ان الدول العظام تعلم ان نص المعاهدة تمامه يعرض عليها بعد مبادلة اثبات المعاهدة وهو يكون عن قريب فيما كان لنا ان نكتم شيئا عنها وفي سابع عشر منه ورد خبر من سفير دولتنا في بطرسبورغ بانه تلقى هذا الخبر الاتي من البرنس المشار اليه وهو اني اجاب عما افادني اياه اللورد اغوستوس لفتوس من جهة الخبر المتضمن ان اللورد دري اجاب سفير اوستريا عما اياه اياه بخصوص انعقاد المؤتمر

في برلين واقول مؤكدا لما كتف الكونت شوفالوف ان يبلغه اولا الى دولة الملكة وهو ان نص معاهدة الصلح التي جرت بين الروسية وتركية يعرض تمامه على الدول قبل انعقاد المؤتمر وان كل دولة لها في المؤتمر الحرية التامة لاستصوابه ولما نشأ ان تعمله وفي ١٨ وصل خبر من سفيرنا مضمونه ان البرنس غورجيفوف قال له انه من الضرورة انه لا يقدر على ان يوجب السكوت على احد من نواب الدول في المؤتمر وانما يرضى بالمذاكرة على ما يتعلق بمصالح اوربا من شروط المعاهدة ولما سأل اللورد دري الكونت شوفالوف عن جواب البرنس المؤما اليه اجابه في ١٩ بان البرنس كتفي ان اؤكد لدولة الملكة ان معاهدة الصلح في التي لما وجدت اذ لا وجود لمعاهدة خفية اصلا وانما تبلغ الى دولتها تمامها قبل انعقاد المؤتمر فدولة الملكة في كباقي الدول في كونها تحفظ لنفسها في المؤتمر الحرية التامة للاستصواب والعمل وكذلك الروسية تحفظ لنفسها هذه الحرية فاللزام الان قصر الروسية اذا كانت بنت اتفاقا وحدها دون سائر الدول وفي ٢١ اجاب اللورد دري بان دولة الملكة لا تقدر على الرجوع عما صرحت به وهو انه لا بد من ان تكون على بصيرة قبل انعقاد المؤتمر من ان كل شرط من شروط المعاهدة يعرض على المؤتمر لا للزوم قبوله بل لينظر فيما يلزم استصوابه منها وما لا يلزم فلا يمكن لدولتنا الان ان تقبل ما ارتاه البرنس غورجيفوف من ان حرية الروسية في الرأي والعمل في المؤتمر تكون مقصورة بهذا الاتفاق فبرام دولتنا الان ان تسأل هل دولة الروسية تريد ان كل ما ابلغته الى الدول من جهة المعاهدة يحسب كأنه معروض على المؤتمر ان يطر فيها كلها وفي علاقاتها بغيرها من المعاهدات الموجودة وفي ٢٦ كتب الكونت شوفالوف الى اللورد دري ان الدولة القيصرية رأت من الواجب ان تثبت على ما صرح هو به اولا لدولة الملكة بما تضمنه الرقيم الذي وجه به الى اللورد دري بتاريخ ١٩ مارس وحيث انه نشأ خلاف في فهم الحرية في الاستصواب والعمل التي استبقتها الروسية لها في المؤتمر رأت ان تبين معناها بقولها انها تترك للدول الحرية في ايراد مسائل في المؤتمر فيما تراه جديرا بالبحث والمذاكرة وتحفظ لنفسها الحرية لقبول هذه المسائل وعدم قبولها فدولة الملكة تأسف على هذا الجزم الذي صرحت به الروسية اما كون شروط معاهدة سان اسطبانوس ملائمة كلها لراي الدول فلا يمكن الجزم به الان ولكن اذا فرضنا ان كثيرا منها يكون مستصوبا فالادعاء بحق رفض المذاكرة عليها في المؤتمر قرين الاعتراض فعد الطرف فيها يتبين ان دولة الملكة لا يمكنها ان تقبل في مؤتمر اورباوي جزا من تلك الشروط فان كل واحد منها يؤذن بالخروج من معاهدة سنة ١٨٥٦ على انه تقرر في الاعلان الذي الحق بمعاهدة المؤتمر الذي انعقد في لندن سنة ١٨٧١ ان مرخصي الدول ومن جعلتها الروسية اعترفوا انه من الاصول الراسخة المتعارفة بين الامم انه لا يباح لدولة ان تنهض من معاهدة او تعبر من شروطها الا باتفاق باقي الدول التي وقعت عليها فلا يمكن اذا لدولتنا

من غير تنقض لهذا الاعلان ان تنقضي النظر عن صرف نظر الدول عن فحص شروط المعاهدة الجديدة الخالفة لما تقدمها و ثم سبب من كيفية بت هذه المعاهدة ومن الشروط المشمولة فيها وما يحدث منها من التأثير في مصالح الدول بمجمل على الامتناع من البحث في بعضها دون البعض الاخر فمن اهم النتائج التي تسأ منها اي من المعاهدة هو ما يؤول الى سكان اوربا الشرقية من المالك العثمانية فانها تؤذن بانشاء مملكة قوية للصقالية تحت ضبط الروسية حائز مراسي عظيمة على سواحل البحر الاسود وبحر الجواهر (المساء ارشيبيلاكو) فيكون لها شان عظيم في كل من السياسة والتجارة ويكون انشاؤها متنوع يستغرق جموعاً كثيرة من الروم ومن لم ميل اليهم وهم مخالفون للصقالية في الجنسية والمذهب وامبرهنة المملكة يكون بانتخاب الروسية وإدارة اموره ترتب بمعرفة لجنة روسية واول شيء من مفعولها تحت ضبط عساكر الروسية بدل على الطريقة السياسية التي تصيرها في المستقبل جزوا من الروسية وقد اضيف الى هذه الشروط ما مد بسطة هذه البلاد الى ما وراء حدودها اما الشرط الذي تقرر فيه اجراء اصلاح في تساليا وايروس فهو في نفس الامر محدود غير انه على انه يكون مضموناً ومفروناً بمناظرة الروسية مع تعهد بحماية اتباع الكنيسة الروسية وهذا التعهد ليس باقصر مدى من الشروط التي تقرر في معاهدة قنارجي التي بنيت عليها المطالبات التي القيت في سنة ١٨٥٦ فهذه الشروط لا يمكن ان ترضي مملكة اليونان ولا غيرها من الدول التي يعنىها كل قطر من اقطار المملكة العثمانية فالنتاج من قسم هذه المعاهدة تكثير قدرة الروسية في البلاد والسواحل التي تسكنها الروم فيكون في ذلك ضرر عليهم بل على جميع الدول التي لها مصالح في بحر الروم وفصل الولايات المأهولة بالروم والارناووط والصقالية عن اسلامبول وهي لم تنزل تحت حكومة الباب العالي من شأنه ان يجعل ادارتها قرينة الصعوبة والاعاقات فيجزم الباب من سلطته السياسية ويجعل اهلها على حالة فوضوية وكذلك يحدث من مواضع اخرى من المعاهدة في حدود اخرى من حدود المملكة العثمانية فان اكراه رومانيا على تسليم يسارايا وتوسيع حد البغار الى البحر الاسود حيث يسكن المسلمون والروم خاصة وحوز مرسي باطوم وهو من المراسي المهمة من شأنه ان يجعل ارادة الروسية مسلطة على ما يجاور البحر المذكور وحوز قلعة ارمينية يجعل سكان هذه البلاد بالضرورة مقادين لكل دولة تملكها وفصلاً عن ذلك فان تجارة اوربا التي تمر من طرابزون الى ايران تصير رهينة ارادة الروسية بسبب تسليم كردستان لها ومن جملة شروط المعاهدة الشرط المتعلق بغرامة الحرب التي فوق طاقة الباب العالي ان يجملها بقطع النظر عن حساب ان ما يعصل عن ايراده مطلوب لاصحاب الدين وكيفية تادية هذه الغرامة معلقة في عبارة مبهمه على معاوضة تحصل فيما بعد بين الدولتين فلدولة الروسية ان تقاضاها حالا او انها تعلقها على كفالة وتعهد فيكون في ذلك انحطاط الباب العالي عن الاستقلال مستين عديدة او انها تستل بها بلاداً اخرى او انها تسوغها على شكل تعهد

مخصوص بان تكون سياسة الباب ثامة لسياستها في كل شيء فلا يمكن ان يغضي النظر عن كون هذا الشرط مبتكراً على اصصاع الدولة العثمانية ايمان انقضى الامر ذلك فيمكن الاعتراض على هذه الشروط المتعددة من وجه ومن وجه اخر يمكن ايراد دليل على كونها غير متافية للسبب الموصل الى سلم دائمة في موضوع المناوذة الحاصلة الان لافرار الحال في الممالك التركية في اوربا واسيه غير ان تفرق مفعولها سواء كان للدفع او لغيره ليس ما يشغل خواطر الدول الموقفة على المعاهدة لكن تجميع تأثيرها بالاضافة الى نتائجها التي تأتي على الروم وعلى موازنة القوة المختصة بدولة بحرية انما هو للاجفاف باستقلال الدولة العثمانية فان سلطة هذه الدولة تمتد الى مواضع تهم دولتنا جدا اذ في وسعها ان تسد البواغيز او تقضيها ما بين بحر ارجان وبحر اوكرين وهذه السلطة معترف بها عند خليج فارس وعلى سواحل الشرق وعند خليج السويس فلا بد اذا من ان يعني دولتنا كون هذه الدولة الحائز لمة السلطة تصير هدفاً لاعتات دولة اقوى منها فينتهي الامر الى تجريدها عن الاستقلال في الصل بل عن الوجود ايضاً وهذه العواقب لا تحصل من شرط منفرد من شروط المعاهدة مثل حصولها من جملة ما تضمنته اذا جرى فعلاً فالمذاكر في المؤتمر على بعض شروط من هذه المعاهدة بحسب ما تختاره دولة واحدة ليست بدواء لازالة الخطر عن مصلحة انكلترة ولاقرار السلم الدائمة في اوربا هذا وقد كانت غاية دولتنا من انعقاد المؤتمر في استانبول المعاونة على اجراء اصلاح المالك العثمانية تحت سلطة سلطتها وعلى ازالة الاسباب الحقيقية الباعثة على النظم والشكوى من رعيها وبذلك تسلم الدولة الى ان تستغني عن كفالة الدول وكان من الظاهر ان ذلك لا يأتى الا بحمل سكان تلك الممالك المختلفة على محبة الوطن وبجعلهم مستعدين لان يحاموا عن المملكة بحاماة رعية ابناء السلطان فطراً ما احبط السعي للحصول على هذه الغاية من مقاومة الباب العالي نفسه وكان ذلك من سوء الحظ فلا يمكن الآن بعد تحويل الحال للحصول على ما اردناه اذ المتبادر الى الذهن انه لا بد من تغيير المعاهدات التي بموجبها جرت ادارة الولايات في جهات اوربا الجنوبية الشرقية ولم تنزل همة دولتنا مصروفة الى ان تمتع سكانها بحكومة سديدة وسلم موكة وحربية ثامة مما كانوا محرومين منه في السابق فعند ثروي دولتنا حق الثروي فيما يتبع من هذا الاتفاق الحديث من الاخلال بمصلحة بلادنا استقر في بالها انها منشئة باوكذ الوسائل للحصول على الغاية المطلوبة وبودها لو ترسل نواباً عنها الى مؤتمر تمنح فيه جملة هذه الشروط التي تقدم ذكرها مع مطابقتها للمعاهدات الموجودة وبحقوق برتانيا العظمى ولغيرها من الدول وللحصول على الفوائد المستلزمة لاتفاق الدول التي اخص عنايتها هذا المارب غير انها تعلم ان مصلحة التي يجب عليها الحاماة عنها وكذا مصلحة البلاد التي في موضوع المعاهدة لا يعنى بها في المؤتمر فان المذاكرة فيه تكون مقصورة على حسب ما اراده البرنس غورجيفوف في مراسلاته الاخيرة فلذلك ان تقرأ هذا الرقم

المقدمات

على ناظر الخارجية وثمة به نعمة منه (صالسبري)
(ترجمة الجواب واللائحة الذين ارسلها البرنس غورجيفوف وزير الخارجية في بطرسبورغ الى سفراء الروسية لدى الدول الكافلة جواباً عن نشرة المركز صالسبري وذلك بتاريخ ٩ نيسان الافرنجي (ابريل) سنة ١٨٧٨)
ترجمة الجواب - (ياحضرة السفير)
قد اطلعني اللورد اغوستوس لنتوس على النشرة التي حررها مركز صالسبري مخاطباً بها الدول العظام بتاريخ ١ نيسان فترويت فيها حق التروي واعترفنا بما اشتملت عليه من الاخلاص في اظهار رأي الدولة البريطانية من جهة معاهدة الصلح التي جرت في سان اسطفانوس ووجدنا فيها بتفصيل طويل الاعتراضات الواردة من قبل الدولة المشار اليها على المعاهدة المذكورة لكننا لم نرفها ما يشير الى تعيين رأي في حل مشكل هذه الاغطار المحاصلة فان المركز اخبرنا بما لم نردده دولة انكلترا ولكن لم يجرنا بما تريد فكان من المفيد لوانه بين هذا الامر لغاية ان يجري اتفاق عليه اما رأي الدولة المذكورة من جهة المؤتمر فاعيد هنا ما فر عليه رأي الدولة الامبراطورية عندما ابلغته الى الدول الكبار اذ عرضت عليها نص معاهدة سان اسطفانوس مع خريطة شارحة وهو انه اذا تم انعقاد المؤتمر يكون لكل دولة ترسل نائبها اليه حرية تامة للاستصواب والعمل وهذه الحرية تكون ابصاراً للروسية فابلاغ هذا الرقيم الى الدولة التي عينت عندها سفيراً (غورجيفوف)
(ترجمة اللائحة)
(١) ليس من الصحيح ان يقال ان معاهدة سان اسطفانوس انشأت البلغار انشاءً جديداً او انها انشأت للصفالبة مملكة قوية تحت تسلط الروسية فان البلغار كانت موجودة ولو كانت في حالة الظلم وكان ذلك معلوماً لاوريا فرغشت في اتخاذ دواء لذلك (ولهذا) انعقد مؤتمر في الاسنانة وبين فيه ما يلزم اتخاذه من الوسائل للحصول على هذه الغاية ولا شك ان الذين اجتمعوا فيه لم يتووا ان اتخاذ هذه الوسائل يكون عقياً اذ لابد من الاذعان اهم كانوا يتروون في ان يشملوا البلغار بامتيازات يتوصل بها الى الاستقلال في امورها الداخلية وفي هذه الحالة تصير ولايتا البلغار اذ هي منقسمة الى ولايتين اصلاً واحداً وهذا الاصل ينهوي بتركه تحت مراعاة اوربا فيتاح له ان يأتي بالنتيجة التي عينتها له الان معاهدة سان اسطفانوس ويوصلها الى حد الاستقلال الروم (ومن المعلوم) ان رفض الباب العالي (لما فر عليه الرأي في المؤتمر) والحرب التي اعقبت هذا الرفض لم يسوغا الرجوع الى ما كان ارتاء المرخصون في المؤتمر رجوعاً مطلقاً وهذا الامر اقرب به مركز صالسبري نفسه وخاصة معاهدة سان اسطفانوس اوجبت على الباب العالي المبادرة الى اجراء اصلاحات تكون اتم واكمل واكثر ضبطاً وفاعلية وان

مع الباب العالي لغاية ان يكون للممور الروسية الفة بين
يعينونهم فهذه التثبثات التي اتخذتها الروسية لادارة امور
هذه البلاد لا تدل على ان مرادها ان تجري فيها ادارة سياسية
كما في بلادها خلافا لمن زعم ذلك فان اكثر ما كان معروفا
فيها من الترتيب ابقى على حاله من دون تغيير وإنما خصت
ببذل المهمة والمجد فيها براد اجراوه فيها من الترتيب مما خلت
عه في الازمة السالفة ومن جملة التغيير ابطال البدل في
الخدمة العسكرية وابطال العشور واستبدالها بضريبة مقررة
معلومة وابطال الوبركو وقد كان اصلا للتفريط والافراط
وتحويل التصاريح حرية في وقت الانتخاب ان لا ينتخبوا من
المسلمين في الاماكن المأهولة بكلا الجنسين من عرف بأنه
كان باقي افعالا يضطهد بها التصاريح ولما كانت البلاد في
حالة الحصر في مدة الحرب كان لا بد من اقامة حكام عليها
من الروس وإنما اقيم عليها من البلغاريين متصرفون ونواب
عن المحكام لغاية ان يقدروا بعد انتهاء الحرب على ان يتخللوا
الروس من دون ان يحصل عائق بسببهم عن اتمام حسن
الادارة وكل ما نفع من هذه التدابير كان مبنيا على تسوية
الادارة وتكثير وسائل العمران وتيسير الفرصة لاجتماع اول
مجلس لتنسيق احوال هذه البلاد (٦) الادعاء بان
معاهدة سان اسطفانوس مدت نفوذ الروسية وطاقتها الى
ما وراء البلغار مع اشتراطها اصلاح الحال في ايبيروس
وترحاله مما يتعجب منه اذ لو كانت الروسية لم تشترط شيئا
في شأن هذه البلاد لشكيت بانها اثرت ضررا للروم لطغ
الصقالبة ولو حاولت تحويلها الاستقلال في الادارة تحت
سود الباب العالي وهو قد ذم في البلغار لشكيت بانها طاملة
على اضلال الملكة العثمانية اصلا فتنبوا سكانها لا جرم
ان الدولة الامبراطورية لم يحطها قط فهم المأمورية التي
خصتها بها التوزيع في الشرق بحسب حرف المسيحيين بقطع
النظر عن اختلافهم في الجنسية والمذهب ولكن اذا كانت
اشتراطت للبلغار شروطا هي اعم واضبط من غيرها فانما كان
ذلك لان هذه البلاد كانت سبب الحرب وكانت معركة
القتال فيها ولان الروسية قد حازت من الحقوق الكاملة
الموجبة ما يجوز غيرها من الدول الحاربة واذا كانت قد
اشتراطت للولايات المأهولة بالروم اصلاح احكامها فقد
تركت للدول حقا في الحاجة على ذلك فليس يصحح ان
يقال ان المعاهدة قيدت اصلاح الاحكام بان يكون تحت
طاثل الروسية فان المعاهدة انما قيدت صوغها على صيغة
اصلاحات كريد التي رضي بها الباب العالي تحت طاثل
الدول فكان من شرطها ان اجراء اصلاح يفوض الى
لجنة مخصوصة او ان يكون في اللجنة كثير من الاعلمين نعم
انها توجب على الباب العالي مشاوره الروسية قبل الاجراء
غير انها لم توجب عليه ان يمتنع من مشاوره الدول المتحابة
(٧) المقرة النابعة المختصة بحماية اعضاء الكنيسة الروسية
حصل المخطأ في فهمها ومن ثم قيست بالمقرة المذكورة في
معاهدة كابيتارجي التي انقبت في سنة ١٨٥٦ وهذه المقرة
شملت طائفة الروم الارثوذكسيين وغيرهم من التصاريح

رعية السلطان الذين على هذا المذهب اما معاهدة سان اسطفانوس
فانها اقتضت على ذكر الرهبان والقسيسين ووزراء الكنائس
من الروس او كان اصلهم روسيا واشترطت ان يكون لهم من
الحقوق والمناصب والامتيازات ما هو ممنوع لاهل الكنيسة
من طوائف اخرى فالدعوى يكون مجموع هذه الشروط
المقررة في معاهدة سان اسطفانوس من شأنه ان يمد سلطة
الروسية الى البلاد التي اكثر سكانها من الروم بايعود بالضرر
عليهم وعلى البلاد التي لها مصالح في الشرق وفي البحر الايض
لا يمكن لذي فهم سليم ان يعتبر انها مبنية على العدل والانصاف
(٨) ومن الجالفة ايضا ان يقال ان مجموع تلك الشروط
بالنظر الى اعادة ييساريا وامتداد البلغار الى البحر الاسود
واستيلاء الروسية على مرسى باطوم من شأنه ان يجعل
ارادة الروسية غالبية في جميع البلاد المجاورة للبحر المذكور
فان الروسية اعانت على تحرير مملكة اليونان ورومانيا ولم
تنفع من ذلك انتفاع غيرها من الدول فاعادة ييساريا
اليها يكون رجوعا الى الحال التي غيرت منذ اثنتين وعشرين
سنة من اجل اسباب لم يبق لها الآن وجوب ولا داع شرعي
ولا وجه فاعل لان حرية السفر في الطونة جعلت تحت
ضبط وكذلك من لجنة مؤلفة من عدة ام ولا سيما الان بعد
ان جاهرت رومانيا باستقلالها وظهر من دول اوربا انها
تميل الى ان تقرها على ذلك وينبغي ايضا ان يعلم ان
هذه الاعادة لا تشمل كل جزء من اجزاء ييساريا التي سلت
لرومانيا في سنة ١٨٥٦ فان فطر الطونة الغربي مستثنى
مها اذ في عزم الدولة الامبراطورية ان تعيدها على رومانيا
حيث كانت اخذت منها بعد ذلك التاريخ بسنة وهذا الامر
من شأنه ان ينقص كثيرا من اهمية هذه الاعادة بالنظر الى
تحكم الروسية في السفر في فوهة الطونة (٩) ان باطوم هي
المرسى الوحيد الذي يصلح للتجارة والكثافة مما يجنى للروسية
ان تحوز حيث باشرت الحرب وحدها واستقلت بتكاليفها
فنسليمها والحالة هذه ليس تفضلا فهيئات ان تكون معادلة
للقرامة النقدية (١٠) اما ما تحوزة الروسية في ارمينية فان
قدره ومزيتة بالطرا الى الدفاع ولكن لا يستبعد ان انكثرة
تؤثر ان ترى هذه المواضع الحصينة في ايدي الترك غير ان
الروسية ترى ايضا ان لها اي هذه المواضع مزية لاجل تامينها
فلا تضطر الى حصرها في كل مرة تحوزها الى الحرب كما وقع
في شان فارس فانها اضطرت الى اخذها ثلاث مرات في
ظرف نصف قرن فلا يتكر ان تسليم الارض هو من
مقتضيات الحرب فلو ارادت انكثرة ان تبقى لتركيا لما
لزمها الا ان تتالف مع الروسية كما عرض عليها في فرصتين
الاولى في لائحة برلين والثانية في مأمورية الكونت آلستون
صوماراقوف التي ارسل بها الى ويانه لاجل ارسال بوارج
من كلتا الدولتين لتكليف الباب العالي (اجراء) ماروي
لازما) فلو جرى ذلك فعلا لمحصلت الغاية التي حصلنا
عليها الان ولكن بعد سفك دماء واي سفك وحيث ان
دولة انكثرة ابت ذلك لم يبق لها الان وجه لان تنكر حق
الروسية التي سفكت دمها في ان تسنى من الاسباب والاحوال

ملحوظات

ما يريجهما بعد الآن من معاودة الاضرار والخسائر غير ان ما يعزفهم علينا هو ما قيل فيما تنهي اليه حرية تجار اوربا في ارضروم على طريق ايران بسبب استيلاء الروسية على تلك الحدود فهذا القول خلاف ما قاله عدة من وزراء الدولة البريانية في اوقات مختلفة فانهم قرروا ان الاستيلاء على ارضروم وقارص لا يجتف بمصلحة انكلترة وعلى هذا فان تعديل النجوم في اسية كما تقرر في معاهدة سان اسطفانوس ليس من الاجحاف بمصلحة انكلترة في شيء فمن قال ان ذلك يمكن الروسية من تعميق تجارة اوربا فقد وصل الى غاية التخوين ومنتهى اساة الظن (١١) الاعتراض الوارد على معاهدة سان اسطفانوس من جهة غرامة الحرب المطلوبة من تركية ليس باشد من غيره فان مقدارها دون ما تكلفته الروسية بسبب الحرب فليس بين الامرين ادنى مناسبة نعم يمكن ان يقال انها تزيد على موارد ثروة تركية وتضاعف صعوبتها في ارضاء دائيتها ولكن ينبغي ان يلاحظ ان تركية قصرت فيما تعهدت به من جهة وفاء دينها من قبل ان شبت الحرب بمدة طويلة وذلك بسبب الاختلال الناشئ عن سوء ادارتها فتم وجه يحمل على الاعتقاد ان السلم اذا استتب على الاصول المقررة في تلك المعاهدة واقرتها دول اوربا على صيغة راسخة دائمة كانت نتيجتها تقليل مصاريف الدولة المذكورة وتكثير موارد ثروتها لتقدر بذلك على ان تقوم بوفاء ديونها للاجانب ولمراعاة هذه النتيجة جعلت شروط المعاهدة في هذا الخصوص على وجه غير معين ولا محدود فكان ذلك سببا في توجيه اللوم فاذا كان الانتقاد قد وجه على مبلغ الغرامة لكونه فاحشا فقد وجه ايضا على عدم الاداء حالا مخروجه عن المعتول ولو كان تعيين الاداء قد دخل في الشروط لكان من اللازم التناول على البلاد المرمونة في مقابلة الدين وهذا الذي قصد مجانبته في المعاهدة وترك المجاحة فيه الى وقت اخر نعم ان الروسية بهذا الاحتياط عرضت نفسها للانهزام بانها تريد ان تعنت تركية وتصبق عليها سنين عديدة او انها تنوي ان تمكك بلاد اخرى بدلا من العرامة ولكن كان الايسر ان ينظر في ذلك قصدها للاعتنا بشان تركية وبمصالح اوربا ايضا ولتمكين هذه الدولة من القيام بما تعهدت به ولا يقاء العلاقة على وجه يفيد الجميع غير ان سوء الظن ليس له دواء (١٢) يستعاد من اخر كلام مركز صالبري ان غاية مراد الدولة البريانية ان تسعى دائما في اقرار حكومة عادلة وفي تحويل السلم والمحربة للذين كانوا محرومين من هذه المنافع مع اقراره بان هذه السياسة طراء عليها ما احبطها من مكابرة الدولة العثمانية وانه من اجل تحول الاحوال لم يعد من الممكن الحصول على هذه الغاية بهذه الوسائل اعني حسبما استقر عليه رأي المؤتمر باستانبول وانه لا بد من تغيير المعاهدات التي تقرر فيها حكومة الجهات الجنوبية الشرقية في اوربا فاذا اعتبر زيادة على ذلك ان دولة انكلترة ايت ان توافق غيرها من الدول على لزوم الانحاح على الباب العالي وبهذا الاياه يبعث الدول من الحصول على النتيجة المطلوبة على وجه

المسألة مع كون هذه النتيجة في مطالب الدولة المذكورة تبين ان الحرب ومعاهدة سان اسطفانوس قد طابقتا مقتضيات الحال التي فيها المركز غاية الهوان ومدار هذه الحال على هذه الامور وهي ان تلك المعاهدات قد نقصت مدة اثنتين وعشرين سنة واول من نقصها الدولة التركية نفسها فانها لم تنجز ما تعهدت به لرعيها من المسيحيين ثم باتحاد الولايات (كما في الاصل ولعل المراد جعل الافلاق وبغدان ولاية واحدة) ثم بتبوء عساكر فرنسا سورية ثم بمؤتمر استانبول حيث استقر الرأي في على المداخلة في الامور الداخلية في المالك العثمانية (١٣) ان مركز صالبري اعترف بحدوث تغييرات عظيمة وبانها لا بد من ان تحدث تغييرا في الحال فبقى علينا ان نعلم كيف تمكك التاليف بين هذه المعاهدات وحقوق انكلترة وغيرها من الدول وبين مآرادته في والدول من تحقيق اقرار الحكومة العادلة وادامة السلم وتخويل المحربة للذين كانوا محرومين من هذه المنافع وكيف يريد ان يصل الى الغاية المطلوبة من دون الاصول التي تقرر في معاهدة سان اسطفانوس مع علمها حصلت عليه الروسية من الحق بمآخذها من الاضرار والخسائر لتحقيق ما كان مروما فهذه المسائل لاجواب عنها في لائحته فلو انه قرن ملاحظاته التي ابداه في هذه اللائحة باداء رأي للحصول على اتفاق في حل هذه المشاكل ولمراعاة عموم المصالح واترار سلم دائمة في الشرق لكان اولي

(ترجمة المعاهدة التي قدمتها دولة الروسية الى الباب العالي في اول اغسطس (آب) سنة ١٨٧٨ فيما يتعلق بالمواد المذكورة في معاهدة اياسطفانوس ولم تعد لها معاهدة برلين)

(صورة معاهدة سلم محتومة بين الروسية وتركية بموجب المادة ٢٩ من معاهدة اياسطفانوس)

(م) يحصل بعد هذا سلم وتحالف بين الروسية وتركية بحسب الاتفاق المصوص عليه في معاهدة اياسطفانوس الذي جرى تعديله واقراره في معاهدة برلين (م) ٢ حيث ان كلا من الروسية وتركية معترفة صحة معاهدة برلين في جميع المسائل التي تتعلق بمصلحة اوربا تعهدتا باجراء ذلك بامانة ونخرج (م) ٣ المواد المنصوص عليها في معاهدة اياسطفانوس التي لم يحصل تعديلا او تغييرا في معاهدة برلين تبقى مرعية الاجراء فيكون لها فاعلية وحكم كانتا مفررة في هذه المعاهدة (م) ٤ بيان المواد المذكورة في معاهدة اياسطفانوس التي بقيت مرعية الاجراء (اولا) التصميمات المحرية التي قدرها ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل بعد ان يسقط منها قيمة الاراضي التي دخلت في حوزة الروسية نسوي مسألتها باتفاق بين الروسية وتركية ما عدا ما يتعلق بالمخوق التي تقرر واثنت في المصبطة الحادية عشرة من معاهدة برلين (راجع المادة ١٩ من معاهدة اياسطفانوس) (ثانيا) مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل تدفعه تركية في مقابلة الخسائر التي تحملتها تجار الروس اورعية الروسية

الفاطون في تركية وتسوية هذه المسألة تجري عند اقرار سفارة الروسية بالاستانة للنظر في ذلك قبلها السفارة الى الباب العالي (راجع المادة ١٦ من المعاهدة المذكورة) (ثالثا) التضيقات لاعادة السفر في نهر الطونة ولتربية الذين حصل لهم ضرر من توقف السفر ومبلغها ٥٠٠٠٠٠ فرنك تؤخذ من المبالغ التي يطلبها الباب العالي من لجنة الطونة الادارية (راجع المادة ١٣) (رابعا) سكان الاراضي التي سلمت الى الروسية يكون لهم الخيار في ان يرحلوا منها ويبيعوا املاكهم الغير المنقولة وتسوية هذه المسألة يمهلون مدة ثلاث سنين فاذا انقضت المدّة يحسب من خالف هذا الحكم من رعية الروسية (خامسا) في المدة التي تبقى الروس متمكنة من الاماكن التابعة لتركية التي يلزم فيها بعد اعادتها تكون ادارتها منوطة بادارة الروس بدون مداخل من ماموري تركية ولا يسوغ دخول العساكر العثمانية اليها الا بعد تسليمها على حسب الاصول المالية (سادسا) اخلاء الروس اماره البلغار وولاية الروم ابلي والاناطول والمدة التي تلزم لذلك يحصل اتفاق عليه بين الروسية وتركية بموجب معاهدة برلين (سابعا) يتعهد الباب العالي بان لا يعاقب الذين كان لهم اختلاط وعلاقة مع الروس في المدة المحرّبة الاخيرة ولا يعاوض في سفر الذين يرومون مرافقة عساكر الروسية (راجع المادة ٢٢ من معاهدة ايسطفانوس) (ثامنا) يعنو الباب العالي عنوا تاما عن جميع الذين سجنوا او نفوا لسبب الحرب الاخيرة (تاسعا) جميع المعاهدات والاتفاقات وغيرها التي كانت جرت بين الروسية وتركية ثم وقفت بسبب الحرب الاخيرة يجري العمل بها وتكون مرعية الاجراء ما عدا المواد التي نسخها معاهدة ايسطفانوس او معاهدة برلين (راجع المادة ٢٣) (م) جميع المناقشات والمنازعات المحاصلة الان بين رعية الروسية ورعية الباب العالي تفوض الى احكام (جميع حكم محرّكة) يكون تعيينهم من طرف الباب العالي ومن سفر الروسية بالاستانة ويكون حكمهم باتا فاصلا لا يسوغ استئنافه ولا مراجعته ويتعهد الباب العالي بان يعطي رعية الروسية ترصيتهم وتضميناتهم عند اثبات الحكم بها وينفذ ما قرع عليه راي الاحكام المذكورين وقرار الدتاوي التي جرى الحكم بها قبل هذا ولم ينفذ بعد (هذه المادة في بدل المادة عشرين من المعاهدة المذكورة) (م) يكون التصديق على هذه المعاهدة بعد مدة ١٠٠٠ اسابيع او قبل ذلك اذا امكن (لا يخفى ان الباب العالي حول تسوية هذه المسألة الى عهدة الدول الذين وقعوا على معاهدة برلين)

تركيا - (ترجمة اللائحة التي ارسلها الباب العالي الى المؤتمر منضمة تقرير الاحكام والنظامات التي رامت الدولة العلية اجراءها في جميع الولايات ولكن لم تقع لدى المؤتمر موقع القبول)

تحصل المذاكرة في جميع المواد المتعلقة بادارة الولايات وتقسيم الولاية الى سنجيات وكل سنجية يقسم الى عدة نواحي وكل ناحية تكون مولفة من عدة قرى بما المدن التي عدد سكانها يتوقف على ١٠٠٠٠ نفس فتكون ناحية مخصوصة على حدتها ويكون تعيين والي الولاية من طرف المحصرة السلطانية

ويكون والي على مذهب (وفي رواية وجنسية) اكثرية الاهالي وبمعيته مستشار نعيه المحصرة السلطانية فاذا كان والي نصرانيا فمستشاره يكون مسلما واذا كان مسلما فمستشاره يكون نصرانيا اما بقية المامورين الذين في خدمة ادارة الولاية فيكون تعيينهم من والي ولكن بحسب موافقة مجلس ادارة الولاية وتكون السلطة الاجرائية خاصة بالوالي وهو يجري بها في جميع الولاية المنوطة بعهدته وذلك بواسطة (المتصرفين) (وقائي المقامات) و(الخزائين) ويكون والي الحاكم الاعلى وعليه ان يلاحظ ان احكام السلطة تجري على محورها اما مجلس الادارة الكبير الذي يعين لكل ولاية فيكون مولفا من خضوين ترسلها السنجية ووظيفته المذاكرة في جميع متعلقات مصالح الولاية الادارية واقرار رأيه على اجرائها ولكن لا يسوغ له ان يتدخل في امور الحاكم وفي السلطة الاجرائية بل يلزمه ان يستشير مجلس الادارة في جميع المصالح الادارية فاذا جرى نزاع او خلاف بينه وبين مجلس الادارة ترفع دعواها الى مجلس المناقشات الادارية الذي يشكل في الاستانة كما سيأتي بيانه اما ادارة السنجية فانها تناط (بمتصرف) يجري فيها وظيفته باسم والي وانتخابه يكون من طرف المحصرة السلطانية على مذهب اكثرية اهل السنجية ويعين له معاون يكون انتخابه ايضا من المحصرة السلطانية فاذا كان المتصرف مسلما فمعاونه يكون نصرانيا واذا كان نصرانيا يكون معاونه مسلما وبقيّة ماموري السنجية يكون تعيينهم من طرف المتصرف ولكن بانتخاب مجلس السنجية وهذا المجلس يكون مركبا من نواب من كل ناحية نائب ووظيفته محدودة في متعلقات المصالح الداخلية مثل اعضاء مجلس الولاية فاذا حصل خلاف بين المتصرف ومجلس ادارة السنجية يفوض امر خلافتها الى والي والى مجلس ادارة الولاية معا اما ادارة الناحية فتكون تحت تصرف المتصرف ويعين لادارتها (قائم مقام) ويكون تعيينه من والي بموافقة مجلس ادارة الولاية ووظيفته كوظيفة المتصرف اما مجلس ادارة الناحية فيكون مولفا من خمسة اعضاء بصيرا ينتخبهم من الاهالي بحرية تامة من تبلغ سنهم احدى وعشرين سنة بحيث يكونون ممنوعين بجميع الحقوق المدنية ويدفعون الويركو السنوي لا ينقص عن الخمسين قرشا فوظيفة هذا المجلس لدى قائم المقام مثل وظيفة مجلس السنجية لدى المتصرف فاذا وقع خلاف بين مجلس ادارة الناحية وبين قائم المقام ترفع دعواها الى المتصرف والى مجلس ادارة السنجية معا ولكل قرية مختار يكون انتخابه من المجلس البلدي على مذهب اكثرية الاهالي ووظيفته النظر في سائر امور الصابطة وفي اجراء اوامر الحكومة الاجرائية التي ترسل اليه من طرف قائم المقام وفي اجراء قرار المجلس البلدي وهذا المجلس يكون مولفا من اعضاء من كل مائتي نفس عضوا واحد بشرط ان عدد عصابه لا يزيد على عشرين نفسا وانتخابهم يكون من الاهالي كمال الحرية وظيفته هذا المجلس اجراء ادارة املاك القرية وتعيين ميزانية ايرادها ومصرفها وتعيين الضرائب التي يلزم دفعها من الاهالي

ملحوظات

ولا سيما النظر في مملقات تحصيل الاموال بواسطة محصلين يكون تعيينهم من المجلس وباط ايضا بمهده وظيفة الصابطة فيما يخص بالراحة العمومية بشرط ان لا يخرج من دائرة الاحكام العدلية فاذا وقع خلاف بين شيخ القرية والمجلس البلدي ترفع دعواها الى قائم المقام والى مجلس ادارة الناحية معاً وكل ما يتعلق بالراحة العمومية في جميع الولاية يناط بضابطة عمومية وضابطة داخلية يكون انتخابهم من اهالي الولاية بدون استثناء ولا فرق من جهة الدين فيكونون في كل ولاية تحت اوامر الحكومة الاجرائية اما القوة العسكرية فتناط رئاستها بمهده رؤساء العساكر ولا يسوغ لم في جميع الاحوال ان يتدخلوا في ادارة الولاية ولكن اذا وقع ما يخل بالراحة العمومية في داخل الولاية وكانت قوة الصابطة غير كافية لاعادة الامن والطمانية حتى للوالي بمعاونة مجلس الادارة وحده ان يستدعي مداخله القوة العسكرية اما تحرير الاوان المتعلقة بالاوامر الادارية والنظامية والمحاكم في ولايات الروم ابلي يكون باللغة التركية واللغة المستعملة عند اكثرية المسيحيين في الولاية وبشكل في قاعة الولاية لجنة لتقرير نظامات وقوانين في جميع متعلقات ذلك

(الفصل الثاني في المواد المتعلقة بالمعارف العمومية)

جميع اهالي الممالك العثمانية يكونون متمولين بالحرية التامة في جميع متعلقات المعارف العمومية فيجوز لكل طائفة ايا كانت ولكل شخص ايا كان بشرط ان يكونوا حائزين الحقوق المدنية ان يشتمل مكاتب للدروس الابتدائية او الدروس المطلقة وان يدرسوا العلوم علانية تحت مراقبة الحكومة المحلية بشرط ان الدروس لا تخل بالآداب وبالراحة العمومية ولا بمراعاة احكام السلطنة واجراء هذه المراقبة في الولاية يكون من الوالي ومجلس الادارة معاً وجميع العثمانيين (اي رعايا الدولة) يقطع الطر عن جنسيتهم ومذاهبهم لم ان يدخلوا في المكاتب الملكية والعسكرية الخاصة بالدولة

(الفصل الثالث)

(في المواد المتعلقة بادارة الاحكام العدلية)

يشرع في تنمية جميع السلطات والاحكام والقوانين ويكون تنسيقها على الصورة الاتية (١) نظامات المحقق * يكون اجراءها طبق دستور احكام فرنسا الجزائية مع بعض تعديل يوافق مشرب اهل البلاد وعاداتهم (٢) قانون اجراءات المحقق * يكون انشاؤه طبق قانون الاجراءات التجارية ولكن يضاف اليه ما تقتضيه الحال (٣) قانون التجارة * تنبئ قانون التجارة الموجود الان مع تأكيده اجرائه (٤) قانون الاجراءات التجارية * يعمل بموجب القانون الحاضر ولكن مع تكملة وتنمية لمواد اخرى له (٥) قانون الجزاء * تنبئ قانون الجزاء الموجود الان (٦) قانون اصول المحاكمات الجزائية * يوضع قانون على المواد الجزائية مع تطبيقه على القوانين الجزائية المستعملة في محاكم انكلترا وفرنسا (في المحاكم) تشكل محاكم نظامية (حقوقية وجزائية وتجارية وجنائية) ووظيفتها النظر في جميع المنازعات المتعلقة

بالعقارات المنقولة والغير المنقولة ما يقع بين رعية الدولة العلية الا في المواد المتعلقة بالزواج فانه ان كان خاصاً بالمسلمين يرجع الى الشريعة الاسلامية وان كان خاصاً بغير المسلمين يرجع الى اصطلاح هؤلاء وبشكل في كل ولاية مقدار من المحاكم النظامية على القدر الكافي لاجراء العدل على الوجه الاتي (١) عقد جميعيات صحية يسوغ الاستئناف فيها اذا تجاوزت الدعوى قدر معلوماً من المال والاستئناف يكون في المحاكم الابتدائية (٢) المحاكم الابتدائية يكون حكمها قابلاً للاستئناف اذا قامت الدعوى صلحاً معلوماً والاستئناف يكون في محكمة استئناف الولاية (٣) محكمة الاستئناف تكون خاصة لكل ولاية ووظيفتها استئناف دعاوي المحاكم الابتدائية (٤) بشكل في الاستانة محكمة لتمييز الحقوق وباط بها جميع الدعاوي والاعلامات والاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف بالولايات اذا كان قرار المحاكم الابتدائية صدر مخالفاً للاحكام والقوانين لكن الرجوع الى ديوان تمييز الحقوق لا يوقف اجراء القرار الا في المواد الجزائية وقضاة هذه المحاكم كلها لا يكونون عرضة للمنزل والتبديل ويلزم ان يكون انتخابهم من ارباب المعلومية بالولاية وعدد الاقتصاد ينتخب من الاحاط وبشكل ايضا ديوان عمومي يصم الى المحاكم الاولى والمحاكم الاستئنافية — وتكون المناكرات فيها علانية ويسوغ لكل واحد من الرعية المحاماة وتادية ما عنده من الشهادة بعد ان يحلف بمياً وبشكل في الاستانة لجنة من ارباب الاحكام العدلية لتوسيع دائرة كل ما يتعلق بالاحكام والاصول المذكورة انفاً

(الفصل الرابع)

(في المواد المتعلقة بالنظامات المالية)

تجري اصلاحات جديدة في جميع الممالك العثمانية فيما يتعلق بكيفية تحصيل الضرائب وغاية ما يمكن تحصيله منها هو (الرسوم المطردة) الرسوم المطردة في الويركو والتبعتات — (الرسوم الغير المطردة) الرسوم الغير المطردة في الاعشار والعوائد على المواشي وعلى المسكرات وعلى الملح والدخان والكمارك وغيرها ولا يمكن اتخاذ ضرائب اخرى الا اذا اشئت نظامات وقوانين في ذلك اما توزيع الرسوم على الاهالي وكيفية تحصيلها فيساط بالمحالى البلدية وما يلزم تعيينه من المبالغ على الولاية يكون بمساسة طاقة الولاية وللازم السلطنة وبشكل ايضا في الاستانة لجنة بباط بمهدها احكام وقوانين حديثة لتحديد الضرائب اللازم اخذها ويناط بها ايضا مسألة تسوية الديون العمومية الداخلية والخارجية واستهلاك او (كذا) توحيد الديون الغير المنتظمة

(الفصل الخامس)

(في المواد المتعلقة بالنظامات العسكرية)

جميع العثمانيين بدون استثناء يدخلون في الخدمة العسكرية بحسب النظامات المتعلقة بالفرقة وتشكل لجنة تفصد ترتيب القوة العمومية وانشاء نظامات تتعلق بالفرقة والبدل العسكري وغير ذلك على نوع المساواة بين جميع العثمانيين

(في مواد عمومية)

(اولاً) (مجلس اعلى لتحقيق المناقشات) بشكل في الامتانة مجلس اعلى يواط بهدته النظر في جميع المناقشات التي تحصل بين الولي ومجالس الادارة وهو يصدر القرار اللازم في ذلك على صورة جازمة ويناط بهدته ايضاً النظر في الشكاوي التي تعرض عليه من طرف رؤساء الحاكم المأمورين ضد المأمورين الذين هم اعلى منهم رتبة ومنصباً في الولايات وشكاوي الناس على مأموري الولايات كافة فاذا اعترف المجلس هذه الشكاوي يكلف الادارة التي وردت منها بتحققها ويكون مجلس المناقشات الاعلى مؤلفاً من اعضاء من كل ولاية يعينه مجلس ادارة الولاية ومن بعض مأمورين تعيينهم المحصرة السلطانية بحيث يكون عددهم على قدر عدد الاعضاء الذين يعينون طرف الولايات وتناط رئاسته برئيس شورى الدولة في الباب العالي وجميع قرارات المجلس وقرارات شورى الدولة تعرض على المحصرة السلطانية ثم تشرع لاية (ثانياً) (في لجان القوانين) تكون كل لجنة من اللجان الاربع اعني لجنة الحاكم الادارية ولجنة الحاكم النظامية ولجنة المالية ولجنة العسكرية المنوط بمهنتهم اجراء القوانين والاحكام مؤلفة من خمسة اعضاء يكون نصيبها من طرف المحصرة السلطانية من اعيان الاهالي واذا اقتضى الحال من اعيان الاجانب وجميع القرارات التي يستقر عليها رأي اللجان المذكورة تكون دستوراً للعمل ويكون اجراءها في الممالك العثمانية لا يزيد على سنة واحدة من يوم استنابها

(ترجمة الاتفاق الذي وقع بين انكلترة والروسية فيما يتعلق بالمسألة الشرقية قبل عقد المؤتمر وذلك في ٢٠ ماي الاقربجي (ايار) ١٨٧٨) (لاشحه تتضمن تعيين المسائل التي حصل عليها الاتفاق بين روسيا وبريتانيا العظمى فيكون رابطة لمخصصها عند مذاكرتهم في المؤتمر)

(١) دولة انكلترة ترفض تقسيم البلغار طولاً غيران نائب الروسية يستقي لنفسه ان يبين للمؤتمر الفوائد التي تنبع من ذلك ولكنه وعد بانه لا يصير عليه ضد ما فر عليه رأي انكلترة (٢) يكون تعديل حدود البلغار الجنوبية بسوع بعدها عن بحر ايجيان بحسب حدود ولايات البلغار الجنوبية التي عرضها مؤتمر الامتانة وهذا الامر لا يمس مسألة الحدود كما يمس مسألة اخراج شطوط بحر ايجيان من الحدود اعني الى غربي بحيرة لاغوس ومن هذا الحد الى ساحل البحر الاسود تكون المذاكرة على الحدود المطلقة (٣) الحدود التي على غربي البلغار يكون تعديلها مؤسماً على جسية اهلها فيستثنى منها الاهالي الذين ليس هم من البلغاريين ولا تجاوز حدود البلغار العربية خطأ من احدى النواحي القريبة من يكي بازار الى لقان كورشه (٤) عند اعادة البلغار الى الحدود المذكورة في المادة ٢ و ٢ من هذا الاتفاق تنقسم الى ولايتين على هذه الصورة الاتية — الولاية الاولى التي في شمال البلقان تكون مشمولة باستقلالية

سياسية (في الاصل اوتونومي بوليتيك) تحت حكومة امير والولاية الثانية التي في جنوب البلقان تشمل بقوانين مبنية على استقلال في الادارة (في الاصل اوتونومي اديمنستراتيف) على نسق ادارة المستعمرات الانكليزية ويكون اميرها نصرانيا ياتفاق اوربا ومدة توليته في الولاية تكون من خمس سنين الى عشر (٥) امبراطور الروسية يرى اهمية خصوصية لمخرج العساكر التركية من جنوب البلغار فلا يرى امنية اوضامة في المستقبل للاهالي البلغاريين اذا كانت العساكر المذكورة تبقى هناك فاللورد صالسيري يقبل مسألة خروج العساكر من جنوب البلغار لكن الروسية لاتعارض فيما يستقر عليه الرأي في المؤتمر من جهة رخصة العساكر في التوجه الى تلك الناحية لغاية ان تقاوم فيها ما يطرأ من الشغب والغزو سواء كان ذلك واقعاً او في حالة يخاف منها ولكن انكلترة تستبقى لنفسها ان تصر في المؤتمر على ان يكون للسلطان حق في اقامة عساكر على حدود البلغار الجنوبية ونائب الروسية يستقي لنفسه في المؤتمر حرية تامة للمذاكرة على هذا الوجه الاخير الذي ارتأه لورد صالسيري (٦) دولة انكلترة تطلب ان رؤساء صباط العساكر الملية في جنوب البلغار يكون انتظامهم من طرف الباب العالي بموافقة اوربا (٧) المواعيد المتعلقة بارمينية (بالاناطول) التي تقررت في «المعاهدة الابتدائية» التي جرت في اياسطمانوس لاتخص بالروسية فقط بل تشمل انكلترة ايضاً (٨) كل من دولتي انكلترة والروسية تطهر اهمية واعتناء في التنظيم المستقبلي لادارة الولايات التي في البلقان والتي سكانها من الروم (في الاصل الولايات اليونانية) ولذا يعدل ما ذكر في المادة ١٥ من معاهدة اياسطمانوس بسوع يجعل للدول (الكافلة) ولا سيما انكلترة حقاً في ان تستشار في مستقبل ادارة ولاية الايبر (بانيه) ونساليا (ترحال) وبقية الولايات التي سكانها من المسيحيين (وفي الاصل الولايات المسيحية) تحت سلطة الباب العالي (٩) اما ما يتعلق بالغرامة المحرمة فان الامبراطور لم يخطر بباله قط بان يجعلها ارضاً تلحق بسلاديه وعلى هذا فلا ياتي اعطاء تامين وتطمين في هذا الخصوص ومن المعلوم ان الغرامة المحرمة لاتحرم دولة انكلترة من حقوقها حاله كونها لها مطالب مالية (على الباب العالي) فتبقى من هذه المحينة كما كانت قبل الحرب في القرار الاخير الذي تقرره الروسية من جهة مقدار الغرامة ومن دون ان تناقش تستبقى لنفسها ان تبين للمؤتمر صحة معارضتها (١٠) اما ما يتعلق بوادي اختر ومدينة بايزيد فان الوادي المذكور هو الدرب الاعظم المودي الى ايران وله وقع في اعين الترك ولهذا يرضى الامبراطور باعادته لهم لكنه طلب ونال في مقابلة ذلك تسليم ارض قطور الى مملكة ايران حيث ان مرخصي الدولتين المتوسطين استصوبا اعادتها اليها (١١) اذا كانت دولة الروسية تصمم على استرداد يساريا فدولة بريتانيا تناسف منه ولكن حيث ثبت ان بقية الدول التي وقعت على معاهدة باريس غير مرتاحة لان تخامي بالسلاح تخوم رومانيا المقررة في المعاهدة المذكورة لم يكن لا نكلترة وحدها في هذه المسئلة سبب

ملحوظات

يوجب عليها ان تعرض نفسها لتبعة المسئولية اذا عارضت في هذا التبديل ولذا تعهدت بان لا تنازع فيه واذا كانت قد رضيت بان لا تنازع امبراطور الروسية في الاستيلاء على باطوم وعلى وقاية ما ظفر به في ارمينية الا انها لا تكتم عن نفسها انه سيطراء في تلك الجهة اخطار عظيمة يخاف منها على اطمئنان سكانها بسبب امتداد حدود الروسية هناك ولكن من رايها ان وظيفة حماية السلطنة العثمانية من هذا الخطر المستقبل الذي يعود بالخصوص عليها يمكن انجازها بدون ان تعرض اوربا نفسها لمصائب حرب اخرى وفي خلال ذلك تعترف اي دولة انكلترة التامين الذي صرح به امبراطور الروسية وهو انه لا يجادى بعد الان في مد حدود الروسية على جانب الاناطول (وفي الاصل تركية اسرة) فكان من رايها ان تعديل معاهدة اباسطمانوس الذي استنصب في هذه المصبطة يكفي في اختصار المعارضات التي نجدتها في المعاهدة المذكورة على صيغتها المحاضرة وتعهد بانها لا تعارض في المواد التي قررت في المعاهدة وهي التي لم تعدل في المواد العشر فاذا وقعت المذاكرة عليها في المؤتمر وبقيت الروسية مصرة على اجرائها فلا يبعد انه في اثناء المذاكرة ترى الدولتين ان الاولى ان تتفقا على تعديلات جديدة مما لا يمكن الجزم به قبل الوقوع فاذا لم يكن هذا الاتفاق فهذه المصبطة مجعولة لان تقوم مقام تعهد مشترك بينهما في المؤتمر وعلى هذا الاعتماد وقع عليها كل من سفير الروسية في لندن ومن ناظر خارجية دولة برتانيا —
تحريرا في لندن في ٣٠ ماي (الافرنجي) سنة ١٨٧٨

(الامضاء) (شوفالوف) (صالسبري)

(ترجمة المصبطة الثانية وهي ملحقة بالاولى وقد وقع عليها التائبان المذكوران في التاريخ المذكور)

ما عدا المصبطة السابقة فللدولة انكلترة ان تحفظ لنفسها ان تبين للمؤتمر المواد الاتية (١) دولة انكلترة تحفظ لنفسها ان يطلب من المؤتمر مشاركة اوربا في تنظيم ادارة ولايتي البلغار (٢) دولة انكلترة تبحث في المؤتمر عن بقاء اقامة عساكر الروسية في البلغار وعن مرورهم في رومانيا (٣) وعن الاسم الذي يطلق على ولاية البلغار الغربية (٤) من دون البحث عن الارض تحفظ ايضا لنفسها حق المذاكرة في المسائل المتعلقة بالسفر في الطونة وهذا الحق مقرر لها في المعاهدة (٥) دولة انكلترة تحفظ لنفسها ان تبحث في المؤتمر عن جميع المسائل المتعلقة بالبوغاز (بوغاز جنق قلعه وبوغاز فم البحر الاسود) الا ان سفير الروسية في لندن يعترف بالبلاغ الشفاهي الذي افاده لاطر خارجية لندرة اعني ان دولة الامبراطور متمسكة بما صرح به اللورد دربي في ٦ ماي سنة ١٨٧٧ واخصه — (ان تسوية الامور التي حصلت بارادة اوربا المتصصة كيفية ترتيب السفر في البوغاز وفي جنق قلعه تراه (اي دولة انكلترة) صحيحا سديدا فمن رايها انه اذا اريد تعديل شيء منه يقابل بالمعارضة البليغة) وعلى هذا فان سفير الروسية في لندن بصم في المؤتمر على بقاء الحال كما كانت من دون

تبديل ولا تغيير (٦) دولة انكلترة ترمل الى السلطان خطابا تطلب منه فيه ان يعد اوربا بان يحبي الرهبان الذين في جبل اثوس من اي جنس كان على السواء — تحريرا في لندن في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨ (شوفالوف) (صالسبري)
(ترجمة اللائحة التي قدمتها طائفة الاسرائيليين في لندن الى اللورد بيكنسفيلد يشكون فيها من هضم حقوق اخوانهم الاسرائيليين في الملكوت ويلتمسون من دولة انكلترة الاعتناء بشانهم) (بعد الديباجة) نحن الواضعين اسماءنا باسفل هذا رسا جميعات طائفة الاسرائيليين الانكليزي في لندن نتمسح بتمسكنا على الشقة التي طالما شرفت جمعياتنا بها دولة انكلترة على ان نلتبس من مكارمكم ان تعتونا بغويل المساواة التامة امام الشرع لسائر الرعية في الولايات المختلفة القاطنين في الروم ابلي (في الاصل تركية اوربا) الذين استهدفوا للاضرار من الحرب الاخيرة فلا يحرمون من الحقوق المدنية والسياسية بسبب اعتقادناهم الدينية فان لزوم تغيير معاملتهم يعلم من كيفية اجراء القوانين المدنية والسياسية عليهم في كل من رومانيا والصرب ولا يخفى ان هاتين الولايتين ماهولتان بطوائف مختلفة المذهب من جملتهم كثير من جنسنا ونحسب حالم واستقبالهم وحال بقية الطوائف متوقف على تسوية المسائل المهمة ولا سيما مسألة المساواة امام الشرع بموجب معاهدة باريس التي عقدت في سنة ١٨٥٦ وذلك من المادة ٢٠ الى المادة ٢١ وفي معاهدة باريس التي امضيت في ١٨٥٨ وذلك في مادة ٤٦ ونصها (ان جميع اهل الافلاق وبعدان متساوون امام الشرع وامام الاحكام المتعلقة باعطاء الضرائب والرسوم وفي التوظيف في الخدم والمأمورات العمومية فجميع اهل الافلاق وبعدان من سائر طوائف المسيحيين يتمتعون بالحقوق السياسية ويمكن ايضا مع هذه الحقوق للاسرائيليين القاطنين هناك بوضع قوانين مخصوصة) والظاهر ان من مخ المساواة لطائفة الاسرائيليين ترك لارادة مجلس نواب رومانيا وحدهم ومن سوء النجته انه كلما تغيرت نواب المجلس المذكور زاد سوء حال الاسرائيليين هناك وعددهم يبلغ الان ٢٥٠٠٠٠ نفس وهم هدف للتعدي المتوالي كما يتضح من المحررات المطبوعة في الكتاب الازرق في سنة ١٨٦٧ و١٨٧٦ وعلى هذا نتمسح على ان نذكر جنابكم ان قوانين رومانيا قد جعلت الاسرائيليين القاطنين فيها في حالة يرثى لها فان كثير منهم صاروا عرضة لمكرات مشهورة والحال ان اهل رومانيا كانوا في سالف الزمان يراعون بناء طائفتنا ويخلونهم منزلة رفقاتهم في الوطن فطلب منكم ان تستعملوا في حقنا ما لكم من النفوذ المؤثر فتستخلصوا على الحقوق العمومية لسائر الاسرائيليين القاطنين في رومانيا والصرب والبلغار وفي بقية الولايات التي يحتل طرود عوارض عليها بسبب الحرب مما من شأنه ان يهضم اسماء طائفتنا ويحرمهم من المساواة التامة بغيرهم من الطوائف المختلفة المذاهب (فكك اليم كاتب اللورد بيكنسفيلد من برلين يخبرهم بان

احد المأمورين المسلمين ليقم في الجزيرة لينظر باتفاقه مع مأمور بعينه دولة انكلترة على ادارة الاملاك والعقارات والجوامع والمساجد والمقابر والمدارس والمكاتب وغيرها من الادارة المدنية في الجزيرة (ثالثا) ان دولة انكلترة تدفع الى الباب العالي الزائد من ايراد الجزيرة بعد اداء مصاريفها وهذه الزيادة تعتبر بمناسه الزيادة التي تحصلت في الجزيرة في السنين الخمس الماضية وقدرها سنوي ٩٣٦, ٢٢ كيسا (١٤٦٨٠ الميرة عثمانية) وبعد هذا يبالغ في تحقيقها ويستثنى من ذلك ايراد الاملاك الميرية التي تباع او توجر في المدة المذكورة (رابعا) يسوغ للباب العالي ان يبيع او يواجر بدون مانع الاملاك او الاراضي وغيرها من العقارات التي هي املاك ميرية او املاك هابونية التي ايرادها غير داخل ضمن ايراد الجزيرة (خامسا) يسوغ للمموري دولة انكلترة في الجزيرة ان يشتري جبرا باسعار مناسبة الاراضي ان الاملاك التي يرون شراؤها لازما لاجرا اشغال تافعة (سادسا) اذا كانت الروسية تعيد الى تركية قارص او بقية الجهات التي انتصرت عليها ودخلت في حوزتها في ارمينية في الحرب الاخيرة تخلي انكلترة جزيرة قبرص فتكون المعاهدة المذكورة المصاة في ٤ جون منسوحة وملغاة الاجراء — تحريراً في قسطنطينية في ١ جولاي (تموز) ١٨٧٨

(الامضاء) (صوت) (١٠٠١ ليارد)

(ترجمة المعاهدة التي عقدت ببرلين في الثالث عشر من تموز (جولاي الافرنجي) الموافق ١٠ رجب ١٢٩٥ وهي نتيجة مذاكرات المؤتمر)
(بسم الله القادر على كل شيء)

لما كان حصرة سلطان العثمانيين وحصرة ملكة مملكة بريطانيا العظمى وبارلاند وامبراطورة الهند وحصرة امبراطور جرمانيا وملك بروسيا وحصرة امبراطور اوستريا وملك بوهيميا وملك هنكاري وحصرة رئيس جمهورية فرنسا وحصرة ملك ايطاليا وحصرة امبراطور جميع الروسية (كما) يريدون لاجل اقرار الراحة العامة في اوربا انتهاء المسائل التي ظهرت في الشرق بسبب ثقلبات الاحوال فيها في هذه السنين الثلاث وسبب الحرب التي عاقبتها معاهدة ايسطفانوس استقر رأيهم جميعاً على عقد مؤتمر يكون احسن الوسائل لاجل الاتفاق بحسب ما يترتب في معاهدة ايسطفانوس وبناء على ذلك عينت الدوات الملوكية المشار اليهم وحصرة رئيس جمهورية فرنسا مرخصين وم — حصرة ملكة مملكة بريطانيا العظمى وبارلاند وامبراطورة الهند عينت الاونورايل بنيامين دوزاثولي الذي هو كبير وزراء انكلترة والاونورايل روبرت ارثر ثالثت عا سكون سبيل مركز صالسيدي الذي هو ناظر خارجية انكلترة والاونورايل لورد اود وليم ليوبولد روسل الذي هو سفير من الطبقة الاولى لانكلترة لدى حصرة امبراطور جرمانيا وملك بروسيا — وعين حصرة امبراطور جرمانيا وملك بروسيا البرنس سمارك كبير الوزراء في بروسيا

محررم وصل اليه وانه سيعتني بمصونه غاية الاعتناء
(ترجمة المعاهدة الدفاعية التي عقدت بين انكلترة)
(والدولة العلية وبموجبها يسوغ لانكلترة ان)
(تستولي على جزيرة قبرص وذلك في ٤ جون)
(حزيران) سنة ١٨٧٨)

لما كان كل من ملكة مملكة بريطانيا وبارلاند المتحدة وامبراطورة الهند وجناب السلطان المعظم متصفين بينها بالمقاصد الودادية لاحكام وتوسيع العلاقة المحبة الكائنة الان بين السلطتين جزما بعقد معاهدة دفاعية لتامين الاراضي في اسيا (الاناطول) فيما بعد التي تخص المحصرة العلية السلطانية وبناء على هذه الغاية اتفقا وعينا المرخصين الاتي يانها — عينت ملكة مملكة بريطانيا وبارلاند المتحدة وامبراطورة الهند حصرة الاونورايل اوستين هنري ليارد سفيرها الاعلى لدى الباب العالي وعينت المحصرة العلية السلطانية حصرة دولتو صوت باشا ناظر الخارجية للدولة العلية — وبعد ان اظهر كل منهما الحررات المرخصة لما في اجراء هذه المصلحة ووجدت مطابقة للاصول اتفقا على المواد الاتية (م) اذا كانت الروسية تستولي على باطوم او اردهان او قارص او احدها وارادت بعد ذلك ان تستولي على بعض الاراضي الكائنة في اسيا التابعة للحصرة السلطانية كما تقرر امرها في المعاهدة الصلحية الباتة فان انكلترة تتعهد بان تفقد مع المحصرة العلية السلطانية لحماية تلك الاراضي بقوى السلاح وفي مقابلة ذلك تعد المحصرة السلطانية انكلترة بان تجري في ممالكها الاصلاحات اللازمة التي سمحصل الاتفاق بعد هذا بينها على كيفية اجرائها وان تحمي المسيحيين وغيرهم من رعيها القاطنين في بلادها ولغاية تمكين انكلترة من اتخاذ الوسائل والندابير اللازمة لاجراء ما تعهد به السلطان المعظم رضي بان انكلترة تستولي على جزيرة قبرص وتدير امورها (م) تجدد امضاء هذه المعاهدة من طرف الدولتين المذكورتين يكون بعد تاريخ امضاء هذا بشهر واحد او اقل اذا امكن وقد صار امضاء هذه المعاهدة وختمها في قسطنطينية في الرابع من شهر جون الافرنجي من سنة ١٨٧٨ الامضاء ١٠٠١ ليارد
» صوت

(ملحق بالمعاهدة المذكورة مبني في ١ جولاي)
(تموز) ١٨٧٨)

قد حصل الاتفاق بين كل من الاونورايل سراسون هنري ليارد وحصرة فخامنتو دولتو صوت باشا الصدر الاعظم للحصرة العلية السلطانية حالة كونها مرخصين من دولتها على تعديل المعاهدة المذكورة التي امضيت في ٤ جون ١٨٧٨ — صار من المعلوم بين الدولتين المذكورتين بان دولة انكلترة رضيت بالشروط الاتية فيما يتعلق بالاستيلاء على قبرص وادارتها (اولاً) يبقى في الجزيرة « محكمة شرعية » يناط لعهدتها النظر في متعلقات المصالح الدينية التي تخص مسلمي الجزيرة لا غير (ثانياً) ان نظارة الاوقاف بالاستانة تعين

معلومات

والجنوب ويسير من بين قريتي (بيرتوب) و (دونيحي) ويغادر قرية (بيرتوب) المذكورة الى البلغار وقرية دونيحي الى شرق الروم اليي ويتصل بنهر (طوزلي دره) ويسير مع مجرى النهر الى مصبه في نهر (طويونغيه) ثم الى نهر (اسموسكيو) الذي يصب في نهر طويونغيه المذكور بجوار قرية (بيريحي) ويترك من الاراضي الكائنة فوق نهر اسموسكيو المذكور مقدار كيلومتر ٢ الى شرقي الروم اليي ويمر من قسم المياه فيما بين اسموسكيو ونهر (فامينه) وبلغت الى الجنوب الغربي من التل المسمى (ونجاق) وينتهي رأسه الى النقطة المذكورة في خريطة اركان حرب دولة اوستريا عدد ٨٧٥ ومن هنا يقطع بخط مستقيم الجهة العليا من وادي اتمان ويمر من بين بوغدينه و (قره ولي) ويتصل بالخط في قسم انهر المريح فيما بين اسقروملي وحاجيلرويسير مع الخط المذكور من تلال (ولنيا) و (موغلا) الى الممر الواقع في نقطة عدد ٥٣١ والى الهلات المسماة (ازمايلقا) و (ره وسومنايقه) ويدخل من بين (سيوري طاش) و (قادرته) ويتصل بمحدود لواء صوفية ومن هنا يبتدى من (قادرته) الى جهة الجنوب الغربي ويمر من بين نهر قره صونهر (استروما قره صو) ويسير مع خط قسم المياه ومن تلال الجبال المسماة (تيمورقيو) و (اسقوفيه) و (قاضي سار بلقان) و (حاجي كدك) تجاه بلقان قانتيق ويتصل بمحدود لواء صوفية القديمة وكذلك يمر من بلقان قانتيق المذكور ومن بين وادي (ريلسقارفا) و وادي (بسقارفا) ويسير مع خط قسم المياه ويدور ثل (ودنيحي) بلاتينا) ويترى الى وادي (استروما) في الحل الذي يحتل به نهر استروما مع نهر ريلسقارفا ويدع قرية (براقلي) للدولة العلية ويصعد من جنوب قرية (بلشقة) الى فوق ويمر من اقصى خط الى سلسلة (غولا بلاتينا) وتل (غيتقه) ويتصل بمحدود لواء صوفية ويترك كامل منشأ صومارفا للدولة العلية وبلغت الى جهة الغرب من جبل (رجينتا) ويدور جبال فارونا يابوقه وحلود لواء صوفية القديمة من جبل (قرني وره) ويمر من فوق مياه (اكريصو) و (لبيقه) ويطلع الى تلال (بابنا بولانا) حتى ينتهي ايضا الى جبل قرني وره المذكور ومن هذا الجبل يمر من تلال (استرزر) و (ويله غوصو) و (مسيد بلاتينا) ومن بين (استروما) و (موراوه) مع خط قسم المياه الى غاسيا وقرنه طراوه ودار قوسقه ودرانيقه يلان وبعدها من فوق دوشاقلادائق ومن قسم اهر صوقوه وموراوه ويذهب رأسا الى الحل المدعو (استول) ومن هنا يترى الى الطريق الموصلة الى صوفية ويبروته ويقطع في هذه الطريق الف مترو ومنه عن طريق ويدليا بلاتينا ويصعد على خط مستقيم الى جبل (رادوجينا) الكائن في سلسلة البلقان الكبير ويترك قرية دونيحي الى صربستان وقرية (مناقوس) الى البلغار ثم بلغت الى جهة الغرب ويدور تلال البلقان المسمى (سبروق) من صوب استاره بلاتيا ويتصل بشرقي حدود اماره الصرب القديمة بجوار (تولا اسميلوه فوفه) ويسير على هاته الحدود حتى ينتهي الى نهر الطونه عند (راقويجه) ثم ان هذا

وبرنارد ارستدو بولوي مستشار الخارجية والبرنس هوصلوه شلتغفورت سفير المانيا لدى رئيس جمهورية فرنسا — وعين حضرة امبراطور اوستريا وملك بوهيميا وملك هنكارييا الكونت اندراسي وزيره الخاص ووزيره في الامور الخارجية والكونت لويس كارولي سفيره لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسيا والبارون هنري دوهايمول سفيره لدى ملك ايطاليا — وعين حضرة رئيس جمهورية فرنسا موسيو وليم هنري وادلفون احد اعضاء مجلس الاعيان ووزيره في الامور الخارجية وشارلس رايوند كونت دوصان قاليه من اعضاء مجلس الاعيان وسفير فرنسا لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسيا وفيلكس دسبرز المكلف بادارة الامور السياسية في دائرة الخارجية — وعين حضرة ملك ايطاليا الكونت لويس كورتي احد اعضاء مجلس الاعيان ووزيره في الامور الخارجية وادولف كونت دولوني سفيره لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسيا — وعين امبراطور جميع الروسية البرنس الكسندر غورجيتوف وزيره في الامور الخارجية والكونت دوشوفالوف من قرناء الحضرة الامبراطورية ومن اعضاء المجلس الخاص وسفيره لدى دولة بريطانيا ويول دوبريل سفيره لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسيا — وعين حضرة سلطان العثمانين الكسندر قره تيودوري باشا وزيره في الامور النافعة ومحمد علي باشا المشير في عساكره وسعد الله بك سفيره لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسيا فاجتبعوا في برلين بحسب اشارة دولة اوستريا هنكارييا وبموجب استنداء دولة جرمانيا ومعهم سائر المهررات المؤذنة بالترخيص فبعد ان وجدت مطابقة للاصول وقع بينهم الاتفاق على المواد الاتية — (م) ا صارت الان البلغار اماره مستقلة في امورها الداخلية (ادارة مخزارة) تدفع خراجا في كل سنة الى الباب العالي وتكون تحت تابعية المحصرة السلطانية ويكون لها حكومة مسيحية وعساكر وطنية (م) تكون اماره البلغار عبارة عن الاراضي الاتي ذكرها وهي ان حدود تلك الاراضي من جهة الشمال تهتدي من حدود الصرب القديمة وتقرعن بين ساحل نهر الطونة وتنتهي الى محل في شرقي سيلسريا وهذا المحل سيصير تعيينه من طرف المؤتمر الذي يشكل من ما موري دول اوربا ومن هنا ايضا يتصل الحد في البحر الاسود ويمر من جنوب منقاليا التي صار الخاقها برومانيا اما من جهة الجنوب فانه يبتدى من مصب النهر ويمر من جوار القرى المسماة (موجه كوي) و (سلامكوي) و (ابواجي) و (قوله) و (صوجيلق) على شاطئ النهر الى جهة فوق الحاذية اوادي (قاجي) ومن جنوب (بلييه) و (كحالت) على بعد من (جنكه) مقدار متر ٢ ونصف ويخاوذ (دلي قاجي) ويمر من شمال (حاجي محله) ويصعد الى ذروة المحل الكائن فيما بين (تيككلك) و (ايدوس بره سا) ومنه الى بلقان قرين اباد (وبلقان) (وين زويقه) ومن بلقان (قرغان) الواقع في شمال المحل المسمى (قوتل) الى ان يتصل محل (تيمورقيو) وعلى هذا يكون مروره من سلسلة البلقان الكبير الاصلية ويمتد على جميع مساحته الى ان ينتهي الى ذروة (قوزيقه) ومن هنا يترك ذروة البلقان وبلغت الى جهة

ملحوظات

المحدود جميعها سيصير جميعها بمعرفة لجنة مركبة من وكلاء الدول المضيفة على المعاهدة وحصل الاتفاق أولاً على انهاء اللجنة تنظر بالاعتناء في خصوص محافظة حدود بلغاريا شرقي الروم اليي الكائن تحت سلطة الدولة العلية وثانياً ان لا يدير انشاء استحكام في اطراف (صافرو) بمسافة ١٠ كيلو مترو (م) ٢ يكون انتخاب امير البلغار من اهلها بجمرية تامة واقراره من الباب العالي يرضى دول اوربا العظام ولا يصح انتخاب امير عليها من بيوت الدول المذكورة فاذا توفي عن غير ولد يكون انتخاب امير بعده على الشروط والاصول المقررة (م) ٤ بعد انتخاب الامير تجتمع اعيان البلغاريين في طرنبوي لترتيب احكام ونظامات تخص الامارة وفي الجهات التي تكون سكانها من الترك واهل رومانيا والروم وغيرهم يلزم مراعاة حقوقهم ومصالحهم فيما يتعلق بقضية الانتخاب وترتيب الاحكام الاساسية (م) ٥ المواد الاتية تكون اساساً للحقوق العمومية في البلغار وهي (ان الاختلاف في المذهب والاعتقادات لا يخرج احداً من الاهلية والمجداة من منتهه بالمحقوق المدنية والسياسية او بدخوله في الوظائف المبرية او العمومية او نواله الشرف او استعماله الصنائع والحرف المختلفة كما كان مقره فان الحرية ومباشرة جميع الاعمال الدينية ينبغي ثامنها لجميع الناس الفاطنين في البلغار من اهلها ومن الاجانب ايضاً ولا يسوغ اتخاذ مانع ما لترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او لمعاتهم مع رؤسائهم الروحانيين (م) ٦ تكون ادارة (البلغار الموقفة) تحت ادارة مامورين من دولة الروسية الامبراطورية الى ان تنتظم فيها القوانين الاساسية ويستدعي مامور من طرف السلطنة العثمانية والقناصل الذين تنظمهم الدول الذين وقعوا على هذه المعاهدة بقصد مراقبة اعمال (الادارة الموقفة) المذكورة فاذا حصل خلاف بين القناصل المذكورين فابرام العمل يكون على حسب اكثرية الاراء كما انه اذا حصل خلاف بين اكثرية اراء المذكورين والمامورين من طرف امبراطورية الروسية او المامورين من طرف الحضرة السلطانية فجميع سفراء الدول بالاستانة الذين وقعوا على هذه المعاهدة في مؤتمر (كفرانس) ليقرراً بهم على انهاء الخلاف المذكور (م) ٧ تشكيل (الادارة الموقفة) المذكورة لا يبقى اكثر من تسعة اشهر اعتباراً من يوم التوقيع على هذه المعاهدة ويجوز انتخاب الامير نصير مباشرة اجرا الاحكام الجديدة فتصير تلك الاحكام دستوراً للعمل وتكون الامارة قد حازت استقلاليتها الادارية (ادارتها المختارة) حوزاً تاماً (م) ٨ جميع المعاهدات التجارية والسفيرية والاتفاقات التي جرت بين الدول الاجنبية وبين الباب العالي والتي لم يزل عملها جارياً تبقى مرعية الاجراء مع امارة البلغار فلا يصح تبديل شي منها مع احدي الدول المذكورة بدون رخصة منها ولا يسوغ وضع شي من الضرائب على البضائع التي ترسل الى احدي الجهات في مرورها على البلغار وتكون معاملة جميع الاهالي ورعايا الدول وتجارتهم في الامارة على قدم مساواة تامة وتبقى امتيازات وخصائص الاحاطب المقررة في المعاهدات (التي امضيت

بين الدول والباب العالي) مرعية الاجراء في الامارة مادام لم يحصل تعديلها يرضى الدول (م) ٩ الويركو السنوي الذي يجب على امارة البلغار ان تدفعه في كل سنة الى متبوعها الحضرة السلطانية يكون دفعه الى البنك الذي يعينه الباب العالي ويكون تعيين المبلغ عند ختام السنة الاولى من جريان نظاماتها الجديدة باتفاق بين الدول الموقعين على هذه المعاهدة وهذا الويركو بحسب بمناسبة ابراد الامارة وحيث انها ستحمل جانباً من ديون السلطنة العمومية يلزم للدول ايضاً ان يتذكروا على مقدار الدين الذي يعين على الامارة وذلك عند مذاكرتهم في امر الويركو (م) ١٠ جميع التعهدات والاتفاقات التي وعدت السلطنة العثمانية باجرائها مع شركة سكك الحديد بين وازره ورسحق تدخل في عهدة امارة البلغار اعتباراً من مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة اما تسوية الحسابات السابقة التي كانت بين الشركة المذكورة وبين الباب العالي فامرهما يكون بين الباب العالي وحكومة البلغار والشركة المذكورة وكذلك دخل في عهدة البلغار سائر تعهدات الباب العالي مع دولة اوستريا وهنكاريا ومع الشركة المنوط بعهدتها تشغيل سكك الحديد في الروم اليي فيما يتعلق بانعام السكك المذكورة واتصالها في الاراضي التي دخلت الان في حوزة البلغار ويكون عقد شروط الاتفاقات اللازمة لتسوية هذه المسائل بين دولة اوستريا وهنكاريا والباب العالي والصرب وامارة البلغار عند اقرار الصلح (م) ١١ بعد هذا لا تبقى العساكر العثمانية في البلغار وهدم سائر القلاع والحصون يكون على مصروف حكومة الامارة في ظرف سنة واحدة او اقل من ذلك ان امكن وينبغي لتلك الحكومة ان تتخذ وسائل معجلة لذلك ولا يسوغ لها ان تبني بدلها حصوناً جديدة ويكون للباب العالي حق في ان يتصرف في المهابت البحرية وغيرها من الاشياء التي هي ملك له الباقية في حصون الطوة التي اخلتها العساكر العثمانية بموجب الهدنة التي حصلت في ٢١ جينواي (كانون الثاني) وكذلك التي في شمله (شمخي) ولارنه (م) ١٢ المسلمون وغيرهم الذين لهم املاك في البلغار ويريدون السكنى خارجاً عنها ينفون متمنعين باملاكهم فيمكنهم والحالة هذه ايجارها الى غيرهم وادارتها بمعرفة من ينتخبونه وتشكل لجنة مؤلفة من الترك والبلغاريين لتسوية جميع المسائل المتعلقة بكيهنة نقل وتشغيل املاك الوقف بحساب الباب العالي والمسائل المتعلقة بالذين لهم مصالح فيها وهذه التسوية تكون في ظرف ستين ثم ان البلغاريين الذين يسافرون او يسكنون في باقي اطراف الممالك العثمانية يكونون تحت الاحكام والقوانين العثمانية (م) ١٣ تشكل على جنوب البلقان ولاية تحت اسم (ولاية الروم اليي الشرقية) وتكون تحت تابعة الحضرة السلطانية تابعة سياسية وعسكرية بشرط ان تكون مشمولة باستقلالية ادارتها ويكون واليها نصرانياً (م) ١٤ حدود (ولاية الروم الشرقية) تكون متصلة بحدود البلغار من جهتي الشمال والشمال الغربي والولاية المذكورة تكون عبارة عن الاراضي الكائنة ضمن الدائرة الاتي ذكرها (فحد هذه الولاية يبتدي من

البحر الاسود ويسير على النهر الواقع في جوار القرى المسماة (هوجه كوي وسلام كوي وايضا جوق وقلوبه وصوجيلق) الى جهة فوق بمحاذاة الوادي (دلي فاشق) ويمر من فوق (جكته) مقدار مسافة كيلومتر ٢ ونصف تقريبا ويتصل بجنوب قرا (بلييه) و(كحاليق) ثم يصعد الى التل الكائن فيما بين (تبيكلق) و(ايدوس) (بره سا) ويمر من بلقان (قرين باد) و(بره زويجه) و(قرغان) حتى يصل الى (تيهورقو) بالجهة الشمالية من (قوتل) وبعدها يدور جميع سلسلة البلقان الكبير وينتهي الى تل (قوزيقه) وفي هذه النقطة اعني من ذروة البلقان الكائن على غربي حدود الروم ايلي ينزل الى جهة الجنوب مارا من بين قرية يتروپ التي تركت للبغار وبين قرية دوزانس الباقية في الروم ايلي و يصل الى نهر (طوزلي دره) ويسير مع النهر الى مجمه مع نهر طوبوليتقا وكذلك يرمع هذا النهر الى مجمه مع نهر (سمو وسقور) في جوار قرية (تريسولا) وعلى هذا يترك لروم ايلي الشرقية في شطوط مجاري هاته الانهر محلا مقدار كيلو مترو ٢ ثم يتبع المخطوط الفاصلة للمياه المذكورة ويسير الى جهة فوق على طول انهر (سمو وسقور) و(قامنيقا) ويلتفت الى الجنوب الغربي في تل (ووانجاق) ويصل الى الهل المين في خريطة اركان حرب دولة اوستريا عدد ٨٧٥ ثم يقطع على خط عمودي مجرى نهر (ابجمان دره) من الاعلى ويمر من بين (بورغدينا) و(فارولا) حتى يصل الى المخط الفاصل الكائن فيما بين نهري (اسقر) و(ماريكا) ويسير على طول المخط الموضح في الخريطة المذكورة تحت رقم ٥٣٠ من تلال (ولينا موجيلا) و(جما بليقا) و(روه سومنايتقا) ويجمع محدود دول صوفية فيها بين (سبوري طاش) و(قادرته) فعلى هذا تفرق حدود الروم ايلي والبغار من جبل (قادرته) ثم المخط الفاصل المذكور يهر الى قدام من بين انهر ماريكا وتوابعه وبين انهر (مستافره صو) واتباعه تابعا استقامة المخطوط الفاصلة هذه المياه وتوجه الى جهتي الجنوب الشرقي والجنوب مارا من تلال جبل (دسبوت) الى صوب جبل (كروشولا) وهذا الجبل كان مبدا الحدود التي عينتها معاهدة اباسطفانوس ثم المخط المذكور يتبع المخط المعين في المعاهدة المذكورة اعني انه يبتدي من هذا الجبل ويمر على سلسلة (قره بلقان) من تلال (قولا قلي صاغ واشك جيلي) وقره قولاس) وابشقلو ويسير جهة الجنوب الشرقي حتى ينتهي الى نهر (واردا) ويسير مع هذا النهر على طولته حتى يصل الى قرية (اطه قلعه) وتبقى هذه القرية في سلطة الدولة العليقومن هنا يصعد دروة جبل (بش تبه) ثم ينزل ويمر من جسر (مصطفى باشا) ويجاوز نهر المريج من جهة فوق بمسافة خمسة كيلومترات ثم يتوجه الى جهة الشمال مع بين الانهر الصغار التي تصب في نهري (خاني دره) و(مريج) ويسير على خط مقسم المياه الى الهل المسمى (كودلر بايري) ومن هنا يلتفت الى جهة الشرق ويمتد الى (صقار بايري) ومنه الى وادي (طونجه) والى (يوك دربند) و(يوك دربند) و(صوجاق) الى جهة الشمال ثم يسير من بين

الانهر التي تصب في نهر طونجه من جهة الشمال وفي نهر المريج من جهة الجنوب على خط مقسم المياه ويصعد الى تل (قييلر) وتبقى قييلر في الروم ايلي الشرقية ثم يلتفت الى جهة الجنوب ويمر من بين المياه الكائنة فيما بين نهر المريج من جهة الجنوب وبين قرتي (بلورن) و(اللي) التي تصب في البحر الاسود ويصل الى جنوب قرية (المالي) ويندور تلال (ووسه) و(زواق) من شمال الهل المسمى (قراكلق) ويسير مع المخط الفاصل فيما بين نهري (دوكه) و(قره اغاج) حتى يتصل بالبحر الاسود (م) ١٥ يكون للحصنة السلطانية حق في ان تبشر بحفاظة الحدود البرية والبحرية وذلك بان تبني في تلك الحدود استحكامات وتقيم فيها عساكر ولتأمين الراحة العمومية في ولاية (الروم ايلي الشرقية) بشكل فيها ضبطية اهلية وعساكر داخلية ومذاهب الاهالي الذين تؤلف منهم هذه العساكر والضبطية تكون مرعية ويكون تعيين ضباطهم من طرف المحصرة السلطانية وقد تعهدت المحصرة السلطانية بان لا توظف في حصون الحدود عساكر غير نظامية كالبايتي هوزوق والجرأكة وفي جميع الاحوال لا يسوغ للعساكر النظامية المذكورة ان تتعدى على الاهالي وعند مرورهم في الولاية (لاستقرارهم في الاستحكامات) لا يسوغ لهم الاقامة فيها (م) ١٦ يكون للوالي حق في ان يستدعي العساكر العثمانية اذا حصل ما يخل بالراحة الداخلية والخارجية فاذا وقع ما يوجب ذلك يجبر الباب العالي نواب الدول بالاستئذنة عن قراره وعن السبب الذي اوجبه اليه (م) ١٧ يكون تعيين والي ولاية الروم ايلي الشرقية) مدة خمس سنين من طرف الباب العالي باتفاق الدول (م) ١٨ مجرد مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة تشكل لجنة اورباوية للنظر في ترتيب ادارة (ولاية الروم ايلي الشرقية) بالاتفاق مع الباب العالي ومن غصائنها ان تبين في ظرف ثلاثة اشهر وطبيعة مأمورية الوالي وماله من الاستنطاعة وترتيب الولاية الادارية والنظامية والمالية ويكون اجراء اشغالها تنظيم اختلاف احكام الولايات وما حصل عليه المناكر في الجلسة الثامنة من المؤتمر الذي عقد في الاستانة وبعد ان يحصل القرار على جميع المصالح المتعلقة بالولاية المذكورة يصدر فرمان من طرف السلطنة فيبلغه الباب العالي الى الدول (م) ١٩ يناط بعهدة اللجنة الاورباوية المذكورة بالاتفاق مع الباب العالي ادارة المالية في الولاية الى ان تعجز القوانين الجديدة المراد وضعها (م) ٢٠ جميع المعاهدات والاتفاقات والمعاملات التي جرى تدوالها بين الباب العالي والدول الاجنبية او التي ستعقد فيها بعد يكون معمولاً بها في (ولاية الروم ايلي الشرقية) كما هو جار في سائر السلطنة العثمانية وجميع الامتيازات والخصائص التي حازتها الاجانب على اختلاف وظيفتهم ومصالحهم تبقى محترمة في الولاية المذكورة وقد تعهد الباب العالي بان جميع احكام السلطنة هناك فيما يخص المذاهب المختلفة يكون معمولاً بها ومرعية الاجراء (م) ٢١ تبقى حقوق الساب العالي وتعهداته فيما يتعلق بسلك المحبد في الروم ايلي الشرقية

معمولا بها ومرعية الاجراء (م) ٢٢ تكون قوة الروسية في الباغار وفي (ولاية الروم الي الشرقية) مؤلفة من ست فرق من المشاة وفرقتين من الخيالة وجميع ذلك لا يزيد على ٥٠٠٠٠ نفر وتكون مصاريفهم على الولايات التي يقيمون بها وتبقى علاقاتهم ومواصلتهم مع الروسية بواسطة رومانيا بحسب الاتفاق الذي يحصل بين الحكومتين المذكورتين فضلا عن ذلك تكون بواسطة مراسي البحر الاسود مثل وارنه وبورغاس حتى يمكن لهم ان يخذلوا هناك محارن للوازم مدة اقامتهم وتقرر ايضا ان اقامة العساكر الامبراطورية في (ولاية الروم الي الشرقية) والباغار تكون مدة تسعة اشهر اعتبارا من يوم مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة وقد تمهدت دولة الروسية الامبراطورية انه قبل اقضاء هذه المدة تمنع مرور عساكرها من رومانيا فتخلو منهم اماره الباغار (م) ٢٣ قد تعهد الباب العالي بان يجري في جريزة كريد النظمات التي تقرر فيها في سنة ١٨٦٨ والتعديلات التي يرى من العدل اجراءها وكذلك يجري في بقية الولايات نظمات وقوانين على ما تقتضيه المصالح الداخلية كما في كريد مهالم ينص عليه في هذه المعاهدة نصا خاصا فيما يتعلق بالعام الصرائب كما هو جار الان في كريد ويشكل من طرف الباب العالي لجان مخصوصة يكون اكثر اعضائها من الاهالي للطرفي متعلقات النظمات اللارم اجراؤها في كل ولاية ثم تعرضها على الباب العالي لاروي فيها وقد ان يعمل بها وتحمل دستور العمل يلزم الباب العالي ان يستشير اللجنة الاورباوية المعتمدة للنظر في احوال الروم ابلي الشرقية (م) ٢٤ اذا فرض انه لم يقع اتفاق بين العالي ودولة اليونان فيما يتعلق بتعديل الحدود كما تقرر في المادة ١٣ من مصادقة مؤتمر برلين فتلزم جرمانيا وروسيا وهنكارييا وفرنسا وبريطانيا العظمى واطاليا والروسية تحفظ لنفسها عرض التوسط بين الفريقين تسهلا للناكرات (م) ٢٥ تتبوا عساكر اوستريا وهنكارييا ولايني بوسنه وهرسك وبساطها ايضا امرادارتهما وحيث انها لا تريد ان تتولى ادارة سجنية يكي ازار الممتدة بين الصرب والجبل الاسود على الخط الحولي الشرقي ما وراء ميرووتسه فالادارة العثمانية تبقى معمولا بها هناك وحيث ان المراد اقرار الاحوال السياسية الجديدة وحرية المواصلات وتامينها لدولة اوستريا وهنكارييا تحفظ لنفسها الحق بان يكون لها قتل وطرق تجارية وعسكرية في جميع الجهات المذكورة ولها العاية تحفظ لنفسها هي والدولة العثمانية ان تنفق على المواد المتعلقة بهذه المسألة (م) ٢٦ قد اعترف الباب العالي باستقلال الجبل الاسود وكذلك اعترفه بقية الدول الموقعين على هذه المعاهدة الذين لم يعترفوا سابقا (م) ٢٧ اتفق الموقعون على هذه المعاهدة على ان استقلال الجبل الاسود يكون مربوطا بالمواد الاتية (وهي لا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في الجبل فلا يخرج احد من الاهلية والمجاعة لمجمع ما يتعلق بجمته بلحقوق المدنية والسياسية او بدحواله في الوظائف الميرية او العمومية او نواله الشرف او استعماله الصنائع والمخرف المختلفة كما كان

مقرر فجميع الاهالي الناطقين للجبل الاسود وللجانبا ايضا الحرية التامة في جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما في ترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او في علاقاتهم مع رؤسائهم الروحانيين (م) ٢٨ قد صار تعيين حدود الجبل الاسود كما سياتي وفي انها تبثدي من (الجنوب ورو) وتسير الى شمال (قلوبوق) وتقر من فوق (نهر بيجيه) وتصل الجبل (غرتقارو) وتبقى غرتقارو ضمن لواء هرسك ومنها يصعد الخط العاصل الى جهة فوق من نهر غرتقارو ويصل الى محل يبعد عن النهر الذي يصب في (سيلقه) مقدار كيلومتر فقط ومن هنا يسير على اقصر طريق ويصعد الى التلال التي في جوار (نهر بيجيه) ثم يذهب الى (يلاتو) ويترك هذه القرية للجبل يسير من التلال الى جهة الشمال وعلى قدر الامكان يمر بعيدا عن طريق (يلكه) و(قورينو) و(غاجقه) مقدار ستة كيلومتر ويصل الى الطريق الكائنة فيما بين (سويسا) و(بلاتينا) وجبل قوريله ومنها عن جهة الشرق يند الى جبل اورلين ويترك قرية وارتنويجي) لهرسك ثم يند من الشمال الشرقي ويدع (روانه) داخل الجبل ويسير من تلال (لرسليك) و(ولجاق) ويسير من اقصر طريق ويتزل الى نهر (بيوه) ويجاوز هذا النهر ويصل الى (تاره) الكائنة بين (قرقويه) و(ين) و(ندوبه) ومن تاره يصعد الى (موجوقاق) ويتصل بجبل (سوق زرو) ومن ما الى قرية (صوتولار) ويجتمع بالحدود القديمة ثم يسير الى تلال مقرا بلاتينا وتبقى قرية مقرا داخل الجبل ويسير ايضا من السلسلة الاصلية الى الطريق المذكورة في خريطة اركان حرب اوستريا تحت رقم ٢١٦٦ ومن فوق مقسم المياه الواقع بين (ام) و(درين) و(ين) و(بيوه زم) ثم يتصل بالحدود الجديدة بعد مروره فيما بين قبيلة (قاضي دره) فالوحيجي وبين قوسقارجنه) و(فلامنتي) و(غرودي) وبعد ذلك يزل الى صحراء بودغوريجيه ويترك قائل قوسقارحه وفلامنتي وغرودي وهو في ايلاد الارناووط ويتصل (بلاويقه) ومن هنا يسير من جوار جزيرة (غوريفه) (طوبال) ويجاوزها اشقودره ويسير رأسا من (غوريفه) طوبول الى التلال ويسير من مقسم المياه الكائنة فيما بين (معورد) و(قالبند) مع خط المقسم المذكور ويترك (ميرقوبق) داخل الجبل وينتهي الى بحر وديك (فيسبا) عند قرية (مروجي) ثم يلتفت الى الشمال الغربي ويمر في الساحل مريرى قري (سوساه) و(زوبسي) ويتصل بمنتى الحدود الجديدة في جهة الجنوب الشرقي فوق (ورسوته بلاتينا) (م) ٢٩ اصنام انتواري (باري) وشطوط البحر التي تخصها الى الجبل الاسود مشروط على الصورة الاتية وهي ان يعاد على الدولة العثمانية الاراضي الكائنة على جنوب تلك الجهة الى بويانا من سمهادولسجو ويضم الى دلماتيا مريرى سينزا والاراضي المتعلقة بها الى غاية حدودها الجوية كما في مبينة بالتفصيل في الخريطة ويكون للجبل الحرية المطلقة التامة للسفر في هريريه وياه ولكن لا يسوغ له ان يفتي على النهر حصونا او استحكامات الا ما لزم للحفاظ على اشقودره خاصة فتكون تلك الحصون والحالة

ملحوظات

هذه غير خارجة عن دائرة مساحتها حول المدينة المذكورة بسنة كيلومتر (٦٠٠٠ متر أو نحو عشرة أميال) ولا يكون له بواخر حرية ولا رابة ولا يسوغ لأي دولة كانت أن تدخل بواخرها الحرية إلى مرسى انتواري أما الحصون الكائنة في أرض الجبل بين النهروشط البحر فتهدم بالكلي ولا يسوغ إعادة بنائها ويفرض لهذه أوستريا وهنكاري إدارة البحرية والصحة في انتواري وفي شطوط الجبل وعلى الجبل أن يستعمل القوانين والاصطلاحات البحرية على موجب القوانين والاصطلاحات الجارية في دلمانيا (أوستريا) وقد تعهدت أوستريا وهنكاري بأن تحمي بواخر الجبل الأسود التجارية ويلزم للجبل أن يتفق مع أوستريا وهنكاري على مد سكة الحديد وإنشاء طرق عادية في الأراضي التي دخلت حديثا في حوزته وعلى تأمين حرية المواصلات عليها (م) ٢٠ المسلمون وغيرهم الذين يملكون عقارات في الأراضي التي انضمت إلى الجبل الأسود ويريدون أن يستوطنوا خارجا عن الامارة لم حق بأن يقولوا مالكون عقاراتهم بايجارها أو تشغيلها بواسطة من يختارونه وتشكل لجنة مؤلفة من مأمورين من العثمانيين وأهل الجبل الأسود لتسوية المسائل التي تتعلق بكيفية نقل الاملاك أو حرثها أو ادارتها سواء هي من املاك الوقف أو الاملاك الميرية التي للباب العالي فبحري تسوية جميع متعلقات الذين لم مصلحة فيها وهذه التسوية تكون في ظرف ثلاث سنين (م) ٢١ على امانة الجبل الأسود أن تتفق مع الباب العالي على ما يتعلق بتعيين وكلاء من طرفها في الاسنانة أو في جهات أخرى من السلطنة العثمانية ما يرى لازما أما أهل الجبل المنتمون في السلطنة العثمانية أو المسافرين فيها فيكونون تحت أحكام الدولة العثمانية على حسب الاصول المقررة بين الدول وعلى حسب العوائد المقررة مع الجبل (م) ٢٢ يلزم أن عسكر الجبل الأسود تخلي الأراضي التي م الان مسئولون عليها ما لم يدخل في حدود امانة الجبل الجديدة وذلك في ظرف عشرين يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة أو اقل من هذه المدة اذا امكن كذلك يلزم للعسكر السلطانية أن تخلي في المدة المذكورة الأراضي التي دخلت الان في حوزة الجبل (م) ٢٣ حيث انه يلزم الجبل الأسود أن يتحمل جانباً من الديون العثمانية العمومية في مقابلة الأراضي الجديدة التي دخلت في حوزته بموجب شروط الصلح تعين نواب الدول الاجنبية في الاسنانة هذا المبلغ بالاتفاق مع الباب العالي على اصول عادلة (م) ٢٤ لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية امانة الصرب ربطتها بالشروط المحررة في المادة الاتية (م) ٢٥ لا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في الصرب ضد احد حتى يخرج من الاهلية والجدارة لجميع ما يتعلق بتنمعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله في الوظائف الميرية او العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مفره فجميع الاهالي النابعين للصرب والاحانب ايضا الحرية التامة في جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما في ترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة أو في علاقتهم مع رؤسائهم

الروحانيين (م) ٢٦ امانة الصرب تكون مالكة للأراضي الموجودة في ضمن الحدود الاتي ذكرها وفي ان الخط الفاصل يمر على طول الخط الحالي ومن مصب نهر (دريينا) في نهر صاوا وينتهي مع البحر ويترك (أزرونيق وزخار) للامارة ولا يترك الخط المذكور اعني الحدود القديمة إلى (فابونيق) ثم يمتد في ذروة جبل فابونيق عن الخط المذكور ويسير من جنوب الجبل على طول حدود نيش الشرقية ويسير من نلال (ماريكا وماردار بلانينا) وهذه النلال في الخط الفاصل بين انهر (البيلاروسينيقا وطوبليكا) وعلى هذا تبقى بره بولاد للدولة العلية وبعد ذلك يخط مقسم المياه إلى جهة الجنوب من بين (برونيقا) ومدودجا ويترك وادي مدودجا كله للصرب ويصعد إلى نل (فولجاف بلانينا) ويكون هو الخط الفاصل فيما بين الانهر المسماة (يوجنيقا وترنيقا ومورا) ويصل إلى نل (يوجنيقا) ثم يذهب من نجا (قايينا بلانينا) إلى مجمع انهر (قوانسفا وموراوه) ويتجاوز ويسير على الخط الفاصل فيما بين مياه النهر الذي يمتد بتهرموراوه في جوار (قوانسفا ونر دوس) ويتصل (بيلانينا البهجة) فوق (ترغوبست) ومن هنا أعني من ذروة جبل البهجة يمتد إلى ذروة جبل (قلندوق) ويمر من الخلات المدروجة في الخريطة تحت عدد ١٥١٦ و ١٥٤٧ ومن (بايناغورا) وينتهي إلى جبل (قرني وره) ثم ينتهي من هذا الجبل ويجمع بحدود البلفار يعني يمر من نلال (استر سرو وبلوغلو ومسيد بلانينا) ويسير على خط مقسم المياه الواقع فيما بين استروما (موراوه) وينتهي إلى الخلات المدعوة غاسينا وقرنه تراوه (ودار قوسقوه ودرانيته بلان) وبعد ما يمر من فوق (دشاني قلاندوق) ومن أعلى مقسم مياه (صوقوه وموراوه) وينتهي إلى (استر سرو) ومن هنا يمتد إلى قرية (سفرزه) من جهة شمالا الغربي ويقطع طريق (بيروت) بمسافة مقدار ألف كيلومتر عن صوفية ويصعد على خط مستقيم إلى (وبدليق بلانينا) ويسير من جبل (رادوجينا) الواقع في سلسلة البلقان الكبير ويترك قرية (دوفجني) لامارة الصرب وقرية (سناقوس) إلى البلفارستان ثم يسير من ذروة هذا الجبل إلى جهة الشمال الغربي ويمر من بلقان (ميروق) ومن (استارا بلانينا) ويصعد إلى نلال البلقان وفي جوار (فولاسيلجوه قوه) يتصل بحدود الصرب الشرقية القديمة ويسير على هذه الحدود إلى نهر الطونه وينتهي عند النهر في (رافويجه) (م) ٢٧ لا يغير شي في الصرب من الشروط الحالية فيما يخص العلاقات التجارية الكائنة بين الممالك الاجنبية وبين امانة الصرب إلى ان يجري بدلها اتفاقات جديدة ولا يسوغ ان يؤخذ على البصائع التي تمر في الصرب مرسله إلى جهة أخرى شيء من العوائد أو الرسوم اما المزايا والامتيازات الشاملة الان رعايا الدول الاجنبية في الصرب وحقوق الاحكام وحماية القناصل لرعاياهم على الاصول المعمول بها الان فتبقى مرعية الاجراء إلى ان يحصل اتفاق بين امانة الصرب والدول الاجنبية على تعديلها (م) ٢٨ التعهدات التي تعهد بها الباب العالي مع دولة أوستريا وهنكاري أو مع شركة

مسكة الحديد في الروم ايلي او فيما يتعلق باتمام السكك الحديدية وتشغيلها في الاراضي التي دخلت في حوزة الصرب تبقى مرعية الاجراء عند اقامة الصرب وعند التوقيع على هذه المعاهدة يجري اتفاق بين دولة اوستريا وهنغاريا والباب العالي والصرب وامارة البلقار على قدر ما يخصها لتسوية هذه المسائل (م) ٢٩ السلطون الذين يملكون عقارات في الاراضي التي انضمت الى الصرب ويريدون ان يستوطنوا خارجا عن الامارة لم الحرية بان يبقوا مالكي عقاراتهم بمواجرتها او تشغيلها بواسطة من يختارونه وستشكل لجنة مولفة من مأمورين من العثمانيين والصربيين لاجل تسوية جميع المسائل التي تتعلق بكيفية نقل وإدارة الاملاك المتعلقة بالوقف او الاملاك الميرية التي للباب العالي وكذلك تسوية جميع متعلقات الناس الذين لم مصلحة فيها هذه التسوية تكون في ظرف ثلاث سنين (م) ٤٠ تكون معاملة رعية الصرب الفاطنيين في السلطنة العثمانية او المسافرين فيها بحسب اصول الاحكام والقوانين المتداولة بين الدول الى ان تحصل معاهدة بين الدولة العثمانية والصرب (م) ٤١ يلزم لساكني الصرب اخلاء جميع الاماكن التي لم تدخل في حوزة امارتهم في ظرف خمسة عشر يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة كذلك يلزم للعساكر السلطانية ان تخلي في المدة المذكورة الاماكن التي دخلت في حوزة الامارة (م) ٤٢ حيث انه يتعين على الصرب حمل جانب من الديون العثمانية العمومية في مقابلة الاراضي الجديدة التي حازتها بموجب هذه المعاهدة فسفراء الدول الاجنبية في الاستانة يعينون مبلغ قيمة الاراضي المذكورة على صورة عادلة بالاتفاق مع الباب العالي (م) ٤٣ لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية رومانيا ربطتها بالشترطين الاتيين (م) ٤٤ لا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في رومانيا ضدا على من يخرج من الاهلية والجدارة لجميع ما يتعلق بتمتعهم بالحقوق المدنية والسياسية او بدخوله في الوظائف الميرية او العمومية او نواله الشرف او استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره فجميع الاهالي الناطقين لرومانيا والاجانب ايضا الحرية التامة في جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ ماع ما في ترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او في علاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين فتكون معاملة رعايا جميع الدول سواء كان من النصارى وغيرهم في رومانيا بدون تمييز في المذهب على قدم مساواة تامة (م) ٤٥ امانة رومانيا تعيد على حضرة امبراطور الروسية اراضي بيسارابيا التي كانت انفصلت من الروسية بموجب معاهدة باريس التي امضيت في سنة ١٨٥٦ وحدودها في الجهات العربية من مجرى نهر البروت وفي الجنوب من نهر (كيليا) وفي (ستاري استانبول) (م) ٤٦ يصم الى رومانيا الجزر الثلاثة التي على الطونة وجزر (بلان طاغ) وسمفنة طوبجي وهي تشمل قصبات كيليا وسولينا ومحمودية وزاتحه وطوبجي وماجين وبارا طاغ وهرسوا وكوستنجه ومجديية وما عدا ذلك يعطى لها ايضا الاراضي الكائنة على جنوب الدروجه الى ان تصل الى خط بيندي من شرق

سيليستريا ويمتد الى البحر الاسود على جنوب منغاليه ويكون تعيين تخوم تلك الحدود في تلك المواضع بمعرفة اللجنة الاوروبية المنوط بعهدتها تعيين حدود البلقار (م) ٤٧ مسئلة تقسيم المياه والصياداة تعرض على لجنة الطونة الاوروبية فتكون حكما عليها (م) ٤٨ لا يجوز وضع رسومات او عقائد في رومانيا على السلع التي ترد اليها بقصد ارسالها الى جهة اخرى (م) ٤٩ يسوغ لرومانيا ان تعقد مع الدول الاجنبية اتفاقا لتسوية مسألة امتيازات ووظائف فتصلهم فيما يتعلق بحماية رعاياهم في الامارة الا ان الحقوق الحالية تبقى مرعية الاجراء ما دام لم يحصل اتفاق عمومي بين الامارة والدول (م) ٥٠ تبقى رعية رومانيا القاطنون في الممالك العثمانية او المسافرين فيها اورعايا العثمانيين المسافرين في رومانيا او القاطنون فيها متمتعين بالحقوق التي تشمل رعايا بقية الدول الاوروبية الى ان تعقد معاهدة لتسوية امتيازات القناصل ووظائفهم بين الدولة العثمانية ورومانيا (م) ٥١ تعهدات الباب العالي ووظائفه فيما يتعلق باتمام الاشغال النافعة وما اشبهها في الاراضي التي دخلت في حوزة رومانيا تعود الى عهدة رومانيا (م) ٥٢ لاجل زيادة قامين حرية السفر في نهر الطونة التي اعترف بها من المصالح الاوروبية قررا في الموقعين على هذه المعاهدة بان جميع الحصون والاستحكامات الموجودة الان على النهر من عند المثل الذي يقال له (ابواب الحديد) الى فم النهر يهدم بالكلية فلا يسوغ بعدها ما غير ما ولا يجوز سمر احدى البواب الحربية على الطونة محذرا (ابواب الحديد) الا الموانع الصغيرة المعينة لمخدمة الصببية في النهر وخدمة الكمارك ولكن يسوغ لبواخر الدول الموجودة في فم نهر الطونة لاجل الحراسة ان تسافر في النهر الى غاية (غلاتس) (م) ٥٣ تبقى لجنة الطونة الاوروبية مقررة في وظائفها ولرومانيا فيها نائب وتجري اعمال وظائفها الى (غلاتس) بحرية تامة مستقلة عن مداخله ماموري تلك الاراضي وتنفى ايضا سائر معاهداتها واتفاقاتها واشغالها واعمالها وقراراتها بما يتعلق بامتيازاتها وخصائصها ووظائفها ابنة الاجراء (م) ٥٤ قبل نهاية الاجل المقرر لبقاء لجنة الطونة الاوروبية سنة واحدة يلزم للدول ان يتفقوا على تطويل سلسلتهم او على التعديلات التي يرون اجرائها من اللازم (م) ٥٥ جميع الطامات المتعلقة بالسفر في النهر ووظائف الصببية فيه من (ابواب الحديد) الى (غلاتس) يكون ترتيبها وتسقيفها من طرف اللجنة الاوروبية بمساعدة نواب من طرف الممالك الكائنة لسواحل النهر وبصورتها فيها بالطامات الموحدة والتي ستحدث في امور النهر اسفل من غلاتس (م) ٥٦ يلزم للجنة الطونة الاوروبية ان تتفق مع الدول فيما يتعلق بتنوير الفئارات الكائنة على جزر (بلان طاغ) (م) ٥٧ قد فوض لاوستريا وهنغاريا الاشغال اللازم احراؤها لازالة موانع السفر التي تحدث من (ابواب الحديد) والتلالات ويلزم على الممالك المجاورة النهر من الجهة المذكورة ان تجري جميع التسهيلات اللازمة لمصلحة تلك الاشغال اما المواد المقررة في المادة الرابعة من معاهدة لندره التي امضيت في ١٣ مارس ١٨٧١ فيما يتعلق باخذ صرائف موقفة لسد مصاريق تلك الاعمال والاشغال

ملحوظات

في الممالك العثمانية في الروم ايلى والاناتول حائزين حقوقاً واحدة وامتيازات وخصائص واحدة وفوض الى القناصل ونواب الدول الاجنبية في تلك الممالك حق في حماية اولئك المذكورين وحماية محلاتهم الدينية والتجارية حماية رسمية في الاماكن المقدسة او غيرها اما الحقوق المسلمة لفرنسا فلم تنزل مرعية الاجراء وصار من المعلوم المقرر هنا انه لا يسوغ تبديل حال من الاحوال المحاضرة في الاماكن المقدسة اما زولجر جبل اثوس من اي جنس كانوا فيبقون حاقطين لاملأكم وامتيازاتهم ومنهم السابقة ويقون متمنعين بمساواة تامة في الحقوق والمزايا (م) ٦٣ تبقى معاهدة باريس التي امضيت في ٣٠ مارس ١٨٥٦ ومعاهدة لندن التي امضيت في ١٢ مارس ١٨٧١ مرعية الاجراء وذلك فيما يتعلق بالمواد التي لم تنجزها ولم تعدلها هذه المعاهدة (م) ٦٤ يقع التصديق على هذه المعاهدة بعد ثلاثة اسابيع او اقل ان امكن وللشهادة بذلك اثبت الموقعون اسماؤهم على هذه المعاهدة بعد ان وضعوا عليها اختتامهم - تحريراً في برلين في ١٣ جويليه (تموز) من سنة ١٨٧٨ (الامضاء) (فون بيسارك) (هايمرل) (صاليسري) (شوفالوف) (فون بولوي) (لادنطون) (اودرسل) (دوبريل) (هونلوه) (صان فاليه) (كورت) (اندراسي) (ديبرليس) (لاوني) (قره تيوري) (محمد علي) (كارولي) (يكسفيلد) (غورجيفوف) (سعد الله بك) **تركييا -** { المعاهدة التي ابرمت بين الدولة العلية والروسية وذلك في ٨ شباط ١٨٧٦

(م) ١ يقع بعد هذا صلح ووداد بين السلطنتين (م) ٢ قد وقع الاتفاق بان الدولتين على ان تصرحا بان المواد التي تضمنتها معاهدة برلين التي صار اجراؤها بموجب توسط الدول السبع جرى العمل بها عوضاً عن شروط صلح معاهدة اباسطفانوس التي صار تعديلها او تبديلها في مؤتمر برلين (م) ٣ جميع مواد معاهدة اباسطفانوس التي لم يحصل تبديلها او تعديلها او الغاؤها في معاهدة برلين جرت تسويتها في المواد الاتية من هذه المعاهدة تسوية قطعية (م) ٤ بعد اسقاط قيمة الاراضي التي سلمتها تركيا الى الروسية بموجب معاهدة برلين يبقى مبلغ الغرامة الخيرية المنعوت على الباب العالي اداؤه ٨٠٢٥٠٠٠٠ فرنك وكنية اعطاء هذا المبلغ والضمان عليه تكون بالاتفاق بين دولة الحضرة العلية السلطانية ودولة قيصر الروسية ما عدا ما صرح به في المضبطة الحادية عشرة من معاهدة برلين فيما يتعلق بالغرامة الارضية والحقوق الاولوية المختصة بالذين لهم مطالب على الدولة العلية (م) ٥ مطالب رعية الروسية القاطنين في تركيا بصفة تعريض عن الضرر الذي حصل لهم في مدة الحرب الاخيرة تعطى عند رؤيتها وتسويتها بمعرفة سفارة الروسية بالاستئذان واطلاع الباب العالي عليها وعلى كل حال لا يمكن ان تزيد على ٢٦٧٥٠٠٠٠ فرنك ويلزم تقديمها الى الباب العالي في ظرف سنة واحدة اعتباراً من يوم ساداة هذه المعاهدة المصدق عليها وبعد مضي سنتين لا يقبل الباب العالي شيئاً منها (م) ٦ يعين من طرف الباب العالي ومن طرف دولة الروسية ما موران محصونان

فتبقى منوطة بدولة اوستريا وهنكاريا (م) ٥٨ الباب العالي يسلم الى امبراطورية الروسية في اسيا (الاناتول) اراضي اردهان وقارص وباطوم مع نرسى باطوم وجميع الاراضي الكائنة بين نخوم الروسية والتركية القديمة والنخوم الاتي بينها وهي (المحدود الجديدة بتندي من البحر الاسود على حسب المخطط المقرر في معاهدة اباسطفانوس الى نقطة في الجهة الشمالية الغربية من (خورد) وعلى جنوب (ارتوين) وتند على خط مستقيم الى نهر (جوروك) وبعد عبوره هذا النهر يسير شرقي (اشمشين) ويستمر على خط مستقيم في الجنوب وهناك يلاقي حدود الروسية المتروحة في المعاهدة المذكورة وذلك في نقطة على جنوب (ناريمان) مع بقاء مدينة (اولني) في حوزة الروسية ثم يبتدي المخطط بالقرب من (ناريمان) الى الجهة الشرقية ويكون مروره من (ترينيق) وبعد دخول مدينة ترينيق في حوزة الروس يسير الى (بنك شاي) محارباً نهر الى ان يصل الى (باردوز) وبعد دخول مدينة باردوز ويكي كوي في عهد الروسية يؤخذ نقطة من غرب قرية (قره اونجان) تجعل الحدود عليها على خط الى ان يصل الى (مخجرت) ومنها على خط مستقيم الى ان يصل الى ثلال (قبا داغ) فيستمر على خط مصب نهر (الاركس) في الشمال ومصب نهر (مراد صوي) في الجنوب الى ان يصل الى حدود الروسية القديمة (م) ٥٩ امبراطور الروسية بصرح هنا بان غاية مقصده ان يجعل باطوم مرسى حراً (معنى حر ان تكون البضائع معفاة من جميع رسومات الدخول او الخروج (م) ٦٠ تعهد الروسية على تركية اودية الشغراد ومدينة (بايزيد) التي سلمت للروسية بموجب المادة ١٩ من معاهدة اباسطفانوس وقد سلم الباب العالي الى ملكة ايران مدينة (قطور) واراضها كما قرع عليه راي اللجنة الاتكلازية والروسية التي نط بعهدتها تعيين نخوم تركية وايران (م) ٦١ الباب العالي يتعهد بان يجري بدون تاخير في الولايات التي سكانها من الارمن سائر الاصلاحات والتجسينات التي تحتاج اليها امورها الداخلية وان يعهد بتأمينهم من تعدي الجراكسة والاكراذ عليهم وبفيد الدول الاجنبية المدة بعد المدة التشبثات التي اتخذها هذه الغاية وهي تراف كيفية اجرائها (م) ٦٢ حيث ان الباب العالي اظهر رغبته في ابقاء اصول حرية الديانة وتوسيع مداها توسيعاً مطلقاً فان الموقعين على هذه المعاهدة يتزولون هذه الرغبة منزلة الفعل فلا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في جميع اطراف السلطة العثمانية حتى يخرج احداً من الاهلية والمجدارة بجميع ما يتعلق بمنعه الحقوق المدنية والسياسية او بدخوله في الوظائف الميرية او العمومية او نواله الشرف واستعماله الصنائع والحرف المختلفة كيما كان مقرر ويؤذن لجميع الناس بان يودوا الشهادة في جميع الحاكم بدون تمييز احد في الدين واستعمال سائر الامور الدينية يكون بحرية فلا يكون مانع ما لترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او لعلاقتهم مع رسائهم ويكون الاكليروس (اصحاب الرتب الكنائسية) والزوار والرهبان من جميع الامم الذين يسافرون

ما لم تحدث موانع طبيعية على خلاف ارادة الروسية وبتاً على هذا العزم صار من اللازم ان يعنى باقرار الراحة والامنية في الجهات التي تخليها العساكر القيصرية واعادة المأمورين الملكية والعسكرية العثمانية اليها على التدرج وذلك عند خروج مأموري الروسية منها ولاجل هذه الغاية يلزم حصول اتفاق بين رؤساء العساكر القيصرية وروساء العساكر السلطانية (لويانوف)

تركييا — (٨ شعبان ١٢٩٧) (١٦ لولي سنة ١٨٨٠)

نظارة الداخلية الجلية

(ادارة سجل النفوس العمومية)

هذه تعليمات جامعة صورة مضبطة دائمة التنظيمات من شوري الدولة في حق الادارة العمومية لسجل النفوس وصورة نظامها مخصصة حاوية بكيفية سجل النفوس ووظائفها - وصورة لائحة التعليمات في حق تذاكر النفوس وصورة تدرجها للدفاتر الاساسية لسجل النفوس وتوزيع سجل الاساس والدفاتر الاجنبية (صورة مضبطة شوري الدولة)

ان تحرير النفوس الذي تقرر بالارادة السنية السلطانية قبل سبع سنوات لتأمين معاملات القرعة في المالك المحروسة الشاهانية قد تأخر اجرائه بسبب المسئلة البحرية والفواصل الداخلية المتناهية الظهور وان محافظة اصول التنسيقات الجديدة العسكرية التي اتخذت في ظل الدولة السلطانية ولا سيما دوام تربيات آليات العساكر الرديية موقوفة على اصلاح القيود وهو موقوف على تنظيم جداول الوقوعات فلهاذا قد اريت الالوية في الدائرة العسكرية من جانب لاجراء تحرير النفوس ومن جانب آخر لتعيين مقيدي النفوس لتسهيل المعاملات اللازمة وفي شأن هذا قد جرت المخابرات بين الباب العالي وبين النظارة البحرية واحيلت الاوراق المتعلقة لتلك الخصوصيات الى شوري الدولة وقرئت وطولعت في دائرة التنظيمات ولوحظ فيها مقتضى الحال والمصلحة بالاطراف — بعد من الوجبة اولا تنبيه امر وهو ان فوائد تنظيم ابستانتيت ومجساته ليست مخصصة لتأمين معاملات وظيفة العسكرية وحدها في كل دولة متقدمة بل اذا نظر من نقاط انظار الحقوق العمومية ومن الملك والامور المالية والصابطة البلدية ثبت ويتحقق ان العلم الصحيح بكيفية النفوس الموجودة من اعظم اثار الانتظام لكل حكومة فكما ينيل الاهتمام لاستحصا معلومات منتظمة في كمية النفوس العمومية في دول اوربا يلزم فينا اجراء هذا الامر المهم في صورة مكلمة اصلاً وقرعالاته فداعنت الدولة لهذا الخصوص في بداية التنظيمات واستخدمت في الابالات والالوية نظارة النفوس ومقيدتها وقد كان في ذلك الزمان في الاستانة الطلية ادارة مخصصة بعنوان نظارة جريدة النفوس فيواستطاعت قد كان يتم بحسن جريان معاملات النفوس ولكن بعد برهة من الزمان تبدلت هذه الاهتمامات بعدم المبالاة والغيث النظارة المركزية ثم بعد ذلك قد الحق قد

لتسديد حساب تموين العساكر العثمانية الذين كانوا اسرى في الحرب الاخيرة وهذه المصاريف تعين الى يوم التوقيع على معاهدة برلين ويسقط منها المبلغ الذي صرفته الدولة العثمانية على مؤنة الروس الذين كانوا اسرى عندها وبعد تسوية هذا الحساب يدفع الباب العالي المبلغ الى الروسية في احد وعشرين قسطاً متساوية يكون دفع اخر قسطها في ظرف سبع سنين (م) ٧ مكان الاماكن التي اُخفت بالروسية الذين يريدون الاقامة في غيرها يسوغ لم الخروج منها بحرية تامة كما انه يسوغ لم ايضاً بيع املاكهم وعقاراتهم (الغير المنقولة) ولاجل هذه الغاية تعطى لم مهلة ثلاث سنين اعتباراً من يوم التصديق على هذه المعاهدة فاذا انتضت هذه المهلة ولم يخرجوا من الاماكن ولم يبيعوا عقاراتهم يصيرون رعية للروسية (م) ٨ قد تمهد الموقعون على هذه المعاهدة بان لا يعاقبوا او يسيطوا معاقبة رعية الدولتين الذين كان لم علاقة او مشاركة مع عساكرهما في الحرب الاخيرة واذا اراد احد من العثمانيين ان يبيع عساكر الروس عند خروجهم من ارض الدولة العلية فلا يسوغ لمأموري هذه الدولة ان يمنعوا (م) ٩ منحت رعية الدولة العثمانية الذين اشتركوا في الانقلاب الاخير الذي وقع في ولايتها بالروم ابلي الامان والعفو التام بحيث ان كل من حبس منهم لهذا السبب او نفي او ابعد من بلاده يعفى عنه ويجوز الحرية التامة (م) ١٠ جميع المعاهدات والاتفاقات والتعهدات التي كانت حاصلة بين الموقعين على هذه المعاهدة فيما يتعلق بالاحكام وحال رعية الروسية القاطنين في تركية ثم الغيت بسبب الحرب الاخيرة نصير معمولاً بها كما كانت سابقاً فتبقى علاقة كل من الدولتين من جهة تعهداتها وعلاقاتها التجارية وغيرها على الحالة التي كانت عليها قبل الاعلان بالحرب ما عدا ما صرح به في هذه المعاهدة او في معاهدة برلين (م) ١١ ينشئ الباب العالي بالوسائط الفعالة لتسوية جميع الدعاوي والمنازعات المختصة برعية الروسية الموقوفة منذ بعض سنين ويعطى لم تعويض اذا اقتضتها الحال مع المبادرة الى انهاء جميع الدعاوي التي صدر بها لم اعلانات وقرار من المجالس (م) ١٢ بعد التصديق على هذه المعاهدة يقع تبادلها في صان بطرسبورغ في ظرف اسبوعين او اقل اذا امكن — تحريراً بالاستانة العلية في ٨ شباط سنة ١٨٧٩

تركييا — (ترجمة اللائحة التي سلمها البرنس لويانوف لسفير الروسية الى ناظر الخارجية بالباب

العالي عقب المعاهدة المذكورة التي في حال توقيعها على معاهدة الصلح التي جرت مذاكرتها بيننا ماذون بان اصرح للباب العالي بان الاوامر لاجل اخلاء اراضي السلطنة العثمانية الخارجة عن البلغار والروم ابلي الشرقية تعطى للعساكر الامبراطورية بعد مبادلة هذه المعاهدة والتصديق عليها بشرط ان العساكر العثمانية ومأموريها الملكية يكونون قد اخلوا (سبوزو) (بودغورنسه) فبعد ذلك تشرع العساكر الامبراطورية في اخلاء المواقع المذكورة بدون انقطاع بحيث انهم في الخامس والثلاثين من يوم صدور الاوامر المذكورة يعبرون حدود الروم ابلي الشرقية

ملحوظات

النفوس بإدارة الاملاك ثم بدائع العسكرية والحال انه لم يش ولم يجرى قوعات النفوس في الولايات فلذلك جاءت الدفاتر الموجودة في الاسنانة وفي محال الارحومات الهايونية على شكل غير صالح للاحتياج بها والوثوق عليها فاشكل وتصر ان يعلم كمية النفوس في مالكة الدولة العالية فضلاً ان يعين ارباب صنوف العسكرية كما هو حقه فمن اجل ذلك لا يمكن ان يجمع اذا طلب من محل ما افراد طابور الرديف موافقة محاسب الدائرة العسكرية بل يجمع اقل قليل من المطلوب ولا يمكن اثبات الباقيين باي محل صاروا * وان بدلات العسكرية المقر اخذها من تبعة غير اسلامية حال كونها متوزعة ومستوفاة عن جماعة لا يمكن استحصاها بنماها كما تقتضيه النسبة النظامية على اعداد الافراد المأكلة ولا يوجد له سبيل وهي من حقوق الدولة وذلك كله بنشأ من عدم موثوقية قيود النفوس الموجودة . وايضا كمن كان داخل في تبعية الدولة العالية حال كونه يلزم ان يكون حاملاً تذكرة مخصوصة بحكم قانون تبعية العتنية لا يمكن محافظة هذه القاعدة لعدم انتظام قيود النفوس * فبالطريق هذه الاسباب والى ما ارى الامة سائر الاحوال والمعاملات قد عد من الوجبة اصلاح دفاتر النفوس ولكن اذا طلب طريق الوصول الى هذا المقصد في اجراء تحرير عمومي واقتصر الطلب بذلك يصير عقلاً وبصير اختيار التكلف لا طائل تحته . لان نتيجة التحرير قد تنبئ كمية النفوس لا غير والحال قبل ان تكمل الدفاتر الجديدة تتبدل احوال النفوس التي قيدت في بداية التحرير بسبب تجديد القوعات وتواليها فاذا لم يستند هذا الامر على قاعدة قوية اعني اذا لم توجد في ضبط القوعات المتبادلة وقيدتها تامينات كافية لا تحصل الفائدة من التحرير حيث ان الطريق الاقنوم الاسلام لطلب مقصد التحرير تعيين قواعد لتنظيم الاستاتيق العمومي على النفوس فلذلك قد روجع الى القواعد التجارية في الممالك الاجنية واعملت الافكار عليها فاقضت نتيجة المذاكرة ترتيب نظامنا ليجل النفوس فكسبت لائحة حاوية تسعة فصول مشتملة على احدى وخمسين مادة وقدمت ملفوفة — فاذا انحصرت مندرجات تلك اللائحة يتبين ان ايجاد استاتيق للنفوس العمومي عبارة عن اتخاذ سجلات جامعة وقوعات التولدات والمناكحات والوفيات وتبديل المسكان ودرج النفوس الموجودة في تلك السجلات قد عد من الاجراءات الموقفة وعلى ما اقتضى اصل المعروض ان ضبط القوعات موقوف على اخذ المعلومات من القرى فلذلك ينبغي ان يترك محافظة تلك المعلومات الى الجماعات . وقد التزم ان يكون تعيين هذه الوظيفة على طريقة سهلة الاجراء ومع ذلك التزم ايضا ان تكون المعاملات الموضوعة تحت تنفيذ دائمي . وتبين اللزوم لتنظيم سجلات النفوس وجداول الاحصاءات العمومية والمخصوصة ان يكون في كل قضاء ولواء مامورا النفوس وفي مراكز الولايات نظار النفوس وفي الاسنانة العالية ان يؤسس ادارة عمومية وهذه الادارة على ما تقتضيه المصلحة يلزم ان تكون مربوطة على النظارة الداخلية . وان وظائف هؤلاء المامورين وصور اجراء القوعات

التي قسمت انفا على اربعة اقسام وصور اجراء تحرير النفوس قد اندرجت في فصول مخصوصة من اللائحة — فاذا حجت الى بحث التخصيصات العمومية لادارة هذا الخصوص وجهة ابقاء مصروفاته فله معاشات نظار النفوس وماموريهما والكتاب الذين يلزم استخدامهم والمصارف اللازمة للسجلات التي ستخضع لقيود النفوس وثداكرها والمصارف طبع العلم والتجارات المخصوصة للقوعات يتحقق الاحتياج الى المصاريف الكثيرة في السنة فلذلك قد اعبر علم التجارات المخصوصة للمناكحات ثلثة انواع فمن النوع الاول قد استصوب ان يؤخذ خرج خمسة قروش ومن الثاني ثلثة قروش ومن الثالث قرش واحد ومن كل واحد من تذكرة النفوس العلم الخبر الذي يعلو له واليد وتبديل المكان قرش واحد ايضا — فاذا فرض النفوس التي ستدخل في التحرير بمالك الدولة العالية خمسة وعشرين مليوناً فالنفوس التي تؤخذ في المرة الاولى يباع مقدارها ايضا خمسة وعشرين مليوناً وهي تصير راس المال باصله . والمصارف الضرورية التي ستقع بالطبع في السنة بعد ذلك يكفيها ما سيؤخذ من علم التجارات المخصوصة للتولدات والمناكحات وتبديل المكان وخرج التذاكر التي تعلى عوضاً عن ضائع وحاصلات الجزاء النقدي — وستكثر هذه الواردات المقابلة للمصارف المذكورة انفا بثلثة ارباع المقرر تخصيصها للماموري النفوس بالارادة السنية من حاصلات تذاكر المرور واليسابورات غير مرجع عائد لكسبة المرور وسكن تلك الواردات ليست في مقدار متساو في كل قضاء فلذلك قد يصيب لبعض من ماموري النفوس شيء زائد على قدر الكفاية وبعض اخر ناقص عنه ولدفع هذا الخلل يلزم ان يقبض الحاصلات المذكورة من صناديق الاموال ويخصص للماموري النفوس معاشات مناسبة لان تعطى من الصناديق المذكورة في مقدار متساو وهذا من حيلة اشعار نظارة الحرية — وهذه المطالبة وان استصوبت اصلاً لكن الحاصلات اذا لم يعلم مقدارها لا يجوز قيدها لسلك التخصيصات في الموازنة العمومية مقابلة للمعاشات ولكن في اول الامر لم ان يقرر مقدار المعاشات وفي السنة الاولى لزم ان يتبع الصريفات (اي يوافق ويتناسب) مقدار الحاصلات المرتبة كما انه جار في بعض محاكم التجارة اذا وقت حاصلاتها تعطى معاشات المامورين ثامة وما فضل منها يتخذ مقابلاً لا كمل معاشات ماموري المحاكم التي قل ايراده . ولما فهم كمية الواردات والمصارف عند ختام السنة في السنة الثانية يلزم ان يعطى القرار لترديد معاشات المامورين او تنقيصها على نسبة الحاصلات واعطائها مقتناً من صناديق الاموال . فيشرط ان يعامل في الاتي موافقاً لما ذكر ينبغي الان ان يعين مخصصات الموقفة للمامورين المذكورين في النظارة الداخلية وجريان المعاملات على صورة مطردة منتظمة لا تكون الامتناسيا بدرجة اهلية المامورين واقتدارهم وتكون اهلية المامورين متناسبة ايضا بالمعاشات التي سياخذونها وان ثلثة ارباع التي عينت من حاصلات تذاكر المرور مقابلة للمعاشات كما لا تكفي الان لاستخدام المامورين اسين يكونون لتامين حصول هذا

المقصد كذلك الربح الباقي من المحاصلات المذكورة على ما فهم من الاجوبة الواردة من بعض الولايات لا يمكن به ان يستخدم كنية المرور . فليجربان معاملات النفوس واحكام النظامنة بقاها قد تحقق اللزوم ان يضم على خرج تذكر المرور خمسة قروش وان يتزل خمسة قروش التي تعطى للائمة والمختارين لتصدق العلم والخبر الى ثلثة قروش فيمضد فكفي المحاصلات الجموعة التي مستحصل والواردات السائرة المقابلة لمحسن ادارة هذا الخصوص . هذا ما جرى عليه المذاكرة زائفة على المادة الاصلية . فبعد ان طولت تلك المذاكرات واللائحة المعروضة في الميثة العمومية الامر في ابقاء منقضاها مخضرة من له الامر — قد قرئت وطولبت هذه المضبطة وملفوقها ولائحة النظامنة في محصر الميثة العمومية وصدق ان تامين تحرير النفوس المسلم فوائده ومخساته متوقف على تمشية وقواتها في صورة منتظمة ومضبوطة فكما صار اتخاذ سجلات النفوس تحت لزوم واهمية فقد صارت المطالعات المدرجة في المضبطة المذكورة موافقة للحال والمصلحة في جهة ابقاء المصارف الواقعة دائمة فلهذا قد قبل اساس المادة بالاتفاق اعني بلا تخالفة احد من الميثة فنعرض لتدقيق اللائحة — فموجب المادة الثامنة التذاكر التي تعطى عوضاً عن ضائع وان كان يلزم تصديقها من المحكمة وهو مبني على مقصد منع سوء الاستعمال في استحصا التذكرة لم يكن مقبداً في سجل النفوس لكن هذا التصديق يستلزم كلمة وحرجاً واما اذا اشير في السجل الى فوق اسم من اعطيت له التذكرة عوضاً عن ضائع فلا يبقى محلاً للحدود فلذلك قد صححت المادة المذكورة بهذا الوجه — وصرح على وجه الصحيح في المادة الثالثة عشر ان يعلم من كل قرية ومحلة الوقوعات المتعلقة بسجل النفوس في كل شهر مرة واحدة الى مامور النفوس الكائن في القضاة وقنوات التوليدات والوفيات في الديار الاجنبية والسماين والوقوعات السائرة ينبغي ان يكون مامورو النفوس حابرين بها فبالمرابعة الى قواعد حارية في الدول السائرة قد صرح في اللائحة ما يلزم من التزام التفيدات والاهتمامات * واليومان المعينان للائمة والمختارين لاجل تبليغ وقوعات النفوس قد جعلنا اسبوعاً واحداً وصرح ايضاً في المادة التاسعة والثلاثين انه اذا اخذ الائمة والمختارون وخدمة الجماعات الغير المسلمة فلوماً زائماً على المقدار المعين في النظامنة ان يستحقوا للمجازاة ووضعت المواد السائرة المدرجة بعض التوضيح وقلمت نسخة اللائحة المبينة ملفوفة ومن جملة المذاكرات انه يجب على الائمة والمختارين وخدمة الجماعات الغير المسلمة ان يخبروا وقوعات التوليدات والوفيات بالعلم والخبر الى ماموري النفوس الكائمين في كل مركز القضاة والحال ان اكثرهم ليسوا ممن يقرأ ويكتب بالتركية فبالضرورة يكتبون تلك العلم والخبرات على لغات محالم فينتهي من طرف الدولة ان بعني في انتخاب ماموري النفوس ان يكونوا ممن يعرف اللسان المحلي هذا . وفي ابقاء مقتضى تلك الخصوصيات وفي ارسال السمع المضبوطة من اللائحة المذكورة الى نظارة الخارجية

ونظارة الحرية قد رما يلزم لتدقيق المعاملات باحكام المواد المتعلقة بها من مواد اللائحة والاجراء التبليغات لمن يلزم وفي كل حال الامر مخضرة من له الامر — ٨ شعبان سنة ١٢٩٨ وفي ٢٤ حزيران سنة ١٢٩٧

نظامنة سجل النفوس *

(الفصل الاول - المواد العمومية)

(م) ١ كل صنف من الاهالي في الممالك العثمانية مجبورون على ان يقيمو انفسهم في سجل النفوس (م) ٢ ان سجل النفوس لا بد ان يكون محتويًا اولاً على اسماء النفوس الذكور والاناث وما اشتهروا به واسماء اباؤهم ومحل اقامتهم وثانياً محل ولادتهم واعمارهم وصفاتهم وثالثاً مذهبهم ورابعاً صنعتهم وخدمتهم وصورة معيشتهم وصلاحيه انتخايم وخامساً عيوبهم الظاهرة مثل العرج والحدب وسادساً اردواجم ووفياتهم وسابعاً درجات استانهم العسكرية ووظائفهم بها وصنوفهم فيها ولا بد ان تكون هذه السجلات حاوية توارخ قديم على العموم الذي داخلين بها وان يكون للاهالي المسلمة سجلاً مخصوصاً ولكل من الجماعات السائرة سجلات مخصوصات (م) ٣ يعطى لكل من قيد في السجل تذكرة مطبوعة مخنومة موشحاً اعلاماً بالطغرى وهذه التذكرة تحتوي احوال والمعاملات التي كُتبت في المادة الثانية (م) ٤ يجب على كل شخص ان يبرز تذكرة مخصوصة للنفوس عند بيع الاموال الغير المشقولة وفراغها الى الغير وانتقالها اليه وعند انتخابه للخدمة والمأمورية ومعاملات الوليس وعند اخذ تذكرة المرور والسابورت وعند عقد النكاح وان لم يبرزها فتؤخر اجراء الخصوصيات المذكورة الى ان ياخذ تذكرة ميبية بانه قيد في سجل النفوس وان تبين عدم قيده من غير سبب وعذر مشروع في محكمة فبعد انه من النفوس المشقومة فيؤخذ عنه جزاء نقدي من محيدي قصي الى الديار اعني الليرة ومحبس من اربعة وعشرين ساعة الى شهر واحد ومن كان داخلاً في الاسان العسكرية ولم يقيده اسمه في السجل لعرض الاحتما وتغنى ذلك فهو يؤخذ للعسكر بلا قرعة (م) ٥ يلزم ان يكون كل صحيفة مرقمة مخنومة من سجل النفوس متصفاً وقوعات المواليد والمناكحات والوفيات وتبديل المكان (م) ٦ ان سجل النفوس المخصوص لكل سنة يعلم عد حتام تلك السنة مع الاوراق المتعلقة به الى مجلس ادارة القضاة فيكتب في ذيله من جاب المجلس عدد صحائفه وتاريخ ختامه ويختم ويحفظ (م) ٧ تعطى التذكرة عوضاً عن ضائع ويخرج القيد من سجل النفوس لمن يستدعي فتشاهاتان المعاملتان فوق قيد اسم المستدعي في سجل النفوس

(الفصل الثاني - في صورة تشكيل ادارة سجل)

(النفوس العمومية ووظائفها)

(م) ٨ يلزم ان يكون في كل قضاة مامور النفوس وفي رفاقه كاتب واحد وفي كل لواء مثل ذلك وفي كل مركز الولاية ماطر النفوس وفي رفاقه كاتبان اثنان باعتبار الاولوية والثانية وفي كل مركز المتصرفية التي ادارتها مستقلة مثل

معلومات

ذلك وهؤلاء المأمورون والنظار والكتبة يوظفون اي يعاشون من طرف الدولة (م) ٩ سيكون مرجع ادارة النفوس العمومية الى نظارة الداخلية ويكون تحت امرها مديرا واحدا عموما ويربط قلم النفوس العمومية لتلك الادارة (م) ١٠ يكون انتخاب مأموري النفوس في القضاء من جانب القاطنات بشرط ان يكونوا غير محكومين بجناية وبشرط ان يكونوا من ارباب العفة والاستقامة وان يعلموا قراءة التركية وكتابتها وتعيينهم على خدمتهم بتصديق المتصرف وانتخاب مأموري النفوس في اللواء من جانب المتصرف بشرط ان يكونوا مؤتمنين ومجربين وتعيينهم على مأموريتهم بتصديق والي واما مأمورية نظار النفوس في الولاية فيكون بالانتخاب والي وتصديق النظارة الداخلية (م) ١١ ان معاملات سجل النفوس في القرى والمجالات بحريها مأمورو كل جماعة (م) ١٢ ان الوقوعات المتعلقة بسجل النفوس في كل قرية ومحلة تكتب في علم الخبرات الفارغة وتختتم ادناها من مجلس الجماعات وترسل في نهاية الشهر الى مركز القضاء وهذه العلم الخبرات على اربعة انواع للمواليد والمناكحات والوفيات وتبدل المكان وهي تنظم على وفق النموذج الذي يعمل من جانب النظارة الداخلية واوراق العلم الخبرات التي تستعمل فارغة تلم في القرى الى مأموري الجماعات وتقبل لم دمة (م) ١٣ ان مأموري نفوس القضاء يقدون العلم الخبرات التي مر ذكرها في المادة السابقة في سجل النفوس ويرسل صورته مع جدول الاجمال الذي يصدق من طرف مجلس ادارة القضاء في كل ثلاثة اشهر الى مركز اللواء ومأموري النفوس في اللواء يرسلون صور السجلات الواردة من كل قضاء الى مركز الولاية مع الاجمال الذي ينظمونه باعتبار اللواء ومع صورة سجل نفوس اللواء المصدقة من جانب مجلس ادارة اللواء ويعطى ناظر نفوس الولاية جميع ذلك تحت تصديق مجلس الادارة الى والي الولاية وينظم ايضا جدول الاجمال باعتبار الولاية لان يرسل الى نظارة الداخلية وقد اشترط ان ترسل صور السجلات المخصصة لكل سنة المحاوية النفوس العمومية واجمال الجداول الى النظارة الداخلية في مدة ثلثة اشهر في اوائل السنة الالية (م) ١٤ ان صور السجلات التي ستجني الى النظارة الداخلية فتخذ اساسا للجداول الاستاتستيق العمومية التي تنظم في كل سنة في قلم النفوس العمومية وتحفظ تلك الصور بعينها وتنظم من تلك الصور جداول مبنية لاسماء من كان داخلا من هؤلاء في الصنوف العسكرية من النفوس وكتبهم وترسل الى الدائرة العسكرية

(الفصل الثالث)

(في اصول ضبط وقوعات التولدات وكتبها)

(م) ١٥ ان ابوي كل مولود بحجوران على ان يقيد اسم المولود ومحله ويوم ولادته في سنة ولادته وهذه المعاملة القيدية تجري وتبلغ بموجب المادة الثانية والاربعين بالعلم والخبر الى مأموري النفوس في كل راس قضاء على التقرير الواقع اي الافادة الواقعة عند كل امام قرية او مختار محلة

او عند خدمة الجماعة الغير المسلمة وتذكر النفوس المخصصة المقيمة لهذا المولود تلم لاهويه او لوليه والتولدات الواقعة في المختة خانات والمصنفات اي المشافي والمجاس يكفي لها التبليغات الواقعة التحريرية من جانب مديري المشافي والمجاس في محضر شاهدين فعلى ذلك بقيد المولود في السجل وقد يؤخذ من مجدية واحدة الى خمس مجديات جزاء تقديما ممن لا يجزى وقوعات التولد (م) ١٦ اذا اشتباه الامر على مأمور سجل النفوس في صحة المعلومات التي اعطيت له بصير مجبوراً باستكناه الامر واخراج حقيقة الحال الى الظاهر باجرا التدقيقات — وقوعات التولدات التي وقعت فبين انتقال موقتا من مكان الى مكان يجري قيدا في سجل النفوس وتبلغ بعلم وخبر الى مأمور النفوس في محل كان والد الصبي فيجري قيد وان لم يكن له والد بطرح قيد والدته (م) ١٧ التولدات الواقعة بملك الاجنية تبلغ من جانب السفارات او الشهبندريات بالعلم والخبر الى نظارة الداخلية بواسطة نظارة الخارجية فنظارة الداخلية ترسل ذلك العلم والخبر الى محله بواسطة ادارة النفوس العمومية ويجري قيد في اثناء السباحة اذا وقع التولد في السفائن او في البهورات اي السفن البخارية يكتب من جانب الريان في محضر شاهدين العلمان والخبران ويعطيان لادارة المرسى الذي يخرج الى ساحله من السفينة ابوي المولود ان كان ذلك المرسى في المالك السلطانية وان كان في الممالك الاجنية فيعطى للشهبندرخانة فادارة المرسى والشهبندرخانة توقف عدما تسلمه وترسل نسخة اخرى الى نظارة الداخلية بواسطة نظارة البحرية او الخارجية ونظارة الداخلية ترسله بواسطة ادارة النفوس العمومية الى مأمور النفوس الكائن في المحل الذي كان فيه مفيدا والد المولود او والدته لقيد في سجل النفوس (م) ١٨ المواليد الذين تولدوا من ام واحدة توأمين او اكثر يقدون في السجل على حدة بساعته ودقيقته (م) ١٩ اذا توفي المولود الذي ولد لاهد ان يجزى وفاته في مدة اسوع فعلى هذا الخبر بقيد في سجل الوقيات محل تولده ويوم ولادته وساعته وان يكون ذكرا ام انثى واسم والديه وشهرتها ومحل اقامتها (م) ٢٠ اللقيط المتبوء اي الطفل الذي التي في الازقة والمطارج يقيد في السجل بمحلول الوالدين (م) ٢١ من وجد لقيطا اي مولودا مسودا غيب تولد فعليه ان يسلمه مع ما وجد عنه من الثياب الى مجلس الجماعات في القرى ويسلمه الى الحكومة ان وجد في المدن ويكتب له ضطامة بشعر فيها مقدار عمره على حسب ظاهر حاله وكونه ذكرا ام انثى والاسم الذي يسمى له واسم المحل الذي يسلم اليه ثم تقيد هذه الصبطنامة في سجل النفوس (م) ٢٢ المولود العبر المعلوم الوالدين اذا اظهر والداه نسبا واعتزف بانه ولدها تكتب وثيقة مبنية للحال وبشرح على قيد اسمه في السجل ان كان مقيدا فيه

(الفصل الرابع) — اصول اجراء الوقوعات التي

تتعلق بالتمسك والازدواج

(م) ٢٣ المناكحات التجارية بين المسلمين تجري بالاذن

الاعرى الى النظارة الداخلية بواسطة النظارة البحرية او الخارجية والنظارة الداخلية ترسل هذا العلم والخبر بواسطة ادارة النفوس العمومية الى محل كان المتوفي مقبدا فيه ليحري فيه

(الفصل السادس - في بيان جريان صور الوقوعات المتعلقة بتبديل المكان)

(م) ٣٠ الشخص المقيد في سجل النفوس اذا اراد تبديل مكانه يجب عليه ان يرز العلم والخبر المأخوذ من القرية او المحلة لمامور سجل النفوس ليصح فيه (م) ٣١ الذين يبدلون مكانهم فاذا ارادوا العود الى اماكنهم القديمة يجب عليهم تصحيح قبودهم على مقتضى المادة السابقة فمن لم يراع تلك القاعدة يؤخذ عنه من ربح المجيدي الى خمسة وعشرين قرشاً جزاء

(الفصل السابع - في بيان تفتيش السجلات)

(م) ٣٢ ان ماموري سجلات النفوس في كل قضاء يدورون القرى في رؤس ثلاثة اشهر ويدور مامور سجل نفوس الالوية في رأس كل ستة اشهر مراكر كل قضاء ويدور نظار سجل نفوس الولايات في رأس كل سنة جميع مراكر الالوية والقضاء مرة واحدة لتفتيش المعاملات (م) ٣٣ كما ان ماموري نفوس القضاء يحرون التحقيقات في اثناء تنبشهم على حسب العلم الخيرات الناطقة بالوقائع في الشهور الثلاثة الماضية فمامور ونفوس اللواء مكلفون بتفتيش حركات ماموري نفوس القضاء ونظار نفوس الولايات بتفتيش حركات ماموري الالوية والقصاصات في اجراء وظائفهم (م) ٣٤ لكل احد من الاهالي من هو مقيد في السجل له حق ان يدعي تصحيح القيد في اثناء تفتيش السجلات ببيان اسباب موجبة الا ان هذا الادعاء انما يقبل على وقوع تقرير شهوده القائمة وافادتهم بعد تفتيشهم في مجلس الادارة وعلى نتائج التحقيقات التي تجري بشرط ان لا يكون من اقرباء من له علاقة فحينئذ يجوز تصحيح فيه (م) ٣٥ الاثمة والخيارون والخدمة الروحانيون الذين في القرى او المحلات اعطوا العلم الخيرات لوقوعات المواليد والمناكحات والوفيات وتبديل المكان اذا تبين انها غير موافقة للواقع يحكم عليهم باعطاء ليرة الى خمس ليرات جزاء نقدياً وان كان قد وقع هذا العمل لغرض الارشاء وارتكاب شيء اولكم نفس من القرعة فيجوزون بمجازاة قانونية غير الجزاء النقدي (م) ٣٦ ان من يملك او يغير او يحرف سجلات النفوس من الذين كانوا في معاملات السجل يحكم عليهم بمجازاة قانونية لمل هؤلاء المخبرين والمخرفين

(الفصل الثامن - في كمية الرسوم التي تؤخذ من وقوعات سجل النفوس)

(م) ٣٧ العلم والخبرات التي تعطى للمواليد يؤخذ على كل واحد منها خرج قرش واحد ولا يؤخذ شيء للعلم الخيرات التي تعنى للوفيات والطلاق فالعلم الخيرات المتعلقة بالمناكحات ثلاثة انواع السور الاول يؤخذ منه خمسة قروش ومن الثاني ثلاثة ومن الثالث قرش واحد ومن العلم الخيرات المحصورة بتبديل المكان وعلى عموم من تذاكر النفوس

والرخصة من المحاكم الشرعية وبين غيرهم تجري برخصة رؤسا اديانهم الاثمة والرؤسا الروحانيون الذين يحرون النكاح مجبورون باخبار امر الازدواج باعطاء العلم والخبر المصدق لمامور سجل النفوس حقيب وقوع الازدواج وفي الغاية الى ثمانية ايام (م) ٣٤ يكتب في هذا الاعلام الذي يرسل الى مامور النفوس اسم الزوجين وشهرتهما وصفتهما ومحل تولدها واقامتهما واسم والديهما ووالديتهما وشهرتهما وملتهما وصنعهما ومحل اقامتهما وتدرج ايضاً صورة رخصة الاذن واسماء الشهود وشهرتهم وصفتهم وصنعتهم في ذلك الاعلام (م) ٣٥ الذين يتزوجون في محل غير مسقط رأسهم ينظم مامور سجل نفوس ذلك المحل علماً وخبراً حاوياً لكيفية ازدواجهم فيرسل بمعرفة ناظر نفوس الولاية الى محل مسقط رأس المتزوج والمناكحات التي تقع في البلاد الاجنبية تبلغ اما باشعار السفراء واما باشعار الشهبندرات وبواسطة نظارة الخارجية الى نظارة الداخلية والنظارة الداخلية تجري القيد في سجل النفوس بارسال العلم والخبرات الى محله بواسطة ادارة النفوس العمومية (م) ٣٦ عند وقوع الدلاق تبلغ كفيته بالعلم والخبر من طرف اثنى القرى او المحلات او الرؤسا الروحانية الى مامور سجل النفوس في القضاء ويجري تصحيح القيد على ذلك

(الفصل الخامس)

(في بيان صور اجراء وقوعات الوفيات)

(م) ٣٧ الوفيات التي تقع في القرى تبلغ بالعلم والخبر شامل لاسم المتوفي واسم امه وكيفية وفاة وهل هو صاحب زوج ام لا وان كان متزوجاً فمن زوجه او زوجة وصته ومسقط رأسه الى مامور سجل نفوس القضاء - العلم والخبر المذكور الذي يتضمن كيفية وفات الذين انتقلوا في مدة معينة الى مكان ترسل صورته المصدقة من طرف ماموري سجل النفوس الى مامور نفوس محل كان المتوفي مقبدا فيه ويجري فيه (م) ٣٨ الوفيات التي تقع في مرستانات العسكرية اي المشافي او البلدية تعلم بالعلم والخبر المحايي التنصيلات المحررة في المادة السابقة في مدة اسبوع من طرف مدير المشافي الى مامور سجل النفوس والوفيات الواقعة في الممالك الاجنبية تعلم بالعلم والخبر من طرف السمارات والشهبندرات الى النظارة الداخلية بواسطة النظارة الخارجية والنظارة الداخلية ترسل هذا العلم والخبر بواسطة ادارة النفوس العمومية الى محله ويجري فيه في سجل النفوس (م) ٣٩ يقيد كيفية الوفاة في قسم الوفيات من سجل النفوس على وفق العلم والخبر الاتي على موجب امداتين المحررتين سابقاً ويصح سجل المواليد على مقتضى ذلك وان كان المتوفي متزوجاً يصح سجل المناكحات ايضاً وفي اثناء السياحة الوفيات الواقعة في السفن ينظم لها العلم والخبر من حاسب ريان السفينة بشهادة شاهدين ويعطى هذان العلمان والخبران لادارة اول مرسى تمر عليه السفينة ان كان ذلك المرسى من المراسي السلطانية وان كان المرسى في الممالك الاجنبية فالعلمان والخبران المذكوران يعطيان الى الشهبندرخانة فادارة المرسى او الشهبندرخانة توقف نسخة منهما وترسل

ملحوظات

موجب المادة الثالثة عشرة وترسل من اللوا والولايات ايضا على مقتضى ما ذكر في المادة الثالثة عشر الى ادارة مراكز النفوس العمومية في دار السعادة والدائرة المذكورة ايضا تنظم جداول النفوس الذين هم داخلين في الاسنان وتعطيها لدائرة العسكرية (م) ٤٨ تعتبر اجراء احكام المواد المتعلقة بوقوعات سجل النفوس والمجازاة من هذه النظامات من تاريخ اعلان النظارة الداخلية عقيبا تمام تحقيق قوميونات تحرير النفوس الموجودة وقبدها وتجري هذه الاعلانات عند ختام معاملات تحرير الولايات (م) ٤٩ سيعطى من جانب مركز الادارة للنفوس العمومية تعليمات مخصوصة حاوية لتفاصيل الوظائف لتأطري النفوس ومأموريها بمقتضى هذا النظام (م) ٥٠ ان النظارة الداخلية مأمورة باجراء هذا النظام — (تاريخ الارادة السنية) في ٨ شعبان سنة ١٢٩٨ وفي ٢٣ حزيران سنة ١٢٩٧

تركيا — (ر) دخان — لبنان — بطرانة —
اسماء الدول — اسماء الولايات — مصر
توزيع المال المشترك — (ر) شركة (مجلة ١٣٠٨)
ترميم — (ر) اجارة (ق ٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٢ — ٣٧٣)

ترميم سنجيل — (ر) تنفيذ (قم ٣٩٢)
ترميم السفينة — (ر) مسافر (قتب ١٤١) —
سيكورتاه (قتب ٢٢٧ سفينة —
تريخينوس (مرض تصاب به الهام) — (ر) صحة
بيطرية اول فيرايوسنة ٨٣ (فصل ثالث فرع رابع)
تراحم عدة اشخاص لدفع قيمة كميالة — (ر) كميالة
(قت ١٥٩)

توكية الشهادة — (ر) يينة (مجلة ١٧١٦)
توكية عليية — (ر) يينة (مجلة ١٧١٧)

تزوير — (فيما يتعلق بدعوى التزوير)

(م) ٢٧٣ اذا ادعى احد الاخصام في اثناء الخصومة بتزوير ورقة او سند من الاوراق او السندات التي اعلنت اليه او قدمت الى المحكمة او اطلع عليها سواء كانت رسمية او غير رسمية حازله في اي حالة كانت عليها الدعوى الاصلية ان يبيدي دعواه بتزوير تلك الورقة او السند بتقرير يجريه قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومي بالمحكمة (م) ٢٧٤ على المدعي ان يسلم الى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها اذا كانت تحت يده او صورتها المعلنه اليه (م) ٢٧٥ اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة او كاتبها فيصير ابداعها في قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها (م) ٢٧٦ اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعي عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير

ايضا يؤخذ منها قرش واحد (م) ٢٨ الاوراق المخصوصة بالعلم الخيرات المذكورة في المادة السابقة تسلم الى مأمور النفوس في كل قضاء من جانب القاضيهام باخذ السند وتترك نصف الرسوم المأخوذة من العلم الخيرات المخصوصة بالموايد والمنكحات وتبديل المكان للائمة والمختارين ورؤساء الروحانية وتسلم نصفها الاخر مع خرج تذاكر النفوس الى صندوق المال وترسل في كل ثلاثة اشهر دفتراميينا لمحاسبة هذه الاوراق حال كونه تحت تصديق مجلس ادارة القضاء مع اوراق الوقوعات الى رأس اللوا ومن هنا الى مركز الولاية وعلى ذلك تجري معاملاتها القلية في محاسبة الولاية — ومن باخذ شيكاً رائدا على الرسم المعين هذا النظام من الائمة والمختارين وخدمة الجماعة الغير المسلمة يرتب عليهم المجازاة القانونية

فصل التاسع — في الاحكام الموقنة)

(م) ٢٩ لاجل اجراء احكام هذه النظامات تنظم قيودات سجل النفوس لصنوف الاهالي في كل قضاء بمعرفة القوميونات التي ستذكر في المواد الآتية (م) ٤٠ بشكل في كل قضاء قوميون مركب من اعضاء مجلس الادارة ومن احد اعضاء مجلس البلدي ومن مأمور النفوس ومن ضابط الرديف الذي في القضاء وفي القضاء المختلط الاهالي يلزم ان يكون احد من الاعضا من الجماعة الغير المسلمة التي في اكثر نفوساً من غيرها ويستخدم في هذا القوميون في القضاء كاتب بصورة موقنة برفاقة كاتب النفوس (م) ٤١ القوميونات المعينة على موجب المادة السابقة تذهب الى القرى الداخلة تحت ادارتها وتباشر بتحرير النفوس الموجودة فيها والتحقيقات التي تجري في هذا التحرير تستند الى الاصول التي ذكرت في المادة الثانية (م) ٤٢ يؤخذ تقرير كل شخص في اثناء التحرير ويجوز ان يؤخذ تلك التقارير بالوكالة الا ان التقارير التي تؤخذ انما تقبل بحضور شاهدين وبشروط ان يبلغ من رشد الشاهدان الى احدى وعشرين سنة (م) ٤٣ ان نفوس الاناث التي اعمارها فوق التسعة تصبط اسماءهن واعمارهن بوكالة اوراقهن او اقرابائهن مع صرف النظر عن تحرير الشكل والصنعة (م) ٤٤ الذين كانوا في الديار الاخرى على المسافرة ولم يحضروا في اثناء التحرير يقيد اعمارهم واحوالهم وصفاتهم بعد الاثبات باقامة الشهود من جانب ابرهم او اقرابائهم بموجب هذه النظامات (م) ٤٥ الذين انتقلوا من مسقط رأسهم الى محل اخر يضبط بعد التحقيق اسمائهم ويحل اقامتهم في دفتر مخصوص لاجل الاعلام الى محل اقامتهم ويضبط لاجل التحرير هناك خاصة (م) ٤٦ ان اعضاء قوميون التحرير اذا اكملوا امر التحرير في كل قرية يخدم ذيل مسودات السجل لمجلس الجماعة والائمة والمختارون وتكون هذه المسودات مرتبة على الموايد والمنكحات (م) ٤٧ تكون مسودات السجل متعددة على عدد جماعات محل كان اهلهم مختلطاً وان مأموري النفوس في كل قضا ينظمون السجل الاصلي وبرساون صورته مع جداول الاجال الى رأس اللوا في غاية الشهر الاخير من الشهر الثلثة الاول عقب اختتام التحرير وعود القوميونات على

المدعي بالتزوير ان يعرض محضراً بناءً على طلب المدعي ليستلم تلك الورقة او يسطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة (م) ٢٧٧ اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الاصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان (م) ٢٧٨ يترتب على الدعوى بتزوير الورقة ايقاف الحكم في الدعوى الاصلية (م) ٢٧٩ يجب على المدعي ان يعلن الى المدعي عليه في ظرف ثمانية ايام من تاريخ تقرير بدعوى التزوير الادلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعي عليه بالمحضور للجلسة ببيعاد ثلاثة ايام كاملة لاجل الاثبات (م) ٢٨٠ اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعي ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير (م) ٢٨١ يجوز للمدعي عليه في اي حالة كانت عليها الدعوى ان يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بانه غير متمسك بالورقة المادعي التزوير فيها ولكن للمحكمة ان تقرر في هذه الحالة بحفظ تلك الورقة او بسطها اذا طلب ذلك مدعي التزوير سواء كان لاجل التمسك بما يؤول منها من المنفعة اليه او لاجل تزريقها (م) ٢٨٢ لا تقبل المحكمة من الادلة في دعوى التزوير الا ما يكون متعلقاً بها وحائز القبول بالطر لاثباتها وبالطريق لا يترتب على الصوت بالنسبة للحكم في الدعوى الاصلية (م) ٢٨٣ يجوز للمحكمة ان تحكم في الحان بتزوير الورقة اذا ثبت ذلك لديها (م) ٢٨٤ اذا قبلت المحكمة ادلة التزوير تقرر بانها اما بمعرفة اهل الخبرة او بمحصول التحقيق او بهاتين الطريقتين معاً (م) ٢٨٥ اذا لم يقدم مدعي التزوير في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الحكم الصادر بالانبات عريضة للقاضي المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير (م) ٢٨٦ تراعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم في شأن تحقيق المخطوط (م) ٢٨٧ يكون للقاضي المعين للتحقيق التعميم في التام في الامر بما يمكن من احصاء ابداع اصل الورقة المدعي التزوير فيها (م) ٢٨٨ في حالة ابداع الاصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤخذ منها لكتابتها عند الانتصاء بان يعطي الصور التي تطلب من الاصل المذكور لمن يكون له الحق في اخذها من عند الخصم (م) ٢٨٩ يجوز تحقيق اوراق المصاهاة التي يسوغ تقديمها في اي حالة كانت عليها المرافعة (م) ٢٩٠ عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذي يطلب التعجيل حصمه الاخر بالمحضور امام المحكمة ببيعاد ثلاثة ايام كاملة لاجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم به في الدعوى الاصلية بغیر انتصاء لتكليف حديد (م) ٢٩١ من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه او عجز عن اثباته بحكم عليه بعرامة الي قرش ديواني اما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير (م) ٢٩٢ يجوز للمحكمة ان تحكم برد او اطلاق اي ورقة يتحقق لها انها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة

تزوير - (قانون العقوبات)

(الباب السادس عشر من قانون العقوبات)

(م) ١٨٤ من قلد فرماناً او امراً او قراراً صادر من الحكومة او حمل غيره على تقليد او زوره او حمل غيره على تزويره او قلد حتم او امضاء او علامة احدى ارباب الوظائف الميرية او حمل غيره على ذلك وكل من قلد حتم ولي الامر او حتم الحكومة او احتام او تمغات او نياشين احدى جهات الادارة العمومية او استعمل الاحتام او التمتع او الياشين المزورة او قلد او زور اوراق مرتبات مقررة او يوبات او سراكي او سندات احر صادرة من خزينة الحكومة او فروعها واستعمل سندات مزورة او معيرة او ادخلها في بلاد الحكومة او قلد او زور تنفة المسكوكات ذهباً كانت او فضة واستعمل تلك الدفعة يعاقب بالاشغال الشاقة موقتاً او بالسجن المؤقت اما لا يجوز في اي حال من الاحوال ان تنقص مدة العقوبة عن خمس سنين (م) ١٨٥ يعاقب بالحسب مدة ثلاثة سنين كل من استحصل بغير حق على احتام الحكومة الحقيقية او احتام احدى المصالح او احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالاً مضمراً بمصلحة الحكومة او ببلادها او احاد الناس (م) ١٨٦ من قلد الاحتام او التمتع او الياشين التي تصعبها الحكومة على اصناف الاشياء او الصانع او قلد حتم او تنفة او نياشين اي مصلحة ميرية او اي شركة مشككة مادن الحكومة او بيت تجارة او استعمل الياشين او الاحتام او التمتع المزورة يعاقب بالحسب مدة ثلاث سنين وبمحكم عليه بتعويض الخسارة التي نشأت عن فعل ذلك (م) ١٨٧ كل من استحصل بغير حق على الاحتام او التمتع او الياشين الحقيقية المدة لاحد الاشياء السالف ذكره واستعملها استعمالاً مضمراً بأي مصلحة ميرية او شركة تجارية او اي ادارة من ادارات الاهالي يعاقب بالحسب من ستة اشهر الى سنة مع المحكم عليه بدفع قيمة الخسارة التي نشأت عن ذلك (م) ١٨٨ الأشخاص المرتكون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعاقبون من العقوبة اذا احضرهم الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بها عليها الاخرى او سهواً القصد عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور اما بصير جعل هؤلاء الأشخاص تحت ملاحظة المصطفى الكبرى موقتاً (م) ١٨٩ كل صاحب وظيفة ميرية ارتكب في اثناء تاديه وظيفته تزويراً في احكام صادرة او تقارير او محاضر او وثائق او سجلات او دفاتر او غيرها من السندات والاوراق الميرية سواء كان ذلك بوضع امضات او احتام مزورة او بتغيير المحررات او الاحتام او الامضات او بزيادة كلمات او بوضع اسماء اشخاص اخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة موقتاً او بالسجن المؤقت بدون ان تنقص في اي حال من الاحوال مدة العقوبة عن خمس سنين (م) ١٩٠ كل تعص ليس من ارباب الوظائف الميرية ارتكب تزويراً ما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة او بالسجن المؤقتين مدة اكثرها عشر سنين (م) ١٩١ يعاقب ايضاً بالاشغال الشاقة او بالسجن المؤقتين مدة لا تنقص في اي حال من الاحوال عن عشر سنين كل موظف في مصلحة ميرية او محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات او احوالها في حال خبرتها المختص

تروير - (ر) حضور (قم ٦٢ - ٦٣ - ١٠ - اعادة
نظر (قم ٣٧٢ - تحكيم المحكمين (قم ٧٢٠
تروير - (ر) كميالة (قت ١٣٦
تروير - (ر) قاضي التحقيق (قج ٦٦ -
اختلاس اموال اميرية (قق ١٠٦ - متفالس
(قق ٣٠٤
تروير في الثمن - (ر) ثمن (مجلة ٢٥٤
تسجيل - (ر) حق عيني - دين الاهالي -
عقد عرفي ٨ ذا سنة ١٢٩٦
تسجيل الاحكام الانتهاية - (ر) تكليف -
نزع ملكية - حق عيني (ق ٦١٢
تسجيل عنود - (ر) ميعاد - حق عيني (ق ٦١١
تسجيل عقد البيع - انتقال الملكية (ق ٢٧٠
تسجيل - (ر) رهن (ق ٥٥٠ - دفتر تسجيل
(ق ٦٢٤
تسجيل الرهن - (ر) رهن عقاري (ق ٥٦٩ -
اختصاص بالعقار (ق ٦٠٠
تسجيل الاختصاص - (ر) اختصاص بالعقار
(ق ٥٩٧ - ٥٩٨
تسجيل مشارطات شركات التضامن والتوصية -
(ر) شركة (قت ٤٨ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤
تسجيل الحكم بالتصديق على الصلح مع الفليس -
(ر) صلح (قت ٣٢٨
تسجيل ورقة تنبيه نزع ملكية - (ر) نزع ملكية
(قم ٥٤٠
تسجيل صورة حكم البيع - (ر) نزع ملكية (قم ٥٩٠
تسريح سفر المركب - (ر) مركب ٣ يناير سنة
٨٣ - سفينة
تسليم وتسليم - (مخلة)

(الفصل الاول)

في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيتهما

(م) ٢٦٢ القرض ليس بشرط في البيع الا ان العقد متى تم
كان على المشتري ان يسلم الثمن ثم يسلم النافع المبيع اليه
(م) ٢٦٣ تسليم المبيع يحصل بالعلية وهو ان ياذن البائع
للمشتري بقبض المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري
ايه (م) ٢٦٤ متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قاصدا
له (م) ٢٦٥ تحلب كيفية التسليم باخلاف المبيع (م) ٢٦٦

يوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار اولي الشان الذي كان
الغرض من تحرير تلك السندات درجه بها او بجمع واقعة
مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها او بجملة واقعة
غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها (م) ١١٢ من
استعمل الاوراق المزورة المذكورة في الثلاث مواد السابقة
وهو يعلم تزويرها يعاقب بالعاقب بالاشغال الشاقة او بالسجن المؤقتين
مدة لا تزيد في اي حالة من الاحوال عن عشرين (م) ١١٣
كل شخص ارتكب تزويرا في محررات احد الناس بواسطة
احدى الطرق السابق بيانها او استعمال ورقة مزورة وهو عالم
بتزويرها يعاقب بالمحبس من سنة الى ثلاث سنين (م) ١١٤
كل من تسمى في تذكرة سفر او في تذكرة مرور باسم غيره
المخفي او كمل احدا في استخضاله على الورقة المشتملة على
الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالمحبس من سنة اشهر
الى سنين (م) ١١٥ كل من صنع تذكرة مرور او تذكرة
سفر مزورة او زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في
الاصل او استعمال احدى الاوراق المذكورة يعاقب بالمحبس
من سنة الى ثلاث سنين (م) ١١٦ كل صاحب لوكاكة او
قهوة او اود او محلات مبروشة معنة للايجار وكذلك كل
صاحب خان او غيره من يسكنون الناس بالاجرة يوميا
قيد في دفاتر الانتحاص الساكنين عند باسماء زورة وهو
يعلم ذلك يعاقب بالمحبس من شهر الى ثلاثة اشهر (م) ١١٧
اصحاب الوظائف المبرية الذين يعطون تذكرة سفر او تذكرة
مرور بدون احذ الصانعات المعتادة على حسب اللوائح المبرية
الاجراء يعاقبون بالمحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة واما
اذا كان صاحب الوظيفة عالما بتزوير الاسم واعطى مع
ذلك تذكرة سفر او تذكرة مرور بالاسم المزور فصلا عن
عزله تكون مدة الحبس من سنة اشهر الى سنين (م) ١١٨
كل شخص صنع بنفسه او بواسطة شخص اخر شهادة مزورة
على ثبوت عاهة لنفسه او لغيره باسم طبيب او جراح بقصد انه
يخلص منه او غيره من اي خدمة مبرية يعاقب بالمحبس
من سنة الى ثلاث سنين (م) ١١٩ كل طبيب او
جراح شهد زورا بمرض او بعاهة تستوجب المعافاة من اي
خدمة مبرية نسب الترجي او من باب مراعاة الخاطر يعاقب
بالمحبس من سنة الى ثلاث سنين واما اذا سبق الى ذلك
بالوعد له شيء ما او باعطائه هدية او عطية فيحكم عليه بالعقوبات
المقررة للرشوة ويحكم على الراشيين والعقوبات التي تستوجبها
جانيهم ٢٠٠ العقوبات المبرية بالمادتين السابقتين يحكم بها
ايضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم الى الحاكم (م) ٢٠١
العقوبات المقررة في حق من استعمال الاحتمام او التمتع
او الاوراق المزورة او المقلدة ايا كانت لا يحكم بها على من
استعمل الشيء المعبى والورقة المزورة وهو غير عالم بذلك
تروير - (ر) اختلاس الالقاب - خطوط
- خائن

تروير بالمحررات الرسمية - (ر) اثبات الديون
(ق ٢٢٦ - صلح (ق ٥٣٥)

تسليم وتسليم (م)

- ١٨٤ -

تسليم وتسليم (م)

حق حبسه للمبيع وعليه حينئذ ان يسلم المبيع المشتري على ان يقض اثنان وقت حلول الاجل

(الفصل الثالث - في حق مكان التسليم)

(م) ٢٨٥ مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع في المحل الذي هو موحود فيه حينئذ مثلاً لو باع رجل ومو في اسلامبول حنطته التي في تكفور طاغي يلزم عليه تسليم الحنطة المرقومة في تكفور طاغي وليس عليه ان يسلمها في اسلامبول (م) ٢٨٦ اذا كان المشتري لا يعلم ان المبيع في اي محل وقت العقد وعلم به بعد ذلك كان مخيراً ان شاء فسخ البيع وان شاء امصاه وقبض المبيع حيث كان موجوداً (م) ٢٨٧ اذا بيع مال على ان يسلم في محل كذا لزم تسليمه في المحل المذكور

(الفصل الرابع - في مونة التسليم ولوازم اتمامه)

(م) ٢٨٨ المصارف المتعلقة بالثمن تلزم على المشتري مثلاً اجرة عد النقود ووزنها وما اشبه ذلك تلزم على المشتري وحده (م) ٢٨٩ المصارف المتعلقة بتسليم المبيع تلزم على البائع وحده مثلاً اجرة الكيال للسكالات والوزان للموزونات المبيعة تلزم على البائع وحده (م) ٢٩٠ الاشياء المبيعة جزافاً مؤنتها ومصارفها على المشتري مثلاً لو بيعت ثمرة كرم جزافاً كانت اجرة قطع تلك الثمرة وجزءها على المشتري وكذا لو بيع انبار حنطة مجازفة فاجرة اخراج الحنطة من الانبار ونقلها على المشتري (م) ٢٩١ ما يباع محمولاً من الحيوان كالخطب والقم تكون اجرة نقله وابصاله الى بيت المشتري جارية على حسب عرف البلدة وعاداتها (م) ٢٩٢ اجرة كتابة السندات والجمع وصكوك المبيعات تلزم على المشتري لكن يلزم على البائع تقرير البيع والشهاد عليه في المحكمة

(الفصل الخامس)

في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

(م) ٢٩٣ المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري يكون من مال البائع ولا شيء على المشتري (م) ٢٩٤ اذا هلك المبيع بعد القبض ملك من مال المشتري ولا شيء على البائع (م) ٢٩٥ اذا قبض المشتري المبيع ثم مات مملوكاً قبل اداء الثمن ليس للبائع استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء (م) ٢٩٦ اذا مات المشتري مملوكاً قبل قبض المبيع واذا الثمن كان للبائع حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن من ثركة المشتري وفي هذه الصورة يبيع المحاكم المبيع فيوفي حق البائع بتمامه وان بيع بانقص من الثمن الاصيل اخذ البائع الثمن الذي بيع به ويكون في الباقي كالغرماء وان بيع بازيد اخذ البائع الثمن الاصيل فقط وما زاد يبعث الى الغرماء (م) ٢٩٧ اذا قبض البائع الثمن ومات مملوكاً قبل تسليم المبيع الى المشتري كان المبيع امانة في يد البائع وفي هذه الصورة ياخذ المشتري المبيع ولا يزاحمه الغرماء

(الفصل السادس)

فيما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر

(م) ٢٩٨ ما قصه المشتري على سوم الشراء وعمران ياخذ

المشتري اذا كان في العرصه او الارض المبيعة او كانت يراها من طرفها يكون اذن البائع له بالقبض تسليم (م) ٢٩٧ اذا بيعت ارض مشغولة بالزروع يحجب البائع على رفع الزروع بحصاده او رعيه وتسليم الارض خالية للمشتري (م) ٢٩٨ اذا بيعت اشجار فوقها ثمار يحجب البائع على جز الثمار ورفعها وتسليم الاشجار خالية للمشتري (م) ٢٩٩ اذا بيعت ثمار على اشجارها يكون اذن البائع للمشتري بجزها تسليم (م) ٣٠٠ العقار الذي له باب وقفل كالدار والكرم اذا وجد المشتري داخله وقال له البائع سلمته اليك كان قوله ذلك تسليمًا واذا كان المشتري خارج ذلك العقار فان كان قريباً منه بحيث يقدر على اغلاق بابه وقفله في الحال يكون قول البائع للمشتري سلمتك اياه تسليمًا ايضاً وان لم يكن منه قريباً بهذه المرتبة فاذا مضى وقت يمكن فيه ذهاب المشتري الى ذلك العقار ودخوله فيه يكون تسليمًا (م) ٣٠١ اعطاء مفتاح العقار الذي له قفل للمشتري يكون تسليمًا (م) ٣٠٢ الحيوان بمسك براسه او اذنه او رسته الذي في راسه فيسلم وكذا لو كان الحيوان في محل بحيث يقدر المشتري على تسلمه بدون كلفة فإراه البائع اياه واذن له بقبضه كان ذلك تسليمًا ايضاً (م) ٣٠٣ كيل المكيالات ووزن الموزونات بامر المشتري ووضعها في الطرف الذي هباً لها يكون تسليمًا (م) ٣٠٤ تسليم العروض يكون باعطائها ليد المشتري او بوضعها عنده او باعطائه الاذن له بالقبض بارتباطها له (م) ٣٠٥ الاشياء التي بيعت حمله وهي داخل صندوق او انبار او ما شابه من المحلات التي تقفل يكون اعطاء مفتاح ذلك المحل للمشتري والاذن له بالقبض تسليمًا مثلاً لو بيع انبار حنطة او صندوق كتب حمله يكون اعطاء مفتاح الانبار او الصندوق للمشتري تسليمًا (م) ٣٠٦ عدم مع البائع حيث ما يشاهد قبض المشتري للمبيع يكون اذنًا من البائع بالقص (م) ٣٠٧ قبض المشتري للمبيع بدون اذن البائع قبل اداء اثنان لا يكون معتبراً الا ان المشتري لو قبض المبيع بدون الاذن وهلك في يده او تعيب يكون القبض معتبراً حينئذ

(الفصل الثاني - في المواد المتعلقة بحبس المبيع)

(م) ٣٠٨ في البيع بالثمن الحال اعني غير الموجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يؤدي المشتري جميع الثمن (م) ٣٠٩ اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة له ان يحبس جميع المبيع حتى يقبض الثمن جميعه سواً بين لكل منها ثمن على حدته او لم يبين (م) ٣١٠ اعطاء المشتري رهناً او كميلاً بالثمن لا يسقط حق الحبس (م) ٣١١ اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة ليس للبائع ان يسترد المبيع من يد المشتري ويحبسه الى ان يستوفي الثمن (م) ٣١٢ اذا حال البائع انساناً ثمن المبيع وقبض المشتري الحوالة فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة يلزم على البائع ان يادر تسليم المبيع للمشتري (م) ٣١٣ في بيع النسيئة ليس للبائع حق حبس المبيع بل عليه ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقض الثمن وقت حلول الاجل (م) ٣١٤ اذا باع حالاً اي معجلاً ثم اجل البائع الثمن سقط

المشتري من البائع مالا على أن يشتريه مع تسمية الثمن فهلك اوضاع في يده فان كان من القيمات لومت عليه قيمته وان كان من المثليات لزم عليه اداؤه مثله للبائع، اما اذا اخذ بدون ان يبين ويسمي له ثمنًا كان ذلك المالك امانة في يد المشتري فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تعد مثلاً لو قال البائع للمشتري ثمن هذه الدابة الف قرش اذهب بها فان اعجبتك اشترها فاخذها المشتري على هذه الصورة ليشترها فهلك الدابة في يده لزم عليه اداؤه قيمتها للبائع، اما اذا لم يبين الثمن بل قال البائع للمشتري خذها فان اعجبتك تشترها واخذها المشتري على انه اذا اعجبه بقاؤه على الثمن وبشرها فهلك الصورة اذا هلك في يد المشتري بلا تعد لا يضمن (م) ٢٩٩ ما يقبض على سوار النضر وهو ان يقبض مالا لينظر اليه او يريه لآخر سوار بين ثمنه او لا فيكون ذلك المالك امانة في يده لا يضمن فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تعد تسليم — (قانون مدني) في تسليم المبيع وضمان البائع له

(القسم الاول) - في التسليم

(م) ٢٧١ تسليم المبيع موعداً عن وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكنه وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع — وبمحل وفاء الالتزام بالتسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري وعلمه بذلك ولو لم يستلمه العمل (م) ٢٧٢ يكون تسليم الاشياء المبيعة بحسب جنسها فتسليم العقار اذا كان من المباني يجوز ان يكون بتسليم مفاتيحه واذا كان عقاراً اخر فتسليم حجه وهذا وذاك ان لم يكن مانع لوضع يد المشتري عليه — وتسليم المنقولات يكون بالمناولة من يد الي يد او بتسليم مفاتيح الخازن الموضوعة فيها تلك المنقولات — ويجوز حصول التسليم بمجرد ارادة المتعاقدين اذا كان المبيع موجوداً تحت يد المشتري قبل البيع لسبب اخر (م) ٢٧٣ تسليم بمجرد الحقوق يكون بتسليم سنداتهما او بصرح البائع للمشتري بالانتفاع بهما ان لم يوجد ما يمنع من الانتفاع المذكور (م) ٢٧٤ وضع اليد على المبيع بدون اذن البائع لا يكون معتبراً ان لم يدفع الثمن المستحق بل يكون للبائع الحق حيثما في استرداد المبيع انما اذا هلك المبيع وهو في حيازة المشتري كان هلاكه عليه (م) ٢٧٥ يجب تسليم المبيع في محل وجوده وقت البيع ما لم يشترط ما بخالف ذلك (م) ٢٧٦ اذا تعين في عقد البيع محل لوجود المبيع فيه غير محل وجوده الحقيقي فيكون هذا التعيين ملزماً للبائع بقتل المبيع الى المحل المعين اذا طلب المشتري ذلك — وفي حالة ما اذا لم يمكن النقل او ترتب عليه تاخير مصر المشتري يكون له الحق في فسخ البيع مع اخذ التصفينات اذا كان البائع حصل منه تدليس (م) ٢٧٧ يجب ان يكون التسليم في الوقت المعين له في العقد فاذا لم يشترط فيه شيء بهذا الخصوص وجب التسليم وقت البيع مع مراعاة المواعيد المقررة بحسب العرف (م) ٢٧٨ في حالة حصول التأخر عن التسليم بعد التكليف به من المشتري تكليفاً رسمياً يكون لذلك المشتري الحق في فسخ البيع او في طلب وضع يده على المبيع مع التصفينات في الحالين اذا حصل

ضرب وكان التأخر ناشئاً عن فعل البائع (م) ٢٧٩ للبائع الحق في حبس المبيع في يده لحين استيلائه على المستحق فوراً من الثمن كلاً او بعضاً على حسب الاتفاق ولوعرض المشتري عليه رهناً او كفالة هذا ان لم يكن البائع المذكور قد اعطى المشتري بعد البيع اجلاً لدفع الثمن لم يحل (م) ٢٨٠ ليس للبائع الدية لم يحصل على الثمن المستحق دفعه اليه ان يسترد المبيع الذي سلمه باعتباره للمشتري وانما له الحق في الحصول على فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به (م) ٢٨١ اذا قلت التامينات المعطاة من المشتري لدفع الثمن او صار في حالة اعسار يرتب عليه صياح الثمن على البائع جاز للبائع المذكور حبس المبيع عنه ولو لم يحل الاجل المتفق عليه لدفع الثمن فيه الا اذا اعطاه المشتري كميلاً (م) ٢٨٢ في حالة افلاس المشتري يكون حق البائع في حبس المبيع تحت يده او في طلب استرداده جارياً بالتطبيق على القواعد المقررة في قانون التجارة (م) ٢٨٣ على البائع مصاريف تسليم المبيع كاجرة نقله لمحل التسليم واجرة كيله ومقاسه ووزنه وغير ذلك (م) ٢٨٤ ومصاريف المنال ومصاريف دفع الثمن تكون على المشتري وكذلك رسوم عقد البيع وهذا ان لم يقض العرف التجاري بخلاف ذلك في جميع الاحوال (م) ٢٨٥ يجب ان يكون التسليم شاملاً للمبيع ولجميع ما بعد من ملحقاته الضرورية له حسب جنس المبيع وقصد المتعاقدين (م) ٢٨٦ في حالة عدم وجود شرط في عقد البيع تنفع القواعد المقررة في الاحوال الاتي يياها ان لم يقض عرف الجهة غير ذلك (م) ٢٨٧ بيع السنان يشمل ما فيه من الاشجار المفروسة ولا يشمل الاشجار السخنة ولا الشجيرات الموضوعة في الاوعية او في نفقة مخصوصة منه المدة للنقل (م) ٢٨٨ بيع الارض لا يشمل ما فيها من المزروعات (م) ٢٨٩ بيع المنزل يشمل الاشياء الثابتة فيه المرتبطة به ولا يشمل ما فيه من المنقولات التي يمكن نقلها بدون تلف (م) ٢٩٠ على البائع ان يسلم المبيع بمقداره او وزنه او مقاسه المين له في عقد البيع (م) ٢٩١ الاشياء التي يقوم بعضها مقام بعض اذا بيعت جملة وتعين مقدارها مع تعيين الثمن باعتبار احادها ووجد مقدارها الحقيقي اقل من المقدّر في العقد فالمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين ابقائه مع نقص الثمن تنقيصاً نسبياً واذا زاد الموجود عن المقدار المعين فالزائد للبائع (م) ٢٩٢ اذا كان المبيع من الاشياء التي تقاس او توزن ولا يمكن انقسامه بغير صرر وكان قد تعين شيء عقد البيع مقدار المبيع وثمنه باعتبار احاده في حالة وجود نص او زيادة في المقدار المعين يكون للمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين اخذ الموجود بالكامل مع دفع ثمنه بالهبة لقدره الحقيقي اما اذا كان الثمن تعين جملة فالمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين اخذ المبيع بالثمن المتفق عليه (م) ٢٩٣ لا يجوز للمشتري فسخ البيع في الاحوال المذكورة في المواد السابقة الا اذا كان الغلط زائداً على نصف عشر الثمن المعين (م) ٢٩٤ اذا كان هناك وجه لفسخ البيع فعلى البائع رد الثمن الذي قصه مع رسوم العقد والمصاريف التي صرفها المشتري بموافقة القانون (م) ٢٩٥ وضع المشتري يده على المبيع مع علمه بالغلط

الواقع فيه يسقط حقه في امتياز فتح البيع الا اذا حفظ حقوقه قبل وضعه في حطاً صريحاً (م) ٢٦٦ حق المشتري في فتح البيع او في تنقيص الثمن وكذلك حق البائع في طلب تكميل الثمن بصفة ان بالسكوت عليها سنة واحدة من تاريخ العقد (م) ٢٦٧ اذا ملك المبيع قبل التسليم ولو يدون تقصير البائع او امله وحب فتح البيع ورد الثمن ان كان دفع الا اذا كان المشتري قد دعي لاستلام المبيع بورقة رسمية او يقوم مقامها او يقتضى نص العقد (م) ٢٦٨ اذا قصت قيمة المبيع بعيب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري مبحراً بين البيع وبين ابقاء المبيع والثمن المتفق عليه (م) ٢٦٩ وفي المحالين السامتين اذا كان هلاك المبيع او حدوث العيب الذي اوجبه نقص في حقه مسوياً للمشتري فيكون الثمن مستحقاً عليه تمامه اما اذا كان مسوياً للبائع فيكون ملزماً بالتعويضات اذا فتح المشتري البيع وتنقص الثمن اذا ابقاء

تسليم — (ر) انتقال ملكية — بيع
تسليم الاوراق لاربابها — (ر) صور اوراق
تسليم المبيع — (ر) ضمان
تسليم المؤجر — (ر) اجارة الانتيا
تسليم المأجور — (ر) اجارة (مجله ٥٨٢)
تسليم المفدوب — (ر) غصب واتلاف
تسليم — (ر) عيب خفي (ق ٣١٧)
تسليم الاعلانات — (ر) اعلان الاوراق (قم ٧ — محضر

تسهيل اجراءات — (ر) رشوة
تسور جدار — (ر) سرقة (ق ٢٨٧ — ٢٩٠)
تسوية الديون — (ر) تصفية
تسوية ديون الحكومة والدائرة — (ر) دين موحد

تسوية حقوق الشركاء — (ر) شركة (ق ٥٤)
تشحيط — (ر) سيكورتاه (ق ١٩١ — ٢١١)
٢١٩ — ٢٢٧ — سفينة

تشریح — (ر) مقبرة — دفن
تسريفة — (م) مشور من نظارة الداخلية في ٧ رمضان سنة ١٢٠٠ (١٢) لوليو سنة ٨٤

وردت افادة للداخلية من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٠ نمرة ١٢٨ بانه في جلسة يوم الاحد ١٩ الماء المذكور حصل مذاكرة عمومية في شأن مضاريف سفرية من يتوجه للاسكندرية من مـ ولفي الحكومة ارباب الرتب لتادية رسوم التبريك

تذكراً ليوم تولية الجناب الخديوي وتقرر انه تعطى مضاريف السفرية ذهاباً واياباً مع بدلية الانتقال عن يوم واحد لمن يتوجه من مصر او من الوجه البحري اما الذين يحضرون من الوجه القبلي فعلاوة على ما ذكر تصرف لهم بدلية انتقال عن ايام السفرية في الجهات القبلية في الحضور والعودة واشير باجراء مقتضى ما تقرر وحيث ذلك لزم تحريره تكم للمعلومية بما تقرر والاجراء بموجبه وفي تاريخه تقرر لمن لزم به هكذا

تشويش في الجلسة — (ر) حضور (قم ٨٥ الى ٩٠)
تشويش — (ر) جنابات (ق ٢٠٣ — ٢٠٥ دين (ق ١٤٨)

تشعب اراء القضاة (ر) احكام (قم ٩١)
تشكيل المحاكم — (ر) محكمة (لا)

تصديق على اجابات المسؤولين — (م) مشور صادر بتاريخ ٨ ش سنة ١٢٩٨ (٦ لولوسه ٨١)

سعادة الباشا ناظر الحفانية بعث مكتابة للداخلية رقم ٢٩ رجب سنة ١٢٩٨ نمرة ١٥٣ بناء على ما تقدم اليه من قاضي افندي مديرية الدقهلية بان مذاكرات التحقيقات الجارية بمجبات الادارة في كافة المواد الجنائية جاري تحويلها على المحكمة لاخذ التصديق على اجابات المسؤولين فيها سواء كانوا يعرفون القراءة ويكتبون اسماءهم ولهم ختم او لم يكن وبذا حاصل تعطيل اعمال المحكمة للاشتغال بتلاوة الاجوبة على اربابها وتحرير التصديق عليها وعدم وجود امر محدد فيه المواد التي ينبغي الاستيناق على قائلها ليس ممكناً دفع ماتراكم على المحكمة من هذا العمل غير المفيد الشاغل لعمالها وانه لو وضعت قاعدة الاستيناق على جواب قائل اعترف بالقتل او سارق اعترف بالسرقة فقط وما عدا ذلك يكتفي فيه بختم الجواب او امضائه لكان ذلك موجباً لعدم المشغولية واسهل لسير التحقيقات وعلى هذا رأت الحفانية موافقة ما رآه القاضي الموما اليه وان المواد التي يصدق عليها من المحكمة هي المواد المهمة كاعتراف بقتل او سرقة وان ما عدا ذلك يكتفي فيه بالتصديق من مـ مـ مـ التحقيق ويرام النظر وصدور ما يستوب

مرخص ايضاً بتسوية حساب الديون التي بمقتضى رجوع او اعلام طلب او سندات مصدق عليها من المصلحة المختصة بها وتسوية الحسابات الجارية (م) ٥ قرارات القومسيون تعرض لناظر المالية (م) ٦ يجوز للقومسيون اعمال لائحة الادارة الداخلية وعرضها لناظر المالية (م) ٧ بتشكيل القومسيون من الاسماء المينة ادناه وهم (اسماء الرئيس والاعضاء) تصفية — اقامة الحجّة على ذكرينو ١٢٢ ابريل سنة ١٨٧٦ (٢١ مايو سنة ١٨٧٦)

الواضع امضاء فيه ادناه مكلف من طرف حكومة روسيا الامبراطورية بان ينضم الى دول المانيا والنمسا المجر و انجلترا وفرنسا في اقامة الحجّة على الديكريتو المؤرخ ٢٢ ابريل حيث ان حضرة الخديوي شارع في ان يغير على حسب رغبته بمقتضى هذا الديكريتو نصوص التعهدات التي عقدها مع رعايا الدول الاجنبية واخراجها بهذه الطريقة من دائرة المحاكم المختلطة من غير رضا الدول التي جعلت للمحاكم المذكورة مالها من الاختصاصات كما انه يعلن ايضاً ان الحكومة الامبراطورية لا تعتبر في الاحوال الحاضرة الاحكام المدونة في الديكريتو الصادر من الحضرة الخديوية في ٢٢ ابريل وتلزمه بما يترتب على جميع ما يحصل من التثبيتات لتنفيذ الديكريتو المذكور تحريراً بمصر في ٣١ مايو و ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

الواضع علامة فيه ادناه مكلف من طرف حكومة بربانيا الكبرى بان يشترك مع دول النمسا المجر و المانيا في اقامة الحجّة على الديكريتو الرقم ٢٢ ابريل حيث ان حضرة الخديوي شارع بمقتضى الديكريتو المذكور في ان يغير على حسب رغبته نصوص التعهدات التي عقدها مع بعض الرعايا الانجليزية واخراجها بهذه الطريقة من دائرة المحاكم المختلطة بدون رضا الدول التي جعلت للمحاكم المذكورة مالها من الاختصاصات والواضع اسمه فيه ادناه مكلف ايضاً بان يعلن ان حكومة حضرة الملكة لا تعتبر في الاحوال الحاضرة ما اشتمل عليه ديكريتو ٢٢ ابريل من التصورات وتجعل الحضرة الخديوية مسئولة عما ينتج من كل ما يحصل من الشروع فيه من التثبيتات لتنفيذ

الديكريتو المذكور — تحريراً بمصر في ٧ يونيه سنة ٧٩ الواضع امضاء فيه ادناه مكلف من طرف حكومة الجمهورية الفرنسية بان يشترك مع دول المانيا والنمسا المجر و انجلترا في اقامة الحجّة على الديكريتو الرقم ٢٢ ابريل حيث ان حضرة الخديوي شارع في ان يغير على حسب رغبته بمقتضى هذا الديكريتو نصوص التعهدات التي عقدها مع بعض الرعايا الفرنسية واخراجها بهذه الطريقة من دائرة المحاكم المختلطة بدون رضا الدول التي جعلت للمحاكم المذكورة مالها من الاختصاصات وقد امر ايضاً الواضع علامته فيه بان يعلن ان حكومة الجمهورية لا تعتبر في الاحوال الحاضرة احكام الديكريتو الصادر في ٢٢ ابريل وتلزم الحضرة الخديوية بما يترتب على كل ما يحصل الشروع فيه من التثبيتات لتنفيذ الديكريتو المذكور — تحريراً بمصر في ١١ يونيه سنة ١٨٧٩

حكومة المانيا ترى في اصدار الديكريتو الرقم ٢٢ ابريل الذي بمقتضاه قررت الحكومة المصرية من بادئ رأيا تسوية ديونها مبطله بذلك الحقوق المكتسبة والمعترف بصحتها نقضاً بيناً للتعهدات التي تعهدت بها للدول عند قبولها المجالس المختلطة فعلى ذلك لا تعتبر دولة المانيا الديكريتو المذكور مرعياً الاجراء فيما يتعلق باختصاص المحاكم المذكورة وبحقوق رعاياها وتلزم حضرة الخديوي بكل ما ينشأ عن هذه الاجراءات الغير قانونية

تصفيه — مسنور ١٤ يوبه سنة ١٨٧٩

(جناب القنصل الجنرال والوكيل السياسي) اشرف بان احيط جنابكم علما انه قد وصلني خطابكم الذي ارسلتموه لي وبه اقامت حكومة جنابكم الحجّة على تنفيذ الديكريتو الرقم ٢٢ ابريل فاخبر جنابكم بان حكومة الحضرة الخديوية كانت معتقدة بان لها الحق في اصدار هذا الديكريتو بانية اعتقادها هذا على عدم حصول ملاحظات من طرف حكومتكم في اي ديكريتو صدر قبل ذلك بخصوص هذه المادة بعينها فلا يسع الحكومة المصرية الا الامتثال لما هو حاصل الآن من اقامة الحجّة هذا واتباعاً لاوامر الحضرة الخديوية وعملاً بالقرار الصادر من مجلس

ملحوظات

وزد على ذلك حلول فسحة المجالس وبقيت الدعوى موقوفة لآن ومن حيث ان وقت افتتاح المجالس قد قرب وبما ان استحقاق كويون غرة نوفمبر قارب يلزمنا ان نستمر في القضية امام المجالس اذا لم تستنسب الحكومة لغو الدكر يتو المحكي عنه الذي تسبب منه خلاف اجراءاتنا اقامة بروتستات جسيمة من طرف الدول — فلذا قد توسلنا بسعادتك متمسكين ان تطلبوا من الحكومة قراراً بخصوص الدكر يتو المحكي عنه الذي ما حصل تبليغ الغاء رسمياً لصندوق الدين العمومي لغاية الآن ونرى ان سعادتك المعلوم لدينا انها مجبولة على العدل والانصاف تفضل بالاجراء على وجه ما ذكر وتوفر علينا ما يحصل لنا من الاسف من كوننا نستمر في القضية الظاهر لنا نجاحها بل ارب لصالح مصلحة صندوق الدين العمومي

تصفيية — (حطاب محرر من بطارية المالبه لكومسارية صندوق الدين بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ الموافق ٢٠ شوال سنة ١٢٩٦)

لقد اعرضت على مجلس النظار التأمل في المسئلة التي اوضحتم عنها جنابكم بالافادة المورخة ٢٨ ستمبر الماضي بشأن الدكر يتو الصادر بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ٧٩ فاتضح من الدور المحرر بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩ من سعادة ناظر الخارجية الى حضرات القناصل الجنرالية المرفوقة صورته طي هذا ان الحكومة الخديوية امتتالاً لما اقامته الدول من الحجز على الدكر يتو المشار اليه قد طلبت من الدول التصديق على هذا الدكر يتو الذي توقف تنفيذه فعلاً انتظاراً للحصول على ذلك التصديق ولم يحصل الآن وبناء على ذلك قرر المجلس ان اخبر جنابكم بان هذه الحالة جعلت ديكريته ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ غير معمول به — هذا وقل ان يلزمنا ان افيد حضرتكم بان الحكومة الخديوية عالمة بتسدة الاضطرار لتسوية عمومية للحالة المالية وهذه التسوية ربما تأتي ببعض تفخيات على جميع اولي الفوائد ولو ان الحكومة مستعدة لبذل الجهد في تلطيف هذه التفخيات بقدر الامكان وفي الحصول على سرعة التسوية الماثورة من جميع الفوائد المتعلقة بهذه المسئلة بما في ذلك فائدة سير المصلحة بانتظام

النظار انشرف بان ارفع لتصديق دولة جنابكم الاحكام المشتمل عليها الديكر يتو المورخ في ٢٢ ابريل التي وضعت بمعرفة وكلاء الامة الاكثر دراية ومصرح لهم بذلك تصريحاً كلياً وقبلها مجلس النظار فانها مع ما حصل فيها من الالتفات لحالة البلدة تحفظ صواح الاجانب اكثر من اي مشروع كان سبق اجراؤه فبجرد التصديق عليها من الدول تعتبر قد اجديداً رسمياً في قوة تعهد دولي كمرغوب دولة جنابكم هذا وحكومة الحضرة الخديوية تومل في دولة جنابكم ان تفضل عليها باجابة تفيد الموافقة على ذلك لازالة الحالة الموجبة لعدم الثبات واليقين المضره لجميع المصالح وانني ليسرني ان اخبركم بان الحكومة المصرية بقبولها ما تقدم لها من الملاحظات ورغبها في ان تؤكد زيادة احترامها التمهيدات التي تعهدت بها عند قبولها المحاكم المختلطة قد صممت على ان تدفع بدون تأخير من نقود السلفة الروتيلدية كامل المبالغ المحكوم بها عليها مع الفوائد المقررة في القرارات الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة وفي الخلاصات الصادرة من المحاكم الابتدائية التي صارت في قوة الشيء المحكوم به وكذلك الباقي لارباب الدين السائر من الاورباويين من بعد تحقيقه بمعرفة قومسيون يشكل لهذا الخصوص (ناظر الخارجية) تصفيية — (صورة ترسية افادة مقدمة من صندوق الدين العمومي لبطون لوطاظر المالبه رقم ٢٨ ستمبر سنة ٧٩ الموافق ١١ شوال سنة ٩٦ مرة ٦٥١٠)

افندم عندما صار تبليغ ديكريته ٢٢ ابريل الى قومسيون الدين العمومي رسمياً اقمننا بروتستو على احكام الديكر يتو المذكور المضره بالحقوق التي استحوذ عليها بديكرينات ٢ و ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ المتكون من مجموعها كونتراتو بين الحكومة المصرية من جهة وديانة الحكومة من جهة اخرى وبصفة كوننا وكلاء الديانة ترعاً قد احلنا في الوقت نفسه الحكم في هذه المسئلة على مجلس الحفائية وبناء على ذلك قد عرطنا الدعوى التي اقمنناها في هذا الخصوص ضد ادارة القطر المالي النائب عنها ديوان المالية على محكمة مصر الابتدائية المختلطة وطلبنا منها ان تسرع برؤيتها غير انها لم تسلم بذلك لتناسبة المعارضة التي ابداهها ابوكاتو الحكومة

تصنيفية - ١٠ لائحة ١٠ رصنة ١٢٩٦ (٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩)
 (اللائحة الوطنية) صار اطلاقنا على المشروع المتقدم
 من سعادة ناظر المالية ووجدناه لا يوافق لوطنا فلجل
 سد الخلل وتدارك الامر قبل فواته فمن بعد المذاكرة
 بيننا رأينا وجوباً ان تقدم مشروعاً حافظاً لحقوق
 العموم داخلياً وخارجياً مع احترام الشرائع المقدسة
 والقوانين المؤسسة وها هو المشروع المذكور مرفوق
 مع هذا - ولكون هذا المشروع ما صار اعماله وتحريره
 الا بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر
 مصري كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة
 - حسب ما هو موضح بالمشروع المذكور فلجل ذلك
 نحن عن انفسنا ونيابة عن ابناء وطننا صممنا جزءاً
 في بذل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذل
 كافة ما في وسعنا وطاقتنا في اجراء ذلك وبذا صار
 ختم هذا اعلاناً بتصديق ذلك وباتنا متحدون اتحاداً
 تاماً قولاً وفعللاً في الاجراء تحريراً بمصر في يوم
 الاربعاء ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (محل الاختام)
 مشروع لتسوية ايرادات ودفعيات ومصروفات
 الحكومة الخديوية المصرية منقسم على ثلاثة اقسام
 (القسم الاول - في تسوية الايرادات)

بمشروع نظارة المالية مقدار الايرادات بمبلغ ٩٤٠١٤٧٥
 ليرة مصري بما فيه ايراد المقابلة ومستنزل من
 ذلك المبلغ قيمة ايراد المقابلة البالغ قدره ١٤٠٨٤٩٣
 ليرة مصري نظراً لابطالها ومضاف على الايرادات
 قيمة الامتياز السابق خصمه لاربابه لغاية سنة ١٨٧٦
 لاعادة ربط الاموال كما كانت قبل المقابلة وتم مستنزل
 مبلغ اربعمائة وسبعين الف ليرة وكسور قيمة المائة
 ثلاثة المقتضي اعطاها لمن دفعوا المقابلة لغاية سنة
 ١٨٧٨ ثم مضاف على الايرادات ١٥٠٠٠٠ ليرة
 مصري ايراد جديد على الاطيان العشورية - وحيث
 ابطال المقابلة يترتب عليه حرمان اربابها من
 امتيازاتها المسموح لهم بها بمقتضى قانونها فيوافق
 وجوب استمرارها على ما هي عليه حسب قانونها انما
 الاسكوت المستحق خصمه في سنة ١٨٧٦ على ما
 دفع وسيدفع من سنة ١٨٧٧ لغاية سنة ١٨٨٥ على
 الاطيان العشورية والخراجية يجري خصمه وتنزله

من المربوط على تلك الاطيان في سنة ١٨٨٦ باعتبار
 المائة خمسة للمساواة بارباب الديون - وبذلك
 صارت الايرادات المقررة للحكومة بالمدة من سنة ٧٩
 لغاية سنة ١٨٨٦ هي كالموضح بالجدول مرة اوغرة ٢ على
 الاساس المتخذ لذلك بمشروع نظارة المالية وهذه
 الايرادات يمكن تحصيلها لان التحصيلات الواردة في
 سنة ١٨٧٧ تبلغ نحو التسعة مليون وثلاثمائة الف
 ليرة مصري بما في ذلك مصروفات الجهات التي كان
 معتاد خصم مصروفاتها من ايراداتها مثل السكة
 الحديد والمحاكم الشرعية وبعض جهات وبهذا المشروع
 صار اعتبار مصروفاتهم ضمن مصروفات الحكومة
 العمومية بمعنى ان الايرادات الموضحة بجدول مرة ١
 ووغرة ٢ هي ايرادات خام

(القسم الثاني في تسوية وتسديد ديون الحكومة)

(سلفة روتشلد) هذه السلفة تفضل على ما هي
 عليه حسب القوتراتو المعمول عنها بمعرفة نظارة
 المالية (دين السكة الحديد الممتاز) هذا الدين
 يفضل على ما هو عليه حسب المنصوص عنه بالذكريتو
 الصادر في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ (الدين المتحد)
 هذا الدين يعطى عليه فوائد قدرها ٦ في المائة السنة
 وامور تسمان (استهلاك) منتظم المائة مائة بمبلغ ٤٦٠٠٠
 ليرة سنوي انما يحجز من الفوائد المذكورة سنوي المائة
 واحد على ما يتبقى منه من ابتداء سنة ١٨٧٩ لغاية
 سنة ١٨٨٥ وقيمة المائة واحد المذكورة يجري
 مشتري سندات بها من هذا الدين بالاسعار الحاضرة
 لغاية المائة سبعين والسندات التي يجري مشتراها
 يصير اعدامها بمعرفة صندوق الدين العمومي واذا
 وجدت الاسعار تعالت عن المائة سبعين فيكون
 الاطفاء بالقرعة حسب المنصوص عن ذلك بالذكريتو
 الصادر في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ ثم وفي سنة
 ١٨٨٦ تعطى الفوائد البالغ قدرها ٦ في المائة
 سنوي لحاملي السندات من دون اسقطاع ويكون
 الاطفاء من ابتداء سنة ١٨٨٦ بالقرعة المائة مائة
 بواقع خمسة اثمان في المائة على ما يتبقى من هذا
 الدين ويان تسديدات ذلك موضحة بجدول
 مرة ٥ ومشتري السندات الموضحة هو بخلاف المبالغ

معلومات

الفوائد تكون خمسة في المائة السنة بدل عشرة والاصل والفوائد تتسدد من ايرادات المينة حين الانتهاء (ديون الدائرة السنوية) من حيث اطيان واملاك الدائرة السنوية قد صار التنازل عنها للحكومة والمخصصات الخديوية لا يمكنها الآن القيام بوفاء التعهدات المربوطة في الكونتراتو الرقم ١٢ لوليوسنة ١٨٧٧ فالحكومة تضمن دفع المائة ١ سنوي على ما يتبقى من الديون المذكورة وهذه الضمانة تبطل متى ايرادات الدائرة تسمح باعطاء ٢ في المائة على ديونها وقيمة دفعيات المائة واحد موضح بمجدول ٦ وادارة الدائرة تكون على حسب الكونتراتو المعمول عنها انما تكون تحت ملاحظة مجلس النظار (دين الخاصة) هذا الدين يفضل على اصله حسب الكونتراتو المعمول عنه ودفعياته السنوية من فوائد وامور تسد من ايرادات الحكومة حيث المخصصات الان ما تسمح بتسديد ذلك وقيمة الدفعيات السنوية موضحة بمجدول ٦ (الديون المطلوبة الى بيت المال وصندوق الايتام والمكاتب الاهلية) هذا الدين يبلغ ٤٦٨٠٠٠ ليرة مصري يجري تشغيله لاربابه بفوائد المائة ٥ السنة من سنة ١٨٧٩ وتلك الفوائد يبلغ مقدارها ٢٢٤٠٠ ليرة سنوي يجري دفعه من المصروفات المقررة للحكومة الواردة بمجدول ٦ حين ما يمكن دفع المال الاصلي وبما ان من ضمن ذلك المبلغ جانب مطلوب للايتام والارامل بصندوق الايتام هذا مع معرفة مقداره يجري صرفه لاربابه في اوقات الامكان (الدين المطلوب الى بابائوه مقاول التربة الاسماعيلية) حيث هذا الدين مرهون عليه ايرادات التربة الاسماعيلية فيفضل على اصله والفوائد التي تستحق للمذكور البالغ قدرها سنوي ١٤٠٠٠ ليرة حسب المقدر بمشروع نظارة المالية تدفع من ضمن المصاريف المقررة للحكومة الواردة بمجدول ٦ (الدين المدفوع باسم سهام الرزنامة) حيث ان هذا الدين مدفوع بمقتضى قانون فيحفظ الحق المعطى لاربابه بالقانون المذكور حين ما تسمح ايرادات الحكومة بدفعه (ديون الحكومة السائرة) هذا الدين مقرر بمشروع نظارة المالية بمبلغ ٥١٥٩٠٠٠

الواردة بمجدول ٥ التي هي ايضا لازم مشتري سندات بها—(السلف القصيرة وهي سلفة سنة ٦٤ وسلفة سنة ٦٥ وسلفة سنة ٦٧) هذه السلف تفضل على ما هي عليه بفوائدها ومددها حسب المنصوص عنها بالديكريتو الصادر في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتتسدد دفعياتها السنوية من ايرادات المقابلة حسب الموضح بالجدول ٢ (دين السنديكاتو الفرنساوية ومقاولين مينا اسكندرية)—هذه الديون يبلغ مقدارها ٤٩٧٠٠٠٠ ليرة استرلينية من ذلك ليرة ٤٤٠٠٠٠٠ للسنديكاتو ومرهون عليه حصص المائة خمسة عشر في تاسيس قنال السويس ومرهون عليه ايضا مصلحة مياه اسكندرية وسندات دين متحد يبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ ليرة ومبلغ ٥٧٠٠٠٠٠ ليرة مطلوب مقاولين مينة اسكندرية ومرهون عليه سندات دين متحد يبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة وكيفية تسديد ذلك هي اولا مبيع حصص التاسيس المحكي عنه بمعرفة الحكومة ودفع الثمن للسنديكاتو وقد تقرر تمهنا الآن بوجه التقريب مليون ليرة ويمكن ان يزيد عن ذلك ثم ومصلحة مياه اسكندرية التي صار مبيعها بمبلغ ثلثمائة الف ليرة يعطى ثمنها ايضا للسنديكاتو وبذلك يكون الباقي للسنديكاتو بمبلغ ٣١٠٠٠٠٠٠ وباضافة مبلغ ٥٧٠٠٠٠٠ مطلوب مقاولين المينة تصير الجملة ٣٦٧٠٠٠٠٠ ليرة هذا يجري سداده في مدة خمسة سنوات ونصف بفوائد المائة خمسة السنة من ابتداء سنة ١٨٧٩ وتسديد ذلك من فوائد وامور تسد في ظرف هذه المدة يكون اولا من قيمة قبونات ٦٦٠٠٠٠٠ ليرة دين متحد الذي يصير ابقاهم بطرف السنديكاتو بنوع الضمانة ثانيا من باقي ايرادات المقابلة ودفعيات ذلك موضحة بمجدول ٤ وبنها خمسة سنوات ونصف يصير ارتداد سندات ٦٦٠٠٠٠٠ ليرة الضمانة لصندوق الدين العمومي وبمعرفة يصير اعدامهم (مطلوب جر نفد مقاول مينا اسكندرية عن الاشغال التي اجراها من سنة ١٨٧٧) هذا الدين يبلغ تقريبا خمسمائة الف ليرة ومرهون عليها ايرادات المينة فيفضل على اصله برهنيته انما

ليرة مصري بعد التنزيلات المذكور عن تنزيلها ومضاف على ذلك المبلغ ٢٤١٠٠٠ ليرة مصري فوائد مستحقة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بالمائة خمسة السنة جملة ذلك ٥٤٠٠٠٠٠ ليرة مصري فهذا يكون تسديده بالكيفية الآتية وهي (أولاً) يتعين قومسيون مخصوص لتحقيق المقتضي تحقيقه من تلك الديون (ثانياً) متاخر الماهيات والمعاشرات والاجرية لغاية سنة ١٨٧٨ يصرف بالكامل من نقود سلفة روتشلد وما يتبقى يصير توزيعه على ارباب الديون وعلى اي الحالات لا يمكن ان يكون التوزيع باقل من خمسة وخمسين في المائة على فرض وجود ماهيات ومعاشات واجرية بقيمة المليون وخمسمائة الف ليرة المقررة لذلك بمشروع نظارة المالية واذا كان اقل من ذلك فكامل الزيادة يصير توزيعها على ارباب الديون علاوة على الخمسة وخمسين في المائة (ثالثاً) احتساب الفوائد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ على الخلاصات تكون بالمائة ١٢ السنة بالموافقة لاحكام الخلاصات احتراماً لها وذلك اعتباراً من التواريخ المحكوم بها بالخلاصات وفوائد باقي المطلوبات التي تكون بدون خلاصات تكون باعتبار خمسة المائة السنة من تواريخ استحقاقاتها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ على المبالغ الذي يستحق عليها قانوناً فوايد وما يتبقي من المطلوبات بعد دفع النقود الباقية من سلفة روتشلد وهذا الباقي الذي يتجاوز عن مبلغ ١٧٥٥٠٠٠ ليرة مصري عبارة عن ١٨٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية هذا يكون سدادها في مدة اربعة سنوات ونصف من ابتداء سنة ١٨٧٩ بفوائد خمسة المائة السنة بضمانة ما هو منبقي من ايرادات المقابلة والامور تسمان يتبدئ من سنة ١٨٨٠ اما سنة ١٨٧٩ فتدفع الفوائد فقط من نقود عملية روتشلد ومقدار الدفيعات السنوية موضحة بمجدول ثمة ٣ ويعطى ايضاً تاميناً لباقي الديون السائرة المقتضي امتدادها علاوة على باقي ايرادات المقابلة جميع املاك واخليان الميري الغير مرهونة ولم تكن لازمة للميري التي يصير توضيح بيانها في المستقبل بكشف يعمل عن ذلك فيما بعد وبمعرفة الحكومة يصير تعيين قومسيون لبيعها ومن

قيمتها يسير سداد الباقي من هذا الدين اولاً ولوقبل حلول مواعيده وتوفير الفوائد — حيث ان قوبون الدين المتحد المستحق في اول مايه سنة ١٨٧٩ الآن لم يستكمل في صندوق الدين ونقص لكامله بمائة الف ليرة تقريباً وايرادات المقابلة نظراً لصدور منشورات المالية بعدم تحصيلها متاخر عليها نحو مبلغ مائتين الف ليرة مقتضي دفعه في اول مايو سنة اينما في اجراء مشروعنا هذا وترتيب الهيئة الآتي القول عنها كل ما نقص من هذه المبالغ نكون ملزومين بتأديته من الايرادات لغاية تكميل فوائد الاثنين ونصف في المائة للدين المتحد في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ ترتيب هيئة النظارات اما النصف في المائة المقتضي اطفاء من سندات الدين المتحد بالمشتري يكون اجراء من اول ايرادات ترد من الجهات المرهونة لهذا الدين من بعد سداد قيمة الاثنين ونصف في المائة الفايض

(القسم الثالث - في تسوية مصروفات الحكومة)

حيث مصروفات الحكومة وهي ويركو الاستانة ومنهصات الخضر الحديوية والفامليا وفوايد سهام قنال السويس وماهيات ومصروفات جميع الاقاليم والدواوين والمصالح بما في ذلك فوايد مطلوب بابانوه ومطلوب الاوقاف وبيت المال والمكاتب الاهلية لا يتجاوز عن مبلغ اربعة مليون ليرة مصري وقد صار اعتبار تلك المصاريف في سنة ١٨٧٩ بمبلغ ٤٠٧٦١٣٤ ليرة استرلينية ومن ابتداء سنة ١٨٨٠ تكون بواقع ٤١٠٢٥٦٤ ليرة استرلينية ومندرج ذلك بمجدول ثمة ٦ بحيث انه يمكن اعمال توفيرات من ذلك من دون ان يحصل منها توقيف في ادارة الاشغال وذلك قياساً على ما كان مرتب صرفه في سنة ١٨٧٧

(الخاتمة) قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضي اجراؤه في تسوية ايرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به بحيث ان الخضر الحديوية تمنع شعوري النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الامور المالية والداخلية كما هو جاري في بلاد اوربا واما

ملحوظات

انتخاب اعضائه فيكون بموجب لأئحته الموجودة انما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المائة له في اوربا وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لأئحة النواب الاساسية والنظامية وعند التثام مجلس النواب تعرض عليه ومن بعد مذاكرته فيها واقراره عليها تعرض الاعتاب الخديوية للتصديق عليها اما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية والرئيس ينتخب النظار وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التي يتكون منها هيئة مجلس النظار وهذا المجلس يكون مفوضاً تفويضاً تاماً في جميع اجرائاته ومستولاً امام مجلس النواب في جميع اجرائاته المختصة بالداخلية والمالية ولزيادة تأمين الديانة تطلب تعيين مفتشين اورباويين لايرادات ومصروفات المالية

(بيان الفروقات الظاهرة ما بين مشروع سعادة ناظر المالية وما بين مشروعنا هذا)

(اولا) سعادة ناظر المالية بمشروعه ابطال المقابلة ويعطي ثلاثة في المائة فايز على المدفوع من المقابلة وبهذا يخسروا الناس نحو الستة عشر مليون جنيه مدفوعة من المقابلة ولم يتراعى للتناقضات السابقة في شأن ذلك في سنة ١٨٧٦ الذي اعترف بها موسيو جوشن وجوبر وابقاها مع ان لا هناك فائدة في ابطالها الا زيادة الاموال في سنة ١٨٨٦ وابقاء الدين لغاية السنة المذكورة على اصله — وبهذا المشروع صار ابقاء المقابلة على ما هي عليه وحفظ حقوقها (ثانيا) سعادة ناظر المالية نقص فوائد السلف القصيرة اثنان في المائة وصار تطويل مواعيدها — وبهذا المشروع صار ابقاها على ما هم عليه حسب شروطهم بفوائدهم ومددهم (ثالثا) سعادة ناظر المالية نقص قبون الدين المتحد الى خمسة في المائة ويقول انه يمكن تنقيصه اقل من ذلك ايضاً وابطل اطفاء شيء منه — وبهذا المشروع معطى للدين المذكور فوائد خمسة المائة وواحد في المائة لاطفاء الدين خلاف ما يصير اطفاء من باقي ايرادات المقابلة وغيره وفي سنة ١٨٨٦ يعطي فوائد ستة المائة وخمسة اثنان امور تسمان اوبير (رابعا) سعادة ناظر المالية

ابطل الضمانة التي يد السنديكاتوا الفرنسية واعطى لها على مطلوبها خمسة المائة فايز لمدة عشرة سنوات — وبهذا المشروع مقرر سداد الدين لمدة خمسة سنوات ونصف وابقاء الضمانة تحت يد السنديكاتوا التي هي من اول دفعة تدفع لها تكون ضمانة قوية (خامسا) سعادة ناظر المالية اجري تنقيص فوائد الدين السائرة التي بموجب خلاصات من ١٢ المائة الى خمسة المائة وذلك بضد الخلاصات الدائرة من الخفانية تم ويعطي ثلاثون في المائة لباقي ارباب الدين وبوعده عن دفع دفعة ثانية لم يحدد لها ميعاد انما قيل انها ربما تبلغ خمسة وعشرين في المائة واما عن الباقي قال بان يعطي به اوراق بفوايز خمسة المائة السنة بدون مواعيد وبدون ضمانات — وبهذا المشروع صار اعتبار الخلاصات ومقرر عن اعطاء خمسة وخمسين في المائة حالاً من نقد سلفة روتشلد والباقي تقرر دفعة في مدة سنتين ونصف متوسط بفوايز خمسة المائة السنة مضروب بباقي ايرادات المقابلة وبكافة املاك واطيان الميري الغير مرهونة والغير لازمة (سادسا) سعادة ناظر المالية مستمر على طلب ٠٠٠ ٠٠٠ ٨٧٧ ليرة مصري وكسور سنوي عن ايرادات الحكومة من بعد سنة ١٨٨٦ والدين المتحد لغاية السنة المذكورة مبقي على ٥١٠٠٠٠٠٠ ليرة وكسور والسلف القصيرة لغاية السنة المذكورة لم يكونوا دفعوا بتمامهم وحلاف ذلك يفضل باقي على الحكومة لغاية السنة المحكي عنها ١٨٠٠٠٠٠ ليرة من الدين السائرة ومداوم دفع فوايزه ودفع اربعمائة وسبعين الف ليرة سنوي قيمة فايز الثلاثة على المقابلة — وبهذا المشروع مقرر بان في سنة ١٨٨٦ الايرادات تكون ٧٥٠٠٠٠٠٠ ليرة مصري والدين المتحد ينزل الى ٣٩٠٠٠٠٠٠ ليرة فقط والدين السائرة والسلف القصيرة وديون السنديكاتوا جميع ذلك يصير سداده قبل سنة ١٨٨٦ بمدة (سابعا) سعادة ناظر المالية مقصوده فسخ القوانين — وبهذا المشروع تقرر بوجوب اعتبار القوانين والشرائع

مکتبہ اسلامیہ

17

157

۱۸۸۰-۷۸۱

7

ایراعات کا لفظ

ايرادات وقيمة ثور من ايرادات الماعلة كما المصح بحمول نمرة ٢
١٣٧٠٢٨ ٨٤٨١٨٠٤

ایرادات صف ۱۷۸۱

57

(ايرادات نافذة ولون في هذه السنة ينقص من ذلك خمسين ألف جنيه مصري فيه ما هو مدرر نور بده سنوي من الوجه التالي بمدة ستينين بطريق التناوي المصروفة سلمه لكس نقي صار احدثا طرق لرسم الدخان خلاف

الجاري الآن ممكن زيادة هذا المقدار وزيادة

٠٠٨٦٠٠٧ ٨٤٣٧٧٨٩

ایک اداۃ سنہ ۱۸۸۲ء

7

ابواب حیات

أبرادات ونقبة تورود من أبرادات الخاطلة شرح قله
٠٣٥٧١٥ ٨٣٨٧٤٤١

11-11-11

LY10147

۱۸۸۴

1

INVESTIGATION

٤٢٥١٧٧٦٦
ایم دادات فانی

١٠٨٠٦٧ ايرادات وثمنه تورد من مافي توريون سدات الرهبة المعطية للسدد بكانلي حسب الموضع يحدول مرة ٤
١٤٣٩٦٨٤٣

١٣٥١٧٧٦ إيرادات سنة ٨٥ جمجمه إيرادات ثالثة

17141300 2YV1

7

٨٢٥١٧٧٦ اصله عن الإيرادات العامة

تأريخ قبة الاسكوت النقص منه من الاموال طبر دغ التنازه بواقع المائتة خمسة على المالح المدفوعة من ابتدا سنة ٧٧ لغاية سنة ١١٨٥

1

٢٥٠٠١٣٨ مطبوع في سنة ٧٧ وسنة ٧٨ ليرة نصري ٢٤٢٧٦٢٥

مجلسي، دوه من سنه ۷۹ لپايه سنه ۱۸۸۰ حسب الموضح مجدول عمده ۲

3641111 لاہور کی تاریخ

090714 . WASH DC

10111

1044141

جدول نمرة ٢

عن إيرادات المقابلة المخصص للدفعيات الموضحة بهذا

يعطى للحكومة يشترى به

السلة القصيرة السديكاتوا الديون السائرة لافلاق مصروفاتها سندات دين متحد	سلة	سلة	سلة	سلة	سلة	سلة
ليرة استرلينية	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة
١٤٤٤٦٠٨	١٨٧٩	١٠٢٤٩٦٠	٢٩٧٨٣٨	٠٢٩٧٨٣٨	٠١٢١٨١٠	٠٠٠٠٠٠٠
١٤٤٤٦٠٨	١٨٨٠	٠٧٦٠٢٤٥	٢٩٧٨٣٨	٠٢٤٩٤٩٧	٠١٣٧٠٢٨	٠٠٠٠٠٠٠
١٤٤٤٦٠٨	١٨٨١	٠٣٥٣٣٠٧	٢٩٧٨٣٨	٠٧٠٧٤٥٦	٠٠٨٦٠٠٧	٠٠٠٠٠٠٠
١٤٤٤٦٠٨	١٨٨٢	٠١٩٩٩٢٧	٢٩٧٨٣٨	٠٩١١١٢٨	٠٠٣٥٧١٥	٠٠٠٠٠٠٠
١٤٤٤٦٠٨	١٨٨٣	٠٠٠٠٠٠٠	١٢٨٣١٧٦	٠١٦٢٤٣٢	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠
١٤٤٤٦٠٨	١٨٨٤	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	١٤٤٤٦٠٨
٠٧٤٤٦٠٨	١٨٨٥	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	٠٧٤٤٦٠٨
٩٤١٢٢٥٦	٢٣٣٨٤٣٩	٢٤٧٣٥٢٨	٢٠٣٠٥١٣	٣٨٠٥٦٠	٢١٨٩٢١٦	

جدول نمرة ٣

عن دفعيات باقى الديون السائرة المتسطة على اربعة سنوات ونصف ومقرر سدادها من إيرادات المقابلة ووارد ذلك بمجدول نمرة ٢

احمالى	امور تسمان اووير	فوايد ٥ في المائة	الباقى
ليره استرلينية	ليرة	ليرة	ليرة
٢٤٩٤٩٧	١٥٩٤٩٧	٩٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
٧٠٧٤٥٦	٦٢٥٤٣١	٨٢٠٢٥	١٦٤٠٥٠٣
٩١١١٢٨	٨٦٠٣٧٥	٥٠٧٥٣	١٠١٥٠٧٢
١٦٢٤٣٢	١٥٢٦٩٧	٠٧٧٣٥	١٩٤٦٩٧
٢٠٣٠٥١٣	١٨٠٠٠٠٠	٢٣٠٥١٣	

(تنبيه) هذا الدين مقسط على اربعة سنوات ونصف من ابتداء سنة ١٨٧٩ ومقرر بالمشروع بان فايضه يكون سنة بالمائة السنة والامور تسمان يتندي من سنة ١٨٨٠ اما سنة ١٨٧٩ فيدفع فوائده فقط من دون امور تسمان وتلك الفوائد مقرر دمعها من بقود عملية روتشلد ومدرحة ضمن تسديدات تلك العملية كما الموضح بمجدول نمرة ١

ملحوظات

تصفية — (ترجمة ارادة سية تعلق تسوية ديون الحكومة المصرية صادرة في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٦)

بناء على المحصر والتقرير التي عرضت علينا من الامة وما عرض من مجلس المطار اصدرنا امرنا بموافقة واجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي (الدين الثابت والدين الممتاز)

(م) ١ تستمر كيفية اداء الدين الممتاز حارية بالتطبيق لما نص عليه في الامر الصادر في ١٨ بوامر سنة ١٨٧٦

(السلف القصيرة الاجل وهي سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧)

(م) ٢ تبقى كيفية اداء سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ باقية على ما هي عليه بان يصير وفاؤها من التحصيل من المقالة على حسب المصوص عليه في الامر السالف ذكره الا ما نص عليه من تطويل المدة بالامر الصادر في ٣٠ مارت سنة ١٨٧٩ فيما يخص بقسط الستة اشهر المستحق الدفع في اول يوم من شهر ابريل الماضي واجل الى اليوم الاول من شهر مايو القابل

(الدين المتحد)

(م) ٣ ان فائدة الدين المتحد تكون سنة في المائة من ابتداء اليوم الاول من شهر مايو القابل وستم استهلاك الدين بالقرعة كما كان حارياً فيما مضى ويستنزى من الستة المذكورة واحد في المائة ويخصص للاستهلاك بالمستوى تطبيقاً لما نص عليه في الامر الصادر في ١٨ بوامر سنة ١٨٧٦ ويظل هذا الاستنزال من ابتداء اليوم الاول من شهر ايو سنة ١٨٨٦ ومن هذا التاريخ ترجع فائدة الدين المتحد الى ستة في المائة في كل سنة كما كانت ويستمر الاستهلاك على حسب القيمة الاسمية بواسطة القرعة تطبيقاً لما نص عليه في الامر السابق وبطراً للحالة التي عليها صندوق الدين العمومي تدفع الفائدة التي هي اثنان ونصف في المائة في اليوم الاول من شهر مايو القابل ونصف قرش في المائة الذي هو مقرر للاستهلاك بمشترى البونات يدفع في اليوم الاول من شهر يويه القابل من اول تقود ترد

لصندوق الدين من المديرية او من مصالح الايرادات المخصصة لذلك واما استهلاك قسط الستة شهور الذي تقرر في اليوم الاول من بوامر سنة ١٨٧٨ وحصل توقيفه بمقتضى الخطاب الذي حرره سعادة ناظر المالية الى وكلاء صندوق الدين بلمدره بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٨٧٨ فهو باطل لا يعمل به (ديون السنديكاتو الاكبر ومقاولي مينا) (الاسكندرية)

(المادة الرابعة وفيها فصلان)

(الفصل الاول)

ان اتمان المياه العذبة الممهرة الى الاسكندرية وقيمة اسم قبال السويس يرد ذاك الى صندوق السديكاتو الاكبر من اصل مطلوبه وما يبقى منه وما يطلب من دين مقاولي مينا الاسكندرية المسوى حسابهم في اول يوم من شهر يناير سنة ١٨٧٧ يسدد في ميعاد خمس سنين ونصف من ابتداء اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ بواسطة كيونات الدين المتحد التي اعطيت رهناً في بانك الاسقاط بياريز وما يستنزل لذلك من ايراد المقابلة وتكون فائدة هذه الديون خمسة في المائة في كل سنة من اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ وحين انقضاء هذه المدة وانتهاء تسديد الدين فجميع السندات التي اعطيت رهناً ترجع الى الحكومة وتسلم لصندوق الدين العمومي لاجل اعدامها

(الفصل الثاني)

ان ديون مقاولي مينا الاسكندرية في تعاملهم التي اجروها من اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٧٧ تدفع من اصل ايرادات المينا المذكورة وتكون الفوائد خمسة في المائة في كل سنة من اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٧٩

(دين بيت المال وصندوق الايتام والمكاتب) (م) ٥ ان هذا الدين المدرج في ضمن مصروفات الحكومة يجري تسعيله لاربابه وتكون فائدته خمسة في المائة في كل سنة

(دين الدائرة الخاصة)

(م) ٦ انه لم يحصل نحو ولا اتات في مداد هذا

الدين انما سنوته التي هي خمسون الف ليرة المقررة في الكونتراتو المؤرخ في ١٨ يولييه سنة ١٨٧٧ تستنزل من الان فصاعدا من عموم ايرادات الحكومة (دين بابانو)

(م) ٧ لم يحصل محو ولا اثبات في الشروط المتعلقة بهذا الدين والفايدة البالغ قدرها اربعة عشر الف ليرة استرلينية في كل سنة هي مندرجة من ضمن مصروفات الحكومة

(الديون السائرة)

(م) ٨ ان المبالغ المستحقة للمستخدمين وارباب المعاشات بالحكومة تدفع تقدماً بالتام والكمال (م) ٩ ان حاملي الخلاصات من ارباب الديون المحكوم لهم بطلبهم بموجب خلاصات انتهائية صادرة بايديهم والذين لانزاع ولا شبهة في مطلوبهم وهو مستحق الدفع يدفع لهم تقدماً خمسة وخمسون في المائة بالاقبل من حساب قرض روتشلد وما يبقى لهم من مطلوبهم يعطى لهم به سندات موسومة باسم (سند محامله) وتكون فايدتها خمسة في المائة كل سنة اعتباراً من اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ (م) ١٠ يكون استهلاك هذه السندات بميعاد اربع سنوات ونصف بواسطة ما يتحصل من المقابلة (بيان ما صار تخصيصه لوفاء ما يبقى من)

(الديون السائرة)

(م) ١١ انه يصرف النظر عن تخصيص ما يرد من المقابلة السابقة فلاجل سرعة استهلاك هذه السندات ولوقبل مضي الاربع سنوات ونصف المخصصة لها تخصص جميع املاك الحكومة الخالية عن الرهن سواء كان بالمدن او بالارياف من الان فصاعدا للتأمين في سداد هذه البونات وبيع تلك الاملاك التي جعل ثمنها لاستكمال الاستهلاك الخاص بالديون السائرة يكون بمعرفة الجمعية التي يشكل اغلبها من اصحاب الدين السائر تطبيقاً للقوانين التي يصير ربطها بمعرفة مجلس الوزراء وبعد تحرير كشف تلك الاملاك يرسل الى هذه الجمعية عند تشكيلها

(تصفية الديون السائرة)

(م) ١٢ انه بعد ذلك تصدر ارادة يبين فيها كيفية

تشكيل اعضاء القومسيون الذي يعين لتصفية الدين الغير المقرر وتعين وظائفهم ودرجة تصرفهم (م) ١٣ ان جميع الاحكام المقررة في الاوامر السابقة وكان العمل جارياً بمقتضاها ولم تكن مخالفة لما هو مقرر بهذه الارادة تبقى على ما هي عليه (م) ١٤ ناظر ماليتنا مكلف بتنفيذ هذا الامر

تصفية — { ترجمة تقرير مقدم للحكومة الخديوية من موسيودو بلينير ومستر بيرنج رقم ٢٠٧٩٩٠٠٠ سنة ١٨٧٩

بما اتنا تعيينا مفتشين عموميين بمقتضى ديكريته من لدن حضرتكم الخديوية رقم ٤ ستمبر الماضي بادرننا بالبحث عن الكيفية التي بها يمكن ان نجلب الى الحكومة المصرية انفع مساعدة ومن المعلوم ان الوظائف التي دعنا اليها حضرتكم العلية لا توجب ادنى مداخلة مباشرة من طرفنا في ادارة الحكومة الا انه يلزمنا ان نبين ونوضح الى وزرائكم الطرق المقتضى اتخاذها وفقاً لمصلحة الحكومة ومدابنيها بدون توقيف لحركتها واجراءاتها في اي شيء كان ولما كان من اقصى آمالنا مساعدة اغراض دولتكم وكذا مساعدة حضرات النظار الذين حولتم عليهم عهدة اجراء ذلك استعملنا اولاً عن التدابير الابتدائية المقتضى اتخاذها لتجهيز تصفية الديون المتروكة لحكومة دولتكم من العهد السابق ولا يلزمنا ان نذكر هنا انه في السادس من شهر ابريل سنة ١٨٧٦ صدر ديكريتهو خديوي يقضي بان الحكومة المصرية مضطرة الى توقيف دفع بونات الحزبة وتنقيص الفايز ومذكور بهذا الديكريتهو على سبيل الاعلان ان المجلس الخصوصي مشغول بتحضير رابطة مالية لتسوية الديون المصرية ولاجل اجراء هذه الرابطة نشرت جملة دكرينات مختلفة الا انها كانت تحتوي على محذورات تقضي بعدم تنفيذها من طرف المحاكم المختلطة وعدم تسوية مجموع الحالة المالية وبما ان الحكومة صارت في حالة لا يمكنها بها ان تؤدي ما عليها من التعهدات والديون صار لا يمكن تنظيم وتسوية حالة المالية الا بقانون خصوصي لتصفية الديون وهذا القانون الخصوصي ضروري لان القصد هنا ليس هو حالة افلاس احد الافراد انما حالة عسر الحكومة لانا اذا كنا مشغولين بامر تفليس

ملحوظات

احد التجار مثلاً كما نجد في القانون المصري نصوصاً خصوصية تحدد لنا حقوق المداينين وتسوي اجراءها بحيث ان ادارة الاموال التي هي رهن عمومي مشترك للمداينين لا يحصل لها خدش ولا ضرر الا ان القوانين المصرية وكذا القوانين الاجنبية لا تتعرض لحالة اعسار الحكومة ولوموقتها او جزئية ومتى حصلت حالة الاعسار المحكي عنها صار من اللزوم اجراء توزيع ما يوجد من الاموال بوجه الانصاف بين كافة المداينين وتأكيدها الامر ومنع المداينين عن اجراء محجوزات دائمية تعطل حركة الحكومة عند طلب تمام حقوقهم ومتى تواجدت مثل هذه الحالة في اي جهة كانت من البلاد يعمل قانون خصوصي يقوم مقام النصوص الغير الموجودة في القوانين بناء عليه فتمثل هذا القانون هو ضروري جداً في القطر المصري اكثر من غيره لان القانون المذكور او التأويل الذي يؤل منه يمنح لمدايني الحكومة حقوقاً ازيد مما لهم في الغالب واذا فرضنا ان لزوم هذا القانون ضروري فانه يترتب على نشره بناء على عهود المحاكمات مشكلات خصوصية فان المحاكم الدولية لا تعترف بقانون منشور من طرف الحكومة المصرية ولا تجعله الزامياً الا بشرط ان يكون مقبولاً من طرف الدول التي اشتركت في الاحكام القضائية وكما نرغب ان نعرض على دولتك ان تحيلوا تحضير وتجهيز هذا القانون على عهدة قومسيون متشكل برضا الدول الاصلية التي لها صلاحية في ذلك ويكون القومسيون المذكور مقلداً بالرخص اللازمة لتسوية علاقات الحكومة مع مداينها وقد اعترف بالفوائد التي تنتج من طريقة الاجراء بهذه الكيفية ولزوم تفويض الرخص المذكورة الى القومسيون المحكي عنه الا انه طرأت اختلافات اغراض وانظار بخصوص تحديد رخص القومسيون للغرض المطلوب وقد اشتركا في المداولات والمذاكرات التي عملت في هذا الخصوص واذا كنا انتظرنا رسيان تلك المذاكرات ربما كان يتأخر سفرنا مدة طويلة الى مصر وبما ان توقيف نهو المصالح المتعلقة بهذه المسئلة المنتظر نهوها من مدة اربع سنوات يترتب عليه مخدورات جسيمة

التزنا ان نلتبس من دولتك ان تدعو مجلس نظارك ان يشتغل بتحضير نظام عمومي للحالة المالية ومن المعلوم ان المواد التي يتألف منها مثل هذا النظام هي مجموعة بمعرفة قومسيون التفتيش الاعلى ولا شك انه يمكن اعتبار المعروضات التي قر عليها الا ان الاحوال التي حدثت من وقتها الى الان تستلزم مع ذلك مطالعة جديدة من المهم التروع فيها وعلينا ان نبادر بالاستتراك فيها ومتى عمل هذا النظام وتقرر تشكيل لجنة التصفية يمكن بوقتها ان نعرض عليها الحكومة المصرية هذا النظام ويتخذ مبدأ لاشغال اللجنة وفي حالة عدم ترتيب اللجنة واعتبرنا ان الواجب على الحكومة اجراء جميع ما تستطيع لنهو حالة الحلل الموجودة المضرة بكافة المصالح وكذا لتوزيع ما عندها على المداينين فللذي نشيره عليها هو نشر نظام لذلك وتؤكد اجراءه للمداينين الذين يرضون به الى ان تتفق عليه الدول بناء عليه نرجو من دولتك ان تاسروا مجلس النظار ان يحضر باقرب وقت ميزانية ايرادات السنة القابلة وكذا ميزانية مصاريف الدواوين والمصالح بوقتها يمكن ان تعرف المبالغ الموجودة ويجري توزيعها على الديون المنتظمة واما اصحاب الديون الغير المنتظمة فالصرح لهم طبةً للذكر يتوالى في ١٥ نومبر الماضي هو دفع ما يبقى من استقراض الاملاك واما ما يتعلق بقيمة مطلوباتهم التي لا يمكن دفعها نقداً فالذي نراه من المناسب ان تعطى لهم به سندات بفوائد تدفع قيمتها في مدة معلومة وقد طرأت ايضاً بعض مشكلات تخص بتوريد ما بقي من استعراض الاملاك فبحثنا بالاتحاد مع مقرضي هذا القرض عن كيفية نهو تلك المشكلات ونشترف بان تقدم لدولتك في هذا الخصوص المعروضات الخصوصية الالية واول هذه الصعوبات ناتج من التقييدات الرهنية التي عملت على الاملاك قبل نسخ كونتراوات الرهن وكما نأمل ان الرخص المعطاة لقومسيون التصفية تاذن لها بابطال هذه التقييدات اذا تراءى لها لزوم ذلك لاجل تقسيم التحصيلات من تلك الاملاك على جميع الديانة بوجه العدالة وانه بذلك لا تكون الحكومة المصرية مربوطة بدقة اجراء

ما استرطته في حالة لم تحتط بها من قبل ولما تذكرنا في هذه المادة لم يحصل قبول لما اوريناه في هذا الخصوص وبقي البند الرابع من الذكر يتو رقم ١٥ نومبر حافظاً للدائنين الذين قيدوا رهونات شرعية قبل ثالث فبراير سنة ١٨٧٩ الحق في التمتع بمقتوفهم وهذا التمتع يدخل فيه دفع الاستحقاقات من ثمن مبيع الاملاك المرهونة بل ان مصلحة الحكومة ومدائنها هي منع بيع الاملاك على قدر الامكان لان ارباب القرض يريدون عتب كل بيع حجز مبلغ يساوي قيمة ما يسببه لهم هذا البيع من الخسارة يعني المبلغ اللازم للاستهلاك بمشتري سندات بسعر البورصة من السندات المكفولة بفايض الاملاك المباعة ومن المعلوم ان المبالغ التي تحجز بهذه الكيفية تكون اكثر من ثمن المبيع ومن جهة اخرى اذا كانت املاك مرهونة على مبلغ اكثر من قيمتها فباخراج الدائنين اصحاب هذا الرهن يعطى لهم اكثر من حقهم بخسارة باقي الدائنين وبناء على ذلك نرى ان الاوفق تقسيم المطلوبات الى قسمين الاول المطلوبات المضمونة برهون على املاك قيمتها اكثر من قيمة المبالغ المرهونة عليها فمثل هذه المطلوبات يلزم دفعها بدون بيع الاملاك المرهونة عليها وهذه هي حالة اغلب المطلوبات والثاني المطلوبات التي لا ضمان لها سوى التقييدات الرهنية وقيمتها تزيد عن قيمة الاملاك المرهونة فالذي نراه في هذه الحالة ان الحكومة لا ينبغي لها البحث في عدم بيع هذه الاملاك ولو انها قليلة بل تاخذ من النقود المتحصلة من الاقتراض قيمة المطلوبات المذكورة ثم ان تمنع الدائنين بمقتوفهم الناتجة من رهوناتهم ولا تعطهم الا الحق بقيمة مبيع الاملاك المرهونة فاذا كانت قيمة المبيع اقل من قيمة ما هو مقيد لهم او كان يوجد دائنون ممتازون فالدائنون الراهنون يكونون بما يخصهم من مطلوباتهم التي لا يقوم بوفائها القسم الايل اليهم من ثمن المبيع مثل الدائنين الممتازين وحيث يتسبب عن اخراج الدائنين الراهنين بواسطة النقود التي خصصها ذكر يتو ١٥ نومبر الدين الغير المنتظم خسارة محققة لعموم الديانة والدائنين الممتازين والمستخدمين الذين لم

استحقاقات متاخرة لانه اذا بيعت املاك بصير تقسيم قيمتها بمعرفة المحاكم والدائنون الممتازون يدخلون في الترتيب ويدفع لهم ما يخصهم قبل الجميع بدون تاخير ولا يخفى على دولتهم ان المزاياء المجمعولة للدائنين المقررة رهنيتهم قبل ثالث فبراير سنة ١٨٧٩ توجب رفع تداعيات شرعية غير انه على غير رأينا ما سلم للحكومة باجراء تقسيم الواردات بالمساواة النسبية التي كان قررها قومسيون التفتيش وما امكننا سوى تقديم شكوى باسم مصالح الحكومة المصرية وعموم الدائنين ضد القرار الذي عمل وبذلك نرى انه بالقرار المذكور تزايدت الصعوبات وانه قبل الشروع في الاصلاح الكافل للمستقبل بعد تصفية الماضي يلزم حل تلك الصعوبات

تصفيه — { ترجمة خطاب الحضر النجبة الخدوية
للمفتشين العموميين عن التقرير المقدر

مها المورخ في ٨ يناير سنة ١٨٨٠

قد اخطت علما بالتقرير الذي رفعتموه الي وقد وضعتم فيه المناهج الاساسية لوضع التسويات المالية وتراى لكم لزوم عرضها على الحكومة بخصوص تسوية دينها المنتظم فرايت من اللزوم قبل مجاوبتكم ان اقف على مجموع الميزانية التي كان جارياً تنظيمها وحيث الآن صار تجهيز ارقام الميزانية المذكورة الاكثر اهمية من غيرها صار في امكاني وفي امكان الحكومة قبول الطريقة التي ترات لكم لحل المسئلة المالية وعلى الخصوص اخذ التعهدات الالية وهي (اولا) ابقاء فائدة الدين الممتاز باعتبار خمسة في المائة (ثانيا) دفع فائدة اقلها اربعة في المائة عن الدين الموحد الا ان هذه التعهدات مرهونة على تنجيم الشروط الاصلية الا في يانها وهي (اولا) فصل المدة الماضية التي تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فصلاً كلياً عن المدة المستقبلية بمعنى ان يصير تسوية المدة الماضية على حسب احكام قانون التصفية الذي سينشر عنها بحيث ان الحكومة لا تكون في حال من الاحوال وباي وجه كان عرضة للدعاوي او المطالبة بسبب التعهدات السابقة على اول يناير سنة ١٨٨٠ فانه ان لم يوضع الحد الفاصل بين الماضي والمستقبل يستحيل

ملحوظات

على الحكومة ان تؤكد اجراء تنفيذ ميزانيتها ولا انتظام سير مصالحها وتحسينه الموقوف على تنفيذ الميزانية المذكورة (ثانياً) استبدال سندات السلف القصيرة المواعيد بسندات الدين الموحد (ثالثاً) اجراء تسوية خصوصية بشأن دين السنديكاتو الكبير يباريس — هذا واني لجازم كل الجزم بان نجاح اي طريقة مالية موقوف على حسن وانتظام سير الادارة ولقد تمكتم من وقت وصولكم من الوقوف على الطريق الذي صار اتخاذه ومن المساعي التي جرت مني ومن هيئة الحكومة الحالية لاييجاد النظام والاستقامة في المصالح الادارية واستئصال الاهالي المسلم لي زمامهم على ثروة اعددها من واجبات ذمتي وارضاء الديانة كما هو الواجب هذا والوفاق التام جامع بيني وبين اعضاء حكومتي الذين مقاصدهم مقاصدي وقابلون تحمل المسؤولية مثلي اما الاصلاحات التي تسند عليها حالة البلاد فانها صعبة ويلزم لوضعها واتباعها مدة من الزمن ولكن بعون الله وبمساعدة مشورة اعضاء حكومتي ومشورتكم معاً الحائزين على ثقتي واعتمادي اوئل الوصول الى الغاية المقصودة من الجميع

(ترجمة التقرير المقدم من جناب المفتش العوميين للحضرة الفخيمة الخديوية بخصوص تسوية الدين الكونسوليده في غرة يناير سنة ٨٠) (١) سبق التمسنا بالتقرير المقدم منا لسدتم الرقيم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وفاز بالقبول لدى جنابكم المعظم ان تدعوا مجلس النظار لتنظيم لائحة عامة فيما يتعلق بالحالة المالية ومن حيثئذ اخذنا نشتغل بهذا العمل متحدين مع سعادة ناظر المالية انما الآن نعرض على دولتكم المناهج الاساسية للتسوية المالية بقصد الاستمراج من حيث قبولها فيما يختص بتسوية الدين المنتظم لحين انتهاء مجموع ما سنقدمه في شأن التسوية العمومية المنظور اتمامه في اقرب وقت (٢) قد استوجبت العلائق التي بين الحكومة وحاملي سندات ديونها دقة الالتفات والاعتناء من الاشخاص الذين اشتغلوا مدة الاربع سنوات الاخيرة بامور المالية المصرية وطالت حالة الضنك المضرب بصواعق الجميع بسبب تعذر تقرير ايرادات القطر على وجه

التحقيق ولو قليلاً واختلال حالة الحكومة المصرية الناشئ من عدم امكانها وضع القوانين وربما كان اقوى الاسباب هو عدم الوثوق بالحكومة السالفة فهذه هي الاسباب التي منعت من جعل ما سبق اجراؤه من التسويات المالية في صورة قطعية ويمنعنا ما مر علينا من التجارب فيما مضى ان نتوقع بلوغ درجة تحسين الاحوال في المستقبل الى المقام المرغوب الا اننا يمكننا ان نقول على وجه التحقيق انه لم يجتمع في اي وقت من الاوقات السالفة احوال كالاحوال الراهنة التي من شأنها توطيد الآمال بامكان الوصول الآن الى حل المسئلة حلاً نهائياً (٣) وان اهم هذه الاحوال من غير مناقض هو تغيير الحاكم وكنا نود ان نضرب صفحاً عن العود لذكر ما مضى ولكن لا يتيسر للانسان الوقوف على حقيقة الحالة الحاضرة الا اذا تذكر ان المانع لاتخاذ كل طريقة لاصلاح المالية كان لا يزال باقياً الى يوم تولية دولتكم ومن المعلوم ان تغيير الاشخاص يستلزم تغيير طرق الادارة كما هو المحقق لنا فانهزنا هذه الفرصة لعرب عن وثوقنا بحسن واستقامة مقاصد دولتكم وانظاركم المحكمة والعزم على الجزم بتحسين الاحوال الحاضرة — ومن الضروري لصالح الامة المصرية بل وصالح ارباب الديون الاجنبية اجراء بعض اصلاحات بطريق الحزم والدرابة مع الالتفات الى حالة التدبير والاقتصاد وسياسة القطر والالزم من ذلك ان يعرف ارباب الاطيان ما يلزمهم دفعه من الاموال الميرية والمواعيد الواجب عليهم سدادها فيها وينبغي ايضاً استبدال الطرق الاستبدادية التي كانت مستعملة سابقاً لتحصيل الاموال بطريقة عادلة سهلة الاجراء (٤) وقد اخترتم وزارة مشككة من انور رجال القطر عقلاً وذكاء فاملنا املاً وطيداً مما ظهر لنا من دولتكم الفخيمة ومن وزرائكم من الميل لقبول ما نبديه من الاراء ان لا يطراء ادنى مانع يعيق ما يرجى حصوله من النتائج المفيدة العائدة على القطر بالخير والسعادة من لزوم استخدام بعض متوظفين اورباوية الآن (٥) وبما نؤكده ونجزم به انه اذا لم يحصل تغيير كلي في نظام الاحوال الحاضرة فانه في اقرب وقت ينتظم سير المصالح ويستقيم (٦) وزيادة

على ذلك فانه من القضايا المسئلة ان المضار الجسيمة التي طرأت كان منشؤها التضييق على الحكومة المصرية في وضع القوانين فان الاوامر السابقة المتعلقة بالامور المالية لما كان نشرها بدون توافق مع الدول لم تعتبرها المجالس المختلطة كذلك ولم تكن في قوة القانون وحرمة امام جميع ذوي الحقوق حتى انه ترتب على ذلك ان عدداً قليلاً من المداينين الذين اصرروا على طلب جميع حقوقهم القانونية تمككوا من تعطيل جميع الوسائل التي اتخذتها الحكومة لحل مشاكلها فعاد ذلك بالضرر البين على اغلبية الديانة الذين لم يشددوا في طلباتهم فلذا ابتدئت الخابرة الآن مع الدول والغرض منها الترخيص للجنة التصفية بوضع القوانين اللازمة لذلك وقد صممت الحكومة المصرية على ان تعرض للدول القانون الجاري تحضيره الآن عند عدم حصولها على الغرض المقصود من تلك المخبرات متبعة في ذلك ما ابديناها من الآراء او سنجري احكام القانون المذكور في حق من يرضون بقبول شروطه لحين التصديق عليه من الدول وعلى كلا الحالتين فعندنا امل بتسوية المشاكل المتعلقة بوضع القوانين على وجه السرعة لانه في الواقع ونفس الامر لا يمكن التخلص من الحالة الحاضرة الا باحد امرين اما بعمل قانون التصفية بالاتحاد مع الدول او بالحصول على تصديقها على القانون الذي تنشره الحكومة المصرية من بادي رأيها (٧) وبما ينبغي التنبيه عليه هو ان الاستعلامات التي استحصلنا عليها الآن اكثر اعتماداً من التي امكن الحصول عليها في اي وقت من الاوقات السالفة الا انه لا يمكن مع ذلك تقدير مبلغ ايرادات القطر بغاية الضبط كما اشار بذلك قومسيون التحقيق فان هذا التقدير لا يدرك الا بعد الاصلاحات التي يلزم لنهوها مدة من الزمن على ان تأثير هذه الاصلاحات لا يظهر حالاً ومع ذلك فنحن على يقين من انه يمكننا الآن الحصول على الاستعلامات الكافية لتأييد ما نبديه من النصائح للحكومة المصرية بخصوص التعهدات التي يمكنها ان تتعدها لمداينيهامع مزيد الاطمئنان ولاجل تعديل الراي الذي سبق ابداءه منا نرى انه بدلاً عن

تسوية وقتية للمسير عليها مدة بعض سنوات فقط يمكن ان يعمل من الآن تسويات قطعية دائمية بمعنى انه يضمن لحاملي سندات الديون اقل ما يدفع لهم من معدل الفائدة واما دفع فائدة اكثر منها فموقوف على تحقق زيادة في الايرادات المخصصة للدين (٨) ولكن يلزم لاعطائهم التامينات القوية التكلم بلامبالاة على مشاكل الحالة الحاضرة وان يطلب منهم التنازل عن مبالغ جسيمة هذا ولم تقتصر على طلب تخصيص النقود الباقية من سلفة الاراضي الميرية لتصفية ديون الزمن الماضي فقط بل نطلب ان يخص هذه التصفية واردات اخرى مما يدرج في ميزانيات السنين الالية من الموارد الجديدة لتسديد قيمة السندات التي ستعطى لارباب الدين السائر وهذه الموارد يصير احتسابها بحيث ان الايرادات المندرجة في الميزانيات تكون كافية للقيام بها ولا يكون الامر كذلك اذا كان يصرف جزء من هذه الايرادات لسداد ديون الزمن الماضي بشروط مغايرة لما تبين او اذا مكثت الحكومة عرضة لصدور احكام عليها غير ممكن مداركتها وحصرها الآن بسبب الحقوق المكتسبة قبل تنفيذ قانون التصفية — فعلى ذلك يلزم ان يوضع اولاً حد فاصل بين الماضي والمستقبل وان يقرر بان الديون المتقدمة على التاريخ المعين في قانون التصفية يجري تسديدها بوجه قطعي فهذه هي الطريقة الوحيدة لمنع توقيف سير المصالح سيراً منتظماً بسبب ما يحصل في كل وقت من الدعاوي او الحجوزات — ولاجل الحصول على هذا الغرض سبق ان قومسيون التحقيق عرض بنداً من هذا القانون هاك نصه (ابتداء من نشر هذا القانون لا يجوز تسجيل اي حق امتياز كان ولا اي رهن عثماني وكذا لا يجوز توقيع اي حجز من اي نوع كان ولا الشروع في اجراء اي امر سواء كان للتخلف او للتنفيذ بسبب الحقوق المكتسبة على الحكومة قبل ١٠٠٠ فلا يمكن اعطاء الضمانات والتامينات المطلوبة الا بعد قبول هذه الطريقة (٩) فاول قاعدة بنيت عليها هذه التسوية هي اعتبار الرهونات الخصوصية على قدر الاهل كان وقد قبلها قومسيون التحقيق

ملحوظات

للآن للخزينة المصرية على انه لا يمكن التصرف في هذه النقود فقد اخذ منها مليون ومائتا الف ليرة انكليزية لتكملة القسط المستحق لارباب الدين الموحد في غرة نوفمبر سنة ١٨٧٨ والباقي منها مقتضي تخصيصه لدفع جزء من الدين السائر طبقاً للامر العالي الصادر من دولتكم بالاتفاق مع الدول (١٢) سبق العرض من كومسيون التحقيق يجعل مقدار الفائدة خمسة في المائة مؤقتاً انما ينبغي اثبات ضرورة ذلك التقدير للمأموري صندوق الدين وامانحن فلا يمكننا ان نشير على الحكومة المصرية بان تتعهد بدفع فائدة الدين الموحد باعتبار خمسة في المائة بل نعرض عليها التسوية الآتية وهي ان تتعهد بدفع فائدة مقدارها اربعة في المائة لا اقل وان تلتزم بتكملة ما يحتمل ظهوره من من العجز في الايرادات المخصصة لها حتى يتم دفع الفائدة باعتبار هذا المعدل فاذا زادت الايرادات المخصصة لدفع الفائدة باعتبار اربعة في المائة توزع هذه الزيادة بصفة فائدة ملحقة بشرط ان لا يتجاوز معدلها خمسة في المائة وما زاد بعد ذلك يخص لاستهلاك السندات بطريق الشراء وان كل زيادة تظهر في الميزانية العمومية توزع بالمناصفة بين مصالح الحكومة واستهلاك الدين — ونرى انه لا يمكن التكلم الآن في مادة ضمان دفع الفائدة على معدل ستة بل ولا خمسة في المائة فان المسئلة المقتضي حلها هي معرفة ان كان ينبغي تقدير معدل الفائدة الآن باعتبار خمسة في المائة مع عدم التمكن من تقديم التأمين اللازم على دفعها او باعتبار اربعة في المائة مع تقديم التأمين المطلوب على انه لو استمرت اجراءات الحكومة السالفة لتعذر علينا ان نوكد استمرار دفع الفائدة في مواعيدها بما بلغ نقصان معدلها فالامنية الموجودة الآن ناشئة عن حسن مقاصد الحكومة واستقامة افكارها وتاكيد عزمها على اتباعها الطريق الذي سلكته الآن (١٣) فاذا كان يمكن المحافظة على مطلق ما تخصص من الايرادات للديون لكان ييسر تقدير معدل الفائدة اكثر مما ذكر ولكن ليس في الامكان المحافظة على تمام القاعدة التي من مقتضاها اعتبار الرهونات

(الدين الموحد) (١٠) ولنا ان نقول بوجه التحقيق ان القطر المصري لا يمكنه الان القيام بوفاء ما تعهد به لارباب الدين المنتظم واصباب ذلك مذكورة في التقرير الاخير المقدم من كومسيون التحقيق ففي سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٨ زادت مصروفات الحكومة على ايراداتها مبلغاً قدره ٤٨٢٢٠٠٠ ليرة انكليزية وما نقصه الدين المنتظم يعادل ما زاده الدين السائر نعم ان محصول القطن هذه السنة جيد بخلاف العادة وعاد ذلك بالفائدة على القطر لكن لا يلزم على هذه الحادثة تغيير قولنا اذ انه من المحتمل ان تاتي سنة غير مخصبة في المستقبل مثل سنة ١٨٧٨ كما انه يحتمل مجيء عام خصب كعام ١٨٧٩ وفضلاً عن ذلك فان جسامه الخلل الحاصل في ترتيب المالية الحالي لا يمكن الحكومة من الحصول على تمام الاستفادة من المزايا الوقتية حسب المأمول في مساعدة احوال الوقت وايضاً فان ويركو الاستانة باق من غير تسديد نعم ان هناك مبالغ وافرة متاخرة من الاموال كما اكدوا لنا ذلك الا انه اذا ارادت الحكومة الوقوف على مقدار الجزء الممكن تحصيله من المتاخرات المذكورة فلا يمكنها الاعتماد على ما يقدمه لها من الاقوال الغير صريحة المأمورون المحلية الذين لا يمكنهم غالباً اثبات ما يدونه من الآراء بادلة مقبولة ومعتبرة (١١) ونرى انه يلزمنا ان نبين قبل كل شيء المبالغ التي لم تسدد من الاقساط المستحقة وهي الآتية ليرة انكليزية

٢٨٠٨٠٠ قيمة النصف في المائة لاستهلاك القسط المستحق في غرة نوفمبر سنة ١٨٧٨
٥٦١٣٥٠ عن القسط المستحق في غرة مايو سنة ٧٩ من فوائد استهلاك باعتبار نصف في المائة
٨٤١٧٨٢ عن القسط المستحق في غرة نوفمبر سنة ١٨٧٩ من فوائد باعتبار واحد في المائة واستهلاك باحتساب نصف في المائة

١٦٨٣٩٣٢

ولا يمكننا ان نعشم حاملي سندات الديون بدفع هذه المبالغ لهم فان النقود التي كان يمكن سدادها منها هي النقود الباقية من سلفة الاراضي الميرية التي لم تدفع

الخصوصية فان الايرادات المخصصة الآب لحاملي السندات عبارة عن مقدار عظيم بالنسبة لمجموع دخل الحكومة حتى انه تعذر تأكيد انتظام سير الادارة ودفع ويركو الاستانة الذي هو اول دين واجب سداده من الايرادات (١٤) واما تسديد دين سنديكاتو باريس فمرتبط كل الارتباط بالتسويات المقتضي عملها بخصوص الدين الموحد وعن ذلك نعرض على الحكومة المصرية طريقة مثل الطريقة التي سبق عرضها من كومسيون التحقيق من تقريره الثاني وهي ان تستبدل سندات الدين الموحد التي تبلغ قيمتها الاصلية ٤٦٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية الموجودة تحت يد السنديكاتو بسندات مخصوصة تستهلك في عدد معين من السنين ونرى ان هذه التسوية تعود بالفائدة على حاملي سندات الدين الموحد فانه لا يمكن وصول سنداتهم الى قيمتها الاصلية الا مع الصعوبة مادام الخوف مستولياً على قلوب الناس من رؤيتهم يوماً من الايام مقداراً وافراً من السندات المحجوزة عند السنديكاتو مطروحة في السوق

(الدين الممتاز)

(١٥) هل يليق في الاحوال الحاضرة ابقاء معدل فائدة الدين الممتاز على ما هو عليه هذه مشكلة يصعب حلها لكثرة تنوع الاراء فيها وقد تواتر القول بان اغلب سندات هذا الدين في ايدي الانكليز ولاعلم ان كان لهذا القول صحة في الواقع ام لا لكن من القضايا المسئلة انه عند ايجاد هذا الدين وزعت سندات بطريق المساواة بين حاملي سندات جميع سلف الحكومة وعلى كلا الحالات فان الخسيسة لا تؤثر باي وجه من الوجوه على افكارنا (١٦) ومن الجائز ان يقال ان تنقيص معدل فائدة الدين المذكور يكون نقضاً يئناً للقاعدة التي من مقتضاها وجوب اعتبار رهونات الخصوصية على قدر الامكان ومقايير سلامة مقاصد الدين سعوا في الحصول على الامر العالي الصادر في سنة ١٨٧٨ وارادوا ايجاد سندات مصرية لا تؤثر عليها اعمال البورصة تاتيراً كلياً بالنسبة لغيرها من السندات وقد صار الحصول

على معظم هذه النتيجة ودليل ذلك ارتفاع اسعار هذه السندات فان اسعارها تزيد في الغالب بمائة وعشرين في المائة عن اسعار سندات الدين الموحد وما ذلك الا لكونها معتمدة عند عموم الناس بسبب ما اعطي لسدادها من التأمين وهو انه اذا لم تكف الايرادات المخصصة لدفع ما يستحق من اقساط السندات المذكورة فتؤخذ النقود اللازمة لها من الايرادات المخصصة للدين الموحد بطريق الاولوية والحاصل فان ما يلزم التنبه عليه هو انه يمكن جعل حاملي سندات الدين الممتاز قسمين الاول الذين حفظوا السندات التي سلمت لهم وقت التحويل الواقع في سنة ١٨٧٦ والثاني الذين اشتروها بعد هذا التاريخ اما ارباب القسم الاول فمن الواضح المعلوم انهم لا تعود عليهم ادنى فائدة من زيادة شيء قليل على معدل فائدة الدين الموحد العائدة تلك الزيادة بالضرر على الدين الممتاز واما بالنظر لارباب القسم الثاني فينبغي ملاحظة شيء واحد وهو انهم لم يشتروا السندات ذات الفائدة القليلة بسعر عال الا لتاكدهم من انه لا يصيبهم شيء مما عساه ان يطرأ على المالية من الارتباك (١٧) والادلة التي يقدمها من يريد حل المسئلة بوجه مغاير لذلك هي انه لما كانت التسويات المعمولة في نوفمبر سنة ١٨٧٦ على شرف تغيير كلي ويلزم النظر مرة ثانية في معدل فائدة الديون ممتازة كانت او موحدة وان إيرادات مينا سكندرية جاري دفعها الآن لكومبانية جرينفيلد كما وان صافي إيرادات سكة الحديد قص نقصاً يئناً عن مبلغ التسعمائة وتسعين الف ليرة انكليزية الذي كان قدر في سنة ١٨٧٦ وانه بناء على ذلك اخذت مبالغ جسيمة وقت دفع كل قسط من اقساط الدين الممتاز من الايرادات المخصصة للدين الموحد وانه ان لم يحصل ادنى تغيير في معدل فائدة الدين المذكور فجميع المبالغ المطلوب التنازل عنها تكون من طرف حاملي سندات الدين الموحد فقط (١٨) لو اقتضى الحال لان نعرض بطلب تنزيل معدل فائدة الدين الموحد الى اربعة في المائة بوجه مستمر لكان يلزم على ذلك تعيير هيئة المسئلة لكن حيث اننا طالبون بتقدير

ملحوظات

معدل لفائدة الدين الموحد لا ينقص عن اربعة في المائة مع احتمال زيادته بعد قليل من الزمن فلا يكون عندنا ادنى تردد في القول باننا نصدق ونوافق على الآراء التي سبق ابدتها بصفة كوننا اعضاء كومسيون التحقيق فبناء على ذلك نعرض على الحكومة بان لا تحدث ادنى تغيير في الحقوق المستحقة الآن لحاملي سندات الدين الممتاز

(السلف القصيرة الآجال)

(١٩) اما من خصوص هذه الديون فليس في الامكان مراعاة القاعدة التي من مقتضاها وجوب اعتبار الرهونات الخصوصية فان لأئحة المقابلة التي خصصت ايراداتها لسداد الديون المذكورة قد الغيت وتوضحت بما فيه الكفاية الاسباب التي حملت على نسخ هذه الالئحة في تقرير كومسيون التحقيق وفي تقرير سعادة ناظر المالية الملحق بالامر الصادر بالغائها (٢٠) قد عرض كومسيون التحقيق في تقريره الثاني بطلب تنزيل اثنين في المائة من معدل فائدة كل من القروض ذات الآجال القصيرة وامتداد الميعاد المضروب لتنام تسديدها بزيادة اربع سنين — وقد تعاوض مأمورو صندوق الدين العمومي بخصوص تحويل الديون القصيرة الآجال الى سندات من الدين الموحد وانتهى الحال بقبول الطريقة المذكورة اعلاه فانه تلاحظ لهم ان نفس حاملي سندات هذه الديون يفصلون بقاء سنداتهم منفصلة عن سندات الدين الموحد (٢١) ومع ذلك فانا رى لزوم العدول عن هذا الطلب فانه من مقتضى التسويات المتبعة الآن ينبغي استهلاك السلف المذكورة باعتبار تماين في المائة وقد استمرت اسعار هذه القروض متسرفة في السوق وذلك ناشئ من استهلاكها على وجه السرعة لامن ارتفاع معدل فائدتها فاذا صار الشروع في تحويلها باعتبار سعر الدين الموحد فانه يحتمل ان حاملي سندات هذه السلف يبيعون الموحد بنفس السعر الذي يتحصلون عليه الآن اذا شرعوا في بيع الباقي عندهم من سندات هذه السلف فستير على الحكومة بالاجراء على هذا الوجه (٢٢) وطلبنا هذا يستلزم زيادة ٢٠٥٦٠٠١ ليرة انكليزية على

اصل مبلغ الدين الموحد لكن حيث ان السندات المتجاوزة الآن طرف السند بكانوا البالغ قيمتها ٤٦٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ترفع من السوق بهذه الوساطة لا تحصل ادنى زيادة في جملة مبلغ سندات الدين الموحد المتداولة بين العالم (٢٣) انما عند عمل ميزانية سنة ١٨٨٠ على الحكومة المصرية ان تجري بعض تعديلات في تقدير مبلغ ايراداتها الاصلية ٩٠٦٧٠٠٠ ليرة انكليزية وفي تقدير مبلغ مصاريف المصالح الذي هو عبارة عن ٣٤٨٨٠٠٠ ليرة انكليزية وهذا التقدير كان قبله كومسيون التحقيق مؤقتاً حتى يتيسر تقدير كل من الايرادات والمصاريف بوجه يكون اكثر اعتماداً مما سبق ومع ذلك اذا بني تقدير المبالغ اللازمة لما يدفع سنوياً لارباب الدين المنتظم على الالوجه المعروض عنها ما فهذا التقدير يوصل ظهور زيادة في الميزانية من بعد القيام بتدارك ما يلزم لمصالح الحكومة من المصاريف وابداء فائدة اسهم خليج السويس وتسديد الدين السائر وغير ذلك — ومما ينبغي ملاحظته هو ان الميزانية التي قدمها كومسيون التحقيق تحت الزيادة والنقصان كان تقديرها على حسب ايرادات سنة واحدة فقط وهي سنة ١٨٧٧ التي امكن الحصول على استعلامات قليلة او كثيرة الصحة بخصوصها وانا نرى ان احسن السير المقتضي اتباعه يدرك بتقدير مبالغ الميزانية بوجه يستلزم ظهور زيادة في الايرادات ومن المعلوم انها تعود ولا بد بالفائدة على ارباب الديون اذا تحقق وجودها وان اتخاذه هذه الطريقة يوكد الوصول الى جعل التسوية الحالية في صورة قطعية (٢٤) واملنا ان تصير التسوية المتقدمة مرعية الاجراء في حق الجميع الا انه يجب قبل حصول التعيرات القطعية تمكين حاملي السندات من فرصة لا بداء رايهم في هذا الخصوص فبشر هذا التقرير يحيطون علماً بالتعديلات العازمة الحكومة على احرائها فيما يتعلق بحالتهم الراهة وكذلك يصير استشارة الوكلاء الشرعيين عن ارباب الديون بالقطر المصري وان كان سبق اقرارهم بضرورة تازل المدائنين عن مبالغ جسيمة فان ذلك يعود

بالفائدة على نفس ارباب الديون الذين من الواجب عليهم عند تأملهم فيما اشتمل عليه تقريرنا هذا من المواد ان يمعنوا النظر في هذين الوجهين الآتين (اولا) ان التجارب دللتنا على ان اصل خلل الطرق التي صار اتخاذها لحد الآن للوصول الى تسوية الحالة المالية ناشئ من تأسيسها على تقديرات زائدة الحد وقد صرفنا ما في وسعنا لعدم الوقوع مرة ثانية في مثل هذه الطرق ولا نؤمل الوصول الى حل هذه المسئلة حلاً بنياً الا بتعيين مقدار المبالغ التي تدفع سنوياً من الدين بحيث يترتب عليه تأكيد القيام بتنفيذ التعهدات التي يصير التعهد بها بتمامها مع التصريح للحكومة ومدائنها بالاستفادة على قدر ما تاذن به الاحوال مما يظهر في الايرادات من الزيادة الناشئة من اصلاح وتحسين الادارة او غير ذلك من الواجه (ثانيا) ان الضمانة الحقيقية بالنظر للداين لتنفيذ ما يتعهد به له ليست محصورة في مفردات اي تسوية خصوصية بل في حسن ادارة القطر واستقامة مقاصد حكامه ولا يجوز لاحد ان يتجاهل جسامه المشكلات التي خلفتها الحكومة السالفة للحكومة الحالية ونري ان الديانة اذا ساعدوا دولكم وعاونوا حضرات وزرائكم الذين انتخبتموهم لتنفيذ التسويات المالية التي تقدم شرحها يكون ذلك عدلاً منهم وعاد عليهم بمزيد الفائدة (٢٥) وليس عندنا ادنى تردد في تحمل المسؤولية عما عرضنا عنه العائد بالضرر على مصالح الديانة التي كان بودنا المحافظة عليها بتمامها غير انه لا يمكننا قبول هذه المسؤولية امام الديانة الا اذا كانت الحكومة تؤكد لنا بوجه صريح انها توفى بالتعهدات التي نرى اننا مستعدون للتعهد بها بواقع الشروط المبينة في خطابنا — فنلتس من دولكم الفخيمة التكرم بالافادة ليعلم لنا ان كان ما تشرفنا بعرضه من المواد فاز بالقبول لديها — وتقضوا علينا بقبول مزيد احترامنا (المفتشان العموميان)

تصفيية — ٠ امر عال صادر في ٢ مارس سنة ١٨٨٠

(نحن خديوي مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر ماليتنا وبعد الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا والاطلاع على الديكريتين المؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وعلى امرنا

الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالغاء المفايلة التي كان دخلها مخصصاً لسداد السلف ذات المواعيد القصيرة وحيث ان ايرادات الحكومة في الوقت الحاضر لا تمكها من اجراء استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤ بالشروط المنصوصة في الديكريتين الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وحيث من الضروري مداركة سداد قوائد هذه السلفة بمحين انتهاء التسوية العمومية للحالة المالية نامر بما هوآت — (م) ١ قد صار توقيف استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤ (م) ٢ قوائد سلفة سنة ١٨٦٤ التي يستحق دفعها في غرة ابريل سنة ١٨٨٠ يجري سدادها وقت استحقاقها من عموم ايرادات الخزينة

تصفيية ٣٠ مارس سنة ٨٠

(ترجمة قرار) حيث انه سبق تشكيل كومسيون مخصوص بمقتضى الديكريتين الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ احيل على عهده تحقيق الحالة المالية المصرية وجمع ما يلزم من المواد لاجراء تسوية عمومية وان المحضرة الفخيمة الخديوية عازمة لان بمقتضى ديكريتين اخر مرفوق صورته بهذا على تشكيل كومسيون للتصفيية الانتهاية يكون مؤلفاً من اعضاء المانية ونسايوية مجرية وفرنسايوية وانجليزية وإيطاليانية قد اتفقت دول المانيا والنمسا المجر وفرنسا وبريتانيا الكبرى وإيطاليا على قبول الديكريتين المذكور والموافقة عليه ولذلك قد تعهدت الدول المشار اليها بان تقبل بصفة قانون مرعي الاجراء غير قابل للاستئناف القرار الذي يصدر من كومسيون التصفيية المشكل على حسب منطوق الديكريتين السالف ذكره فيما يتعلق بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرة الخاصة والدائرة السنية وعلى ذلك قد قبلت الدول المذكورة بان تكون قرارات القومسيون المشكل بموجب هذا الديكريتين معتبرة لدى الحاكم المختلطة كقانون مرعي الاجراء مجرد نشرها رسمياً من لدن حكومة المحضرة الفخيمة الخديوية وقد تعهدت دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريتانيا الكبرى وإيطاليا بان تشترك جميعاً في تبليغ هذا القرار الى سائر الدول التي اشتركت معها في تأسيس الحاكم المختلطة بمصر وان تدعوها لقبوله والموافقة عليه — الواضعون امضاهم فيه ادناه وهم المسيو جان انطوان بارون دوصاورمه مستشار سفارة وهو قنصل جنرال حضرة امبراطور المانيا بمصر وجناب المسيو ايناس كواليير دوشيفير وزير مرخص وهو قنصل جنرال النسماع المجر ووكيلها السياسي بمصر وجناب المسيو مكسيميليان نابوليون ينودور بارون دوزنيك وزير مرخص وهو قنصل جنرال فرنسا ووكيلها السياسي بمصر وجناب المسيو ايدوار بالدوين ماليت وزير مرخص وهو قنصل جنرال بريتانيا الكبرى ووكيلها السياسي بمصر وجناب المسيو يوسف دومارينتنو قنصل جنرال ايطاليا ووكيلها السياسي بمصر اقروا بمقتضى ما لكل منهم من الترخيص اللازم بتعهد دولهم فيها بالتعهدات المذكورة اعلاه ولاعتقاد ما ذكر قد وقعوا على هذا الاقرار وختموه بالاختتام المنقوش عليها العلامات المخصوصة بدولهم وقد تحرر من هذا خمس نسخ اصلية بمصر القاهرة في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ — هذه نسخة طبق الاصل تحريراً بمصر في

ملحوظات

كل حال ينقض القومسيون وجوباً عند انقضاء هذا الميعاد (م) القانون الذي يصير تخضيه بمعرفة القومسيون يصدق عليه منا وينشر من لدنا ويجرد نشره يكون مرعي الاجراء غير قابل للاستئناف ولو كان مغايراً لنصوص لائحة تشكيل المحاكم المختلطة ولا أحكام القوانين المتبعة فيها (م) ٦ يتعين هذا القومسيون بامرنا ويتشكل من مأمورين يعينان من طرف حكومة فرنسا ومأمورين يعينهما دولة بريتانيا الكبرى ومن مأمور واحد يعين من طرف كل دولة من دول المانيا والنمسا مع المجر وإيطاليا وتعين الحكومة المصرية مأموراً واحداً يتوب عنها فيه (م) ٧ ما يلزم من النفود لأعمال القومسيون يتبع به اعتماد بامرنا بناءً على التقرير الذي يتقدم لنا من رئيس القومسيون في هذا الشأن

(صورة امر كرم)

(نحن خديو مصر) بناءً على امرنا الصادر في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل قومسيون التصفية نامر بما هوأت (م) ١ قد صار تعيين الدوات الاتي ذكرهم اعضاء قومسيون التصفية وم سبر ريفرس ولسن رئيس . موسيو باراقللي . موسيو بليج دويوجاس . موسيو كولفين . موسيو دوكرير . موسيو ليرون ديبرول . موسيو دوتريسكو . — وقد انتهت الحكومة بطرس بك غالي لينوب عنها في القومسيون (م) ٢ قرارات قومسيون التصفية تكون باغلبية الاراء — صدر براري عابدين في ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ (٢٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٢) (المصا) محمد توفيق

تصفية — . امر عال صادر في ١١ مايو سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) انه نظرا لقرب استحقاق قسط سنته شور من سلفة سنة ١٨٦٢ وحيث ان الديكرينو الصادر في ٢٦ ابريل الماضي بخصوص الدين الموحد ومحدد فيه تحديدًا وقياً فائت السندات باعتبار اربعة في المائة سنوياً لم يترتب عليه سوى حصر حقوق حاملي سندات هذا الدين في توزيع ما كان قد ورد في ذلك الوقت لصندوق الدين من الايرادات المرموة وحيث ان دخل المقابلة كان مخصصاً لسداد سلفة سنة ١٨٦٤ الا ان المقابلة قد الغيت بمقتضى ذكرينو تاريخه ٦ يناير سنة ١٨٨٠ وحيث انه وإن كان الديكرينو الرقم ٢٣ مارس سنة ١٨٨٠ الصادر بتوقيف استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤ قضى بدفع فائدتها من عموم نفود الخزينة فاذلك الا لان نشر الديكرينو المشار اليه كان في وقت لم تكن موجودة فيه لجنة التصفية ولم يكن ممكناً توقيف دفع فائت سلفة ما مدت زمن غير محدود وحيث ان المفتشين العموميين ترجوا لجنة التصفية في ان تعلن الحكومة في وقت لزومه بالقرار الذي تستنسه بخصوص فوائت سلفة سنة ١٨٦٢ فاجابت بانها لم تكن متقدمة ولا بد في اعمالها حتى يمكنها اعطاء رأيها من الان في هذه المسئلة وبناءً على موافقة رأي مجلس نظارنا نامر بما هوأت (م) ١ قد صار توقيف دفع فائت سندات سلفة سنة ١٨٦٢ وتوقيف استهلاكها ايضاً الى ان تقرر لجنة التصفية ما يلزم تقرير من الاحكام بخصوص هذه السلفة

٤ ابريل سنة ١٨٨٠ الامضات (صاورمه) (شيفر) (دوزيك) (ايدوار ماليت) (دوماريتنو) (باشكانب عموم نظارة الخارجية)

تصفية — . امر عال صادر في ٢١ مارس سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) من بعد الاطلاع على تقرير قومسيون التحقيق الاعلى المؤرخ في ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ وحيث انه بالديكرينو الصادر في ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ قد صار امتداد مواعيد استحقاق ديون الحكومة وتنقيص فائدتها وتوضيح فيها من الضروري ايجاد طريقة يتوصل بها الى تسوية ديون الحكومة وحيث ان قومسيون التحقيق اعترف في تقريره الرقم ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ بانه غير ممكن الان القيام باداء جميع تقاسيط الديون المنتظمة بانواعها واجراء تصفية الديون الغير منتظمة بنماها في ان واحد وحيث ان القومسيون المذكور اعترف ايضاً بانه لاجل امكان توزيع ايرادات الحكومة الجائز النصرف فيها على مداينها بوجه العدل والانصاف يلزم ان يكون قانون التصفية المقنني وضعه مرعي الاجراء في حق جميع المداينين وان يكون معتبراً ايضاً لدى المحاكم المختلطة وحيث ان دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وانكلترا وإيطاليا اعلنت بقبولها مقدمات القانون الذي يصير تخضيه بمعرفة القومسيون المتشكل على حسب هذا الديكرينو وتعهدت بان تشترك جميعاً في تبليغه لباقي الدول التي اشتركت معها في تأسيس المحاكم المختلطة بمصر وبان تدعوا لقبوله والموافقة عليه فباتفاق رأي مجلس نظارنا على ذلك نامر بما هوأت (م) ١ قد صار تشكيل قومسيون التصفية فعليه بعد تحقيقه الحالة المالية باسمها واستماعه ما يبديه له اولو الشأن فيها من الملاحظات ان يحضر قانوناً متخذاً في وضعه وتنظيمه نتائج قومسيون التحقيق الاعلى بدون حصول تغيير ولا تعديل في شروط سلفة الاملاك البحرية ويكون القانون المذكور مشتملاً على تسوية علاقات الحكومة والدائت السنية والدائت الخاصة مع مداينها وعلى بيان الشروط والكييفية التي يقتضي اتباعها في تصفية الدين السائر (م) ٢ يعين القومسيون ما يمكن تخصيصه من الايرادات لارباب الدين المنتظم والدين السائر انما يجب عليه ان يراعي قبل كل شيء بالاتفاق مع مجلس نظارنا والمفتشين العموميين لزوم ابقاء النصرف التام للحكومة في المبالغ الضرورية لتأمين واستدامة سير مصالحها العمومية فلذلك تقدم له ميزانية السنة التي يجري فيها وظائفه وما يلزم له من موازين السنين الماضية لاجل وقوفه على حقيقة لوازم الخزينة المصرية (م) ٣ يقدم المفتشان العموميان للقومسيون بناءً على طلبه الاوراق وما يلزم من الايضاحات التي من شأنها جعله على بصيرة في اداء ما موربه وبواسطتها يقدم القومسيون المذكور اما لنا او لنظارنا الملاحظات التي يترأى له لزوم توصيلها للحكومة (م) ٤ للقومسيون الحق في ان يلاحظ بالاتحاد مع المفتشين العموميين تنفيذ الاحكام التي يقررها ولذلك يجوز تمديد مدة تصرفاته بعد نشر ديكرينو التصفية لميعاد لا يزيد عن ثلاثة اشهر وعلى

تصفية — ٠ امر عال صادر في ٥ يوليو سنة ١٨٨٠ (نحن خديو مصر) انه نظرا لقرب استحقاق قسط من سلعة سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٦ وبما ان مواعيد واستهلاك هذه السلعة كان مداداها بواسطة ايرادات رسم المقالة وبما ان المقالة قد صار الغاؤها بموجب حيكريتو بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ وقومسيون التصفية جار الطر الان في الاحكام المقتضي اتحانها بخصوص تسديد السلعة المذكورة — مساء على ما رعه اليها باطر مالينا وموافقة مجلس نظارنا على ذلك بامر ما هوأت (م) ١ قد صار توقيف دفع فائدة واستهلاك سندات سلعة سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٦ الى ان تقرر لجنة التصفية ما يلزم تقريره من الاحكام بخصوص هذه السلعة (م) ٢ على باطر مالينا تسديد امرها هذا

تصفية — ٠ امر عال صادر في ١٢ لولبوسة ١٨٨٠

(قانون التصفية العمومي)

(نحن خديو مصر) صار الاطلاع على الامرين الصادرين منا احدهما بتاريخ ٣١ مارت والثاني بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ — وبناء على ما عرض لنا من كوميسارية دول المانيا وانمسا مع المجر وفرنسا وبريتانيا اعظمى وايتاليا المينين بامرنا وبعد اخذ رأي مجلس نظار حكومتنا — امرنا ونامر بما هوأت

(الباب الاول في الدين المنتظم)

(م) ١ تسديدات الدين المنتظم تكون في المستقبل بالشروط الاتية بعد (في الدين الممتاز) (م) ٢ صافي ايرادات السكك الحديدية والتلغرافات ومينا سكدرية يكون مخصصا لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره — والكمالة اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الايرادات المخصصة للدين الموحد — اما اذا ظهرت زيادة في الايرادات المخصصة للدين الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين الموحد (م) ٣ المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية ومينا سكدرية ومربوطة في الميزانية او مصرح بها بمقتضى قرارات خصوصية تصرف دون غيرها من ايرادات المصلحتين المذكورين — ومصاريف النقل التي تستحق على الحكومة ولم تدمع نقدا في حالة النقل يجب تسديدها في آخر كل شهر لمصلحة السكة الحديد (م) ٤

المصاريف التي فوق العادة مثل ثمن اراض او عقارات او انشاء خطوط جديدة ومشتري الادوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشتري سكك حديد سابق اعطاء رخصة بها او وضع خط ثان او انشاء ابنية جديدة او ارصفة او جسور او نحو ذلك تدفع من الايرادات العمومية التي للحكومة — وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من مديري السكة الحديد والمينا يتصدق عليه من مجلس النظر فاذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديد والتلغرافات والمينا في امر معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية او الغير عادية جاز للحكومة حينئذ بناء على موافقة راي صندوق الدين ان تصرح للمصلحة المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من ايراداتها (م) ٥ فائدة سندات الدين الممتاز تبقى مقررة باعتبار خمسة في المائة على القيمة الاسمية ويسترد دفع الفائدة المذكورة على قسطين احدهما في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر — واستهلاك السندات المذكورة يكون بواقع المائة مائة في مدة خمسة وستين سنة اعتبارا من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل بطريق القرعة في كل ستة شهور مرة وتعمل القرعة بمعرفة مديري الصندوق في شهر يناير وشهر يوليو في جلسة علانية — وتسديد السندات التي تخرج بالقرعة يكون من تاريخ استحقاق الكوبون التالي للقرعة (م) ٦ ناظر المالية ماذون بان يصدر بمبلغ ٥٦٠٠٢٠٥ جنيه مصري قيمة اسمية عبارة عن ٧٤٣٨٠٠ ليرة استرلينية سندات من سندات الدين الممتاز تستعمل فيما هو مبين في مادة ٦٨ وما بعدها ويكون اصدار السندات المذكورة اولاً فاولاً بحسب الزوم وتحتسب عليها الفائدة من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات الاصلية من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك بدون ادنى فرق وتدخل السندات الجديدة المذكورة في اول قرعة تحصل للاستهلاك عقب صدورها (م) ٧ بمجرد تصفية الديون المقتضي دفعها بسندات يتسلم لارباب الديون المذكورة في مدة ستة شهور من تاريخ نشر

ملحوظات

٢٦ أكتوبر لغاية يوم ٢٥ ابريل يكون لسداد قسط اول مايه — اذا كان في تاريخ ٢٥ ابريل او في تاريخ ٢٥ أكتوبر ما تحصل من الايرادات المذكورة غير كاف لتسديد الكوبون بواقع اربعة في المائة سنوياً فناظر المالية يدفع حالاً المبلغ اللازم لتكاملة بناء على طلب مديري صندوق الدين (م) ١٣ مع ما ذكر اذا زادت متحصلات الستة شهور الاولى عن قيمة القسط المقتضي دفعه فالزيادة تخصص لتكاملة كيون شهر نوفمبر قبل ان يطلب دفع شيء من طرف الحكومة ثم والمبالغ التي تدفع من طرف اطر المالية لتكاملة كيون اول مايه يجري تسديدها له من الزيادات التي تظهر في متحصلات الستة شهور الاحيرة ا ب ظهرت ولهذا فلاجل معرفة ما اذا كان هناك اقتضاء لدفع شيء من طرف الحكومة لتكاملة مبلغ الفائدة يعمل في ٢٦ أكتوبر من كل سنة حساب شامل لعملية القسطين معا (م) ١٤ استهلاك الدين الموحد يكون بطريق المستري بالسعر الجاري — يتعين للاستهلاك المذكور ماهوات (اولا) زيادة الايرادات المخصصة لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكوبونين سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعتم الحكومة على مقتضى المادة السابقة (ثانيا) جميع المبالغ المينة في مواد ١٥ و ٢٢ و ٢٩ و ٩٥ من هذا القانون (م) ١٥ الجزء الذي يمكن دفعه سنوياً لصندوق الدين بمقتضى نص المادة الآتية من اصل الزيادات التي تظهر في الايرادات علاوة على المربوط لها في الميزانية بصير استعماله ايضاً في شراء سندات من سندات الدين الموحد وهذا مع عدم الاحلال باستعمالها عند اللزوم فيما هو مبين بالمادة السبعين — وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور امانة في صندوق الدين الى ان يقر مديريه بواسطة الايضاحات التي تقدم لهم من نظارة المالية التحقق من عدم لزومها لتسوية الدين السائر — واستهلاك الدين الموحد بطريق القرعة يكون ملغياً (م) ١٦ يعتبر زيادة في ايرادات المديريات والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما ربط في الميزانية

هذا القانون سندات مؤقتة لحاملها والديون التي يصير تسويتها فيما بعد تعطى بها سندات قطعية من اول وهلة والسندات المؤقتة المذكورة يجب استبدالها بسندات قطعية في مدة سنة من تاريخ نشر هذا القانون — وعلى ناظر مالية حكومتنا ان يصدر من تلقاء نفسه سندات قطعية بدلاً عن السندات المؤقتة التي لم يحصل تقديمها في هذا الميعاد ويضعها امانة في صندوق الدين على ذمة مستحقها (م) ٨ السنوية اللازمة لتسديدات الدين الممتاز من فائدة واستهلاك مبلغ قدره ١١٥٧٧٦٨ جنيه مصري عبارة عن ١١٨٧٤٠٤ ليرة استرلينية (في الدين الموحد) (م) ٩ الايرادات الآتية تبقى مخصصة لتسديدات الدين الموحد وهي (اولا) ايرادات الكمارك والعوائد الجاري تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في القطر بعد ان يخصم من تلك الايرادات والعوائد قيمة مصاريف الادارة (ثانيا) ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط من بعد ان يخصم منها سبعة في المائة على قيمة المتحصل في نظير مصاريف التحصيل والادارة — ويدخل في ايرادات المديريات المذكورة جميع الاموال والرسوم بكافة انواعها المقررة الآن والتي يصير ايجادها في المستقبل ما عدا ايراد الملح والدخان البلدي — اما باقي المصالح التي كانت ايراداتها مخصصة ايضاً للدين الموحد بمقتضى الذكر بتو الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ فتكون خارجة من التخصيص للدين (م) ١٠ الفائدة السنوية التي تعطى لسندات الدين الموحد تكون مقرر باعتماد اربعة في المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ اول مايه سنة ١٨٨٠ — وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين احدهما في اول مايه والثاني في اول نوفمبر (م) ١١ تسديد الفائدة باعتبار اربعة في المائة يكون مضموناً بالايرادات التي تخصصت في المادة التاسعة وان لم تكف فبالايرادات العمومية التي للحكومة (م) ١٢ الايرادات المخصصة للدين الموحد التي تحصل من ابتداء ٢٦ ابريل لغاية يوم ٢٥ أكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد قسط اول نوفمبر وما يحصل من الايرادات المذكورة من تاريخ

وتحصل في المديريات والمصلح المذكورة علاوة على مبلغ ٤٨٩٧٨٨٨ جنيه مصري الذي تقرر لمصاريف الحكومة بما فيه ويركوا لاستانة وتسديد الديون الاخرى الملتزمة بالحكومة بتاديتها بمقتضى نص هذا القانون من اصل ايراداتها العمومية وهذه الديون هي فوائد اسهم قتال السويس المطلوبة للحكومة الانكليزية وسنوية الدائرة الخاصة وسنوية المقابلة وزيادة الايرادات المذكورة تبقى حقاً للحكومة تتصرف فيها مادامت لم تزد على مبلغ الزيادة التي تظهر في ايرادات المصلح والمديريات المخصصة للدين — اذا كانت زيادة الايرادات المخصصة للدين لاتصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين الموحد اعني مبلغ ٢٨٣٠٠٠ جنيه مصري فما يلزم لتكملة نصف في المائة يصير دفعه لصندوق الدين من فايز الزيادة في الايرادات الغير مخصصة للدين فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شيء على سبيل التكملة فكامل الزيادات في الايرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة (م) ١٧ لا يحصل الاستهلاك الذي كان واجباً اجراؤه بطريق المشتري في استحقاقات اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ واول مايو واول نوفمبر سنة ١٨٧٩ واول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي من الفوائد الذي لم يدفع في الثلاث اقساط الاخيرة (م) ١٨ جميع البونات او السندات التي كان واجباً استبدالها بسندات من الدين الموحد بمقتضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها (م) ١٩ ناظر المالية ماذون بان يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ غايته ١٩٠٩٢٨٠ جنيه مصري عبارة عن ١٩٥٨٢٤٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو مبين بالمادة السادسة والعشرون — السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد محتسبة عليها من تاريخ اول مايو سنة ٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك المقررة اعلاه بدون ادنى فرق

في احكام مشتركة بين الدين الممتاز والدين الموحد

(م) ٢٠ الكوبيونات والسندات تدفع بالعملة الذهب في القطر المصري وباريس ولوندره بدون حجز شيء منها والدفعيات التي تحصل في باريس تكون بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فرنكاً بدون تغيير (م) ٢١ لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد (م) ٢٢ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة حسب المقرر في مادتي ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون المدني يسري مفعوله من جهة الخمس سنوات على فوائد سندات الدين الموحد والدين الممتاز ومن جهة الخمس عشرة سنة على نفس السندات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرعة — واحتساب المدة التي يسقط حق المطالبة بعد مضيها يكون بحساب السنة الشمسية الافرنكية — وقيمة الفوائد والسندات التي يسقط حق المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الدين الموحد (م) ٢٣ الايرادات التي تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ — وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب النصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري ويدفع هذا المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية ادنى حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت الآن في اتخصيصات (م) ٢٤ جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات سندات الدين الممتاز والدين الموحد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء (في السلف القصيرة المواعيد) (م) ٢٥ قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلف سنة ٦٤ الذي كان واجباً حصوله في اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطين السنة اشهر من السلفتين الآخرين اللتين استحق دفعهما في ٢٢ مايو و ٧ يولييه من سنة ١٨٨٠ (م) ٢٦ يصير استبدال سندات السلف الثلاثة المذكورة باعتبار ثمانين في المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموحد باعتبار ستين في المائة تحتسب عليها الفوائد من اول

ملحوظات

مايه سنة ١٨٨٠ (م) ٢٧ ارباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال ما هو (اولاً) فوائد السندات القديمة المستحقة عن سلفة سنة ٦٤ من اول ابريل سنة ٨٠ وعن سلفة سنة ٦٥ من ٧ يناير سنة ٨٠ وعن سلفة سنة ٦٥ من ٢٢ نوفمبر سنة ٧٩ لغاية ٢٠ ابريل سنة ٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلف المذكورة (ثانياً) الكسور التي تبقى عند الاستبدال وتكون اقل من اثني عشر ليرة استرلينية (م) ٢٨ يحصل الاستبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف وقد تحدد ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ٨٠ لتقديم السندات القديمة المقتضي استبدالها وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تتقدم من اربابها والسندات الجديدة التي تعطى بدلاً عن القديمة تحفظ امانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها والسندات القديمة يصير ابطالها وتسليمها لناظر المالية — وعلى ناظر المالية اتخاذ كافة الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متأخرات كوبونات واستهلاك الثلاث سلف (م) ٢٩ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمسة عشر سنة المنوه عنه في الفقرتين الاولتين من مادة ٢٢ يسري مفعوله على كوبونات وسندات سلف سنة ٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ وقيمة الكوبونات التي استحققت والسندات التي خرجت في الفرعة من وقت مبدا هذه السلف وسقط حق المطالبة بها تستعمل في استهلاك الدين الموحد (في وظائف ماموري صندوق الدين)

(م) ٣٠ صندوق الدين الذي صار ايجاده بالامر الصادر في تاريخ ٢ مايه سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ويستعمل هذه النقود بالتطبيق لاحكام هذا القانون (م) ٣١ المأمورون الكبار المناطون بالتحصيلات في المديرية والمصالح المخصصة ايراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين ولا تبرأ ذمتهم منها الا بمخالصات تعطى من

كومسيون الدين (م) ٣٢ المأمورون المذكورون في الاربع مديريات المخصصة للدين يقدمون لقومسيون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل نوع من الاموال والرسوم مبين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار رفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التحصيل والادارة والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية اخر يوم من الشهر وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ ابريل وفي ١٢ أكتوبر من كل سنة (م) ٣٣ مصلحة الكمارك ومصلحة السكة الحديد والتلفرافات ومينا سكدرية يقدمون للصندوق ايضاً كشوفات شهرية مبين بها الرسوم المقررة في السنة الجارية بما في ذلك المتأخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار رفعها والمبالغ المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المنصرفة في لوازم الادارة والمبالغ التي صار توريدها لصندوق الدين والباقي بالخزينة لحد اخر يوم من الشهر وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة من مصلحة الكمارك في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر ومن مصلحة السكة الحديد في ١٤ ابريل وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة (م) ٣٤ تعيين وعزل مستخدمي الصندوق وتسوية علاقته مع عملاء تكون بمعرفة مديره (م) ٣٥ مصاريف مستخدمي الصندوق وادواته والكومسيونات والمرتببات التي تخصص لعملاء ومصاريف الكامبيو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجملة جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين الممتاز والدين الموحد تكون على طرف الخزينة ويعمل عنها سنوياً ميزانية معرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار — وناظر المالية يعطي لصندوق الدين سلفة مستديمة بمناصفة الجزء الاكبر صرفه مباشرة من الصندوق من اصل المصاريف المذكورة (م) ٣٦ على قومسيون الدين ان يعلن في كل سنة تقريراً عن اجراءاته ويقدم حساب ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم

في حسابات مصالح الحكومة (م) ٣٧ لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة معها كان نوعها الاموافقة راي قومسيون الدين ومع ذلك يجوز لناظر المالية ان ياخذ بحساب جار مبلغاً لا يتجاوز اثنين مليون جنيه مصري (م) ٣٨ حيث ان كوميسارية الدين هم النائبون الشرعيون عن ارباب الدين العمومي فلمهم ان يقيموا اما المحاكم المخلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالايرادات المخصصة وبسعر فائدة الدين وبالضمانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يختص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد (م) ٣٩ جميع احكام الاوامر الصادرة في ٢ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى سرعية الاجراء

(الباب الثاني) - فيما يتعلق بالدائرة السنية (م) ٤٠ تكون ملكاً للحكومة املاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوعة بالكونتراتو الرقيم ٢ يولييه سنة ٧٧ او في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكونتراتو (م) ٤١ وهذه الاملاك تكون مخصصة لضمانه دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الحجز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلال بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨ - وايرادات الاملاك المذكورة ومحمولاتها لا يجوز الحجز عليها الا بشأن الديون الخصوصية التي عقدها الدائرة السنية لادارة استغالها بعد عقد الكونتراتو الرقيم ١٣ يولييه سنة ٧٧ (م) ٤٢ الاثمان التي تنتج من بيع هذه الاملاك تتخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره (م) ٤٣ يدفع للدائرة السنية من نقود التصفية مبلغ قدره اربعمائة وخمسون الف جنيه مصري لسداد المبالغ التي دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشئ لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مرتبة على التخصيصات الخديوية بواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين

وهما الحكومة والدائرة مطالبة الآخر بشئ بالكلية بخصوص الحقوق المتقدمة على سنة ٨٠ هذا ويخصم من مبلغ الاربعائة وحسين الف جنيه مصري المار ذكره كافة الاموال المطلوبة من الدائرة عن سنة ٧٩ (م) ٤٤ فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون خمسة في المائة على القيمة الاسمية اربعة منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالايرادات العمومية التي للحكومة والواحد الباقي يكون بصفة فائدة تكميلية - والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عندما يزيد صافي ايرادات الدائرة السنية بمقتضى الحساب المنوه عنه في مادة ٤٧ على المبلغ اللازم لسديد الفائدة بواقع اربعة في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة والفائدة التكميلية المذكورة يكون اعطاؤها بقدر مبلغ الزيادة لا غير ودفع الفائدة المقررة يكون على قسطين الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر من كل سنة ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوبونات - اما الفائدة التكميلية فانها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصل خصوصي ولا يعطى كسور فائدة اقل من ربع في المائة (م) ٤٥ يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هوأت (اولا) من مبلغ قدره ١٨٠٠٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من اصل مبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة الثالثة والاربعين (ثانيا) من زيادة صافي الايرادات على خمسة في المائة وذلك لحد القدر المبين في المادة السابعة والاربعين وهذا المبلغ الاحتياطي يتتري به سندات من سندات الدائرة السنية او من سلفة الاملاك الميرية او من الدين الممتاز او من الدين الموحد ويكون مخصصاً لتكملة العايدة باعتبار اربعة في المائة في حالة عدم كفاية الايرادات لذلك وعند استحقاق كل قسط يقرر مجلس الادارة المقدار المقتضي رهنه او يبيعه من هذه السندات لتأدية القسط باكمله بعد ابقاء النقود اللازمة لسير المصلحة (م) ٤٦ اذا كانت ايرادات السنة الحسابة المضاف اليها المبلغ الاحتياطي غير كافية لتكملة العايدة باعتبار اربعة في المائة على الدائرة ان تتدارك بواسطة الاستقراض ما ينقص عن ذلك عند استحقاق كل قسط

ملحوظات

(م) ٤٧ في آخر كل سنة تقطع الدائرة حساب إيراداتها ومصروفاتها فان ظهر ان صافي الإيرادات مع اضافة المبلغ الاحتياطي سواء كان صار صرفه في اثناء السنة او كان باقياً لغاية ٣١ ديسمبر لا يكفي لتأدية اربعة في المائة على القيمة الاسمية للسندات المتداول فيها على الحكومة - ثم ان تدفع للدائرة في مدة خمسة عشر يوماً قيمة الفرق - ولا يجري مطالبة الدائرة بشيء من اموال اطيانها الكائنة بالمديريات الغير مرهونة ما لم تتسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة (م) ٤٨ الجزء الذي يبقى نقدية في آخر السنة من صافي الإيرادات بعد دفع الفوائد باعتبار خمسة في المائة وتكون المبلغ الاحتياطي البالغ قدره ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصري يصير استعماله في الاستهلاك (م) ٤٩ يكون الاستهلاك بشراء سندات ما دام لم يتجاوز سعرها ثمانين في المائة فاذا تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة والسداد باعتبار ثمانين في المائة (م) ٥٠ تتشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومي ومجلس ادارة ومجلس اعلى (م) ٥١ تعيين الناظر العمومي يكون بامرنا ويكون له اجراء جميع التصرفات الادارية بالقيود الاتي ذكرها (م) ٥٢ يتألف مجلس الادارة كما كان مولفاً للمجلس الاعلى المقرر تشكيله في الكونتراتو الرقيم ١٢ يولييه سنة ٧٧ وتكون له جميع الوظائف التي كانت للمجلس الاعلى المذكور (م) ٥٣ تعيين ورفع جميع المتوظفين الكبار وايجارات الاطيان التي تكون اقل من ٣٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ست سنوات تعرض على المجلس المذكور للتصديق عليها - للمجلس ايضا ان يأذن الناظر العمومي بالمرامعة امام المحاكم مدعياً كان او مدعي عليه وان يحكم في المسائل الادارية التي يتراى له لزوم توسطه فيها (م) ٥٤ مراقبا الدائرة يتعينان بامرنا وانتخابهما يكون بمعرفة حكومتى انكلترة وفرنسا بصفة غير رسمية وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابهما بمعرفة من كبار متوظفي الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا او متقاعدين (م) ٥٥ المجلس الاعلى يتشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين واعضاء مجلس

الادارة وعند غياب المفتشين العموميين او وجود مانع يمتنعها عن الحضور ينوب عنها فيه مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتها وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والاقرار عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوي والتصديق عليه والتصريح بعقد السلف والبيع والاييجارات غير الايجارات المذكورة في المادة الثالثة والخمسين وتقدير المبلغ الذي لا يمكن تجاوزه في الحساب الجاري وتعيين نوع السندات التي يصير شراؤها بالمبلغ الاحتياطي ومع ذلك فان مشروعات البيع والاييجارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم اليه الا اذا كان المراقبان متحدين الراي على موافقتها في مجلس الادارة والقرارات التي تصدر من المجلس المذكور في هذا الشأن لا تكون واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار (م) ٥٦ المجلس الاعلى ان يحكم ايضا في قرارات مجلس الادارة التي يقدمها له احد اعضاء هذا المجلس (م) ٥٧ وزيادة على ما لمراقبي الدائرة من الوظائف الميمنة في النصوص السابقة يصير اعتبارهم نايين شرعيين عن حاملي سندات دين الدائرة العمومي ويسوع لها بهذه الصفة ان يطلبوا بواسطة جميع الطرق القانونية تنفيذ ما تعهدت به الحكومة لحاملي السندات المذكورين (م) ٥٨ سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات الدائرة التي لم تستبدل للآن يجب تقديمها لاجل استبدالها قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط حق المطالبة بها - وبعد مضي هذا الميعاد لا يجوز اقامة اي دعوى لاعلى الدائرة ولا على الحكومة بخصوص السندات والبونات المذكورة (م) ٥٩ على مصلحة الدائرة ان تطلب تسليم السندات المستبدلة او المستهلكة من جميع الاشخاص المودعة عندهم تلك السندات الآن وان تعطي لهم بها وصلاً لبراءة ذمتهم منها (م) ٦٠ تكون حقاً للدائرة ولا يجوز مطالبتها بها كوبونات دينها العمومي التي لم تطلب قيمتها في مدة خمس سنين احتساباً من تاريخ استحقاق كل منها وكذلك السندات التي تعين للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها في مدة خمسة عشر سنة وهذه المواعيد تحسب بحساب

السنة الشمسية الافرنكية (م) ٦١ سندات دين الدائرة الخاصة يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة مائة بسندات من سندات دين الدائرة السنية العمومي محتسبة عليها الفوايد من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ والسندات المذكورة يجب تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ٨١ والا سقط الحق فيها — والقسط السنوي المخصص الآن لدين الدائرة الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠ جنيه مصري يصير توربده من ناظر المالية للدائرة السنية في كل سنة النصف في اول ابريل والنصف الثاني في اول اكتوبر وكوبون الدائرة الخاصة المستحق في اول يناير سنة ٨٠ يصير دفعه عند الاستبدال لحاملي السندات من نقود التصفية — واما الفائدة المستحقة من اول يناير لغاية ١٥ ابريل سنة ٨٠ فتدفع اليهم باعتبار خمسة في المائة من عموم الايرادات التي للحكومة (م) ٦٢ جميع شروط الكونتراتو الرقيم ١٢ بوليه سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء مادامت لم تكن مخالفة لما تدون في هذا القانون من الاحكام (الباب الثالث - في الدين السائر)

(م) ٦٣ تصفية الدين السائر وتسويته تكون من الموجودات الآتية وهي (اولا) الباقي من سلطة الاملاك الميرية (ثانيا) النقود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٧٩ في خزن النظارات والمديريات والمصالح التي لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنتظم (ثالثا) الزائد من دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين العمومي (رابعا) المبالغ المتحصلة او التي يمكن تحصيلها من المتأخر لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والاموال من اي نوع كانت في المديريات والمصالح مخصصة كانت للدين المنتظم او غير مخصصة (خامسا) العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع او المصالح العمومية او لضمانة سلفة الاملاك الميرية او دين الدائرة السنية العمومي وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سدادته (سادسا) ما ينتج من تغيير البونات او السندات التي تسلمت او تسلم للخزينة من بعد اداء قيمتها عملاً بمنطوق

الاحكام الصادرة من المحاكم (سابعا) سندات الدين الممتاز التي يصير ايجادها على مقتضى المدون في مادة ٦ من هذا القانون (ثامنا) الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنتظم حسب المدون في مادة ١٥ من الزيادات التي تظهر في الموازين وذلك في الحالة المبينة بمادة ٧٠ (م) ٦٤ العقارات المذكورة في الفقرة الخامسة من المادة السابقة لا يجوز توقيع الحجز عليها من مديني تصفية الدين السائرة لغاية ٣١ مارث سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مديني الحكومة لغاية تمام التصفية (م) ٦٥ ناظر ماليتنا ماذون بان يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق السلفة قدره ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصري وان يعطي تأمينا عليه رهنا عقاريا على كل او بعض الاملاك الميرية المبينة في الفقرة الخامسة من مادة ٦٣ والاملاك التي ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف اثمانها في اداء المبلغ المذكور لحين تمام سدادته ولا يجوز توقيع الحجز عليها الا بعد اداء هذا المبلغ او لحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ غاية ما يكون (م) ٦٦ الدين السائر المقتضي تصفيه هو ما ياتي (اولا) ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم او التي تنشأ من احكام تصدر في القضايا المقامة عليها الان (ثانيا) جميع الديون التي اقرت او ثقر الحكومة على صحتها في اثناء التصفية وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ ما عدا السلف العمومية المنعقدة في الخارج او في القطر وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقا للنصوص الآتية اما التسويات التي سبق اجراؤها على حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة (م) ٦٧ تدفع بتمامها نقداً المطلوبات الآتية وهي (اولا) المتأخر من ويركوا الاستانة (ثانيا) الديون المضمونة برهونات عقارية مسجلة قبل ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك المخصصة لضمانة سلفة الاملاك الميرية (ثالثا) المتأخرات من الماهيات والمعاشات والاجر (رابعا) المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن صندوق الايتام بالشروط المبينة في مادة ٧٢ من هذا القانون (خامسا) المبالغ الموضوعة في خزن الحكومة على سبيل الامانة

ملحوظات

(م) ٦٨ وغير ما ذكر من جميع ديون الحكومة المبينة في مادة ٦٦ يجري تصفيتا من اصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة بمادة ٧٢ وما يتلوه من المواد ويجري دفعها بالشروط الآتية وهي — ثلاثون في المائة نقداً — وسبعون في المائة بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة محاسب لها فوايد من ابتداء ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ والديون التي تكون اقل من ١٩٥٠ (٢٠ ليرة استرلينية) تدفع نقداً وكذلك بقايا الديون التي تكون اقل من هذا المبلغ والمبالغ المتقتضي دفعها نقداً لا تحسب لها فوايد (م) ٦٩ الديون التي تنشأ من احكام المحاكم المزمع صدورها في القضايا المقامة الان بخصوص الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ يجري تسويتها من اصل ومصاريف وفوائد قانونية تحتسب لغاية حلول استحقاق كوبون الدين الممتاز الذي يتقدم على التسوية وتدفع على الوجه الآتي — ثلاثون في المائة نقداً — وسبعون في المائة بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها الحق في الكوبون الذي يكون جارياً وقت التسوية — والديون التي تكون اقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليرة استرلينية) تدفع نقداً وكذلك بقايا الديون التي تكون اقل من هذا المبلغ — واما المبالغ المتقتضي دفعها نقداً فلا تحسب لها فوايد (م) ٧٠ يحجز من الموجودات المخصصة لتصفية الديون السائرة بمبلغ ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصري قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز او ما يقابله من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبقى لسوية الديون المذكورة وعند عدم كفايته يصير تكملته من الاشياء الآتية التي تبقى دون غيرها ضماناً لارباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم والاشياء المذكورة هي (اولا) ما يكون باقياً بدون بيع من الاملاك المرهونة تاميناً على سلفة الستمائة وخمسين الف جنيه مصري المصرح اعقدها في مادة ٦٥ بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها (ثانياً) جميع املاك الحكومة الاخر الجائز حجزها وبيعها (ثالثاً) الجزء المخصص بالاستهلاك حسب المدون في مادة ١٥ من هذا

القانون من الزيادات التي تظهر في الايرادات الغير مخصصة للدين المنتظم ولا يصير استهلاك هذه الزيادات في الاستهلاك الا بعد تمام تادية الديون المذكورة في المادة السابقة ومع وجود هذا التخصيص فان الزيادات المذكورة التي تظهر في الموازين لم تزل معتبرة من النقود المبرية (م) ٧١ قد صار التصديق على التسويات المخصوصية المبينة بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (ا) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونة برهونات او امتيازات او فسخ كونترات معقودة بتوريد اصناف ولم يصير تنفيذها بتمامها (م) ٧٢ يدفع بتمامه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدّر بمبلغ ٢٩٠٩٧٦ جنيه مصري والدين المطلوب لديوان المكاتب الاهلية المقدّر بمبلغ ١٣٣٤٣ جنيه مصري — والمبالغ المطلوبة المذكورين من صندوق الاينام المتقتضي دفعها نقداً يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق او من نقود التصفية مع اضافة فائدة عليها باعتبار اربعة في المائة (م) ٧٣ ارباب الديون الذين بايدعهم احكام صادرة من المحاكم وعملت لحقوقهم تسويات خصوصية تدون في مادتي ٦٧ و ٧٢ لهم الخيار في التسويات المخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المبينة في مادتي ٦٨ و ٦٩ (م) ٧٤ مداين الدائرة الخاصة الذين بايدعهم حوالات على مخصصات الخديو السابق ومقيدة بنظارة المالية او مؤشر عليها منها او الذين بايدعهم احكام صادرة من المحاكم مؤيدة لحقوقهم يصير اعتبارهم مثل مدايني الحكومة وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة في مادتي ٦٨ و ٦٩ ومع ذلك فمن كان منهم اخذ رهنًا على عقار من عقارات الدائرة الخاصة يكون مخيراً اما باجراء ماله من الحقوق على المرهون او بترك الرهن والاستيلاء على مطلوبه بالشروط المذكورة اعلاه — وعلى المداينين المذكورين ان يعلنوا ما يختارونه في مدة ثلاثة اشهر ابتداء من نشر هذا القانون والا لا يصير اعتبارهم كمدائني الحكومة وان اجروا ماله من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم ادنى حق في

الرجوع على الحكومة بما يتبقى من ديونهم — اما الذين تدفع لهم ديونهم من تقود التصفية فموقوفهم في الرهونات تنتقل للحكومة بمجرد الدفع لهم (م) ٧٥ تستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة ١٨٧٨ من مخصصات حضرة دولتو اسماعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات حضرات اعضاء عائلته الا في ذكرهم وهم حضرة دولتو والدته وحضرات الاميرات حريماته وحضرات الاسراء انجاله وزوجاتهم واولادهم والاميرات كريماته وازواجهن واولادهم ولا تصير مطالبتهم بالمبالغ المطلوبة منهم او من دوائرهم على سبيل اموال او عوائد متأخرة لغاية اول يناير سنة ١٨٧٩ وزيادة على ذلك فانه يتخصص مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من تقود التصفية لتسوية الديون المطلوبة من اعضاء عائلتنا المذكورين اعلاه وتسوية الديون المطلوبة من الدائرة الخاصة بخلاف الديون المذكورة في مادة ٧٤ واجراء هذه التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بان تنبع في ذلك نصوص القانون الجاري العمل بمقتضاه امام المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتوزيع على الغرماء (م) ٧٦ يتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنيه مصري لصرف المتأخر من مخصصات اعضاء عائلتنا المذكورين في المادة السابقة عن سنة ١٨٧٩ (م) ٧٧ المخصصات السابقة على اول يناير سنة ١٨٧٩ المتأخرة لباقي اعضاء عائلتنا خلاف المذكورين في مادة ٧٥ تصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة في مادة ٦٨ واما متأخرات مخصصاتهم سنة ١٨٧٩ فتصرف لهم بتمامها (م) ٧٨ ان المرتب السنوي الذي قدره ٦٠٠٠٠ ليرة استرلينية السابق تقريره لحضرة دولتو الامير عبد الحليم باشا ومعطى به بونات خزينة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ الى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصري بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ وهذا المرتب السنوي غير جازي تحويله ولا توقيع الحجز عليه وقد محيت من دوائر ديون الحكومة بونات الخزينة المعبر عنها ببونات حليم المحررة من نظارة المالية في ٢ اكتوبر سنة ١٨٧٠ الموافق ٧ رجب سنة ١٢٨٧ ومنمرة من غمرة

٢٣ وما يتلوها من النمر لغاية غمرة ٨٠ (والغاية داخلية) قيمة كل واحد من البونات المذكورة ٢٩٢٥٠٠٠ قرش (٣٠٠٠٠ ليرة استرلينية) استحقاق ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ و ١١ يناير و ١١ يولييه من السنين التي تلوها ولا يصير دفع اي بون من البونات المذكورة في اي يد وجد (م) ٧٩ زيادة على المرتب السنوي البالغ قدره ١٥٠٠٠ جنيه مصري المندرج بميزانية الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فان كامل مبلغ الخمس بونات وقدره ١٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية المستحق دفعها في اثناء سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨١ وفي ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويحتمل ان تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملاً بنصوص الكونتراتو المعقود في ١١ يولييه سنة ١٨٧٠ بين حضرة دولتو الخديو اسماعيل باشا وحضرة دولتو الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون ويصير درجه ضمن الدين السائر ليجري تسويته ودفعه بالشروط المبينة في مادة ٦٨ (م) ٨٠ يكون لحضرة دولتو البرنس حليم الحق في اخذ التركات التي آلت او توول اليه ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت لتنازله عن ذلك المندرج في الكونتراتو الرقيم ١١ يولييه سنة ١٨٧٠ (م) ٨١ يعتبر لغواً كان لم يكن القيد المدون في نفس الكونتراتو المذكور الذي بمقتضاه تنازل حضرة البرنس حليم عن طلب اي مرتب له واولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية التي عبرة كل واحد منها ١٥٠٠٠ جنيه مصري المذكورة في مادة ٧٨ (م) ٨٢ حالة كل من الحكومة وتركته المرحوم اسماعيل صديق باشا تبقى مقررة على الوجه الاتي — وهو ان الحكومة تعهد بما على التركة من الديون المعترف بصحتها وبالديون التي يحتمل ان تنشأ من الدعاوي المقامة الان عاينها كما هي مبينة في الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بتمامها نقداً وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وهما الحكومة والتركة او مستحقوها مطالبة الاخر بشيء ولا طلب اعمال حسابات بينهما ولا اقامة دعاوي ولا مطالبة ولا استرداد شيء ما باي سبب كان

ملحوظات

(م) ٨٣ يترتب على تسويات الديون ودفعها بالقيود والشروط المدونة في هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصالحتها براءة كلية وقطعية من جهة مدايني التصفية ومن يقوم مقامهم مهما كان ما لهم من اوجه الاولوية بدون احتياج لان تعمل بخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ حسابات اخرى ولا لاقامة دعاوي ولا للمطالبة بحقوق او استرداد من كلا الطرفين وبناء على ذلك يجب على المداينين الذين يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط الميية في هذا القانون ان يعطوا كتابة عند اخذ مستندات المخالصة منهم بقبولهم شطب ومحوي رهن عقاري وغيره من الحقوق يكون قد سجل لهم على املاك الحكومة فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى المحاكم ان تاسر محو وابطال ما ذكر — وكذلك يكون العمل في حق كافة الاجراءات التحفظية والتنفيذية التي يكون قد اجراها بعض مدايني التصفية على الحكومة ومصالحتها قبل نشر هذا القانون او التي يجرونها بعد نشره وهذه المادة لا تخل بشيء ما من الحقوق العينية المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية اعطيت بتوافق وتراضي الطرفين ومصاريف تسجيل او محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية

(م) ٨٤ املاك الحكومة الميية في الدكر بتوالقيم ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ تكون معتبرة من ضمن الاملاك الميرية العمومية الغير جائز توقيع الجزع عليها او تملكها بمضي المدة الطويلة بشرط ابقاء سرايتي المنية والروضة مخصصتين لضمان دين الدائرة السنية العمومي كالمبين في مادة ٤١ من هذا القانون ومع ذلك الحقوق المكتسبة بمقتضى رهونات مسجلة على تلك الاملاك قبل نشر الديكر بتو المذكور تكون مرعية ولا يجوز بيع العقارات الميية في الديكر بتو السالف الذكر الا اذا صدر دكر بتو بادخالها ضمن العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها

(م) ٨٥ جميع المبالغ المطلوبة للحكومة او لمصالحتها من مدايني التصفية باي وجه وباي سبب كان يصير خصمها قبل اجراء اي تسوية كانت مما لهم من الديون وذلك بدون اخلال بالمصاصات الخصوصية

المدونة في هذا القانون (م) ٨٦ ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من اي شخص كان اقامة اي دعوى كانت على الحكومة او على مصالحها امام اي محكمة لاي سبب وباي صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ ما لم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل في تحديد مقدار الديون المنبه عنها في مادة ٦٦ وبالقيود الميية في مادة ٦٧ وما يتلوها

(الباب الرابع) - في المقابلة

(م) ٨٧ لائحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الديكر بتو الصادر في ٦ يناير سنة ٨٠ تبقى ملغية بوجه قطعي بالقيود الميية في المادة الخامسة من الديكر بتو المذكور ونصوص مادة ٣ من ذلك الديكر بتو تكون ملغاة ايضاً ودفعات المقابلة التي ثبتت صحتها تجعل حقاً في التعويض الاتخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة ادناه ماكين الاطيان المختصة بها هذه الدفعات — ويعتبر ما كان من تكون الاطيان مقيدة باسمه في دفاتر الاموال هذا مع عدم الاحلال بحقوق غيرهم — وعلى المالكين المذكورين ان يثبتوا حقوقهم في طلب يقدمونه بالكتابة او شفاهاً قبل اول يناير سنة ٨١ للمديرين او للمامورين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك (م) ٨٨ ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجري اعمال الحسابات الشخصية المختصة بالمطالبين بان يعتبرهم مداينين (اولاً) بالدفعات التي اجراها بالتوالي المطالبون المذكورون او المالك السابقون على سبيل المقابلة (ثانياً) بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار اربعة في المائة ثم يصير اعتبارهم مديونين (اولاً) بمبلغ الامتياز الذي خصم سنوياً من اصل الاموال بناء على دفع المقابلة (ثانياً) بمتاخرات الاموال والرسوم من اي نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ وكل نص مخالف لا ذكر يعتبر لغواً ملغياً (ثالثاً) بفوائد مبالغ الامتياز والمتاخرات والديون المذكورة بواقع المائة اربعة — ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينة اودج التي ينصح انها

غير حقيقية والتي تكون قد تقيدت بمقتضى اوامر عليه ولم يعقبها دفع — والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة الذي هو عبارة عن صافي مطلوب كل واحد من اصحاب الحقوق يكون اساساً لتوزيع التعويض (م) ٨٩ يتخصص مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري ابتداء من اول يولييه سنة ٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة ويؤخذ المبلغ المذكور من الايرادات المينة في الميزانية المخصصة للدين العمومي بمقتضى مادة ١٦ — والمقدار المذكور يجري توزيعه على المالكين السالف ذكرهم باقساط سنوية تخصم من اصل اموال الاطيان وهذا التوزيع يصير اجراؤه بينهم بالنسبة لصافي مطلوباتهم التي تنقرر من واقع حساب كل منهم — وفي حالة ما اذا لم تتم التصفية في وقت بحيث يمكن خصم نصف سنوية سنة ١٨٨٠ من اموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للمولين في جرائد سنة ٨١ (م) ٩٠ الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة خمسين سنة وتتقيد بالبلاد في دفتر خصوصي يدرج به في الحسابات المفتوحة فيه لكل من ارباب الحقوق مقدار التقاسيط السوية على التوالي والقسم التابعة له ويان الاطيان التي تختص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيازتها ومقدار ضريبتها — وعند نقل ملكية كل ارض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب ماكها الاصلي ويضاف لحساب المالك المستجد في الدفتر الخصوصي المذكور (م) ٩١ عند تنجيز اعمال التاريخ يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضريبتها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة (م) ٩٢ يسلم المدير لكل من ذوي الحقوق وقت عمل الحسابات وعند انتقال الملكية شهادة يبين فيها مقدار التقسيط السنوي الذي يتقيد في دفتر البلدة الخصوصي — والتقاسيط السنوية تثقيد كل سنة في الاوراد التي تستخرج من جريدة المولين وتستنزل من ضرائب اطيانهم — وفي المواعيد التي تتحدد بمعرفة ناظر المالية على الصيارف ان يخصموا كل سنة تقاسيط السنة الجارية في دفاتر تحصيل

الاموال بصفة دفعة مقبوضة من ارباب الحقوق من اصل اموال اطيانهم وفي مقابلة هذه الخصومات يبقى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذي تخصص لتادية هذه السنوات ومع ذلك فان الجزء الذي يخص منها المديريات المخصصة للدين العمومي يلزم رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر (م) ٩٣ تبين في لائحة يقدمها ناظر المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المتقضي اتخاذها لعمل حسابات المقابلة وعمل دفاتر التقاسيط السنوية وكيفية العمل فيها ولراجعة العمليات (الباب الخامس) — احكام عمومية

(م) ٩٤ المصاريف من اي نوع كانت التي ترتب على اعمال التصفية تؤخذ من عموم موجودات تصفية الدين السائر (م) ٩٥ ما يتبقى من الموجودات تصفية الدين السائر بعد ادائه يصير توريد له لخزينة الدين العمومي وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد (م) ٩٦ يصير اعمال حساب خصوصي عن اعمال التصفية ويجري تقديمه لنا من ناظر المالية قبل ٣١ مارث من كل سنة عن المدة الماضية لحد ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى ان تتم الاعمال المذكورة وهذه الحسابات تنشر في جريدة المونيتور ايجيبيسيان (م) ٩٧ لا يترتب على هذا القانون ادنى اخلال بشروط الكوتتراتو المنعقد في ١٤ ابريل سنة ٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدي سلفة الاملاك الميرية وبمقتضى هذه الشروط ايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط لضمانة السلفة المذكورة (م) ٩٨ يصير نشر هذا القانون في جريدة المونيتور ايجيبيسيان ويكون مرعي الاجراء ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هناك نصوص مغايرة له ناشئة من قوانين او ديكريبات او قرارات من المجلس الخصوصي او اوامر عليه او لوائح او كوتتراتات او عوائد متبعة (م) ٩٩ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه — صدر بسراي راس التين في يوم السبت ١٧ يولييه سنة ٨٠ موافق ٩ شعبان سنة ١٢٩٧ (الامضا) (محمد توفيق) بامر الحضرة الحديوية (رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية وناظر المالية موقتاً) (رياض)

ملحوظات

(ثالثاً) دعاوي متنازع فيها وهي مقامة امام المحاكم مبالغتها تحت الثبوت والتقدير — عائد وشركاؤهم — عن فرق ثمن بونات يدعون انه صار مشتراها على ذمة المرحوم اسمعيل باشا صديق — عائد وشركاؤهم — عن راس مال يدعون انه تعهد به ولم يورده المتوفي في محل الشركة المعروفة باسم عائد وشركائهم — حسن موسى العقاد — عن مبلغ يدعي انه اجرى تسليفه نقدية — مارينلي — عن اشغال واشياء اجرى توريدها — يوسف كحيل — عن دين محول اليه (رابعاً) اجرة ابوكاتو التركية تحت التقدير تصفية — (التعليمات التي ينبغي اتباعها في صرف الدين السائر)

ان الصرف لنا في الحكومة يكون محصراً في بطاقة المالية وهذه التعليمات تنصن الاجراءات التي ينبغي اتخاذها في تسوية الدين السائر وصرفه (م) ان دائي الحكومة الذين يقدم خلاصات شرعية التي صار قبولها او اعتقادها صفة احكام قطعية يجب عليهم ان يقتصروا الى قلم قصايا نظارة المالية مصحوبين بحسابات مطالبهم والمستندات لذلك ثم ان افوكاتو مستشار نظارة المالية باتحاده مع اثنين من كتاب الحسابات يقوم بتسوية الديون ويسلم لارباهاا انعامات بالصرف لقلم التصفية وهذه الانعامات يوزع عليها وكيل المالية باعتبارها وهي تكون مشتملة باللغة العربية والترسائية على اسماء الدائنين او وكلائهم وقيمة كل دين بالرقم والكتابة ومنى سلموه تلك الاشعارات الموشر عليها باعتبارها لقلم التصفية يعطى لهم بدلا منها بدون مراجعتها ولا تحقنها اذن صرف مخزينة المالية وكذلك اشعار للسكرتاريا بتسليمهم شهادات وقيمة بالسدادات المتقضى اعطاؤها لم اذا مست الحاجة لذلك وكل صرف يتم بحضور مدوب من نظارة المالية يكون مكملاً باستلام الاوراق والمخالصات (م) ٢ واما الدائون الذين ليسا يقدم خلاصات شرعية فينعي لم ان يقتصروا بقلم التصفية بطارية المالية مصحوبين باوراق ومستندات ديونهم ويكشف عن هذه الاوراق يكون على نسختين اصليتين فالاوراق والسحة من الكشف المرفع عليها من الدائس تسلم جميعها لقلم التصفية واما السحة الاخرى بعد التوقيع عليها من مدير قلم التصفية تسلم للدائس وكل كشف من الكثوفة المذكورة يصير فيه وتوضع عليه السرة المسلسلة وقلم التصفية يقوم بمراجعة الاوراق بالترتيب على حسب المحصور واحداً بعد واحد وبعد اعتماد صحة الديون وتقريرها بجهر اذونات الصرف وكل اذن صرف يوشر عليه من مدرعموم الحسابات ورئيس قلم المحوزات بقسم القصايا وفصلاً عن ذلك يوشر عليه بالاعتماد من وكيل المالية ثم يحرر حافظة باذونات الصرف تكون مشتملة على عمدة السائل للكشف الحكيم عنه وعلى اسماء الدائنين ويصير

ناظر الجهادية (عثمان رفيق) ناظر الاشغال العمومية (علي مبارك) ناظر الخارجية (مصطفى فهمي) ناظر الخفانية (حسين فخري) ناظر المعارف (علي ابراهيم) ناظر الاوقاف (محمود سامي) —

وهذان هما الكشفان المتوعدتهما في احدي المواد (كشف (١) عن التسويات التي حصلت)

٠٠ ٤٠٩٥٠٠٠٠ جريغليد وشركاؤه ١٤ يونيه سنة ٨٠
٢٢ ٣٩٠٥٨١٦ جورجى زورو وشركاؤه ٥ يوليه «
٢٥ ٠٠٧٢١٦٢٦ اشيل باريزو ١٠ يوليه سنة ٨٠
٠٠ ١٣٧٨٦٥٠ كويل وجرسوبج وكرشياوم في
٢٤ مايو سنة ١٨٨٠

٠٠ ٦٣٣٧٥٠٠ رمتون

٠٠ ٢٣٤٠٠٠٠ ارمنسترونج

٠٥ ١٩٣٩٩١٣٨ بابونوه

٢٠ ٠٧٢٢٩٦٨٣ اخوان روسوه

٣٢ ٨٢٢٦٢٤١٤

كشف (ب) اولاً ديون مثبتة امام المحاكم الشرعية ولم يكن عليها فوائد ولا مصاريف

٣٣ ٤٦٨٣٤٧ مصطفى صديق باشا

١٥ ٠٧٧٦٣٠ فريده هاتم

٠٠ ٠٣٢٩١٦ سن موريس

٠٠ ٠٢٦٥٠٠ روشمن

٠٠ ٠١٠٧٢٥ كورونكو

٠٨ ٠١١٨٦٣ محمد افندي برتو

١٦ ٦٢٧٩٨٣

(ثانياً) ديون مثبتة امام المحاكم المختلطة تحتسب عليها الفوائد لغاية تمام السداد ويلبها ايضاً المصاريف

٠٠ ٢٦٣٢٥٠٠ بنك الانجلوايجيبيسيان عن حسابه
(استحقاق غاية فبراير سنة ١٨٨٠)

١٤ ٢٣٤٥٣٢ البارونة ايساوردنس حساب تقريبي

٣٦ ٠٠٥٢٢٧٦ اخوان شيلان » »

١٦ ٠٠٦٣٣٥٢ ادوار كبراره » »

٢٣ ٠٠١٨٧٩٤ قومبانية نيفليل » »

٢٧ ٠٠٠٨٤٤٤ اوريك » »

٣٦ ٣٠٠٩٩٠٠

نشرها يومياً بالجرائد الرسمية عريية كانت او فرنساوية وتلصق على باب خزينة المالية ويجب على الدائنين المدرجة اسماؤهم في تلك المحافظة ان يسلموا لقم التصفية نسخة الكشف الباقية في يدهم ويستلموا منه اذن صرف مخزينة المالية واذا اقتضى الحال فيستلموا ايضا اشعاراً للسكرتاريا باعطائهم شهادات واقعية بالسندت المتقضي تاديتها لم (م) ٢ اما تصفية صندوق الايتام وديون بيت المال فتكون في بيت المال على الوجه الذي عينه القومسيون المنتدوب لذلك واما تصفية ديون تركة اسماعيل باشا صديق وديون الدائرة الخاصة وامراء الناملية المندوبة المتصوص عليها بمادتي ٨٢ و ٧٥ من قانون التصفية بمسير اجرائها بقسم قضائيا نظارة المالية بالكيفية التي تقرر فيما بعد (م) ٤ ان الدائنين المقيمة ديونهم بالنظارات ما عدا نظارة المالية وكذلك بالمصالح ينبغي لهم ان يحضروا هذه النظارات والمصالح وتصير الاجراءات في حتم على حسب منطوق الفرع الاول والثاني والثالث من المادة الثانية بالنظارات والمصالح بعد ان تراجع كل دين وتقرر الحساب عن اصله ينبغي لها ان ترسل لقم التصفية بنظارة المالية كشفاً على تسوية ذلك الدين واوراق المستندات المتعاقبة به داخل مطروف محتوم وبوضع الامضاء على الكشف ويؤشر على كل ورقة من الاوراق مع وضع التمرة عليها جميعاً ثم ان قلم التصفية يعطي وصلاً بتلك الاوراق ويراجع كشف تسوية الدين لتحقيق صحتها ويقرر حساب الفوائد حين الانتفا وبعد ذلك ينبغي لهذا القلم ان يسلم للدائن اذن صرف لخزينة المالية اولاى خزينة اخرى ترى الحكومة مناسبة تكليفها بالمصرف (م) ٥ اما تسوية الديون المقيمة بالمديريات والمحافظات والمصالح فيكون اجرائها بالاوجه المبينة بالمادة الثالثة بمعرفة هذه المديريات والمحافظات والمصالح نفسها ثم ترسل هذه المديريات والمحافظات والمصالح كشوفات تسوية الديون واوراق مستنداتها جملة بعد جملة الى قلم التصفية لنظارة المالية وعلى هذا القلم بعد اجراء التحقيقات واستعمال الطرق المبينة بالفرع الثالث من المادة الرابعة يصدر اذونات الصرف وحين وصول اذونات الصرف للمديريات والمحافظات والمصالح المذكورة ينبغي لها ان تشترى باب الديون بذلك وتدعوم للتوجه الى الخزينة التي تكون مكلفة بالصرف ويقدم كل شهر لقم التصفية بنظارة المالية كشوفات عن ما يجري صرفه وبصير تعيين مفتشين لملاحظة ضبط عمليات التصفية بالاقاليم

تصفية — (ترجمة صورة الجواب الذي تقرر لما موري صندوق الدين العمومي من عطفون لوناظر

المالية في ٢٢ فبراير سنة ٨٠

ايها السادة طلبتم منا في جوابكم الرقم ٤ فبراير إعادة توريد ايرادات الكمارك والدخولية والدخان والمطرية والهويسات وكوبري قصر النيل لصندوق الدين اما من خصوص ايرادات الكمارك فقد كان صدر التنبيه منا على الملحقة المذكورة بان تبقی طرفها ايراداتها امانة مفكرين انه ربما يحصل اتباع ما كان قرره كومسيون التحقيق فيما يتعلق بتخصيص ايرادات الكمارك لدين السديكانو الكبير وحيث

ان الحكومة تمكنت من سداد هذا الدين بدون ان تحتاج لاجهاد سندات جديدة يكون اداؤها مقبولة بايرادات الكمارك قد دعونا هذه الملحقة بان تسلم لجنايتكم الايرادات التي كانت محنولة عندها احتياطاً واما من خصوص باقي الايرادات المذكورة التي هي مع ذلك اقل اهمية بكثير من الاولى فلا يمكننا الا ان نامر بتوريدها لجنايتكم لان المسائل المتعلقة بالنسوية المالية لم تحل للان وانه من المحتمل ان يترتب على هذه النسوية حصول تغيير فيما تخصص للدين من الايرادات كما سبق عرض ذلك من كومسيون التحقيق هذا وقد طلبتم منا ان نحيط جنايتكم علماً بالاسباب التي اوجبت تاخير تقديم صورة النسوية المالية وربما اذا كان في وسع الحكومة ان تحدد ميعاداً لذلك فافيدكم بالي اكثر العالم تاسفاً من التأخير الحاصل في نشر هذه النسوية على ان امتداد هذا التأخير يضر ضرراً يافاً باعتبار الحكومة المصرية ويعيق تنظيم الادارة الذي نحن مشغولون به الان وبوجوب زيادة ما على المخزينة من الاثقال بل وبصرها للجزء العظيم من مدايني الحكومة من العوائج الحقة ومن خصوص هذا التأخير فلا يمكن الا التخلي عن كل مسؤولية فيه — ثم ان الحكومة المصرية عند اتباعها ما سبق توضيحه من تقريرات كومسيون التحقيق الذي كنتم من اعصائه اجرت ما كان متعلقاً بها بوضع الاصلاحات التي سبق الاقرار والاعتراف بلزومها فانها لم تناخر عن الغاء المقابلة مع ما كان يترتب عليه من الصعوبات — هذا وسبق ان كومسيون التحقيق طلب ايضاً اجراء جملة امور منها ان يضاف مبلغ مائة وخمسين الف جنيه على مربوط الاطيان العشورية فصدر الذكر بتو الرقم ١٨ يناير سنة ٨٠ بربط هذه العلاوة ومنها ان تلغى العوائد الشخصية وان بصير معافاة المزارعين من العردة وان تلغى ايضاً جملة عوائد قبيلة الايراد ومصرع بالاوالي فصدر الذكر بتو الرقم ١٧ يناير سنة ٨٠ باجراء جميع هذه الترتيبات ومنها ان ينظر في طريقة تحصيل ضريبة الملح فصدر الذكر بتو الرقم ٢١ ديسمبر تغيير هذه الضريبة التي كانت مفروضة على الاهالي واستبدالها برسم يؤخذ على ما يصرف منه للاستهلاك ومنها ان تلغى السخرة وان يوضع بدل هذه الطريقة الموجبة للظلم والاعتساف لائحة تقسم فيها المصاريف التي تلزم لحاز الاشغال العمومية على جميع ارباب الاطيان بوجه العدل والانصاف فلان لم يصر نهو هذه المسئلة بوجه قطعي لكنرة تشعبها ولكن الحكومة وضعت لائحة قر عليها مجلس الطار بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ٧٩ للسريع على مقضاها من ابتداء هذه السنة وذلك على سبيل التجربة ومنها ان يرتب قلم حسابات للميزانيات فصدر الذكر بتو الرقم ٢٠ يناير سنة ٨٠ بنشر ميزانية وهي اول ميزانية صار نشرها في القطر المصري على حسب الاصول المرعية وستكون الحاسبة في المستقبل على مقتضى اجراء هذه الميزانية ومنها ان بصير ترتيب طرق التحصيل المنبه عليها في مادة ١٠ من الذكر بتو الرقم ٢ مايو سنة ٧٩ فعلى مقتضى الكونتراتو المعقود في ٨ فبراير سنة ٨٠ قد فتح البنك الملكي العثماني للحكومة

ملحوظات

حساباً جارياً ليمكنها لتقدر معلوم من عدم طلبها الاموال من ارباب الاطيان الا في الوقت الذي يتسرع فيه دفعها باكثر سهولة وذلك كطلب كومسيون التحقيق ومنها ان يصير تشكيل مجالس مستقلة للنظر والحكم فيما يتعلق بطلب الاموال من الدعاوي فقد شككنا بموجب القرار الرقم ٣١ ديسمبر كومسيوناً مكلفاً بتحقيق الدعاوي فيما يتعلق بالاموال وذلك لمحين التمكن من ترتيب مجالس ادارية بوجه قطعي ومنها انه لا يصير تحصيل ادنى ضريبة الا على مقتضى قانون ينشر في مجبوعة رسمية وان يدير النظر في ضريبة الاراضي وان يكون تنظيم الدفاتر السنوية على حسب التاريخ فقد صدر الدكر رقم ٢٧ ديسمبر بتشكيل كومسيون ومجرد تشكيله شرع في اعماله وهو مشغول الان بجمع القوانين المتعلقة بضريبة الاراضي والبحث فيما استنتجته مصلحة التاريخ لغاية الان وبعرض الاصلاحات اللازم اجراؤها على حسب التجارب المكتسبة في مدة سنة وقد تمكن هذا الكومسيون من تقديم صورة لائحة للحكومة بخصوص تعيين تقاسيط ضريبة الاراضي وسيجري العمل بمقتضى هذه اللائحة ابتداء من هذه السنة وحصل الشروع بمديرية المجيزة في النظر لتنظيم دفاتر القري على قول التجربة وسيدرج في مجبوعة القوانين الجاري طبعها الان الاجراءات الرسمية التي حصلت من ابتداء سنة ١٨٧٦ ويكون ظهورها في كل شهر من الان فصاعداً بلا انقطاع ومنها ان يصير النظر في الطريقة المتبعة في تحصيل عوائد الدخان البلدي فقد كان وضع لذلك قانون في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٦ وصار مهملًا ليوماً هذا وقد صار الان متبعاً بعد ان حصل فيه بعض تعديلات تصدق عليها بالدكر رقم ١٩ يناير — هذا ولم تقتصر الحكومة على بذل مجهودها في نجاح هذه الاصلاحات الادارية والمالية بل اجرت كل ما كان في وسعها لاجل الوصول لتسوية الحالة المالية فدفعت في شهري ديسمبر ويناير لارباب الدين السائر مبلغاً قدره مليون ومائة الف ليرة انكليزية تقريباً واستحصلت بذلك على رفع الرهونات العقارية التي كانت مانعة من دفع الباقي من سلفة الاملاك الميرية وفي اخذ الان في المذاكرة مع الدول الاجنبية لاجل الحصول على رضام يدفع المتأخرات من وبركو الاستانة والماليات والمعاشات من نفود هذه السلفة وذلك حسب طلب كومسيون التحقيق وقد اجرت تسوية دين السنديكاتو الكبير الذي رضي باخذ السندات التي كانت محفوظة عنده تاميناً على دينه وعقدت مع كومبانية جرينفيلد تسوية صار على موجهها تنزيل خمسمائة وثلاثين الف ليرة انكليزية تقريباً من دينهم بواسطة ترك الحكومة مقداراً من السندات التي كانت مرهونة على الدين المذكور وذلك لسهولة الحصول على تخليص ايرادات ميناسكندرية من ايديهم وتوريدها لصندوق الدين وقد كلفت الحكومة بعض كومسيونات بالشروع في تحقيق جميع ما لها من الاملاك الجائز الصرف فيها وفي تقدير ما تساويه من الاثمان واثم جملة من الكومسيونات المذكورة ما احيل عليهم من الاشغال — هذا واما من خصوص الدين

القونصوليد فقد تبين في جواب المحضر الفخيمة الخديوية الرقم ٦ يناير التعهدات التي في امكان الحكومة ان تتعهد بها محاملي السندات وبالجملة فقد حصل الاجتهاد بمهمة ونشاط في تقييد الاعمال الابتدائية اللازمة للوصول الى تصفية الدين السائر التي كان بود الحكومة الشروع فيها فوراً فمنعها من ذلك جملة اسباب (اولاً) ان الخراجات دوروتشيلد اقاموا بعض اعتراضات بخصوص سداد الاموال المستحقة على الاملاك الميرية المخصصة لضمان سلفة سنة ١٨٧٨ حتى انهم زعموا بانه لا ينبغي ربط اموال بالكلية على الاملاك المذكورة واذا لم يجابوا لطلبهم هذا يمتنعون من دفع الباقي لتلك السلفة — وقد علمنا بالجواب الذي ارسلناه في هذا الشأن لوكيل الخراجات روتشيلد والطاهر لنا ان الحق الذي للحكومة ليس محلاً للاعتراض والمنازعة وذلك ما يوجب حصول الامل في الوصول لحل المسألة من غير لزوم لتوسط الحاكم ولا شك عندنا في انكم ترون ذلك كما هو مترائي لنا على ان دفع الباقي من السلفة لا يمنع من حدوث مشكلات اخرى لا يخفى للحكومة حلها بمفردها — هذا وعلى فرض توريد باقي السلفة لصندوق الدين فلا يتأخر للحكومة تاديبه الى ارباب الدين السائر الذين عقدت هذه السلفة لاجل تسديد ديونهم فانه سبق تنازل المحصرة الخديوية واعضاء عائلتها عن املاكهم للحكومة لتتمكن بذلك من عقد سلفة وقد تم عقدها فمع ذلك ما زالت الحكومة مضطرة الى الحصول على توافق اربعة عشر دولة لسداد المطلوب لدين واحد فان لم ترض احداهن بذلك كما وقع من عهد قريب تلزم الحكومة بان تؤخر امان سداد الديون التي تسمر فائدتها بحسوبة باعتبار اثني عشر في المائة واما دفع وبركو الاستانة الذي هو اول واجب على الحكومة المصرية واما دفع الماهيات والمعاشات الباقي منها متأخرات من عدة سنين وعلى فرض الحصول على رضا الاربعة عشر دولة المذكورة والاستئناس على الباقي من سلفة الاملاك الميرية فهذا لا يمنع من حدوث مشكلات مائة للتقدمة فانه قد اعترف كومسيون التحقيق بان ايرادات الحكومة لا تمكنهم من الاستمرار على دفع فائدة الدين القونصوليد باعتبار سبعة في المائة وراى من الضروري ان يطلب من ارباب الدين السائر تجاوزهم عن مبالغ صار الاجتهاد في جعلها قليلة بحسب الامكان بحيث لا يجهل المستقبل بما لا يمكنه القيام به من التكاليف الا انه من المستحيل فعلاً الاستئصال على رضا جميع الديانة بتسوية تحمل حقوقهم محصورة في اي قدر كان او تؤخر المصانة بها ومن المعلوم ان حاملي بونات الدائن على المالية وارباب الدين الحائزين لرهونات عقارية قد فازوا بحصولهم على ديونهم بالكامل بسبب امتناعهم من قبول كل تجاوز واقدامهم على اجراء اي وسيلة جائزة قانوناً ولو كانت مصرة بحق باقي الديانة وبالحكومة كما اشار الى ذلك كومسيون التحقيق فاقننا "بهولا" بومل بعض مدائنين اخر وصولهم الى مثل هذه النتيجة بالتخاذل تلك الشبكات غير متكرين في ان ما سبق تسديده من الديون يكون سبباً اخر لدفع قبول طلباتهم — هذا وليست الحكومة المصرية ناول من اضطر لتزليل فائدة دينها بل ان ما هو حاصل لما

الآن من الاضطراب الكلي لذلك التزير حصل لغيرها في مثل هذه الاحوال من نفس الحكومات الاورباوية الا ان ما اصدرته الحكومات المذكورة من القرارات في هذا الشأن لم يقدم لاي محكمة كانت وذلك بخلاف المجارى في القطر المصري فان حاملي سندات الدين الموحد يعتقدون بان لم الحق في طلب الحكم على الحكومة بالزامها بتكملة فواتر دينها مع انه لا يمكنهم فعل شيء مثل هذا في اي حكومة اخرى فان حصل ذلك ترتب عليه تكليف الحكومة بان تدفع مبلغا يقرب من مليون وسبعائة الف ليرة انكليزية لتكملة الكويونات الثلاثة الاخيرة — فاذا حصل التامل بقطع النظر عن غير ما ذكر من الاسباب في حقيقة صالح حاملي السندات ينبغي الاعتراف بان هذه الطلبات مصرعهم اذ ان في الصعود التدريجي لاسعار الدين التوصل ليد دليلا على ان معظم ارباب الدين اعتبروا طلب الحكومة تنقيص الفائدة امرا لازما لصيانة نفس قيمة المرهون لم ومن الحق انه لا يلقى القول مقدما بقبول هذه الطلبات اذ لو قبلت لتعذر على الحكومة تعذرا كلياً دفع ما يحكم به عليها وحيث يكون عدم تنفيذ ما يصدر في ذلك من الاحكام امرا وخيا جدا فعترف به علانية وام الامور المشتغلة بها الحكومة الان هو اجتنابها حصول تناقض في المستقبل بين الممكن لها والواجب عليها قانونا فعلة — والحاصل فنجبركم ايها السادة بانه متوفر في القطر المصري جميع المواد التي يمكن بها الحصول على الثروة والرفاهية العمومية وان الحكومة سالكة بعزم وهمة طريق الاصلاحات الموصلة لاتساع دائرة هذه الرفاهية وان المنشئين العموميين وحضرات النظار التي سلحت لم المحصرة الخفية الخديوية زمام ادارة المصالح والاشغال على اتم وفاق في المقاصد والافكار الا ان جميع تلك المواد الموجبة لوجود هذه الرفاهية منقطعة بسبب ما هو حاصل من تقييد الحكومة في وضع القوانين السانني ذلك من مناخل الدولة في هذا الخصوص واطلاق هذا التداحل يمنع من الاستفادة من الاحوال الحسنة التي عليها القطر المصري الان — هنا ولا يتاتي لاي حكومة البقاء اذا لم يمكنها وضع القوانين اللازمة لادارتها وبناء على ذلك يلزم احد امرين اما ان يكون للحكومة المصرية ما لها من الحرية الكافية لوضع القوانين اللازمة لها او ان تتخذ الدول في اجراء ذلك بالاتفاق معها فانها مستعنة لقبول كلا هذين الامرين الموصلين لحل مسائلها واذا ارادت الدول تشكيل كومسيون برخص له الترخيص اللازم لوضع قانون النصفية فهي مستعنة لتشكيكه بالشروط الميمنة في تقرير المنشئين العموميين الرقم ٢٠ نوفمبر الماضي الذي قبله مجلس النظار — واما اذا لم للتوافق المتقضي الحصول عليه في هذا الشأن الدخول ايضا في مناقرات عديدة فيكون في معلومية الدول انه لا يمكن الاستمرار على الحالة الراهنة من غير وقوع ضرر لصلاح القطر ولصالح مدانيه من كل مله وانه لا يتاتي تاخيرا اجراء الطرق اللازمة للمحافظة على الصالح المذكورة الى زمن غير محدود ولولا معلومية مجلس النظار باستمرار المناكرات بخصوص تشكيل كومسيون النصفية لكان قد قدم قبل الان صورة تسوية للتصديق

عليها من الحضرة الخديوية وكان صار عرضها بعد ذلك على الدول والاجراء وقتا بمقتضى نصوصها في حق من قبلها من اولى الشأن فيها — فهاكم ايها السادة الاسباب التي اوجبت تاخير نشر التسوية المالية ولم تكن المسئولية الناشئة من هذا التأخير عائدة على الحكومة التي ما زالت تفجر ما هو متعلق بها لسرعتهل مسائلها وهي اول من عرفت بضرورة سرعة حلها (قرار من مجلس النظار في ٨ ابريل سنة ٨٢٣ تصفية — اول ج سنة ١٣٠٠)

(قرار مجلس النظار في جلسة يوم الاثنين ٢٤ جمادي الاولى سنة ١٣٠٠ الموافق ٢ ابريل سنة ٨٢٣ ما هوآت)

(م) ١ قد تحدد ميعاد ستة شهور من تاريخ اعلان هذا القرار الى الديانة ارباب المطلوبات بالنصفية الذين تقررت مطلوباتهم بناء على ما تدون بالوجه الثاني من المادة السادسة والسئين من قانون النصفية الصادر بتاريخ ١٧ يولييه سنة ٨٠ لكي يقدموا سندات مطلوباتهم ويطلبوا تسويتها وبعد مضي الميعاد المذكور لا يقبل من احد المدايين المذكورين طلب بخصوص سداد مطلوبه (م) ٢ لا يسري حكم هذا القرار على انواع الديون الاتي بيانها وهي (اولا) الديون المقام بشأنها قضايا امام المحاكم القضائية (ثانيا) الديون التي تقدمت طلباتها وللآن لم تتم تسويتها (ثالثا) المبالغ التي ابقى صرفها وقت تسوية الطلبات المتعلقة بها

(قرار من مجلس النظار في ١١ ابريل سنة ٨٢٣ (٤ ح سنة ١٣٠٠) تصفية —)

(قرار مجلس النظار في جلسة يوم الخميس ٦ جمادي الاولى سنة ١٣٠٠ (١٥ مارث سنة ١٨٨٢) ما هوآت)

ان الحكومة متنازلة من الآن تنازلا قطعيا عما كان لها من الحق بمقتضى مادة ٦٦ من قانون النصفية بان تعترف وتقر بديون يمكن ردها ردا بسيطا وقطعيا بمقتضى احكام مادة ٨٦ من القانون المشار اليه بمعنى انه اذا تقدم من الآن فصاعدا طلبات من النوع المذكور فلا يصح قبولها ولا الالتفات اليها بل ترد بالتطبيق لاحكام مادة ٨٦ من قانون النصفية ومع ذلك لا يسري حكم هذا التنازل على الطلبات السابقة تقديمها للحكومة وهي الآن موضوع

ملحوظات

التحقيقات او المباحث في جهات الادارة

تصفيية — { منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية دولة فرنسا والنمسا والروسيا وايطاليا بشأن توقيف استهلاك الدين في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٤

بعد الاطلاع على التلغراف الذي تكرمتم بارساله الي باقامة اللجنة على توقيف استهلاك الدين اتشرف بمجاوبة حضرتكم (ولايتاليا يقال اتشرف بمجاوبة حضرتكم بعد ابداء التشكر على ما احتوى عليه محرركم من لين العبارة) انه لما كانت الحكومة المصرية عولت على توقيف الاستهلاك لو لم تحوجها الظروف الى ذلك وانما ان اخلت بلائحة التصفيية فذلك لاضطرارها الى ان تدفع فوراً ماهيات المستخدمين ولعدم امكانها ان تنتظر الى غير وقت ولو لم توقف الاستهلاك لكانت اضطرت الى عدم دفع اما ماهيات المستخدمين واما اخراج مصر وكل من هذين الامرين وخيم الوقتية فالاول يعوق المصالح المبررة عن حسن العمل والثاني يعود على مصر من وجه السياسة بما تأباه حكومة دولكم الفخيمة وتريد ان تحرز منه وعن قريب اي في ٢٥ اكتوبر الجاري ستزول الموانع التي هي سبب توقيف الاستهلاك فنأمل ان حكومة دولكم الجليلة ستري في شدة الحالة الحاضرة صذراً للحكومة المصرية وانها ستدعم لها حسن المساعدة التي مازالت تبذلها لها في الظروف العسيرة (ولايتاليا يكتب التي بذلتها لها خاصة في الظروف العسيرة)

تصفيية — { منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية المانيا وفرنسا والنمسا والمجر وايطاليا والروسيا في ١٦ اكتوبر سنة ٨٤

قد اخطرت حضرتكم في المنشور المؤرخ ٤ الجاري الذي نشرته بارساله اليكم ان ما اجرته الحكومة المصرية من توقيف استهلاك الدين ليس الا لوقت معلوم والآن قد عادت مصلحة السكة الحديد من تاريخ ١٥ الجاري اي من تاريخ البارح المعين لها الى دفع ما عليها الى صندوق الدين العمومي وقد دفعت في ذات هذا اليوم ٥٠٠٠ قرش ولهذا قد اقتضى اشعار حضرتكم

تصفيية — { منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل جنرالية فرنسا ومانيا والنمسا

وايطاليا والروسيا في ١٢٥ اكتوبر سنة ٨٤

فيما سبق اعلنت حضرتكم في المنشور المؤرخ في ١٦ الجاري نمرة ٧١٤ ان توقيف استهلاك الدين ليس الا مؤقتاً والآن اخطر حضرتكم بانه قد صدر الامر الى مصلحة الكمارك والى مديري الاقاليم المختصة ان يعودوا من تاريخ غد اي ٢٦ اكتوبر الى دفع ما عليهم الى صندوق الدين العمومي ولهذا قد اقتضى ارسال هذا المنشور ل حضرتكم للاشعار

تصفيية — { ترجمة المحررات الرسمية المتعلقة بالقرض المصري المجدد البالغ ٢ ملايين جنيه

(اقرارات)

كل من حكومة المانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسية والدولة العلية ومصر المختصة بالمالية المصرية وحرية الملاحة بترعة السويس — قد وقع الاتفاق التام بين حكومة المانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسية والدولة العلية على الاقرار الآتي (الاقرار الاول) تصرح حكومة جلالة السلطان المعظم لحكومة الجناح الخديوي باستدانة مبلغ تسعة ملايين جنيهاً انكليزياً عينية على حسب الشروط المدونة بمشروع الوفاق والامر العالي المرفقة بهذا وتصدر بذلك الفرمان الشاهاني اللازم (الاقرار الثاني) حيث اتفقت حكومة المانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا على ضمانه هذا القرض المخصص لتسوية حالة مصر المالية ومن الضروري تحوير بعض ما اشتمل عليه قانون التصفية — وحيث انها تعترف بوجوب تكليف رعاياها الموجودين بمصر بما يتحمل به المصريون من الضرائب مراعاة للعدل والانصاف — فتتعهد جميعها باتحاد الحكومة الشاهانية معها بالتوقيع على وفاق مشتمل على ما هو مذكور بالمشروع المرفق بهذا — وتقر بقبول ديكريتو خديوي يصدر شاملاً لما هو مدون بالامر الكريم المرفق بهذا وترضى بمراعاة هذا الديكريتو من قبل المجالس المختلطة كقانون واجب الاتباع بمجرد نشره رسمياً من قبل الحكومة الخديوية وتعهد باخطار الدول التي اشتركت في تأسيس المحاكم المختلطة بما احتوى عليه وتدعوها

توقيعه في ٢٩ مارث

(اقرار الحكومة المصرية)

تعهدت الحكومة الخديوية باصدار الامر العالي المرفق مشروعه بهذا وتقرر ايضا بانها تقبل وتنفذ تسوية المسائل الادارية الداخلية التي يتوقف عليها تنفيذ الاتفاق المسطر قبل هذا الما لها من الامتيازات والحقوق الادارية الداخلية بموجب الفرمانات الشاهانية العلية — وعلى ذلك قد وقع الواضع اسمه بعد على هذا الوفاق بموجب الترخيص الذي صدر له بالاعتماد — لوندرة في ١٧ مارث سنة ٨٥ (الامضاء) (بلوم)

(مشروع الوفاق)

انه بقصد التسهيل للحكومة المصرية في عقد قرض يخص جزءا منه لدفع تعويضات اهل سكندرية التي يجب المبادرة الى حل مشكلها ويخص ما يبقى منه لتسوية الحالة المالية وايفاء ما يستلزم من المصاريف الغير الاعتيادية — قد وقع بين حكومات الدولة العثمانية والمانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريتانيا العظمى وايطاليا والروسيا الرضاء والتوافق على الاحكام الاتية (م) ١ تقدم الحكومة المصرية بناء على تصديق الحضرة العلية السلطانية وتحت كفالة هذا الاتفاق مقدار الاوراق المالية اللازمة للحصول على قدر من المال العيني يبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ ليرة بفائدة لا تتجاوز ثلاثة ونصفا في المائة — وبصير تعيين مقدار فائدة وشروط وتواريخ الاستعراض بامر كريم يصدر من الحضرة الفخيمة الخديوية (م) ٢ تدفع الكوبونات في مصر وفي لوندرة وباريس ذهباً خالصاً ويكون ذلك في اول مارث واول ستمبر في كل عام ويكون دفع الليرة الاسترلينية في باريس بسعر ٢٥ فرنكاً لا غير (م) ٣ لا يجوز تقرير اي ضريبة من اي نوع كان على اوراق هذا القرض تعود منفعتها على الحكومة المصرية (م) ٤ يؤخذ بالاولوية سنوياً بلغ ٣١٥٠٠٠ ليرة من الاموال المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز ويدفع ويخصص هذا القرض (م) ٥ القسم الذي يزيد عن المقرر للفوائد يخص لاسهلاك القرض ويكون ذلك الاستهلاك بان

للتصديق عليه — وتعترف بقبول سريان احكام الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ على رعاياها اسوة المصريين رعايا الحكومة المحلية وهو الامر العالي المختص بعوائد الاملاك المبنية وانما تشترط اجراء التغيير الآتي وهو — يصير تعيين الاعضاء الاجانب لقومسيونات ولجان النظر في التعديلات المشكلة بموجب المادة الرابعة والخامسة من هذا الديكرينو بمعرفة القنصل فيما اذا لم تجد الانتخابات نفعاً او غاب الاعضاء المنتخبون وتكون مذاكرات القومسيونات والمجان صحيحة نافذة المفعول اذا لم يحضرها من يعتمدهم القنصل — وكذا تقر بقبول سريان ضريبة اوراق التمغه وخرائب (الباطنطة) على رعاياها اسوة الوطنيين وتعهد بالشروع حالاً في محص مشروع القانون اللازم لتقرير هذه الضرائب باتحادها مع الحكومة المصرية (الاقرار الثالث) حيث انحط رأي الدول على الاعتراف باهمية الاسراع في اجراء مخايرات الوصول الى تقرير حالة ثابتة تضمن عاجلاً واجلاً لكافة الدول حرية المارحة في الترة المالية على ما ترضى بها جميعها — فوقع الاتفاق بين السبع حكومات المذكورة على تشكيل لجنة دولية تعين اعضاؤها بمعرفة كل دولة وتجتمع بباريس في ٣٠ مارث لتحضير وتحرير هذا الميثاق الذي يبنى على اساس منشور الحكومة الانكليزية المؤرخ ٣ يناير سنة ٨٣ — ويحضر هذه اللجنة عمو ينوب عن الحضرة الخديوية ويكون له رأي استشاري وبعد تحرير المشروع اللازم يصير تقديمه الى الدول المذكورة اتسعى في نوال تصديق بقية الدول ويقر الموقعون على هذا وهم معتمدو الدولة العثمانية والمانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريتانيا وايطاليا والروسيا المقوضون من قبل حكوماتهم على ان كل واحدة من هذه الدول تتعهد للآخرى بما هو مذكور بالمحررات المدونة قبل — وعلى ذلك قد امضى كل منهم على هذا الاقرار ووشحوا بتوقيع حكوماتهم — لوندرة في ١٧ مارث سنة ٨٥ (الامضاءات) (غرنفيل) (مونستير) (كارولي) (وادنجتون) (نيجرا) (ستال) (موزوروس) — كان

ملحوظات

— واعتمدّا على ما تقدم قد وقع مرخصو الدول ونوابها على هذا الوفاق — وشجوه باختم دولهم — تحريراً في لوندرة في مارث سنة ١٨٨٥ (وبعد هذا ذكرت دورة الامر العالي المصدق على القرض وهذا الذي نشر في عدد ٨٦ من الوقائع المصرية وقد اخذ في مجموعة شهر يولييه سنة ٨٥ فاستغنى عن اعادته في مجموعة هذا الشهر)

(اقرار من معلمي الدول)

يعلن معتمدو الدول الموقعون على هذا بان قبول دولهم ما احتوت عليه المادة ٢٦ من الامر الكريم لا يدل على اقرارهم بتصويب ما حصل من استعمال المبالغ التي كانت مخصصة للاستهلاك — صدر في لوندرة في ١٢ مارث سنة ٨٥ (الامضات) (غرانفيل) (مونستير) (كاروليني) (وادنجتون) (ليجرا) (ستال) (موزوروس) وكان توقيعهم في ٢٩ مارس (اقرار اصله بالانكليزية) لوندرة في ٢٥ يولييه سنة ٨٥) حصل الرضاء والتوافق بين حكومات المانيا واوستريا مع المجر وبريتانيا العظمى وايطاليا والروسيا والدولة العثمانية الموقعات على الاقرار المؤرخ ١٢ مارث سنة ٨٥ المختص بالمالية المصرية على تحرير المادة الثانية من مشروع الامر العالي المرفق بذلك الاقرار باضافة كلمتي في (برلين) بعد لفظة لوندرة وعلى اجراء هذا الخوير في المادة الثانية من الوفاق الذي وقع عليه في ١٨ مارث بلوندرة وارفقت صورته بالاقرار المذكور تصفية — اتفاق دولي في ١٦ اكتوبر سنة ٨٥

(قدم الاتفاق بين الدول الاتي ذكرها وهي) دولة بريتانيا العظمى وايرلاندة ودولة المانيا ودولة النمسا والمجر ودولة فرانسسا ودولة روسيا ودولة ايطاليا ودولة تركية على تحرير الاقرار الآتي — منعاً للمسا كل التي ربما تنشأ عن كيفية نص المادة ٢٣ من مشروع الدكرينو الملحق بالقرار المختص بمالية القطر المصري الذي وقعت عليه الدول المشار اليها في يوم ١٢ مارث سنة ٨٥ قد اتفقت هذه الدول على تاويل المادة المذكورة بالكيفية الآتية — ان المادة ٢٣ من مشروع الدكرينو الملحق بالاقرار الدولي المؤرخ

تشتري الحكومة الاسهم بالسعر الجاري فاذا كان السعر يزيد على اصل قيمة السهم يكون الاستملاك باعتبار هذه القيمة وبطريق السحب بشرط ان يحفظ للحكومة المصرية الحق بتسديد الدين بنفس القيمة (م) ٦ تدفع نقود القرض الجديد بمعرفة صندوق الدين العمومي المصري على حسب الشروط المتبعة والاصول المرعية في دفع الدين الممتاز والدين الموحد (م) ٧ تتعهد كل من حكومات المانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريتانيا العظمى وايطاليا والروسيا بكفالة المبلغ السنوي واجراء دفعه على محور الانتظام بوجه التضامن ويكون ذلك التضامن اما من تلقاء انفسهن او بمقتضى رخصة وتصريح من مجلس نواب كل واحدة منهن بناء على طلب حكومته (م) ٨ يتعين على مديري صندوق الدين العام ان يرفعوا للحكومة المصرية تقريراً خصوصياً موضحاً به ميزانية الاموال المخصصة للقرض وذلك قبل حلول مواعيد الدفع بخمسة عشر يوماً وهذا التقرير يصير نشره في الجريدة الرسمية (م) ٩ تجمع المبالغ المخصصة للقرض في مركز صندوق الدين العام (م) ١٠ مصاريف التسليم وجميع النفقات الاخرى تخصم من اصل القرض — ويحجز مديرو صندوق الدين من مبالغ القرض مبلغاً كافياً للقيام بصرف تعويضات الاسكندرية ويدفعونها الى اربابها بالنيابة عن الحكومة المصرية طبقاً للقوائم والكشوفات التي قررتها لجنة التعويضات الدولية ويكون دفع هذه التعويضات الى اصحابها بالكامل من غير خصم شيء منها وبغير فائدة تعطى بالنسبة لتأخير صرفها (م) ١١ يدفع ما بقي من القرض الى الحكومة المصرية شيئاً فشيئاً حسب ما تقتضيه احتياجاتها (م) ١٢ كل ما فاض من القرض ينفق في سبيل شراء سندات طبقاً لما تدون بالمادة الخامسة (م) ١٣ على مصلحة صندوق الدين ان تقدم الى الحكومة المصرية في اخر كل ستة اشهر تقريراً مستوفياً مبيناً لكيفية صرف النقود التي اخذت من القرض تذكر فيه اقوال الحكومة وينشر في الصحيفة الرسمية (م) ١٤ سيجري التصديق على هذا الوفاق في اقرب وقت وتكون المخبرات في ذلك بلوندرة

١٧ مارت سنة ٨٥ ليس فقط انها لم تقضي بابطال الحكم المختص بسقوط الحق المقرر في المادة ٨٦ من قانون التصفية بل انها جاءت مثبتة للحكم المذكور على انها حددت ميعاداً لطلب تسوية الديون التي اقرت عليها الحكومة المصرية المينة في المادة ٦٦ من القانون المحكي عنه — وعلى ذلك وقع وكلاء الدول المومي اليها على هذا الاقرار بناء على تصريح دولهم — تحريراً بلوندره في ١٦ اكتوبر سنة ٨٥ (الامضات) (السبري) (منستر) (هنگلر) (واديختون) (كانالاني) (بوتينيف) (موسورس) تصفية — صورة المنشور الصادر من قسم التصفية بالمالية الى جهات الحكومة خارج ١٤ سبتمبر سنة ٨٥ حيث يجب ان مداين التصفية الذين لهم حقوق مثبتة بان يطالبوا الحكومة بها قبل اول يناير سنة ٨٦ والا يسقط الحق في المطالبة بها قطعياً ولا يجوز ان يحصل بشأنها ادنى مطالبة ضد الحكومة اتباعاً لما نص بالمادة ٢٣ المدونة بالامر العالي الصادر في ١٥ ل سنة ٣٠٢ (٢٧ يوليو سنة ٨٥) المعلن بمجريدة الوقائع المصرية بالتاريخ المذكور ولهذا لزم النشر لجهات الحكومة عموماً وهذا لحضرتكم ليجري اعلانه مع وضع صورته على باب الديوان لمعلومية من يكون لهم دين على الحكومة من قبيل ماتوخ بتقديم طلبهم قبل اول يناير سنة ٨٦ والا يسقط حق المطالبة به في ١٥ سبتمبر سنة ٨٥

تصفية — دكرتو صادر في ٢٧ بوليه سنة ٨٥ بتقرير سلفة تسعة ملايين جنيه

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على قانون التصفية الصادر في ١٧ بوليه سنة ١٨٨٠ وعلى الاتفاق المعقود في ١٨ مارت سنة ١٨٨٥ الشامل لافرار الحصن السلطانية على عمل سلفة قدرها ٩ ملايين ليرة استرلينية — وحيث ان دول المانيا والنسا مع الحر وفرنسا وبريطانيا العظمى واثاليا والروسية اعلنت قبولها احكام امرنا هذا وتعهدت بان تبلغه سوية الى الدول الاخرى التي اشتركت في ايجاد الحاكم المختلطة بالقطر المصري وان تطلب منها قبولها هذه الاحكام — وبناء على ما رفعه الينا مجلس نظارتنا امرنا بما هوآت (م) ١ قد نصرح لناظر مالية حكومتنا بان يصدر سندات بالتقدر اللازم للاستحصال على مبلغ لا يتجاوز قيمته الحقيقية ٨٧٥٠٠٠٠ جنيه مصري ثمانية ملايين وسبعائة خمسة وسبعين الف بغائة لا تزيد عن ثلاثة ونصف في المائة اما فائدة السلفة وشروطها وتاريخ اصدار سنداتنا فيصير تقريرها بامر يصدر منافيا بعد (م) ٢

تدفع كورونات هذه السلفة ذهباً في القطر المصري وفي لوندرة وفي برلين وفي باريس في اول مارت وفي اول ستمبر من كل سنة — اما الدفع في باريس فيكون بواقع حساب الجنيه الافرنكي خمسة وعشرين فرنكاً لازيادة ولا نقصاناً وفي برلين يكون الدفع بسعر الكيمو التجاري في السوق (م) ٢ لا يسوغ تقرير رسم ما على سندات هذه السلفة لجانب حكومتنا (م) ٤ يؤخذ قبل كل شيء تحت الضمانة الناتجة من الاتفاق الدولي المؤرخ في ١٨ مارت سنة ١٨٨٥ مبلغ قدره ٣٠٧١٢٥ جنيه مصري (٢١٥٠٠٠ ليرة استرلينية) سنوياً من الابرادات المخصصة للدين المتنازل للدين الموحد ويخصص هذا المبلغ لتسديدات السلفة المذكورة (م) ٥ ما يبقى من المبلغ السنوي المذكور قبل بعد سداد الفائدة يخصص لاستهلاك السلفة المضمونة ويحصل هذا الاستهلاك بمشترى سندات السلفة بالسعر التجاري في السوق فاذا كان سعر السوق زائداً عن المائة مائة فيحصل الاستهلاك بواقع المائة مائة بطريق القرعة (م) ٦ تسديدات السلفة المضمونة تجري بمعرفة صندوق الدين بعين الشروط المتبعة في تسديدات الدين المتنازل والدين الموحد (م) ٧ قبل حلول ميعاد كل قسط بخمسة عشر يوماً يجب على مأموري صندوق الدين العمومي ان يرفعوا لتقرير اخصوصياً عن حالة الابرادات المخصصة لتسديدات السلفة وينشر التقرير المذكور في المجريدة الرسمية (م) ٨ جميع المبالغ الناتجة من السلفة تحصر في صندوق الدين العمومي (م) ٩ مصاريف نقل النقود والمصاريف الاخرى المتعلقة بعملية السلفة تؤخذ من نقود السلفة — مأمورو صندوق الدين العمومي يحفظون من قيمة السلفة المضمونة المبلغ اللازم لتتيم دفع تعويضات اسكندرية فيدفعونها لاربابها تسديداً عن حكومتنا بمقتضى كشوفات التخصيص الصادرة بها من قومسيون التعويضات الدولي وهذه التعويضات تدفع بتمامها بدون احتساب فوائد عن مدة التأخير — وما يبقى من نقود السلفة المذكورة يسلمه مأمورو الصندوق لنظارة المالية اول باول حسب احتياجاتها وما يبقى بعد اخذ قيمة التعويضات فيصير تخصيصه مع الابرادات الموضوعة تحت تصرف نظارة مالية حكومتنا بمقتضى المادة الرابعة والعشرين من امرنا هذا لتسديدات الآتية

جنيه مصري

٢٦٥٧٠٠٠ لتسوية عجز سنة ١٨٨٤ والسنين السابقة

١٢٠٠٠٠٠ لسداد عجز ميزانية سنة ١٨٨٥ المقطرة بهذا المبلغ

١٠٠٠٠٠٠ لاعمال الري

٥٥٠٠٠٠٠ لمشتري حقوق في الماش باعطاء تعويضات مرة

واحدة بدلا عنها

٥٥٠٠٠٠٠ مبلغ احتياطي لزوم الخزينة

٥٩٠٧٠٠٠

(م) ١٠ كل ما يبقى من هذه السلفة بعد التسديدات المينة يستعمل لمشتري سندات بالشروط المقررة في المادة الخامسة من امرنا هذا وبصيراعدام هذه السندات (م) ١١ على مأموري صندوق الدين العمومي ان يرفعوا اليها في اخر كل سنة اشهر

ملحوظات

تقريراً مبيناً فيه كيفية استعمال النقود المتحصلة من السلفة المضمونة وذلك على حسب المستندات المقدمة لم عنها وبمشر التقرير المذكور في التجربة الرسمية (م) ١٢ بقرار رسم قدر خمسة في المائة على قيمة كويونات الدين المتنازل والدين الموحد انما لا يسوغ اخذ هذا الرسم الا على قيمة الكويونات التي تحقق كل سنة شهر في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٨٦ — وعند دفع الكويونات يعطى لمحملي السندات شهادات دالة على ما يحمل وجوده من الحق لم في استرجاع قيمة الرسم المذكور — وبعد انقضاء الميعاد المذكور اذا تراءى لمحكومتنا لزوم الاستمرار في اخذ الرسم المقرر في هذه المادة سواء كان لمدة بعض سنين او على الدوام فلا يجوز لها استمراره الا بعد ان تشكل بالاتفاق مع الدول قوميوناً مائلاً للقوميون الذي حضر قانون التصفية بعهد اليه اجراء تحقيق عمومي عن حالة القطر المالية ويعرض لنا القوميون المذكور ما يترأى له من الطرق المستحقة لتوزيع ايرادات القطر توزيعاً جديداً — اما كيفية تشكيل هذا القوميون فتقرر بالاتفاق مع الدول (م) ١٣ اذا اقتضى الحال ان تؤدي حكومتنا اعانة للدائنة السنية في سنتي ٨٥ و ٨٦ طبقاً لاحكام مادتي ٤٤ و ٤٧ من قانون التصفية لتكفل فائدة ديها فتستقل من هذه الاعانة مبلغاً معادلاً لقيمة رسم الخمسة في المائة على كامل مقدار فائدة دين الدائنة باعتبار اربعة في المائة بحيث انه لا يتجاوز هذا الاستقلال قيمة الاعانة نفسها (م) ١٤ ويكون الاجراء كذلك فيما يخص بالاغانة الحمل تاديتها لمصلحة الاملاك الميرية لتكفل فائدة المائة خمسة المضمونة لها من طرف حكومتنا — والشهادات المنو عنها في المادة الثانية عشرة تعطى بالشروط عينها لمحملي سندات الدائنة ومصلحة الاملاك الميرية (م) ١٥ لا يصير اخذ رسم ما على كويونات ديني الدائنة ومصلحة الاملاك اذا كانت ايرادات المخصصة للدين الدينين كافية لتسديدهما (م) ١٦ يصير توقيف استهلاك الدين المتنازل والدين الموحد ابتداءً من يوم التوقيع على الاتفاق الدولي ما عدا ما يتعلق بالحالة المنو عنها في مادة ٢٢ من امرنا هذا واستهلاك مبلغ ٤٢٥٠٠ ليرة المنو عنه في المادة الرابعة من الاتفاق الرقيم ١٤ ابريل سنة ٨٠ المعقود بين حكومتنا والحواجات روتشيلد بصير توقيف كذلك بالتيد المذكور انفاً (م) ١٧ تعتبر زيادة في ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين العمومي المبالغ التي تحصل من ايرادات المربوطة بالميزانية من اي نوع كانت المخصصة لتسديدات الدين المذكور بمقتضى احكام المادتين الثانية والتاسعة من قانون التصفية وذلك بعد اخذ المبلغ اللازم للتسديدات الالية وهي (اولاً) للتسديدات السنوية المقررة للسلفة المضمونة وقدرها ٣٠٧١٢ جنيه مصري (٢١٥٠٠٠ ليرة استرلينية) (ثانياً) فائدة الدين المتنازل باعتبار خمسة في المائة (ثالثاً) فائدة الدين الموحد باعتبار اربعة في المائة — وذلك بعد ان يستقر فيما يخص بهذين الدينين الاخرين الرسم المقرر على حسب الشروط المنو عنها في المادة الثانية عشرة من امرنا هذا (م) ١٨ الزيادات في ايراد المديرية والمصالح

الغير مخصصة للدين العمومي تنقرر على الوجه الآتي — يضاف على ايرادات الميزانية من اي نوع كانت المتحصلة في المديرية والمصالح المذكورة المبالغ المربوطة لمحكومتنا باخذها لمصاريف الادارة والاستغلال على اجمالي ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين ويستقل من مجموع ما ذكر مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ ليرة مصرية قيمة المصاريف التي تقرر احتسابها على ايرادات الغير مخصصة للدين — والفرق بين المبلغين يعتبر انه قيمة الزيادة في ايرادات الغير مخصصة — وحيث انه صار تقدير ميزانية مصاريف السكك الحديدية فيها مسكته حد طوان بمبلغ ٥٥٥٠٠٠ ليرة مصرية ضمن مبلغ المصاريف البادي الذكر فمن المعلوم انه في حالة الانقضاء يعطى على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ المبلغ اللازم لا بل لاغ الاعانات المتوقعة لمصرفات السكك الحديدية الى ٤٥ في المائة من اجمالي ايراداتها ويعطى ايضاً على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ ج ٢ المذكور قيمة الاعانات التي ندفعها نظارة المالية لصندوق الدين والدائرة ومصلحة الاملاك الميرية تطبيقاً لاحكام المواد الحادية عشرة والرابعة والاربعين والسابعة والاربعين من قانون التصفية وللاتفاق المؤرخ في ٢١ اكتوبر سنة ٧٨ المعقود بين حكومتنا والحواجات ده روتشيلد (م) ١٩ حساب الزيادات في ايرادات المخصصة للدين بصير قطعه لغاية ٢٥ اكتوبر من كل سنة (م) ٢٠ اذا انقضت ايرادات المديرية والمصالح غير المخصصة عن مبلغ المصاريف المقرر في المادة الثامنة عشرة من امرنا هذا وجب على صندوق الدين ان ياخذ من زياداته المقدار اللازم لتكفل المبلغ المذكور ويورده لطائرة المالية — واذا زادت ايرادات المديرية والمصالح الغير مخصصة عن مقدار المصاريف المذكورة قبل فيصير نوريد الزيادة لصندوق الدين (م) ٢١ الزيادات التي تظهر في سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ في مجموع ايرادات المخصصة والغير مخصصة بعد القيام بتسديدات الديون بانواعها والمصاريف العمومية على حسب الشروط المبينة في المادتين ١٧ و ١٨ المذكورتين قبل تنق كبلغ احتياطي في صندوق الدين لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٧ — وفي ذلك الحين توزع هذه الزيادات بمعرفة قوميون صندوق الدين بين حاملي الشهادات المبينة في المادة الثانية عشرة والرابعة عشرة — فان فاض شيء منها يخص لسداد الاستقطاع الحاصل باعتبار نصف في المائة على فوائد اسم قتال السويس — اما اذا كانت الزيادات غير كافية للقيام بجميع هذه التسديدات يتمها فيخصص لهذا الشأن زيادات السنوات التالية — وكافة الزيادات التي لا تستعمل في التسديدات المذكورة توزع بالمناصفة بين ميزانية مصروفات ادارة الحكومة وبين خدمة الاستهلاك (م) ٢٢ يخص من النفود المعينة للاستهلاك بموجب المادة السابقة مبلغ قدره ٨٧٧٥٠ ليرة مصرية (١٠٠٠٠ ليرة استرلينية) يستعمل خاصة في استهلاك السلطة المضمونة — وما زاد عن المبلغ المذكور يخص لاستهلاك الديون الاخرى على حسب الشروط التي تقررت في قانون التصفية وفي الكوتبرات المعقودة بين حكومتنا والحواجات ده روتشيلد (م) ٢٣ كافة

الديون المنوع عنها في مادة ٦٦ من قانون التصفية يجب مطالبة حكومتنا بها قبل اول يناير سنة ١٨٨٦ ولا فيسقط الحق في المطالبة بها — وما يكون من هذه الديون غير مطالب به في التاريخ المذكور مطالبة مبنية بواسطة تقديم دعوى امام المحاكم او بشهادة وصول معطاة من المصلحة ذات الاختصاص او بورقة محضر يسقط الحق فيه قطعياً ولا يجوز ان تحصل بشانه ادنى مطالبة ضد حكومتنا (م) ٢٤ سندات الدين المناز والدين الموحد المودعة الان في صندوق الدين وفي من ضمن موجودات التصفية تبقى محفوظة في الصندوق المذكور لاجل سداد ديون التصفية التي لم تدفع لغاية الان وجميع ما يزيد من موجودات التصفية بحسب تكويناها بمقتضى المادة ٦٢ من قانون التصفية يبقى تحت تصرف حكومتنا محصياً للتسديدات المبينة في المادتين ١ و ١٠ من امرنا هذا — وما يبقى من السندات في صندوق الدين بعد سداد كافة ديون التصفية فيجري اعدامه (م) ٢٥ الترخيص المعطى لناظر المالية بموجب المادة ٢٧ من قانون التصفية باستقراض نفود بحسب حار قد صار تحديد وحصر في مبلغ لا يتجاوز مليوناً واحداً من الجنيهات المصرية (م) ٢٦ المحاكم المختلطة لا تطر في الدعوى المقامة من مأموري صندوق الدين العمومي على الحكومة المصرية ورئيس مجلس النظار وناظر المالية والمديرين ورؤساء المصالح المحصنة لدى بصانهم الرسمية والتحصنة لتكليفهم بسداد المبالغ المحصنة للاستهلاك التي صار توريدها مباشرة مخزنة المالية في شهري سبتمبر و اكتوبر سنة ١٨٨٤ (م) ٢٧ ينشر امرنا هذا في الجريدة الرسمية ويكون نافذ الاجراء من يوم نشره بدون التعتال الى كل ما يحاله من نصوص القوانين والامور المتبعة الان

تصفية — (دكرينو صادر في ٢٨ يولييه سنة ٨٥ في احكام تتعلق بسلفة التسعة ملايين جنيه)

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوآت (م) ١ لاجل الاستحصال على السلفة المقترضي عملها بموجب امرنا الرقم ٢٧ يولييه سنة ٨٥ المذكور قبل يصير ايجاد سندات بالقدر اللازم منتجة على حسب سعر الايميسيون (اي الاكتتاب) مبلغاً حقيقياً قدره تسعة ملايين ليرة استرلينية بغائدة قيمتها ثلاثة في المائة سنوياً (م) ٢ يصير اكتتاب السلفة في لوندرة وفي برلين وفي فرنكفور (الواقعة على نهر المين) وفي باريس في ٣٠ يولييه الجاري بمعدل خمسة وتسعين ليرة وعشرة شلينات استرلينية عن كل مائة ليرة استرلينية قيمة اسمية تحتسب الفائدة

عليها من اول يونيه سنة ١٨٨٥ ويكون توريدها بالكيفية الآتية — ٥ ليرة وقت الاكتتاب — ٢٠ ليرة عند التخصيص — ٢٥ ليرة في اول سبتمبر سنة ٨٥ — ٢٥ ليرة في ١٦ اكتوبر سنة ٨٥ — ٢٠ ليرة و ١٠ شلن في ١٠ نوفمبر سنة ٨٥ — مع جواز توريده بالنقد قبل حلول مواعييدها بواسطة خصم ثلاثة في المائة سنوياً اعتباراً من تاريخ اصدار السندات الموقته (م) ٣ بدفع في اول سبتمبر سنة ٨٥ كوبون عن فائدة الثلاثة اشهر واما الكوبونات الاخرى فيكون دفعها كل ستة اشهر في اول مارث وفي اول سبتمبر من كل سنة

تصفية — (تقرير رفعه سعادة ناظر المالية الى الجباب الخديوي المعظم في شهر مايو سنة ١٨٨٦ عن اعمال التصفية لغاية شهر ديسمبر سنة ٨٥)

(مولاي) ارفع الى مقامكم الكريم تقريراً عن جميع اعمال التصفية وحساباتها لغاية شهر ديسمبر سنة ٨٥ كما هو منطوق المادة السادسة والتسعون من قانون التصفية — فحالة الديون السائرة في التاريخ المذكور مبينة بالجدول الملحق بهذا ومذكور به مقدار هذه الديون لغاية سنة ١٨٧٩ والتعديلات التي حصلت فيه في السنين التالية والمبالغ المنصرفة او التسويات التي صار اجراها منه والباقي لغاية ديسمبر سنة ٨٥ — اما المبالغ الواردة في الخانة الاولى من الجدول المذكور بعنوان (حالة الديون السائرة لغاية سنة ١٨٧٩) فهي عبارة عن مقدار الديون التي حصرتها نظارة المالية وقت تشكيل قومسيون التصفية ولكن هذا التقدير لم يكن قطعي لان القضايا التي اقيمت على الحكومة من ارباب الديون والقرارات الحصوية التي صدرت بشأن تسوية بعض ديون ثبتت في اثناء عملية التصفية او فروقات ظهرت عند مراجعة اوراق الديون بين المقدار القطعي والمقدار المربوط لها في الاصل اوجبت لاجراء تعديلات في المبالغ الاصلية حتى انه بعد ان كان مقدار المطلوب من التصفية لغاية عام ٧٩ ١٢٠٦٠٨٧٤ جنيه مصري بلغ لغاية عام ١٨٨٤ ١٣٤١١٥٢٠ جنيه مصري اي ان مقدار الديون السائرة زاد في مسافة خمس سنوات مبلغ ١٣٥٠٦٤٦ ج م وفي عام ٨٥ قد بلغت الزيادات على الدين ٨٧٧١٣

جنيه مصري واستنزل منه ٢٨٤٥٦ جنيه مصري
فيكون صافي الزيادات ١٤٠٩٦٠٢ جنيه مصري
ويكون مقدار الديون السائرة لغاية عام ١٨٨٥

جنيه مصري
١٣٤٧٠٧٧٦

يستل من ذلك الديون المستهلكة بعد
صدور قانون التصفية وهي

جنيه مصري

٠٠٦٠٢٧٢٦ (أولا) المبالغ التي جرى تسويتها

من الاموال الناحرة او من

الديون المطلوبة للحكومة

١٣٢٢٦٠٠٢ ١٢٧٢٢٢٧٤ (ثانيا) المدفوع سدات من
الدين الممتاز والموحد او قدراً

١٤٤٧٧٢ الباقي تحت الصرف لغاية اول يناير سنة ٨٦
واحيط علم جناتكم العالي بان هذا المبلغ غير محسوب فيه قيمة
القضايا القائمة على الحكومة امام جهات القضاء لغاية ديسمبر
سنة ٨٥ وهذه القضايا لا يمكن تقدير قيمتها ولو بوجه التقريب
— ومن جهة اخرى فالمطلوب للتصفية لغاية ٢١ ديسمبر
سنة ١٨٨٥ يشمل على السدات الناقية تحت تصرفه وهي
ليرة استرلينية

٣٩٤٣٦٥ (أولا) سندات من الدين الممتاز بقيمة

اسمية ١٥٦٨٠ ليرة استرلينية سعر ٩٢٫٢

١٣٦٨١٣ (ثانيا) سندات من الدين الموحد بقيمة

اسمية ٩٨٧٢٠ ليرة استرلينية سعر ٦٧ وثن

٥٣١١٧٨

عم — ٥١٧٨٩٦ جنيه مصري

وانما بمقتضى المادة ٢٤ من الامر العالي الصادر في
٢٧ لوليوسنة ٨٥ قد خصص صندوق الدين هذه
السندات لاجل تسوية ديون التصفية التي لم ينته
امرها لغاية ديسمبر سنة ٨٥ — واذا بقيت اوراق
بصندوق الدين بعد دفع جميع ديون التصفية فيصير
ابطالها — وكذلك بمقتضى المادة ٢٣ من الامر
العالي المشار اليه قد دعيت المصالح الى تقديم كشوفة
لنظارة المالية بالديون التي لم يثبت المطالبة بها لغاية
اول يناير سنة ١٨٨٦ سواء كان امام المحاكم او
بموجب ايصالات مستوفية اخذت بها عند تقديمها
وقيمة هذه الطلبات البالغة ٢٨٤٥٦ جنيه مصري
قد استبعدت من المطلوب من التصفية لان حقوق
اربابها فيها قد سقطت قطعياً ولا يسوغ لهم اقامة
دعوى على الحكومة بخصوص هذه الطلبات في المستقبل

— وبالواقع ان المادة ٨٦ من قانون التصفية تقضي
بانه اعتباراً من صدور هذا القانون لا تقبل دعاوي
امام اي محكمة عن حقوق مكتسبة قبل اول يناير
سنة ٨٥ ولكنه استثنى من هذا الحكم الديون الميئنة
في المادة ٦٦ من القانون المذكور وحاصل منازعات
على مقاديرها وهذه الديون هي التي تصدر بها احكام
او تكون قضاياها موقوفة او تقرر عليها الحكومة في
اثناء عملية التصفية وقد تبين في المادة ٢٣ من الامر
العالي الصادر في ٢٧ يوليو سنة ٨٥ بانه اذا لم يصير
اثبات المطالبة بهذه الديون عينها قبل ٣١ ديسمبر
سنة ٨٥ فيسقط حق المطالبة فيها قطعياً فالمطلوب
والحالة هذه من التصفية اللازم على صندوق الدين
تاديتته هو (أولا) مبلغ ١٤٤٧٧٣ جنيه مصري
المذكور اعلاه (ثانيا) الديون الموقوفة قضاياها
ويصدر بها احكام او التي يثبت المطالبة بها قبل
اول يناير سنة ٨٦ كما هو منطوق الامر العالي
الصادر في شهر يولييه سنة ١٨٨٥ — واني بالنسبة
للحضرة الخديوية والسدة الداورية العبد الخاضع
ولمحسوب المتواضع

تصفية — (ر) دين — مطلوبات

تصفية شركة مدنية — (ر) شركة (ق) ٤٤٩

تصفية شركة تجارية — (ر) شركة (ق) ٤٤٩

تصفية المتقولات وتوزيع ثمنها على المدينين —

(ر) افلاس (ق) ٣٦٦

تصميم — (ر) قانون العقوبات ٩

تصوير — (ر) جريدة

تضامن — (ر) التزامات يوجبها القانون (ق) ٥٤

تضامن (شركة) — (ر) شركة (ق) ١٩ — ٢٠ — ٢١

٢٢ — ٢٥ — ٤٣ — ٤٦ — ٤٨ — ٤٩ الى ٦٥

تضامن صاحب الكيالة وقابلها ومجملها — (ر)

كيالة (ق) ابتداء من ١٣٧

تضامن (شركة) — (ر) افلاس (ق) ١٩٨ — ٢٤١

تصفيات — (ر) تعويض ضرر — ضمان المبيع

— تعويضات — اجارة الاشخاص والاشياء

تصفيات عن الاجراءات الادارية — (ر)

اختصاص (لا) ١٥

تضمينات البيع — (ر) بيع (ق) ٢٦٥
تضمينات تسليم المبيع — (ر) بيع (ق) ٢٧٨
تضمينات — (ر) اجارة الاشياء (ق) ٣٩٠ —
شركة (ق) ٤٢٦ — عارية الاستعمال (ق) ٤٧٠ —
وديعة (ق) ٤٨٦ — ٤٨٨
تضمينات — (ر) حق مدني (ق) ٤٧ — مخالفات
(ق) ١٤٥ — ١٧١ جنابات (ق) ٢١٠ — ٢١١ —
٢٢٧ الى ٢٣٢ — احكام ٢٣٩ — مدة طوبلة (ق) ٢٥٥
تداول على المحضر — (ر) حجز (ق) ٤٥٣
تطرق بالشوارع — (ر) منفعة عمومية (ق) ٩ — ٢٥
تطهير — (ر) منور من نظارة الاشغال ٧ بتاريخ ٨
(جادي الاولى سنة ١٢٨١ (٧ ابريل سنة ١٨٨١)
من ضمن ما كتب من نظارة الاشغال لرئاسة هندسة
الاقاليم الشرقية نمرة ٣٦٨ بشأن الترع الغير مندرجة
بالجدول — ان القول بعدم درج الترع بالجدول
لا يكفي في جميع الاحوال اذ من المحتمل ان بعض
الترع التي لم تدرج بالجدول او التي حذفت منها
تطراً عليها فيما بعد حوادث اضطرارية توجب الاهتمام
بتطهيرها وعدم موافقة تركها ان لم يمكن لمصلحة
الهندسة ايجاد طريقة اخرى تغني عن تطهيرها
فالمعين حينئذ على المصالح الهندسية ان تراعي دائماً
ما يوجب استمرار وجود المياه الصيفية بالترع حسب
اعتيادها فان رأت ان ترعة من هذه الترع لا تساعد
حالتها على تركها في التطهير وجب عليها ان تقدر
حالياً كمية العمل الضروري لها بحسب الحالة وما
يلزم اجراؤه وتكاتب المديرية بتشغيله ظهورات
في الوقت الذي يتعين اليه وتخطر الديوان بذلك
يكون على علم فان لم تنجزه المديرية وخشيت مصلحة
الهندسة انقطاع المياه فتعرض الكيفية للديوان سريعاً
لينظر فيها

تطهير — (ر) منشور نمرة ١٩ بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٢٩٨
(٣٠ يولييه سنة ١٢٨١ الى رئاسات الهندسة الخمس)
قد اوعز الديوان الى تفاتيش الهندسة ثم الى رئاسات
الهندسة فيما كتبه بتاريخ ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٣ و ٢٩
محرم سنة ٩٥ وغاية شوال سنة ٩٦ و ٧ ربيع الثاني
سنة ٩٧ ان تكون التطهيرات في الترع عمومها والامهات
خصوصاً مؤسسة على حسابات هندسية مستنتجة

من قطاعات وموازين تعمل عن كل ترعة مرآعي
فيها نوعها ودرجة الاهمية المترتبة عليها ولما تبين ان
بعض المصالح لم تتبع في اعمالها هذه القاعدة التي
لا تنتظم احوال الترع الا بها اصدر الديوان منشوراً
عمومياً بتاريخ ٦ القعدة سنة ٩٧ بوجوب العمل بها
وابقاء المسئولية على من يهملها ومع ذلك فاننا لم نجد
حتى الآن لتلك التاكيدات والتنبهات في كثير
من الجهات اثرًا يذكر على ان كلا من الرؤساء
والباشمهندسين والمهندسين يدري الفرق الواضح
بين الحالتين ويعلم حق العلم بان نمو الزراعة ووفرتهما
ونجاحهما في اية جهة من الجهات يتوقف على كفاية
المياه الضرورية لها واستمرارها بدون انقطاع في كل
وقت وخصوصاً في زمن التحريق وذلك لا يتأتى الا
باستيفاء شروط التطهير السنوي حسب القطاع
والانحدار المفروضين لكل ترعة ليتحصل منها على
كمية وافية من الماء تقوم بتلك الاحتياجات بخلاف
ما اذا كان هذا التطهير قياساً على جري عاداته فان
فائدته تكون غير موفية بالمقصود ويكون داعياً في
كثير من الاحوال الى عدم الامن على الزراعة
وخصوصاً في السنين التي تشدد فيها التحريق عن
الدرجة المعتادة او تتأخر فيها الزيادة عن مواقيتها
فضلاً عن تغيير معالم الترع واندثارها وبعد هذا
تقصيراً بيناً في الواجبات المفروضة على رجال الهندسة
فبالاضافة على ما سبق استدعي همه حضرتكم لصرف
العناية التامة في تلك التطهيرات لتكون مع عدم
خروجها عن الحد المعين لها آتية بالمزايا المقصودة
منها ولاجل الوصول الى ذلك يلزم الاخذ من الآن
في رسم تلك الترع وتعيين قطاعاتها العرضية والطولية
وبعد ان يتعين لها الانحدار الموافق ترسل صورة
من رسمها الى الديوان وتحفظ اخرى بمصلحة هندسة
المديرية ومثلها بالرئاسة ثم يصير الاخذ ايضاً في وضع
علامات من احجار متباعدة عن بعضها بمسافة معينة
بقدر الف متر مثلاً على مسطاح كل ترعة من الترع
الاصلية العمومية موازية لمحورها بقدر الامكان وتتم
بنمر متسلسلة حسب وضعها وترقم عليها المنسوبات
بالنسبة الى مستوا ثابت على منال العلامات التي وضعت

ملحوظات

وتقدمه لتكون على وقوف بما يندل من المهم في هذا الشأن
(الى باشيهندسي المدير يات)

في علم حضرتكم ان ري الاراضي بمياه النيل بطريقة
عامة في الوقت المعتاد ريبا فيه لا يمكن الوصول اليه
الا بتطهير الترع النيلية وخصوصاً اذا كان النيل
مقصر او متاخراً كما ان حفظ البلاد من غائلة الفيضان
لا يكون الا بردف الجسور وتقويتها ولا سيما اذا جاء
النيل عالياً وبدون ذلك لاتامن البلاد من غرق
او ترق ومع ان اعمال التطهير والتقوية المذكورة
شديدة الاهمية كما اسلفنا قد اتضح الآن انها اهملت
بالكلية بسبب الحوادث الحاضرة ولم يحصل ادنى
فكرة فيما يترتب على تركها من العواقب الرديئة التي
تعود على البلاد بالضرر العام وحيث ان هذا مما
لا يجوز وقوعه وقد صار اوان الري على وشك
الحلول فقد كتب في تاريخه الى المديرية بان
تجمع الانتقار الكفاية من بلادها بغاية السرعة وترتيبهم
في تلك الاعمال مع مامورين مخصوصين وتصرف
العناية التامة في اجرائها بحسب درجاتها في الاهمية
كالتعريفات التي تعطى عنها من حضرتكم بحيث
تم بالكلية في اوائل شهر مسرى القادم سواء كانت
تطهيرات نيلية اوردف جسور وان تخطرنا اولاً
فاولاً عن حركة العمل وتقدمه لتكون على وقوف بما
يندل من المهم في هذا الشأن فيقتضي لدى وصول
هذا ل حضرتكم ان توجهوا الى حضرة المدير وتبينوا
له بالتفصيل درجة الاهمية التي عليها هذه المسئلة
وما يترتب على اهمالها من الاخطار وتطلبوا من حضرته
بكل تشديد والخاص ان يسرع بمجمع الانتقار اللازمة
لذلك ويعين معهم مامورين يركن اليهم في مهمات
الامور ليقوموا بحفظ هؤلاء الانفار وتشغيلهم بالهمة
الزائدة وعلى حضرتكم ملازمتهم في العمل واعطائهم
التعليمات المقتضية لتسهيله وانجازه بمراعاة تقديم
الاهم على المهم وتؤكدوا على مهندسي المراكز بان
لا يبرح احد منهم عن دائرة مركزه وياتر اغفال
المركز بدون انقطاع وخصوصاً ما يتعلق بشؤون الري
والحفظ وتفيدونا في كل ثلاثة ايام عن كيفية حركة
سير العمل وملحوظاتكم فيه ليكون هذا معلوماً لديوان

بطول التربة الاسماعيلية ثم بتحديد في دقريبيان ثمرها
ومناسبتها فان لم يمكن وضع هذه العلامات على خط
واحد او على مسافات متساوية فلا مانع من وضعها
بحسب الامكان بالنسبة لحالة كل ترعة ولو كان بعضها
على احد شاطئها والبعض على الشاطئ الآخر ومتى
وجدت بهذه الصفة تتخذ اساماً لتسهيل الاعمال
المهندسة اللازمة لضبط تقدير المكعبات واجراء
التحقيقات الوقفية في اثناء عملية التطهير وها هو الديوان
مستعد لاعطاء الاذن بوضع العلامات المذكورة
متى وردت المقايسات والتقارير اللازمة عنها من
طرف حضرتكم ومأمولنا ان لانسبح بعد الان ان
عملية من عمليات التطهير قد اجريت بغير ميزانية
وقطاعات هندسية او لم تستوف شروطها في العمل
تطهير — { مشور من نظارة الاشغال بمدة ١٦ تاريخ
ارمضان سنة ١٢٩٩ (٢٢ لولي سنة ٨٢) من
سعادة اسماعيل باشا محمد منش الاشغال بالتوكيل الى
مدير يات قلبي وبحري

في علم حضرتكم ان ري الاراضي بمياه النيل بطريقة
عامة في الوقت المعتاد ريبا فيه لا يمكن الوصول اليه
الا بتطهير الترع النيلية وخصوصاً اذا كان النيل
مقصر او متاخراً كما ان حفظ البلاد من غائلة الفيضان
لا يكون الا بردف الجسور وتقويتها ولا سيما اذا جاء
النيل عالياً وبدون ذلك لاتامن البلاد من غرق
او شرق ومع ان اعمال التطهير والتقوية المذكورة
شديدة الاهمية كما اسلفنا قد اتضح الآن انها اهملت
بالكلية بسبب الحوادث الحاضرة ولم يحصل ادنى
فكرة فيما يترتب على تركها من العواقب الرديئة التي
تعود على البلاد بالضرر العام وحيث ان هذا مما
لا يجوز وقوعه وقد صار اوان الري على وشك
الحلول فالامل من حضرتكم ان تبادروا الى جميع
الانتقار الكفاية من بلاد المديرية بغاية السرعة
وترتيبهم في تلك الاعمال مع مامورين مخصوصين
وتصرف العناية التامة في اجرائها بحسب درجاتها في
الاهمية كالتعريفات التي تعطى عنها من حضرة
باشيهندس المديرية بحيث تم بالكلية في اوائل شهر
مسرى القادم سواء كانت تطهيرات نيلية اوردف
جسور هذا مع اخطارنا اولاً فاولاً عن حركة العمل

والنفر يقدم الباشمهندس والمهندس الموما اليها
للمديرية يان المسافات المقتضي تليشها وغفرها
لكي على مقتضاها ترتب المديرية ما يلزم لها من الغفر
وتضع فيها ما تحتاج من التليش وتباشر حفظها لتبقى
مصانة على الدوام

تطهير — (ر) ترعة ٢٦ ذ سنة ١٢٩٣ — ٠ جسر
— ري — عونة — مجلس تفتيش الزراعة — اعمال
عمومية — ٠ تفتيش عموم التطهير بالكركات
تظلم ضد امر مامور التفليسة — (ر) افلاس
(قت ٢٣٦)

تظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس —
(ر) افلاس ابتداء من (قت ٣٩٠)
تظلم — (ر) استئناف — معارضة — اعادة النظر
تعجيل — (ر) طالب التعجيل

تعداد — ٠ امر عال صادر في ٢ يونيه سنة ١٨٧٩
بناء على ما عرض علينا من دولتلوناظر الداخلية
الموافقة لاراء مجلس النظار ناصر (اولا) بان تعداد
اهالي القطر المصري يكون في كل عشر سنين مرة
(ثانيا) ان هذا العمل يكون بمعرفة نظارة الداخلية
ومعتمديها من المامورين والمديرين والمعاونين
والاطباء ومشايخ البلدان (ثالثا) يكون اول تعداد
في اخر سنة ١٨٨٠ (رابعا) ان جميع الادارات
تلتزم بتقديم البيانات الاحصائية التي تطلبها منها
نظارة الداخلية بحيث تكون مسئولة فيما تقدمه من
الايضاحات (خامسا) ان ناظر الداخلية مكلف
بتنفيذ هذا الامر

تعداد — ٠ { صورة ما نشر من الداخلية في ٢٢ حمادي
(الاولى سنة ١٢٩٧ (٢ مار سنة ١٨٨٠)

انه مع تعدد صدور المشورات الاكيدة بخبر دوائر تعداد
النواحي والعزب والكفور والاعاد نعاية الصط والدقة على
التفصيلات الموضحة بتلك المستورات وعدم سقوط احد من
اندراجهم بهم قد دلت وقائع الاحوال على تجاري مشايخ وعدم
مصر السواحي ونظارو وكلاء الابعاد والعرب والكفور على
تحرير تلك الدفاتر على خلاف الحقيقة واسقاط حملة اعمارهم
لاتتعالج في اشغال الحصوصية كما حصل ذلك بعض نواحي
مديرية القليوبية ومع محارة مشايخهم برعهم من وطائهم
بالكيمية التي توصحت بما سبق اعلانه عموما للمدريات بما
عوملوا به وما يعامل به من تجاري على مثل ذلك من امثالهم

وقتا بوقت لكتاب جهات الاقتضاء بما يلزم تحوه
(منشور من نظارة الاشغال غمرة ١٧ بتاريخ ١٧
رمضان سنة ١٢٩٩ اول اغسطس سنة ١٨٨٢
من سعادة اسما عيل باشا محمد الى عموم المديريات
ما عدا جرجا وقنا واسنا)

قد بعثنا مكاتبة لحضرتكم بتاريخ ٨ رمضان سنة ٩٩
بقصد الاهتمام في تطهير الترع النيلية وتقوية الجسور
لامكان تعميم الري في اوانه ووقاية البلاد والمزارع
من فيضان النيل وبما ان جسور السكك الحديد
من الضروري حفظها ايضا من غوائل المياه لان
عليها المدار الاعظم في الطلبات والحركات العسكرية
وقد كان من المعتاد تقوية بعض هذه الجسور
والحفاظة عليها بمعرفة المديريات والبعض الاخر بمعرفة
السكة الحديد تبعا لانواع المنفعة المترتبة عليها ولكن
في الاوقات الحاضرة لا يمكن لمصلحة السكة الحديد
القيام بذلك فقد ثراي ان تكون كافة جسور
السكة الحديد في هذه السنة تحت حفظ ومسئولية
المديريات مثل جسور النيل والحيضان والترع سواء
بسواء فكل ما يلزم لجسور السكة الحديد من
ردف او تقوية في بعض المواضع التي تحتاج الى
ذلك بسبب تلاطم المياه او تصادمها بتبادر المديريات
باجرائه من الآن بانفاذ اهمليات العمومية كما انه في
مدة الفيضان ترتب المديريات الغفر الكافي على ما
يخشى عليه من هذه الجسور بسبب حركات الري
والصرف وتهتم بتليشها وحفظه وصيانتها وكل مديرية
يختص بها من ذلك ما هو مافيه من تلك الجسور
وان وقع فيه افعال وتسبب عن هذا الاهمال تعطيل
في سيراى فرع من فروع السكة الحديد كان مدير
المديرية ومن يشركه في المسئولية تحت المحاسبة اذ ان
مثل هذا يكون بمنزلة تهاون في الطلبات العسكرية
نفسها فعلى هذا نامل من حضرتكم العمل بوجه
الدقة على موجب ما توضح فيما يتعلق بالمديرية ادارتكم
وقد كتبنا في تاريخه الى باشمهندس المديرية بان
يتحد مع مهندس السكة الحديد في تعيين النقط
المقتضي ردفا او تقويتها وتعريف المديرية عنها
لاجراء العمل اللازم لما ثم عند حلول اوان التليش

ملحوظات

قائم التعداد العمومي الواقع في ٢ مايو سنة ٨٢ الموافق ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٦٩ التي طهر منها ان عدد جميع سكان القطر المصري بما عدا ملحقاته هو ستة ملايين وثمانمائة وستة آلاف وثلاثمائة واحد وثلاثون نساً كالمبين بالمجدول المرفوق بامر هذا تعداد - (ر) عربان - نخيل - احصاء مصر
تعداد الاغنام والشعاري - (ر) غنم وشعاري
تعدد الكفلاء - (ر) كفالة (مجلة ٦٢٧)
تعدد الديون - (ر) مقاصة (ق ١٩٦)
تعدد ارباب المجوزات - (ر) حجز (قم ٤٢٣)
- ٤٢٦ - ٤٣٢

تعدي الاجير - (ر) اجارة (مجلة ٦٠٨)
تعدي المستعير - (ر) عارية (مجلة ٨١٤)
تعدي على الحاكم - (ر) مقاومة
تعدي على المخضر - (ر) حجز (قم ٤٥٣)
تعدي على خدمة الحكومة - (ر) مقاومة
(ق الباب السابع)
تعدي على الوظائف القضائية - (ر) مستخدم
الحكومة (ق ١١٤)

تعذيب - (مستور من بطارية الداخلية في ١ النعثة
سنة ٩٩ بشأن نجس وعدم استعمال آلة
الحديد التي توضع بالاصابع بقصد التعذيب ٢٣ ديسمبر سنة ٨٢
قد علمنا من احوال ضبطية سكندرية وجود آلة
حديد توضع بالاصابع بقصد التعذيب فولوانه من
الحقق عندنا ان تلك الآلة لم تكن مستعملة في سائر
جهات الحكومة لكن ملاحظة من انه ربما تكون
موجودة ببعض الجهات فيلزم التاكيد بتجنب وعدم
استعمال الآلة المذكورة مطلقاً في اي جهة من
الجهات بحيث اذا سمع فيما بعده انه جاري استعمالها
فتكونوا مسئولين عن ذلك انتم ووكيلكم شخصياً وقد
نشر في تاريخه لمن لزم به كذا تحريراً في ١٠ القعدة سنة ٩٩
تعذيب - (ر) جنابات وجنح (ق ٢١٢)

تعريض الاطفال للخطر - (ر) قبض (ق ٢٦٢ الى ٢٦٤)
تعريف الحسائر البحرية وتقسيمها وتسويتها - (ر)
خسائر بحرية

تعريف الرسوم - (ر) رسوم (سنة) امر عال رقم ٢٩
(راسمة ١٣١ (٢٧) باير سنة ٨٤)
(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على امرنا
الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ وفي ١٤ يونيه سنة

قد تبين انه ما زال واقعاً التجاري من ذكرنا والعدد على
تقديم دفاتر بالاقبل عن حقيقة التعداد وثبت هذا من الجشائي
التي عملت وحيث استمرار هذا الحالة مما لا يوافق ويتسبب عليها
تاخير فهو مشكلة التعداد وعدم حصره بوجه الصطوكال الدقة
وهذا نأثي عما هو واقع منهم في عدم تحرير وتقديم تلك الدفاتر
بوجه حقيقي قد استنسب حصول النثر لسائر المديريات بانه في
حالة عدم الوقوف باستيفاء الدفاتر التي تقدمت للان يصير
ردم على من جررم ويطلب منهم تحرير دفاتر حلالهم بغاية
الصط مع تهمهم بانه اذا طهر بعد ذلك ان الدعتر الذي
يتقدم عن تعداد اي بلدة او كراوية او ابعادية لا يكون
مندرجاً به كامل امار الجهة المحرر عنها على حسب القاعدة
التي اتخذت لذلك فضلاً عن عزل عمدة ومشاخ البلد التي
يحصل ذلك بها بجازي كل منهم ومن اولئك النظار والوكلا
بالليمان مدة ستة شهور نكالا له واراداعاً لغيره بحيث توخذ
منهم الاجابات اللازمة بذلك مكانة ليكونوا عالمين بام قادمون
عليه من المعاملة وبعد اخذ تلك التعهدات وتقدم الدفاتر التي
يحرروها يعمل عليها اللجنة اللازمة على حين غلة ومتى نحقق
عدم استوفائها وسقوط احد منها بدون اندراجه فيها فالحال
تصير المادرة بعزل عمدة ومشاخ اللثة التي يظهر ذلك بها
ويجري معهم بالمديرية وبعد عن اسمائهم لاجل المكانة
لجهة الاقتصاد باراسمهم محل جرائمهم وعلى هذا قد تحرر في تاريخه
بذلك لمن لزم ومن الجملة هذا للاخرا بمنصاه

تعداد - (م) امر عال رقم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٧
يونيه سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من باطر داخلية
حكومتنا وبموافقة رأي مجلس نظارنا بامرنا هوات (م) ١
تعداد اهالي القطر المصري فقط بخلاف ملحقاته يكون من ١٤
جمادى الثاني سنة ١٢٦٩ الموافق ٤ بوية سنة ١٨٨٢

تعداد - (مستور صادر في ١٨ محرم سنة ١٢٦٩ (١)
(دسمبر سنة ٨١) - امر عال واراد للداخلية
من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٤ الجاري مرة ٦٣

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٧
يونيه سنة ٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من باطر داخلية
حكومتنا وبموافقة رأي مجلس نظارنا بامرنا هوات (م) ١
تعداد اهالي القطر المصري فقط بخلاف ملحقاته يكون من
١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٦٩ الموافق ٤ مايو سنة ١٨٨٢
(م) ٢ على باطر داخلية حكومتنا تعيد امرنا هذا - المسطر
بعاليه هو صورة وترجمة الامر العالي الصادر للداخلية من رئاسة
مجلس النظار بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٢٦٩ مرة ٧٣ بشأن تعداد
اهالي القطر المصري ولاحل المعلومة بما اشتمل عليه والا اجرا
بمنصاه لزم تحريره بذلك في ١٨ محرم سنة ١٢٦٩

تعداد - (م) امر عال صادر في ١٧ مايو سنة ٨٦

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢ مايو
سنة ٨١ وبناء على ما عرضه علينا باطر داخلية حكومتنا
وموافقة رأي مجلس نظارنا بامرنا هوات (م) ١ تعتر رسمية

٨٣ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقائق بموافقة
راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ تحصيل
الرسوم النسبية بالمحاكم الاهلية المستجدة يكون على
حسب تعريف الرسوم المتبعة الآن بالمجالس ما عدا
رسوم العقود فانه يكون تحصيلها على حسب التعريف
المتبعة بالمحاكم الشرعية واما الرسوم المقررة فيصير
قيدها طلباً بشرط ايداع مبلغ يقدره بوجه التقرير
رئيس محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية .
والاجراء على هذا الوجه يكون موقتاً لحين نشر
تعريف الرسوم في المواد المدنية والتجارية والجنائية
التي تتعين فيها الرسوم المقررة والرسوم النسبية التي
يلزم تحصيلها بالمحاكم المستجدة المذكورة عن الاوراق
والعقود (م) ٢ متى نشرت التعريف الجديدة يصير
تقدير رسوم الاوراق المقيدة طلباً على حسب ما
يدون عنها ويصير تسوية المبالغ المودعة على مقتضاها
تعريف الرسوم — ١٠ امر عال صادر في ٢٤ فبراير سنة ٨٦
(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادرين
بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣)
و ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ (٢٧ يناير سنة ١٨٨٤)
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقائق حكومتنا
وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس
شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ تعريف رسوم
المواد المدنية والتجارية والجنائية في المحاكم الاهلية
المرفوعة بامرنا هذا المحتوية على اربعة وثلاثين مادة
يكون معمولاً بها بكافة المحاكم الاهلية من بعد عشرة
ايام تمضي من تاريخ نشر امرنا هذا (م) ٢ كل ما
كان مخالفاً لما تدون في التعريف المذكورة . بالمادة
السابقة يعتبر لاغياً ولا يعمل به

(تعريف رسوم المواد المدنية والتجارية والجنائية
بالمحاكم الاهلية المرفوعة بالامر العالي الصادر
بتاريخ ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢ (٢٤ فبراير
سنة ١٨٨٦)

❖ الباب الاول — قواعد عمومية ❖

(م) ١ على كافة الاوراق القضائية تؤخذ الرسوم المقررة
في هذه التعريف حسب القواعد المبينة بها (م) ٢ وتلك

الرسوم منها ما هو مقرر ومنها ما هو نسبي (م) ٣
يقتضي تحصيل الرسوم المقررة على كل ورقة الا في
الاحوال المستثناة بهذه التعريف (م) ٤ على المدعي
ان يدفع قيمة الرسوم المستحقة على دعواه في مقابلة
المطالبة بها من المحكوم عليه (م) ٥ ممنوع اعطاء صورة
من الاحكام او من اي ورقة قضائية قبل دفع الرسم
على الاصل فان لم يكن سبق دفعه تعين على طالب
الصورة ان يدفع قيمة مقابلة الرجوع به على من له
حق الرجوع عليه (م) ٦ يجوز للمدعي عليه في كل
الاحوال ان يتحصل على صورة الحكم الصادر بملزومية
المدعي بمصاريف الدعوى ان كانت تلك المصاريف
معلية طلباً على المدعي في مقابلة دفع رسم الصورة فقط
(م) ٧ لا تؤخذ رسوم مقررة ولا نسبية على الاوراق
اذا كانت قيمة الدعوى او المحكوم به لا يزيد عن
الخمسائة قرش (م) ٨ يلزم على كل طالب قيد
قضية في الجدول ان يودع بقلم الكتاب مبلغاً على
سبيل التأمين يوازي تقريباً قيمة الرسوم التي تستحق
على ما يتحرر من الاوراق بصرف النظر عن الرسوم
النسبية المحتمل استحقاقها فيما بعد فالمبلغ اللازم ايداعه
عن القضايا الجزئية التي لا يزيد الطلب فيها عن
الالف قرش يكون ثلاثين قرشاً وعن القضايا التي
قيمة الطلب فيها من الف وواحد الى خمسة الاف
قرش يكون مئتين قرشاً وعن القضايا التي قيمة الطلب
فيها زيادة عن الخمسة الاف قرش يكون مائة خمسة
وعشرين قرشاً وعن القضايا المرفوعة امام محكمة
الاستئناف يكون مائتين وخمسين قرشاً (م) ٩
قيمة الدعوى يصير تحديدها بصحيفة الطلب حسب
القواعد المبينة بقانون المرافعات في المواد المدنية
والتجارية بالنظر لجواز قبول الاستئناف من عدمه
واما اذا كان المدعي يزيد او ينقص في قيمة طلبه قبل
صدور الحكم سواء كان بواسطة الطلب منه في
الجلسة مباشرة او بتقرير مقدمة الى قلم كتاب
المحكمة ففي هذه الحالة تربط الرسوم على الاوراق
الرسمية التي تحرر بعد ذلك حسبما صار تعديله من
الزيادة او النقص (م) ١٠ على قيد القضية في الجدول
تؤخذ ثلاثة قروش اذا كانت قيمة الدعوى فوق

ملحوظات

في حال ايداع دفتر شروط البيع على طالب البيع ان يدفع مبلغاً تأمياً وقدره مائتين قرش صاغ على رسوم قلم الكتاب ولا يقبل الدفتر المذكور ما لم تسدد الرسوم النسبية التي استحق دفعها على الحكم الصادر غايياً (م) ١٧ كل شخص سبق معافاته من الرسوم لا يقبل مزايدياً ما لم يدفع غزينة المحكمة المستحق من الرسوم والمصاريف (م) ١٨ في الدعاوي المقدمة لمحكمة الاستئناف يتحصل الرسم المقرر بهذه التعريفة على اوراق الكتبة او المحضرين بزيادة الثلث واما العوائد النسبية يصير احتسابها باعتبار قرش واحد في المائة (م) ١٩ اذا صار الغاء حكم من محكمة الاستئناف فالرسم النسبي السابق تحصيله على القضية يصير رده بالتالي (م) ٢٠ الاوراق المقرر اخذ رسم عليها في بواقع كل ورقة صحيفتين في كل صحيفة منها خمسة وعشرين سطراً وفي كل سطر اثني عشر كلمة انما الورقة الاولى يدفع عليها الرسم بالكامل. مما كان عدد الاسطر المكتوبة في صحيفتها او في احدها ولا يطلب دفع الرسم على الورقة الاخيرة الا اذا تجاوز عدد الاسطر المكتوبة فيها ثمانية غير الامضا (الباب الثاني)

في الرسوم المتقضي تحصيلها على اعمال المحضرين (م) ٢١ على كل ورقة صادرة على يد محضر تؤخذ الرسوم الآتية خلاف مصاريف انتقاله خارج محل اقامته ان دعي الحال لذلك وهي رسم كتابة خمسة قروش على الاصل وقرتين ونصف على كل صورة منه ان كانت قيمة الطلب لا تزيد عن الف قرش وعشرة قروش على الاصل وخمسة قروش على كل صورة منه ان كان قيمة الدعوى من الف قرش وقرش الى خمسة آلاف قرش هذا خلاف رسم انتقال المحضر خارج محل اقامته بواقع عشرين قرش عن كل اربعة وعشرين ساعة عددا مصاريف السفرية (م) ٢٢ على كل ورقة صادرة على يد محضر من خصم لا حري بتكليفه بالحضور امام المحكمة ان كانت قيمة الدعوى تزيد عن خمسة الاف قرش وعلى اعلان كل ورقة وعلى اوراق التنبيه والاذار وعلى قوائم الجرد والبروتستو خلاف باقي الرسوم

الخمسائة قرش الى الف قرش وستة قروش اذا كانت قيمة الدعوى من الف قرش وقرش واحداً الى خمسة الاف قرش وعشرة قروش اذا كانت قيمة الدعوى زيادة عن خمسة الاف قرش وعشرين قرش على قيد القضية المرفوعة امام محكمة الاستئناف (م) ١١ اذا نقد مبلغ الامانة بواسطة دفع عوائد القلم المستحقة على الاوراق التي سبق تحريرها في القضية بطلب الكاتب من المدعي تكملة الامانة بدفع عوائد ما يصير تحريره فيما بعد من الاوراق ولا يجوز ان يكون مبلغ التكملة المطلوب دفعه زائداً عن المبلغ الذي صار ايداعه في اول الامر (م) ١٢ اذا لم يدفع طالب قيد القضية في الجدول مبلغاً على سبيل التامين فلا يصير قيدها واذا لم يدفع التكملة المطلوبة منه فيصير شطبها من الجدول (م) ١٣ يؤخذ رسم قرش واحد قيمة ورقة تمغة عن المحاضر والاوراق والاوراق في القضية المقامة امام محكمة المواد الجزئية وقرشان اثنان في المحاكم الابتدائية وثلاثة قروش في المرفوع امام محكمة الاستئناف وتكتب المحاضر المتلمقة بدعوى واحدة الواحد بعد الآخر في ذات مضبطة الجلسة (م) ١٤ المواد الآتية تكتب على ورق تمغة من فية قرش واحد وقرشين وثلاثة قروش بالنسبة للمحكمة المنظور فيها الدعوى المختصة بهذه المواد ان كانت من نحاكم المواد الجزئية او من المحاكم الابتدائية او من محكمة الاستئناف وهي (اولاً) تقارير الطلبات واعلان طلب حضور امام المحاكم وتقارير التظلمات وعرائض المرافعة وطلبات الاخضام المقدمة بالكتابة قبل المرافعة او اثائها او بعدها وغير ذلك من الاوراق التي تقدمها ارباب الدعاوي لاقلام الكتبة والمحضرين الاستناد عليها في حصولهم على ما يطلبونه (ثانياً) صور الاحكام والمحاضر واوامر القضاة والمخضات والشهادات وغيرها من كافة الاوراق المصدق عليها من كبة المحاكم ومسمة مهم (ثالثاً) الوكالات في الحوامة والاعلانات المتقضي شرها في الحرائد المعينة لنشر الاعلانات القنائة حسب نص القانون (م) ١٥ يكون تحرير تقارير ارباب الخبرة على ورق تمغة منها ثلاثة قروش ديواني (م) ١٦

الآخرى يؤخذ رسم كتابة عشرة قروش ديواني عن كل ورقة (م) ٢٣ إذا أجرى المحضرون بناء على طلب واحد جملة أعمال في أثناء سفر واحد وفي يوم واحد ينبغي تقسيم مبلغ مصاريف الطريق ورسم الانتقال على جميع الأعمال بالنسبة لعدد ما واختلفت المسافات التي يقطعونها

(الباب الثالث)

(في الرسوم المتقضى تحصيلها على أعمال الكتبة)
(م) ٢٤ على الأوراق المحررة من قلم كتاب المحكمة من محاضر وأوامر وأحكام تحضيرية أو قطعية يؤخذ رسم كتابة ثمانية قروش إذا كانت قيمة الدعوى ألف قرش أو أقل وهذا مع مراعاة ما ذكر في المادة السابعة ورسم كتابة اثني عشر قرش إذا كانت قيمة الدعوى من ألف قرش وواحد إلى خمسة آلاف قرش وتؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة (م) ٢٥ على كل من محاضر استماع الشهود والابداع وتحليف اليمين وكشف أرباب الخبرة وتحقيق الخطوط وعلى الكشف على المحلات وعلى كل عمل يباشره كاتب المحكمة بنفسه أو بإطلاع أحد مأموريه القضا يؤخذ رسم كتابة خمسة عشر قرش عن كل ورقة إن كانت قيمة الدعوى زيادة عن الخمسة آلاف قرش (م) ٢٦ على أوامر التفتة والأحكام التحضيرية أو التمهيدية أو القطعية إن كانت قيمة الدعوى زيادة عن خمسة آلاف قرش وعلى توزيع تم المباع بالمزاد سواء كان مؤقتاً أو قطعياً وعلى مبلغ التأمين وعلى خلاصة المحكمين وعلى كل قرار آخر يصدر من المحاكم يؤخذ رسم كتابة عشرين قرش عن أول ورقة منها وثمانية قروش على كل ورقة زيادة (م) ٢٧ على كل محضر جلسة بتأجيل القضية لجلسة أخرى يؤخذ رسم ثمانية قروش أما إذا كان التأجيل صادر من بادي رأي المحكمة أو بناء على طلب قلم النيابة فلا يستحق عليه أخذ شيء من الرسوم (م) ٢٨ يؤخذ رسم على كل صورة أو مضمون حكم أو أمر أو قرار أو محضر أو مطلق ورقة قضائية مبلغ خمسة قروش على كل ورقة منها (م) ٢٩ يؤخذ على الأحكام القطعية خلاف رسم الكتابة رسم نسبي

باعتبار قرش واحد في المائة على قيمة المحكوم به إن كانت الأحكام الصادرة مبنية على سندات وباعتبار قرشين اثنين في المائة إذا كانت بغير سندات (م) ٣٠ يحصل في التفاليس رسم نسبي باعتبار قرشين في المائة على مبلغ الكونكوردا تو الحاصل الاتفاق عليه بين المفلس ودائنيه وعلى صافي موجودات التفليسة في حالة ما إذا لم يقع صلح بين المفلس ودائنيه (م) ٣١ يحصل رسم على الأحكام الصادرة بثبوت حق الملكية أو الريع باعتبار قرش في المائة في المنقولات وقرشين في المائة في العقارات (م) ٣٢ الأحكام الصادرة بالغياب ما دامت قابلة للمعارضة فلا يؤخذ عليها رسوم نسبية (م) ٣٣ إذا صدرت أحكام بملزومية الحكومة بصفة كونها مديونة فالمدعي لا يلزم إلا بدفع رسوم التسخ في مقابلة المطالبة بها ممن يلزم (م) ٣٤ يؤخذ رسم نسبي باعتبار ربع من واحد في المائة على قيمة السندات والبونات والأوراق الأميرية والنقود وكل أشياء خلاف ذلك بصير ابداعها في قلم الكتاب أمّا البونات والأوراق الأميرية يعتبر قيمتها حسب سعر البورصة يوم الابداع وهذا خلاف الرسوم التي تستحق على محاضر الابداع أما النقود التي يودعها وكلا الديانة على ذمة التفاليس فلا يؤخذ عليها رسوم نسبية كما لا تؤخذ رسوم نسبية أيضاً على المبالغ المودعة تأمينا لثمن العقارات من الراسي عليهم المزاد (م) ٣٥ يؤخذ رسم نسبي على الأحكام الصادرة بالبيع بالمزاد باعتبار قرشين في المائة من المنقولات وخمسة قروش في المائة على العقارات من قيمة ثمن المباع (م) ٣٦ يؤخذ رسم مقرر عشرة قروش على كل شهادة متعلقة بتحقيق القضايا أو محررة من كاتب القلم لاي امر كان وعلى كل شهادة أخرى رسمية وعلى التصديق على كل امضاء أو ختم وعلى التأشير الواقع من رئيس القلم في ذيل الأوراق المقدمة لثبوت تاريخها

(الباب الرابع) - في كشف اهل الخبرة

(م) ٣٢ إذا لم الحال لتحصيل عوائد نسبية على عقارات وكانت قيمتها غير رسمية في الحكم أو القرار أو كانت القيمة التي عرف عنها الإحصاء أقل من القيمة الحقيقية فنقدر قيمة الثمن التي تؤخذ عليه الرسم بمعرفة أرباب الخبرة سواء

ملحوظات

غير الاختصاص الموصوفة على المحلات الختوم عليها ومصاريف حفظ الهام المصوطة (سابقا) كافة الرسوم المترتبة على الاجراءات التي تاتى بها المحكمة للوصول الى اظهار الجرائم وإثباتها ايا كان نوع هذه الرسوم (ثامنا) رسوم تنفيذ الاحكام (م) ٤٧ لا تعد من رسوم القضاء في المواد الجنائية مصاريف التحريرات ومصاريف نقل اوراق المرافعات وتقل الاشياء المصبوطة من جهة لاخرى ومصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤنهم وسائر الرسوم التي من هذا القبيل التي تستدعيها الاجراءات في المواد الجنائية والمحبوسين — وان دعت الضرورة لاجراء اى عملية تستلزم مصاريف من قبيل المدرج في المادة فيخرج من المحكمة الى الصبغة المحلية باجرائها (م) ٤٨ كافة الرسوم المالية بالمادة السادسة والاربعة من الوجه الاول لغاية الوجه السابع يجري تحصيلها من موقوفات المحكوم عليهم بعقوبة ومن الاغصام الملزومين بحقوق في مواد الجمع والمجانيات والمعاملات وكذلك يصير تحصيل الرسوم المالية بالوجه الثامن متى كان الغرض من تنفيذ الحكم هو تحصيل الرسوم القضائية او دفع غرامة (م) ٤٩ رسوم المرافعات في المواد المدنية هي ماثلة للرسوم القضائية في المواد الجنائية من حيثية دفعها مقدما واحقية استردادها والاجراءات الموصلة للحصول عليها (م) ٥٠ الشهود الذين يودون شهادتهم في الجهة المقيمين فيها لا يستحقون تعويضا ما الا اذا كانوا من الذين يقتاتون يوميا من صلاتهم او شغلهم فاسم يستحقون مكافأة تقدر لم يعرفه رئيس محكمة الاستئناف او رئيس المحكمة الابتدائية او القاضي الذي يسمع شهادتهم (م) ٥١ اذا استوجب الحال الانتقال للشهود خارج محل اقامتهم يعطى لم تعويض بناء على طلبهم في مقابلة مصاريف سفرهم واقامتهم ويكون تقدير ذلك التعويض بمعرفة احدى من ذكروا بالمادة السابقة ويعطى ذلك التعويض ايضا للذين يصير استحضارهم للاستعلام منهم عن اشياء بشرط ان لا يكونوا مدعىين بحقوق في الاعمال المذكورة (م) ٥٢ اذا طلب شاهد للحضور امام الحاكم وليس معه ما يقوم بمصاريف سفره فعلى محافظ او مدير او مأمور الجهة المقيم فيها سواء كان من مأموري الادارة او مأموري البوليس ان يصرف له مصاريف السفر وان بين ما صرف اليه بورقة الطلب وان يعطى اشعار لكاتب المحكمة بذلك حتى انه عند صرف التعويض للشاهد المذكور يحسم منه المطلوب تلك الجهة ويسدد اليها (م) ٥٣ في الاحوال التي تسلم وحود ارباب الخبرة والاحرف التي تخفونها يصير تقديرها بمعرفة القاضي او بمعرفة الرئيس الذي يسمع اقوالهم والتعويض الذي يستحقه ارباب الخبرة في نظير سفرهم واقامتهم يصير تقديره عدد الرسوم بمعرفة من ذكروا — واما اذا صار طلب بعض مأموري الحكومة بصفة شهود ولم الحال الانتقال خارج محل اقامتهم تعطى لم المصاريف والتعويضات اموره بها باللوائح استعفا في حق المواطنين الملكية (م) ٤ الرسوم المستحقة في المواد الجنائية على اعمال الكفاة والمخبرين يصير تحصيلها حسب المقرر في القضاة المحررة التي لا تترتب قيمة الدعوى وبها عن مبلغ

كان بناء على طلب الكاتب او بطلب احد الاغصام (م) ٢٨ وطلب الكشف بواسطة ارباب الخبرة في مواد الرسوم يقدم بعريضة لرئيس محكمة الاستئناف او لرئيس المحكمة التي اصدرت الحكم او القرار وموعدين واحد فقط من ارباب الخبرة بغير احتياج لسامع اقوال الاغصام ويحدد الميعاد الذي ينبغي حصول الكشف فيه ويقدم التقرير له عنه ويجوز مد هذا الميعاد بامر منه على عريضة تقدم اليه من احد ذوي الشأن (م) ٢٩ ويجلف اهل الخبرة البيوت امام الرئيس بان يؤدى مأموريته بكل امانة وذمة ويحدد اليوم والساعة التي يشرع فيها بمباشرة عمله (م) ٤٠ ويعلى الكاتب الاغصام عن يد محضر باسم اهل الخبرة واليوم والساعة المحددين للشرع في عملية الكشف قبل الميعاد المذكور بخمسة ايام بالاقبل (م) ٤١ يجوز للاغصام بالاتحاد مع الكاتب ان يقرروا قيمة العقار المقرر اخذ رسم عليه قبل انتهاء الكشف المذكور او بعد وقبل تقديم تقرير اهل الخبرة ويلزم حصول الصديق من الرئيس على هذا الاتفاق (م) ٤٢ بعد تقديم تقرير اهل الخبرة يصير تكليف الاغصام بالحضور للاطلاع عليه بقلم الكاتب بحجاب يرسله لم ويجوز اعطاه صورة من التقرير المذكور في مقابلة تحصيل رسم كتابة خمسة فردش عن كل ورقة واذا تراءى لاحد الاغصام لزوم اعادة كشف اهل الخبرة فيطلب ذلك بتكليف حصه للحضور امام المحكمة الابتدائية وسين ذاك تعين المحكمة ثلاثة من اهل الخبرة وم يباشرون مأموريتهم بالكيفية السابق توصيها وفي الميعاد الذي يحدد في الحكم (م) ٤٣ اذا زادت القيمة المقدرة بمعرفة اهل الخبرة وتجاوزت تلك الرتبة عن القيمة المعروفة عنها الاغصام بقدر العشر فمصاريف الكشف يلتزم بها الممول عليه العقار ويجبر حيثى على سداد العوائد التي تستحق على الزائد منها بلغت قيمته — اما اذا كانت الزيادة بمقد العشر فتكون مصاريف الكشف على طرف المحكمة (م) ٤٤ متى طلب اعادة كشف اهل الخبرة تكون خمسة ايام ابتداء من يوم توريد الرسوم

(الباب الخامس)

في الرسوم المتقضى تحصيلها في المواد الجنائية

(م) ٤٥ الرسوم المستحقة على الاوراق في المواد الجنائية يصير تأديتها مقدما بمعرفة كاتب المحكمة من نقودها وله الرجوع على المدعي اذا لم يثبت دعواه او على المحكوم عليه عند اثبات الدعوى بما يجب استرداده من تلك الرسوم (م) ٤٦ رسوم الفصاة في المواد الجنائية هي (اولا) التعويضات المستحقة للشهود مقابلة سفرهم واقامتهم (ثانيا) اتعاب اهل الخبرة واحر سفرهم (ثالثا) التعويضات المستحقة للقضاة ولاعضاء قلم النيابة في مقابلة انتقالهم لاحد ما نصي من الاستعلامات واجراء ما يلزم من التحقيقات وكذلك التعويضات المستحقة لكنته الحاكم والمترجمين والمخبرين ورجال الصبغة المساءدين او المصاحين لم ذكروا (رابعاً) رسوم قلم الكتاب (خامساً) رسوم المترجمين والمخبرين (سادساً) مصاريف

الف قرش في اول درجة وفي ثاني درجة بواقع المقرر على الدعوى التي لا تزيد عن الالف قرش حسب ما هو مبين بهذه اللائحة ولا تؤخذ رسوم على صور الاوامر الصادرة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ولا على القرارات العريضة الصادرة من اول او ثاني درجة ومسئلة المتهمين الذين برئت مساحتهم ولا تؤخذ رسوم في ملاد القتل (م) ٥٥ لا يجوز للمحصرين تحصيل رسوم على اعلان الاوراق التي يكتفون بتوصيلها لانوكاينة المدعين بمقوق مدنية او الحامين عنهم او لوكلائهم (م) ٥٦ رسوم غفرالاختام الموضوعة على المحلات المختوم عليها وحفظ الهائم المصوطة وغير ذلك من المصاريف المنصرفة للبحث والتحري عن الجرائم حسا تين بالوجه السابع من المادة السادسة والاربعين بصيرتقديرها بمعرفة المحكمة التي امرت بها (م) ٥٧ الرسوم الغير مقرر استردادها المختصة بتنفيذ الاحكام بما في ذلك مصاريف الطبع يصير تقديرها بمعرفة قلم النائب العمومي المباشر للتنفيذ على حسب القوائم التي تقدم له بها (م) ٥٨ رسوم الاوراق التي تحرر بناء على طلب الخصم المدعي بمقوق مدنية يصير تاديتها من طرف ككتاب الحاكم من اصل المبالغ المسئلة اليهم تطبيقا لمادة ٢٤٦ من قانون تحقيق الجبايات (م) ٥٩ التعويضات المستحقة للشهود ومعمول ارباب الخيرة واجر سفر ياتهم بصير تاديتها من طرف ككتاب الحاكم بناء على امر يصدر لهم من الجهة التي قدرت قيمتها ولا بد ان يكون على القائمة التي يقدمونها ارباب الخيرة بالمصاريف المذكورة تاشير من الجهة التي تأذن بالسداد (م) ٦٠ التعويضات المقررة للقضاة واعضاء قلم النائب العمومي والكتاب الكوالم والمترجمين والمحضرين ورجال الضبطية في نظير ان تقالم على حسب المقرر بالمادة السادسة والاربعين بصير دفعها باذن رئيس محكمة الاستئناف او المحكمة التابعين اليها (م) ٦١ رسوم غفرالاختام الموضوعة على المحلات المختوم عليها وحفظ الهائم المصوطة ومصاريف العمليات الميئة بالوجه السابع من المادة السادسة والاربعين بصير تاديتها بامر يعطى من الجهة الميئة بالمادة السادسة والخمسين (م) ٦٢ اذونات الصرف المحكي عنها بالمواد السابقة يصير وضعها بملفات الدعاوي المختصة بها ويقيد الكتاب المبالغ المدفوعة بقائمة المصاريف المرفوعة بالدعوى ويقيدها ايضا بالدفتر المسو عنه بتعليقات الكتاب (م) ٦٣ رسوم تنفيذ الاحكام الميئة بالمادة السابعة والخمسين يكون تاديتها باذن يصدر من النائب العمومي وتلك المصاريف بصير قيدها بالدفتر المعد لتقيد الرسوم القضائية في المواد الجنائية (م) ٦٤ عندما يصدر حكم في مادة جنائية غير قابل للنقض يجب على كاتب المحكمة الصادر منها ان يحرر في طرف عشرة ايام قايمة بالرسوم والمصاريف المستحق استردادها لجهة الخزينة ويتوضح بالقائمة المذكورة اسماء الاخصام المحكوم عليهم ولقهم وصنعهم ومحل اقامتهم وتاريخ الحكم واسم المحكمة الصادر منها والقائمة المذكورة بصير تقديمها في اليومين التاليين لتحريرها الي النائب العمومي لمراجعتها والتاشير عليها متى وجدت صحيحة ثم تعد بامر يصدر من رئيس

المحكمة او القاضي الذي اصدر الحكم وعلى كاتب المحكمة اجراء التحصيل على وجه السرعة (م) ٦٥ في طرف الثلاثة ايام من تاريخ طلب النائب العمومي يجب على كاتب المحكمة اجراء ما يلزم لتحصيل الغرامات المحكوم بها (م) ٦٦ يجري تحصيل الرسوم القضائية والغرامات بانواع طرق التنفيذ المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ان لم يكن مذكورا بقانون تحقيق الجبايات نص بخالف ذلك (م) ٦٧ للخصم المدعي بمقوق مدنية اذا صدر في صالحه حكم غير قابل للنقض ان يطلب تحصيل المبلغ المستحق له من اصل ومصاريف بموجب قايمة وعليها تاشير من النائب العمومي ومن الكتاب مشموله بامر التنفيذ من رئيس محكمة الاستئناف او من القاضي الذي اصدر الحكم (م) ٦٨ كافة المصاريف التي تسوجبها الاجراءات اللازمة لتحصيل الغرامات والرسوم القضائية بصير تسديدها بمقتضى تعريفية الرسوم في المواد المدنية التي لا تزيد قيمة الدعوى فيها عن الف قرش ديوالي كالمتموه بالناب الثاني من هك التعريفية واذا وجدت مبالغ موضوعة امانة على سبيل الضمان او مبالغ بتمرزة تعلق المحكوم عليه تسنوق منها الرسوم المستحقة للخزينة والمدعي بمقوق مدنية مع مراعاة درجة الاولوية الميئة في مادة ٢٢ من قانون العقوبات (م) ٦٩ لا ينبغي للكتاب تاخير او توقيف الاجراءات الواجبة التنفيذ ما لم يكن هناك امر بكتابة من النائب العمومي باعطاء مهلة ادفع الغرامات والرسوم القضائية المستحقة للخزينة وله ان يمد دفعها على اقساط متى وجدت اسباب قوية داعية للتاجيل وكانت عدم ميسرة المديوبين معلومة

(الباب السادس)

(في كيفية دفع الرسوم الميئة في هذه التعريفية)
(م) ٧٠ يقدم الكتاب الي رئيس المحكمة الابتدائية او الي رئيس محكمة الاستئناف كشفا ببيان الرسوم المستحقة وتتمس منه صدور الامر بتنفيذه ضد من هي مطلوبة منهم (م) ٧١ يجوز للاخصام الصادر في حقهم الامر بالتحصيل منهم ان يعارضوا في الامر المذكور بمجرد اقرارهم بذلك بقلم الكتاب في بحر الثلاثة ايام التالية لاعلان الامر المذكور اليهم والحكم الذي يصدر في ذلك يكون انتهايا لا يقبل الاستئناف

(الباب السابع) - في كيفية تحصيل الرسوم

القضائية في المواد المدنية والتجارية
(م) ٧٢ على الكتبة الاول والمحضرين ان يطلبوا من الاخصام قبل كل شي ابداع المبالغ اللازمة لتحصيل العوائد والرسوم على الاوراق التي يكتبونها في المواد المدنية والتجارية او على ملحقاتها الضرورية فقي حالة الامتناع من الابداع لا يصير الشروع في تحرير

ملحوظات

ذلك يسير محاسنتهم بالطرق التأديبية وعلى الباشمحضر ان يحرق بالضغط على هامش صور الاوراق المسئلة للاخصام غرامة القيد بدفتر الفهرست ومقدار العوائد المتحصلة مع بيان تاريخ الورق والمبالغ المقتضي تحصيلها على الاوراق الاسلية وصورها (م) ٧٩ يكون عند المحضرين ايضاً دفاتر فهرست يقيّدوا فيها الاوراق التي تسلم لهم من الباشمحضر

(الباب الثامن)

في الجزاءات والاحوال المستوجبة المسؤولية

(م) ٨٠ الكتاب الاول بالحاكم والمحضرين الذين يقبلون في اثناء اجراء وظائفهم اوراقاً من الاخصام مخالفة للمقرر بهذه التعريفه بخصوص ورق التمنه ولم ينبهوا الاخصام عن هذه المخالفة او ارتكبوها بانفسهم يجازون بدفع غرامة قدرها خمسون قرشاً ديوانياً على كل ورقة حرروها او قبلوها بخلاف المقرر بالتعريفه ويلزمون ايضاً بدفع القيمة المستحقة للحكومة واثنان ورق التمنه (م) ٨١ اذا وقعت من احد مستخدمي المحكمة مخالفة لما تضمنته هذه التعريفه يصير اثبات حصولها محضروا ويستوجب فيا عدا الاحوال الخصوصية المبينة بالمادة السابقة غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش ديواني او غرامة مع ايقافه عن الاشغال او عزله من الوظيفة وذلك على حسب جسامه المخالفة ويكون صدور انواع الجزاء المذكورة من اودة مشورة محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية التابع لها المستخدم الذي وقعت منه المخالفة وبكلف المستخدم المذكور بالحضور بناء على طلب قلم ادارة النائب العمومي ليثبت براءة ساحته

(الباب التاسع) - في الاتعاب المستحقة للوكلاء

(م) ٨٢ يحسب للوكيل اجرة على اتعابه في الاعمال الاتي يانها (اولاً) على تحرير كل ورقة صادرة عن يد محضر من خمسة عشر قرش الى ثلاثين قرش ديواني (ثانياً) خمسة عشر قرش ديواني على تحرير عريضة الطلب (ثالثاً) على تحرير النتيجة او الرد على النتيجة المقدمة من الخصم او على تحريره مذكرة في القضية من خمسين قرش الى مائة وخمسين قرش ديواني (رابعاً) على مدة التفرغ في التحقيقات بسماع الشهود

الاوراق المذكورة ووكلاء الاخصام والافوكاتية ملزومون بطريق التضامن بان يدفعوا المبالغ المستحقة على الاوراق المطلوب تحريرها بواسطتهم (م) ٧٣ اذا تراءى للخصم بعد دفعه المبلغ المقرر ايداعه مقدماً فيما يختص بالمواد المدنية والتجارية انه مقدور في ذلك يجوز له ان يقدم دعواه لقلم النيابة ليبدى رأيه في هذا الخصوص بعد سماع اقوال كاتب الحسابات (م) ٧٤ تحصيل الرسوم والعوائد يكون تحت ملاحظة النائب العمومي وكيفية تحصيلها وملاحظتها والقواعد الحسائية المتبع الاجراء بمقتضاها هي مبينة باللائحة الخصوصية المعنونة بالتعليمات الحسائية في الاعمال القضائية (م) ٧٥ ترسل الكتبة الاول في اخر كل ثلاثة شهور للنائب العمومي جداول احصائية ليرسلها لنظارة الحقانية عن بيان القضايا التي تعرض وجرى قيدها والتي جرت المرافعة فيها والتي حكم فيها في بحر المدة المذكورة ويكون ذلك بحسب الاورنيكات المبينة بالانواع المخصوصة (م) ٧٦ عند انفصال احد الكتاب الاول او الثواني بالحاكم من وظيفته لسبب ما يصير جرد الدفاتر والاوراق والحسابات والسندات وكافة التعليمات والاوراق المختصة بادارة القلم الموجودة عنده ويعمل بها قائمة تسليم مخلفه او لمن كان يحال على عهده ادارة القلم موقتاً من بعد الامضاء عليها من ذوي الشأن او وكلائهم المعتمدين ومن احد اعضاء قلم النيابة الذي كان حاضراً اجراء الجرد وينجز منها ثلاث نسخ اصلية احدها تسلم لرئيس قلم النيابة والثانية تحفظ بدفتر خزانة القلم والثالثة تسلم للكتاب السلف المنفصل (م) ٧٧ مفتش عموم اقلام كتبة الحاكم منوط بالتفتيش على مسك الدفاتر وبفحص دفاتر الفهرست ودفاتر المراجعة وبالفحص عن تحصيل الرسوم والعوائد وعن الحسابات المتعلقة بها وبمجرد الصناديق على حسب اوامر النائب العمومي وتحت ملاحظته (م) ٧٨ جميع الاوراق التي يطلب من المحضرين تحريرها يلزم ان تتقيد بعرفة الباشمحضر في دفتر فهرست على النسق الذي يصير وضعه بلوائح خصوصية ولا يشوع المحضرين ان يستلموا اوراقاً من احد ما خلاف الباشمحضر واذا خالفوا

ثلاثين قرش ديواني عن الساعة الاولى وخمسة عشر قرش عن كل ساعة زيادة (خامسا) على المرافعة بتامها من خمسة وعشرين قرش الى خمسة وسبعين قرش ديواني (سادسا) على تحرير دفتر شروط البيع من خمسة وعشرين قرش الى مائة وخمسين قرش ديواني (سابعا) على تحرير اعلانات النشر من عشرة قروش الى ثلاثين قرش ديواني (ثامنا) على مدة التفرغ للعمل بالمحكمة من عشرة قروش الى خمسة وعشرين قرش ديواني اذا تراءى للقاضي المطلوب منه تقدير الاجرة المذكورة ضرورة وجوده بالمحكمة ولا يستحق اجرة على مدة التفرغ للعمل الناشئة من طلب تأخير القضايا باتفاق الطرفين (تاسعا) على المرافعة في الدعاوي امام المحكمة الجزئية من خمسة وعشرين قرش الى خمسين قرش ديواني اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز الف قرش واما اذا كانت اقيمة من الف قرش وقرش الى خمسة آلاف قرش فتحسب له اجرة من خمسة وعشرين قرش الى مائة قرش ديواني ويدخل في ذلك الاجرة المستحقة على تحرير الاوراق على ايدي المحضرين وعلى تحرير النتائج والطلبات وعلى مدة التفرغ للعمل وبالاجمال على جميع ما يلزم للقضية لغاية تنفيذ الحكم (عاشر) اذا زادت قيمة الدعوى عن خمسة آلاف قرش ديواني فتؤخذ الاتعاب بالتطبيق لما هو مدون بهذه المادة من الوجه الاول الى الوجه الثامن منها

(الباب العاشر) - في تقدير اتعاب اهل الخبرة

(م) ٨٣ لا رباب الخبرة في تمين العقار وتقدير العطل والاضرار وغير ذلك يومية يستحقها بحسب جسامه القضية والعمل من خمسة وعشرين قرش الى خمسة وسبعين قرش ديواني خلاف اجر السفر ولا يحسب له اجرة على حضوره في المحكمة لحلف اليمين ولا لايداعه التقرير الذي حرره بالامورية التي كلف بها وانما يستحق لخدمته مبلغ خمسة وعشرين قرش ديواني نظير مدة التفرغ اذا طلبته المحكمة او القاضي للاستعلام منه عن بعض اشياء مندرجة في تقريره ويستحق على تحرير هذا التقرير مبلغ من خمسة

وعشرين قرش الى مائة قرش واذا لزم اهل الخبرة باعمال رسومات لاقام مامور به فيستحق عليها اجرة من خمسة وعشرين قرش الى مائتي قرش وهذا التقدير يكون لمن تعينه المحكمة بمعرفة اهل من يعينونه المتداعين بالاتفاق فتعطي له المكافأة بحسب ما يحصل بينهم من التراضي

(الباب الحادي عشر) في اتعاب وكلاء الديانة

(م) ٨٤ اجرة وكلاء الديانة في مواد التفاليس تتقدر بمعرفة المحكمة التجارية بناء على تقرير مأمور التفليسة بحسب اهمية المطلوب لها والصعوبات التي ظهرت فيها وشدة الاهتمام والملاحظة التي استوجبتها التفليسة المذكورة لادارتها وتصفيتها

تعريفة الرسوم القضائية - (امرأ صادر في ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٩

(٢٨ ذ سنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨) بالتصديق على تعريفة الرسوم في المواد المدنية والتجارية والجنائية بالمحاكم الاهلية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ لا يؤخذ على كل مخالفة الرسم مقرر قدره عشرون قرشاً واذا حصل كشف بمعرفة اهل خبرة او صار استجواب شهود فيؤخذ عن كل كشف رسم باعتبار خمسين قرشاً وعن كل ورقة تكليف كل شاهد بالحضور رسم باعتبار خمسة عشر قرشاً (م) ٢ اذا لم يدفع المحكوم عليه قيمة الغرامة والمصاريف حال انعقاد الجلسة او قبل اعلان الحكم فيزداد على الرسم المقرر في المادة السابقة عشرون قرشاً عن رسم الكتابة والتنفيذ (م) ٣ كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به

تعريفة الرسوم - (ر) محكمة اهلية ١١ ديسمبر سنة ٨٨

تعزير - (ر) بيع (مجلة ١٦٤ - خيارات

(مجلة ٣٥٦ - اختصاص (لا ١٥

تعطيل الخيارات - (ر) تلفراف (فق) بومسة

تعطيل مراد - (ر) مراد (فق ٣١٨

تعليم ديني - (ر) جريدة (فق

تعليم عام - (ر) جريدة (فق

ملحوظات

تعهد — (ر) جنابات وجنح (فق ٢١١)
 تعهد المال المشترك — (ر) شركة (مجلد ١٣٠٨
 تعهدات وعقود — (قانون مدني) في التعهدات
 والعقود

(الباب الاول) — في التعهدات على العموم

(م) ٩٠ التعهد هو ارتباط قانوني القرض به حصول
 منفعة لشخص بالتزام المتعهد بعمل شيء معين او بامتناعه عنه
 (م) ٩١ التعهد باعطاء شيء يثقل ملكيته بمجرد وجود التعهد
 اذا كان الشيء معيناً ومملوكاً للمتعهد (م) ٩٢ التعهد باعطاء
 حق عيني على عقار او منقول يثقل ذلك الحق بشرط عدم
 الاخلال بحق الامتياز والرهن العقاري والحس (م) ٩٣
 التعهدات اما ان تكون ناشئة عن اتفاق او عن فعل او عن
 نص القانون (م) ٩٤ يشترط لصحة التعهدات والعقود
 ان تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً (م) ٩٥ يجوز
 ان يكون الغرض من التعهد فعلاً ممكناً حائزاً والا كان
 باطلاً فان كان الغرض منه اعطاء شيء وجب ان يكون
 ذلك الشيء ما يجوز التبايع فيه ولزم تعيينه ولو بالوعد وان
 يكون صفة مبينة بكيفية تمنع الاشتباه على حسب الاحوال
 (م) ٩٦ اذا كان التعهد بعمل احد شيئين فاكثر فالتحيز
 للتعهد الا اذا وحد نص صريح في التعهد او في القانون
 يقضي بخلاف ذلك (م) ٩٧ اذا صارت احدى الكميات
 المعينة للتنفيذ غير ممكنة الحصول عليها فيكون قاصراً على
 الكمية الممكنة تنفيذ التعهد بها (م) ٩٨ اذا كان التعهد
 بشيء معين مقرر حكمه في القانون او متفق عليه بين
 المتعاقدين بان يكون جزاء للتعهد عند عدم وفائه شيء
 متعهد به في الاصل كان الخيار للمتعهد اليه في طلب وفاء
 التعهد الاصيل او التعهد الجزائي بعد تكليف المتعهد بالوفاء
 تكليفاً رسمياً (م) ٩٩ اذا كان الخيار للمتعهد له وصار طريق
 من طرق الوفاء غير ممكن تنصير المتعهد فللمتعهد له الخيار
 بين طلب الوفاء بالطريق الممكن وبين طلب التعويض
 المترتب على عدم الوفاء بالطريق الاخر (م) ١٠٠ واذا
 صار الطريقان المعينان للوفاء غير ممكنين بتنصير المتعهد
 فتح الخيار للمتعهد له لم يزل باقياً بين التعويضين المعينين
 لعدم الوفاء (م) ١٠١ اذا كان للتعهد اجل حازر للتعهد
 الوفاء قبل حلوله الا اذا كان العقد يمنع ذلك (م) ١٠٢
 اذا تعهد المدين بشيء لاجل معلوم وطهر افلاسه او فعل
 ما يوجب ضعف التامينات التي كانت محلاً لوفاء التعهد
 يستحق ذلك الشيء فوراً قبل حلول الاجل (م) ١٠٣ يجوز ان
 يكون التعهد معلقاً على امر مسبق او غير محقق يترتب
 على وقوعه او عدمه وجود ذلك التعهد او تأييده او مع
 وجوده او زواله (م) ١٠٤ اذا كان فسخ التعهد معلقاً على
 امر محقق فالتعهد باطل وبطل ايضاً اذا كان فسخه معلقاً
 على امر مشكوك فيه في الاصل ثم تحقق واما اذا كان التعهد
 مشروطاً فيه انه معلق على احد الامرين المذكورين
 فوجود المعلق عليه يبطل الشرط ويثبت التعهد (م) ١٠٥

اذا تم الشرط بوقوع الامر المعلق عليه وجود التعهد او
 بطلانه فيعتبر المتعهد به والمخوفق اللاحقة له مستحقة اولاغية
 من وقت الاتفاق على ذلك الشرط (م) ١٠٦ ومع ذلك
 اذا صار الوفاء بالمتعهد به غير ممكن قبل وقوع الامر المعلق
 عليه وجود التعهد فلا يكون لهذا الامر تأثير عند وقوعه
 (م) ١٠٧ اذا تضمن التعهد التفويض من كل من المتعهد
 لم للباقي في استيفاء الشيء المتعهد به يكون كل منهم قائماً مقام
 الباقي في ذلك وفي هذه الحالة تنسح القواعد المتعلقة باحوال
 التوكيل (م) ١٠٨ لا يلزم كل واحد من المتعهدين بوفاء
 جميع المتعهد به الا اذا اشترط تصاميم بعضهم في العقد او
 اوجبه القانون وفي هذه الحالة يعتبر المتعهدون كفلاء
 لبعضهم بعضاً ووكلاء عن بعضهم بعضاً في وفاء المتعهد به
 وتنسح القواعد المتعلقة باحكام الوكالة والتوكيل (م) ١٠٩
 يجوز للدائن ان يجمع مديونية المتصاممين في مطالبتهم بدينه
 او بطالهم مفردين ما لم يكن دين بعض المدينين المذكورين
 موحلاً لاجل معلوم او معلقاً على شرط (م) ١١٠ مطالبة
 احد المدينين المتصاممين مطالبة رسمية واقامة الدعوى عليه
 بالدين يسريان على باقي المدينين (م) ١١١ لا يجوز
 لاحد المدينين المتصاممين ان يبرر عمل ما يوجب الزيادة
 على ما التزم به باقي المدينين (م) ١١٢ لكل من المدينين
 المذكورين الحق في التمسك باوجه الدفع الخاصة لشخصه
 وبالاوجه العامة لجمعهم (م) ١١٣ لا يجوز لاحد المدينين
 المتصاممين لعصم في الدين ان يتجنى بالمقاصة المحاصلة لغيره
 من المدينين مع الدائن واذا انحلت الدفعة بان اتصف
 الدائن او احد المدينين الصاممين لعصم بصفتي دائن
 ومدين في آن واحد بدين واحد حاز اكل من المدينين
 التمسك بهذا الاتحاد بقدر الحصة التي تخص شريكهم في
 الدين (م) ١١٤ اذا ابرأ الدائن ذمة احد مدينيه المتصاممين
 ساق لغيره من المدينين التمسك بذلك بقدر حصة من
 حصل ابراء ذمته فقط ما لم يكن الابراء عاماً للجميع ثابتاً ادلاً
 يحكم فيه دلس (م) ١١٥ اذا قام احد المتصاممين في الدس
 باذنه او وفاء بطريق المقاصة مع الدائن حاز له الرجوع
 على باقي المدينين كل منهم بقدر حصته وتوزيع حصة المعسر
 منهم على جميع المورسين (م) ١١٦ متى كان الوفاء بالتعهد
 غير قابل للاقسام بالنسبة لحالة الاشياء المتعهد بها او
 بالنسبة للعرض المقصود من التعهد فكل واحد من المتعهدين
 ملزوم بالوفاء بالكل وله الرجوع على باقي المتعهدين
 معه (م) ١١٧ اذا امتنع المدين من وفاء ما هو ملزوم به
 بالتزام فللدائن الخيار بين ان يطلب فسخ العقد مع احد
 التصاممين او بين ان يطلب التصاميم عن الحر الذي لم يتم المدينين
 بوفائه فقط — ومع ذلك يجوز للدائن ان يفصل على
 الاذن من المحكمة بعمل ما تعهد به المدين او بازالة ما
 فعله محالاً لبعضه مع الرامة بالمصاريف وهنا وذاك مع
 مراعاة الامكان بحسب الاحوال (م) ١١٨ اذا كان الدين
 عيناً معينة حاز للدائن ان يفصل على وضعه عليه متى
 كانت مملوكة للمدين وقت التعهد او حدث ملكه لها

(م) ١٢٧ من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها أو رفضها (م) ١٢٨ يجب أن تفسر المشارطات على حسب الغرض الذي يظهر أن المتعاقدين قصدوه بها كان المعنى اللغوي للالفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجاري (م) ١٢٩ وهكذا يكون التفسير في الشروط المعلق عليها إبقاء المشاركة أو تأييدها (م) ١٤٠ في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للمتعهد (م) ١٤١ لا تنبئ على المشارطات منعة لغير عاقدتها إلا للدائني العاقد فانه يجوز لم يقتضي ما لم من الحق على عموم أموال مدتهم أن يفيوا باسمه للدائني التي تنشأ عن مشارطاته أو عن أي نوع من أنواع التعهدات ما عدا الدائني الخاصة بشخصه (م) ١٤٢ لا يترتب على المشارطات ضرر لغير عاقدتها ولا يجوز التمسك بها على الغير إلا إذا كان تاريخها ثابتاً بوجه رسمي (م) ١٤٣ للدائنين في جميع الأحوال الحق في طلب ابطال الأفعال الصادرة من مدتهم بقصد ضررهم وفي طلب ابطال ما حصل منهم من التبرعات وترك الحقوق أضراراً بهم

(في التعهدات المترتبة على الأفعال)

(م) ١٤٤ من فعل بالفسد شيئاً تترتب عليه منفعة لشخص آخر فيحقق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها والخسارات التي عسرهما بشرط أن لا تجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل إلى ذلك الشخص من المنفعة (م) ١٤٥ من أخذ شيئاً بغير استحقاق وحسب عليه رده (م) ١٤٦ فإذا أخذ ذلك الشيء مع علمه بعدم استحقاقه له كان مسؤولاً عن فسخه وملزماً بفوائده ورعيه (م) ١٤٧ أما من أعطى ما اختياره شيئاً لآخر وفاءً لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجه القانون لا يكون له استرداداه (م) ١٤٨ لا يكون الرد مستحقاً إذا دفع أسان دين شخص آخر غلطاً لدائن ذلك الشخص وقصه الدائن المذكور معتقداً صحة الدفع وأبدر سداد الدين وإنما يجوز الرجوع بالمذموم على المدين المحفني (م) ١٤٩ الالتزامات الناشئة عن الأفعال في الأحوال المتقدم ذكرها لا يترتب عليها تضامن فاعليها (م) ١٥٠ أما يكون التضامن في الالتزامات الناشئة عن الأحوال الآتية (م) ١٥١ كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر وكذلك يلزم الإنسان بضرر الغير الناتج عن إهمال من هم تحت رعايته أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته أيام (م) ١٥٢ يلزم السيد أيضاً بتعويض الضرر الناتج للغير عن أعمال خدمته متى كان واقعاً منهم في حال تادية وطايعهم (م) ١٥٣ وكذلك يلزم مالك الحيوان أو مستخدمه بالضرر الناتج عن الحيوان المذكور سواء كان في حيارته أو تسرب منه

تعهدات — (ر) وفا — فسخ عقد التعهدات —

إبراء — استبدال — مقاصة — اتحاد الذمة — مضي

المدة — انقضاء التعهدات — التزامات

تعهدات مبرية — (الحرمان منها) (ر) عقوبة

بعبه ولم يكن لأحد حق عيني فيها (م) ١١٩ التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه أو المترتبة على تأخير الوفاء لا تكون مستحقة زيادة على رد ما أخذه المتعهد إلا إذا كان عدم الوفاء أو التأخير منسباً لتقصير المتعهد المذكور (م) ١٢٠ لا تستحق التضمينات المذكورة إلا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً (م) ١٢١ التضمينات عبارة عن مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بتدبيره أن يكون ذلك ناشئاً مباشرة عن عدم الوفاء (م) ١٢٢ ومع ذلك إذا كان عدم الوفاء ليس ناشئاً عن تدليس من المدين فلا يكون ملزماً إلا بما كان متوقع الحصول عفوياً وقت العقد (م) ١٢٣ إذا كان مقدار التضمين في حالة عدم الوفاء مصرحاً به في العقد أو في القانون فلا يجوز المحكم بأقل منه ولا بأكثر (م) ١٢٤ إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائد مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك — وتكون الفوائد باعتبار سبعة في المائة سنوياً في المواد المدية وتسعة في المائة في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك (م) ١٢٥ لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد تزيد من اثني عشر في المائة سنوياً (م) ١٢٦ لا يجوز أخذ ولا طلب فوائد على محمد الفوائد إلا إذا كان مستحقاً عن سنة كاملة (م) ١٢٧ ومع ذلك يجوز أن يختلف قدر الفوائد التجارية في الحسابات التجارية على حسب اختلاف أسعار البضائع وتسم الفوائد المتقدمة للأصل في الحسابات التجارية بحسب الفوائد التجارية

(التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين)

(م) ١٢٨ من عقد مشاركة تعهد فيها بشيء ولم يكن ذا أهلية للعقد أو لم تكن نسبة على رضا صحيح منه فلا يكون ملزماً بوفاء ما تعهد به في تلك المشاركة (م) ١٢٩ قد تكون الأهلية مقيدة بالتحصارها في بعض أفعال وقد تكون مطلقة شاملة لكل الأفعال (م) ١٣٠ الحكم في الأهلية المقيدة والمطلقة يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد (م) ١٣١ محرد عدم الأهلية موجب لبطلان المشاركة ولو لم يكن فيها ضرر ومن استحصل على بطلان مشاركة أحد أهليته لا يكون ملزماً إلا برد قيمة المنفعة التي استحصل عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقد معه ذي الأهلية (م) ١٣٢ لا يجوز لذي الأهلية من المتعاقدين أن يتمسك بعدم أهلية من تعاقد معه بقصد ابطال المشاركة (م) ١٣٣ لا يكون الرضا صحيحاً إذا وقع عن غلط أو حصل باكره أو تدليس (م) ١٣٤ الغلط موجب لبطلان الرضا متى كان واقعاً في أصل الموضوع المعترف في العقد (م) ١٣٥ لا يكون الإكراه موجباً لبطلان المشاركة إلا إذا كان شديداً بحيث يحصل منه تأثير لسوي التمييز مع مراعاة من العاقد وحالته والذكورة والابوة (م) ١٣٦ التدليس موجب لعدم صحة الرضا إذا كان رضا أحد المتعاقدين مترقناً على التحيل المستعملة له من المتعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضي

ملحوظات

نشره لكافة الجهات ومن الجملة الى تكم للاجراء على وجه ما ذكر في ١٦ أكتوبر سنة ٨٢ و ٣٠ من شهر الحجة سنة ١٢٩٩

تعويضات — (امر عال رقم ٢٢ ذ سنة ٩٩ (٤) نوفمبر ١٨٨٢ سنة)

(نحن خديوي مصر) من بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبناء على الاتفاق الذي وقع بين حكومتنا وبين الدول اولى الشأن في ذلك وما عرض لنا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا نامر بما هو آت (م) ١ لا تختص المحاكم المختلطة بنظر قضايا التعويضات التي ترفع ضد الحكومة المصرية وتكون متعلقة بالحوادث الثورية التي وقعت في مصر من ابتداء ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ (م) ٢ يشكل فيما بعد قوميون خصومي للحكم في الطلبات المذكورة

تعويضات — (امر عال رقم ١٣ يناير سنة ١٨٨٢) حيث اما قررنا اعطاء تعويضات لمن اصابوا بالحوادث الثورية التي توالى بالفطر من ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ فبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ٨٢ وبما على ما عرضه اليها مجلس نظارنا وبالاتفاق مع الدول ذات الشأن امرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكل قوميون دولي مختصون غير باستلام طلبات من اصابوا بالحوادث الثورية التي توالى بالفطر المصري من تاريخ ١٠ يونيو سنة ٨٢ والنظر فيها والحكم في كل طلب من هذه الطلبات حكما قطعيا لا يرد اما برفضه او قبوله مع تحديد قيمة التعويض له (م) ٢ لا يعطى ادنى تعويض عن الخسائر التي لم يكن حصولها من العمل مباشرة بل نشأت بسببه ولا عن خسائر القود والمحوررات والعصيات والمصنوعات والاشياء القيمة والاشيكا والسندات او الاوراق ذات القيمة من اي نوع كانت والايجارات والمحصولات — ومع ذلك فان خسائر المحوررات والعصيات والمصنوعات والاشياء الثنية والاشيكا التي كانت في المخازن معدة للبيع او كانت مرهونة عند غير اصحابها لسلفه يجوز ان يعطى عنها تعويض اذا امكن اثبات سابقة وجود المفقود منها بموجب الدفاتر التجارية او سندات مكتوبة لها بتاريخ صحيح واما ما عدا ذلك من اوجه الاثبات فلا يسوغ قبولها الا في احوال استثنائية عدد ما يرى القومسيون الصرورة الكلية لذلك وكذلك يجوز التعويض ايضا على ارباب المحصولات التي كانت في المخازن او في الاحران واخذها او اتلفها العصاة بقتلهم — اما التعويضات المختصة بالعقارات فتختص قيمة ابيتها بمراعاة الحالة التي كانت موجودة عليها قبل التلف (م) ٣ يشكل القومسيون المذكور من عصوين تعينها الحكومة المصرية

الجنائيات (فق ٣٩ — ٤٠ — ٤١) تعويضات — (منشور من قلم قضايا المالية والداخلية في ٢٠ في ٢٠٩٢ ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٢) بما يتبع اجراء في مواد القتل والنهب والمحرق وما يحصل به الشكايات انه بالنسبة للحوادث المخزنة التي داهمت القطر المصري من حصول عصيان الزمرة العسكرية وحصول القتل والنهب والحرق في ثغر الاسكندرية وطنطا ودمهور والمحلة الكبرى قد تراعى لعدالة سمو الخديوي ان يعرض على من اصابوا بفقدان اموالهم او جزء منها بما ييسر للحكومة السنية دفعه لمساعدتهم سواء كانوا هؤلاء المصابين اورباويين او اهليين وقد تقرر من مجلس النظار في جلسته المنعقدة بتاريخ اول أكتوبر الجاري على ان ذاك التعويض لا يستحقه الا المصابون بالوقائع الثورية التي حدثت من بعد ١٠ يونيو سنة ٨٢ واما بعض مواد السرقات التي حصل الادعاء بحصولها من بعض محلات تجارية وغيرها اثناء الثورة فهذه تعتبر انها من المواد العادية لكونها لم تقع من جموع متحيزة وهي اذن من خصائص المجالس المعتادة هذا وحيث ان الحوادث الثورية المحكي عنها لم يعلم وقوعها في خلاف الاربع جهات السابق ذكرها فالحكومة لا تقرر على لزوم اعطاء تعويض لاحد في جهة ما خلاف تلك الجهات الاربعة واما السرقات التي تكون حدثت في باقي الجهات لاتعد بانها تابعة لحوادث الحرب والهيجان للاسباب الموضحة بل تعتبر كباقي الجنائيات والسرقات العادية التي من خصائص السلطة المنوطة بحركة الضبط والربط ان تبحث على مرتكبيها وتجري ما يلزم نحوهم كما القواعد العادية المتبعة في الاحوال الماثلة لذلك بناء عليه كافة الشكايات التي تتقدم من هذا القبيل عن اضرار توقعت في خلاف الجهات المنوه عنها يقتضي قبولها لا بصفة كونها متقدمة للحكومة لالزامها بالتعويض بل لاجراء ما يلزم عنها من حيثية قواعد الضبط والربط كما المعتاد واما التقارير الشرعية التي تعلن في هذا الشأن بصير ابعائها لقسم قضايا المالية والداخلية بدون اجراء شيء عنها الى ان ترسل بخصوصها التعليمات اللازمة من طرف القسم اقتضى

يكون احداهما رئيساً للقومسيون والثاني وكيل الرئيس ومن عضو واحد تعينه كل دولة من دول المانيا والنمسا المجر وفرنسا وبريتانيا الكبرى وایتاليا والروسيا وامريكا واليونان ومن عضو واحد تعينه بالاتفاق بين دول بلجيكا والدانمارك واسبانيا وهولانده والبرتغال والسويد والنرويج بحيث انه اذا لم تعين العضو المذكور عند اجتماع القومسيون في الوقت الذي يتحدد لاجتماعه بامر يصدر متافهما بعدئذ على طلب مجلس نظارنا فقط فلا ينتظر تعيينه انما في هذه الحالة يشترك مع القومسيون في مداولاته واحكامه مندوب مخصوص من الدولة التي لانايب لها فيه عند ما تكون صلاحيات احد اتباع هذه الدولة موضوعاً لمداولات واحكام القومسيون واذا كان المندوب المذكور هو نفسه المطالب بالتعويضات فالقومسيون يستدعي للاشتراك معه في مداولاته احد مندوبي الدول الاخرى التي لانايب لها في القومسيون (م) ٤ تصدر احكام القومسيون في جميع الاحوال باغلبية الراء اغلبية مطلقة واذا انقسمت الراء الى قسمين متساويين يرجح القسم الذي يكون فيه رأي الرئيس وتكون احكام القومسيون المذكور معتبرة ولو صدرت في غياب واحد او اكثر من المندوبين — ومع ذلك فعند النظر في طلب تعويض ما اذا كان مندوب الدولة التابع لها صاحب الطلب غائبا وجب اخطاره بحيث لا يترتب على عدم حضوره تاخير النظر في الطلب اكثر من مئة ثمان واربعين ساعة (م) ٥ المبالغ التي تلزم لاشغال القومسيون يقرها مجلس نظارنا بناء على طلب القومسيون ويكون للقومسيون التعويضات التامة لمباشرة تحقيق الطلبات التي تقدم اليه وله ان يستعين في اشغاله بالاشخاص الذين يرى فائدة في مساعدتهم له (م) ٦ يعين فيها بعد انعقاد دفع التعويضات التي يقرها القومسيون والطرق والوسائل التي يكون بها سداد هذه التعويضات لاربابها

تعويضات — (م) ٦٦ امر عال رقم ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ (ربيع اول سنة ١٣٠٠)

بناء على المادة الثالثة من الديكريتو الصادر في ١٣ يناير سنة ٨٣ القاضي بتشكيل لجنة لتعيين المبالغ المستحقة على سبيل التعويض لمن اصابوا بالحوادث في مدة العصيان وبناء على ما عرض علينا من مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ تجتمع لجنة التعويضات التي تعينت بمقتضى الديكريتو الصادر في ١٣ يناير سنة ٨٣ في الاسكندرية في يوم الثلاثاء الموافق ٦ فبراير سنة ٨٣ ويكون تشكيلها بالصورة الاتية (اسماء الرئيس والتسعة اعضاء) (م) ٢ يعين بوريللي بك مستشاراً شرعياً لدى الرئيس ووكيله تعويضات — (م) ٦ لائحة ترتيب دفع التعويضات صادرة في ١٧ اغسطس سنة ٨٥

من بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بالاتفاق مع الدول بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ٨٥ قد تقرر ما هوأت من كمسارية صندوق الدين المنوطين بدفع التعويضات المطلوبة من الحكومة المصرية التي يحكم بها من قومسيون التعويضات الدولي (م) ١ ان مكاتب قومسيون صندوق الدين يصير نقلها مؤقتاً الى سكندرية يوم ٩ اغسطس الجاري بديوان محافظة ذلك الثغر (م) ٢ بناء على الاتفاق الذي حصل بين الدول وبناء على المادة التاسعة من الامر العالي الصادر في ٢٧ يوليو تدفع التعويضات بدون خصم شيء منها وبدون احتساب فوائظ على تاخير دفعها (م) ٣ يصير اعلان كل من يدهم سندات عن استحقاق تعويضات بالحضور الى مكاتب صندوق الدين في الايام والساعات التي يصير النشروع فيها بعد ويكون طلب رعايا كل دولة بعد الاخرى والاشخاص الذين لم يحضروا في الميعاد المحدد لا يصير دفع مطلوبهم في سكندرية بل ينتظروا لذلك رجوع صندوق الدين الى مصر بعد نهو اشغاله بالثغر المذكور (م) ٤ كل من يده سند باستحقاق تعويضات يقدمه الى صندوق الدين الذي يعطي له ايصال مؤقت بالاستلام ويعطي له ايضاً صورة مخالصة (م) ٥ تدفع حالاً التعويضات التي لم يكن عليها حجوزات او مواعع شرعية (م) ٦ التعويضات التي جرى مراجعتها من صندوق الدين ولم يظهر مانع لدفعها يصير اخطار اربابها بواسطة اعلانات تنشر على باب مكاتب الصندوق وترسل الى المحافظة والقنصلات وبورصة سكندرية عن اليوم والساعة التي يجب عليهم الحضور فيها لاجل استلام اذونات الصرف مقابلة استرجاع الايصالات الوقتية التي عطيته اليهم عند استلام السندات وتقديم المخالصات المضمية منهم بتصديق محلات حكوماتهم (م) ٧ اذونات الصرف تدفع في حال تقديمها من وكلاء الصندوق باسكندرية وهابنك الكريدي ليونيه وبنك الانجلو اجسيان (م) ٨ ارباب التعويضات الذين يكونوا غائبين او معذورين عن الحضور شخصياً يمكنهم ان ينيبوا عنهم وكلاً بشرط ان

ملحوظات

التوكيل الشرعي لينوبوا عنهم ويصير تقديم جميع المستندات والشهادات المثبتة لذلك الى صندوق الدين مع سند التعويضات — واذا تاخر تقديم هذه المستندات والشهادات مع سند التعويضات عن الميعاد المحدد او اذا ترااى عدم الاكتفاء بها للقومسيون الحق بايداع قيمة التعويض في صندوق المحكمة المختصة بذلك (م) ١٤ يصير ايداع التعويضات المتجاوز منها جزء او المحجوزة بأكملها او التي يوجد مانع شرعي لدفعها في صندوق المحكمة المختصة بذلك وهي محكمة قونصلات الدولة صاحب التعويض اذا كانت المنازعة واقعة بين اشخاص اجانب متبين الى دولة واحدة ومحكمة اسكندرية المختلطة في باقي الاحوال وفي تلك الحاکم يصير قسمتها طبقاً للقانون (م) ١٥ ويدفع التعويض المتجاوز او الذي يوجد مانع شرعي لدفعه مباشرة الى صاحبه اذا استحصل المذكور على رفع الحجز او الموانع بطريقة شرعية ويكون الدفع طبقاً للمادة السادسة والمادة السابعة (م) ١٦ دفع قيمة التعويضات التي توفي صاحبها يكون الى محل الحكومة المختصة بفصل الامور المتعلقة باحواله الشخصية (م) ١٧ لارباب التعويضات الذين لم يستحصلوا على تسوية تعويضاتهم مدة اقامة صندوق الدين في سكندرية ان يحضروا بعد ذلك الى محل الصندوق بمصر لقبض قيمتها بشرط ان يتبعوا ما هو منصوص عنه بهذه اللائحة (م) ١٨ لكمسارية صندوق الدين الحق في تاخير تسوية اي تعويضات مطلوب منهم تسويتها لبعده رجوعهم الى مصر (م) ١٩ يصير ايداع قيمة التعويضات في صندوق محل الحكومة المختصة بذلك اذا كانت لم تطالب بها اربابها في سكندرية مدة اقامة قومسيون صندوق الدين بها ولا في مصر لغاية يوم ٢٧ يوليو سنة ٨٦ — تحريراً بمصر في ٧ اغسطس سنة ٨٥ (الموافق ٢٦ شوال سنة ١٣٠٢) تعويضات — (ر) املاك الميري ٣ ص سنة ٣٠٠ — حق مدني — غصب واتلاف — سرقة (فق ٢٨٦) تعويض الضرر — (ر) تعهدات مترتبة على الافعال (ق ١٥٠ الى ١٥٣ — وفا) (ق ١٧٤ —

يكون المذكور حاملاً ورقة توكيل رسمية او مصدق عليها ويصير تقديم هذا التوكيل مع سند التعويضات (م) ٩ يجب على كل شخص من اي تبعية كان له صالح في قبض تعويضات مقرر خلافه ان يثبت حقوقه امام صندوق الدين في اليوم والساعة المحددين لتقديم السند المدعي هو باستحقاق جزء من المبلغ المقرر فيه (م) ١٠ واما التعويضات التي حصل عنها تنازل كامل لشخص واحد بسند رسمي او مصدق عليه من محل الاختصاص يصير دفعها للتنازل له اذا كان التنازل اعلن الى الحكومة المصرية وذلك بعد تقديم سند التنازل مع سند التعويضات الى صندوق الدين (م) ١١ التعويضات التي تنازل عنها اربابها لغيرهم بسند غير رسمي ولا مصدق عليه بل اعلن الى الحكومة المصرية لاندفع الا بوجود التنازل عنها والتنازل اليه وبعد استلام مخالصة ممضية منها وسند التعويضات وسند التنازل والا فيصير ايداع قيمة التعويضات في صندوق المحكمة المختصة بذلك (م) ١٢ لا يدفع صندوق الدين التعويضات التي تنازل اربابها عن جزء منها وبنوع عمومي التعويضات التي تدعي جملة اشخاص باستحقاق شيء منها الا بعد حصول الاتفاق بين جميع تلك الاشخاص وذلك حتى لا يتجزأ صرف قيمة السند الواحد ويكون الدفع بعد تقديم مخالصة ممضية من صاحب التعويضات وجميع من يكون لهم شأن فيها وفي هذه الحالة يقتضي تقديم سندات التنازل او الاوراق المثبتة لحقوق الغير مع سند التعويضات والا فيصير ايداع قيمة السند في صندوق المحكمة المختصة بذلك (م) ١٣ لا تدفع التعويضات المقررة بسند واحد الى اشخاص متعددة بدون ايضاح اسمائهم او الى شخص معين باسمه واعضاء عائلته (بدون ايضاح اسمائهم) او الى شركة او تقيسة او تركة وبالمعوم الى اشخاص غير معينة بالاسم الا بعد ثبوت حقوق المطالبين بها شرعاً من محلات الحكومة المختصة بذلك مع ايضاح اسمائهم والقباهم وصفاتهم وبيان اسماء الاعضاء العائلة او اسماء والقباهم وصفات الاشخاص الحائزين على

فسخ عقود التعهدات (ف) ١٢٨ — ١٢٩
تعويض الغرامات ونحوها المحكوم بها على الجاني —
(ر) جريدة (ق) ١٧٣
تعويم السفينة — (ر) سيكورتاه (ق) ٢٢٧
تعقيب — (ر) تخريب (ق)
تعيين — (ر) خيارات (م) — رهن (م) مجلة
تعيين مأمور التفليسة — (ر) افلاس (ق) ٢٣٤
— ٢٣٥ — ٢٣٨
تعيين المستعار — (ر) عارية (م) ٨١١
تغريم الشاهد — (ر) ينة (ق) ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٣
تغريم من لم ينجح في دعوى الرد — (ر) رد (ق) ٣٢١
تغير الحالة — (ر) سرافعة (ق) ٢٩٧ — ٢٩٨
— ٢٩٩
تغير المحل المقصود لسفر السفينة — (ر) ملاح
(ق) ٨٨
تغير طريق السفينة — (ر) سيكورتاه (ق) ١٩٢
تفالس — (ر) متفالس (ق) الباب التاسع
تفتيش (قلم) عموم التطهير بالكراكات —
مشور من بطارية الاشغال من ١٦ يارح ارحب سنة ١٢٩٨
(٥) بويه سنة ١٨٨١ الى القسم الاول والقسم الثالث والقسم
الرابع ومصلحة القطار الخيرية
لقد استي قلم تفتيش بالديوان لعموم التطهير بالكراكات
في سائر الجهات وتعين اليه جناب مسيو دوبرور
بوظيفة مفتش عموم التطهير وصار من الاقتصاد
المخارة معه في كافة ما يتعلق (ذكر هنا اسماء
الجهات الموجودة بها الكراكات) سواء كان ذلك في
شان استعدادها او ادارتها او حذامها وكلما يتحرر من
طرفه في شأنها يجري العمل بموجبه وفي الاحوال
التي يلزم فيها استئذان الديوان يكون تقديم هذا
الاستئذان من طرفه وعلى حسب ما يصدر اليه بصير
الاجرا فينبغي اتباع ذلك مع تبليغه الى كل (ذكر
هنا اسماء الباشا مهندسين) لمراعاته ايضا بطرفهم
كراكات التربة الاسماعيلية وكراكة بحرمويس (في
القسم الاول) — كراكات المحمودية وكراكات
القناطر الخيرية (في القسم الثالث) — كراكات
التربة الابراهيمية (في القسم الرابع) — وقد صار

اخطار مفتش اشغال التطهير بذلك بتاريخ ٦
رجب سنة ١٢٩٨
تفتيش عموم التطهير بالكراكات — (ر) هندسة
٣ سنة ١٢٩٩ — تطهير
تفتيش التنظيم — (ر) تنظيم ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨
تفتيش الري — بطارية الاشغال العمومية
قرار من بطارية الاشغال العمومية صادر في ٢٨ ابريل سنة
٨٥ ميا ما لمفتش الري من الحدود في التصريح بالاعمال
المختصة بهم — ما على ما عرصة عليها حساب وكبل البطارية
قد فررنا ما هوأت فيما يتعلق بالحدود الموصى بها مفتش
الري في التصريح منهم باحراء الاعمال المختصة بهم (م) ١
(الاعمال المستعمدة) لمفتش الري ان يصرحوا باحراء اعمال مستعمدة
لا تتجاوز تكاليفها المائة حبة من المربوط بالميزانية على دمة
تلك الاعمال وانما تجاوزت التكاليف الملح المذكور فصحت
الصدق عليها من البطارية ومن صدقت البطارية على احراء
عمل من تلك الاعمال فيسوع لمفتش الري عقد قوائم اوعى
احراء لعاة ملح الحية ويرسل نسخة الكونتراتو للديوان
للمعلومة وكل قوائم تجاوز هذا الملح يلزم التصديق عليه
من البطارية (م) ٢ (اعمال الصيانة والري) بحور لمفتش
الري ان يصرحوا بالمربوط المحصى بالميرانية لمعاتهم
وفي المحصل من ندبة العونة متى كان ذلك على دمة اعمال
الصيانة او الري وليس على دمة اعمال مستعمدة بحيث انه
اذا تجاوزت تكاليف اي عمل منها الحسبانية حية بمضي
التصديق عليه من البطارية (م) ٢ (الادوات والعدد) بحور
لمفتش الري الصرف في جمع المبالغ المحصنة لوريدي
الادوات والعدد انما لا يجوز لهم التوسية بمشري عدد او
الات حديثة بملح يتجاوز الحسبانية بدون الصدق على
ذلك ابتداء من البطارية — تحريرا بالخروسة في ٢٨
ابريل سنة ١٨٨٥
تفتيش الري — مشور عمومي اصدرته بطارية الاشغال
(العمومية في ٢٠ بويه سنة ١٨٨٥)
يلزم تقديم العرصحات عن المواد الاعيادنة الى تفتيش
الري مباشرة بدون توسط البطارية وهو
دواما مرد لديوان هذه البطارية عرصحات مكبرة من مواد
عادية تعلق بامور الري كطلب تطهير ترعة او تقوية حسر
او وضع داراه سدود او زيادة وتنقص مياه او ردم وتحت
مراو وماشا كل ذلك ولما كانت هذه المواد من خصائص
تفتيش الري والبطارية لا تعمل عملا في العرصحات التي
تقدم عنها سوى احوالها الى العايش المذكورة وحت ان
هذه الحالة مسبب عنها مسعولية البطارية وحصول المشاق
لاصحات تلك العرصحات مع طول الزمن ولو دامت راسا
الى تفتيش الري التي هي اقرب من ديوان البطارية لراالت
ملك الصعوبات فذلك تطلب هذه البطارية من جميع الاهالي
ان يقدموا العرصحات التي من هذا القبل الى تفتيش

ملحوظات

حرجا وفي الجهة المصرية من مديرية قبا لمح الشرايف يكون من الان تأييدا لتفتيش ري القسم الرابع (م) ٢ تفصل مديرية حرجا فيما يتعلق باعمال الري عن تفتيش ري القسم الرابع (م) ٣ يعين المسيو الى حوزيف مديرا لاعمال الشرايف اقليم حرجا وذلك موقعا لمدة سنتين ويكون مركزه سوماح ويأطه في هذه المدة جميع اعمال الري وتوزيع المياه والعملة المح في ذلك الاقليم يكون المشيهدس هذا الاقليم ومهندسوه وكا به تامين من الان للمدير الموما اليه ويسير هذا المدير على ادارة اعمال الشرايف المتقضي احراوها في الجهة البحرية من مديرية قبا (م) ٤ تنع العمل بالاحكام المذكورة اعلا من تاريخ قرارنا هذا

تفتيش الري (مجلس تأديب) — (ر) انتغال
عمومية ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦

تفتيش الري — (ر) انتغال — عمومية ٨ ر سنة
١٣٠٠ (م ٣ — ٤ — ٥ ري ١٧ رجب سنة ١٣٠٠
تفتيش الصحة — (ر) صحة

تفتيش الصيارف — (ر) صراف

تفتيش — ٠ امر عال رقم ١٨ بامرسنة ١٨٨٣

بناء على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا امرنا بما هو
آت (م) ١ قد صار الغاء الاحكام المندرحة في الامر
الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق
بالتفتيش العمومي وكذلك الامرات الصادران
احدهما بتاريخ ٤ سبتمبر والثاني بتاريخ ١٥ نوفمبر
سنة ١٨٧٩

تفتيش عمومي — ٠ ٢ فبراير سنة ١٨٨٣

في الثالث من شهر صفر سنة ٨٤ رفع الى المحاب المحديوي
المعلم تقرير من دوللو شريف ناسا رئيس مجلس الطار
بين فيه دواه ما كان ترتب على وجود قلم التفتيش العمومي
في الديار المصرية والتفتيش من الحاسا المعلم تعيين السراوكس
كولين مستشارا ماليا لاله من الدراية باحوال المالية
المصرية مصدر الامر العالي في ٤ فبراير سنة ٨٣ بعينه
مستشارا ماليا لدى الحكومة المصرية وهذا هو القرار
من دوللو رئيس مجلس الطار والامر العالي شرهما على
هذا الترتيب

(التقرير)

(مولاي) قد تكرم حاكمكم السامي بالصاديق على مشروع الامر
العالي الذي تشرفت بتقديمه لاعامكم السية لالعا الامر من
العاليين الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ و ١٥ نوفمبر
سنة ٧٦ معي العا ما اسهل عليه الامر الاول من
الاحكام المتعلقة بالتفتيش العمومي والعا الامر الثاني بانه
— فالتفتيش حكومة حاكمكم العالي هذا الالعا قد ساء عن

الري راسا عوضا عن ان يقدموها للطارة ولينا كدوا ان
تفتيش الري يهتم باجراء كل ما يجب اجراؤه عنها في وقته
حسب شؤون المصلحة اذ المقصود هو التسهيل وراحة العموم
وسير الاعمال على المنهج الاقرب

تفتيش الري — ٠ (ترجمة قرار من طارة الاشغال
العمومية بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة

٨٦ مرة ٥٥٧

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١
ابريل سنة ٨٤ وعلى الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة
٨٥ بتعديل نص ذلك الامر وعلى قرار مجلس الطار الصادر
في ٢٢ سبتمبر سنة ٨٦ قد قررنا ما هو اب (اولا) شكل
في كل من تفتيش الري وفي ادارة اشغال مدينة الاسكندرية
مجلس نادب فرعي لمجلس التاديب بطارة الاشغال العمومية
(ثانيا) يحكم مجلس التاديب الفرعي في مثل جميع الموظفين
والخدمة التابعين للمصلحة المشكل فيها المجلس المذكور وذلك
حسب مطلق الامر من العاليين الصادر احدهما في ١٠
ابريل سنة ٨٢ والاخر في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٥ ويجوز
للطارة ان تجل الطر في المسائل التي ترى عدم مواف
طرها في مجلس التاديب الفرعي التابع له الموظف او المستخدم
على مجلس تاديب فرعي لمصلحة اخرى او على ذات مجلسها
التاديب العمومي (ثالثا) يشكل المجلس الفرعي والكيفية الاتي
ياتها (اولا) من مفتش الري او مدير الادارة بصفة رئيس
(ثانيا) من المشيهدس التابع للمصلحة المشكل فيها المجلس
الفرعي والذي يكون مركزه اقرب من غيره الى تلك المصلحة
لكن اذا حصل تردد في البحاه فيجب رتبته طعنا وبمحط
الطارة بذلك (ثالثا) من ناشكات عربي المصلحة المحكي عنها
وهو يتولى ايضا وظيفة كاتب سر المجلس (رابعا) لا يكون حكم
المجلس الفرعي مصولا به الا متى كان حاضرا في الجلسة
عصوان من اعضائه على الاقل وتصدر منه القرارات بحسب
اكثرية الاراء واما اذا انقسمت الاراء فيعمل بالرأي الذي
يرجحه الرئيس (حاشا) يلغى قرار الطارة الصادر احدهما
في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦ مرة ١ ٤ والاخر في ٢٧ مارس سنة ٤٠٢

تفتيش الري — ٠ (ترجمة قرار من طارة الاشغال العمومية
رقم ٢ نوفمبر سنة ٨٩ مرة ٥٠٩

باء على ما عرضه عليا حاب مفتش عموم الري قد قررنا
ما هو اب (م) ١ قد البت ادارة اعمال الري باليوم لانتها
الاعمال التي كانت تلك الادارة قد شكلت من اجلها (م) ٢ يكون
اقليم اليوم فيما يتعلق باعمال الري تاسا لتفتيش ري القسم الرابع
تفتيش الري — ٠ (ترجمة قرار من طارة الاشغال العمومية
رقم ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ مرة ٥٦

باء على ما عرضه عليا حاب مفتش عموم الري ومراعاة
للغوائد التي تعم للمصلحة العمومية من احاد الاحرا تالاتي
ذكرها قد قررنا ما هو اب (م) ١ المسيو الى حوزيف
المفتش المساعد بمفتش ري القسم الاول المنقول بقرار من
الطارة في ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٨ مرة ٥٥ الى تفتيش
ري القسم الرابع لادارة الاعمال المتقضي احراوها في مديرية

اي حال لا يجوز لحضرتكم التداخل في امر التعيين او النقل فان كل ما يحدث من الرف والامد بصير اخطار حضرتكم عنه من مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات — ماهيات المستخدمين المذكورين تصرف من خزينة جهنكم بناء على كشوفة الماهيات التي تقدم بها موقعا عليها من ماموري الملاحات المتدوين من مدير الموم ليطلبوا شهريا صرف الماهيات المستحقة لمستخدمي مصالحهم — المصروفات المتنوعة لا تصرف من خزينة جهنكم الا بموجب طلب قانوني موقعا عليه من المامورين المذكورين ومصدق عليه من مدير الموم — فما يجري صرفه من هذا القبيل يورد في حسابات جهنكم على حسب البيان الآتي — قسم ثالث استخراج المصلح والنظرون وملاحظة الملاحات (م) ١ مستخدمين (م) ٢ مصروفات المستخدمين المتنوعة (م) ٣ مصروفات الادارة واجر مشال الى الاشوان

تفتيش عموم الملاحات — { قرار من نظارة المالية بالحقاق تفتيش عموم الملاحات بادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات في ٥ ابريل سنة ١٨٨٤

(نحن ناظر المالية) بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في تاريخ ٢٤ مارث سنة ١٨٨٤ الذي من مقتضاه نقل تفتيش عموم الملاحات من نظارة الاشغال العمومية الى نظارة المالية — وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المالية في تاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ ومن مقتضاه ترتيب ادارة عموم الاموال غير المقررة والدخوليات — وعلى القرار الصادر بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٨٨٣ ومن مقتضاه تعيين خصائص هذه الادارة قررنا ما هوآت (م) ١ يلحق تفتيش عموم الملاحات بادارة عموم الاموال غير المقررة والدخوليات ويكون تابعا للقسم الثاني من هذه الادارة (م) ٢ على حضرة مفتش عموم الاموال غير المقررة والدخوليات ان ينفذ امرنا هذا

تفتيش منزل الاجنبى — { منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلاء وفاضل حراية الدول في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٨٤ من المعلوم محضرتكم ان الحكومة المحلية تطلب مرارا عديدة من فاضل الدول الاحمية المساعدة اللازمة كلها تحتاج الى

رعنها في مراعاة حاسيات المصريين وحواطهم وفي تأييد اركان سلطة حكومتكم على ان الخدمات التي اتي بها التفتيش مها كانت جزيلة فلا يتكرمع ذلك ان التداخل في امور القطر الادارية الناشئ عن وجود التفتيش العمومي بالكيفية التي كان عليها قد عبت بنفوذ نظار دواوين حكومتكم وكان مودبا لقل سلطة الحكومة الى ايدي مامورين غير مسئولين لم يكن تعيينهم واستدلالهم متعلقا بارادة ذاتكم العلية وحكومتكم فقط — وعلا ما اشرت اليه من المحلورات مما يخص بالطام الداخلي فان استمرار حضور المفتشين العموميين في جلسات المجلس مها كانت المسائل المطروحة للداوله كان من شأنه ان يوسم قلم التفتيش وسما سياسيا بغاوم مقاصد جنابكم العالي — غيراه مع ملافاة هذه المحلورات قد رات حكومتكم السنية من الصواب ان تستعين لوقت ما باحد الاجانب تكون درايته عونا لها في حل المسائل المالية — فارى مولاي ان الشخص الاورو باوي يكون مامورا مصريا وان يعطى لقب مستشار مالية فيصير انتخابه وتعيينه بمعرفة ذاتكم العلية ويكون تابعا لها مباشرة ولا يكون له وظائف ناظر ديوان اما يمكنه المحصور في جلسات مجلس النظار كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس وله ان يبحث ويطلع في المواد المالية ويعطي رايه عنها بدون تجاوز الحدود التي يعينها له حاكم العالي ونظار دواوين حكومتكم ولا يكون له الحق في التداخل بماي وحه كان في امور القطر الادارية — فادا استصوب حاكم العالي ما رآته حكومتكم السنية بهذا الشأن فانجاسر ملتصقا بالاتفاق مع رفقا في تعيين السراوكلند كولمين في وظيفة مستشار مالي لان تمكنه من معرفة موارد القطر ووقوفه على سير نظام مالىنا كل ذلك من الصعات والمزايا التي تجعله حديرا بثقة حاكم العالي وحكومتكم السنية — هذا والي لولي العم العد الخاص والمحسوب المتواضع

تفتيش عمومي — (ر) تصفية

تفتيش عموم الدخوليات — (ر) دخولية ٢ يونيه سنة ٨٣

تفتيش عموم السجون — (ر) سجن —

فرقة اصلاحية

تفتيش الملاحات — { منشور من نظارة المالية في ٢ ابريل سنة ١٨٨٤

انه بالنسبة لاحالة تفتيش عموم الملاحات على المالية (ادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات) يلزم درج كافة مصروفات تلك المصلحة من الآن فصاعدا في حسابات جهنكم الشهرية وغصمها بمصروفات المصلح وبناء عليه فما يصرف من خزينة جهنكم في هذا الخصوص يتبع فيه الاجراء على حسب التعليمات الآتية وهي — مستخدمو الملاحات الكائنة ضمن دائرة الجهة ادارة حضرتكم بصير قيدهم بالجهة وفي

تقديم دعوى بطلان المرافعة - (ر) مرافعة
(قم ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤)
تقديم دعوى الرد - (ر) رد (قم ٣١٠ الى ٣١٦: ٣٢٠)
تقديم دعوى رد جميع قضاة المحكمة: (ر) رد (قم ٣٢٧)
تقديم دعوى رد جميع او اغلب قضاة الاستئناف -
(ر) رد (قم ٣٢٨)
تقديم الاستئناف - (ر) استئناف (قم ٣٥٣: ٣٥٥: ٣٦٣: ٣٦٤: ٣٦٧)
تقديم المعارضة - (ر) معارضة (قم ٣٣٣: ٣٣٢)
تقديم معارضة في حكم غيابي استئنافي - (ر) استئناف
(قم ٣٦٢)
تقديم التماس اعادة النظر - (ر) اعادة النظر
(٣٧٣: ٣٧٤: ٣٧٥)
تقديم دعوى ضد المخضر المتنع عن التنفيذ - (ر)
تنفيذ (قم ٣٨٣)
تقديم طلب منع تنفيذ الحكم - (ر) تنفيذ (قم ٣٨٨)
تقديم كفالة لا يمنع التنفيذ - (ر) تنفيذ (قم ٣٩٠)
تقديم مناقضة في اقتدار الكفيل - (ر) تنفيذ
(قم ٤٠١ وما بعده)
تقديم طلب الحجز تحت يد الغير: (ر) حجز (قم ٤١٢ وما بعده)
تقديم دعوى صحة الحجز - (ر) حجز (قم ٤١٧: ٤١٨)
تقديم دعوى رفع الحجز - (ر) حجز (قم ٤٢٠)
تقديم دعوى في تان اقرار المحجوز لديه - (ر)
حجز (٤٢٨ - ٤٢٩)
تقديم دعوى التوقف بالحجز - (ر) حجز (قم ٤٥٢)
تقديم طلب معافاة او استبدال الحارس - (ر)
حجز (قم ٤٥٨ - ٤٥٩)
تقديم طلب بيع المحجوز في خلاف المحل المعين -
(ر) حجز (قم ٤٦٦)
تقديم طلب تعليق اعلانات البيع زيادة عن العدد
القانوني - (ر) حجز (قم ٤٧٣)
تقديم دعوى استرداد الموقوفات والاعيان المحجوزة
- (ر) حجز (قم ٤٧٨ - ٤٧٩)
تقديم دعوى نزع الملكية - (ر) نزع ملكية (قم ٥٥٣)
تقديم دعوى استرداد العقار - (ر) استرداد
(قم ٥٩٥ الى ٥٩٩)

البحث والتفتيش في منازل الاجانب لتحقيق الجرائم والجنايات
التي ارتكبوها احدا منهم ولا يعني سوى الاقرار بان الفصلايات
لم تتوقف ابدا عن بذل المساعدة المطلوبة غير انه قد حصلت
بعض امور قصي علي ان اعيد السؤال الى حضرتكم ان فهموا
ثانية عمالكم في الجهات ان يساعدوا فوراً بوليس الجهة
كلما يحتاج الى البحث والتفتيش في منازل الاجانب بما على
طلب الهالك ولا يلزم في القول ان كل تاجر من طرف
عمالكم في هذه المساعدة يعرف سعي المجالس ويعوق الحكومة
عن مع الجرائم والجنايات التي يسعى الاطلاع عليها في الساعة
والحال ولا يحق حضرتكم ما في هذا الامر من حسن العائدة
للجميع سواء كانوا من الاحاب او الاهالي ولذا لا اشك في
اسراعكم الى اعانة الحكومة كما اعتنوها سابقاً بحسن معيكم
ووافر منكم
تفتيش الاوقاف - (ر) وقف
تفتيش - (ر) قاضي التحقيق (فتح ٦٥)
تفريق - (ر) قسمة (مجلة - شركة مدنية
(في القسمة)
تفسير المشارات - (ر) تعهدات مترتبة على
توافق المتعاقدين (ق ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠)
تفسير - (ر) صلح (ق ٥٣٤)
تفسير احلام - (ر) مخالفات (فق ٣٤٥)
تفسير الحكم - (ر) تنفيذ (قم ٣٨٢)
تقليس - (ر) افلاس - متفالس - استئناف
(قم ٣٥٥)
تقليس بالتقصير او التدليس - (ر) افلاس (ق)
ابتداء من ٣٩٦
تقليسة جنائية - (ر) متفالس (فق الباب التاسع
تقاعد - (ر) معاش
تقدم - (ر) غصب واتلاف (مجلة ٨٨٩)
تقدير اجرة اهل الخبرة - (ر) اجرة اهل الخبرة: خبير
تقدير المصاريف - (ر) حجز (قم ٤٢١)
تقدير النفقة - (ر) نفقة
تقديم الدعاوي - (ر) اخصاص (قم ٣٣)
تقديم المستندات للحكمة - (ر) حضور (قم ٥١)
تقديم دعوى لاختذ نسخة ثانية من حكم فقدت النسخة
الاصلية منه - (ر) احكام (قم ١١١)
تقديم المعارضة في المصاريف - (ر) احكام
(قم ١١٢ - ١١٨)
تقديم دعوى بطلان ورقة الطلب: (ر) بطلان (قم ١٣٨)

تقديم دعوى بطلان المزايدة الثانية — (ر) نزع ملكية (قم ٦٠٣ — ٦٠٥)
تقديم دعوى اعادة المزايدة على ذمة الراسي عليه — (ر) نزع ملكية (قم ٦٠٧)
تقديم دعوى قسمة العقار المشاع — (ر) بيع العقار اختيارياً (قم ٦٢٢)
تقديم دعوى مخاصمة القضاة — (ر) مخاصمة (قم ٦٥٨)
تقديم طلب ايقاع الحجز التحفظي — (ر) حجز تحفظي (قم ٦٦٩ الى ٦٧٢)
تقديم دعوى استرداد المنقولات المحجوزة — (ر) حجز ٦٨٠
تقديم طلب الاختصاص بالعقار — (ر) اختصاص ٦٨١ الى ٦٨٤
تقديم دعوى بصحة العرض الحقيقي — (ر) عرض حقيقي (قم ٦٩٥)
تقديم الدفاتر التجارية — (ر) دفتر تجاري (قت ١٧)
تقديم دعوى بيع الرهن التجاري — (ر) رهن (قت ٧٨)
تقديم دعوى ضد الوكيل بالعمولة وامين النقل — (ر) وكيل بالعمولة (قت ٩٩ — ١٠٤)
تقديم التاريخ في التحاويل — (ر) كميالة (قت ١٣٦)
تقديم دعوى ضد محيل الكميالة — (ر) كميالة (قت ١٦٥)
تقديم دعوى طلب الافلاس — (ر) افلاس (قت ١٩٧ : ٢٠١ : ٢٠٢ : ٢٠٣)
تقديم دعوى ضد مفلس بعد اشهار افلاسه — (ر) افلاس (قت ٢١٧ : ٢١٨ : ٢١٩)
تقديم دعوى باسم المفلس : (ر) افلاس (قت ٢١٩ : ٢٢٠)
تقديم دعوى ضد وكلا الديانة — (ر) افلاس (قت ٢٥٥ — ٢٥٦)
تقديم دفاتر مدايني التفليسة : (ر) افلاس (قت ٣٠١)
تقديم دعوى التفليس بالتقصير او التدليس — (ر) افلاس (قت ٣٩٩)
تقديم دعوى اعادة الاعتبار الى المفلس — (ر) افلاس (قت ٤٠٩ الى ٤١٥)
تقديم دعوى استبعاد حصة في بيع سفينة — (ر) سفينة (قت ٢٤ الى ٢٧)

تقديم دعوى ضد محلات السيورتاه — (ر) سيورتاه (قتب ابتداء من ٢١١)
تقديم دعوى الخسارات البحرية — (ر) خسارة بحرية (قتب ٢٤٣)
تقرير — (ر) مجلس ملغي
تقرير شياخة — (ر) شيخ بلد ٢٤٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠
تقرير شهري بالتغاليس المفتوحة — (ر) افلاس (قت ٢٣٧)
تقرير القبودان — (ر) قبودان (قتب ٥٧ الى ٦٣)
تقرير اهل الخبرة — (ر) خبير (قم ٢٣٠ — ٢٣١)
— ٢٤٢ — ٢٤٣ — ٢٤٤ — جنح (قتب ١٦٣)
تقرير شفاهي — (ر) خبير (قم ٢٣٧)
تقسيط — (قرار مجلس النظار) ٢٩ ماي سنة ٨٠
بالمجلس المعقدي يوم السبت ٢٠ جمادي الثانية سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٩ ماي سنة ٨٠ نليت الافادة المهررة من نظارة المحفانية الى نظارة الداحلية بتاريخ ٢ جمادي الثانية سنة ٩٧ في شأن توقف الروزنامة في استخراج تقاسيط بالاطيان العنصرية التجارية توقيع مبايعاتها بموجب عقود من قلم كتاب المحاكم المختلطة ارتككتا على عدم امكانها الاخلال بالقواعد المنعها وقد اوضحت المحفانية ان التقاسيط هي تمة عقود تلك ونقل تكليف الاطيان ولذلك رأت انه تنسباً للامرا اتخذوا السابق صدور في ١٢ شعبان سنة ٩٦ عن استخراج جميع شرعية بموجب العقود المذكورة فقرر ايضاً بموجبها التقاسيط من الروزنامة بحيث تكون قابلة اقامة دعوى عليها والعامها اذا صدر حكم بالغاء العقد المحرر منه التقسيط ولدى المذاكرة في ذلك فقرر بانه نظراً لكون اصل تحرير التقاسيط من الروزنامة ما كان الا عن الاطيان التي كان حارباً اعطاها من طرف الحكومة وهذه التقاسيط هي كانت قائمة مقام سند التملك للعطي له الاطيان اما بعد تداول الايدي بالارت والبيع والهبة وغيره بموجب جميع شرعية لم يبق هناك وجه حقيقي لاعطاء تقاسيط من الروزنامة عند وقوع هذه الانتقالات اما في حالة انتقال الملكية من شخص لآخر سواء كان بمحض شرعية او بفقد من قلم كتاب المحاكم المختلطة يكتب بالناشير في محلات قيد التقاسيط الاصلية بما يحصل من انتقالات الملكية بمقتضى المحجج او العقود المذكورة وهذا لا يمنع ابطال الناشير اذا صدر حكم انتهائي بفسخ الامتثال والغاء المحجج والعقد الذي حصلت بموجبه هذه الناشير

تقسيط — (ر) بيع (مجلد)
تقسيط — (ر) وفا ١٦٨
تقسيم — (ر) اطيان — قسمة (شركة مدنية) (في القسمة)

تقصير الاجير — (ر) اجارة (مجلة ٦٠٩ — ٠
اجارة الاشخاص (ق)

تقصير المستعير — (ر) عارية (مجلة ٨١٤

تقصير فاحش — (ر) متفالس بالتقصير

تقصير الوكيل — (ر) توكيل (ق ٥٢١

تقصير — (ر) صلح (قت ٣٢١

تقصير — (ر) افلاس ابتداء من (قت ٣٩٦

تقليد المؤلفات والكتب — (ر) مراد (ق

٣٢٣ الى ٣٢٦

تقييد قبول الكيالة بشرط — (ر) كيالة (قت ١٢٣

تكافل: (ر) ضمان تضامن: قانون العقوبات (ق ٢٤

تكسب — (ر) اجرة اهل الخبرة — خبير —

تعريفة الرسوم — احكام (قم ١١٦

تكلف — (ر) مخالفات (ق ٣٥٠

تكليف — (ر) ١٠ يابرسنة ٢٦

(صورة ما ورد للداخلية من المحفانية في ١٩ م

سنة ١٢٩٦ ٤ مرة ٤ ونشر من مقتضاه من الداخلية

في ٢٥ م سنة ١٢٩٦)

بعض الجهات كانت استوضحت من هذا الطرف عما

تجر به فيما يتراى لها مخالفته من جهة العقود التي

تصدر من المحاكم المختلطة بين متعاقدين عن بيوعات

اورهونات ويوجد بالعقود زيادة عن المكلف باسماء

اربابها وكذلك بعض عقود لم يوجد مكلف باسماء

اربابها شيء من اصله ورامت النظر في هذا وذاك

ولكون ان الذي يجب على الجهات هو اجراء نقل ما

يكون مكلفا باسم البائع ان كان يوجد مكلفا عليه

شي ولو بالاقل عن الحاصل التعاقد عليه وان لم

يوجد مكلفا شيء على البائع فضرورة لاجري نقل

شي وما يوجد عجز ما بين الوارد بالعقد وما بين

المكلف او جميعه لعدم وجود شيء مكلف باسم البائع

يجري ما يلزم فيه بين المتعاقدين بدون توسط الجهة

الموجودة فيها الاطيان فقد كتب للجهات التي استوضحت

بهذا المعنى للاجراء كما ذكر انما لاقتضاء تبليغ جهات

الاقاليم كافة بما ذكر لعدم تشبثهم بخلافهم فداقتضى

احاطة علم سعادتك بذلك بامل انه من طرف

الداخلية يصير اخطار الجهات المذكورة بذلك

تكليف — (ر) منشور فيما يتعلق بتنفيذ احكام المجالس

(في مواد العقار مؤرخ في ٢٦ ذاسنة ٩٦

(١١ نوفمبر سنة ٧٩)

ان مواد العقار والاطيان الواقع بشأنها منازعات بين الاهالي

ويؤول الامر لدخولها بالمجالس المحلية لصدور الاحكام اللازمة

عنها باقية من هتامي له الاستحقاق فيها فيصدر احكام

المجالس لمن له الحق جاري حفظها بطرف اربابها بنجر اجرا

الطرق المستوجبة لنقل ملكية ما هو محكوم لم به بدفاتر

التكليف وغيره المدة لذلك وبما ذكر كانه لم يحصل تنفيذ

المحكم وحيث ان الجاري بالمحاكم المختلطة هو ان الاحكام التي

تصدر بالاحقية لاحد في عقار او اطيان جاري تسجيلها

وتبليغها من طرف مامورين بالتحريرات الى المحاكم الشرعية

الكائن بناترها ذلك العقار او الاطيان لتسجيلها بالدفاتر

المعدة لتسجيل العقود الناقلة للملكية ومن الضروري الاجراء

هكذا في الاحكام التي تصدر من المجالس المحلية ايضا تنفيذا

لتلك الاحكام فلزم تحريرها لعطوفتكم بامل الشرع عن ذلك

للجهات الادارية المتعلقة بتنفيذ احكام المجالس المحلية كي انه

بمعرفةهم وبما على طلب المحكوم لم يحرون توصيل صور

الاحكام الانتهائية الواجبة التنفيذ الى المحاكم الشرعية الكائن

بها العقار او الاطيان لاجل معرفتها تجري تسجيل ذلك المحكم

بالدفتر المعد لتسجيل العقود الناقلة للملكية الجارية فيه صور

عقود المحاكم المختلطة به ثم تجري تبليغ صورة منها للمديرية

لاجراء نقل التكليف بموجبها باسم المحكوم له وتبليغ نسخة

اخرى للمحكمة المختلطة الداخلة في دائرة حدودها الجهة

الكائن بها ذلك لتسجيلها بها حسب الجاري وفي تاريخه

تحرر للمحاكم الشرعية بالاجراء كما توضح بمعرفةهم عند ما

يصير تبليغهم بصور الاحكام المذكورة من جهات الادارة

حينما ذكر اقدم — المسطر اعلاه صورة ما ورد للداخلية

من نظارة المحفانية رقم ٢٦ ذي الحجة سنة ٩٦ ١٢٢ بما

استنسب بها من اقتضاء الشر للجهات الادارية المتعلقة بتنفيذ

احكام المجالس المحلية من انه بمعرفةهم وبما على طلب المحكوم

لم في مواد العقار والاطيان التي يحصل بشأنها منازعات بين

الاهالي يجري توصيل صور الاحكام الانتهائية الواجبة التنفيذ

للمحاكم الشرعية الكائن بها تلك العقارات او الاطيان حتى

بمعرفةهم يجري تسجيل احكامها بالدفتر المعد لتسجيل العقود

الناقلة للملكية الجارية فيه صور عقود المحاكم المختلطة به ثم

يجري تبليغ صورة منها للمديرية لاجراء نقل التكليف بموجبها

باسم المحكوم له وتبليغ نسخة اخرى للمحكمة المختلطة الداخلة

في دائرة حدودها الجهة الكائن بها ذلك لتسجيلها بها حسب

الجاري وعلى هذا قد تحرر في تاريخه لم لزم بالاجراء هكذا

واقضى تحرير — للعمل بمقتضاه في غرة محرم سنة ١٢٩٧

تكليف — (ر) منشور من طارة المالية لمديريات بحري

(وقلي في ٥ صر سنة ٩٨ و ٦ يابرسنة ٨١

بخصوص ما بيع او يجري مبيعه من الاطيان العشورية بموجب

جمع شرعية او عقود من المحاكم المختلطة يجري نقل تكليفها باسم

المشتري مع ربط عشورها المسجلة عليها وطلب سنادها منه

تبين من الاوراق الواردة بافادة من الداخلية بمرة ٢١
تخاسة ان الجاري مبيعه من الاطيان العشورية بالمدرجات
ليس حارياً نقل تكليفه باعلب المدرجات بل حاري التأثير
عنه باسم المانع بدون نقل باسم المشتري لعدم ورود اشعارات
من الرورامة تفيد النقل بمحل القاسيط وهذا بالنسبة
لاكتفاء المشتري بالحجم او بالعقود التي تحرر من المحاكم
المخلطة وبعض المدرجات المحارر الاثير ليس حارس
مرفقية عشور الحرة المانع والعص حارس نقل الاطيان
باسماء المشتري والعص ليس حارياً تأثيراً ولا قلاً ولذا
رعت الداخلية وضع قاعدة اساسية لمعرفة المالية للاحرار
بموجبها وحيث انه سبق صدور مشور من الحفافية للداخلية
رقم ١٩ محرم سنة ١٦ بمرة ٤ باعتبار نقل تكليف الاطيان
الي يحصل مبيعها بمقتضى عقود مبيعات اورهونات من المحاكم
المخلطة على واقع ما يوجد مكللاً على المانع ولو كان اقل
من المحاصل العاقدة عليه لاحراراً فوضع في ثم صدر قرار من
مجلس الشورى في ٢٩ مايو سنة ٨ بالاكتمال الاثير في
محلات قد تقاسيط الاطيان العشورية الاصلية بالرورامة
بما يحصل من اقبال الملكية من تخص لاحراراً كان
تجميع شرعية او عقود من فلم كتاب المحاكم المخلطة لماسة ان
تحرر القاسيط من الرورامة ما كان الا عن الاطيان التي
كان حارياً اعطاؤها من طرف الحكومة وهذه القاسيط هي
مقام سدة المليك وانه بعد تداول الايدي بالارث والمانع
والهبة وغيرها بموجب مجمع شرعية لم ينق هناك وجه حقيقي
لاعطاء تقاسيط من الرورامة عن وقوع هذه السفلات
وعلى مفصاه كسب لطارات الحفافية والداخلية والمالية ومن
المالية صار الشر للجهات في ١٢ رجب سنة ١٧ فعلى هذا
صار من الاوصاف ان الذي مع او يجري مبيعه من الان
من الاطيان العشورية بموجب مجمع شرعية او عقود من
المحاكم المخلطة يجري نقل تكليفها باسم المشتري مع ربط
عشورها المسجلة عليها وطلت سدادها منه على حسب
القاسيط المقررة ولهذا لم تحرره للاحرار كما
ذكر في تاريخه تحرر لنا في المدرجات عن ذلك في صدر
سنة ١٨ (مارس سنة ٨١)

تكميل — (مشور لكافة المحاكم الشرعية وللجانس في
٢٧ جمادي الاحرسنة ١٢٩٨ بشأن ما يجرى
من العقود العرفية المسجلة بالمحاكم المخلطة في نقل تكليف
الاطيان وما لا يمتد)

المسطر بهذا صورة ما كتب من هذا الطرف لطارة الداخلية
تاريخ ٢٢ جمادي الاولى سنة ١٢٩٨ بمرة ٢١ بشأن ما يصير
اعساره من العقود العرفية المسجلة بالمحاكم المخلطة في نقل
تكليف الاطيان وما لا يصير اعتباره مما يكون البيع فيه معلقاً
على وعد او شرط وقد وردت من الطارة المشار اليها افادة
رقعة ١ جمادي الاحرسنة ٩٨ بمرة ١٨ بأنها حررت للجهات
بالاحرار على وجه ما ذكر وحيث ذلك فامضى شرحه للاخطاة
بما فيه من ذلك الطرف — صورة ما تحرر من طارة الحفافية الى
الداخلية تاريخ ٢٢ جمادي الاولى سنة ٩٨ بمرة ٢١ عرض

— بعد ان صدر مشور طارة الداخلية للجهات الادارة
تاريخ رمضان سنة ٩٧ بناء على ما كتب من هذا الطرف
بعدم نقل تكليف اطيان على مقتضى العقود العرفية المسجلة في
المحاكم المخلطة الي يكون بها وعد او شرط قد حصل التوقف
من جهة جهات في نقل تكليف اطيان مبيعه بعقود عرفة
مع كونها حالية من الوعد والشرط لكونها محررة بمسنة ان
فلاناً مانع كذا للان وقص القص وقط بعضها مذكور فيه
١٨ (وبما بعد بصير ايقاع صيغة البيع) او (تحررت هذه المبيعة
لحسن العرص للتدبيرية وتحميل المبيعة) وما اتمه ذلك من
الافعال التي لا تكون من قبل الوعد ولا الشرط بالنسبة
لصيغة العقد على ان العقود التي لا تكون معبرة لنقل
التكليف بموجبها هي ما يكون موعوداً او مشترطاً بما انه
عند قص القص يصير توضع صيغة السع او ما يكون البيع
فيها مقاماً على شرط مماثل ذلك ومن النوع الذي توقف فيه
الجهات من موجب اطيان اشتراها حصص محمد بدر بك
الحكيم وحلوه بمديرية المسوية بعقود عرفية وصارت لهما بالحكمة
الحلولة وتلعب للمديرية ولم تحرر نقل التكليف بموجبها ولما
نسكى لنا الملك المولى اليه واستشاره ذلك ساد رئيس
هم هذا اوضح بعدم المانع في نقل التكليف بمقتضى العقود
المذكورة مدحرراً السعادة مدير الموصلة بذلك في ١٢ ربيع
الاول سنة ٩٨ بمرة ٢ عرض فوردت مكانة سعادت في ١٢
جمادي الاولى سنة ٩٨ بمرة ٢ عرض بان العقود المعلقة
بالملك المولى اليه ومن معه مما لا سهل التكليف بموجبها
حسب المسور السالف ذكره لمحصل الوعد بها بما ذكر
وحيث الامر هكذا وقد توضع بهذا كدية العقود التي تصدر
في نقل التكليف والى لا يجب اعتبارها لاشيائها على وعد
او شرط موجب لاتمام صيغة العقد فامر تحرره لدوائكم بومل
١٨ متى وافق تصدروا و امر عطوفكم للجهات الادارة باعتبار
لعقود العرفية المسجلة الحالية من الوعد الموقف لنقل الملكية
موجب من الوعد السابق توصيها ونقل التكليف على موجبها
لمع البصر الواقع من ذلك ونكرم باعادة ما يسمح لاجل
اعلانه لمروع الحفافية — (حانية) كما انه اذا اوصى الحال
للاطلاع على شريطات حصص بدر بك الموما اليه ورفقائه
ولا بأس من طلبها منه والاطلاع عليها ومن اجل ذلك
لرمت العتبة

تكميل — (صورة ما كتب للداخلية في ١٦ دي المحنة
سنة ١٢٩٨ بمرة ٩٨ بمرة ٩٨ عرض

بما يقتضي اجراؤه في الاطيان الجاري مبيعه من
اشخاص اخرين بمقتضى عقود صادرة من المحاكم
المخلطة وتكون تلك الاطيان ايلة للبائع بالارث
الشرعي وليست مكففة باسمه)

جواب ويس قسلاً دولة ايران بالشرقية قدم لنا اسماء
بمخصوص اطيان اشتراها من مذكورين من ناحية
ميت ديرين بمديرية الترقية بموجب عقود محررة

ملحوظات

باسم البائع وبعد ذلك يصير نقل التكليف لاسم المشتري ويذكر ضمن التاخير الذي يتوقع في النقل كما ذكر كيفية تملك البائع وما صار في تحصيل الرسم منه وصفة البيع منه الى المشتري الاخير وبذلك يسهل سير هذه الانتقالات بدون تكليف اربابها بتحرير صيغ شرعية عن ملكية البائع ونقل التكليف لاسمائهم ثم لاسم المشتريين اخيراً وبناء على ما توضح لزم تحريره لدولتكم نؤمل انه مع الموافقة يصير نشر هذا عموماً للمجبات لاتباع الاجراء بموجبه وطيه الاوراق التي قدمها جناب الويس القنصل الموما اليه عدد ١٠ لكي ترسل باسم دولتكم لمديرية الشرقية لاجراء المتقضي عنها حسبما توضح

تكميف - (صورة مرة ٢٤٣ الصادرة من طارة المحمية
(لطاره الداخلية تاريخ ٢٢٢ دي المحمية ١٢٩٨)

وردت مكتبة طارة الداخلية له ارقمة ١٦ ذبى
الحجة سنة ١٢٩٨ مرة ٢٢٩ بناء على ما ورد لها من
حضرة مدير القليوية بخصوص الاحيان الحاربي
مبيها من اشخاص لآخرين يقتضي عقود صادرة من
الحاكم المختلطة والاطيان الجاري مبيها بالمراد اعموني
باء على مديونية اربابها لآخرين ويكون بعض تلك
الاطيان ابلا للبائع بالارت الشرعي وليس مكلفاً
باسمه ويحتاج الحال لطلب البائع بالمحكمة لتسوية
الورثة شرعاً والحصول على الرسم المقرر للحاكم الشرعية
ويحمل بقصد عدم نفاذ البيع وحاصل تصر من
الاشخاص المشتريين لتلك الاطيان ولكون ان ما
سبق ودوره من الداخلية للمجبات بناء على ماراته
بطارة الحفاية تاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ يقضي بعدم
نفاذ البيع الذي يحصل بواسطة الحاكم المختلطة الا
اذا كانت الاطيان مكلفة باسم البائع فمرعوب استمراح
الراي من هاعما يتبع في ذلك وحيث انه بناء على
سابقه تشكي حباب الويس قنصل دوله ايران
بالشرقية من حصول مستراه اطياناً بموجب عقود من
محكمة المصورة المختلطة وتلك الاطيان ليست مكلفة
باسم البائعين له وباني تكليفها باسم مورثهم والبائعين
لهم ولهذا قد توقفت مديرية الشرقية في نقل التكليف
لاسمة بالارتكان على المستور السالف الذكر قد حررها

بمحكمة المصورة المختلطة ولم يحصل نقل تكليفها
بمعرفة المديرية باسم المشتري لعدم وجود تكليف
الاطيان المذكورة باسم البائعين له لكونها ايلة لهم من
اشخاص آخرين واوري ان المديرية اجرت تحقيقات
عن ملكية تلك الاطيان وطهر انها حق البائعين له
وايلة لهم بالارت عن والديهم بدون وجود منازع لهم
ولهذا يلتزم انه لعدم الطولة وتكبده مصاريف
وحسائريما لو اجري صيغاً شرعية لنقل التكليف
اولاً باسم البائعين ثم لاسمه بصدراذن بنقل تكليف
تلك الاطيان لاسمه مباشرة وحيث انه بالاطلاع على
المستور الذي اصدرته نظارة الداخلية عن مثل ذلك
في ٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ بناء على مارات نظارة
الحفاية فيما استشكل على الجهات اجراؤه في نقل
تكليف الاطيان وجدناه عبارة عن تعليمات لجهات
الادارة عما يجرون في ذلك ومضمونه ان جهات
الادارة تجري نقل ما يكون مكلفاً باسم البائع ان كان
يوجد مكلفاً عليه شيء ولو بالاقول عن الحاصل التوافد
عليه وان لم يوجد مكلفاً شيء على البائع ضرورة لا
يجري نقل شيء وما يوجد عجزاً ما بين الوارد بالتد
وما بين المكلف او جيبه لعدم وجود شيء مكلف
باسم البائع يجري ما يلزم فيه بين المتعاقدين بدون
توسط الجهة الموجودة فيها الاطيان وهذا لا يخفى ما
فيه من الفوائد والحفاطة على حقوق الاهالي اذ ان
بواسطة ذلك يرتفع ما يحصل من انجاري على بيع
املاك الغير كمن يبيع الاطيان المورثة عن ابيه
جميعها مع انه لا يملك الا حصة فيها والباقي يستحقه
الوارثون المشاركون له في الميراث ومن يبيع ملك
غيره اما اغنياً واما زاعماً فملكه اياه بواسطة ومع
يده بطريقة غير شرعية ولا قانونية وما اتسه الى اخر
ما فيه اما مسألة جناب الويس القنصل الموما اليه وما
يملها هذه اذا كان معلوماً للجهة التابع اليها شيء
المبيع ان البائع باع ما يملك صفقة سواء كان اياً له
بطريق الشراء او بالارت وتمط لم يسبق نقل التكليف
باسمه لعدم تحرير عقد رسمي المشتري او ايلولة
بالميراث وهذه يصير تحصيل الرسوم الميرية او الايلولة
التي تستحق على ما كان يلزم اجراؤه لنقل التكليف

لنظارة الداخلية بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٨
نمرة ٤٥ عرض حالات بما يلزم اتباعه لنقل تكليف ما
يكون صار مبيعه من وارث او من مشتر بصفة غير
رسمية وهذه يمكن تطبيقها على النوع الاول الذي
اوضحه حضرة مدير القليوبية اما النوع الثاني وهو
ما يباع بالمراد العمومي فهذا بما ان صيغة البيع التي
حصلت عنه لم تكن بحالة توافق بين المالك والمشتري
بل هي صيغة بيع جبري يحصل بمعرفة المحكمة على يد
قاضي المزادات بعد توقيع حجز عليه واءلانه فيصير
نقل تكليف ذلك لاسم المشتري ولزم تحرير مداولته
للاحاطة والاوراق عدد ٢ طيه تؤمل انه بالموافقة
على ما ذكر بصيردرج هذا النوع وما يجري فيه ضمن
ما اشير فيما حررناه بنمرة ٤٥ المار ذكرها ويكرم
بارسال صورة ما يصدر للجهات

تكليف - منشور بشأن الاطيان الجاري مبيعهما من
انتخاص لآخرين بمقتضى عقود صادرة من
الحاكم المختلطة والاطيان الجاري مبيعهما بالمراد العمومي باسم
على مديونية اربابها لآخرين ويكون بعض تلك الاطيان ايلا
للبيع بالارث الشرعي وليس مكلفا باسمه — لما ان مديرية
القليوبية اوضحت في مكتبة وردت منها رقم ٢ ذي الحجة سنة
٩٨ انه متوارد لها عقود ببيع اطيان بواسطة الحاكم المختلطة
وبعض ملحقات ببيع اطيان بالمراد العمومي في مقابلة
مديونية ارباب الاطيان الآخرين بالنظر لمسوية بعض
البائعين للتوريث في انتخاص متوفين وتلك الاطيان ليست
مكلفة باسمهم بل باسم مورثهم في حال دعائهم للحضور
الى المحكمة الشرعية لثبوت الوراثة شرعا والحصول على
الرسم المقرر للحاكم الشرعية بمخدون المحاولة في عدم التوجه
زعماء ان تأخيرهم ينشاء عنه عدم نفاذ البيع وانما وانع التصرر
من المشتريين ولكون ما نشر من الداخلية في ٢٥ محرم سنة
٩٦ بناء على ما صدر من المحفانية من مقتضاء عدم نفاذ البيع
الذي يحصل بواسطة الحاكم المختلطة الا ان كانت الاطيان
مكلفة باسماء البائعين ورغبت المديرية النظر فيها يترتب
عليه عدم التنفيذ وعدم تعطيل نقل التكليف باسماء المشتريين
ومنع تصررهم من حيثية تكليفهم بمصاريف ما كانوا يعلمونها
حال المشتري والحصول على سداد مستحققات الميري ووضع
قاعدة اساسية لذلك قد كتب من هنا النظارة المحفانية باسمه
رابها فيما ذكر فوردت مكاتبها رقم ٢٢ ذي الحجة سنة ٩٨
نمرة ٢٤٢ المسطرة صورتها اعلاه بما نظر بها من ان ما
اوضحته بمكاتبها ١٦ الماء المرقوم نمرة ٤٥ عرض عما يلزم اتباعه
فيما يكون صار مبيعه من وارث او من مشتر بصفة غير
رسمية يمكن تطبيقه على النوع الاول مما اوضحته تلك المديرية
كما انه اشير عما تراهي لزوم اتباعه في النوع الثاني على

التفصيلات الواضحة بتلك الصورة وحيث ان ما سبق وروده
من النظارة المشار اليها بنمرة ٤٥ اشفي ذكرها نشر عنه
بخارج ذلك الماء بجهات الاقتضاء للاجراء بموجبه وعلى هذا
يكون اللازم الاجراء ايضا على حسبها وردت به الان
افادتها المحافاة بما سبق نشره فقد تحرر بهكذا لتلك الجهات
ومن الجملة هنا تكم للمعلومية والاجراء على الوجه
المشروح في ٢ محرم سنة ٩٦

تكليف - (جواب للداخلية في ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩
٢١١) فبراير سنة ١٨٢٢ منشور من طرفها لجهات
الادارة بشأن ما يلزم اجراؤه في الاطيان الصادر عنها عقود
من الحاكم المختلطة وتكون ايلة للبائعين بالارث او بالمشتري
قد علم مما توضح بافادتي الداخلية الواردتين لهذا نمرة
١١ و٤ انه لما حصل النشر منها للجهات بما رآته نظارة
الحفانية من ان الاطيان الصادر عنها عقود من الحاكم
المختلطة وتكون ايلة للبائعين بالارث او بالمشتري انما
لعدم تحرير عقد رسمي بالمشتري او بالايولة غير
مكلفة باسمائهم متى كان معلوما لجهة الوارد لها العقد
ان البائع باع ما يملك حقيقة فبعد تحصيل الرسوم
الميرية او الايولة التي تستحق على ما كان يلزم اجراؤه
لنقل التكليف باسم البائع يصير نقل التكليف باسم
المشتري بالكيفية الموضحة بالمانشور قد حصل ابداء
محظورات في ذلك من مديرتي الجيزة والشرقية من
حيثية عدم علم المديرية بحقيقة بيع الاطيان التي
يجري بيعها وكون الوقوف على ذلك لا يتأتى الا بعد
ثبوت تملك البائع للاطيان المبيعة منه وثبوت الوراثة
الاشخاص الا يلزم ذلك ومعرفة حقيقة ما باعوه
ان كان عما خضعهم فقط او تداخل به شيء من متفوق
باني الوراثة الى اخر ما توضح وحيث ان ما نشر من
نظارة الحفانية من نقل التكليف بالكيفية التي ذكرت
داخل تحت شرط عينته في تصريحها وما لم يتوفر وجود
هذا الشرط طبعا لا يلزم اتقاها ما بني اجراؤه عليه
لانه قد قرن ذلك الانتقال بمعلومية الجهة الباع لها
الشيء المبيع بان البائع باع ما يملك حقيقة سواء كان
ايلا له بطريق الشراء او بالارث ومن المعلوم انه لدى
جهالة ذلك عند الجهة المرقومة لا تكون مكلفة بنقل
التكليف بل على البائع ان يجري الاجراءات المختصة
به للغاية المذكورة كاستحصاله فيما اذا كان المبيع ايلا
له بطريق الشراء على مند رسمي وفيما اذا كان ايلا

تكميف بالحضور لتحقيق الخط او الامضاء — (ر) خطوط (قم ٢٥٩)

تكميف بالحضور لبيان قيمة الدين المحجوز عليه —

(ر) حجز (قم ٤٢٤ الى ٤٢٩)

تكميف الراسي عليه المزداد بوفاء شروط البيع —

(ر) نزع ملكية (قم ٦٠٧)

تكية — (ر) وقف

تلبس بالجناية — منشور صادر في ٢٤ ذى سنة ١٢٩٧

مجلس ابتدائي سكندرية حرر لنظارة الحقاينة بانه يوجد في بعض القضايا الجنائية المتقدمة اليه من ضبطية الثغر ان جاويفية البوليس مجرون ضبط الماس بما معهم من المبروقات ولم يعمل عنها تحاضر وكان ذلك سبباً في جعلهم الجناية واتهامهم غيرهم فيها وان من يضبطوا بواسطة قراقولات البوليس جاري ابعائهم للضبطية بافادات من قلم الجاويفية ينسب لهم فيها اعترافات وعند التحقيق ينكرونه ولم يوجد ضد انكارهم محاضر سابقة اعترافهم حتى كانت تقام الحجة عليهم بمقتضاها ويترب على هذا زيادة المشغولية في التحقيق وبحسب ما تراه لنظارة المشار اليهم ان عمل المحاضر بعرفة مستخدم الضبطية واموري الاقسام والايمان وقت ضبط الجاني وهو متلبس بالجناية او حين اعترافه بها او عند الشعور بمحدث وقائعها هي الاساس الذي يبنى عليه التحقيق والسبب الموجب لاقتناع مرتكب الجناية بفعله اياها حال جموده ذلك قد درغت بافادتها الواردة للداخلية رقم ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ نمرة ٢٦٠ حصول التاكيد على جهات الاقتضاء بلزوم المراعية لتحرير محاضر مستوفية في القضايا التي من هذا القبيل وارسالها عيناً لا قلام الدعوي واعطاء التعليمات اللازمة عن ذلك لتلك الضبطية وباقي جهات الادارة وحيث في الواقع ان الاجراء على وجه ما اشارت به من حيثية عمل ترك المحاضر موجباً لاقامة الحجة عند الانكار وباعناً لزيادة الدقة وسهولة المرسى على الحقائق ومائناً من كثرة المشغولية وهذا مما كان يلزم الجهات مراعاة اجرائه من قبل ما تقتضيه شؤونهم فلماذا قد تحرر بتاريخه الجهات الاقتضاء

له بطريق الارث على حجة ايلولة حتى اذا لا يكون هناك عائق لنقل التكميف وحيث لا يوجد محذوراً لانتظام وسير هذا العمل بكافة الجهات على وتيرة واحدة ومنهاج قويم هذا هو المنظور بنظارة الحقاينة فاذا وافق لدى سعادتك واستصوب تبليغه ونشره لسائر الجهات منه لما عساه ان يحدث في بعضها من الالتباس كما حصل بتدريتي الجيزة والشرقية يؤمر بالاجراء والاوراق بثامها عدد ٤٦ معادة طيه

تكميف — منشور من المحقاينة للمحاكم الشرعية في ٢٢ فبراير سنة ٨٥

جناب مدير الكريدي فونسيه قدم لهذا الطرف شكوى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ٨٥ في شأن التقصير الحاصل من المحاكم الشرعية في تبليغ جهات الادارة بالعقود او الاحكام التي يترتب عليها نقل ملكية الاطيان مستنداً على ذلك بما حصل للذات البنك من انه اشترى اطياناً بطريق المزايدة امام المحاكم المختلطة ولم يتوصل من منذ الستين الى نقل تكميفها باسمه وبين ما ينشأ عن هذا التقصير من عدم نقل التكميف اولا قولا باسمها من تداولات بينهم الاطيان بالبيع والشرا وما ينجم عن ذلك من المشاكل والصعوبات والاضرار وحيث ان المحاكم المختلطة جارية توصيل صور العقود التي تحررها اولا قولا الى المحاكم الشرعية ومن هذا يعلم ان التأخير محصور في المحاكم الشرعية المذكورة على ان ذلك مصاد للمشورات السابق صدورهما من النظارة فلهذا ولكون تبليغ تلك العقود والاحكام في اوقاتها من ام ما يجب الاعتناء به منعاً لما ينشأ عن ذلك من المشاكل والمسؤوليات التي تعود على المنسب فيها قد صار النشر للمحاكم الشرعية بما ذكر وهذا محضرتكم لتبصر الملاحظة بكامل الدقة والالتفات لمحسن ادارة هذا العمل في اوة ته بدون حصول ادلى تاخير كما هو مقتضى المشورات السالف ذكرها مع الافادة عن تاريخ اخر عقد صار تبليغه للمحكمة مركز حصرتم ومقدار ما يكون باقية تحت التبليغ ببيان تاريخ ورود ذلك الطرف لينظر — (حاشية) هذا مع ورود افادة عن تاريخ اخر عقد صار تبليغه من المحكمة مركزكم للمحاكم المختلطة ومقدار ما يكون باقياً تحت التبليغ اليها واسبابه ليعلم

تكميف — (ر) اطيان زراعية : مال : مكلفة

تكميف بالحضور — (ر) اعلان : حضور المتهم :

اعلان الاوراق : محكمة اهلية ١٧ رسنة ١٣٠١ (م)

٦٥ : اختصاص المحاكم (قم ٣٤ : ٣٦ : ٣٧ : ٣٨ : ٣٩)

٤٤ : علم خبر : حجز ٤١٧ : ٤١٨

تكميف الشاهد بالحضور — (ر) بينة (قم ١٨٧)

تكميف الاخصام بحضور اجراءات الخبير — (ر)

خبير (قم ٢٢٦)

بالاجراء على وجه ما ذكر ومن الجملة هذا للمعلومية
والاجراء بمقتضاه في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٧
تلبس بالجناية — (ر) محكمة اهلية ١٢ ر سنة
١٣٠١ م ٣١ : تحقيق ابتدائي (فتح ٣ الى ٧ : ضبطية
قضائية (فتح ٨ : ١٣ الى ١٧ : ١٩ الى ٣١ : دعوى
عموميد (فتح ٣٢ : ٣٦ : قاضي التحقيق ٤٩ : ٥٢ : ٦٤
— ٢٠٠ م (فتح ٨٧ — ٠ جنج (فتح ١٦٤ : ١٦٥

تلغراف — (قانون عقوبات (الباب الثالث عشر)
(في تعطيل المخبرات التلغرافية)

(م) ١٥٠ كل من عطل المخبرات التلغرافية سواء كان
بسبب اهماله او عدم احترامه وكل من اتلف الاتفاقيات
ترتب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة من
خمسة قرش ديواني الى خمسة الاف قرش وفي حالة حصول
ذلك بسوء قصد ثابت تكون الغرامة مضمومة بالسجن من
ثلاثة اشهر الى سنتين (م) ١٥١ كل من تسبب عمداً في
اقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه السلوك الموصلة او كسر
شيء من العدد او منافذ السلوك او القوائم الرافعة لما او باي
كيفية كانت يعاقب بالسجن من ثلاثة اشهر الى سنتين وبدفع
غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى خمسة الاف قرش مع
الزامه بمجبر الخسارة الراجعة منه (م) ١٥٢ كل من اتلف في
ومن شقاق او فتنه خطاً من الخطوط التلغرافية او اكثر او
جعلها ولو موقتاً غير صالحة للاستعمال باي كيفية كانت او
استولى عليها بالقوة الجبرية او بطريقة اخرى بحيث ترتب
على ذلك انقطاع المخبرات بين ارباب الحكومة او منع
توصل مخبرات احاد الناس وكل من منع قهراً تصليح خط
تلغرافي يعاقب بالاشغال الشاقة موقتاً وبدفع غرامة من
خمسة الاف قرش ديواني الى عشرين الفا فضلاً عن الزامه
بمجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور

تلغراف — (منشور صادر في ٢ جا سنة ١٢٩٧ (١٢)
(ابريل سنة ٨٠)

لما كان علم ان بعض الجهات حاصل منها المخبرات
والاستثنائات تلغرافياً عن اشياء غير مهمة لا تستدعي
ذلك وامكان المخبرة عنها مكاتبة قد سبق النشر
عموماً بما مقتضاه مراعاة عدم المخبرة بواسطة تلغراف
الا في الامور المهمة التي يتعين ان تكون المخبرة عنها
تلغرافياً وعدم وجود وقت يسع التحرير عنها مكاتبة
ومع هذا فما زال بعض الجهات لم يكن حاصلًا منها
ملاحظة الاجرا هكذا بل جارية المخبرات بالتلغراف
في اشياء غير مهمة ولا ضرورة بالكلية كما حصل
من ورود تلغراف من محافظة دمياط بطلب اعطاء
اذن الى احد كتبة المحافظة بتوجهه الى بيت المقدس

وحيث الغرض من صدور المنشورات انما هو استدامة
العمل بمقتضاها وعدم ترك احكامها سداً فلهذا وعدم
مواقفة استمرار هذه الحالة لانه فضلاً عن مخالفتها
لنص تلك المنشورات فانه يستلزم تكليف المصالح
بتادية اجر على تلك التلغرافات بدون داعي ولا مقتضي
فلهذا استنسب تجديد النشر ثانياً للجهات تأكيداً
باتباع ما سبق نشره ومراعاة عدم حصول مخبرات
ولا استثنائات بواسطة التلغرافات الا فيما يكون
من الامور الضرورية التي تقتضي ذلك ولا يكون
هناك وقت يسع المخبرة عنها مكاتبة وعلى هذا قد
تحرر في تاريخه بهكذا لمن ازم ومن الجملة هذا للمعلومية
والاجرا بمقتضاه

تلغراف — (منشور صادر في ٢ ن سنة ١٢٩٨ (٢)
(اغسطس سنة ٨١)

علم من افادة وردت من نظارة الاشغال العمومية
رقية ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٨ نمرة ٢٠١ انه بناء على
طلب بعض المديرين حصول التنبيه على التلغرافية
باعطاء اخبار علم النيل اليه يومياً كتب من النظارة
المشار اليها لمصلحة السكة الحديد في ٢٥ يوليو سنة
١٨٨١ بان تامر مكاتب التلغراف باعطاء علم نيل
الخرطوم واصوان والمحروسة يومياً لكافة المديرات
وباشمهندسها ورؤساء اقسام الهندسة حسب المعتاد
ويراد اخطار المديرات بما حصل فبناء عليه اقتضى
تحريره للمعلومية بما ذكر

تلغراف — (منشور بشأن عدم التجاري على نقل اخشاب
(من اخشاب التلغراف من مواضعها الى مواضع

اخر — قد دلت وقائع الاحوال على ان بعض الاهالي حاصل
منهم التجاري على نقل اخشاب من اخشاب التلغراف من
مواضعها الى مواضع اخر بعيدة عن موضعها الاصلي وترتب
على ذلك بواط خط التلغراف وتأخير الاشغال وحيث هذا
مما لا يجوز الاقدام عليه كلياً لما يشاء عنه من بواط خطوط
التلغراف وتعطيل الاشغال فينبغي مزيد التأكيد على سائر
النواحي المار عليها خطوط التلغرافات بعدم التعرض لما ولا
الاقدام على نقل اخشابها وتجهيز المشايخ ومن يلزم بان من
يحصل منه الاقدام على نقل شيء من تلك اخشاب يصير
معاقبته بالجزاء الشديد والتنبيه على مأموري الادارة بمראה
ذلك كما انه في تاريخه تحرر لباقي الجهات بذلك في ٢٠
شوال سنة ٩٨ (١٥ ستمبر سنة ٨١)

تلغراف — (منشور بشأن ما حرره ديوان الاشغال
(لمصلحة السكة الحديد بالتنبيه على مكاتب

التلفراف بقبول واعطاء التلفرافات التي ترد لم عما يتعلق باجراءات النيل بالشهادات اللازمة وعدم تحرير تلفرافات الاعن الاخبار المهمة وبغاية ما يمكن من الاختصار علم من مكانية وردت من ديوان الاشغال رقم ١٣ التجاري ثمة ٢٥٠ ورود تلفرافات ومكاتبات اليه من بعض حضرات المديرين بطلب التنبيه على مصلحة السكة الحديد بقبول التلفرافات التي تكسب من طرفهم عن احوال واجراءات النيل بحسب المعتاد سنوياً ولما كان المعتاد في ذلك هو قبول تلك التلفرافات بشهادات تحت المحاسبة قد حرر للمصلحة المذكورة بان ينبه على مكاتب التلفراف بقبول واعطاء التلفرافات التي ترد لم عما يتعلق باجراءات النيل فقط مئة فيضانه من حضرات مديري الاقاليم عموماً او وكلائهم او معاونين او مأموري المراكز والاقسام بالشهادات اللازمة انما تكون المبلغ المقرر في مربوط الديوان المشار عنه هذا العام لاجر هذه التلفرافات قليلاً جداً واذا كثرت الاخبار التلفرافية زيادة عن الضروري قطعاً تريد اجرتها عن ذلك المبلغ غير ان صدور المكاتبات الاكيدة لمحضرات المديرين المواليهم بعدم تحرير تلفرافات الاعن الاخبار المهمة التي لا يمكن ارسالها بالمكاتبات بحيث تكون بغاية ما يمكن من الاختصار كما ان ذلك ايضا من مقتضى قرار مجلس النظر الصادر في ٢٣ ربيع الاخر سنة ١٨٩١ ثمة ١٥ وحيث من المتصني الاجراء كما اشار الديوان المشار عنه في تاريخه كتب لكافة المديرين بذلك وهذا تكمل العلم به واتباعه في ٢٠ شوال سنة ١٨٩١ (١٥ سبتمبر سنة ٨١)

تلفراف — (مشور من نظارة الداخلية في ٢٩ رمضان سنة ١٢٩٠ (موافق ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٢)

شان عدم تحرير تلفرافات الاعن الامور المهمة انه بالنظر لما هو معتاد سنوياً من قبول الاخبار التلفرافية التي تعلى من حضرات مديري الاقاليم ووكلائهم ومعاونين ومأموري المراكز والاقسام ومهندسيهم وحضرات رؤساء الهندسة ومعاونينهم وباشمهندسي المديرين ومعاونينهم ايضا عن اجراءات النيل في مئة فيضانه وارسالها لجهاتها بموجب شهادات للمحاسبة على مقتضاها في اخر السنة قد كتب من هنا لنظارة النافعة بما لزم والان علم من افادتها التي وردت رقم ٢٧ التجاري ثمة ٢٩٩ حصول التحرير منها لمصلحة السكة الحديد بقبول تلك الاخبار على وجه ما ذكر فقط يراد التاكيد على الجهات بعدم تحرير تلفرافات من هذا القيل الاعن الاخبار المهمة التي لا يمكن ارسالها بالمكاتبات التحريرية بشرط ان تكون مع غاية الاختصار فبناء عليه قد كتب في تاريخه لمن لزم وهذا تكمل اخطاراً بما ذكر ولكي يصير التنبيه من طرفكم على سائر التابعين للمديرية من سلف توضيحهم باتباع الاجراء على الوجه المشروح

تلفراف — (مشور من نظارة الداخلية في ١١ شوال سنة ١٣٠٠ (١٥ اغسطس سنة ٨٢)

علمنا من افادة وردت من نظارة الاشغال رقم ٩ التجاري ثمة ٢٤٨ بناء على ما ورد اليها من مصلحة السكة الحديد ان

التلفرافات الجاري اعطاؤها الان من جهات الاقاليم مع كونها تزايدت في الحالة الراعية اضعاف المعتاد فانها تشتمل على عبارات مطولة ومنها ما لا يلزم ارساله بواسطة التلفراف وبسبب تزايدها وطول عباراتها ازدحمت بها المكاتب التلفرافية ويخشى من تعسر اعطائها في اوقاتها بحيث ان هذا فضلا عن كونه مغايراً لما تقدم صدوره من الاناسر والمشورات فانه موجب لتكليف الحكومة بزيادة مصاريف بدون فائدة واللازم الخارج عنه تنغرياً هو الامور المهمة فقط التي يخشى من تاخير وصول اخبارها ومع هذا يتراعى فيه الاجاز والاختصار الكلي كما جرت به عادة المخبرات التلفرافية فينبغي على تكمل الاكيد والتشديد الكلي بمراعاة ما ذكر من الان فصاعداً وعدم تحرير بواسطة التلفراف الا عن الاخبار المهمة المستعجلة التي لا يناسب تاخير ارسالها بطريق البوسطة وقد كتب في تاريخه لباقي جهات الاقاليم وهذا تكمل للاجراء بموجب

تلفراف — (مشور من نظارة الداخلية في غاية ج سنة ١٣٠١ (٢٦ ابريل سنة ١٨٨٤)

قد تكرر ورود المكاتبات للداخلية من نظارة الاشغال اهمومية ومن مصلحة السكة الحديد قصد الحصول على زيادة التامين والتخفظ على خشب واسلاك التلفرافات الحاصل اتلافها غالباً سواء كان تعمداً او قذراً وحيث ان حفظ ووقاية الخطوط التلفرافية من الامور ذات الاهمية الواجب الاعناء بشأنها من جميع موالي الحكومة ومستخدميها ومن اللازم التنبيه من حضرات المديرين والتاكيد على مشايخ البلاد والقرى المارة خطوط التلفرافات بمحدودهم بانه يجب عليهم ملاحظة هذه الخشب والاسلاك وان يبدلوا على الدوام جهدهم في المراقبة والاتفات الى ما يكون ماراً منها بدركات بلادهم دفعاً للمسئولية التي تعود عليهم لو اهملوا في الملاحظة والمراقبة لحفظ وصيانة متعلقات تلك التلفرافات من تطرق ايدي التلف اليها عمداً واذا حصل فيما ذكر اي تلف كان فيبادرون باخطار المديرية او مأموري المراكز عنها بدون ادنى تاخير وقد نشر ذلك في تاريخه لحضرات المديرين وبالجملة هذا تكمل العلم به والتاكيد بمراعاة العمل بما اقتضاه

تلفراف — (مشور من نظارة المالية في ٢١ اكتوبر سنة ٨٤)

قد اتضح لنظارة المالية جسامه المبالغ التي صرفتها الجهات في زمن النيل سنة ١٨٨٣ في اجر التلفرافات ولذلك تستلفت حضرتكم بنوع خصوصي الى ملاحظة

عدم ارسال التلغرافات المستطيلة الشرح ولا التلغرافات التي في بعض الاحيان لا يكون من لزوم لارسالها وانه من الان فصاعدا يجعل حد لعدد التلغرافات التي ترسل من الجهة ادارة حضرتكم بحيث لا يصير توسط التلغراف الا في الاحوال الضرورية جدا مع ملاحظة الاقتصار في تحريرها وان يكون مضمونها مختصرا وواضحا بنوع ان يكون عدد الكلمات قليلا بقدر الممكن حتى لا تتحمل الخزينة اجرة زائدة

تلغراف — (ر) بوسة : هندسة ٢٩ سنة ١٢٩٨
تلغراف باسم الفيلس — (ر) افلاس (قت ٢٦٤)
تلغراف — (ر) قاضي التحقيق (فتج ٦٤ — فك
الاخام (قق ١٤٥)

تلف اطيان — (ر) اطيان زراعية — شرافي
تلف المؤجر — (ر) اجارة (مجلة ٦٠٤)
تلف الرهن — (ر) رهن (مجلة ٧٤١)
تلف العارية — (ر) عارية (مجلة ٨١٣)
تلف المنصوب — (ر) غصب واتلاف (مجلة ٨٩١)
تلف البضائع — (ر) وكيل باهمولة (قت ٩٢)
تلف البضائع غير الظاهر — (ر) اجرة السفينة
(قتب ١٢٩)

تلف السفينة — (ر) مسافر (قتب ١٣٨)
تليذ — (ر) معارف عمومية : معاش : مدرسة
— فرقة عسكرية

تليذ — (ر) حائن (قق ٣١٦)
تمام الهبة — (ر) هبة (مجلة ٨٣٧ : هبة
تمتع — (ر) انتفاع
تمتع بالحقوق الوطنية — (ر) حق وطني
تمتع بالحقوق المدنية — (ر) قاضي (لا ٣٧)
تمثيل — (ر) جريدة

تمرجي — () صحة ١٨ سنة ١٣٠١ (م ٦)
تمسك بالحكم الغيابي — (ر) غيبة (قم ١٢٠)

تمغة — (صورة ما شر في ١٦ محرم سنة ١٢٩٨ و ١٨
(دسبر سنة ١٨٨٠ المدرجات بحري و قلمي والمحافظات
حيث تقرر بالمالية ان عوائد قصاصة القصة الحاري دمعها
المحروسة وحلافها بالمدرجات والمحافظات الحاري تحصيلها
ما يمار الالف درهم سنة درهم وربع سنولي عليها الميري من
اول مارس سنة ١٨٨١ مع عوائد مع السح والمكايل والمقاسات

وقد ترتب للسكة ذاتها المماثلة الكفاية كما صدر اذنا للحسابات بذلك فيلزم ان ما يكون بجهتكم من هذه الاموال يصير توريد اثنائه ايرادات بالحسابات من اول يناير سنة ١٨٨١ بحسب التعليمات التي تعطي من مدير الحسابات كما تحرر له في تاريخه
(تمغة — (مشور من نظارة المالية في ٢ صفر سنة ١٢٩٨
(بخصوص اجرا الجرد على متعهدي مبيع ورق
التمعة في المواعيد المعينة للجرد عليهم من مقتضى اللوائح الصادرة
عن ذلك وتكليف المتعهدين المذكورين بتوريد متحصلاتهم
في الاوقات المحددة لتوريدها في ٥ يناير سنة ٨١

قد تم من نتيجة البحث الذي اجراه حصرة ابراهيم زكي بك من مأموري قلم التنقيش بالداخلية في المسائل التي صار تعيينه ليجها في مديرية الدقهلية ومن تقارير القومسيون المعين للتنقيش على احرائات المديريات، القلية ان مديريتي الدقهلية والحيزة املنا في احراء الجرد على متعهدي مبيع ورق التبعة في المواعيد المعينة للجرد عليهم من مقتضى اللوائح الصادرة عن ذلك ولم تحصل الملاحظة منها لتكليف المتعهدين المذكورين بتوريد متحصلاتهم في الاوقات المحددة لتوريدها وحيث ان تصير المديريتين المذكورتين في احراء احكام اللوائح المختصة بهذا النوع سيجال الطرقيه الى المجلس الهاكمة المسؤولين عنه قانونا ومن اللازم ان مأموري باقي الجهات يوجهوا العائهم هذه المسئلة ويراجعوا اللوائح المحكي عنها ويستعملوا على العمل بمقتضاها صيانة للمصالحات ومتعا لما يترتب على التاخير من الخلل والاشكال فقد نشر للجهات عموما بذلك في تاريخه وهذا لسعادتكم لمعلوماته ونشره واعلانه حالال لاسائر الجهات التي في دائرة الصطية والبحث والتاكيد على العمل بمقتضاها ويكون معلوما انه لو طهر بعد الان وقوع تقصير او تاخير في احراء احكام تلك اللوائح فتكونوا لسعادتكم وسائر مأموري جهتكم والماشكات وورئيس الحسابات تحت المسؤولية والهاكمة

(تمغة — (مشور مرة ٥ صادر من المالية في ١٨ صفر سنة ٩٨ (١٩ يناير سنة ٨١)

حيث استعوب بطرف دولتنا اقدم طر بالمالية عدم تكليف متعهدي مبيع المصلح وورق التبعة باعطاء سندات تمغة عن قيمة عملهم وان السندات التي توحد منهم تكون من ورق عادة مع صرف الطر عن المطالبة بالسندات لم يسق احداها فقد صار الشرع بذلك عموما وهذا للمعلومية والاحراء بمقتضاه
(تمغة — (امر عال رقم ١٧ ب سنة ٩٨ (١٤ نوبه
(سنة ٨١)

(بحر حدوي مصر) بناء على ما رفعه اليها بامر مالية حكوسا وموافقة راي مجلس بطاريا بامر ما هوات (م) ١ عوايد دمعنة مصوعات القصة تقررت على الوجه الاتي —
تمانية قصه على كل درهم عيار تسعين سعة قصه على كل درهم عيار ثمانين سعة قصه على كل درهم عيار مائة خمسة
قصه على كل درهم عيار خمسة واربعين ولا يجوز تحصل عوايد خلاف هذه على دمعنة مصوعات القصة سواء كان

ملحوظات

قبول استخدامه ولاجل احاطة علم النظارة بما ينتج من تأثير هذه الاجراءات يؤمل انه بوصول هذا اولاً بقدم كشف للمالية عن اسماء عهد ورق التبعة ومواقعهم واسماء ضمانهم لاجل تسجيل المتعهدين بالمالية وعدم رفعتهم ولا تعيينهم الا باسمها ثانياً تؤخذ تعهدات بمعرفة المديرية على صياف البلاد بمداومة صرف تذكر المولودين حسب المدرج بدقتر الصحة الموجود بكل بلد اما بنادرها فلاجل المحافظة على ضبط الاجراءات الصحية يتنبه على الدايات بانه قبل تبليغ مصلحة الصحة عن ميلاد كل مولود تؤخذ عنه تذكرة من صراف البندر بعد دفع ثمنها وتعطى تلك التذكرة الى مندوب الصحة بالبندر لختمها وقيدتها بالدقتر المعد لذلك ثالثاً بنهاية كل شهر يصير الجرد على عهد ورق التبعة بالكيفية الواضحة بالمنشورات السابقة وترسل نفس قوائم جرد بمجموع شامل للمحوظات المديرية في شان سير كل من المتعهدين من قبيل مداومته بالغل المعد للبيع وعدم تجاوزه حد الاثمان المقررة الى غير ذلك من انواع الضبط والاستقامة وبالعكس ويتوضح بهذا المجموع مقدار اجمالي ايراد التبعة في الشهر ونظيره بالعام الماضي وبيان العجز او الزيادة وملحوظات ذلك بقدر الامكان لتعلم الحركة الجارية بكل جهة بحيث ان المجموع بالقوائم لا يتجاوز وصولهم للمالية اليوم العاشر من الشهر التالي ويكون معلوماً لدى سعادتك ان المالية متيقظة لذلك وسترسل من يعتمد منها لتفقد هذه الاعمال واجراءات الموظفين ان كانت بالمطابقة للمنشورات والتعليمات او غير ذلك — ولزم تحريره للمعلومية والمبادرة بالاجراء على وجه ما ذكر بكالم الاعضاء وتام الدقة كما هو المأمول في هممكم

تمغة — (منور صادر من بطارية المالية في اول دسمبر سنة ٨٦ لجميع مصالح الحكومة)

لقد فحص مجلس النظارة اسباب عجز ايرادات ورق التبعة الثاني معظمه من تساهل الجهات في قبول اوراق من ورق عادة كان يجب تحريرها على ورق تمغة تحت تحصيل رسوم القيدية وبديل ورق التبعة فيما بعد على انه لا يمكن الاعتماد على تحصيل هذه الايرادات في وقت معلوم والجهات تصادف صعوبات كلية في

الميري او للسكه زانية او للجاسخية (م) ٢ قصاصات الصمة التي تفضل من المصوغات ترد لارباب المصوغات المذكورة بعد الكشف ومعرفة العيار (م) ٣ عوايد دعة السج والمقاس والمكاييل تقررت على الوجه الاتي . عشرة فصية على دعة كل سجة لا تزيد عن نصف رطل . عشرون فصية على دعة كل سجة تزيد عن نصف رطل ولا تتجاوز اقله . ثلاثون فصية على دعة كل سجة تزيد عن الاقل ولا تتجاوز عشرة ارطال كل سجة تتجاوز عشرة ارطال يؤخذ عليها عوائد الدفعة باعتبار خمسة فصية على كل رطل وما يظهر فيها من الكسور يعتبر رطلا كاملاً . عشرة فصية على دعة كل مكيال لا يزيد عن قدح . عشرون فصية على دعة كل مكيال يزيد عن قدح . عشرون فصية على دعة كل مقياس بها كان مقدار طوله (م) ٤ جميع الاحكام المعايير لمطوق هذا الامر تكون ملغاة لا يعمل بها

تمغة — (منور اصدرته بطارية المالية للمديرية والمحافظات في ٤ محرم سنة ١٣٠٤ (٢٢ أكتوبر سنة ٨٦) نشر للجهات غير مرة واخيراً بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٨٦ بموجب الالتفات لحسن سير اعمال متعهدي بيع ورق التبعة وتفقده احوالهم وجرد هذا النوع شهرياً وتوريد اثمانه بخزن الحكومة في المواعيد المقررة لذلك واستمرار مراعاة احكام اللوائح والمنشورات السابق صدورها بهذا الشأن وتقديم قوائم الجرد للمالية شهرياً وفي ١٩ يونيو سنة ٨٦ صرح بحفظ تذاكر المولودين عهدة اثناء التوريدات بالمديرية واستمرار وجود مائة تذكرة عهدة كل صراف بلد كسلفة مستديمة للصرف منها اولاً فاولاً واستعواض ما يوردون اثمانه شهرياً بخزن المديرية وفي ٢٠ منه تحرر عن كيفية الجرد وحيث انه تبين من التفحصات التي اجرتها نظارة المالية الان ان اغلب متعهدي بيع ورق التبعة متروكين وشأنهم بدون تفقد ولا جرد حقيقي وان لائحة التبعة والمنشورات الصادرة بعدها ليست صرعية الاجراء تماماً ولا يتحقق ما ينتج عن ذلك من خلل الادارة وتنازل الايراد فبناء على هذا لزم اعادة التشر من هذا الطرف تأكيداً لما سبق صدوره بامل وضع هذه الاعمال تحت اهمية ودوام الالتفات اليها من حضرات الحكام والكتاب الموكلون لامانتهم وذمتهم مراعاتها مع اعلان كافة المتعهدين بما تقتضيه نصوص اللائحة من ان كل من يبيع ورقاً بزيادة عن ثمنه المقرر او ياخذ شيئاً من النقود خلاف العمولة يجازى بمنعه من الوظيفة وعدم

الحصول على سدادها والسبب الآخر الذي تولدت منه هذه الحالة هو رسم القيدية وقدره عشرون قرشاً الجاري تحصيله غير الثلاثة قروش ثمن ورق التمغة فجسامة هذا الرسم تمنع فقراء الاهالي من تقديم العروضات — وبما ان هذه الحالة اثرت في المجلس فقد قرر في جلسته ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ الغاء رسم القيدية وقدره عشرون قرشاً واستمرار تحصيل ثمن ورق التمغة وقدره ثلاثة قروش ولكنه يجب على الجهات ان تسري بكل دقة في ذلك طبقاً لاحكام التعليمات وترفض مطلقاً كل عروضات او طلب استخدام او شكوى او رجاء او تهمة او تبليغ او توكيل او طلب مناقصة او مزايادة في المزايدات العمومية وكل شهادة طبية او مستخرج او صورة او اي ورقة كانت تعطى لافراد الناس من احد متوظفي الحكومة وبالاجمال جميع الاوراق التي من هذا النوع ان لم تكن محررة على ورق تمغة من نية تزينة قروش ولا يستثنى من هذا الحكم الا طلبات الاجازات او الاستغفاء فقط التي يقدمها المستخدمون والتوكيل الذي يعطوه لاجل قبض ما هيأتهم وطلبات العودة الى اوطانهم او قبولهم بالاسبتمالية والطلبات المختصة برفائهم — وعلى ذلك فروساء المصالح يكونوا مسئولين شخصياً امام مجالس النظر عن كل تخالفة قد يترتب من هذه الناحية ونظارة المالية تلاني هذه المسئولية بالاختصاص على باشكاتب وروساء كتاب كل جهة لانه يتاح بهم اجراء مميزات العروضات والطلبات ويحجبهم اعدام العروضات والطلبات المذكورة عندهم لا تنسب لهم على ورقة تمغة ولا لاجل اعز هذه الاحكام الى العامة يجب على الجهات عند المزوم لنشر اعلان في الجرائد الرسمية عن وظيفة خالية او عن مراد او عن مناقصة ان تبين في ذات الاعلان بان كافة الطلبات التي تقدم بطلب استخدام او بطلب دخول في مزاد او مناقصة يصير رفعتها مع الشهادات الصحيحة بها ان لم تكن محررة جميعها على ورق تمغة — تم بالنسبة لطلو فيه رسم القيدية كان مصرحاً لرؤساء المصالح الحد الان بمعانة المديونين الفقراء من دفع رسم القيدية وتمن ورق التمغة وانما الان في النظر لالغاء رسم القيدية

يجب ان تكون المعانة قاصرة على الاشخاص الخالين من كل تكسب والعرضات التي يقدمها هؤلاء الفقراء لا يلزم قبولها على ورق عادة بل على ورق تمغة يعطى لهم مجاناً من المتلحة ولاجل ذلك قد تقرر صرف مائة ورقة تمغة لكل من حضرات المديرين والمحافظين وخمسة وعشرون ورقة لكل مأمور مركز بصفة سلفة مستديمة للصرف منها عند اللزوم الى الاشخاص الفقراء الذين يرغبون تقديم عروضات وحضراتهم يقدموا في اخر كل شهر للنظارة التابعين هم لما كشفوا باسماء الاشخاص الفقراء المنصرفة لهم اوراق تمغة ويدينوا فيه تاريخ تسليم الورق واسم الشخص الفقير وملخص العرضات بكل وجازة والكشفة التي يمد بها المديرين يلزم ان تشمل على ورق التمغة المنصرف على هذه الدورة بمعرفة مأموري المراكز التابعين لهم وبعد المسادقة على الكشف من الناظر التابع له المدير او المناطق بصرف لحضرة ذات كية الورق التمغة الذي صرف منه بموجب مستندات وعلى هذه الكيفية تبقى على الدوام قيمة السلفة المستديمة الاصلية بعينته واذا كان رؤساء المصالح الاخرى بخلاف المديرين والمحافظين يرغبوا ان يرف لهم ورق تمغة لاجل الفرض المحكي عنه نعليهم ان يمدوا الطلب بذلك الى نظارة المالية وهي ترسل لهم المائة ورقة تمغة بصفة سلفة مستديمة — وانما تسلمت النظارة الرؤساء المذكورين الى تبي جوهرى وهران لا يسرع رف الورق التمغة ثباتاً الا بنوع استثنائي تمت استوائتهم استثنائية وفي سائر الاحوال لا يجري برف الا لرؤساء المصالح المشهورة — ان ذرهم (مستوراد رة طارة الناحية في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٧) شان ما قدم من اوراق على ورق تمغة وما قبل منه اذا كان على ورق عاد ودر صورة الانادة الواردة لطارة الناحية من دولة الرئيس مجلس الطارمة ٢٨ بالجلسة المعتدة يوم الاربع ٢١ سنة ٢٤ (٢٦ يناير سنة ٨٧) صارت لاوله المذكورين المقدمة احدما من طارة الناحية تاريخ ٢٧ ربيع الاول سنة ٢٤ والاية من طارة الناحية تاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ٢٤ المصين للخطوطها في المستوراد رة في اول ديسمبر سنة ٨٦ على ما قرره المجلس مجلسه المعتدة في ١١ ديسمبر سنة ١٦ فابطلت الدعوى رسم تديمة العروضات واعدام ما

ملحوظات

محررة على ورق تمغة من فية الثلاثة قروش وعلى هذا القياس تحرر من نظارة المالية لمصلحة الصحة العمومية بان التصريحات الجاري اعطاؤها الى الحلاقين والدايات يلزم ان تكون على ورق تمغة من هذه الفية خلاف الرسوم المقررة لذلك وسرى الاجراء على هذا الوجه — وقد علم ان ارباب الكارات مثل القباية والصيارف والحكام والاجزاجية والبنائين وغيرهم جارين اخذ رخصنات وتصريحات بتعاطي كاراتهم فبالنظر في هذه المسئلة قد قررنا بناء على رأي اللجنة المالية بان جميع التصريحات والرخصنات الجاري اعطاؤها لارباب اي كان يلزم تحريرها على ورق تمغة تطبيقاً لاحكام القرار الاتف ذكره — وبناء عليه اقتضى تحريره لاتباع الاجراء في جميع الرخصنات والتصريحات الواجب تحريرها من الان لارباب الكارات على هذا الوجه والمبادرة بارسال كافة الرخصنات التي تكون موجودة لتمغها بختم التمغة واعادتها ثانياً لاضافتها بحسابات الوجه وطلب اللازم منها اسوة الورق التمغة

تمغة — منشور اصدرته نظارة المحفانية الى الحاكم الشرعية في اواخر سنة ١٣٠٥ (واخرا كطور سنة ١٢٧٩) قاضي قسم سنورس تخابر مع النظارة في شان قوائم المساحة التي تقدم للحكمة عن اطيان مسقطه من اشخاص لاخرين ان كانت تقبل في ورق عادة او لاستثنى من الطلبات الصادر منشور المالية في اول ديسمبر سنة ١٢٨٦ غمرة ١١٩ بان تكون على ورق تمغة من فية ثلاثة قروش وبالمخابرة في شان ذلك مع نظارة المالية اوضحت بافادتها المؤرخة ١٤ مايو سنة ١٢٨٧ غمرة ٩٦ ان قوائم المساحة بين المتعاقدين وكامل مستندات العقود الشرعية يجب ان تكون على ورق تمغة من فية الثلاثة قروش علما كانت قيمته مستثناة من تعريفه الرسوم فهذا تكون مستنداته على ورق عادة اما المساح المستطيلة التي لا يسعها الورق التمغة او التي ترد للحكمة على ورق عادة فهذه يجب اعتبار نصف القرخ فيها من الورق الفولسكوب المستعمل بمصالح الحكومة ونظيره بقيمة ثلاثة قروش وبعد تحصيل هذه القيمة وتوريدها لايرادات ورق

يكون محرراً معها على ورق عادة وبالمداولة في ذلك تقرر ما هو ات (اولا) العرضجات التي تقدم على ورق عادة بالارشاد عن ملوك واحوال بعض الموظفين والمستخدمين او عن سير بعض المروع في القضايا والاعمال بما لا ينطبق على القواعد المربعة وغير ذلك مما بهم الحكومة الوقوف على حقيقته وكذلك العرضجات التي تستدعي ضرورة النظر والفحص فيها كالاخبار عن حادثة مهمة او الارشاد عن الاشياء او بان عمدة ومشائخ البلدة مثلاً مستنون على انقار من سن القرعة كل هذه تعتبر كاتبا اخبارية ويصير قبولها (ثانياً) تقارير الابلاو او المعارضة واخر الاقوال التي تقدم لمجلس الاحكام او المجالس الوجه القبلي على ورق عادة من بعض المحومين او غيرهم من الاشخاص المقيمين خارجاً عن مصر ويخشى من مضي ميعادها اذا رفعت فهذه تقبل ان كانت متعلقة بمادة جنائية وان كانت متعلقة بمادة مدنية يصير قبولها ايضاً انما يحصل من صاحبها قيمة ثمن الورقة التمغة مع باقي الرسوم القضائية (ثالثاً) اذا ادعى شخص القروا خمس صيف ورقة تمغة اليه فيكون لناظر او لرئيس المصلحة النظر في حاله وكذلك يكون المطر لناظر او لرئيس المصلحة فيما اذا تقدمت تقارير مخبئة عن حقوق اميرية (رابعاً) الاوراق والمستندات التي تكون مع عرضجات مقدمة على ورق عادة في احوال يجب فيها ان تكون على ورق تمغة يصير حطها الى ان يسال عنها اصحابها — فبناء عليه لزم تحريره لسعادتك بامل مراعاة ما تقرر والتفنيه باتباع الاجراء بمقتضاة تكملة لقرار المجلس السابق صلوره بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٢٨٦ — المسطر قبل هذا صورة ما قرره مجلس النظارة فيما يتعلق بالعرضجات التي يجب قبولها من ورق عادة والتي تصرف من ورق تمغة للقرا وتبلغ لنا من دولتلورئيسه بافادته قرع ٢٨ وحيث قد صار النشرون في تاريخه من هنا بمجهاات الادارة فبالجملة هذا تكم للاحاطة به والاجراء على مقتضاه في ١٩ جماد اول سنة ١٣٠٤

تمغة — منشور اصدرته نظارة الداخلية الى المجهاات شان ما تقدمه مجهاات الحكومة لهالس الوجه القبلي ومجلس الاحكام من اخر الاقوال وهو علم من مكاتبة وردت لنا من المحفانية قرع ٢٤ انها حررت لهالس وجه قبلي ومجلس الاحكام ما مقتضاه ان التقارير واخر الاقوال التي تقدم للملك المجالس من مصالح الدائرة السنية وبيت المال ودبوان الاوقاف يلزم ان تكون على ورق تمغة تطبيقاً للمنشور الصادر من المالية للمجهاات في شان ورق التمغة اما اخر الاقوال التي تقدم من باقي مجهاات الحكومة لهالس فلا يري اس من ان تكون في ورق عادة كالجاري وبناء عليه لزم تحريره تكم للعلم بذلك في جماد اول سنة ١٣٠٤

تمغة — هذا منشور اصدرته نظارة المالية في ١٥ فبراير سنة ١٢٨٧ الى المجهاات حيث ان احكام قرار مجلس النظارة بمجلسته المؤرخة ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ تقضي بان كل ورقة تعطى من احد مصالح الحكومة لافراد الناس يجب ان تكون

التمغة يتنازل على ذات الاوراق بما يفيد ذلك ويعتبر كورق تمغة مراعاة لرفع الصعوبات ورغبة التنبيه على المحاكم الشرعية بذلك وانه وان كتب لنظارة المالية بان قوائم المساحة لم يكن تحريرها جارياً بمعرفة المحاكم بل بمعرفة صيارف ومشايخ وعمد البلدات والقرى ولهذا طلب منها اصدار التعليمات اللازمة عن ذلك للمدريات لكن حيث انه من الضروري مراعاة ذلك بالمحكمة ايضاً عند تقديم تلك القوائم اليها فلذلك لزم النشر لها بما ذكر وهذا لخدمتكم للمعلومية

تمغة — (ر) بوسة — تزوير — وقف ٢٤
جاسنة ١٢٩٨

تمغة المصاغات — (ر) ضرب بخانة

تملك بمضي المدة الطويلة — (ر) مدة طويلة

تملك بوضع اليد — (ر) وضع يد

تملك الهبة — (ر) هبة (م) ٨٦١

تملك الشيء المرهون — (ر) رهن (ق) ٧٩

تملك السفينة بمضي المدة — (ر) سقوط الحق
(ق) ٢٦٧

تمهيد — (ر) محكمة اهلته ١٧ سنة ١٣٠١
(م) ٢١ — ٢٢

تمهيد — (ر) استئناف (ق) ٣٦١ — ٣٦٢ —
٣٧٠ — تنفيذ (ق) ٣٩٤

تمويل — (ر) مال — ويركو — ائنة

تميز — (ر) قسمة — بلوع — عذر (ق) ٥١
الى ٦٢ — شركة مدية (في القصة)

تنازل — (ر) صادر من رئاسة مجلس الدماري ٢
(دسبر ٨ (٢٩١٢٩٠ سنة ٩٧

انه طبقاً لقرار مجلس الطار قرر رئيسه ما دوات (م) اكل من المال من مستغني الحكومة عن اي حرة كان من ماله لا يأسى قبل ان يستحصل على تصريح مالكه بغير عرله حالاً من وطيقته (م) لا يمكن اعطاء الصريح بالمسار الا بالدر الجائر توقيع المحرطه من المامية وفي الصريح المذكور لمستغني رئاسة مجلس الطار من اتمكته ولمستغني الطارات او المصالح الناعة لما من اطار القلم بالطارة او من رئيس المصلحة الناع لما المسار لما على من الصريجات لمستغني رئاسة مجلس الطار يعني الحسنى عليه ما وما يعطى منها لمستغني الطارات بلزم الصديق عليه من ناظر الديوان التابع له المتنازل (م) ٣ على ما اشكته مجلس الطار والاشكالات العمومية الطارات اوروسا السكر مارة

بها ان يلغوا بوجه رسمي هذا القرار لجميع نظار اوروسا المصالح التابعة لكل من مجلس الطار والطارات المذكورة

تنازل — (ر) حوالة بالديون — املاك الميري

الحرة العمومية ١٥ اكتوبر سنة ٨٨

تنازل عن الحكم — (ر) مرافعة (ق) ٣٠٧

تنازل عن المرافعة (ر) مرافعة (ق) ٣٠٨

تنازل عن سند الايجار — (ر) اجرة السفينة

(ق) ١٠٦

تنازل عن تذكرة المرور — (ر) مسافر (ق) ١٣٥

تنازع بالايدي — (ر) بينة (م) ١٧٥٤

تناقض — (ر) دعوى (م) ١٦١٥ — ١٦٤٧

تناقض الشهود — (ر) بينة (م) ١٧١٢

تنباك عجمي — امرء صادر في ٢٢ ابريل سنة ٨٧

بناء على ما عرضه علينا بالمر مالية حكومتنا ووافقة

راي مجلس الطار ومديري صندوق الدين وبعد

اخذ راي مجلس توري القوانين امرنا بما هوآت

(م) ١ قد مار احشكار التنباك العجمي الجاب

الحكومة ولا يجوز ادخاله في المر الميري (م) ٢

قد ترخص لالمر مالية حكومتنا بان يعطي استغلال

هذا الاحشكار بالالتزام (م) ٣ التنباك العجمي الوجود

الان بالذكرك او الذي يرد قبل وفي اربعة شهور

ابتداء من اربع مدور امرنا هذا يجوز ادخاله في

القطر الميري وية بدون مانع بمعرفة اربابه بعد

ان يدعوا الرسوم المتفرقة بمضى التعريفة المالية

(عشرة قروش) ماغ عن كل كيلوجرام) — ومع

ذلك على ارباب التنباك ان يملوا ادارة يوم الكمارك

عن سمات الامانة الواردة بالطريق في مساهمة لا بين

يوماً ابتداء من مدور امرنا هذا مع وضع تامين

قدره عشرون في المائة من رسوم التوريد (م) ٤

التناك العجمي الوارد للقطر الميري على مال المرور

مع يجب ان يودع في مخازن السكر

تنباك عجمي — (طارة الخارجية)

(ترجمة عمدة منتهة بدخول التنباك العجمي الى

الديار المصرية)

الموقعان على هذا وهما دواتلونيوار باتا رئيس مجلس

نظار الحكومة المدبوية المصرية وناظر حقائيتها

ملحوظات

التنظيم عن ذلك لم تكن الا بعد اتمام بناء الكاب
جميعه او بنا جزء عظيم منه وهذا يدل على عدم
القيام بكامل واجبات المرور من المفتشين اذا كان
ذلك جاريا لما تمكن احد من اتمام بنائه او اجراء
بعضه وهذا مما يضرب باب الاملاك عند ما يكلفون
بهدمهم ما بنوه ويعود بالمسئولية على مصلحة التنظيم
نظرا لسكوتها من اول الامر في تنفيذ مزيد التشديد
على اولئك المفتشين واحذ التعمدات عليهم بدوام
المرور وتفقد احوال وطائهم في سائر جهات البلدة
والتبليغ عن كل شيء في حال الشروع فيه بدون ادنى
تأخير وبعد الآن اذا تأخر رأي مفتش عن التبليغ
واتضح ان ارباب الاماكن اجروا بنايات قبل استباره
ولا بد من وقوعه في المسئولية والادانة

تنظيم — (مكتومس الدول الى اورا تومر في ١
دي القعدة سنة ١٢٦٦ مرة ٢٧)

مادة اصول لعمومات مدني السطيم الاوربا وتنظيم
نظم المحروسة وتوابعها على الهيئة الهندسية الموحدة
بحدود معاونة وكل قسم قسم يكون عليه مدة ما لم
لقسمه من تيش وحالا واطلة حرة مدور الاوربا
يقسم نظم المحروسة وتوابعها على الهيئة الهندسية
كما انصح الاحزاب والحرر لكونهم من طوره عن
كيفية ما لموه امرأوه وبيان حدود قسمه واحد القوس
اللازم منهم ذلك

تنظيم — (صورة ما تحرر الاوربا تومر في ١٤
أيه مرة ٢٨)

بما ان الاول من الاول من لائحة السطيم مدني
باركورة السطيم - رئاسة لرايد مدني السطيم او
وكيله ومن امضاء العدل بمحكم المدكور - وك
في الحضور في كل جلسة بوطنة رئيس احد حضرات
مجلسي الاشغال ومم سادة سلامه في الامور السطيم
او حصن محمد بك في الرجن وما عليه لرم الاعمال العام
بذلك واجراءه

تنظيم — (صورة ما تحرر الاوربا تومر في ١٤
أيه مرة ٢٨)

ان الامور السطيم في الاشغال السطيم في دور السطيم
لحروسة وفي الحالات التي وصح الااورات ويحذر ذلك
مقصودا انه ستمن ووعر تخفيفا همد مدني على
الطابع والسطوط السطيم في سطر الى صطحة مصر
معونها سواء كن حرة او دالم او محوداك ومع كون
هذه المسائل ما على ما ذكر لا تقبل المسئلة ولا التحير
خصوصا مع الامور السطيم في سطر من الاحاطات المتوة
في ذلك والصطحة عوضا عن ان تامل الطرق السطيم

وخارجيتها وسعادة محمد خان معتمد وقصل جنرال
حكومة جلالة شاه ايران في القطر المصري بموجب
تصريح حكومتيهما لما ورغبة في حصول الاتفاق
على اتباع طريقة يعمل بمقتضاها في شان التنباك الوارد
من بلاد الحجج قد حصل بينهما الاتفاق الآتي (م) ١
التنباك الوارد من بلاد الحجج يوخذ عند دخوله مصر
عوائد قدرها ٧٥ في المائة (م) ٢ اذا اعيدت بضاعة
التنباك التي دفعت عليها العوائد الى الخارج في ميعاد
لا يزيد عن ستة شهور لعدم استهلاكها ويبيعها بصير
استرداد عوائدها بعد خصم واحد في المائة (م) ٣
والحكومة الخديوية تحفظ لنفسها الحق في احنكار توريد
وبيع التنباك وتحصيل عوائد احنكار باصافتها على
العوائد المذكورة في المادة الاولى لا تزيد عن ٧ قروش
في كل اقة (م) ٤ هذه العهدة يصير اجراؤها بعد
اربعة شهور من بعد صدورها وتكرن نافذة المفعول
مدة عشرة سنوات من اول مايو سنة ١٢٧٢ انركية
ويجوز تجديدها بعد هذه المدة اذا شاء الطرفان لمدة
عشر سنوات احرول على هذا وقع المتعاقدان على هذه
العهدة المحررة في نسختين — تحريراً في مصر في ١٤
ابريل سنة ١٢٧٢

تنباك — (ر) دحان

تنبيه باحلاء المحل المؤجر — (ر) اجارة الاتيابه
تنبيه (ر) مارة (م) ٣٣٣ تنفيذ (م) ٣٨٤ - ٣٨٥
حجز (م) ٤٤٠ - ٤٤٤ - ربع ملكية (م) ٥٣٧
٥٤٥ - ٥٤٦ - ميعاد - اعلان

تنبيه على اصحاب الرهون بتقديم طلباتهم — (ر)
توزيع (م) ٦٣٢

تنبيه — (ر) سفينة (ق) ١١ - ١٢

تنبيه على شريك بسفينة مؤجرة في اداء ما يخرجه
بالمصاريف — (ر) قبودان (ق) ٤٨
تنبيه رسمي على نخل السيورتاه — (ر) سيورتاه
(ق) ٢١٦ الى ٢١٨

تنظيم — (صورة ما كتب الى اورا ومصر في ٢٥
ايلول سنة ١٢٦٦ (١٢) اكتوبر سنة ١٢٧٢)
مرة ١٦٦

من القضايا الجاري نظرها بالدبوان عن مخالفات
التنظيم يعلم ان الاحبار الجاري تقديمها من مفتتي

تسديد احكامها فتح للدائنين والمسؤولين فيما اهلوا بالمناقضة وعدم الاذعان وترد الاوراق الى نظارة الاشغال استناداً على اقوال لا يلتفت اليها في مثل هذه الامور المهمة حتى كان ذلك سبباً في كثرة المشغولية ومزيد التجزؤ على المخالفات وعدم الانتظام في ادارة التنظيم وحيث ان ذلك من اهم ما يعنى باستتماله استحصالة لما يترتب عليه من حسن الادارة ورفع المضار فالرجاء من عطوفتكم اصدار امرايكة في هذا الخصوص للضبطية بالعدل عن الطرق الموجبة للتأخير والمناقضة والقيام بتنفيذ الاحكام التي ترسل اليها في اوقاتها كما ان ذلك من الضروريات ويكرم بالافادة (كتب من الداخلية للضبطية بما ياتي)

تنظيم - (نمرة ٢١ صورة ما كتب من الداخلية لضبطية (مصري في ٥ منه ينمرة ١٢٦٩)

سعادة الباشا ناظر الاشغال العمومية ارسل افادة للداخلية رقم ٢ الجاري نمرة ١٦٦ محصلها ان القاعة المتبعة بالحروسة في المخالعات التي تقع في امور التنظيم وفي المخلالات وفي وضع الواهورات ونحوه مقتضاها انه بعد تحقيق وقوعها تحقيقاً هندسياً موسساً على اللوائح والمخطوط التنظيمية فالذي تنفع مخالطة بخرر عنه من الاشغال للضبطية بما يلزم سواء كان بالبحرير او بالهدم او غير ذلك حسب ما تقتضيه مفعيلها وانه مع كون هذه المسائل لم تقبل المناقضة ولا التأخير لمناسبة ما سلف توضيحه خصوصاً مع ما هو متخذ بالاشغال من الاحتياطات القوية فيها ذكر فعوضاً عن ان الضبطية تستعمل الطرق الفعالة لتنفيذ احكامها حاصل منها ما فيه ابداء المناقضة من الدائنين والمسؤولين وعدم الاذعان واعادة الاوراق للاشغال استناداً على اقوال لا ينجح الالتفات اليها في مثل هذه الامور حتى كان ذلك سبباً لكثرة المشغولية ومزيد التجزؤ على المخالفات وعدم انتظام ادارة التنظيم مع ان هذا مما يعنى باستتماله استحصالة لما يترتب عليه من حسن الادارة ورفع المضار ولذا يراد التاكيد عليها بالعدل عن الطرق الموجبة للتأخير والمناقضة والقيام بتنفيذ الاحكام التي تبعث اليها في اوقاتها وحيث الذي نطرحه هو انه للناسيات التي ذكرت يكون اللازم على الضبطية تنفيذ مقتضيات ما بخرر لها به من ديوان الاشغال في تلك الخصوصيات من دون قوات اوقات واذا كان لاحد من اولي الشأن في شيء منها تناع ومناقضة فيما يكتب لها عنه فعليه ان يدي اقواله لجهة الاختصاص بحيث لا يكون هذا مانعاً للتنفيذ للحصول بذلك على منع المخطورات السابق توضيحها فانقضى تحريره لسعادتكم للاجراء كما ذكر في تاريخه صار اخطار سعادة الباشا المشار اليه بذلك

تنظيم - (نمرة ٢٦ مكتوب بخرر الى اورناتو مصري في ٤ محرم سنة ٩٧ (١٨ ديسمبر سنة ٧٩)

مناده ان كل جمهور يتشكل من مهندسي اورناتو يكون تحت رئاسة احد رجال الهندسة بالديوان وهد تقديم قرار عن اي مادة ينظر بجمعية التنظيم يعطى منها الراي الانتهاء عن تنظيم - (ر) استحكامات ١٠ محرم سنة ٩٧

تنظيم - (منشور صادر من نظارة المالية في ٨ فبراير سنة ٨٠ و ٢٩ صفر سنة ٩٧)

قبل الان كانت ورحلت افادة من سعادة ناظر ديوان الاشغال نمرة ٢٧ ٥ يطلب بها اعطاء رخصة للمحافظات والمديريات بان كل ما لا يتجاوز من الاراضي المبيعية مبيعها على حركة الاورناتو لتنظيم الطرق والشوارع بالمدن والبنادر بمخاربعين جنية مصري بصير مبيعه بالاستئذان من نظارة الاشغال وللمعلومية وجود اورناتو بجنتي مصر وسكندرية تصرح من هنا لسعادته بالاجراء وصار اخطار ضبطية مصر ومحافظة اسكندرية وطلب من الاشغال معرفة من يقوم مقام الاورناتو بباقي المحافظات والمديريات فوردت افادته رقم ٢١ محرم سنة ٩٧ نمرة ٥ بان كل من بنى السور ودمياط ورشيد بها مهندس للتنظيم قائم الاورناتو بالاشتراك مع المحافظة وملاحظة اقسام عموم الهندسة واورى ان كل ما يتعلق بالتنظيم مقرر رؤيته حسب اللائحة مجلس بمعد تحت رئاسة المحافظة اما البنادر التي هي قواعد المديريات والبنادر الشهيرة بكل مديرية المعتاد اجراء التنظيم فيها فان القائم مقام الاورناتو بها هم باشمهندسي المديريات والذين تحت ادارتهم من المهندسين سواء كانوا قاصرين على التنظيم او غيرهم تحت ملاحظة رئيس عموم اقسام الهندسة ايضاً وكل ما يتعلق بالتنظيم مقرر رؤيته كذلك مجلس بمعد تحت رئاسة المدير وتورى انه من المعلوم ان الاراضي التي يقضي مبيعها محرك التنظيم تكون بمقتضى ما يقرر بهذه المجالس وتبين ال المخيرة ثم ترسل اوراقها وصورة القرار المعطى عنها مع رسمها المبين هيئتها ومقدارها ومخطوط البنا حسب التنظيم من طرف المديرية او المحافظة الى ديوان الاشغال لكي يحد رؤيتها به اذا وجدت خالية الموانع يتصرح بالتسليم فيها واعطاء رخصة بالبنا حسب التنظيم ورغب التحرير من المالية للمحافظات والمديريات بالاجراء في زوائد التنظيم التي لا يتجاوز ثمنها مبلغ الاربعين جنية مصري على هذا الوجه وحيث زوائد التنظيم بالمديريات والبنادر الشهيرة بكل مديرية التي يبلغ ثمنها المبلغ المرفق حسب اوضح سعادة ناظر الاشغال بافادته المتنى عنها وافق هنا الاجراء في مبيعها بمعرفة مكيه ما توضح والاستئذان منه عنها لاعطاء رخصة البناء اللازمة منه واما الثمن الذي يحصل من ذلك مع وروده بالحسابات بباب مخصوص بصير بقاءه بالخزينة تحت اذن المالية وبناء على ذلك بخرر في تاريخه لمن لزم وهذا للاجراء بموجبه كما ذكر

تنظيم - (صورة ما بخرر لروساء الهندسة في ٧ ربيع الاول سنة ٩٧ (١٨ فبراير سنة ٨٠)

لا يخفى ان الترتيب الذي عمل من نظارة الاشغال وفروعها سنة ١٨٨٠ قد حذفت منه وظائف التنظيم باغلب البادر الكائنة بمراكز المديرية ولم يكن الغرض من هذا الحذف ترك اعمال التنظيم بالبنادر المذكورة بل من اللزوم استمرارها بمعرفة مهندسي المراكز تحت ملاحظة الباشمهندسين فلذا اقتضى تحريره بمحضرة لكم للعام بما ذكر والتسبب على الباشمهندسين بالاجراء على موجه

ملحوظات

(م) ٢ طلب الرخصة وخط التنظيم وإعطائها يكونان بالصورة المقررة باللائحة المتروكة عنها في مادة ١٦ (م) ٤ كل من تعهد بإجراء عمل من الاعمال المارة المذكورة كان بصفة مهندس معماري او مفاول او غير ذلك يجب عليه اذا لم يكن المالك قد تحصل على الرخصة قبل العمل اختيار مصلحة التنظيم بالكتابة عن الاعمال اللازم اجراؤها (م) ٥ كل رخصة لم يشرع صاحبها في اجراء معلومها في السنة التي اعطيت له فيها يبطل عملها لفوات اجلها (م) ٦ الاقطاع مدة سنة عن العمل بعد الشروع فيه بوجوب اعلان منعول الرخصة (م) ٧ يجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم لدى تاجر الاشغال العمومية (م) ٨ الرخص لا تعطى الا من بعد توريد الرسوم المقررة باللائحة (م) ٩ يسوغ لمصلحة التنظيم تعيين مندوب ليتحقق مما اذا لم يكن قد اجريت في داخل بيت او عمارة او اي بناء كان اعمال مغايرة لامرنا هذا او للرخصة التي اعطيت (م) ١٠ لا يجوز لأحد الناس فتح طريق عمومي الا من بعد الحصول على رخصة والتنازل للحكومة تنازلا شرعيا ومجانا عن الاراضي التي تدخل في ذلك الطريق ويجب عليهم الاجراء على حسب الرسم الذي يهمل لم من مصلحة التنظيم ولا يلزم طلب رخصة لفتح طريق شخصي اذا كان لا يد من غلق طرفه بترابزين او ابواب (م) ١١ كل بناء حكمت مصلحة التنظيم بانه وشيك السقوط وجب هدمه في الميعاد الذي تحدده المصلحة المذكورة (م) ١٢ كل ما خالف المادة الاولى من هذا الامر بوجوب البناء على الوجه الذي (اولا) اذا اجريت اعمال بلا رخصة وكانت خارجه عن خط التنظيم عوقب عليها بالعقوبات المقررة في مادتي ٤٧ و ٥٤ من قانون العقوبات المصري وذلك فضلا عن هدم العمل المذكورة بنقض من طرف الخلف وسمرة جنة الاختصاص اذا دعت الحاجة (ثانيا) اذا اجريت اعمال بلا رخصة لكنها على خط التنظيم عوقب عليها بالعقاب المقرر في مادة ٥٤ من القانون المذكور وذلك فضلا عن تادية رسوم الرخصة (م) ١٣ كل ما خالف المادة الرابعة بوجوب العقاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من قانون العقوبات المتقدم ذكره (م) ١٤ كل ما خالف الفقرة الاولى من المادة الثانية بوجوب العقاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من القانون المذكور وذلك فضلا عن تادية رسوم الرخصة ان كان الطريق عمل على حسب رسم التنظيم الزام للمالك بالاداء للحكومة محانا عن الارض بالشروط المبينة في الفقرة المذكورة او بعلق ذلك الطريق والاشوية اختصاص تجريءا بصفات من طرفه — وكل ما خالف الفقرة الثانية من المادة المذكورة بوجوب العقاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من قانون العقوبات وذلك فضلا عن تادية رسوم الرخصة والزام الخالف بالاجراء على حسب نص الفقرة المذكورة فيما يخص بعلق الطريق والافحمة الاختصاص تفعل ذلك مستات من طرفه (م) ١٥ كل ما خالف المادة الحادية عشر من هذا الامر بوجوب المجبة الاختصاص الحق في هدم البناء بصفات من طرف الخالف فضلا عن معاملته بالعقاب المنصوص عليه

تنظيم — منشور من نظارة المالية لمديرية بحري وقبلي وقسم الحسابات في ٢ يناير سنة ١٨٨١ بخصوص عدم تحصيل عوائد التنظيم التي من قرش الى خمسة قروش بالبنادر من اجلاء سنة ٨١ قد علم المالية ان بعض مديريات قبلي دون البعض ودون مديريات بحري جاريين تحصيل رسوم عن الاعمال التي تستدعي انوسط الهندسة من نحو الكشف والمقاسات ورخصة البناء بالبنادر كما وتبين ان كافة المديريات بحري وقبلي عدا مديرية اليوم جاريين تحصيل العوائد التي كانت مقررة في العهد السابق من قرش الى خمسة على كل منزل بالبنادر مع ان العوائد المعبر عنها بالديكريتو بعوائد التنظيم ومقرر به عن استمرار تحصيلها ما هي الا ما يؤخذ على ما يجريه مهندسا او مامورا التنظيم من الاستكشافات واعطاء الرخص باحداث او هدم بناء كما التجاري في مدينتي مصر واسكندرية وليس كان المقصود منه اخذ عوائد خمسة قروش على البيوت يعني عوائد املاك وهذا يؤخذ بادنى تأمل من ذات النص لانه مع صراحة التدوين به عن الاستمرار بالمدن والبنادر وكون من الاصل المدن ما كان مرتقا بها عوائد من قرش الى خمسة فلا يكون هناك ادنى التباس من ان مقتضى الديكريتو هو ابطال العوائد التي هي من قرش الى خمسة وان الذي يستمر بالمدن والبنادر هي العوائد الاخرى التي هي عوائد التنظيم وبناء على ذلك فالمديريات التي ما حصلت عوائد التنظيم والمديريات التي ما حصلت العوائد الاخرى بالبنادر في سنة ٨٠ ما اصاب في اجرائها بالنسبة لنص الديكريتو وعلى هذا صار من الافتضا عدم تحصيل العوائد التي من قرش الى خمسة بالبنادر من ابدي سنة ٨١ كما صار تترك ما كان مدرجا بموازين المديريات لهذا النوع بيزانية السنة المذكورة ومن المعلوم ايضا ان عوائد التنظيم التي تحصل عند حصول الاجراءات المقررة عليها ذلك بتنظيم عنها لائحة فقد تحرر لديوان الاشغال عن تنظيمها ولاجل التساوي بين بادر المديريات التجارية والتجارية ذلك ببعضها بحين ما تنشر اللائحة التي تعمل بالاشغال ويحصل اقرار عليها يلزم توقيف التحصيل في هذه المسئلة ولما لزم تحريره للاجراء كما تحرر لباقي المديريات

تنظيم — امر عال صادر الى رئاسة مجلس الطار بتاريخ ١٢ ربيع الاخر سنة ١٢٨١ (١٤ مارس سنة ٨١) (نحن خديو مصر) بناء على ما عرّض علينا باطراف الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس نظارنا نامر بما هوأت (م) ١ لا يجوز لاحد في المدن والقرى المشككة بها مصلحة التنظيم او متشكل يقتضي امر من نظارة الاشغال ببناء بيوت او عمارات او اسوار او ملكومات وغير ذلك من المباني على حائطي الطرق العمومية ولا توسيع تلك المباني ولا تقويتها ولا ترميمها ولا هدمها باية صفة كانت وفي اي حد كان الا بعد الحصول من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم (م) ٢ يجوز ان تسري احكام مصلحة تنظيم مدينة او قرية على غيرها من المدن والقرى يقتضي امر يصدر من ناظر الاشغال العمومية

في مادة ٢٢١ من قانون العقوبات وذلك من بعد استيفاء الاجراءات المقررة في مادة ٩ من هذا الامر (م) ١٦ ناظر الاشغال العمومية يضع لائحة فيما يختص بتنفيذ هذا الامر — وهذه اللائحة والاوامر التي تصدر من النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم يصير نشرها في الجرنال الرسمي (م) ١٧ كل من ناظر الاشغال العمومية وناظر الداخلية مكلف بتنفيذ ما يخصه من هذا الامر — ورد للداخلية مع مكتبة من رئاسة مجلس النظارة رقم ١٦ مارت سنة ٨١ نمرة ١٩ صورة ترجمة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ مارت سنة ٨١ المسطر صورته بهذا بشأن رخص البناء وخطوط التنظيم والمباني التي يخشى سقوطها وحيث من الاقتضا معلومة مانص فيه والاجراء على التفصيلات الموضحة به فقد صار اعلان الجهات على صورته وبالجملة هذا

لمراعاة العمل بموجبه
تنظيم — منشور من المالية في ٩ ذى سنة ١٢٩٨ (٢)
(اكتوبر سنة ٨١)

انه وان كان تقدم النشر للتدبيرات من نظارة المالية بتاريخ صفر سنة ٩٨ عن واقعة ما علم لها من ان بعض مديريات قبلي دون بعضها ودون مديريات بحري جاريتين تفصيل رسوم عن الاعمال التي تستدعي لتوسط الهندسة من نحو الكنف والمقاس ورخصة البناء بالبنادر فضلا عن ان كافة المديريات بحري وقبلي علما مديريه القيوم كانوا جاريتين تفصيل العوائد التي هي من قرش الى خمسة قروش على كل منزل ولكون العوائد المعبر عنها بالذكرويتو بعوائد تنظيم ومقرره عن استمرار تفصيلها ما هي الا عما يجريه المهندسون من الاستكشافات واعطاء الرخص باحداث او هدم بناء كما التجاري في مدينتي مصر وسكندرية ولم يكن المقصود منه اخذ عوائد خمسة قروش على البيوت عبارة عن عوائد املاك لانه من صراحة التدوين بالذكرويتو عن استمرار عوائد التنظيم بالمدن والسادر وكونه من الاصل ان المدن ما كان مرتبا بها عوائد من قرش لخمس فالامر ظاهر ان مقتضى الذكرويتو هو لعوائد العوائد واستمرار عوائد التنظيم وبناء على ذلك توصل بذلك المنشور عن عدم تفصيل العوائد التي هي من قرش لخمس بالنادر من اجندا سنة ٨١ وان عوائد التنظيم التي تحصل عند حصول الاجراءات المقرر عليها ذلك يجري تنظيم اللائحة عنها بمعرفة ديوان الاشغال وانه لاجل التساوي بين بنادر المديريات التجارية والبحرية ذلك بعضها لمحين اقام ونشر اللائحة المذكورة بصيرتوقيف التفصيل في هذه المسئلة الا انه حيث علم من الافادة الواردة للمالية من سعادة الباشا ناظر ديوان الاشغال الرقيمة ٢٦ شوال سنة ٩٨ (٢٠) ستمبر سنة ٨١ نمرة ١٦٧ بان اللائحة لم تنزل تحت الطر فرعاة لعدم عطل ارباب المنازل في الاستعواز على رخصة الهدم والبناء ستادر الاقاليم الى اتمام وصدور اللائحة المحكي عنها قد تراءى موافقة اجرا تفصيل عوائد التنظيم بالمديريات التي كانت جارية تفصيلها على الاعمال الهندسية البادي ذكره حسب ما كان جاريا بها موقتا لمحين هو تنظيم اللائحة الاتف ذكرها والعمل بمقتضاها من تاريخ صدورها كما هو

اللازم اما العوائد التي كانت مقررة من قرش الى خمسة على كل منزل هذه يستمر الغاؤها وعدم تفصيلها كسابقة النشر عنها واقتضى تحرير المعلومات والاجراء على وجه ما توضح

تنظيم — منشور من نظارة الاشغال نمرة ١٥ بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ٩٩ (١٢) يولييه سنة ١٨٨٢ الى اورثانو مصر واسكندرية ورئاسات الهندسة والداخلية بناء على ماورد من رئاسة مجلس النظارة

علم عطوفتو رئيس مجلس النظارة من المحوادث الوقتية ان بعض حيطان ومحلات سقطت فجأة على اشخاص فاجبت فقد حياتهم وقد تبادر لعطوفته ان ذلك ناشي عن اهل من جهة المهندسين في تادية الملاحظة اللازمة على مثل هذه الاماكن وعدم المبادرة الى ازالها فبعث مكتوبا لنظارة النافعة بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ٩٩ نمرة ٤٤ يطلب به التاكيد منها على المهندسين المكلفين بذلك بدقة الالتفات الى الحالات الخلة وعدم التهاون في ازالها ولقد اصدرت هذه النظارة قبل الان حملة محررات عن هذا الامر الملم الذي لا ينبغي التهاون فيه وقاية للسكان من ضرره الغير خافي على الجميع ومن الواجب على كل ادارة من الادارات المتوسطة به ان لا تغفل عنه طرفة عين وخصوصا الادارات الهندسية اذ من شأنها ان تكون اول من يهتم به كل الاهتمام فلا يفتروقتا من الاوقات عن تفقد جميع الاماكن ويبلغ ضبطية المدينة او المديرية اولا فاولا عما يلزم ازالته منها فان وقع تاخير في ازالته تعين على مصلحة الهندسة ان تكرر التحرير الى الصببية او المديرية بطلب المسارعة في ذلك فان لم بعد هذا بغايدة تعرض مصلحة الهندسة ببيان الكيفية حالا الى نظارة النافعة لتتخذ الطرق اللازمة للوقاية من تلك المصار فعلى حضرتكم تبليغ هذه النشرة حرفيا الى كافة المهندسين المتوطنين بذلك تحت ادارة حضرتكم للعمل بموجبه مع دوام الملاحظة منكم لذلك في سائر الاوقات

تنظيم — منشور من نظارة الداخلية في ٨ رمضان سنة ٩٩ (٢٤) لوليوسنة ٨٢ بشأن التاكيد على ازالة الخلل الذي يترأى الى المصالح الهندسية لزوم ازالته في اوقاته انه لماسبة ما علم لعطوفتو رئيس مجلس الطار من المحوادث الوقتية ان بعض حيطان ومحلات سقطت فجأة على اشخاص واجبت فقد حياتهم وقد تبادر لعطوفته ان ذلك ناشي عن اهل من جهة المهندسين في تادية الملاحظة اللازمة على مثل هذه الاماكن وعدم المبادرة في ازالها فبعث خطابا الى نظارة النافعة بالتاكيد منها على المهندسين المكلفين بذلك بدقة الالتفات الى الحالات الخلة وعدم التهاون في ازالها والان علم مما ورد من هذه النظارة حصول الشرعها الى المصالح الهندسية بالاهتمام بتفقد جميع الاماكن وتبلغ صببية البدر او المديرية اولا فاولا عما يلزم ازالته منها وان وقع تاخير في ذلك بكرر التحرير بطلب المسارعة للوقاية مما عسى ان يحصل من الضرر وبراو مكانة المحافظات والصببقيات والمديريات من ها بالاهتمام في ازالة الخلل الذي يترأى الى المصالح الهندسية لزوم ازالته في اوقاته منعاً لما يقع من المصرة باسباب التأخير وحيث من الاقتضا بذل كمال المهمة في

ملحوظات

ان يعقده فوق العادة متى رأى لذلك لزوماً ومدولة المجلس لا تكون معتبرة وصحيحة الا اذا كان حاضراً به اغلب اعضائه واذا انقسمت الاراء الى قسمين متساويين كانت الارجحية لرأي الرئيس وفي حالة غياب الرئيس يعين المجلس احداً عضائه رئيساً بالنيابة عنه (م) ٤ من خصائص المجلس ما هوأت (اولاً) وضع خطوط التنظيم على الرسومات او على الخريط العمومية (ثانياً) ترتيب الشوارع وتعيين اسمائها اذا رأى لذلك لزوماً (ثالثاً) تعيين عرضها (رابعاً) تغيير ترتيبها عند الاقتضاء (خامساً) عرض ما يلزم من مشتري اراضي لانشاءها او لتوسيعها او بيع الشوارع التي يتغير ترتيبها على ناظر الاشغال العمومية (سادساً) تعيين مسافة المفروسات التي تفرس على جانبي الشوارع العمومية (سابعاً) عرض ما يستدعيه تنظيم الشوارع بداخل المدن من المصاريف على ناظر الاشغال العمومية (ثامناً) عرض تصميمات عما يتراعى لزوم انشائه من الشوارع الجديدة (تاسعاً) اصدار القرارات اللازمة عن هدم الابنية الخلة (م) ٥ الخريط والرسومات العمومية تعمل على نسخين احدهما تحفظ بالادارة العمومية المنوطة بمصلحة التنظيم والثانية تبقى بقلم تنظيم الجهة المختصة بها ويصير تعديل تلك الخريط كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على الحالة الاصلية التي كانت عليها تلك الاماكن — يراعى المجلس في رسم خطوط التنظيم الشروط العمومية الآتية (١) الازقة الغير نافذة التي لم يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها اربعة امتار واما الازقة التي يكون نصف طولها تقريباً او مجموع اطوال ابقيتها الكائنة على خط التنظيم مبنياً على عرض ثلاثة امتار بمقتضى رخص مستوفاة صادرة من قبل تبقى على هذا العرض في كامل طولها (ب) السكك المنتهية الى شوارع عرضها من اربعة امتار الى ستة يكون عرضها اربعة امتار (ج) السكك المنتهية الى شوارع عرضها يزيد على ستة امتار يكون عرضها ستة امتار بالاقل (د) الشوارع العمومية بمدينتي القاهرة واسكندرية يكون عرضها عشرة امتار وفي باقي المدن ستة امتار (هـ) الشوارع

الاجراء على الوجه المشروع فقد تحررت في تاريخه لمن لزم بهكذاومنا تكمل للاجراء بموجب
(لائحة من نظارة الاشغال العمومية فيما يخص تنظيم — بمصلحة التنظيم (٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢)
بناء على المادة السادسة عشر من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ مارث سنة ١٨٨٢ الموافق ١٢ ربيع الاخر سنة ١٢٩٨ قرر ناظر الاشغال العمومية ما هوأت (م) ١ قد تشكل بنظارة الاشغال ادارة عمومية لمصلحة التنظيم في كامل القطر المصري وستعين اختصاصات هذه الادارة بموجب قرار خصوصي يصدر عن ذلك (م) ٢ بمجالس التنظيم تشكل على الوجه الآتي (في مدينة المحروسة) اولاً احد كبار موظفي الاشغال العمومية يعينه الناظر (رئيس) ثانياً مدير اشغال المدينة (وكيل) ثالثاً مندوب من قبل الضبطية رابعاً باشمهندس التنظيم خامساً مندوب من قبل مجلس الصحة سادساً مفتش التنظيم سابعاً مامور الكشف (في مدينة اسكندرية) اولاً محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) ثانياً مندوب من قبل مجلس الصحة ثالثاً باشمهندس التنظيم رابعاً مندوب من قبل الضبطية خامساً باشمهندس مصلحة الشوارع والطرق سادساً مفتش التنظيم اي المهندس المنوط بالتفتيش سابعاً مامور الكشف اي المهندس المنوط بالكشف (في مدينة السويس ودمياط ورشيد وبور سعيد والاسماعيلية) اولاً محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) ثانياً مندوب من قبل مجلس الصحة ثالثاً باشمهندس التنظيم رابعاً مامور الضبطية والا فمندوب من قبلها — باشكاتب قلم التنظيم يحضر في الجلسات بصفة كاتب سر المجلس واما في باقي المدن والقرى المشككة او التي سنشكل بها مصلحة للتنظيم فالمجلس يشكل فيها بالصورة الآتية اولاً المدير او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) ثانياً باشمهندس المديرية او نائب عنه ثالثاً باشمهندس التنظيم رابعاً مندوب من قبل مجلس الصحة خامساً مامور الضبطية والا فنائب من قبلها — وكاتب سر المجلس يكون من كتاب باشمهندس التنظيم والا فمن كتاب باشمهندس المديرية (م) ٣ يلثم المجلس عادة في كل خمسة عشر يوماً على الاقل وللرئيس

الكبيرة بمدينتي القاهرة واسكندرية يكون عرضها اثني عشر متراً وفي باقي المدن ثمانية امتار (و) اذا كانت الشوارع مزروسة باشجار فتعد خطوط التنظيم موازية لخط الاشجار على مسافة اربعة امتار منه بالاقل (ز) الخليج المار بمدينة القاهرة يعتبر كشارع عرضه عشرة امتار فما يوجد على جانبيه من الابنية تراعى فيه جميع حقوق الارتفاق المقررة في شارب الطرق والشوارع (ح) خطوط تنظيم وجهات الابنية تكون مستقيمة على قدر الامكان وموازية لبعضها ويقتضي ان يكون محور الشارع مركباً من خطوط مستقيمة طويلة على قدر الامكان وان تمتد هذه الخطوط بقدر الامكان ايضاً في وسط الابنية القديمة حتى يجعل مقدار دخول هذه الابنية واحداً بحسب الامتطاعة في كل من جانبي المحور (ط) المباني المتفنن في صناعتها والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذي هي عليه ولا يسري عليها حكم الدخول في حذاء التنظيم الا عند تحديد بنائها ما لم يصدر قرار من ناظر الاشغال العمومية بناء على اسباب خصوصية بابقاء تلك المباني على حذائها الاصلي (ي) اذا حدثت في خطوط التنظيم عند تلاقي شارعين زاويتان حادثتان فيلزم سطرهما بقدر متر واحد بالاقل عمودياً على الخط المماس للزاوية (ك) اذا حدثت زوايا حادة كانت اوقائمة عند تلاقي خطوط التنظيم في مبداء شوارع عرضها ثلاثة امتار او اربعة فيجري سطرها بطول متر واحد — ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم شارع من الشوارع يوقع عليه جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس مع ذكر هذه العبارة (خطوط تنظيم شارع كذا) ... تقررت بجلسة مجلس التنظيم في تاريخ ... ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه (م) ٦ طلب الرخصة يقدم على ورق متموغ موقفاً عليه من الطالب او من وكيله المفوض ومبيناً به اسم الطالب ولقبه وصناعته وجنسيته ومحل سكده واقامته ونوع الاعمال التي يرغب اجراءها واسم المدينة واسم التمن واسم الشارع مع تعيين المنزل او العقار المقتضي اجراء العمل فيه بوجه الضبط

والدقة انما الرخص التي تعطى على مقتضى هذه اللائحة لاتعاني اربابها من القيام باداء الاجراءات والشروط المنصوص عليها في القوانين والاوامر السامية او اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية في غير موضوع هذه اللائحة — المصلح الميرية معافاة من دفع اي رسم من رسوم التنظيم — ارباب الرخص هم المكلفون باخذها من قلم التنظيم بالسند اللازم بدون دفع مصاريف (م) ٧ باشمهندس التنظيم هو الذي يعطي رخص التنظيم لاربابها وهو مكلف ايضاً بتنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس (م) ٨ في جميع الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شان في رخص التنظيم التي تعطى بها لا يجوز لباشمهندس التنظيم اعطاء تلك الرخص الا من بعد موافقة راي مصلحة الاستحكامات عليها فاذا وقع بينها خلاف تحال المسئلة على نظارة الاشغال العمومية وهي تصرح مباثرة باعتداد اعطاء الرخصة المطلوبة اذا كان ما ابداه باشمهندس التنظيم هو في محله وفي اي الاحوال فان حقوق الارتفاق العسكرية التي يديها امور الاستحكامات لباشمهندس التنظيم يلزم التنويه عنها في رخصة التنظيم (م) ٩ الرخص التي تعطى بشان خط التنظيم يعين بها هذا الخط بكل ما امكن من الدقة والضبط وقد يمكن لصاحب الرخصة من بعد دفع الرسوم المقررة ان يستحصل على رسم خط التنظيم بكيفية ما هو موضح برخصته — ومن اللازم ان تبين في الرخصة النقط الثابتة التي يؤسس عليها حائط الواجهة وقد يمكن ان يشترط فيها ايضاً على صاحبها ان يجري تخطيط اتجاه هذا الحائط بمحله بمعرفة مهندس التنظيم بدون ان يكلف بدفع اي رسم على ذلك ومتى اندرج هذا الشرط الاخير في الرخصة اعتبر من الشروط الاساسية لها فاذا وقع ما يخالفه تبطل الرخصة وتصبح ملغاة لا يعمل بها وعلى المالك ان يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه متراً واحداً فوق الارض واجراء هذا الكشف يكون بمعرفة مهندس يعينه باشمهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط يجوز منعه عن البناء ومن بعد ان يجري المهندس هذا الكشف يحضره عنه ويعت

ملحوظات

في البلوكات والمواردات التي تجعل على ارتفاع اقله اربعة امتار ونصف من فوق سطح ارض الشارع (المراد بـسطح ارض الشارع السطح الاعلى لوزنة الاساس) — متراً في الشوارع التي عرضها ستة امتاراً فوقها و ٥٠ س في الشوارع التي عرضها اقل من ستة امتار — ولا يجوز الترخيص ببناء مواردات على وجهات المنازل الكائنة في صدر الازقة السد (رابعا) سنتو ٢٠ في كل ما يوضع بارزاً في واجهات الدكاكين بما في ذلك من انواع الزخرفة والبوارز تحسب من ابتداء سطح حائط الواجهة من فوق القاعدة (م) ١٣ يزال كل ما كان بارزاً عن المباني من مساطب وسلام ولا يستثنى من ذلك سوسة المباني التاريخية والدينية والمباني المتفنن في صناعتها الى ان يحدد بناء واجهاتها على خط التنظيم (م) ١٤ تهدم العقود او الاسطة التي على الطرق العمومية متى اعتراها خال وكذلك متى هدمت ذات احدى الابنية الحاملة لها وقد يجوز الالزام بهدمها متى ظهر حل باحدى الحيطان الحاملة لها ويمنع على الاطلاق من الان فصاعداً احدث شي منها على الطرق العمومية (م) ١٥ متى صدرت الاوامر بالهدم من مجلس التنظيم يبعث بها بالتمهيد التنظيم الى الضبطية او المحافظة او المديرية لتنفيذ مفعولها فاذا مضى الميعاد المحدد في الامر ولم يحصل الهدم تعين على الضبطية او المحافظة او المديرية ان تخبر بذلك مصلحة التنظيم ويشترع في هدم المحل بمعرفة مامورين من قبل الضبطية او المحافظة او المديرية بمصاريف من طرف المالك تحت ملاحظة مهندس التنظيم (م) ١٦ المامورون المشوطين بتحقيق المخالفات هم المهندسون ومفتشو مصلحة التنظيم ومندوبو الضبطية وتحقق المخالفات بمعرفة اثنين مامورين احدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب المحل فان لم يكن موجوداً فتعلق النسخة المذكورة على العارة وكل ذلك يذكر في المحضر (م) ١٧ تعريف عوائد التنظيم (اولا) يدفع على كل عرض يقدم الى قلم التنظيم وقت تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرة قروش (ثانياً) تدفع الرسوم الآتي بيانها قبل تسليم

به الى بائع المهندس التنظيم وتعطى للمالك نسخة منه بناء على طلبه بدون دفع مصاريف على ذلك — واما الاسوار التي تعمل من اشجار فتكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم واذا اراد احد البناء على امتداد شارع مغروس بالاشجار فلا يجوز له نقل شجرة منها بقصد تسهيل الوصول الى باب معد لمرور العربات — ويجب على كل من شرع في بناء فضلا عن اتباعه خط التنظيم ان يراعي الاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع المنازل ومقدار بروز الخارجات — وجميع الاراضي التي حول الميادين والشوارع تحاط باسوار تبنى على خط التنظيم (م) ١٠ اذا دعت الحال لانشاء شوارع جديدة فالاراضي التي يخصها لذلك رسم خط التنظيم بعد الاقرار عليه من ناظر الاشغال العمومية وصدور امر عال باعتماده تؤخذ من اربابها بالطريقة التي يقتضيها القانون — واذا كان الغرض المقصود من رسم خط التنظيم تعديل او توسيع شوارع قديمة فارباب الاملاك الكائنة على هذه الشوارع يلتزمون حسب العادة الجارية بترك ما يكون داخلاً من اراضيهم ضمن خط التنظيم متى كان مسطحها لا يبلغ الا خمس كامل مسطح الملك وكل ما زاد عن ذلك يعطى في مقابلته تعويض للمالك — واما اذا كان الملك داخلاً في التنظيم بأكمله فعطى قيمته للمالك بالتام (م) ١١ لا يجوز تعليه بناء تحدد ارتفاعه بتمتضي قرار صادر من ناظر الاشغال العمومية الاعلى حسب نصوص القرار المذكور ولا يسوغ بت الحكم في الطلبات المختصة بترميم المحلات التي على جوانب الشوارع العمومية الا من بعد ان يقدم تقرير عن الحالة التي عليها تلك المحلات ممن يعين لذلك (م) ١٢ لا يجوز احدث برزات بوجهات المنازل خلاف الرزات الآتي بيانها (اولا) في السفلى اي القاعدة — ٥ س في الشوارع التي عرضها عشرة امتاراً دونها و ١٥ س في الشوارع التي عرضها يزيد على عشرة امتار (ثانياً) في الاكتاف او الاعمدة وجلسات الشبايك — ٥ س في الشوارع التي عرضها عشرة امتاراً دونها و ١٠ في اشوارع التي عرضها يزيد على عشرة امتار (ثالثاً)

الرخص الى اربابها وذلك خلاف الرسم المقرر المار
الذكر (١) قرشان على رخصة البناء على خط
التنظيم باعتبار كل متر من طول الواجهة الكائنة
على الطريق العمومي (ب) ١٠ قروش على رخصة
تعلية حائط او اي بناء مبني على خط التنظيم (رسم
ثابت) (ج) ١٠ قروش على رخصة اجراء ترميمات
او تعديلات في فتحات واجهة او سور كائنين على
امتداد الطريق العمومي (رسم ثابت) (د) قرش
واحد طلب نسخة من رسم خط تنظيم خصوصي
وذلك باعتبار كل متر طوالي من الواجهة (هـ) ١٠
قروش على طلب تجديد رخصة بطل عملها لقوات
اجلها الذي هو سنة واحدة حسب نص المادة الخامسة
من الامر العالي (رسم ثابت) — صدر بالقاهرة
في ١٤ صفر سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢
(تعليمات من نظارة الاشغال العمومية بخصوص
التنظيم — مهندسو التنظيم) على مهندسي التنظيم
ان يقدموا للمجلس جميع الايضاحات اللازمة لرؤية
القضايا المقدمة اليه وان يحضروا في الجلسات التي
تنظر فيها المواد المختصة بهم بدون ان يكون لهم صوت
في المداولة فيها (اودة الجلسات) الا يجوز لاحد
اجنبي عن المجلس الدخول في اودة الجلسات وقت
انعقاده الا اذا دعي للاستفهام منه عن امور ضرورية
للنظر في بعض القضايا (الكشف على المنازل) على
مصلحة التنظيم ان تطلب في الاحوال المنصوص عنها
في المادة التاسعة من الامر العالي من قلم قضايا رأيه
في الاجراءات اللازم اتخاذها للدخول بالطريقة
الشرعية في المنزل الذي يرام الكشف عليه
بدون ان يترتب على ذلك مشاكل للحكومة
المحلية (سجل جلسات المجلس) كافة القضايا التي
تقيد بالسجل للمداولة فيها بالمجلس تنظر بقدر الامكان
في الجلسة ذاتها وما يعرض على المجلس من القضايا
يسجل قبل انعقاده بتر متسلسلة في دفتر مرموز له
بحرف (١) صورته تاتي بعد والقرارات الصادرة منه
تسجل بازاء تلك القضايا في خانة خاصة بها بحيث لا
يكون بها تحشير ولا قشط ويوقع على محاضر الجلسات
من جميع الاعضاء الحاضرين (خرط ورسومات

المدن والطرق) الخريط العمومية لكل مدينة او
قرية تعمل بمقياس لائق بحيث يمكن للمجلس التنظيم
ان يخطط عليها تصميمات مجموع الشوارع والميادين
— يعمل لكل شارع وطريق وعطفة وزقاق غير نافذ
ونحوه رسم خموصي على حسب التعريفات الاتية
(اولا) ترفع المسطحات بمثلث المساح او بالجرا فومتر
او بالاناشيط وتقاس الابعاد بمجزي المساح او بشريط
من صلب (ثانيا) تعمل الرسومات بمقياس كل
خمس مليمتر بمتر واحد (١/٢) على اشرطة من ورق
ايض ملصوق على قماش عرضه ٣١ سنتيمتر — وترسم
الخطوط بحبر الشين وتبين حدود الابنية بخطوط
متصلة وحدود الاملاك الغير مسورة بخطوط متقطعة
وجميع خطوط العمل بخطوط منقطة وكل ما يقاس
من الخطوط والزوايا يرقم متاديره على الرسومات
بالمداد الاسود (ثالثا) تبين الابنية باللون الرمادي
القائم والمساجد والنكاي والاسيلة والاضرحة وغيرها
باللون الاخضر الغامق والكائنات باللون البنفسجي
وبجاري المياه والحفر والبرك باللون الازرق المظلل
ويبين اتجاه جريان المياه بسهم والبساتين باللون
الاخضر الباهت (رابعا) يبين في الرسم الجهات
الاربعة (خامسا) اذا وجد بالشارع زاوية بارزة
بروزا يئنا بحيث لا يمكن تكميل رسمها في موضعها في
عرض الورقة فترسم مرة ثانية ويكتب عليها (هذا
المحل رسم هنا ثانيا) (سادسا) يبين في الرسم
طول واجهة كل ملك مع تبين نمرة ان كانت له نمرة واسم
مالكه (سابعا) يبين موقع كل من روبرات
الميزانية بدائرة زرقاء قطرها خمسة مليمتر يرقم فوقها
منسوب الروبير (ثامنا) ترسم بالضبط في نهايتي
كل شارع الطرق التي ينتهيان اليها بطول عشرة
امتار ويكتب عليها اسمائها وترسم كذلك كافة الطرق
المنتية اليه او القاطعة له ويكتب عليها اسمائها
(تاسعا) يكتب في كل نهاية من الرسم عنوان
يشتمل على اسم الاقاليم واسم المدينة والشارع
وطوله بالضبط وكذا اسم الآلات التي استعملت
في عمليات البتوغرافية والمقياس الذي عمل به الرسم
وتاريخه وامضاء المهندس الذي اخذه من الارض

ملحوظات

ورسمه (عاشرا) ترقم على الرسومات غير متسلسلة وتسجل في دفتر يومية يكون موجوداً تحت يد كاتب المجلس (حادي عشر) تلف الخطوط والرسومات تسهيلاً لحفظها — ومقادير عرض الطرق المبنية في المادة الخامسة من اللائحة هي اقل مقادير يجب على المجلس اتباعها لكن اذا تصادف مثلاً وجود شارع يزيد عرضه عن اربعة امتار يكون مندرجاً ضمن شوارع اخرى يقضي ان يكون عرضها اربعة امتار فقط فيصير ابقاء الشارع المذكور باكثر عرض يمكن ابقاؤه به ويراعى ان تكون الابنية الكائنة على جانبيه موازية بعضها لبعض على قدر الامكان — ومتى قرر المجلس رسومات خط التنظيم واقر عليها ناظر الاشغال العمومية لا يجوز احداث تغيير فيها ولا تعديل وترسم خطوط التنظيم باللون الاحمر وقطع الاراضي المتخللة من الطريق العمومي التي يلزم ضمها الى الاملاك الكائنة على جانبيه تبين باللون الوردي وقطع الاراضي التي يجب على ارباب الاملاك التنازل عنها حين تنفيذ خط التنظيم تبين باللون الاصفر (رخص البناء) لا يجوز بناء واجه او اجراء ترميمات جسيمة بها الا من بعد الاستحصال على رخصة بل الرخصة لازمة ايضاً لاجراء الاعمال الجزئية او التي ليس بها تأثير في اطالة مكث الابنية مثل توسيع فتحة او عمل بلكون او مشربية او ترميمها ورش بياض او نحو ذلك — وهذا يسري ايضاً على المحلات المبنية على خط التنظيم بمعنى انه لا يجوز اجراء اي عمل من واجهاتها الكائنة على الطريق العمومي الا من بعد الاستحصال على رخصة به — رخص التنظيم تعطى من رئيس قلم التنظيم الى اربابها على حسب الرسومات المصدق عليها من ناظر الاشغال العمومية ومن بعد الاستعلام اللازم عن ذلك من مهندس التنظيم ومن الاستحکامات — ومتى احيلت مسألة على احد مهندسي التنظيم وجب عليه اعطاء ما يطلب منه من الايضاحات في اسرع وقت ما امكن وتسجل الرخص بنمر متسلسلة في دفتر خصوصي وتعطى لاربابها على حسب الصورة الآتية بعد الرموز لها بحرف ب وب وب وب وذلك على حسب

مقتضيات الاحوال (راجع الصورة الآتية بعد) (خطوط التنظيم) لا يجوز مطلقاً لمهندسي التنظيم ان يصرحوا شفاهياً ولا كتابة لارباب الاملاك الكائنة على الطرق العمومية باجراء اعمال بها ولا ان يمدوا خط التنظيم الا اذا كان يد المالك رخصة بل يجب عليهم اخطار قلم التنظيم عن كل ما يجري من الاعمال بدون رخصة ويجررون محاضر عنها بالصورة الآتية بعد — ويتوضح بالرخصة التي تعطىها مصلحة التنظيم بيان الاعمال المصرح للمالك باجرائها فان جرى اعمالاً ليست مندرجة بالرخصة عد ذلك مخالفة منه وليس على مصلحة التنظيم ان تبحث عما اذا كان مقدم العرض هو المالك الحقيقي للارض التي يريد البناء عليها او للمنزل الذي يرغب ترميمه اذ ان الرخص تعطى تحت مسؤولية من هي صادرة اليه عن كافة ما يحتمل وقوعه — والمراد من خط التنظيم انما هو تعيين الخط الفاصل بين الطريق العمومي والارض المتصلة به وهو في حد ذاته عبارة عن تعيين الحدود وحقوق الارتفاق ذات المنفعة العمومية وتعيين الاملاك التي تنزع من ايدي اربابها — وقد يمد خط التنظيم تارة داخل الخط الفاصل بين الطريق العمومي الحالي والاملاك الكائنة على جانبيه وتارة يقع خارجه وتارة يخالطه — ولما كان الامن والراحة في المرور من اخص فوائد خط التنظيم فوض امر تعيينه الى نظارة الاشغال العمومية دون خلافها مع تكليف الضبطية بان تبلغ مصلحة التنظيم عما يشرع في اجرائه من اعمال البناء في المحلات الكائنة على الطريق العمومي او المتصلة به بدون رخصة — وعلى المصلحة ان تعين خط التنظيم بدون ان يكون لها تدخل بشيء ما فيما يتعلق بحقوق الملكية والارتفاق في الارض المقترضي اجراء البناء عليها فان ما يقام في هذا الصدد من المنازعات يكون من خصائص المحاكم — ولا يمنع التصريح بفتح ابواب وشبايك على الطرق العمومية ما لم يكن ذلك لاسباب خصوصية مغايرة للعوائد المألوفة او للصحة العمومية — ولا يجوز مطلقاً اجراء ترميم في المحلات الكائنة على جوانب الطريق العمومي وليست مبنية على خط التنظيم بحيث يكون الغرض

من هذا الترميم تقوية او اطالة مدة مكثها انما يبقى لاربابها حق الانتفاع بها بشرط ان ييقوها بالحالة التي كانت عليها وقت الاقرار على رسم خط التنظيم — فينتج مما تقدم انه متى هدم محل كائن على الطريق العمومي فلا يجوز للمالك تجديد بنائه الا على خط التنظيم — الاملاك التي يلزم ضمها الى الاملاك الكائنة على جوانب الشوارع بناء على الاقرار على رسم خط التنظيم لا تخرج عن كونها طريقاً عمومياً الا من بعد تنفيذ الرسم المذكور — ومتى اقر ناظر الاذغال العمومية على رسومات خط التنظيم وجب اتباعها في جميع الاملاك الكائنة على الطريق العمومي مهما كانت تلك الاماكن (ترميمات المحلات) يرحص باجراء اي ترميم كان في المحلات المبنية على حط التنظيم ما لم يتضح من الكشف على المحلات انه يحتمل من ترميمها على الامن العمومي بسبب قدمها ومتى صدرت الرخصة للمالك باجراء ترميمات وجب عليه اذا جرى اعمالاً بارزة ان يراعي في مقاساتها وارتفاعها من فوق الارض ونحوه ما تقتضيه نصوص اللوائح المختصة بذلك واما المحلات الكائنة على جوانب الطرق العمومية وليست على خط التنظيم فلا يجوز الترخيص باجراء اعمال بها بقصد تقويتها او حفظها او اسادها كالاعمال الآتية (ا) سد فتحات بالبناء (ب) تغطية محل (ج) سد لحامات احجار مخلة او مجبورة او مشطوبة باسباب عرضية كانت او شخصية بالدور الاسفل لاية عمارة كانت واستعواصها باحجار حلامها وكذا الاعمال التي يترتب عليها تاخير مرور حط التنظيم وانما يسنى من هذه القاعدة العمومية المباني القديمة التي يترأى لزوم انقائها نظراً لما يعود منها من المنفعة على الصناعة والعلم فانه يرحص باجراء اي ترميم بها ولا يسري عليها خط التنظيم الا من بعد هدمها كلها او بعضها — واما المحلات التي ليست على خط التنظيم ويتضح انها بحالة جيدة فقد يجوز الترخيص باجراء الاعمال الاتي بيانها بها (ا) يياض الحيطان التي فوق الدور الارضي بالحجارة او بالفرشة اودهانها بالبويه (ب) ترميمات اشغال التجارة (ج) فتح او توسيع فتحات في جميع اجزاء الواجهة

بشرط ان لا يترتب على بناء جوانبها تقوية البناء القديم وما يوجد على الطريق العمومي وقت تنفيذ خط التنظيم من الايوار والسواقي او الاخرجة يصرح بابقائه بشرط ان يكون بارزاً اكثر من متر واحد وان يصير وقاية الجزء البارز منها بحائط على شكل نصف اسطوانة ارتفاعه متر ونصف بحيث يكون جميعه مسدوداً من جهة الطريق العمومي (المحلات المخلة) مهندسو التنظيم هم المنوطون بملاحظة الابنية من حيث الامن العمومي — وعلى مهندسي التنظيم ان يخبروا قلم التنظيم كتابة عن المحلات التي يتضح لهم انها مخلة ويخشى منها على الامن العمومي فيبعت بتقريرهم الى مامور الكشف او المهندس ليعاين تلك المحلات ومن بعد التحقيق يقدم الامور المذكور في ظرف ثمانية ايام الى باشمهندس التنظيم التقارير اللازمة عن المحلات التي يترأى انها مخلة وان انتح له لزوم هدمها فيجدد الميعاد الذي يعطى للمالك لاجل ذلك ثم يبعث رئيس قلم التنظيم تلك التقارير الى الضبطية لاجل تنفيذ مفعولها (راجع صورة د الالية بعد) فاذا انقضت مدة الميعاد المحدد في الامر ولم يجر المالك الهدم فعلى الضبطية والحفاطة او المديرية ان تخبر بذلك قلم التنظيم وهو يجري هدم المحل بمعرفة مامورين من قبل الضبطية او المحافظة او المديرية تحت ملاحظة مهندس التنظيم وذلك بمصاريف من جانب المالك وهذا مع عدم الاحلال بحاضر الخالفة — ومهندسو التنظيم في المديريات والمحافظات هم المكلفون ايضا باجراء هذا الكشف — تسمية المحلات التي يجري الكشف عليها بمعرفة مامور الكشف تحذف في الاسماء الاربعة الآتية (اولا) اذا تحقق ان البناء لم يزل باقيا بحالة جيدة داخلاً وخارجاً وان مونه جيدة ويمكن ان يعلى عليه ببناء جديد فيسمى هذا المحل سليماً متيناً (ثانياً) اذا كان البناء قديماً وسليماً لا تروخ به ولا غيرهما من علامات الخلل انما قد لا يمكن العلو عليه بناء اخر من غير ان يترتب على ذلك ضرر فيسمى هذا المحل سليماً في حالته الراهنة (ثالثاً) اذا كان المحل به تروخ وليس قابلاً لاجراء تعديلات في بنائه فيسمى

ملاحظات

صورة الرخصة حرف (ب) ٢

نظارة الاعمال العمومية

مدينة

مصلحة التنظيم

نمرة الاجل

١٣٨٢

القائمين

من رعايا

رخصة تنظيم

بناء على الطلب المقدم من

وبناء على الامر العالي الصادر في شان لائحة التنظيم بتاريخ ١٢

مارس سنة ١٩٨١ و ١٢ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢

وعلى الاحكام المؤرخة باللائحة التنظيم

وعلى رسم خط التنظيم

وعلى رأي مجلس التنظيم

وعلى موافقة رأي الاستكشافات

قد فرخص له

باجراء الاعمال التي يرغب اجراها بالشروط الآتية

رقم	الرمز باعتبار المتر الواحد	طول الحاجة	مصاريف متفق عليها
			اولا عن الرخصة بالبناء على
			على خط التنظيم
			ثانيا عن الرخصة بعمليته
			او اي بنا مبني على خط
			التنظيم
			ثالثا عن الرخصة باجراء
			ترسيات او تعديلات في
			تحتات واجبه ان سور
			كائين على امتداد الطريق
			المعمري (رسم مقدر)
			الجملة

وصل مبلغ

تقدره في

مأمور التصديق

بالمهندس التنظيم

صورة الرخصة حرف (ب)

نظارة الاعمال العمومية

مدينة

مصلحة التنظيم

نمرة الاجل

١٣٨٢

القائمين

من رعايا

رخصة تنظيم

بناء على الطلب المقدم من

وبناء على الامر العالي الصادر في شان لائحة التنظيم بتاريخ ١٢

مارس سنة ١٩٨١ وعلى الاحكام المؤرخة باللائحة التنظيم

وعلى رسم خط التنظيم

وعلى رأي مجلس التنظيم

قد فرخص له

باجراء الاعمال التي يرغب اجراها بالشروط الآتية

رقم	الرمز باعتبار المتر الواحد	طول الحاجة	مصاريف متفق عليها
			اولا عن الرخصة بالبناء على
			خط التنظيم
			ثانيا عن الرخصة بعمليته
			سائدا او اي بنا مبني على
			خط التنظيم
			ثالثا عن الرخصة باجراء
			ترسيات او تعديلات في
			تحتات واجبه او سور
			كائين على امتداد الطريق
			المعمري (رسم مقدر)
			الجملة

وصل مبلغ

تقدره في

مأمور التصديق

بالمهندس التنظيم

علمون

الصورة الرموز لها بحرف (ج)

محضر عن المخالفات

انه في يوم من شهر

سنة في الساعة (١) في

نحن الموقعون أدناه (٢)

سنة

قد حققنا (٣)

ان (٤)

وبناء على ذلك قد ححررنا هذا المحضر في اليوم والشهر والسنة والساعة
المتقدم ذكرها لاجراء ما يلزم نحو ذلك

(٥)

نظارة الاشغال الصوبية

مدينة

مصلحة التنظيم

نمرة السجل

صورة الرخصة بحرف (ب) ٣

رخصة تنظيم

بناء على الطلب المقدم من

من رطب

القاطن المنسب به الرخصة باجرا

وبناء على الامر العالي الصادر في شأن لائحة التنظيم بتاريخ ١٢

مارس سنة ١٩٨١ وربع الآخر سنة ٩٨

وعلى الاحكام المدونة بلائحة التنظيم

وعلى رسم خط التنظيم

وعلى رأي مهتمس التنظيم

وعلى مراقبته رأي الاستحكامات

قد رخصنا له

اجرا لاجال بالقي برتب اجراما بالشرط الآتي

رقم	اسم	مصاريف
	مصاريف منتفون دفعها	
	اولا عن الرخصة بالاعمال على خط التنظيم	
	ثانيا عن الرخصة بتملكه حائط او اي بنا مبني على خط التنظيم	
	ثالثا عن الرخصة باجرا ترصيات او تعديلات في تفتحات واجهة أو سور كائين على امتداد الطريق العمومي (رسم مقرر)	
	الجملة	

وصل مبلغ

محررا في

مأمور التفصيل

بالمهتمس التنظيم

الصورة المرموز لها بحرف (د)
قرار الهدم

١٨٨٢

بإتهندس التنظيم
بناء على المحضر المؤرخ في
التنظيم المذكور فيه ان
الكائنة في

شارع

نومر وهو محل ويحتوي منه على الامن العمومي

وبناء على

و على

ان عمارة

المذكور اعلاه يلزم هدمها في ميعاد مقداره

يوم

بإتهندس التنظيم

١٨٨٢

١٨٨٢

يقضي ابعات ذلك الى

(الضبطية او المحافظة او المديرية) لتنفيذ مفعوله

بإتهندس التنظيم

نظارة الاشغال العمومية
ادارة اشغال مدينة

قلم التنظيم

محضر معاينة

طالب الرخصة
المهندس

انه في يوم - من شهر - سنة الف وثمانائة وسبع
الساعة - قد توجه الموقع ادناه مهندس تنظيم

تم

(١) سوج اسم الشارع والميدان

الكائنة به العمارة

(٢) من صريح ان كان صاحب

الرخصة ثم شروط الرخصة

الصادرة له من جمعية حط

النظيم و سطح الوريات والا

اذا كان ما اجراه من الاعمال

غير مطابق لمصوص الرخصة

المذكورة في توضيح ذلك

توصيحا تاما

وقد تحرر هذا على نسختين في - المهندس

تنبه محاضر المعاينة تحرر على نسختين وترسل من طرف المهندس الى قلم التنظيم وقد يمكن
لذلك أخذ نسخة من القلم المذكور بدون دفع رسم عن ذلك

تنظيم — { صورة ما منحصر للمروج والمحاطات والمديريات (في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ (٣٠ مايو سنة ١٨٠٠) }
لما كان من اعظم واجبات الحكومة اتخاذ جميع الوسائط المؤدية الى اتساع دائرة العمران في المدن المصرية وقد نظر بديوان الاشغال العمومية ان تكليف اصحاب الاملاك بطلب رخصة من مصالح التنظيم في المدن والبنادر عما يجرونه داخل منازلهم موجب لكثرة الشكوى والمطل مع ان الغرض انما هو تسهيل امر العمارات على اربابها بدون ان ينشأ من ذلك ما يضر باصول التنظيم قد ترى الان للديوان ان العمارات التي يراد اجرائها بداحل المنازل البعيد عن الوجهات وخطوط التنظيم لا يلزم فيها استئذان ولا رخصة بحيث تكون في مسئولية عملي الصناعة من حيث قابليتها وخلوها من الخلل مع مراعاة حقوق الجيران فيما يضرهم ودوام العمل بالحكام اللوائح والاوامر المرعية في حق الاماكن المختلة من نحو الكشف عليها والزام اربابها بازالة ما يخشى منه الضرر واما الوجهات الكائنة على الشوارع والحدائق وايادين والحلجان والطرق والمسالك وغيرها وكل البناءات الواقعة في خطوط التنظيم فلا يجوز اجراء شيء بها سواء كان من داخل او من خارج الا بعد الاستئصال على الرخصة الرسمية به من مصالح التنظيم او من الادارات القائمة مقامها طبقاً لقوانين التنظيم وما هو جار الان في ذلك

تنظيم — { قرار من بطارية الاشغال العمومية في ١٤ مار (سنة ١٨٨٣ (٥ راسه ١٣٠) }

انه بناء على المادة الاولى من لائحة التنظيم التي من مقتضاها ان يكون بالديوان ادارة عمومية لمصالح التنظيم عن كافة القطر المصري — وحيث ان استاء وحفظ مباني الحكومة كانت مختصة بمهندسي التنظيم وانه تراءا ابقاؤها على حالها قد قررنا اهوات (م) ١ مدير عموم التنظيم مكلف بماهوات (اولا) بادارة مصالح مدينة المحروسة وحلوان بالمالة التي هي عليها الآن ومصالح تنظيم المديرية والمحافظات (عن خطوط التنظيم والشوارع وما يماثل ذلك) (ثانيا) بانشاء وحفظ مباني الحكومة (م) ٢ مدير عموم التنظيم يكون تحت ادارة حضرة مدير عموم الاشغال

العمومية راساً
تنظيم — { امر عال رقم ١٤ رسة ١٢٠ (٢١ مايو سنة ٨٣) }

بناء على ما رفعه الناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بماهوات (م) ١ قد الغيت كافة الاوامر واللوائح والتعليمات والتعريفات المختصة باعمال التنظيم السابقة على امرنا الصادر في ١٢ مارث سنة ٨١ (١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨) بخصوص التنظيم تنظيم — { مشور صادر من بطارية الداخلية في ٢٢ رجب (سنة ٢٠ (٢٢ مايو سنة ٨٣) }

المستطاع لاه صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٤ رجب سنة ٣٠٠ ووردت للداخلية بافادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٥ منه نمرة ١٠٨ بالغاء كافة الاوامر واللوائح والتعليمات والتعريفات المختصة باعمال التنظيم السابقة على الامر العالي الصادر في ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ بخصوص التنظيم واتسبر باجراء مقتضاه وحيث نشر في تاريخه من هنا لحقات الاقتضاء بالاجراء بموجبه فلزم الشرح على صورته تكمل للمعلومية بها ومراعاة الاجراء بمقتضاها

تنظيم — { قرار من بطارية الاشغال العمومية الى مصالح التنظيم في ٥ ستمبر سنة ٨٣ }

لا يخفى ان الامر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ٨٣ قد الغي كافة الاوامر واللوائح والتعليمات والتعريفات المختصة باعمال التنظيم السابقة على الامر الصادر في ٢٢ مارث سنة ٨١ بخصوص التنظيم وحيث ان كثيراً من رؤساء المصالح قد حصل منهم الاستفهام بشأن العمل بالتعريفات التي وضعها رئيس مجلس الصحة واورناتو اسكندرية واعتمدها ناظر الداخلية بمقتضى افادة مورخة ٢٥ صفر سنة ١٢٨٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٨٦٨ نمرة ١١٨ وطلبوا معرفة ما اذا كان يلزم الاستمرار في تحصيل الرسوم المبينة في الخمسة عشر مادة المستتلة عليها التعريفات المذكورة فمن بعد النظر والبحث في هذه المسئلة قررنا ما هو آت - ان الخمسة عشر مادة المؤلفة منها هذه التعريفات التي وضعها رئيس مجلس الصحة واورناتو اسكندرية من منذ نحو خمس عشرة سنة لم يكن لعظمها ادنى علاقة بالتنظيم وانما فقط مادتي ٨ و ١٠ هما

المختصان راساً بأعمال التنظيم لان احدهما يتعلق بالبرزات التي يمكن الترخيص باحداثها في وجهات المباني التي على جوانب الشوارع العمومية والثاني يختص بالرسوم المقرر تحصيلها بمعرفة الاورثاتو على العرضيات متى صدر في شأنها قرار مجلس التنظيم فالمادتان المذكورتان صار لغوهما بموجب الامر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ٨٣ اما من خصوص باقي مواد التعريفة الآتفة الذكر فالامر المذكور لم يلغها لكونها لا تختص بأعمال التنظيم واما من قبل معرفة ما اذا كان يلزم استمرار العمل بها فهذا امر لا يتعلق تقريره بنظارة الاشغال العمومية وبما ان نوع الاعمال المذكورة في التعريفة بمادة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ لم تكن من خصائص نظارة الاشغال العمومية وعلى ذلك فيكون تنفيذها بواسطة مأموري النظارة المشار اليها مخالفاً للاصول الادارية وربما ينشاء عنه في بعض الاحوال ما يضر بصالح الحكومة فبناء على ذلك وعلى ما رفعه اليها مدير عموم التنظيم وموافقة راي سعادة وكيل الديوان قررنا منع كافة مأموري الديوان من ان يباشروا من الآن الاعمال المبينة بتلك المواد اذ انها لم تكن كما تقدم من خصائص نظارة الاشغال العمومية

تنظيم — (قرار من نظارة الاشغال العمومية بترتيب ادارة عموم التنظيم والمباني الميرية في ٢١ مايو سنة ٨٤ بناء على ما عرضه علينا حصة وكيل الاشغال العمومية قد قررنا ما هوأت (م) اقد الغيت الادارات التابعة لادارة عموم التنظيم والمباني الميرية (م) ٢ يجعل لادارة عموم التنظيم والمباني الميرية من الان فصاعدا خمسة تفانيس (م) ٢ يشتمل التفنيس الاول على كافة اشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في اسكندرية ومديرية البحيرة ويسمى تفنيس الغرب ويكون محل اقامة المفتش ثغراسكندرية — ويشتمل التفنيس الثاني على اشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في مدن وبنادر مديريات المنوفية والغربية والشرقية والدقهلية ما عدا مدن ترعة السويس ويقال له تفنيس الدلتا وتكون اقامة المفتش في المنصورة — ويشتمل التفنيس الثالث على مدن ونواحي ترعة السويس وهي بورسعيد والاسماعيلية والسويس وبورتوفيق وغيرها ويسمى تفنيس الشرق وتكون اقامة المفتش في بورسعيد — ويشتمل التفنيس الرابع على مباني الحكومة واشغال الطرق والتنظيم والمجانين والغاز وغيرها في مدينتي القاهرة وحلوان ومدن مديريتي القليوبية والحيزة ويدعى تفنيس مصر وتكون اقامة المفتش في مصر — ويشتمل

التفنيس الخامس على جميع اشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في مديرية بني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا واسنا ويدعى تفنيس قبلي وتكون اقامة المفتش في المنيا (م) ٤ اختصاصات كل من رؤساء التفانيس الخمسة المذكورة هي (اولا) مخاطبة الموظفين ومجلس التنظيم التابعين لمصلحته مباشرة (ثانيا) اعطاء رخص البناء او غيرها من الرخص الداخلة ضمن اختصاصاته الى اربابها مباشرة او بواسطة مستخدميه (ثالثا) تحضير رسومات خطوط التنظيم وعرضها لاجل التصديق عليها من ديوان العموم حسبما هو مدون باللوائح المختصة بهذا الشأن (رابعا) اعطاء خطوط التنظيم متى كان موضوعا لها لوائح خصوصية او موجودا لها رسومات مصدقا عليها والا وجب التوقيع على الرخصة بالاعتقاد من مدير عموم التنظيم (خامسا) عمل مشروعات الاشغال وتحضير الكوتراتات واوراق المزايدات وملاحظة اجراء الاشغال بعد اعتماد المشروعات والكوتراتات وكذا اعطاء التنيهات للمقاولين واستلام الاشغال عند انتهائها (سادسا) التصرف فيما يلزم اجراؤه من الاعمال بالامانة بمعرفة التفنيس وغير ذلك من المصروفات المتنوعة المخصصة لكل قسم منه مما لا يخرج عن حدود المبالغ المبينة له بمعرفة الادارة العمومية وذلك فيما عدا الاعمال او التوريدات التي تتجاوز قيمتها الا اني قرش فانه لا يجوز للمفتش عقد شروط عنها الا بعد الاستئذان (سابعا) التصديق على ما يجزبه المستخدمون التابعون له من مصاريف الانتقال والسرية وتخصيص كافة المستندات المتعلقة بمصروفات مصلحته (م) ٥ مراقبة عموم المصالح المذكورة في النظم المصري منوطة بمدير عموم التنظيم والمباني الميرية فهو يجتازب رؤساءها مباشرة ويجزر ميزانية ادارته وجميع المصالح الداخلة فيها وبعد اعتمادها يعين لكل من هؤلاء الرؤساء مقدار المبالغ التي حصصت لمصلحته وينظر في رسومات خطوط التنظيم التي يعملها المفتشون او الباسهندسون ويعرضها للنظارة للتصديق عليها ويوقع على رخص البناء التي يجزرها الرؤساء المذكورون متى كان غير موجود لوائح خاصة بها او غير موضوع لها رسم خط تنظيم وينظر في مشروعات الاعمال ويصدق على بعضها ويعرض البعض الآخر للنظارة لاجل اعذاره بحسب اللوائح المختصة بهذا الشأن ويرجع اليه زمام الادارة العمومية للاعمال ويصرح بما يلزم اجراؤه من التعديلات في الكوتراتات والمشروعات مما لا يخرج عن حدود المبالغ المصرح بها ويصرح بالمدروفات باعتماد النظارة او بدونه بحسب احوال المصوص عليها في اللوائح والاوامر ويوشر بالصرف على مستندات المصروفات (م) ٦ تؤخذ الخدمة اللازمة للتفانيس الخمسة المذكورة من ضمن المستخدمين الموجودين الان لادارة عموم التنظيم والمباني الميرية ومن ضمن مستخدمي المديرية الحاصنين لاشغال مباني الحكومة والتنظيم (م) ٧ يستلم كل من المفتشين وظيفته متى صدر امر بتعيينهم بها ويمادر في التحول بدون تاخير في انهاء التفنيس التابع له ويقدم في اسرع وقت تقرير الى المدير العمومي عن ترتيب مصلحته فيمطرفيه المدير ويهدي رايه عما

ملحوظات

ناسب ادخاله فيه من التعديلات وعن توزيع المستفيدين على التفتيش ويبحث بجميع الاوراق للنظارة لاجل النظر فيها واتخاذها

تنظيم — { قرار من نظارة الاشغال العمومية بعدم سريان رسوم التنظيم على تبيض السيوت بالفرشة سواء كان من الداخل او من الخارج في جميع مدن القطر المصري في ٦ اغسطس سنة ٨٤

حيث ان تبيض المنازل بالفرشة لا يعد من الاعمال المقرر اخذ رسوم عليها بمقتضى المادة الاولى من الدكرتين الصادر في ١٢ مارش سنة ٨١ الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ ولائحة مصلحة التنظيم المؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ فبناء على ذلك وعلى ما عرضه علينا سعادة وكيل الديوان قد قررنا ما هوأت (م) ان تبيض السيوت بالفرشة سواء كان من الداخل او من الخارج في جميع مدن القطر المصري لا تسري عليه رسوم التنظيم بل يجوز اجراؤه بدون الاستحصال على رخصته (م) ٢ مديروم التنظيم مكلف بتنفيذ قرارنا هذا

تنظيم — { قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٦ مارس سنة ٨٥

بناء على مادة ١٦ من الامرالهي الصادر خارج ١٢ مارس سنة ٨١ الموافق ١٢ ربيع اخر سنة ١٢٩٨ وعلى لائحة التنظيم المؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وعلى قرار مجلس النظار الرقم ١٠ جمادي الاولى سنة ١٣٠٢ الموافق ٢ مارش سنة ٨٥ قررنا ما هوأت (م) ١ قد التي نص المادة العاشرة من لائحة التنظيم المؤرخة في ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وابدلت بالنص الاتي — بمجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدور امر عال باعتماده فالاراضي التي يخصصها للشوارع الرسم المذكور تؤخذ شيئاً فشيئاً من اربابها بالطريقة التي يقتضيها القانون ومن وقت صدور الامر العالي المشار اليه لا يسوغ اجراء اي بناء كان على الاراضي اللازم اخذها من اربابها

تنظيم — { قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ٢٤٦ في ٢١ مارس سنة ٨٥

بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هوأت (م) ١ قد تصرح لمنتشي التنظيم باعطاء اشغال الصيانة او الترميم بالممارسة سواء كان اجراؤها بالامانة او بموجب قوتراته وذلك متى كانت تكاليف تلك الاشغال لا تتجاوز الخمسين جنيهًا ولم التوقيع على القوتراتات (م) ٢ يكون لمجناب مدير عموم التنظيم السلطة بالنصريح لمنتشي التنظيم باشهار مزاد عن اجراء اعمال الصيانة او الترميم التي تبلغ تكاليفها ما متي جنيه وذلك بعد مراجعته المقاييس التي تكون قد عملت عن تلك الاعمال (م) ٣ متى تجاوزت التكاليف الواردة بالمقاييس الماتتي جنيه فيكون اشهار مزاد الاعمال بالنظارة ويكون التوقيع على القوتراتات من سعادة الناظر (م) ٤ على المنتشين ان يقدموا في الخمسة الايام الاول من كل شهر الى ادارة عموم التنظيم كشفاً عمومياً بجميع المصاريف التي تكون قد خصصت للاعمال في الشهر الذي قبله ويوضح

فيه نوع الاعمال وفصول ومواد الميزانية التي ستحسب منها تلك المصاريف (م) ٥ ان قرار نظارة المؤرخ اخذها في ٢١ مارس سنة ٨٢ نمرة ٢٢٨ والثاني في ١٢ يونيو سنة ٨٤ نمرة ٢٢٩ قد الغيا اما نصوص القرار الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ٨٤ نمرة ٢٢٧ التي لم يبطلها قرارنا هذا فتبقى مرعية لاجرا تنظيم — { قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ٢٥٢ في ١٧ يونيو سنة ٨٥

بناء على قرار النظارة الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٤ نمرة ٣٣٧ بشأن ترتيب ادارة عموم التنظيم والمباني الميرية وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هوأت (م) ١ القترات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة الثالثة من القرار نمرة ٣٣٧ صار تعديلاتها بالصورة الآتية مصالح الطرق والتنظيم والمباني الميرية في مدن مديريات المنوفية والغربية والدقهلية تكون تابعة للتفتيش الثاني ويطلق عليه اسم تفتيش الدلتا ويكون مركزه مدينة المنصورة (م) ٢ مصالح الطرق والتنظيم والمباني الميرية في مدن مديرتي الشرقية والقليوبية وفي مدن وقرى القنال وبورت سعيد والاسماعيلية والسويس وبور توفيق ومينا السويس الجديدة وغير ذلك تكون تابعة لتفتيش الثالث ويطلق عليه اسم تفتيش الشرق ويكون مركزه مدينة الزقازيق (م) ٣ المباني الميرية ومصالح الطرق والتنظيم والجنائن ومغروسات الشوارع والغاز وما شابه ذلك في مديرتي القاهرة وحلوان وفي مدن مديرية الجيزة تكون تابعة لتفتيش الرابع ويطلق عليه اسم تفتيش القاهرة ويكون مركزه مدينة القاهرة (م) ٤ يعتمد الاجراء بموجب هذا القرار من اول شهر يولييه المقبل (م) ٥ على جناب مدير عموم التنظيم تنفيذ قرارنا هذا

تنظيم — { منشور صدرته نظارة الداخلية للمديريات في ١٣٠٢ بعدم تكليف بائتمندسي المديريات بالحضور في مجالس التنظيم وبان محفظة مصر تقوم مقام ضابطتها المالية في تعيين المردوب في مجالس التنظيم وهو

ان المادة الثانية من لائحة التنظيم تقضي بان بائتمندسي المديرية يكون في المدن والاقاليم من ضمن مجلس التنظيم نظراً لاختصاص بائتمندسي المديريات بالتنظيم في ذلك الوقت ولكون مصلحة الري انفصلت الان من مصلحة التنظيم قررت نظارة الاشغال ان لا يلزم من الان فصاعداً تكليف بائتمندسي الاقاليم بالحضور في مجالس التنظيم وان يحسب على مفتش المدينة او التنظيم بالجهات ان يحضر فيه عوضاً عن

وتتميز المديرية الذي لم يبق له مدخل في اشغال التنظيم الا ما كان منها مختصا بتعيين الحدود على ضفاف النهر او شاطئ النيل وكذلك لما كان مقتضى نفس المادة الثانية من اللائحة المذكورة ان يجب على الصببية تعيين مندوب من طرفها في جلسات مجلس التنظيم وقد سبق الغاء صببية مصر قطعا يكون على المحافظة تعيين المندوب المذكور عوضا عن الصببية — وحيث ان نظارة الاشغال قررت ما ذكر ولم ير لها مانع من تفيد فقد كتب في تاريخه للمدريبات عموما بانماعه ومن الجملة هذا لمحضرتكم للاجراء بما اقتضاه فيما يخص منه بجهة طرفكم

تنظيم — منشور اصدته نظارة الداخلية الى المديرات والمحافظات في ٦ ربيع اول سنة ١٢٠٥ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧)

لما خابرت الداخلية مجلس النظار بالنظر في امر المحلات المخلة بجهة الارياض التي يخشى ضرر سقوطها بغنة وفيما قالته نظارة الاشغال من عدم امكان تكليف مهندسي المراكز والاقسام باجراء الكشف الا على ما يكون منها بالبعد ساعة واحدة عن مراكز اقامتهم وتقرير طريقة الكشف على تلك المحلات بين دواو رئيس المجلس بمكاتبته الى الداخلية: نمرة ٤٥ ما قرره المجلس بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ٥ ج سنة ٣٠٤ من انه اذا تراءى للامور المركز او ناظر القسم وجود خلل في احد المحلات الموجودة في بلاد الارياض الداحلة دائرة مركزه او قسمه يخبر المدير بذلك وعلى المدير ان يعين مهندسا يتوجه لاجراء الكشف على الخلل المخل وذلك فيما عدا الجهات الجارية فيها اصول التنظيم وشار دوله باجراء مقتضى ما تقرر فيما يخص بنظارة الداخلية كما حرر بما لزم عن ذلك الى نظارة الاشغال وقد كتب من هنا الى هذه النظارة في ١٢ ج سنة ٣٠٤ نمرة ٥٠ وفي ١٤ صفر سنة ٣٠٥ نمرة ٢٤٤ بطلب الافادة عن الذين يكلفون بهذا العمل من مهندسي الري والتنظيم بالمديريات فوردت افادتها في ١٥ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٩٦٨ ان الطلبات التي تخص بالكشف على الاماكن المخلة في مدينتي اسكندرية ورشيد ومديرية البحيرة تكون المخابرة عنها مع تفتيش تنظيم ومباني الغرب باسكندرية وفي مديريات الغربية والدقهلية والمنوفية وشتر دمياط مع تفتيش الدلتا بالمنصورة وفي مديرتي القليوبية والشرقية ومدن القنال مع تفتيش الشرق

بالزقازيق وفي مدينة المحروسة ومديرية الجيزة مع تفتيش مصر بالمحروسة وفي مديريات بني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا واسنا مع تفتيش قبلي المنيا وبناء عليه قد حرر في تاريخه الى عموم المديرات والمحافظات بالاجراء في المخابرة والكشف على المحلات المخلة من الان فصاعدا على الوجه المذكور بحيث ان كل خلل بتلك المحلات يتقرر ازالته بعد الكشف عليه يسرع باجراء المستلزم لازالته اتقاء ضرره وبالجملة هذا لمحضرتكم ليعلم والعمل بموجبه

تنظيم — (امر من نظارة الاشغال العمومية نمرة ١١٠ رقم ٣٦ يناير سنة ٨٨)

بناء على امر النظارة الصادر في ١٤ الجاري نمرة ١٠٩ القاضي بفصل ادارة مدينة حلوان عن تفتيش تنظيم ومباني مصر والمحافظات بادارة عموم التنظيم يكون لباشهمهندس تلك المدينة الاختصاصات المقررة في المادة الرابعة من قرار النظارة الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٤ نمرة ٢٢٧ المختص بترتيب ادارة عموم التنظيم ومباني الحكومة

تنظيم — (قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٥ مايو سنة ١٨٨٨)

صدر قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٥ الجاري باحالة مصلحة تنظيم الاسماعيلية الى تنظيم الزقازيق

تنظيم — (قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ١١٥ في ٩ لوليه سنة ٨٨)

(اولا) بصرح لادارة عموم التنظيم بان ترخص لاصحاب المنازل الكائنة في بورسعيد المطابقة للفقرة الرابعة من هذا القرار باقامة مساكن مسقفة على الترتورات كالمشاي المقامة لواجهة منزل الخواجه منته بالقاهرة في قسم الازبكية في زاوية شارع وجه البركة وميدان الخزندار (ثانيا) بوقع صاحب المنزل قبل اخذه الرخصة لدى التعمد المحقق بهذا القرار وبتمهيد بانواع الشرط المختص بسلام رسوات المشي المصمم على انشائها (ثالثا) يكون طلب الرخصة واعطاؤها بحسب الاعمال المدونة في لائحة التنظيم وفي الامر العالي الصادر بشانها (رابعا) يرخص باقامة مساكن مسقفة على ترتورات الشوارع في مدينة بورسعيد بشرط ان يكون عرض الشارع خمسة عشر مترا اقله وتكون هذه المباني بارزة عن خط التنظيم بالملة ادبرالاتية

س متر

٢٥ ٣ في الشوارع التي يكون عرضها خمسة عشر مترا

٢٥ ٤ في الشوارع التي يكون عرضها عشرين مترا

٢٥ ٥ في الشوارع التي يكون عرضها ثلاثين مترا

ويجعل امام واجهة الاعمة بدورة لاندرونيوار بارزة بفسر

خمس وعشرين سنتيمترا وعلى ذلك يكون عرض اترتوار

كما يأتي

س متر

٥٠ ٣ في الشوارع التي يكون عرضها ١٥ متر

ملحوظات

مخدرة امام الابواب المعقلور والعربات لتسهيل مرورها
(م) ٢ الجزء المقطع بالمشي من الطريق العمومي لسريه
عليه احكام اللائحة الصادرة في ٢١ مايو سنة ١٨٦٤ فيما يتعلق
باستعمال الافراد الطرق العمومية

تنظيم — (م) امر من نظارة الاشغال العمومية ٢١ بوليه
(م) سنة ١٨٨٨ بمقتضى ١١٦ بترتيب مصلحة التنظيم في
مدينة القاهرة

(اولا) ترتب خدمة مصلحة التنظيم في القاهرة كما
يأتي — توضع المصلحة المذكورة تحت ادارة ومسئولية
الباشمهندس المعين وكيلًا لتفتيش مدبر ويكون
تحت امره مهندس معاون يساعد في تفقد المحلات
ومراقبة اعمال مهندسي الاقسام ومئة مهندسون
يعينون في اقسام المدينة الاثني عشر كالاتي —
الاول تقسي الازبكية وعابدين — والثاني تقسي
الموسكي وباب الشرعية — والثالث تقسي الدرب
الاحمر والخليفة — والرابع تقسي الجمالية والوايلي
— والخامس تقسي السيدة زينب ومصر العتيقة —
والسادس تقسي شبرا وبولاق (ثانيا) يكون من
اختصاصات مهندسي الاقسام المذكورة تنفيذ لائحة
التنظيم فيها وتنفيذ ما يخص بنظارة الاشغال العمومية
من لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية وعليهم
النظر في جميع المسائل التي تحال عليهم واجراء كل
ما يطلبه منهم الباشمهندس المذكور من الرسومات
والمقاسات والمعاينات وغير ذلك ويكونون مسئولين
لديه عن اعمال وظيفتهم (ثالثا) تلنى وظيفة مامور
الكشف وبحال عملها في كل قسمين من الاقسام
المتقدم ذكرها على المهندس المعين لها (رابعا) تجعل
مكاتب مهندسي الاقسام بقدر الامكان في فردقولاتها
وتفتح للعموم في ايام وساعات معينة (خامسا) يجب
على مهندسي الاقسام الالتفات باعثناء خصوصي الى
المباني المخلة بالمقامة على طرق المارة التي يخشى منها
على الامن العام وعندما يطلبون من الباشمهندس
المذكور انقا هدم اي بناء من هذا القبيل يجب عليهم
ان يرفقوا بهذا الطلب تقريراً هندسياً مفصلاً شاملاً
الاسباب الداعية للخوف من هذا البناء على الامن العام
والزمن الذي يقتضي اتمام الهدم فيه (سادسا) على
مجلس التنظيم ان لا يصدر قراراً بالهدم الا بعد ان

٥٠٠ في الشوارع التي يكون عرضها ٢٠ متر
٦٠٠ في الشوارع التي يكون عرضها ٢٠ متر
(خامسا) لا يصرح من الان فصاعداً بعمل بلاكونات غيرته
في مدينة بورسعيد تكون بارزة بقدر مترين قائمة على اعمدة
في المنازل التي تكون واجهاتها على الشوارع ذات عرض
خمس عشرة متراً فما فوق (سادسا) على مدير عموم التنظيم
تنفيذ هذا القرار

نظارة الاشغال العمومية (اورنيك نمرة ١١)

ادارة عموم التنظيم (تفتيش ٠٠٠٠٠)
انشاء مباني مسقة على الترتيبات (تعدد ٠٠٠)
الموقع بعد (١) من رعايا (٢) القاطن (٣)
ومتخبر له مسكناً شرعياً بخاراً (٤) مدينة
يتعهد لنظارة الاشغال العمومية بما هوأت (م) ١ بان ينتهي
مشي مسقة امام وجهة ملكة الكائن (٥) بقسم (٦)
مدينة بحسب الشكل المقرر بمعرفة
النظارة — وهذا الشكل اقر بمعرفة جيت وهوار
يكون كالمشي التي انشأها الخواجه منته امام منزله الكائن
بمدينة المحروسة بزاوية شارع وجه البركة بيدان الحازندار
بقسم الازبكية — والمشى المذكورة تكون كاسية الترتيب
عن جميع عرضه دون ملك بردورة الترتيب الذي يبلغ ٢٥
سنتيمتر فانه يبقى مكشوفاً امام الاعدة وعلى الموقع بعد ان
يسلم الى تفتيش في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ
هذا العهد رسومات المشى المسمى على انشائها — (الرسم
والوجهة والقطاع) مع توضيح ما يجري بناء فوقها من الابنية
ومن بعد النظر في الرسومات المذكورة والتصديق عليها ان
اقضى الحال ترفق في اوصورها بالرخصة التي تعطى من
مصلحة التنظيم — الاعمال بصير اجراءها بحسب اصول
الصناعة خصوصاً الادوات التي تستعمل في بناء الاعمدة
والعمودات تكون من اصلب واعظم نوع — ارتفاع سقف
المشي من فوق الترتيب يكون الاقل ٤ متر و ٥٠ سنتيمتر ويجوز
تحلية الادوار العلوية بسلكونات يكون بروزها متراً واحداً
صنف الاعمدة اما بناء المواردات وغيرها من الاعمال البارزة
فمنوع بالكلية — (م) ٢ الموضع بعد العهد ايضاً بان بني
على خط التنظيم بردورة ترتب ومخرتها على مصاريفه وعمل
تبليطة سطح الترتيبات على نفقة حالاً من بعدهم عمل
المشي وبصيانة الترتيبات المذكور بحال جيدة على نفقة ايضاً
— التبليطة يكون عملها بادوات صلبة من اعظم المعتاد
استعمالها في مثل هذا العمل والترميمات التي تلزم للترتيب
المذكور يكون اجراؤها ايضاً بالادوات عيها التي استعملت
في بنائه — القطاع العرضي للترتيب يكون وضعه ميل
قدره ثلاثة سنتيمتر في كل متر والوردورة والتبليطة تكون
(١) بتوضيح الاسم واللقب (٢) الدولة التابع لها (٣) محل السكن
(٤) القونسلات التابع اليه ان كان من الاجانب او الصبغة
ان كان من الاهالي (٥) بتوضيح اسم الشارع او العطفة او
الحارة او الميدان الكائن به الملك (٦) بتوضيح اسم القسم

يتحقق ضرورة لزومه اما بواسطة يختارها لذلك او بذهابة اذا اقتضت الحال للكشف على البناء المطلوب هدمه (سابعاً) ان تنفيذ لائحة التنظيم فيما يخص بهدم المباني المخلة امر دقيق جداً فلا يقدم على اجرائه الا بغاية التبصر والتروي لكن بالنظر للطرق السقيمة التي يستخدمها الافراد في غالب الاحيان لبناء اماكنهم في القطر المصري والى عدم ائنائهم بصيانة تلك الاماكن فمن اهم الواجبات توجيه الاعثناء التام الى مراقبة تنفيذ احكام هذه اللائحة بغاية الدقة حفظاً لامن العام فكل ما اتفق لمجلس التنظيم اول رؤساء المصلحة ان مهندساً من مهندسي الاقسام تهمل في التبليغ عن المباني التي يخشى منها على الامن العام او انه بالعكس حرر تقارير غير صحيحة او بالغ فيها بقصد هدم بناء لم يزل متيناً فيقدم في حق ذلك المهندس تقرير الى النظارة بواسطة رؤسائه بالترتيب وهي تعاقبه بما يستحق (ثامناً) تلغى الاحكام المختصة بمصلحة تنظيم الاقسام الواردة في امر النظارة الصادرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ٨٦ غمرة ٨٢ (تاسعاً) يعين مفتش مصر مهندسي الاقسام والمهندس المعاون الا لازم تعيينه لمساعدة الباشا مهندس وعليه ان يضع ترتيب مناوبة يتبادل مهندسو الاقسام مراكرم على مفتضاء في كل سنة بحيث لا يعود الواحد منهم للمركز الذي كان فيه اولاً الا بعد ان يكون قد اقام سيف المراكز الاخرى الخمسة

تنظيم — ١. ترجمة امر غمرة ١١٧ صادر في ٣٠ اغسطس سنة ١٨٨٨ من ديوان الاشغال العمومية

(اولاً) قد تصرح لادارة عموم التنظيم بان ترخص الى من يطلب من اصحاب الاملاك الكائنة في شارع المديرية وشارع سليم شديد بيندر الزقازيق باقامة ماش مسقة على بواكي من البناء ويكون عرض هذه البواكي ثلاثة امتار وخمسة وعشرين سنتيمتراً في طول شارع المديرية وفي الجزء الباقي عرضه ستة عشر متراً من شارع سليم شديد واربعة امتار وخمسة وسبعين سنتيمتراً في الجزء الاخر من شارع شديد الذي عرضه عشرون متراً (ثانياً) يوقع صاحب الملك قبل اخذ الرخصة على العهد الملحق بهذا الامر ويتعين عليه ان يقوم حالا بوفاء الشرط الخاص بتقديم رسومات الاعمال المرغوب اجراؤها (ثالثاً) يجب ان يكون طلب الرخصة واعطاؤها بحسب الكيفية والاحكام المنصوص عليها في لائحة التنظيم المتبعة اذن وفي الامر العالي الصادر بتناسها

نظارة الاشغال العمومية (اورنيك غمرة ١١)

ادارة عموم التنظيم (تفتيش ٠٠٠٠٠)

انشاء ماش مسقة على التروتورات بيندر الزقازيق (تعهد الموقع بعد (١) من رعايا (٢) الفاطن (٣) ومتنخب له مسكاً شرعياً مختاراً (٤) بمدينة يتعهد لنظارة الاشغال العمومية بما هوأت (اولاً) بان يشي مشى مسقة امام واجهة ملكه الكائن (٥) بقسم (٦) مدينة الزقازيق بحسب الشكل الذي يتبعه منش الشرق ويجب ان يغطي المشى المذكور مساحة عرضها ويعمل تحته تروتار يكون له بردورة عرضها ٢٥ سنتيمتراً امام الاعمدة — وعلى الموقع بعد ان يسلم الى تفتيش الشرق في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا التعهد رسومات المشى المصمم على انشائه (الرسم والواجهة والقطاع) مع توضيح ما يجري بناءه فيها من الابنية ومن بعد النظر في الرسومات المذكورة والتصديق عليها ان اقتضى الحال ترفق هي او صورها بالرخصة التي تعطى من مصلحة التنظيم — الاعمال بصيرا اجراؤها بحسب اصول الصناعة والمهات التي تستعمل في بناء الاعمدة والعنودات وبردورة التروتورات والمجاري تكون من اصلب واعظم جنس — ارتفاع سقف المشى من فوق التروتار يكون بالاقل ٤ متر و ٥٠ سنتي ويجوز تحلية الادوار العلوية بملكونات يكون بروزها متراً واحداً عن صف الاعمدة اما بناء المواردات وغيرها من الاعمال البارزة فممنوع بالكلية (ثانياً) يتعهد الموقع بعد بان يشي على نفقة بردورة التروتار ومجمرته بحسب الوزنة التي تتعين له وتبليط سطح التروتار عقب نهو عملية المشى وبان يقوم بصيانة ذلك التروتار ومجمرته بحالة جيدة على نفقته ايضاً وتعمل بتبليط التروتار بمهات صلبة من اعظم المهات المعناد استعمالها في مثل هذا العمل والترميمات التي تلزم لتبليط التروتار المذكور يكون اجراؤها ايضاً بالمهات عينها التي استعملت في انشائه — القطاع العرضي للتروتار يكون وضعه بميل قدره ثلاثة سنتيمتر في كل متراً والبردورة والتبليطة تكون منحدره امام الابواب المدة لمرور العرباب لتسهيل مرورها منها (ثالثاً) الجزء المغطى بالمشى من الطريق العمومي تسري عليه احكام اللوائح المختصة بالطرق العمومية الصادرة والتي منصدر وخصوصاً اللائحة الصادرة في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد الطرق العمومية عند ما يصير تنفيذها بمدينة الزقازيق تحريراً في (يتعهد هذا التعهد تنظيم — ١. امر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ٨٨ غمرة ١١٨

(اولاً) قد تصرح لادارة عموم التنظيم بان ترخص الى من يطلب من اصحاب الاملاك الكائنة في ميدان

(١) بتوضيح الاسم واللقب (٢) الدولة التابع لها (٣) محل السكن (٤) القونسلاو التابع اليه ان كان من الاحاب او الصبابة ان كان من الاهالي (٥) بتوضيح اسم الشارع او العظنة او الحارة او الميدان الكائن به الملك (٦) بتوضيح اسم القسم

ملحوظات

العرضي للترتوار يكون وضعه بميل قدره ثلاثة - خمسين في كل متر والبوردورة والتبليطة تكون منحدره امام الابواب الممتدة لمرور العربات لتسهيل مرورها منها
تنظيم - (١) ترجمة قرار رقم ٥٤٥ صادر في شهر لوليو سنة ١٨٨٩

بعد الاطلاع على المادة العامة من قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٨٩ فيها يتعلق بقريب مصالح المدن والمباني الاميرية تقرر ما هوأت (م) ١ الاعمال والتوريدات وجميع المصروفات المختصة بمصالح المدن والمباني وتزيد قيمة كل منها عن المائتي جنة المصرح بها لمدير عموم المدن والمباني تعرض مزاداتها على الناظر او وكيل النظارة بعد ابداء ملحوظات مدير عموم المدن والمباني وراي حضرة السكرتير العمومي فيها والناظر او وكيل النظارة هو الذي يقرر العطاء المقبول فيها (م) ٢ المقاييس والقوتترات التي تعمل عن الاعمال والتوريدات والمصروفات المذكورة تنظر بطرف مدير عموم المدن والمباني وبعد ان يبدي ملحوظاته فيها او ينقحها تقدم للسكرتير العمومي ليبدى رايه فيها ثم تعرض على الناظر او وكيل النظارة للتصديق عليها منه متى كانت مقبولة

تنظيم - (١) امر عال صادر في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ (٢) ٢٦ (٣) ٢٠٦ بخصوص احكام مصلحة التنظيم بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار - وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٨٩ عملاً بالمادة الثانية من امرنا الصادر في ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩) - وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ لا يجوز مطلقاً لاحد ان يبني في المدن والقرى الموجود بها الان مصلحة تنظيم او التي متشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الاشغال العمومية منازل او عمارات او اسوار او بلاكونات او سلاسل خارجية مكشوفة او مماشي او غير ذلك من الابنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له ايضاً توسيع تلك الابنية او تعليتها او تقويتها او ترميمها او هدمها باي صفة كانت او في اي حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم . اما عملية البياض بالفرشة سواء كانت من الداخل او من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة (م) ٢ احكام مصلحة تنظيم مدينة او قرية تسري بمقتضى قرار يصدره ناظر الاشغال العمومية على

سوق الثلاث بيندربني سويق باقامة مماش مسقفة على بواك من البناء في جانبي الميدان المذكور فقط ويكون عرض هذه البواك ثلاثة امتار ونصف متر في طول هذا الميدان (ثانياً) يوقع صاحب الملك قبل اخذه الرخصة على التعهد الملحق بهذا الامر ويتعين عليه ان يقوم حالاً بوفاء الشرط المختص بتقديم رسومات الاعمال المرغوب اجراؤها (ثالثاً) يجب ان يكون طلب الرخصة واعطائها بحسب الكيفية والاحكام المنصوص عليها في لائحة التنظيم المتبعة الان في الامر العالي الصادر بشأنها

نظارة الاشغال العمومية (اورنيك نمرة ٤٨)

ادارة عموم التنظيم (تفتيش ٠٠٠٠٠)

انشاء مماش مسقفة على الترونيارات (تعهد)

الموقع بعد (١) من رعايا (٢) القاطن (٣) ومتنخب له مسكناً شرعياً مخاراً (٤) مدينة

يتعهد لنظارة الاشغال العمومية بما هوأت (م) ١ بان ينشي مماش مسقفة امام واجهة ملكه الكائن (٥) بقسم (٦) مدينة بحسب الشكل المقرر بمعرفة النظارة - والممشى المذكورة تكون كاسية الترونيار عن جميع عرضه دون سبك بردورة الترونيار الذي يبلغ ٢٥ سنتيمتراً فانه يبقى مكشوفاً امام الاعمة - وعلى الموقع بعد ان يسلم الى تفتيش في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا التعهد رسومات الممشى المصمم على انشائها (الرسم والواجهة والقطاع) مع توضيح ما يجري بناء فوقها من الابنية ومن بعد النظر في الرسومات المذكورة والتصديق عليها ان اقتضى الحال ترفق هي او صورها بالرخصة التي تعطى من مصلحة التنظيم - الاعمال بصير اجراؤها بحسب اصول الصناعة خصوصاً الادوات التي تستعمل في بناء الاعمة والعنودات تكون من اصلب واعظم نوع - ارتفاع سقف الممشى من فوق الترونيار يكون بالاقل ٤ امتار و ٥٠ سنتيمتراً ويجوز تحلية الادوار العلوية بملكونات يكون بروزها متراً واحداً عن صف الاعمة اما بناء الموارد وغيرها من الاعمال البارزة فممنوع بالكلية (م) ٢ الموقع بعد تعهد ايضاً بان يبني على خط التنظيم بردورة الترونيار ويجريها على مصاربه ويعمل تبليطة مسطح الترونيار على نفقته حالاً من بعد عمل الممشى وبصيانة الترونيار المذكور بحالة جيدة على نفقته ايضاً - التبليطة يكون عملها بادوات صلبة من اعظم المعتاد استعمالها في مثل هذا العمل والترميمات التي تلزم للترونيار المذكور يكون اجراؤها ايضاً بالادوات عينها التي استعملت في بنائه - القطاع

(١) بتوضيح الاسم واللقب (٢) الدولة التابع لها (٣) محل السكن (٤) القوسلاتو التابع اليه ان كان من الاجانب او الضبطية ان كان من الاهالي (٥) يوضح اسم الشارع او العتبة او المحارة او الميدان الكائن به الملك (٦) يوضح اسم القسم

مدن وقري اخرى (م) ٣ تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة المنوه عنها في المادة ١٩ من امرنا هذا (م) ٤ كل من تعهد باجراء عمل من الاعمال المذكورة آنفاً بصفة كونه مهندساً معمارياً او مقاولاً او غير ذلك عليه ان يخطر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال المطلوب اجراؤها وذلك اذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع في العمل (م) ٥ كل رخصة لا يعمل صاحبها بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها تكون لاغية لقوات اجلها (م) ٦ الانقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مفعول الرخصة (م) ٧ تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الاشغال العمومية انما لا يجوز الشروع في اية عمل من الاعمال المبينة في المادة الاولى قبل ان يحكم اناظر الموما اليه في هذه المعارضة (م) ٨ لا تعطى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة (م) ٩ لا يجوز لاحد فتح طريق عمومي الا بعد استحصله على رخصة بذلك وتنازله للحكومة تنازلاً قانونياً وبدون مقابل عن الاراضي التي تدخل في الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذي تعطيه له مصلحة التنظيم — ولا يحتاج الامر للاستحصل على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصي يسد في طرفيه بدرابزين او باب او جنزير لمنع المرور فيه (م) ١٠ كل بناء يترأى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصاً على الامن العام او نظراً لكونه ايلاً للسقوط ينبغي ترميمه او هدمه في الميعاد الذي تحدده لذلك المصلحة المذكورة (م) ١١ من يخالف حكماً من احكام المادة الاولى من امرنا هذا يعاقب بالعقوبات الآتية (اولاً) اجراء اعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم او اخلد المعين للتعليق يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن هدم الاعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة (ثانياً) اجراء اعمال بدون رخصة انما داخله في

خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة في المادتين المذكورتين آنفاً وذلك فضلاً عن الزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة (م) ١٢ كل مخالفة للمادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط (م) ١٣ من يخالف الفقرة الاولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلي وبالعقوبة المدونة في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه اما بالتنازل للحكومة مجاناً عن الارض او بسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة المثني عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفاً وذلك فضلاً عن دفعه رسوم الرخصة والزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما يختص بسد الطريق (م) ١٤ من يخالف المادة العاشرة من امرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي والمادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن هدم البناء (م) ١٥ وفي كافة الاحوال المنوه عنها في مواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم القاضي المحالة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التي يستوجبها المخالف بل ايضاً بالزامه بالهدم او بدفع رسوم الرخصة او بسد الطريق او بارجاع المكان الى حالته الاصلية (م) ١٦ يجوز للاخصام او لقم النيابة ان يستأنفوا الاحكام الصادرة في الاحوال المذكورة آنفاً (م) ١٧ يرفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام من يوم انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة (١٥١) من قانون تحقيق الجنايات بالحاكم الاهلية والمادة (١٣٥) من القانون المذكور بالحاكم المختلط اذا كان الحكم صادراً بالغبية اما اذا كان الحكم صادراً بمواجهة الخصام او بغبية بعضهم بعد حصول المعارضة فيبتدأ الميعاد من يوم صدوره (م) ١٨ يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة وهي تحكم فيه بوجه الاستعجال — يصير طلب حضور الخصام في ميعاد ثلاثة ايام

ملحوظات

الشوارع عند الاقتضاء (خامسا) ان يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشنرى الاراضي اللازمة لانشاء الشوارع اولنوسيعها اويج اراضي الشوارع التي تسقط من ترتيب الشوارع (سادسا) تعيين المسافة بين الممرات التي على جانبي الشوارع العمومية وبعضها (سابع) ان يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التي يستدعيها تنظيم الشوارع (ثامنا) ان تعرض التصميمات التي تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها (تاسعا) ان يقرر ما يلزم اجراؤه نحو المائي المتقضي ترميمها حرصا على الامن العام ونحو المائي الخثة (م) ٥ تعمل الخروط والرسومات العمومية على تعيين نخط احكاما في ادارة عموم المدن والمائي وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة في تعديل تلك الخروط كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على الحالة الاصلية التي كانت عليها تلك الاماكن ويختار المجلس الشروط العمومية الاتية اساسا في رسم خطوط التنظيم (١) الازقة الغير النافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها اربعة امتار واما التي يكون نصف طولها تقريبا او جميع الابنية الممتدة فيها على خط التنظيم مبنيا على عرض ثلاثة امتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل فتبقى على هذا العرض في كامل طولها (ب) كل سكة موصلة الى سكة اخرى عرضها من ٤ امتار الى ٦ يجعل عرضها ٤ امتار (ج) كل سكة موصلة الى سكة اخرى يتجاوز عرضها ٦ امتار يجعل عرضها ٦ امتار على الاقل (د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ امتار وفي باقي المدن ٦ امتار فقط (هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية ١٢ مترا على الاقل وفي باقي المدن ثمانية امتار فقط (و) الشوارع ذات الاشجار يكون خط التنظيم فيها موازيا لصف الاشجار وعلى مسافة ٤ امتار على الاقل من ذلك الصف (ز) يعتبر الخليج المصري المار في مدينة القاهرة شارعاً عرضه ١٠ امتار وعلى ذلك فالابنية القائمة على جانبيه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة للطرق والشوارع (ح) خطوط تنظيم جهات الابنية القائمة على جانبي الشارع تكون مستقيمة قدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطاً مستقيمة طويلة على قدر الامكان وعند هذه الخطوط بقدر الامكان ايضاً في وسط الابنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحداً بقدر الاستطاعة على جانبي المحور (ط) المائي المنفذ الصنعة والمائي التاريخية والبيئية تبقى بقدر الامكان على الخط الذي هي عليه ولا يتناولها حكم الدحول في خط التنظيم الا عند تحديد مبانها مالم يصدر باطرا لاشغال العمومية قرار انظرا لاسباب خصوصية بابقاء تلك المباني على خطها الاصيلي (ي) اذا تكون من خطوط التنظيم عند ملتقى شارعين زاويتان حادتان فيجب قطع كل واحدة منها بقدر متر واحد على الاقل عامودياً على خط يقسم الزاوية الى نصفين (ك) الزوايا التي تتكون في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة او اربعة امتار تقطع على طول متر واحد عندما تلاقى خطوط التنظيم بزوايا قائمة او حادة — ومنى تقرر خطوط التنظيم على رسم احد الشوارع فيوقع على

كاملة — الاحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف بالغية ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة (م) ١٩ يضع ناظر الاشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ احكام امرنا هذا — اللائحة المذكورة والقرارات التي تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية (م) ٢٠ امرنا الصادر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ (١٢) مارس سنة ١٨٨١) واللائحة الصادرة في ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وكافة الاحكام المخالفة لامرنا هذا هي لاغية ولا عمل لها تنظيم — قرار نمرة ٥٤٩ بخصوص لائحة مصلحة التنظيم صادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٩

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الامر العالي الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هوآت (م) ادارة عموم مدن ومباني النظرة المصرية المشككة بنظارة الاشغال العمومية تسهر على القيام باداء اعمالها على حسب القواعد المقررة (م) ٢ تولف مجالس التنظيم من الموظفين الاتي ذكرهم (مدينة القاهرة) (اولا) احد كبار موظفي نظارة الاشغال العمومية يعينه الناطر (رئيس) (ثانيا) مدير اشغال المدينة المذكورة (نائب رئيس) (ثالثا) مندوب من طرف المحافظة (رابعا) احد مهندسي التنظيم (خامسا) مندوب من طرف مصلحة الصحة (مدينة اسكندرية) (اولا) محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانيا) مندوب من طرف مصلحة الصحة (ثالثا) مدير اشغال المدينة المذكورة (رابعا) مندوب من طرف المحافظة (خامسا) احد مهندسي التنظيم (مدن السويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية) (اولا) محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانيا) مندوب من طرف مصلحة الصحة (ثالثا) مهندس التنظيم (رابعا) مندوب من طرف البوليس — وبحصر الجلسات احد كتاب التنظيم لاداء وظيفة كاتب سر المجلس واما باقي المدن والقرى الموجودة فيها الان مصالح تنظيم او التي ستشكل فيها تلك المصالح فيما بعد فيولف مجلس التنظيم في كل منها من الموظفين الاتي ذكرهم (اولا) المدير او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانيا) مهندس التنظيم (ثالثا) مندوب من طرف مصلحة الصحة (رابعا) مندوب من طرف البوليس — يؤدي وظيفة كاتب سر المجلس احد كتاب التنظيم وفي غيابه مهندس التنظيم (م) ٢ يلتم المجلس اعتياديا في كل خمسة عشر يوما مرة واحدة على الاقل ويلتم ايضاً على خلاف المعتاد كلما تراءى للرئيس لزوم لذلك ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا اذا كان حاضرا به اغلب اعصائه وفي حالة تساوي الاراء فالطرف الذي ينصم اليه الرئيس هو الارحج واذا غاب الرئيس فيعين المجلس احد اعصائه ليقوم مقامه (م) ٤ على المجلس ان يقوم بالاعمال الاتية (اولا) تقرير خط التنظيم سواء كان على الرسومات او على الخروط العمومية (ثانيا) ترتيب الشوارع وتعيين اسمائها اذا رأى لزوماً لذلك (ثالثا) تعيين عرض كل شارع (رابعا) تغيير ترتيب تلك

ذلك الرسم جميع الاعضاء المحاضرين بالجلس وتدوين
العبارة الآتية (قد تقررت خطوط تنظيم شارع مجلة
مجلس التنظيم المتعددة في) ثم يعرض الرسم على ناظر
الاشتغال العمومية للتصديق عليه منه (م) ٦ يقدم طلب
الرخصة على ورق ثغفة موقعا عليه من الطالب او من وكيله
المنفوض قائلون ميثا فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجسيته
ومحل سكته واقامته ونوع الاعمال التي يريد اجراها واسم
المدينة والقسم واسم الشارع ويعين فيه ايضا بالضبط والدقة
المنزل او العقار المرغوب اجرا العمل فيه على ان الرخص
التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تعفى اصحابها من القيام باداء
الاجزات والشروط المنوطة بها بالقوانين والامور العالية او
اللائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لامور اخرى خارجة
عن موضوع هذه اللائحة اما المصالح الاميرية فتعفى من دفع
اي رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب
الرخصة ان يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى
عنها الايصال اللازم (م) ٧ تعطى الرخص من مهندس التنظيم
وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي تصدر من مجلس التنظيم
(م) ٨ لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في اية جهة من
الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت
تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينها تحال المسألة
على ناظر الاشتغال العمومية وهو ينظر في ذلك ويوافق
مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب
مهندس التنظيم اصنافها وكيفا كانت الحال فحقوق الارتفاق
العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم
يجب ذكرها في رخصة التنظيم (م) ٩ الرخص التي تعطى
عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من
الدقة والصبط ويجوز لصاحب الرخصة ان يطلب رسا عن
خط التنظيم مطابقا للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط
ان يدفع الرسوم المقررة ويجب ان يبين في الرخصة القط
الناية اللازمة لاقامة حائط الوجية ويجوز ان يشترط فيها على
على صاحبها ان يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا
الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكفى بدفع اي رسم على
ذلك ومنى اخرج هذا الشرط الاخير في الرخصة يعتبر شرطا
من الشروط الاساسية فيها فاذا خالف صاحب الرخصة هذا
الشرط تبطل رخصته وجوبا ولا يعمل بها وعليه ايضا ان
يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه
مترا واحدا فوق الارض ويجب ان يصير اجرا هذا الكشف
بمعرفة مهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط تبطل
الرخصة ايضا ولا يعمل بها وبمحكم عليه قاضي المخالفات جوفيف
البناء — اما المهندس الذي يكون اجري الكشف فيجوز
عه المحصر اللازم وبسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون
ان يدفع شيئا عن ذلك — واما الاسوار التي تكون من
سياجات نامية فيجب ان تكون على بعد نصف متر من وراء
خط التنظيم — وكل من اراد البناء على شارع مغروس
اشجارا فلا يجوز له قتل اية شجرة منها لتسهيل الوصول الى
الابواب المتسعة التي تمر منها العربات — واذا شرع احد

في اقامة بناء يجب عليه ان يرأى ليس فقط خط التنظيم بل
والاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل
ومقدار مروزات المخارجات واما الاراضي التي حول الميادين
وعلى جانبي الشوارع فتحاط بأسوار تبني على خط التنظيم
(م) ١٠ مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشتغال
العمومية وصدر امر عال باعتاده يسوغان للحكومة ان
تزع شيئا فشيئا وبالطرق القانونية الاراضي المبين بالرسم
لزوجها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن
تاريخ صدور الامر العالي المشار اليه لا يجوز اقامة اي بناء
على الاراضي اللازم نزع ملكيتها (م) ١١ لا يجوز احداث
بروزات في وجهات المنازل خلاف البروزات التي ياتى بها
(اولا) في السفلى اي القاعدة

س متر

٥٠ ٠٠ في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فما دون

١٥ ٠٠ في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة امتار

(ثانيا) في الأكاف والاعمدة وجلسات الشبايك

س متر

٥٠ ٠٠ في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فما دون

١٠ ٠٠ في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة امتار

(ثالثا) في البلكونات والماوردات التي تقام على ارتفاع اربعة

امتار ونصف على الاقل عن سطح ارض الشارع ويراد بهذا

السطح السطح الاعلى لوزنة الاساس

س متر

٠ ١ في الشوارع التي عرضها ستة امتار فما فوق

٥٠ ٠ في الشوارع التي عرضها اقل من ستة امتار

ولا يجوز الترخيص ببناء ماوردات على وجهات المنازل

المكائنة في صدر الازقة المسدودة (رابعا) ما يبرز في وجهات

الدكاكين لا يتجاوز قط مقداره برونه عشرين مستمترا

وبدخل فيه برونه الزخرفة على اختلاف انواعها (خامسا)

تحت البوارض من سطح حائط الوجية من فوق السفلى

(م) ١٢ يصير ازالة ما يبرز عن المباني من مساطب وسلالم

خارجة ودرج ولا تستثنى من ذلك الا المباني التاريخية

والدينية والمباني المشتملة الصنعة الى ان يحدد بناء وجهاتها على خط

التنظيم (م) ١٣ يهدم العقود او الاسطحة القائمة فوق

الطرق العمومية شيئا فشيئا كلما اعتراها خلل وكذلك

متى هدمت احدى المباني المستندة في عليها ويصير ايضا

هدها متى ظهر خلل باحدى المحيطان التي تحملها ولا

يجوز قط من الان فصاعدا اقامة شيء منها فوق الطرق

العمومية (م) ١٤ قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم

يلقىها مهندس التنظيم الى المحافظ او المدير لينفذها ويذكر

في هذه القرارات الاسباب الداعية لاصدارها ويعين فيها

التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويحدد لذلك ثمانية ايام

على الاقل اذا كان صاحب المنزل ساكنا فيه وخمسة عشر

يوما اذا كان المكان مؤجرا فاذا مضى الاجل المحدد بالقرار

ولم يباشر في اجراء الهدم يتعين على المحافظة او المديرية اخطار

مصلحة التنظيم بذلك وهي تحرر محضرا عن ذلك الحالة وتقام

ملحوظات

جديد لتنظيم احكام التنظيم من مدينة بني سويف وهي لم تطلب من المجلس ابطال هذه الاحكام في تلك المدينة الا لقلّة سكانها فان عددهم بحسب التعداد الاخير لا يتجاوز ١٠٠٨٥ نفساً غير انها مع ذلك كانت من بعد هذا الالغاء ترسل الى تلك المدينة من وقت الى اخر احد مهندسي التنظيم ليلاحظ ارباب الاراضي الواسعة التي باعتها الحكومة ومصلحة الاراضي الاميرية في جوانب المدينة الاصلية لئلا يتعدوا على الطريق العمومي واما الان فان حضرة مدير بني سويف ودولتو ناظر الداخلية يريان ان هذه الطريقة لا توفي بالغرض لان المدينة المذكورة تزداد اهمية يوماً بعد يوم بما يستحدث فيها من العمار وقد زادها اهمية ايضاً وجود المحكة الاهلية ولذلك يشيران بالعدول عن قرار النظارة المذكور آنفاً وتنفيذ جميع احكام لائحة التنظيم في تلك المدينة فبناء على هذه الاسباب وعلى ما رآته هذه النظارة من ان رخص التنظيم في السنين الاخيرة كانت بالحقيقة تزداد يوماً عن يوم فيها فتتمس من المجلس ارجاع التنظيم اليها بشرط ان لا يعين لها مهندس تنظيم يقيم فيها بل ترسل النظارة من القاهرة من وقت الى آخر مهندساً لاعطاء رخص البناء ومراقبة تنفيذ لوائح التنظيم فاذا صادق المجلس على هذا الالتماس فتصدر هذه النظارة قراراً بهذا المعنى — بالجلسة المنعقدة يوم الخميس ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٩) قرر المجلس الموافقة على اعادة احكام التنظيم في مدينة بني سويف كما كانت في السابق بشرط ان لا يترتب على ذلك زيادة مصاريف

تنظيم — (ر) اثار قديمة ٢٧ يونيو سنة ٨٣ —
استحكامات ١٠ محرم سنة ١٢٩٧ — اشغال عمومية
— رخصة بناء — زوائد تنظيم — مدن ومباني
٢٧ ديسمبر سنة ٨٨ — منفعة عمومية

تنظيم مدينة اسكندرية (لجنة تأديبية) — (ر)
تفتيش الري ٢٧ أكتوبر سنة ٨٩
تنظيمات — (ر) تركيا
تنفيذ — (لائحة ترتيب الحاكم)

الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المضمّن بمحكم فاضي المخالفات بالغرامة المقررة قانوناً وبامرابصاً بعد التحقيق اذا كان هالكاً لزوم له باجراء الهدم على مصاريف مرتكب المخالفة اما تنفيذ المحكم فبعد امتثاله الاجراءات اللازمة لتخاذهما نحو الاجانب تقع على صاحب الملك نفسه الذي عليه ان يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف بينه وبين المستأجرين او غيرهم من المقيمين في المنزل (م) ١٥ المأمورون المناط بهم اثبات وقوع المخالفات م المهندسون ومديرو مصالح التنظيم ومندوبو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون احدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المضمر لصاحب الملك واذا كان غائباً تلتصق النسخة المذكورة على حائط المنزل (م) ١٦ (اولاً) كل عرض يقدم الى قلم التنظيم يدفع عليه حال تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ (ثانياً) تدفع الرسوم الاتي بيانها قبل تسليم الرخص الى اربابها وذلك علاوة على الرسم المقرر المذكور آنفاً (١) رسم نسي قدره قرشان صاغ عن رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل متر من طول الواجهة الكائنة على الطريق العمومي (ب) رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن رخصة تعلية حائط او تعلية بنا مقام على خط التنظيم (ج) رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن رخصة اجراء نريات او تعديلات في فتحات وجبة او سور كائن على الطريق العمومي (د) رسم قدره قرش واحد صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصي باعتبار كل متر طولي من الواجهة (هـ) رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عملها لفوات معاد السنة الواحدة المنوه عنه بالمادة الخامسة من الامر العالي

تنظيم — (٢) ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ٥٥٨ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ بمق ٥٥٨

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ وعلى لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ٨٩ وعلى افادة المالية رقم ٢٩ اكتوبر سنة ٨٩ قد قررنا ما هو آت (م) ١ تسري احكام التنظيم على جهة القبة والمطرية بالتطبيق للاوامر العالية واللوائح المتبعة (م) ٢ مراعاة لازدياد العمار في تلك الجهة ومخالفة للمادة السادسة عشرة من اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تعطي مصلحة تنظيم القاهرة رخص البناء فيها مجاناً الى ان تصدر اوامر خلاف ذلك (٢) ترجمة مذكرة من نظارة الاشغال العمومية الى مجلس النظر مورخة ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٩ بمق ٨٢٥ انه بناء على قرار مجلس النظر الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٨ قد الفت هذه النظارة بالقرار الصادر منها في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المختص بوضع ترتيب

ملحوظات

(م) ٣٠ لاجل ان تكون الاحكام واجبة التنفيذ يلزم ان تكون مشمولة من طرف المحكمة الصادرة منها بصيغة التنفيذ الالية وهي — يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم ان يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب العمومي ووكلائه ان يساعدوا وعلى رؤساء وضباط العساكر واموري الضبط والربط ان يعاونوا على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعونة بصورة قانونية (م) ٣١ تنفيذ الاحكام والسندات والعقود الرسمية يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ ولا دخول بمجتمعات الادارة فيه انما يجب عليها المساعدة اذا طلبت منها بشرط ان لا يترتب على تلك المساعدة تماخضا في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

تنفيذ — (قانون مرافعات) (م) ٣٨١ التنفيذ واجب لكل حكم او سند او عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ (م) ٣٨٢ يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزمون باجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم او السند الواجب التنفيذ (م) ٣٨٣ اذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم ان يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لما المحضر او لقاضي المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة (م) ٣٨٤ لا يكون التنفيذ الا للاشياء المعينة الخالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم او السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم او علمه والتنبيه عليه بالاجراء (م) ٣٨٥ المحضر الذي يجبر ورقة التنبيه يلزم ان يكون مرخصا له في الاستلام واعطاء سند الخالصه الا اذا كان المبلغ المسحق على حسب نص الحكم والعقد الواجب التنفيذ مسحق الدفع في محل غير محل الوقع فيه التنبيه من المحضر (م) ٣٨٦ اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقا بالاجراءات الوقفية يرفع امر الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرها محل التنفيذ وما يكون متعلقا باصل الدعوى يرفع امره الى المحكمة التي اصدرت الحكم (م) ٣٨٧ يجوز للاخصام ان يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي اصدرته (م) ٣٨٨ يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتسليم المحضر بالتنفيذ ان يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفا بكونه انتهائيا وكان وصفا بذلك في غير محله او كان التنفيذ الوقفي مأمورا به في غير الاحوال المبينة في القانون — ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالسبب للمحكمة الصادرة منها الحكم ويكون رفعه بكلية الخصم بالمحضر اليها على الاوجه المعتادة وبمحكم فيه بطريق الاستعجال (م) ٣٨٩ والمحكوم له ايضا ان يطعن الى المحكمة العليا اذا كان مدعيا بان وصف الحكم بكونه ابتدائيا في غير محله او بان المحكمة اخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقفي او في امرها به بشرط تقديم الكفالة (م) ٣٩٠ التنفيذ الموقت في المواد التجارية يكون واجبا قانونا ولو مع حصول المعارضة او الاستئناف او عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة () ٣٩١ تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية واما ان كانت المادة رديمة فتحكم بالتنفيذ الموقت بغير كفالة اذا كان المحكوم

عليه معتوقا بالمحكوم به او كان الحكم صادرا بتنفيذ المحكم سابق صار في مائة حكم بني او كان الحكم السابق مصرحا فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة ايضا اذا كان حكمها مبنيا على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصما في الحكم السابق او طرفا في السند الرسمي (م) ٣٩٢ يؤمر بالتنفيذ الموقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع اخذ الكفالة او بدون اخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الاحوال الالية (اولا) في اخراج الساكن الذي لم يكن مستاجرا او كان له ايجار وانتهت مدته او نسخ او لم يكن بالملح المستاجر امنة كافية لضمان الاجرة وفي ازالة البدل الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدي او استحقاقه للعقار غير محمود او ثابا بسند رسمي (ثانيا) في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة (ثالثا) في الاجراءات التحفظية او الوقفية (رابعا) في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المؤنة واداء الاجر — ويجوز للمحكمة في جميع هذه الاحوال ان تأمر بالتنفيذ الموقت ولو مع حصول المعارضة (م) ٣٩٣ ويجوز للمحكمة ايضا ان تأمر بالتنفيذ الموقت ولو مع حصول المعارضة او الاستئناف مع اخذ الكفالة او بدون اخذها اذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنيا على سند غير رسمي لم يناع فيه (م) ٣٩٤ التنفيذ الموقت بدون اخذ كفالة ولو مع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيها امر به من اجراءات المرافعة او التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم به المحكمة في اصل الدعوى انما للمحكمة ان تأمر بتقديم الكفالة اذا كان مخشي حصول ضرر او خطر من التحقيق المحكوم باجرائه (م) ٣٩٥ التنفيذ الموقت يكون واجبا لكافة الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية في المنازعات والامور المذكورة في المادة ٢٨ (م) ٣٩٦ وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال او التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة او لقاضي المواد الجزئية الامر بان التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الاصلية (م) ٣٩٧ يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الاصلية الى المحضر بوصف منه وعلى المحضر ان يرد ما عقب التنفيذ (م) ٣٩٨ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائنه عرضا رسميا اذا كان الدائن منازعا فيه انما لقاضي المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ ان يامر بوقف اجراءات التنفيذ مؤقتا بواسطة ابداع المعارض او مبلغ ازيد منه يعينه بمعرفته (م) ٣٩٩ في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الا مع اخذ الكفالة يكون لطلب التنفيذ الخيار بين ان ياتي بكفيل مقنن او يودع في صندوق المحكمة من التود او السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به (م) ٤٠٠ ما يختاره طالب التنفيذ من الاوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر او في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم او الى محله قبل صدور ورقة التنبيه او بعد (م) ٤٠١ وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة ايام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة (م) ٤٠٢ بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التعهد في قلم كتاب المحكمة (م) ٤٠٣ اذا

حصل التارخ في اقتدار الكفيل او في شأن السندات المراد ابداعها حكمت في ذلك محكمة المواد المجزئة الداخل في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستجبال حكماً انتهاياً لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر (م) ٤٠٤ الاعلانات المحصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة اشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك (م) ٤٠٥ اذا رجح الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلاً غيره ولم يكن ساكناً في البلدة الكائنة بها المحكمة متعلناً الاوراق الى فلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحاً (م) ٤٠٦ اذا مضت السنة اشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ او اوقف التنفيذ مدة ستة اشهر بدون حصول مرافعة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم او الى محله الاصلي (م) ٤٠٧ الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الاجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية ان توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ احكام غيرها من البلاد فيها (م) ٤٠٨ الاحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل امر او اداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا باقرار ورقة اعلان الحكم او شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف (م) ٤٠٩ يعمل في فلم كتاب المحكمة دفتر يقد فيه الكاتب المعارضات والاستئناف (ر) حجز تحفظي وحجز تنفيذي — قسمة بين الغرماء — نزاع ملكية — استرداد

تنفيذ (مجالس محلية ملغاة) — منشور من الداخلية في ٧ جا سنة ١٢٩٤ (٢٠) راي سنة ٧٧

ورد للداخلية مكتابة من دولتلو الباشا ناظر الحفائية والخارجية مورخة ٢ الجاري ثمة ٧٧ حقانية بانه علم من جملة عرضحالات تقدمت للحفائية ان جهات الادارة عند تنفيذ احكام المجالس الصادرة في مواد الحقوق حاصل الاكتفاء فيها بسجن المحكوم عليه دون حجز موجوداته او بيعها وانه فضلاً عن ضياع ثمة الحكم بواسطة عدم تنفيذه فان سجن المحكوم عليه بشأن ذلك التنفيذ لا يصح حصوله بدون حكم على انه لو استبدل السجن بحجز موجودات المدينون لكان ذلك موافقاً للاصول العمومية وداعياً لحصول المحكوم لهم على حقوقهم في اقرب وقت وانه لهذا ترااى انه متى طلب من جهة الادارة تنفيذ حكم في مادة حقوقية فمن بعد تكليف المدينون بالدفع ومضى يوم واحد او اثنين بعد التكليف تطلب من المحكوم له ارشادها عن

معلومات

موجودات مديونه وبناء على دلالة المداين وطلبه توقيع الحجز عليها يجري بيعها بعد استيفاء الاجراءات اللازمة من نحو الاعلان بالمبيع وتحديد وقت بمحصوله ونحو ذلك بدون سجن المدينون وعلى هذا يرام انه بالموافقة على ما ذكر تصدر المكاتبات اللازمة من طرفنا لجهات الادارة بالاجراء وحيث نظر بطرفنا موافقة الاجراء على حسب ما توضح فلزم تحريره للمعلومية واعلانه للمديريات ومحافظي دمياط ورشيد لاتباع الاجراء بموجبه وبتاريخه تحرر لمن لزم بذلك تنفيذ — (صورة ما نشر من الداخلية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ (٢) نوفمبر سنة ٧٩)

انه مع معلومية ما تقتضيه الاوامر والمنشورات المتعدد صدورها من اختصاص جهات الادارة بالمبادرة في تنفيذ احكام المضابط باوقاتها سواء كانت حقوقية او جنائية متى كانت واجبة التنفيذ قد دلت وقائع الاحوال على حصول التأخير من بعض الجهات في اجراءات التنفيذ حتى انه موجود بعضها مضابط صادرة في مواد جنائية محكوم فيها على اشخاص اشقياء بالنفي او الالحاق بمحلات الجزاء مع مضي مدد من عهد صدورها فلم تنفذ احكامها عليهم لان بل تركت في حيز السكنة على ان ذلك مخالف لما تستدعيه تلك الاوامر والمنشورات وحيث من اوجب الوجوب على كل موظف كبيراً كان او صغيراً المبادرة في تنفيذ ما تصدر به الاوامر والمنشورات باوقاتها وتأخير اجرا ما ذكر بعد من اكبر المخالفات التي تعود مسئوليتها عليهم واستدامة هذا الحال مما لا يوافق فلهذا ومنعاً من وقوع مثل ذلك من الان فصاعداً ودوام الاهتمام في تنفيذ احكام المضابط باوقاتها اول باول متى كانت واجبة التنفيذ قد ترااى اعادة النشور عن ذلك لجهات الادارة مؤكداً يندل كمال الاعتناء والدقة في اجراءات التنفيذ على وجه ما توضح بدون تمادي اوقات وعلى هذا قد تحرر في تاريخه لمن لزم بالاجراء هكذا ومن الجملة هذا لحضرتكم للعمل بمقتضاه والتأكيد من طرفكم على كافة مستخدمين الادارة بفروع بمراعاة هذا الامر وعدم التأخير في الاجراء على الوجه المشروح كما هو لازم

الاملاك يكلفون بصيانتها وحفظها (م) ٣ قد تحدد
ثمن الصفيحة الواحدة بعد التركيب مبلغ ١٠ قروش
صاغ يدفعه ارباب الاملاك بالوصل اللازم الى قلم
تفتيش القاهرة في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ
الاعلان الذي يكون قد بلغه تفتيش القاهرة الى
المالك بعد تركيب الصفيحة (م) ٤ في حال تركيب
الصفيحة المرقوم عليها اسم الشارع يصير تمهيد الاملاك
الكائنة على ذلك الشارع (م) ٥ على ادارة عموم التنظيم
تنفيذ قرارنا هذا

تمهيد — (ر) ابنية — احصاء — عربان : تعداد
تمهيد دفاتر التجار — (ر) دفتر تجاري (ق ١٤
تنوير (المال في التنوير) — (ر) مخالفات (ق ٣٤١
تهديد — (ر) رشوة (ق ٩٣ : ٩٨ — دين
(ق ١٤٨ — جنابات وجنح (ق ٢٣١ — سرقة
(ق ٢٨٧ : ٢٩٩ — سراد (ق ٣١٨
تهديد بالقتل — (ر) قبض (ق ٢٥٩

تهريب — (الباب السابع عشر من قانون العقوبات)
(في تهريب البضائع من الكمارك)

(ر) ٢-٢ كل من ادخل في بلاد الحكومة المصرية بضائع
مع وقوع النش منه فيما يتعلق بالرسوم او مع مخالفة القوانين
والاوامر واللوائح المختصة بذلك او شرع في ادخالها او نقلها
او باعها او عرضها للبيع او اخفاها يعاقب بالحبس من خمسة
عشر يوماً الى ستة اشهر وبمجرم ايضاً بالعقوبة المذكورة على
كل من ادخل شيئاً من البضائع الممنوع دخولها او شرع في
ادخالها او نقلها او باعها او عرضها للبيع او اخفاها (ر) ٢-٢
تضبط وتصادر تلك البضائع بجانب الميري وبمجرم بطريق
النظام والتكافل على جميع من ارتكب جنحة من قبل ما ذكر
بدفع غرامة بقدر ضعف الرسوم المقررة اما اذا كانت البضائع
من الاصناف الممنوع دخولها في بلاد الحكومة المصرية فتكون
الغرامة بقدر قيمة تلك البضائع (ر) ٢-٤ وتضبط وتصادر
ايضاً بجانب الميري ادوات النقل (ر) ٢-٥ الحكم بالعقوبات
المقررة انفاً لا يمنع جهات الادارة من اعدام واتلاف الاصناف
الممنوعة (ر) ٢-٦ ان عاذاحد في طرف ثلاثة سنين
لارتكاب جنحة من الجحج المتعلقة بتهريب البضائع بمجرم عليه
بضعف مدة الحبس وقيمة الغرامة (م) ٢-٧ تعتبر المحاصر التي
يجررها المأمورون في هذا الشأن صحيحة حتى يباء الدليل
على عدم صحتها

تهريب — (ر) جمر — دخان — حشيش
— بارود — سلاح

تهريب اشياء معجوزة — (ر) حجز (ق ٦٧٢

تنفيذ — (ر) اعلام شرطي

تنفيذ التمهيد — (ر) تمهيدات وعقود

تنفيذ على العقار — (ر) تكليف

تنفيذ احكام المجالس الملغاة — (ر) مجلس ملغي

٢٩ صفر سنة ١٢٩٨ — حجز اداري

تنفيذ احكام المحاكم الشرعية — (ر) مجلس ملغي

٢٩ صفر سنة ١٢٩٨ — حجز اداري

تنفيذ احكام صادرة في مواد العقار — (ر) مجلس

ملغي ١٤ رجب سنة ١٢٩٩

تنفيذ الاحكام — (ر) محكمة اهلية ٢٩ ر سنة

١٣٠١ م ١١ — احكام (ق ١١٢

تنفيذ موقت — (ر) معارضة استئناف — تنفيذ

(ق ٣٩٠ الى ٣٩٧ — افلاس (ق ٢١١

تنفيذ الامر الاداري — (ر) محكمة (لا ١٥

تنفيذ — (ر) حجز

تنفيذ امر رئيس المحكمة او قاضي الامور الوقفية —

(ر) امر (ق ١٣٠

تنفيذ — (ر) معارضة (ق ٣٢٩ : ٣٣٠ : ٣٣٥

: ٣٤٣ : ٣٤٤

تنفيذ — (ر) استئناف (ق ٣٥٥

تنفيذ عقد معين — (ر) تحكيم المحكمين (ق ٧٠٢

تنفيذ — (ر) احكام قبح ٢٢٩ — ٢٣٩

تنفيذ حكم القتل : (ر) عقوبة الجنابات (ق ٢٩ : ٣١

تنقيص في الثمن — (ر) ثمن (م) ٢٥٤

— ثمن

تمهيد الاملاك — (ر) ترجمة فرار صادر من نظارة الاشغال

(العمومية في ٢٠ يونيو سنة ١٥ ثمة

٢٥٣ فيما يتعلق بتمهيد الاملاك الواقعة على الشوارع العمومية

بمدينة القاهرة

بناء على القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ١٨

جمادى الاولى سنة ١٣٠٢ (٥ مارث سنة ١٨٨٥)

ثمة ١١ قد تقرر ما هو آت (م) ١ يصير تمهيد الاملاك

الكائنة بمدينة القاهرة على حسب المشروع الذي عمل

بمعرفة تفتيش القاهرة وعلى كل صفيحة من الصفائح التي

اقرت النظارة على اورنيكها تكتب الثمة بالارقام

العربية والافرنكية معاً (م) ٢ تورد نظارة الاشغال

العمومية الصفائح المذكورة وتركيبها في محلاتها وارباب

ملحوظات

بها لارباها ويجوز له ان يوزع ايضا تور بها انتهائيا على ارباب الديون المتاخنة بشرط ان يبقى مبلغا كافيا للدين المحاصلة فيه المنازعة (م) ٦٤٩ ترفع المنازعات الى المحكمة ولا يجوز قبول منازعات خلافا لمقتضى محضر التوزيع الموقت (م) ٦٤٠ ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التسيب على المدعى بوفاء الدين وانذاره بترفع العقار المبيع من ان يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التسيب عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع — وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلموا ادوات قبض ما حصم (م) ٦٤١ بعد تسليم قوائم التوزيع لارباها فللمدائنين الساقط اسمه حق التداي فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعة المدعى وكفالاته (م) ٦٤٢ المرافعة في شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المتنازعين والمتنازع في ديونهم واحر مستحق في التوزيع بحسب درجته مع امتياز مصاريفه ويجوز لغريم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الاحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول (م) ٦٤٣ مدتنيم قائمة التوزيع الانتهازي بثلاثة ايام يكلف كاتب المحكمة المدائنين الداخليين في التوزيع واول مدائين لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة (م) ٦٤٤ لاتصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الانتهازي الا فيما يتعلق بالتطبيق على الاساسات الموضوعة في قائمة التوزيع الموقت او في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري (م) ٦٤٥ لاتقبل هذه المعارضة الا في العشرة ايام التالية ليوم التكليف السابق ذكره — وتحصل للمعارضة بتقرير يقدم لفلن كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الاسباب المدعى عليها وترفع امام المحكمة بمقتضى علم خسر (م) ٦٤٦ ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة ايام من تاريخ اعلانه (م) ٦٤٧ الخصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون او في المعارضة في قائمة التوزيع الانتهازي يحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها (م) ٦٤٨ بعد مضي ميعاد العشرة ايام ان لم تحصل معارضة او اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهائيا فعلى كاتب المحكمة ان يسلم قوائم التوزيع لارباها في ميعاد ثمانية ايام بالاكثر (م) ٦٤٩ توقف الايرادات والفوائد وتحسب على الوجه الماين في فصل النسبة بين الغرماء والمدائنين المستحقين في التوزيع ان ياخذوا الفوائد المستحقه على مشتري العقار (م) ٦٥٠ ومع ذلك اذا ابقى المشتري عند جزاء من التمس تامينا لوفاء مرتب مستمر من حياة المستحق له برهن مسجل فالمدائنين اللاحقون المستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من اصل المبلغ المقي عند المشتري الفوائد المستحقه لهم من الوقت السابق ذكره (م) ٦٥١ بوجد من الدائنين المستحق في التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الافرار بقول شرط تسجيل رهه (م) ٦٥٢ تحصل

توزيع المبيع — (ر) بيع
تواتر — (ر) بينة (مجله ١٧٣٢ — ١٦٧٦)
توزيع — (ر) محكمة تاديبية
توحيد الدين — (ر) دين موحد
توريث — (ر) موارث

توزيع — (قانون مرافعات) في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المدائنين
(م) ٦٢٨ اذا لم يتفق مدائني المبيع او مدائني المبيع ملكه فيما بينهم وبين المدعى في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن بوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الاصول المقررة للتوزيع بطريق الخاصة بين الغرماء (م) ٦٢٩ يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات المدائنين بغیر احتياج لابتداع الثمن بصدوق المحكمة ويحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من المدائنين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدعى بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدعى بالمحضور عند التوزيع (م) ٦٣٠ يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدائنين في دفتر مخصوص بقلم كاتب المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري (م) ٦٣١ يبتدأ محضر التوزيع على حسب درجات المدائنين بقيد طلب التوزيع والامر الصادر باجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من الرهونات المسجلة (م) ٦٣٢ النسبة على اصحاب الرهون بتقديم طلباتهم وباطلاعهم على قائمة التوزيع الموقت يعلن اليهم في المحلات المعنية بتسجيل رهوناتهم (م) ٦٣٣ ميعاد الاطلاع على التوزيع الموقت والمناقصة فيه ثلاثون يوما ومن تاخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم تحصل مناقصة يجري القاضي المعين التوزيع الانتهازي ويامر بطلب تسجيل رهن من لم يبل شيئا في التوزيع بحسب درجة دينه (م) ٦٣٤ يامر القاضي كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لارباها (م) ٦٣٥ مصاريف اجراءات التوزيع وطلب تسجيل رهن من لم يبل شيئا فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز (م) ٦٣٦ يقيد للمشتري في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شرط الرهن ويجز من اصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضي المباشر للتوزيع في قائمة اخر دائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شرط تسجيل الرهونات التي لم يبل اربابها شيئا في التوزيع (م) ٦٣٧ شرط تسجيل ديون المدائنين الذين لم يبلوا شيئا في التوزيع لا يسعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا امتنعت المدائنين المتقدمون عليهم حقوقهم من غير التمس المستحق تحصيله من مشتري العقار (م) ٦٣٨ اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجاري التوزيع عليها فالقاضي المعين يوزع على ارباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعا انتهائيا ويامر بتسليم القوائم المتعلقة

مشتري العقار على شرط تسجيل الرهن بمقدار المبالغ المدفوعة
بفديته قوائم التوزيع وسندات الخالصة وإما رهون من لم
يدخل في التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب
ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للأمر بذلك
(م) ٦٥٣ يوزع القاضي المعين للتوزيع المبالغ المستحقة بموجب
التوزيع للمدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم
بما على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق
تقريرها وفي وقت التوزيع الأول ان امكن

توزيع — (ر) قسمة بين الغرماء

توزيع القضايا بين القضاة — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر

سنة ١٣٠١ م ٢

توزيع نقود التفليسة — (ر) افلاس (ق ٢٨٣

: ٢٨٤ : ٣٠٢ : ٣٠٣ : ٣١٢

توزيع — (ر) صلح (ق ٣٣٤

توزيع نقود المفلس — (ر) افلاس (ق ٣٥٦

توزيع — (ر) سفينة (ق ٥ — ٢٨

توزيع قيمة البضائع المرمية في البحر — (ر)

خسارة بحرية (ق ٢٥١ الى ٢٥٩ — ٢٦١ — ٢٦٤

توزيع على الديانة — (ر) استئناف (ق ٣٥٥

توزيع انتهائي — (ر) توزيع (ق ٦٣٣

توسط عند القاضي للترجي — (ر) مستخدم الحكومة

(ق ١١١

توصية — (ر) شركة (ق ٤٣٩ — (ق ١٩ : ٢٣

الى ٤٢ : ٣١ الى ٤٤ : ٤٦ : ٤٨ الى ٦٥ — افلاس

(ق ١٩٨ : ٢٤١

توضيحات (سماها حال المداولة) — (ر) احكام

(ق ٩٤

توعد قاضي او هيئة محكمة : (ر) مستخدم الحكومة

(ق ١١٠

توقف عن دفع الديون — (ر) افلاس : متفالس

توقيف عن دفع الديون — (ر) افلاس : متفالس

توقيف الصراف — (ر) صراف منشور نمرة ٩

توقيف المال — (ر) رهن : حبس الشيء

توقيف تنفيذ الامر الاداري : (ر) محكمة (لا ١٥

توكيل — (قانون مدني) (م) ٥١٢ التوكيل عقد به

ببر ذن الوكيل بعمل تبي باسم الموكل وعلى

ذمة ولا يتم العقد الا بقول الوكيل وقد ينفع النول من

اجراء العمل الموكل فيه (م) ٥١٢ يعتبر التوكيل بلامقابل

بالم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك او شرط ضمني يتبع

من حالة الوكيل (م) ٥١٤ الاتفاق على مقابل معين لا يمنع
من التطرف به بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما
يستصوبه (ر) ٥١٥ يجوز ان يكون التوكيل خاصا او
عاما فالوكيل الخاص لا يترتب عليه الا الاذن للوكيل باجراء
الاعمال المبينة في التوكيل وتوابعها الضرورية وإما التوكيل
العام فلا يترتب عليه الا التبريض للوكيل في الاعمال المتعلقة
بالادارة (م) ٥١٦ لا يسوغ الاقرار بشئ بطريق التوكيل
ولا طلب بهن ولا المدافعة في اصل الدعوى ولا تحكيم محكمين
ولا اجراء مصالحة او بيع عقار او حق عقاري او ثراء
النامينات مع بقاء الدين او اجراء اي عقد يتضمن التبرع
الا بعد اثبات توكيل خاص بذلك او تبرع خاص ضمن
توكيل عام (م) ٥١٧ التوكيل في بيع عقارات الموكل
يتضمن الاذن ببيع عقار غير منصوص عليه وكذلك التوكيل
في تحكيم المحكمين او في اجراء المصالحة يتضمن التبريض للوكيل
في اجراء ذلك في جميع حقوق الموكل ولو غير منصوص
عليها والحاصل ان التوكيل العام في جنس عمل يكون معتبرا
بدون نص على موضوع العمل الا فيما يتعلق بفقد التبرعات
(م) ٥١٨ لمن يعامل الوكيل الحق في ان يطلب منه صورة
رسمية من سند التوكيل (م) ٥١٩ اذا تعدد الوكلاء في
عمل واحد يتوكل واحد ولم يصرح لاحد منهم بامراده في العمل
فلا يجوز له العمل الا معا (م) ٥٢٠ يجب ان يكون الاذن
للكيل بامانة غيره عنه صريحا في سند التوكيل ويكون
الوكيل مسئولاً عن النائب الذي لم يعينه الموكل اذا كان
هذا النائب معسرا او غير اهل او مشهورا بالاهمال وفي جميع
الاحوال نائب الوكيل مسئول مباشر عند الموكل (م) ٥٢١
والوكيل مسئول عن تفصيله الجسيم وعن عدم وفائه التوكيل
باختياره وهو مسئول ايضا عن تفصيله اليسر اذا كان له
احرف متعلق عليها (م) ٥٢٢ لا يجوز للوكيل ان يعزل
نفسه عن الوكالة في وقت غير لائق ويجب عليه اذا انتهى
توكيله باي صورة غير عزله من الموكل عزلا تبي ان يجعل
الاعمال التي ابتدأها في حالة تقيها من الاحطار (م) ٥٢٣
الوكيل الذي يعمل عملاً على ذمة موكله بدون ان يخبر
بتوكيله يكون هو المسئول لدى من عمله (م) ٥٢٤ اما
اذا احذر ان عمله للموكل وعلى ذمته فلا يترتب عليه التزام
غير اثبات التوكيل ولا يكون مسئولاً ايضا عن تجاوز حدود
ما وكل فيه اذا علم من يعامله بسعة وكاله (م) ٥٢٥ وعليه
تقديم حساب ادارة عمله وحساب المبالغ التي فتحها على ذمة
موكله (م) ٥٢٦ وعليه فوائد المبالغ المقومة من يوم
مطالبته بها مطالبة رسمية او من يوم استعماله لما لمصلحة
وله الحق في فوائد النفود التي دهمها بسبب التوكيل من يوم
دفعها (ر) ٥٢٧ على الموكل تعيد ما التزم به وكيله باسمه
بموجب التوكيل وعليه ان يبين في ميعاد لائق ما في عزمه
من التصديق او عدمه على ما فعله الوكيل حارجا عن حدود
التوكيل (م) ٥٢٨ وعليه ان يودي المصاريف المصروفة من
وكيله المقولة قانونا ايا كانت سبب العمل اذا لم يحصل
من الوكيل تفصيل فيه (م) ٥٢٩ ينتهي التوكيل بالعزل

ملفوظات

وبإتمام العمل الموكل فيه وبعزل الوكيل نفسه وإعلان
الوكيل وموت أحدهما (م) ٥٢٠ موت الموكل أو عزل
الوكيل لا يجوز الاحتجاج به على الغير إذا لم يكن عالماً به (م) ٥٢١ وعلى
الوكيل بعنايتها توكله أن يرد للموكل السند المعطى له بالتوكيل
توكيل — (ر) وكالة : وكيل بالعمولة : أمين نقل :
محكمة أهلية ١٧ سنة ١٣٠١ م ٥٠ : ٥١ : ٥٢ : ٥٣
— مدة طويلة (ق ٨٣) — تعهدات مترتبة على
توافق المتعاقدين (ق ١٣٧) — استرداد (ق) —
يمين (ق ١٦٤ : ١٧٣ غيبة) (ق ٢٢٦)
توكيل خاص — (ر) توكيل (ق ٥١٥)
توكيل عام — (ر) توكيل (ق ٥١٥)
توكيل (اثبات الوكالة) — (ر) حضور (ق ٧٤)
توكيل (غير رسمي) — (ر) حضور (ق ٧٤)
توكيل المحضر — (ر) تنفيذ (ق ٣٨٥ — ٤٤١)
توكيل في مشترى عقار بالزيادة — (ر) نزاع
ملكية (ق ٥٧٦)
توكيل قاضي التحقيق للمأموري الضبطية القضائية
— (ر) ضبطية قضائية (ق ١٢)
توكيل قاضي التحقيق بخلافه بسماع الشهادة — (ر)
بينة (ق ٨٣ — ٨٤)
تونس — صورة العرمان الذي أرسل إلى جباب مشير
تونس المعظم بخصوص إدخال ملكته تحت
سيادة الباب العالي بامتيازات محصورة وذلك في ٩ شعبان
سنة ١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧١
الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم مديراً لمورال الجمهور
بالفكر الثاقب متمم مهمات الأمان بالرأي الصائب مهد
بنيان الدولة والاقبال مشيد أركان السعادة والاجلال
المخوف بصنوف عواطف الملك الأعلى الوالي بتونس
الآن الحائز الحامل للنيشان المجيدي الشريف من
رتبته الأولى مع النيشان الهايوني العثماني المرصع
وزير محمد الصادق باشا أدام الله تعالى إجلاله أمين
ليكن معلوماً عند ما يصل توقيعي الرفيع الهايوني أنه
منذ وجهت وأودعت من جانب سلطنتنا السنية إدارة
الإبالة التونسية التي هي من ممالك دولتنا العلية
المحروسة المتوارثة إلى عهدتك ذات الياقة والاهلية
كما وجهت سابقاً إلى عهدة أسلاك لم تنزل تظهر
حسن السيرة والخدمة وتنهي إلى طرفنا الملوكي الأشرف
خلوص النية والاستقامة حتى صار ذلك قريناً لعلمنا

المضي بالعالم فامولنا السلطاني على مقتضى الشيم
المرضية التي جبلت عليها هو الدوام في ذلك المسلك
المرضي والجد والاجتهاد في كل ما ينمي عمران
مملكتنا الشاهانية وسعادة اهلها تبعه دولتنا العلية
ورفاهيتهم وراحتهم حتى تستديم بذلك استحقاق
عنايتي الشاهانية واعتمادي السلطاني المبذولين في حقك
آنفاً فأتا وتعرف قدر تلك العناية والاعتماد وتشكرها
ولما كان المقصود الاصل والمراد القطعي لسلطنتنا
السنية هو ارتقاء طائفة الايالة المهمة الراجعة لدولتنا
العلية ونمو عمرانها وتأسيس ابنية الامن والراحة
لسكانها يوماً فيوماً وكان من البديهي ان السلطنة
العزيزة لا يعزها ولا يودها صرف المهمة والعناية العائدة
الى حقوقها الاصلية لتنام استحصاها هاته المطالب
وورد الطلب المندرج بكتابك المخصوص الموجه من
طرفك اخيراً الى جناب الاخلافة العلية قررت وابتقت
ايالة تونس المحدودة بمحدودها القديمة المعلومة بمهدتك
بضم امتياز الوراثة وبالشرايط الاتية وحيث ان
مرغوبنا السلطاني على ما تقدم بيانه انما هو تزايد
عمران تلك المملكة الشاهانية وثروة اهلها وهي الان
في حالة مضايقة وتأخر في الواردات لكل من الحكومة
والاهالي قد سمحت السلطنة السنية بعدم ارسال
ما كان يرسل باسم معلوم من الايالة لطرف دولتنا
العلية بموجب التبعية المقررة المشروعة رحمة لاهالي
تلك الايالة ولما كانت الايالة المشار اليها من الاجزاء
المتحدة لما كننا المملوكية صدرت ارادتنا السنية بان
يكون الوالي بتونس مرخصاً له في تولية المناصب
الشرعية والعسكرية والمالكية والمالية وها السياسية
لمن يكون متاهلاً لها وفي العزل عنها بمقتضى قوانين
العدل وفي اجراء المعاملات المعلومة مع الدول
الاجنبية كما كانت سابقاً فيما عدا المواد السياسية العائدة
الى حقوقنا المقدسة المملوكية ونعني بها ما كان كعقد
الشروط المتعلقة باصول السياسة والحرب وتغيير
الحدود ونحوها مما يكون اجراءه راجعاً الى حقوق
سلطنتنا السنية وعند حلول القدر المحموم في الولاية
وتقديم العروض بطلب القرمات الشريف من الوارث
الاكبر من عائلتك لطرف سلطنتنا السنية يرسل له

الفرمان الشريف مع منشور الوزارة والمشيروية
الهابيوني كما استمر العمل بذلك الى الان بشروط ان
تستمر الخطبة باسمنا السلطاني وتزين به السكة التي
تضرب هناك علامة علانية للارتباط القديم الشرعي
لايالة تونس لمقام الخلافة الجليل وان يبقى السنجق
على لونه وشكله ومما وقع حرب لسلطنتنا السنية
مع اجنبي يرسل العسكر من تلك الايالة الشاهانية
تقدر الاستطاعة طبق ما جرت به العادة القديمة
في الجميع ومع تلك المواد يكون امر الولاية بطريق
الوراثة مخصوصاً بمائلك على ان تبقى سائر المعاملات
الارتباطية مع دولتنا العلية جارية مرعية كما كانت
سابقاً وان تجري الادارة الداخلية لتلك الايالة مطابقة
لشرع الشريف وموافقة لقوانين العدل التي يقتضيها
الوقت والحال الكافلة بتأمين السكان في النفس
والعرض والمال فاءلاً لما ذكر اصدر هذا الفرمان
الشريف الجليل القدر من ديواننا الهابيوني وارسل
موشحاً اعلاه بخطنا الميمون السلطاني فخلاصة نيابتنا
الشاهانية انما هي اصلاح حالة تلك الايالة المهمة وما لآل
يتم وتقوية ذلك حالاً وما لآل واستكمال اسباب
السعادة والرفاهية والامنة لصنوف تبعتنا المستظلين
بظل عدلنا السلطاني وممولنا القطعي الملوكي ان يذل
من جهتك الجهد في حصول ما ذكر ثم حيث كان تمام
المحافظة على حقوق سلطنتنا السنية المحققة بتونس من
قديم الازمان وعلى امانة الاهالي الفاعلين بتلك
الايالة المودعة بعهد صدقتك من حيث النفس
والعرض والمال وسائر الحقوق العمومية شرائط امتياز
الوراثة الاساسية المقررة فيقتضي ان تتأكد محافظتها
عن تطرق الخلل دائماً سرمداً ويتباعد عن وقوع
الحال والحركة على خلافها اذا علمت ذلك فلا بد ان
تعرف انت ومن يقام في امر الولاية بالتوارث من
اعضاء عائلتك قدر هاته النعمة العلية الشاهانية
وتشكروها فعلى ذلك نسعى لتحصيل رضاي السلطاني
بالغبرة ومزيد الاهتمام باجراء هذه الشروط المؤسسة
تونس — (منشور بثبات عدم الاصغاء لادعاء اهالي
تونس المنشئين بحماية فرنسا ١٠ مارس سنة ٨٢
لما كتب من الداخلية للمعية السنية بنا على ما ورد من بعض
المديرين ومن نظارة الخارجية بقصد الحاربة من طرف المعية

مع الناب العالي عا يعامل به اهالي تونس المدعون الان
الحماية للدولة فرنسا صدرت افادة تركية من سعادة كاتب
ديوان خديوي رقيمة ١٥ ربيع الاخر سنة ١٢٩٦ نمرة ١٧ ومعه
التعريفات السامية الواردة للفضرة الخديوية بتاريخ ٢٤ ربيع
الاول سنة ١٢٩٦ بان الدولة العلية لم تعترف بالمقاولة نامة التي
صار قدما بين تونس ودولة فرنسا واعلنت رسمياً بان تلك
المقاولة كانت لم تكن ولهذا تقرر بدم الاعتبار والاصغاء لادعاء
اهالي تونس المنشئين بحماية فرنسا ومغوب المعاملة بالتطبيق
لذلك وحيث الامر كما ذكر اقتضى ترفيقه للمعوية بما توضح
ومراعاة الاجرا بمقتضاء في ١٩ ربيع الاخر سنة ١٢٩٦
تونس — (منشور من نظارة الداخلية في ٢٢ رجب سنة
٣٠١ (١٩ مايو سنة ٨٤)
انه كان ورد للداخلية افادة من نظارة الخارجية في ٢٠
ربيع الاخر سنة ٣٠١ مشارفها انه بناء على ما
صار الاتفاق عليه شفاها فيما بين الخارجية وقنصلاتو
جنرال فرنسا بخصوص التونسيين فجناب قنصل
جنرال الدولة المشار اليها بعث طي مكتابة منه للخارجية
كشفاً باسماء بعض اشخاص من فئة خصوصية مقيمين
بمصر واسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس
تابعين لتلك الدولة والخارجية فبناء على ذلك حررت
لجناب القنصل جنرال بئر ٦٠ بقبول حماية
الاشخاص المندرجة اسمائهم بهذا الكشف اعتباراً
من ١٧ يناير سنة ٨٤ وبعث لكل من محافظات
الجهات المحكي عنها كشفاً باسماء الاشخاص المقيمين
فيها بقصد معرفتهم اسوة باقي حمايات فرنسا وانه
تنوه بانه اذا كان مندرجاً ضمن هؤلاء الاشخاص
اسماء اشخاص من رعايا الحكومة السنية تفاد
الخارجية عنهم كما انه بناء على ما ورد للخارجية من
المالية بشأن مسألة انتماء التونسيين كتب لها منها في
٩ فبراير سنة ٨٤ بما لزم عن معاملة التونسيين المندرجة
اسمائهم بالكشف المذكور اسوة باقي حمايات فرنسا
اعتباراً من التاريخ المرقوم وطلبت نظارة الخارجية
احاطة الداخلية بذلك والآن وردت لنا مكتابة
من النظارة المشار اليها افرنكية العبارة رقم ١١ مايو
سنة ٨٤ نمرة ٣٤١ في هذا الصدد مقتضاها انه لزيادة
تحقيق التعليمات التي ذكرت تراء موافقة ارسال
صورة من الكشف المحكي عنه لهذا الطرف لاستصدار
الوامر اللازمة الى خضرات المديرين لكي ان
الماورين المحلية يعاملون الاشخاص المذكورين

معلومات

من الان فصاعدا كعامله الفرنسيين وحيث انه بناء على ما رآته نظارة الخارجية ها هو مرسل لطرفكم صورة من الكشف المحكي عنه للاجراء على وجه ما اشارت به نظارة الخارجية وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات بما ذكر

(قسم قنصلاتو فرانس باسكندرية)

(اسماء) احمد بن علي الغري . علي بن احمد مله . عبد الحميد بن محمد بن ريان . احمد دياب بن محمد دياب . عبد السلام بن محمد بن يابام . احمد بن محمد البداي . علي بن عمر صباح . عبد السلام بن علي غريب . علي بن سالم غريب . علي غريب بن صالح غريب . اصلان ناتان جالنتي . احمد بدر الدين بن محمد بدر الدين . علي المرصاوي بن حسن . عبد الرحمن غراب . علي شيباني بن محمد شيباني . عبد السلام بن ابراهيم جاسي . ابراهيم زيتون بن موسى زيتون . احمد صالح بن عبد الباسح . عبد الله ابودايمه بن محمد . عبد الحاميه جربال . احمد جونه . عبد الرزاق بدر الدين . احمد بن مصطفى حاويه . علي بن فرج . احمد بن عبد الرحمن ابوند . احمد بن يوسف بن سيد . احمد جونه بن عبد الله . علي طربه بن محمد . احمد بن عبد السلام . احمد بن محمد الشرافي . عبد السلام مسعود شينخي . احمد بن محمد بن علي . علي بن نصر . علي وناس . ابو الفتح باباليه . احمد الهروني . علي بن مسعود علي بن محمد فجار . عبد الله بن حسن . نسي . علي زرقاني . عبد الرحمن صادق . احمد المهيري . علي بن عمر . احمد خضراوي . علي بن مصطفى . احمد ابان . ابو عجيله القاسم . علي محمد جرباوي . علي بن المديوب . احمد بن يوسف . احمد الكلال . علي بن حموده مهداوي . احمد بن محمد . عبد المجيد مصطفى قبطان . علي بن سيد . علي بن محمود الشرافي . علي بن طاهر شريف . احمد بن عبد الله . عباسي بن عمر . عبد الرحمان بن قاسم . احمد اليايلي بن حسين . احمد بن خطاب ابو عزيزة . احمد بن علي ميحلاح . عبد الله جونه بن عبد الله . عباد بن محمد بزوز . ابراهيم بن يعقوب جالنتي . احمد بن

عبد الله . احمد السياح بن علي سياح . علي شكروم . عبد السلام سلامي . علي بن ابو ميري . عائشة ارملة احمد فوايتي . علي بن عمر الغري . احمد بن سليمان بن باسي . بانجوان ابوتليون . بدوي احمد ابان . بانوفي بن يوسف شامه . شيخ عبد الله بن مسعود . شونه بن ناتان . شلومو بيريس . شيمون حيين بارانيس . كلوموزيتون بن موسى . شادلي الجربدي . شميل ميدبون . شحاته بن حميده حسوني . داود تايب بن هارون تايب . داود حليفي بن موسى . داود بن سليمان . الحاج عربي بن محمد الجربي . الياهو يعقوب جالنتي . فاطمة ارملة محمد جيلي . يوسف جوفاني حيس . جوفاني بانستا حيس . حسون بن محمد بن كبان . حسان بن مسعود . حسيم براني بن شيمون . حموده بن علي اونسلاقي . هارون تايب بن مير تايب . هيم تايب بن هارون تايب . حميده بن شحاته حسونه . هيه بلهام بن بنحاس . حسن بن احمد ترجمان . حسن بن يوسف بن يعقوب . حمد بن صالح نيقوسي . حسن الواجري . حسين زروك . حسن احمد ابان . حميده بن تمساح . حميده ابوشاداخ . حميده بن طاهر حموده . حسن بن علي . حسن بن سليمان دنقي . حسين بن محمد . حسن بن علي عباسي . هاي جوننتا وتلوم . حميده بن محمد بن مولي . ابراهيم غريب بن محمد غريب . ابراهيم بن مسعود . ابراهيم بن عبد الله . ابراهيم عازفيز . ابراهيم جوننتو بن يعقوب . ابراهيم الفقي . ابراهيم بن سليمان مردول . ابراهيم بن ابوقاسم . ابراهيم بن حاج علي . ابراهيم بن عثمان . ابراهيم بن سعد هزاز . قاسم بن حاج محمد بن صالح قاسم . قاسم بن يونس البيار . قاسم بن مسعود المراكك . قاسم بن احمد بن ميمون . قاسم بن يونس البرجي . خليفة بن احمد سليمان . خليفة شرافي . خليل ابراهيم مسعود . خليفة عيدان . خدوجة ارملة محمد عشور . قاسم بن سيد ايوب . كيلاني بن عبد القادر . خليفة بن احمد لازارين . مخلوتف . ميني المنديون . يونس مندوجي . محمد بن عبد الرحمان فوراب . مصطفى بن محمد ريان . محمد بن عبد السلام زيلاتيني . ميني بن يحيى

اللقي . محمد بن عمر الساعوناني . محمد بن شداق
بن مسعوك . موسى زيتون بن يعقوب . موسى
قرانكو . محمد بن محمد بسباس . محمد بن عمر
كبسي . محمد بن محمد هومان . محمد ابو شريه .
محمد بن عمر بن طامه . محمد بن علي شيباني . محمد
جونيه . محمد بن رياته . محمد بن ميعاد بن سليمان .
مصطفى بن اسماعيل . محمد بن احمد ابو شريه .
معتوق ابو كريس . محمود جريه . محمد ميلاد .
محمد بن عبد الله درايدي . محمود بن عمر نجار .
محمد ديدانه . محمود بن محمد جونيه . محمد بني
بن تابر . محمد بن عمر . محمد زيتوناري . محمد
بن زارراك . محمد المانوي . محمد بن مسعود .
محمد بن حمد . محمد المواضب . منصور ميلانيك .
محمد عبد القادر بن عمران . مصطفى بيرم . محمد بن
مصطفى بيرم . محمود المكي . محمد محمود بن عمر . محمد
صادق البشاري . محمد المهيري . محمد حموده . محمد
بن علي حناشي . محمد بن سعد صغيره . سعودة بنت موسى
محمد صالح . محمد صادق المكي . محمد بن حسن جرياني .
محمد بن حسن سلام . محمد بن سلامه . مبارك
بن اوقاسم . محمد بن محمد ملك . محمد بن
سالم سيد . محمد بن سليمان حميدى . محمد بن حميده
تبي . محمد بن علي كريمة . محمد الطاووري .
محمود الشريف . محمد بن خطاب . محمد بن حموده .
محمد بن حسن الباناي . محمد بن محمد غربال .
محمد بن حسن . محمد زعرور . محمد بن حسين .
مبروك بن عارة . محمد عبد السلام . منشه مشعان
بن موسى . نتهان جالنتي . نسيم بن يوسف سيملا .
عمر بن يعقوب بن سلامه . عثمان بن درويش .
عمر بن يونس البرجي . عمر بن سالم عباسي . عمر
بن محمد البحر الصافي . عمر بن علي تونسي . عمر
فراقي بن محمد . عمر بن محمد . عمر صالح الكباوي .
عمر بن سليمان . عمر بن التواني . عمر بن محمد
البناي . عمر بن محمد السيد . عمر بن حسين .
عمر بن صالح هجان . عمر كيون . عمر بن احمد بن علي .
عمر بن حسان طالب . عمر بن يحيى . عمر بن صالح
الشاف . رمضان بن علي هزار . رمضان بن عمر

اللونغ . رمضان بن محمد الناصري . رفائيل بن
يعقوب جالنتي . رفائيل سموييل جالنتي . رجب بن عمر
سيد . رحمان بن شيباني عيدان . سليمان بن قاسم بن
رمضان . صالح بن صالح بن مولى سيد المراهق بن مسعود
سيد مردول بن صالح . صالح بن محمد دريدي . سيد
بن علي صالح . سليمان بن بخليف . سيد بن قاسم
بن رمضان . سليمان بن صالح كباوي . سموييل بن
رفائيل جالنتي . سليمان جردعة . سليمان فرجاني .
صالح جردعه . صالح بن عبيد دريدي . صالح دوس .
سيده ارملة حسن سجلي . سالم بن عبد الرحمن
صادق . سالم عثمان . سالم بن سلام جريعه . سليم
بن احمد زيتوناري . صالح الفنوري . سليمان بن
يونس برجي . سعد بن عبد الكريم . صالح بن سليمان
شماخي . سيمون بن نسيم شمانيا . سالم التواني وابنه
محمد صالح بن حسين ابراهيم . سلام بن محمد
الكلال . سليمان بن محمد . سليمان بن مالوح .
سليمان كانون بن ابراهيم . صادق بن سعد الزيتوني .
سعد بن تسنديره بن سليمان . سموييل غالولايين
تولوين . سماح اسمران بن نتهان . صالح محمد بن
دهان . صالح العروسي . سلمون توهين . صالح
احمد بن دهان . طاهر مير حموده سليمان . طاهر
بن حموده . طاهر بن محمد الحسين . يوسف بن
جونادي . يوسف بن عياد اللونغ . يوسف بن رمضان
المصري . يوسف بن سيد ميمون . يونس بن مهيني
يونييه . يوسف بن يعقوب جالنتي . يعقوب زيتون
بن موسى . يوسف زيتون بن هبي زيتون . يونس
بنفازي . يوسف بن احمد بن مسعود . يوسف كاز .
يوسف زالوس . يوسف بن حسين . يحيى بن ساسي .
يوسف بن تالوموبريس . يوسف ناهوم . يوسف
فرائكو . يوسف بن اسماعيل . يسينه بنت محمد
بزام . يوسف زاني بن مسعود . زهره واختها بكسيته .
زيدة بنت علي الغيزاني

(اول قائمة تشتمل على قسم خصوصي من رعايا

دولة فرانس)

(قسم قنصلاتو بالقاهرة)

(اسماء) محمد السعاني بن حسونه . سليمان البوتي

ملحوظات

عبد القناح الحداد . حاج علي بن عبد الله . عبد
الحاج بن ايوب . حاج حمده بن الحاج موسى . حاج
ابراهيم بن سليم . شهدان كنعان . داود بريدة .
حاج عمر بن قاسم . متوك بنان بن ماير . حنين بنان
ماير . محمود سعد . ابراهيم امين ابراهيم بن حنين
قدوس . حاج علي محمد . الحاج عمر بن محمد .
محمود احمد . السيد موسى . محمد بن عزت .
حاج حسن بن ابراهيم . حاج عبد السلام بن عيسى .
علي احمد . حسين احمد . فيتا عزوله . شمويل عزوله
ابو السعود عبد الرحمن . يوسف ابراهيم دباح .
حنفي محمود . علي بن علي موافي . حبيب داود وهبه .
محمود محمد ابو العادات . مصطفى بن ابو السعود
عبد الرحمن . بروج موسى . حنين سالم . ميخائيل
الزهر . علي بن ابو السعود مراكادي يوسف حنان
. حنين يوسف حنان . نسيم حليم حنان . حنين
حوكران . الياهو كرمونه . محمد عشور . حاج
حسن الشادلي . حاج عبد الرحمن السيدي . السيد
بن سليمان . يوسف كوهين . مراد كيهين . داود
يتون . عبد الرحمن سعدا . ابراهيم كرمونه .
ابراهيم حنان . مراكاد وحليم حنان . مراكاد يعقوب
حنان . سلمون حليم حنان . اسحاق يوسف حنان
ابراهيم موسى حنان . بروك حنان . موسى كيهين .
سعد كيهين . حبيب كوري . حاج صالح بن علي
ابراهيم ليفي بن يوسف . لياها ليفي بن يوسف .
داود خضر يعقوب . يعقوب اسكابا . يوسف بن مناهم
عبادي . يوسف موردوكي . يوسف حنين عبد الواحد .
حاج محمد بن مصطفى ابو عوف . ابراهيم احمد .
حاج خميس ولد علي الزواري . بوشور كوهين .
موسى كوهين . يعقوب كوهين . شمويل زاراديل .
موسى بوتين . موسى روسوني . محمد بن احمد .
احمد بن فايد . عمر بن احمد . رحمان وليد . سعد وليد .
سلمون وليد . حليم وليد . نفيسة النمر دارملة تمارز يزي
احمد بن محمد اسرائيل ميسان بن موسى خميس المجيري .
داود البالي بن موسى . طيب حسن . مصطفى الطيب .
سيسون خليفة . يوسف الديب . خليل يوسف .
حنين انطوان . يوسف وهبه . ابراهيم وهبه . شمويل

بن علي . احمد بن محمد الفكفاخ . علي بن صالح
حسونه . علي بن محمد بن عبد الرحمن . سليمان بن
عبد الرحمن الزواري . محمد بن حماده الشميني .
محمد بن احمد الهمروني . محمد افندي امين
التونسي . عبد القادر الفكفاخ . عبد المجيد العاصي .
محمد بن براملتوا . حسن مراد . حاج حسن
مصطفى . احمد محمد الهمروني . السيد عبد الله
مصباح . علي فارس . حافظ احمد الشمالي . محمد
بن علي عبد الله . حاج جمعه بن عمر . عبد الخالق
العاصي . حسين بن عمر السقا . علي احمد الهمروني
. ابراهيم بن اسحاق هزاز . الياهو بن شمويل بايس .
محمد بن مصطفى عبد القادر . محمد بن علي .
محمد بن محمود الجودي . ارملة محمد الجودي
(سكينه) . حسنين بن ابراهيم شيني . داود بريدة .
جبرائيل سيد . حنين كيهين . يوسف فالتسي .
ابراهيم بسموت . الياهو ايب . اسرائيل اتال .
ساي بتال . يوسف بسموت . حنين موسي .
ابراهيم حداد . محمد بن محمد قاسم . علي بن محمد
قاسم . حسن بن محمد قاسم . حاج سليمان بن
احمد . حاج محمد المرادي . اسماعيل بن محمد .
حاج بورس بن علي . حسن التهامي . حاج اسماعيل
بن مبروك . محمد بن محمد مالامي . محمد عبد
الملاك . محمد بن محمد . سليمان كيهين . سامه
يوسف . ميمون القوي . شمويل عماره . مسعود
مسلم . حاج محمد بن بوفايده . علي بن شعبان ماني
. علي بلخير . يوسف موسى صافي . حاج محمد
ميتو . عمر بن عيسى الابسي . علي الباروني
. احمد بن فايد الابسي . محمد بن فايد
الابسي . سليمان بن فايد الابسي . عبد العزيز بن
عبد الله . مصطفى بن حسن . مصطفى بن مصطفى
حميده . السيد بن مصطفى حميده . محمد الغول .
محمد الزهري . حاج الحاج بن احمد الهمروني .
الياس بن جرجس عسيفي . مصطفى بن يعقوب
كيهين . شلوم بن يحيى . حاج علي خليفه . حاج
علي الزريدي . صالح رضوان . محمد بن محمد
عابدين . حاج رمضان بن عبد الله . عبد القادر بن

١١ ما يوسنة ١٨٨٤ الامضا (رئيس القيودات)

تونس — منشور من نظارة الداخلية في ٢٠ صفر سنة ١٣٠٢

صورة افادة واردة للداخلية من نظارة الخارجية بتاريخ ٦ صفر سنة ١٣٠٢ نمرة ١١٤ — قد صدر من المالية منشور رقم ٣٠ يونه سنة ١٨٨٤ بنا على ما ما كان تحررها من الخارجية في ٢ شهره نمرة ٤٠٣ بخصوص التونسيين يظهر منه انه لاح لها عدم الاقتضا لمراجعة الكشوفة المقدمة من قونسلاتو جنرال دولة فرانس المشتملة على اسماء الاشخاص المقاتل انهم من الفئة الخصوصية التابعة لتلك الدولة اكتفاء بالاوامر الصادرة لعموم المصالح من نظارة الداخلية باعتبار كافة الاشخاص الذين يحضرون للديار المصرية باوراق معطاة لهم من المصالح الفرنسية كتنبة فرنسا بدون تشبث لتحقيق بلدهم الاصلية وقد تنوه ايضا بهذا المنشور عن اتباع الاجراء على حسب الاوامر المشار اليها فيما يخص باتبات التبعية الفرنسية والحال ان في ذلك اختلاف يجب ملاحظته — ونظارة الخارجية بعكس ما نشر لم تزل محافظة قبل كل شيء على ضرورة مراجعة الكشوفة المقدمة من القنسلاتو جنرال والتي سيقدمها وهذه هي القاعدة المتقضي اتباعها في معرفة التونسيين وعلى هذا فجميع الأشخاص المدرجة اسماؤهم بتلك الكشوفة يجب معرفتهم من تبعة فرانس دون غيرهم ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى التونسيين الذين يحضرون اول دفعة للديار المصرية او يرسون باحد مينها حاملين اوراق سفرية معطاة لهم من المصالح الفرنسية وهؤلاء الاشخاص يقتضي معاملتهم عند حضورهم اسوة تبعة فرنسا اعتدادا على تلك الاوراق حين ما يصير درج اسمائهم بالكشوفة التي يقدمها القنسلاتو للخارجية فيما بعد عند ما يقيمون بهذا القطر ومراعاة هذه القاعدة وما استثنى منها كما توضح لا يترتب عليه ادنى ماع من ان جهات الحكومة تغاير الخارجية عن الاشخاص المدرجة اسماؤهم بالكشوفة المذكورة او عن يكونون مستجدي الحضور ويكون عددها معلومات تمكن هذا الديوان من عدم معرفتهم من

حجاز . السيد بن مصطفى الذهبي . شمويل ليفي . ابراهيم المزيحموس . احمد بن عبد الرحمن الشمالي . عبدالله خضر . ابراهيم عنان . محمد سليمان بن حميس . محمود بن محمد الشرفي . هاي خليفي . سي الحاج عتماد بن الطيب الجاربي . سليمان بن سيد بن شعبان . يونس بن سيد بن شعبان . صالح بن سيد بن شعبان . اشير يعقوب . منته ميشان بن موسى . جبره ميشان بن موسى . حين ميشان بن موسى . قاسم اندي الشماخي . حاج محمد بن جمعه . سيد بن محمد قايد . سيد الايسي . سليمان حموده الايسي علي بن ابراهيم شينجي . عبد الله محمد المبروني . عبد الله مصطفى الجبسي . محمد مصطفى . مصطفى بن محمد الاربي . شعبان ابراهيم . سيد موسى . شرف موسى . الحاج علي مشرق . محمد بن محمد الواسلي . الحاج علي شكرون . ابن مسعود بن يوسف . الصادق بن محمد التوالي . عمر بن مرزوق . السيد محمد التاجوري (قسم قنسلاتو بورت سعيد)

(اسماء) علي بن محمد . حاج حسن بن محمد . حاج سامي بن الحاج عبدالله . حاج حسن بن محمد . حاج محمد بن طيب الناموسي . حاج عمر بن عبد العزيز . مصطفى بن ابراهيم . عثمان ابو سلام . صالح بن مسعود . احمد جري . حاج سليم . حاج حسن بن حاج موسى . حاج سالم بن حاج محمد . حاج محمد الشبيبي بن ماسر . محمد علي . حاج محمد بن عبد الله . حاج علي تومي . حاج طيب بن حاج احمد . حاج محمد بن شعبان . حاج حسن سعده

(قسم السويس)

(اسماء) الحاج سومي بن حاج عبد الله . محمد بن احمد . الحاجي سليمان بن محمد . عبد القادر بن ابراهيم . حاج محمد بن حسن الزناقي . الحاج حمده . الحاج محمد بن بلقاسم . الحاج حسن بن محمد . عمر بن احمد . يوسف بن حموده . ديمتري جورج زهر . شكري جورج زهر

(قسم الاسماعيلية)

(اسماء) ارملة جلاله عزيزه بنت شالوم تونس . الياووا مغري . اروا مغري — حرر بالقاهرة بتاريخ

ملحوظات

تشخيص الروايات اوسفي ليالي الاحتمالات التي
يطالب اجراؤها فيها

تيا ترو (تقليد العاص) — (ر) مزاد (قق ٣٢٦

تيفوس بقري — {مشور من نظارة الداخلية في ١٥
٢١ يونيه سنة ٨٢

غير خاف ما وصلت اليه حالة مرض التيفوس القري الذي
مشا في هذا العام بين اغلب قري ويلدان القطر المصري
خصوصا الاقاليم البحرية من زيادة الانتشار حتى اصر كثر
بصالح المزارعين على ان من الواجب المروص على حصرات
ماموري الادارة عموما بدل مزيد المجهود مع الاهتمام الكلي
في اتخاذ كل الطرق المؤدية لاستئصال هذا الداء المعدية
المروص مع سريانه بتوقيف حركته توقيفا كليا — وهذا
المرض الخليل لا ياتي الوصول اليه الا بالعات الماموريين
الموما اليهم على اختلاف درجاتهم لتعديد مقتضيات الامر العالي
الذي صدر تاملا لقانون صط و ربط الصحة البيطرية وما
صدر بعده من الاوامر والمشورات في هذا الخصوص وعدم
الاهمال في الاحد بالاحتياطات والاحتراسات الصحية وعدم
العاصي ايضا عن معاقبة من يستحق المعاقبة من يرتكبون
المخالفات الموهبة على ذلك القانون — وحيث انه مع
صدور الامر العالي المشار اليه وتلك الاوامر والمشورات
دأبت على اقيام هذا العمل المهم ما زالت تزد للداخلية
الاحطارات المذمة بان المرض المذكور مستمر على حاله بل
واحد في الازدياد شغله من بلة لاحرى وهذا من عدم الاعتناء
باتخاذ الاحتياطات الحكيم بها ولقد اكد ذلك ما ورد لنا
الان من سعادة رئيس مجلس الصحة العمومية رقم ٢١ رحب
سنة ٣٠ تمرة ١٩٤٠ اذ توضح فيه ان معظم المجنات عند ظهور
مرض التيفوس القري فيها تجتري عمدتها ومشايخها واهاليها
على تكتم امره وعدم الاحارعه في حال ظهوره بولاجهم
وهذا المنة مائة ماموري الصحة من الوصول الى الاسباب
المؤدية للامية — سواء على ذلك قدراتنا لزوم اعادة
الشرا للمجتمعات عموما لاجل العائهم والشديد من طهرهم على
ماموري وحكم مروهم وعمد وشايخ واهالي القري
واللذان ايضا عدم تكتم وجود المرض بمواشيهم وولاجهم
والقيام بتليج ماموري الصحة عنه في حال ظهوره بدون
ادبي تراج او موار للمادة منقاد ما يلزم من الاحتياطات
والاحتراسات المنة لاسشارة مع عدم الاخترا على التنا رم
الحيل انت لاه محرق ولا مبر البيل المارك ولا الترع وغيره
بل يكون دعيا في انحلات المينة من طرف الصحة دوما
عميقا وانذار الجميع بالمعاقبة الشدة في اوقع من اي
تخص كان ما يوجب نصوص القانون بحكي عنه وفي تاريخه
حررنا بهذا من لزم وهذا تكتم للمادة باحراء مقصاه
تيفوس — (ر) صحة — مائية — حيوان

تبعة فرانسالان الخارجية حفظت لنفسها الحق دوما
في مناقشة ومعارضة هذه الصفة كما صار الاتفاق على
ذلك فيما بين الخارجية وجناب قنصل جنرال الدولة
المشار اليها ولما كان ذلك هو حقيقة الامر المقصود
بالتعليمات التي صدرت من هنا عن هذا الشأن
ومحافظة مصر صادفت موانع في تطبيق التعليمات
المتنوعة التي صدرت لها بخصوص التونسيين قد بادرننا
بتحريره لسعادتك للعلمية بما توضح وبتاريخه تحرر من
هنا للمالية بهذا المضمون وبعث بصورته لمحافظة مصر
للإجراء على الوجه المشروع افندم — ما تسطر اعلاه
صورة الافادة الواردة الان للداخلية من نظارة
الخارجية بتاريخ ٦ صفر سنة ١٣٠٢ تمرة ١١٤ ببيان
حقيقة المقصود بالتعليمات السابق صدورها منها في
شان التونسيين نظرا للاختلاف الذي حصل فيما
نشرته المالية عنهم بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٤ على
الكيفية التي تعلم من المطالعة وبناء عليه لزم اعلان
تكم بصورة تلك الافادة للعلم بما فيها ومراعاة
اتباعه بجهة طرفكم

تلاوة الحكم — (ر) احكام (قم ١٠١

تلاوة الشهادة على الشاهد — (ر) ينة (قم ٢١٥

تيا ترو — {قرار من نظارة الاشغال العمومية صادر في ٢٨
مايه سنة ١٨٨٧

تختص لجنة التيارات الحديوية بما هوآت (اولا)
بالنظر في جميع الطلبات المتعلقة باستعمال اي مبلغ
من المبالغ المقررة في الميزانية لمصلحة التيارات (ثانيا)
بالنظر في جميع الطلبات المتعلقة بتعيين وروت خدمة
التيارات وملاحظتهم (ثالثا) بسن وتنفيذ لائحة
ادارة التيارات الداخلية (رابعا) بالنظر في جميع
الطلبات المتعلقة باستعمال التيارات وتحرير شروط
الالتزام وعرضها على ناظر الاشغال العمومية للتصديق
عليها (خامسا) بالنظر في جميع الطلبات التي تقدم
لاستعمال التيارات موقعا لاحتفالات خيرية او خلاف
ذلك (سادسا) بتنفيذ جميع شروط الالتزام او
الانقضاء باستعمال التيارات وموقعا واتخاذ جميع الطرق
اللازمة لتنظيم ادارة التيارات سواء كان مدة



ثابت — (ر) اموال

ثبوت — (في الاجراءات المتعلقة بالثبوت)

(م) ١٥٢ اذا تراءى للمعكبة ان الفضة غير صالحة للحكم فيها ولو بعد اجراء تحقيقها جاز لها ان تامر او تاذن باثبات صحة الدعوى باوجه الثبوت المذكورة في الفروع الاتية

ثبوت — (ر) اثبات — استجواب الاخصام — بينة — خبير — خطوط — كشف على الاعيان الثابتة — يمين

ثبوت البلوغ — (ر) بلوغ

ثبوت الرشد — (ر) رشد ١٢ ذا سنة ٩٦

ثبوت رهن اوراق متداول — (ر) رهن (قت ٧٦)

ثبوت رهن سندات الشركات التجارية — (ر) رهن (قت ٧٦)

ثبوت الرهن التجاري — (ر) رهن (قت ٧٦)

ثبوت العيب الحاصل للبضائع — (ر) وكيل بالعمولة (قت ٩٩)

ثبوت الامتناع عن قبول الكمبيالة — (ر) كمبيالة (قت ١١٨)

ثبوت التوسط ودفع قيمة الكمبيالة — (ر) كمبيالة (قت ١٥٧)

ثبوت الامتناع عن دفع قيمة الكمبيالة — (ر) كمبيالة (قت ١٦٢)

ثبوت عدم صلاحية السفينة للسفر — (ر)

قبودان (قتب ٥٢)

ثبوت الغيبة — (ر) غيبة (قم ١٢٣)

ثبوت امر السكوت عن القول بالحق — (ر) مخاصمة القضاة (قم ٦٥٦)

ثمن — (محنة) (في بيان المدائن المتعلقة بالثمن)

(الفصل الاول) — في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله

(م) ٢٢٧ تسمية الثمن حين البيع لازمة فلو بيع بدون تسمية ثمن كان البيع فاسدا (م) ٢٢٨ يلزم ان يكون الثمن معلوماً (م) ٢٢٩ اذا كان الثمن حاصرا فالهلم به بحصل بمشاهدته والاشارة اليه واذا كان غائبا يحتمل بيان مقداره ووصفه (م) ٢٤٠ البلد الذي يتعدد فيه نوع الدينار المتداول اذا بيع فيه شيء بكذا ديناراً ولم يبين نوع الدينار يكون البيع فاسدا والدرام كالدنانير في هذا المحكم (م) ٢٤١ اذا جرى البيع على قدر معلوم من الفروش كان للمشتري ان يودي الثمن من اي نوع شاء من النقود الراجحة غير الممنوع تداولها وليس للبائع ان يطلب نوعاً محصوراً منها (م) ٢٤٢ اذا بين وصف الثمن وقت البيع لزم على المشتري ان يودي الثمن من نوع النقود التي وصفها مثلاً لو عقد البيع على ذهب محيدي او انكليزي او فرنساوي او ربال محيدي او عمودي لزم على المشتري ان يودي الثمن من النوع الذي وصفه وبينه من هذه الانواع (م) ٢٤٣ لا يتعين الثمن بالتعين في العقد مثلاً لو ارى المشتري المائع ذهباً محيداً في يد ثم اشترى بذلك الذهب شيئاً لا يجبر على اداء ذلك الذهب بعينه بل له ان يعطي المائع ذهباً محيداً من ذلك النوع غير الذي اراه اياه (م) ٢٤٤ النقود التي لها اجزاء اذا جرى العقد على نوع منها كان للمشتري ان يعطي الثمن من اجزاء ذلك النوع لكن يتبع في هذا الامر عرف البلد والعادة

ملحوظات

الجارية مثلاً لو عقد البيع على ريال مجيدي كان المشتري ان يعطي من اجزائه النصف والربع لكن نظراً للعرف التجاري الان في دار الخلافة اسلامبول ليس للمشتري ان يعطي بدل الريال المجيدي من اجزائه الصغيرة العشر ونصفه

(الفصل الثاني)

في بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالنسيئة والتأجيل

(م) ٢٤٥ البيع مع تأجيل الثمن وتقسيمه صحيح (م) ٢٤٦ يلزم ان تكون المدة معلومة في البيع بالتأجيل والتقسيم (م) ٢٤٧ اذا عقد البيع على تأجيل الثمن الى كذا يوماً او شهراً او سنة او الى وقت معلوم عند العاقدين كيوم قاسم او النوروز صح البيع (م) ٢٤٨ تأجيل الثمن الى مدة غير معينة كأمطار السماء يكون مفسداً للبيع (م) ٢٤٩ اذا باع نسيئة بدون بيان مدة تنصرف المدة الى شهر واحد فقط (م) ٢٥٠ تعتبر اهداء مدة الاجل والنسب المذكورين في عقد البيع من وقت تسليم المبيع مثلاً لو بيع متاع على ان منه موجد الى سنة فحبسه البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر اول السنة التي هي الاجل من يوم التسليم فليس للبائع حيث ان يطالبه بالثمن الى دقي سنة من وقت التسليم وستين من حين العقد (م) ٢٥١ البيع المطلق يتقيد بمجلاً اما اذا جرى العرف في محل على ان يكون البيع المطلق موجدلاً او مفسطاً باجل معلوم ينصرف البيع المطلق الى ذلك الاجل مثلاً لو اشترى رجل من السوق شيئاً بدون ان يذكر تأجيل الثمن ولا تأجيله لزم عليه اداء الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والعادة في ذلك المحل باعطاء جميع الثمن او بعض معين منه بعد اسبوع او شهر لزم اتباع العادة والعرف في ذلك

ثمن — (ر) تصرف — بيع (مجله)

ثمن — في بيان التزويد والتزويل في الثمن والمبيع بعد العقد

(م) ٢٥٤ للبائع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد فالمشتري اذا قبل في مجلس الزيادة كان له حق المطالبة بذلك الزيادة ولا تنفذ ندامة البائع واما اذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعده فلا عبرة بقبوله مثلاً لو اشترى عشرين بطيخة بعشرين قرشاً ثم بعد العقد قال البائع اعطيتك خمسة اخرى ايضاً فان قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس اخذ خمسة وعشرين بطيخة بعشرين قرشاً واما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يحجر البائع على اعطاء تلك الزيادة (م) ٢٥٥ للمشتري ان يزيد في الثمن بعد العقد فاذا قبل المانع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تنفذ ندامة المشتري واما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يعتبر توله حيث مثلاً لو بيع حيوان بالف قرش ثم بعد العقد قال المشتري امانع زدتك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس اخذ المشتري الحيوان المتباع بالف ومائتي قرش واما لو لم يقبل المانع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يحجر المشتري على دفع المائتي قرش التي زادها (م) ٢٥٦ حظ المانع مقدارا من الثمن

المسعى بعد العقد صحيح ومعتبر مثلاً لو بيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حطمت من الثمن عشرين قرشاً كان للبائع ان يأخذ مقابل ذلك المال ثمانين قرشاً فقط (م) ٢٥٧ زيادة البائع في المبيع والمشتري في الثمن وتزويل البائع من الثمن بعد العقد تلحق باصل العقد يعني بصيركون العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والمخط (م) ٢٥٨ اما زاده البائع في المبيع بعد العقد يكون له حصة من الثمن المسعى مثلاً لو باع ثمانين بطيخة بعشرة قروش ثم بعد العقد زاد البائع في المبيع بطيختين فصارت عشرة وقبل المشتري في المجلس بصيركانه باع عشرة بطيخات بعشرة قروش حتى انه لو تلت البطيختان المزدتان قبل القبض لزم تزويل ثمانين قرشين من اصل ثمن البطيخ فليس للبائع ان يطلب حيث من المشتري سوى ثمن ثمان بطيخات كذلك لو باع من ارضه الف ذراع بعشرة الاف قرش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقبل المشتري في المجلس فملك رجل الارض المبيعة بالشفعة كان لهذا الشفع اخذ جميع الالف والمائة ذراع المبيعة والمزيدة بعشرة الاف قرش (م) ٢٥٩ اذا زاد المشتري في ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقادراً لجميع المبيع في حق العاقدين مثلاً لو اشترى عقاراً بعشرة الاف قرش فزاد المشتري قبل القبض في الثمن خمسمائة قرش وقبل البائع تلك الزيادة كان ثمن ذلك العقار عشرة الاف وخمسمائة قرش حتى لو ظهر مستحق للعقار فدينه وحكم له به وتسلمه كان للمشتري ان يأخذ من البائع عشرة الاف وخمسمائة قرش اما لو ظهر شفيع لذلك العقار فمن حيث ان حق الشفع يتعلق باصل الثمن المسعى وكون تلك الزيادة التي صدرت بعد العقد تلحق باصل العقد في حق العاقدين لا يسقط حتى ذلك الشفع فلذا لا تلزمه تلك الزيادة بل يأخذ العقار بالعشرة الاف قرش التي هي اصل الثمن فقط وليس للبائع ان يطالبه بالخمسمائة قرش التي زادها المشتري بعد العقد (م) ٢٦٠ اذا حط البائع من ثمن البيع مقدارا كان جميع المبيع مقادراً للباقي من الثمن بعد التزويل والمخط مثلاً لو بيع عقار بعشرة الاف قرش ثم حط البائع من الثمن الف قرش كان ذلك العقار مقادراً للنسبة الاف قرش الباقية وبناء عليه لو ظهر شفيع للعقار المذكور اخذ به تسعة الاف قرش فقط (م) ٢٦١ للبائع ان يحط بجميع الثمن قبل القبض لكن لا يلحق هذا الحط باصل العقد مثلاً لو باع عقاراً بعشرة الاف قرش ثم قبل القبض ابراء البائع المشتري من جميع الثمن كان للشفيع ان يأخذ ذلك العقار بعشرة الاف قرش وليس له ان يأخذه بدون ثمن اصلاً

ثمن — (قانون مدني) ٢٦٢ يحسب على المشتري وفي الثمن في الميعاد وفي المكان المعين في عقد البيع والشروط المتفق عليها فيه (م) ٢٦٣ في حالة عدم وجود شرط صريح في الدفع يكون الثمن واجب الدفع حالا في مكان تسليم المبيع واذا كان الثمن موجدلاً يكون دفعه في محل المشتري (م) ٢٦٤ اذا لم يحصل الاتفاق في عقد البيع على احسب فوائده الثمن لا يكون للمانع حق فيه الا اذا كتب المشتري بالدفع تكليفاً

رسمياً أو كان المبيع الذي سلم ينتج منه ثروات أو أرباح أخرى (م) ٢٢١ وإذا تعرض المشتري في وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على البيع أو ناشئ من البائع أو ظهر بسبب يخفى منه نزع الملكية من المشتري فله أن يجس الثمن عنده إلى أن يزول التعرض أو السبب إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطلب الثمن مع أداء كفيل للمشتري (م) ٢٢٢ إذا لم يدفع المشتري ثمن المبيع في الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب دفع البيع وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن (م) ٢٢٣ يجوز للمحكمة أن تعطي لأسباب قوية ميعاداً للمشتري لدفع الثمن مع وضع المبيع تحت الحجر عند الاقتضاء ولا يجوز أن يعطى الميعاد واحد (م) ٢٢٤ إذا اشترط فسخ البيع عند عدم دفع الثمن فليس للمحكمة في هذه الحالة أن تعطي ميعاداً للمشتري بل بتفسخ البيع إذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه بذلك تنبيهاً رسمياً إلا إذا اشترط في العقدان البيع يكون مفسوخاً بدون احتياج إلى التنبيه الرسمي (م) ٢٢٥ وفي بيع البضائع أو الامتعة المقولة إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي

ثمن مسمى — (ر) بيع

ثمن المثل — (ر) بيع

ثمن قدح — (ر) اردب

ثوابت — (ر) اموال — سفينة (ق) ٤

ثورة عام ١٨٨٢ — { ارادة سنية صادرة بالتفويض إلى ديوان الداخلية وباقي دواوين الحكومة العالية بتاريخ ١٧ بويه سنة ١٢٨٢ بتعيين سعادة اسمعيل راغب باشا رئيساً لمجلس النظار وامره بتشكيل وانتخاب هيئة يعتمد عليها

حيث ان الحالة المحاصرة تستدعي وجود هيئة تعتمد عليها في مباشرة اشغال ومصالح الحكومة انتخبه اوعيناه سعادة اسمعيل راغب باشا رئيساً لمجلس النظار وامرناه بتشكيل واعصاب هيئة يعتمد عليها والعرض عنها الطرفا لصدور امرنا باعتبارها فيكون في علمكم احالة مقام الرئاسة لعمدة الشا المشاير اليه وكونوا جميعاً بدأ واحدة في المساعدة والمعونة وصرف الاقتدار والامكان لما فيه انتظام الادارة وحسن سير الاعمال واستنباب الامن والراحة باطراف واكاف البلاد سال الله التوفيق والاصلاح

ثورة عام ١٨٨٢ — { امر كريم صادر لسعادة اسمعيل راغب باشا بتاريخ غرة شعبان

سنة ١٢٩٩ بتعيينه رئيساً لمجلس النظار وتشكيله هيئة جديدة — بناء على ان اهليتكم وحسن درايتم وصادقتكم من الامور المسئلة قد استندوب بطرفنا تعيينكم رئيساً لمجلس النظار فيانزم المبادرة بانتخاب وتشكيل الهيئة اللازم وجودها معكم والعرض لطرفنا عنها لصدور امرنا بتعيينها والامول بعونه تعالى وا لكم من الدربة اليانة ان يصير الحصول باقرب وقت

على انتظام الاحوال وسير الحركة العمومية على احسن منوال { العربية المقدمة من سعاد

ثورة عام ١٨٨٢ — { اسمعيل راغب باشا للعضد الفخيمة الخديوية بانتخابه النظار الاتي بانهم للنظارات الاتي بياهم والتماس صدور الامر الكرم بذلك مع توليته نظارة الخارجية (مولاي) لقد تفضلتم علي بتشكليتي هيئة مجلس نظار واني لشاكر للجناب العالي على اقراره اهليتي وصادقتي وشاكر لمولاي ايضاً اذ نكرم علي بالاعتداد في احالة انتظام الاحوال المحاصرة باقرب وقت وسير الحركة العمومية على احسن حال وحيث ان اقصى احلاصي وغاية امالي واجتهادي هي الاستغصال على ما احمل علي من لدن سيدي المعظم بغوس ومساعدة فحمتكم وبالتحذرفقائي الموافقين على هذه المقاصد الخيرية فامولي من عناية الله تعالى الحصول على مقاصد لالتكم العاداة النافعة والمستدعة للبحاج والندم عمومنا التي جعلها مراحمه اساساً لوطنتنا العزيزة بناء على امر جلالتم الكرم بتشكيل الهيئة اعرض اسموكم التوجيهات الاتية سعادة احمد باشا رشيد (ناظر الداخلية) سعادة احمد باشا عراي (ناظر الخارجية) والبرية) سعادة عبد الرحمن بك رشدي (ناظر المالية) سعادة علي باشا ابراهيم (ناظر الخزانة) سعادة محمود باشا الملكي (ناظر النافعة) (الاتصال) سميت بذلك لانسافة الزراعة عليها سعادة سليمان باشا اياطه (ناظر المعارف) سعادة حسن باشا الشريعي (ناظر الاوقاف) — فاذا وافق هذا الانتخاب لدى حضرتكم العربة فالتبس به دور امرها الكرم بذلك مع تفصلها علي بوابتي نظارة الخارجية كما تفصلت علي بتوليقي رئاسة مجلس النظار واقدم مزبذاة احترام التام للمصحة الخديوية واتشرف بان اكون خادم حلالكم الامين

ثورة عام ١٨٨٢ — { امر عال صادر لسعادة راع — باشا رئيس مجلس النظار تاريخ ٤ شعبان سنة ١٢٩٩ بالتصديق على اعلاه النظار اشارة اليهم الطارات المذكورة ونفاة ملارة الخارجية في عهده

علاوة على مقام الرئاسة انه بناء على اعراضكم لادراها بانتخاب النظار الذين استسمن تشكيل الهيئة الجديدة منهم تحت رئاستكم قد استندوب لديها استسماكم في ذلك وهو بقاء نظارة الخارجية في عهدتكم علاوة على مقام الرئاسة وتعيين احمد رشيد باشا نظراً للداخلية وبقاء احمد عراي باشا نظارة الجهادية والبحرية وتعيين عبد الرحمن رشدي بك نظراً للمالية وعلي ابراهيم باشا ناظراً للثقافية ومحمود باشا الملكي ناظراً للنافعة وسليمان باشا اياطه ناظراً للمعارف وحسن شريعي باشا نظراً للاوقاف وفي تاريخه صدرت اوامرها للنظار المشار اليهم بذلك وهذا لعطوفكم اشعاراً بما ذكر حسنا توافقت به ارادتنا

ثورة عام ١٨٨٢ — { التقرير المقدم من حصنة — عطوفتكم لورئيس مجلس النظار

الى المحصرة الخيمة الخديوية بعرضه الاموال التي تعبرها الهيئة المشككة تحت رئاسته اساساً لجميع احوالها (مولاي) توجعت الي عناية عظمتكم معهدتم الى تشكيل

ملحوظات

ستساعدنا كل المساعدة على القيام برعايتها خصوصاً دولتنا العلية العثمانية التي لا يسرها الا ان ترى اهالي اوطاننا في ارغد عيش ورفاهية نال فان حسن لدى مولاي ما اوضحته في هذا البيان فليحسن بالتصديق على هذا التقرير والى لعظمتكم العبد الخاضع والمخادم المتواضع

ثورة عام ١٨٨٢ (ارادة سنية صادرة لعطوفتو رئيس مجلس التطار راغب باشا في ٤ شعبان سنة ١٢٩٠ بالتصديق على الاصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة اساساً لجميع اجرائاتها)

انه لو توفي في تمام في فطنكم واعتدي على حسن درايتكم قد كنتم في هذا الوقت المهم بتشكيل هيئة فطارة جديدة تحت رئاستكم بحصل بها الثقة في هذه الاحوال الخاصة عاجتم لذلك ورفعتم اليها بيان مبادي هذه الهيئة وهي اقرار الاصول المقررة الواجبة الرعاية بنقصى الرمانات السلطانية العلية الشان والوامر المتعلقة بتنظيم المالية والكفالات المأخوذة لتسديد سداد الديون المنتظمة والطرق التي اعدت لتسديد الديون السائرة ووجود قلم المراقبة على حدوده المقررة بجميع ماحواه قانون النصفية ولوائح تأسيس وانتخاب مجلس النواب وجمع العهود والمواثيق الدولية مع اشتراك هيئة التطار مع مجلس النواب في ترتيب اصول على قواعد اساسية موافقة للاصول الثابتة وتصديقاً عليها تكون اصولاً سياسية تعين حقوق المحكام والمحكومين من كل صنف والقوانين الادارية والنصائية وتظيم حالة الادارة والقضاء على وجه يلتم مصالح البلاد ويحيط لها صورتها المدنية ثم ومن تلك المبادي ما يتبادر العمل من اول يوم يستلم فيه التطار وظائفهم وهو (اولاً) اصدار عهدهمومي اعلان في الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية عن كل من عليه مسئولية اوله اشتراك في حوادث الاحداث الاحيرة عنا المسؤولين والمشاركين في حادثة الاسكندرية وفي المواد المخفوية فلا يتسلبها العنو (٢) لا يعامل احد بمجزاء ما الا بعد محاكمته في مجلس بمقتضى القانون وصدور الحكم عليه (ثالثاً) لا تخري مخبرات في المصالح السياسية من ماموري الحكومة مع احد وكلاء الدول بالنظر المصري الا من طرف ناسر الخارجية فقط وعليه ان يستشير مجلس التطار في الامور المهمة وان حصل مخافة من احد المامورين فلا تعتبر ولا يعتد بها (رابعاً) الاوامر التي تصدر بالاجراء والعمل يكون اصدارها على موجب الذكر بتو المورخ ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ لآخر ما اوصحنوه عن وحبو الاهتم في وسائل اتساع المعارف والنصح ونحسين احوال الزراعة والتجارة وكل ما يعود على البلاد بالثروة والنعوة وحيث ان هذه المبادي التي ينص عليها هي اساس اوكرائنا في ذلك من الوسائل والوسائط الموصلة لانساب العمران وسعادة البلاد فاعلم بالعمامة اذ فيه وحسن مساعي الهيئة الجديدة اجراء كل ما يعود بالفائدة وانتظام الاحوال نساه التوفيق والملاح

ثورة عام سنة ١٨٨٢ (ثورة عسكرية) — (٢٠) ر) تعويضات : عصيان : لجنة تحقيق جنبايات وجنح عام

هيئة نظارة جديدة فاول واجب علي ان اعرض على سامعكم الشريعة الاصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رئاستنا اساساً لجميع اجرائاتها فاعرض ان حالة الفطر المصري قد اخذت اشكالا متنوعة في ازمته متقاربة بالنسبة للامور المالية والادارية غير ان الحكومة قد تقررت فيها اصول واجبة الرعاية في جميع الاحوال ولها اصول ينبغي تقريرها في المستقبل على قواعد راسخة ايضاً اما الاصول المقررة الواجبة الرعاية فهي الرمانات السلطانية العلية الشان والوامر الصادرة في تنظيم المالية والكفالات المأخوذة لتسديد سداد الديون المنتظمة والطرق التي اتخفت لتسديد الديون السائرة ووجود قلم المراقبة على حدوده المذكورة في الامر الكريم الصادر بتحديد ما حواه قانون النصفية وتأسيس مجلس النواب بلائحه الاساسية والانتخابية الصادر عليها الامر العالي باعتمادها وجميع العهود والمواثيق الدولية فجميع هذه الاصول الناجمة التي روعيت قبل الان بكال الصبط ستراعى في هيئة النظارة الجديدة بغاية الدقة بل ان هذه الهيئة ستأخذ بجميع الاسباب الموجبة لتثبيت هذه الاصول وثبوتها جانباً فانها ترى في ذلك توفيق بين المصالح يعود على البلاد باجل المانع واما الاصول التي بمسئول الحيد في ترتيبها على قواعد اساسية موافقة للاصول الناجمة توضع باشتراك هيئة النظارة مع مجلس النواب وتصديق عهدهمومي في الاصول الاساسية التي تعين حقوق المحكام والمحكومين من كل صنف والقوانين الادارية والنصائية وتظيم حالة الادارة والقضاء على وجه يلتم مصالح البلاد ويحيط لها صورتها المدنية فهذه الاصول سناتي على ما في الوسخ لاصلاحها ومنها ما يخصه بالذكر لضرورة المحوادث التي طرأت على البلاد اخيراً ويتبادر العمل به من اول يوم يستلم فيه التطار وظائفهم وهو (اولاً) ان يصدر عهدهمومي اعلان في الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية عن كل من عليه مسئولية اوله اشتراك في المحوادث الاخيرة وهذا عدا المشاركين والمسؤولين في حادثة سكندرية وفي المواد المخفوية فلا يتسلبها العنو (ثانياً) لا يعامل احد بمجزاء ما الا بعد محاكمته في مجلس بمقتضى القانون وصدور الحكم عليه (ثالثاً) لا تخري مخبرات في المصالح السياسية من ماموري الحكومة مع احد وكلاء الدول بالنظر المصري الا من طرف ناسر الخارجية فقط وعليه ان يستشير مجلس التطار في الامور المهمة وان حصلت مخافة من احد المامورين فلا تعتبر ولا يعتد بها (رابعاً) الاوامر التي تصدر بالاجراء والعمل يكون اصدارها على موجب الذكر بتو العالي المورخ ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ — وما نرى الاهتم به واجماً علينا ايجاد الوسائل لتوسيع دائرة المعارف والصانع ونحسين احوال الزراعة والتجارة وكل ما يعود على البلاد بالثروة فهذه بامولاي هي المبادي التي يكون عليها العمل من هيئة نظارتكم الجديدة ولا ريب في انها تكون كافية لاهالي الديار المصرية باثم القوائد وان لي وثوقاً تاماً بان الدول العظيمة ستعد هذه الاصول ضامة للراحة والمدو الايديين وان جميعها

١٨٨٢ محجة عسكرية : مدة طويلة : معاش ٢٥ صفر
سنة ١٣٠١ نمرة ٤٤ : عفو
ثورة سودانية — (١) امر عال رقم ١٧ ص سنة ١٣٠١
(٢٨٨) د-ميرسة ١٨٥٥ للمعادة باكر باشا
حيث اننا عيناكم بامورية اطفاء الثورة القائمة بالجهات
الكائنة بين بربر وسواكن وحفظ خط المواصلات بين
هاتين التماطين وهذا بناء على ما هو معلوم ومشهور
عنكم من المحمة والاستعداد في الامور العسكرية فقد
رأينا لزوم الايضاح لكم بوجه الاجمال عن افكارنا فيما
يتعلق بالحركات التي تستدعيها ماموريتكم المذكورة
وهو — انه من لوازم هذه المامورية ان تستعملوا
اولاً كافة الوسائل السلمية والطرق السياسية بقصد
استجلاب قلوب مشايخ العربان على اختلاف قبائلهم
للطاعة والانقياد قبل استعمال القوة وبما ان العساكر
الابندرية الموجودة الان بسواكن سينضم اليهم
اورط سودانيون تحت قومندانة الزبير باشا الذي
لكم الرئاسة عليه مباشرة ولا شك في انه يساهل عليكم

اجتناء ثمرات ما للباشا الموماليه على القبائل السودانية
من النفوذ المشهور ولقد رحضنا لكم في هذه المامورية
باستعمال القوة الملكية والعسكرية في جميع انحاء
السودان التي تصلون اليها كما اننا صرحنا لكم بتنفيذ
احكام الاعداد التي تصدر من المحاكم العسكرية على
رجال العسكرية او من المجالس الاعتيادية على رجال
الملكية ولكم ايضاً ان تضعوا تحت الاحكام العرفية
كل مدينة او اقليم يرى لكم لزوم وضعه تحت هذه
الاحكام وان تجروا مقتضاها هذا ما اقتضته ارادتنا
فيما يختص بالاعمال التي ستكون ادارتها بيدكم ولنا
الثقة التامة في استعدادكم وفي اخلاصكم الثابت لنا كما
ان مامولنا الحصول على اكبر المزايا واسن النتائج
من المامورية الموكولة لعهدكم

ثورة سودانية — (٢) ر) سودان

ثيب — (٣) ر) مهر — نكاح الخخير والصغيرة
بلوع —



ج

نظراً لما اتبع من ظهور داء الجدري الطبيعي ببعض
جهات المديريات والغور وغيرها ناشئ ذلك من عدم
اجراء عملية التطعيم التي كانت توقف سيرها لتنفيذ
تلك المادة من الجهات الصحية في زمن الثورة فانه
عرض له من حضرة مفتش صحة وجه بحري ولحقته
بان مشايخ النواحي واقع منهم تاحيرات في تقديم
الاطفال للحلاقين والحكام ولكن هذا مما لا ينبغي
الاهمال فيه رغب المجلس التأكيد من هنا على عموم
الجهات بالزام كافة عمد ومشايخ وصيارف النواحي
ومشايخ البنادر وحواري الثغور بان يقدموا الحلاقين
والحكام المتوطنين بهذه العملية كامل الاطفال اولاً
فاولاً بلا تساهل ولا اهمال للحصول على اجراء التطعيم
لمن لم يسبق اجراؤه لهم وتجديده لمن يستحق التجديد
وحيث ان الاهمال الواقع في هذا الامر مما يضر جداً
بالحالة الصحية فلهذا ووقاية من اصابة من ربما ان يصابوا
بداء الجدري الطبيعي ومنعاً لظهوره وانتشاره قد كتب
في تاريخه لجهات الاقتضاء بما لزم عن ذلك وبالحملة
هذا تكمل للمبادرة بالزام من يكونوا بجهة طرفكم
من سلف ذكرهم بالاجراء حسبما توضح آنفاً والامل
انه بهمتكم لا يقع ادنى تراخي او فتور فيما ذكر حفظاً
لنظام الصحة العمومية

جدري — قرار من طرة الدخيلة في ٢٣ صرسة ٢٠٢
بناء على طلب ادارة الصحة العمومية وبعد الاطلاع
على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة

جار — (ر) شفعة : حائط (مجلة : شفعة) ق ٧٣
جارح — (ر) مستخدم الحكومة (قق ١١٨١١٧)
جاسوس — (ر) حكومة (قق ٧٢ : ٧٣ : ٧٦)
جامع — (ر) منفعة عمومية (ق ٩)
جاموس — (ر) حيوان ماشية
جاني (احصار الجاني) — (ر) ضبطية قضائية (ققج
جائر — (ر) وصي (تصرفات ش ٤٥٠)
جبر الخليج — (ر) خليج
جبل اسود — (ر) روسيا ٢٨ سنة ١٢٩٧
جثة — (ر) جنابات وجنح (قق ٢١٧ — عقوبة
الجنابات (قق ٣٠)
جثة حيوان — (ر) مخالفات (قق ٣٤٤) حيوان
جد — (ر) نكاح — كفاءة مهر : ولاية الاب
— وصي
جدار — (ر) سرقة (قق ٢٨٧ : مخالفات (قق ٣٤٧)
جدري — (المادة المجدرية) صادر في ١٧ رسة ١٣٠
(٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢)
مجلس الصحة العمومية قدم للداخلية مكاتبة رقم ١٠
الجارسيه نمرة ٦٣ تفيد انه مع ما صدر منه لسائر
ماموري الصحة بكافة جهات القطر تأكيداً لما سبق
بالمبادرة في تطعيم من يستحق تطعيمه المادة الجدريه
وتجديد ذلك على وجه الاستمرار لمن يستحق التطعيم
من بعد مضي خمس سنوات او سبع لا اقل اعتباراً
من تاريخ التطعيم الاول حفظاً للصحة العمومية

٨٥ قررنا ما يأتي (م) ١ الذين يتأخرون عن تقديم ابائهم للأطباء في ثاني اجمع تطعيم الجدري لمناظرة نجاح العملية من عدمه يجازون بدفع غرامة قدرها ٥٠ مسون قرشاً (م) ٢ في حالة عدم اقتدار المذكورين تستبدل الغرامة بسجن خمسة ايام

جدري — (ر) صحة جاسنة ١٣٠٣

جدري ضائي — (ر) صحة يطرية اول فبراير سنة ٨٣ (فصل ثالث)

جدول القضايا — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١ م ٦

جدول مخصوص — (ر) حضور (م) ٨٠

جراح — (ر) شهادة مدرسية : اسقاط الحوامل (ق) ٢٤٢ — (ق) ٢٨٤

— تزوير (ق) ١٩٩ — رشوة

جرجا — (ر) تفتيش الري ٢٠ نوفمبر سنة ٨٩ — محكمة اهلية ٢٧ يونيو سنة ٨٩

جرجيه (ترعة) — { قرار اداري صادر في ٢٢ يناير سنة ٨٩ نمرة ٥٢٢

بناء على ما عرضه علينا جناب مفتش عموم الري قررنا ما هوآت (م) ١ تعبر ترعة الجرجية الآخذة مياهها من بحر الفرق بمديرية الفيوم ترعة عمومية وليس لاحد فيها حق احتكار ولا امتياز باي وجه من الوجوه

جرح الملاح — (ر) ملاح (ق) ٧٧ — ٧٨ — ٧٩ جرح تعدي من غير قصد القتل — (ر) جنابات وجمع (ق) ٣١٥

جرح نساء عنه فقد منفعة او قطع عضو — (ر) جنابات وجمع (ق) ٢١٨ — ٢٢٠

جرح نساء عنه مرض يزيد على العشرين يوم — (ر) جنابات وجمع (ق) ٢١٩ — ٢٢٠

جرح من غير قصد — (ر) جنابات وجمع (ق) ٢٢١ جرح مقترون بعصيان او نهب — (ر) جنابات وجمع (ق) ٢٢٢

جرح بناء على امر رئيس — (ر) جنابات وجمع (ق) ٢٢٤

جرح لضرورة المدافعة : (ر) جنابات وجمع (ق) ٢٢٥

الجرح ليلا منع الصعود الى منزل ونحوه — (ر) جنابات وجمع (ق) ٢٢٦

جرح رجال الضبطية والبوليس — (ر) جنابات وجمع (ق) ٢٢٨

جرح (عذر) — (ر) جنابات وجمع ٢٢٨ : ٢٢٩ جرح (دية) — (ر) جنابات وجمع (ق) ٢٣٠

جرح — (ر) سرقة (ق) ٢٨٨ — ٢٩١ — تخريب (ق) ٣٣٦

جرد — (ر) افلاس — شركة مدنية — دفتر تجاري (ق) ١٣ — ١٤ — ١٥

جريدة الاموال المقررة والاوراد — منشور في ٢ يناير سنة ١٨٨١

(تعليمات لصيارف البلاد بالمديريات عن انشاء الجرائد وتحرير الاوراد)

من حيث قد عمل رسم جديد لجرائد الاموال المقررة والاوراد بنواحي المديريات العمل به من ابتداء سنة ١٨٨١ وجرى طبع الجرائد والاوراد المذكورة حسب الرسم وارسل لكل مديرية اللازم لها العملية السنة الحاضرة من تلك الجرائد والاوراد المشتملة على اصول وحصوم فالاصول معمول فيها لكل نوع باب مخصوص من انواع الاموال المقررة على وجه العموم بكافة المديريات معنون باسم النوع المخصص به ومتروك ثلاث خانات بالجريدة على يياض منهم اثنتان الانواع التي توحد ببعض المديريات دون البعض مثل مصاريف التربة الابراهيمية وتمن تقاوي بمديريات قبلي والثالثة لالتجارات بالمديريات عمومًا وكذا في باب الحصوم معمول لكل نوع من انواع الاموال المقررة عمومًا حانة مخصوصة مطبوع بآلاها اسم النوع لتوريد تسديداته بها ومتروك ايضًا ثلاث خانات على يياض لتسديدات الثلاثة انواع السالف ذكرها ولما كان توريد اصول وحصوم انواع الاموال بالجرائد والاوراد المحكي عنها يستدعي لبعض تعليمات لسريان العمل بوجوبها قد توضع ادناه اللازم اجراؤه الان

(في انشاء جرائد الاموال)

(م) ١ يكون بالجريدة لكل مول حساب خاص به بحيث لا يشترك تختان بعقيمة واحدة والحساب

ملحوظات

ربط الاموال على كافة انواعها بالجرائد والاوراد يكون كل نوع قائم بذاته ما هو المال والعشور الذين لها خدمة وثمن ورد يصير ربطها بما فيها ذلك والانواع التي تكون عليها خدمة فقط يضم عليها ما يخصها من الخدمة بحيث ان اجمالي مفردات الاسماء يكون مطابقاً لاجمالي البلد المربوط بالمديرية عن كل نوع من انواع الايرادات (م) ٧ كل ما استجد اضافته في بحر السنة يغطي عنه الاخطار اللازم من المديرية لأمور المركز او القسم حتى من طرف المأمور يتحرر للصراف بالاضافة وبموجب ذلك الصراف يجري الاضافة على اربابه بانواعه في الشهر الذي يحصل فيه الاضافة بالمديرية (م) ٨ كل جريدة بلد يكون تابعها دفترًا ذيلًا لها وهذا الدفتر يشتمل على مجموع انواع الاموال المقتضى تحصيلها في بحر السنة بالبلد والمتحصل منها شهرًا محتوي اصولًا وخصوصًا فالاصول يورد بها الاموال المربوطة على البلد نوعًا نوعًا من واقع اصول الممولين بالجريدة بكيفية ان كل ممول يؤخذ له خاتمة بوضع فيها انواع الاموال المطلوبة منه نوعًا نوعًا بدون توضيح اسمه بل يكتفي بوضع غمرة صحيفة الجريدة الوارد بها اصوله والخصوم يورد فيها المتحصلات بانواعها تنهريًا من واقع تكوين اليومية

(فيما يتعلق بالاوراد)

(م) ٩ يعطى لكل ممول في اول السنة حسب الاصول المقررة بدون استثناء مما كان سواء كان من الاهالي او من الذوات او من الاوروباويين في حال ربط اي نوع من انواع الاموال عليه ورد مبين فيه اصل المطلوب منه ويتوضح به عن الاموال والعشور تقسيط كل شهر امام شهره وكل مبلغ يجري تحصيله يصير توريده في خصومه من اصل النوع المدفوع منه (م) ١٠ تسليم الاوراد يكون لذات اربابها او لوكلائهم او لمن هو موجود بالاطيان كما وارباب الجمالك والاباعد والعرب قسّم اورادهم للمقيمين من طرفهم في اشغال الزراعة سواء كانوا وكلاء او نظار او خولاء او مزارعين او مستاجرین (م) ١١ اوراد الاموال المطلوبة من قومسيون الاراضي والدائرة السنية وديوان الاوقاف والمدارس وتفتيش الحزيرة التابع

المذكور يشتمل على اصول وخصوم فالاصول يورد بها المطلوب منه عن السنة وفي الخصوم ما يدفع منه دفعة دفعة (م) ٢ الاموال المقسط دفعها على مقتضى دكرينو ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ تورد بالاصول ويوضع امام كل شهر قيمة قسطه لاجراء التحصيل بمقتضاه اما باقي انواع الايرادات فيجري تحصيلها بالمواعيد المقررة لها وهي (الويركو) حسب التقاسيط التي تعمل له بمعرفة المديرية بحيث يتم تحصيله بالكامل لغاية ٢٠ نوفمبر (عوائد الاملاك) يجري تحصيلها حسب التعليمات التي تعطى عنها للصارف من المديرية بحيث انتهاء تحصيلها يكون لغاية ٢٠ نوفمبر (عوائد المعاصر) ترح ما قبله (عوائد الاغنام والشعاري) يجري تحصيلها حالاً بعد التعداد (عوائد زراعة الدخان والتبناك) بعد المساحة واخذ الجشاني اللازمة عنها يجري تحصيلها في وقت المحصول بدون تاخير شي منها بحيث ان يكون تحصيلها قبل التصرف في المحصولات بالتطبيق لديكريني ١٩ يناير سنة ٨٠ و ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ (مصاريق الري التربة الابراهيمية) يجري تحصيلها بنسبة تقاسيط الاموال والعشور الشهرية (ثمن التقاوي بمديريات قبلي) شرح ما قبله (الايجارات) يجري تحصيلها في المواعيد المقررة بشروط الايجار (م) ٣ مال وعشور الاطيان يجري ربطها ما هو المال حسب الاصول المتبعة والعشور حسب الجداول المرسولة من المديريات للصارف في اوائل سنة ٨٠ بمراعاة ما صار نقله من يد ليد حسب تصريحات المديرية عن النوعين مع ما يكون استجد (م) ٤ التوالف التي يجري تنزيلها مؤقتاً من المال والعشور تحت تحقيقها والنظر فيها بمعرفة المالية يكون بمقتضى اذونات من المديرية ولا يسوع لاي صراف كان تنزيل اموال توالف بدون تصريح من المديرية وعلى المديرية ان تلاحظ عدم تنزيل شي خلاف المستنزل حسب وارد ميزانية السنة (م) ٥ باقي انواع الاموال يجري ربطها بجرائد النواحي على مقتضى الدفاتر التي ترسل من المديرية مصدقاً عليها منها بحيث الدفاتر المذكورة يكون الوارد بها عن المطلوب من كل شخص ومفقط قرينه بالعربي (م) ٦

باعتها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المتشكي او على مجرد نشر المحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش (م) ١٧١ من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدمة يانها ما جرى في الجلسات العلنية المتقدمة في المحاكم على غير حقيقة فاصدا بذلك قصداً سيما بما يجرى بالجزء المذكور في المادة السابقة وهذا مع عدم الاحلال بالمحكم عليه بعقوبات اشد من الجزاء المذكور اذا اقتضى الحال ذلك بان كانت رواية مشتملة على سب او قذف او افتراء (م) ١٧٢ كل من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدمة ما جرى في المناولات السرية بالمحاكم استثنائية كانت او انتدابية يعاقب بالجزاء المقرر في المادة السابقة وهذا مع عدم الاحلال بالمحكم عليه اذا اقتضى الحال ذلك بعقوبات اشد من الجزاء المذكور في حالة وقوع سب او قذف او افتراء (م) ١٧٣ يعاقب بالحبس من شهر الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش كل من نشر باحدى الطرق المتقدمة ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعانة او باشر بنسبه جمعها لعويض العرامات او المضاربين والتصميمات المحكوم بها على شخص ما بسب ارتكاب جريمة او حجة (م) ١٧٤ يحكم بالعقوبات المقررة في المواد السابقة على الاشخاص الاتي ذكرهم بصفة مرتكبين اصليين للجريمة او الخفية على حسب الترتيب الاتي — مديرو الجرائد والرسائل الدورية واصحابها فان لم يوجدوا فالمولون لتلك الجرائد والرسائل وان لم يوجد المؤلفون فما فاصحاب المطابع التي طبعت فيها اذا وقع منهم ذلك بناء على تواطئهم مع المرتكبين الاصليين مع علمهم بعدم حوال الطبع وان لم يوجد اصحاب المطابع فيحكم بتلك العقوبات على من باع الجرائد والرسائل المذكورة او وزعها او لصنها على المحيطين ومنى اقيمت الدعوى على مديري الجرائد او الرسائل واصحابها بصفة مرتكبين اصليين للجريمة او الحاية فبهم المؤلفون بصفة متاركيين لم (م) ١٧٥ اذا اقيمت دعوى على اي شخص بسب ارتكابه جريمة او حجة بواسطة اصحاب الجرائد او غيرها من سرق النشر بحوزة ضبط الرسوم ومضوعات وادعيات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والادعيات والرسوم وغيرها من دون الطبع والنشر — ويلزم ان يكون المحكم الصادر لعقوبة مشتملاً بحسب الاقتضاء على امر بارته او اعاد كره او عصى الاذنية التي صطلت او تصبط فيها بعدد يسوغ بها اصدار امر بفتح المحكم المذكور في حرية واحدة او اكثر ولتلقه على المحضر تصاريح من ضرب المحكوم عليه — ويجب على كل حرية او رسالة دورية ان تنشر المحكم اذ دريشه في احد اعدادها التي تنشر في شهر "شهر" في صرفه المحكم المذكور وان تاحرت عن ذلك حكم بعقوبة (م) ١٧٦ كل من علم صدور حكم مترتب على وقوع مرتكب في رسالة ومضوعات او رسوم او نقوش سلباً كان عليه بذلك حقيقاً واعتدالياً بان كان المحكم سراً

بالجريدة الرسمية ثم طبع مع ذلك ثانياً الرسالة او المطبوعات او الرسوم او النقوش المذكورة او باعها او وزعها عوقب باشد العقوبات التي يحكم بها على مولف تلك الرسالة وغيرها مما ذكر (م) ١٧٧ المحكم على من ارتكب جريمة بواسطة المطبوعات يترتب عليه خنالعو الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها او مديريها وفصلاً عن المحكم بلغوا الجريدة او الرسالة في نفس المحكم الصادر بالعقوبة يجوز ان ينص فيه ايضاً بتفيل المطبعة التي طبع فيها ذلك فعلاً مؤقتاً او موقداً اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً في ارتكاب الجريمة الصادر المحكم بشأنها واذا ارتكب احد بواسطة المطبوعات حجة غير المحكم المصغر بافراد الناس وحكم عليه بسب ذلك ثم عاد في اثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب حجة من نوع الاولى يسوغ في هذه الحالة اصدار امر في المحكم الثاني الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة او الرسالة الدورية لمدة اقلها خمسة عشر يوماً واكثرها شهر — وان تكرر منه ذلك ثالث مرة في اثناء المدة المذكورة يجوز المحكم تعطيل الجريدة او الرسالة من شهرين الى سنة اشهر — ويجوز ايضاً اصدار امر في نفس المحكم اصدار العقوبة في اول مرة تعطيل الجريدة او الرسالة من شهرين الى سنة اشهر اذا كان المحكم المذكور صادراً بسب التعريض على ارتكاب حجة غير الجاهات المصغر بان المحكومة ولم يترتب على ذلك التعريض فعل المجابة او كثر صدرت بسب الطعن في مستند الخديوية المصرية او في نظام حقوق الوراثة فيها او في حقوق المحصرة الخديوية وبموذها او بسب الطعن في حقها — وفي حالة صدور حكم ثان او حكم اخر بعده في اثناء السنتين التاليتين الحكم الاول سواء كان بسب التعريض على فعل تلك المجابة او بسب الطعن والنقص المتقدم ذكرها يجوز اصدار امر في نفس المحكم الصادر بالعقوبة بالغاء الجريدة او الرسالة الدورية بل وتقبل المطبعة فعلاً مؤقتاً او موقداً اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً في فعل ما وقع (م) ١٧٨ اذا اقر احد رؤسا الهيئات في اثناء تاديبه وطيفته وفي مجلس عمومي مثله تضمنت قدحاً او دماً في الحكومة او في قانون او في امر صدر من محصرة الخديوية او في عمل من اعمال هيئات الادارة العمومية او نشر بصفة نصلح او تعليمات دينية مشتملة على تني من ذلك يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوم الى شهرين مع عدم الاحلال بالمحكم عليه عقوبات اشد من هذه العقوبة اذا تضمنت الملة او الرسالة حجة اجتمعت من احدى المذكورة

جريدة رسمية — { منشور من طاعة الداخلية في ٢٩ صفر سنة ١٢٠٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٤٤) لا يقتضى على حضرتكم ان مجلس النظر كلف نظارة الداخلية باستجاء الاوامر والذكرينات الخديوية والقرارات والامور وغيرها المتخذة اساساً للاجراءات الادارية وطبعها في مجموعة كما حصل فيما سبق طبعه

ملحوظات

واشار باستمرار جمع كل ما يصدر بعد ذلك من الاوامر والذكريات والمنشورات وقرارات المجلس وطبعها شهرياً كما هو جار في الفرنسي و لذلك قد حصل الشروع في العمل على الوجه المطلوب هذا وان القاعدة المتبعة في ادارة الجرنال الرسمي الفرنسي من حيثية طبع تلك المجاميع هي تحضير ما يصدر من ذلك مما يدرج في الجرنال المذكور وهذه الطريقة في الحقيقة اسهل واخف خصوصاً من جهة عدم زيادة المصاريف اللازمة للطبع واشتغالات النظارات مع بعضها في المراسلات والمكاتبات واستنساخ الصور فتظن الان جريدة الوقائع المصرية هي الجريدة الرسمية العربية وهي معدة ايضاً لشر الاوامر والذكريات والقرارات والمنشورات وغيرها من الاعمال الرسمية ومن الضروري ان يكون محصوراً فيها ايضاً كافة ما يصدر مما ذكر حتى انه بعد درجه في الجريدة يؤخذ مع السهولة ويجعل منه المجاميع الشهرية التي طلبها مجلس النظار وتوزع شهراً بشهر على جميع النظارات والمصالح فقد تقرر انه من ابتداء سنة ٨٥ تطبع في آخر كل شهر مجموعتان احدهما للاوامر العالية والذكريات والثانية للقرارات والمنشورات وغيرها مما يدرج في الجريدة العربية المذكورة وبناء على هذا قد تحرر في تاريخه لمطبعة بولاق التي هي محل طبع الوقائع المصرية الان بان تراعي العمل على ذلك من اول سنة ١٨٨٥ ومن هذا كله ترون ان كل نظارة يلزمها ان تؤكد على المتولين بذلك بان يرسلوا من الان فصاعد الى هذا الطرف نسخة من كل ما يصدر منها من القرارات والمنشورات وغيرها التي تعتبر اساساً للاعمال الادارية لدرجها في الجريدة الرسمية العربية وبعد طبعها فيها تطبع ضمن المجموعة الشهرية كما ذكر هذا واذا كانت المجاميع الشهرية المذكورة تصدر في بعض الشهور خالية من نشر بعض اوامر نظارة حضرتكم او منشوراتها او قراراتها التي من ذلك القليل وكن السبب في خلوها عن ذلك عدم وروده من النظارة في وقته المناسب فقل المطبوعات يكون خالياً من المسئولية

جريدة رسمية — قرار من مجلس النظار في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بتعديل شروط ادارة الجرائد الرسمية

قرر مجلس النظار في ٢٢ ديسمبر سنة ٨٤ تعديل نشر وادارة الجرائد الرسمية وهما الوقائع المصرية والمبتور اجبسيان من اول يناير سنة ٨٥ على الوجه الاتي يبدل اسم المبتور اجبسيان باسم (جريدة الحكومة المصرية الرسمية) اما اسم الوقائع المصرية فيبقى على ما هو عليه ويكونان من الان فصاعداً في ادارة واحدة تابعة لنظارة الداخلية وبدلاً عن ان يكون صدورهما كل يوم يكون في ثلاثة ايام فقط من كل اسبوع وهي ايام السبت والاثنين والاربعاء ما عدا ايام الاعياد — وان تكون قيمة الاشتراك في كل واحدة من الجريدتين مائة قرش صاغ عن سنة وستين عن نصفها وهذه القيمة تدفع مقدماً — جميع المواد الرسمية التي يراد نشرها في الجريدتين يجب ارسالها من اول يناير سنة ١٨٨٥ الى ادارتها بنظارة الداخلية

جريدة رسمية — (ترجمة منشور صادر من نظارة الداخلية الى جميع مصالح الحكومة في ٢ يولي سنة ٨٧)

بما على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بموجب درج جميع الاوامر الرسمية في الجريدتين الرسميتين العربية والفرنساوية في آن واحد ومل التأكيد على جميع الادارات الناجمة لمجهنكم ان كافة ما يرسل الى ادارة الجريدتين الرسميتين لشره نفي ان يكون مرفقاً بترجمته ليدرج فيها ما ولزم تحريره لاجراء مقصاه

جريدة — (منشور صادر في ٤ فبراير سنة ٨٨ من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة في ١٥٩)

الحق بالمشور الصادر من هذا الطرف في ٢٠ ديسمبر الماضي في ١٥٥ الذي به بلغت تكم القرار الصادر من مجلس النظار بتكليف نظارة المالية بحصر الطلبات التي تقدم من المصالح فيما يخص اشتراكها في الجرائد اريد تكم الان ان لا توضح من هذه النظارة لمجلس اشرائيه ان مصاريف الاشتراكات في الجرائد عن سنة ٨٧ بلغت ١٢١٩ حياً مصرى وان لو صار الاستمرار على معدل سابق لكانت حية مصري قيمة الوفرائي قرره سنة ٨٧ لا يبقى من دست ان مبلغ ٢١٥ حياً مصرى قد قرر في غير اشتراك يجب ان لا تجاوز في المستقبل ٢٥ حياً مصرى. ويرع من مصالح الحكومة وهذا الموزع الذي اقره مجلس النظار موضح في الحول المبين بعد والامر سيصدر من منزله من مصرى اشتراكات المذكورة في الحصول هو قيمة الترق بين الاجتماعات التي تقرر لذلك في سنة ٨٨ وبين ما صرف في سنة ٨٧ وعلى ذلك تمقص زائدات منفردة بالاتفاق الى الميز في سنة ٨٥ مدناً بجاري لقيمة مسترارة من مصاريف الاشتراكات موضح في الحول كما هو

بما سبق صدوره للمدبريات عموماً وبالجملية للمديرية
ادارة في ٢٢ صفر سنة ٩٨
توري عن لزوم الانتباه لاجراء مساحة الجزائر اللازمة
مساحتها في هذه السنة بملاحظة الوقت الكافي لانعام
المساحة واعمال جشائها ونهو مراجعتها والاستيثاق
على اعتمادها قبل ان تعم المياه الاراضي وحيث ان
الوقت الذي يلزم فيه هذه الاجراءات قرب حلوله
فلزم تحريره حتى تتذكروا ما سبق صدوره عن هذا
الخصوص وتبادروا بالاجراء على وجه ما سبق تحريره
مع كمال الدقة والاعتناء لانه لو حصل اي نقصير او
تاخير في ذلك لم يبق للمديرية ادنى عذر تعتذر به
بكون معلوماً

جزيرة — منشور من نظارة المالية في ٢١ صفر سنة
٩٨ (٢٣ يناير سنة ٨١)

لا يبنى اء من الواجب على كل مديرية ملاحظة اجراء
مساحة اطيان الجزائر اعتماد مساحتها سوية في وقت كافي
لانعام المساحة واحداً الخشائي اللازمة عنها واستيناء اجرائاتها
وتحقيق صحتها واعتمادها قبل فيضان النيل وتعالى مياهه على
الاراضي لكن مع معلومية المدبريات عموماً بذلك لم يحصل
الانتفاع من بعضهم انتهم الاجراءات التي تقضي بشئون
هذه المسئلة في الوقت المناسب على الوجه اللازم ولهذا فخشيتنا
من تكرار النقصير قد نشرفي تاريخه محصرات المدبرين بلزوم
الانشاء من الان لاجراء المساحة اللازم اجراها في هذه السنة
بملاحظة الوقت الكافي لانعام المساحة واعمال جشائها ونهو
مراجعتها والاستيثاق على اعتمادها قبل ان تعم المياه الاراضي
وان تحصل المادرة من كل جهة بالنظر فيما تحتاجه هذه العملية
من ساحين وعمد ومأمورين بملاحظة حالة الجزائر الكائنة
فيها ولوقت المناسب لاجراء مساحتها ومعرفة ما يجري انتخاب
الساحين من الناس الموثمين المستعدين والعهد من ذويه
العهدة والاستقامة والاهلية وكذلك المأمورون بتعريب مهم
امكن تعيينهم من معاوني المديرية ومأموريها والذين يلتزمون
حلالهم بعد تقرير ما هيائهم بملاحظة المربوط في ميزانية كل
مديرية في رمن هذه العملية تعلى الامادة المالية في الحال
عهم وعن الوقت اللازم تعيينهم فيه لاجراء المقنصي في تعيينهم وارسالهم
على سعادتك المادرة بالاجراء على الوجه المشروح فيما
يخص مدبريتكم مع كمال الدقة والاعتناء ويكون معلوماً من
الان انه بعد هذا لم يبق للمديرية ادنى عذر تعتذر به عند ظهور
اي نقصير او تاخير في ذلك

جزيرة — (ر) دارج بحر — اضافة ملحقات
الملك (ق ٦٠ : ٨٤ — اطيان زراعية اكل بحر

القيمة تستنزل ايضاً في سنة ٨٨ من الاعتمادات المقررة
للمصاريف المسونة اما الاشتراكات التي تكون تحت وقيمتها
تزيد عن الاعتمادات التي تقررت لان لذلك فيصير توفير
ما يوازي قيمة الزيادة من فصل المصاريف المسونة الذي
احسنت منه قيمة الاعتمادات التي تقررت للاشتراكات
المذكورة طبقاً للحدول المحكي عنه واحيطكم علماً انه في
السبع الذلة لسنة ١٨٨١ ينبغي ان تكون قيمة
الاشتراكات في المحراز على قدر ما تسع به الاعتمادات المحددة
الموتجة في الحدول بعد

بيان المصاح	بيان ما صرف في الاشتراكات سنة ٨٧	اعتمادات سنوية	وفر
نظارة الداخلية	٢١٨	٥٥	١٦٣
» الاشغال العمومية	٢٦٥	٢٦	٢٣٩
» الخارجية	٢٧	١٨	٩
» المدارس	١٢	٢٦	٥٧
» الخفية	٨٨	١٥	٧٣
» البحرية	٦	٦	٠٠
» المالية	١٢٦	١٥	١١١
حزبة صندوق الدين	٩	٩	٠٠
الكرك	٢٠	١٥	٥
الموسسة المصرية	٢٩	٦	٢٣
البيوت والسارات	٥	٤	١
الوليس	٥	٠٠	٥
اصحة	٩٨	٢٥	٧٣
وابورات المدينة	١٢٠	١٠	١١٠
	١٢١٩	٢٥٠	٩٦٩

جريدة — (ر) قذف — مطبوعات ٢٦ نوفمبر
سنة ٨١ م ١١ الى ١٧ — قاضي التحقيق (ق ٦٤
جريدة رسمية — (ر) كوتيراتو ٩ مايو سنة ٨٨
— قانون (١ - ٢)

جريدة الصراف — (ر) صراف منشور نمرة ٩
جرية — (ر) قانون العقوبات : قانون تحقيق
الحيايات

جزائر — (ر) مخلفات (ق ٣٤٢

جزاف — (ر) بيع (مجلة ١٤١

جزئية — (ر) محكمة

جزيرة — (ر) شرم من صرة — اية محبت في ١٠
احدي يوليو سنة ٩٩ و ٩٩ ارض سنة ١٩٩١
بخصوص احراء مساحة لحرث قس و تعم المياه الاراضي

جسر — في ٢١ أغسطس سنة ٧٨

(الى باشمهندسى المديريات في ٢ رمضان سنة ١٢٩٥
مرة ٤)

انه بالنظر لمنظورية علو درجة النيل في هذا العام صار من الاقتضاء مداومة مروركم ومهندسي الاقسام على كافة الجسور والقناطر بالمديرية لاستكشاف احوالها بغاية الدقة وقتاً فوقتاً ومخابرة المديرية اولاً فالولاً عما يلزم اجراؤه فيها او استحضاره اليها للحفاظ والصيانة والامن من غوائل المياه وجميع ما يتجرعونه من طرفكم او من مهندسي الاقسام الى المديرية ان لم يجري مفعوله بوقته وحصل فيه تهاون او اهمال — حالاً تخبروا عنه تفتيش الهندسة فلزم تحريره بذلك لاجراء مقتضاء واعلموا انه ان حصل ادنى تقصير من طرفكم في اجراء ما هو منوط بوظيفتكم وواجب عليكم بما ذكر تكونوا تحت المسؤولية

جسر — (١٥٠ سمسنة ١)

(الى باشمهندسى المديريات في ١٨ رمضان سنة ١٢٩٥
مرة ٤)

من جميع الاحمار الواردة من السودان يعلم ان الامه راى نزل عطل في تلك الجهات وقد بلغ في يوم ١٦ رمضان سنة ١٢٩٥ الموافق ٥ توت سنة ١٥٩٥ ارتفاع النيل في مقياس اصوان ثمانية عشر ذراعاً وهذا بقرب من ارتفاع النيل في اعظم زيادته سنة ٢٩١١ وحيث ان الامطار للآن لم تنقطع والزيادة حاصلة في كل يوم من الضروري احداث جميع الاحتراسات المنصاة من تقوية جميع الجسور وقنطرة القناطر وتقوية ما يرى من الضروري تقوية منها بالبرش حتى تؤول تدافع المياه ونحو هذا المرورات وعند مزاحمة القناطر الجسور يجري التخييف تدريجياً بوجه لا يترتب عليه ادنى ضرر ثم من كون انه يوجد شواطىء النيل اهرابي سواقي وبرايج من اللزوم الكشف على كل ذلك بعناية كل دقة وسددها كالمعتاد في مثل هذا النيل والنسبة باقامة الخضر في الدركت المقررة كالمعتاد ايضاً مع تعهدهم واجابهم وما يلزم عليهم من الاعمال ومن كون مداومة المرور على الجهات يترتب عليه الوقوف على حقيقة الاحوال الستة لكمية اذ لا يترتب من قبل المديرية ومشاهدة احوال المحكمين ومورس ومشاركة ما يلزم تداركه اولاً وثانياً في حياكم وكافة مهندسين تداومون المرور على الجهات ومحاولة حية الاقتضاء على يلزم سون تحريري خصوص كى امرية لاحداثكم فيه ما يلزم من الصلحة واعلموا انه اذا حصل منكم ادنى تقصير وتوازل او اعيان تكونوا تحت مسؤولية حامية من ان يلزم مداومة مرور على جميع

المحلات الخفية وغيرها والامر بجميع دواهي الحفظ
جسر — (صورة ما كتب للداخلية في غرة رمضان سنة ١٢٩٥
١٦ (١٩ أغسطس سنة ٧٩) مرة ١٦)

قد علم للديوان انه حاصل من بعض ارباب المزارع ومفتشي الجفالك الاقدام على فتح قطوع بجسور الترع من تلقاء انفسهم لمناقضهم الخصوصية ولما كان ذلك من اكبر بواعث الضرر قد اكدنا في تاريخه بالتلغراف على المديريات البحرية بتنع حصوله بالوجه القطعي وان من يريد شيئاً من هذا القبيل فلا يجريه الا بعد ان يحصل على رخصة من الهندسة كما ان الاجراء لا يكون الا بموافقتها فالمرجو من دولتكم صدور الاوامر المشددة على المديريات المذكورة تأييداً لما كتب لها من هذا الطرف لكي لا يحصل ادنى تهاون فيما ذكر احترازاً من الخطر

جسر — (صورة ما تحرر للمديريات في ٢ رمضان سنة ١٢٩٥ (٢١ أغسطس سنة ١٩) مرة ١١)

ان درجة النيل في هذا العام تنوق درجته في الاعوام الماضية كما هو معلوم ولما يكون من المهم مزيد الاحتراسات من عوائله يكن في الاستعداد من انساق الخطية وكما لا يخفى ان حصار الجسور وما من الاحداث الوضعية من تدليس ونحوه هو من اقوى واحداث الخط ومن المعلوم ان الخضر الحكيم له قواعد مرغية من مقصد ما تحذير المهندسين ما بين كل درك وحمل كميات من اذن وعلى سبيل الاحتياط في نقط معينة وضرورة ان المديرية قد اشرت الاجراء على مقصى هذه القواعد ولكها ربما لا تكون بحاجه وامية كافية بالنسبة لعلو النيل فلهذا اذني تحريره بقصد كمال الاعتناء بنظام وتقوية الخضر الحكيم عنه ومزيد التيقظ والاحداث اسام حط الجسور واسنادهادها مع حطة اذني اذنيها والامن وبواسطة ما تدله من اذنيكم من المهم لا يخصص من ذلك ادنى سقامة كما هو من اجل المرام

جسر — (صورة ما تحرر لافس المستسة في ٢١ أغسطس سنة ٧٩ مرة ١٩)

لم نزل درجة النيل في هذا العام فائقة عن العام الماضي وزيادته مستمرة في السودان ولما كان هذا مما يوجب مزيد الاعتناء والاهتمام بتقوية الخضر من غوائله فضلاً عن التأكيدات السابقة قد تاكد الان على حضرات المديرين بالتيقظ وجعل خضر الدركت كافياً للامن مع اجراء كل ما يلزم من التليش والتقوية كي لا يحصل ادنى سقامة كما ان الديوان حاصل منه انه في الزيادة في ارسال المخرت المقررة كى جهة مع

كل ما يطلب حسب مقتضيات الاحوال وبما ان هذا يستدعي ايضاً صرف العناية والجهد من جهة مصالح الهندسة فيقتضي مداوماً مرور حضرتكم على سائر جهات القسم رياستكم مع ترتيب المهندسين التابعين لكم في النقط والاعمال المهمة وكما يتفصح لزوم اجراء شيء اذ وضع شيء في الوقت والحال تحصل المبادرة بالطرق الموصلة للحصول عليه بغاية السرعة وفي كل اسبوع ارسلوا لنا تقريراً بحالة الجهات التابعة ل حضرتكم والحوادث التي ظهرت فيها وهذا لا يتبع من ارسال الاخبار المهمة بالتلغراف في اي وقت كان حتى بذلك يحصل التعاون على ضبط مسائل الحفظ والاحتراز والقيام بواجباتها على الوجه الاكمل

جسر — (صورة ما تجرر لاقسام الهندسة خارج ٢١ اغسطس سنة ١٢٩٩ م)

تسهلاً لا محذور اي خطر يقع من قبضان النيل قد روي بها الطرف انه اذا وقع شيئاً من ذلك لا سمح الله واصطروا حصرات المدر من ان يامروا بصرف مياه او استنصار ائمة اخرى عبر واسطة الهندسة لسرعة ساركة ما وقع فتكون اوامرهم في هذا الشأن مصرية وانما كل ما يصرف هذه الصفة خصوصاً ويعبره عموماً يصير ملاحظة اللازم وصحة هذه معرفة الهندسة في الحل المصراية وحصره بمعرفتها وعد هبوط النيل يطرئها عدم مه بالكيفية والنافي اللازم ارتخاؤه للاشوان وتحررها وهذا كثرة وترسلها للدورية لتسوية حساب ارباب العهد بمقتضاها والقصد رعاية هذه القادة بطرف حصرتكم واعلاها الى الشانهمسرين التابعين للقسم رياستكم ليحروا العمل بموجها مع السب على حصرهم بان يملوا دائماً حصرات المدر من والمامورين بكل ما يرويه لازماً لمحض سائر المحلات ولا سيما القبط المخطرة لنحصل المهمة من كل طرف في هذه المصلحة المهمة حسب المرام

جسر — (منصور من مظارة الساحلية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٩٩ م) (١١ اغسطس سنة ١٢٩٩ م) من اذحيات النيل

انه بالنظر لما لاحظ من ان درجة نيل هذا العام ستكون مرتفعة وهذا يستلزم عليه الاخذ بالاحتياطات الوافية من تأخير الزيادة عند الفيضان قد سبق السبر لمدريات في ٢٥ ن سنة ١٢٩٩ بانبادة في اجراء تقوية الحسور والقضاير والاقلام والاعتناء بامر التسييرات لامن من غوائل الفيضان ونجاح مصلحة الري وتحرر بعد ذلك غير مرة بالحت على ردف الحسور وتسيير اترع النيلية لامن من الفرق او

الشرق وعن اتباع ما تحرر من نظارة النافعة عن جعل كافة جسور السكة الحديد في هذه السنة تحت حفظ ومسئولية المديريات مثل جسور النيل والفيضان والترع وما شاكلها وان كل ما يلزم لجسور السكة الحديد من ردف او تقوية في بعض المواقع التي تحتاج لذلك بسبب تلاطم المياه او تصادمها تبادر المديريات باجرائه بانقار العمليات العمومية وفي مدة الفيضان يترب من طرفها الغفر الكافي على ما يخشى عليه من تلك الجسور بسبب حركات الري والصرف على الوجه الواضح تفصيلاته بذاك المحرر وبما انه وان كان بالطبع ان المديريات اجرت مقتضى تلك المنشور الا انه لمناسبة ما ورد بالتلغراف من سعادة الباشا ناظر ديوان وحكمادارية الاقاليم السودانية بالخرطوم بان الامطار هناك مترادف نزولها بكثرة وماملو علو النيل لدرجة توجب المبادرة بالتحفظ على الجسور وهذا مما يستدعي زيادة الاهتمام والاخذ بوسائل الحفظ والامن من علو درجة النيل فلذلك صار اعلان المديريات في تاريخه عما ذكر وهذا لسعادتكم لبذل مزيد المهمة والاجتهاد في تقوية الجسور وردف ما يكون لازماً ردفه منها وتطهير الترع النيلية للامن والوقاية من غوائل الزيادة عند الفيضان حتى لا تتلف المزروعات وتحصل الثمرة المقصودة من نموها مع الالتفات التام لحفظ جسور وخطوط السكة الحديد والتلغرافات من هذا الفيضان وبالجملة فالمامول انه بعونه تعالى وهمتم لا يحصل ضرر بجهات المديرية ادارتكم وتكون الحالة موجبة للشكر والممنونية

جسر — (حسبر الجسور والترع) ذكر بنو صادر (في ١٦ اغسطس سنة ١٢٩٩ م) فيما يتعلق بحسبر الجسور وحسب ما فيص النيل

(حسبر حروي مصر) بناء على ما عرصة عليا ناظر الداخلية واضر الاشعل العمومية بموافقة راي مجلس الطار بعد احدى راي مجلس شورى القوايين امرا بما هوات (م) ا اه لي اقمرا مكنون ماشعال العوة بموجب امرنا الصادر في ٢٢ صفر سنة ١٢٩٩ (٢٥ يابرسه ٨١) مكلون ايضاً بحسبر وحسب الحسور من ميصا النيل (م) ٢ تعين بطارية الاشعال المديريت في اول شهر يولييه (٢٥ يولييه) القبط التي بحسب حصص وحسب وعدد الاداء اللازمة لذلك من كل مديرية (٥) تعقد جمعية في ١٥ يولييه (٩ ايبس) من كل

ملحوظات

سنة في كل مديرية مولفة من عمد ومشايخ البلاد ومأموري المراكز ونظار الاقسام وباشمهندس المديرية تحت رئاسة المدير او من ينوب عنه فيطرح الرئيس بالجمعية التعليلات التي تكون وردت اليه من نظارة الاشغال العمومية عن مقدار الانفاق اللازمة للنفذ وعند ذلك تخصص الجمعية عدد الانفاق المتقضي اخراجهم على كل مركز او قسم وكل بلد (م) ٤ يجب على كل شيخ بلد ان يقدم للمديرية لغاية ٢٥ يولي (١١٦ ايب) كشفا باسماء الانفاق المتقضي اخراجهم من البلد شيخا وبكون هذا الكشف على قسمين متساويين (م) ٥ يخرج القسم الاول للنفذ على الدركات في اول اغسطس (١٢٦ ايب) والقسم الثاني في اول سبتمبر (١٢٧ مسرى) ويستمر النفذ على الدركات حتى يصدر امر نظارة الاشغال العمومية برفعه (م) ٦ تختب الجمعية المصوص عليها بالمادة الثالثة من امرنا هذا اربعة من عمد المديرية تحت رئاسة المديرية بمهمة قومسيون للحكم في الناحيات والمخالفات التي تقع من المشايخ او من الانفاق والكيفية الآتية بعد (م) ٧ كل شيخ او عمدة تاحر عن اخراج الانفاق المخصصة على حصته او عن استيفاء عهده او لم يوجه الى محل الدرك المخصص عليه ملاحظته او توجه وتركه بدون اذن يجازى في طرف اربع وعشرين ساعة بمعرفة القومسيون المصوص عليه بالمادة السادسة بالحبس مدة من عشرين يوما الى ثلاثة شهور او بعرامة من مائة قرش الى الالف قرش ويعزل قطعيا اذا تراء للقومسيون وجوب عزله وهذا لا يمنع ما يترتب عليه قانونا من الجزاء او من التعويض في حالة ما اذا شاء عن تاخير او تركه ملاحظة تركه صرر ما (م) ٨ على مامور المركز او ناظر القسم الموطن بملاحظة غير الدرك ان يتخذ الاحتياطات اللازمة في الحال لاستبدال الشيخ المتأخر بشيخ اخر في حمر الدرك المذكور (م) ٩ كل من تاحر من الانفاق المدرجة اسماوم بالكشف المقدم من شيخ البلد للمديرية عن الخروج للنفذ لدى طلبه لذلك بمعرفة شيخه يجازى في الحال بمعرفة القومسيون المصوص عليه بالمادة السادسة من امرنا هذا بالحبس مدة من عشرين يوما الى ثلاثة شهور او بعرامة من مائة قرش الى الالف قرش وعلى شيخ البلد ان يقدم رجلا للنفذ بدله في الحال (م) ١٠ احكام المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من امرنا هذا يعمل بها من سنة ١٢٦٠ وما في سنة ١٢٨٥ فتنفع التعليمات التي صدرت من نظارة الاشغال فيما يتعلق بعدد الامار ومواعيد اخراجها ومدة اقامتها على النفذ

جسر — (١) غير المحسور والنفذ ذكر في ١١ اغسطس سنة ١٢٨٥ بتشكيل مجلس في كل مديرية للحكم في الناحيات والمخالفات المصوص عنها في ذكر في ٦ اغسطس المتعلق ببحر النيل

(بحر حد ومصر) بعد الاطلاع على امرنا اعد در ٢٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٦ اغسطس سنة ١٢٨٥) الشامل لانبور حمر النيل وسماع على م عرصه على مضر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس الصرامه م هوآت (م) ١ يجب في سنة ١٢٨٥ المحصورة اربعة من عمد كل مديرية بمعرفة مدير تحت التصديق على انهم من مظار حلية فيشكس منهم

تحت رئاسة المدير القومسيون المصوص عنه في المادة السادسة من امرنا المشار اليه قبل الحكم في الناحيات والمخالفات المصوص عنها في المادتين السابعة والثامنة من امرنا المذكور

جسر — (٢) منشور في ١٠٧ صادر من نظارة الاشغال في ٣٠ نوفمبر سنة ١٢٨٧ من حيث انه قد تصرح لبعض ماموري البوليس في المراكز بالنظر والحكم في قضايا المخالفات فكل محصر محالة توتعت في احد المراكز يجب ارساله مباشرة الى مامور بوليس ذلك المركز ليتسرا الحكم في تلك القضايا عاجلا وبذلك يتبع الناحير الذي يحصل من ارسال محصر المخالفات الى قلم النيابة وجاء عليه قد صار تعديل نص الفقرة الرابعة من المنشور الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٢٨٧ بخصوص المحافظة على الجسور بالص لاكي — عد الفراغ من تحرير محصر الحالة يرسل حالا الى باشمهندس المديرية فيرفع عليه وفي ظرف ثلثي واربعين ساعة من وصوله اليه يرسل الى مامور البوليس في المركز الذي تقع فيه تلك الحالة

جسر — (٣) منشور من نظارة الاشغال في ١٨ الى مديريات قلي وبحري

بما ان النيل المبارك بلغ مقاسه الان تسعة عشر ذراعا وكسورا وبنسبة علو درجته في هذا العام عن العام الماضي فهذا الوقت هو المتقضي فيه دوام المرور من حكام المديرية ومهندسيها على الجسور والمحلات الخفيفة التي يخشى من وقوع ضرر بسبب الاهال في حفظها او تقويتها او تليشها وترتيب ما يلزم لها من نقط النفذ حسب السوابق وحث ارباب الدركات على دوام التيقظ والالتفات اليها واجراء ما يكون لازما لها من الاجراءات التحفظية باوقات لزومه وحيث ان المعتاد سنويا هو مرور فرقتين بكل مديرية في مدة النيل احداها مركبة من حضرة المدير وحضرة الباشمهندس والاخرى مركبة من حضرة وكيل المديرية ومعاون اول هندستها لمباشرة الاجراء على هذا الوجه فينبغي قيام حضرتكم مع حضرة باشمهندس المديرية وحضرة وكيلها ومعاون اول هندستها للمرور ومباشرة ما يلزم حسب ما ذكر بحيث اذا كان مرور احدى الفرقتين في الجزء القبلي من المديرية فيكون مرور الاخرى في الجزء البحري منها للحصول بذلك على حفظ الجسور والامن من تطرق الحلال اليها وانتظام احوال الري واتمامه على الوجه المرغوب بحيث لو حصل ادنى تهاون في ذلك وترتب عليه وقوع اي ضرر فالتسبب يكون تحت المسئولية — ما تقرر الى رئاسات الهندسة مرسل في

لحضرتكم مع هذا صورة ما حررناه في تاريخه لحضرات
مديري جرجا وقنا واسنا في شأن قيامهم من الان للورور
مع حضرات وكلاء وياشهندسي المديريات ومعاونيها على
الجسور والمحلات الخيفة للاحظة حفظها وصيانتها
وترتيب تقط الغفر حسب السوابق وحث ارباب
الدركات على دوام التيقظ والالتفات لحفظها واجراء
ما يلزم لذلك من التقوية والتليش بوقته للوقاية من
تطرق الخلل اليها واقام الري على الوجه المرغوب
للعلم بما تشتمل عليه تلك الصورة واشعار حضرات
الباشهندسين به للاجراء بموجبه ومن طرف حضرتكم
تصير الملاحظة ايضا لما يجب اجراؤه للوصول الى
هذا الغرض كما هو المهود في همة حضرتكم مع اخطار
الديوان عن كل ما تجروه في ذلك اول باول
ليكون معلوما لديه

جبر - (مشور اصدته بطارة الداخلية الى الجهات في
٧ ح سنة ١٣٠٤ (٤ مارس سنة ١٧)

لا يخفى عليكم ان جسور الترع وانجور هي من المنافع
العامة الواجب صيانتها ومنع الاضرار بها - ولقد
علم من مكتابة ارسلتها نظارة الاشغال العمومية
تاريخها ٢٧ الماضي نمرة ٣٣٢ ان المزارعين يجترون
على اخذ اترية من تلك الجسور لمنافعهم الخصوصية
حتى اصبحت بذلك عرضة للخلل والتلف - ولما
كان مقتضى المادة (٢٣٦) من قانون العقوبات ان
كل من اتلف عمدا كالا او بعضا من الجسور او
مجري المياه او الطرق او المباني او القناطر او غيرها
يحكم عليه بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبدفع
غرامة مساوية لربع ما يجب رده خلعت النظارة المشار
اليها النشر لمديريات بقصد تذكير الاهالي بحكم هذه
المادة وبان كل من اقدم على اخذ اترية من الجسور
بدون رخصة من مهندس الري بعد متمدا ان لا يفي
وتخريبها ويعاقب امام المحكة بالعقوبة المقررة في المادة
المذكورة هذا مع تكليف مأموري البوليس ومشايخ
النواحي بملاحظة ذلك ومنع كل من يجترئ على هذا
الامر حالا واعلم انخضر الالزام عنه واحالته الى قلم
النياية لدى المحكة ذات الاختصاص لحاكمته فنونا
- وذا عليه اقتضى تحرير: تكم العدل كما

ذكر والممول منكم توجيه الالتفات لاهمية هذه المسئلة
التي لا تحتاج لبيان

جبر - (مشور عمومي اصدته نظارة الاشغال العمومية
في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٧ نمرة ١٠٢)

بمقتضى نصوص مادتي ٢٥ و ٢٦ من القانون المدني للمحاكم
الضلعة والمادة التاسعة من القانون المدني للمحاكم الاهلية ان
جسور النيل والترع العمومية هي من الاملاك الاميرية المحصنة
للمنفعة العمومية فلا يجوز تملكها وضع يد الغير عليها المنة
المستطيلة ولا حزم ولا بيعها انما للحكومة دون غيرها حق التصرف
فيها وعلى موظفيها كل بمس اختصاصاته ان يراقب امرا لحفظها
عليها لكن بما ان هذه النصوص قد اهل شأنها ولم تراعى حتى
المرآة الى يومنا هذا وبدا اصبح كثير من الجسور سقيا فقد
صار من الواجب على مصلحة الري تلاقى هذا الامر الخطير
وعلى هندسيها ديام المرور للاطلاع على حالة تلك الجسور
والسهر على تنفيذ الاحكام الاتية (اولا) يجب ان تكون
برامج الاتمام الخصوصية الموجودة تحت الجسور سليمة دوما
من الخلل واذا اتفق للمهندسين انها بخلاف ذلك فيخطرون
عنها رؤساءهم وهؤلاء يعلنون اربابها رسميا بواسطة المديرية
باحراء الترميمات اللازمة لها في ميعاد يحددهم فاذا مضى هذا
الميعاد ولم يجروا تلك الترميمات فيجوز للمهندس محصر مخالفة
بالصورة الاتية بعد وعند الضرورة يصدر التنبيه الاوامر
الى المهندس في اشرع عمل الاصلاح والترميم على نفقة صاحب
الترع واذا تاخر هذا عن دفع الدقة فيصير تحصيلها منه
بواسطة المحكة ذات الاختصاص (ثانيا) لا يجوز لاحد ان
ينشيء على الجسر العمومي لا قنطرة ولا ترينجا ولا ماسورة ولا
ان يجرفه ساقية ولا يفرها وما شاكل ذلك ولا ان يحدت فيه
قطوعة او فتحات او ابية ولا ان يعرض فيه شباك لا من اصجار
ولا من مائتات الا بتصريح رسمي من مصلحة الري توضح فيه
الشروط التي يجب اتقانها في كل من هذه الاعمال فاذا كان
العمل غير مصرح به او معاير لا لشروط التصريح فيسرع
مأمورو البوليس الى ايقافه حالا بناء على طلب مهندس الري
ويحرم بذلك محصر الحماية حد الحالف (ثالثا) لا يجوز لاحد
بانه حصة كانت ان يس الجسور وخصوصا ان يقل من مبولات رابا
الا بتصريح رسمي من تمش الري فكل مخالفة تقع من هذا
النيل لا بد من ان يجبر بها المحصر الالزام (رابعا) يجب
ان يكون محصر الحالة واضح العارة يذكر فيه اسم محصره ولقبه
وصته ومحل تخرمه واسم الخلف ولقبه وسكه وجسبته وصفته
وان كان اجبريا يذكر ايضا اسم احن ولقبه وسكه وتمعيته وصفته
المنه واليوم والساعة المسمى فيها حرر المحصر وامضاء محصره
او حنه وبجملته جميع الايصاحات التي يلزم ابرادها لاطهار
الحقيقة ويقتضى ان يكون محصر المحصر اثنين احدهما من
مصلحة الري والاني من البوليس على انه يجوز لايهما وحده
ان يجبر المحصر موصوفا فيما اذا كانت الحالة عاجلة يقتضي
البرغم حين وقوعها وعند "مراع من تحرير المحصر برسل حالا
الى مهندس الري بترية فيوقع عليه ويرسله في تماني واربعين

وهذا هو المطلوب حيث يكون موصلاً للعرض المقصود ولا
تجاوزاً في ذلك كما فعل بعض حضرات المدرسين من اصدار
احكام تاديبية من قرومسيون محاكمة من شاخرا او جهل في خط
الليل والميليات وتاخير تقيدها حتى الان فان هذا مخالف
نالمق لمقاصدنا اذ يكون موجهاً لطرق المحلل بالاعمال الامر
الواجب احسانه قطعياً فامرهم مدلل بمجهودكم وزيادة تيقظكم
في القيام باحرام ما سلف توصيحه حتى تثبتة الله تعالى لا يحصل
ادنى مقامه بها بلعت درجة الليل والا فاسم المسؤولين
والمدانين عما يحصل بتدبيركم

جسر — (مشور صادر للمحافظات والمدريات وتفتيشي
وسط وجهي بحري وفلي في ۱۲۲ اكتوبر سنة ۸۹)
نظارة الاشتغال العمومية ارسلت للداخلية افادة
مؤرخة ۱۹ اكتوبر الحاضر نمرة ۴۴۸۸ علم منها ان
المحاكم الاهلية غير مكنتية بشهادة مهندس المركز
الذي يوقع على محاضر المخالفة التي تتحرر ضد من
يتعدى على الجسور والترع في الحكم عليه ولذلك
رأت النظارة ان يوقع على تلك المحاضر من اثنين على
الاقل احدهما مهندس المركز الواقع في دائرة مركزه
المخالفة والثاني من ضباط البوليس او من متابع
البلدان وانما احدث رأي فلم قضاياها في هذا الامر
فاقرها عليه ورغبت بافادتها المذكورة احطار ضباط
البوليس ومشايخ البلدان بما ذكر بقاء عليه وما راياه
من موافقة اتباع الاجراء كما ترغب النظارة المتشار
اليها اقتضى التشرع لعموم الجهات وبالجملة تك
ليتنبه بالاجراء على مقتضاه

جسر — (ر) سكة حديد — حطب —
حجر — تطهير — اطيان زراعية — مجلس
تفتيش الزراعة — اعمال عمومية — عونة
— جمعيات اشغال عمومية — عملية بيلية
جسر — (اعراق الحسور) (ر) تخريب (ق)
۳۳۳ — ۳۳۴ — ۳۳۶

جعل السيكونتاه — (ر) سيكونتاه
جفلك — (ر) ابعادية — اطيان زراعية
جلد — (مشور صادر في ۲ محرم سنة ۱۲۹۹) ۱۲
(دسمبر سنة ۸۱)

سلم من ترجمة خطاب بدم لها من مجلس عموم احيحة ريم ا
دسمبر سنة ۱۸۸۱ م على الاحرار اسارة لسمير وروده
اليه مخصوص سنة صحة امومي قد مرر بحله اسفقه في ا
مه بد صل ولعو الاحرار اسفقه دسطين التي سبق ترس
على المحلود الطرقة وسشة اسفقه قتلها من محل الى محل

احروانه ماء على ذلك صار من الاوصاف قبل المحلود المذكورة
نكر حرية مدون احصياح الى شهادة من طرف المحكم البيطري
وازد المجلس تسع هذا القرار الى حضرات محافظي المدن
والمدريين ولها قد صدر نشره بنار يجه الى المومي الهم و المحلة
هذا تكم للعلم به والعمل بمقتضاه

جلد — (ر) حيوان

جلسة (لائحة ترتيب الحاكم) — (م) ۲۲ تكون
(المرامعات بجلطات
الحاكم عليه الا اذا قررت المحكمة بقاء على ما يترى لما ان
تكون المراجعة سرية مراعاة للاخبات او محافظة على النظام
المبوي — وللإحصاء الحرية في المداخلة عن حقوقهم —
ونظام الجلسة وسطها يعلقان بالرئيس (م) ۲۲ للغة التي
تستعمل بالمحاكم في اللغة العربية اما يجوز للإحصاء ان
يقدموا مع الاوراق وبناجج الاقوال ترجمة لها (م) ۲۴ بجور للإحصاء
ان يقتصروا به قسم امام المحاكم او بواسطة وكلاءهم (م) ۲۵
يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل عن الاحصاء من
ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب
اللائق (م) ۲۶ كافة القواعد الاخرى المتعلقة بعقد الجلسات
وبالمداولات غير القواعد العمومية المبينة في هذه اللائحة وفي
امواين تنقرر باللائحة الاحرارات الداخلية بالمحاكم

جلسة — (ر) احكام (ق) ۲۴۴ — محكمة
اهلية ۱۷ سنة ۱۳۰۱ م ۴ — ۵ — مقاومة (ق)
۱۲۴ — نيابة عمومية (لا) ۶۴

جلسة سرية — (ر) يسة قنچ ۷۲ — جنح (قنچ
۱۶۰ — جبايات قنچ ۱۹۸ — جريدة (ق) ۱۷۰
حضور (ق) ۸۱

جلسة علنية — (ر) جنح (ق) ۱۶۰ — جنبايات
(ق) ۱۹۸ — محالقات (ق) ۱۳۱ — جريدة
(ق) ۱۷۱

جلسة مخصوصة — (ر) دعوى عمومية (ق) ۳۷
جماعة متحدة — (ر) تخريب (ق) ۳۳۹
جمرة حبيثة — (ر) صحة بيطرية اول فبراير
سنة ۱۸۸۳

جبرك — (فانون الحمارك) (لائي)

(اعلان رسمي) بيان المواد الطامية التي استنته امانة
الرسومات المحليلة هذه الدفعة احرامها في كافة الحمارك اعساراً
من تاريخ هذا الاعلان لاجل زيادة الامية في معاملات
ارباب اعمارة الدس من اصحاب الاسقامة والاموس ولاحل
الافصه على مافع الحرية المحليلة لكون الدولة العلية مد
امسارها د السامر التي تلزم لمع الحيلة والخدمة بمقتضى
احكام عهدومات احرة المعانة من السلطة السية والدول

ملحوظات

إذا كانت قيمتها توجد بمحولة محشدة بصير مه تادئة مبلغ قدر صهي الملح الذي اعطى له عن أولون تلك الطرود أو صهي المبلغ الذي صارت المناولة على اعطائه وذلك في مقام الرسم المذكور — المهلة المعينة السابق ذكرها ولو كانت لأي ليمان إنما في عبارة عن ستة أشهر والمهلة التي تستعمل في اثبات (الأورباتو) في إيضا مثل هذه المهلة وعند وقوع إحدى الأربع أحوال الموصلة أعلاه إذا لم يمكن اثبات صحة لإدارة المحرك في مدة ثمانية وأربعين ساعة أعساراً من تكامل طلوع المحولة للمحرك لزم وكلاء كوساية الوابورات إعطاء سند لإدارة المحرك حصص تمهيداً بآثبات ذلك في طرف السنة شهور أي المهلة المقررة على الوجه المشروح وقطان مراكب الشراع ومراكب الوابورات الدس لا وند لم وكلاء في اللسان الكائن في المحرك لا يصيرون محصورين على أهم يودعون عند إدارة المحرك الملح الذي يلزم بدلا عن رسم المحرك الذي يصيرون محصورين على دية حالة ما لم يمكن اثبات صحة المدعي في طرف ستة شهور أو بدلا عن طابقين بأولون على وجه ما ذكر أعلاه أو مقدمون الكسبل الذي تقله الجراك بحيث يصير هذا بالمبلغ المذكور — الامتعة التجارية من أي نوع كانت لا يمكن أن لا اطلاعها من المركب إلى الراعي إلى أسكه المحرك المسمّى رخصة من طرف إدارة المحرك — وعقدان يسلم المحرك صورتي (الماسسو) السابق ذكرها على رخصة أحراج الأشياء المذكورة إلى أسكلة المحرك والامتعة التجارية التي توجد في المراكب التي تكون غارمة على أسوحيه إلى محل آخر بلا توقف والتي توجد في مراكب الوابورات التي ترد وتوجه في أوقات مرتبة من حيث أن أحرامها بدون قاحرام مهم يصراعطاء اذن من طرف المحرك إلى المراكب المذكورة بأن هذه الأشياء التجارية تنق في الماعودات إلى أن يسلم المحرك صورتي (الماسسو) ولا يمكن اطلاع الأشياء المذكورة إلى الدرحي أن ماطسها أو الأشخاص التي وردت تلك المراكب باسمهم يسلمون صورتي (الماسسو) ويأخذون رخصة من المحرك على الوجه المشروح — ولمرخص حصص محل مناسب في المحرك على حدته لأجل معاينة الأشياء التي توجد مع البولجية وأحرام أصول المعاماة المذكورة بحري في حق كل إنسان على العموم بدون استثناء وكان الأشياء المسجلة التي تتعلق بالشخص الوطني هي مهلة من رسم المحرك كذلك يكون معاقبة المحرك باسمه محصوص مات الشخص المذكور من حدس الألسة والملابس وملبوس الرخص وسائر الأشياء والبوارم الرفيعة لا توجد علم رسم نوع (م) ٢ كل أنواع الأشياء التجارية التي ترد بحر ما تصدر معامها بحسب الأصول في ذلك — السلطة السدة رعب أن ترى السجلات إيضا يمكن أحرامها في حق أرباب إدارة مع الحوصلة على حقوق حرس الخليفة والداير التي استنست من أجل ذلك أحدهم في حق الأشياء التجارية التي ترد لبحر برا على وجه ما ذكر في موصح على الوجه الذي ذكره فيقول (أولاً) أن الناحر صاحب الأشياء التجارية (الراسب) أو

المنحاة (م) ١ عند وصول أي مركب شرعي أو أي مركب بحاري إلى أحد ليمان الدولة العلية يلزم أن أحسو المركب المذكور أو قطانها أو أحد من طرف القبطان قبل أن تحصل المناشئة في أحراج حولها يقدم إلى إدارة المحرك من صورة (الماسسو) المركب سميتين معصي ومصدقا عليهما من طرفه بحيث تكونان مطابقين لاصلها وصورتا (الماسسو) المذكورة يلزم أن تكونان محتوتان على عدد وعبر ومراكب طرود كانت الأشياء التجارية الموصولة في المركب المذكور برسم الطلوع إلى الليمان المذكور — ومن حيث أنه يلزم إيضا أربادات (الماسسو) الأصلية مع صورتي السمع اللذين تعطيان لإدارة المحرك على وجه ما ذكر في الإدارة المذكورة يمكنها في الحال تقابل تلك الصور على الماسسو الأصلية المذكورة اللام اتفاقاً ما يد حاملها — وطرود الأشياء التجارية التي يصير أحراجها للراعي التي يصير طلوعها للمحرك يلزم أن إدارة المحرك تعين لها مأموراً حتى أن ذلك المأمور مع أحسو الكوساية أو مع صاحب المال أو مع أحد من طرفهم وشرا من قالة بعض حداء قديما الموصود في الصورتين المسوحيين من (الماسسو) المذكور ماثارة حائرة — وعند ما تنهي مادة أحراج الأشياء التجارية من المركب للمحرك وحقن طلوعها للمحرك بإحسها موافقة (الماسسو) سوران. آخر في من المنقذ في (الماسسو) يصير الامضاء من الطرفين على الصورتين المذكورتين وتعطى أحدهما للقبطان أو إلى أحسو الكوساية أو للشخص الذي هو من طرفها والثانية تعطى في إدارة المحرك — والطرود التي صار طلوعها للمحرك إذا طهرها بأفصة عن المقدار الموصح في (الماسسو) لا تحلو عن أحد أربعة أحوال (الأولى) أن تكون تلك الطرود النافعة ما صار شحها بالمركب (الثاني) أن يكون صار أحراجها لمل آخر بعد فتحها على هدى القدر من الألمان أو أحسو الكوساية أو الشخص الذي وجد من طرفها يصير محصوراً على أنه في طرف مهلة معينة يحضرون لإدارة المحرك شهادتامة من المحل الذي يلزم أحضارها منه بحيث تكون تلك الشهادات ثمانية مثنة وموع المادة هي الكيفية (الثالث) أن تكون تلك الطرود صاعقة وأصحابها واقع مهم يبحث عنها هي تلك الحالة إيضا القبطان أو أحسو الكوساية والشخص الذي يوجد من طرفها يصير مهلة اثبات صياح الطرود المذكورة لإدارة المحرك وأن اثباتها أو ماها لأصحابها بطرق الصميم في طرف مهلة معينة والإدارة المذكورة عند ثبوت أحدهم الأحوال الثلاثة لا تطلب شيئاً أعنى لا تطلب رسم حرك عن الطرود التي ما شحت من محلها ولا عن الطرود التي حصل طلوعها لمل آخر ولا عن الطرود التي صاعق (الرابع) أن الطرود المذكورة أو صار الادعاء ماها صاعق إلا أنه يحصل إيضا أن أصحابها لم يبحث عنها بعد طهور حله مثل ما ذكر بصير من القبطان أو (أحسو) الكوساية أو الشخص الذي وجد من طرفها تادئة رسم المحرك الذي يلزم ماعدر قيمة الطرود المذكورة التي ظهرت هفصة أعنى ماعسار مهاب الموصحة في (الماسسو) أو المحمول عليها (السكورتا) وأما

ملوكات

وصف وفي الملة التي من اجندا تشريين اول لعاية مارث ندا فيها بعد طلوع الشمس ساعة و منهي منها قبل غروب الشمس ساعة — الخلات التجاري فيها المساعدة في احد اشياء من التاثيرات وإحراجها وقت الليل يلزم فيها من ادارة الكمر ك ان تدابيرها الانصافية التي تلزم في هذا الباب تعدد كية لا تصير موحدة للاحر السامع من سمرها (م) حيث منحصر في عهدامة التجارة ان الاشياء التجارية التي صطت في حالة هربها واحدت مصادرة يصير في الحال تنظيم المصطلة اللارمة عنها وتليها الى الفصلاتو المسوب لها صاحب الاشياء والمعاملات التي يلزم احراؤها في هذا الباب تكون على الوجه الذي يذكر ادناه — عقب احد وسط الاشياء التي صار هربها مجمع مامور الكمر واشكته في محل مع عرس او ثلاثة من اكر حدمة الكمر في هيئة قومسون وتصيرهم الدقة في الكمية الحاصلة واستخواب اللدين لم يستعملهم ويعطون القرار من بعد ان يلاحظوا الحقوق وعندها وحكم المصادرة بالحق وادان الحكم المذكور محل مطعون مصطلة التي تلزم — المصطلة المذكورة يتوضح فيها ان احد وسط الاشياء المذكورة صار في اي تاريخ وفي اي الاحوال الي احدها وصطوها والشهاد والدين هربوا الاشياء من ومن اعني اسمهم وصانهم وتابعهم وحسن ومقدار الاشياء والبراميين التي حورت المصادرة والاعدادات التي اوردها المهرب في ذلك تدرية دمه — صورة هذه المصطلة المذكورة ترسل الى الفصلاتو المسوب لها صاحب الاشياء المذكورة في طرف ارج وعشر ساعة اعتبارا من تنظيمها بحيث تكون محبوبة من طرف مامور الكمر — الفصل يعرف الكمر كحررا موصول الصورة المذكورة لطرفه فاذا كان في طرف مئة خمسة عشر نوة من موصولها له يحصل ادعا من طرف صاحب الاشياء موع ما ولم يصير اللابع عنه من طرف الفصل الموقى اليه الى الكمر في تلك الحالة يصير وسط الاشياء ومصادرة الاشياء المذكورة قطعا ويصير بعد ذلك لا يقبل من احد ادعا موع ما اذا — في حالة كون صاحب الاشياء ينتسب القيام للدعوى بعد ما يصير منه الا بها الى الفصلاتو النابع لها يرسل النمر المصن للدعواه من طرف الفصلاتو الى نظارة احارة الخلية اذا كان محل الواقعة هو الاستانة واذا كان محلها الخارج يرسل الى مجلس احارة المحلي وفي الخلات التي ليس بها محال تجارة رسل الى مجلس الملة وهناك يصير الدقيق في المادة ويعطي بحسب ما يلزم ان كان مصدق الحكم بالمصادرة او بسحبه وإبطاله — المصاطب التي اجمع مامورو الدولة العلية الدين من منضمون م الكمر في محل في هيئة قومسيون ويطبونها من حيث انها تصير معن محال احارة او محال الملة والدقيقات التي تخرجها المجلس المذكورة انما هي عبارة عن اعطاء قرار على البراميين التي صار سطها وإرادها في المصط المذكورة ان كانت كية ومسولة في حق لمحق حكم مصادرة او غير كية وغير مقدولة — الدس هربوا الاشياء مع الدس صطوا الاشياء المذكورة ولشهود الدس المدة والدس على امداد بصراسماعتهم في المجلس المذكورة — الحكم والقرارات

التي تصدرها محال التجارية او محال الملة اذا كان مصوبها عدم امضا صط ومصادرة الاشياء وصاحب المال يصير متصرفا من صط وتوزيع اشياء على ذلك الوجه بعد انائه في المحال المذكورة الصرر الخفي الذي حصل له يصير صاحب حق في طلب تصمات في مقابلة الصرر المذكور وفي الحالة التي يرضى فيها احد الطرفين بحكم المحال الذي صار في هذا الباب يصير مقتدرا على رفع امر لحل اخر صورة الاستئناف — حكم وقرار المحال المذكور اذا كان ميبا فيه ان صاحب الاشياء ليس له حق في دعواه يستعمل منه حرا مقدار مناسب وحرا له ومقدار الخزا المذكور لا يتاوير ابدا في زمن من الارمان خمسة في المائة من قيمة الاشياء المصطلة — يلزم لاجل تقدير المصمات والخزا القدي ان يبرح ب نسبة الاشياء لمصطلة بموجب العربة اذا كانت تلك الاشياء من الاشياء المعروفة واذا كانت من الاشياء الغير معروفة يصير حساب قيمتها على رايها في احدها واعطائها الخلة من اشارة من قبل السكوك وهو عشرة في المائة — احكام وقرارات مجلس تجارة الاسانة يسير اعشارها قطعا ولا يمكن مراعاة لجهة اخرى فيه ابدا — من حيث ان الكمر وصاحب الاشياء يحكم ان رفعوا امرهم الى مجلس تجارة الاسانة في حق احكام وقرارات محال اسارة ومحال الملة الكائة في الخارج والحكم والقرار الذي يصدره مجلس تجارة الاسانة حال كون المذكورين رفعوا امرهم صر مرعا ومعهرا في صورة قطعية ومن اجل ذلك لا يمكن احد الصررين ان رفع امر الى جهة اخرى ابدا — رفع الامر ادي صر من احد الطرفين الى مجلس تجارة الاسانة على الوجه المقرر لمزم ان يكون ملا تاثير والاحر الذي رفع امره كائنا ما كان لمزم انه مل ان رفع امره سلم الى الكمر القود على سبيل الامانة عني القود التي في مقابلة الجرا القدي الذي صير عسورا على تأديه حين لا يكون معه حق او يقدم كعبلا على القود المذكورة فله الكمر حيث انه اذا ادعى استخص الذي صار مصادرة اشياءه ان المصطلة السابق يابها صار تنظيمها كديا وتعدي لاقامة دعوى في حق حلة المامورين الدس ختموا المصطلة المذكورة جميعا او في حق كل منهم على الامراد تنقلب المسئلة الى حاية في تلك الحالة يعرض عن الكمية الى طرف الباب العالي ويصير رؤية دعوى الحاية المذكورة توفيقا للاصول والقاعدة الحارة في الدعاوي التي تصير مثل ذلك في حق ماموري النولة — ادارة الكمر مرخصة مل ان يصير حكم وقرار موع ما في انها تكني يستعمل حرا قدي مقدار مناسب بدلا عن مصادرة وتوافق مع صاحب الاشياء وتقطع النزاع لكن الحرا المذكور لا يصير ابدا في وقت من الاوقات اقل من مثلي رسم الكمر الذي عينه عهددات بمدة وفي هذا الحال اذا كان صاحب الاشياء على وجه ذكر نوا مو ورضى بتمام الخلة من بعد تدبيرة الخزا المذكور تعطى وسلم له لثباؤه المصطلة (م) ٦ قومية التاثيرات معن من اعطى رسم ان رخصة لذي لمزم عن الطرود التي تنص في الكمر ك د ع ر مة بقرر سواء كان ذلك

بنا على منازعة او بنا على طلوعها سواء حاله ان كانت متوجهة الى محل اخر او بنا على سبب غير اخر ولما الطرود التي تصل بنا على احدى الاسباب الثلاثة اذا كانت في نهاية الامر لم ترسل الى محل اخر ويراد اطلاقها من الكرك لاجل الصرف والاستهلاك في اهل الكائن فيه الكرك فحين ذاك يستحصل منها الرسم المذكور بالتمام — الطرود التي ثبتت في الكرك زيادة عن المئة المقررة بناء على قضية الاوربات والطرود التي لم يمكن تسليمها بوقت من الكرك بسبب السكوت والذو صاير البلاغ عليها رجا من المحل المتقضي حسب الاصول في ذلك لا يمكن اذنا طلب رسم رصبة عليها بنوع ما (م) ٢ الاشياء التي مر عليها مئة سنة ويوم واحد وفي معاروجة في عاير الكرك بصور من ادارة الكرك اجرا ميعها على الاصول الموضحة ادناه — بعد مرور مئة السنة واليوم الواحد السالف ذكرها يصير من ادارة الكرك الاعلان والبيان لكل انسان عن الاشياء المذكورة بانه سيصدر ميعها والاعلان المذكور اذا كان ذلك في الاسنان بصير طهه على نوعين من الكاذبة احدها بالتركي والآخر بالعربي واذا كان ذلك في الخارج يصير تعليق اعلان تركي الصارة على باب محل ديوان العالي او القانقار او المدير — الطرود المحتوية على الاشياء التي يصير ميعها بعد شهر من الاعلان المذكور تفحصها ادارة الكرك بحضور العريس المأمورين الدين يعين من طرف مجلس التجارة وبحضور واحد مأمور من طرف القنصلاتو المسوب لها صاحب الاشياء وفي المحلات الغير موحود فيها مجلس تجارة يكون الفران المأموران من طرف مجلس المئة وصاحب الاشياء اذا كان غير معلوم فيكون بحضور واحد مأمور من طرف القنصلاتو المسوبة لها بمدير السينة التي احصرت الاشياء المذكورة او واحد مأمور من طرف الحكومة — ادارة الكرك والمأمورون المذكورون يحررون دفتر بالاشياء التي وجدت في الطرود المذكورة ويعطون قرار بينهم على ميعها في اي يوم وفي اي ساعة ويصير بيان واعلان الكمية اولا لكل انسان على حسب الاصول التي ذكرت — ادارة الكرك يصير ميعها مبيع الاشياء المذكورة بمزاينة علانية في حضور المأمورين السالف بيانهم في اليوم الذي تعين ومصطبة ذلك يحضرها المأمورون الموصي اليهم — ما عدا الابصاحات المعلومة اللازمة في تلك المصطبة يصرح ايضا باسم ولقب وصفة كل من اشترى شيئا من الاشياء المبيعة — المأمور الذي يريد ان يحضر من طرف القنصلاتو في اليوم والساعة المعين لمبيع الاشياء على الوجه المذكور اذا لم يثبت وجوده المحصور يكون معي عايراه مستامن ادارة الكرك والادارة المذكورة يصير ميعها المصادرة في مبيع الاشياء المذكورة من المأمورين الموحودين من طرف مجلس التجارة او مجلس المئة في اماكن مأمورين المجلس المذكورين ليسوا موحودين جميعهم ولا يمكن البيع بغير وجودهم — الاشياء المبيعة تعطى من اء وفيه عاير ورست عليه بقصاع رعدت اعير واهر بصير ميعها محلا — الاشياء المبيعة على الوجه مقرر نه في محصة نخز ويستمر منها اولا مقدار

مصاريف الاعلانات والاعلامات والدلالة وسائر المصاريف النجعة التي مثل ذلك وثانيا رسوم الكرك اللازم احتسابها على الاثمان التي ابيع بها وثالثا الناولون والمصاريف المعلومة المتعلقة به ورابعاً رسوم الارضية والباقي يسلم الى القنصلاتو المنسوب لها صاحب الاشياء واذا كان غير معلوم هو من يكون تسليم ذلك الى طرف القنصلاتو المنسوب لها بمدير السينة التي احصرت الاشياء المذكورة او الى طرف الحكومة والتسليم يكون باخذ السد اللازم حسب الاصول في ذلك

جبرك — (معافاة) صورة مانحور مختاب امين عموم اجمارك مصرية تاريخها ١٤ محرم سنة ١٢٨١ ١٦ ديسمبر سنة ٨٠ غرة ١٩

وردت افادة جنابكم بقيمة ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ غرة ٢٦ بخصوص رسوم جبرك سيف وستة طرود اقمشة وردوا من بحريرا للحضرة الخديوية وتوضح انه بمراجعة الاوامر السابق صدورهما وجدت مناقضة لبعضها وحيث مما اضحتهم جنابكم ظاهرانه في مدة الخديوي السابق كانت الاشياء التي ترد متنوعة الخصوصيات بعضها برسمه وبعضها برسم الخاصة وبعضها للدوائر والمزروعات ولذلك كانت الاوامر مبينة لبعضها حسبما توضح من الجمارك اما ما يرد الآن برسم الحضرة الخديوية الققيمة فهو قاصر على خاصة الذات الشريفة ومثل هذا فانه معاف لاتقضي العوائد والقواعد تحصيل رسوم عليه وبذلك لزم تحريره لجنابكم للاجراء بوجه ما ذكر وطيه ورق ١٢

جبرك — (صورة) ما صدر من نظارة المالية لحافظة دمايط بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٨٩٨ و١٨ أكتوبر سنة ٨١ غرة ٢١٦ بان من ابتداء سنة ٨٢ تغل الدفاتر الخاصة بايرادات دخولية الدخان والتسالك الواردين من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين على الكرك

ان ايرادات دخولية الدخان والتسالك الواردين من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين العمومي الجاري تحصيلها بالمحافظة ادارة سعادتكم نظراً لكونها واردة ميزانية ايراداتها سنة ١٨٨١ الحالية نراى بالمالية ان يجري درجها بميزانية الجمارك سنة ٨٢ وان يجري احالة تحصيلها على الجمارك من ابتداء اول يناير سنة ٨٢ المذكورة ومن ابتداء السنة المحكي عنها تنقل بالجمرك الدفاتر التي كانت معدة لاعمال تصدير الصنفين المذكورين بالمحافظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان تكون اعمال تحصيل عوائدهما

ملحوظات

وتصديراتها منحصرة بالجمرك وبهذه المناسبة يكون من اللازم انه مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول السنة القابلة يجري توفير الماهيات والمصروفات المختصة بالتوعين المذكورين بالمحافظة من ابتداء تلك السنة وحيث الذي وجد مندرجا بميزانية ماهيات ومصروفات المحافظة سنة ٨١ لمدين النوعين هو مبلغ ٤١٣ جنيا اربعمائة وثلاثة عشر جنيا حسب البيان المحرر بالكشف لفة المختوم عليه بمختم قسم الايرادات فينبغي انه مع الاحالة على الجمارك من اول سنة ٨٢ يجري توفير الخدمة والمصروفات المذكورة من ابتداء الاحالة انما من كونه في ضمنهم واحد مذكور عنه قباني الدخان والتبناك ومخزنجي المحافظة تقرر له بالميزانية ٣٦ جنيا ستة وثلاثون جنيا وطبعا تقرير ذلك هو عن الوظيفة فينظر الى وظيفة المخزنجية وان كان متراخي ضرورتها فينظر الى المقدار الذي يستحق تقريره لها بميزانية سنة ٨٢ وترسل عنه الاوادة اللازمة كما وانه اذا كان محولا اجراءات تتعلق بالدخان والتبناك المذكورين على ارباب وظائف اخرى ويتراي لسعادتك انه بواسطة الاحالة على الجمارك يلزم اذ ذاك اجراء توفيرات في تلك الوظائف فيرسل بها كشف عن اصل المترتب وما يتراي لسعادتك عدم الزوم اليه ويرد بالافادة الواضحة ملحوظات سعادتك هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة الضبط والربط المترتب عليه صيانة الايرادات

جمرك — (صورة ما صدر من بطاقة المالية لمحافظة السوس تاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٨ و ١٨ اكتوبر سنة ٨١ مرة ١ من اثناء سنة ٨٢ تغل الدخول الخاصة بايرادات دخولي الدخان والتبناك الوارد من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين على الكمرك ان ايرادات دخولي الدخان والتبناك الوارد من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين العمومي الجاري تحصيلها بالمحافظة ادارة سعادتك نظرا لكونها واردة بميزانية ايراداتها سنة ٨١ الحالية تراعى بالمالية ان يجري درجها بميزانية الجمارك سنة ٨٢ وان يجري احالة تحصيلها على الجمارك من ابتداء اول يناير سنة ٨٢ المذكورة ومن ابتداء السنة المحكي عنها تنقل بالجمرك الدفاتر التي كانت معدة لاعمال تصدير الصنفين المذكورين بالمحافظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان تكون اعمال تحصيل عوائدهما وتصديراتها منحصرة بالجمرك وبهذه المناسبة يكون من اللازم انه مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول

عنها تنقل بالجمرك الدفاتر التي كانت معدة لاعمال تصدير الصنفين المذكورين بالمحافظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان تكون اعمال تحصيل عوائدهما وتصديراتها منحصرة بالجمرك وبهذه المناسبة يكون من اللازم انه مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول السنة القابلة يجري توفير الماهيات والمصروفات المختصة بالتوعين المذكورين بالمحافظة من ابتداء تلك السنة وحيث الذي وجد مندرجا بميزانية ماهيات ومصروفات المحافظة سنة ٨١ لمدين النوعين هو مبلغ ١٠٢ جنيا حسب البيان المحرر بالكشف لفة المختوم عليه بمختم قسم الايرادات فينبغي انه مع الاحالة على الجمارك من اول سنة ٨٢ يجري توفير الخدمة المذكورين من ابتداء الاحالة كما وانه اذا كان محولا اجراءات تتعلق بالدخان والتبناك المذكورين على ارباب وظائف اخرى ويتراي لسعادتك انه بواسطة الاحالة على الجمارك يلزم اذ ذاك اجراء توفيرات في تلك الوظائف فيرسل بها كشف عن اصل المترتب وما يتراي عدم الزوم اليه ويرد بالافادة ملحوظات سعادتك هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة الضبط والربط المترتب عليه صيانة الايرادات

جمرك — (صورة ما صدر من بطاقة المالية لمحافظة بورسعيد والقنال بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٨ و ١٨ اكتوبر سنة ٨١ مرة ٨٤ من اثناء سنة ٨٢ تغل الدفاتر الخاصة بايرادات دخولي الدخان والتبناك الوارد من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين على الكمرك

ان ايرادات دخولي الدخان والتبناك الوارد من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين العمومي الجاري تحصيلها بالمحافظة ادارة سعادتك نظرا لكونها واردة بميزانية ايراداتها سنة ٨١ الحالية تراعى بالمالية ان يجري درجها بميزانية الجمارك سنة ٨٢ وان يجري احالة تحصيلها على الجمارك من ابتداء اول يناير سنة ٨٢ المذكورة ومن ابتداء السنة المحكي عنها تنقل بالجمرك الدفاتر التي كانت معدة لاعمال تصدير الصنفين المذكورين بالمحافظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان تكون اعمال تحصيل عوائدهما وتصديراتها منحصرة بالجمرك وبهذه المناسبة يكون من اللازم انه مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول

السنة القابلة بحري توفير الماهيات والمصروفات المختصة بالتوعين المذكورين بالمحافظة من ابتداء تلك السنة وحيث ان ميزانية ماهيات ومصروفات المحافظة سنة ٨١ لا يكون مندرجاً بها شيء خصوصي لهذين النوعين وبالضرورة ان اجرائتهم محوطة على خدمة اقلام العوائد من دخوليات وغيرها كما وما يكون لها من المصروفات طبعاً يكون داخلها ضمن مصروفات الاقلام الاخر البادي ذكرها فينبغي ان مع الاحالة على الجمارك من اول سنة ٨٢ بحري توفير الخدمة والمصروفات الخاصة بهذين النوعين واحالته ضمن الاقلام الاخر ويكون ذلك من ابتداء الاحالة ومن الان يتحرر للمالية كشف عن اصل المرتب للاقلام السابق القول عنها وما يتراءى عدم اللازم اليه عند احالة اجراءات النوعين المذكورين على الجمارك ويرد بالافادة الواضحة ملحوظات سعادتك هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة الضبط والربط المترتب عليه صيانة الايرادات

جمرك - امر عال رقم ٦ ج س ٢٠١ (٢٢ ابريل سنة ١٤٠٤)

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو ات (م) اللائحة الكمركية المرفوقة بامرنا هذا التي تقررت احكامها بمقتضى المعاهدة المتعقده بين حكومتنا والحكومة اليونانية تسري على الرعايا اليونانية وعلى الرعايا المحليين اعتباراً من هذا التاريخ

جمرك - (اللائحة الكمركية) الرقبة ٢ ابريل سنة ٨٤

(الفصل الاول) - نظامات عمومية

(م) ١ (خط الكمارك) سواحل البحر المالح والحدود الفاصلة بين القطر انصري والممالك المجاورة تعتبر خطاً للكمارك (م) ٢ (حدود دائرة المراقبة) تخزين ونقل البضائع التي تجاوزت خط الكمارك يستمر تحت مراقبة ماموري الكمارك على مسافة كيلومترين (اي الفتي متر) من الحدود البرية او من ساحل البحر المالح او من ضفتي قنال السويس والبحيرات التي يمر بها - يجوز في خارج هذه الحدود نقل البضائع بدون ادنى معارضة غير انه يمكن ضبط

البضائع المخترقة التي يطاردها خيال الحكومة وان كانت تجاوزت حدود المراقبة - ويمكن ايضاً ضبط البضائع المنوعة او التي احتكرت بيعها الحكومة او الدخان والنباك الغير مرفوقين برفاقي لنقلها الى داخلية البلاد وهذا الضبط يجري في كافة جهات القطر - تمتد حدود دائرة المراقبة على السفن لحد مسافة عشر كيلو مترات من الساحل ويمكن للكمارك ان يكشف وان يجري التحقيق على القوافل المارة في الصحراء متى اشتبه بكونها تتعاطى تجارة غير قانونية (م) ٣ (المرور في خط الكمارك) لا يجوز للبضائع ان تتطع ليلاً خط حدود الكمارك اي فيما بين غروب الشمس وتروقها اما السفن فيرخص لها في جميع خطوط الكمارك البحرية الدخول ليلاً الى المين والمرسى في السواحل التي يكون بها فروع للكمارك ولكن لا يرخص لها في اجراء ادنى عملية تفريغ او نقل او شحن بضائع بدون تصريح خصوصي بالكتابة من امين الكمارك (م) ٤ (شحن وتفريغ ونقل البضائع) لا يجوز شحن او تفريغ او نقل البضائع بدون ترخيص من الكمارك وحضور مامورين من طرفها - ولا يجوز شحن وتفريغ ونقل البضائع الا في الجهات التي تعينها مصلحة الكمارك ولا يرخص لقبودانات السفن بشحن بضائع جديدة في سفنهم قبل ان يتمموا الاجراءات الكمركية على البضائع الواردة مع سفنهم ما لم يكونوا تحصلوا على تصريح بالكتابة من امين الكمارك - ويجوز لامين الكمارك ان يرخص بتفريغ ونقل البضائع بطريق الاستثناء بدون حضور مامورين من طرف الكمارك - وفي هذه الحالة يصير التأشير منه بذلك على نسخة المانيفستو (م) ٥ (التمكين اي اذن السفر) يلزم قبودانات السفن ان يقدموا الى الكمارك قبل سفرهم مانيفستو البضائع التي اجروا شحنها ولا ترخص الكمارك لمصلحة المينا باعطاء التمكين الا بعد استيفاء هذه الاجراءات - ولا يرخص لقبودانات السفن بالخروج من المينا او المرفأ بدون تمكين - والكمارك الحيار في الترخيص باعطاء التمكين قبل تقديم المانيفستو وذلك الى السفن التي لها وكلاء

ملحوظات

مقيمون في مين الشحن بشرط ان تتعهد الوكلاء
بالكتابة باستيفاء هذه الاجراءات في مسافة ثلاثة
ايام — اما شركات البواخر فيمكنها للحصول على
هذه التسهيلات ان تعطي تعهداً مستديماً بضمانة
وغرامة ما ينشأ من المغايرت التي يرتكبها
القيودانات التابعون لها وذلك بواسطة صك يجري
تسجيله (م) ٦ (الحفاظ المعروفة بالشهادات)
قبل اجراء اية عملية كمركية يجب تقديم حافظة موقع
عليها من اصحاب البضائع او وكلائهم — واما الكمارك
فتعتبر من يكون يده اذن التسليم الصادر من
شركة السفن الواردة فيها البضائع وكلا شرعياً عن
صاحب البضائع (انظر مادة ١٩ و ٢٠ (م) ٧ (الكشف)
عقب تقديم الحوافظ الى الكمارك تصير المباشرة بالتحقيق
على البضائع والكمارك الحق بالكشف على جميع
الطرود ولكن الامين له ان يامر بحسب الظروف
بعدم اجرائه على الطرود التي يترأى له ان ما تستل
عليه بحسب المبين في الشهادة لا يستوجب الكشف
— ولا يمكن الكشف على اقل من طرد واحد من
كل عشرة طرود — والكمارك الحق دائماً باعادة
الكشف اذا رأت لزوماً له وان كان تم الكشف
الاول على الطرود وجرى دفع رسوم الكمرك
المتوقعة عليها — بصير فتح الطرود والكشف عليها
بمعرفة مأموري الكمرك وبحضور اصحابها ويكون
ذلك ضمن مخازن الكمرك او دواوينه — وفي حالة
الاشتباه بوجود غش فالكمرك يباشر بفتح الطرود من
تلقاء نفسه وان كان صاحبها غائباً ويمرر محضراً
بالواقعة — واما البضائع التي لا يتيسر ادخالها الى
المخازن بالنظر لفخامة حجمها او لكونها تزحم المخازن
فيمكن الكشف عليها في الخارج — واما اكياس
البوسطة والمراسلات والمطبوعات التي تحضر بواسطة
مضالك البوسطات بحراً وبراً فتعفى من الكشف
بشرط ان تكون مندرجة بتذاكر السفرية القاونية
— واما طرود البوسطة فيصير الكشف والتحقيق عليها
جميعاً واذا لم يحمل اشتباهاً بوجود غش فيها ويكتفي
الحال بالتحقيق الاجمالي ويمكن ان يقتصر فيه على
عدد معلوم من تلك الطرود يجري تعيينه بمرور الامين

الكمرك (م) ٨ (الرسوم والامتيازات وضمانة
خزينة الحكومة) بصير تحصيل رسوم الوارد والصادر
والترانزيت بمقتضى المعاهدة والاتفاقيات المرحية
الاجراء — وكذلك عوايد التخزين والامانات والشيالة
والارحقة والتمكين والونشات والهويكات واختام
رصاص الطرود والرفاق والكشوفات والشهادات
والكيل وغيرها بصير تحصيلها بمقتضى نظامات خصوصية
— دفع الرسوم يكون نقداً بالعملة الذهب والفضة
على حسب تعريفة الحكومة — لا يصير الافراج عن
البضائع قبل دفع الرسوم المربوطة عليها — اما البضائع
التي يصير احضارها للكمارك معها كانت الجهة المقصود
ارسالها اليها فتعتبر ضمانة للمصلحة بالامتياز لدفع
الرسوم وكافة انواع المصروفات والتغريمات التي
يكون مديوناتها صاحبها للمصلحة سواء كان عن البضائع
نفسها او عن غيرها تخصه ايضاً (م) ٩ (المستوحات)
تعفى من اجراءات التحقيق ورسوم الصادر والوارد
الاشياء الاتي يانها (اولاً) الامتعة والاشياء الخاصة
بالخبرة الحديدية (ثانياً) الامتعة والاشياء الخاصة
بمحطات التناسل الجنزالية والقناصل الرسميين —
تعفى ايضاً من رسوم الصادر والوارد ولكنه يجري
الكشف والتحقيق عليها فقط الاشياء والامتعة الخاصة
بالمعابد من جميع المذاهب والاديرة والجمعيات
الحيرية والمدارس — ويجب على اصحاب المحلات
المذكورة ان يقدموا في ابتداء كل سنة الى الكمارك
براسطة الاتصالات او الحكومات التابعين لها كشفاً
تقريبياً بمقدار وقيمة الاشياء التي يقصدون احضارها
في بحر السنة — ومتى تجاوزت قيمة المستوحات
المبلغ المقرر بالكشف المقدم بصير توقيفها الى السنة
التالية — وهذه المستوحات ما هي الا مجرد تبرع
من الحكومة المصرية ولذا يمكن لكمرك اطلالها متى
اتضح له حدوث افراط فيها — تعفى ايضاً من رسوم
الصادر والوارد ولكن يجري عليها الكشف والتحقيق
فقط (اولاً) ما يتعاقب بالاستعمال الذاتي من امتعة
ومفروشات وكتب واشياء اخر خاصة بالاشخاص
الحاضرين الى القطر المصري برسم الاقامة فيه المرة
الاولى ولكن يقتضي ان تكون الاشياء المذكورة ظاهراً

عليها علامات الاستعمال والا فتدفع الرسوم المربوطة في المنظمات وفي حالة وقوع منازعة في ذلك فينظر فيها بواسطة اهل الخبرة (ثانيا) الاشياء الشخصية الواردة مع المسافرين المخصصة لاستعمالهم الذاتي (ثالثا) الميناء التي لا يمكن بيعها كبضاعة ذات ثمن (رابعا) عيالات حادلات القطر المصري التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش (خامسا) النقود (ذهبا وفضة) (سادسا) السبائك (ذهبا وفضة) (سابعا) البضائع الخاصة بمصالح الحكومة وافراد الناس الذين لهم الحق بالسموحات بموجب اوامر خصوصية او اتفاقيات (ثامنا) الاشياء المخصصة لتموين السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة والمؤونات والذخائر المخصصة لاستعمال سفن التجارة وملاحيتها — يقتضي ان تقدم كافة الطلبات المختصة باعفاء الاشياء الواردة او الصادرة من الرسوم الى الجمارك وان تتضمن الايضاحات الآتية (اولا) جنس الاشياء (ثانيا) قيمتها (ثالثا) ماركات الطرود ونمرها (رابعا) اسم السفينة الواردة او المتصدرة فيها — ويشترط في قبول السموحات ان تكون البوليصة محررة رأسا باسم المرسلة اليه واما اذا كانت محررة باسم شخص اخر او لامر ناقلا فلا تقبل مصلحة الجمارك اعفاء البضاعة من الرسوم — ويقتضي ان يكون طلب الاعفاء ممضي من الشخص المرسلة اليه البضاعة او من الراسل اذا كان القصد الاعفاء من رسوم التصدير (م) ١٠ (البضائع الناتجة من الفرق) البضائع الناتجة من السفن الفرقانة التي ليست برسم القطر المصري لا تدفع رسوما البتة ويجوز ترجيعها معافاة من الرسوم ايضا عقب اتمام الاجراءات المتعلقة بالتلف الحاصل — واما اذا صار ادخال هذه البضائع الاستهلاك تماما في داخلية البلاد فتدفع الرسوم المربوطة (م) ١١ (تذكرة المرور من ابواب الكمرك) (كشف) بعد استيفاء الاجراءات المختصة بالكمرك ودفع الرسوم يعطى مستخلص البضاعة تذكرة مرور من ابواب الكمرك — وفي حالة طلب احد تجار الواردة كسفا مفصلا عن البضائع التي يكون جرى دفع رسومها يعطى له ذلك بعد ازالة الكمرك

على وصل السراف الذي يكون بيده — لا بد من تقديم الكشف المذكور لاجل ترجيع البضائع الاجنبية معافاة من الرسوم ولاجل تقرير الفرق بين رسوم الوارد ورسوم الترانسيت الذي يصير رده في حالة ترجيع البضائع قبل مرور ستة شهور من تاريخ الافراج عنها الذي يعلم من الكشف — لا تعطي الكمارك كشفا عن البضائع القابلة للتلف او التقصان (راجع المادة ٢٠) — لا يجوز اعطاء الكشف الا مرة واحدة وفي حالة ضياعه لا يجوز اعطاء بدله (م) ١٢ (احضار حاصلات القطر المصري من البلاد الاجنبية وتصدير حاصلات البلاد الاجنبية من القطر المصري) في حالة ترجيع حاصلات القطر المصري اليه المسبوق تصديرها الى البلاد الاجنبية تؤخذ عليها رسوم الوارد المربوطة على واردات حاصلات البلد الاجنبية — كذلك في حالة تصدير حاصلات البلد الاجنبية التي يكون سبق ادخالها الى القطر المصري تؤخذ عليها رسوم الصادر المربوطة على صادرات حاصلات القطر المصري ما لم تكن مرفوعة بكشف موضح فيه حقيقتها وتاريخ دفع رسوم الوارد عليها فتعفى حينئذ من الرسوم عند تصديرها — وفي حالة شعنها قبل مرور ستة شهور يمكن تطلب استرجاع الفرق بين رسوم الواردات ورسوم الترانسيت وفي كلا الحالتين لا بد من تقديم الكشف على حسب ما ذكر في المادة الحادية عشرة (م) ١٣ (استلام البضائع من الكمرك — متعاطو حرفة التخليص) بعد استيفاء كامل الاجراءات يمكن تسليم البضائع من الكمرك الى الشخص الذي يكون بيده اذن التسليم الصادر من القبودانات او وكلاء السفن او من شركات البواخر — واما متعاطو حرفة التخليص فلا يرخص لهم في استلام البضائع الواردة برسم شخص اخر ما لم يستوفوا الشروط الآتية (اولا) لا يمكن لمتعاطي حرفة التخليص ان يتخذوا هذه الحرفة الا بتصريح من مصلحة الكمارك (ثانيا) الطلبات المقدمة بشأن الحصول على التصريح المذكور يلزم ان تكون مكتوبة ومرفوعة بشهادة من اثنين من اعيان اتجار المعروفين بالصدق تدل على استقامة مقدمها (ثالثا) اذا اعتبرت مصلحة الكمارك

كفاءة الشهادة المذكورة فيصير اعطاء صاحبها تذكرة التصريح (رابعا) اذا لم تعتبر مصلحة الكمارك كفاءة الشهادة المذكورة فلها حق الخيار بان تطلب من مقدمها دفع تأمين الى خزينة الكمارك من الفي قرش صاغ الى عشرة آلاف قرش صاغ او تقديم كفالة اثنين من التجار ذوي قبول لديها (خامسا) يكون التامين او الكفالة المذكوران ضامنين لمصلحة الكمارك دفع التعريجات المقررة على متعاطي حرفة التخليص بحسب المغايرات التي يثبت عليهم ارتكابها (سادسا) يجوز توقيف كل من متعاطي الحرفة التخليص عن العمل بامر مدير عموم الكمارك الى مدة معلومة بقدر اهمية الخطا او المغالطة التي يرتكبونها وذلك بخلاف دفع التعريم الذي يلحقهم ولا يمكن ان يتجاوز التوقيف ستة شهور عن اول مرة ولكن يجوز امتداده الى سنة كاملة في حالة تكرار الخطا ويصير اعلان مرتكب المغايرات بالكتابة عن القصاص المحكوم عليه به وعن اسبابه (سابعا) تسري قوانين التعريجات والاجراءات التأديبية على مستخدمي التجار الذين يفوضون في تخليص بضائع مخدوميههم كما تسري على متعاطي حرفة التخليص

(الفصل الثاني)

(احضار ونقل البضائع من كمرك الى اخر)

(م) ١٤ (تقديم البضائع الى كمارك البر) ان البضائع المراد ادخالها بطريق البر يقتضي ان يصير تقديمها الى الكمرك الاقرب للحدود — وفي حالة وجود الكمرك داخل الحدود يجب ان تسير البضائع في الطريق المألوف بدون الانحراف عنه البتة — واما اذا كان الكمرك الاقرب للحدود غير مستعد لقبول البضائع المذكورة فيستمر على السير بها الى الكمرك الاقرب المستعد لذلك على انه يلتزم من هي بعيدته ان يستحصل من الكمرك الاول على شهادة تدل على انه حضر اليه وعرض البضائع للكشف الاجمالي واما اذا كان الكمرك الاقرب لا يبعد اكثر من عشرة كيلومترات عن الكمرك الغير المستعد لقبولها فيجب ارفاق البضائع بعمال الكمارك (م) ١٥ (مايفستو الشحن) يجب على فبودانات السفن او وكلاء اصحابها في مسافة ٣٦ ساعة

من وصولها الى المينا او فريضة مصرية ان يقدموا الى الكمرك نسختين من مايفستو الشحن مصدقا عليهما منهم بمطابقتها الاصل ويجب تقديم المايفستو الاصيل في الوقت نفسه لاجل مضاهاته على النسختين — يمكن تطلب تقديم المايفستو كلما كانت الاسباب التي دعت السفينة الى المرسى في المينا ومعا كانت المدة التي ستبقى راسية بها — واما اذا كانت السفينة واردة من مرفأ مصري فيقتضي ان يكون مايفستو الشحن الاصيل مرفوقا بمايفستو السفر ما لم تكن السفينة غفيت من اخذها لبقا للمادة الخامسة — اذا داخل امين الكمرك ريب في عدم مطابقة الشحنة لما هو مذكور في المايفستو فيجب على القبودان ان يعطي كامل التوضيحات ويقدم الاوراق التي يترأى لزوم طلبها — بعد تفريغ البضائع الواردة برسم المرفأ الراسية به السفينة يعطي مخزني الكمرك وضعا بما يستلزمه على نسخة المايفستو التي يجري تسليمها بعدئذ الى صاحبها — واما اذا كانت الشحنة برمتها برسم مرفأ آخر فالكمرك يؤشر فقط على نسخة المايفستو — لا يرخص السفن التي يكون كامل شحنها برسم مرفأ آخر او التي تحضر بالصابورة ان تبقى في المرفأ الراسية فيه اكثر من ثلاثة اسابيع بدون اسباب قاهرة وتكون في اثناء هذه المدة كلها تحت مراقبة الكمرك — واما اذا اضطرت هذه السفينة لاطالة بقائها بالمينا اكثر من ذلك سواء كان لاجل اجراءات تصليحات او لتواربها او بناء على عدم موافقة الريح او انتظارا لحمولها على شحنة او لاسباب اخرى فلا يرخص لها بذلك بدون تصريح خاصي من الكمرك وهذا التصريح لا يمنح الا اذا لاح ان الاسباب المعروض عنها صحيحة وقانونية — وفي حالة عدم اعطاء التصريح المذكور تلتزم السفينة باخروج من المرفأ بدون تاخير ويجري تفتيشها قبل سفرها بعرفة مأموري الكمرك — وفي حالة وقوف السفينة في احدى المين لاسباب توجب الشبهة للكمرك يسوغ له ان يطلب تقديم المايفستو حالاً وان يجري التفتيش الذي يراه لازماً (م) ١٦ (مايفستو الوارد) يقتضي ان يكون المايفستو متضمنا الشروحات

معلومات

الآتية — اسم السمينه — اسم المينا التي قامت منها السفينة والجهات التي رست بها أثناء سفرها بياناً اجمالياً باجناس البضاعة المتنوعة المركبة منها الشحنة — عدد واجناس الطرود — مركبات ونحو الطرود — ويجب ان يكون اجمالي عدد الطرود مفككاً بالاحرف — ويجب ايضاً ان يكون المانيفستو الاصيل والمستثنان الماحوذتان عنه محررة بدون تصليح ولا حك ولا زيادة في الحواشي — وفي حالة عدم امتثاله احد الشروط المذكورة يصير ارجاع المانيفستو الى مقدمه ويعتبر كأنه لم يقدم (م) ١٧ (تفريغ البضائع) تصير مضاهاة الطرود والبضائع المفرغة على احد نسخ المانيفستو بمعرفة احد مأموري الكمر ك وقبودان السفينة او وكيله — ويجري نقل البضائع الى الكمر ك لاجل اسقياف عمليات التحقيق والقيـد — واما ما كان من الشحنة رسم جبهه اخرى فيتم في السفينة وعند سفرها يعطى الكمر ك القبودان تذكرة بترخيص خروجه، والكمر ك الحق بوضع الخفاء على كل السفن وياتخاذ كامل الاحتياطات التي يترآ له لزوم اتخاذها لمنع اي نقل وشحن وتفرغ بضائع غير ماذون به — واذا ظهر ان مقدار البضائع او عدد الطرود المفرغة اقل مما ورد في المانيفستو المعطى عن ذلك فيجب على القبودان او وكيله ان يوضحا عن الاسباب الداعية للعجز الحاصل وفي حالة عدم سجن البضائع او الطرود التي عجزت او عدم تفرغها او تفرغها في جبهه غير الجهة المخصوصية الواردة رسمياً يجب عليها اتيان ذلك بواسطة اوراق حقيقية تؤيد صحة الامر — وفي حالة عدم وجود البضائع او الطرود المأقولة المدرجة في المانيفستو ولاب ساحيها او المرسله لهم دفع ثمنها فيجب على القبودان او وكيله ان يقدم المراهين التي تدفع اثنان المذكور واما اذا لم يتمكن السودان او وكيله من تقديم الاثبات المطلوبة في هذه المادة في شرف ٢٤ ساعة فيلتزم ان يعطاء ضمانة ودفع قيمة الغريم بضمانة تأمين على مقتضى احكام ائمة منقولة لاتين ويمكن ان يمنح له في ذلك الحرف ميعاد لاتة اوز الاربعه تنجبر لاجل تقديم الاثبات المذكورة (م) ١٨ (الحفاظ) يقتضي ان تقدم الحواشي

المذكورة في المادة السادسة الى الكمارك في مسافة ثمانية ايام من تفرغ الشحنة — ومتى فات هذا الميعاد تسري على البضائع عوائد التخزين (الارضية) على حسب مقتضيات النظام المخصوصي المتعلق بهذه المادة والكمر ك الحق بطلب الاوراق التي ترافق ارسال البضائع مثل فواتير وتذاكر سيكورتاه وتجارير وخلافها — وفي حالة طلب صاحب البضائع الاذن بمراجعة محتويات الطرود الواردة برسمه قبل كتابة الحواشي عنها يمكن الترخيص له بذلك — ولكن متى صار تقديم الحواشي فلا يمكن تعديلها بدون عذر واف وتصريح بالكتابة من امين الكمر ك — واما التصريح بفتح الطرود لمراجعة محتوياتها فيعطى من امين الكمر ك او الباشفتش الذي يندب من يلزم لحضور التحقيق (م) ١٩ (صيغة الحواشي) يجب ان تحرر الحواشي على الاستمارات المطبوعة بمعرفة الكمر ك وهي تتضمن (اولاً) اسم ولقب مقدم الشحنة وجنسيته ومحل اقامته (ثانياً) الجهة الواردة منها البضائع وجهة محصلها والجهة المتصدرة اليها واسم السفينة الشحنة فيها البضائع او المقصود شحنها فيها (ثالثاً) جنس البضائع وعدد الطرود وتسكيها وماركاتها ونحوها (رابعاً) قيمة البضائع — واما اذا كانت قيمة البضائع مجهولة لدى مقدم الشهادة فيصير ثمينها بمعرفة مثنى الكمر ك (م) ٢٠ (ما ينتج عن عدم تقديم المانيفستو والحواشي) ان رفض او تاخير تقديم المانيفستو والاوراق الاخرى اللازمة يعطى الكمر ك الحق بتفريغ البضائع وحفظها بمجازره على مصاريف وتحت مسئولية القبودان او اصحابها فيما يعترىها من الخطر — ان رفض او تاخير تقديم الحواشي والحضور لاستلام البضائع في مسافة ستة شهور من وقت تفرغها في الكمر ك يعطى لمصلحة الكمارك الحق ببيعها بالمزاد العمومي حسب الاصول الادارية وذلك بعد ان تكون اعلنت مرة واحدة صاحب البضائع عن مرادها سواء كان رسالاً له او بواسطة اعلان تنشره في جريدة البلدة الموجودة فيها البضاعة او في جريدة الجهة الاقرب لها — البضائع المتلفة او المصان كالسوائل والفاكهة وخلافها

ملحوظات

لا يمكن ابقاؤها في الكمر ك أكثر مما تسمح حاله افاذا لم يجز استلامها قبلئذ فالكمر ك يبيعها بدون الالتزام لاعلان صاحبها بعد ان يكون اثبت بمحضرة فوات وقت استلامها — فتح ويبيع الطرود المهمة في الكمر ك يتم في حالة غياب اصحابها بحضور مندوب من طرف القنصلات او الحكومة المحلية بحسب جنسية صاحب البضاعة — واما اذا ادعي مندوب القنصلات او الحكومة المحلية ولم يحضر فيحضر محضراً بالواقعة ويبايع الطرود — ويحفظ صافي الثمن في خزانة المصلحة بعد استبعاد رسوم الكمر ك وعوايد الارضية والتغريعات ووسائل الرسوم والمصاريف وتصير تعليته باسم صاحب البضائع — واذا لم يطلب صاحب البضاعة المبيعة اتمانها في مسافة ثلاث سنوات فيصير اضافتها الى جانب خزانة الكمارك — واما عندما تكون البضائع باقية بدون بيع فيمكن لصاحبها استلامها عقب دفع رسوم الكمر ك ووسائل المصاريف مع رسوم المزداد والسمرة في حالة استغنائهما (م) ٢١ (ارسال البضائع الاجنبية من كمر ك الى اخو) في حالة ارسال طرود البضائع الاجنبية من كمر ك الى آخر قبل دفع الرسوم عليها يقتضي على الراسل تقديم حافظة عنها قبل قيامها من الكمر ك — لا يلزم اعطاء التفاصيل في الحافظة عن البضائع المذكورة ما لم يكن حزم طرودها غير مستوف الشروط اما اذا كان مستوفياً الشروط فيكتفي بتقدير قيمة البضائع فقط — يجب ان تكون الطرود مرفوقة بعلم خبر وان تكون موضوعة عليها اختام الكمر ك الرصاصية غير انه تعفى من هذه الاختام الطرود التي تكون قيمتها اقل من ثلاثين قرشاً صاعاً وايضاً البضائع التي لا تقبل حالتها وضع تلك الاختام عليها — وفي حالة شحن البضائع المذكورة بسكة الحديد يجري شحنها تحت ملاحظة الكمر ك الذي يستلم بوالص الشحن ويرسلها بمعرفته الى الكمر ك المتصدرة اليه البضاعة — والكمر ك يعطي حينئذ صاحب الطرود علم خبر لاجراء التحقيق بموجبه عند وصول البضاعة — وفي حالة ارسال البضائع بطريق اخر من طرق البر يلتزم صاحب الطرود ان يدفع رسوم

الاستهلاك او يقدم ضمانه بقيمة تلك الرسوم — لا يؤخذ ادنى رسم جديد على البضائع الواردة في الاصل من بلاد اجنبية والمدفوع عنها رسوم الكمر ك في حالة ارسالها عن طريق البحر الى ميناء اخر في مصرية — على ان الكمر ك المرسله منه البضاعة يطلب في تلك الحالة دفع رسوم الاستهلاك بصفة تامين فقط وهذه الرسوم تسترجع لصاحبها متى قدم شهادة من الكمر ك المرسله اليه البضاعة تثبت وصولها اليه (م) ٢٢ (استيفاء اجراءات علم الخور) في مسافة سبعة ايام من وصول البضائع الى الكمر ك المتصدرة اليه يلتزم صاحبها ان يستلمها بعد دفع الرسوم عليها او يعلن عن الجهة المقصود ارسالها اليها هذا اذا لم يكن ذلك مؤتمراً على علم الخبر — وفي حالة ابقائها في الكمر ك بعد مضي الميعاد المذكور تجري عليها عوايد الارضية — حين وصول البضائع يجري التحقيق عليها لاجل تبوت مطابقتها وفي حالة معاهاتها لعلم الخبر يعطى لصاحبها تذكرة بحلو طرودها — واما اذا تبين من التحقيق وجود مغايرات وكانت على الطرود اتساير تدل على انه ملغوب فيها اتناء السفر فلا تعطى التذكرة المذكورة لصاحبها او بالحري تعطى له عما وجد من البضائع مضاهياً لحكم ما هو مشروح في علم الخبر وبصير عمل محضري بيان الحالة التي وجدت فيها البضائع عند التحقيق — ويمكن ايضاً اعطاء تذكرة بحلو الطرف عن الطرود التي لم يجز التحقيق المدقق عليها عند تسفيرها بالطر لوجود حزمها مستوفياً الشروط ووضع اختام الرصاص عليها وذلك بعد التبوت حين وصولها بعدم وجود اثر اللعب فيها وعدم ظهور اتساير تدل على تغيير حالتها — اما تقديم التذكرة المنوّه عنها الى الكمر ك المتصدرة منه البضاعة فيعطى الحق باسترداد التامين او فك الضمانة (م) ٢٣ (تصدير البضائع المصرية من كمر ك الى اخر) تسري القواعد الآتي يابها على البضائع البلدية اي على حاصلات ومصنوعات القطر المصري التي تنقل بطريق البحر الى ميناء اخر في مصرية (اولاً) في حالة ارسال هذه البضائع الى تعرفه قلم الدخولية وليس فيه كمر ك يجب على الراسلين ان يدفعوا الى

أنكرك المرسله منه البضاعة رسم الثانية بالمائة وهذا الرسم يسترجع لهم متى قدموا له شهادة تثبت وصول تلك البضائع الى محل تديرها (ثانياً) في حالة ارسال هذه البضائع الى بلد لا يوجد فيه قلم الدخولية يقتضي على الراسلين ان يدفعوا حين سفرها رسوم الثانية بالمائة التي تبقى دائماً مصلحة الكرك - ففي الطرف الاول ترفق البضائع بعلم خبر وفي الطرف الثاني ترفق برقبة - يصير استيفاء اجراءات علم الخبر عقب وصول البضاعة على حكم الشروط المبينة في المادة السابقة

(الفصل الثالث - الترانسيت)

(م) ٢٤ (بضائع الترانسيت) البضائع التي تكون برسم المرور من القطر المصري تسري عليها فيما يخص باجراءات الحوافظ المكتوبة والكشف النظامات المقررة على البضائع الاجنبية الواردة برسم الاستهلاك المربوطة عليها الرسوم الكمركية وفيما يخص بارسالها النظامات المقررة على نقل البضائع من كرك الى اخر - بعد مضاهاة بنائع الترانسيت يعطى الى صاحبها اوراسل باسم خبر عتب دفع عوائد الترانسيت المقررة بالمعاهدات والاتفاقيات وبعد دفع تامين او تقديم ضمانة بقيمة الفرق بين رسوم الترانسيت ورسوم الاستهلاك وبصير التاشير من طرف الكرك على علم الخبر بالميعاد المعين الذي يقتضي في اثباته تقديم البضائع الى الكرك المزمع على اخراجها منه وهذه المدة تكون على الاقل عشرة ايام وعلى الاكثر ستة شهور تبعاً لمسافة التي منتطعها البضائع - يجري وضع اختتام الرصاص على طرود الترانسيت (م) ٢٥ (استيفاء اجراءات علم خبر الترانسيت) عند ثبوت مساواة بضائع الترانسيت وخروجها بصير التاشير على علم الخبر من الكرك اخراجه منه البضائع المذكورة - ويكون لصاحب البضائع الحق باسترداد التامين او بفك الضمانة من الكرك الصادرة منه البضائع عقب تقديم علم الخبر موثقاً عليه كما ذكر - وما اذا فات الميعاد المحدد في علم الخبر ولم يقدم احراز الطرف الى الكرك الصادرة منه البضائع فتعبر دون كتابها دخلت برسم الاستهلاك ويستولى

الكرك على التامين وفي حالة وجود كفالة بدلاً من التامين يصير مطالبة الكافل بدفع قيمة الضمانة - وفي حالة ثبوت فقد علم خبر الترانسيت الذي تاتر عليه من الكرك الاخير اخراجه منه البضاعة يلتزم الكرك المذكور ان يعطي صاحبها شهادة بدلاً عنه - وفي حالة ثبوت ضياع البضائع بكاملها يصير ارجاع المبلغ المدفوع على سبيل التامين الى صاحبه (الفصل الرابع - التصدير)

(م) ٢٦ (المانيفستو) يجب تقديم مانيفستو التصدير الى كرك المينا الصادرة منها البضاعة على حسب القواعد المقررة في المادة الخامسة (م) ٢٧ (الحوافظ) البضائع التي تكون برسم التصدير يجب ان يقدم عنها حوافظ على حسب القواعد المقررة في المادتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة - والكرك بعد ان يكون اجري التحقيق على البضائع وقبض رسوم الصادر عليها يسلم صاحبها ايضاً بالرسوم المدفوعة واذن التصريح بشحنها بالوقت نفسه لتقديمه الى المامور المكلف بملاحظة اسكة الصادرات - لا تسترجع الرسوم المدفوعة الى صاحبها وان لم يجز تصدير البضائع - البضائع المحضرة الى الكرك برسم التصدير تعفى من عوائد الارضية مسافة ٢٤ ساعة واما متى فات الميعاد المذكور فتسري عليها العوائد المذكورة ما لم يكن عدم شحنها تسبب عن رداءة الطقس او عن عدم وجود وسائط النقل وخلافها - ولا تعفى من عوائد الارضية باسباب وجود قوة قاهرة الا البضائع التي تكون دفعت سابقاً رسوم الصادر

(الفصل الخامس) - التجول والسفر في البحر (م) ٢٨ (ارسال البضائع البلدية) البضائع المصرية التي يجري ارسالها بطريق البحر من جهة تابعة للقطر الى جهة اخرى منه لا تفقد جنسيتها الا اذا دخلت الى جهة اجنبية - وفي حالة دخول السفينة بها الى مرفأ اجنبي بسبب قوة قاهرة فلا تفقد البضائع جنسيتها من جراء ذلك (م) ٢٩ (وضع اختتام الرصاص على الطرود) الطرود المنقولة بحراً يجري ختمها باختام الرصاص اذا اراد الكرك (الفصل السادس) نظامات خصوصية متعلقة

ملحوظات

المال ويجب ان يذكر بالمخبر ان السفينة وجدت رامية المرسى بلا اسباب موجبة على بعد عشرة كيلومترات من البر فاقل او ان اتجه سيرها كان غير مطابق للجهة التي تقصدها وبدون اسباب قوة قاهرة — وفي حال مطاردة ماموري الكمارك او ضبط سفن البوسطة المصرية او ضبط سفن الحكومة احدى السفن التي تكون حولتها اقل من مائتي طن وامتناعها عن الوقوف يقتضي عليهم ان يرفعوا راية او اشارة قاربهم او سفنتهم وينذروا السفينة المطاردة بطلق بارود فاذا لم تف السفينة المتبوعة بالبراطيق ردا او قبلة على شراعيها واذا لم تقف بعد هذين الانذارين تطلق عليها بمجد الاسلحة النارية ويجوز لمطارده ان يلحقها ويقتبض عليها ولو بعدت أكثر من عشرة كيلومترات عن البر — واما السفن التي تكون حولتها أكثر من مائتي طن فيكون اختفائها على الملاحظة حركاتها على طول السواحل وفي حالة محاولة السفن المذكورة تقرب بضايع سواء كان على البر او في الموانئ او نقل بضايع يجوز لماموري الكمارك وضباط سفن البوسطة او الحكومة اكرامها على اتباعهم الى الكمارك الاقرب او الاسهل وصولاً اليه وعملهم مخفياً بالمغايرة — ولا يرخص لماموري الكمارك والضباط المذكورين تفتيش السفن والمراكب والقوارب الحربية التابعة للدول الاجنبية انما عليهم فقط مراقبة حركاتها وفي حالة اشتباههم بتهرب يقتضي عليهم اشعار ادارة الكمارك بما يراه لهم — ويقتضي في الظروف المذكورة قبل ارسال تقارير التفتيش الى قونسلات السفينة الحاصل منها المغايرة اذا خلت ان تقف عليها

(١) عمل السامع — (التحريب)

(م) ٤٣ عتب اي حيز يقع على الاشياء الهاربة تعتقد لجنة مولدة من امين الكمارك وثلاثة او اربعة من كبار الموظفين وبعد اجراء الاستنطاقات اللازمة تقرر اللجنة المذكورة فيما اذا كان ثم وجه لادارة الاشياء المحبوزة ووضع التفرغ ام لا — فضلاً عن مصادرة البضايع الهاربة بجواز الكمارك مصادرة الوسايط المتقول بها وكامل الآلات التحريب —

بالملاحظة (م) ٤٠ (عدم جواز المرسى) لا يجوز للسفن مها كانت حولتها ان تتراكي في الجزبات الخالية من مراكز الكمارك فيما خلا الظروف الناجمة عن قوة قاهرة (م) ٤١ (ملاحظة قنال السويس ومصبات النيل) لا يجوز للسفن المارة في قنال السويس وبجاراته او بالقرب من مصبات النيل ان ترسي على البر او ان تخالطه بنوع يمكنها من شحن او تفريغ بضائع من دون حضور ماموري الكمارك فيما خلا الظروف الناجمة عن قوة قاهرة — وعلى ماموري الكمارك ان يوقفوا المراكب الشراعية المشبهمة وتوقفوها ويحضروها الى الكمارك الاقرب ويحرروا مخضراً بالواقعة (م) ٤٢ (الملاحظات في البحر) متى كانت السفن لا تبعد عن السواحل أكثر من عشرة كيلومترات يجوز لماموري الكمارك ان يندوا اليها وذلك اذا كانت حولها اقل من مائتي طن لاجل الاطلاع على المانيستو وباتي الاوراق المتعلقة بالشحن — اذا كانت السفينة الواردة برسم ميناء ردة خالية من المانيستو او اذا ظهر عليها اشارة تدل على مغايرات فيصير التحقير عليها الى الكمارك الاقرب وتحرير مخضر بالواقعة — واذا كانت السفينة التي تكون حولتها اقل من مائتي طن موسومة برسم ميناء اجنبية وتقربت الى السواحل على اقل من عشرة كيلو مترات ولم تكن مرفوعة المانيستو او كان المانيستو المرفوق معها غير مطابق للاصول المرمية فيجوز لماموري الكمارك ان يخفروها ويتبعوها الى أكثر من عشرة كيلومترات عن السواحل وفي حالة وقوع الشبهة عليها يجوز لهم ان يقودوها جبراً الى الكمارك الاقرب او الاسهل وصولاً اليه ويحرروا مخضراً بالواقعة — يجوز لماموري الكمارك وضباط سفن البوسطة المصرية وضباط سفن الحكومة ان يصعدوا الى السفن الشراعية او البخارية التي تكون حولتها اقل من مائتي طن ويفتشوها اذا كانت رامية المرسى او مبلطة على مسافة عشرة كيلو مترات فا دون من السواحل بدون ثبوت وجود قوة قاهرة — وفي حالة ما يجدون فيها بضائع ممنوع تديرها او دنوها فيضبطونها اجمالاً ويحررون مخضراً بالواقعة

اما التعريم فيكون قدره ضعف الرسوم المترتبة على الواردات معها كانت اجناس البضائع المضبوطة وفي حالة تكرار الخطأ يجوز زيادته الى اربعة اضعاف الرسوم الى ستة اضعافها — يقتضي ان يوضح بقرار اللجنة تاريخ ضبط البضائع والظروف التي تم بها حدوثه مع اسماء وصفة الضابطين والشهود واسم صاحب البضائع وجنسها وكمياتها والاسباب الموجبة للحكم الصادر — ويجب يوم صدور القرار او ثاني يوم صدوره ان ترسل نسخة منه موقعا عليها من امين الكمرك او بالتوكيل عنه الى القنصلات ورأساً او الى الحكومة المحلية بحسب ما تكون جنسية صاحب البضائع المضبوطة — وفي حالة عدم حدوث مناقضة من صاحب البضائع المضبوطة واعلانها الى الكمرك في مسافة خمسة عشر يوم من تاريخ ارسال نسخة القرار الى الحكومة المنتهي اليها يعتبر القرار نهائياً ولا يقبل عنه ادنى مناقضة — واما اذا عزم صاحب البضائع المضبوطة على اجراء مناقضة فعليه تقديمها الى المحكمة التجارية المختصة بذلك — تعتمد قرارات اللجنة امام المحاكم بصفة شهادة ما لم يجر التداعي بكونها مزورة — كذلك المحاضر المحررة من مأموري الكمرك تعتمد بصفة شهادة ما لم يثبت عدم صحتها مدعي ذلك — وفي حالة صدور حكم نهائي من المحاكم بناء على المناقضة بعدم احقية القرار الصادر من اللجنة الكمركية يكون لصاحب البضائع المضبوطة الحق بطلب تعويض يساوي الضرر الذي لحق به من اجراء الضبط — واما اذا رفضت المحاكم المناقضة المقدمة من صاحب البضائع المضبوطة ويلتزم بدفع غرامة قدرها عشرة في المائة من ثمن الاتيائه المضبوطة — ولا يقبل الاستئناف ما لم يكن المستأنف دفع على سبيل الامانة قيمة ما حكم عليه به في المجلس الابتدائي وقيمة التعريم المذكور الذي قدره عشرة في المائة — ومع ذلك فلمصلحة الكمرك دائماً حق الخيار باجراء طريقة مساواة مع صاحب البضائع بتخفيض الجزاء الى تعريم تقرر بحسب الظروف بشرط ان لا يكون التعريم اقل من ضعف رسوم الوارد (م) ٣٤ تسري العقوبات على طريق التضامن

في مواد التهريب على قاعليه والساعين فيه وعلى ذقلي البضائع المهربة واصحابها والمشاركين في الخديعة (م) ٣٥ فيما حلا الظروف العادية التي يرام بها ادخال البضائع بطريق الاحتيال تعتبر كتهربة وتسري عليها القواعد والتايج السابق ذكرها الاتي ياتيها (اولا) البضائع الاجنبية التي يصير تقيدها بطريقة غير نظامية في المين او على السواحل او التي تكون حادثة عن طريقها او فرغت قبل وصولها الى الكمرك الاقرب (ثانياً) البضائع الاجنبية التي يحاول تقيدها او نقلها حالة كونها غير مدونة في المائغستواو التي تكون مشحونة بقوارب لا تزيد حمولتها عن خمسة عشر طناً في حالة اتجاهها الى ميناء مصرية بدون مائغستو (ثالثاً) البضائع الاجنبية الموجودة في قنال السويس وبجيرانه او في مصبات النيل داخل قوارب سواء كانت متراكبة على الجسور او متصلة بالبر بدون تصريح بالكتابة من ادارة الكمرك والبضائع الموجودة ايضاً في السفن سواء كانت مبلطة بقرب السواحل او رامية المرسى او متصلة بالبر في الجهات الحالية من الكمرك — اما البضائع التي يثبت انها موجودة في الحالة المذكورة قبل من جراء قوة القاهرة فلا تعتبر مهربة (رابعا) البضائع الاجنبية الموجودة مع افراد الناس او بين عفشهم او في العربات او في القوارب والبضائع الخفية داخل طرود او امتعة او داخل بضائع اخر من غير جنسها متى كان وضعها بطريقة تدل على ان صاحبها متعمد اخفاءها عن الكمرك (خامساً) البضائع الاجنبية التي يجري نقلها من الكمرك بدون تذكرة الباب (سادساً) البضائع الاجنبية المودعة في الصحراء خارج حدود الكمرك في حالة توجب الشبهة (سابعاً) البضائع الاجنبية المرتجعة بجرماً او الجاري تسفيرها بدون رقتة على مراكب تكون حمولتها اقل من خمسة طونيلاطات (ثامناً) البضائع الاجنبية التي يجري تسخينها في السفن بعد اعطاء تمكين السفر وبالاجمال جميع البضائع المربوطة عليها رسوم تصدير التي يحاول او يصير اخراجها من دون احضارها الى الكمرك — اما التعريم الذي يقرر في الحالة المذكورة بالوجه

ملحوظات

السابع والثامن علاوة على مصادرة البضاعة فيكون بمقدار رسوم التصدير ست عشرة مرة وفي حالة تكرار الخطأ يضاعف هذا المبلغ ومن ثم يزداد أيضاً الى ستة اضعافه — تعتبر أيضاً كعبرة وتعامل بحسب القواعد نفسها جميع البضائع الممنوعة من الحكومة الدخان والتبناك المتداولان والمرسولان بمرأ او برا الى داخلية البلاد في حالة معايرة لاثمواتين او الموجودان في اي نقطة كانت من دون كشف اورفتية ومن دون احتام الرصاص

(الفصل الثامن) — (المغايرات)

(م) ٣٦ تصير المجازاة على المغايرات بغرامة تطلب على طريق التضامن من فاعليها او الساعين او المشتركين فيها ومن اصحاب البضائع وقبودانات السفن المسؤولين ايضاً عن المخالفات التي يرتكبها ملاحو سفنهم — اما البضائع والسفن وجميع رصيدها لتحمل الرسوم والتغريمات من دون ان يمس هذا الاعتبار مقتضيات الفقرة الخامسة من المادة الثامنة اوبقية الاجراءات التي يحتمل للكمارك اجراؤها — ويمكن عدم تقرير الغرامة اذا روي هناك قوة قاهرة على انه يقتضي في هذا الظرف ابراز الالتماسات الكافية قبل اخذ البضائع او سفر السفن ويمكن للكمارك ايضاً ان يمنح مهلة لذلك (م) ٣٧ يجري القصاص على كل المغايرات التي تحدث ضد النظامات الحاضرة اوبقية القواعد التي ستسن بصفة قانونية بدع تعريم يجري تحديده بمعرفة امين الكمرك وذلك في حالات وقوع المغايرات في غير الظروف المذكورة في بعد وهذه الغرامة لا تكون اقل من نصف رسم الكمرك ولا اكثر من ثلاثة اضعافه واما اذا كانت المغايرات ناجمة عن ظروف غير مستدركة ولا تعلق لملاحو او حروح بضائع فيكون التعريم من مائة قرش صاع الى خمسة آلاف قرش صاع — التعريم المذكور هو علاوة على الرسوم المقررة تقتضي المعاملات والترايع والطامات (م) ٣٨ في حالة زيادة البضائع عن مايفستو استحق يبرتمريه القمودان مبلغ لا ينقص عن رسومها ولا يزيد عن ثلاثة اضعافها وفي حالة طيور حيلة طرود عليها ذات المراكب وان

المؤثرة في المايفستو تعتبر الطرود التي تكون رسومها اكثر من سواها انها غير المذكورة في المايفستو — وفي حالة عجز البضائع عن المايفستو يصير تعريم القبودان عن كل طرد ناقص بحسب المادة السابعة عشرة بغرامة لا تنقص عن مائة قرش ولا تزيد عن الالف قرش صاغ وذلك ما عدا رسوم الكمرك التي تقرر بموجب التوضيحات المينة في الاوراق التي تقدم الى الكمرك عن هذا الشأن — اما التعريم عن البضائع المستحقة صب بموجب المايفستو فيمكن ابلاغها الى خمسة آلاف قرش صاع — ولا محل للتعريم في حالة ما اذا كانت الزيادة لا تتجاوز عشرة في المائة والنقصان يقل عن خمسة في المائة (م) ٣٩ في حالة ظهور اختلافات عند الكشف بين الحواظ والبضائع المقدمة للكشف سواء كان من حيثية الكمية او القيمة او الوزن او الجنس فيصير تعريمها بقيمة لا ينقص مقدارها عن رسومها ولا تزيد عن كاملها — واما اذا لم تتجاوز اختلافات الكمية والوزن او القيمة خمسة في المائة فتعفى من التعريم (م) ٤٠ يجري تعريم قبودانات السفن من الف قرش صاع الى عشرة الاف قرش صاغ (اولا) في حالة تمنعهم عن تقديم المايفستو القانوني او عدم وجوده معهم (ثانيا) في حالة تمنعهم عن قبول مأموري الكمرك في السفينة (ثالثا) في حالة سفرهم او محاولتهم السفر بدون اذن الكمرك (رابعا) في حالة مخالفتهم قضية ما من مقتضيات المادة الخامسة عشرة وذلك خلاف الحقوق المترتبة على التهريب — وتكون الغرامة من اربعمائة قرش صاع الى الف قرش صاع (اولا) في حالة مرمى السفن في غير الاماكن المخصصة لها (ثانيا) في حالة تمنع او تعريض او نقل البضائع بدون تصريح من الكمرك او بدون حضور مأموري الكمرك (ثالثا) في حالة تاحير تقديم المايفستو (رابعا) في حالة عدم تقديم الرهينة او علم احرار المدي يجب ان تكون مرسومة به البضائع المتحررة في السفن او اسقونة من كمرك او آو ريتق امير (خامسا) في حالة تسحب بضائع بدون تصريح قبل استيفاء عمليات التعريم (م) ٤١ تكون الرأية اية قرش صاع الى الف قرش صاع في

حالة عدم تحرير الشهادة المذكورة في المادة السادسة والثامنة عشرة والسابعة والعشرين من هذا النظام (م) ٤٣ تكون الغرامة من اربعمائة قرش صاغ او اربعة آلاف قرش صاغ (اولا) عند محاولة ادخال او تصدير بضائع معانة من رسوم الصادر او الوارد بغريبة مخالفة للقواعد المتبعة او في النيل (ثانيا) في حالة تاخير وصول البضائع المرسلة من كرك الى اخر او بضائع الترانسيت الى الكرك المتصدرة اليه عن الميعاد المحدد في علم المطر بدون اسباب حقة (ثالثا) في حالة طرؤ تغيير على الميآت الخارجية من كل طرف مكتشف عليه ومرسول برسم الترانسيت او برسم كرك آخر (رابعا) في حالة تاخير الكفة عن وفاء المبالغ المقررة في الفترة الثالثة من ايام الخامسة والعشرين

(الفصل التاسع) - (التحقيقات)

(م) ٤٣ في حالة وجود شبهة في حال يمكن الاستدلال ان بكشفوا وبفتشوا في داخل المساكن او في الخازن المخصصة بالعمامة - ولا يمكن اجراء ذاك الا باصر صادر بالكتابة من امين ا. راي وبمجرد (اولا) مامور كبير من رتبة مفتش على الاقل (ثانيا) مندوب من طرف المحافظة او من طرف مجلس البلدية في المدن التي يكون فيها المجلس المذكور - والكشف لا يصير الا في بين شروق الشمس وغروبها - ونسخة الاسر الثاني باجراء الكشف ترسل الى القونسول التابع لها صاحب المحل المراد تفتيشه والتفتيش لا يمكنه اذا رأت ذلك سرائرا لئلا ان ترسل مندوبا من طرفها لحضور الكشف اما امتناعا عن ارسال احد بالنيابة عنها فلا يستوجب تاخير او منع التفتيش - ويتفني ان تذكر في المحضر الذي يحضره مامورو الكرك اقوال وملاحظات الشخص الذي جرى التفتيش في محل وفي حالة غيابه يجب ان تذكر اقوال وملاحظات وكيله او خادمه - ويصير تكليف الشخص الذي جرى تفتيش محله او وكيله او خادمه في حالة غيابه بامضاء المحضر المحرر (م) ٤٤ تلغى كافة النظم والنظام الخاضع للنظام الحاضر - وتحكومة المصرية الحق باتخاذ نظمات جديدة شبيهة بهذه اذا تراءى بعد الاختبار منفعة

ونزوم لاجراءها منع تفتيش واسير اسلمة على خط حسن جبرك - (مشور من نظار الخارجية الى حضرات وكيلا وقضاة بلجارية المانيا والنمسا وبلجيكا والانيروا واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وامورتنوش وبارج ونرويج في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٤ في اعترفت نظارة الخارجية حضرتكم في منشورها المورخ في ٢٣ ابريل سنة ٨١ برغبة الحكومة المصرية في الاتحاد مع حكومة دولكم الفخيمة لاصلاح تعريفة الكمارك وعقد معاهدة تجارية توافق صوائح التجارة والصناعة على ما هي عليه الآن اكثر من المعاهدات السابقة والآن مرسل حضرتكم صحة هذا بعض نسخ من نسخ المعاهدة التجارية والكماركية التي عقدت اعيرا بين الحكومة المصرية وحكومة اليونان بعد المذاكرة اللازمة مع وكيلا في القنصل المصري والرجا انكم تعرضوا صورها الى حكومة دولكم لتفحص وتعلموا ان الحكومة المصرية تود لو امكن المذاكرة بين الطرفين لعدة مائة مثل المعاهدة المعقودة مع حكومة اليونان جبرك - (ترجمة عهدة بقول حكومة الملك احكام لوائح الجرك المصرية في ١٧ ابريل سنة ٨٦

ند وقع الاتفاق بين دولتي نورثا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية ونظار خارجيتها وحقيقتها وبين - الموسيق فان ديردوس ده فيلهوف معتمد وقنصل جنرال ملك الملك بمصرية صدر الرخصة لها من قبل حكومتها على ما يلي قد قبلت حكومة الملك بان احكام لجنة الجرك المصرية المبرمة في ٢٢ مارس سنة ٨٤ بين حكومة اليونان والحكومة المصرية بخصوص رعايا وفسن وملاحة وتيرة اليونان تسري على رعايا وفسن وملاحة وتجارة رعايا دولة الملك - وبان جميع الحقوق والامتيازات والمعافاة التي تسمح بها الحكومة المصرية في الحال والاستقبال لرعايا وفسن وملاحة وتجارة دولة اجنبية تسري ايضا على رعايا وفسن وملاحة وتجارة الفلمنكيين يتفنون بها ويعاملون بمقتضاها - وعلى هذا قد وقع المتعاقدان على هذه المعاهدة الامضا (نور) الامضا (فان ديردوس ده فيلهوف)

جبرك - (قرار من مجلس النظار بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٨٦

ند استقر رأي مجلس النظار على انه ابتداء من ٢٥ يونيو سنة ٨٦ يؤخذ على جميع اصناف المأكولات الواردة من البلاد اجنبية عند دخولها الى المدن والمجتمعات المرتب عليها عند الدخوليات ما يؤخذ على الاصناف المصرية المائنة لها

جبرك - امر عال صادر في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ حيث انه من الضروري القيام بمصاريف الاشغال التي كان اجراءها مناسبا بقومسيون تحقيقات مدينة الاسكندرية الى حين تشكيل مجلس البلدية فيها نهائيا - وبناء على قبول المول امر بالاموات (م) ١ ابتداء من ١٥ ابريل سنة ٨٨ لغاية ٢١ ديسمبر من السنة عينها بصيرتحصيل الرسوم الاتي ذكرها وتوريدها الى خزينة قومسيون تحقيقات اسكندرية (ولا رسم) في تسره نصف في الالف على قيمة الواردات

الى كبرك اسكندرية والصادرات منه (ثانيا) رسم اضافي قدره واحد في المائة على قيمة ايجارات مياحي مدينة اسكندرية حسب ما هو مبين في الجدول المرفق (م) ٢ بصيرت يحصل الرسوم المذكورة اقل بمعرفة مطلق الكمارك والدائرة البلدية كل منها فيما يخصها وذلك باتباع الطرق واحكام اللوائح المقررة لتحصل سائر رسوم الحكومة

جهر ك — (لجنة تاديبية) — قرار صادر في ١٤ اكتوبر سنة ٨٩ بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يونيو سنة ٨٥ الذي تشكل بمقتضاه مجلس تاديب نظارة المالية والمصالح التابعة لها وموافقة راي مجلس النظار قررنا ما هوأت — قد تعدلت هيئة مجلس ادارة الكمارك التاديبية المنصوص عليه في الفقرة حرف ث من المادة الثالثة من القرار المؤرخ ١٤ يونيو سنة ٨٥ وذلك بالصفة الاتية — مدير عموم الكمارك (رئيس) — ووكيل عموم الكمارك — ومستشار الحضرة المخدومة او نائبه — وسكرتير عموم الكمارك — وباشكاتب الكمارك او رئيس القريبات العربية بصفة (اعضاة)

جهر ك — (ر) — جوهر سني ٢٤ مايو ٨٨ — تهريب دخان ٩ ذ ١٢٩٧ — سجاير افونكي — معاهدة جهر ك — (لجنة تاديبية) — (ر) — مالية جمع — (ر) — قسمة (نجلة)

جمع اراء القضاء — (ر) احكام (ق) ٩٦ جمع اعانة للمحكوم عليه بجناية او جنحة — (ر) جريدة (فق) ١٧٣

جمع بين وظيفة قضائية ووظيفة اخرى — (ر) قضاة ومستخدمين (لا) ٣٦

جمع بين ماهية ومعاش او مرتب — (ر) معاش اول ستمبر ٨٨

جمع ديون الحكومة والدائرة — (ر) دين مصري جمعيات اشغال عمومية — (صورة ما حرر الى اقسام الهندسة في ٢٥

محرم سنة ٩٧ (٢ يناير سنة ٨٠) مرة ٤٠ هذه صورة الامر العالي الصادر لرئاسة مجلس النظار في ٢٠ محرم سنة ٩٧ مرة ١ وردت لنظارة الاشغال العمومية بشرح من الرئاسة المشار اليها رقم ٢١ منه مرة ١ بالغاء مجلس تفتيش زراعة بحري وتشكيل جمعيات اشغال عمومية في المواعيد المقررة فيه بحسب مقدار اقسام الهندسة التابعة للديوان للنظر في الاشغال وتقسيمها واجرائها طبقا للقرار الصادر في ١٦ محرم سنة ٨٨ بمركز ادارة الهندسة الى اخر مانص بذلك الامر الكريم ولاجل احاطة حضرتكم بما يشتمل عليه ونشره الى فروع اقسام العمل به انتضى الاشعار (صورة الامر العالي الصادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يناير سنة ٨٠) ٢٠ محرم سنة ٩٧ مرة ١ واردة لنظارة

١ اشغال العمومية باقادة من رئاسة المجلس المشار اليه رقم ٢١ محرم سنة ٩٧ مرة ١

عرضت لدينا مكاتبه عطفونكم الرقبة ١٦ محرم سنة ١٢٩٧ مرة ١٢ المرغوب يا استحصل امرنا الرسمي عن تقرير المجلس المتخذ تحت رئاستنا في يوم الخميس الموافق ٤ محرم سنة ٩٧ وهو (اولا) الغاء مجلس الزراعة الموجود الان وتشكيل جمعيات اشغال عمومية بحسب مقدار اقسام الهندسة التابعة للديوان الاشغال العمومية (ثانيا) ان الجمعيات المذكورة بدلا عن ان تكون دائمة يكون جمعية ان في السنة مئة كل منها شهر واحد الاولي في شهر برمات اعني من ٩ فبراير الى ٩ مارس للنظر في الاشغال الصيفية والثانية من ١٥ اكتوبر لغاية ١٤ كيك اعني من ٢٢ نوفمبر الى ٢٢ ديسمبر للنظر في الاشغال الشتوية ولذلك يجب ان ديوان الداخلية يعين قبل مبداء الجلسة الاولى بخمسة عشر يوما المتوظف اللازم للرئاسة في الجمعيات وديوان الاشغال يعين الوكيل حتى انه في الوقت المعين يحصل الشام الرسا ووكلائهم والمديرين ومنشئي اقسام الهندسة والعمد المنصوص عليهم بالقرار الصادر في ١٠ شوال سنة ٨٨ (٢١ ديسمبر سنة ٧١) بمركز ادارة الهندسة (ثالثا) انه بالنسبة للجمعيات على هذه الكيفية تبادر بالنظر في الاشغال وتقسيمها واجرائها طبقا للقرار (رابعا) ان فلم الزراعة بديوان الاشغال يقدم للجمعيات كافة المحفوظات والاراء التي يمكنه تقديمها للتجسينات اللازم ادخالها في الزراعات والاجراءات الزراعية وطرقها لاجل النظر وايدا رايهم فيها (خامسا) نظارة الداخلية ونظارة الاشغال العمومية تعينان في المدة المتخللة بين الشام الجمعيات منشئين ملاحظة حالة الاشغال التجارية والمنشآت المذكوران بمررات التقارير اللازمة عنها وقدمائها الى ديوانها سادسا في انتهاء كل جمعية بحري ارسال كافة الاوراق المختصة بها الى ديوان عموم الاشغال لمخفظها به — وحيث ان من مقضى ارادتنا الاجراء على الوجه المشروح حسب ما تقرر فاصدرنا امرنا هذا لاعتد الاجراء بمقتضاه

جمعيات الاشغال العمومية — (قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية في ٢٥ ديسمبر ٨٦

بناء على الذكر يتوالخديوي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ٨٦ في خصوص تواريج انعقاد جمعيات الاشغال العمومية قررنا ما هوأت (م) ١ قد اذليت التواريج المحددة بالاعلان الصادر من هذه النظارة بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ٨٦ لان انعقاد جمعيات الاشغال العمومية وهي ١٨ و ٢٠ ديسمبر سنة ٨٦ (م) ٢ يكون انعقاد هذه الجمعيات في يوم اول يناير سنة ٨٧ عوضا عن ١٨ و ٢٠ ديسمبر سنة ٨٦ جمعيات الاشغال العمومية — (ر) مجلس تفتيش

الحمد دراجتماعها الامر العالي في ٢١ لولي سنة ١٥
في الساعة الاولى عربية من صباح يوم الثلاثاء الماضي وقد على
مكان احتضار هذه الجمعية بدوان الاشغال العمومية حضرات
اعضائها المنتخبين ثم حضرات الظهار الكرام وكلهم منخلون
بالبلاط الرسمية وقد كانت العساكر فرسانا ومشاة مصطفين
في اشرق ما بين سراي عاندين العامرة وموضع الاجتماع
وفي رحمة النيران فريق كبير منهم ومعهم الموسيقى العسكرية
تتروى بعادات الرجز والسورور— وفي منتصف الساعة
الثالثة اقبل الحجاب الحديوي المعظم ومعه جبابه العالي
دولت اوجوز ودرتاشا وصاحب السعادة حيري باشا وذو الفقار

ملحوظات

قوانين والبحث الجاري فيها الآن يستغرق انجازها زمناً طويلاً على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ صارتا غير النام الجمعية العمومية لتاريخ بتعين بامر يصدر منها فيما بعد

جمعية عمومية — (م) امر عال صادر في ٢٠ نوفمبر سنة ٨٧

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من قانون الطائي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ٢٠٠ اول مايو سنة ٨٢ — وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ ننتم الجمعية العمومية في يوم السبت ٩ ربيع الثاني سنة ٢٠٥ الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ٨٧

جمعية عمومية — (ر) قانون نظامي اول مايو سنة ٨٣ م ١ ومن م ٣٤ الى م ٤٥ — ٤٨ — ٤٩ —

٥٠ — قانون الانتخاب م ٤٠ — ٤١

جمعية عمومية (محكمة) — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١ م ٣ — الباب الثاني — ١٢ ب سنة

١٣٠١ — تقض وإبرام — اختصاص (لا ٢١ : نيابة عمومية (لا ٦٤

جناية — (ر) عقوبة الجنايات (ق ٣٠ : مخالفات ق ٣٤٦ — معارف عمومية ٢٦ فبراير سنة ٨٩

(محلة) (م) ١٢٩ الضرر الذي

جناية الحيوان — (م) احده الحيوان بمسه لا يصح

صاحبه ولكن لو استهلك حيوان ما احدث وراه صاحبه ولم يصح به من ويصن صاحب الثور المطوح والكلب العقور ما اقلده اذا تقدم احد من اهل محله او قرينه بقوله حافظ على حيوانك ولم يحفظ عليه (م) ١٢٠ لا يصح

صاحب الدابة التي اصرت يديها او ذيلها او رجلها حال كونها في ملكه راكمها او لم يكن (م) ١٢١ اذا ادخل احد دابه في ملك غيره باذنه لا يصح جنايتها في الصور التي

ذكرت في المادة انا حيث ان تعدد كلكة في ملكه وان كان ادخلها بدون اذن صاحبه يصح صر تلك الدابة وخسارها على كل حال يعني حال كونه راكمها او ساقها او قائدا او موجودا عندها او غير موجود واما لو اسلكت بمعها ودخلت في ملك الغير واصرت فلا يصح (م) ١٢٢ لكن

احد حق المرور في الطريق العام مع حيوان به عليه لا يصح المرور راكمها على حيوانه في الطريق العام الضرر والخسار المدين لا يمكن التفرغ عنها مثلا لو اشتر من رجل اندية غدا او طين ولوث ثياب الاخر او رصت برجلها او خر او لطمت بذيلها واصرت لا يلزم الصان ولكن يصح الراكب الضرر

والخسار الذي وقع من مصدمتها او لطمتها يدها او راسها (م) ١٢٣ القائد والسائق في الطريق العام كالراكب يعني لا يصحان الا ما يصح انراك من انصر (م) ١٢٤ ليس

لاحد حق توقيف دابه او ربطها في الطريق العام

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من القانون الطائي الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ٢٠٠ (اول مايو سنة ٨٢)

— وبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ شوال سنة ٢٠٢ (٢١ بوله سنة ٨٥) بالنظام الجمعية العمومية في يوم ١٦ شوال سنة ٢٠٢ (٢٨ بوله سنة ٨٥) — ونظراً لكون حكومتنا عازمة على ان تقدم للجمعية العمومية بعض مشروعات

باشا ورجال المعية الكرام فلتلقه العساكر بما يحس لذاته الفخمة من الاحترام وصدحت الموسيقى العسكرية بسلام جنابه الرفيع ثم شرف مكان الاجتماع فتلقاء جميع الاعضاء وسعادة الرئيس بما يليق بجنابه الرفيع من الاعظام والاحلال

— وبعد هذا افتتح جنابه العالي الجلسة بحضور حضرات النظار الكرام وكبار رجال المعية السنية وحلف كل واحد من الاعضاء المجدد (الذين هم غير اعضاء مجلس شورى القوانين)

الامين المقرر في القانون النظامي الصادر في غرة مايو سنة ٨٢ وموقوف على الاقدام وهذه صيغة اليمين (والله العظيم والله العظيم والله العظيم اني صادق للخدمة الخديوية وسفاد لقوانين القطر) — ثم التى الجناب العالي في الجلسة حطة

بين فيها سبب النام الجمعية العمومية في هذه المرة فقال حفظه الله — بعد سلامتنا على حضراتكم نبدي لكم مزيد سرورنا باجتماعكم ونفيدكم ان السبب الداعي لافتتاح الجمعية العمومية في هذه المرة هو ان الثورة العسكرية حلت الخزيه بمبالغ

جسيمة مثل التعويضات وغيرها وحدثت كساد التجارة وقلة الامنية التي نتم منها عائل عطيمة — وان المالة السودانية ايضا صرفت عليها مصاريف وافرة فلاجل هذه الدواعي وما

تقصيه المنافع العمومية لتعديم ري الاراضي الزراعية اتصى الحال تنظيم امور مالية مصرفتنا ولك الدول الفخمة مع حكومتنا في ذلك واتفقت على استئانة تسعة ملايين ليرة تحت ضمانتها وصدرت الاوامر السنية الشاهانية بالرخصة ومنع على

لكم الايصاحات المتعلقة بذلك من نظارة المالية كي تطلعوا عليها وعلى الله التيسير في كل الامور — وبعد الفراغ من هذه الخطبة الجليلة يهلل الاعضاء فرحاً ولاحت في اسارير وجوههم علام الانشراح ولهمت السنهم بالدعاء لذاتها الفخمة بالنصر والتأييد ودوام البقاء ثم بارحها الجناب العالي فاصداً سراي عابدين العامة باليمن والاقبال

جمعية عمومية — (م) ذكر بتو صادر في ٢١ بوله سنة ٨٥ بالنام الجمعية العمومية

في يوم ٢٨ مه

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على القانون الطائي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ٢٠٠ اول مايو سنة ٨٢ وبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٨ رجب سنة ٢٠٢ (٢٢ افريل سنة ٨٥) بتاجيل النام الجمعية العمومية

— وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ تلتم الجمعية العمومية في يوم ١٦ شوال المجاري (٢٨ بوله سنة ٨٥)

جمعية عمومية — (م) امر عال صادر في ٢٦ بوله سنة ٨٧

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من القانون الطائي الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ٢٠٠ (اول مايو سنة ٨٢)

— وبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ شوال سنة ٢٠٢ (٢١ بوله سنة ٨٥) بالنظام الجمعية العمومية في يوم ١٦ شوال سنة ٢٠٢ (٢٨ بوله سنة ٨٥) — ونظراً لكون حكومتنا عازمة على ان تقدم للجمعية العمومية بعض مشروعات

بشأن ورجال المعية الكرام فلتلقه العساكر بما يحس لذاته الفخمة من الاحترام وصدحت الموسيقى العسكرية بسلام جنابه الرفيع ثم شرف مكان الاجتماع فتلقاء جميع الاعضاء وسعادة الرئيس بما يليق بجنابه الرفيع من الاعظام والاحلال

— وبعد هذا افتتح جنابه العالي الجلسة بحضور حضرات النظار الكرام وكبار رجال المعية السنية وحلف كل واحد من الاعضاء المجدد (الذين هم غير اعضاء مجلس شورى القوانين)

الامين المقرر في القانون النظامي الصادر في غرة مايو سنة ٨٢ وموقوف على الاقدام وهذه صيغة اليمين (والله العظيم والله العظيم والله العظيم اني صادق للخدمة الخديوية وسفاد لقوانين القطر) — ثم التى الجناب العالي في الجلسة حطة

بين فيها سبب النام الجمعية العمومية في هذه المرة فقال حفظه الله — بعد سلامتنا على حضراتكم نبدي لكم مزيد سرورنا باجتماعكم ونفيدكم ان السبب الداعي لافتتاح الجمعية العمومية في هذه المرة هو ان الثورة العسكرية حلت الخزيه بمبالغ

جسيمة مثل التعويضات وغيرها وحدثت كساد التجارة وقلة الامنية التي نتم منها عائل عطيمة — وان المالة السودانية ايضا صرفت عليها مصاريف وافرة فلاجل هذه الدواعي وما

تقصيه المنافع العمومية لتعديم ري الاراضي الزراعية اتصى الحال تنظيم امور مالية مصرفتنا ولك الدول الفخمة مع حكومتنا في ذلك واتفقت على استئانة تسعة ملايين ليرة تحت ضمانتها وصدرت الاوامر السنية الشاهانية بالرخصة ومنع على

جیات

— ੨੬ —

خدايات

العمومي أو وكله بتقرير مجرى بقلم كتاب المحكمة (م) ١٩٤
 ١- الب - دور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين
 ساعة ، لاقل خلاف مواعيد مساندة الطريق (م) ١٩٥ يجوز
 السماع المدعين عن الاخصام على اوراق القضية كلما طلبوا
 ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون
 غلبتها منه الا اذا اقتضت احوال المحكمة نقلها — فان لم يعين
 منهم مدافعاً عنه عند تكليفه بالمحضور يعين المدافع المذكور
 بعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه

(الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالمجلس
وفي فحص الاوراق وفي الحكم)

(م) ١٩٦. يستعصر المنهم الى الجلسة بغير قيود ولا اغلال انما
تتري عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة وينتبت انه هو بعينه متى
اؤد عن اسمه ولفقه وسنه وصنعه ومحل سكنه ومحل ولادته
(م) ١٩٧. يجب ان يكون المنهم من يساعد في المدافعة عنه
والا كان العمل باطلاً (م) ١٩٨. يلزم ان تكون الجلسة علانية
والا كان العمل لاغياً ومع ذلك يجوز للحكمة ان تأمر
بغض السعوى في جلسة سرية كالمين في العبارة الاولى من
المادة ١٦٠ (م) ١٩٩. على كاتب المحكمة ان يتلو الامر الصادر
بذلك وورقة اذنام (م) ٢٠٠. بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل
الشروع في الاجراءات اللازمة كالمين في العبارة الثانية من
المادة ١٦٠. وتقدم الاوراق الدالة على الثبوت والتي الى
الاحصاء والشهود في أثناء المدافعة اذا انقضى الحال ذلك
(م) ٢٠١. تسع شهادة الشهود على حسب الاصول المقررة
في المادة ١٦٥. اما يجوز لكل من رئيس قلم النائب العهوي
او وكيه المحاضر في الجلسة والذم والمدعي بالحقوق المدنية
بحسب ما يختص كل منهم ان يعارض في سماع شهادة الشهود
الذين لم يكلوا بمحضر بناء على طلبه او لم يعلن باسمائهم
اتباعاً للمادة ١٩٢ ونحكم المحكمة في حال انعقاد الجلسة في
ذلك المعارضة كما تحكم ايضاً فيما يرفع من اوجه تخرج الشهود
او اهل الخيرة (م) ٢٠٢. اذا لم يحضر امام محكمة الجبايات في
اول درسة من كف بالمحضور لاداء الشهادة او حصر وامتنع
عن اداء الشهادة تمتع في حق الاصول المقررة في المواد
١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ — ويجوز ان تزد العرامة التي يحكم بها
على الشاهد الذي تخلف عن المحضور الى ان تبلغ اربعة الاف
قرش ديماني ولو كان التخلف عن المحصور بعد التكليف به
في اول مرة وتفضلاً عن ذلك يجوز ابلاغ مدة الحبس الى شهر
في حالة التعمد عن المحصور بعد التكليف به في ثاني مرة
— واما اذا كان الشاهد اللازم المحكم عليه بذلك ممن
حصر وتمتع عن اداء الشهادة فيجوز ابلاغ الغرامة الى
اربعة آلاف قرش ديماني ومدة الحبس الى شهرين
— وينتفع في الجبايات ما هو مقرر في المادة ١٤٢
(م) ٢٠٣. لا يجوز اخراج المنهم من قاعة الجلسة في أثناء
المرافعة لاني سب كان ما لم يحصل منه تشويش زائد (م) ٢٠٤
لاحكم استمررة في المواد ١٤٢ و ١٤٤ و ١٤٧ و ١٥١ مرشد
الذين تسع في محكمة المحاكمات في اول درجة (م) ٢٠٥

عليه له وفاة - اور بطا احدثه في الطريق العام ضمن جنازتها على كل حال سواء رفقت بيدها اور جلها او جنتها او دفنوا - لمن اتى امدت او ثوب الدواب كحرق الدواب وابل وثوب دواب - اكرام المستندة (م) ٩٦٥ من سنة - دابة في الارض - النمل النمر الذي احدثه (م) ٩٦٦ اوداس - دابة مركوبة لاحد - على شيء يندوا او رحله في ملكه او في ملك الغير وانه بعد التراكب قد انتف ذلك اذ هو - فيمن على كل حال (م) ٩٦٧ لو كانت الدابة حرة ولم يدر التراكب على ما مضى واصرت لا يلزم الضمان (م) ٩٦٨ لو اطلقت الدابة التي كانت تدر على صاحبها في ملكه دابة غيره التي اتي بها صاحبها وورطها في ملك ذلك ولا اذ لم يلزم انسان واذا اطلقت تلك الدابة دابة يباحب ملكه من صاحبها (م) ٩٦٩ اذا رطت شخصان دابتهما في ملك من التراكب دابة تملك احدى الدابتين الاخرى فلا يلزم الضمان ولو اطلقت دابة الشرير في دار دابة الدار من دابة في ملك الدار لا يلزم الضمان (م) ٩٧٠ لو رطت دابة في ملكه في ملكه ليس له ان يقرط حيوان وملت دابة الرابطة او دابة الرابطة مؤخر لا يلزم الضمان واذا كان الامر بالعكس يلزم الضمان

جہازات — (زبون: یقی المایات)

(م) ١١٩ المسئلة الابتدائية تحكم في اول درجة . يمكن
حدايات في اذلول التي تعد جدياته بتقضى نص في القانون
(م) ١٢٠ لا يجوز - الا الدعوى على شركة المجازيات في
اول درجة الا ينتهي امره بالانحالة من قاضي التحقيق
(م) ١٢١ تركب المسئلة المذكورة من ثلاث فصول لا يكون
من ماضي التحقيق الذي نظر الدعوى من قبل

(الفرع الاول)

(في المآثرات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة)

(م) ١٩٢ على رئيس ألقى المذات الموصي بالحقبة الإنسانية
ان يملأ المنهم ما ياتي (اولا) الاموال الصادرة من قاضي التحقيق
بمصلحة وورثة اسم م لي يجرى ما ويوضع عليها امضاء
رئيس ثم امكور واسد وكلاهما ويكون متناك على بين
بوع الح : الثانية : بالتمهية وبن الواقعة وجميع الاحوال
التي تترتب عليها تشدد التتوية وبين مواد التتوية انني
يجب ان يحكم بمقتضىه ويكون اعلان ذلك قبل انعقد
الجلسة بحصة عشر ومائة (ذية) بمصروفة رئيس
المحروث د التتوية ويكون اعلان قبل انعقد الجلسة بمائة
اسم ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط او سهو في
سخ اذوراق المذكورة (ذلك) ورقة التكليف بالمحضور
ويكون اعلانها قبل انعقد الجلسة بملازمة اسم كاملة (رايها)
اسم التتوية اسم برية احضارهم ويكون اعلان ذلك
قبل انعقد الجلسة بأربع وعشرون ساعة بالان (م) ١٩٣
يجب ان ياتي على كل من المنهم والمشيء بالمخوق المدنية ان
على الزمر فئة اسم التتوية بواسطة محضر قبل انعقد
الجلسة بمائة وعشرون ساعة بالان ويجرى ما ياتي

نكون المرافعة والمناقشة بالكيفية والشرائط المقررة في المادة ١٢١ من هذا القانون والمادة التالية لها — وبعد سماع ما يبدى من الطلبات والاقوال وأوجه المدافعة والاجابات كل من رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله والمدعي بالمحقوق المدنية والمتهم والاعضاء المسئولين عن حقوق مدنية أن كانوا بحيث يكون المتهم دائماً آخر من يحكم بقرار رئيس المحكمة بقتل باب المرافعة (م) ٢٠٦ تشرع المحكمة في المداولة فوراً بعد نقل باب المرافعة وتصدر المحكم في الجلسة عينها (م) ٢٠٧ بحسب على المحكمة في مواد الجنايات التي تستوجب الحكم بالقتل على حسب الشريعة الإسلامية الغراء أن تستقي قبل المحكم مفتي الجهة الكائنة فيها (م) ٢٠٨ ويجب عليها لذلك أن ترسل إلى المفتي أوراق الدعوى ويلزم ردّها إليها في ظرف ثمانية أيام بالأكثرمصحوبة برأيه (م) ٢٠٩ وبعد اخذ رأي المفتي تحكم المحكمة بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات (م) ٢١٠ إذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا تعد جناية ولا جنحة أو أنها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الإفراج عنه فوراً أن لم يكن محبوساً لسبب آخر — وتحكم المحكمة في التضيقات التي يطلبها بعض الاعضاء من بعض ويكون حكمها في ذلك في نفس الحكم الذي تصدره بما ذكرنا (م) ٢١١ وإذا تراا للمحكمة أن هناك جنحة تحكم بالعقوبة المقررة بالقانون وتصل في مسألة التضيقات وتحكم على المتهم بالمصاريف كلها أو بعضها إنما يجب عليها في حالة ما إذا حكمت على المتهم ببعض المصاريف أن تبين أن كانت الحكومة تلزمه بالباقي أو المدعي بالمحقوق المدنية (م) ٢١٢ أما إذا تراا للمحكمة المذكورة أن هناك جنابة فتحكم بالعقوبة المقررة في القانون وتحكم على المتهم بجميع المصاريف وتقتل في الحكم عنه في التضيقات التي يطلبها المدعي بالمحقوق المدنية

(الفصل الثاني — في محكمة الاستئناف للجنايات)

(م) ٢١٢ استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في اول درجة يرفع إلى محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية الصادرة عنها الحكم استئناف — وترك محكمة الاستئناف عد الحكم في مواد الجنايات في ذات درجة من خمسة أعضاء (م) ٢١٤ لا يقبل الاستئناف الا من الأشخاص الذين ذكرهم (اولاً) المحكوم عليه والأشخاص المسئولون عن حقوق مدنية (ثانياً) المدعي بالمحقوق المدنية فيما يخص هذه الحقوق فقط (ثالثاً) رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أو النائب المذكور (م) ٢١٥ يطلب الاستئناف بالكيفية وفي النواحي المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون (م) ٢١٦ يؤجل تعيد الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في مواد الجنابات إلى انتهاء المواعيد المذكورة في المادة السابقة وانتهاء طر الدعوى محكمة الاستئناف (م) ٢١٧ ومع ذلك إذا كان الحكم صادراً ببراءة المتهم فيصير الإفراج عنه فوراً وأول استئناف ذلك شرط أن يحصر أمام محكمة الاستئناف إذا اقتضى الحال ذلك — وأما إذا لم يكن الحكم صادراً ببراءة المتهم فيكون منجره على حسب النواحي المقررة في المادة ١٨١ (م) ٢١٨ تتم الدعوى إلى محكمة الاستئناف ثم يصير استئنافاً آخرت الأثر

الجلسة على حسب الاصول المقررة في المواد ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ والاحكام المقررة في المواد ١٨٥ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ تنبع ايضاً في محكمة الاستئناف عند انعقادها بهيئة محكمة الجنايات في ذات درجة (م) ٢١٩ إذا رأت محكمة الاستئناف لزوماً لسمع شهادة شهود فينتج ما هو مقرر في المادة ٢٠٢ إذا اقتضى الحال ذلك (م) ٢٢٠ يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والحكوم عليه والمدعي بالمحقوق المدنية أن يطعن في الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أمام الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة حال انعقادها بهيئة محكمة نقض وإبرام إنما لا يقبل الطعن من المدعي بالمحقوق المدنية الا فيما يتعلق بالتضيقات فقط ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر الا في الاحوال الثلاثة الآتية (اولاً) إذا كانت الواقعة الناتجة في الحكم لم يعاقب عليها القانون (ثانياً) إذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم (ثالثاً) إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطان الاجراءات أو الحكم (م) ٢٢١ يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام كاملة بعد صدور الحكم ويكتب المتهم بالحضور بناءً على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي قبل الجلسة ثلاثة أيام كاملة (م) ٢٢٢ تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن حد سماع اقوال رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله واقوال الاعضاء أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى انبثية في المادة ٢٢٠ وأما في الحالة الثانية فتحكم بتضيقات القانون إذا رأت أن الجنابة ثابتة وأما إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة فتجلبها على المحكمة المختصة بها وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة استئناف أخرى لتحكم فيها حكماً جديداً — وأما إذا حصل الطعن مرة ثانية في القضية عينها أمام المحكمة وفي معقده بهيئة محكمة نقض وإبرام فتحكم في اصل الدعوى حكماً انتهائياً (م) ٢٢٣ الاحكام الصادرة بعقوبة بسب ارتكاب جنابة وصارت في قوة الاحكام الانتهائية تشر بنها على طلب قلم النائب العمومي بواسطة لصق صورها على باب قاعة الجلسات بمحكمة الاستئناف في مواد الجنايات أو في جميع الاماكن الاخر المعبية في القانون وعلى باب اعظم محل للإدارة في مركز المديرية أو في البلد أو في القرية التي وقعت فيها الجنابة

جنايات وجمع — (قانون تحقيق الجنايات) الباب الأول من الكذب انكذب من

شواهد — (قتل ومبرح وجرح وتهديد) (م) ٢١٨ من قتل سراً عدماً مع سبق الاصرار على ذلك أو اتهمه به قاتل بالنسب بحسب الاصول المقررة في هذا القانون (م) ٢٠٩ الاصرار السابق هو انصد اصم عليه قبل احل لا ارتكاب جنحة او جنابة يكون عرضاً منصر منها ايضاً شخص معين أو شخص غير معين وجيء أو صادفه سواء كان ذلك انتمه بمقتضى حوت امر أو موثوق على شرط (م) ٢١٠ منصر هو تعرض الانسان شخص في جهة او جهات كثيرة سراً من اضرار طوبى كانت او تدر

جنايات ذبح

- ٣٤٢ -

جنايات ذبح

لبنوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى المذابة الصرع ومحوه
(م) ٢١١ من تعمد قتل أحد بشيء من العقاقير أو الحماض
السامة التي تفسد بالموت في طرف مرفق من ارض قسيرة
كمت أو طوالة بعد قاتلاً ولم يسم وبعثه لفر اياك
كيفية استعمال تلك العقاقير أو الحماض السامة ومهكم
نجمها (م) ٢١٢ من حمل العمد أو اهل البيت أو
القنوة شخص لاجل الوصول الى فعل حرام يحكم عليه
بالاشغال الشاقة مؤبداً متى كان الدافع لذلك من ارباب
الشروع المحدثين الايمان والامداد حرفة لم وكنت له سوايق
تثبت عليه ذلك (م) ٢١٣ من قتل نفساً عمداً من غير سبق
اصرار ولا ترصد وترص يعاقب بالاشغال الشاقة مدة
خمسة عشرة سنة ومع ذلك تستوجب هذه الحماية المحكم على
فاعله بالقتل اذا تقدمها أو اقترن بها أو تلاها حادثة اخرى
واما اذا كان المقصد منها الاستعداد لعل حجة أو حانة أو
تسهيلها أو ارتكابها بالعمل أو مساعدة مرتكبها أو شركائه
على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاشغال الشاقة
مؤبداً (م) ٢١٤ المشاركون في القتل الذي يستوجب
المحكم على فاعله بالقتل بما هو بالاشغال الشاقة مؤبداً
(م) ٢١٥ من حرج أو ضرب أو صر أو صر أو صر أو صر
أو الصر أو صر أو صر أو صر أو صر أو صر أو صر أو صر
الشدة من ثلاث سنين الى خمس سنين واما اذا سبق الضرب
أو الحرج اصرار أو ترصد وترص فيكون مدة العقوبة
بالاشغال الشاقة من خمس سنين الى عشرين سنين (م) ٢١٦
من من من من من من من من من من من من من من من من من من
ذلك شيء عن رغبة أو عن عدم احياء وتحرر أو عن اهل
وتفرط أو عن عدم اساء وتوق أو عن عدم مراعاة وانواع
اللوائح يعاقب بالحس من ستة اشهر الى سنتين (م) ٢١٧
كل من احدى حنة فيل أو دفعها بدون اذنه أو حنة الاصل
وقبل الكشف عليها وتحقق حالة الموت واساءه يعاقب
الحس من ثمانية سنة وسبع عرامة من مائة فرس دواي
وفرش الى خمسة فرس وهذا بدون احلال والعقوبات
التي هي من اذا كان هو القاتل أو مشاركاً لقتل (م) ٢١٨
كل من احدى معينه حركاً أو صر أو صر أو صر أو صر أو
اصال عضو أو فقد مسحه أو شدة كف أو صر أو صر أو
احدى العيين أو شدة عا اي عنة من من من من من من من من
يعاقب بالحس من ثلاث سنين الى خمس سنين واما اذا كان
الصر أو الحرج من دوا عن سبق اصرار أو ترصد وترص
فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشرين سنين
(م) ٢١٩ كل من احدث بعينه حرواً أو صريات نشاعاً
مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد عن العشرين
وما يعاقب بالحس من ستة اشهر الى سنين واما اذا كان
الصر أو الحرج من دوا عن سبق اصرار أو ترصد وترص
فيكون مدة الحس من ستة الى ثلاث سنين (م) ٢٢٠ اذا
كنت حرواً أو انصرفت لم تنسح درجة الحماية المذكورة
في المراتب السابقة من من وعلى الحس من شهر الى
سنة من كبت حدة عن سبق اصرار وترصد وترص

تكون مدة الحس من سنة اشهر الى سنتين (م) ٢٢١ كل من
صرح أحد من غير قصد ولا تعمد ان كان ذلك ناشئاً عن
وسوسة وعن عدم احياء وتحرر أو عن اهل أو عدم اساء
أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحس من ثمانية اشهر الى
سنتين (م) ٢٢٢ د حطت جنائيات أو حرج بالقتل أو الحرج
أو اصرع عمداً أو كر ذلك متراً بعصيان أو بهت مفضلاً
عن المحكم على فاعل تلك الجرائم أو الجرم بالعقوبات المقررة
و من يحكم وقيعها ايضاً على من اعزى الفاعل المذكور أو
حرجه على العصور أو الهب (م) ٢٢٣ اذا حصل قتل ساء
على امر رئيس قادر على استعمال تلك الوسائل الجبرية لسعيد مراده
يعاقب الرئيس وحده مثل قاتل — اما اذا كان الرئيس
غير قادر على استعمال تلك الوسائل فيحكم بتوقيع العقوبة على
فاعل القتل وحده اما يحكم على ذلك الرئيس الامر بالاشغال
الشاقة المؤبدة (م) ٢٢٤ اذا كان الجارح أو الصارب فعل
ذلك بامر رئيس قادر على استعمال وسائل حربية فيحكم على
الرئيس المذكور وحده على حسب درجة حدة الجرح أو
الضرر بالعقوبات المقررة في سقي في حق فاعله الا اذا
كان الرئيس الامر غير قادر على استعمال وسائل حربية فيحكم
بالعقوبة على من الجارح أو الصارب ويعاقب الرئيس
الحس من ثمانية اشهر الى سنة — ومع ذلك من امر شخصاً
بأي شيء أدى شأعه اسبال عضو أو فقد منه يعاقب
في جميع الاحوال بالحس المؤبد (م) ٢٢٥ لا يعاقب بعقوبة
من اغتصب أو الجارح أو الصارب اذا كان الناعث له على ذلك
ضرورة المدافعة عن نفسه أو عن غيره حال حلول المخضر بها
(م) ٢٢٦ ولا يحكم ايضاً بعقوبة ما على القاتل أو الجارح أو
الضرر بعينه اذا صدر منه هذا الفعل حال معه ذلك العبر
ليلا عن صعود الى منزل أو حاوت أو اودة أو عن كسر
محيط ملو بقل أو كسر حائط أو مدخل مكان مسكون أو
ملحقاته — اما اذا حصل ذلك بهراً فلا يعاقب بالكلية القاتل
أو الجارح أو الصارب بل اذا ثبت عذره يعامل بمقتضى
المصوص عليه في المادة ٢٢٩ (م) ٢٢٧ من فاحأ روحه حال
تلبس بالراوية في المحل في ومن مرى بها بعد معدوداً
(م) ٢٢٨ لا يعسر اصلاً من مل أو حرج أو ضرب أحد العساكر
المنظمة أو عساكر الصط والربط في أثناء خدمة وطائهم
تعييد الاصول المقررة في اللوائح الخاصة بمخدمهم ولو كان
سفع عن سبه ملهم الشهيرة الصادرة له منهم (م) ٢٢٩
انه كل أو الجارح أو الصارب الذي ثبت عذره فامونا يعاقب
الحس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر اذا كان ما فعله بعد
حجة اما اذا نص القانون بعقوبة احدى من ذلك في غير حالة
العذر فيحكم عليه بالعقوبة المصوص عليها — واما اذا كان القتل
أو الحرج أو الضرب عمداً تقدمه سبق اصرار أو ترصد وترصد
تكون مدة الحس من ستة اشهر الى ثلاثة سنين — ويجوز
رد على ذلك في حالة الحماية ان يحمل المحكوم عليه ثوب
الاحقة الصفة الكبرى مدة من خمس سنين الى عشرين سنين
على حسب حدة الحالة (م) ٢٣٠ في جميع الاحوال المسة في
عد الباتني تسمى فيها الشريعة اعراء الدولة بصيرت قدريها

سبب الاصول المقررة في مادتي ١٤٣ و ١٤٤ من هذا القانون (م) ١٢٠ يصدر المحكم فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير المحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخير به ذلك — ويلزم ان يكون مشتملاً على البيانات المذكورة في المادة ١٤٧ (م) ١٧١ اذا كانت الواقعة غير ثابتة او لا يعاقب القانون عليها او سقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضي المدة الطويلة تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويجوز لها ان تحكم ايضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض (م) ١٧٢ اما اذا كانت الواقعة ثابتة وتعد جريمة فتحكم المحكمة بالعقوبة وتحكم في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية — ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر ان الواقعة الموصوفة بكونها جريمة تكن لا مخالفة (م) ١٧٣ واما اذا وجدت قرائن احوال تدل على ان الواقعة جناية فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بها وتحيل الاخصام على قلم النائب العمومي وهو يرفع الدعوى الى محكمة الجنايات في اول درجة اذا سبق تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق والا فيرفعها الى القاضي المذكور (م) ١٧٤ يجوز استئناف الاحكام الصادرة في مواد الجنج (م) ١٧٥ يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية التي اصدرت المحكم المستأنف ولا يجوز طلب اللاتخاذ الا في ذكرهم وم (اولا) المتهمون بالجنحة او المسئولون عما يرتب عليها (ثانيا) المدعي بالحقوق المدنية فيما يخص بحقوقه دون غيرهما (ثالثا) رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية او النائب المذكور (م) ١٧٦ لا يقبل استئناف الاحكام الا في ذكرها وفي (اولا) الاحكام الصادرة من محاكم الجنج بالغريم في مواد المخالفات في الحالة المبينة في العبارة الاخرى من المادة ١٧٢ (ثانيا) الاحكام الصادرة في الحالة المبينة في المادة ١٧١ فيما يتعلق بالنصيبات التي لا يسوغ طلب الاستئناف فيها في المواد المدنية بسبب قيمتها الاصلية ومع ذلك يجوز للاخصام في الاحوال المبينة في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١ ان يتقدموا من الاحكام المذكورة الى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف حال انعقادها بهيئة محكمة نقض و ابرام بشرط رفع النظم بالكيفية وفي المواعيد المبينة في المادتين السابقتين ذكرهما وعلى تلك المحكمة حيثما ان تحكم بمقتضى ما نص عليه بالمادة ٢٢٢ (م) ١٧٧ ويطلب الاستئناف من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة ايام بالاكث من يوم صدور المحكم الابتدائي والا سقط الحق فيه ويطلب من المدعي بالحقوق المدنية والمحكوم عليه والانتخاب المسئولين عن حقوق مدنية في الميعاد المذكور من تاريخ اعلان ذلك المحكم والا سقط حقهم فيه ايضاً فان كان طلب الاستئناف مقدماً من المتهم في شأن حكم صادر في غيبته لا يبتدئ الميعاد السالف ذكره الا من بعد انقضاء ميعاد قبول المعارضة — وطلب الاستئناف من النائب العمومي يكون في ميعاد شهر من وقت صدور المحكم المراد استئنافه (م) ١٧٨ طلب الاستئناف من المحكوم عليه او المدعي بالحقوق المدنية او من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية يكون تقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت المحكم المستأنف — واما طلب الاستئناف من النائب العمومي فيكون تقرير يكتب في قلم

كتاب محكمة الاستئناف التي يكون المحكم فيه من خصائصها (م) ١٧٩ طلب الاستئناف يوقف تنفيذ المحكم الابتدائي في جميع الاحوال السابق بيانها (م) ١٨٠ ومع ذلك اذا كان المحكم الابتدائي صادراً بجرمة المتهم يفرج عنه على الفور ولو طلب استئناف ذلك المحكم (م) ١٨١ فان كان المحكم صادراً بعقاب المتهم وكان المتهم محبوساً ينقل لدار السجن الكائنة بالجهة الموجودة فيها بمحكمة الاستئناف بناء على طلب رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت اعلان طلب الاستئناف وعلى كاتب المحكمة المذكورة ان يسلم في ذلك الميعاد اوراق الدعوى الى قلم النائب العمومي بها وهو يرسلها على الفور لقلم النائب المذكور بمحكمة الاستئناف (م) ١٨٢ يكون تكليف الاخصام بالحضور امام محكمة الاستئناف بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة بميعاد ثلاثة ايام كاملة غير موعيد المسافة — ولا يجوز طلب حضور اي شاهد امام محكمة الاستئناف الا اذا امرت بذلك (م) ١٨٣ يقدم طلب الاستئناف الى جلسة الدائرة المشكلة بمحكمة الاستئناف للحكم في ثاني درجة في مواد الجنج ويكون ذلك في اثناء الشهر الذي رفع فيه الطلب المذكور ويلزم ان تكون هذه الدائرة مركبة من خمسة من قضاة تلك المحكمة (م) ١٨٤ يقدم احد القضاة المركبة منهم الدائرة المنوط بها المحكم في ثاني درجة في مواد الجنج تقريراً عن القضية للدائرة المذكورة وبعد تقديم هذا التقرير تسبح اقوال طالب الاستئناف والاوجه المستند عليها في طلبه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الاخصام ويكون المتهم اخر من يتكلم انما يلزم ان يكون سماع الاقوال والتكلم قبل اداء راي من مقدم التقرير وباقي الاعضاء (م) ١٨٥ يسوغ في كل الاحوال لمحكمة الاستئناف ان تأمر باستيفاء التحقيق او بسماع شهادة شهود اذا رأت لزوماً لذلك — وتتبع بالمحكمة المذكورة الاحكام المقررة في المواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ (م) ١٨٦ يجوز المعارضة في الاحكام الصادرة من ثاني درجة بناء على طلب الاستئناف في غيبة بعض الاخصام بشرط تقديمها بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة ١٢٠ — وتستلزم المعارضة ضمناً التكليف بالحضور الى اقرب جلسة واذا لم يحضر الخصم الذي قدمها تعتبر كائنها لم تكن ولا يجوز الطعن في المحكم الذي يصدر في غيبته بعد ذلك الا امام محكمة النقض والابرار كالمقرر في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١ (م) ١٨٧ تنع في محكمة الاستئناف الاحكام المقررة في مواد ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ من هذا القانون (م) ١٨٨ اذا تراى لمحكمة الاستئناف ان الواقعة جنائية تصدر امراً بسجن المتهم ان لم يكن مسجوناً وتحيله على قلم النائب العمومي وهو يرفع الدعوى الى محكمة الجنايات في اول درجة اذا سبق تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق والا فيرفعها للقاضي المذكور اذا لم يسبق تحقيقها

ختم — (ر) مخالفات (محكمة) — اختص

(لا) ١٥

ختم — (ر) صلح (ق) ٥٣٢

اذن الدولة العلية او دخل في الخدمة العسكرية عند دولة اجنبية فللدولة العلية ان تسقط تابعيته متى شأت ومن سقطت تابعيته على هذا الوجه امتنع عوده الى الممالك السلطانية (م) ٧ المرأة التي تزوج باجنبي وهي من تبع الدولة العلية اذا طلبت الرجوع الى تابعيتها الاصلية في ظرف ثلاث سنوات بعد وفاة زوجها ساغ لها ذلك وهذا الحكم مشمول في القوانين العمومية المتعلقة بتصرف الاملاك والاراضي عند ذكر الشخص وتابعه (م) ٨ الذين خرجوا من تابعة الدولة العلية او حرموا منها اذا كان لهم اولاد ذكور لا يحسبون تابعين لوالديهم بل يبقون في تابعة الدولة العلية وكذلك الاجانب الذين يدخلون في تابعة الدولة العلية اذا كانت اولادهم ذكورا فلا يحسبون في تابعة والديهم بل يبقون ابناء (م) ٩ كل من يقيم في الممالك المحروسة السلطانية بعد من تبعة الدولة العلية وتجري في حقه معاملة اتباعها فاذا كان من تبعة الاجانب تعين عليه اثبات تابعيته على موجب الاصول

جنسية — (ر) اجنبي — تونس — غولس
جنه مجيدي — (ر) عملة ١٧ شعبان سنة ١٣٠٠
جنينة — (ر) حائط (مجله ١١٩٨)
جهادية — { مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارين باشا (تدريسي سعيد اعدي عمن)
(اراضي الجهادية) لما ازمع محمد علي باشا فكر سنة ١٨١٢ او سنة ١٨١٣ على تنظيم عسكره على الطريقة الافرنجية وجمع عسكرا سنة ١٨١٦ فرض نوعا من الخدمة العسكرية فاضطر كثيرون من الذين وزع عليهم اطيان سنة ١٨١٣ الى الانخراط في مصاف العسكرية فالتزم مثلخ البلاد باعطاء هذه الاطيان لاناس يزرعونها بدلا من اربابها الذين اخذتهم الفرعة وبذلك تزعت الاطيان فعلا من ملكية من كانت في ايديهم على انه كان اذا عاد العسكري الى بلده عند انتهاء مدة خدمته العسكرية يستولي بدون اكلاف البتة على الاطيان التي كانت له قبل انخراطه في العسكرية فكانت الحكومة تعامل الجهاديين في هذه الحالة كطبقة ممتازة من الناس لا كمهاجرين عادوا الى بلادهم بعد ان هجروها مدة — فلما جلس سعيد باشا على كرسي الخديوية غير هيئة عسكره مرارا عديدة ولما كان يحب ترغيب الناس في الانخراط في خدمة العسكرية اهم بتوخ خاص في المادة ٢١ من لائحة الاطيان الرقيمة سنة ١٨٥٨ بحالة العساكر ذوي الاطيان فقد ورد في المادة المذكورة ما معناه ان الاختصاص الذين يتوجهون الى الجهادية من الان فصاعدا ويتركون اطياناً كانت بأيديهم قبل توجههم تخري الحكومة

جنحة في الجلسة: (ر) حضور (قم ٨٧: ٨٩: ٩٠)
جنح — (ر) دعوى عمومية (قج ٣٥ — ٣٦ — ٣٧)
— حق مدني — قج ٤٣ — قاضي التحقيق (قج ٥٥ — ١١٤ — ١٢٢ — ينة (قج ٨١ — متهم (قج ٩٨ — ١٠٣ — جنابات ٢١١)
جنح (افراج) — (ر) متهم (قج ١٠٦)
جنح (مدة طويلة) — (ر) مدة طويلة (قج ٢٥٠)
جنح (ماهي الجح) — (ر) قانون العقوبات
٢ — ٤ — عقوبة الجنابات (فق ٤٥)
جندرمه — (ر) داخلية — بوليس : معاش ١٦
ر سنة ١٣٠١
جنزير — (ر) سجن ٥ محرم سنة ١٢٩٩
جنس — (ر) بيع
جنسية — سنة ١٨٦٩

(صورة القوانين الصادرة بارادة سنية فيما يتعلق بتنظيم تابعة الدولة العلية وغيرها وذلك في شوال سنة ١٢٨٥)

(م) ١ اذا كان الوالدان او الوالد فقط من تبعة الدولة العلية فالاولادها يحسبون كذلك (م) ٢ من كان ولد في الممالك السلطانية من والد اجنبي ففي ظرف ثلاث سنوات من ابتداء بلوغه من الرشد يسوغ له ان يطلب تابعة الدولة العلية فهو حق له (م) ٣ من بلغ من الاجانب سن الرشد واقام في الممالك العثمانية خمس سنين على التوالي فله ان يقدم استدعاء الى نظارة الخارجية الجليلة بالذات او بالواسطة ليدخل في تابعة الدولة العلية (م) ٤ اذا كان احد من الاجانب لم يوف بالشرايط المقررة في المادة السابقة ولكن علم انه ذو استحقاق للدخول في تابعة الدولة العلية فالدولة تساعد على ذلك بصورة مخصوصة فوق العادة (م) ٥ من دخل في تابعة الدول الاجنبية باذن الدولة العلية ينزل منزلة الاجانب من يوم تغيير تابعيته الاصلية وعلى هذا الوجه تجري معاملته امان دخل فيها بدون اذن فتحسب تابعيته الحديثة كأنها لم تكن وتجري معاملته كمعاملة اتباع الدولة العلية في جميع الامور وعلى كل حال يتوقف ترك تابعيته الاصلية على الارادة السلطانية (م) ٦ اذا بدل احد تابعيته في ديار الاجانب بدون

وراعتها على طرف الغائب بواسطة احد اقاربه او غيره ويؤدي اموال المري وعند عود الشخص من الجهادية ياخذ اطيانه ولا يعتبر فيها طول المدة التي مضت عليها ولا قصرها اه — وقد اتى الامر الصادر بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) فيما جاء في المادة ٢ منه احكام المادة ٢١ المذكورة وجعل حالة المجاهدي كحالة غيره من الناس ففرض بان ارضه تبقى مقيمة باسمه ما دام موجودا تحت السلاح وان له الحق في ان يتصرف في ارضه كيف شاء وقد وجدت في مجموعة لوائح الاطيان تحت عنوان نمرة ٢٤ هذه العبارة الاتية — «الاطيان المراد اعطاؤهم للجهادية الذين يعودون الى بلادهم تعيينها الحكومة من الاطيان الخارجة عن الزمام» وكان هذه العبارة لم تمن الا المجاهدية الذين لم يكن لهم ارض مطلقا عند توجههم الى العسكرية والراجع ان الحكومة ارادت باعطائهم اراضي مكافاتهم على خدمتهم او وقاتلهم من الفقر فان الامر العالي الرقيم ٢٦ رجب سنة ١٨٦٥ قضى بان الاشخاص الذين يلحقون بالخدمة العسكرية تبقى اطيانهم على اسمهم مدة وجودهم تحت السلاح اسوة الاشخاص غير المجاهدية وفي هذا دليل كاف على ان العبارة التي اوردناها لم تمن الا المجاهدية الذين لم يكونوا مالكيين اراضي عند المحاقم بالخدمة العسكرية وبالجملات فالجهادية يعاملون فيما يخص الاطيان والضرائب اسوة باقي الناس من غيرهم ولا استثناء

جهادية — (ملحق للآفة الاطيان الزراعية) الاطيان المنزه عنها في المادة ١٢ من لائحة الاطيان (راجع اطيان زراعية) باعطائهم للجهادية الذين يتوجهون الى بلادهم يكون اعطاؤهم من اطيان المري المستعديات المجائر الاعطاء منها وتعيينها الحكومة

جهادية (نظارة) — (ر) حرية — معاش :
رتب — صايع — طلبية

جهادية (معاجة من كان مربيا وهو بالاجازة)

— (ر) استبالية ٨ جا سنة ١٢٩٧

جهادية وبحرية (وظيفة نظارة الجهادية والبحرية)

— (ر) ناظر ١٠ ديسمبر سنة ٧٨

جهاز — (قانون الاحوال الشخصية) متاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنها (م) ١١٢ ليس المال بمفقود في الكاح فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره ولا يجبر ابوها على تجهيزها من ماله فلو زفت بجهاز قليل لا يلبق بالمهر الذي دفعه الزوج او بلا جهاز اصلا فليس له مطالبتها ولا مطالبة ايها بشي منه ولا تنقص شي من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وان بالغ الزوج في بذله رغبة في كثرة الجهاز (م) ١١٢ اذا تبرع الاب وجهازته بالدالة من ماله فان سلمها للجهاز في حال صحته ملكته بالقبض وليس لايها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شي منه وان لم يسلمه اليها فلا حق لها فيه ولو سلمه اليها في مرض موته فلا تملكه الا باجازة الورثة (م) ١١٤ اذا اشترى الاب من ماله

في حال صحته جهاز ايته الفاصدة ملكته بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسها وهي حية في حال صحته او في مرض موته او لم تقبضه في حياته وليس له ولا لورثته اخذ شي منه ولومات قبل دفع ثمنه يرجع البائع على تركته ولا سبيل للورثة على الفاصدة (م) ١١٥ اذا جهاز الاب بنته من مهرها وقد بقي عند شي منه فاضلا عن تجهيزها فلها مطالبتها به (م) ١١٦ الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شي منه وليس له ان يجبرها على فرش امتعتها له ولا ضيافة وانما له الانتفاع بها باذنها ورضاها ولو اغتصب شيئا منه حال قيام الزوجية او بعدها فلها مطالبتها به او بقيته ان هلك او استهلك عند (م) ١١٧ اذا جهاز الاب بنته وسلمها الى الزوج بجهازها ثم ادعى هو او ورثته ان ماسله اليها او بعضه عارية وادعت هي او زوجها بعد موتها انه تملك لها فان غلب عرف البلد ان الاب يدفع مثل هذا جهازا لاعارية فالقول لها ولزوجها ما لم يتم الاب او ورثته البينة على ما ادعوه وان كان العرف مشتركا بين ذلك او كان الجهاز اكثر مما يجزيه مثلها فالقول قول الاب وورثته والام في ذلك كالاب (م) ١١٨ اذا اختلف الزوجان حال قيام النكاح او بعد النكاح في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواء كان ملك الزوج او الزوجة فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة وما يصلح للرجال او يكون صالحا لها فهو للزوج ما لم يتم المرأة البينة وايها اقامها قبلت منه وقضى اه بها ولو كان المتنازع فيه ما يصلح لصاحبه — وما كان من البضائع التجارية فهو لمن يتعاطى التجارة منها (م) ١١٩ اذا مات احد الزوجين ووقع النزاع في متاع البيت بين الحي وورثة الميت فالمشكل الذي يصلح للرجل والمرأة يكون للحي منها عند عدم البينة جواز قبول الاثبات بالبينة — (ر) بينة (قم) ١٧٨

— ١٧٩ — ١٨٠

جوهر سمي — (صورة ما نشر من الداخلية في ٢٥ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٧) (٤ بونه سنة ٨٠)

انه مع ما سبق نشر واخيرا من الداخلية بتاريخ ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ على قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢١ الماء المرقوم نمرة ٦٤ بما يتبع في مبيع وشترى الاصناف السمية للوقاية من المضرات المحتمل وقوعها من حالة التساهل ومنع تناولها من ايدي من لا يحسن التصرف فيها وبان كل جهة تختب الاشخاص المأمونين الذين يعتمد عليهم في مبيع تلك الاصناف على قدر اهمية ما يتداول فيها وان تؤخذ عليهم التعهدات اللازمة بمعرفة الضبطيات بالاجراء بموجب القانون السابق نشر في حق ذلك وبانهم يلتفتوا الى نطافة الاواني والاهوان التي تكون استعملت فيها عند استعمالها في اشياء اخرى نظرا للزومها في مصالحتها الضرورية الى من احتاجت مصالحهم اليها في الصناعات والصبغات ونحوها وانه لا بد من اجراء التنشيس بالدقة بمعرفة من يتعينوا من طرف الصحة بكل جهة لهذا الامر قد علم الان من مصبغة تقدمت من مجلس الاحكام رقيمة ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ نمرة ٣٤٧

حصول وفاة حرمة تسمى فاطمة من بنتر اخيم بسبب الالتهاب
الذي الناشئ من تعاطيها صنف الطرطير المقي زيادة عن المقتن
الطبي كما ظهر من امتحان مجلس الصحة الواقع على السيلان
الذي وجد بالمعة ومع الحكم فيها بما استصوب به فبالنظر لما
تبادر من ان استحصاها على هذا الصنف ما كان الا من احد
العطارين او الاجزاجية بدون ملاحظة المقدار المقتن تراعى
له اعادة النشر عموماً من الداخلية لكافة الجهات تأكيداً لما
سبق نشره ولهذا وكون تلك المنشورات تنفي بالمحافظة التامة
وعدم التساهل في تداول الاصناف المحكي عنها بالصنف السابق
ذكرها وما هو حاصل من تجاري بعض الافراد على ما يخالف
نصوصها ما لا يوافق لما يترتب على استمرار هذه الحالة من
الخطرات المترتب عليها فقد الحياء كما حصل في هذه الحادثة وكون
الغرض من صدورها انما هو اتباع العمل بموجبها لا بقصد مجرد
علمها وتركها سداً في روايا الاهمال قد استنست تجديد النشر
عموماً لكافة الجهات بلزوم الاجراء على حسب ما يضمنوه
ولكي بعد احاطة كل جهة بما يشتملونه يتأكد باتباع الاجراء
بمقتضاه وتؤخذ بهذا التعهدات اللازمة على من يلزم اخذها
عليهم من طائفة العطارين وغيرهم مع التنبه على سائر حكام
وامورين الادارة بمراقبة ذلك بكمال الاعتناء والدقة وعدم
التساهل بسببهم وفروع كل جهة وعلى هذا قد تحرر بتاريخه
لمن لزم بما ذكر ولجلس الصحة على صورة هذا للعلمية واجراء
ما يترتب عليه الوقاية من هذا الخطر وان لا يصرف شي من
هذه الامتلاف من طرف الاجزاجية الا بحسب مقتضاياتها
بالمقادير التي تستدعيها الاصول الطبية وبمقتضى تذاكر المحكماء
ولزم تحرير هذا للعلمية والاجراء بمقتضاه

جوهري - (قرار من نظارة الداخلية في ٢٤ مايو
سنة ١٨٨٨)

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ
١٧ مايو سنة ٨٧ وبناء على طلب مدير الصحة العمومية
قرر

اللائحة الآتية المختصة بالجواهر السمية الواردة من
خارج القطر وبيعها به

(الباب الاول - تجارة الجواهر السمية)

(م) ١ الجواهر السمية الواردة للجمر ك يجب ان تكون
منعزلة عن البضائع الاخرى وتكون تحت ملاحظة تامة
(م) ٢ لا يمكن صرفها الا لاشخاص يكون يدهم تصريح
كتايا من مصالح الصحة (م) ٣ كل من رغب
المتاجرة في الجواهر السمية المدرجة بالجدول مرفوقه
يجب عليه ان يقدم طلباً لمصلحة الصحة موضحاً فيه
الجهة الكائن بها المحل المزمع المبيع فيه والجدول
المذكور يمكن تكملته بمعرفة مصلحة الصحة التي لها
اضافة جواهر او ادوية اخرى تكون سامة او مخرطة

وفي هذه الحالة يصير درج الجواهر والادوية المذكورة
بالوقائع المصرية على ثلاثة دفع وبعد شهر واحد من
اخر نشرة تعتبر من مقتضى هذا القانون ويجب على
التجار والعطارين وارباب الصنائع ان يكون لهم معرفة
بالقراءة والكتابة - ويجب عليهم ان يقدموا طلباً
لمصلحة الصحة عن الجواهر السمية الموجودة
بطرفهم ويجب تجديد الطلب عند انتقال محله
(م) ٤ يجب وضع الجواهر السمية داخل اواني كل
صنف على حدته ماصوقاً على كل اناء ورقة مكتوباً
عليها اسمه وايضاً يكتب كلمة (جواهر سمية) ولا
يمكن مبيع او صرف تلك الجواهر الا بناء على طلب
يتقدم كتابياً من المشتري موضحاً فيه التاريخ ويكون
مضمياً منه (م) ٥ كل ما يصير مشتراه او مبيعه من
الجواهر السمية يجب قيده بدفتر مخصوص منم ومختوم
عليه من مصلحة الصحة ويجري القيد فيه بدون ان
يتترك مسافات بين الكلمات ولا وقوع خلل ولا تحرير
كتابة على الهامش في حالة حصول مشتري او مبيع
مع توضيح جنس وكية الجواهر المباعة او التي صار
مشتراها واسم وصنعة وسكن المشتري والمباع اليه
(م) ٦ يجب على الكيماوية وارباب الصنائع الذين
يستعملون الجواهر السمية ان يلاحظوا استعمالها في
محلاتهم ويوضحوا ذلك في دفتر مؤشريه من مصلحة
الصحة (م) ٧ لا يمكن مبيع الزرنيخ ومركباته خارجاً
عن الاستعمالات الطبية ما لم تكن مختلطة بالنيلة بمعدل
ثلاثة في المائة (م) ٨ اذا باع احد التجار الزرنيخ او
مركباته يجب عليه ان يطلب من المشتري شهادة
محررة من البوليس ويكون واضحاً فيها المقدار المقتضى
صرفه وكيفية استعماله واسم وسكن المشتري ويجب
على التاجر المذكور قيده ذلك بالدفتر المنصوص عنه
في المادة الخامسة

الباب الثاني - بيع الجواهر السمية بمعرفة الاجزاجية

(م) ٩ كل اجزجي يكون مقيماً في احد بلاد القطر
المصري لا يمكنه صرف ادوية وقتية التي يمكن ان
يترتب من استعمالها ضرر الا بناء على تذكرة محررة
وموقعاً عليها من حكيم معلوم او من حكيم يطري
يكون حائزاً لديلومة وهذه التذكرة يجب ان تكون

مؤرخة ومبيناً بها بالحروف الكاملة مقدار تلك الجواهر وكيفية استعمال الدواء الموصوف ولا يجوز للاجزي مبيع الادوية المخزنية ما عدا الجواهر البسيطة فقط التي لا يترتب من استعمالها من الباطن او الظاهر ادنى عارض ويجب على الاجزى ان يمنع كلياً بيع سميات او اي جوهر يعلم انه سام بدون تذكرة طبية (م) ١٠ يجب على الاجزاجية ان يحرروا قيد التذاكر الطبية في دفتر يكون بالصفة الموضح عنها في المادة الخامسة والقيده يلزم اجراؤه بدون ترك شيء على باض ولا وقوع خلل ولا تحرير كتابة على الهامش ويجب على الاجزاجية بان لا يسلموا هذه التذكرة الا من بعد ختمها منهم ومن بعد توضيح تاريخ صرف الجواهر المذكورة والختم المتسلسلة لدفتر القيد وهذا الدفتر يصير حفظه مدة عشرة سنوات بالاقل ويجب تقديمه للحكومة عند الطلب (م) ١١ في حالة ما اذا كانت الادوية المنصرفة مقتضى استعمالها للخارج فيجب على الاجزاجية ان يلصقوا على الاواني او الملفات الداخلة تلك الادوية ورقة ذات لون (احمر برتقاني) ويكون مطبوعاً عليها بالخبر الاسود الكلمات الآتية (دواء للاستعمال الخارجي بالفرنساوي وبالعربي) (م) ١٢ كل زجاجة او علبه او اناء داخله اي صنف من السموم المباع او المنصرف يجب لصق ورقة عليه من الخارج تكون ذات لون احمر برتقاني ويكون مكتوباً عليها كلمة سم بالفرنساوي وبالعربي (م) ١٣ لا يلزم الاكتفاء في لصق هذه الورقة الخصوصية فقط بل ايضاً لصق ورقة يضاء اعتيادية مبيناً بها اسم وعنوان الاجزاجي والدواء المنصرف وكافة البيانات اللازمة للاستعمال (م) ١٤ يجوز الاجزاجية مبيع الجويدار الفرني والاصل الصال له وهو الادجوتين بناء على تذكرة محررة من دابة حائزة على ديلومة (الباب الثالث — اجراءات عمومية) (م) ١٥ الجواهر السمية يجب ان تحفظ بطرف الاجزاجية والتجار وارباب الصاع في محل مؤتمن مقفول عليه (م) ١٦ يجب ارسال وتسليم وصرف ونقل وتخزين واستعمال الجواهر السمية بمعرفة المراسلين والعريجية والجمالة والتجار وارباب الصنائع بالاحتياطات اللازمة لمنع

حصول ادنى عارض والقدر والبرقانات والاواني والملفات التي تستعمل مباشرة في تلك الجواهر لا يمكن استعمالها بخلافها (م) ١٧ يصير اجراء تفتيشات في كافة المحلات الموجودة بها الجواهر السمية بمعرفة مندوبي مصلحة الصحة وبرفتهم مندوب من البوليس اذا لزم الحال لذلك ليتسنى تنفيذ منصوص هذا القانون والمندوبون المذكورون يجرون تفتيش الاجزاجيات والمخازن ومغازات التجار وارباب الصنائع الجارين مبيع او استعمال الجواهر السمية المذكورة وتفتيش الدفاتر ويجرون تحرير محاضر عن المخالفات وترسل للنيابة (م) ١٨ كل مخالفة تقع ضد هذا القانون يصير معاقبة مرتكبها طبقاً لاحكام قانون العقوبات المصري او المختلط بحسب الحالة وذلك خلاف العقوبات التي تترتب حالة وقوع جنحة او جناية ويمكن للماموري الضبط والربط صدور امرهم بغلق محل من توقعت منه المخالفة بناء على طلب النيابة (جدول مشتمل الجواهر السمية التي يصير الاجرا نحوها بمقتضى القانون الآتي)

حمص السبادريك . حمص الزريخوز . زريخ ابيض . سم النار . زريجات النحاس . خصق شيل . حلات النحاس . حزاره . صر حمص الاروتيك . حمص الكلور ايدريك . حمص الملور يدريك . حمص الاوكسالك . حمص طيك . موشادر . ثالي اوكسيد الرصاص الاحمر سلفون . ثالي كلورور الزينق . سلبالي اكال . بروسين . كربونات الرصاص اسيداح . سايور البوتاسيوم والحديد الاصفر . كرومات البوتاسيوم . حطل زرايح . سم السبك شرا الماهين . سايور الزينق . كلوروفورم . زرايح . كوليسين . كورار وكورارس . ديجينالين . اسديكين . حود ارفري وارحوتين . طرطير مقي . دلبين . خلاصة وصعة الاكونيت . خلاصة وصعة سم الحس خلاصة وصعة الشوكرا خلاصة وصعة الديجيماله . خلاصة وصعة النع . خلاصة وصعة الدانورة . خلاصة وصعة اللخلخ . خلاصة وصعة حور المقي . ماء مقطر النار الكردي . الماء الملكي اي ماء النار . مول القديس ايلاس . صمغ نقطي . زيت حب الملوك . مورفين . حوز مقي . ثراث الصة . اميون خلاصة الاميون وصعنها المعروفة باللودانور . اول اوكسيد الرصاص . بيكرتونكيس . الوسمور . حمص الوسمور بك . راتنج اليهودية . راتنج الحاله . كبريت وحمص الكبريتيك . كبريتور الزريخ الاصفر والاحمر . كبريتور الرحق . كبريتات النحاس . الحان الايلين وجمع مشه بها .

جواهر سمي — قرار صادر من مصلحة الصحة العمومية في شهر لولي سنة ١٨٨٨

قد تعدل كتب المواد المسماة الملحق بقرار النظارة الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨١ المتعلق ببيع تلك المواد ودخولها بالقطر المصري — حمص السبائك • حمص الزر • حمص وكافة المركبات الزرقية • حمص اللور يدريك • القلوبات • عموما ومركباتها • المركبات الزرقية ماعدا المرم • سبانور • الموناسيم وكافة السبانور • حمص الاوكساليك والاوكسالات • حمطل • زرارنج والمشتق منها (حلاصات وصمغات) • سم السمك • كورار • الاكوييت • ست المحس • الشوكرا • الدجيجاله • النيج • الداتوره • حور المتقي • قول القديس ايباس اميون • التملاح • ماء مظهر العار الكردي • المحنورا • الكاذنة • حويدار قرني • ولرحوتين • زيت حب الملوك • زيت وعطر الابل • والسوى • سمور ابيض • عرق الذهب الطرطير المقي • واوكسيد لاسيمون الواس الابلين وجميع مشتقاتها

جواهر سمي — ترجمة قرار صادر في ٤ يونيو سنة ٨٩

بناء على طلب مدير مصالح الصحة العمومية — وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٤ مايو ٨٨ بخصوص لائحة الجواهر السمية الواردة من خارج القطر وينعها

به — وبعد الاطلاع على ماقررت له لجنة تحضير القوانين الاستشارية بتاريخ ٢٨ مايو الماضي قرر ماهوات تغير الفقرة الاولى من المادة التاسعة من اللائحة الصادرة في ٢٤ مايو سنة ٨٨ التي هي (وهذه التذكرة يجب ان تكون مؤرخة ومبيناتها بالحروف الكاملة مقدار تلك الجواهر وكيفية استعمال الدواء الموصوف) بما ياتي وهو — (وهذه التذكرة يجب ان تكون مؤرخة ومبيناتها كيفية استعمال الدواء الموصوف)

جواهر سمي — (ر) جنائيات وجنح (قق ٢١١)
جواهر غير قاتل نشاء عنه مرض — (ر) اسقاط الحوامل (قق ٢٤٣)

جواهر مغشوش — (ر) اسقط الحوامل (قق ٢٤٥)

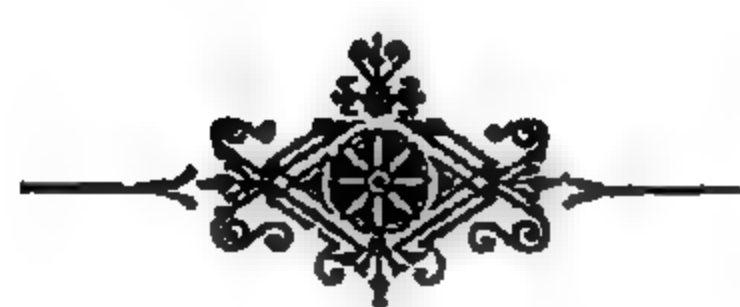
جواهر مضرب بالصحة — (ر) سرقة (قق ٢٩٣)

جواهر ضروري للعيشة (ر) مزاد (قق ٣٢١ ٣٢٢)

جبر — (ر) دخولية نمرة ٤٦

جيزة — (ر) منفعة عمومية ٢٤ مارس ٨٦

جيش — (ر) حرية — حكومة (قق ٨١)



ح

حاج — (ر) رخصة سفر — حج
 حاجز — قرار من محافظة اسكندرية صادر في ٦ اولى سنة ١٨٨٨
 حيث انه موجود جملة تقط في مدينة اسكندرية اراضي
 خالية من البناء وواقعة على الشوارع العمومية ويسهل
 على المارين الاقتراب منها وليست محاطة بحواجز تمنع
 وصول المارين من الدخول فيها وبهذا السبب حاصل
 التمكن من القاء الكناسه والغازورات فيها وبتراكها
 تنبعث عنها البخره وروائح كريهة ومضرة بالصحة
 العمومية فضلا عن كونها تسبب موانعا لاشغال البوليس
 ليلاً . فبناء على المادة العاشرة من القانون المدني وعلى
 مادتي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للحاكم
 المختلطة ومادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات
 للحاكم الاهلية وبعد موافقة رأي تفتيش صحة
 اسكندرية وتصديق نظارة الداخلية قد قررنا ما هو
 آت (م) ١ اصحاب الاراضي الخالية من البناء الكائنة
 في حدود ثغر اسكندرية الواقعة على الطرق العمومية
 ومهلة الاقتراب للمارين مكلفون باحاطتها بحواجز
 مانعة للعامة وللحيوانات المارة من الدخول فيها (م) ٢
 كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة
 لمخالفات المنوء عنها في مادتي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون
 العقوبات للحاكم المختلطة ومادتي ٣٤١ و ٣٥١ من
 قانون العقوبات للحاكم الاهلية (م) ٣ يكون العمل
 بمقتضى هذا القرار من يوم نشره بالجرائد الرسمي
 حاخام — (ر) عون ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (م) ٦
 — قرعة عسكرية

حادثة بحرية — (ر) اقتراض — سيكورتاه
 (ق ١٩١)
 حارة — (ر) منفعة عمومية (ق ٩) — مخالفات
 (ق ٣٤١)
 حارس — (ر) ودية (ق ٤٩٠ — ٤٩١) — حجز
 ٤٤٦ الى ٤٨١
 حارس — (ر) (نرتيه) — (ر) حجز (ق ٤٤٦ — ٤٤٧)
 — (اعطائه صورة المحضر) (ق ٤٤٨)
 حارس لادارة المواشي والمهمات الخ — (ر) حجز
 (ق ٤٥٥)
 حارس — (ر) استعمال او اعادة الاشياء المسطه اليه (ر)
 حجز (ق ٤٥٧)
 حارس (معافاته او استداله) — (ر) حجز (ق ٤٥٨)
 — ٤٥٩
 حارس (عرض) — (ر) عرض حقيقي (ق ٦٩٩)
 حارس سجن — (ر) هرب المحبوسين (ق ١٣٠)
 الى ١٣٥
 حاضنه — (ر) حضانه
 حافظه توريد — (ر) منشور من نظارة المالية في ٢٥
 (مارث سنة ٨٤)
 انه قد تبين بالمشور السابق بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٣
 نزع ١٧ الطريقة الواجب على الصيارف اتباعها في توريد
 متحصلاتهم بخزائن المديرية لكن حيث ان الامر العالي
 الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣ يقضي بوجوب تفصيل
 حسابات كل سنة في ٢١ ديسمبر فقد صار من اللازم والحالة
 من تعديل اوريدك حافظه التوريد التي كانت تدرج بها
 سابقا ايرادات السنة التجاري تفصيل حساباتها وايرادات السنة

المالية فبناءً عليه يقتضي على الصيارف اعتباراً من أول مايو سنة ١٨٨٤ أن لا يحرروا حافطة مخصوصة عن إيرادات كل بلد بل يلزم أن تدرج بالحافطة نمرة ١ الإيرادات المقررة عن جميع بلاد الصيارفية أما إيرادات المصلح وورق النبعة وغيرها الغير جاري تحصيلها بمعرفة الصراف بل مسلفة له لاجل توريدها لمخزينة المديرية فلا يصير درجها ضمن الحافطة المذكورة بل تورد بمقتضى الحافطة (استارة نمرة ١٤٠) — الحافطة نمرة ١ هي محررة بكيفية تمكن من درج إيرادات الصيارفية المولدة من أربعة بلاد في خانات منفصلة فيها عن كل بلد على حدة وإذا كان بنوع الاستثناء تحتوي الصيارفية على أكثر من أربعة بلاد فيجب على الصراف أن يوضح على ظهر الحافطة المذكورة بيان إيرادات البلاد بجمعها على حسب الوضع الكائن بالحافطة بمعنى أن الإجمالي يورد في الوجه المطبوع والبيان يورد في ظاهر الحافطة أما تحرير العلم خبر ففي حالة وجود أكثر من أربعة بلاد بالصيارفية يجب على المديرية أن توضح على ظهر العلم خبر اسم البلاد والمبلغ الذي يخص كلا منها — يجب على الصيارف أن تعطي محوافظ النوربد نمرة منسلسلة بصير ترحيلها إلى الخانة السادسة في يومئذ لان هذه السيرة في نفس نمرة العلم خبر الذي يعطى لم من المديرية ويجب على المديرية أيضاً أن تعطي للإعلام الخبر نفس نمرة كل صراف المتسلسلة وهذه السيرة بصير ترحيلها إلى دفتر الأموال المقررة — يجب أن تكون برتدبدات الصيارف متسلسلة من أول يناير لغاية ٢١ ديسمبر من كل سنة لكن بالنظر لكونه قد مضى لمعد الان ثلاثة أشهر من السنة الجارية فيجب على الصيارف أن تعطي نمرة ١ لأول دفعة يحررونها بمقتضى الحافطة الجديدة وهكذا بالنسبة للتسديدات التي يوردونها لغاية ٢١ ديسمبر ولا بد أن تلاحظ المديرية أن في ذيل خانة بيان اصناف العملة المولدة منها دفعة الصراف موضحاً عن الصرفيات التي اجراها الصراف لحساب المديرية فسيرسل إليها فيما بعد تعليمات بهذا الشأن — في كل الاحوال يجب أن المبلغ قرين (جملة الوارد من طرف الصراف) يشتمل على إجمالي جميع الإيرادات المقررة المتحصلة بمعرفة الصراف — يجب على الصيارف أن تصحب حافطة النوربد لا بدفتر اليومية فقط بل بدفتر الجاهلي أموال الناحية فالمديرية تضاهي بكل دفعة حافطة النوربد على يومية الصراف وتضاهي أيضاً دفتر الجاهلي أموال الناحية على يومية الصراف وعلى جرائد الأموال المقررة الموجودة بالمديرية ويجب على المديرية اخطار المالية تحت مسئوليتها عن كل تأخير أو احوال أو خلل يقع من الصراف في علمه وأن لاحظت المديرية في أحد الدفعات بدفتر اليومية شبهة فتطلب من الصراف أن يحضر معه جريدته عند حضوره في الدفعة التالية لمراجعتها وظهور الحقيقة — بقية الاحكام الواردة بمشور نمرة ١٧ بخصوص الطريقة الواجب اتباعها في توريد متحصلات الصيارف بخزائن المديرية تنفي على ما هي عليه — فيقتضي تبليغ هذه التعليمات لصيارف البلاد وحيث أن حافطة النوربد هي الورقة المحاسبة الوحيدة التي تقدمها الصيارف معهم عليهم

بدقة مراعاة الاحكام المذكورة اعلاه و يقتضي ايضاً التنبيه على المأمورين الذين تحت ادارتهم بان المالية تعاقبهم عن كل اهل يصدر منهم في مراجعة حسابات الصيارف كما تعاقب الصيارف الذين لا يكونون اتبعوا في تحرير حوافظ النوربد الاجراء على حسب الكيفية الموضحة بهذا المنشور

حافطة شهرية — (م) منشور من نظارة المالية في ٢٢ (مارس سنة ١٨٨٤)

ان التعليمات السابق صدورها في سنة ٨٠ تقتضي على مصالح الحكومة بمحفظ نسخة عندها من كل من المستخرجات الشهرية وكافة المحوافظ التي ترسلها شهرياً لنظارة المالية وكان القصد من ذلك سهولة البحث عن الاستعلامات التي تطلبها المالية فيما بعد عما يكون ظهرها من مراجعة الحسابات لكن حيث انه في مدة الثلاث سنوات الاخيرة كانت للمصالح كل الوقت اللازم لاجل ان تأتلف على سير الاشغال على حسب الطريقة الجديدة المتبعة بواسطة الاصلاحات التي صار ادخالها في حساباتها فقد صار والحالة هذه لا لزوم لمحفظ صورة في المصالح من المستخرجات والمحوافظ الشهرية المستخرجة من نفس دفاترها ومن حيث ان هذه المستخرجات والمحوافظ ما خرجت عن كونها منسوخة حرفياً من الدفاتر الموجودة بالمصالح ففي امكان هذه المصالح من الان فصاعداً الاجابة بحرد الطلب عن كل ما يلزم من الاستعلامات هذا وحيث ان المالية ترغب تخفيف وتسهيل اعمال كتاب الحسابات فقد قررت بان المصالح لا تلزم بمحفظ نسخة بطرفها من المحوافظ والمستخرجات الشهرية المذكورة خصوصاً وان ما قد سبق تقريره بخصوص حفظ تلك المحوافظ والمستخرجات ما كان الا موقفاً ومن قبيل الاحتياط بالنسبة للترقيات الجديدة فبناءً عليه يجب على المصالح ان لا تستخرج من دفاترها سوى نسخة واحدة من المحوافظ والمستخرجات الشهرية وهي التي ترسل لنظارة المالية وان تراى احكام هذه التعليمات من حيثية طلب الاستنارات المطبوعة

حافطة شهرية — (ر) ورقة مناقضة ٢٠ يناير سنة ٨٤

حافطة الوديعة — (ر) وديعة

حاكم — (ر) قضاء (مجلد ١٧٨٥) — قضاء — مقاومة

حالة — (ر) اثبات الحالة

حالة مخففة — (ر) عذر

حامل الكيالة — (ر) كيالة

حانوتي — امر عال صادر في ٩ سبتمبر سنة ٨٧

بناءً على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوآت (م) ١ قد صار ابطال الاحتكار الذي كان متبعاً عرفاً في طائفة الحانوتية

واشغالهم (م) ٢ اعمال طائفة الحانوتية تكون من الآن فصاعداً على مقتضى اللائحة المرفوقة باسمرنا هذا المشتملة على اثنين وعشرين مادة

(لائحة اعمال طائفة الحانوتية)

(الفصل الاول — فيما يتعلق بابطال الاحتكار وبمحصن الحوانيت)

(م) ١ قد ابطال ما كان مصطلحاً عليه بين الحانوتيه من تخصيص حدود واخطاط معلومة لكل حانوت بنوع الاحتكار فيكون غسل وشيل الاموات بحسب رغبة اهاليهم من اي حانوت كان (م) ٢ مراكز الحوانيت وتعداد ما يلزم وجوده منها بكل قسم من اقسام مدينة المحروسة وضواحيها وبكل خط منها تعين بمعرفة اعيان سكان القسم المصرح في المادة الثالثة من هذه اللائحة عن انتخاب رؤساء الحوانيت بمعرفتهم وبيت المال يقسم ويوزع الاخشاب الموجودة الآن على جميع هذه الحوانيت (م) ٣ يصير تعيين رؤساء هذه الحوانيت مع ما يلزم من المفلسين والمفسلات بعد ان يعين بيت المال عدد ما يكفي منهم لكل حانوت ويكون تعيين من ذكروا بالكيفية الآتية وهي (اولاً) ترغيب اعيان سكان كل خط وتوفير رضائهم او اغلبهم عن انتخاب رئيسا للحانوت وبصير اجراء هذا الترغيب عن يد مندوب من بيت المال يتحد في ذلك مع مأمور القسم (ثانياً) اتضاح عدم وجود سوابق جنائية للمنتخب (ثالثاً) اختبار الرئيس المنتخب والمفسلين والمفسلات بمعرفة مفتي بيت المال واتضاح معرفتهم باحكام الفصل الشرعية وفرائضه وسننه (رابعاً) ان يكون المنتخب لرئاسة الحانوت ذا دراية بالقراءة والكتابة ومع ذلك يجوز تعيين من لم يدر القراءة والكتابة اذا توفرت فيه التلاثة شروط الاول انما في هذه الحالة يجب عليه ان يخصص له كاتباً على مصاريفه لتأدية ما يلزم من الاعمال الكتابية لاجراءات الحانوت — واذا نظر لبيت المال بعد الآن لزوم تجديد حوانيت زيادة عما ذكر او طلب ذلك سكان خط من الاخطاط فيسوغ له اجراء ذلك بالمخبرة مع المحافظة (م) ٤ تعيين وعزل رؤساء الحوانيت والمفسلين والمفسلات ومختار الطائفة الآتي

ذكره في المادة العشرين من هذه اللائحة لا يكون الا باذن الداخلية بعد المخبرة في شأنه بين محافظة مصروبيت المال على شرط ان المخالفات التي تحصل منهم في الامور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها واثباتها ادارياً بمعرفة القومسيون الاداري المشكل بالمحافظة لنظر مواد رؤساء ومشايخ ومختارة الطوائف والاقسام والحارات مع عدم الاخلال بالدعوى التي يكون هناك محل لاقامتها جنائياً او مدنياً على المعزول تطبيقاً لقرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ يناير سنة ٨٧ (م) ٥ على بيت المال بعد اعتماده رؤساء الحوانيت والمفسلين والمفسلات ان يحزر لكل منهم رخصة رسمية يده مجازاً مع تجديد سجل بالصلحة لحصر جميع اسماء الرؤساء والمفسلين والمفسلات (م) ٦ يلزم رئيس كل حانوت ان يستأجر محلاً بالنقطة المعينة له لجعل مركز الحانوت فيه ويدفع اجرته من ايراده بحيث يكون كافياً لوضع الاخشاب وان يستحضر ايضاً من الاتقار الشغالة ما يكفي للحانوت ويجعل اقامته نهارة به هو وأولئك الاتقار والمفسلين والمفسلات (م) ٧ الاصطلاح المتمسك به بعض الاتقار وهو اعداؤهم الملكية في حوانيت بعضها هدم ولا وجود له وبعضها صار اخلاؤه من وضع الاخشاب وأجرها ملاكها لغير ذلك ولا يزالون يستولون على ما يتحصل من ايراد الحانوت المستجد نظير قيامهم بدفع ايجاره تشبهاً منهم باحتكار هذه الحوانيت بمحدود محلات معلومة كل ذلك يعتبر لاغياً وباطلاً في الحال والاستقبال وللاك الحوانيت الموجودة الآن الحرية المطلقة في تأجيرها حوانيت او غيرها (م) ٨ كل التقارير التي حررها رئيس الطائفة الحالي والتي يحتمل سبق تحريرها من اسلافه لرؤساء الحوانيت بالمعانية للحانوتية او بالملكية للحوانيت وايراداتها تعتبر باطلة لا يعول عليها ولا يسوغ لاي انسان كان تحرير شيء من قبلها بعد الآن (الفصل الثاني — في حدود الحانوتية وما لهم وما عليهم)

(م) ٩ لا يسوغ لاحد رؤساء الحوانيت او المفسلين والمفسلات او احد الاتقار الشغالة ان يتوجه من ثناء نفسه لتسهيل اي متوفي وشيله الا بناء على طلب يحضر له (م) ١٠ عند ورود الطلب لاي حانوت

يلزم رئيسه ان يتوجه في الحال لمحل المتوفي ويحضر البوصلة اللازمة لحكيم القسم التابع له جهة الوفاة بايضاح اسم المتوفي ووالده وعليه ان يطلب حضور مندوب بيت المال لودعت الحالة لضبط تركته وفي الاحوال التي لا يكون لبيت المال شأن فيها لضبط تركته للمتوفي يجب على رئيس الحانوت تحرير السند اللازم واخذه بذلك ممن يتعهدون يوم الوفاة (م) ١١ السندات اللازم تحريرها يوم الوفاة في الاحوال التي لا تستدعي ضبط تركته للمتوفي كائن تكون وفاته عن ورثة بلغ حاضرين ويكون من ضمنهم قصراو غائبون لكن لفقر المتوفي لم تخلف عنه تركه تضبط فهذه السندات يجب على رئيس الحانوت الدقة في تحريرها وجعلها شاملة للبيانات الآتية وهي (اولا) تاريخ الوفاة بايضاح اليوم والشهر والسنة (ثانيا) اسم المتوفي ووالده ومحل سكنه وصناعته اوجهة استخدامه (ثالثا) بيان ورتته ونسبتهم له وايضاح اسم كل منهم (رابعا) بيان ما يكون له من الاوقاف نظارة كانت او استحقاقا والمراتب الاميرية بايضاح انواعها والجهة المربوطة بهامع الحصول على سراكها ان امكن وان لم يكن له شيء مما ذكر فيتوضح ذلك في السند — ويلزم ان يذكر في السندات التي تحرر عن المتوفين الذين لا تركه لهم زيادة عن توضيح اسماء الغائبين او القصر من الورثة بان المتوفي لم تخلف عنه تركه (م) ١٢ اذا وجد للمتوفين الذين من قبيل المذكورين في المادة السابقة اختام يجب اخذ بصمتها بالسند وجبرها عن يد الحاضرين ان امكن ويذكر ذلك بالسند والافيتوخ فيه عدم وجود ختم للمتوفي (م) ١٣ اخذ هذه السندات يلزم ان يكون من اثنين ممن لهم المام ومعرفة تامة بحال المتوفي وان تعذر وجود اثنين يتعهدان بما ذكر فيكتفي بشخص واحد انما يجب في هذه الحالة الاشهاد عليه ممن يلزم من الحاضرين بحيث يكون تحرير واخذ السند في اقرب وقت ممكن لعدم عطل تشييل جنازة المتوفي واذا فرض عدم وجود من يتعهد فعلى رئيس الحانوت ان يعلن بيت المال فورا بذلك ليجري اصوله وواجباته وفي هذا الآن يبادر بتشيل الجنازة ولا يؤخرها (م) ١٤

كل رئيس حانوت يدعى لشيل اي متوفي يجب عليه المبادرة بالتوجه وتشيل الجنازة بعد استيفاء اجراءات بيت المال والحكيم ويلزمه ايضا المحافظة على ما يوضع من الحلى والمصوغات وغيرها على اختاب المتوفين (م) ١٥ لاهالي المتوفين الحرية التامة في احضار من يريدونه من حضرات العلماء والفقهاء ليتولى غسل المتوفي ان شاؤا ذلك ولا يسوغ لرئيس الحانوت ولا لأحد من افراد الحانوتية التابعين له ان يعارض فيما ذكر انما يجوز ان يكون اجراء الغسل بحضور رئيس الحانوت (م) ١٦ اجرة الغسل والتسيل والدفن للفقراء من الاهالي بالنسبة لاي متوفي صغيرا كان او كبيرا تقررت من عشرة قروش الى عشرين قرشا صاغا ولا يجوز لاي انسان كان من رؤساء الحوائت او الحانوتية او المغسلين او المغسلات ان يجبر اهالي المتوفين الذين من هذا القبيل على ان يتحصل منهم في مقابلة ما ذكر على شيء يزيد عن تلك القيمة — واذا تاخر رئيس اي حانوت عن اجابته طلب اهل المتوفي او اخر تشييل جنازته بدور موجب او قصر في تادية واجبات الغسل الشرعية او تحصل على اجرة من اهل المتوفي الفقراء زيادة عما تقرر فبعد تحقيق واثبت ذلك عليه بناء على شكوى ذي الشأن يصير عزله من وظيفته ويعين بدله بالشروط المبينة في المادة الثالثة (م) ١٧ على بيت المال ان يخصص لمركز كل حانوت دقرا سنويا يختم على صفحاته بختم المصلحة وهذا الدفتر يقيد به رئيس الحانوت يوميا اسماء المتوفين وآبائهم وتاريخ الوفاة ومحل السكن ويتأثر بالمحوظة عن ضبط له بيت المال تركه ومن لم يضبط له وفي آخر كل سنة تسلم هذه الدفاتر لبيت المال لحفظها بدفترخانه بعد مراجعتها ويجري تجديد بدلها عن سنة اخرى وهكذا (م) ١٨ رئيس كل حانوت مكلف بان يقدم يوميا لبيت المال سندات وكشوفات المتوفين ويوميات الحكماء المحررة باسمائهم بعد مراجعتها على السندات وموافقاتها والوارد بدفاتر الحكماء وعليه ان يتفقد سير السغالة والمغسلين والمغسلات بالحانوت على الدوام ويحذرهم من ارتكاب ما يخالف احكام هذه

التفريج عليها فيقبض عليها أو يتقرب منها أو لجرد وصولها اليه
تلدغه فيصيبه سبها ويموت وقد حصل ذلك فعلا في هذه
الايام بحية يا التابعة لمديرية بني سويف فان احد الاشخاص
(الحواه) قصد طلب احسان ووقف امام منزل شخص يقال
له علي مصطفى ومع ذلك الحواي نعيان القاء في الارض فنقص
علي الحكى عنه التفريج على الثعبان فمسكه بيده فتناوش الثعبان
احد اصابع يده ولدغه فيه وفي الحال اغوى عليه وتوفى بهذا
السبب كما ظهر من الكشف الطبي الذي صار اجراؤه عليه
وحيث ان وجود الحشرات السمية المماثلة لهذه بطرف الحواه
او غيرهم ودورانهم بها في الطرق هو امر خطر بالنوع الانساني
لما ينشأ عنه من فقد حياة كل من وصلت سميات تلك الحشرات
فوقاية حياة النوع الانساني وحفظا له من الخطر قد نرا اقتضا
النشر للجهات بمنع الحواه وغيرهم من سائر الناس من حمل الحشرات
السمية او وجودها عندهم بأي صفة كانت وان يصبر التنبيه على
كل منخرى بحرفة الحواه والاشخاص المعروفين (بالرفاعية)
الجامعين حمل هذه الحشرات حرفة لم وبدعون ان لم معرفة
باخراجها من المنازل ومن محلات وجودها بعدم استعمال
الانواع المصرة المذكورة مطلق ومن الآن فصاعدا كل من
يوجد عنه نوع منها يجازى قانونا على مخالفته للتنبيهات وقد
نحمر في تاريخه بهكذا اسائر المديريات والمحافظة ومن الجملة
هذا نكم للمعلومية والاجرا على وجه ما توضح

حايط — (مجله) في بيان المسائل المتعلقة بالمحيطان
(والبحيران)

(الفصل الاول)

(في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك)

(م) ١١٩٢ كل يتصرف في ملكه كيف شاء لكن اذا تعلق حق
الغير به فيمنع المالك من تصرفه على وجه الاستقلال مثلاً سفل
ملك واحد وفوقانيه لآخر فلصاحب النوقاني حق القرار في
التختاني ولصاحب التختاني حق السقف في النوقاني يعني بستره
من الشمس وبمخفظه من المطر فليس لاحدهما ان يفعل شيئاً
مضراً الا باذن الاخر ولا ان يهدم بناء نفسه (م) ١١٩٢
اذا كان باب النوقاني والتختاني من الجادة واحداً فصاحب
الحلبين يستعملان الباب مشتركاً لا يسوغ لاحدهما ان يمنع
الاخر من الدخول والخروج (م) ١١٩٤ كل من ملك
محلا صار مالكا ما فوقه وما تحته ايضاً يعني يتصرف في العرصه
التي هي ملكه بالبناء والعلوبه كما يشاء وسائر التصرفات كحفر
ارضها واتخاذها مخزناً وينشئها كما يشاء عمقا وجعلها بئراً
(م) ١١٩٥ من احدث في داره بيتاً فليس له ان يبرز رفرافه
على هوا دار حاره فان ابرزه يقطع القدر الذي جاء على هوا
تلك الدار (م) ١١٩٦ من امتدت اغصان شجر بستانه الى دار
جاره او بستانه للمجار ان يكله تعريخ هوايه بالربط او القطع
لكن اذا ادعى الجار ان ظل الشجرة مصر بزرروعات بستانه
لا تقطع الشجرة (م) ١١٩٧ لا يمنع احد من التصرف في ملكه
ابداً الا اذا كان ضرره الى غيره فاحشاً كما ياتي تفصيله
في الفصل الثاني

اللائحة (م) ١٩ اذا عزل رئيس اي حانوت او احد
المفسلين او احدى المفصلات لارتكابه ما يقضي
ذلك فيجوز تعيين بدله ممن يرى فيه بيت المال
الاهلية من ارباب هذا الكار موقتا حتى يتم تعيين
البديل بالشروط المدونة بالمادتين الثالثة والرابعة
وذلك بالتخابرة مع المحافظة وموافقها عليه واذا طرأ
عذر لرئيس اي حانوت بسبب مرض او نحوه فله ان
يوكل وكيل عنه لملاحظة اشغال الحانوت ممن
يرى فيه لبيت المال الدراية والاهلية ويقر عليه
وتشعر المحافظة عنه (م) ٢٠ تلغى رئاسة طائفة
الحانوتيه ويكتفي بتعيين مختار لها من ضمن رؤساء
الحوانيت برغبتهم ورضائهم للقيام باجراآت تحويل
الويركو وما يتعلق به مما يخص بالدائرة البلدية واذا
حدث له عذر يجوز له ان يوكل عنه احد الرؤساء الآخرين
(الفصل الثالث في الجزاآت واحكام عمومية)

(م) ٢١ من تاخر يوما ما من رؤساء الحوانيت في
تقديم كشوفات وسندات المتوفين ويوميات الحكماء
ليبيت المال او من يهمل منهم في اخبار بيت المال
عمن يلزم ضبط تركته من المتوفين يجازى اداريا
في اول دفعة بدفع غرامة قدرها خمسة وعشرين
قرشا او بالحبس خمسة ايام وفي ثاني دفعة تكون
الغرامة خمسين قرشا وبالحبس اسبوعا واحد او اذا
وقع منه ذلك دفعة ثالثة فيعزل من وظيفته ويتعين
بدله وبالجمله يجازى بهذه الجزاآت كل من يرتكب
من ذكروا امراً يخالف احكام هذه اللائحة وذلك
فيما عدا الاحوال التي نقضي بالعزل فهذه يتبع فيها
احكام المادة الرابعة (م) ٢٢ على محافظة مصر وبيت
المال تنفيذ احكام هذه اللائحة واذا طرأ امر لم يكن
مصرحاً به فيها ولم يتيسر تنسيبه لموادها فتخابر عنه
نظارة الداخلية ويتبع ما يصدر منها بشانه

حانوتي — (ر) بيت المال

حاوي (حواه ورفاعية) — (مشور من الداخلية
رقم ١٦ راسنة ١٣٠٠)

قد دلت وقائع الاحوال على ان بعض الاشخاص (الذين يقال
فيهم حواه) يوحد معهم حشرات سمية مثل ثعابين وحيات
وغارب وما اشبه يلعبون بها امام الناس بقصد طلب الاحسان
وترتب على لسمم بها ان بعض الناس من يكون موجودا ويرد

(الفصل الثاني - في حق المعاملات الجارية)

(م) ١١٩٨ كل أحد له التعلل على حائط الملك وبنا ما يريد وليس بجاره منعه ما لم يكن ضرره فاحشاً (م) ١١٩٩ والضرر الفاحش كل ما يمنع المحتاج الأصلية يعني المنفعة الأصلية المنصودة من البناء كالسكنى أو ضرر البناء أي يجلب له وبنا ويكون سبب إهدامه (م) ١٢٠٠ يدفع الضرر الفاحش بأي وجه كان مثلاً لو اتخذ في اتصال دار دكان حداد أو طاحون فمن طرق الحديد ودوران الطاحون يحصل ومن للبناء أو بأحداث فرن أو معصرة لا يستطيع صاحب الدار السكنى فيها لئلا يذبح من الدخان ورائحة المعصرة فهذا كله ضرر فاحش بأي وجه كان يدفع وبزال وكذا لو كان لرجل عرصة متصلة بدار آخر فتشق فيها نهراً إلى طاحونه وجرى الماء به من جدار الدار أو اتخذ أحد في أساس جدار جاره مزيلة وإلقاء القمامة بصر المجدار فلصاحب المجدار تكليفه برفع الضرر وكذلك لو أحدث رجل يدرأ في قرب داره وأخرج القمامة منه يتأذى صاحب الدار حتى لا يطبق الإقامة فيها فله أن يكلفه رفع ضرره كما لو أحدث رجل بناء مرتفعاً في قرب يدرأ وأخرج سدس ربحه فانه يكلفه رفعه للضرر الفاحش كذلك لو أحدث رجل دكان طبياخ في سوق البرازين وكان الدخان يضر بامتعة الجار صرراً فاحشاً فانه يكلفه رفع ضرره وكذلك إذا كان لرجل سياق في داره فانشق وتضرر جاره من جرى مائه ضرراً فاحشاً فيبنا على دعواه يلزم تعبير ذلك السياق وإصلاحه (م) ١٢٠١ منع المرافق التي ليست من المحتاج الأصلية كسدالماء والبطارية ومنع دخول الشمس ليس بضرر فاحش لكن سد الضياء بالكلفة ضرر فاحش فإذا أحدث رجل بناء قد سببه شبك بيت جاره وصار يحال لا يقدر على القراءة معها من الظلمة فله أن يكلفه رفعه للضرر الفاحش لا يقال الضياء من الباب كاف لأن باب البيت يحتاج إلى غلقه للبرد وغيره من الأسباب وإن كان هذا المحل شياً كان فسد أحدهما بأحداث ذلك البناء فلا يعد ضرراً فاحشاً (م) ١٢٠٢ رؤية المحل الذي هو مقر النساء كصحن الدار والمطبخ والبريد ضرراً فاحشاً فإذا أحدث رجل في داره شياً كما أو بنا مجدداً وجعل له شاكاً مطلقاً على المحل الذي هو مقر نساء جاره الملاصق أو الفاصل بينها طريق فانه يومر برفع الضرر ويصير ذلك الرجل مجبوراً لدفع هذا الضرر بصورة تمنع وقوع النظر أما ببناء حائط أو وضع طيلة لكن لا يجبر على سد الشباك بالكلفة كما إذا عمل ساتراً من الأغصان التي يرى من بينها مقر نساء جاره فان يومر بسد محلات النظر ولا يجبر على هدمه وبناء حائط محله راجع مادة ٢٢ (م) ١٢٠٣ إذا كان لأحد شبك فوق قامة الإنسان فليس لجاره أن يكلفه سد احتمال أنه يضحك ويطير إلى مقر نساء ذلك الجار راجع مادة ٧٤ (م) ١٢٠٤ لا تعد المجنية مقر النساء فإذا كان لرجل دار لا يرى منها مقر نساء جاره لكن ترى جنته فليس له أن يكلفه منع نظارته من تلك المجنية بمجرد خروج نسائه في بعض الأحيان إليها (م) ١٢٠٥ إذا كان لرجل نجرة فأكهة في جنته وفي صعوده إليها بشرف على مقر نساء جاره فيلزمه عند صعوده إعطاء

النساء المخبر لاجل التستر فإن لم يجبر يسهل المحاكم عن الصعود بلا إخبار (م) ١٢٠٦ إذا اضم اثنين داراً مشتركة بينهما كان يرى من المحصة التي أصابت أحدهما مقر النساء الآخر يؤمر أن يتخذ ستره مشتركة بينهما (م) ١٢٠٧ رجل يتصرف في ملكه تصرفاً مشروعاً فجاءه آخر وأحدث عنه بنا فان كان هذا الحدث متضرراً فعليه دفع الضرر مثلاً إذا كان لدار قديمة شبك مشرف على مقر نساء دار محدثة فيلزم صاحب الدار الحديثة أن يدفع هو مضرته وليس له صلاحية أن يدعي على صاحب الدار القديمة كما لو أحدث شخص داراً في عرصته المتصلة بدار كان حداد فليس له أن يعطل دكان الحداد بقوله أنه يحصل لداره ضرر فاحش من طرق الحداد وكذا إذا أحدث رجل داراً في القرب من يدر قدم فليس له أن يمنع صاحب اليدر من الثرية قائلاً أن غبار اليدر يجي على داري (م) ١٢٠٨ إذا كان شبائك منزل قدم مشرفة على عرصة خالية فاحترق هذا المنزل ثم أحدث صاحب العرصة فيها داراً ومنع أعاد صاحب المنزل منزله على وضعه القديم فصارت شبائك مشرفة على مقر النساء من الدار الحديثة فصاحب هذه الدار هو برفع المضرته وليس له أن يقول لصاحب المنزل اصنع نظراً من ذلك (م) ١٢٠٩ إذا أحدث شخص شبائك في داره يمنع إشرافها على مقر نساء جاره بنا مرتفع لذلك الجار فهدم الجار هذا البناء المرتفع وصارت الشباك مشرفة على مقر نساء الجار فليس له أن يقول للشخص سد الشباك بمجرد كون الشباك محدثة بل يلزم الجار أن يدفع مضرته (م) ١٢١٠ أحد شريكي الحائط ليس له أن يعليه ولا أن يركب عليه بقصر ولا بغيره بدون إذن الآخر سوا كان ما يفعله مصراً بالآخر أو لا لكن إذا أراد أحدهما بناء بيت في عرصته فله أن يضع روس جلوه لكن أن وضع عشاخشاب كان لشريكه أيضاً حق أن يضع قدرها وإنما يضع نصف ما يتحمل الحائط من الاخشاب ليس له أن يتجاوزها وإن كان على ذلك الحائط ركوب لها على الناصي وإراد أحدهما أن يزيد في أخشابه فلا غرم منه (م) ١٢١١ ليس لأحد الشريكين في الحائط المشترك أن يحول محل أخشابه التي على الحائط بينا أو شمالاً ولا من أسفل إلى أعلى أما إذا كانت رؤس أخشابه عالية وإراد تسفلها فله ذلك (م) ١٢١٢ إذا كان للشخص جرماء حلولة أراد جاره أن يبنى في قربه كيباً أو سياقاً ما لم يكن ذلك يسد ماء البئر فان ضرره يدفع وإن كان ضرره لا يقل الدفع بوجهه فلذلك الكيف أو السياق يردم كذلك إذا كان طريق ماء حلوفيني آخر عه سياقاً ما لم يكن بصره ببناء المحل ضرراً فاحشاً ولم يمكن دفع ضرره إلا بالردم فانه يردم

حائط — (ر) طريق (مجلة) — ارتفاق —

سرقة — شركة (مجلة ١٠٤٧ : مخالفات) فق ٣٤٧

حبة — (ر) فدان — رطل

حبس — (ر) دأين (ق ٥٥٤ — سجن : رافة

(قق ٣٥٢ — نققة

حبس (توقيع غائب الحبس) — (ر) حكومة (ق) ٨٠ — رشوة

حبس احتياطي — (ر) قانون العقوبات ٢٠ : عقوبة الجنايات (ق) ٤٥

حبس أكثر من أسبوع — (ر) قانون العقوبات ٤ — عقوبة الجنايات (ق) ٤٤

حبس مدة أسبوع فأقل — (ر) قانون العقوبات ٥ — عقوبة الجنايات (ق) ٤٥

حبس امتعة المسافر — (ر) مسافر (ق) ١٤٧
حبس البضائع والأوراق — (ر) وكيل بالعمولة (ق) ٨٥ — ٨٦

حبس الثمن — (ر) ثمن (ق) ٣٣١

حبس الزوجة — (ر) نفقة (ش) ١٧٠

حبس الشيء — (قانون مدني)

(م) ٦٠٥ يكون الحق في حبس العين في الأحوال الآتية فصلا عن الأحوال المخصوصة المصرح بها في القانون — (أولا) للدائن الذي له حق الامتياز (ثانيا) لمن أوجد تمسكنا في العين ويكون حقه من أجل ما صرفه أو ما ترتب على صرفه من زيادة القيمة التي حصلت بسبب التحسين على حسب الأحوال (ثالثا) لمن صرف على العين مصاريف ضرورية أو مصاريف لصيانتها

حبس الشيء — (ر) تعهدات وعقود (ق) ٩٢ : تسليم المبيع (ق) ٣٧٩ : ٣٨١ : ٣٨٢ ودبعة (ق) ٤٨٨ رهن (ق) ٥٤٠

حبس المال — (ر) رهن (مجلة)

حبس المبيع — (ر) تسليم وتسلم

حبس المستاجر : (ر) اجارة (مجلة) ٤٨٢ : اجارة

حبس المفلس — (ر) افلاس (ق) ٢٣٩ — ٢٤٠ — ٢٤٣ : اتحاد المدائنين (ق) ٣٤٧

حبس بدون امر الحاكم : (ر) قبض (ق) الباب الخامس حبس من يقع منه تشويش في الجلسة : (ر) حضور (ق) ٨٩

حبش — (معاهدة بين أنكلترا ومصر والحبش رقيمة ٢٥) ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤

انعقدت المعاهدة بين جلالة ملكة المملكتين المتحدتين بريطانيا العظمى وأيرلاندا وسلطنة الهند وجلالة يوحنا نجاشي الحبشة والبلاد التابعة لها الذي اقامه مولاه عز وجل ملكا على صهيون والجناب العالي محمد توفيق خديو مصر — وذلك انه لازالة الخلاف الحاصل بين يوحنا نجاشي نجاشية الحبشة ومحمد توفيق خديو مصر ولاقرار السلم بينها قد اتفق الثلاثة على عقد معاهدة يجب عليهم وتلى وراثتهم وأغلاهم مراعاة

احكامها وقد تم عقد هذه المعاهدة عن يد الاميرال السير ويليام هيوات رئيس عهده المراكب الحرية الانكليزية في الهند الشرقي وقد استنابه جلالة ملكة المملكتين المتحدتين بريطانيا العظمى وأيرلاندا وسلطنة الهند وعن يد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة الذي لم يستنب احدا وسعادة مازون بك محافظ مصوع الذي استنابه جناب خديو مصر المعظم وقد عقدوا هذه المعاهدة بعد الاتفاق على احكامها (م) ١ ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة يجوز لكافة البضائع ومنها السلاح والذخائر ان تنقل من وإلى الحبش على طريق مصوع (م) ٢ ابتداء من غرة سبتمبر سنة ٨٤ الموافق اليوم الثامن من ماسكارام سنة ١٨٧٢ ترد الى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة البلاد المعروفة ببلاد البوغوس وعند اخلا جيش الخديو المعظم محاض كسالا وعمديب وسهيت ترد كذلك الى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة وتدير ملكه الابنية الموجودة في بلاد البوغوس التي هي الآن ملك الجناب الخديو المعظم وترد لجلالته مع هذه الابنية كافة الذخائر ومهمات الحرب التي تكون حيثئذ فيها لتكون ايضا ملكه (م) ٣ يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة بان يسهل لجيش الجناب الخديو المعظم الانسحاب من كسالا وعمديب وسهيت واجناراثيويا الى مصوع (م) ٤ يتعهد الجناب الخديو المعظم بمنح كافة التسهيلات التي يحتاج اليها جلالة نجاشي نجاشية الحبشة في امر تعيين قس حبشيين في اثيوبيا (م) ٥ يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة والجناب الخديو المعظم بان يسلم لبعضها البعض الجرم والجرمين الذين يفرون من بلاد احدهما الى بلاد الاخر للتخلص من العقوبة (م) ٦ يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة بجلالة ملكة انكلترا في تسوية كل خلاف عساه ان يحصل بينه وبين الجناب الخديو المعظم فيما بعد التوقيع على هذه المعاهدة (م) ٧ سيصدق على هذه المعاهدة جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلاندا وسلطنة الهند وجناب خديو مصر المعظم ثم ترسل الى ادوا في اقرب ما يمكن من الوقت — بعد ان عملت هذه المعاهدة بادوا في الثالث من يونيو سنة ١٨٨٤ الموافق ٢٧ من جوفنت سنة ١٨٧٦ قد وقع عليها وختمها باختتامهم السير ويليام هيوات بالنيابة عن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلاندا وسلطنة الهند وجلالة نجاشي نجاشية الحبشة بالنيابة عن نفسه وسعادة مازون بك بالنيابة عن جناب خديو مصر المعظم

(الامضا) (هيوات) (الامضا) (مازون)

وافقنا وصدقنا على المعاهدة الميئة انفا بعد الاطلاع عليها والنظر فيها وتكون احكامها مرعية الاجرا بأكملها وللاعتقاد قد تمجر هذا موثعا بتوقيعنا عليه — تمجر في سراي عابدين العامرة

(الامضا) محمد توفيق

(بامر الحصة الخديوية)

(رئيس مجلس النظار)

(وناظر الخارجية)

(الامضا)

(نوبار)

ملحوظات

مع تطهير السفينة أيضاً (م) ٢ (أولاً) مدة كورتينة الحجاج المذكورة في المادة السابقة في عشرة أيام كاملة ابتداءً من يوم تحقيق آخر عارض هيضة (كولير) توقع في قسم الكورتينة بشرط أن الأقسام تقدم البرامين الكافية الدالة على الانفراد وهذه المدة بمن تطولها لغاية خمسة عشر يوماً إذا تراءى لجمعية مجلس الصحة بالاسكندرية لزوم ذلك (ثانياً) يضرب على السفن أيضاً كورتينة عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً اعتباراً من يوم خروج الحجاج منها (م) ٣ (أولاً) يكون معلوماً لوكلاء القومبانيات البحرية والقبودانات أن من بعد استيفاء المدة بكورتينة (ازارينو) الطور يترخص فقط للحجاج المصريين بالخروج من السفينة والنزول في «عيون موسى» لأجل عودتهم بعد ذلك إلى وطنهم (ثانياً) لا يعتبر من الحجاج المصريين أو القاطنين بالقطر المصري إلا الذين معهم ورقة إقامة طبق الصورة المرفوعة مع هذا وعلى ذلك من حفظ صور من هذه الأوراق بطرف كل من الفصلايات ومحلات الصحة الكاتبة بمدة وينج وبذا يتمسرو لوكلاء القومبانيات والقبودانات الاطلاع عليها (ثالثاً) الحجاج الغير المصريين مثل العثمانيين والروسين والابرايين وسكان تونس والمجرات وروم أكس وغيرهم بعد قيامهم من جبل الطور و«عيون موسى» لا يسوغ لهم النزول بأحدى المين المصرية (رابعاً) بناءً على ما تقدم يكون معلوماً لوكلاء القومبانيات البحرية والقبودانات أنه ممنوع نقل الحجاج الأجانب للقطر المصري من سفينة إلى أخرى سواء كان في جبل الطور أو السويس أو بورسعيد أما السفن التي بها حجاج تابعون للدول المتحاربة فيمخري عليها ذات الشروط الموضحة قبلاً أي أن لا يصير قبولها في إحدى المين المصرية بالبحر الأبيض (م) ٤ (أولاً) السفن التي معها تذاكر (باطنطات) غير خالصة تدل على وجود الهيضة (الكولير) وتكون ولادة من إحدى مين بر الحجاز أو ساحل بلاد العرب بالبحر الأحمر بدون أن تكون حاملة محجاً من تلك المين أو بضائع قابلة للوابة ولا يكون حاصلها فيها عارض يشبه فيه في أثناء السفيرة قبل هذه السفن برخص لها بأجراء الكورتينة مدة عشرة أيام في مرسى عيون موسى أن كانت قاصدة للقطر المصري ولما أن كانت قاصدة لمينا غير مصرية بالبحر الأحمر فأنها تمر بالقتال بجالة الكورتينة (ثانياً) تعد أيام السفيرة من أيام الكورتينة للسفن التي تكون بحسب الشروط المتقدم ذكرها بشرط أن يكون لها حكم مخصوص (ثالثاً) من المعلوم أنه إذا حصل في هذه السفن عوارض تستوجب الشبهة في أثناء سفيرتها وجب عليها التوجه إلى جبل الطور لأجراء الكورتينة المقررة عليها هناك

(الباب الثاني)

(الواردات من جهات مصابة بالطاعون)

(م) ٥ السفن الواردة من بر الحجاز أو من أي مينا بالبحر الأحمر ومعها تذكرة (باطنطاً) غير خالصة دالة على وجود الطاعون يجري عليها منعول المادة ١ و ٢ و ٣ و ٤ السابق ذكرها وهذه السفن : متى أن تتوجه إلى جبل الطور وهناك تجري عليها الأصول

حبل — (ر) حجر (مجملة ٩٨٥)

حبل — (أقل المدة ستة أشهر وغالبها تسعة أشهر وأكثرها سنان) ش ٣٣٢

حبل — (ر) عقوبة الجنايات (فق ٣١ : اسقاط الحوامل (فق ٢٣٩ — ٢٤٠ — ٢٤١)

حبوب موضوعة في آلة الطحن : (ر) سرقة (فق ٢٩٥)

حج — (منشور من الداخلية للجهات بتاريخ ٢٠ ن سنة ١٢٩٥ ١٧ سبتمبر ٧٨)

حيث علم ما ورد من مديرية القليوبية رقم ١٢ المجاري نمرة ٤٩ أنه سبق التحرير منها لتفتيش بحري يطلب التصريح بإعطاء تذاكر لمن يطلبوا التوجه للاقطار الحجازية لأداء فريضة الحج حسب المعتاد ولم يخجوب منه إليها حتى لفي وطبعاً لم تعط افادات لباقى المديرية وتعطيل من يريد أداء الفريضة لا يوافق فلأجل اجابة طلب من يرغب التوجه لأداء الفريضة قد تحرر في تاريخه لمن لزم وهذا حتى أن من يطلب التوجه لتلك الجهة فبعد التحري والاستوثاق والوقوف التام عن خلو طرفه من القضايا والشبابك والديون وطلبات العسكرية ونحوه وظهور استطاعته لتأدية الفريضة برخص له بالتوجه وتعطى إليه تذاكر التصريح اللازمة حسب الأصول والقواعد المتبعة

حج — (قرار صادر من مجلس النظار في ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ (١٩ كوبر سنة ١٨٧٩))

صار ثلاثة الافادة الواردة للداخلية من رئاسة عموم مجلس الصحة بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٩٦ المعلقة بما قرره المجلس بجمعيته العمومية المنعقدة في يوم ٢٨ يوليو سنة ١٨٧٩ عن منع سفر الحجاج الفقراء من جهة السويس للاقطار الحجازية بالنظر لعدم تقويمهم وعدم نطافة ملابسهم وغيره من احوال الناقة التي يخشى أن ينشأ عنها امراض تصير بالصحة العمومية ولذلك يطلب حضرة رئيس مجلس الصحة صدور أوامر الداخلية للمدبريات والمخاضات لاتباع الاجراء على وجه ما ذكر — بالماولة تقرر أنه ما دام لهذا المنع سابق نفلت في اوقاتها فيجري العمل بمقتضى ما قرره مجلس الصحة وأن تصدر الاوامر بذلك من نظارة الداخلية للمدبريات والمخاضات

حج — (نظامات مختصة بعودة الحجاج إلى الاقطار المصرية بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٧ (٥ اغسطس سنة ٨٠))

(الباب الاول)

(في الواردات من الجهات المصابة بالهيضة (الكولير)) (م) ١ أولاً كل سفينة واردة من إحدى أسا كل بر الحجاز أو من أي أسكلة من ساحل بلاد العرب بالبحر الأحمر ومعها تذكرة (باطنطاً) غير نطيفة تدل على وجود الكوليرة وتكون حاملة محجاً أو ما يماثل ذلك برسم السويس أو برسم إحدى أسا كل البحر الأبيض ينبغي أن تتوجه إلى جبل الطور لعمل الكورتينة المقررة عليها هناك ثانياً يسرع في خروج الركاب وتفرغ شحنة السفينة في الطور وتطهير الأشياء والصنائع التابعة للوابة

المقررة في القانون العمومي المحصن بالواردات من المجهات المصابة بالطاعون المورج في ٦ أغسطس و٢٨ مايو سنة ٧٨

(الباب الثالث - الواردات النظيفة)

(م) ٦ (أولا) السفن الواردة في مدة عودة الحج بقداكر (ماططات) نظيفة من الحجارة أو من أي ميا كانت ساحل العرب والبحر الأحمر ومعهما حجاج يجب عليها التوجه إلى حل الطور لاجراء كورتيبة الملاحظة عليها مدة ثمانية وعشرين ساعة وذلك بعد اخراج كافة محتوياتها (ثانيا) بصير اخراج الحج فقط في محل الكورتيبة المعد لذلك (ثالثا) من بعد استيعاب السفن مدة الثمانية وعشرين ساعة في كورتيبة الملاحظة يعطى لها في السويس الرحلة (البراتكة) اللازمة من بعد الكشف والافرار من المحكم بموافقة ذلك (رابعا) الحج المصريون أو القاطنون بالديار المصرية الذين يدم ورقة إقامة يترخص لم دون غيرهم بالخروج من السيرة في السويس (خامسا) الحج الاجتبيون بحري عليهم ايضا ما هو مدون في المادة الثالثة من المادة الثالثة (سادسا) لا يجوز على الاطلاق نقل الحج من سيرة إلى أخرى في جميع الميناء المصرية (سابعا) السفن الواردة بدون حجاج أو ما يماثلها باططاطا نظيفة من الحجارة أو من أي ميا من ساحل بلاد العرب والبحر الأحمر ولا يكون حصل فيها عارض مدة السيرة يوجب الشبهة هذه السفن يعطى لها الرحلة (البراتكة) اللازمة بعد كورتيبة ملاحظة مدة أربع وعشرين ساعة والافرار عن بطاقتها من كشف المحكم بموافقة ذلك (م) ٧ السفن القائمة بحجاج بقداكر (ماططات) نظيفة من الحجارة برسم أي ميا من ساحل أفريقيا والبحر الأحمر يترخص لها بالتوجه إلى سواكن ليعمل عليها كورتيبة ملاحظة مدة الثمانية وعشرين ساعة المقررة وارجاع الركاب المحل المعد للكورتيبة

(ملاحظات عمومية)

على مأموري الصحة الموحدين : حجاز ان يعطوا لكل قودان يحصر هناك نسخة من هذا القانون وأن يوضروا على الباططاطا بأن هذه الرسوم صار استيعاؤها وأن جمع الاحرائات المخالفة لما توضح هذا القانون لا تصدر ولا يعمل بها

حج — (مشور من بطارية الداخلية في أول شوال سنة ١٣٠٥ أغسطس سنة ١٨٢٣)

لما كان من مقتضى ما تقرر بمجلس الصحة العمومية عدم توجه حجاج من مصر في هذا العام للاقطار الحجازية لانهم ضرورة ينقلون الوباء لتلك الجهات ويخشى انهم في عودتهم يجلبونه ثانيا إلى القطر المصري قد حصلت المذاكرة في ذلك بمجلس النظار فترآء له عدم المنع من خروج الناس إلى الحج لان الحج فريضة دينية ولا يصح للحكومة ان تمنع الناس من ادائها وقد ثبت بقرار القونفراس (المجتمع الملي) السابق عقده في الاستادة ان القوافل المسافرة بالبر

لا تنقل المرض لاذهابا ولا اياها وان مسافة السفر بطريق البر بين القطر المصري والاقطار الحجازية طويلة ومن المعلوم طبيا وعلميا انه لو سافر اولئك الحجاج المصريون بطريق البر لا ينقلون الوباء معهم إلى الاقطار الحجازية ولا يجلبونه ثانيا إلى القطر بعد المسافة بين الجهتين كما ذكر بخلاف ما اذا كان السفر بطريق البحر فانهم ينقلون الوباء معهم لقرب مسافة السفر — فلاجل صيانة الاراضي المقدسة وحفظ حجاج المسلمين المتواردين إلى تلك الاماكن المشرفة من جميع الاقطار من كل ضرر تقرر منع السفر إلى الاقطار الحجازية وموافقة سفر المحمل الشريف وحجاج مصر من طريق البر ومع ذلك فلا بد من تفهيم الذين يرغبون التوجه بطريق البر ما يحصل لهم من المشاق والمصاعب من الكورتيبات وغيرها ومن يصمم منهم مع هذا على الحج فليكن على بصيرة من نفسه ويتخذ الاستعدادات اللازمة لمقاومة المشاق والقيام بالمصروفات الغير الاعتيادية التي تترتب على الاحوال الراهنة وقد وافق مجلس الصحة العمومية على ما ذكر — فعلى هذا لزم تحريره

حج — (امارة الحج) امر عال صادر لبطارية الداخلية بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣٠٦ (٧ مارس سنة ١٩١٩)

ان تداول وظيفة امانة الحج في كل عام اوجبت اختلافات في ادارتها والمعلوم لدينا ان محمد نصحي باشا الذي كان امير الحج في سنة ١٣٠٥ فيه استعداد تام للقيام بهذه المأمورية المهمة فلذلك اقتضت ارادتنا تعيينه فيها سنويا كالمعتاد لانتظام شؤنها وادارتها على الوجه اللائق واصدرنا امرنا هذا لدولتكم للمعلومية واجراء ما اقتضاه كما هو مطلوبنا وفي يوم ١٠ مارث الجاري ابلغت نظارة الداخلية هذا الامر الكريم إلى نظارة المالية وإلى سعادة امير الحج المشار إليه

حج — (ر) إسبورت — رخصة سفر — نفقة

(من لا سنة له) — ر

حجاج — (ر) ر

ملحوظات

ديواني بالمشوري وما يؤيد وضع يده على الطين بأشياء دفع المر بوط عليه ويقدم لها الاستدعاء اللازم ويعدا تحري اذالم يوجد مانع لتصرفه في الحال يؤخذ جواسا القول من الطرف الثاني على يد القاضي ومن يلزمه بدير تسجيل ذلك سجل مخصوص يترتب لكل مديرية ومعدا لشؤون المدير او وكيله الذي يحصل ذلك على يده بصور تميم اللازم بموجب مادة ٩ من لائحة الاطيان لتحرير الحجة والتكليف باسم المسقط له او استخراج التفسير وقيد المر بوط باسم المشتري كما انه ان تضر توجه الطرفين او احدهما الى المديرية فيعيون وكلاء شرعيين و باحرآء هكذا اذا توفي احدهما قبل استخراج الحجة والتفسير ومن ال اليه الاستحقاق طلب الحصول عليه فبحسب ما ذكره في حدود صحة الواقعة في ذلك السجل اما اذا كانت غير مسجلة فلا تسمع الدعوى

حجة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) منشور من (تميش عموم الاقاليم رقم ٢ حاسة ١٢٨٤ ومن المالية في راسة ١٢٩١ (استمبر سنة ٦٧) بانه اذا اراد احد مشري شي من اطيان وغفارات يكون عليه او على النافع شي المبري فلا يخرجه بما يباع حتى يتسد مطلوب المبري الاراضي المبرعة بحجلا ما عدا الاموال او العنور المربوطة على الاطيان مقرر على السجل عشور سنويا

حجة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر كرم في (٢٥ داسة ١٢٨٥ (٦ مارس سنة ٦٩) على قرار من شورى النواب في ٢٢ محرم سنة ١٢٨٥

المباني الكائنة بالاراضي الحراجية والمشورية ولم يكن بها حجج بيد اربابها فمن منهم يريد اخراج حجج شرعية بها يجاب لذلك

حجة — (صورة افادة صادرة من المجلس الخصوصي الى الداخلية بتاريخ عرة الحجة سنة ١٢٩٤ نمرة ١٢٠ (٧ دسمبر سنة ٧٧)

علم بالمجلس من افادة الداخلية الرقيمة ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٤ نمرة ٨١ والاوراق مرفوقها وبما صار الاستدلال عليه من القيودات ما استفيد منه انه بعد ان صدرت مضبطة من مجلس الاحكام تاريخها ٧ رمضان سنة ١٢٨٤ نمرة ١٠٤ وتوجت باسم عالي في ١٣ رجب سنة ١٢٨٥ ومن ضمن ما اشتملت على ان المحلات اللاتي يقال بعدم وجود حججها باي سبب من الاسباب ويلتمسوا اربابها اخراج حجج لم بها فقبل تحرير تلك الحجج نصير الخابرة من المحكمة الى الاوقاف وبيت المال والى المحافظة حتى يحصل المرسى على تبوت المحل المرغوب اخراج حجته وبعد ذلك يتصرح باخراجها ببعض الجهات كانت استفهمت عن بعض انواع في هذا الخصوص واذا ذاك تحول النظر

حجب — (ر) نكاح (ولاية)

حجب — (ر) مواريث (ش ٦١٧ الى ٦٣٠

حجة ايلولة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية)

امر عال للمالية في ١٢ داسة ٨٠ (٢٢ دسمبر سنة ٦٢) — جمع الايلولات بصير تحريرها من المحكمة الكبرى الكائنة بالاقليم به الاطيان الموحدة والغفارات كالحاري في تحرير المبيعات في الغفارات ونحو ذلك

حجة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر في (١٩ داسة ١٢٨٠ (٢٦ ابريل سنة ٦٤)

اتجمع الشرعية الصادرة من المحاكم المعتدة والمصلحة بالسجل المصار لا تسمع فيها دعوى

حجة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر في ٢ ب (سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفمبر سنة ٦٥) على قرار من

المجلس الخصوصي

كل واضع يد على اطيان خراجية بدون حجة محررة من محكمة معتبرة يتعين عليه استخراج حجج بتمليكه منفعتها لتكون سنداً له ويؤخذ على استخراج الحجج المذكورة رسم وعوايد في المائة واحد عن كل فدان بواقع مربوط سنويته الحالية من مدة عشرين سنة وهكذا كل من توفي من ارباب الاطيان عن ورثة تكتب لورثته حجة ايلولة في الحال ويؤخذ منهم الرسم السالف ذكره ويتحدد ميعاد سنتين كاملتين لارباب الاطيان المذكورة من تاريخ اعلان هذا القرار لاجراء ما ذكر ومن تأخر عن الميعاد المذكور ولم يقع منه تداعي في خصوص اطيان خراجية بلا حجة ولا تسمع له دعوى حتى يستخرج لها حجة وفي هذه الحالة لا تزيد قيمة الرسم عن واحد في المائة كما ذكر — والاطيان التي تباع وتشرى يؤخذ عليها عوايد في المائة خمسة على اثنى — ولا تكون كتابة الحجج الا بعد تحقيق تبوت امتلاك المنفعة لطالب الحجة بغير منازع — والتصریح من المديرية باخراجها وتحرير قائمة مساحة عنها يتبين بها الحدود والمقاسات يانا يعلم منه مقدار قصب كل حد من الحدود الاربع باسمه وتكون المساحة بحضور واقناع الجيران كي لا يحصل بعدها تداعي

حجة — (قرار من المجلس الخصوصي رقم ٧ حاسة ٨٢ (١٧ ستمبر سنة ١٨٦٦) — وعليه امر عال في

١٩ مه من ريد اسقاط مسعة اطيان الحراجية او بيع اطيان المشورية وعد اتفاق الطرفين توجهم لديرى بالمديرية ومع المسقط او النافع سداته مل حج شرعية بالخارجي او تسقط

فيها على المجلس الخصوصي وبحسب ما تراءى به حرر
للاخلاقية في ۸ رمضان سنة ۱۲۸۸ غرة ۱۵۷ بما
مقتضاه لزوم مراعاة حجج جيران المحل الذي يقال
بعدم وجود حجته اذ واضح بهم اسم الجار والحدود حتى
بالاجراء هكذا ربما تظهر بعض استرسادات اتفق
منها الحقيقة وعند اتمام التحقيق يؤخذ سند او ضمانة
على طالب الحجية البديل بحيث يتصرح بهما مسوليته
وادانته كلاهما معا فاما اذا ظهر ما يتنافى هذا الطلب
مع تدوين هذه الشروط في صلب الحجية وانه بعد
ثبوت الملكية تنعرا بالحكمة واجراء المقاس والتحديد
تفاد المحافظة ليتصرح منها الى المحكمة بما تجريه كما انه
عند حصول الاستبراء في اي مادة من ذلك تحال
الى المجلس المحلي ومع عدم ايضاح بالمضبطة ولا بما
تحرر للاخلاقية من المجلس بالتاريخ والنمرة البادية
ذكرها بلزوم تسلسل الكشف من سجلات المحاكم
عن الحجج التي يقال بعدم وجودها الا انه لمناسبة
ما نظر لمحافظة مصر في اثناء التحريات عن بعض
مواد دعت الحالة لضرورة تسلسل الكشف عنها
من سجلات المحكمة من تاريخ الحجية الفاعلة احترازا
من انه ربما ان المحل المرغوب تحرير حجته خرج من
يد مالكه بايقاف او بنوع آخر وبالفعل اتخذت
اجراءات تسلسل الكشف من سجلات محكمة مصر
قاعدة وكانت من مدة مضت مجرية الكشف من
سجلاتهما من تاريخ الحجية التي يقال بعدم وجودها
وتيسر معرفة تاريخها لا عن كامل الحجج وبنشأ عن
هذا ظهور بعض محلات حصل الادعاء من اربابها
بامتلاكها وضياع حجتها وبعد الاستحصال على تحرير
حجة بدل الضائعة والتصرف بمبيع تلك المحلات وتحرير
حجج بها قد تبين انها موقوفة بمقتضى وقفية موجودة
وكذا بعض محلات ادعوا اربابها بانها ملك وتطلبوا
التصرف فيها بالمبيع ومن تسلسل الكشف عنها من
تلك السجلات ظهر سابقة ايقافها فضلا عن بعض
حصص اتفق من تسلسل الكشف عنها من السجلات
انها من حقوق بيت المال وبعد سريان هذه القاعدة
مدة قد توقفت المحكمة المذكورة في اجرائها معتذرة
بان المحاكم الشرعية التي كانت موجودة بمصر في العهد

القديم كان موجود سجلات تنسب لكل منهم للبياعات
والوقوفات ودفاتر قيمة التركات والاشهادات المتنوعة
وكل هذا مقيد مع بعضه بدون افراز ومحكمة الباب
العالي لها جملة سجلات واذا كانت الحجية الفاعلة مضي
على تاريخها نحو مائة سنة كبعض المواد الموجودة فان
سجلات هذه المدة بالمحاكم المذكورة هم نحو ستة آلاف
وخمسمائة سجل وتسلسل الكشف منهم يلزم له زمن
طويل مع لزوم كثرة العمال المفرغين لهذا العمل الذين
هم خمسة اشخاص فقط ورئيسهم وبالجهد حتى انه
حاصل الالحاق منهم على انجاز الاستغال المهمة الوقفية
الموطين بها سيما ان سجلات المدة القديمة هي بخطوط
ضعيفة سدا وقرأتها تتعسر على كل قاري فضلا عن ان
بعضها مفقود والبعض مدسوث وهكذا الآخر ما
اعتذرت به من هذا القليل وما اوردته مما تقصد به
عدم الاحتياج لتلك الاستكشافات اكفاء بالتحقيقات
والتحريات الجارية والضمانة المعتاد اخذها وبعد ان
تشكت محافظة مصر للاخلاقية من هذا القليل واوضحت
بلزوم تسلسل الكشف كما كان جاريا للناسبات
البادية ذكرها وتخابرت الداخلية مع الحفانية في
هذا الصدد ومنها للمحكمة بلزوم اجراء هذا التسلسل
فبناء على تلك الاعتذارات تحرر من النظارة المشار
اليها للاخلاقية بان ما تركز عليه المحافظة فيما ذكر ما هو
الا للوثوق من كون المحل الذي يطلب تحرير حجته
ليس حقاليبت المال او للاوقاف او لجهة اخرى من
جهات الميري على انه من مقتضى الاصول لا يجوز
للحكومة ان تقوم مقام افراد العالم وتجري بنفسها ما
كان يجب عليهم اجراؤه حفظا لحقوقهم بل القاعدة
ان كل من له حق في بيت او عقار يلزم ان يظهر
حقه ويبيئه بنفسه امام جهة الاقتضاء لكن لما كان
لا يقبل التداعي ضد الحجج الشرعية بعد صدورها
مادامت مطابقة للسجل فحذرا من انه مع تحرير حجة
ما بعقار بدون معلومية العام يكون للغير حق فيه
تراءى بها ان التشرفي الجرنالات بميعاد يتحدد بمعرفة
المحافظة عن المحلات التي يقال بعدم وجود حججها
بعد اجراء التحريات المتقدم ذكرها ومعرفة عدم
المانع من تصرف صاحب الملك في ملكه انما هو اعم

ملحوظات

ولدى المذاكرة في ذلك بالمجلس قالدي روي هو وان كان المتبادر مما توخى آفا ان مكاتبه الخصوصي الصادرة للداخلية بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٨٨ غمرة ١٥٧ المشتملة على الاجراءات والتحريات التي يلزم حصولها عند تطلب اي شخص كان تحرير حجة بدلا عن ضائع عن محل يدعي ملكيته لم يتصرح بها ولا بمضبطة الاحكام المورخة ٧ رمضان سنة ١٢٨٤ بلزوم تسلسل الكشف من سجلات المحكمة لكن حيث تبين سبق اتخاذ اجراءات الكشف من السجلات عن الحجج التي يتوخى تاريخها من الطالب قاعدة من مدة ونشا من هذه الاستكشافات جملة قمرات من حيثية ظهور محلات موقوفة بحجج وقياسات ووجود حقوق لبيت المال في بعض المحلات وهذا فضلا عما هو منظور من لزوم كمال التحري في مثل هذه الخصوصيات لظهور الحقائق وحذرا من انه ربما مع تحرير حجة ما بعقار بدلا عن ضائع يظهر بعد ذلك انه موقوف او يكون لبيت المال او لاحد الناس حق فيه مع ممنوعة سماع التداعي في المواد التي يكون محررها حجج شرعية من محاكم مقيدة مسجلة وما اعتذرت به المحكمة من كثرة وجود سجلاتها وسجلات المحاكم التي كانت موجودة بالعهد السابق وكون عمال السجل الموجودين فيها هم بحسب لزوم الاشغال الوقتية المنوطين بها فانه لا ينافي لزوم اجراء تلك الاحتياطات ولا العدول عن القاعدة التي كانت متخذة بها اساسا لذلك من قبل وجريانها من مدة مضت مع وجود تلك السجلات بها اذ من الاوراق منقح ما يدل على ان مشروعيتها في عدم اجراء الكشف ما كان الاقربيا وما تورى من نظارة الحفانية بما يقضي انه علاوه على ما هو حاصل الآن من التحريات يصير النشر في الجرائد يبعد بتعدد لم يتبادر منه سوى مراعاتها كمال تلك الاحتياطات فلهذه المناسبات نظر للمجلس انه مع لزوم الاجراء بمقتضى ماسبق صدوره منه بالتاريخ والتمرة البادي ذكرهما يحصل الشرايط بالجرائد حسب ما اوضحته النظارة المشار اليها هذا مع استمرار اجراء الكشف من سجلات المحكمة بقطع النظر عن ان يكون الكشف من سجلات السسة التي يقال ان الحجج المأقاة

وفيه زيادة صيانة لحقوق العامة لانه ربما كان العقار المرغوب تحرير بدل حجته لم يسبق له تحرير حجة مطلقا مع كونه حقا لغير طالب الحجج او كانت له حجة ومحررة من محكمة غير محكمة مصر وطالب البديل ما اوضح جهة صدورها اما لكونها باسم احد آباءه واقاربيه ولجهله بالقراءة والكتابة ما عرف جهة صدورها وفقدت او لكونها فقدت قبل حلول العقار بالميراث ويجهل بالطبع جهة تحريرها وهكذا من هذه الانواع التي بها يرى ان تسلسل الكشف حسب ما ترغبه المحافظة ينشأ منه على المحكمة تكليف بعمل غير العمل المنوطة به مع تشكيها من قلة عمالها كما انه ليس كافيا للمقصود وان كان يتراءى صوابية تسلسل الكشف بدون النشر فيكون بالزام طالب تحرير البديل باثبات بحقه في سبق تحرير حجة وفقدانها وتوضيح تاريخها وجهة صدورها بحيث لا تكون المحكمة ملزمة بالكشف الا من سجل السنة التي اخبر عنها ان كان موجودا وان لم تكن مقيدة فلا تعطى له حجة بدل الفاقدة وفي هذا من الصعوبة ما لا يخفى وتعذر الاجراء بالنسبة لحالة اهالي القطر من نحو عدم امكانهم اجراء جميع هذه الاستيفات مع كونها اصولية وضرورية من اجرائها لو كان المقصود عدم الخروج عن حد الاصول ويعد ان كتب من الداخلية لتلك المحافظة عما ذكر وطلب منها ابداء ما يكون متلاحظا لها في هذا الخصوص من بعد مخايرتها مع ديوان الاوقاف وبيت المال وكان كذلك وتخابرت معها وحررها لها بالاحالة عليها في اعطاء القول اللازم منها وتوضيح بمكاتبه من بيت المال كيفية التحريات والاستدلالات الجارية وتحرر من المحافظة للداخلية بما هو مترائي لها بما لا يخرج عما سبق توضيحه منها بمعنى لزوم استمرار التسلسل من السجلات عما يرى ضرورة الكشف عنه حسب السوابق لما في ذلك من ظهور مخبات وحقايق كل ذلك واعيدت المكاتب من الداخلية للحفانية عما ذكر فاحالت على ما سبق صدوره منها وقد اتارت باستمراج راي المجلس في هذا الخصوص لادخاله تحت قاعدة عمومية وعلى هذا يراد النظر به فيما ذكر

كانت محررة فيها بل يكون اجراءه بالحالة التي كانت جارية بالمحكمة قبل مشروعتها في عدم الاستكشاف ولا باس من ان تتخذ لتلك السجلات فهرسات يلزم عليها سهولة الاستكشافات التي تلزم منهم ومن طرف نظارة المحفانية تعطى اليها التعليمات اللازمة عن ذلك بناء عليه لزم تحريره ليومصر بالاجراء كما ذكر والاوراق عدد ١٦ من طيه وهذا كما روي

حجة ١٠ — صورة الافادة الواردة للداخلية من المجلس الخصوصي رقم ٣ محرم سنة ١٢٩٥ نمر ٢ (٢٠ يناير سنة ١٢٧٨)

علم بالمجلس من تلاوة افادة الداخلية رقم ٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٤ نمر ٨٤ والاوراق التي وردت معها ما استفيد منه ان بعض القضايا المحقوقة المظورة بمجلس استئناف مصر بطريق الابلوقد يوجد بها ما يشتمل على منازعات واقعة في شان اطيان حصل التعاقد على مبيعها او اسقاط متفعتها بموجب مكاتبات وسندات ثم عدل البائع او المسقط او الشاري او المسقط له عن ذلك التعاقد ارتكبا على اسباب منها عدم توقيع المباينة شرعا وعدم تسجيلها ولهذا دعت الحالة لمراجعة قرار الخصوصي الصادر في ٧ جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ المشتمل على ما يصير اجراءه في اسقاط الاطيان الخراجية ومبيع الاطيان العشورية بين اربابها بالمديريات ولما نلي به نراي لزوم الوقوف على ما اذا كان يعول على احكامه في القضايا التي يكون طرفاها موحودين على قيد الحياة كمن سبق ذكرهم او ان احكامه قاصرة على المنازعات التي تتوقع بوفاة احد الطرفين في حالة عدم تسجيل المباينة ولهذا فذاك المجلس اوقف الحكم في القضايا المذكورة وارسل صورة ذلك القرار بافادة لطارة المحفانية ورغب الاستوضح عما ذكر ليتخذ قاعدة اساسية لما يكون من قبل تلك المنازعات وانبنى على هذا ان النظارة المشار اليها حررت مكانة للداخلية في غاية ذي القعدة سنة ١٢٩٤ وبعد ما اوصحت فيها ان العقود معتزة بالنسبة للتعاقدين ولولم يحصل تسجيلها ويلزم المحكم بمقتضاها عليهم متى ثبتت حسب نصوص القوانين قد اشارت باستخراج رأي المجلس فيما توصل لوضع القاعدة القانونية المتضمنة لما ذكر ولهذا يراد النظر به فيما ذكر وصدور ما يوافق وحيث المعلوم به ان القرار المثنى ذكر من مقتضاه ان من يريد اسقاط متفعة اطيان خراجية او بيع اطيان عشورية لاحد ما فبعد اتفاق الطرفين بنوحهون م او كلاؤم للمديرة الموجودة فيها تلك الاطيان ومع المسقط او البائع جميع سندات ويقدم اليها الاستدعاء اللارم وبعد التخلي اذا لم يوجد مانع لتصرفه في الحال يؤخذ جواب القبول من الطرف الثاني على يد القاضي ومن يلزم وتسجيل ذلك سجل مخصوص يترتب لكل مديرية وبعد التامير من المدير او وكيله الذي يعمل ذلك على يده يصير تبين اللازم لتحرير النجدة والتكليف باسم المسقط له في الاطيان الخراجية او اخراج التقيط وقيد العشور باسم المشتري

للاطيان العشورية وبالاجراء هكذا فاذا توفي احدها قبل اخراج النجدة او التقيط ومن ال اليه الاستحقاق طلب الحصول عليه فيجاب لما ذكر مجرد وجود صحة الواقعة في التسجيل واذا كانت غير محتملة فلا تسمع له دعوى حتى يثبت الكيفية يحصل حفظ الحقوق لاربابها ويثبت المتعاقبات فيها بموجب حفظ حقوقها واثبات ما يتعاقبان عليه وعدم تطرق وجوه الاحتمالات والشبهات من اهل الحيل المجهولين على اخذ ما ليس لهم بحق اعتمادا على سماع الدعوى بعد الوفاة ولم يتسرح فيه عن منع سماع ما يتعلق بالمنازعات التي تحصل بين طرفي المتعاقدين فيما يكون تعاقدنا عليه بموجب سندات قوية وثبوت معتبرة متى كان على قيد الحياة فلها وما توري بافادة نظارة المحفانية عن اعتبار العقود بالنسبة للتعاقدين والحكم بمقتضاها عليهم متى ثبتت كما تقتضيه نصوص القوانين قد نظر للمجلس انه مع لزوم الاجراء على حسب نص القرار المشار اليه فاذا عدل احد المتعاقدين قبل وقوع التسجيل ارتكبا على عدم اجرائه وكان الطرفان على قيد الحياة ورفع في ذلك تداعي فينظر به بجهة اختصاصه وبمحكم فيه بما يظهر وبناء عليه لزم تحريره بما ذكر والاوراق عدد ٤ من طيه وهذا كما روي (حاشية) ومن طرف نظارة المحفانية بصير النشر للمجلس بذلك حسب ما روي

حجة ١٠ — منشور من الداخلية بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٥ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٨)

مقدما حصل تداول المكاتبات وعرض للداخلية اخيرا في ٢٢ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٥ نمر ١٥٤ ببيان وقائع الثلاث مواد المتعاقبة بالحالات التي ظهر من تسلسل الكشف عنهم من سجلات المحكمة ان بعضها وقف والبعض من حقوق بيت المال نظرا لشكي المحكمة ما صدر من الداخلية في ٢ محرم سنة ١٢٩٥ نمر ٦ المبعوث معه نسختان من الافادة الصادرة للداخلية من المجلس الخصوصي في غرة ذي الحجة سنة ١٢٩٤ نمر ١٢٠ المشار بها عن لزوم استمرار تسلسل الكشف وحيث ان صدر للمحافظة امر نظارة المحفانية رقم ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ نمر ٨١ على صورة ما صدر من المحفانية للمحكمة بالكيفية المنسوخ صورها حرفيا ادناه واشير عن الاجراء بوجه ما هو واضح فبناء عليه اقتضى العرض لسعادتك بقصد الاحاطة أقدم

حجة ١٠ — (صورة ما تحرر للمحكمة مصر الشرعية بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ نمر ٦٨)

كل ما توضح بمكاتبة فضيلتكم رقيمة ٤ التجاري نمر ٨٥ من جهة تعدر تسلسل الكشف المطلوب اجراءه من سجلات المحكمة عن النجدة المدعي بافادها من اربابها ومرغوب استخراج عوضها بناء على مشروع محافظة مصر الذي بالمداوله فيه بالمجلس الخصوصي قبلا حصل الاقرار منه عليه ورايت فضيلتكم في اجراء ذلك زيادة صعوبة ولزوم عال علاوة على قرين المحكمة لما في ذلك من عدم انتظام السجلات الموجودة من مدد زمانية وضعف خطوطها وتعرضها على القاري ودشت معظمها ومحوه واوريت ان حصول التخرجات والتحققات التجارية بمعرفة ديواني بيت المال والاقواف والشرفي الجرايل ايضا بواسطة المحافظة كافي وان لوجود كثير من القضايا بالمحكمة من هذا

ملحوظات

الحاكم المختلطة والحكم بلغوها متى ثبت ان المبيع قد باع ما لا يملك ولو فرض واقعت دعوى على العقد الذي صار أساساً للحجّة الشرعية وصار إبطاله فعدم إبطال تلك الحجّة التي يثبت على ذلك العقد اعتماداً على الأمر الصادر في سنة ٨٠ المانع من قبول دعاوي على الحجج الشرعية متى كانت مطابقة لحمل أصلها يكون حيث عجز بحق صاحب الملك الحقيقي فهذه الأسباب تقرّر قبول الداعي بنوع استثناء على الحجج الشرعية المحررة بناءً على عقود صادرة من الحاكم المختلطة هذا مع سريان مفعول الأمر الصادر في سنة ٨٠ بعدم جواز قبول دعاوي على الحجج التي تحرر راساً من الحاكم الشريعة بعد التخرجات المقررة وكما أوضحنا انه متى صدر امرنا بالتصديق على هذا القرار يجري نشره للأجراء على مقتضاه وحيث ان الذي رآه المجلس في هذا الباب صار استخفافاً بطرفنا ووافق إرادتنا اعتداده ونشره للعمل بموجب فاصدنا امرنا هذا انكم للعلمية بأجراء المنقضي لذلك كما هو مطلوبنا

حجّة ايلولة — (قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ الموافق ٢٠

أكتوبر سنة ١٨٧٦

تقرر ان الذين دفعوا رسم ايلولة باعتبار واحد في المائة قبل صدور لائحة سنة ١٢٩٢ لم الحق في الانحصار على حجج ايلولهم بدون دفع شيء زيادة على ذلك ومن يكونوا قد دفعوا جانباً من الواحد في المائة قبل صدور لائحة سنة ٩٢ وقلت منهم الحكومة ذلك على الحساب لم ايضا الحق في استخصال على حجج ايلولهم بمرد دفع كماله الواحد في المائة على شرط ان يكون دفع الواحد في المائة او البعض منه على وجه ما ذكر مشورنا الثبوت التام في دفاتر المديريات

حجّة — (بمصر في ٩ راسه ١٢٩٧ (٢٠ فبراير سنة ٨٠) بافادة فضيلتكم رقمه ١٧ الخالي نمرة ١١ توري انه وان كان بناءً على مشور المختفانية الصادر في ٥ ذى الحجّة سنة ١٢٩٦ المشير بقول وتحميل العقود العرفية التجاري تبليغها من الحاكم المختلطة جاري اللازم لذلك بالحكمة لكنه لم يتصرّح فيه عن قبول التصرف والبيع ونحوه بمقتضاها وانه لكون بعض ارباب تلك العقود حصر بالحكمة ولراد التصرف فيها اشتمل عليه العقد الذبي يده وتلك العقود رءا يظهر ان بعضها غير مستوفي وبعضها يوجد فيه ما يوجب عدم جواز انتقال الملكية كبيع من القاصر او المعتوه او المحجور عليه من الوصي او القيم بلا مسوغ شرعي ونحو ذلك مرغوب استمزاز رأي المختفانية عما ينصوب اجراؤه في ذلك لا يتجاذه قاعدة اساسية وحيث ان من مقتضى نص قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ شعبان سنة ١٢٩٦ وصار نشره عموماً وبالمجمل لطرف معادكم بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٢٩٦ نمرة ٥٧ ان الحجج الشرعية التي تتخرج بناءً على عقود رسمية محررة من الحاكم المختلطة يجوز سماع الداعي عليها ولا تدخل تحت حكم الأمر الصادر بعدم سماع الداعي على الحجج الشرعية السحلية بل انها تلغى بصدور الحكم الذي يصدر بمساق العقود المحررة بناءً عليه فالذي

النوع واربابها مداومون التردد من اجلها باسباب طويلة المدة بنظر انما تروموا النظر وصدور ما يتبع اجراؤه لا آخر ما بها فهم وحيث انه بتلاوة افادة فضيلتكم لمجلس النظار المتعقد بنظارة المختفانية في يوم السبت الموافق ٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ ترائ عدم اللزوم لتسلسل الكشف على الحجج المقتال بضياعها بعد اجراء كل ما ذكر من التحقيقات والتحريرات الكافية والنشر في الجرائد ايضا كارات المختفانية قبلا بكيفية ما اوصحنوه فلا يأس من الاكتفاء بذلك وبعد النشر بالجرائد كما ذكر ومضي المدة المحددة وعدم ظهور مدعي على المكان المراد استخراج حقه والتصرّح من المحافظة باستخراجها من المحكمة بوقتها تحري اللازم لاستخراجها كاجاري في امثالها فلزم تحريم لبصليتكم بذلك وفي تاريخه اعطي الاخطار اللازم للمحافظة مصر على صورة هذا للأجراء على وجه ما نوضح

حجّة — (صورة امر نظارة المختفانية الصادر للمحافظة بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ نمرة ٨١

المسطر اعلاه صورة ما كتب في تاريخه لمحكمة مصر الكبرى الشرعية بناءً على المداولة التي حصلت بمجلس النظار المتعقد بنظارة المختفانية في يوم السبت ٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ في مسألة عدم لزوم تسلسل الكشف المطلوب عن الحجج المائدة اكتفاء بما هو جار من التحقيقات والتحريرات والنشر في الجرائد بمعرفة المحافظة حسب الجاري ولزم شرحه لمحضرتكم بالاحاطة والأجراء على وجه ما نوضح

حجّة — (صورة امر عالي صادر لرئاسة مجلس الطر بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق ٢١ يولييه سنة ١٨٧٦ نمرة ١٠

علم لدينا من مكاتبتكم الرقيقة ١٠ شعبان سنة ١٢٩٦ نمرة ٥ ان الداخلية كانت احوالت على المجلس الخصوصي اوراقا تتعلق بمسئلة جواز قبول المبيعات بالحكام الشرعية على مقتضى العقود التي تصدر من الحاكم المختلطة وما توري من نظارة المختفانية بانه اذا نظر المجلس قبول العقود المحكي عنها وتحرير حجج شرعية على موجبها بدون اجراء التخرجات المقررة بحيث تلك الحجج تكون قابلة للداعي عليها بنوع الاستثناء ولو سمعت دعوى على العقد المحرر بموجبه الحجّة وحكم بفهم البيع فتلغى الحجّة الشرعية لان تحريرها ما كان على اساس قويم ولا جرت عنها التخرجات المنبئة فمضى صدر بذلك قرار وتوج بالامر ونشر ليكون دستوراً للأجراء فيحل الاشكال ويتفد حكم القوانين مع سريان مفعول الأمر الصادر في سنة ٨٠ بعدم سماع دعاوي على الحجج الشرعية السحلية وبرؤية هذه المادة بمجلس النظار المتعقد يوم الاربعاء ٩ يوليوس سنة ١٨٧٦ والمداولة فيها روي من حيث انه بمقتضى مادة ٢٢ من لائحة ترتيب الحاكم المستخف كافة العقود التي تحرر على يد باسكاتب الحاكم المختلطة تعتبر رسمية وبمقتضاها تنقل الملكية وبناءً على ذلك فالمشتري بموجب عقد من المحكمة المختلطة يجوز له بيع ما اشتراه امام المحكمة الشرعية وهذه يجب عليها اعتبار المبيع مالاً كما بدون تحري واخراج الحجّة الشرعية للمشتري امامها بمقتضى ذلك العقد على انه بموجب القانون يجوز اقامة دعوى على العقود الصادرة من

نراه ان المحجج الشرعية التي تصدر ايضا بناء على عقود عرفية مسجلة تكون في حكم التي تصدر بناء على العقود الرسمية بالنسبة لما صدر به قرار مجلس النظار السالف ذكره ولزم تحريره لتفصيلكم بذلك

(صورة ما ورد للداخلية من نظارة المحفانية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ (نمرة ٤٢))

المسطر بيته صورة ما كتب من هذا الطرف لمحكمة مصر الكبرى الشرعية بناء على ما جرى به الاستفهام منها بشأن من يتطلب التصرف بواسطتها في عقار يقتضى عقد عرفي مسجل بالمحكمة المختلطة ان كان يجاب لطلبه وتحرر المحجة اللازمة للمشتري منه ام لا وقد نراه يهنا عدم المانع من اجابة هذا الطلب على اشتراط جواز التداعي على تلك المحجج كما الجاري في المحجج التي تصدر بناء على عقود رسمية يقتضى ما صدر من مجلس النظار بتاريخ شعبان سنة ١٢٩٦ وجرى نشره للجهات كما بالصورة الموضحة بهذا الصادرة لتلك المحكمة وحيث انه صار نشر هذه الصورة للجهات فروع المحفانية ومن المتقضي اعلانها بجهات الادارة ايضا فلزم شرحه لمطوفكم ليصدر الامر بتبليغها للجهات المذكورة من طرف نظارة الداخلية افندم

المسطر اعلاه هو صورة ما صدر للمحكمة الكبرى من نظارة المحفانية وما ورد منها للداخلية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ نمرة ٤٢ بعدم المانع من اجابة من يتطلب التصرف في عقار يقتضى عقد عرفي مسجل بالمحكمة المختلطة وتحرير المحجة اللازمة للمشتري على اشتراط جواز التداعي على تلك المحجج كالجاري في المحجج التي تصدر بناء على عقود رسمية لاخر ما ذكر ومرغوب اعلان ذلك بجهات الادارة وعلى هذا تحرر بتاريخه لمن لزم على صورته وبالمجاعة هذا للمعلومية بما نص فيه ومراعاة الاجراء بمقتضاه

حجة ٠ - امر عال رقم ١٤ جاسنة ٢٩٩ (٢ ابريل سنة ١٢)

(نحن خديو مصر) من بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبما على ما رفعه اليها ناظر حقانيتنا وموافقة راي مجلس نظارنا وافرار مجلس النواب نامر بما هوأت (م) ١ العقارات التي اخذت بشوارع الحروسة المستنحة وتعبرت معالمها بسبب هدمها وتعلل الاستدلال على مقاسها وحدودها لعدم وجود حججها الاصلية بصير توقيع مسوغاتها الشرعية وتحرير المحجج اللازمة بها لجهة الميري بدون مقاس ولا تحديد وذلك بنوع الاستثناء ما هو مقرر في لائحة المحاكم الشرعية بشأن تحرير المحجج (م) ٢ هذا الاستثناء هو خاص بلك العقارات دون سواها

حجة ٠ - امر عال صادر في ٧ يونيه سنة ١١

بعد الاطلاع على مواد ٥٥ و ٥١ و ٥٩ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية الصادر عليها امرنا المورخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ وفي ١٧ يونيه سنة ١٠ و بناء على ما عرّضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ على المحاكم الشرعية ان تكتب المحجج الشرعية بما يباع من اطيان و املاك مصلحة الدومين بدون تكليف الناعين او

المشتريين بتقديم قوائم بالمساحات والمساحات المنوعة عنها في مواد ٥٥ و ٥١ و ٥٩ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية المذكورة انفاً بل يكتفي بذكر اجمالي المساحة وحدودها بمضابط البيع وحججه على حسب الوارد بمجداول التحديد المسجلة لمصلحة الدومين (م) ٢ اذا اريد وقف شيء من الاطيان والاملاك المذكورة في المادة السابقة للمحاكم الشرعية كتابة جميع الوقف بدون بيان المساح والمساحات والحدود بل يكتفي بذكر مقدار الموقوف اجمالاً وذكر اقرار الواقفين والشهود بالعلم به وتحفظ قوائم التحديد التي تقدم من مصلحة الدومين او من احد ساموري الحكومة المختصين بذلك مع سجل قيد حجة الوقف المذكور

حجة ٠ - (ر) محكمة شرعية (لايحة)

حجة ٠ - (ر) ابلولة - ٤ ذا سنة ٩٦

حجة شرعية (الطنن فيها) - (ر) عقد عرفي ٩٩

سنة ١٢٩٧

حجة ٠ - (ر) وسية يونيه سنة ٨٩

حجة مفقودة - (ر) وقف ١٨ محرم سنة ٩٩

حجة خطية - (ر) بينة (مجملة ١٧٣٦

حجة ٠ - (ر) نزاع ملكية (م ٥٨٧

حجة ملكية السفينة - (ر) قبودان (قنب ٤١

٤٣ - ٥٦

حجر - (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٤٨٢ يحجر على الصغير والمجنون والمعتوه وذبي الغفلة والسفيه والمديون (م) ٤٨٣ الصغير الذي لا يعقل تصرفاته القولية كلها باطله ومثله المجنون المطبق الذي لا يتيق بحال واما من يجن ويفق فتصرفاته في حال افاته حكمها حكم تصرفات العاقل (م) ٤٨٤ تصرفات الصبي المميز والمعتوه القولية غير جائزة اصلا اذا كانت مضرة لما ضرراً محضاً وان اجازها الولي او الوصي (م) ٤٨٥ التصرفات التي تصدر من الصبي المميز والمعتوه وتكون نافعة لما نفعاً محضاً ولو لم يجزها الولي او الوصي (م) ٤٨٦ المحجور عليه صيماً مميزاً كان او كبيراً معتوهاً اذا عقد عقد من العقود القولية الدائمة بين النفع والضرر توقف نفاذه على اجازة الولي او الوصي - فان اجازها وكان قابلاً للاجازة نفذ وان لم يجن او اجازها وكان غير قابل للاجازة فلا يتعد اصلا (م) ٤٨٧ الصبي مؤاخذاً بافعاله فاذا اجنى جناية مالية او نفسية ادى ضمانها من ماله بلا تاخير الى البلوغ والمعتوه كالصبي (م) ٤٨٨ اذا استغرض الصبي او المعتوه بلا اذن وليه او وصيه مالا فانتلفه او اتلف ما اودع عنده او ما اعير اليه او ما بيع له بلا اذن الولي او الوصي فلا ضمان عليه ما لم تكن الوديعة نفساً فعليه ضمانها - فان قتل الوديعة باذن وليه او وصيه فانتلفها فهو صامن لها (م) ٤٨٩ اذا اقيمت البينة على حر مكلف وثبت لدى المحاكم الشرعي انه سبه يحجر عليه ويبيعه من جميع التصرفات التي تحتل الفسخ ويبطلها المنزل فيكون حكمه فيها كحكم الصبي

ملات

هو من كان له حق الشفعة (م) ١٥٢ المشفوع هو العتار الذي تعلق به حق الشفعة (م) ١٥٢ المشفوع به هو ملك الشفع الذي كان به الشفعة (م) ١٥٤ الخليط هو بمعنى المشارك في حقوق الملك كحصة الماء والطريق (م) ١٥٥ الشرب الخاص هو حق شرب الماء الجاري المخصوص بالاشخاص المحدودة وأما اخذ الماء من الأنهر التي يتنفع بها العامة فليس من قبيل الشرب الخاص (م) ١٥٦ الطريق الخاص هو الزقاق الذي لا يتنفع

(الباب الاول)

(في بيان المسائل المتعلقة بالحجر وينقسم الى اربعة فصول)

الفصل الاول — في بيان صنوف المحجورين واحكامهم

(م) ١٥٧ الصغير والجنون والمعتوه محجورون لذاتهم (م) ١٥٨ للحاكم ان يحجر على السفينة (م) ١٥٩ للحاكم ان يحجر على المدينون بطلب الغرماء (م) ١٦٠ المحجورون الذين ذكروا في المواد السابقة وان لم يعتبر تصرفهم القولي لكن يضمنون حالا الضرر والخسارة الذين نشأ من فعلهم متلاً يلزم الصان على الصبي اذا اتلف مال الغير وان كان غير مميز (م) ١٦١ اذا حجر السفينة والمدينون من طرف الحاكم يشهد ويعلن الى الناس بيان سببه (م) ١٦٢ لا يشترط حضور من اريد حجه من طرف الحاكم ويصح حجه غيابة ايضاً ولكن يشترط وصول خبر المحر الى ذلك المحجور ولا يكون محجوراً ما لم يصل اليه خبر انه قد حجر عليه وتكون عقوده واقاريه معتبرة الى ذلك الوقت (م) ١٦٣ لا يحجر على الفاسق مجرد سبب فسقه ما لم يذروا يسرف في ماله (م) ١٦٤ يحجر على بعض الأشخاص الذين تكون مصيرهم للصوم كالطبيب الجاهل لكن المراد هنا من المحجر المنع من اجراء العمل لا منع التصرفات القولية (م) ١٦٥ اذا اشتغل احد بصناعة او تجارة في سوق فليس لارباب هذه الصناعة او التجارة ان يحجروا ويمنعوا عن اشتغاله بهذه الصناعة او التجارة قائلين انه يطرا على ربنا وكسبنا خلل

(الفصل الثاني)

في بيان المسائل التي تتعلق بالصغير والجنون والمعتوه

(م) ١٦٦ لاصح تصرفات الصغير غير المميز التولية وان اذن له واه (م) ١٦٧ يعتبر تصرف الصغير المميز اذا كان في حقه مع محض طائ لم يادن به الولي ولم يحره كسول الهدية والقيمة ولا يعتبر تصرفه الذي هو في حقه صريحاً وان اذنه ذلك واه واجاره كان يجب لآخر شيئاً واما الامور النائرة بين البيع والشراء في الاصل فتعقد موقوفة على اطاره واه واه غير في اعطاء الاطارة وصمها فان رأها معيدة في حق الصغير اجارها والا فلا سلا اذا اع الصغير المميز مالا لا اذن يكون عماد ذلك البيع موقوفة على اطاره واه وان كان قد اذنه ما ريد من بيعه ان عدا البيع من اعتود المتروكة بين البيع والشراء في الاصل (م) ١٦٨ للولي ان يسلم الصغير المميز غاراً من ماله واذن له التجارة لاجل الحرية ناداً تخفى ربه دفع وسلم اليه اتي اماله — (م) ١٦٩ اعتود المكررة التي تسلم على اه فصد منها الرجح في اذن بالاحد والاعطاء سلا لوقال الولي للصرح واستراو قال له ع واشتر المأل البلاي يهودا اصبع بالسرء واما امر الولي الصبي اجراه عند واحد ط كراء له ادعت الى السوق واشترى الغني الذي اذنه فليس اذن بل ا. ا. ر. قبل استخدام اصبع وتوكلا على ما هو المذاهب والمعتقد — (م)

ولا تنفذ عقوده بعد الحجر الا باذن الحاكم واما تصرفاته قبل الحجر فهي جائزة نافذة (م) ١٦٠ لا يحجر على السفينة البالغ المحر في التصرفات التي لا تحمل النسخ ولا يبطلها المنزل فتعوز له هذه التصرفات كالنكاح والطلاق والاتفاق على من يجب عليه نفقتهم وتزول عنه ولاية الاب او الجد ويصح اقراره على نفسه بوجود القصاص في النفس او فيما دونها ونصح وصاياه في سبيل التحريم من ثلث ماله ان كان له وارث (م) ١٦١ يمنع المقتي الماخذ الذي يعلم الناس الخيل الباطلة او يفتي عن جهل والطبيب الجاهل والمكاري المجلس ومن يحنكر الحرف (م) ١٦٢ يجوز للوصي ان ياذن للصبي بالتجارة اذا جربه فراه بعقل ان البيع للملك سالب وان الشراء له جالب وانه يعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر غير خاف على من يعقل (م) ١٦٣ يجوز للصبي الماذون له في التجارة البيع والشراء ولو بفاحش الغبن والتوكيل بها والرمي والارهاق والاعارة واخذ الارض اجارة ومساقاة ومزارعة والايجار والاقرار بالوديعة وبالدائن والمحط من الثمن بيع والحاماة والتأجيل والصلح — وليس للماذون ان يقرض ولا يهب ولا يكفل ولا يتزوج الا باذن وليه في النكاح — ولا يمنع الولي والوصي من التصرف في حاله

حجر واكراه (مجله) — (في الاصطلاحات النفية)

(م) ١٤١ المحر هو منع شخص محصوص عن تصرفه القولي ويقال لذلك الشخص بعد المحر محجور (م) ١٤٢ الاذن هو فك المحر واسقاط حق المنع ويقال للشخص الذي اذن ماذون (م) ١٤٣ الصغير غير المميز هو الذي لا يفهم البيع والشراء اي لا يعلم كون البيع سالباً للملك والشراء جالباً له ولا يميز الغبن الفاحش مثل ان يشتر في العشرة بخمسة من الغبن اليسير والطفل الذي يميز هذه المذكورات يقال له صبي مميز (م) ١٤٤ الجنون على قسمين احدهما الجنون المطلق وهو الذي جنونه يستوعب جميع اوقاته والثاني هو الجنون غير المطلق وهو الذي يكون في بعض الاوقات محموتا وينفق في بعضها (م) ١٤٥ المعتوه هو الذي احتل شعوره بحيث يكون فيه قليلاً وكلامه مختلطاً وتديره فاسداً (م) ١٤٦ السفيه هو الذي يصرف ماله في غير موضعه ويذر في مصارفه ويصبح امواله ويتلفها بالاسراف والذيف لا يزالون يفعلون في اخذهم واعطائهم ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتنعمهم بحسب بلائهم وخلو قلوبهم يعدون ايضاً من السفهاء (م) ١٤٧ الرشيد هو الذي يتقيد بحافظة ماله ويتوقى من السبه والتدبير (م) ١٤٨ الاكراه هو اكرام احد على ان يعمل عملاً غير حق من دون رضاه بالاخافة ويقال له المكره (بمعنى الرأ) ويقان لمن اجبر محمراً ولذلك العمل مكره عليه وللتقي الموجب للخوف مكره به (م) ١٤٩ الاكراه على قسمين القسم الاول هو الاكراه المحمي الذي يكون بالصرع الشديد المودي الى ائتلاف النفس او قطع عضو والثاني هو الاكراه غير المحمي الذي يوجب العم والالم فقط بالصرع والخس (م) ١٥٠ الشفعة هي تلك الملك المشتري بمقدار النصف الذي قام على المشتري (م) ١٥١ التبيع

(م) ١٩٤ لا يصح اقرار السفيه المحجور بدين لا آخر مطلقا يعني ليس لاقراره تأثير في حق امواله الموجودة في وقت الحجر والحادثه بعنه (م) ١٩٥ حقوق الناس التي في على المحجور تؤدي من ماله (م) ١٩٦ اذا استقرض السفيه المحجور دراهم وصرفها في نفقته فان كان صرفها اياها بالمعروف اداها المحاكم من ماله وان كان صرفا زائدا عن القدر المعروف يؤد مقدار نفقته ويطل الزائد عنها (م) ١٩٧ عند صلاح حال السفيه المحجور يترك حجره من قبل المحاكم

(الفصل الرابع - في المديون المحجور)

(م) ١٩٨ لو ظهر عند المحاكم ما طلة المديون في اداء دينه حال كونه معتبرا وطلب الغرماء بيع ماله وقاديه ديه حجر المحاكم ماله واذا امتنع عن بيعه وقاديه الدين باعه المحاكم وادى دينه فيسدا بما يبعه اهلون في حق المديون بتقديم النفود اولا فان لم تف بالعروض وان لم تف العروض ايضا فالعقار (م) ١٩٩ المديون المثلث الذي ديه مساو لماله او يزيد اذا حاف غرماؤه صياح ماله بالغارة او ان يهزمه او يجعله باسم غيره وراجعوا المحاكم على حجره عن التصرف في ماله او اقراره بدين لاخر حجر المحاكم وباع امواله وقسمها بين الغرماء ولكن ترك له من الالمسة ما يحتاج اليه وان كان للمديون ثياب ثمينة وكان يمكن الاكتفاء بما دونه باعها واشترى له من ثمنها ثيابا رخيصة واعطى باقيها للغرماء ايضا وكذلك ان كان له دار وكان يمكن الاكتفاء بما دونه باعها واشترى من ثمنها دارا مناسبة لمحال المديون واعطى باقيها للغرماء (م) ١٠٠ ينق على المحجور المجلس وعلى من لزمته نفقته في ملك الحجر من ماله (م) ١٠١ الحجر للدين يؤثر في مال المديون الذي كان موجودا في وقت الحجر فقط ولا يؤثر في المال الذي يملكه بعد الحجر (م) ١٠٢ الحجر يؤثر في كل ما يؤدي الى ابطال حق الغرماء كالمبة والصدقة وبيع مال باقتص من ثمن مثله بناء عليه لا تعتبر تصرفات المديون المجلس وترعاته وسائر عقود المصرة بحقوق الغرماء في حق امواله الموجودة وقت الحجر ولكن تعتبر في حق امواله التي اكتسبها بعد الحجر ولو اقر لاخر بدين لا يعتبر اقراره في حق امواله التي كانت موجودة من وقت الحجر ويعتبر بعد زوال الحجر ويبقى مديونا باوائها ذلك الوقت وايضا ينفذ اقراره على ان يؤدي ما يكتسب بعد الحجر

حجر - (ر) رشد ١٢ ذائنة ١٢٩٦ - وصي

مهر (ش) ٨٨ - وصية (ش) ٥٣٢ - اكره

اقرار (مجة) - شركة (ق) ٤٤٥ - عقوبة

الجنایات (فق) ٣٧ - بيت المال - مجلس حسبي

حجر - (م) صورة ما تحرر لاقسام الهندسة في ١٧ شعبان سنة ١٢٩٦ (١٩ اغسطس سنة ٧٩) مرة ١٤

ليس بخاف على حضرتكم ما هو جار صرفه من المصاريف

الجسيمة في استخراج ونقل الاحجار الدبش ذات

المتقادر الكلية الى مواقع طلبها لتقوية الجسور حفظا

١٧٠ لا يتقيد ولا ينقص اذن الولي برمان ومكان ولا سوع من البيع والشراء مثلا لو اذن الولي الصغير المهر بما او شهرا يكون مادوا على الاطلاق ويقت مستبرا على ذلك الاذن مالم يحجره الولي وكذا لو قال له ح واشتر في السوق اللاتي يكون مادوا في كل مكان كذلك لو قال له يبع واشتر المال اللاتي هذه ان يبيع ويشترى كل حفس من المال (م) ١٧١ كما يكون الاذن صراحة يكون دلالة ايضا مثلا لو رأى الولي الصغير المهر يبع ويشترى ولم ينعكس وسكت يكون قد اده دلالة (م) ١٧٢ لو اذن للصغير من قبل وليه يكون في المحصوات الداحة تحت الاذن ماله البالغ وتكون عقود التي في كالمع والنفاء معتبرة (م) ١٧٣ للولي ان يحجر الصغير بعد ما اده ويطل ذلك الاذن ولكن يشترط ان يحجره على الوجه الذي اده مثلا لو اذن الصغير وليه ادا ما عا مصاد ذلك معلوما لاهل سوتة ثم اراد ان يحجر عليه يشترط ان يكون الحجر ايضا عاما صغير معلوما لاكثر اهل ذلك السوق ولا يبيع حجره عليه بمحصر رحليس او ثلاثة في دله (م) ١٧٤ ولي الصغير في هذا الباب اولا امه ثانيا الوصي الذي اختاره امه وصيه في حال حياته ادا مات امه ثالثا الوصي الذي نصه الوصي لخياره في حال حياته ادا مات رابعا احد اصحاب اب الصغير او اب اب الاب حامسا الوصي الذي اختاره المجد وصيه في حال حياته مادام الوصي الذي نصه هذا الوصي - اما القاضي او الوصي المنصوب من قبله اما ادا اده اخوه وعنه وسائر الاقارب ان لم يكونوا اوصياء فادهم غير جائز - (م) ١٧٥ للمحاكم ان ياذن للصغير المهر عند امتناع الولي الذي هو اقدم منه عن الاذن ادا رأى في تصرفه منعة وليس للولي الاخر ان يحجر عليه بعد ذلك - (م) ١٧٦ ادا توفي الولي الذي جعل الصغير مادوا يطل اده ولكن لا يطل اذن المحاكم بوفاته ولا يهرله (م) ١٧٧ الصغير المادون من حاكم محجور ان يحجر عليه من ذلك المحاكم او من حله وليس لايه او غيره من الاولاد ان يحجر عليه عند موت المحاكم او عرله (م) ١٧٨ المعتوه هو في حكم الصغير المهر (م) ١٧٩ المعتون المطبق هو في حكم الصغير المهر المهر (م) ١٨٠ تصرفات المعتون الغير المطبق في حال افاقته كتنصرف العاقل (م) ١٨١ لا ينبغي ان يستعمل في اعطاء الصبي ماله عند بلوغه بل يحجب الما اذا تحقق كونه رشيدا قد دفع حينئذ اليه امواله (م) ١٨٢ ادا بلغ الصبي غير رشيد لم يدفع اليه امواله مالم يتحقق رشده وبيع من التصرف كما في السابق (م) ١٨٣ وصي الصغير اذا دفع اليه ماله قبل ثبوت رشده فصاح بالمال في يد الصغير او ائتمه الصغير بصير الوصي صامسا (م) ١٨٤ ادا اعطى الى الصغير ماله عند بلوغه ثم تحق كونه سعيها يحجر عليه من قبل المحاكم (م) ١٨٥ بنت حد اللوغ بالاحلام والاحمال والمحص والمحل (م) ١٨٦ مداس اللوغ في الرجل اثنا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين ومنه في كلهما خمس عشرة سنة واذا اكمل الرجل اثني عشر ولم يبلغ يقال له المراهق وان اكملت المرأة تسعا ولم تبلغ يقال لها المراهقة اي ان يبلغا (م) ١٨٧ من ادرك سن اللوغ ولم يظهر فيه آثار اللوغ عند الماحكا (م) ١٨٨ الصغير الذي لم يدرك مداس اللوغ ادا ادعى اللوغ لا يقبل (م) ١٨٩ ادا اقر المراهق او المراهقة في حضور المحاكم ملوغة فان كان حبه ذلك المقر غير مخيلة لللوغ وكان طاهر الحال مكدا له لاجل ذلك فلا يصدق وان كانت حبه تحمل اللوغ فلم يكد طاهر الحال يصدق وتكون عقود واقراره باعنة معدة ولو اراد بعد ذلك ان يبيع تصرفاته القولية بان يمول اي في ذلك الوقت اي حين اقرت باللوغ لم اكن ماله فلا يلتصق الى قوله

(الفصل الثالث - في السفيه المحجور)

(م) ١٩٠ السفيه المحجور هو في المعاملات كالصغير المهر ولكن ولي السفيه المحاكم فقط وليس لايه وجه واوصياته عليه حق ولاية (م) ١٩١ تصرفات السفيه التي تتعلق بالمعاملات القولية الواقعة بعد الحجر لا تصح ولكن تصرفاته قبل الحجر كتصرفات سائر الناس (م) ١٩٢ ينق على السفيه المحجور وعلى من لزمته نفقته من ماله (م) ١٩٣ اذا باع السفيه المحجور شيئا من امواله لا يكون بيعه نافذا ولكن اذا رأى المحاكم فيه منعة يجيزه

ملحوظات

حصول التعرض من مشايخ بعض النواحي الى المراكب المشحون بها الدبش وتقرينه بنواحيهم بواسطة اجبار الروءساء وعدم تمكنهم من المسير للجهات الاصلية المنقول لها الدبش ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الضرر خصوصا ان الدبش الجاري ارساله يوتي تاريخه هو لزوم نقط مهمة جدا بحسب شدة اللزوم ومن الضروري سرعة وصوله لتلك النقط لتدارك ما عسى ان يقع باسباب تأخير وضع الدبش بها فبناء على ما ذكر اقتضى تحريره لسعادتك نومل صدور الاوامر بالتلغرافات للمدريات بالتأكد كيد عن منع التعرض للمراكب المشحونة دبشا وان تفرغها لا يكون الا بالمحلات المرسل اليها كالرسائل التي تكون بيد الروءساء ومن يقع منه مخالفة في ذلك يجري مجازاه بحسب ما يستحق ثم من حيث ان النواحي التي تعرض مشايخها لتفريغ الدبش بها لم يكن نخفعا لها دبش وبهذا الداعي فديوان الاشغال ليس مكافا بثن ومعاريف الدبش المذكور وضروري من تحصيله من المشايخ وابائه للديوان ليجري فيه اللازم وترد الافادة للملومية (حاشية) من حيث ان ارسال الدبش جار يوميا للنقط المهمة ومخافة ان المشايخ يتعرضون لتفريغه في جهات خلاف المرسل اليها كما حصل فالرجاء التأكيد على المدريات بمنع تعرض المشايخ للدبش ويكون التأكيد بواسطة التلغراف كما ذكر ثم يتورى بما يصدر من الداخلية للمدريات بشأن تحصيل من الدبش الواضع بالكشف طيه بانه لا يكفي تحصيل اثن فقط بل يجري تحقيق اسباب تعرض المشايخ لاختد الدبش بجهتهم مع عدم تقريره لهم وبانتهاء التحقيق تجرى بحسب ما يستحق كل منهم

حجر — { صورة ما كتب للدخلة ايضا في غرة رسة ٩٦
سنة ١٢٩٦ نبرة ١٧ }

قد علم للديوان ان الاحجار الدبش الجاري وضعها في المحلات المحتاجة لها بالجسور والترع والفتحات غير حاصل في وضعها انتظام ومن ذلك ناشيء ضياع اغليتها في المياه بدون قمره وسبب ذلك ان ربيها موكل لمشايخ واقار البلاد بدون مواصفة هندسية فتعجبنا كل انجب من هذه الامور الواقعة

لفيضان النيل وهذا امر يوجب مزيد الاعتناء بشأن هذه الاحجار ووقايتها من كل ماهي عرضة اليه من الحوادث اذ المتبادر ان الحالة المتبعة فيها واقع بسببها امور مغايرة تعد من الاسباب الباعثة لالزام الحكومة في كل عام بتجديد ارسال مقادير جسيمة بالكيفية الجارية الآن وبما ان ذلك من اهم ما ينبغي مراعاته والاهتمام بامره فيقتضى ان تؤكدوا على الباشمهندسين التابعين للقسم رئاسة حضرتكم بان يكلفوا المهندسين الذين تحت ادارتهم بانهم في حال مرورهم في اسيه وقت كان يتفقدون احوال الاحجار المذكورة في المحلات الجاري تواردها اليها واختبار وجودها على التمام طبقا للمقادير المرسله وعند رميها في النقط اللازمة لها لا يرمى منها الا الضروري بملاحظتهم ومواصفاتهم وبتعليمات الباشمهندس مع ضبط مقاديره بعرفتهم قبل الرمي وارسال شهادات منهم به في وقته الى الباشمهندس لكي من طرفه تقدم لحضرتكم لتبعثوها الى الديوان هذا مع استمراره لاحظة ما ينبغي وان وجدت به عجوزات يصير التبليغ عنم في الوقت والحال لالزام المستلمين بها وعلى هذا اذا حصل تساهل من اي مهندس فيما ينيط بعهدته على الكيفية المشروحة فيكون ملزما ومدانا مع المستلمين بكل ما يظهر من العجز والاهمال فبمقتضى ما يتضح من التفتيش العمومي الذي سيجريه الديوان في بعض الاحيان بغية عن هذا الشأن خلاف ما تجريه حضرتكم من الملاحظة العامة عن ذلك لدى مروركم على جهات القسم واملنا ان تكون هذه القاعدة مقرونة بمزيد الالتفات اليها للحصول بها على حفظ الاحجار المذكورة على وجه الاستمرار طبقا للقصد والمرام

حجر — { صورة ما كتب للدخلة ايضا في غرة رسة ٩٦
سنة ١٢٩٦ نبرة ١٧ }

الحجر الدبش الجاري ارساله بواسطة ديوان الاشغال لحفظ النيل بديريات الوجه البحري لا يخفى ان تخصيصه للجهات المرسل لها ما كان الا من بعد تحقيق اهمية لزومه اليها بحيث لو تأخر وضع لزوم كل جهة في محله يخشى من وقوع الضرر ومع ذلك فقد علم للديوان من انادات قدمت اليه من متعهدي النقل

بدون مبالاة بالمصاريف الحسيسة الخاري صرفها
في اخراج وارسل الاحجار المذكورة فضلا عن
الصعوبات الحاصلة للديوان في استحصال هذه
المصاريف وبما ان هذا مما لا يسعي تركه ولا
الاستخفاف به فاقضى تحريره لحضرتكم لتأكدوا
تأكيدا مستددا على الباشمهندسين التابعين للقسم
رياسة حضرتكم بان يلتفتوا هم والمهندسون الناصون
لم الى هذه المادة المهمة ومطلقا لا يجري وضع شيء
من الدبش في اي نقطة كانت الا باصول الهندسة
واحبارهم بانه بعد هذا التنبيه اذا تبين ان العمل في
ذلك جار على غير القاعدة فيكون الباشمهندس
ومهندس المركز الذي يتضح جريان ذلك في مركزه
تحت المسؤولية فيما يترتب عليه من الحسارة والضرر
حجر - ٥٠ صورة ما تحرر لها ١١ صا ٢٢ رجب
سنة ١٢٩٧ (٥ لوله سنة ٨ (مرة ٦٦)

لعدم وجود قاعدة مستظمة فيما يتعلق شئنا وارسل
احجار حفظ النيل وحصرها وحفظها قد عملت لائحة
لذلك بديوان الاتعمال العمومية وصار طبعها
وبتاريخه اجري نشرها الى رؤساء اقسام هندسة
الاتعمال ومصلحة المحاجر للعمل بمقتضاها فيما يختص
بهم وها هو مرسل لدولتكم عدد ٧٥ نسخة منها بامل
ارسالها الى المديريات للعمل بمقتضاها في الامور
المثبوطة بهم (ومعه نسخة من اللائحة المذكورة)

(لائحة - احجار حفظ النيل)

تحررت من ديوان الاتعمال العمومية في ٢٨ يوبه
سنة ١٨٨٠ (١٩ رجب سنة ١٢٩٧)

(الشحن والارسال) (م) اكل مركب تحصر من
طرف المتعهدين الى محل الشحن لقل الاحجار
يصير تحقيق صفيحتها وعلاقتها الموجودين بيد رئيسها
على حملتها (م) ٢ التحقيق يكون بكيفية ان يعمل
معدل عن كل مركب في اول دفعة بالوزن
وذلك بان يصير شحنها من احجار موزونة ومتى
استوفت حدها يضع مأمور الشحن صفيحتين
بجانبها يمسح سطح الماء كل صفيحة في حب احدها
امام في السقالة والاخرى حلف بالقرب من الدفة
(م) ٣ الصفيحتان المذكورتان في مادة ٢ تكونان

داخليتين في جسم المركب بمقدار اثنين ملي او ثلاثة
بحيث تكون المركب عند وضعها في غاية التوازن
والاعتدال (م) ٤ مد وضع الصفيحتين المذكورتين
بأخذ مأمور الشحن مقاس البعد بين نهايتها وبين
حافة المركب وكذلك البعد بين الحلية منها والدفة
وبين الامامية والمقدم ويقيد هذه المقاسات بدفتر
مخصوص بطرفه مع اسم صاحب المركب ورئيسها
والحمولة المرقومة بصفيحتها ونمرة الصفيحة ومقدار
الشحنة التي عملت بالوزن (م) ٥ يقارن المأمور
كمية وزن الاحجار التي شحنت بالمركب على مقدار
الحمولة المرقوم بالصفيحة فان رآها مطابقين
فيتمتع الصفيحة والا فليكن الاعتماد على مقدار وزن
الشحنة فقط وفي هذه الحالة الاحيرة تصبط الصفيحة
وترسل الى الترسانة لتجري اللازم لتغييرها باخرى
على صحة مع الطرف فيما يترتب على الاختلاف الذي
طهر فيها (م) ٦ كل مركب عمل عنها المعدل في اول
دفعة يجري شحنها في باقي الدفات بعير وزن ويعتبر
حسابها في كل دفعة على واقع ما نتج من معدلها بشرط
استيفاء شحنها الى ان يمس الماء الصفيحتين
الموضوعتين بجانبها بعد التحقق من عدم تحولها عن
مكانها (م) ٧ لا يصير البدء في شحن اي مركب
الا بمقتضى تسريح يقدمه رئيسها لمأمور الشحن
يعيد صلاحيتها للقل ويلاحظ هذا المأمور نطاقتها
من سائر ما يحتمل وجوده فيها مما يؤثر في بقص
الحمولة (م) ٨ كل مركب يتم شحنها يحضر لها مأمور
الشحن رسالة مطبوعة يبين فيها اسم صاحبها واسم
رئيسها واسم المتعهد بالقل وحمولتها ومقدار متحولها
ومحل الشحن والجهة المرسل اليها ويثبت في هذه
الرسالة انها كاملة الشحنة كما انه يبين بالرسالة مقدار
مقاس ابعاد الصفيحتين الموضوعتين بجانبها (م) ٩
تفيد الرسالة بدفتر قيد الرسائل بطرف مأمور الشحن
وتسلم للرئيس بوصول يؤخذ منه امامها على الدفتر
يعيد استلامها مع كامل ما فيها من الاحجار لتوصيله
الى جهة اللوروم (م) ١٠ بمرور المراكب من اية
هويس يوه ثر مأمور الهويس على رسالتها بما يفيد
مرورها منه كاملة الشحنة مينا في تاسيره تاريخ المرور

(الاستلام والاستعمال)

(م) ١١ اعد وصول المركب الى النقطة المشجونة من احملها على مندوب الاسلام معاًة ثحبها قبل الفرج ومتى تحقق انها مسوية وان الصبيح الموصوعين بحاسها لم تحولا عن مكانها بحري فربها بمراد الملاحظة الى هاية الفرج (م) ١٢ بعد هاية الفرج مع الاستمرار بحري مندوب الاسلام تمش باطن المركب حداً فادالم يجد بها اشياء عرمة يعطي علم الحمر اللارم لرسم اشرحا على الرسالة اما اذا وجد بها مواد عرمة كرمال او غيرها من المثلثات فيصير تقديرها وتقدر عمرها من مسجون المركب وتوحد اقراره من الرس وبين مقداره علم الحمر (م) ١٣ يجب على مسوي الاسلام اسبعا حمر راعلام الحمر المذكورة بحيث تكون حلة من الحمر والكشط والصح وماتته ذلك لكي تكون معدة عند الحاجة ولا يقع ناساها تعطيل للمعهد (م) ١٤ كل حمر يطهر في مسجون المركب سواء كان هذا الحمر باسفا من وضع اشياء عرمة او نقص في من المشجون يحصم تبه من العهد (م) ١٥ لا يسوع لاي مندوب من مندوبي الاسلام ان يستلم ابحاراً ليس واردة باسم جهة الانادويات الكسابة من ماس مهندس الادرة اورئيس الهندسة ودا وقع ذلك من اي مندوب كان يلزم بدفع قيمة تبه واحدة مل الاحار المذكورة من طرفه بحاجب المبري فصلا عن محاكمه في نظير ذلك (م) ١٦ لا يجوز لاي شخص من الموظفين غير المهندس ان يادن تري احجار في اي موضع او قفها من مكان الى اخر ومن اخرى ذلك يلزم بتمس ومعارف ما يصح احده اورميه لعبصرورة (م) ١٧ مع ما في مادتي ١٥ و ١٦ فان ديوان الانتعال العمومية الذي هو صاحب العرف وحك في هك الاحار له ان يامر عند الاضاء اي موظف كان يري او نقل احجار ناي جهة كات (م) ١٨ يجب على المهندس ان يفتقدوا متحولات المراكب حال فربها واسلامها وادا رأوا احلالا يبلعوا عه في ومنه من فوهم من الرؤساء لبحروا فيه مقصى الاصول وفي الوقت مع سهون على مندوبي الاسلام بما نقصى لمع الحالات (م) ١٩ على المهندس ايضاً ان يفتقدوا على الدوام مقدار الاحجار الموصوة رصيذاً في كل جهة للتحقق من وجودها على التمام فان وجدوا فيها نقصاً يحظروا عه رؤساءهم ليعايروا المديرات للاستحصال عليه او على قيمته من المداين مع احراء ما نقصى معه في ذلك (م) ٢٠ حيث ان مسلي الاحجار وارباب عهدا وحفراء حطها هم تاعون للمدبرات وتجب كفعالها وكذلك حط هك الاحجار من وظائفها في المشولة عن كل ما تقع فيها من العجز او يحصل من اولئك الاتخاص من عدم القيام بواجبهم في نأها (م) ٢١ ري الاحجار بالخط المحاجة اليها لا يسعي الارتكان فيه على مشايخ اللادبل يجب على المهندس ان يكون مباشر وصعها على مقصى العرعات الهندسة الواج الامرار عليها من رئاسة الهندسة

(حصر الاحجار والمحاسبة عليها)

ملحوظات

(م) ٢٢ بقيد مامور الاسلام طرف في دفتر رومة محوماً بمدرسة كل ما ورد له من الاحجار في كل دفعه بالناس مركباً مركباً رسالة رساله تنوير الرسائل وداشر امام مد كل مركب تاريخ علم الحمر المعطي للرس وادا كان معص الرسائل عمر فيبين عدد القيد اصل الوارد بالمركب حكم الرسالة ومقدار الحمر الباقي الذي صار اسلامه (م) ٢٣ الاحجار الي ترى بالمياه في حال ورودها اعنى من المركب الى الحمر ماسن حسب ثمرعات المهندس يعطي المهندس بها شهادة لمندوب الاسلام تيمدرها بالمياه عن مادي وواحد عليها اقرار بذلك من المامور المعنى من جهة الادارة لامور الحط ومضى هك الشهادة بحري مندوب الاسلام مديها بحصوم دفتر اليومية (م) ٢٤ الاحجار الي تقى رصداً تحب اللروم بصبر رصها اشكالا مسطبة وتقى في عهدا ومستولة مندوب الاسلام وكل ما احد ووضع بها محفات لرومه بمضى طللات الهندسة الرسة بحري قدرون بالطرق الهندسية وتعل على عه الشهادات اللارمة من المهندس والمأمور المندوب المذكور وعلى موشها بحري الحصر في الدفتر الموحد بطرفه (م) ٢٥ في حال فراغ كل ماسمهندس مدرسة من حمر كشف الاحجار الي تلمر محفاته في السنة وارساله من طرفه لرئاسة الهندسة رسل في الوقت مع كسها للمدرسة باسماء العطاء الهوي عليها داك الكشف وعلى المدرسة باسم على الكشف الذي رد لها ان تشعر فوراد ديوان الانتعال العمومية باسم المندوب الذي تبهه لاسلامها سيرسل لكل قطه وتعب الى الديوان المشار له بصحة حمر المندوب المذكور (م) ٢٦ عدد ربط الشروط طمع المعهد يعطي ديوان الانتعال العمومية اليهم اساء ووظائف وحفاه مندوبى الاستلام لكيلا يسلوا احجاراً ناي جهة لعبرمندوبها وادا حصل تسليم سئ لعبرها المندوب فلا قبل علم الحمر الذي قدنه المعهد وفصلا عن ذلك بصبر الرام المعهد بالاتمان (م) ٢٧ اما اذا كان تحويل الاحجار المرسله باسم جهة الى اخرى حصل بادن بالكسابة من ياتهمهندس المدرسة اورئيس الهندسة فعلى المعهد الامثال لذلك ولا يعد هنا من مل ما في مادة ٢٦ وفي هك الحالة يجب على الاسمهندس اشعار الديوان حالاً عن ذلك وعن السبب الذي دعاه الى احراءه (م) ٢٨ في كل شهر يقدم مندوب الاسلام الى المدرسة دفتر اليومية الذي بطرف كل مندوب مصحوماً بالشهادات المعطاة من المهندس بما حري صوفه (م) ٢٩ ديوان الانتعال العمومية يرسل لكل مدرسة في كل شهر كسفا من وابع اعلام الحمر الي تقدم اليه بما ارسل لكل جهة واسم مسله لبحر من واجها ما هو ات (م) ٣٠ من مقصى التومات والشهادات والكشوفة المصوص عليها في مادتي ٢٦ و ٢٧ تسوي المدرسة حساب كل عهدا بالوجه شهراً وتقدنه في دفتر سجل بصبر انشاءً لذلك بما اصولاً وحصوماً (م) ٣١ في كل شهر يرسل كل مدرسة الى ديوان الانتعال العمومية كسفا بما ورد لكل عهدا وما صرف منه في بحر الشهر ووضع محلات لرومه بمضى شهادات المهندس والباقي بحيث تكون الحصور بالناس جهة جهة شهادة شهادة ما صاح اسماء المهندس المحررة منهم

ملفوظات

الشهادات (م) ٢٢ يعمل دفتر عمل بديوان الاشغال العمومية
تقيد به الكشوفات التي تقدم اليه من المديريات شهريا ليكون
معلوما له في اي وقت كان حساب هذه الاحمار (م) ٢٣ الاحمار
الموجودة بالجهات من مناخرات السنوات الماضية بصيردرجها
ناصول الكشوفات التي ترسل لديوان الاشغال العمومية من
المديريات قلما مخصوصا ببيان اسماء من هي في عهنتهم مع
حصرها بالعمليات المنصوص عليها بما دقي ٢٨ و ٢٠ وما يصرف
منها بصيردرجه في تلك الكشوفات قلما مخصوصا ايضا وخصصه
بالسجلات المحكي عنها (م) ٢٤ كل ما امكن استخراجا من
الاحمار بعد نزول المياه من السابق رمية بالمقاطع او انواء
الذرع او نحوها بصير اخراجه بحضور المهندسين وتقدير وقته
باليوميات التي تطرف ارباب العهد واصافته بالكشوفات
والسجلات المتقدم ذكرها ومن طرف مصلحة الخدمة بصير
اخطار المديريات عنه (م) ٢٥ محاسبة متعهدي النقل على
اجرة المراكب في نقل الاحمار تكون بمقتضى اعلام الخبر التي
يقدموها شرحا على الرسائل بعد مراجعتها بالديوان وظهور
صحتها ومطابقتها على بصيرة الاختتام المعلومة به (م) ٢٦ اذا
حصل اي اختلاس في هذه الاحمار التي هي من الاشياء المبرية
سواء كان ذلك في حال ثمنها وارسالها او في حال استلامها
وعطائها واسمها فاعلى وجه العموم كل من تظهر جبانته في
ذلك سواء كان من المتعهدين او المراكبة او من مدوني
الاستلام او غيرهم محال محاكمته على المحاسن لترتيب جزاؤه
طبقا للقانون

حجر — { صورة المحرر المدرسات ورواسا المدرسة في
٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠ رقم ١٨

حيث من مقتضى لائحة اجماع حفظ السبل ان المديريات تسوي حساب الاجمار المذكورة شهريا من واقع اليوميات التي تقدم لنا من مندوبي الاستلام مع شهادات المهندسين والكشوفات التي ترسل اليها شهريا من ديوان الاشغال عمدة عمدة بالوجه وتبين في دفتر سجل بصيرائناؤه لذلك اصولا وخصوصا ومن مقتضاها لتقرر من كل مديرية كشوفات شهريا بما ورد بكل عمدة وما صرف منها ووضع بحالات لزومه بمقتضى شهادات المهندسين والباقي يثبت تكون النقصوم جهة جهة شهادة مع توضيح اسماء المهندسين المحلى منهم الشهادات وتدرج تلك الكشوفات في قسمة الاجمار الموجودة بالجهات من متأخر السنوات الماضية فلما خصوصا اصولا وخصوصا ببيان اسماء من هي في عهدتهم بعد حصرها بالسجل المذكور ثم من مقتضى المادة التاسعة من لائحة الحسابات السابق صدورها في سنة ١٢٩٠ ان الاجمار والاختصاص وسائر مهمات حفظ السبل لتقرر عنها كشوفات من المديريات في اوائل هبوط الليل بالبيان عمالية عملية صنفا صنفا بمقاديره وزبا او عددا وترسل الى الاشهاديين لكي يرفقهم بمرورا كشوفات بما يخص كل قسم ثم بحث بها الى مهندسى الانعام وعلى هؤلاء المهندسين اخراج ما يرى لزوم استخراجها سواء كان من الميراث والاحتساب او الاجمار ويصير تسليمها لحالات حصريا بالسجلات اللازمة على من استلمه وبالاختتام بتقرير كنف من مهندس كل قسم موضعها اصل الذي صرف لكن

عملية ويستبعد منه ما صار ائتمانه والباقي عن الذي صار
استخراجه ويرسل مع سندات الاستلام لباي الهندسي المديريات
وبعد التصديق عليها منهم بالصحة ترسل للمديريات للمراجعة
واضافة المرنج على عهده بحالة الاستصحاب ومع التحرير
المديرية وارسل كشوفات لها شهر يا من ديوان عموم الاشغال
بالمهمات التي وردت للجهات فلقد الآن لم ترد منها كشوفات
عن مقدار الاجار والمهمات الباقية من متأخر السنوات الماضية
ولا كشوفات عن ايراد وغصوم السنة الحالية التي قرب ارجاعها
فبناء عليه وكون النيل آخذ الآن في الهبوط ومن الضروري
حصول التعميرات المتقضية لاستخراج ما يلزم استخراجه والاجراء
فيه حسب نص اللوائح ففي تاريخه نشر عموما للمديريات بما
ذكر وملا حتى يوصله بصبر الاهتمام الكلي في مباشرة
هذا العمل بكل دقة حسب نصوص اللوائح السالف ذكرها
وسرعة تقديم الكشوفات المذكورة مستوفية البيانات
والابضاحات الى الوجه المطلوب لاجرا مقتضاها حسب الاصول
(منشور من نظارة الاشغال نمرة ٢٨ بتاريخ ٦
حجر — القعدة سنة ١٢٩٨ (٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨١)

الى اقسام الهندسة بالاقلالم
ان المبالغ المجسمة التي تكبدتها الحكومة سنويا في مداركة
الكيمات الوافرة المعتاد تجهيزها وارسالها من احجار ديش
واخشاب وغيرها لمحفظ النيل وللقناطر والسدود تستوجب
مزيد الاهتمام بصيانة تلك الادوات على الدوام لكي لا تتعثر
اليها الايدي ولا تترك في زوايا الاهمال ولا تستعمل الا فيما
اعدت اليه بحسب الضرورات ولقد بعثت في هذا العام الى
الجهات مقادير كلية من هذا النيل فمما ما هو رصيد على
سبيل الاحتياط ومنها ما كان للاستعمال الوقفي وذلك عدا
ما هو باق من السنوات الماضية ولو تركت كل هذه الاشياء
ذات القيمة المجسمة تحت تصرف من لم يكثرئ بها لآل امر
الكثير منها الى الضياع ومحفها من سوء التصرف ما يذهب
بقابلينها وتتكلف الحكومة بادوات جديدة فائقة المجد بدلا
عها بخلاف ما اذا نظر المهندسون والمأمورون اليها بنظر
الاهمية واعتنوا بالحرس عليها وصانوها من تلك العوارض
فان ذلك يكون من اقوى الوسائل الموجبة لخدمة المصاريف
وعدم الاحتياج الى تكرارها مع الكثرة سنويا باسباب التراخي
والاهمال مستدعي همة حضرتكم وحصرات الباتمهتدين
والمهتدين الى هذا الامر المحطير الذي هو من احص واجباتهم
ليشروا اليه في سائر الفصول بان يلاحظوا الادوات المارة
الذكر في كل وقت من الاوقات وخصوصا في مدة استعمالها اثناء
زيادة النيل لتبقى مصانة من الفقدان ومن شوائب التلف
والاضمحلال وعند هبوط النيل يبادر كل مهندس وباتمهتدس
بعمل الطرق اللازمة لايخراج ما يمكنه اخراجه ما سبق وضعه
بالخلاب التي كان حاريا التخط عليها مع تقديره وحصره في
الوقت والحال بالاشتراك والانحداد مع ماموري الادارة
وتسليمه لارباب العهد طمة للامور واللوائح المرعية في ذلك
وبوقتها يرسل كل باتمهتدس بواسطة رئاسة اله سة كشفا
للديان بمقار الموجود من كل صنف وجهات وجوده مبيئا

ملحوظات

بإعلان الحجر للمدين يدين الورقة التي أعلن بها يجوز مال المدين عنه وإذا كان السند المستند إليه في وضع الجز غير واجب السبق ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتادة أمام قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل المسكن على حسب الاحوال لاجل سماع الحكم بصحة الجز لتوفر الشروط اللازمة فيه (م) ٤١٨ إذا لم تصدر ورقة واحدة بإعلان الحجر لكل من المدين والحجوز مال المدين عنه وجب إعلان المدين بورقة الحجر في ميعاد ثمانية ايام وإذا كان السند الذي استند اليه طالب الحجر غير واجب التنفيذ يلزم ان تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجر كما تقرر في المادة السابقة (م) ٤١٩ إذا لم يحصل اعلان الحجر للمدين في ميعاد الثمانية ايام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجر المذكور لاغيا من نفسه (م) ٤٢٠ يجوز للمدين الحجوز على ماله لدى الغير ان يطلب رفع الحجر من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسميا الى الحجوز لديه (م) ٤٢١ لا يوقف الحجر جريان النوائد التي تسحق على الحجوز لديه ولا يتمتع المدين بالحجوز ماله عن مطالبة الحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بإيداع الدين بصندوق المحكمة التابع لما للمدين ولا ينكف قيد الحجر عنه (م) ٤٢٢ يجوز للحجوز لديه في كل الاحوال ان يودع القدر الحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجر ما لم يرتفع الحجر بالتراضي او تحكم المحكمة برفعه (م) ٤٢٣ يجوز ايضا للحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر الحجوز عليه لتأدية دين طالب الجز خاصة بعد ثبوته ان يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة اذا حدث حجر اخر فلا يكون مؤثرا على الملغ المودع (م) ٤٢٤ اذا كان الجز واقعا بناء على سند واجب التنفيذ او حكم بصحة الجز في الاحوال الاخر ولم يودع الجز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الجز حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى فلم كتاب المحكمة التابع لما لبيّن الدين الذي في ذمته واسما به وما وقع عليه من المحوزات السابقة ويبرز ما لديه من الاوراق الاصلية المؤيدة لصحة مقاله او صورها مصدقا عليها (م) ٤٢٥ إذا لم تحصل منازعة في صحة ما اقر به الحجوز لديه ولم يطلب رفع الجز ولم يقع حجر اخر يدفع الى الدائن الحجوز له من القدر المقر به ما يفي بدينه ان كان المقر به زائدا عنه او ينقص له من اصل دينه ان كان دونه (م) ٤٢٦ اذا وقع حجر اخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لما للمدين الحجوز على ماله (م) ٤٢٧ للحجوز لديه ان يحجز في جميع الاحوال ما في ذمته للمدين قدر المصاريف التي صرفها بعد تقديرها بعرفة القاضي (م) ٤٢٨ اذا حصل تنازع فيما اقره الحجوز لديه برفع امره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لما محله (م) ٤٢٩ اذا ثبت ان الحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته شيئا منه وتدلّسا او انه اقر بمبلغ اقل ما في ذمته او اخفى شيئا من

به الرصيد الذي لم يستعمل والمستخرج الممكن استعماله في كل محل مع ما يلزم من المحفوظات التي يترأى لزوم ابدانها في هذا الخصوص لكي يصير استنزاه من لوازمات السنة الجديدة عند طلبها وبما ان هذه المسئلة في غاية الاهمية يجب على حضرتكم ان توجهوا اليها مزيد اعتنائكم لكي لا يحتاج الحال الى تكرار التنبيهات في صدها او مسؤولية من يهمل امرها وقد كتب في تاريخه الى الداخلية بان تؤكد على المديرية بالقيام بما يتعلق بها من ذلك — حجر — (ر) ثمر

حجر ثمين حقيقي — (ر) مراد (ق) ٣٢١ : ٣٢٢

حجر ثمين كاذب — (ر) مراد (ق) ٣٢١ : ٣٢٢

حجر تحفظي وحجر تنفيذي — (فانون مرافعات)

(في التنفيذ بطريق الحجر على ما للمدين لدى غيره من المتقولات وفي الحجر على ذلك تحفظا)

(م) ٤١٠ يجوز لكل دائر سند رسمي او غير رسمي يشتبه دينا خاليا عن النزاع ان يطلب وضع الحجر على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود او الاوراق ذوات القيمة المستحقة الاداء في الحال او في المآل او غير ذلك من المتقولات المتعلقة بالمدين ومنه من تسليمه شيئا منها بشرط ان يبين القدر الذي يريد وضع الجز من اجله (م) ٤١١ لا يجوز اطالب الجز ان يصم لديه من المحفظات الاحتالية ازيد من قوائد سنة مستقبله ولا اكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف انما لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يتجاوز ذلك العشر ثلاثة الاف قرش ديواني (م) ٤١٢ اذا لم يكن يد الدائن سند اصلا او كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له ان يطلب وضع الجز بعبء يقدمها الى قاضي المواد الجزئية اذا كان الدين لا يزيد على عشرة الاف قرش وان زاد على ذلك تقدم تلك العبء الى القاضي المعين للامور الوقفية بالحكمة الكائن بدائرتها محل المدين (م) ٤١٣ على القاضي ان يقدر الدين موقفا في الامر الذي يصدره بوضع الحجر (م) ٤١٤ على القاضي ان يصدر امره بالاجابة في كل الاحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع اقوال الاخصام بمواجهة بعضهم بعضا ان يعو ويثبت في تقديره السابق ويؤثر الجز او يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها (م) ٤١٥ يجري وضع الجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الاصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند او الامر الصادر بوضع الجز وعلى المل الذي عينه طالب الجز في البلدة الساكن فيها الحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجر ساكنا فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الجز لاغيا (م) ٤١٦ اذا كان الجز واقعا على ما ثبت ايدي محلي الاموال المبررة او المدينين لها او الامناء عليها يجب ان يكون الاعلان به الى اشخاصهم وعلمهم ان يضعوا علاماتهم على النسخ الاصلية من اوراق الجز فان امتنعوا عن ذلك يكون الناشئ على الاصل من وكيل المحضر الخدمية بالحكمة (م) ٤١٧ اذا كان المدين والحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة

السندات المنبئة لصحة قوله جاز التحكم عليه بدفع القدر الذي وقع التحجز عليه فإذا لم يكن في ذمة المحجز لديه شيء للمدين المحجز على ماله أو لم يحصل نزاع فيما اقر به فلا يكون التحجز تأثيراً على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ستة أشهر من يوم تقرير (م) ٤٣٠ إذا اقر المحجز لديه بما في ذمته للمدين المحجز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للتحجز الزامه بإعادة الاقرار بما يجوز لهم ان يعارضوا في صحة ما اقر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار (م) ٤٣١ يصح للدائن ان يحجز تحت يده ما يكون في ذمته لمدينه انما يجوز الزامه بان يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع (م) ٤٣٢ اذا تعدد الدائنون الطالبون للتحجز وكان المبلغ المحجز عليه غير كاف لوفاء دينهم بقامها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الغرماء (م) ٤٣٣ اذا وضع المحجز على مال المدين عند الغير ثم احال المدين اجنبياً بالزائد له عند المحجز لديه أو بعضه واعلست المحالة اعلاتاً صحيحاً ثم ظهر بعد ذلك مدانون اخرون ووضعوا التحجز فهو لا ينحصر مع المحجزين السابقين ومع المعتال بشرط ان ينقص من حصة كل من المحجزين المتأخرين قدر ما يبي باتمام مبلغ المحالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لديته (م) ٤٣٤ لا يجوز وضع التحجز على احر الخدمة وشربانهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات ارباب الوظائف وارباب المعاشات الا بقدر الخمس اذا كانت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديواني فأقل وبقدر الربع ما زاد على الثمانمائة قرش الى ان تبلغ الزيادة التي قرش وتقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين (م) ٤٣٥ يصرف ما زاد على القدر الجائز محض الى مستحقه بلا توقف على امر بذلك (م) ٤٣٦ لا يجوز وضع التحجز على البنقات المقررة والمرتب موقفاً ولا على المصاريف المحكورة بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصية بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز التحجز عليها ولا على غير ذلك من الاشياء التي يصح القامون بعدم حجزها (م) ٤٣٧ المبالغ المقررة للنفقة يجوز التحجز عليها لوفاء دين النفقة (م) ٤٣٨ المبالغ الموهوبة أو الموصية بها مع اشتراط عدم جواز التحجز عليها يجوز حجزها للمدائنين المتأخرين عنهم عن الهبة أو الوصية (م) ٤٣٩ اذا كان التحجز واقعاً على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل السعيد بحجز المروشات والاعيان المقولة ويعملها

حجز تنفيذي — (في التنفيذ بحجز المروشات والاعيان المقولة ويعملها)

(م) ٤٤٠ لا يجوز حجز المروشات والاعيان المقولة الا بعد ٢٤ ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وإنذاره بالتحجز على يد محضر (م) ٤٤١ لا يجوز للمحضر اجراء التحجز الا اذا كان يده اذن خاص بذلك من طالب التحجز ويجب ان يكون مأذوناً ايضاً بنفس الدين الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقعة فيها التحجز (م) ٤٤٢ يجري المحضر التحجز بمحضر شاهدين بالعين لا يكونان من اقارب الاخصام ولا من صهارم الى الدرجة السادسة بدخول العاية في المغيا ويضي

كل من الشاهدين أو يختم على اصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب التحجز وان لم يحصل ذلك كله كان التحجز لاغياً — اما اذا كان شيخ البلدة حاضراً في وقت اجراء التحجز وجب عليه ان يضي أو يختم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين (م) ٤٤٣ يجوز ان يكون الشاهدان من رجال الضبطية (م) ٤٤٤ يلزم ان يكون محضر التحجز مشتملاً على البيانات المعتاد ذكرها في جميع اوراق المحضرين وان يكون محتوياً زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وإنذاره بالتحجز اذا كان حصوله في نفس محله أو بحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقعة فيها التحجز وبين فيه ايضاً مفردات الاشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان التحجز لاغياً وتبين بالمحضر اصناف ما حجز من النفود وتودع بصندوق المحكمة وعلى المحضر ايضاً ان يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الاشياء المحجوزة (م) ٤٤٥ تورد الصانع او تكال او تقاس على حسب انواعها اما مصوعات الدم والعضة وسائرهما فتوزن وتبين اوصافها ويصير تقوم هذه المصوعات والمصوعات بمعرفة اهل خرة يعينه قاضي المواد الحرة ويجلب بمينا امام القاضي المذكور وتقوم ايضاً جميع الاشياء الاخرى على طلب الحاضر أو المحجز عليه اذا تراءى للقاضي لروم ذلك ثم يطلع بمحضر التحجز تقرير اهل الحرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضي المذكور (م) ٤٤٦ يثبت المحضر حارساً على الاشياء المحجوزة اذا لم يأت طالب التحجز بحارس متدبر ينصه المحضر (م) ٤٤٧ يجب ان يكون الحارس متصفاً بالصفات المنقطة في النهود (م) ٤٤٨ تعطى للحارس صورة من المحضر وصح امضاء أو ختمه على الاصل والصورة وان لم يعمل ذلك تذكر الاسباب المانعة له من (م) ٤٤٩ يعمل المحضر بدون قل الاشياء المحجوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بمحاطة وملاحظة الغلات التي بها الاشياء الواقعة عليها التحجز انما المحضر وان لم يتم في يوم واحد حار استمراره في الايام التالية بشرط مناصتها (م) ٤٥٠ اذا حصل التحجز في محل المدين أو كان حاضراً في وقت تمام المحضر فسلم له في الحال صورة منه على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين وامضاء المدين محضر التحجز لا يحتلزم رضاه بالتحكم به (م) ٤٥١ اذا حصل التحجز في غير محل المدين وتكون حصوه متعلق اليه صورة المحضر في مدة اربع وعشرين ساعة من وقت التحجز غير متاخر المسافة (م) ٤٥٢ اذا حصل توقف من المدين في التحجز وطلب رفع الامر الى قاضي المواد الجزئية وحج على المحضر ان يوقف احرار التحرج تكليف المدين في المحضر بالمحضر ولو بمقاد ساعة في منزل القاضي ان دعت الضرورة لذلك (م) ٤٥٣ اذا كانت ارباب الغلات التي بها ائتمه المدين معلقة او حصل الاختراع من فقها او حصل تطاول او تعد على المحضر او مقاومة له فيعمل جميع الوسائل القهبطية منقلاً لاحتلال الاشياء الموحدة وله ان يستعين رجال الصطية والحكومة المحلية (م) ٤٥٤ لا يجوز للتحضر ان يحجز الراس الارام للمدين وإفاره واصهاره على عمود النسب المعين معه في معبته واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس (م) ٤٥٥ لا يجوز حجز الاشياء الائمة الا اذا كان للمادة ايجار مسكن أو ارض أو ابناء دين منق (اولاً) الكتب الضرورية لمحنة المدين والآلات والادب الالارة للصانع لعمال صناعتهم (ثانياً) ما يملكه المدين العسكري من ملابس العساكر والجنح وغير ذلك من تملكات العسكرية (ثالثاً) العلال والدقيق الالارة لمونة المدين وعياله مدة شهر (رابعاً) فترة واحدة او ثلاثة من المعراو التناح بحسب اختيار المدين ان كان التحجز واقعاً على مواشي في حياره او منعها في وقت التحجز (م) ٤٥٦ اذا حصل حجز المواشي والمهمات المستعملة في حرت الاراضي وحديثها او آلات الورش او المعامل حار لقاضي المواد الجزئية ان يعين من يقوم ادارتها (م) ٤٥٧ لا يجوز لحارس ان يستعمل او يتبع بالاسياء الموصوعة تحت حراسته ولا ان يعبرها وان فعل ذلك الرم بما يترتب عليه من التعصبات (م) ٤٥٨ لا يجوز له ان يطلب معافاته واستبداله بعيره

ملحوظات

الاعداد مضي شهرين من وقت اقامته مالم يوجد اسباب موحدة لذلك
ويقدم طلبه لقاضي المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على
امتنعه والمدان المحجوز له علم خبر (م) ٤٥٩ تجرد الاشياء المحجوزة
في محضر على يد محضر عند اقامة المحارس الثاني بالحراسة
(م) ٤٦٠ اذا اختلس المدين المحجوز على امتنعه او غيره شيئاً
من الامتعة المحجوزة يجازى جزاء السارق (م) ٤٦١ اذا سبق
حصول الحجر ثم ظهر مدانون اخرون بايدهم سندات واجبة
التنفيذ فلم ان يطلبوا عدم رفع الحجر عن الامتعة المحجوزة
ويعلموا ذلك للمحارس او للدائن المحجوز له او المحضر وان
يصعدوا الحجر على الاشياء التي ليست مندرجة في محضر الحجر
الاول وعلى المحارس ان يبرز المحضر الاول للمحضر وان يبره
الاشياء المحجوزة اولا ويجعل المحارس المذكور حارساً للاشياء
المحجوزة اخيراً ان كانت في نفس المحل المحجوزة فيه الامتعة
السابقة (م) ٤٦٢ وفي هذه الاحوال يكون طلب ابقاء الحجر السابق
ذكره معتبراً كالحجر على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفي
باعلان الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم
بصفة الحجر (م) ٤٦٣ يجوز للمدانيين الذين لم يكن بايدهم
سندات واجبة التنفيذ ان يطلبوا الحجر على ثمن المبيع تحت
يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بصفة الحجر (م) ٤٦٤ لا يتبر
الشروع في البيع الا بعد الحجر حياوية ايام بالاقول ويكون ذلك
في المحل الموجودة به الامتعة او في اقرب الاسواق اليه بتأريق
الزيادة بمادة المحضر وبشرط دفع الثمن فوراً ويجوز محصر البيع
بعد تحرير محضر تحقيق وجود الاشياء المحجوزة بين فيه ما نقص
منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بتمن اقل من
قيمتها الاصلية حسب تقدير اهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع
مثل هذه الاشياء بسبب عدم وجود المزايدين فيحفظ امانة
كالفرد لتدفع للحائز في مقابلة مطلوبه او لغيره من المدانيين
في حالة التقسمة بين العرما — واذا لم يظهر عند بيع
الموهرات او غيرها من الاشياء المقدرة قيمتها فزائدون لثرائها
بالثمن المقومة به بآخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم
عيد او موسم وحينئذ يصبر بيعها لمن يري عليه الزاد ولو
بتمن انقص مما قومت به — والاشياء التي لم تقدر قيمتها
بآخر بيعها ايضاً اذا لم يوجد مزايدين غير المدانين الحائز
الا اذا قل الاشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي
يقدرها اهل خبرة واحد بعينه المحصر المكلف بالبيع — وبكفي
لاعلان استمرار البيع او تاخير اعمار المحصر بذلك علانية
وذكره في محضر (م) ٤٦٥ اذا لم يدفع الراعي عليه الزاد
التمن فوراً باع المبيع ثانياً على ذمته بالطريقة المتقدمة واي
تمن كان — والمحصر الذي لم يمتنع من التمس من المشتري
فوراً او سهل في بيع الشيء ثانياً يكون صامماً للتمن (م) ٤٦٦
يجوز لكل من المدان المحجوز له والمدين المحجوز على امتنعه
والمدانين الطالبين ابقاء الحجر ان يطلب حصول البيع في
اي محل غير المحل السابق ذكره — وعلى من يطلب ذلك
ان يقدم عريضة لقاضي المواد الجزئية تطلبه ليعطى في جواز
اجابته من عدمه — واذا لم يبع محل التجارة او حق التجار
مع الصانع او الامتعة الموحدة او على امراده يكون البيع في
المحل المعد للبيع العمومية بالحكمة ان طلب ذلك احد

في جميع الاحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد (م) ٤٨٠ المرووعات التي لم تحدد يكون حكمها في اخذ والبيع كحكم المنقولات (م) ٤٨١ لا يجوز حجر المرووعات قبل استوائها باكثر من خمسة وخمسين يوماً وبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الاراضي ومساحتها واطراف المرووعات واسم المدين المحجوز عليه

حجر - (في حجر وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهم والديون)

(م) ٤٨٢ سندات السهم والسندات المطلقة او التي تنتقل بالتحويل يكون حجرها على حسب الواجهة المقررة في حجر الاعيان المنقولة (م) ٤٨٣ اما الايرادات المقررة وسندات السهم التي باسماء اصحابها والخصص التي تكون للمدين في مقابلة او التزام او نحوها وحقوق الشركاء ذوي الاموال في شركات التوصية وحصة الشريك في اي شركة فلا يجوز حجرها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجر على حسب الاصول المقررة في حق حجر ما للمدين عند غيره (م) ٤٨٤ اذا كلف المحجوز لديه بتبيين ما في ذمته ولم يبينه على حسب ما نص بالمادة ٤٢٤ او اقر بخلاف الحقيقة او لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز ان يحكم عليه بحسب الاحوال اما بالتضمينات اللازمة او بملزوميته بقدر الدين الواقع الحجر من اجله (م) ٤٨٥ اثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل او ان استحصاها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر في حجر ما للمدين عند غيره (م) ٤٨٦ بترتب على حجر الايرادات المقررة وسندات السهم ونحوها حجر الارباح والفوائد الناشئة عنها (م) ٤٨٧ يجوز لقاضي المواد الجزئية ان يأمر ببيع سندات السهم من اي نوع كانت والسندات التي تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار او صير في يمينه القاضي المذكور مع تعيين ما يلزم اجراؤه من النشر والاعلان (م) ٤٨٨ فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعاة الاصول الآتية (م) ٤٨٩ في طرف الخمسة عشر يوماً التالية لوضع الحجر اذا لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده او في طرف الخمسة عشر يوماً التالية لاقرار ان حصل ولم تحصل فيه منازعة او في طرف الخمسة عشر يوماً التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم

الصادر في شأن الاقرار او في شأن عدم حصوله حكماً انتهائياً بحجر كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها المحل الذي وضع فيه الحجر قائمة بشروط البيع بناء على طلب المدين المحجوز له — ويلزم ان تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود ببيع وقدره بالتعيين او بالنسبة لاصله وبيان السند الثابت لذلك الحق وبيان التوابع له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والتمن الذي يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الاقوال والمنازعات من الخصام ان حصل (م) ٤٩٠ لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد اقل من عشرة ايام ولا اكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الآتي ذكره بالمادة التالية لهذه (م) ٤٩١ تودع قائمة الشروط بقلم كاتب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب ان يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة ايام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة (م) ٤٩٢ لكل اسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة ان يحرر في ذيلها اقوال وملحوظات كل من يدعي ان له شأناً في ذلك مع ما يديه من المنازعات وواجه ما يدعيه من البطلان (م) ٤٩٣ لا تقبل اقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة (م) ٤٩٤ تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الاقوال والمنازعات وواجه البطلان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المندرج في قائمة شروط البيع (م) ٤٩٥ لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل الفرعية (م) ٤٩٦ اما الاستئناف فيجب ان يقدم الطلب به في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الاعلان بالحكم والاسقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال (م) ٤٩٧ يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم يشرع بمعرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز

ملحوظات

لثمن او بعضه انما لا يكون ذلك الا بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ التنبيه على الراعي عليه المزاو بالدفع وانذاره بالبيع ثانيا وبعد نشر الاعلانات ولصقتها ويجب اعلان الراعي عليه المزاو المذكور بالحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثاني بخمسة ايام بالاقل وعشرة ايام بالاكثر (م) ٥٠٧ اذا رفع الحاجز الطالب للبيع حجزه او تاخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تميم اجراءات البيع بعد تكليف المتأخر بتتميمها ومضي ثلاثة ايام على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما اجراه الحاجز المذكور (م) ٥٠٨ اذا وقع الحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز تنبع فيه الاجراءات المقررة سابقا ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حاجزون غيره ان يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له او جزء منه بقدر ما بقي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه ان يطلب بمقتضى علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه امام قاضي المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للمدين ولا للمحجوز لديه ان حضر امام القاضي (م) ٥٠٩ يجب على وكلاء الدبابة في حالة التفليس ان يتبعوا الاصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون للتفليسة (م) ٥١٠ ومع ذلك اذا حصل في هذه الاحوال الاخيرة منازعات بقاء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة باصل الدين المقصود بيعه فيصير ايقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى ان يحكم في المنازعات حكما انتهيائيا من المحكمة المختصة بها حجز وبيع العقار (ر) قسمة بين الغرماء نزع ملكية حجز تحفظي — (مرامعات) في الاجراءات المخطئة (م) ٦٦٨ يجوز للملاك السوت والاطيان وملحقاتها ومساجرها الاصليين الذين لم يهاحق في الحال ان يحجزوا المروشات وبحومها والمغولات الموحدة بالحال المساحرة والاءار والمغولات حبرا لمخطيا للاميين على اداء الاخر المستحقة لم ولو لم يكن بايدهم سدات واحة السعد (م) ٦٦٩ ومن اجل ذلك قدمون عريضة لافضي المواد المحررة اذا كان المحكم في الدين

عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما بالاكثر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة او بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهيائيا وقبل حلول اليوم المعين للبيع بثمانية ايام بالاقل (م) ٤٩٨ يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والامر بها على حسب ما نص في الفصل المتعلق بحجز المنقولات وبيعها (م) ٤٩٩ تحصل المزايدة بمناذاة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو محرر المحضر اللازم وبحضور القاضي المعين لليوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكما انتهيائيا في المسائل الفرعية التي تحدث ولو كانت متعلقة ببطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزايدة (م) ٥٠٠ يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير باوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقتها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع يوم لا اقل (م) ٥٠١ اذا امر القاضي بناء على طلب احد الاخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثمانية ايام بالاقل — ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوما (م) ٥٠٢ يقع البيع من القاضي (م) ٥٠٣ تنتقل الملكية في المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب ان يكون مشتملا على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور الا للمدين الواقع الحجز عليه (م) ٥٠٤ لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع الا بعد قيامه بالشروط الواجب ايفاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع (م) ٥٠٥ لا يقع البيع الا لمن يكون مشهورا بالاقتدار او لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتره او لمن يدفع الثمن نقدا في حال انعقاد جلسة البيع (م) ٥٠٦ اذا لم يدفع الراعي عليه المزاو في ظرف ستة ايام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر المستحق فورا او لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله او بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانيا على ذمته بناء على طلب المستحق

تقع المثالية من تخص لى اخرية لى المرخص به للفلم او امل وتأميناً على حته يريد المطالب توقيع المحز التخطي على دكان او محل المدينون محين سابع الدعوى بينها او الفصل فيها خيفة من تصرفه في ماله ولهذا قد رغبت الاستمراج عا اذا كن لا يسمع لى اراد ذلك دعوى مالم يصدر قرار من احد المجالس ولو يكون بقدر المرخص به للفلم او اقل ام كيف وحيث بخانة النظارة المشار اليها عا ذكروردت افادتها رقم ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ ثمة ١٠ بعدم المانع من توقيع المحز في مثل ذلك بما على طلب الاخصام برأي ناطر قلم الدعاوي اذ الحكم في اصل الدعوى من مرخصاته فقد تحرر في تاريخه بمجتهات الاقتضاء بالاجراء حسب ما اشارت الحفانية ولزم تحريره للمعلومية والتنبيه بالاجرا على الوجه المشرح

حز — (١٦ ذ سنة ١٢٩٥ (١١ نوفمبر سنة ٧٨) ثمة ٨٥ مجلس المنصورة ارسل لهذا الطرف مكانية تاريخها ٥ الجاري ثمة ٥٥ يوري بها انه جاري توقيع محوزات بمعرفة جهات الادارة بناء على تشكيات ترفع اليها تتعلق بمقوق تجارة او مدنية او منشؤها جنابة ويترتب من ذلك حصول تصرر من ارباب الاعيان المحوزة ونحو ذلك كما صار في مادة ديون مطلوبة من شخص مدعوم مصطفى زائد المتوقع فيها محوزات بمعرفة مديرية الدقهلية وكفصية اخرى تتعلق بمسئلة غلال بين مأمور اشغال قونصلاتوا بتاليا بالزقازيق وبين تابه ومنوقع فيها محوزات على موجودات التابع المذكور بمعرفة مديرية الشرقية ويستخرج الرأي من هاعا اذا كان في مثل هذه النصايا يترأى له اقتضاء المحز بصير النايد على المحز الذي اجرته جهة الادارة وبصدر قراره باعتباره من تاريخ حصوله او غير ذلك لاخر ما بها وحيث ان النصايا الجنائية هي التي يجوز لجهات الادارة توقيع المحوزات اللازمة فيها بالنياية عن المجالس من بعد وجود الشبهات والمستندات الاكيدة لكون التحقيق الابتدائي جاري اعماله بمعرفتها وللجلس عند تقديم اوراق المادة اليه ان يقرر باعتبار المحز من تاريخ حصوله متى ترأى اليه ذلك اما مواد الحقوق فلا تداخل لجهات الادارة في توقيع محوزات فيها الا بناء على قرارات تصدرها المجالس لانه سابق التصريح في قول وسماع مسائل الحقوق مباشرة بالمجالس بدون مدخل جهات الادارة فبناء عليه قد كتب في تاريخه للجلس المذكور بذلك لاتباع الاجرا بموجبه ولباقي المجالس ايضا فلزم تحريره لسعادتك بامل انهم من طرف الداخلية يجري النشر لجهات الادارة بالاجراء في توقيع المحوزات التي تلزم في المواد الجنائية بالكيفية سالمة الذكر وعدم تداخلها من الان فصاعدا في مسائل المحوزات المتعلقة بالحقوق المدنية والتجارية مالم يكن صادراً عن اجرائها قرار من احد المجالس

حز — (١٤ بيع اخر سنة ١٢٩٧ (٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ موافق

(عن غديوي مصر) صار منظورا البرلمان الهناوي الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٨ يويوسنة ١٨٦٧) وقرار المجلس المصري الرقم ٢ محرم سنة ١٢٨٧ والامر العالي المورج في ١ رجب سنة ١٢٨٩ وارنا

المطلوب من اجله المحجز من خصائصه — فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم العريضة لقاضي الامور الوقفية — وعلى القاضي ان يامر على حسب الاحوال بالمحز حالا او بعد اربع وعشرين ساعة من التسيه على المدين بالدفع وانذاره بالمحز (م) ٦٧٠ يجوز ايضا للمالك ان يحجز بالاجرة عينها المنقولات والاثار والمقصولات المملوكة للمستاجر من المستاجر الاصلي للبيوت والاطيان وانما للمستاجر الثاني المذكور ان يتحصل على رفع المحز بثباته توفية الاجرة المستحقة للمستاجر الاصلي اذا كان ماذونا بالتاجير لغيره (م) ٦٧١ في الحالة الميئة في المادة السابقة اعلان المحز التخطي يقع موقع المحز بشرط اتباع الاجرة المقررة للمحجز (م) ٦٧٢ يجوز لكل من المالك والمستاجر الاصلي ان يضع المحز التخطي على المنقولات والاثار التي صار نقلها من الحالات المؤجرة بدون رضاء بشرط ان يضع المحز في ظرف ثلاثين يوما من نقلها (م) ٦٧٣ المحز التخطي الموضوع تامينا لاداء الاجرة المستحقة يكون ايضا تامينا لوفاء الاجرة التي تسحق الى يوم البيع ولو دفعت الاجرة المستحقة وقت المحز بعد استحقاق الاجرة اللاحقة (م) ٦٧٤ يجوز لكل دائن ان يضع المحز التخطي بامر من القاضي على امته مدينه الذي لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية (م) ٦٧٥ وكذلك يجوز لكل حامل كميالة او سند تحت الاذن عمل عنه البروتستو لعدم الدفع في الاجل ان يضع المحز التخطي على منقولات وصانع مدينه الناجر ولو كانت له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساحبا للكميالة او قابلا لها او محيلا بها بشرط سبق اعلان البروتستو للمحجز عليه او احبار به (م) ٦٧٦ في الاحوال السالف ذكرها لا يكون المحز التخطي صحيحا الا اذا اعقبه في ظرف ثمانية ايام غير مواعيد المسافة طلب المحكم بصحته (م) ٦٧٧ صدور المحكم بصحة المحز التخطي يجعله محزا مسلما ويحصل البيع بحسب الاصول المقررة في باب حجز المنقولات ويعملها (م) ٦٧٨ يجوز للمالك المنقولات ان يحجزها بامر من القاضي عند من توجد تحت يده ايا كان (م) ٦٧٩ تعين في العريضة المنقولات المراد محجزها (م) ٦٨٠ الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف ثمانية ايام غير مواعيد المسافة امام المحكمة التابع لها محل واضح اليد على المنقولات والا كانت الدعوى لاعية

حز — (٢١ فبراير سنة ٧٨) صورة ما نشر من الداخلية للجهات بتاريخ ١٨

انه بعد سق النشر من هنا للجهات الاقتضاء على صورة ماورد من نظارة الحفانية في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٥ ثمة ٨٥ بعدم تداخل جهات الادارة في مسائل المحوزات المتعلقة بالحقوق المدنية والتجارية مالم يكن صادر عن اجرائها قرار من احد المجالس وبالمجمل للصبطية قد وردت افادة من محافظة السويس رقم ١٥ محرم سنة ١٢٩٦ ثمة ٢ تتضمن ان المادة الثانية من تعليمات الحفانية الوقفية الصادرة للجهات في شوال ١٢٩٣ يقضي بان ما يكون لمحد مبلغ الالف وخمسمائة قرش يحصل البصل فيه بمعرفة قلم قضايا المحافظة او الصبطية بمقتضى تقارير تقدم اليه من المتخاصمين ولهذا وكون في بعض الاحيان

ملحوظات

و یصیر امضا او حق بحصر البیع من متصرف المدیریة او المحافظة والائتین من المتابعین او الائتین من العبد والراعی علیهم المراد — من یرعی علیهم المراد ملزمون بدفع ثمن المبیع علی الفور تنذرا وعدا

الباب الثالث - في حجز العقار وبيعہ

(م) ۱۰ في حالة عدم كفاية من المحصولات والمقتولات والبساتين سداد الاموال او العثور او الرسوم المستقة بشرع في توقيع الحجر علی العقار مالکيية الآتية — قبل توقيع الحجر علی العقار بشرط ان يد مدوب المديرية او المحافظة الکائن دائرها لذلک العقار الى صاحبه الحروف ادى المصلحة في شخص واضح اليد عليه بها كانت صفة تبعه الدفع بالمدار بحجر العقار وتعلن ورقة التمسك والامانة المذكورة مع مراعاة الشرط السبعة بالنسبة الخامس ونشأن علی بان الدمار المطلوب عليه المال او العثور او الرسوم والمبالغ المستقة وجميع التمامات المتضمنة ادراجها في اوراق الامانة بحجر المقتولات (م) ۱۱ بعد حضي شهر بالاقبل واربعين يوما مالاكبر من تاريخ الامانة بشرع وضع الحجر علی العقار بحرفة مندوب المديرية او المحافظة مصورا ما بين من العبد واذا اقتضى الحال يكون معهم محضر من اهل الحرة او صاحب لاحل مساحة وتحديد وتنظيم العقار المحجور — ويقرر محضر ما تقرر ويعلن الى صاحب العقار المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد عليها كانت صفة مالکيية السبعة شأن محاصر محصر المحصولات والمقتولات ويتوجه فيه بيان العقار المحجور ومقدار مساحته وقيمة ثمنه المسددة (م) ۱۲ بشرع في بيع العقار المحجور عليه بالمدار العمومي بعد حضي شهر بالاقبل واربعين يوما مالاكبر من تاريخ اعلان محضر المحجورين عن ذلك في الحرة الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة منها والاخرى ثمانية ايام وتعلن الاعلانات ايضا علی باب ديوان المحافظة او علی باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة اذا كان العقار کائنا في القرى وفي غلة ظاهرة من العقار المحجور — ويجب ان يكون نذر احر اعلان في الحرة قبل اليوم المحدد لمراد ثمانية ايام اذ قبل وتنتقل الاعلانات علی ثمن يوم البيع وبان الدمار الدفع بینه وليس الذي سمي عليه اصحاب الدار وهو قيمة السبع المتدبر بمصر اخر وتنتقل ايضا علی جميع الاصاحات المتعلقة شروط البيع (م) ۱۳ يحصل البيع بالمديرية او المحافظة علنا بحضور المدير او المحافظ او وكيل احدهما بمحضرا واحد كتاب المديرية او المحافظة — وينتهي افتتاح المراء علی الثمن الذي صار تدبره في محضر الحجر بحرفة العبد واهل الحرة او المساح — المدير او المحافظ او وكيل احدهما يوقع البيع لمن یرعی عليه احر عطا اعني لمن اعطى عطا مضي عليه عشرة دقائق من حصول ريادة عليه من خلافه — ثمن المبيع يجب دفعه علی الفور نقدا وعما — يقرر محضر البيع بحرفة المدير او المحافظ او وكيل احدهما والکائن الذي يكون حاصرا معه وكل منها يصح امضاءه عليه وتنتقل المحصر علی سبب البيع وبان العقار المساح وكل عطا حصل ويرعى الدار وكل ما يجرى في حلة المراءة (م) ۱۴ اذا كان في اليوم المعين للمراء لم يحضر احد للريادة بمصر تاجر السبع ليعاد شهر واحد ويجري تدبر الخمس من المبلغ السابق لتحديد لاختتاح المراد — وينشر عن ذلك بخدا في الحريدة الرسمية العربية واما لانات تلحق وتعلق بالطريقة السبعة في المادة الثمانية عشر (م) ۱۵ يعطى الى الراعی علی المراد محصر السبع مشغولا بصيغة التمسك من مادون يتعين من طرف قاضي المديرية الکائن بدائرها العقار للمناع حد دفع ثمن المبيع مأكمله مع الرسوم التمسكية اعسار الماتة حصة والمصاريف وذلك المحصر يكون مشغولا لشعري مملکة المدح ويقوم مقام الحجة — علی الراعی علی المراد ان يحضر محصر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التمسك في المحكمة الشرعية او في قلم كتاب المحكمة المختصة التابعة للمديرية او المحافظة الکائن دائرها العقار المساح (م) ۱۶ اذا تاجر الراعی علی المراد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمرادة علی ذاته بعد النشر عن ذلك عشرة ايام في الحريدة الرسمية العربية فان نص الثمن يذم الراعی علی المراد الاول بالمرق وان راد منه الريادة يستحقها الممول المدع منه العقار وتخصم له من الاموال او العثور او الرسوم المطلوبة اذا كان هناك اقتضاء (م) ۱۷ يسوع لكل انسان في هذه عشرة ايام من السبع ان يقرر في قلم كتاب ديوان المديرية او قلم كتاب ديوان المحافظة ان يتل الشراء بزيادة

الصادر في ۲۵ فبراير سنة ۱۱۸۰ ومنشور باطر مالهنا الى الدبرين خارج ۲۸ منه تنصيد الامر المذكور وناء علی مارعه البنا مجلس طارا ما رما هوات

الباب الاول - قواعد عمومية

(م) ۱ عدم دفع الاموال والعثور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة لحدادها بناء علی اللوائح والادامر والمنشورات يستوجب احرار الحجر مالکيية الاتي ذكرها علی الامتار والمحصولات والموجودات والمواشي الموجودة في العقار بل وعلى من العقار المستقة عليه تلك الاموال او العثور او الرسوم تنبذ للتراد والادامر المذكورين اعلاه (م) ۲ اذا كان الحجر علی المقتولات او العقارات مرمما توقيع في محل سكن احد الاحباب فلا يمكن احراره الا بعد اخطار القوسلانو المتني اليه ذلک الا حضي (م) ۳ علی سائر الاحوال لا يمكن ايقاف الحجر او البيع بسبب تنازعات تتعلق بالاموال او العثور او الرسوم المستقة مالم يدع المنازع المبلغ المنصود اعمال الحجر عليه او البيع لاحله

الباب الثاني - في حجز وبيع المقتولات

(م) ۴ توقيع الحجر علی الامتار والمحصولات والموجودات والمواشي لا يمكن احراره الا بعد مضي ثمانية ايام من تاريخ حصول التمسك بالبيع والامانة بالحجر الى صاحب العقار او الى الشخص الموجود فيه بها كانت صفة (م) ۵ تشمل ورقة التمسك والادار علی بان الدمار المطلوب عليه المال او العثور او الرسوم ومبالغ المبالغ المستقة وتعلن عن يد مندوب المديرية او المحافظة — صاحب العقار او من يجب عنه او من يكون موجودا في العقار يضع امضاءه او ختمه علی ورقة التمسك واذا توف او كان في غير امكانه وضع امضاءه او ختمه بحرفة المديرية او المحافظة بمصر شاهد من مشايخ البلدة او عزم وما يصحان او بمقتضى ورقة التمسك والامانة ثمانية ايام حصول الامتاع من وضع الامضاء او الختم (م) ۶ تعطى نسخة من ورقة التمسك والادار الى صاحب العقار او من يجب عنه او الموجود فيه وفي حالة حصول الامتاع من استلام تلك النسخة تعلق علی باب المحافظة او علی باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة وتعلقها يعتبر اعلانا مستوفيا (م) ۷ اذا مضت الثمانية ايام الحصة بورقة التمسك والادامر دون حصول دفع الاموال او العثور او الرسوم الى صراف الحاجة او الى سامور التمسك بتوقيع الحجر علی الامتار والمحصولات والمواشي (م) ۸ يتوقع الحجر بحرفة مندوب المديرية او المحافظة مصورا ما شاهد من مشايخ او غيرهم والمحصولات التي يجري حجرها تكال وناس او ترون علی حسب وعيها وعند اقتضاء نقل الي محل موثوق وتذكر هذه الاحداث من محضر الحجر — المبروعات والمواشي والمقتولات التي حجر يصير تعدادها وتبين اوصافها في محضر الحجر ثم تبين حارس علی الاشياء المحجور عليها — كل من مندوب المديرية او المحافظة والشاهدين والحارس يصح امضاءه او ختمه علی محضر الحجر وهو يشتمل علی بان اليوم الذي يحدد للبيع والحجة التي يحصل فيها البيع تمت ان البيع المذكور لا يمكن حصوله قبل مضي ثمانية ايام من تاريخ اعلان الحجر ولا بد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ المذكور — وتعطى نسخة المحضر مصدقا عليها من مندوب المديرية والمحافظة الى كل من الحارس وصاحب العقار او الموجود فيه او من يجب عنه ويذكر ذلک في محضر الحجر وفي حالة الامتاع من استلام تلك النسخة يذكر هذا الامتاع ايضا من المحضر المذكور — وعلى سائر الاحوال بعد مضي اربعة ايام مالاكبر من تاريخ اعلان الحجر تعلق نسخة من محضر الحجر علی باب ديوان المحافظة او باب ديوان المديرية وبان دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزمع احرار البيع فيه (م) ۹ في اليوم المحدد بشرع المديرية او المحافظة عن يد احد مندوبيها وبحضور ائتين من المشايخ او من العبد في بيع الاشياء المحجورة اما في محل توقيع الحجر او في السوق المجاور له — يحصل بيع المحصولات والمقتولات او المواشي المحجوزة بالمراد بالمناذاة لمن یرعی عليه آخر عطا — يستمر البيع لثلاثة ما يوازي قيمة المبيع بمقدار المبالغ المستقة وما يستحق لثلاثة ايام الشراء بالحاصل فيه البيع والمصاريف ايضا اذا اقتضى الحال — ويقرر بذلك محضر يذكر فيه سبب البيع وبان الاشياء المبيعة وحملتها وساعة افتتاح المراد وقوله ومقدار ثمن السبع واسم الراعی علی المراد

العشر على اصل النسخ المباع ، بشرط ان يودع المحسن من النسخ الذي يربح الاخذ به خلاف المصاريف وان يقدم بذلك كميلا ذا سيرة وعلى المديرية او المحافظة ان تعطي له صورة رسمية من اقراره (م) ١٨ في حالة إعادة البيع حسب حصول زيادة في النسخ يجب على المديرية او المحافظة ان تنشر محذرا عن ذلك مانع الطرق الميئة بالمادة الثانية عشرة وتاريخ المراء لا يمكن تحديده الا ليعاد اخذ ثمانية ايام اعتبارا من تاريخ آخر اعلان ينشر في الجرائد

(استمارة عن الاجراءات المتقضى اتباعها في حجز وبيع المقولات وفي حجز وبيع العقار تنفيذا للدكرينو الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ الموافق ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧)

* في حجز وبيع المقولات *

(استمارة مادة ٤ ومادة ٥)

(صورة ورقة التنبيه والاذار التي تعلن سواء كانت لاحد الاجانب او لاحد الرعايا في خصوص الاموال والعشور المطلوبة على الاطيان)

عن المطلوب لجهة الحكومة على فدان كذا الكائنة بناحية كذا التابعة لمديرية كذا المكلنة باسم فلان العلاني جميع ذلك وقدره فقط لا غير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة العلانية انا الواضع اسمي (او خني) فيه ادناه فلان العلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا لما سيدكر بعد وهو انني قد اعلنت فلانا العلاني حيث وجدته موجودا في الاطيان الميئة اعلاه بانه مطلوب الى جهة الحكومة لعابه شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما اليان اعلاه على الاطيان المذكورة ايضا اعلاه بناء على كشف المستغفات المذكورة المعطي من طرف مامور التحصيل في تاريخ سنة

وبوجب الكشف المذكور طلعت منه ان يدفع حالا ليدي او لصراف الناحية هذا المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد اندرته بانه اذا ما كان يسدده بعد ثمانية ايام من تاريخه فبناء على المادة السابعة من الدكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ بتوقيع المحز على المزروعات والمحصولات والامتنعة والمواثي الموجودة ضمن الاطيان المذكورة حتى يباع منها بالمزاد العمومي ما بقي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمته نسخة من هذا التنبيه والاذار ليد ووضعه اسمه (او خني) على هذا اثباتا بالاستلام

مندوب المديرية امضا (او خني) من يكون استلم النسخة (تنبيه) نسخة التي يصير تركها الى الشخص المعلة اليه يقتضي ان تكون حرقيا نظير الاصل الموضح اعلاه فقط عوصا عما ان يقال (سلمته نسخة من هذا) يقال (سلمته هذه النسخة) واذا كان الاعلان بمجملته انما يعطى لكل شخص نسخة لوحده ويذكر في الاصل وفي كل نسخة اسم كل من المعلن اليهم وجميعهم يقتضي ان يصحوا امضاء او اختتامهم على الاصل بالاستلام

(تابع استمارة مادة ٤ ومادة ٥)

(صورة ورقة التنبيه والاذار التي تعلن سواء كان لاحد الاحاسا او لاحد الرعايا في خصوص الرسوم المطلوبة على الاملاك) عن بيان المطلوب الى جهة الحكومة على منزل (او دكان او حلافة يكون توصيخ ذلك بحسب حالة الملك) الكائن بناحية كذا الناحية كذا تعلق فلان العلاني

..... جميع ذلك وقدره فقط لا غير في يوم كذا سنة كذا في البلدة العلانية انا الواضع اسمي (او خني) فيه ادناه فلان العلاني حيث انتدبت من قبل محافظ كذا لما سيدكر بعد وهو انني قد اعلنت فلانا العلاني حيث وجدته في الملك (او الاملاك) الميئة اعلاه (يكون توصيخ ذلك بحسب حالة الملك) بانه مطلوب الى جهة الحكومة لعابه شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما اليان اعلاه على الملك (او الاملاك) المذكورة اعلاه بناء على كشف المستغفات المذكورة المعطي من طرف مامور الدائرة البلدية في تاريخ سنة وبوجب الكشف المذكور طلعت منه ان يدفع حالا ليدي او لصراف الدائرة البلدية بانه هذا المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد اندرته بانه اذا ما كان يسدده بعد ثمانية ايام من تاريخه فبناء على المادة السابعة من الدكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ الموافق ١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧ بتوقيع المحز على الموجودات والمقتولات والامتنعة الموجودة في الملك (او الاملاك) المذكورة حتى يباع منها بالمزاد العمومي ما بقي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمته نسخة من هذا المحضر ليد ووضعه اسمه (او خني) على هذا اثباتا بالاستلام

مندوب امضا (او خني) من يكون المحافظة استلم النسخة

(استمارة مادة ٢)

(صورة ما يتحرر من مندوب المديرية او المحافظة الى القناصل او الى وكلائهم بالاخطار عن توقيع حمز مزع اجراؤه في محل سكن احد الاجانب)

جناب حصرة

حيث مستحق لجهة الحكومة مبلغ قدره كذا (اموال او عشور او رسوم) على العقار الفلاني (بين العقار المطلوب عليه المال او العشور او الرسوم) وتوجه الى فلان العلاني الواضع اليد على العقار المذكور التنبيهات اللازمة للحصول على المبلغ المذكور وما كان يسدده فمقتضى الحال توقيع حمز في محل سكنه يوم كذا الساعة كذا فلزم تحرير لحضرتكم تنفيذا للمادة الثانية من الدكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ بالاخطار سنة مندوب مديرية كذا او محافظة كذا

(تنبيه) هذا الاخطار لا يتحرر الى القنصلات او وكلائهم الا في حالة توقيع حمز في نفس محل سكن الاجنبي اما اذا كان المحز مراداً توقيع في جهة غير محل سكنه فيشرع بالمحز بدون ما انه يصير اخطار القنصلات

(تنبيه) محل سكن الاجنبي الغير حائز اجراء التحز عليه بدون حضور مندوب من القنصلات وحسب ما نص بالمادة الثانية من الدكرينو المؤرخ في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ هو عن المحل الذي يكون معنا لسكنه فقط مع مشتملاته التي هي حوش المنزل وجيئته وما يكون داخلا ضمن السور المحيط بالمنزل بدون اتصال بما فيه محلات سكن خدمة المنزل المعبدين بخدمة المنزل خصوصي بخلاف خدمة الزراعة وما عدا ذلك لا يعتبر محل السكن

ملحوظات

بانه مطلوب الى جهة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما البيان اعلاه على الاطيان المذكورة (او العقار المذكور ايضاً) بناء على كشف المستحقات المذكورة المعطى من طرف مامور التصصيل بتاريخ كذا (او من طرف مامور الدائرة البلدية) طلبت منه ان يدفع حالاً ليدى او لصراف الساحة (او لصراف الدائرة البلدية) هذا المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد ائتمرت بانه اذا ما كان يسدده بعد مضي ثمانية ايام من تاريخه فبناءً على المادة السابعة من الذكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ٨٠ الموافق ١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧ يتوقع الحجر على المزروعات والمحصولات والامتنع والمواثني الموجودة ضمن الاطيان المذكورة (او العقار المذكور) حتى يباع منها بالمزاد العمومي ما يفي لسداد المبلغ المذكور ولما رغبت تسليبه نسخة من هذا فامتنع عن استلامها لسبب (يذكر ذلك السبب منها كان) فخرى تعليق النسخة على باب المديرية ونسخة ثانية ايضاً على باب دار شيخ اللثة (او باب المحافظة) امضاء (او ختم) مندوب المديرية

(تنبيه) في حالة اعلان ورقة التنبيه والانتذار عن يد مندوب المحافظة لرسم تكون مستحقة على عقار داخل ضمن دائرة المحافظة وحصل امتناع من استلام النسخة فيمكنه بتعلق النسخة المذكورة على باب المحافظة فقط

(استمارة مادة ٧ ومادة ٨)

صورة محضر المحر الذي يجري توقيعه في محل سكن واحد الاجاب حيث يكون اعلمت له ورقة التنبيه بالدفع والاشار بالحجز ولم يكن مدد ماعليه بعد فوات الناية ايام المحددة بورقة التنبيه بحضور مندوب من طرف القونسلاتو المنتهي اليه ذلك الاجبي (تنبيه) الثمانية ايام المحددة يقتضي ان تكون كوا مل اغني لم يحتمس من ضمنها يوم اعلان التنبيه والانتذار ولا يوم احراء الحجر

في يوم كذا سنة كذا في اللثة العلانية اما الواضع اسمي (او حتمي) ادناه حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو انه بناءً على الاعلان بالدفع والانتذار بالحجز الذي اعلن الى ملان اللاني بتاريخ كذا عن يد فلان اللاني مندوب المديرية (او المحافظة) بان يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال او الرسوم المستحقة لجهة الحكومة لغاية شهر كذا على (بين العقار المستحق عليه تلك الاموال او الرسوم) وبناءً على الاحطار الصادر من المندوب اللاني بتاريخ كذا الى القونسلاتو اللاني عن احراء الحجر الاتي ذكره وبمحضور فلان اللاني الذي حضر مدوياً من طرف القونسلاتو اللاني ليكون حاضراً بالحجز وفلان وفلان مشايخ او غيرهم (يذكر صاعتهم وسكهم) الذي حري تكليفها ليكونا شاهدين على ما في ذلك المحضر قد كررت التنبيه على فلان اللاني بان يدفع ليدى المبلغ المرقوم اعلاه حالاً ماذا ولا ساشرع حالاً عن يدي ويحضور من ذكروا اعلاه يحجز كافة الموجودات المنقولة الموجودة من العقار المستحقة عليه تلك الرسوم (او الاموال او العثور) ولما لم يدفع قد شرعت بالنقل بحجز

(تابع استمارة مادة ٤ ومادة ٥)

(صورة ورقة التنبيه والانتذار التي تعلن سواء كان لاحد من الاجانب او لاحد من الرعايا في حالة الامتناع عن وضع الختم او الامضاء سواء كان لسبب عدم وجود ختم او لاسبب سبب كان)

عن بيان المطلوب لجهة الحكومة على قدن كذا الكائنين بناحية كذا التابعة لمديرية كذا المكلفة باسم فلان اللاني

جميع ذلك وقدره كذا لاغير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة اللانية انا الواضع اسمي (او حتمي) فيه ادناه فلان اللاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا لما سيذكر بعد وهو اني قد اعلنت فلانا اللاني حيث وجدته موجوداً في الاطيان المبينة اعلاه بانه مطلوب الى جهة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما البيان اعلاه على الاطيان المذكورة ايضاً اعلاه بناءً على كشف المستحقات المعطى من طرف مامور التصصيل في تاريخ كذا سنة كذا وبموجب الكشف المذكور طلبت منه ان يدفع حالاً ليدى او الى صراف الساحة هذا المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد ائتمرت بانه اذا ما كان يسدده بعد مضي ثمانية ايام من تاريخه فبناءً على المادة السابعة من الذكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ الموافق ١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧ يتوقع الحجر على المزروعات والمحصولات والامتنع والمواثني الموجودة ضمن الاطيان المذكورة حتى يباع منها بالمزاد العمومي ما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمته نسخة من هذا المحضر ليدى ولما امتنع عن وضع امضائه (او ختمه) لسبب كذا (يذكر سبب الامتناع) على هذا تنبيهاً لاستلامه النسخة المذكورة قد دعوت ملاً ٢ وفلاناً (مشايخ او غيرهم) ليشهدا على حصول التنبيه وامتناعه عن وضع امضائه (او ختمه) كما توضح وكل منها قد وضع ختمه (او امضاءه) على هذا وعلى النسخة التي تسلمت الى ملان اللاني المذكور محرراً في

امضاء (او ختم) امضاء (او ختم) امضاء (او ختم)
مندوب المديرية احد الشهود ثانيها

(استمارة مادة ٦)

(صورة ورقة التنبيه والانتذار التي تعلن سواء كان لاحد من الاجانب او لاحد من الرعايا ويحصل منه امتناع عن استلام النسخة)

عن بيان المطلوب الى جهة الحكومة على قدن كذا الكائنين بناحية كذا التابعة لمديرية كذا المكلفة باسم فلان اللاني (او على العقار اللاني الكائن بالجهة اللانية سواء كان متزلاً او دكاناً الخ)

جميع ذلك وقدره كذا لاغير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة اللانية انا الواضع اسمي (او حتمي) فيه ادناه فلان اللاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو اني قد اعلنت فلان اللاني حيث وجدته موجوداً في الاطيان المبينة اعلاه (او في العقار

الموجودات الآتية التي وجدت في ولا كذا وني كذا (الى
غير ما يوجد بين تفصيلا) — وحيث من ضمن الاشياء
المذكورة الصنف الفلاني والصنف الفلاني فهذا جرى كيله او
مقاسه لو وزنه (على حسب نوعه) وبلغ ما هو كذا اردب
وما هو كذا متروما هو كذا قنطار او رطل الخ
ومن ضمنها ايضا الاشياء الفلانية والفلانية تراهى اوفقية نقلها
الى الجهة الفلانية ووضعها فيها وجرى نقلها فيها تم تعيين
فلان الفلاني حارسا دلى جميع ذلك (١) تحت مسؤوليته
بشرط انه ملزوم في أي وقت كان انه يقدم عند الطلب
كلا من الاشياء المحجوزة على حالتها وان يحفظ عليها من
كل صور واتلاف تحت مسؤوليته وعلى ذلك تحرر هذا
المحضر وجرى امضاه (او ختمه) من الشاهدين ومن الحارس
ومني ومن مندوب القونسلاتو وتحدد فيه انه يوم البيع للاشياء
المحجوزة بقدر ما يفي المستحقات المبرية يكون في اليوم الفلاني
الساعة الفلانية في السوق الفلاني (٢) — وقد تسلم نسخة
من هذا المحضر الى الحارس (٣) والى فلان الفلاني الذي
وجدته في محل المحجز وهو ايضا وضع امضاه (او ختمه) فيه
(تنبيه) في حالة الامتناع من الاستلام او الختم لا لزوم لاستحضار
شاهدين خلاف اللذين حصرا المحجز (تنبيه) اذا حصل احطار
للقونسلاتو عن المحجز وما حضر مندوب من طرفها يوم المحجز
ولا يمكن اجراءه حيث يغير وجود مندوب القونسلاتو لا يصح
الدخول في محل سكن الاجنبي اما وقتها يصير احطار المالية
عن غيبة مندوب القونسلاتو المذكور اما اذا كان المحجز
المرجع اجراءه هو في غير محل سكن الاجنبي كما تقدم الذكر
فشرع في اجرائه حتى بدون احطار القونسلاتو عنه (صورة
محضر المحجز الذي يجري توقيعه في محل سكن أحد الرعايا او
في ادياه او في غير محل سكنه او في غير محل سكن احد الاجانب
حيث تكون باعست اليه ورقة التنبيه بالدفع والاذار بالمحجز ولم يكن
مدد ما عليه بعد فوات اتمية ايام المدة بورقة التنبيه والاذار

تنبيه

عدد ما يكون توقيع المحجز في غير محل سكن الاجنبي فلا يصح
اختار القونسلاتو — في يوم كذا سنة كذا الساعة كذا في
البلدة الفلانية بالواقع اسمي (او ختم) به ادياه فلان الفلاني
حيث انتدبت من قبل مديرية كذا او محافظة كذا لما سيذكر
بعد وهو انه ساء على الاعلان بالدفع والاذار بالمحجز الذي
اعان الى فلان الفلاني تاريخ كذا عن يد فلان الفلاني مندوب
المديرية (او المحافظة) بان يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال او
الرسوم المستحقة لجهة الحكومة لغاية شهر كذا على (بين
العقار المستحقة عليه تلك الاموال او الرسوم) وبحضور شاهدين

(١) اذا كانت الاشياء المحجوزة في حيز من حيزين فيتمتع حارسا
محضرا على كل حيزه ومن ذلك في المحضر

(٢) يوم البيع يعني ان يكون عدد مبيع عامة امام كواهل من تاريخ
اعلان المحجز شرط ان لا يتجاوز يوم البيع المذكور خمسة عشر يوما من
تاريخ الاعلان المذكور فيكون ذلك اليوم الحادي او الثاني
عشر من تاريخ محضر المحجز

(٣) اذا كان المصنف للوزارة رائدا عن امر واحد فيعطى لكل من
الحارس نسخة ويذكر ذلك في متن المحضر

وهو فلان وفلان مشايخ او غيرهم (يذكر صناعتهم وسكنهم)
الذي جرى تكليفها ليكونا شاهدين على ما في ذلك المحضر
قد كبرت التنبيه على فلان الفلاني بان يدفع حالا ليدي او الى
صراف الناحية (او الى صراف الدائرة البلدية) المبلغ المرفوع
اعلاه ماذا والا بشرع حاله عن يدي وبحضر من ذكر واعلاه
بمحجز كافة الموجودات المنقولة الموجودة ضمن العقار
المستحقة عليه تلك الرسوم او الاموال او العشور ولما لم يدفع
قد شرعت بالنقل بمحجز الموجودات الآتية التي وجدت في
اولا كذا وثانيا كذا (الخ ما يوجد بين تفصيلا) وحيث من
ضمن الاشياء المذكورة الصنف الفلاني فهذا جرى كيله او
او مقاسه او وزنه (على حسب نوعه) وبلغ ما هو كذا اردب
وما هو كذا متروما هو كذا قنطار او رطل — ومن ضمنها
ايضا الاشياء الفلانية والفلانية تراهى اوفقية نقلها ووضعها
في الجهة الفلانية وجرى نقلها فيها ثم عين فلان الفلاني حارسا
على جميع ذلك (١) تحت مسؤوليته بشرط انه ملزم في أي وقت
كان ان يقدم عند الطلب كلا من الاشياء المحجوزة على حالتها
وان يحافظ عليها من كل ضرر واتلاف تحت مسؤوليته —
وتلى ذلك تحرر هذا المحضر وجرى امضاه (او ختمه) من
الشاهدين ومن الحارس ومني وتحدد فيه ان يوم البيع للاشياء
المحجوزة بقدر ما يفي المستحقات المبرية يكون في اليوم الفلاني
الساعة الفلانية في الجهة الفلانية او في السوق الفلاني (بحسب
ما تقتضيه الاحوال) (٢) وقد تسلم نسخة من هذا المحضر الى
الحارس (٣) والى فلان الفلاني الذي وجدته في محل المحجز وهو
ايضا وضع امضاه (او ختمه) فيه (تنبيه) في حالة الامتناع
من وضع الامضاه (او الختم) او استلام النسخة من قبل المعلن
له فتذكر في محضر المحجز العبارة التي سبق ذكرها في ورقة
التنبيه والاذار عندما يحصل توقيف في امضاه (او ختم)
الورقة المذكورة او الامتناع عن استلامها (تنبيه) وفي
حالة الامتناع من الاستلام (او الختم) لا لزوم لاستحضار
شاهدين خلاف اللذين حصرا المحجز

(صورة محضر تحرر عند ما يكون القصد توقيف محجز)

على المنقولات ويتوجه المندوب ولم يحدث شيئا بمحجزه)

في يوم كذا سنة كذا بالبلدة الفلانية بالواقع اسمي (او ختم) فيه
ادناه حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او من محافظة
كذا) لما سيذكر بعد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع
والاذار بالمحجز الذي اعان الى فلان الفلاني تاريخ كذا عن
يد فلان الفلاني مندوب المديرية (او المحافظة) بانه يدفع مبلغ
كذا قيمة الاموال او العشور او الرسوم المستحقة لجهة الحكومة

(١) اذا كانت الاشياء المحجوزة في حيزين متعززين فيوضع حارس
مخصص على كل حيزه ومن ذلك في المحضر

(٢) يوم البيع يعني ان يكون عدد مبيع عامة امام كواهل من تاريخ
اعلان المحجز شرط ان لا يتجاوز يوم البيع المذكور خمسة عشر يوما من
تاريخ الاعلان المذكور فيتمتع ان يكون ذلك اليوم الحادي او الثاني
عشر من تاريخ محضر المحجز

(٣) اذا كان المصنف للوزارة رائدا عن امر واحد فيعطى لكل حارس
نسخة ويذكر ذلك في متن المحضر وكل حارس يضع امضاه (او ختمه)
على محضر المحجز

ملحوظات

تحت ختمه (او امضائه) العبارة الآتية — جرى استخراج هذه النسخة في يوم كذا سنة كذا من الاصل لاجل تعليقها في (تذكر الجهة التي يصير تعليقها فيها) استمارة مادة (٩) — صورة محضر البيع بحضور الشخص المعجوز عليه وفي حالة ما ان الشيء المعجوز يباع جزء منه يفي بالمطلوب بجهة المحكمة)

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجر الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على (مزرعات او منقولات او مواشي) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المعجوزة ضمن محضر الحجر الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة التاسعة من الذكر يتو الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ انا الواضع اسمي فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة) كذا لما سيذكر بعد قد توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبتني فلان وفلان مشايخ (او عمد) كلتفا ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حال وصولي وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقربني وقت حجزها انه صاحبها وطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المعجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له حسب البيان الواضح في محضر الحجر السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدتها بتماها على حسب ما تسلمت له (اذا نقص او حصل عوارلشي منها فيبين ذلك) (اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المعجوزة الى سوق مجاور يقال) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغا قدره كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالمزاد بالمناذاة ورسا الشيء الفلاني على فلان الفلاني بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقدا وعدا والشيء الفلاني رسا على فلان الفلاني بمبلغ كذا الخ ولما بلغ قدر ما جرى بيعه كذا قرش قيمة المستحقات الميرية ومصاريف النقل فجرى الافراج عن الاشياء الباقية وتسلمت الى فلان الفلاني المذكور اعلاه وهو مع جميع من ذكر وامن الحارس والشاهدين

لغاية شهر كذا (بين العقار المستحقة عليه تلك الاموال او العشور او الرسوم) وبحضور شاهدين وهما فلان وفلان مشايخ او غيرهم (يذكر صناعتهم وسكنهم) الذي جرى تكليفها ليكونا شاهدين على ما في ذلك المحضر قد كررت التنبيه على فلان الفلاني بانه يدفع حالا ليدي او الى صراف الناحية (او الى صراف الدائرة البلدية) المبلغ المرقوم اعلاه حالا ماذا والا يشرع حالا عن يدي وبحضور من ذكروا اعلاه بحجز كافة الموجودات المنقولة الموجودة ضمن العقار المستحقة عليه تلك الاموال (او العشور او الرسوم) ولما لم يدفع ورغبت ان اجري الحجر حسبما ذكر فا وجدت شيئا احجزه وعلى ذلك تحرر هذا المحضر وجرى امضاه (او ختمه) من الشاهدين المذكورين ومني ومن فلان الفلاني الذي وجدته وسلمت له نسخة منه (تنبيه) وفي حالة الامتناع من وضع الختم (او الامضاء) او استلام النسخة يتبع ما سبق توضيحه في اعلان ورقة التنبيه والالذار بحجز المنقولات

(في كيفية تعليق محاضر الحجر)

(تنبيه) بعد تحرير محضر الحجر وتسليم ما يقتضي من النسخ من المحضر المذكور كما تبين فلا يقتضي استخراج نسخة من محضر الحجر المذكور وتعليقها على باب المحافظة ونسخة في نقطة ظاهرة من الموضع المزعم اجراء البيع فيه اذا كان جرى الحجر بمعرفة مندوب المحافظة واما اذا حصل الحجر بمعرفة مندوب المديرية تعلق نسخة من المحضر على باب المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزعم اجراء البيع فيه وينبغي ان المدة التي يكون تم فيها تعليق النسخ بالكيفية المذكورة لا تتجاوز اربعة ايام من تاريخ محضر الحجر وتبيننا لتعليق النسخ بالكيفية الموضحة يقتضي ان مندوب المديرية في ذيل محضر الحجر الاصلي يذكر تحت ختمه (او امضائه) العبارة الآتية — في يوم كذا سنة كذا صار استخراج (قدر كذا نسخ من هذا) وجرى تعليق نسخة على باب المديرية او المحافظة ونسخة على باب دار شيخ البلدة ونسخة في النقطة الفلانية من الجهة المزعم اجراء البيع فيها وفي ذيل كل من النسخ التي يجري تعليقها بحجر المندوب

والراسي عليهم المزداد وضعوا امضاهم (او اختامهم) معي على هذا وتمت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية

(صورة محضر البيع في حال غياب الشخص المحجوز عليه وفي حالة ما ان الشيء المحجوز يباع جزء منه يفي بالمطلوب بجهة المحكمة)

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجر الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على (مزروعات او منقولات او مواشي) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجر الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة التاسعة من الذكر يتو الصادر في ٢٥ مارس سنة ٨٠ انا الواضع اسمي فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا او محافظة كذا لما سيذكر بعد وهواني قد توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبتني فلان الفلاني مشايخ او عمد كلفتها ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهوانه في حال وصولي ما وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقرني وقت الحجز انه صاحب الاشياء المحجوزة (او انه اجاب عن صاحبها) ففي غيبته طلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة انه يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له حسب البيان الواضح في محضر الحجر السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدت بتمامها على حسب ما تسلمت له (اذا نقص او حصل عوار لشيء منها فيبين ذلك) (اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال) صار نقل الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغا قدره كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالمزاد بالمناداة ورسا الشيء الفلاني على فلان الفلاني بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقدا وعدا والشيء الفلاني رسا على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى اخره ولا بلغ قدر ما جرى بيعه كذا قيمة المستحقات الميرية ومصاريف النقل جرى رفع الحجر عن الاشياء الباقية ولكن نظرا

لغيبه صاحبها او من كان متصرا فيها وقت الحجر فابقيتها في عهدة الحارس المذكور وتحت مسئوليته لبسها الى صاحبها المذكور عند طلبها منه فالحارس المذكور مع جميع من ذكروا ومن التهود والراسي عليهم المزداد وضعوا امضاهم او اختامهم على هذا وتمت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية (صورة محضر البيع بحضور صاحب الاشياء المحجوزة وبيع كافتها ووقاف المستحقات من ثمنها بدون نقص او زيادة) في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجر الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على (مزروعات او منقولات او مواشي) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجر الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة التاسعة من الذكر يتو الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ انا الواضع اسمي (او ختي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهواني قد توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبتني فلان وفلان مشايخ (او عمد) كلفتها ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حالة وصولي وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقرني وقت حجزها بانه صاحبها (او انه اجاب عن صاحبها) وطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له حسب البيان الواضح في محضر الحجر السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدتها بتمامها على حسب ما تسلمت اليه (اذا نقص او حصل عوار لشيء منها فيبين ذلك) (اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغ كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالمزاد بالمناداة ورسا الشيء الفلاني على فلان الفلاني بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقدا وعدا والشيء الفلاني رسا على فلان

ملفوظات

لم يتبقى شيء يباع وما تحصل من البيع مبلغ كذا فيكون الباقي كذا فقد حررنا هذا بذلك وصار امضاءه (او ختمه) من الحارس ومن الشهود والراسي عليهم المزاو وتمت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية

صورة محضر البيع اذا كان البيع يستمر لايام متوالية
في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجز الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على (مزروعات او منقولات او مواشي) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجز الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة التاسعة من الدكرينو الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ انا الواضع اسمي (او ختمتي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو اني توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبتني فلان وفلان مشايخي (او عمدا) كلفتهما ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حال وصولي (يتوضح عنم يكون موجودا ان كان صاحب الاشياء المحجوزة او من يجب عنه ثم يقال) فطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له على حسب البيان الواضح في محضر الحجز السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدت بتمامها على حسب ما تسلمت له (اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغا قدره كذا تم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالمزاو ورسا الشيء الفلاني منها على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى آخره وبلغ جميع المباع في هذا اليوم مبلغ كذا قرش وحيث قد اتى الليل وما عاد ممكنا استمرار البيع فجرى تأخيرها الى يوم كذا الساعة كذا تم جرى نقل هذا المحضر وختمه (او امضاه) من الحاصرين (ونجى اليوم المذكور يقال في آخر

الفلاني بمبلغ كذا الى آخره وحيث بلغ ثمن كافة الاشياء المباعة مبلغ كذا قرش وهو قيمة المطلوب للميري على العقار الفلاني فجرى تحرير هذا اثباتا لذلك وامضاءه (او ختمه) من الحاصرين ومن الراسي عليهم المزاو وتمت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية

(صورة محضر البيع في حالة حضور او غياب صاحب الاشياء المحجوزة عند عدم الرضاء)

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجز الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على (مزروعات او منقولات او مواشي) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجز الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة ٩ من الدكرينو الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ انا الواضع اسمي فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو اني توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبتني فلان وفلان مشايخي (او عمدا) كلفتهما ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي انه في حال وصولي (ان كان موجودا صاحب الاشياء او من يجب عنه يقال) وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقرني وقت حجزها بانه صاحبها (او انه اجاب عن صاحبها) (وان كان صاحب الاشياء غير موجود لا هو ولا من يجب عنه يقال) ما وجدت فلان الفلاني الذي كان اقرني وقت الحجز بانه صاحب الاشياء المحجوزة او انه اجاب عن صاحبها فقي غيابه طلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له على حسب البيان الواضح في محضر الحجز السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدت بتمامها على حسب ما تسلمت له (ان نقص او حصل عوار لشيء منها فيبين ذلك) (اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغا قدره كذا وحيث

كتابة المحضر) بناء على تاخير البيع الى هذا اليوم الذي هو يوم كذا الساعة كذا جرى افتتاح البيع استمراره بالكيفية الآتية وهي ان الشي الفلاني رسا على فلان بمبلغ كذا جرى تحميله منه على الفور نقدا وعدا والشي الفلاني رسا على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى آخره وبالمبلغ قدر ما جرى بيعه كذا قرش قيمة المستحقات المبرية ومصاريف النقل جرى رفع الحجر عن الاشياء الباقية (هذا لا يذكر الا اذا كان باقيا شي من الاشياء المحجوزة اما اذا كانت الاشياء المحجوزة لم يتبق منها شي يباع بعد سداد المستحقات فيتوضح ما يناسب ذلك بحسب ما تدل عليه وقائع الاحوال) وتسلمت الى فلان الفلاني المذكور اعلاه (هذا لا يذكر الا اذا كان صاحب الاشياء او من يجيب عنه حاضرا اما اذا كان غائبا فيتوضح ما يفيد تسليمها الى الخارس وهو جميع من ذكروا اعلاه من الشهود والراسي عليهم المزاد وضعوا امضاءهم (او اختتامهم) على هذا وتمت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية

❖ في حجز وبيع العقار ❖

(استمارة مادة ١٠)

(تنبيه) متوج اعلان تنبيه بحجز العقار ما لم يكن جرى اولا حجز الاشياء المنقولة او انه لم يوجد اشياء منقولة يحجزها ويبيعها

(صورة ورقة التنبيه بالدفع والانذار بحجز العقار التي تسلم الى نفس شخص صاحب الاطيان او الملك المراد حجزه)

عن المطلوب لمجبة الحكومة على فدن كذا خراجي (او عشوري) كائنة بتاحية كذا تابعة لمديرية كذا مكلفة باسم فلان الفلاني (او على المنزل الفلاني) الكائن بشارع كذا بالبلدة الفلانية (او على الدكان او الوكالة او الشونة الخ)

يستتر من ذلك قيمة ما تحصل من بيع المحصولات او المراثي او المنقولات الذي جرى بيعها بالمزاد العمومي بموجب محضر رقم كذا

بماقي

..... فقط وقدره كذا لاغير

في يوم كذا سنة كذا بالبلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او خنثي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو انني اعلنت فلان الفلاني المعروف لدى الحكومة بانه صاحب الاطيان الميئة اعلاه حيث انها مكلفة باسمه (او المنزل او الدكان الخ) حيث انه مقيد باسمه في الدائرة البلدية (بانه مطلوب على الاطيان المذكورة او على المذكورة او الدكان المذكور) لمجبة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه باقي عليها (او عليه) من بعد استبعاد قيمة ما تحصل من ثمن المحصولات او المراثي او المنقولات السابق حجزها بتاريخ كذا وبيعها بتاريخ كذا وطلبت من فلان الفلاني المذكور في شخص فلان الفلاني الذي وجدته موجودا في الاطيان او في المنزل بانه اذا ما كان يسدد في ظرف شهر واحد من تاريخه المبلغ المرقوم اعلاه فبناء على المادة الحادية عشر من الدكر

المنزل (او الدكان) المذكور لمجبة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه باقي عليها (او عليه) من بعد استبعاد قيمة ما تحصل من ثمن المحصولات او المراثي او المنقولات السابق حجزها بتاريخ كذا وبيعها بتاريخ كذا وطلبت من فلان الفلاني المذكور اعلاه ان يدفع حالا ليدي هذا المبلغ الباقي او لصراف الناحية (او الى صراف الدائرة البلدية) ولما لم يتم بدفعه اندرته بانه اذا ما كان يسدده في ظرف شهر واحد من تاريخه فبناء على المادة الحادية عشر من الدكر جو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ يتوجب الحجر على الاطيان او الاملاك الميئة اعلاه وبيعها منها بالمزاد العمومي بما بقي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمت الى فلان الفلاني المذكور نسخة من هذا التنبيه والانذار ليك ووضع اسمه (او خنثي) على هذا اثباتا للاستلام

امضا (او خنثي) امضا (او خنثي) مندوب المديرية المسلم (او المحافظة)

(تنبيه) في حالة الامتناع من وضع الامضا او الختم او استلام النسخة بعمل حسب ما توضح في كنية اعلان ورقة التنبيه والانذار بحجز المنقولات عند الامتناع من وضع الاسم او الختم عليها والامتناع عن استلامها

(صورة ورقة التنبيه بالدفع والانذار بحجز العقار التي تسلم الى غير صاحب الاطيان او الملك لسبب عدم وجود صاحبها)

عن المطلوب لمجبة الحكومة على فدن كذا خراجي (او عشوري) كائنة بتاحية كذا تابعة لمديرية كذا مكلفة باسم فلان الفلاني (او على المنزل الفلاني) الكائن بشارع كذا بالبلدة الفلانية (او على الدكان او الوكالة او الشونة الخ)

يستتر من ذلك قيمة ما تحصل من بيع المحصولات او المراثي او المنقولات التي جرى بيعها بالمزاد العمومي بموجب محضر رقم كذا

بماقي

..... فقط وقدره كذا لاغير

في يوم كذا سنة كذا بالبلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او خنثي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو انني اعلنت فلان الفلاني المعروف لدى الحكومة بانه صاحب الاطيان الميئة اعلاه حيث انها مكلفة باسمه (او المنزل او الدكان الخ) حيث انه مقيد باسمه في الدائرة البلدية (بانه مطلوب على الاطيان المذكورة او المنزل او الدكان المذكور) لمجبة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه باقي عليها (او عليه) من بعد استبعاد قيمة ما تحصل من ثمن المحصولات او المراثي او المنقولات السابق حجزها بتاريخ كذا وبيعها بتاريخ كذا وطلبت من فلان الفلاني المذكور في شخص فلان الفلاني الذي وجدته موجودا في الاطيان او في المنزل بانه اذا ما كان يسدد في ظرف شهر واحد من تاريخه المبلغ المرقوم اعلاه فبناء على المادة الحادية عشر من الدكر

ملحوظات

حيث ذلك لا يذكر الا في حالة عدم وجود صاحب الاشياء المراد حجزها فليعلم
(تنبيه) اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين او اكثر يعلن لكل مالك منهم نسخة من المحضر

(استارة مادة ١١)

(صورة محضر الحجر الذي يجري توقيعه على الاطيان)

(تنبيه) اجراء الحجر لا ينبغي حصوله الا بعد فوات الثلاثين يوماً التي تمضي من تاريخ الانذار بحيث لا يتأخر زيادة عن اربعين يوماً من يوم تاريخ الانذار فاذا عمل الحجر قبل مضي الثلاثين يوماً يكون لاغياً كذلك اذا عمل بعد مضي الاربعين يوماً يكون لاغياً ايضاً ويستوجب الحال لتكرار التنبيه والانذار محذراً من الاقتضاء مراعاة ذلك

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بالواضح اسمي (او ختمتي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث اتدبت من قبل مديرية كذا لما سيذكر بعد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع والانذار بالحجز العقاري الذي اعلن الى فلان الفلاني (بذكر اسم ولقب صاحب الاطيان ولو يكون تسلم الانذار الى الشخص الذي وجد في الاطيان) بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني بانه يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال او العشور المسخقة لمصلحة الحكومة لغاية شهر كذا على (بيوت العقار او الرسوم المسخقة على تلك العقار) وبمصور فلان وفلان كلاهما عمد من الجهة الفلانية وفلان الفلاني مساح قد كترت التنبيه على فلان الفلاني (بذكر اسم واقب صاحب الشيء المسخق عليه المبلغ) بان يدفع ليدى المبلغ المرقوم اعلاه حالا ماذا والا سيشرع حالا عن يدي وبمصور من ذكروا اعلاه بحجز الاطيان المطلوب عليها المسخقات البادي ذكرها ولما لم يدفع قد شرعت بالفعل بحجزها وفي كذا البيان الاتي (بين الاطيان ومساحتها وحدودها بياناً مفصلاً مع ما يوجد فيها من الابنية) وباختيار هذه الاطيان بمعرفة العمدة والمساح المذكورين اعلاه جرى تنبيهها بمبلغ كذا الفدان وعلى ذلك قد تحرر هذا المحضر معلناً به حجز الاطيان المذكورة حتى يصير يمعها في جلسة المزايعة التي سيجري انعقادها بالمديرية بناء على المادة الثالثة عشر من الذكرين والرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وجرى امضاؤه (او ختمه من العمدة والمساح ومنى وقد اعلنت منه نسخة الى فلان الفلاني المعروف لدى المصلحة انه صاحب الاطيان المذكورة وهو وضع اسمه (او ختمه) ايضاً على هذا بالاستلام (واذا ما وجد صاحب الاطيان المعروف لدى المصلحة يقال انه صار اعلان النسخة له في شخص فلان الفلاني الذي يوجد في الاطيان وقت الحجر الخ)

(تنبيه) اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين او اكثر يعلن لكل منهم نسخة من المحضر

(تنبيه) في حالة الامتناع من وضع الاسم او الختم او الاستلام النسخة يتبع ما سبق تقريره في هذا النوع بدون لزوم لاستحضار شهود لان وجود العمدة يعني عن ذلك

الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ يتوقع الحجر على الاطيان (او المنزل او الدكان) المين اعلاه المطلوب عليها (او عليه) المبلغ الموضح اعلاه ويبيع منها بالمزاد العمومي بقدر ما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمت الى فلان الفلاني في شخص فلان الفلاني الذي خاطبته نسخة من هذا التنبيه والانذار ووضع اسمه (او ختمه) على هذا اثباتاً بالاستلام

(تنبيه) في حالة الامتناع من وضع الامضا (او الختم او الاستلام) يعمل كما سبق التوضيح

(تنبيه) اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين او اكثر يعلن لكل منهم نسخة من المحضر

(صورة ورقة التنبيه والانذار التي تعلن في حالة عدم سبق حجز ابيع اشياء منقولة محصولات او خلافتها)

عن المطلوب بمجهة الحكومة على فدان كذا عراجي (او عشوري) كاتبة بتاحية كذا تابعة لمديرية كذا مكنته باسم فلان الفلاني (او على المنزل الفلاني) الكائن بشارع كذا بالبلدة الفلانية (او على الدكان او الوكالة او الشون الخ) فقط وقدره مبلغ كذا لا غير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضح اسمي (او ختمتي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث اتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو انني قد اعلنت فلان الفلاني المعروف لدى الحكومة بانه صاحب الاطيان المينة اعلاه اذ انها مكنته باسمه (او المنزل) بانه مطلوب عليها (او عليه) لمصلحة الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المين اعلاه وحيث ما امكن توقيع حجز على اشياء منقولة (مصولات او غيرها) لاجل بيعها وسداد المسخقات المبرية من ثمنها اذ ما وجد شيء جرى توقيع الحجر عليه ضمن الاطيان المذكورة (او المنزل المذكور) كما منضج ذلك من المحضر الرقم كذا الذي جرى تحريره بمعرفة فلان الفلاني مندوب المديرية (او المحافظة) فطلبت من فلان الفلاني المذكور اعلاه (اذا وجد) واذا لم يوجد يخاطب الشخص الذي يوجد فيقال (في شخص فلان الفلاني الذي وجدته موجوداً في الاطيان) (او في المنزل) ان يدفع حالا ليدى هذا المبلغ الباقي ولما لم يتم بدفعه قد انذرت بانه اذا ما كان بسدده في ظرف شهر واحد من تاريخه فبناءً على المادة المحادية عشر من الذكرين والرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ يتوقع الحجر على الاطيان (او المنزل) المين اعلاه المطلوب عليها (او عليه) المبلغ الموضح اعلاه حتى يباع منها بالمزاد العمومي بقدر ما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمت الى فلان الفلاني المذكور اولا في شخص فلان الفلاني المذكور ثانياً نسخة من هذا التنبيه والانذار ليك ووضع اسمه (او ختمه) على هذا اثباتاً بالاستلام

امضا (او ختم) المستلم امضا (او ختم) نائباً ومندوباً بالمديرية (تنبيه) اذا وجد الشخص الاول الذي هو صاحب الاشياء المراد حجزها فيتم تسليم له النسخة وفي هذه الحالة لا يقال سلمت الى فلان الفلاني المذكور ولا في شخص فلان الفلاني المذكور ثانياً

(صورة محضر المحجز الذي يجري توقيعه على الاماكن)

(تنبيه يراجع التنبيه السابق)

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او غنمي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث اتدبت من قبل محافظة كذا لما سيذكر بعد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع والاذار بالمحجز العقاري الذي اعلن الى فلان الفلاني (بذكر اسم ولقب صاحب الملك) بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني بان يدفع مبلغ كذا قيمة الرسوم المستحقة بمجهة الحكومة لغاية شهر كذا على (بين الشيء المطلوب عليه تلك الرسوم) وبحضور فلان وفلان كلاهما من عند الجهة الفلانية وفلان الفلاني من آل الخبيرة قد كررت التنبيه على فلان الفلاني (بذكر اسم ولقب صاحب الشيء المستحق عليه تلك الرسوم) بان يدفع ليدي المبلغ المرقوم اعلاه حالا ماذا والا يشرع حالا عن يدي وبحضور من ذكره اعلاه بمحجز المنزل (او الدكان او الشون او الوكالة الخ) المطلوب عليه (او عليها) المستحقات البادي ذكرها ولما لم يدفع قد شرعت بالفعل بمحجزه (او محجزها) وفي كاليان الآتي (وبين حدودها واكم طبقة واكم فتح فيها بدون لزوم للدخول في المكان المراد محجز بل يكتفي بالبيانات الطامرة للمارين في الطريق)

وبما ظر ذلك المكان المحجز بمعرفة العهد وآل الخبيرة المذكورين اعلاه جرى تنبيهه بمبلغ كذا وعلى ذلك تحرر هذا المحضر معلنا به محجز المكان المذكور حتى يصير يده في جلسة المزايمة التي يصير انعقادها بديوان المحافظة بناء على المادة الثالثة عشرة من الدكرين الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وجرى امصاؤه (او غنمه) من العهد وآل الخبيرة ومنى وقد اطلعت منه نسخة الى فلان الفلاني المعروف لدى المصلحة انه صاحب المكان المذكور وهو وضع اسمه (او غنمه) ايضا على هذا بالاستلام (واذا ما وجد صاحب الملك المعروف لدى المصلحة يقال) انه صار اعلان السخنة له في شخص فلان الفلاني الذي يوجد في الاطيان وقت المحجز الخ

(تنبيه) اذا كان الملك مشاعا بين اثنين او اكثر يعلن لكل منهم نسخة من المحضر

(تنبيه) في حالة الامتناع من وضع الامصاء او الختم والاستلام يعمل كما سبق التوضيح

(استمارة مادة ١٢)

(تنبيه) اليوم الذي يتحدد للبيع يقتضي ان يكون بعد مضي شهر بالاقبل او خمسة واربعين يوما بالاكتر من تاريخ اعلان محضر المحجز

اعلان

(من مديرية كذا او محافظة كذا)

انه في جلسة المزايمة التي يجري انعقادها بمديرية كذا (او محافظة كذا) في يوم كذا الساعة كذا سباع بطريق المناداة لمن يرسي عليه اخر عطاء العنار الاثني (بين العناران كان طينا او اما كن ومقتملاته باوصافه المبينة في محضر المحجز)

والداعي لذلك البيع انه مطلوب على الاطيان (او المنزل او المكان) المذكور اعلاه مبلغ وقدره كذا (اموال او عشور او رسوم) وسبق محجزها (او محجزين) بموجب محضر رقم كذا بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني مندوب المديرية (او المحافظة) ويملك الاطيان او المنزل المذكور فلان الفلاني بموجب حجة رقم كذا من محكمة كذا (او بموجب تكليفها باسمه بمديرية كذا) ويكون البيع بالشروط الاتية وهي (اولا) ان من يرسي عليه المزاد يستلم العنار في الحالة التي يكون عليها يوم مرسى المزاد بدون مطالبة على الحكومة او على صاحب العنار بشيء ما بسبب تلف حدث في المبيع او تعديرات او اصلاحات لازمة له او غلط حصل في تعيين اوصافه وبياناته (ثانيا) من يرسي عليه المزاد له ان يتنفع في حقوق الارتفاق التي للمبيع وان يتحمل ما على المبيع المذكور من الحقوق المذكورة سواء كانت تلك الحقوق ظاهرة او خفية (ثالثا) من يرسي عليه المزاد ملزوم باداء كافة الحقوق المبررة المرتبة والتي يتحمل ترتيبها على المبيع ومازوم باداء الثمن ورسوم البيع ومصاريفه في خزينة المديرية (او المحافظة) في ظرف عشرة ايام من يوم مرسى المزاد واذا تاخر عن ذلك فملزوم بمقابلة المبلغ باعتبار المائة اثني عشر سنويا (رابعا) من يرسي عليه المزاد ملزوم بان يعتبر الاجارات التي يكون جرى التوافق عليها بين صاحب الملك والمستاجرين بشرط ان يكون لسند الاجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ محجز المبيع (اذا كان يتفق اجارات تكون معلومة لدى المصلحة فعليها ان تبيتها في هذا الاعلان) (خامسا) يعطى الى الراسي عليه المزاد محضر البيع مشمولا بصيغة التنفيذ من ما ذون قاضي المديرية بعد دفع ثمن المبيع باكمه مع الرسوم النسبية باعتبار المائة خمسة والمصاريف كما تقدم وذلك المحضر يكون سندا للشعري بملكية المبيع ويقوم مقام الحجة وعلى الراسي عليه المزاد ان يعمل محضر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التسجيل في المحكمة الشرعية او في قلم كتاب المحكمة المختلطة (سادسا) اذا تاخر الراسي عليه المزاد عن وفاء شروط البيع خصوصا فيما يتعلق بدفع الثمن وما يلزمه من الرسوم والمصاريف يباع المبلغ ثانيا بالمزايمة على ذمته فان نقص الثمن يلزم الراسي عليه المزاد الاول بالفرق وان زاد فهذه الزيادة يستغنها الممول المتزوج منه العنار (سابعا) يباع المبيع بالمزاد ثانيا اذا كان في ظرف العشرة ايام التالية للبيع الاول تقدم زيادة عن ثمنه الاول بقدر عشر الثمن بناء على المادة السابعة عشر من الدكرين الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وفي هذه الحالة لم يترب ادنى مسئولية ولا تعويض على الحكومة او على صاحب الملك الاصلي اذا حصل اعادة البيع (ثامنا) بناء على ما تقدم من الشروط يكون اول عطا في افتتاح المزايمة مبلغ كذا الفدان (او مبلغ كذا المنزل او الدكان) — (المبلغ الذي يعتبر اول عطا هو الذي يكون جرى تقديره بمعرفة العهد والمساح او العهد وآل الخبيرة)

(تنبيه) اذا كان ممكنا تقسيم الاطيان للمحجزة فيباع كل قسم منها لوحده ولو لكل قسم منها يتقدر ثمن مخصوص اعني ان

ملحوظات

کذا نمره کذا (اضافه او ختم مدیر او الحافظ او وکیل مدیریة او وکیل المحافظة)
(تنبيه) اذا كان البيع جرى تقسيمة ورأس كل قسم على شخص معلوم
يذكر ذلك بمصر البيع ويعطى لكل من يرعى عليه المراء محصراً متمولاً
بامضاء او ختم من ذكرها

(استمارة مادة ۱۴)

(صورة محضر جلسة الزاوية الذي يقرر عدم وجود مشتري)
يجلس الزاوية المتعقد بمديرية كذا (او محافظة كذا) تحت
رئاسة سعادة فلان الفلاني المدير او المحافظ (او وکیل مدیریة
او وکیل المحافظة) وصحبه فلان الفلاني الكاتب بالمديرية (او
بالمحافظة) المذكورة بناءً على حجز الاطيان (او المنزل او
المكان الخ بحسب ما يكون) الاتي بيانه الذي جرى حجز
(او حجزها) بموجب محضر رقم كذا محضر بمعرفة فلان الفلاني
مندوب المديرية (او المحافظة) لاهو مطلوب عليه (او عليها)
الى جهة الميري من الاموال (او الرسوم او العنور) البالغ
قدرها لعاية شهر كذا مبلغاً وقدره كذا المعلوم
لدى الحكومة ان الاطيان او المنزل المذكور تعلق فلان
الفلاني بموجب حجة رقم كذا (او تقسيط تاريخ كذا او بموجب
تكليفها او تكليفه) باسمه بدفتر المديرية وبناءً على الاعلان
بالوقائع وبالمجهات المتفرقة في الدكرينو الرقم ۲۵ مارت سنة
۱۸۸۰ عن مبيع الاطيان او المنزل الى اخره) المذكورة في
هذا اليوم بهذا المجلس قد جرى تلاوة اوصاف وبيان
الاطيان المذكورة (او المنزل المذكور علناً على الحاضرين
وفي اولا كذا وثانياً كذا (بين تفصيلاً)
ثم جرى تلاوة شروط البيع وهي اولا ثانياً الى اخره (على
الشروط التي تبين في اعلان البيع وتذكر تفصيلاً في هذا)
اولاً ثانياً الى اخره

وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة (او المنزل
المذكور على حسب ما يكون) ولما لم يوجد احد يقبل المشتري
بقيمة المبلغ الذي جرى تقديره فصار من المتقضي بناءً على المادة
الرابعة عشر من الدكرينو الرقم ۲۵ مارت سنة ۱۸۸۰ تاخير
البيع لميعاد شهر واحد وتزيل الخمس من المبلغ السابق
تحديدك لافتتاح المزاد وعلى ذلك يكون المبلغ الذي ينبغي
اعتباره اول عطا لاغتياح المزاد هو مبلغ كذا وتحرر هذا بامضاء
(او ختم) رئيس المجلس ايضاً امضاء (او ختم) امضاء (او ختم)
الكاتب الرئيس

اعلانات جديدة

(اعلان) من مديرية كذا (او محافظة كذا) عن بيع سقاري
جرى طرحه اولا بالمزاد ولماسة عدم وجود مشتري بالسعر
الذي كان تقدر جرى تنقيص خمس المبلغ السابق تقديره—
انه في جلسة المزايدات التي يجري انعقادها بمديرية كذا (او
محافظة كذا) الساعة كذا سيباع بطريق المزايدات (الم ما
نوضح) بالاعلانات السابقة

(استمارة مادة ۱۵)

(صورة صيغة التنفيذ التي يجري توقيعها على محضر البيع بعد
دفع الثمن والمصاريف من مأذون قاضي المديرية)

القسم الفلاني يكون ثمن الفدان في كذا والقسم الفلاني ثمن
الفدان في كذا

(تنبيه) الاعلانات ببيع العقار تعلق على باب ديوان المديرية
وعلى باب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من العقار المراد
بيعه واذا كان البيع سيحصل بالمحافظة تعلق الاعلانات عند على
باب ديوان المحافظة وفي نقطة ظاهرة من العقار المحجوز ويتقضي
ان الاعلانات المذكورة تنشر مرتين في المجريدة الرسمية
العربية (الوقائع المصرية) بين كل واحد والثانية ثمانية ايام
بشرط ان اخر اعلان يسبق اليوم المحدد للبيع بثمانية ايام
(تنبيه) نسخة من هذا الاعلان يقتضي ان تحفظ بالمديرية
(او بالمحافظة) مع ورق القضية وينشر عليها تحت امضاء
او ختم المندوب انه جرى تعليق النسخ اللازمة منها في المجهات
المتفرقة (تبين كل جهة) كذلك تحتفظ نمرة من الوقعة التي
يكون نشر فيها الاعلان اولا وثانياً لاثبات حصول التعليق والنشر

(استمارة مادة ۱۴)

(تنبيه) هذا المحضر يحرر على ورق كذا ان نظير الورق
المستعمل بالحاكم الشرعية لكتابة المحكم

محضر جلسة المزايدة

يجلس المزايدة المتعقد بمديرية كذا (او محافظة كذا) تحت رئاسة سعادة فلان
الفلاني المدير (او المحافظ او وکیل المديرية او وکیل المحافظة) وصحبه
فلان الفلاني الكاتب بالمديرية (او المحافظة المذكورة) بناءً على حجز
الاطيان او المنزل او المكان الخ بحسب ما يكون) الاتي بيانه الذي
جرى حجه (او حجزها) بموجب محضر رقم كذا محضر بمعرفة فلان الفلاني
مندوب المديرية (او المحافظة) لاهو مطلوب عليه (او عليها) الى جهة
الميري من الاموال او الرسوم او العنور البالغ قدرها لعاية شهر كذا
مبلغاً وقدره كذا فرتش المعلوم لدى الحكومة ان الاطيان (او المنزل)
المذكور هو تعلق فلان الفلاني بموجب حجة رقم كذا (او تقسيط تاريخ كذا
او بموجب تكليفها او تكليفه) باسمه بدفتر المديرية (او بناءً على الاعلان
بالوقائع وبالمجهات المتفرقة في الدكرينو الرقم ۲۵ مارت سنة ۱۸۸۰ عن
بيع الاطيان (او المنزل الخ) المذكورة في هذا اليوم بهذا المجلس قد
جرى تلاوة اوصاف وبيان الاطيان المذكورة (او المنزل المذكور)
علناً على الحاضرين وفي اولا كذا ثانياً كذا (بين تفصيلاً) ثم جرى
تلاوة شروط البيع وهي اولا وثانياً الخ (على الشروط التي تبين في
اعلان البيع وتذكر تفصيلاً) وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان
المذكورة (او المنزل المذكور الخ) على حسب ما يكون) وقيل فلان
الفلاني المشتري بمبلغ كذا بعد حصول المزايدة من الحاضرين وحيث
قد مضت عشرة دقائق على آخر عطا المقدم من فلان الفلاني المذكور
بدون ما ان يقدم عطا من خلاله مزايدة عن العطا المذكور فتناه
على المادة ۱۴ من الدكرينو الرقم ۲۵ مارت سنة ۱۸۸۰ صارت
الاطيان المحراجية المبينة اعلاه (او الاطيان العنورية) او المنزل
(او الدكان المذكور اعلاه) مع كارة مشتملها (او مشتملاته) كما البيان
اعلاه حقاً وملكاً الى فلان الفلاني الراعي عليه المراء وله التصرف ولا يتعاضد
فيها (او فيه) تصرفاً مطلقاً تنريعاً على مقتضى الشروط المندرجة اعلاه
وبناءً على ذلك ملزم كل من كان واصفاً يده عليها (او عليه) ان
يسلمها (او يسلمه) له ويرفع يده عنها (او عنه) ماداً ولا يحجر بكافة
الطرق الشرعية تحريراً بمديرية كذا مالمدة الفلاية خارج كذا في
اليوم الفلاني الساعة الفلاية ووضع امضاءه (او ختمه) عليه رئيس
المجلس والكاتب ومن رسا عليهم المراء (امضاء او ختم رئيس المجلس)
(امضاء او ختم فلان الفلاني الراعي عليه المراء) (امضاء او ختم كاتب المجلس)
(تنبيه) عند دفع الثمن يعطى هذا المحضر الى الراعي عليه المراء ولكن
قيل ما ان يسلم له يفيد في حمل بعد محض لثبته محاصر البيع ويذكر
ان محصر البيع هذا جرى فيه في حمل محاصر جلسات المزايدات خارج

(صيغة التنفيذ) بعد الاطلاع على المحضر اعلاه الممثل على توقيع بيع العقار المين بالمحضر المذكور الى فلان اللاني من لندن مجلس مزايعة مديرية كذا (او محافظة كذا) المنعقد بتاريخ كذا وكذا وبناء على المادة الخامسة عشرة من الدكرتو الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ صار المبيع حقا وملكا الى فلان اللاني وله التصرف والانتفاع فيه تصرفا مطلقا شرعيا على مقتضى الشروط المدرجة بمحضر البيع المذكور امضا (او ختم) ماذون قاضي المديرية

(استمارة مادة ١٦)

(تبيه) اذا تاخر المشتري عن سداد مبلغ الثمن فيشرع ببيع المبيع ثانيا كما هو موضح بمادة ١٦ (صورة اعلان ينشر في الجرائد ويعلق في الجهات في حالة طرح المبيع ثانيا بالمزاد لتأخير المشتري عن سداد الثمن) (اعلان من مديرية كذا (او من محافظة كذا) ببيع عقار بالمزاد ثانيا لعدم وفاء ثمنه من المشتري)

انه في جلسة المزايدات التي يجري انعقادها بمديرية كذا (او محافظة كذا) الساعة كذا صباح بطريق المناداة لمن يرسي عليه اخر عطا العقار الا في بيانه (بين العقار) هذا العقار كان سبق بيعه بطريق المناداة بجلسة المزايدة التي جرى انعقادها بتاريخ كذا بهيئة المديرية (او هيئة المحافظة) بالنظر لتأخير سداد الاموال او العشور او الرسوم (المستحقة عليه والداعي الان لتكرار بيعه هو حصول التأخير من المشتري باداء ثمنه في ميعاده وشروط البيع في (تذكر الشروط عينها التي سبق توضيحها بالاعلانات السابقة)

(محضر جلسة المزايدة في حالة تكرار البيع لعدم وفا الثمن)

مجلس المزايدة المنعقد بمديرية كذا (او محافظة كذا) تحت رئاسة سعادة فلان اللاني المدير (او المحافظ او وكيل المديرية او وكيل المحافظة) وصحبه فلان اللاني الكاتب بالمديرية (او المحافظة) المذكورة بناء على محضر بيع الاطيان (او المنزل او المكان الخ بحسب ما يكون) الا في بيانه الذي توفى من هذا المجلس بتاريخ كذا الى فلان اللاني بمبلغ كذا وباء على تأخير المشتري المذكور لوفاء الثمن بالميعاد المقرر بالمحضر المذكور قد جرى النشر والاعلان عن بيع العقار المشتري المذكور على ذمته حسب ما هو مدون بمادة ١٦ من الدكرتو الرقم ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ وتحدد هذا اليوم ليبيع في الجلسة الحاضرة (وهو بين العقار باوصافه) ثم جرى تلاوة شروط البيع وفي اولا وثانيا الى اخره (تلى الشروط التي تبينت في اعلان البيع وتذكر تنصلا في هذا)

اولا ثانيا الى اخره

وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة (او المنزل المذكور الى اخره على حسب ما يكون) وقيل فلان اللاني المشتري بمبلغ كذا قرش بعد حصول المزايدة من الحاضرين وحيث قد مضت عشرة دقائق على اخر عطا المتقدم من فلان اللاني المذكور يدون ما ان يتقدم سطات خلافا بزيادة

عن العنا المذكور فيها على المادة الرابعة عشرة من الدكرتو الرقم ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ صارت الاطيان المخراجية الميئة اعلاه (او الاطيان المشورية او المنزل او المكان المذكور اعلاه) مع كافة مشتملاتها (او مشتملاته) كاليان اعلاه حقا وملكا الى فلان اللاني الراعي عليه المزاد وله التصرف والانتفاع فيها (او فيه) تصرفا مطلقا شرعيا على مقتضى الشروط المدرجة اعلاه وبناء على ذلك ملزوم كل من كان واضعا يده عليها (او عليه) ان يسلمها (او يسلمه) له ويرفع يده عنها (او عنه) ماذا والا يجبر بكافة الطرق الشرعية تخريرا بمديرية كذا بالبلدية اللانية بتاريخ كذا في اليوم اللاني الساعة اللانية ووضع امضاء (او ختم) عليه رئيس الجلسة والكاتب ومن رسا عليهم المزاد امضا (او ختم) امضا (او ختم) امضا (او ختم) امضا (او ختم) امضا (او ختم) كاتب المجلس رئيس المجلس الراعي عليه المزاد

(تبيه) تراعى التنبيهات الميئة بالحجر الاول

(استمارة مادة ١٧)

(صورة التعهد الذي يؤخذ على من يرغب المشتري بزيادة العشر على اصل الثمن بناء على المادة السابعة عشرة ويؤخذ هذا التعهد على دفتر مخصوص بنشاء لذلك في المديرية والمحافظات)

في يوم كذا سنة كذا حضر فلان اللاني بالمديرية (او بالمحافظة) ورغب مشتري العقار اللاني (بين) الذي جرى بيعه الى فلان اللاني مجلس المزايدة الذي انعقد في هذه المديرية (او هذه المحافظة) بتاريخ كذا وتعهده انه يشتري بمبلغ كذا الذي هو يزيد العشر على المبلغ الذي بيع به وقامينا لوفاء تعهده هذا قداورد في خزينة المديرية (او خزينة المحافظة) في تاريخه خمس المبلغ المرقوم وقدره كذا وكذا فروش (اذا كان يقدم ضمانه ذا ميسرة يقال) وقامينا لوفاء تعهده قدم فلان اللاني ضامنا غارما له وهو قبل الضمانة وحيث وجدانه ذا ميسرة فقد قبلت ضمانته وقد وضع فلان اللاني هو وضامنه فلان اللاني امضا (او اختامها) على هذا اثباتا لما ذكر واعطيت له من هذا نسخة بيده ويختم النسخة من المدير او المحافظ (او وكيل المديرية او وكيل المحافظة) تخريرا بالتاريخ المذكور اعلاه

(استمارة مادة ١٨)

(تبيه) اذا تقدمت زيادة العشر على الثمن الذي حصل البيع به بالمواعيد المقررة فيشرع ببيع المبيع ثانيا كما هو موضح بمادة ١٨ (صورة الاعلان الذي ينشر ويعلق عن ذلك) (اعلان من مديرية كذا (او من محافظة كذا) ببيع عقار بالمزاد ثانيا لوجود زيادة العشر)

انه في جلسة المزايدات التي يجري انعقادها بمديرية كذا (او محافظة كذا) صباح بطريق المناداة لمن يرسي عليه اخر عطا العقار الا في بيانه (بين العقار) هذا العقار كان سبق بيعه بطريق المناداة بجلسة المزايدة التي جرى انعقادها بتاريخ كذا بهيئة المديرية (او هيئة المحافظة) بالنظر لتأخير سداد الاموال (او الرسوم او العشور)

ملحوظات

ملاحظة التنبيهات التي ذكرت ضمن الاستمارة —
فعلى سعادتك اذا المباشرة في تنفيذ الدكرتو المشار
عنه بغاية الدقة وامعان النظر بواسطة ملاحظة
المدوين الذين يتعينون لاعلان التنبيهات واجراء
العجوزات والبيع كما وبتنوع خصوصي تتاملوا في كيفية
اجراء بيع العقار بحيث لا تهمل ولا واحدة من
الاجراءات المفروضة في الدكرتو والتي جرى بيانها
واوضحها في الاستمارة بقدر ما امكن — وعلى ذلك
تجرون سعادتك نشر هذا الدكرتو الى كافة المأمورين
التابعين دائرتكم والى مشايخ البلاد والى النواحي بحيث
كل من الممولين يعرف لاي امر يعرض نفسه في
حال تاخيره عن سداد المستحقات الميرية باوقاتها
وتتجهمون المندوبين الذين يتعينون لاجراء الطرق
التنفيذية الموضح عنها بالديكرتو بانه في اداء ما مورياتهم
هذه لا يتجارون على استعمال امور مغايرة تضر
بالمولين بل انهم يحافظون على احكام الديكرتو
بدون الخروج عنها وبتصرفون بغاية الحكمة والملاطفة
لان القصد من كل ذلك حصول الحكومة على اموالها
ومستحقاتها باوقاتها لا حصول الاذى لاحد وللاجرا
على هذا الوجه لزم تحريره لسعادتك في ۱۰ جمادى
الاولى سنة ۱۲۹۷ الموافق ۹ ابريل سنة ۸۰

حجر اداری — (صادر من الداخلية في غزة صر
(سنة ۱۲۹۸ (۳ يناير سنة ۸۱)

حيث ان الديكرتو السابق نشره عموما من مقتضاه
جواز اجراء العجوزات على ما يلزم توقيع العجوز عليه
نظير ما يكون مطلوبا للميري خاصة من الاموال
والعشور واقلام الايرادات المقررة الموضح عنها
بالدكرتو المشار عنه وقد علمنا ان بعض الجهات
مثل بيت المال والاقواف والدايرة السنية وغيرها
جاري التحرير منهم لبعض الجهات بقصد توقيع
عجوزات على محصولات او موجودات بعض اشخاص
مطلوب منهم مبالغ اليها فملاحظة من ان الجهات المحرر
اليها تجري ما ذكر مع عدم مطابقة ذلك للديكرتو
نراى استنساب الشرعما ذكر كي لا يحصل تعرض
لعجوزات تكون خارجة عما تقتضيه نصوصه ولذلك
تحرر بهكذا لمن لزم ومن الجملة هذا اسعادتك
المعاونة والاجرا بوجبه تحريرا في غزة صفر سنة ۹۸

المطلوبة عليه والداعي الان لتكرار بيعه حصول الزيادة في
الثمن الذي بيع به اولا بناء على المادة السابعة عشرة من
الدكرتو الصادر بتاريخ ۲۵ مارث سنة ۱۸۸۰ وشروط البيع
هي (تذكر الشروط عليها التي سبق توضيحها بالاعلانات السابقة)

(محضر جلسة الزيادة في حالة تكرار البيع لمحصل
زيادة العشر في ثمنه) — مجلس الزيادة المنعقد بهديرة
بمحافظة كذا (تحت رئاسة سعادة فلان العالاني المدير او المحافظ
كذا) او (او وكيل المدير او وكيل المحافظة) وصحبه فلان العالاني
الكتاب بالمديرية (او بالمحافظة) المذكورة بناء على محضر
بيع الاطيان (او المنزل او المكان الخ بمسب ما يكون) الا في
بيانه الذي توقع من هذا المجلس بتاريخ كذا الي فلان العالاني
ببلغ كذا وبناء على زيادة العشر على المبلغ المذكور التي
تقدمت من فلان العالاني بموجب العهد المأخوذ عليه في محل
هذه المديرية (او هذه المحافظة) وبناء على المادة الثامنة عشرة
من الديكرتو الصادر في ۲۵ مارث سنة ۱۸۸۰ قد جرى
الشروا الاعلان عن بيع هذا العقار مرة ثانية وتحديد هذا اليوم
ليباع في الجلسة الحاضرة وهو (بين العقار باوصافه)
ثم جرى تلاوة شروط البيع وهي اولا وثانيا الى اخره (تملى
الشروط التي تبين في اعلان البيع وتذكر تفصيلا في هذه)
اولا ثانيا الى اخره — وعلى ذلك صار
الشروع في بيع الاطيان المذكورة (او المنزل المذكور الى اخره
كما سبق التوضيح في محاضر جلسات الزيارات السابقة)

(منشور نظارة المالية الى الجهات)

لما كانت الطرق المستعملة لاجراء العجوزات على
منقولات ومزروعات ومواشي واطيان وباقي عقار
الاهالي والاوروبين وبيعها ايضا في حالة تأخير
اصحابها عن اداء المطلوبات الميرية عليها باوقاتها غير
مربوط لها قواعد مقررة جرت المذاكرة في مجلس
النظار عن وضع قانون لها بحيث يسري على كافة الممولين
بدون استثناء واستقر الراي على تقديم مشروع دكرتو
عنها الى الحضرة الخديوية الجليلة لرفع اليها مشروع
دكرتو عن هذا الشأن وتصدق عليه منها في ۲۵
مارث الماضي الموافق الى ۱۴ ربيع آخر سنة ۱۲۹۷
ونشر بعدها في الوقائع المصرية وفي الجرنال الرسمي
الفرنساوي ليكون معلوما عند الجميع — ولاجل سهولة
العمل بموجبه قد عملنا استمارة وضخنا فيها كيفية
الاجراء تفصيلا في كل حالة فرضنا حدوثها في اثناء
المباشرة بالعمل بمقتضى الدكرتو المشار عنه والآن
جمعنا هذا الدكرتو والاستمارة ضمن هذه الكراسة
المرسولة لسعادتك ليكون العمل بموجبها بطرفكم مع

حجر ادارى — { منشور من نظارة الداخلية رقم ٥ را سنة ١٣٠٠ (١٤ يناير سنة ٨٣)

شخص يدعى مصطفى بدوي من ناحية جريس متوفية قدم تلقائياً لنظارة الداخلية بان معاون مركز اتمون تعدى عليه بالهزب واللين واخرج حرماته الى جرن الناحية وعلق أبواب منزله بالقوة فتسبب عن ذلك ضياع متفولاته لجراد الادعاء عليه من شخص اورو باوي يشتراه ما يملك المذكور وبالضرب للديرة موكداً بحقيق ذلك بالهبة واعطاء اعادة عن الحقيقة وردت الافادة من حضرة مديرها رقم ١٥ صفر سنة ١٣٠٠ نمره ٩٩ عرض واضح بها تفصيلات ما صار في هذه المادة وحيث انه ثابت كان من متصاهم لم يثبت ما ادعاء المشتكى من حبة الضرب واللين الا ان التصريح من ذلك المعاون باجرائه الحجر على محصولات ومساكن المذكور وان ذلك كان نظراً للديرة للمري في مبلغ متأخر عليه من الاموال الاميرية قد تبادر ان ارتكان للماون على ذلك انما هو التخليص فقط من الاداة التي ارتكبا في اجراء الحجر المذكور اذ انه فضلاً عن ان هذا خارج عن حدود وظائفه فالديرة لم تأمر به فان الحجر المذكور لم يجر بالطرق والقواعد القانونية المدونة بالامر العالي الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ بتوقيع الحجر بشأن تحصل مستحقات المري ولذلك لم تعتبر الديرة والفتة وهذا فاجباري عليه المذكور بعد تدخلا في مواد الحقوق الذي عن التداخل فيها كالتفتيات والمنشورات الصادرة من نظارة الداخلية مراراً واخيراً بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٣٠٠ فلقد الاسباب قد حررتا محضرة مدير المتوفية رقت المعاون المذكور جراه له على ما تجارى على فعله من المخالفة والتدخل فيما لا يكون من اختصاصه وارتداداً لغيره ولاجل ان يكون معلوماً بكافة جهات الادارة ان من تجارى من مامورينا على مثل ما احراه ذلك المعاون ان يتدخل او يتوسط في اجراء حجر عن مسائل الحقوق والديون التي لم يصدر عنها احكام بقرارات من المجالس واية التنفيذ تكون جرائه الرقت كما صار لهذا المعاون فقد صار النشر في تاريخه بهكذا للجهات الادارية لاجراء مقتضاها وهذا تكمل للعمل بوجهه واعلاه بالاموري مروع جهة طرفكم لمعلوماته والتعذر من وقوعهم في مخالفته واحذ تعذبات عليهم بمعلوماته للتعامل بوجهها فيما بعد

حجر — امر عال رقم ١٧ ذا سنة ١٣٠١ (٧ سبتمبر سنة ٨٤)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرفه علينا مجلس نظارة وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ بحوزة اصحاب الاطيان المرحلة بمنقضى عقد بالكتابة او بغير عقد ان يوقعوا بغير اذن من القاضي حجراً امتيازياً على محصولاتها سواء كانت موحدة فيها او بطرف المتاجر لاختصاصهم على الامتيازات المحقة اليهم بشرط استيفاء الاجرات الآتية فان كان مستاجر تلك الاطيان اجراً لغيره جاز له احراه ذلك ايضاً (م) ٢ بصير توقيع الحجر بمنقضى امر يصدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم عقد الامتياز او على اقرار من صاحب الاطيان ينفذ بحسب ما هذان مقتضات (م) ٣ وبحوزة ايضا توقيع الحجر الامتيازى على الامتياز والمنتجات المملوكة لمن استأجر الاطيان من المتاجر الاصلي لاستيفاء الامتيازات المستحقة طرف المتاجر الاصلي المذكور — اما المحصولات والمساكن التي يحتج عليها من التفت مدافع الحجر فيصير يعها يوماً عن يد متعدين حسب العادة والذين يحنط بطرف شيخ البلد المامور بالحجر — اما مروع الحجر اذا قدم المستاجر الثاني سند محالصة من المستاجر الاصلي الماذون بالتأجير لغيره ويكون الحجر على ذلك بالطرق المبينة آنفاً (م) ٤ يلزم ان يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالحجر مستملاً على تعيين احد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسئولية وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجر ان يجره بحضرة وان يكون حارساً للاعتناء بالحجوزة اما يحوز له ان يستيب عنه واحداً او اكثر من خيرة البلد تحت مسئولية — ويعطى في نظير ذلك لشيخ البلد خمسة في المائة من ثمن محصولات الماعة ولكل من اجراه ثلاثة قروش يوماً بحيث ان المدير يعين القدر اللازم منهم وقية ما يصرف للشيخ وللخبراء ينضم من ثمن الحجوز (م) ٥ لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير ان يمتنع فلا عد شرعي عن اجراء الحجر وراً فان امتنع يلزم بقية ما يفتق منه من الحصول في مدة تأخيرته عن

اجراء الحجر مع معاقبته بالمعقوبات التي يستحقها حسب القانون — ولطالب الحجر المذكور الرجوع الى المدير للحصول على تعيين شيخ اخر (م) ٦ يلزم ان يكون محصر الحجر مستملاً على بيان الامتياز المحجوزة ويجب ان توزن تلك الامتيازات كمال على حسب نوعها (م) ٧ لا يامر المدير بالحجر في الاحوال الآتية اولا اذا سبق توقيع حجر قضائي على الامتياز والمنتجات انما للرجح الحق وان يستولي ماله من الامتياز مقدماً على مائر الديون من ثمن الحجوز عليه حسب القانون ثانياً اذا كانت بين المجرورين وبين المستاجر منازعة بسبب الامتياز وكان المدير عالماً بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الحجر الفعلي الامتيازى تحت مسئولية ان يقدم المستاجر ضماناً مقدراً وقت طلب الحجر (م) ٨ اذا حدث حجر قضائي بعد الحجر الذي امر به المدير يجب على المحضر ان يفتق وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يجلي طرف شيخ البلد (م) ٩ اذا لم يطلب مدين ثمن الحجر على ثمن الحصولات تحت يد المدير بتفصى ورقة تعلق بمسألة محضر في ظرف ثمانية ايام بعد الحجر الامتيازى الاول الذي امر به المدير ولم يدفع المستاجر قيمة المطلوب منه تباع الامتياز والمنتجات بالزيادة المئوية بناء على امر اخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلحق على باب الديرة وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الحجر ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع مدة لا تقل عن ثلاثة ايام ولا تزيد عن ثمانية ايام (م) ١٠ يثبت في الاعلان الذي يلصق محل البيع ويومه واسم المدين واسم المدين والامتياز والمنتجات المتصور بيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع امام شيخ البلد الذي عين لاجراء الحجر ويصير الاستمرار عليه الى ان يستولي المبلغ المستحق (م) ١١ يجرر محصر بالبيع وترسل صورة منه للديرة وتسلم صورة اخرى للمدين لتقوم مقام سند محالصة يبلغ مساو لقيمة الثمن الذي رضى به المراد (م) ١٢ يدفع الثمن الذي رضى به المراد خذاً الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لاياداه بخزينة الديرة في اقرب وقت فان تأخر الراسي عليه المراد عن دفع الثمن فوراً فباع الحصولات ثانياً بالزيادة في الحال على اسم الراسي عليه المراد وان رضى المراد بالاقبل عما كان رضى عليه فيلزم طرف الثمن فقط متى كان متدنراً فان لم يدفع وطهر حجره عن ذلك يجازى على منقضى المادة ٣١٩ من قانون العقوبات (م) ١٣ اذا رضى المراد على الحجوز له جاز له ان ينضم من الثمن مبلغاً يفي بطلوبه (م) ١٤ يجوز لاصحاب الاطيان البوجرة ان يطلبوا الحجر على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط ان يكون ذلك قبل استوائها بنهرين — ويكون طلب الحجر على ذلك والترخيص به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجر الامتياز والمنتجات المذكورة في المواد السابقة ويلزم ان يشتمل محصر الحجر الذي يجره شيخ البلد المعين لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحاتها وموقعها وحدين بالاقبل من حدودها وانواع المرووعات (م) ١٥ بيع المرووعات التي لم تحصد يكون بالكتابة المقررة في بيع الامتياز والمنتجات انما يلزم ان يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محصر الحجر (م) ١٦ اذا بيعت الامتياز والمنتجات او المرووعات التي لم تحصد فيخص الثمن الذي رضى به المراد للحجوز له الى ان يستوفي المبلغ المستحق اليه مالم يحدث حجر اخر من مدين ان وان زاد من الحصولات او المرووعات او من الثمن شي بعد ذلك سلم للمدين الحجوز عليه مالم يطلب حجر اخر فان حدث حجر بوع المدير الثمن في فلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء اصول القانونية — وكذلك اذا رضى المراد على صاحب الاطيان وخضم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذي رضى به الزاد وزاد بعد ذلك شيء تسلم الزيادة للحجوز عليه مالم يطلب مدين ثمن الحجر عليها ثانياً طلب الحجر عليها تسلم فلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء اصول القانونية (م) ١٧ لا يمتل طلب الحجر على ثمن البيع الا اذا كان مستوفياً للاصول المقررة فيما يتعلق ما وراق المحصرين واعلن بالطرق القانونية (م) ١٨ الاحكام السابقة لا تمنع اولي الثمن من استعمال الطرق القانونية العمومية مالم تكن محالمة لها وتنفى للمتاجر كافة حقوقه وطلباته على المجرر خصوصاً فيما يتعلق باسترداد ما اخذ منه او تعويض ما لحق به من الضرر (م) ١٩ يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة صفة فاض ولا يلزم اذا تصديتات سب ما يصدر منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالمحصرين او كموري الضبط والربط فيما يتعلق بما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المنترمة على ما تدون في هذا الامر

ملفوظات

حجز - { ذكر في الصادر في ٢٢ أغسطس سنة ٨٥ ببعض
 احكام تتعلق بمشايخ البلدان في شأن المجوزات
 (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢
 سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١٢ ذي القعدة سنة ١٣٠١) وبناء على
 ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس
 النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو
 ات (م) ١ اذا كان لشيوخ البلد شأن في الجزاء كان
 بصفة دائن او مدين ولم يكن في البلد شيخ اخر يقوم مقامه
 فيعين المدير احد ضباط البوليس او احد موظفي المديرية
 ليقوم بدلا عنه بالاعمال المينة في المواد ٤ و ١٠ و ١٢ من
 امرنا المشار اليه قبل ولكن لا يجوز في اي حال من الاحوال
 ان يكون الضابط او الموظف حارسا للاشياء المحجوزة بل يجب
 عليه ان يمين حارسا اذا لم يأت طالب التجز بخاص مقنن
 { ذكر في الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥
 حجز اداري - { بشأن من يتاخر في دفع الاموال

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الامرنا الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٨٠ وبتاريخ ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧ (٢٥ مارث سنة ٨٠) و٢ رجب سنة ٢٠٠ (٩ مايو سنة ١٨٨٢) وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٢ رمضان سنة ٢٠٢ (١٥ يولييه سنة ١٨٨٥) — وبنا على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ اذا وقع تاخير في دفع الاموال في الآجال المعينة في امرنا الصادرين في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ و٩ مايو سنة ٨٢ (٢ رجب سنة ١٢٠٠) وفي قرار مجلس نظارنا المؤرخ في ١٥ يولييه سنة ١٨٨٥ (٢ رمضان سنة ٢٠٢) فيصير اعلان ائذار ثم يحصل الشروع فوراً في توقيع الحجز على اثار الاطيان ومحصولاتها وغبر ذلك من المواتي والاشيا المنقولة ولكن لا يجوز بيع شي ما ذكر الا بعد مضي اربعين يوماً من تاريخ توقيع الحجز ما لم يكن ذلك الشيء قابلاً للتلف فيسوغ بيعه بعد توقيع الحجز بخمسة ايام (م) ٢ يجوز للمحجوز عليه ان يبيع بنفسه بغبر توسط المديرية المحصولات المحجوزة في ظرف الاربعين يوماً التالية للحجز بشرط ان يورد ثمنها للمامور بالتصليات ليستترل من الاموال المستغنة ومع ذلك لا يسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسعيرة المقررة في المديرية بعد خصم عشرة من المائة بالاكثر (م) ٣ اذا وفي المحجوز عليه بجميع الاموال المطلوبة منه في ظرف عشرين يوماً من تاريخ توقيع الحجز ارباع في المئة المذكورة المحصولات المحجوزة واورد ثمنها للمامور بالتصليات لا يكلف بدفع مصاريف الاجراآت واما اذا حصل الوفاء او ابراد التمن بعد مضي العشرين يوماً فيلزم المحجوز عليه بصف تلك المصاريف على حسب ما هو مقرر في التعريفة المرفوقة بامرنا هذا (م) ٤ يسقط حق المحجوز عليه في العمل بمقتضى المادة الثانية من امرنا هذا بعد انقضاء الاربعين يوماً ويكون ملزوماً بدفع كافة المصاريف وبصير الشروع في بيع المحصولات المحجوزة بمعرفة المديرية بمقتضى احكام اللوائح المتبعة وما يتحصل من المبيع يخصم منه اولاً قيمة مصاريف الاجراآت ورسوم البيع ثم

يستعمل الباقي من الاموال المتاخرة لغاية استيفائها (م) ٥ اذا لم تجاوز قيمة المال المتاخرا الخمسمائة قرش فلا يلزم التجاوز عليه في حالتي الوفاء او البيع بعد مضي العشرين او الاربعين يوما الا بمصاريف حراسة الاشياء - التجوزة (م) ٦ علي ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

وهذه هي التعريفة المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الامر الكريم
(يان المصاريف التي يلزم بها صاحب الاطيان)
(جزء المتقولات)

١٠ قروش انذار ٥ عن كل صورة من الانذار ٣٠ محضر
حجز المنقولات ٠٠ فيئة واحد من المائة عن متصل البيع
٦ عن كل نسخة من محضر المحجز ٠٠ مصاريف المحضر باعتبار
اجرة قدرها اربعة قروش لكل خبر في اليوم ٥٠ محضر البيع
(حجز عقاري)

٢٠ انذار عقاري ٤٠ محضر الحجز العقاري ١٢ صورة الانذار
٢٠ صورة محضر الحجز ٥٠ قيمة خمسة في المائة عن محصل البيع
٤٠ عن اعلانين ٥٠ قيمة درج اعلانات بالمجرائد عن كل
خمسة وعشرين فدانا او اقل ٥٠ محضر البيع
(بيان المصاريف الواجب دفعها من طرف مشتري الاطيان
المنزوعة من مالكمها)

قرش قرش
٤٠ اصل محض مرسي الزاد ٢٠ صورة محض مرسي المزاد
(منشور صدرته نظارة الداخلية بناء على ما ورد لها
بحجز — من نظارة الخفانية بتاريخ ١٢ ر سنة ٢٠٢ بشأن
ما يحصل من المستاجرين المحجوز عليهم على ذمة المؤجرين وهو
— علم ما ورد من الداخلية ثمة ٢٢٨ بناء على ما ورد لها من
حضرة مدير القليوبية ان المادة ١٢ من الديكريته المؤرخ ٢
سبتمبر سنة ١٨٨٤ المتعلق بحجز محصولات من يتأخرون
في سداد ما عليهم من الاجار لارباب الاطيان المستاجرة
منهم تقضي بان الثمن الذي يرسي عليه مزاد الاشيا المحجوزة
يدفع لشئخ البلد وهو يسلمه للصراف لتوريده خزينة المديرية
ولم يذكر في ذلك الديكريتوان كانت المديرية تصرفه لصاحب
الشان ام لا كما انه اذا كان موجودا وقت البيع هل يسلم له
مطلوبه قياسا على المادة ١٢ القاضية بانه اذا رسي المزاد على
المحجوز له جاز له ان يخضم من الثمن مبلغا يفي بمطلوبه اذ ان
في ذلك اولوية عن توريد الثمن للصراف ثم للخرينة ثم صرفه
مها لصاحب الشان ولهذا يراد النظر وحيث ان استصدار
الديكريتو المشار اليه بالصورة المشتمل عليها لم يكن الغرض
منه سوى تمهيل حصول اصحاب الاطيان على الاجارات
المستحقة لم طرف المستاجرين بدلا عن سيرهم في طرق المرافعات
بالحاكم في الاحوال الغير المحتاجة لذلك واذا تسلم شيخ البلد
ثمن ما يباع وسله للصراف وهو اورد المحزنة فالصرف منها
لصاحب الحق بالطبع يحتاج لاصدار اذن به كما يلزم اصدار
اذن ايضا بخضم المصاريف المستحقة من الثمن وصرفها فالاولى
بدل هذا جميعه تسليم الحق لصاحبه اذا كان موجودا وقت
البيع وكان ممكنا معرفة قدر المصاريف المستحقة الخضم من
الثمن واقصت افادة سعادتك بما توضح — المستطرد قبل هذا

هو صورة مكتوبة نظارة الخفانية للداخلية في ۱۴ راسه ۳۰۴
ثمة ۳۴۶ فيا يتعلق بتسليم اثمان محصولات الاراضي المؤجرة
التي يجرز عليها بسبب التأخير في ايجارها وتباع بالمواد لصاحب
الشان فيها متى كان موجودا وقت البيع فينبغي ان المديرية
تتبع الاجراء بموجب ما دون في تلك الصورة كما حرر بذلك
لباقى المديرية

حز اداری — (نظارة الداخلية في ۱۸ ربيع الثاني سنة ۱۳۰۴ (۱۴
بنابر سنة ۸۷) الى كافة الجهات

لما صدر الامر العالي المؤرخ ۱۷ ذى سنة ۱۳۰۲ فيما يخص
توقيع الجز الامتيازي على محصولات مستاجري الاطيان بناء
على طلب مؤجرها تواردت مكاتبات بعض الجهات للداخلية
بالاستفهام عما اذا كان هذا الامر يشمل المؤجرين والمستاجرين
الاجانب ولدى مخايف الخفانية عن ذلك علم من مكاتبه وردت
منها ان الرعايا والاجانب مع بعضهم لا يدخلون تحت حكم
الامر المشار اليه لاختصاص الحاكم المختلطة بنظر مواد الحقوق
بين الاهالي والاجانب ما عدا القناصل والويس قناصل
لمحروهم عن سلطة الحاكم المختلطة وحيث انه من اللازم
معلومية المديرية بما ذكر والعمل بمقتضاه فلزم تحريره
تكم وفي تاريخه كتب لباقي المديرية ايضا بذلك

حز اداری — امر عال صادر في ۲۴ ابريل سنة ۸۸

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ۲ سبتمبر سنة ۱۸۸۴ الشامل
ليان الاجراءات التي يجب على اصحاب الاطيان المؤجرة
استيفاء ما لمحصلهم على الايجارات المستحقة لم وبعد الاطلاع
على امرنا الصادر في ۲۴ فبراير سنة ۸۶ بالتصديق على تعريفه
الرسوم في الحاكم الاهلية — وبناء على ما عرّضه علينا
ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ
رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ۱ توخذ
رسوم نسبية باعتبار اثنين في المائة على الصافي من اثمان ما
يباع من محصولات والاظهار المجوز عليها بعد اجرة التخير
ومامور المحز (م) ۲ الرسوم السنية واجرة التخير ومامور المحز
تجسب على المستاجر

حز اداری — (نظارة الداخلية) منشور صادر الى جميع
المديرين والمحافظين في ۱۴ أكتوبر سنة ۸۹

قد اعلنت نظارة الداخلية بالمشور الصادر منها في ۱۸ ربيع
الثاني سنة ۳۰۴ حضرات المديرين بان الامر العالي الصادر
في ۱۷ القعدة سنة ۱۳۰۱ الذي تصرّح بموجبه للموري المدايح
ان يوقعوا بناء على طلب ارباب الاملاك والمستاجرين
الاصليين حجزاً امتيازياً على محصولات اراضيهم المؤجرة وذلك
لاجل الحصول على الايجارات المستحقة لاتسري احكامه على
ارباب الاملاك والمستاجرين الاصليين الاجانب وقد توضح
بالمنشور المذكور ان الامر العالي المشار اليه ليس نافذ الاجراء
في المسائل القائمة بين الاهالي والاجانب نظراً لكون الحاكم
المختلطة في وحدها ذات الاختصاص في الحكم في المواد المدنية
بين الاهالي والاجانب ما عدا القناصل والويس قناصل وحيث

ان الذكر يتوفاصر على الرعايا فقط ولا يمكن ان يتناول
الاجانب ولا القناصل والويس قناصل فلزم الايضاح حتى من
الان فصاعداً تتعون نص الذكر

حز اداری — (نظارة المالية) منشور صادر للمديرية
والمحافظات بتاريخ ۹ ديسمبر سنة ۸۹ ثمة

۶۴۵۷ باتباع الذكر بات الموضحة به في شان مصاريف المجوزات
على الصيارف وضمانهم ومزارعي الدخان ومن ياتلهم —
ذكر بتاريخ ۲۷ بنابر سنة ۸۱ بتنفيذ الاوامر الصادرة من المجلس
المجلسية — ذكر بتاريخ ۱۴ مارت سنة ۸۴ بترتيب عوائد الاملاك
— ذكر بتاريخ ۲۱ ابريل سنة ۸۵ بتخصيل ما يستحق للحكومة عند
الديارف وضمانهم — ذكر بتاريخ ۲۶ اغسطس سنة ۸۶ بشأن الملح
والنظرون — ذكر بتاريخ ۲۸ ديسمبر سنة ۸۷ بترتيب عوائد الدخان
— ذكر بتاريخ ۳۱ ديسمبر سنة ۸۸ بترتيب عوائد الاغنام — وردت
افادة مديرية اسبوط الرقيقة ۱۴ نوفمبر سنة ۸۹ ثمة ۵۸۶۴
بالاستعلام عما يصير اجراؤه في مصاريف المجوزات التي تتوقع
على الصيارف وضمانهم ومزارعي الدخان ومن ياتلهم ومن حيث ان
الوامر العلية الموضع ياتلها قبل منصوص فيها ان يكون التنفيذ
بمقتضى ذكر بتاريخ ۲۵ مارس سنة ۱۸۸۰ وحيث ان الذكر يتو
المشار اليه واضح فيه تفصيلات الاجراءات الجزيرية ويان
المواعيد ولم يكن مقررًا فيه مصاريف على تلك الاجراءات
وفقط على مشتري العقاران بدفع الرسوم النسبية باعتبار المائة
خمس فعلى مقتضى الامر المشار اليه يتبع الاجراء وبهذا لزم تحريره

حز — (ر) مجلس ملني ۷ جا سنة ۹۴ : تنفيذ

حز تحفظي — (ر) حيز

حز تحت يد الغير — (ر) حيز تحفظي

حز تنفيذي — (ر) حيز : حيز تحفظي (م) ۶۷۷

حز — (ر) عائلة خديوية ۱۵ اكتوبر سنة ۸۸

— مال ۱۰ رجب سنة ۸۹ : مال ۲۶ ص سنة ۹۸

مقاصة (ق) ۱۹۹ — ثمن (ق) ۳۳۳ : مال

حز تحت يد وكلا المداينين — (ر) افلاس

قت ۳۱۱ — ۳۱۲

حز السفينة تحت يد المشتري : (ر) سفينة (قتب) ۴

حز السفينة ويبيعها — (ر) سفينة (قتب) ۱۰ وما بعده

حز سفينة متاهبة للسفر : (ر) سفينة (قتب) ۲۹

حز البضائع بمعرفة القبودان — (ر) اجرة السفينة

(قتب) ۱۲۵

حز الاوراق المثبتة للدعوى — (ر) اعادة النظر

(م) ۳۷۲

حز الدايين تحت يده ما في ذمته — (ر) حيز

(م) ۴۳۱

حز بعد الشروع في التوزيع — (ر) قسمة بين

ملحوظات

ترخص للمديرين والمأمورين بإجراء من دون استئذان
والذي ما ترخص بإجراء إلا بعد الاستئذان وقد علما مفصلات
ذلك ووافقنا لدينا اتباع الاجراء مقتضاه فاصدرنا امرنا
هنا لكم بذلك لاعتقاد الاجراء بوجبه

(قانون الحدودنامه)

(م) ۱ حيث ان تقدير المصاريف التي تلزم الى ادارة المصالح
المرة في كل سنة قبل حلولها بمعرفة مأموريها واستئصال
الامر بالتصديق عليها قبل بوقت هو من الامور الاساسية التي
ينبغي عليها صالح المصلحة فيصير الاجري كما هو اني (م) ۲ تحرر
المقاييس المتضمنة عن المصاريف اللازمة بمعرفة مأموري
المصالح ويقدموها الى ديوان عموم لاجل مراجعتها وبعد
التصديق عليها ترسل الى ديوان عموم المالية وما يتعلق منها
بالاقليم حيث انه يندرج في ضمنه ما يختص بحفظ النيل ومصلحة
الري وهذا يلزم الخايرة عنه مع تفتيش الهندسة وديوان عموم
الاشغال فبعد الوقوف على حقيقته تحرر المقاييس اللازمة
بمعرفة المديرين ويصير تقديرها الى ديوان تفتيش الاقاليم وبعد
رؤيتها فيه يصير تقديرها منه الى ديوان المالية بما له من
الملاحظات (م) ۳ المقاييس المذكورة تكون محتوية للماهيات
والاجروا ثمان الماهيات والالات وسائر الاصناف وكامل المصاريف
اللازم صرفها في السنة الاتية بالقياس على ما سبق صرفه
في السنين السابقة وبملاحظة ما يكون مصمم على اجراءه من
الاعمال في السنة الاتية بحيث يراعى فيها وجه الدقة وكل
التحري ولا يترك شيئا من اللوازم الضرورية ولا يوضع فيها شيئا
زيادة عما هو محقق ضرورته بوجه التقريب وحيث انه لا
يجوز الحال من وجود اشياء بالمصالح ما يلزم استعماله فبعد
ختم المقاييس على الاوجه المذكورة بوضع عليها بيان الموجود
من تلك الاشياء لغاية الشهر الماضي قبل الشهر الذي تحررت فيه
المقاييس وبيان ما يقتضي صرفه منه لمحد انهي السنة التوتية ۱۰۵۸
واذا تبقى منه شيئا بصرف في السنة الاتية يصير توضيحه مع
توضيح ما يكون موجود زيادة منه عن لزوم تلك الجهة
وتحررياته في كشف مخصوص فيه الاوصاف ويتقدم مع
المقاييس الى ديوان المالية لاجل تعريفه في جهات لرومه
(م) ۴ حيث ان المقاييس المذكورة محتوية عموم المصروفات
السوية ومن المعلوم ان بعض المصروفات يتعلق بجهات
الانتفاع مقابلة تحصيله منهم فمن اللزوم توضيح بيان ذلك
في اخر المقاييس (م) ۵ ورود هذه المقاييس والكشوفات
الى ديوان عموم المالية نصير المراجعة على ما فيها ويعمل عنها
مقاييس عمومية شاملة لجميع ويتبين فيها بيان ما وجد بالمصالح
من ضمن تلك المصروفات ويقدمها والكشوفات مع بيان
ملحوظاته المتعلقة بذلك الى ديوان الداخلية لاجل رؤيتها
بالجلس الخصوصي والاستئصال على الامر العالي بقولها (م) ۶
حيث ان بعد صدور الامر بالقبول تكون هذه المقاييس هي
الاساس الى مداركة وصرف اللازم صرفه في كل جهة بموجبها
بمعرفة مأمورها بغير استثناء مرة ثانية فبعد تحميلها في
ديوان المالية ترسل الى الجهات لكل جهة وما يخصها لاجل

الغرماء (قم ۵۳)

حجر بعد مضي ميعاد طلب التوزيع — (ر) قسمة

بين الغرماء (قم ۵۳۱)

حجر اجرة العملة والمستخدمين — (ر) اختلاس

اموال اميرية (فق ۱۰۳)

حجر — (ر) سرقة (فق ۲۹۴)

حد — (م) منشور من نظارة الداخلية في ۱۶ رجب سنة ۱۳۰۰
(۲۳ ما يوسنة ۸۲)

نحن الموقعين على هذا مشايخ وفلاحون ارباب اراضي من
رعابا الحكومة المحلية في فري
علامات لتحديد الاراضي الموضوعة في حدود فري كل منا بمعرفة
مستغدي مصلحة التاريخ والموضوعة بالرسومات تبين حدود
قرانا بوجه الضبط والدقة ونتمهد بحفظ الحدود المذكورة في
محلها الاصلية وحفظ جميع العلامات والدويرات اي بالشواخص
الموضوعة ايضا بمعرفة مستغدي مصلحة التاريخ سواء كان عن
محيط الشكل الخارجي او عن تحديد قطع الاراضي من داخل
الترى وفي حالة ما اذا صار نقل او اخفاء حد او اكثر سواء
كان عارضا او قصدا فهذا النقل والاخفاء يصير بتحقيقها
بواسطة محضر يصير تحريره بمعرفة احد مستغدي مصلحة التاريخ
بمحضر مأمور القسم او وكيله واثنين من مشايخ القرية وفي
هذه الحالة تتمهد بدفع تكاليف وضعها الابتدائي للحكومة اقندم
— نظارة المالية ارسلت للداخلية افادة رقم غاية الماهية ۶۹
ومعها صورة استارة محضر مقدم للمالية من مصلحة التاريخ
مقتضي تحريره عند تسليم حجارة التحديد لمشايخ السواحي للتمكن
من دوام حفظ الحدود التي يحصل الاقرار عليها من ارباب
الاطيان ومرغوب مكانة المديرين باخذ التعهدات على
اولئك المشايخ بصورة المحضر السالف ذكره وحيث نراا هنا
موافقة التنييه باخذ التعهدات على مشايخ السواحي بالاجراء
على وجه ما نص بذلك المحضر والمحافظة على تنفيذ منعه ابطا
بمعرفة المديرية فقد صار نسخ صورته باعلى هذا واقتضى الشرح
تكم للاجراء كما ذكر وفي تاريخه كتب لجهات
الاقتضاء بذلك

حد — (ر) اطيان ۱۶ رجب سنة ۱۳۰۰

حد (ردم الحد) — (ر) تخريب (فق ۳۳۲)

حد فاصل الاطيان — (ر) سرقة (فق ۲۹۷)

حد البلوغ — (ر) حجر (مجله ۹۸۵ — وصي

حدود نامه — (لاجة الحدودنامه) (لاعية)

(صورة الامر العالي الصادر لنظارة الداخلية)

رقم ۵ المجلة سنة ۸۶ مرة ۸۹ على قانون الحدودنامه)

صار منظورا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي رقم ۲۶
ش سنة ۸۶ مرة ۲۵ المشتمل على ثلاثة واربعين مادة مقتضي
اتخاذ دستور للاجراء بالمديرين والمصالح بوضع ما

الاجرى؛ وجها وعدم التجاوز عنها وحيث انه يبقى معلوما بها بيان الاشياء الزيادة في بعض الجهات ولزومها في جهات اخرى فبعد توزيع تلك الزيادة على جهات لزومها بملاحظة القرب والسهولة تقرر الاقادات اللازمة الى الجهات الموجود بها الزيادة ببيان جهات اللزوم وبخروج الجهات اللزوم بالاخذ على واقع التسوية المذكورة لاجل مبادرة الجهات في اجري ذلك بما تقتضيه الاصول المرعية (م) ٧ اذا كان بحسب مقتضيات المصلحة استجد لزوم صرف شيء في بحر السنة غير البيان المندرج في مقايستها فهذا يصير الاستئذان عنه في وقته لاجل تحصيل الامر عنه واذا كان استجداده مبني على امر فلا حاجة للاستئذان عنه وانما يعطى به الاشعار لديوان المالية في حال صدور الامر (م) ٨ المقاييسات المذكورة يلزم ان تقدم من الجهات الى ديوان المالية قبل حلول التوقي بسنة شهرين وبالمالية ينظر فيهم على وجه ما توضح بالمواد التي قبله وتتقدم المقاييسات العمومية منها الى ديوان الداخلية في مدة شهرين ومدة شهر واحد يكون فيها رؤية ذلك بالمجلس الخصوصي والعرض للاعتاب حتى هذه المناسبة تكون المقاييسات موجودة في جهاتها من قبل حلول التوقي بثلاثة اشهر (م) ٩ ما ينعم به على بعض اشخاص بمنقضى ارادة شفاهية من اللزوم استحصال الامر الرسمي عنه للخصم بموجبه (م) ١٠ اذا استحق شخص ترقية رتبة او ضم مائة يكون ذلك بالاستئذان (م) ١١ اذا صار نقل شخص من جهة الى اخرى للاستخدام بها يجري قيده بالجهة التي ينقل اليها بغير استئذان (م) ١٢ اذا تعين احد المستخدمين بجهة بحسب المأمورية او توجه باجازة وترك جانباً من استحقاقه لصرفه الى عياله لا مانع من اجري ذلك بغير استئذان (م) ١٣ اذا ارسل احد المستخدمين بمأمورية الى احد الجهات مثل الحجاز والسودان وشبه ذلك من الجهات البعيدة وطلب صرف ترحيله اليه لا مانع من صرف ما يقتضي صرفه له حسب السوابق محسوبا عليه من استحقاقه بغير استئذان (م) ١٤ اذا كان بعض الزوات يريدون تسديد الوبر كالمطلوب من احد الخدمة بطرفهم من استحقاقهم او احد المستخدمين له اب او ابن او اخ عليه ويركو ضمن الطوائف ويريد المستخدم تسديد ذلك من استحقاقه فمثل مولاي يجري قبول التسديد من استحقاقهم بغير استئذان (م) ١٥ بدل الكساي المرتبة المعتاد صرفها سنوي وبعض المرتبات المرتبة الى اربابها سنوي مثل غلال وخلافه متى كانت مقررّة بأوامر ومتصل صرفها واربابها على قيد الحياة فتصرف كاصول ترنيها بغير استئذان (م) ١٦ مطلق العبارات لا بد من الاستئذان عنها قبل اجراها وبعد نهوها بمنقضى الامر الذي يصدر منها وعمل المقاييسات الختامية ومراجعتها بديوان الاشغال والتصدق عليها منه ان كانت تكاليفها لم تتجاوز مبلغ مقايستها الابتدائية او تجاوزت وكان ذلك ناشئا من فرق الثمن المئات والاجر فقط فلا يلزم الاستئذان بل بمعرفة المدير يجري المقتضي في الخصم واما ان كانت زيادة التكاليف هي لاسباب اخرى لم يكن مندرج ذلك بالمقاييسات السنوية المقرر عنها في مادة ٣ فيصير الخاتمة مع ديوان

الداخلية بايضاح تلك الاسباب لينظر بالمجلس الخصوصي (م) ١٧ المراكب التي تازم لاشغال الميري مثل شحن اشجار ولرزاق ونحو ذلك تؤخذ بالاجرة كل وقت بحسبه وتصرف لاربابها بغير استئذان (م) ١٨ الاستحقاقات والمطلوبات والمثروكات اذا مضى عليها سنتين خلاف السنة الواقع فيها التعليق تضاف جهات بجانب الديوان انما اذا كان بعض الاستحقاقات والمطلوبات موقوف صرفه لاسباب معلومة بالجهة التي بها ذلك او تركه مقام عليها تداعي فلا يجري اضافته مثل هذا ولو مضت عليه المدة المقررة اعلاه وبعد اضافة ما يضاف كما تقدم الذكر ان حصلت المطالبة من اربابه يجري التحقيق ومتى تبين انه حقهم وان عدم اخذهم فيه بولته هو بناء على اعداء مقبولة وانقضى عدم المانع للصرف يجري فيه كما سيأتي بيانه — الاستحقاقات والمطلوبات بعد التحقيق المقدم القول عنه اعلاه ان كان مبلغه من قرش الى خمسة الاف قرش ولم يضي بعد الاضافة الاستئذان غير السنة الواقع فيها المطالبة فبمعرفة المدير يجري الصرف من غير استئذان وان كان زيادة عن الخمسة الاف قرش او مضى بعد الاضافة اكثر من المدة المذكورة ولو كان المبلغ اقل من الخمسة الاف قرش فتصير الخاتمة عنه مع ديوان المالية فان كان الماضي بعد الاضافة ثلاثة سنوات غير السنة الواقع فيها المطالبة والمبلغ لم يتجاوز خمسة الاف قرش فمن المالية ينصرف بالصرف وان كان اكثر من هذا المقدار او المدة زائدة على السنوات المقدم ذكرها ولو المبلغ اقل من الخمسة الاف قرش فتخاير مع الداخلية لينظر بالمجلس الخصوصي — والمثروكات بعد التحقيق كما توضح فما كان منها لمحد خمسة الاف قرش ويكون مضي عليه بعد الاضافة ثلاثة سنوات غير السنة الواقع فيها المطالبة بصرف بمعرفة امين بيت المال اما اذا كان زيادة عن هذا المقدار او المدة الماضية بعد الاضافة اكثر من السنوات المقدم القول عنها ولو كان المبلغ اقل من الخمسة الاف قرش فتصير الخاتمة عنه من المصلحة مع ديوان الداخلية لينظر بالمجلس الخصوصي — والاستحقاقات والمطلوبات الموقوف صرفها لاسباب معلومة والمثروكات المقام عليها تداعي الموضع باوائل هذه المادة عدم اضافتها هذه بعد زوال الاسباب الموجبة لتوقيف الصرف ونحو التداعي المقام على التركة يجري اللزوم في صرف ذلك لمستحقه بمعرفة المدير او امين بيت المال من غير استئذان ما دام لم يسبق اضافته حسبما تقدم الذكر (م) ١٩ اذا كان احد المقاطعات والالتزامات والحمل ترسي مباحته على فئات مباحته السابقة او زيادة عنها او يظهر به عجز لمحد العشرة واحد فما كان من ذلك بالاقاليم ومحافظات دمياط ورشيد تصير الخاتمة عنه ما بين جهته وتفتيش عموم الاقاليم ومن التفتيش بعد التحري اللزوم ينصرف لها من غير استئذان اما محافظات مصر وسكندرية يكون حضرات المحافظين مرخصين اذا لم يتجاوز العجز عن العشرة واحد فان كان العجز زيادة عن ذلك سواء كان بالمديريات او المحافظات فتصير الخاتمة عنه مع المالية بايضاح اسبابه ومنها للداخلية لينظر بالمجلس الخصوصي (م) ٢٠ حيث كافة المقاطعات والالتزامات والميوعات ضرورة جاري اعطاها لاشخاص مضطرين معتمدين

معلومات

بضامات قوية فهو لا قطعاً لا يخلف ولا يتبني منهم شيء بل من اللزوم تحصيل المستحق تحصيله في اوقاته من اربابه او الضمانة اما اذا كان بحسب الضرورة يتأخر تسديد شيء من ذلك نظراً لتعسر احوال المطلوب منهم او الضمانة ولا يمكن التحصيل دفعة واحدة فهذا مع ما يكون باقي من الذمات القديمة المتخلفة من سنوات سابقة وتعسر تحصيلها مرة واحدة يجري التحري اللزوم عنهم وبعد اتضاح تعسر المدينون اوضاعته والاسباب المتنعة التي اوجبت التأخير يكون محضرات نظار دواوين العمومات الرخصة في تنقيطه لغاية مدة خمسة سنوات اذا كانت الذمة لا تتجاوز مائة وخمسين ألف قرش ومحد عشرة سنوات اذا كانت لا تتجاوز خمسين ألف قرش اما اذا ما امكن ربط التنقيط في المواعيد المذكورة واقتضى الحال لتمديد الميعاد زيادة عن ذلك او كانت الذمة تزيد عن المقادير المحددة قبله فيعرض من دواوين العموم الى الداخلية لينظر بالخصوصي (م) ٢١ مال الاطيان الذي يكون صادر اوامر بخصمه سنوي يجري فيه حكم الاوامر الصادرة عنه واموال الاطيان اكل الجهر والتي تؤخذ للمنافع العمومية والتي تملئها الرمال ولا يوجد لها طرائق هندسية لمح الرمال - ثم اكل ذلك يجري فيه المدون بلائحة الاطيان وقرار مجلس شوري السواب الصادرة عما يثقف من الرمال اما اموال الاطيان الشرائي فهذا ان حصل شراقي في اي مديرية تصير المخايرة عنه منها مع تنقيش عموم الاقاليم وبوقوف التنقيش على الاسباب الموجبة لذلك يعرض منه للاعتاب الخديوية ويمتنع الامر الكرم الذي يصدر الى المالية بالمساحة يجري تعيين المأمورين اللازمين وبعد نهو المساحة وتقدم الدفاتر ومراجعتها بعمل المجموع المتقضي عن مقدار ذلك ويتقدم من المالية للداخلية لينظر بالخصوصي (م) ٢٢ اذا اقتضى الحال لملك زمام بلد فيلزم الاستئذان قبل الاجراء ويمتنع الامر الذي يصدر يجري العمل (م) ٢٣ اذا حصلت مساحة عمومية او فك زمام بلد فنسوية العجز والزيادة الظاهرة من هذه المساحة بالبلاد او في الاسماء تصير المخايرة عنه من المديرية مع تنقيش عموم الاقاليم ومنه للمالية وبعد رؤيته بها ان كان هناك شيء يلزم دفعه او تنزله من الدمام بقرع منها لديوان داخلية لينظر فيه بالمجلس الخصوصي وان لم يكن فيه شيء من ذلك يتصرح من المالية باجرا ما هو لازم (م) ٢٤ ما يقتضي اضافته من الاطيان على زمام بلد او اسم ولم يعط به سندات من يلزم الاضافة عليهم لعدم اقتناعهم بحال النظر فيه على المجلس المحلي المختص بذلك (م) ٢٥ الاملاك والاطيان والاراضي تعلق الميري لا يباع منها شيء الا ان صدر عنها امر وبعد نهو المزاد يعرض ولا يصير التسليم فيها الا بامر ايضاً انما الاطيان والاملاك التي تباع بمعرفة بيت المال هذا يجري المتقضي عنها بمعرفة المصلحة بدون استئذان وبعد مرمى المزاد فيما يبلغ ثمنه منها محد خمسة عشر ألف قرش يتصرح ببيعته بمعرفة امينها بلا اذن انما قبل التسليم ترسل قائمة ذلك للمالية من باب المعلومات فقط وما كان زيادة عن ذلك يستاذن عنه من الداخلية قبل التسليم فيه لينظر بالخصوصي (م) ٢٦ الماملة التي توجد بالمتروكات من الاصناف الغير

جاري تداولها يصير الكشف عنها بالصريحانة وبعد ضبط عيارها ووزنها واثنائها يصير اشهارها بالمزاد على الصيارف ربما يوجد لها راعب نظراً لقدمها وايقانها على حالتها الاصلية ط، لم يوجد لها مشتري زيادة عن اثمان الصريحانة يصير تسليمها للصريحانة حسب تساوي بها (م) ٢٧ اذا طلب احد ان يتعهد بتشغيل شيء من المشغولات التجارية على ذمة الميري باظهار وقرر زيادة عن المجاري يجري التحقيق بمعرفة مأمور الجهة التابعة اليه تلك الاشغال واذا تبين له ان من يريد التعهد فيه اهلية للتعهد والتشغيل والتسهيل فيعرض عن ذلك للداخلية بايضاح الكيفية لينظر بالمجلس الخصوصي (م) ٢٨ اذا صرف شيء زيادة عن المقرر صرفه من المزيات والمصرفات المجاري صرفها من الصرة الشريفة يعرض عنه من المالية لديوان الداخلية لينظر بالخصوصي (م) ٢٩ اثمان وقرق اثمان المهمات التي تحصل لها تلف او غرق او نزع الغرق فيها من الاستعمال وعجز الاصناف التي من طبيعتها العجز وفروقات الاثمان التي تظهر بالاشياء التي يجري بيعها والمزاد بناء على عدم لزومها بالمصلحة التي تكون بها او توزيعها لجهات لزومها او تسليمها لتخزين الالات وفروقات اثمان الاشياء التي يصير تبينها بمعرفة آل الخبرة باثني الجرد حيث توجد انما لا تساوي الاثمان الاصلية كل ذلك بعد التحقيق فما يتضح انه ناشئ من الاحمال والتفريط وعدم الملاحظة او من عدم الدقة في استعمال ما يلزم استعماله او انها ما اوفت المواعيد المحددة لها في الاستعمال او زيادة عن المقادير المتقدمة لما يكون من طبيعته العجز تجري المأكمة فيه بالمجالس المحلية وبحسب ما يحكم بحسب ما يقتضي عنها اما الذي يكون استعماله بحسب مواعيد المحددة مع الذي يحجزه لا تتجاوز مقاديره المتقدمة هذا يجري المتقضي بخصمه بمعرفة دواوين العمومات بدون استئذان وهكذا الذي يكون تلفه بطبيعته او بالنضا والقدر اذا كان ثمنه او فرق لا يتجاوز الالف قرش يجري خصمه بمعرفة دواوين العمومات بدون استئذان وان زاد عن ذلك يعرض للداخلية عنه لينظر بالخصوصي وقرق اثمان المبيع يجري فيه كما في مادة ١٩ (م) ٣٠ ثمن المواشي التي تنفق من مواشي الميري وقرق ثمن ما يحصل له تسقيط منها اذا كان ذلك باسباب شخصية يجري فيه مقتضى القانون وان كان بالنضا والقدر يختم بمعرفة دواوين العموم بدون استئذان اما فرق ثمن ما يباع من تلك المواشي سواء كان بحسب عدم لزومه او بسبب تسقيطه بغير خيانة احد فهذا يكون الاجراء فيه كما في مادة ١٩ (م) ٣١ مصروفات المسافرين الذين يقيمون بالمسافر خاتمة فانهم بها وفي حالة السفر برا وبحرا ولوان ذلك من ضمن مربوط الحافطات المدرج بالمقاييس السنوية لكن اذا لم يكن صدر في ابتدى حضورهم او امر عليه او افادات من الداخلية من اجلهم فمن اللزوم احتصال اوامر رسمية عنهم (م) ٣٢ اذا اراد احد من ارباب الرزق والتعلقات بيع حصته الى الميري بناء على احتياجه او بناء على كونه عازماً على التوجه الى جهة خلاف الحكومة المصرية فبحسب المقرر لذلك يجري المتقضي بمعرفة بطارية

(قرار المجلس الخصوصي)

١. لداعي كثرة الاستدانات الحاصلة من الجهات فيما يجزوه من المواد استوجب الامر لتتبع مواد الحدود بطراً للاسئنى عن بعضها بحسب الوقت ولزوم الحروا لاثبات في النض وعلاوة ما يقتضي محددًا ولذلك حصلت للذاكرة للمجلس الخصوصي وبمناسة ما تراه موافقة اجراء استقر الرأي على المواد المسطرة هذا وقدره ثلاثة واربعين مادة ما تعرض للحاب الاعلى اذ وافق العمل كما فهم منتهى الامر الذي يصدر بتبع الاخرى ويكون ذلك مائتًا للحدود الموحدة من قبل هذا الذي استقر عليه الرأي

حدودنامه — (صورة امرتالي صادر لرئاسة مجلس
(النظار بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٩٦

الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٢٩٦ مرة ٦

عرست لطرما مكانة عطوكم ريم ٢٥ شوال سنة ١٢٩٦ مرة ٤ المتضمنة ما تقرر المجلس من المادة ١٨ من قانون الحدود نامه الصادر في سنة ١٢٨٦ المتمثل على ان الاستئنافات التي يصح عليها ستان خلاف سنة الصلة تصاف بحسب الديون وحيث وافق ارادتنا ما قرره المجلس في هذا الخصوص لرم اصدار هذا لعطوكم لآخرى ما يقتضيه الحال في ذلك على الصورة المشروحة كما هو مظهرنا

حديد — (ر) اشغال شاقه — قيد حديد

حديد (عرايد وزن) : (ر) دخوايه ١٦ ابريل سنة ٨١

حرب — (ر) سيكورتاه (قتب ١٩١

حرب بحري — (ر) كيبالة (قت ١٦٠ —

ملاح (قتب ٨٨

حربي — (ر) مواريث (ش ٥٨٥ : حرية

حرية — (ر) الامر العالي الصادر في سنة ١٨٧٠

منصاه ان مجلس الجهادية يحصره مطروحة التصا اليافعة بين الجهادية ومنهم واما ما يكون بين جهادية وحلاهم غير جهادية يكون ذلك من حصايس الخايس الخلية — وقصة ابراهيم لك راعت الجهادي الذي كان مدعى عليه قتل ثاميه كانت احببت قصته من الصعية لديوان الجهادية فاعدت الاوراق بها للصطبة مكانة رسمية تنصص ان ذلك لم يكن من حصايس الجهادية بل من حصايس الخايس الخلية وارسل ذات المدعى عليه للصطبة لعله بها

حرية — (تقرير مقدم للحضرة الفخيمة الخديوية من
(حصرة دولتلور رياض باشا رئيس مجلس

الطار بمحصول زيادة رتبات الصايط والعساكر العربية والبحرية
في ٢١ حاسه ١٢٩٨ (٢٠ ابريل سنة ١٨٨١)

(مولاي) قد تقدم لمجلس الطار من اطر الجهادية والبحرية طلب بخصوص زيادة مرتبات الصايط والعساكر فوضح الناطر المنار اليه انه مع زيادة امان جميع الاسماء وازدياد ثروة الطر شيئًا فشيئًا عما كانت عليه مدة ساكن المحتان محمد علي قد حصل اثناء حكم حصرة اسمعيل اسما تنقص مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسه مع احتياطات المعيشه — فترأى للمجلس اقتداء بمناسد حناكم السامي ان يجرى بناية الدقة والاعضاء عن الاساس المزمدة لهذا الطلب وان يسعى في إيجاد ما يلزم من الوسائل لمحصل العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل ساحنكم الخلية ومعه نصي تميمها على التوالي في جميع مصالح النظر — تنصص للمجلس لزوم الالتمات لاطلب التقدم له من اطر الجهادية مع عدم صرف الطر عن الاتي ذكره وهواه وان كان النظر اكر ثروة لان عما يصي الا اء مديون مبلغ قدره مائة ملون ليره اسرلينة تستغرق سد ذاته ما يرب من نصف ايرادات الحكومة واه من ام واحبات الحكومة ان تبدل عاة الجهور في الاقتصاد قدر الامكان حتى تستمر لما الوصول الى استهلاك هذا الدين الدر مع وتحليس النظر من هذا الحمل انقل المص

المالية بغير استئذان (م) ٢٢ المتروكات التي لا تقي بالديون وبصيرتقسيمها قسمة غرما ما يكون مطلوب الميري من امثال ذلك بصير الاستحصال عليه حسب القسمة بواقع ما يخصه بدون استئذان (م) ٢٤ التبعيات المرتبة صنف عين للجهادية والبحرية والمدارس لا يتاخر صرفها واي صنف لم يوجد عينًا في وقت استحقاق صرفه بصرف بدله من الاصناف التي تكون موجودة بالخازن وتقوم مقامه والا فيجري مشترى بدله صنف او اصناف اخر بالمسة للربت بحسبما يرى فيه الصلحة بغير استئذان حيث لم يتجاوز المربوط والصنف الذي لم يتوفى ايجاد بدله ولا يستدرك ما بقي عنه حسبما ذكر ويضي وقته فلا يتعلل طلب بل بضاف جهات (م) ٢٥ اغان ماورة مواثي الميري الواردة والمرددة بعض جهات الاقاليم ولوارها السائرة يجري المتصفي في اعطاء اعدادات السداد اللازمة عنها من الجهات المرسولة لها معرفة المدير غير استئذان (م) ٢٦ الرسم اللارم لربح مواثي جهات الميري وتحويل عساكر الماتوزق عند طلبه من المديرات والمكانات من دواوين عموم تلك الجهات يجري مشترى من جهات وحدودها وليس بصرف لارما من المديرات بدون استئذان وبطلب اعدادات سداد ذلك من الجهات المختصة (م) ٢٧ الحسابات والكشوفات المترتبة عليها من الجهات بمواعيد معلومة من اللزوم تنديما في موعيدها وان حصل تاخير فعال مما كمة المسب في ذلك على المجلس المحلي الذي هو من حصايسه (م) ٢٨ الكتاب ادين يكون مستخدمين بالمصالح الميرية وبرهون بحسب الاستعاء او وجه اخر فعل اعطا الرتبة وشعبة سليم بصير قطع منا كلهم وهو عوايتهم الكلية حتى لا يستلزم الحال فيما بعد الى مشغولية في طلبهم من اجل بعض المسئوليات واذ قدر وطراء امر ضروري بعد ذلك بصير الاستعلام اللارم عنه بالمطابقة (م) ٢٩ الاتجار والاحتساب والمهمات السائرة الحاري صرعا الى سد المطامع الكار التي تحدث بالمحور والى سد امام السبع التي يلزم سددا والى منع التبعيات التي قرب المحور هذه حيث كان صرعا لاجل ازالة المصرة وتلك المصرة لم تكن عاتده فقط على اللدة الواقع بها ذلك بل انها عاتده على التواحي المصعدة التي تحت ملك اللدة والذي يمكن اراحه به موط البيل وارتجاعه الى الاثنان بصير تدريله من اصل ذلك والناقي الذي هو العادم بعمله دفتر سياه والجهات المختصة بذلك ومساير مدم وما لهنهم وما يخص كل منهم ويخدم الى المالية ومنها للدخيلة ليطر بالمحصول ومنعها صدر بتبع الاحراء في تحصيل ذلك من كل بلدة وما يخصها واما الاحتساب المتصرفه مثل المياوم والشتات لاجل اللبش صرعا امام لمحصل المائة لبعض المحور فامان هذه يجري تخصيصها بمعرفة المدرة على التواحي العائم عليهم سبعة ذلك والتواحي التي تمنع عنها المصة واسطة ذلك اللبش (م) ٤٠ ما بصير توريد الى مياير البلاد من الاموال والعشور من اللزوم حصه لاراء في الجرائد والاوراد اوقاه كما انه اذا تورد من اللدرة مدم او علال منتهى حصصها من المطلوب من اوردوها او وردت مدم من احد بالمالية او بمجة اخرى من المطلوب منه وتحررها اعادة سداد للدرية التابع لما ذلك في الحال بغير الاذن اللارم من المديرية الى صراف البلد بالمحم من اولئك الاسماء في الجرائد والاوراد (م) ٤١ اذا صادف مرور لاد من مدرية واصادهم على اخرى او مرور مدرية من اخرى وكان ورد بالمديرية الممرور منها مدم او علال او اعدادات سداد من جهات حصا من اساء من المطلوب منهم وما حررت بها ادوات الى صياير البلاد بالمحم في الحال بغير اعدادات السداد اللازمة الى المديرية التي حرت الاضافة عليها للسديد بموجهم في اساء اولئك الاصحاب (م) ٤٢ اذا طهر في اخر السنة فاجز لاجد في توريداته اي جهة يجري حصه من المطلوب منه لاني السنة التي بعدها في اطلالها فان لم يكن مطلوب منه شي لما واراد صرفه مدم او رعب اعطاء اعادة سداد له لسدده في المطلوب منه بمجة اخرى فعلى حسب طلبه يجري اللارم في الصرف او السديد (م) ٤٣ اذا طهر بخر صرف احد الصراف او المحرمية او سائر الذين يحول امير للمجلس انما الحاج له الجهة الطار بمهاد ذلك

ملحوظات

والاقرار على قانون الضمان والامتيازات والاعانات العسكرية المحتوي على ثلاثين مادة ومرفوعة بامرنا هذا (م) ٢ على كل من ناظر داخلينا وناظر ماليتنا وناظر الاشغال العمومية وناظر جهادية وبحرية حكومتنا تعيد بامرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به

(قانون الضمان والامتيازات والاعانات العسكرية)

(النوع الاول — في السفريات الحربية)

(م) ١ يصم لكل جهادي (سواء كان ضابطاً او عسكرياً) ولكل متوظف بالجيش بوجه مع قسم عسكري للمحاربة في اي جهة كانت نصف مروط ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه الى مركز اقامته (م) ٢ يصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفرة المحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السرية اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السرية (م) ٣ يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكري بوجه لسفرة حربية تعيينات ومؤنة ركائب حسب ما ياتي بيانه

تعيين نفر علائق تبع يومي

المتبرو حكمة دار الجيش	٥	٨	٢٠
فريق	٤	٦	١٦
لواء	٤	٢	١٢
ميرالاي	٣	٣	٨
قائمقام	٣	٣	٦
بكتشي	١	٢	٥
صاع	١	٢	٤
يوزباني ورئيس محاسبة	٤	٠	٣
ملازمين وصولات وكتائب محاسبة	٤	٠	٢
واعظ وامام	٤	٠	٢

(النوع الثاني — في السفريات العادية)

(م) ٤ يصم لكل جهادي (سواء كان ضابطاً او عسكرياً) ولكل متوظف بالجيش بوجه مع قسم عسكري الى الجهات السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هرر وملخاتما والحجاز نصف ماهية علاوة على الماهية الاصلية من يوم النوحه لغاية يوم المحذور ويصرف له ايضاً تعيينات ومؤنة ركائب حسبما نوصح بالمادة الثالثة

(النوع الثالث — في الانتقالات العسكرية)

(م) ٥ كل فرقة ولواء او لواء او قسم عسكري ينتقل من مركز الى مركز اخر لاجل الازمنة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن او بالحدود او بالادرا او بحية من جهات المديريات القبلية والبحرية لا يصرف لهم ما اريد رومية ولا ضمان في مدة الانتقال والازمنة (م) ٦ كل قسم عسكري ينتقل من محل الى اخر لاجل حصة عسكرية معافاة بالصنط والربط الذي هو من اخص واحداً العسكرية سواء كانت هذه الخدمة بالمديريات او بالحدود او بالادرا او بجهات التصبر والعريش والقلاع التجارية ومطروح والوحدات الساحلة والخارجة وغيرها من الجهات المكنة بحدود الحكومة الخديوية ما عدا الاقاليم السودانية بم له الخمس على الماهية منها كانت هذه الامور

بجميع صوامع المسوية والمادية — لما قد تراهي المجلس ان زيادة الامرات التي لتسبها تتوجب ضرورة تقليل اتي موقوفات العسكرية بية وبحرية ويرى ايضاً لزوم جعل الصاكر الذين تحت السلاح احد عشر الفا من صف صباط ومرواه ينبغي ان يتدكل من ماطر المانية والجهادية في الحث عا اذا كان يتحمل الحصول على نص ومورات من تحصيل ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والحرية هذا ولم يبين ماطر الجهادية لزوم تحصيل حالة الصباط الماطر لمراتبهم فقط بل الماطر للترقي ايضاً فانه قد ترقى في الواقع ومن الامر في مدة السنوات الاخيرة من حكم حصرة اسمعيل اننا عدد ما من الصباط واحي على ذلك انه قد صار عدد الصباط المستودعين اكثر من عدد الصباط الذين في الخدمة العسكرية الذين م مع ذلك كما من كفاية كلية للوزم المصلحت فضلاً عن استخدام كثير من الصباط في المصالح الملكية ما زال موجوداً الا ان الب وحصة واربعون صباطاً في حالة الاستيداع — فيلزم ازالة هذه الحجة وينبغي ايضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط اتي بموجبها يسوع ترقية اي صباط الى رتبة اعلى من رتبته غير انه لا يمكن النظر والعقد وحده مديد في الطرق والنداءير المتصني اتحاداً لاجل الوصول الى الغاية المتصودة الا بواسطة قومسيون يترك من اخصاص يكون لم اهلية خصوصية في مثل هذه المواد — مناه عليه اشرف ان اربع اسدتك الطية صورة امرا لزيادة ماهيات الصباط والصاكر الرتبة والحرية وصورة امرا لاجل احر تشكيل قومسيون عسكري للطرقي كانه ما يلزم احرار من التعديلات في النظامات والقوانين العسكرية كانه ايعاها ملتبساً تشريها التبول — والي لولي اسم هذه الخاصص ومحموره الموصح

حرية — امر عال رقم ٢١ جاسة ١٨ (٢٠ ابريل سنة ٨١)

(ممن حدو مصر) بعد اعلاتنا على التفرير الذي قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا وساء على ما رفعه اليها ماطر الجهادية والحرية ومواصلة راي مجلس نظارنا بامرنا هوأت — (م) ١ ماهيات الصباط واصباط والاسار العسكرية بية وبحرية صار الالاعها وديراً حسب ما هوأت (ماهية شهرية) ٨٠ فريق — ٦٥ لواء — ٥ ميرالاي — ٣٥ قائمقام — ٢٥ بكتشي — ١٥ صاعول — ٩٥٠ يوزباني — ٧٥٠ ملازم اول — ٦٠٠ ملازم ثاني — ٨٠٠ الخواصص — ٦٥ بلوك امين — ٥٥ حاويين — ٤ اولاي — ٢ مر

حرية — امر عال رقم ٢١ جاسة ١٨ (٢٠ ابريل سنة ٨١)

(ممن حدو مصر) من بعد الاطلاع على التفرير الذي قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا في هذا اليوم وساء على ما رفعه اليها ماطر الجهادية والحرية ومواصلة راي مجلس نظارنا بامرنا هوأت (م) ١ قد تشكلت تحت رئاسة ماطر الجهادية والحرية قومسيون مؤلف من سيالي ذكرهم وم (اسماء الاعضاء) ٠ (م) ٢ هذا القومسيون مكلف بما اتي ذكره (اولا) النظر والحب في القوانين والضمائم العسكرية الموحدة واعا وايدخال كافة ما يرى ثرويه من التعديلات والاصلاحات فيها (ايضاً) المظر في الترتيب الذي عليه المدارس الحربية الان وما ينبغي احراره من التعديلات (ثانياً) تحضير مشروع قانون يخصص شروط التحول في سلك الصباط الحربية والحرية وترقيهم واستوداعهم ورجعهم وناعدم (ثالثاً) البحث عن الطرق المتصني اتحادها للمسوية حالة الصباط المستودعين الان (م) ٣ قرارات القومسيون المذكورة تكون اعلية اراء الاعضاء المحاضرين وفي حالة اقسام الاراء الى قسمين متساويين مرجح اطرب الذي يكون فيه الرئيس ثم تعرض مشروعات هذا القومسيون على مجلس سارا

حرية — صورة امر عال صادر في ٢٢ ستمبر سنة ٨١ (٢٨ ل سنة ١٢٩٨)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه اليها ماطر جهادية وبحرية حكومتنا ومواصلة رأي مجلس نظارنا بامرنا هوأت (م) ١ قد صار التصديق

(النوع الرابع — في المأموريات)

(م) ٧ كل ضابط أو عسكري أو متوظف بالجيش أو بفروع الجهادية أو من المستودعين بالجهادية يتعين لتسليم أو استلام مهام أو تعيينات أو لتوصيل عسكراً وتحقيق قصايا أو لشترى مهام أو لاعداد الخيل أو عمليات المساحة أو التخصيل أو محافظة النيل وما اشبه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة المأمورية التي تقتضي تباعده عن مركز إقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتي بيانه على حساب جهة الاختصاص

١٠٠ قرش فريق أو لواء أو أميرالاي و ٥٠ قائمقام أو بكياتي و ٢٥ صاغ أو يوزباني أو ملازم أو كاتب الاي و ١٠ صول و ٢ بائجاو و قرشان جاو و ١٠ صول أو يوزباني و قرش و نصف أو يوزباني و قرش و نصف

(م) ٨ إذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكرية لاجل محافظة جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط وإعطاء الايقاظ وقت الخطر ففي هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو عسكري علاوة على ماهيته المقررة خمسها وأما ان كان ذلك يشمل مجورية العسكرية على اجراء الاشغال وملاحظة الصراط لم ففي هذه الحالة ينبغي ان يعطى لكل جهادي زيادة على الماهية يومية حسب ما هوأت بيانه

١٠٠ قرش فريق أو لواء أو أميرالاي و ٥٠ قائمقام أو بكياتي و ٢٥ صاغ أو يوزباني أو ملازم و ١٠ صول و ٢ صاف صايط أو عسكري (م) ٩ الصباط والصف ضباط والعساكر الذين يتعينون للمأموريات مثل عمل الكورتينات والخندق على الملاحات وغير ذلك من انواع المأموريات المختصة بعموم المصالح الملكية يعطى لهم مصاريف يومية في مدة المأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو مبين في مادة ٢ وهذه المصاريف اليومية تكون على حساب الجهة المختصة بها تلك المأمورية (م) ١٠ كل جهادي (سواء كان ضابطاً أو عسكرياً) أو متوظفاً بالجيش يتوجه للمأمورية بالجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر أو الى هرر وملحقها يعطى له في مدة المأمورية المصاريف اليومية الموصحة بالمادة السابعة مع ما تقرر له من التعيينات والعلائق المبنية بالمادة الثالثة وضميمة ربح الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية أو على حساب الجهة المختصة بالمأمورية (م) ١١ الصباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الاحوال للمأمورية بمهمات أوربا أو الاستانة تصرف لهم قيمة اجر سفراتهم من جانب الميري ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ما هوأت بيانه — ٣٠٠ قرش فريق ولواء و ٢٠٠ ميرالاي وقائمقام و بكياتي و ١٠٠ صاغ و يوزباني و ملازمين

(النوع الخامس — في السفريات والمأموريات البحرية) (م) ١٢ (اولاً) الصباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون للبحرية يصم لهم نصف مربوط الماهية ويصرف للصباط ماهية الشهر والتعيينات المبنية بالمادتين الثانية والثالثة ما عدا العلائق (ثانياً) الصباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون

لسفريات عادية بمهمات سواحل البحر الاحمر وعدن و بحر الهند يضم لهم ربح الماهية ويصرف للصباط التعيينات المقررة لرتبهم بالمادة الثالثة ما عدا العلائق (ثالثاً) الصباط والعساكر البحرية الذين بالمراكب المقيمة بين البحر الاحمر او في خليج عدن او في بحر الهند ما عدا مينة السويس يضم لهم ربح الماهية ويصرف للصباط التعيينات المقررة لرتبهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفرية (رابعاً) يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو اوليائي أو نشر من الجيش البحري يتعين للمأمورية في البر الضائم اليومية المقررة لمثل رتبهم في الجيش البري (خامساً) المركب المقيمة في خدمة مينة الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو بورسعيد أو الاسماعيلية أو السويس اذا انتقلت الى مينة اخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا يعتبر ذلك سفرية (سادساً) المركب التي تقوم من احدى المين المصرية الى سواحل أوربا أو الى بحر كير يصرف لطاقمها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العودة حسب ما هو مبين في النوع الثاني في هذه المادة (سابعاً) الصباط البحرية الذين يتعينون للمأموريات بجهة أوربا أو الاستانة تصرف لهم من الميري قيمة اجر سفراتهم وتعطى لهم مصاريف يومية حسب ما توضح في المادة الخامسة عشر — الضائم والمصاريف اليومية الموصحة بالانواع المذكورة تعطى لهم اعتباراً من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر

(النوع السادس — في مصاريف انتقال الاقسام العسكرية) (م) ١٣ في حالة انتقال قسم عسكري من محل الى اخر للاقامة به او للمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته وخدمه وعيشه على حساب الجهادية أو على حساب جهة الاختصاص حسب ما يوضح في مادة ١٨ وما بعده من المواد من النوع السابع (م) ١٤ من ابتداء رتبة البكياتي فما فوقها يكون نزولهم بعربات السكة الحديدية وعائلاتهم بالدرجة الاولى (م) ١٥ من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة الحديدية وعائلاتهم بالدرجة الثانية (م) ١٦ الصف ضباط والاوناشية والعساكر والخدمه وعائلاتهم مع الخيول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة الحديدية بالدرجة الثالثة

(النوع السابع — في مصاريف الانتقال للمأمورية) (م) ١٧ تعتبر المأمورية قصيرة المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لا تتجاوز عشرة ايام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة (م) ١٨ من يتعين للمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكياتي فما فوقها تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير ما عدا وزن علق الركائب وأما من يتعين منهم للمأمورية طويلة المدة فتكون اتباعه لغاية اربعة اعمار والركائب لا تزيد عن اثنين من العفش والتعيينات لغاية تسعة قناطير بخلاف وزن علق الركائب (م) ١٩ من يتعين للمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة اليوزباني يكون له تابع واحد ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير وأما الصاغ فتكون اتباعه ثغرين وحصاناً ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير بخلاف وزن علق

معلومات

طير العش	٢٠
طير الخيول	٠٠
يوز باشي	٠٠
ملازم	١٦

(م) ٢٩ كل تلميذ أو صف ضابط يترقى إلى رتبة الملازم ثاني بالجهادية البرية والبحرية يصرف له عشرين جنهما مصريا أعانة من جانب الحكومة لأجل تدارك ليلزمه الضرورية من ملابس وغيرها (النوع التاسع — في الخيول المقررة لكل رتبة وقت السلم) (م) ٣٠ يعطى لليوز باشية والملازمين غيول وسروجها من طرف الميري وأما من صاغقول أغاسي فصاعدا فتكون غيولهم وسروجها من طرفهم أما بصرف لم علائق وقت السلم حسب الموضع أدناه — ١ حصان يوز باشي وملازم سواء كان من السواري أو الطويحية أو أركان حرب أو المهندسين أو حكام أو اجزاجية أو صاغقول أغاسي أو بكباشي أو قائمقام أو أميرالاي و٢ لواء و٣ فريق و٤ مشير أو سردار

حرية — (١) التقرير المقدم للحضرة الفخيمة الخديوية من (دوللو شريف باشا رئيس مجلس النظار عن المشروعات العسكرية بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١)

(مولاي) أن القومسيون العسكري السابق تشكيكه بمقتضى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ٨١ لتنظيم القوانين العسكرية قدم لمجلس النظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية مشروعات عن قوانين عسكرية وبعد النظر في هذه المشروعات بالمجلس قد تقرر القوانين الآتي بيانها وهي (أولا) قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية (ثانيا) قانون تسوية حالة الضباط المستودعين (ثالثا) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية (رابعا) قانون القواعد الأساسية الذي يليه قانون الترقى (خامسا) قانون الضائم والامتيازات والاعانات العسكرية فانشرف بان ارفع لصدنكم السنية صورة خمسة أوامر عليه عن هذه القوانين متمسكا تشريفها بالقبول

حرية — ١٠ امر عال رقم ٢٨ ل سنة ٢٩٨ (٢١ سبتمبر سنة ٨١)

(يشتمل على قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨ من ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما هو آت — قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية (م) ١ حكام كل الآي أو اورطة مستقلة أو سرية مستقلة يجوز له ان يرخص بالاجازات للمتمسكها التابعين له متى

الركوبة ومن يتعين منهم للمامورية طويلة المدة تكون اتباعه لغاية تفرين ومن العفش لغاية خمسة قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العليق (م) ٢٠ نزول الضباط وأرباب الوظائف والعساكر بالسفن والوايورات البحرية م وعائلاتهم وتواهم وركائبهم وإثاثات يومهم يكون على حسب الدرجات والقدابر المقررة لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من هذا القانون (م) ٢١ الضباط الذين يتوجهون في قطار الاكسريس يجوز نزول توابهم بالدرجة الثانية ان لم يوجد به عربات من الدرجة الثالثة (م) ٢٢ اجر عربات الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز الإقامة ومحل السكن لمحطات السكة الحديد أو لمح سائل البحر وكذا اجر الفلانتك التي يتوصل بها من الساحل إلى المركب والعكس تصرف نقدا من خزينة الجهادية أو من جهة الاختصاص (م) ٢٣ يصرف لمن يتعين من الضباط الجهادية البرية والبحرية والمهندسين البحرية ولركان حرب ومعاوني الجهادية وغيرهم من خدمة فروعها للمامورية بداخل مصر واسكنسرية وضواحيها اجر عربات أو ركائب وهذه الاجر يكون تقديرها بمعرفة رئيس المصلحة المختصة بها تلك المامورية (م) ٢٤ الضباط الذين يتعينون للمامورية استكشافية أو لأحد محطات أو لرسم خرط في جهات لا يتوصل لها بواسطة السكة الحديد أو بالبحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميري لنقل عفشهم ومهمات سفرهم ويعطى لهم ايضا حيوانات لركوبهم ان لم يكن لهم ركائب ميري أو لم يكن جاريا صرف قيمة علائق اليهم أو تصرف لهم قيمة الاجرة نقدا بحيث يكون تقدير القيمة على حسب المجاري بالجهة التي يتوجهون منها إلى محل المامورية

(النوع الثامن — في الامتيازات والاعانة العسكرية) (م) ٢٥ كل جهادي (سواء كان صابطا أو عسكريا) أو متوظفا بالجيش لا يدفع الا نصف اجرة الوايورات السكة الحديد أو بالوايورات البحرية التابعة لإدارة البوسطة الخديوية امتياز له عن سواء (م) ٢٦ يعطى لمن يكون لم غيول ميرية من اليز باشية والملازمين أركان حرب ومعاوني الجهادية والمهندسين البحرية ضريبة شهرية علاوة على مربوط الماهية قدرها مائة فرش أعانة لمصروفات غيولهم (م) ٢٧ إذا فقد احد الضباط حصانه في وقت الحرب سبب مرض أو اصابة فيعطى له ثلاثون جنهما مصريا قيمة حصانه من جانب الميري (م) ٢٨ كل جهادي فقد في الحرب ركوبه أو ليلزمه وعفشه وكان ذلك ناشئا عن تسليم الجيش بأمر من حكمداره فمن بعد اقرار القومسيون العسكري الذي يشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسب ما يأتي بيانه

طير العش طير الخيول

جنه	جنه
١٢٠	٧٢ فريق
٨٠	٥٢ لواء
٢٦	٢٦ ميرالاي
٢٢	٢٦ قائمة لم
٢٨	١٨ مكاشي
٢٤	١٦ صاع

سوغت ذلك احوال الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة لا تزيد عن عشرة ايام في الشهر الواحد ولا عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة للشخص الواحد (م) ٢ ينبغي ان يتقيد في التقرير اليومي الذي يتحرر بالالاي او بالاورطة المستقلة او بالسرية كل اجازة يتصرح بها وفي آخر كل شهر بعمل تقرير خصوصي عن ذلك ويرسل الى نظارة الجهادية بالطريقة التدريبية بحيث يكون مثبتا فيه جميع الاجازات التي تصرح بها في مدة الشهر (م) ٣ يجوز لامير اللواء ان يرخص للتمسي الاجازات التابعين لقومندته بمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما في ظرف كل ثلاثة اشهر وتبنى هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجي (م) ٤ يجوز للفريق ان يرخص للتمسي الاجازات التابعين لقومندته بمدة لا تزيد عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة حسب الطلب التدريجي (م) ٥ يجوز لحكمدار الجيش ان يرخص للتمسي الاجازات التابعين للجيش بمدة لا تزيد عن ستة اشهر في السنة الواحدة حسب الالتماسات التدريبية ومن طرف المشار اليه يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريرا (م) ٦ ناظر الجهادية يرخص بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريرا على الالتماسات التي تقدم له من حكمدار الجيش (م) ٧ كل ضابط او عسكري تحصل على رخصة اجازة او اجازات لا تزيد عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة لا يستقطع من استحقاقه شيء في مدة اجازته فان زادت عن شهر يستقطع منه نصف استحقاقه في المدة التي تزيد عن الثلاثين يوما المقررة له في السنة ومع ذلك فالضباط والصف ضباط والاونباشية والعسكر الموجودون بالسودان وهرر وسواحل البحر الاحمر وما اشبه ومن يطلب اجازة خارج الحكومة المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له الحق فيها بالاستحقاق الكامل خمسة عشر يوما بالماهية الكاملة ايضا (م) ٨ الاجازات التي تعطى لمن يلتمس التوجه الى الجهات الخارجية عن الحكومة المصرية لا تكون الا من طرف الحضرة القخيمة الخديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة الجهادية (م) ٩ كل جهادي حصل له مرض او جراحات او كان في حالة النقاها

واعطيت في حقه شهادة من اثنين من الاطباء من مستخدمي الحكومة يصرح له بالمدة التي يحددها الطبيب لتبديل الهواء او المعالجة من طرف ارباب الحكم وفي هذه الحالة لا يستقطع من استحقاقه شيء ولو كان سبق استحقاقه على اجازات تزيد عن الثلاثين يوما المقررة في السنة والمدة المصرح بها له يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان زادة عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقق من حالته تجري اللازم في حقه على حسب ما هو مدون بالقوانين العسكرية (م) ١٠ حسب كل جهادي لم يستحصل على اجازات قدرها ثلاثون يوما في السنة يكون له الحق في ضم النقص الى الثلاثين يوما التي يستحقها في السنة التالية وهكذا لغاية اثنتي عشرة سنة فان مضت مدة الاثنتي عشرة سنة من غير طلب المدة التي يستحقها فيها باعتبار كل سنة شهر لا يكون له حق في طلب اجازة زيادة عن سنة واحدة انما من يستحصل على رخصة بالتوجه الى خارج الحكومة او من والى السودان يضم اليه خمسة عشر يوما على المدة التي لا يستقطع فيها شيء من استحقاقه (م) ١١ اذا لم يوجد بالالاي من الضباط العظام الا ضابط واحد فلا يرخص له بالاجازة وعلى ذلك يعتبر الاجراء في حق ضباط البلوكات واما الصف ضباط والاونباشية فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط (م) ١٢ لا يصرح للانتقار في الاجازات بزيادة عن ١٠ في المائة الا في فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك وتقدر هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية (م) ١٣ الانتقار المستجدة الذين لم يمكثوا في الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم بالاجازات الا في الاحوال الاضطرارية (م) ١٤ حيث ان الاجازات تعتبر مكافأة لمن ينالها على حسن سلوكه وعقابا تاديبيا لمن يحرم منها على سوء سلوكه فلا يرخص بها لمن كان متصفا برداءة الاخلاق الا في الاحوال الاضطرارية (م) ١٥ عملية دفاتر الاجازات وقيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة تحت مسؤولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء الادارات على مقتضى الاستمارة التي تصدر

من ديوان الجهادية (م) ١٦ حكام البحرية وامراءها
وضباطها وصف ضباطها واوباشياتها وعسكرها
يتعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون
كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف المقابلة له
في الجيش البري (م) ١٧ سرعان مفعول امرنا هذا
يكون اعتبارا من ابتداء سنة ١٨٨١

حرية — ٥٠ امر عال رم ٢٨ ل سنة ١٣٩٨ (٢٦ سبتمبر سنة ٨١)
 (نحن خديو مصر) حيث من الضروري تسوية
 حالة الضباط المستودعين فبناء على ما رفعه الينا ناظر
 الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارتنا ناصر
 بما هوأت (م) ١ على ناظر الجهادية والبحرية ان
 يشكل قومسيونا عسكريا يكون من جملة اعضائه
 طبيبان من حكماء الجهادية ويقدم له كشفا عموميا
 باسماء الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مبيئا
 به منشاء كل ضابط ان كان من المدارس او ممن تحت
 السلاح وتواريخ ميلادهم ودخولهم في الخدمة
 العسكرية وترقيتهم الى كل رتبة من الرتب التي احرزوها
 مع التوضيح عن سلوكهم وسفرياتهم الحربية وغيرها
 وتاريخ استبداعهم — على هذا القومسيون ان يطلب
 جميع هؤلاء الضباط شيئا فشيئا ويجري فرزهم
 وينقسمهم الى القسمين الآتي بيانها (القسم الاول)
 الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتادية وظائف رتبهم
 (القسم الثاني) الضباط غير اللائقين للخدمة وهم
 (اولا) الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذي
 لا يمكن استخدامهم بعده حسب القانون (ثانيا) الضباط
 ذوو الامراض والعاهات المعضلة التي لا يرجى شفاؤها
 (ثالثا) الضباط المثبت قبح سلوكهم عادة — من
 بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا الوجه يقدم
 الى ناظر الجهادية جدولا مستوفيا عن كل قسم على
 حدته بانواعه نوعا نوعا (م) ٢ ضباط القسم الاول
 اللائقون للخدمة يصير ابقاؤهم بقلم الاستبداع
 لاستخدامهم بالايات وغيرها عند الزوم (م) ٣ ناظر
 الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدمات من هذا
 الجدول (م) ٤ ضباط النوع الاول والثاني من القسم
 الثاني يجري احالتهم على التقاعد بالروزنامجة لربط
 المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات (م) ٥

ضباط النوع الثالث يجرى في - قهيم ما هو مدون
بقانون احوال الضباط بالمادة الحادية عشرة (م) ٦
جميع الاحكام المفيدة لنص امرنا هذا تكون ملغاة
لا عمل لها

حرية --- امر عال رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ (متممة لـ ٨١
نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر
بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ٨١ من تشكيل قومسيون
عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما
رفعه الينا بالمرجعية ومجربة حكومتنا ومواصلة راي
مجلس نظارنا ناصر بما هو ات (م) ا قد صار
التصديق والاقرار على قانون القواعد الاساسية الذي
يليه قانون الترقى المحتوي احدهما على ثمان عشرة مادة
والثاني على ثمان وسبعين مادة ومرفوق بامرنا هذا
حربية --- قانون القواعد الاساسية في الطامات العسكرية

(الفصل الأول - في الرتب)

(م) الرتبة الأولى من أس المحصرة الحدودية وتدار بها حالة الصايط ويستخدم بها في جميع الوط بموتيسير ملكا له لا يمكن أن تلب منه ولو سلت وطيفة الخدمة إلا بأحد سبوس (الأول) إذا تازل عنها وصار قول ذلك لدى المحصرة الحدودية (الثاني) صدور مصطبة من علس عسكري بالحكم ينزع الشرف والعزل بمضى قاون الجعائيات المصدق عليه من لدى المحصرة الحدودية

(النصل الثاني)

(في الخدمة والاستبداء والاتصال والتقاعد في الخدمة)
 (م) ٢ الخدمة في حالة وجود الصابط مستخدما بوظيفة تحت
 السلاح باحد الالات او بمصلحة تابعة للمهادية او خدمة حصوصية
 او مأمورية (م) ٢ حيث ان الصابط في هذه الحالة يكون
 مستعملا الرتبة مع الوظيفة فياخذ ان ينتج تكامل الرتب
 والامتيازات

(بے استعداد)

(م) ٤ الاستيلاء هو حالة وجود الصاط خارجا عن المحمية من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات وهذا الاستيلاء لا يمكن حصوله الا باحد سببين (م) ٥ اولا سبب عمومي للاستيلاء وهو اطلاق العساكر او الماء مصلحة او هو مأمورية او عند رجوع من الامر من طرف العدو (م) ٦ الصاط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظا لاميازات الرتبة ويتمتع بالمرتبات المقررة بقانون المعائنات بتوسط ان تكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح او باحدى وظائف فروع الجهادية (م) ٧ الصاط المستودعون يؤخذ منهم الاستخدام تحت السلاح بقدر نصف رتب النقصان

او يستقدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستداع تحتسب لهم مثل الخدمة فيما يختص بحقوق الترقى والمحكمة والانتقال والتقاعد (م) ٨ (ثانيا) سبب خصوصي وهو الاستداع بأمر صادر من المحصرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية سبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق (م) ٩ الصباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم ان تكون مرتباتهم باختيار خمسي ماهياتهم فقط مدة هذا الاستداع كذلك بعد التحقيق (م) ١٠ هذا الاستداع لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الصباط (م) ١١ حيث ان الصباط المستودعين بهذا السبب من المجازر استخدام ثانيا تحت السلاح او بفروع الجهادية فيلزم احتساب مدة استداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الانتقال والتقاعد لا بحقوق الترقى والمحكمة

(في الانتقال)

(م) ١٢ الاتصال هو رفع وتعبد الصباط من وظيفته والكلية بحيث لا يرجع اليها وهذا الانتقال لا يمكن حصوله الا باحد سببين (م) ١٣ (اولا) الانتقال بسبب امراض معصلة مانعة للخدمة تقضي على المصاب بها التقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بقانون الاماشات (م) ١٤ (ثانيا) الانتقال بسبب ان يكون الصباط متعودا على قباحة السلوك او وقوع مخالفات منه جسيمة تصاد الصط والربط او نخل بشرف وناموس العسكرية او يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاستداع بمنفى قرار مجلس عسكري حقيق عدم لياقته للخدمة ولم تهدب احواله (م) ١٥ الصباط الذي يتعود على مثل هذه الخصال المصادرة للظماث العسكرية لا يمكن انفصاله الا بمنفى قرار مجلس عسكري يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية للحصرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ (م) ١٦ الصباط الصادر في حقه مصطبة بالانتقال من الخدمة لا يترتب له ماية بل ولا يمكن تمييز قرار حكم المجلس الصادر في حقه الا اذا صار العنوعهم من المحصرة الخديوية

(في التقاعد)

(م) ١٧ التقاعد هو ان يكون الصباط بلغ احر مدة خدمته او يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الافرار عليه بالتقاعد (م) ١٨ الصباط الذي يتقاعد يلزم ان يكون حافظا لرتبه وملبوساته الرسمية ويمنع بالمعاش المواطني لرتبه ولمدة خدمته حسبما هو مقرر بقانون المعاشات

(الفصل الثالث - في الترقى)

(م) ١ لا يمكن ترقية النثر الى رتبة الاوناشي ما لم يستخدم ستة شهور بصفة عسكري (م) ٢ لا يمكن ترقية الاوناشي الى درجة حاويش ما لم يستخدم مدة اقلها ستة شهور في خدمة الاوناشي ولا يمكن للحاويش ان يترقى الى درجة الشاويش ما لم يستخدم في خدمة الجاويش مدة اقلها ستة شهور (م) ٣ لا يمكن الترقى الى درجة الصولفول اعاسي ما لم يستخدم في خدمة الصف صباط مدة اقلها ستة (م) ٤ لا يمكن ترقية احد الى درجة ملازم

ثاني ما لم يكن (اولا) بلغ عمره عشرين سنة (ثانيا) يكون استخدم في خدمة الصف صباط مدة اقلها سنتان او يكون مستخرجا من المدارس الحربية (م) ٥ لا يمكن ترقية ملازم ثاني الى رتبة الملازم اول الا من بعد استخدامه في رتبة الملازم ثاني مدة اقلها سنتان (م) ٦ لا يمكن ترقية الملازم اول الى رتبة البورباشي الا من بعد استخدامه ستين في رتبة الملازم اول (م) ٧ لا يمكن ترقية البورباشي الى رتبة الصاغفول اعاسي الا من بعد استخدامه ستين في رتبة البورباشي (م) ٨ لا يمكن ترقية الصاغفول اعاسي الى رتبة البكباشي الا من بعد استخدامه ستين برتبة الصاغ (م) ٩ لا يمكن ترقية البكباشي الى رتبة القائمقام ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشي (م) ١٠ لا يمكن ترقية القائمقام الى رتبة الميرالاي ما لم يستخدم ستين برتبة القائمقام (م) ١١ لا يمكن ترقية الميرالاي الى رتبة اللواء ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الميرالاي وهكذا في باقي الرتب الاعلى من رتبة الميرالاي فصاعدا (م) ١٢ ثلثا عدد النقصان من رتبة الملازم ثاني في الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية والثلث يؤخذ من الصف صباط بالامتحان في العلوم الواجب على الصباط معرفتها واذا لم يوجد فيهم بتقدير الثلث فيؤخذ من المدارس الحربية (م) ١٣ لا يجوز الترقى من رتبة الملازم اول والبورباشي والصاغفول اعاسي الا بالامتحان واذا تساوت الدرجات فيرجح الاقدم واذا تساوى بينهم القدم فيرجح الذي سبق له سفريات بالحاربة او السودان (م) ١٤ لا يجوز ترقية احد الصاغفول اعاسية الى رتبة البكباشي الا بالامتحان واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل التفاه (م) ١٥ لا يجوز ترقية احد البكباشية الى رتبة القائمقام الا بالامتحان واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل التفاه (م) ١٦ جميع الرتب الاعلى من رتبة القائمقام يكون الترقى اليها بالانتخاب حسب المدون بالمادة التاسعة والثلاثين من هذا الفصل (م) ١٧ الاقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة ومع تساوي تاريخ عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة الرتبة التي قبلها (م) ١٨ المدد التي يصير اعتبارها في الاقدمية هي مدد الخدمة في الجيش وفروع الجهادية ومدد الاستداع التي تكون بسبب اطلاق العسكر او الغاء وظيفة ومدة الاسر بطرف العدو او مأمورية تتعين من نظارة الجهادية داخلية كانت او خارجية واما المدد التي لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهي مدد الاستداع المبني على وقوع مخالفات ومدد الخدمة التي تكون خارجة عن الخدمات الحربية او تكون في خدمة دولة اجنية بمنفى الناس خصوصي لمنفعة خصوصية (م) ١٩ المدة المقررة لكل رتبة في الترقى حسبما هو موضح بالمواد المتقدمة يجوز الاكتفا بنصفها في حالات سفريات الحاربة او في حال الخدمة بمجهاث بعيدة مثل الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر وما اشبه (م) ٢٠ لا يمكن حصول الترقى باقل من هذه المدة الموضحة في المادة التاسعة عشرة الا بسببين الاول فعل نادرة شهيرة تسحق الافتخار وتعلن للجيش الثاني عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون قد استوفى مدة الاقدمية (م) ٢١ ترقية بدل النقصان في اثناء

ملحوظات

الحرب تكون باعتبار الصف في الاقدمية مع رعاية درجات جدول الامتحان المخطط والنصف الثاني يكون بالانتخاب وذلك لغاية رتبة الصاغفول اغاسي واما ترقية الصاغات الى رتبة البكاشية من الحاربة فتكون بالانتخابات (م) ٢٢ لا يجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة في الجيش او بفروع الجهادية كما لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية ولا يجوز قبول حائز الرتبة الملكية في الجهادية باعتبار رتبته المحاذرة هو لها ولا قبول من ترقى في مصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية ولا يجوز اعطاء رتب جهادية للملكية (م) ٢٣ جميع الرتب يلزم اعلانها بالمجربال الرسمي عند اعطائها (م) ٢٤ الصباط الذين يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح (م) ٢٥ لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة مطلقا لان الرتبة لا يمكن فقدانها الا بحسب ما هو مقرر بالقانون

(قواعد اساسية في الترقى للضبباط)

(م) ٢٦ جميع الرتب التي تعطى للضبباط يصدر عنها ارادة خديوية وتكون بناء على طلب لاطر الجهادية حسبها هوات بيانه (م) ٢٧ مجرد نقصان اي رتبة من الجيش او من فروع الجهادية ينبغي اشعار نظارة الجهادية عنها حالا (م) ٢٨ الترقى لاي رتبة يكون من جميع السلاح الواحد لا من الايلاف الفاص فقط (م) ٢٩ الترقى بالاقدمية لا يعتبر الا في كل من رتبة الملازم اول واليوزباشي والصاغفول اغاسي فقط (م) ٣٠ الترقى الى رتبة البكاشي فما فوقها يكون باعجاب المحضرة الخديوية حسبها هو مدون بالمادة الخامسة عشرة والسادسة عشر من هذا الفصل (م) ٣١ لا يجوز الترقى الا للضبباط المستخدمين تحت السلاح او بفروع الجهادية او المستودعين بسبب اطلاق العساكر او الفاء وظيفة او المحضور من الاسر (م) ٣٢ الصباط الذين يتعينون باموريات وقتية يحسبون ضمن الايامهم في مدة المأمورية (م) ٣٣ الصباط الموجودون بالجهادية او فروعها او بالمدارس الحربية او بالسليجون او معاو في الجهادية وعلى العموم جميع الصباط الذين ليس لهم عساكر تكون ترقيتهم ضمن ضباط الجيش بالامتحان او بالانتخاب بالنسبة لرتبتهم حسبما توضح في هذا القانون ومن يترقى منهم يصير تعيينه في الوظيفة الناقصة التي ترقى اليها (م) ٣٤ عند غلو احدى الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب من يليق لها بمعرفة الديوان ثم يترقى بدل المنتخب من يليق للترقى بالامتحان او بالانتخاب حسبما توضح (م) ٣٥ حيث توضح في المادة الثانية عشرة من قانون الترقى ان ثلث رتب الملازم ثاني النقصان تؤخذ من الصف ضباط وبما ان الموجود بالالايات لا توجد عندهم معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل المستخرج من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك ينبغي ان كل ميرالاي عند حضور المنتس بالالاي يقدم له كشفا باسماء الصف ضباط المشهود فيهم بالاستعداد للتقدم وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان بمعرفة المنتس قومسيون بتشكيل لذلك تحت رئاسته بمررهم كشفا عن الموجود من الالايات ويقدمه لاطر الجهادية ليصدر امر بقبولهم في المدارس الحربية

احوال الصباط التي تل على استحقاقهم للترقي الى الرتبة المذكورة
يشكل قومسيون من الدوات الكرام ومن ضمنهم المفتش تحت
رئاسة سردار العسكرية او اقدم الرعقات وبعد المناولة بينهم
على الملحوظات التي تستدعي الترفي الى الرتبة المذكورة بالسنة
للاستعداد والاهلية وسواها من الخدمة التي يمارسها بالتحضر
هم جدول يقدم لساطر الجهادية وهو يصره للخدمة المحدوية
ليكون انتخاب من يترقي منهم عن استصواب وإرادة جباهه
الوالي (م) ٤٠ يجب على كل يوزباشي ان يقدم جدولاً باسماء
العسكر والاولاد اليه والصف صباط الملايق للترقي من بلوكة
الى البكياتي حكمدار الاورطة وكل بكياتي بعد ان يصح
ملحوظاته بالمجداول المقدمة من اليوزباشي بحري علاوة اسم
الصولقول اعاسية عليه ان كان مستحق الترفي وتقدم المجداول
للقائمهات وعلى القائمهات ان يجمع المجداول المذكورة بجدول
واحد وبعد ان يصح ملحوظاته عليه يقدمه للميرالاي وعلى
الميرالاي ان يقدم جدولاً باحوال المستحقين للترقي للمفتش
الايلات عند حضوره ويجوز للمفتش امتحان المذكورين
ليختق من لياهم واستحقاقهم للترقي ومتى صدق على الجدول
المذكور يدرج حظه بطرف الميرالاي مدة سنة لاجل ان يترقي
منه بل القضان في اثناء السنة اما بعد لزوم الترفي لرتبة
البلوك امين او الباتخاويش رخص لكل يوزباشي ان يرفع
ثلاثة لكل رتبة والميرالاي يعين واحداً منهم وفي اخر السنة
عند حضور المفتش للالاي يقدم له جدول آخر ينص ذلك
ويضاف عليه اسماء الباقيين دون ترفية من الجدول القديم
الذين لم تقع منهم محالعات تستوجب تاحيرهم وهكذا يستمر
الاحرام على هذا السؤال في كل سنة واذا تصادف ترقية جميع الاسماء
المدرجين بالجدول قبل انتهاء السنة ويجري اتمال جداول
وتقدم بالطريقة المقدمة للميرالاي ومن طرفه يتقدم جدول
باسماء المستحقين للترقي الى اللواء ومن طرف اللواء الى الترفي
لكي من بعد التصديق عليه منها يحفظ بطرف الميرالاي لاجل
الترقي منهم باقي السنة ويجوز لهم الاحيار كما انه لا يجوز ايقاف
عمل حال بالالاي من وطائيف الاوناشية والصف صباط
مطلقاً وعند حضور المفتش يتقدم له الجدول الاصلي المصدق
عليه من الجدول الاحر الذي تصديق عليه من اللواء والريق
ولا يجوز حرمان احد من المدرجة اسماءهم بجدول الترفي
ما لم تقع منه محالعات تستوجب تاحيرهم وتكون مصوطة
بمحلات الاحلاق وتأشر بالجدول فوس كل اسم السب
الموجب لتاحير (م) ٤١ السر الذي يترقي او ماتني يكون
منحصلاً على تعليم التبريجيت تكون فيه لياقة واقتدار على تعليم
الاسرار المستخنة وعالمياً بخدمات الداخلية والفلاح والسرية المختصة
مرتبة الاوناشي ومرتج من يكون له معلومة باصابة البشان
(م) ٤٢ (تعليمه) لا يمكن ترفي احد من العساكر الى رتبة
الاوناشي في اي سلاح ما لم يكن له امام القراءة والكتابة
والحساب ولا يمكن ترفي احد الى رتبة الصف صباط في اي
سلاح الا اذا كان فيه اقتدار على التدريس العساكر فيما
يجتص بهم من الدمايات والخدمات (م) ٤٣ الاوناشي الذي
يترقي حاويش يكون منحصلاً على تمام الدورات المذكورة

والبشان بحيث يقدر على تأدية القومدة على اللوك في الميدان
وعالمياً بخدمات الداخلية والفلاح والسرية المختصة بالجوايش
وبرج من يكون من الدرجة الاولى في ضرب البشان
(م) ٤٤ الاوناشي الذي يترقي اللوك امين يكون منحصلاً
على المعلومات الخاصة بالجوايش ويكون له معلومة
تامة بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد في الاوناشية
من يليق فيجوز انتخاب احد العساكر اللاتي لرتبة اللوك
امين ويترقي اوناشي ويستخدم في وكالة وطيفة اللوك
امين سنة شهر ثم يترقي الى رتبة اللوك امين (م) ٤٥ الصف
ضابط الذي يترقي بالجوايش يكون منحصلاً على المعارف
المختصة بالصف صباط وعالمياً بخدمات الداخلية والفلاح
والسرية الخاصة برتبة الباتخاويش وتكون له معلومة تامة
بالكتابة والقراءة والحساب لتسكه من اعمال ادارة اللوك
او يكون من اللوكات امين الذين استوفوا شروط الاقدمية
في رتبة اللوك امين (م) ٤٦ الصف ضابط الذي يترقي صول
يكون منحصلاً على المعارف المختصة بالصف صباط وعالمياً
بخدمات الداخلية والفلاح والسرية المختصة بالصول ويكون
فيه اقتدار على تعليم الصف صباط والاوناشية والتدريس لم
(بيان المعلومات اللازمة للصف ضابط والاوناشية السواري)
(م) ٤٧ ترفي الاوناشية والصف صباط يكون بالكيفية الموصوفة في مادة ٤
(م) ٤٨ السر الذي يترقي اوناشي يكون متمكناً من تعليم جميع الدروس
على الارض وعلى الحصان او لا اقل يكون له اقتدار على تعليم الدرس
الاول والاني على الارض والدرس الاول على الحصان ويكون محل
في تعليم الارطوط ويكون عالمياً بخدمات الداخلية والفلاح والسرية المختصة
برتبة الاوناشي (م) ٤٩ الاوناشي الذي يترقي حاويش يكون تعلم سرّاً
ولمواك واورطة تعليم على الارض وعلى الحصان ويكون فيه اقتدار على
تعليم الامار جميع دروس تعليم السر على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار
لادارة عساكره وعالمياً بخدمات حكمدار اللوك حتى يمكنه ان يقوم بمهام
عد اللروس ويكون عالمياً بخدمات الداخلية والفلاح والسرية المختصة
بالحاويش (م) ٥٠ الاوناشي الذي يترقي بلوك امين يكون منحصلاً
على المعلومات الخاصة بالجوايش ويكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة
والحساب واذا لم يوجد في الاوناشية من يليق لوطيفة اللوك امين فيصير
انتخاب احد العساكر ويصير ترفيته اوناشي ويستخدم سنة شهر بالوكالة
في وطيفة اللوك امين ثم يترقي الى رتبة اللوك امين (م) ٥١ الصف صباط
الذي يترقي حاويش يكون منحصلاً على المعارف الخاصة بالصف صباط
وعالمياً بخدمات الداخلية والفلاح والسرية المختصة بالحاويش ويكون
له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب لامكانه اعمال الادارة او
كون من اللوكات اسماء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة اللوك
امين (م) ٥٢ الصف صباط الذي يترقي صول يكون منحصلاً على المعلومات
الخاصة بالصف صباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف صباط
والاوناشية والتدريس لم ويكون عالمياً بجميع الخدمات الداخلية والفلاح
والسرية المختصة رتبة الصولول اعاسية
(بيان المعلومات اللازمة للصف صباط والاوناشية الطوبجية)
(م) ٥٣ ترفي الاوناشية والصف صباط يكون بحسب الكيفية الموصوفة
في المادة ٤ (م) ٥٤ السر الذي يترقي اوناشي يكون منحصلاً على
تعليم الماوس الاول على الارض والماوس الثاني من تعليم المدفع والماوس
الثاني من تعليم السواري وقانون تعليم العرجي ويكون عالمياً بخدمات
الداخلية والفلاح السرية المختصة رتبة الاوناشي ويكون فيه اقتدار على
تعليم حصة من الامار لعامة الفصل الرابع من الماوس الاول على الارض
ولعامة اعط الماوس الثاني من الماوس الثاني من تعليم المدفع ولعامة الدفعة الاسكن
من الماوس الثالث من تعليم السواري ولعامة الفصل الثالث من تعليم العرجي
وكون عارفاً بكافة ادوات المدفع وما تحوي عليه ادوات السرح وطعم السدة

معلومات

الذي يقدم عن المستحقين للترقي وإن يكون مقدرًا على المحاولة في المعارف السابق إيصاحها بمادة ٦١ وزيادة على ذلك يكون مقدرًا على اجراء عمليات الطبوغرافيا بتقاريرها وعلى ترتيب اعمال المحاربات الصغيرة وبالجملة يكون عالمًا بجميع الماورات العلمية والعملية وجميع القواعد العسكرية (م) ٦٣ البوزاشي الذي يستحق الترقى الى رتبة الداغول اغاسي بالاقدمية يعني ان يكون مقدرًا على المحاولة جيدًا في العلوم والمعارف السابق إيصاحها بالمادتين السالفتين وسعي ان يتحقق بالامتحانات الدقيقة ان الذي يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعدًا للتقدم الى الرتب العليا ويكون فيه كفاءة الاقتدار على قيادة الاورطة واستعمالها في المحاربات مع علمه جيدًا تجهيز الهياآت اللازمة لمقاتلة العدو (م) ٦٤ يجب على من اتعب للترقي الى رتبة الكاشي والى رتبة القائنة ان يكون عالمًا مقدرًا على المحاولة الشجاعة والحرورية في المعارف الآتية وفي النارج المحربي ونوعية الجيش المكون من الثلاثة اسلحة وتجهيز الهياآت المحررة عند مقابلة العدو وإن يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف الموصفة بالمواد السابقة (م) ٦٥ جداول مات العلوم والمعارف الخاصة بصا ط الطبوجية والسواري يصير تاليفها على هذه العلوم السابق إيصاحها مع علاوة ما يختص بكل رتبة والنسبة لحس سلاحها في الماورات والخدمات علماً وعملاً

بيان كيفية الترقى في اثناء المحاربات

(م) ٦٦ كل قسم عسكري من ألابي بتوجه لسفيرة المحاربة على حدته سواء كان بلوك او اورطة من اي سلاح كان يستكمل نقصانه منه في اثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان وذلك من ابتداء رتبة الاونباشي لغاية رتبة الصولقول اغاسي (م) ٦٧ ترقى الصف ضباط الى رتبة الملازم ثاني في اثناء المحاربة ينبغي ان يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه في مادة ٣٥ من قانون الترقى واذا كان احد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة شهيرة منبثة ان يترقى الى رتبة الملازم ثاني ولم يكن بالالاي الملحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترقيته وتعيينه باحد الالايات الموجود بها نقصان ومن حاس سلاحه وفي حالة ما اذا وقع من احدهم نادرة شهيرة تستوجب ترقيته ضابطاً ولم يكن عنده المعلومات اللازمة لترقيته فيصير تعويض الرتبة بنيشان به يستولي على ستائة قرش سنوياً (م) ٦٨ الجزء المنفصل من القسم العسكري الموجود بالسفيرة يستكمل نقصانه من رتبة الملازم ثاني واعذار التلت

ويكون له معلومة في صرب الشان وفي حال الدخاير المحررة وفي سنة الدخاير المضادق والمحجاة ويكون له معلومة مانشال الطوجية (م) ٥٥ الاوساسي الذي يترقى حارباً يكون مختصلاً على المعلومات الخاصة بالاوساسي ويكون فيه اقتدار على تعلم صف بحيث يمكنه تاديه ما يجب على المحارب ويكون به اقتدار على تعلم الامار المتحدة جميع الدروس الخاصة بالطوجية القيادة والسواري وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء التوسده على جميع احناس المذامع مع علمه بحجرات المال وارد واج المحمول وقيادة وسوق العرات اثناء تعلم الطريقة وعلماً بمجدمات الداخلية والللاع والسفيرة المختصة بالمحاربين (م) ٥٦ الاوناشي الذي يترقى لرتبة امس يكون مختصلاً على المعلومات الخاصة بالمحاربين ويكون له معلومة نامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الاوساسية من يلقى لطيفة اللوك امس فيجوز احباب احد العسكريين وحرقي اوساشي يستخدم سنة شهر بالوكالة في وطية الملوك امس ثم سري الى رتبة الملوك امس (م) ٥٧ الصف صا ط الذي رقى امتحان يكون مختصلاً على المعلومات الخاصة بالصف صا ط يكون فيه اقتدار على اعطاء التوسده في تعلم الصف علماً وعملاً ويكون مقدرًا على ادرس في العمليات الخاصة بالطوجية القيادة والسواري ويكون له معلومة نامة بالقيادة والكتابة والحساب لانتكاه اعمال الادارة وعلماً بمجدمات الداخلية والللاع والسفيرة الخاصة بالمشايرين (م) ٥٨ الصف صا ط الذي يترقى الى رتبة الصول يكون مختصلاً على المعلومات الخاصة بالصف صا ط ويكون فيه اقتدار على تعلم الاوساسية والصف صا ط والدرس لم ومختصلاً على مبادئ الهندسة وما لزم للطوجية من الاستحكامات الحمية والبرية وعلماً بالخدمات الداخلية والللاع والسفيرة المختصة برتبة الصولبول اغاسية (م) ٥٩ لاجل سهولة تحصل المعلومات والمعارف اللازمة الاوساسية والصف صا ط سعي اخاء مدرسة لكل آلاي وصر المدرس لم فيها اما العسكري الذي لم معلومه بالكتابة والبراء والحساب يكون دحولم في المدرسة المذكورة احصارم

(بيان المعلومات اللازمة لصف ط القيادة)

(م) ٦٠ لاجل سهولة تحصل المعلومات للصف صا ط المسعدين للترقي الى رتبة الملازم ثاني سعي اذ حال الصف صا ط المشهود بهم اهم لائوس وستعدون بالمدرسة الموحدة الالاي وحلهم فصلاً واحداً وصر المدرس لم بمحتان الذي يحل منهم المدارس المحررة كونه مختصلاً على الكتابة بحس محرمات وادار وله معلومة بالاحروسة العربة والحساب والاربع مبالاب الاول من الهندسة العادة والمحرارها والطوبوغرافيا بحس موم ومراه رسم الخريطة المحررة واما ابي المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثاني فيصير اسكالمها على حسب روعرام المدارس المحررة اما عند صس الصف صا ط المدارس المحررة لا يكون اعزرم رادة عن ست وعشرين سنة ويكونون محصلين على الماورات والتوريات الخاصة رتبة الملازم ثاني معنى اهم يكون مسرر على اعطاء التوسده على اللوك في عام اللوك المحرر والاورطة والالاي في الماورات الملبان وسعدين لدرس وامورة صف صا ط والاوساسية والعسكري تعلم التور واللوك ومواد صرب الشان ويكون له معلومة بمجدمات الداخلية والللاع والسفيرة المختصة برتبة الملازم ثاني (م) ٦١ الملازم ثاني المستحق الترقى الى رتبة الملازم اول بالاقدمية يعني ان يكون اسمه مدرجاً بالمجدول الذي ينقسم باسماء المستحقين للترقي وإن يكون مقدرًا على المحاولة في المعارف الآتية بياها وهي العمليات العسكرية وماوراء او قواعد صرب الشان وتقدير المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الحمية والقوة والاستكشافات المحررية بتقاريرها الواضحة ونوعية الجيش والاعمال المحررة وإن يكون عارفاً بما يجب على رتبة الملازم اول من الخدمات الموصفة بقواير الساحلية والسفيرة وماور قلعة وتشلاق (م) ٦٢ الملازم اول سعي مستحق الترقى الى رتبة البوزاشي الا ان لا يمتحنه حتى ان يكون مدرجاً بالمجدول

منه والثلاثين من المدارس الحربية حسب ما توضح في مادة ١٢ من قانون الترقى (م) ٦٩ الترقى الى رتبة الملازم اول واليوزباشي والصاغ يكون على الوجه الآتي وهو ان نصف المحلات الخالية في الاقسام والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفريه لمن هو قديم في الخدمة حسب ما هو مقيّد بالسجلات المبين فيها استعداد كل شخص والنصف الاخر من المحلات الخالية يكون لمن يحصل انتخابه (م) ٧٠ متى استحق ملازم ثاني او ملازم اول او يوزباشي او صاع ان يترقى الى رتبة تكون اعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة تكون مثبتة بالجيش ومقيدة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالايه فيصير ترقينه وتعيينه بالمحل الذي يكون خاليا بالجيش من سلاحه (م) ٧١ القسم العسكري او الجزء من القسم العسكري الموجود بسفريه الحاربة عند نهو مامورية الحاربة وصدور امر له برجوعه محل الاقامة فمن قبل قيامه من محل السفريه يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقتضى كيفية السفريه وبعدها يستعمل في الترقى الاصول المقررة في الترقى حال الاقامة حسب القانون (م) ٧٢ ترقى الضباط في اثناء الحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ما توضح في مادة ٣٥ وما بعدها من المواد بمعنى ان يكون الترقى بدل النقصان لاي رتبة من عموم الايات السلاح الواحد سواء كان بالحاربة او في الاقامة بمقتضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات الحاربة لا يتيسر امتحانهم وتقديم جداول عنهم بالامتحان فينبغي عمل جداول عن مستحقى الترقى وتقديمها لنظارة الجهادية من الحكمدار العمومي بالطريقة الآتية في المادة (٧٣) وهذه الجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان ويكون الترقى من عموم جداول الايات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفريه او بالاقامة وانما يستثنى من ذلك الضابط الذي يكون مندرجا اسمه بمجدول مستحقى الترقى فيكافأ بنيشان افتخار حسب ما توضح في المادة ٦٧ (م) ٧٣ الشهادات التي تقدم في حق الضباط الذين يستحقون

الترقى في الحاربة ينبغي تقديمها من رؤساء الاقسام للاعلى بتدرج على الوجه الآتي بيانه وهوانه من ابتداء رتبة الملازم ثاني لغاية رتبة الصاغ يكون ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكمدارات اقسامهم ولجل الترقى الى رتبة البكباشي يكون ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ولجل الترقى الى رتبة القائمقام يكون ابتداء الشهادة من حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ومن لوائية الفرقة حكمداريته ولجل الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة لهم وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى حتى تصل لحكمدار عموم الجيش ومن طرفه يعمل باسمائهم جدول واحد ومن ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء ويقدمه لنظارة الجهادية وهذا الجدول يصير اعتباره في الترقى مثل جداول الايات الموجودة بالاقامة وبصير الترقى منهم بدل النقصان في الايات السفريه او الاقامة على حد سواء (م) ٧٤ رؤساء الاقسام العسكرية والضباط الكرام الذين لهم الحق في العرض عن الرتب بموجب مادة ٧٣ يجوز لهم ان ينتخبوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من المستحقين للترقى لاجل تعيين احدهم بها ويجوز لهم اقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية لرتبة قائمقام او ميرالاي او لواء (م) ٧٥ متى استنسب الجناب الحديوي في الاحوال الخارقة للعادة ان يعطي لباس حكمدار الجيش النفوذ بان يرقى وقتيا الى وظائف الضباط التي تكون خالية فهذا النفوذ يعطى باسم عال مبين فيه الرتب التي يجوز له اعطاؤها وكذا الشروط والحدود التي يمكن ان يجري بموجبها هذا النفوذ (م) ٧٦ كل ترقى وقتي يكون مخالفا لاحكام القانونية او للامر العالي او للشروط المقررة في الامر المشار اليه المسطر في المادة ٧٥ يكون ملغى ولا مفعول له (م) ٧٧ كل ضابط مستخدم بالجيش تحت السلاح او بالجهادية وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنه الى العمر الآتي بيانه

ملحوظات

١ خوجة استحکامات ١ مساعد لخوجة فن الطوبجية
 ١ مساعد لخوجة الاستحکامات ١ خوجة رياضة يناط
 خاصة بتدريس الهندسة الوصفية والظل والمنظور
 ١ خوجة رياضة يناط بتدريس تطبيق الجبر على
 الهندسة ١ خوجة تطبيق الميكانيكة والابنية العسكرية
 ٢ مساعد لخوجة الميكانيكة ١ مساعد لخوجة الابنية
 العسكرية ١ خوجة طوبوغرافية ورياضة ١ مساعد
 لخوجة الطوبوغرافية ١ خوجة عربي وانشاء ١ خوجة
 ميكانيكة نظرية ١ خوجة تركي ١ خوجة خط وملاحظ
 المطبعة ١ خوجة فرنساوي وجغرافية ١ خوجة انجليزي
 وجغرافية ١ مساعد لخوجة الفرنساوي ١ مساعد
 لخوجة الانجليزي ٢ خوجنا رسم ١ خوجة طبيعة
 (وهو اجزاجي المدارس الحرية) ١ مساعد لخوجة
 الطبيعة ١ خوجة كيميا ١ مساعد لخوجة الكيميا ١ خوجة
 فن عسكرية ١ تعليمي الشيش ١ تعليمي الجمبار
 ١ تعليمي الاشارات العسكرية ١ خوجة تدريس الهيئة
 الظاهرة للخيول (ثالثا) مستخدمون بوظائف متنوعة
 ١ حكيم ١ اجزاجي ٢ مطبعية ١ باشكاتب ٢ كتبة
 مخزنجي كيميا وطبيعة ١ مخزنجي وكيلا رجي ١ مساعد
 مخزنجي (رابعا) خدمة وحجاب وبروجية ٣ عساكر حجاب
 ٣ عساكر بروجية منهم واحد اوناشي ٣ خدمة المطبعة
 ٢ ترجمة ٢ حلاقين ٤ سقاين ٣ غسالين ١ فراشباشي
 ٢ طباخين ١ حمامي ١ عربي ١ ساعاقي ٦ فراشين
 (م) ٢ تعيين الخوجات الاصليين يكون بالامتحان وكذلك
 تعيين المساعدين مع هذا فان المساعدين يجوز تعيينهم بلا
 امتحان في وظائف الخوجات الاصليين بناء على طلب حكام
 المدارس الحرية (م) ٢ على الخوجات من بعد تعيينهم سنين
 عاية ما يكون ان يقدموا لاطر الدروس رسالة تتضمن
 الدروس التي يدرسوها (م) ٤ جميع الخوجات والصايط
 والمستخدمين والخدمة يكون المحقق بالمدارس الحرية وتعيين
 ما هيتهن بامر ماطر الجهادية

(الباب الثاني - في شروط قبول التلامذة
 بالمدارس الحرية ومدة اقامتهم بها وتقسيمهم
 الى فرق)

(م) ٥ امدارس الحرية مدة لانشاء وتربية صايطان لجميع
 الاسلحة وكون طرر ملومات جميع التلامذة بها واحدا منها
 كنوع السلاح الحصين به ودروسهم العلمية تكون واحدة
 واما القوانين والتعليمات العسكرية فكل منهم تنوع التعليمات

سنة عدد ٤٢ صولقول اغامي ٤٢ ملازم ثاني ٤٤
 ملازم اول ٤٦ يوزباشي ٥٠ صاغقول اغامي ٥٥
 بكباشي ٦٠ قائمقام وميرالاي ٦٥ لواء وفريق (م) ٧٨
 الضباط الذي يبلغون الاعمار الموضحة في المادة (٧٧)
 لا يصير ابقاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية
 وفروعها بل يصير رفعتهم ويحولون على المعاش بالماهية
 الموافقة لرتبهم ومدة خدماتهم حسب القانون انما
 يصير فرزههم ومن يوجد منهم خاليا من العاهات والعلل
 المانعة للخدمة يصير قيده بالردف وتحسب له ماهية
 كاملة مدة شهرين في كل سنة زيادة عن المعاش
 الذي يترب له بالروزنامجة مكافاة له

حرية - (قانون المدارس الحرية) امر عال رقم ٥٣
 سنة ١٢٩٨ (٢٦ أكتوبر سنة ٨١)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر
 منا في ٢١ جمادي الاولى سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ ابريل
 سنة ١٨٨١ بتشكيل القومسيون العسكري الذي
 من وظائفه النظر في الترتيب الذي عليه المدارس
 الحرية الآن وما ينبغي اجراؤه فيه من التعديلات
 وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر جهادية وبحرية
 حكومتنا بموافقة رأي مجلس النظار نأمر بما هو آت
الباب الاول - في بيان مستخدمي المدارس الحرية
 (م) ١ مستخدمو المدارس الحرية هم (اولا) الضباط
 الجهادية وهم ١ ناظر وحكامدار اول ١ حكمدار ثاني
 من الضباط العظام ويكون هو مامور الادارة ورئيس
 التعليمات العسكرية ١ صاغقول اغامي مساعد للمامور
 الادارة في اتغاله ٣ يوزباتية او معاونين (واحد من
 الطوبجية وواحد من البيادة وواحد من السواري)
 يناطون باداء مفردات الخدمة الداخلية بالمدارس
 ويساعدون الحكمدار الثاني في تعليم التلامذة
 التعليمات العسكرية ويناطون ايضا بتعليم قوانين
 الطوبجية والبيادة والسواري وقوانين الخدمة الداخلية
 وخدمة القلاع وخدمة السفرية ٤ ملازمين اول او
 ثواني يكونون مساعدين لليوزباتية في عموم التعليمات
 وفي اداء الخدمة الداخلية (ثانيا) الخوجات
 ١ ناظر دروس من الضباط العظام ويكون هو
 الباشخوجة وخوجة فن الطوبجية والطوبوغرافية

وحساب الآلات السبطة (خامسا) والجغرافية (سادسا) تدريس التطبيقات المتضمنة في الاختكارات الخفيفة والقوية والسكك العسكرية والابنية العسكرية وفي الطوبجية والالغام (سابعا) تدريس اللغة العربية والتركية والانجليزية والفرنساوية (ثامنا) تعليم الخط (تاسعا) الرسومات العملية والرسم النظري (عاشر) الاشغال العملية التطبيقية التي تجري خارج المدرسة (الحادي عشر) قوانين ومناورات البداة والسواري والطوبجية وقوانين الخدمات العسكرية (الثاني عشر) فن العسكرية المتضمن تعبئة الجيش وفن سوق الجيش (الثالث عشر) تعليم الشيش والمجهاز والاشارات الحربية (الرابع عشر) دروس الهيئة الظاهرة للجنود

(الباب الرابع - في مجالس المعارف)

(م) ١٤ ينشك بالمدارس الحربية مجلس معارف يكون مركبا من حكمدار المدارس المذكورة والباثخوة ومن ثلاث خوجات ومكنا بالعسل في جميع المواد المتعلقة بالنظام واللبط والربط في المكاتب وعليه ترتيب جداول الدروس واعمال جداول الاوقات وتحديد مدة الاشغال التي تعمل خارج المدرسة وتعيين شروط قبول التلامذة بالمدرسة وتوزعهم على الفرق ومخرجهم من المدرسة وينعقد المجلس المذكور مرة واحدة بالاقبل في كل شهر (م) ١٤ التعليمات العسكرية عليا كانت او عملية يكون ترتيبها بمعرفة مجلس مخصوص يتألف من الصباط التعليمية ويكون مركبا من حكمدار المدارس ورئيس التعليمات العسكرية وثلاثة ضباط تعليمية وينعقد المجلس المذكور مرة واحدة بالاقبل في كل شهر (م) ١٥ لحكمدار المدارس ان يطلب الخوجات والمساعدين والصباط التعليمية الذين ليسوا من اعضاء المجلس المذكورين المحصور فيها

(م) ١٦ على مجلسي المعارف المذكورين اعمال جداول ترتيب درجات التلامذة ولاجل ذلك يلزم ان يجتمعا معا (م) ١٧ على مجلسي المعارف مراجعة روجرامات الدروس والتعليمات والاهتمام باجراء ما ترشد اليه التجارب من التغييرات والتحسينات فيها والاعتناء بانتخاب الكتب والخرط والآلات اللازمة لاشغال التلامذة وان يعيها عد الاقتصاء بالمساعدين اللزمين لمعاونة الخوجات الذين ليس لهم مساعدون (م) ١٨ يعمل دفتر تنفيذ فيه مداوات المجلس ويتعين احد اعضاءه لتحرير المحاضر

(الباب الخامس - في الامتحانات وترتيب درجات التلامذة)

(م) ١٩ يصير امتحان التلامذة في اخر كل سنة مكنية في الدروس العلمية والقوانين والتعليمات العسكرية ثم يصير ترتيبهم على حسب النمر التي اعطيت لهم في الامتحانات وقبل اجراء الامتحان المذكور تخصص لهم شهر واحد للمذاكرة في عموم دروس السنة — فالتلامذة الذين لا يحسنون الاجابة يصير رفتمهم من المدارس الحربية والحاقهم بالالايات اما بصفة صف صباط او عساكر على حسب الفرقة التي هم منها — واما التلامذة الذين لم يتيسر لهم تقيم دروس فرقتهم بسبب مرض

المتضمنه بسلاحه ومع ذلك يدروس لم جميعا بلا استثناء بعض مبادي عمومية تتعلق بالطوبجية ومناوراتها (م) ٦ عدد التلامذة اللازم قبولهم بالمدارس الحربية في كل سنة يكون تعيينه بمعرفة ناظر المجهازية على حسب الاحتياجات المحتمل ظهورها في المستقبل وبالنظر لصعوبة جمع تلامذة مستعدين للدخول في المدارس الحربية في مدة الاربع سنوات التي كانت مقررة للتدريس بها تكون موقفا من الان فصاعدا خمس سنين منها سنة واحدة لتجهيز التلامذة وبعد مضيا يصير توزعهم على الاسلحة المتنوعة حسب استعدادهم وقابليتهم (م) ٧ لا يصير قبول اي تلميذ بالمدارس الحربية الا بالامتحان ويشترط لقبوله ان يكون مصريا وان يكون سنه من ستة عشرة الى ثمانية عشرة سنة وان يكون قويا صحيح البنية لائقا للخدمة العسكرية وان يكون زكيا وله معرفة بعلم الحساب بقامه والهندسة واللغة العربية والجغرافية والامام باللغة الفرنسية او الانجليزية او يكون حائزا لشهادة دالة على تدمجه دروس المدارس التجهيزية وعلى كل تلميذ تعلم في المدارس الحربية ان يقيم بالخدمة العسكرية مدة عشر سنوات بعد انتهاء دروسه (م) ٨ على التلامذة الذين يرغبون الدخول بالمدارس الحربية ان يحضروا محل ادارتها بالعاصمة لكتابة اسماءهم وبعد الكشف عليهم بمعرفة الحكيم ووجودهم لائقين يصير امتحانهم بالدقة واذا صار قبولهم للفرقة الخامسة التي لا تدرس لتلامذتها القوانين العسكرية وانما يتعلمون المناورات على الرجل واستعمال المدفع فقط — الصف ضباط او الاونباشية الذين يرى فيهم لياقة للترقي في المستقبل الى رتبة ضابط يصير قبولهم بوجه الاستثناء في المدارس الحربية بصفة تلامذة خارجية لمدة سنتين وبعد مضيا يصير امتحانهم لاجل تعيينهم صباطا اذا تحققت فيهم اهلية ولياقة لذلك (م) ٩ تلامذة المدارس الحربية تكون متفاداة للاصول والاحكام العسكرية — فتلامذة البداة وتلامذة الهندسة يتعلمون قوانين البداة ومناوراتها وتلامذة السواري يتعلمون قوانين السواري ومناوراتها — وتلامذة الطوبجية يقرؤون قوانين الطوبجية ومناوراتها — واما تلامذة اركان حرب فيتعلمون قوانين البداة ومناورات الاسلحة الثلاثة (م) ١٠ ترتب التلامذة الى بلوكات لاجل التعليمات العسكرية والبلوكات المذكورة يتولى حكمداريتها بوزباشية وملازموا المدارس الحربية (م) ١١ تقسم تلامذة المدارس الحربية الى خمس فرق لاجل تدريس العلوم نسي بالفرقة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة على حسب سني التدريس

(الباب الثالث - في العلوم والمواد اللازم تدريسها)

(م) ١٢ دروس واشغال التلامذة تكون على حسب البروجرامات التفصيلية الموضوعة بمعرفة مجلس المعارف ومشتتة على العلوم والمواد الاتية وهي (اولا) علوم الرياضة المتضمنة للهندسة العادية والمجمر وتطبيق المجمر على الهندسة والهندسة الوصفية وحساب المثلثات المستقيمة والكروية والمستويات الرقمية والاطل والمطور (ثانيا) علم الطبيعة (ثالثا) علم الكيمياء (رابعا) علم الميكانيكة المتضمن للامتانيك والديناميك

معلومات

اصابهم بمرض ابتزازهم بالمدرسة لاعادة الدروس المذكورة —
 يكون تعيين الامتحانات لاجراء الامتحان العمومي بمعرفة ناظر
 الجهادية (م) ٢٠ يصير امتحان التلامذة ايضا في وسط السنة
 بمعرفة الخوجات والتعليمية في الدروس والقوانين التي تعلموها
 في مدة سنة اشهر وذلك من بعد اعطائهم مدة خمسة عشر يوما
 للمذاكرة في عموم الدروس المذكورة وتعمل جداول الامتحانات
 بمعرفة الخوجات والتعليمية وتقدم لناظر المدارس المحرصة
 وللمجلس المعارف وللإمتحانات المذكورة فائدتان الاولى تقوية
 التلامذة فيما تعلمونه والثانية معرفة درجة معلوماتهم واستعدادهم
 للعمل (م) ٢١ الدروس والقوانين العسكرية يجعل لها عمال على
 حساب اهميتها تعين بمعرفة مجلس المعارف (م) ٢٢ على الخوجات
 والتعليمية ان يلتفتوا الى سلوك التلامذة وذكائهم واستعدادهم
 وينبغي اعتبارها عند ترتيب درجات التلامذة بعد الامتحانات
 العمومية (م) ٢٣ ينبغي اختبار كل تلميذ ووضع النمر له بمعرفة
 خوجاته ومعلميه مرة واحدة بالاقبل قبل امتحان اخر السنة ومتوسط
 نمر هذا الاختبار مع متوسط نمر امتحان نصف السنة ومتوسط
 نمر الامتحان العمومي ومتوسط نمر السلوك ينفى عليها ترتيب
 درجات عموم التلامذة بالنسبة لبعضهم (م) ٢٤ نمر الامتحانات
 الخصوصية وامتحان نصف السنة ونمر السلوك يعتبر مكررا لهما
 واحداً واما نمر امتحان اخر السنة اي الامتحان العمومي فيعتبر
 مكررا لهما اثنتين وذلك في ترتيب درجات التلامذة بالنسبة
 لبعضهم (م) ٢٥ جدول ترتيب درجات التلامذة بالنسبة لبعضهم
 يكون اعماله بمعرفة مجلس المعارف فلاجل ذلك يحضر فيه
 جميع الخوجات والتعليمية ويكون لهم فيه رأي قطعي (م) ٢٦
 على الامتخانية في الامتحان العمومي وعلى الخوجات والتعليمية
 في اختيار تلامذتهم في العلوم والرسم والخط والاشغال التطبيقية
 والقوانين والتعليقات ان يتبعوا ائاماً كلياً المفادير الانية في
 وضع النمر الدالة على درجة معلومات التلامذة
 من ١٩ لغاية ٢٠ اعلى الاعلى ٠ من ١٦ لغاية ١٨ اعلى ومن
 ١٢ لغاية ١٥ عال ومن ٧ لغاية ١١ وسط ومن ١ لغاية ٦ دون
 واما الصنف يدل على ان التلميذ الذي اعطى له محرد من المعارف
 (الباب السادس — في اشغال التلامذة العلمية
 وفيما يتعلق بالخوجات والمساعدين)
 (م) ٢٧ يخصص لدروس التلامذة واشغالهم وتعليماتهم العسكرية
 في كل يوم ما عدا ايام الجمع والمواسم زمن اقله تسع ساعات
 واكثر اثنا عشر ساعة بما في ذلك مدة مذاكره الليل (م) ٢٨
 يعمل جدول تبين فيه اوقات الدروس والاشغال والجدول
 المذكور يحدد كل ما يرى لزوم تجديد وبعث في المكاتب
 (م) ٢٩ الخوجات يكونون تحت ملاحظة الباتخوجة الذي
 يتدبه لذلك ناظر المدارس مساعدة له في اشغاله وعلى الباتخوجة
 القيام برئاسة مجلس المعارف في غياب الناظر الموما اليه ومسك
 الدفاتر المشتملة على النمر التي تعطى للتلامذة من اختبارات بمعرفة
 الخوجات او في الامتحانات العمومية والاهتمام بعمل جداول
 الاوقات وتوزيعها على الدروس والاشغال التي تعمل خارج
 المدرسة وملاحظة الاجراء على موحها وعليه ان يتحقق من

بأمر مجلس المعارف أو ناظر المدارس المحرية بطبعتها (م) ٢٢ تنقسم في البروجرامات الدروس المقررة على التلامذة على حسب سني التدريس وعلى الخوجات ان يعموها في الوقت المحدد لها (م) ٢٤ كل وقت من اوقات الدروس والمذاكرات لا تكون مدته أكثر من ساعة ونصف ويقوم بملاحظتها الخوجات والمساعدون ويعطى للتلامذة بين كل حصتين فسخة قدرها عشر دقائق لا أكثر (م) ٢٥ جميع العلوم التي تستوجب تطبيقات عملية على الارض حال تدريسها يلزم ان يبين في بروجراماتها موضوع الاعمال التي يكون بها التطبيق المذكور والزمن الذي ينبغي تخصيصه لها وتلك الاعمال يكون اجراؤها تحت ملاحظة الخوجات والمساعدين

(الباب السابع — فيما يتعلق بالتعليمات العسكرية والتعليمية)

(م) ٢٦ رئيس التعليمات العسكرية يقوم بتوجيه الضباط اللازمين للخدمات حسب اللزوم والحاجة ويعين الحاجيات التي على تعليمية الاسلحة بأنواعها وعليه اعمال جدول توزيع اوقات التعليمات العسكرية وتعيين الايام والساعات المخصصة للقوانين والمناورات ومسك دفتر التعليمات ودفتر العقوبات ويجعل مع رئيس التعليمات المذكور يوز نايباً واحداً او معاوناً ليساعده في سائر مفردات خدمته ورئيس الموما اليه بصفة كونه حكيماً ثانياً للمدارس المحرية مسئول عن الصبط والربط والمحافظة على بقاء النظام بالمدرسة وعليه ان يجبر ناظر المدارس المذكورة بجميع ما يحصل ويتلقى الاوامر التي تصدر له منه — يؤخذ من الخيالة ثلاثون حصاناً للركوب مع خمسة عشر نعراً عسكرياً من نمرة (٢) واثنان اونهاشية وواحد جابوش ويصير جعل الجميع محل قريب من المدارس المحرية بالعباسية لتكون معدة لتعليم تلامذة السواري على الخيول ويسوغ تغيير الخيول المذكورة في كل شهر ويجعل ايضا تحت تصرف المدارس المحرية خيول الشدة اللازمة لنصف بطارية او لبطارية كاملة تؤخذ من الطوبجية بناء على طلب ناظر المدارس المذكورة لتكون معدة لتعليم تلامذة الطوبجية مع بقاء حيول وانفار السواري والطوبجية تحت ادارة العرة التابعة لها (م) ٢٧ تعليم القوانين العسكرية وقوانين الخدمات وكذلك اجراء الماوارث يكونان تحت مسؤولية رئيس التعليمات الذي عليه مسك الدفاتر والحوال اللازمة لمعرفة نمر التلامذة المخصصة بعلومهم العسكرية وسلوكهم واختلافهم (م) ٢٨ التعليمات العسكرية تضمن المواد الاتية وهي (اولاً) قراءة القوانين المختصة بالخدمات الداخلية وقائمة وسفينة وصرب النشان بالاسلحة البديية والمدافع وهذه المواد يصير تدريسها لجميع تلامذة المدارس المحرية بلا استثناء (ثانياً) تعليم قوانين وماوارث الية المشتعلة على قانون نمر تعليم وبلوك تعليم واورطة تعليم وتعليم الجرحجية ورسالة قواعد النشان وهذه المواد لها تلامذة الية المشتعلة (ثالثاً) دراسة قوانين وماوارث السواري المشتعلة على قانون بلوك تعلم على الحصان واورطة تعليم وتعليم الجرحجية ورسالة قواعد النشان ونحو ذلك وهذه المواد

يطلعها تلامذة السواري (رابعاً) دراسة القوانين والمناورات المتعلقة بالطوبجية ويتضمن تعليم ضرب الامواه النارية وماوارث البطاريات المندودة ونحو ذلك وكلما ضرب النشان في البوليجون وتعليم قواعد النشان وهذه المواد يطبها تلامذة الطوبجية — واما تلامذة اركان حرب وتلامذة الهندسة فيكونون تابعين لكل الاقسام المتقدمة (م) ٢٩ يصير امتحان التلامذة في وسط السنة وفي اخرها فيما تعلمونه من القوانين والمناورات العسكرية والشيش والجهاز والاشارات وعلى مجلس التعليمات العسكرية اعمال جدول لترتيب درجات التلامذة على مقتضى النمر الذي نالها كل منهم في امتحان وسط السنة والجدول المذكور يكون شاملاً ايضا نمر ملوك التلامذة وينبغي تحرير قبل امتحانات اخر السنة لامكان اعمال ترتيب درجات التلامذة العمومي بالنسبة لبعضهم على حسب متوسط النمر الذي تعطى لهم في امتحان وسط السنة ومتوسط نمر الامتحانات العمومية في سائر العلوم والتعليمات العسكرية (م) ٤٠ رئيس التعليمات العسكرية يكلف كل ضابط تعليمي بتدريس القوانين العسكرية وتوضيحها للتلامذة وبملاحظة مناورات الاسلحة بأنواعها

(الباب الثامن — في الخدمات الداخلية بالمدارس الحرية — وفي الصبط والربط والمكافآت والعقوبات)

(النصل الاول — فيما يخص بخدمات الضباط)

(م) ٤١ محكمات اول المدارس الحرية الامر والنهي في جميع انواع الخدمات والصبط والربط والتعليمات العسكرية وتدريس العلوم والفنون وادارة المدارس المذكورة — والصباط والخوجات وغيرهم من الاشخاص المستخدمين بتلك المدارس في اي وظيفة كانت يكونون تحت اوامره (م) ٤٢ وعلى حكيماها الثاني الذي هو مامور الادارة ورئيس التعليمات العسكرية ملاحظة الخدمات الداخلية والصبط والربط وتعيين خدمات الصباطان (م) ٤٣ على اليوزباشية او معاونيها المكلفين بالتعليمات العسكرية ان يقوموا باداء مفردات الخدمة الداخلية بالمدارس الحرية بالدور والتوبة اسبوعياً ويكون مع اليوزباشي التوفجي ملازم اول او ثاني ليساعده في اشغال نوبته (م) ٤٤ الصباطان اللذان عليها نوبتية الاسبوع لا يبرحان من المدرسة مدة نوبتها وعليها الالتفات لاجراء ونجاز الخدمات الداخلية وملاحظة الخنجر والصبط والربط والمقصود في اوقات التمام وفي السكينة وفي اوقات تغيير المحصص وملاحظة التلامذة في اشاء الدروس وعليها الالتفات لطافة الحيشان والجرجر اسي الماشي وعناير النوم والمكاتب والتفتيش على الشفاخانة ومحلات الحبس والتأشير على قوام حصور التلامذة من الاجازات واما الصباط الاخر فانهم يتناولون في اداء الخدمات المذكورة (م) ٤٥ ينبغي ان يكون اتمام الصباط متوجها على الدوام نحو ايجاد حب اداء الواجب والخدمة عند التلامذة وازدياده وتكثفه فيهم وكذا الرغبة في العمل والميل للتعلم وعليهم ان سذلوا المهمة في تعود التلامذة

على الطاعة والانقياد لجعلهم مستعدين للقيام بواجبات
الحكمدارية (م) ٤٦ على ضباط المدارس الحربية متى وجدوا
مع التلامذة ان يعتبروا انفسهم على الدوام كأنهم في حالة
الحكمدارية ويجب عليهم حينئذ ان يعاقبوا في الحال كل من يحنونه
من التلامذة مخالفا للقوانين او خارجا عن حد الادب (م) ٤٧
حكيم المدارس الحربية هو رئيس الشفاعة وعليه ان يكشف
كشفا عموما على جميع التلامذة في كل ثلاثة شهور مرة واحدة
وان يعود المرضى في صبيحة كل يوم وان يرسل التلامذة الذين
يخدم مصابين بامراض خفيفة الى الشفاعة واما من يكون منهم
مصابا بامراض جسيمة فيأمر بإرساله الى الاستبالية الكبرى
وعليه ان يعامل التلامذة بالشفقة والرأفة ويؤثر على الذين
يصنعون المرض لتبصر معاقبتهم على ذلك (م) ٤٨ على حكيم
المدارس الحربية معاينة ما كولات التلامذة والتحقق من جودتها
وعليه ان يتفقد الادوية وعناصر النوم والمجمر ونحو ذلك وان
يتحقق من نظافتها ويحيط بالحكماء الثاني علما بجميع ذلك
(الفصل الثاني — في الضبط والربط)

(م) ٤٩ التلامذة يكونون تحت ملاحظة الضباط في اثناء
المناورات واوقات الفسحة وفي السكنات وفي مدة الليل
وبالاخص تكون ملاحظتهم اثناء الدروس على الخوجات
والضباط والنوحيين (م) ٥٠ الاصول العسكرية تقضي بان
يجد كل رئيس في من يكون تابعا له تمام الطاعة والانقياد
وبتنفيذ سائر الاوامر التي تصدر بوجه الدقة والضبط بدون
اهداء لملاحظات ولا حصول ما يدل على عدم الاستعداد
فيصب على التلامذة حينئذ ان يجرؤوا رسوم الاحترام والاعتبار
داخل المدرسة وخارجها للضباط والخوجات والمستخدمين
بالمدارس الحربية وعليهم ايضا احترام الضباط الغير موظفين
بالمدارس المذكورة (م) ٥١ التلامذة عند خروجهم من المدرسة
في ايام الجمع والمواسم يكونون لابسين الملابس العسكرية
المامورية (م) ٥٢ جميع طلبات التلامذة وتشكاياتهم يلزم ان
تكون مقدمة من الادنى الى الاعلى بالتدرج (م) ٥٣ كل من
يقدم طلبا في غير محله او يكون طلبه بعبارة غير لائقة تصير
بمازاته على ذلك (م) ٥٤ يصير انتخاب الصف ضباط
والاوتباشية في كل بلوك من اقدم التلامذة وأكثرهم تقدما
ويكون تحديد مقدارهم على حسب عدد التلامذة وجنس السلاح
النابعين له بحيث يعين لكل عشرين تلميذا بالاقبل من كل
نوع من انواع الاسلحة واحد صف ضابط واثنان اوتباشية خلاف
الباشاويش والبلوك امين — والصف ضباط والاوتباشية
يعينون بعلامات رتبهم (م) ٥٥ الصف ضباط والاوتباشية
يكونون مكلفين في بلوكاتهم بمفردات الضبط والربط
واما البلوك امين فيكون مختصا بالاوامر والطلبات
(م) ٥٦ يعين من التلامذة المخفر اللازم في فراول المدرسة
ويكون تحت اوامر الضابط نوحيي الاسبوع وهذه الخدمة
معدة ايضا لتبرين التلامذة على اداء خدمة المخفر (م) ٥٧
يكون جمع التلامذة للمناورات والدخول في المكاتب بمعرفة
الصابط نوحيي الاسبوع وتتوجه تلامذة كل فرقة مع الانظام
الى مكاتب بقيادة الصف ضباط (م) ٥٨ بعمل (تناكر) التعداد

تعمل للصابط نوحيي الاسبوع الذي عليه ان يجهر الخوجات
باسم غيابه من يكون غائبا من التلامذة ويشعر بذلك
حكمدار ثاني المدارس الحربية (م) ٥٩ على الخوجات عمارات
كل من تحصل منه مخالفة من التلامذة في اثناء الدروس
واذا اقتضى الحال اخراج احد التلامذة من المكاتب فيشعرون
بذلك الصابط نوحيي الاسبوع الذي عليه اتخاذ الطرق
اللازمة لاجراجه واسمار حكمدار ثاني المدارس الحربية بذلك
(م) ٦٠ على الصابط نوحيي الاسبوع الاهتمام بالمحافظة على النظام في
اثناء الدروس ومساعدة الخوجات في حالة عدم اطاعة احد التلامذة لم
وضع من يقع منهم ذلك في الحبس واسمار حكمدار ثاني المدارس
الحربية (م) ٦١ يجب على التلامذة التيام للخوجة عند دخوله بالبرقة
ولا يتركون كراسيم الجالسين عليها الا بعد خروج الخوجة من المكاتب
(م) ٦٢ كل تلميذ يطلب خارج المكاتب في اثناء الدروس ولولاذا
خدمة لازمة لايسوغ له الخروج الا اذن من الخوجة (م) ٦٣ متى لزم
اعمال استعمال تطبيق على الارض فبالمدرسة يصير ملاحظة التلامذة بمعرفة
الصابط والصف ضباط ويكون ذلك تحت ادارة الخوجات (م) ٦٤
الصف ضباط والاوتباشية والتلميذات ملزمون بوجود النظام والصف
والرطب في المكاتب عند غياب الصابط والخوجات وعليهم الاتفاقيات لوقاية
ما يكون المكاتب من الادوية والاشق والكذب والحرق والرسومات
وتحت وغيرها من الانتباه تعلق الميري

(الفصل الثالث — في المكافآت والعقوبات والاحازات)

(م) ٦٥ المكافآت تكون اعطاء السرايل المرافقة في الامتحانات واعطاء
الاحازات والترقية الى رتبة الصف صباط (م) ٦٦ والعقوبات هي
اكل الخمر بدون اذن — الحبس في المكاتب للذاكرة في الدروس مدة
الفسحة — التحول في تعليم صف المدين مدة الفسحة — الحرمان
من الخروج من المدرسة في ايام الاحازات — الحبس القرافيول او
الزراة — الوص في الحديد (هاتان العقوبات تسترحان الحرمان من
الخروج من المدرسة — العزل من رتبة الصف صباط — الطرد من
المدرسة الى الالامات (م) ٦٧ عدم الانضباط والانقياد للاوامر والتلفط
بصارات غير لائقة وتطاعة قواعد الصف والرطب وقبح السلوك داخل
المدرسة ومناكرات التلامذة بين بعضهم والتقصير في اداء الواجبات وفي
تادية الخدمات العسكرية والتأخير عن العمل او عن الحضور من الاحازات
والامال في القيادة العسكرية وعلى العموم وقوع كل ما يوجب الاحلال
بالنظام او بالانقياد او بالاصرار بالعمل يستوجب معاقبة مرتكبه (م) ٦٨
العود الى ارتكاب المخالفات يستوجب حاصتها ويستدعي بحاراة العائد
ماشد غفرة (م) ٦٩ يكون ترتيب العقوبات على حسب القياس العسكرية
والجنود المبررة لكل رتبة وليس للصف صباط ولا للاوتباشية ان يعاقبوا
احدا مباشرة بل عليهم ان يعرضوا ما يحصل من الامور المروعة المعاقبة
على الصابط وهم يعينون العقوبات اللازمة (م) ٧٠ عملا بما هو مودون
في قوانين العسكرية يصير درج كافة العقوبات في التقرير الذي يقدم
لحكمدار المدارس الحربية (م) ٧١ لا يعي احد من التلامذة من
المحضورين في التعليلات والدروس الا في حالة المرض فقط فعلى التلامذة
المعافين الحضور في الدروس والتعليلات ما لم يصدر امر معافي لذلك
(م) ٧٢ الدروب الجسيمة ينبغي تخفيفها دائما بمعرفة مجلس تاديب يعين
بامر حكمدار المدارس الحربية والدروب المذكورة هي — التعدي من
الادنى الى الاعلى بالنتم او بالصرب — التهديد والالفاظ المتبصنة
السب من الادنى الى الاعلى — الاستماع عن الطاعة والانقياد — الاشتراك
مباشرة في دفع الحبل بالمدرسة تعدي التلامذة على بعضهم بالصرب والنتم
الغيب المستطيل الخالف للقوانين — السكر والسلوك الفسح خارج
المدرسة للخل بشرف العسكرية (م) ٧٣ تعذر العقوبات في ترتيب
درجات التلامذة بالنسبة لبعضهم (م) ٧٤ الاحازات الغيابة عن المدرسة
خلاف ايام الجمع والاعياد والمواسم لا يعطى الا للتلامذة الذين يستحقون
هذا الاختيار بسبب اجهادهم وحسن سلوكهم والاحازات المذكورة يصح
بها من ماطر المدارس الحربية دون غيره وكل من تاخر عن الحضور
عند انتهاء مدة احازته يعاقب اسد الحراء

(الباب التاسع — في الإدارة)

(م) ٧٥ مواد الإدارة والمخاض تكون تحت ملاحدة مأمور الإدارة
اشبه الذي له ان يستعمل الصانعان رجع من ذي الإدارة لاجل حار
اشغال ما وره ويكون تحت ايامه الحكم والصلح وروسيا الحاسة
والخرجه والخرجه والمجد

حريية — (امر عال رقم ٢٨٨٨ داسة ١٢٩٩ ١١ اكتوبر
(سنة ١٨٨٢)

(عن حدو مصر) بعد الاطلاع على اوامرنا الصادره بتاريخ ٢٦
سوال سنة ١٢٩٩ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١) بالصدوق على فواين
الاعاءه والصام ولا ساراب اسكره التره والخرجه والاطاراب وسوية
حال الصراط المسودعين والترقي ومعايشات باعد العسكرية ومناه على
ما عرض السام من ماطر حريية وخرجه حكومنا ومناه على
سارابا امرا بما هو آت (م) ١ فواين ٢٦ سوال سنة ١٢٩٨ (٢٢
سنة ١٨٨١) عن الاعاءه والصام ولا ساراب العسكرية التره
والخرجه وعن الاطاراب وعن سوية حال الصراط المسودعين وعن
الترقي وعن معايشات باعد العسكرية صارت ملغاه (م) ٢ ماطر الحريية
والخرجه مادرن بان طبق موقفا في حق الصراط والصف صراط
العسكري التره والخرجه احكام امرا الصادر تاريخ ٢٥ ذي الح
١٢٩٦ ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ عن مصر ع اسال الموططن المالكه
وذلك نحن وضع فاون حدو مصر للعسكري

حريية — (امر عال رقم ٢٨٨٨ داسة ١٢٩٩ ١١ اكتوبر
(سنة ١٨٨٢)

(عن حدو مصر) ما على ما عرض السام من اخر حريية وخرجه
مكوسا وواجه راي على سارابا امرا بما هو آت (م) ١ امرا الرقم
٢١ حمادي الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٢ ابريل سنة ١٨٨١) الدسة
عروب مرمات الصراط والصف صراط والعساكر التره والخرجه صارت ملغاه
(م) ٢ مرمات الصراط والصف صراط والعساكر مادالي ما كات
عليه فل صدور امرا الرقم ٢١ حمادي الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٢ ابريل
سنة ١٨٨١) (م) ٢ جمع الغلاوب في ماهه الاستداع ومعايش
الاعد لفي اعطى ما على امرا النادى ذكره يكون ملغاه

حريية — (شور صادر في ٦ ارجع سنة ١٣ ١٢ امارت
(سنة ٨٣)

حب علم لما ان حصل العساكر السابق مرمم والمخاض الحس المجد
حاصل مخارم على المهور والمذريات لسارابا امرا بما هو آت في صظم
وهي التاكيد لي ما وري الفروع وعمد ومشاخ العرب وخاضع
العرب سبط كاه من سق هروم لغاه الان وخرجه عدم نظاره
الحريية الدرجه وعدمهم الى المذرية في افرج وقت ومناه رسلون الى
نظاره المجره لخرى ما لمزم لمحاكمهم على حسب الاوامر المسعة
بها ح الماكند لي كاه شاخ مواجى المذريات نامهم عدا يستعروا
من ان سارابا امرا واحد العساكر الى لذه موع المهور فحرون
صعفه في الحال واحضاره الى المذرية للاخراء في ح كما ذكره
اسرار لصدور مكاتب اسط حتى هذه الواسطه ما ماء الجمع وحسن
الغاب كهم لسند هذا العرض بالذله التامه بسر الحصول على عدم
مخارى احد الى المهور عدم ذلك وسيطر المجره من الهبة في هذا الامر

حريية — (امر عال رقم ١٢ داسة ١٣ ٢١ مارس
(سنة ١٨٨٣)

(عن حدو مصر) ما على ما عرض السام من ماطر حريية وخرجه
حكومنا وواجه راي على سارابا امرا بما هو آت (م) ١ امرا الرقم
٢ ذي السده سنة ١٢٩٩ (١١ اكتوبر سنة ١٨٨٢) العاصي بروج
رمات الصراط والصف صراط الى اكاك عليه فل صدور امرا
الرقم ٢١ حمادي الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٢ ابريل سنة ١٨٨١) صار
اعاءه (م) ٢ مات اساطان والصف صراط والعساكر المصرب
اسم م تحت السلاح وان في حداد عسكريه معليه المحسن عبر
اساسا من مارس سنة ٨٣ على الصورة الاتي بها

٦٥ فوس ربه المنواه وه علسان حول — ٤٧ ربه المزالى وله
سنان — ٢ ربه اساطان وله علسه واحده وان كان حكة دار

ايرجه ما . او الاى سوارى او اوزا اعلدان — ٢٥ ربه
الكاشى وله علسه واحده وان كان حكة دار نظاره او فوسدان ماى
سوارى علسان — ١٥ ربه الساعه ول اعاصى وله سلسه واحده
٧٥ ربه الاورماى وله علسه عرس مطلقا وعن الكساوى ما دام تحت
السلاح — ٤٥ ربه الملازم اول وله علسه عرس مطلقا وعن
الكساوى ما دام تحت السلاح — ٤ ربه الملازم ثاني وله علسه
عرس مطلقا وعن الكساوى ما دام تحت السلاح ١٥ صولول اعاصى
وله علسه واحد م عرس كساوى ما دام تحت السلاح ٧ الناحوس —
٦ التلوك اسن — ٥ الناحوس — ٤ الاوماى ٢ النمر (ولم
المنات والكساوى)

حريية — (امر عال رقم ٢٨٨٨ داسة ١٢٩٩ ١١ اكتوبر
(سنة ١٨٨٢)

(عن حدو مصر) ما على الاحوال المحاصرة امرا بما هو آت (م) ١
جمع العساكر الموجودين تحت السلاح سواء كانوا في الحس او في المجره
تعدون كاهم في سنان الحرب من يوم عتسم للسعره للحرب

حريية — (مفتور صادر من بطارية الداخلية في ٢٩ صفر
(سنة ١٣ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

نظاره الحريية والخرجه نصبت لها افاده رقمه ٢٤ محاربي مرمه ١٢٥٥
اوصحت فيها ان بعض صف صراط وعساكر من اورط والاب الحس
المجد يحرون بعدم عرصهات مطلق وحذاهم ومطاعبات في حق
بعض اشخاص من العسكريه وعبر ذلك من المواد المتعلقة بمصالحهم اشخصه
وحارى العرس بها من المجره للذريات اولافا ولا لاجراء الارام
هنا من اخرات والحساب واحطارها بما م عليه الحال لمهم ارات
مده العرصهات عه حما لتكرار اسكتاب هم ولكن كثر من
ملك العرصهات لم يحصل الادام من المذريات في ممره هوبا وارابا
مسكون من احبرها وهذا لا يوافق مفايد سارابا جمع المذريات
من ح ممره هو العرصهات السابق ارسلها اليها واعاها للخرجه
ستوفاه العرصهات في افرج وقت ومن الاب فصاعدا صدر الاوامر
الرائد في يوكل ما يرسل اليهم من العرصهات في مده وخرجه واعاها
للخرجه وحسان من الاقصا المادره للاخراء على وجه ما اوصحه اخطاره
المسار اليها ربه ٢ للسكاتب الواسعه من العساكر في هذا المخصوص بعد حررا
في تاريخه لم يرم عن ذلك وامضى حريية تكم للعلومه والتاكيد
بمراعه الاخراء بمصاه ما يكون موحدا بالذره من تلك العرصهات
وما يرسل لها من الان صاعدا كما هو لازم

حريية — (مسور صادر من الداخلية في ١٨ ارس ١٢٩٧
(١٦ فبراير سنة ٨٤)

ورد للداخله اماده حياكم الرقيية ١٥ ربيع الاخر سنة ١٢٩٧ بمره ١٢
ومعا صوره الامر الصادر لنظاره المجهاده تاريخ ٧ رجب الاول سنة
١٢٩٧ بمره ٤ عن محمد مده لاه سواب لادامه الصراط والصف صراط
والعساكر محبات بعزم السودان وهروم سميلا اب كان هذا الامر
سبل الحكاه والاخراجه المجهاده والمملكه السند من ملك المجهاد ام لا
وحب ان معاملة المذكورين الهاس على الامر المسار اليه من الضروري
اخراج السالوا هم ومن الصراط والصف صراط المذكورين فلم
حريه لمحاكم للعلومه والاخراء على الوجه المشرح

حريية — (امر عال رقم ١٢ داسة ١٣ ١٣ اكتوبر سنة ٨٤)
(٧ يونيو سنة ٨٤)

(عن حدو مصر) ما على ما ربه السام من ماطر الحريية ومناه راي
مجلس انظاره عدا حد راي مجلس سوري الفواين امرا بما هو آت
(م) ١ جمع الاخراء الى ايجادها الخالص العسكريه وامرها السردار
لغاه الاب سواء كات معليه حرس حسا او عظامه بعزم معزمه
ومعدفا عليها بمصفا امرا هذا (م) ٢ احكام امرا هذا بشبل جمع
الاشخاص السارى لهم الناون العسكري (م) ٣ الاشخاص الذين سري
علم الناون اله كرى م الاى ساهم (اولا) جمع الصراط الخاضع
رات كاه سواء كانوا من الناون المنظمه اولاه موق عسكريه
سكل من وقت الى اخر امرا ما لاه حدمه عموه او حصوه او وده
والصراط الذين يودن حدمه عسكريه تحت الامر احد صراطا موق
ن اجات المذكوره كذاك الاشخاص المذكورين الان وصاف صراط

ملحوظات

اساءته التصرف او اغراء غيره على اساءة التصرف امام العدو وبطريقة تطهر الجبين يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد تبوت الجناية يكون تحت الحكم بالموت او بالتقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل الثاني)

جرائم مختصة بالعدو ولا تستحق التقصاص عليها بالموت اذا ارتكب شخص حاضع للقوانين العسكرية في وقت الحرب احدى الجرائم الاتي بيانها وهي — (١) ترك الصفوف بدون اذن من الصابط الحاكم عليه للقبض على اسرى او خيل او اذعى بانه عائد بجاريح الى الحلف — (٢) تخريبه او اتلافه ملكا عمدا بلا اذن من الصابط الحاكم عليه — (٣) اذا قبض عليه اسيرا لعدم اتخاذه الاحتراسات اللازمة او لمخالفته الاوامر او لاهماله الواجبات عمدا تم اذا قبض عليه اسيرا وتاخر عن الانضمام الى خدمة الحصرة الحديدية عند تمكنه من ذلك الانضمام — (٤) مخاطبة العدو او مخارته او ارسال راية الهدنة له بدون ان يكون له سلطة شرعية — (٥) اشاعة اخبار بالباطل شفاهية او باكتابة او باتسار مقصود منها انتاج رعب او قتل لا طائل تحته — (٦) اذا كان في واقعة او قبل ذهابه الى الواقعة واستعمل العاطا مقصودا منها انتاج الرعب او المشل — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد تبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالليمان او بالتقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل الثالث)

(الجرائم التي اذا عملت في وقت الحرب يكون قصاصها اعظم مما اذا عملت في وقت اخر) اذا ارتكب شخص حاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتي بيانها وهي — (م) ١ (١) ترك حكمداره وذهابه لتفتيش على المهبط (ب) تركه التره قول او الدورية او الحمر او المركز بدون اذن من الصاط احاكم عليه (ت) مروره رغما عن حفر (ث) قيره او خربه عسكريا ديدبانا (ج) القاء موايع في طريق قومندان الحبس حاة او وكيل

المحش والماعون له (ثانيا) جمع صف صباط ط ماراة مع من الصلات الملمم ذكرها وجمع الاشخاص المحشس معرفه احدى هذه العوار او الموحدين في خدمتها او الذين سمرها ١٠٠ وجردها تحت السلاح (ثالثا) جميع الاشخاص الحاديين في الجيش او الذين صفت لم خدمة فيه متى وقعت منهم احدى المحرمات المصوص عليها في الفصل الاول والثاني من الباب الثاني من قانون العقوبات بما كمن امام مجلس عسكري في كافة الاحوال التي يامر باطرا الحربية محاكمتهم فيها امام المحال العسكري — كل شخص كان في السابق حاصعا للقانون العسكري كما توضح آتيا واعرى اوحت احدا من المحاصيين الآن للقانون المذكور على ارتكاب جريمة عسكرية يحاكم امام مجلس عسكري على جريمة الاغراء او الحث المذكور وعاف على ذلك نفس العقاب الذي يبرسه القانون العسكري على الجريمة التي يكون هو المعري او الحث على ارتكابها (م) ٤ صدر ما وما بعد امر بتشكيل المحال العسكري ومكينة سيرها والى ان يصدر الامر المذكور يكون المحكم في المحرمات المصوص عليها بامرا هذا معرفة محال عسكري تسكل بكينة ماثلة او مشابهة على قدر الامكان لكينة تشكيل المحال العسكري التي تحكم فيها مع من المحرمات في المحش الانكليزي الموحود الآن بمصر ويكون لها وعليها ما لملك المحال من الوظائف والسلطة والواجبات واع مع قدر الامكان لدى المحكم في الجرائم التي تقع في الجيش المصري من الاحداث التي دمهاته المحال وهذه هي قوانين الجنايات العسكرية في الضبط والربط (جبايات وقصاصها — جرائم متعلقة بالخدمة العسكرية)

(الفصل الاول)

جرائم مختصة بالعدو وتستحق التقصاص عليها بالموت اذا ارتكب شخص حاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتي بيانها وهي — (١) ترك وتسليم استحكام او محل او مركز او قره قول عارا او اتحاذا وسائط مودية لالرام او اغراء محاط او حكمدار او شخص اخر عارا على ترك او تسليم استحكام او محل او مركز او قره قول يكون من الواجب على المحاط او الحكمدار او الشخص الاخر المدافعة عنه — (٢) رمي السلحتة وذخرته وعدده عارا امام العدو — (٣) مخاطبة العدو او مخارته اياه حياه او ارسال راية الهدنة الى العدو بطريقة الحياه والحش — (٤) مد العدو بالاسلحة والدخرة والمؤونة او الحمامة عنه عمدا ان لم يكن اسيرا (٥) خدمة العدو او مساعدته اختيارا عمدا يكون قد قص عليه اسيرا — (٦) اتياه وهو في حال الحرب عمدا اي عمل يقصد به اسباط فمناح الحيوش الحديدية او فرقة منها (٧)

او كلمة المعارفة لشخص ليس من شؤونه معرفتها او الاحبار بسر المليل او كلمة المعارفة بلا سبب صحيح مقنع بخلاف الحقيقة — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرده من الخدمات الميرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين .

(العصيان ومخالفة النظام)

(الفصل الرابع — العصيان والتبدر)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الآتي بيانها وهي (١) تسببه او تاسره مع آخرين على التسبب في احداث عصيان او تمرد في احد الجيوش الحديوية المنتظمة او الرديف (٢) اجتهاده في اغراء شخص من الجيوش الحديوية المنتظمة او الرديف على الخروج عن طاعة الحضرة الحديوية او استمالته شخصا من الجيوش المنتظمة او الرديف للانضمام الى عصيان او تمرد (٣) انضمامه الى عصيان او تمرد في احد الجيوش المنتظمة الحديوية او الرديف او حضوره فيه من دون ان يبذل غاية جهده في احماد بانه (٤) اذا علم بحصول عصيان او تمرد في احد الجيوش الحديوية ولم يتوجه في الحال بلا تاخير لاجبار حكمداره عنه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل الخامس — تهديدا وضرب ضابطا قدم)

(م) ١ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانها وهي — ضربه او استعماله الشدة بالفعل او بهيئات الفعل مع الضابط الحاكم عليه في وقت تأدية واجباته — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (م) ٢ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانها وهي — ضربه الضابط الحاكم عليه او استعماله الشدة معه بالفعل او بهيئات الفعل اوسبه او تهديده اياه — يحكم عليه في مجلس

قومندان الحبس خانة او اي ضابط او صف ضابط او شخص اخر مؤد ماموريته تحت حكمدارية قومندان الحبس خانة او هو نائب عن قومندان الحبس خانة واذا دعي لمساعدة قومندان الحبس خانة او وكيل قومندان الحبس خانة او اي ضابط او صف ضابط او شخص اخر وافي تلك المساعدة (ح) استعمال الشدة مع شخص آت للجيش بذخيرة او مؤونة وتعديه على ملك شخص او على نفس هذا الشخص سواء كان من ابناء القطر الذي هو خادم فيه او من متوطنيه (خ) تهجمه على منزل او محل اخر للنهب منه (د) اطلاقه اسلحة نارية وتجريده سيوفا وضربه طروميته واستعماله اشارات او الفاظا او رسائل اخر يقصد منها احداث الرعب او الفشل اثناء الواقعة او المسير او في ميدان القتال او اي مكان اخر (ذ) افساؤه خيانة سر الليل او كلمة المعارفة لشخص ليس من شؤونه معرفتها او الاخبار خيانة بسر الليل او كلمة المعارفة بضد الحقيقة (ر) تاخير الدخلة او المؤونة الواردة برسم الجيش وفرزها لصالح سلاحه او اورطته او فرقته ضدا للقوانين المقررة بهذا الخصوص

(موتصرف الديديبان)

(ز) عندما يكون عسكريا ديدباناً ويرتكب احدى الجريمتين الآتيتين (١) نومه وسكره في مركزه (٢) ترك مركزه قبل تغييره قانونيا — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم عند تكابه الجريمة في وقت الحرب بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واما في غير وقت الحرب اذا كان ضابطا بالطرده من الخدمات الميرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا فبالحبس او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (م) ٢ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الآتي بيانها وهي (١) اطلاقه اسلحة نارية وتجريده سيوفا وضربه طروميته واستعماله اشارات او الفاظا او اي وسائل اخر سهوا يترتب عليها حدوث رعب او فشل اثناء الواقعة او المسير او في ميدان القتال او اي مكان آخر (ب) افساؤه سر الليل

ملحوظات

الميرة عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين
واذا كان عسكرياً بالحس او بالقصاص البدني او بقصاص اقل
منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل الثامن - الاهمال في الطاعة لاوامر عسكرية او غيرها)

اذا ارتكب شخص حاصع للقوانين العسكرية الجريمة الاتي يابها
وفي — اهاله في الطاعة لاوامر عسكرية او غيرها — يحكم
عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم
اذا كان صابطاً بالطرد من الخدمات الميرة عموماً او بقصاص
اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحس
او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(المهرب او الغياب بدون اذن)

(الفصل التاسع - المهرب)

اذا ارتكب شخص حاصع للقوانين العسكرية احد الجرمين
الاتي يابها وهما (١) المهرب او السبي في المهرب من خدمة
المحصنة الخديوية (ب) اجتياحه وسعيه في استناله شخص حاصع
للقوانين العسكرية الى المهرب من خدمة المحصنة الخديوية
— يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون
تحت الحكم عند ارتكابه الجريمة في وقت الحرب او بعد صدور
اوامر بالحرب بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه
مذكور في هذه القوانين وفي اي وقت اخر بالحس او بالقصاص
البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين في اول مرة
وبالليان او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في
هذه القوانين اذا تكرر ذلك منه

(الفصل العاشر - الاستمالة الى المهرب والمواساة عليه)

اذا ارتكب شخص حاصع للقوانين العسكرية احد الجرمين
الاتي يابها وهما (١) مساعدته شخصاً حاصعاً للقوانين العسكرية
في المهرب من خدمة المحصنة الخديوية (٢) اذا كان عالماً
بمهرب او قصد مهرب شخص حاصع للقوانين العسكرية ولم
يذهب في الحال لاحار حكاذره او لم يدل جهده في الفضي
على ذلك المهرب او فاضد المهرب — يحكم عليه في مجلس
عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالحس او
بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل الحادي عشر - الغياب عن تادية الواجبات بدون اذن)

اذا ارتكب شخص حاصع لقوانين المحمادة احدي الحرائم الاتي
يابها وهي (١) عيانه بدون اذن (٢) عدم الحضور الى الطابور
او الى محل العمل المعين من قبل حكاذره او دهانه منه بدون
اذن من تعيينه او تركه الصوف بدون عذر ضروري (٣)
اذا كان عسكرياً في معسكر او حامية او في مكان اخر ووجد
خارجاً عن الحدود المعينة له او في نقطة تهي عملاً لاوامر
العسكرية او اي اوامر اخر من اذن مكتوب من حكاذره
(٤) اذا كان عسكرياً وعاب عن مدرسه يكون مأموراً بالارادة

عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم عند
ارتكابه الجريمة في وقت الحرب بالليمان او بقصاص
اقل منه مذكور في هذه القوانين واما في غير وقت
الحرب اذا كان المرتكب ضابطاً بالطرد من الخدمات
الميرة عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه
القوانين واذا كان عسكرياً فبالحبس او بالقصاص
البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل السادس - عدم الطاعة لضابط اقدم)

(م) ١ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية
الجريمة الاتي يابها وهي — عدم الطاعة لامر شرعي
معطى له تخصياً من ضابط اقدم لتادية واجباته بطريقة
يظهر بها عدم المبالاة قصداً بتلك السلطة سواء صدر
له هذا الامر تنفهاً او بالكتابة او بالاشارة او بغير
ذلك — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت
الجريمة يكون تحت الحكم بالموت او بالقصاص البدني
او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (م) ٢
اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة
الاتي يابها وهي — عدم الطاعة لامر شرعي يصدر له من
ضابط اقدم يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت
الجريمة يكون تحت الحكم عند ارتكابه الجريمة في
وقت الحرب بالليمان او بالقصاص البدني او بقصاص
اقل منه مذكور في هذه القوانين واما في غير وقت
الحرب اذا كان المرتكب ضابطاً بالطرد من الخدمات
عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين
واذا كان عسكرياً فبالحبس او بالقصاص البدني او
بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل السابع - مخالفة النظام)

اذا ارتكب شخص حاصع للقوانين العسكرية احدي الحرائم
الاتي يابها وهي (١) اذا كان له مد في مشاة او حبل واني
ان يطيع صابطاً (ولو دارتة اقل منه) عند ما امر بالنقص
عليه او صر بذلك الصابط او امتنع مع الشك بالعمل او
بهتات العمل (٢) صر به شخصاً حاصعاً للقوانين العسكرية
او غير حاصع لما يكون محافظاً او حياً عليه او اجماله الشك
مع بالعمل او بهتات العمل سواء كان صابطاً اقدم ام لا
(٣) منامة الحمر الموطى بالقص عليه او الكيل به
(٤) مروه عند ما يكون عسكرياً من المشاة او المعسكر
او المركز — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية
يكون تحت الحكم اذا كان صابطاً بالطرد من الخدمات

بالطرد من الخدمات الميرية عموماً اذا كان ضابطاً او
بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وبالحبس اذا كان
عسكرياً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وقد
يضاف على هذا القصاص دفع غرامة ليست اكثر من عشرين
قرشاً صاعاً او يبدل القصاص بالاكفء بدفع تلك الغرامة
(في الجرائم المتعلقة بالاسرى)

(الفصل السادس عشر - تهريب الاسير)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى المجرمتين
الآتي يانها وهما (١) اذا كان حاكماً على قهراً او خفراً او
داورية او نقطة واطلق بدون سلطة خصوصية سواء كان
عمداً او خلافاً لاسيراً يكون متكبلاً به (٢) تهريبه سواء كان
عمداً او بدون عذر شاق اي اسير يكون متكبلاً به او يكون
من واجباته التخلي عنه عليه — يحكم عليه في مجلس عسكري
وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان عمداً باللبان
او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان غير عمد
او خلافاً بالحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل السابع عشر - الحبس غير القانوني)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم
الآتي يانها وهي (١) تاخر بلا لزوم عن تقديم مسجون محبوس
او محبوس للمحاكمة او اماله في عرض قضية على من له السلطة
على النظر فيها (٢) اذا سلم شخصاً لصابط او صف ضابط او
قومندان حبس خائفاً او وكيل قومندان حبس خائفاً للتخلي
واهل بدون سبب شاق في اخبار الضابط او الصف صابط او
قومندان الحبس خائفاً او وكيل قومندان الحبس خائفاً في وقت
التسليم او على قدر ما يمكنه من السرعة او على كل حال قبل مضي اربع
وعشرين ساعة عن الذنب الذي ارتكبه ذلك الشخص في
تقرير موقع عليه بجنمه (٣) اذا كان حاكماً على قهراً او سلم
له مسجون للتكفل به ثم لم يذهب في حالة انتهاء خفرو
او ماموريته او على كل حال قبل مضي اربع وعشرين ساعة
بقدم تقريراً مكتوباً الى الصابط الذي يكون قد امر بتفديده
اليه ويحتوي ذلك التقرير على ما وصل اليه من معرفة اسم
المسجون وجريمته وكذلك اسم ورتبة الصابط او الشخص الذي
كله بالمسجون ثم لم يرفقه بالتقرير المذكور في المادة السابقة
اذا كان قد ورد اليه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد
ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من
الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه
القوانين واذا كان عسكرياً بالحبس او بقصاص اقل منه
مذكور في هذه القوانين

(الفصل الثامن عشر - الهروب من السجن)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي يانها
وهي — اذا كان مقبوضاً عليه او مودعاً في السجن او تحت
خفر قانوني وهرب او سعى في الهروب — يحكم عليه في
مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان
ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل
منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحبس او

المحضور فيها بدون اذن من حكماءه او بلا عذر ضروري —
يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت
الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او
بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً
بالحبس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين
(السلوك الناضج)

(الفصل الثاني عشر - خروج الضابط عن حد الادب)

اذا ارتكب ضابط خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي
يانها — خروجه عن حد الادب بطريقة مسافية للشرف
— يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون
تحت الحكم بالطرد من الخدمات الميرية عموماً

(الفصل الثالث عشر - اختلاس اشخاص مكلفين بالتخلي على نقود او بضائع)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي يانها
وهي — اذا كلف بالتخلي على نقود او بضاعة عسكرية او
عمومية او نيطة به الاعتناء في توزيعها واساء التصرف فيها
بالاختلاس او السرقة او كان له يد في الاختلاس او السرقة
او اتلف تلك البضاعة عمداً — يحكم عليه في مجلس عسكري
وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم باللبان او بقصاص اقل
منه مذكور في هذه القوانين

(الفصل الرابع عشر - سلوك العسكري الناضج)

اذا ارتكب عسكري احدى الجرائم الآتي يانها وهي (١) نظام
بالسم او ادعاء السم كذباً او تهمته في مرض لنفسه (٢)
تعيير نفسه او عسكرياً اخر عمداً سواء كان بناءً على طلب
ذلك العسكري ام لا قاصداً بهذا ان يجعل نفسه او العسكري
الاخر غير لائق للخدمة وطلبه من شخص ان يعوره حتى يصير
بذلك غير لائق للخدمة (٣) اساءته السلوك او عدم الطاعة
عمداً عند وجوده في مستشفى او في محل اخر حتى يكون سبب
سوء هذا السلوك او عدم الطاعة قد اوجد في نفسه سقاً او
مرضاً او زود مرضه او اخر حصول التنفاس (٤) اذا اخلس
او مرق نقوداً او اشياء ما او اخلسها مع علمه باسرها مسروقة او
مخلسة وهي خاصة برفيق له او صابط او متعلقة بالايه او
بوسفية الايه او بأي جهة اخرى عسكرية او عمومية (٥) اذا
ارتكب جريمة اختلاس ليست مذكورة في هذا القانون ذكراً
خصوصياً واذا ملك شيئاً اخر فاضحاً بالقساوة وعدم التهذيب
ومخالفة الطليمة — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت
الجناية يكون تحت الحكم بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه
مذكور في هذه القوانين

(في السكر)

(الفصل الخامس عشر - السكر)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي يانها
وهي — استعماله السكر سواء كان في وقت تاديه واجباته ام لا
— يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم

ملحوظات

بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين

(جرائم متعلقة بالاملاك)

(فصل ١٩ — غش المعاملة فيما يتعلق بمؤونة الجيش)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجريمتين الاتي يانها وهما (١) اشتراكه في ضرب ثمن باعظ على بائع يريد تاجير بيت او مكان للبيع على العساكر (٢) فرضه شيئا معلوما على بيع مؤونة او بضاعة اتي بها للاستخدام او المعسكر او المركز او التشلاق او المحل الذي يكون هو حاكما فيه او له فيه سلطة وتخصيله فوائد من بيع هذه الاشياء او اشتراكه في بيعها وكذلك بيعه او شراؤه مؤونة او بضاعة يتنفع بها احد الجيوش الخديوية — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت المجتابة يكون تحت الحكم بالحبس او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين

(فصل ٢٠ — تهريب المقات او اتلافها)

اذا ارتكب عسكري احدى الجرائم الاتي يانها وهي (١) تغييبه او اشتراكه في تغييب اسلحة او ذخيرة او عدد او آلات او ملبوسات او لوازم الاي او حصان يكون متكفلا به سواء كان بالرهن او البيع او الاتلاف وغير ذلك (٢) فقد احدى الاشياء المذكورة في المادة السابقة بالاهاال (٣) تغييبه نوئين حرية اعطيت له سواء كان بالرهن او البيع او اتلاف او غير ذلك (٤) اتلافه عمدا اي شيء سبق ذكره في هذا الفصل او اي شيء خاص باحد رفاقته او بضابط او متعلق بالاياه او بموسيقى الايه او اي جهة اخرى عسكرية او عمومية (٥) سوء معاملته حصانا نافعا للخدمة العمومية — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت المجتابة يكون تحت الحكم بالحبس او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين

(جرائم متعلقة بالاوراق والتقارير المزورة)

(فصل ٢١ — تزوير الاوراق الرسمية والتقارير)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتي يانها وهي (١) ارتكابه الذنوب الموضحة بعد في تقرير او قائمة او كشف عن اساء العساكر او عن الماهايات او شهادة او كتاب او اي ورقة كتبها او ختمها يكون واجبا عليه التاكيد بصحتها (٢) كتابته عمدا تقريرا زورا ومعرفته بكتابة ذلك التقرير زورا (ب) حذفه عمدا شيئا مكتوبا يقصد بذلك التزوير او معرفته بوقوع ذلك الحذف (٢) حذفه عمدا ويقصد ايقاع الضرر لشخص او محو وتغيير وانفاذه اي ورقة يكون من واجباته المحافظة عليها او تقديمها (٣) عند ما يكون من واجباته الرسمية ابداء قول في مادة وييدي ذلك القول عمدا بالكذب — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالحبس او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين

(فصل ٢٢ — ترك شيء يعطى عنه وصل بدون كتابة)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجريمتين الاتي يانها وهما (١) تركه بدون كتابه شيئا يعطى عنه وصلا عند ما يجتم على اوراق متعلقة بالماهايات او الاسلحة او الذخيرة

او المقات او الملبوسات او لوازم الاي او المؤونة او الاثاث او المفروشات والاحرمة والملايات والالات والمليق والبضاعة (٢) اختفاء اهااله عن قصد سيء في كتابة او ارسال تقرير او كشف يكون من طجاته كتابته او ارساله — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت المجتابة يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرده من الخدمات المبرية عمدا او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالحس او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين (فصل ٢٣ — التهمة الباطلة)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتي يانها وهي (١) اذا كان ضابطا او عسكريا طائما ضابطا او عسكريا اخر تهمة باطلة مع علمه بانها باطلة (٢) اذا رفع ضابطا او عسكريا شكوى طنا منه انه مظلوم وقدم عمدا ادعاء باطلا بجل شرف ضابطا او عسكريا او حذف من الشكوى عبارات مادية (٣) اذا ادعى عسكري لمكذاره كذبا انه ارتكب جريمة المروء (٤) اذا قدم عسكري عددا تفريرا كذبا لي ضابط جهادي او شرعي فيما يخص تطويل مدة اجارته — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت المجتابة يكون تحت الحكم بالحبس او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين

(فصل ٢٤ — جرائم تخنصة بالمجالس العسكرية)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتي يانها وهي (١) اذا طلب او امر بالمحضور لدى مجلس عسكري كشاهد وعاب عن المحضور (٢) اذا طلب منه شربا في مجلس عسكري ناديه اليه او ابداء قول شرعي وامتنع عن ذلك (٣) اذا طلب منه شربا في مجلس عسكري تقديم ورقة في حوزته او تحت مراقبته وامتنع عن ذلك (٤) اذا طلب منه شربا عند ما يكون شاهدا في مجلس عسكري جواب على سؤال واي (٥) اذا امان مجلسا عسكريا او احتفله باستعماله السه او التهديد او باحداث تعطيل او تشويش في محاصر المجلس — يحكم عليه في مجلس عسكري غير المجلس الذي ارتكب في حقه الجريمة وبعد ثبوت المجتابة يكون تحت الحكم بالطرده من الخدمات المبرية عمدا اذا كان ضابطا او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالحبس او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين — على ان المجلس الاول اذا تراء له انه ليس من الضرورة المحكم في مجلس اخر على الشخص الصادر في حقه منه الاهاات او الاحتقار بالانواع السابق ذكرها جاز لرئيس ذلك المجلس ان يحكم عليه بالحبس مع الاشغال الشاقة او بسنوبها لمدة لا تزيد عن ٢١ يوما (فصل ٢٥ — الشهادة الزور)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتي يانها وهي — عمدا يؤدي اليه او قول الشرف امام مجلس عسكري او اي مجلس اخر او امام ضابط له الحق في التكليف باليمين بناء على هذا القانون ثم ييدي شهادة زورا — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالحبس او بقصاص اقل منه مذکور في هذه القوانين

(جرائم عسكرية شتى)

(فصل ٢٦ — الفاظ الحياة)

اذا ارتكب شخص خاضع لقوانين العسكرية الجريمة الاتي يانها وهي — استعماله بطريق الحياة الفاظا غير لائقة في

حق المحضرة الخديوية — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين وبالحبس اذا كان عسكرياً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(فصل ٢٧ — افشاء شيء ينتج منه ضرر)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجرمية الاتي يانها وهي — اذا كان خادماً في احد الجيوش الخديوية او غير خادماً فيها واعلن بدون سلطة قانونية سواء كان باللفظ او بالكتابة او بالاشارة او بغير ذلك بعدد الجيوش او بحملهم او بخازنه او مؤثوته او تجهيزات او اوامر بمركات وتقلات في وقت وجب فيه يرى المجلس منها انها احداثاً ضرراً بصالح المحضرة الخديوية — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (فصل ٢٨ — اساءة المعاملة مع عسكري)

اذا ارتكب ضابط او صف ضابط احدي الجرمين الاتي يانها وهما (١) ضربه او سوء معاملته عسكرياً (٢) اذا تأخر عمدا وامتنع بلا وجه قانوني عند استلامه مائة ضابط او عسكري عن دفع هذه المائة وقت استحقاقها — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(فصل ٢٩ — السعي في قتل النفس)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجرمية الاتي يانها وهي — سعيه في قتل نفسه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(فصل ٣٠ — الامتناع من تسليم ضابط او عسكري منهم بجريمة ملكية بسلطة ملكية)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجرمية الاتي يانها وهي — اذا طلب منه قانوناً ان يسلم لقاضي ملكي ضابطاً او عسكرياً متهاً بجريمة تستوجب محاكمته عليها في مجلس ملكي او المساعدة في القاء القبض عليه واهمل في ذلك او امتنع عنه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (فصل ٣١ — التصرف بطريفة تخالفة للضبط والربط

العسكري)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجرمية الاتي يانها وهي اتيانه عملاً سيئاً او سوء تصرفه او فقدان النظام او تهامله بطريقة متأنية لاحكام الضبط والربط العسكري — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجرمية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكرياً بالحس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين بشرط ان هذا الفصل لا يعاقب بمقتضاه شخص ارتكب جريمة قد سبق ذكرها في هذه القوانين ومع ذلك فلا يعطل حكم صادر على شخص مرتكب الجريمة المذكورة هنا بمجموعة مخالفة لنص هذا الشرط الا اذا ظهر ان هذه المخالفة اوجبت ظمناً للشخص وعلى كل حال فالمسئولة العائدة على ضابط لا يمكن الغاؤها بسبب صحة الحكم

(في انصاف المظلوم)

(فصل ٣٢ — كيفية تشكي الضابط)

اذا تراء لضابط ان حكمداره قد ظلمه او انه عند ما طلب منه سماع دعواه لم يبل الانصاف الذي يعتبر لنفسه حقاً فيه له ان يرفع شكواه

(فصل ٣٣ — كيفية تشكي العسكري)

اذا تراء لعسكري انه مظلوم في مادة ما من قبل ضابط غير يوز باشيه او من عسكري له ان يرفع شكواه الى يوز باشيه فاذا تراء له انه مظلوم من قبل يوز باشيه فيما يخص بشكواه التي طلب منه فيها الانصاف او اي مادة اخرى له ان يرفع شكواه الى حكمداره فاذا وجد نفسه مظلوماً ايضاً من قبل حكمداره فيما يخص بشكواه التي طلب منه فيها الانصاف او اي مادة اخرى له ان يرفع شكواه للضابط الكرم او لاي ضابط حاكم على الناحية التي هو خادم فيها — وعلى كل ضابط مرفوعة له شكوى من قبل المداكن في هذا الفصل ان يامر باجراء التحقيق فيها ومن بعد اتمام التحقيق واتضح صحة شكوى العسكري عليه اتخاذ الوسائل اللازمة لانصاف الشاكي انصافاً كلياً

(في القصاص)

(فصل ٢٤ — درجات القصاص التي تحكم بها

المجالس العسكرية)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية جريمة ما كان بعد ثبوت الجناية عليه في مجلس عسكري تحت الحكم بحسب درجات القصاص الاتي يانها — يحكم على الضابط بدرجات القصاص الاتية (١) الموت (ب) اللين لمدة لا تقل عن خمس سنوات (ت) الحبس مع الاشغال الشاقة او بدونه لمدة لا تزيد عن ستين (ث) الطرد من الخدمات الميرية عموماً (ج) الرقت من الخدمة العسكرية (ح) الحرمان من اقدمية الرتبة في الجيش او السلاح التابع له المذنب او في كل منها (خ) التوبيخ السيط او التوبيخ الصارم — يحكم على العسكري بدرجات القصاص الاتية (د) الموت (ذ) القصاص الدني لعدد لا يتجاوز الخمسين سوطاً (ر) اللين لمدة لا تنقص

ملحوظات

أبام من غير أن يكون قد صدر أمر بالتأنيب على عسكري لمحاكمته فالتخصيص الموضوع تحت المخبر العسكري لا يطلق سبله بل على حاكمه كتابة تقرير بخصوص معرفته لتأويل منه المخبر عليه ويستمر في كتابة تقرير مثل هذا كل نهاية أبام يحين ما يلزم المجلس العسكري أو المحين ما يلقى سبل المحين (٢) القصد من كلمة المخبر الجهادي هو وضع المرتك تحت المخطط أو حبه (٣) يجوز لصابط أن يأمر بوضع أبيض صابط كان من درجة أدنى أو أي عسكري تحت المخبر العسكري ويصح لصف صابط أن يأمر بوضع أي عسكري تحت المخبر العسكري وكل صابط له أن يأمر بوضع أي صابط ولو كان من درجة أعلى تحت المخبر العسكري عند اشتراكه في مشاجرة أو خلل أما هذه الأوامر فواجبة الطاعة ولو كان الأمر والأمر ليس من الأوامر ولا سلاح واحد (٤) لا يجوز لصابط ولا هدف صابط ولا لقومندان الحبس خاتمة أو وكيل قومندان الحبس أن يمنع من قبل أي صابط أو صف صابط إلا أنه واجب على الصابط أو الصف ضابط الذي سلم الشخص للمخبر عليه أن يقدم في وقت ذلك التسليم أو على كل حال قبل مضي ٢٤ ساعة للصابط أو للهدف صابط أو لقومندان الحبس خاتمة أو لوكيله تنبها بالكناية موقفاً عليه بختمه يشتمل على الجريمة التي أتهم بها ذلك الشخص — يجب على السلطة العسكرية المختصة بذلك أن تشرع في تحقيق كل شكوى مرفوعة ضد شخص تحت المخبر العسكري بلا تأخير لا طائل عنه وتقطع الاحترات الموصلة لمداومة الجاني أو إطلاق سبله في الحال

حرية — أمر عسكري صادر في شهر يوليو سنة ١٨٨٦

(نمرة ١٥٩) (قومسيون لتطبيقات الصباط)

يصير تشكيل قومسيون نظم السردارية لأجل النظر في طلبات بعض الصباط العبر موحدين بالحماة (أسماء الرئيس والأعضاء) ويصير اعتماد القومسيون المذكور في أيام الثلاثاء وأيام السبت الساعة ١٠ أمركي صباحاً ثم إن إحصاء الرئيس أو وكيله مع اثنين من الأعضاء كلف لا اعتماد القومسيون — ويجب على الصباط الذين يدمون أحدهم للقومسيون السالف ذكره أن يكون يدم كلف مختصر موضح فيه أسماءهم وأعمارهم ورتبهم ومناصبهم

حرية — أمر عال صادر في ٢٢ ديسمبر سنة ٨٦

بناءً على ما عرّضه علينا ناطر الحرية والمالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت (م) كافة الصباط والصف ضباط والعساكر والاشبوزق الاتيين من السودان الذين لم يحجزوا لخدمة الان نسوية طلباتهم يصير تقديمهم للجنة عسكرية لتتخذ في أحوالهم مدة خدمتهم وتعين لهم الدرجة التي يستحقونها من الدرجات الثلاث الآتية (أولاً) رجال العسكرية الذين لا يتت عليهم أدنى تواطى مع العدو ولم يتأهلوا في الحضور إلى القطر المصري (ثانياً) رجال العسكرية الذين لا يتت عليهم أدنى تواطى مع العدو وتأهلوا في الحضور إلى القطر المصري (ثالثاً) رجال العسكرية الذين يتت عليهم التواطى مع العدو (م) رجال العسكرية الذين بدرجون في الدرجة الأولى تعطى لهم مرتباتهم لعامة التواريخ المذكورة

من خمس سنوات (ز) الحبس مع الاشغال الشاقة أو بدونها لمدة لا تزيد عن سنتين (س) الرتبة يمنحة من الخدمة العسكرية (ش) الترتيل من درجة صف ضابط لدرجة أدنى (ص) المحجز على المأهية أو التفرغ — بشرط أنه (١) عند ما يكون معيناً لجريمة وإرادة في هذا القانون قصاص مخصوص أو أي قصاص أقل منه يمكن تبديل ذلك القصاص الخاص أو تنزيله على حسب هيئة الجريمة إلى درجة أقل منه وإرادة بدرجات القصاص المذكورة قبل (٢) يحكم على الصابط بالطرد من الخدمات المبرمة عموماً قبل ما يحكم عليه باللبان أو الحبس (٣) عند ما يحكم على صابط بالحرمان من اقدمية الرتبة يحكم عليه أيضاً بالتوبيخ البسيط أو التوبيخ الصارم (٤) عند ما يحكم على عسكري باللبان أو الحبس بتسريح المحكم عليه بالقصاص البدني أو بالرقت بمنحة من الخدمة العسكرية (٥) إذا ارتكب عسكري في وقت الحرب جريمة السكر المفرط أو السلوك الفاضح أو أي جريمة قصاصها الموت أو اللبانات يجوز لأي مجلس عسكري المحكم فيها حكماً نهائياً بقصاص حالي ما هذا الصواب وذلك القصاص الحالي أن لم يكن بالاعدام فلا يكون بطريقة نصر بحياة المرتكب أو تعطيل وظيفة عضو من أعضائه بل يكون إما بالمحر على الحرية أو بالاشغال الشاقة غير أن القصاص الحالي لا يجري مفعوله إذا تراء للصابط الذي له التصديق على الحكم أن الحبس انسب نظراً للخدمة العمومية (٦) القصاص الحالي لا يحكم به على صف صابط أو عسكري كان أصله صف ضابط بخصوص جريمة ارتكبها عند ما كان صف صابط (٧) القصد في هذا الفصل من جريمة السكر المفرط هو السكر في وقت سير الجيش أو في نادبة أي واجب أو عهد ما يصير التنبيه على المرتكب بتأدية واجب أو إذا كان وجد بسبب سكره غير موافق لتأدية واجب وليس للمحكمة المعاقبة على هذه الجريمة أو أي جريمة مذكورة في هذه القوانين بالقصاص الحالي (٨) القصد في هذا الفصل من جريمة السلوك الفاضح هو ارتكاب أي جريمة سبق ذكرها في فصل ١٤ من هذه القوانين (٩) في مادة تلطيف القصاص يعتبر تغيير القصاص الحالي السابق ذكره في درجات القصاص إلى الدرجة التالية لدرجة اللبانات (١٠) قد يحكم على شخص مرتكب جريمة أو قد يضاف ذلك على قصاص مختص بجريمة بالحرمان من المعاش أو بقطع منه من المعاش أو بفقدان مكافأة أو نياشين جهادية (١١) يصح لمجلس أن يحكم على شخص مرتكب جريمة بقطع جزء من ماهيته كما هو مذكور في هذه القوانين أو يضاف ذلك إلى قصاص ثان

(حبس المتهمين)

(فصل ٣٥ — الحبس)

إذا أتهم شخص خاضع للقوانين العسكرية بارتكابه جريمة يجوز المحكم عليه فيها بحسب هذه القوانين يحكم عليه بمقتضى المواد الآتية (١) إذا أتهم شخص خاضع للقوانين العسكرية بارتكابه جريمة جاز وضعه تحت المخبر العسكري للمحافظة عليه شرط أنه إذا لزم وضع المرتكب تحت المخبر العسكري في غير وقت الحرب سواء كان ضابطاً أو عسكرياً لزم أن يطول من ثمانية

اذناه مع راتب ثلاث شهور على سبيل التعويض مديونية دفقة
٤ ستمبر سنة ١٨٨٥ مديونية بربر ١٦ مايو سنة ١٨٨٤
مديونية الحارطوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ مديونية ستاروفارو غلي
٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ مديونية كردفان ١٦ يناير سنة ١٨٨٤
مديونية بحر العزال وشكا ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ مديونية النكا
مدينة النكا ٢٨ يولييه سنة ١٨٨٥ شرحه مدينة المجره اول
اغسطس سنة ١٨٨٥ شرحه مدينة اماديب ١٢ ابريل سنة ٨٥
شرحه مدينة سهيت ١٢ ابريل سنة ٨٥ شرحه مدينة القلابات
اول فبراير سنة ١٨٨٥ محافظة سواكن مدية منكات ١١
وامر سنة ١٨٨٤ دارفور مديونية الماشر شرحه مديونية دارا
شرحه مديونية كلكل وكيكبه شرحه مديونية موجه ١٥ يناير سنة ٨٤
— وبصيراحالة رجال العسكرية المذكورين على الاستبداع
او على التقاعد طبقا لاحكام قانون الماشات وذلك اهداء
من تاريخ طلب المعاش اما قيمة المرتبات التي صرفت لعائلاتهم
فلا بصيرطلبها منهم — رجال العسكرية الذين يدرحون
في الدرجة الثانية بعد معاملتهم كالدين في الدرجة الاولى
ما عدا التعويض البالغ قيمته راتب ثلاثة شهور فلا يكون
لم حق فيه — رجال العسكرية الذين يدرحون في الدرجة
الثالثة ليس لهم حق في مرتب الاستبداع ولا في معاش التقاعد
وبصير محاكمتهم بمجلس عسكري على حناية الجاية التي
ارتكبوها (م) ٣ كافة الموظفين والمستخدمين الملكيين الاتيين
من السودان بصير تقديمهم لمجلس حصوي تعيين اعضاءه
معرفة اطرى الداخلية والمالية وتكون احكامه غير قابلة
للاستئناف — يقرر هذا المجلس الدرجة التي يستحقها
الموظفون والمستخدمون الملكيون من الدرجات الثلاث السابق
ذكرها — والذين في الدرجة الاولى تعطى لهم مناحرات
ما هو انهم له اية الداريج المذكورة اعلاه وتعويض باعبار
مائة ثلاثة شهور بدون ان يجمع حقوقهم في المكافاة
القانونية او في المعاش اذا كان لهم حق في ذلك — والذين
في الدرجة الثانية لا حق لهم في احد تعويض باعبار ثلاثة
شهور بل لهم ما يكونوا قد استحقوه من المكافاة القانونية او
المعاش اما قيمة المرتبات التي صرفت لعائلاتهم فلا تطلب منهم
— والذين في الدرجة الثالثة بصير احالتهم على مجلس عسكري
للطرد والمحكم عليهم بعد اعادة التحقيق

حريية — ١٠ امر عال صادر في ٢٢ ديسمبر سنة ٨٦

ماء على ما عرصة علما اطر مالة حكومنا ومواسه راي علس اطار
و بعد احد راي مجلس شورى العوام امر ما هو ان
(م) ١ الماميات والمرمات العسكرية والصام والعوضات والمكافات
التي يكون مستحقة للموظفين والمستخدمين الملكيين والصباط
والعساكر والناشورق الذين كانوا مستخدمين بالسوان بحج المطانة
ها قبل اول ابريل سنة ١٨٨٧ والاصطط المح في طلبها — صر
امام هذه التالاب اما اصال صادر من مطعة داب سان او باعلان
مرسل عن دمصر (م) ٢ اهداء من اول ابريل سنة ١٨٨٧ لا مل
ا انه اي دمري كات لدى الحاكم تطلب دفع المالح المذكورة اعلاه
مما كات المح في ذلك (م) ٣ صيرتص احكام امر ما هو ان كات
النصوص المناصه لما المذكور في العوام والبلوالم المعه الان

حريية — ١٠ نحريرا بقلم السرايرية في ٤ مايو سنة ٨٧

٧٧ مرة

قد صار بشر الاوامر الاتية بعد المعلومية وارساد الصباط المستودعين على
مقتضاها — (١) ليكون معلوم بان الصباط المستودعين هم كاصباط
المستخدمين من جنبة الصط والربط واصفا سواء ليس بان يكونوا عالمين
بما في الاوامر الجيش وقوانين خدمة الحصرة العجيبة المحدثية واما الاوامر
العسكرية فبصيرحفظها باودة اطار الصباط بالحريية وفي مكتب قومندان
العساكر المصرية باسكندرية على ذمتهم — (ب) ليس من الضروري
لصباط المستودعين ان يلبسوا ملابس عسكرية الا اذا صار طلبهم من
قل الحريية واصفا ممنوع بالكلية ليس صف الملابس جهادي والتصف
الاخر ملكي — (ج) لا يجوز للصباط المستودعين لبس اسلابط الكف
لا، غير مسموح لبس ذلك الا للصباط المستخدمين فقط — (د) على
الصباط الطالعين التصريح لم ان يخدموا في خدمة ملكية او الدين مرمع
احالتهم على الاستداع ان يقدموا معهم دائما بالحريية ليتلقوا الاوامر
اللازمة واما الصباط الذين من رتبة الصاعقول اعاصي بما فوق يتسلم
مهم شخصا الى حبات الاحودات حبال — (هـ) بصير اعظام
كتب استحقاق سنوي وشهادة شهرية يقدموها في اول كل شهر عندما
يتسلم مهم لصرف استحقاقهم — (و) والطريقة التي تتعومها في تقديم مهم
في كالاتي — الصباط المسلمين المحرومة الى حبات الاحودات حبال
الحريية ومن بعد اصا شهادتهم يقدمون مهم لحصرة مدر صريفات
الجيش المصري لصرف ما هيهم — والصباط المسيحيين بالاسكندرية
الى حصرة قومندان العساكر المصرية هناك والصباط المسلمين بالمديريات
لمدر المديرية المسلمين بها — وشهدوا مهم دائما لاسن بانظام
ملابس سلاحهم ورتبهم العسكرية — (ر) وعليهم ان يقدموا الشهادة
المذكورة مل على الاربع طيه لاجل اصاها ودون اصاء هذه
الشهادة غير ممكن استولام على ما هيهم — (ح) عدا ما اي صا
من الصباط صر على اقامه عليه في الحال ان يعلن الحريية والدول
الذي حار صر استخافه منه اعدادا واذا اراد اي صا من
الصباط السر وقصده العتب عن محل اقامه رادة عن ١٤ يوم فعليه
طلب احارة لذلك من طارة الحريية — (ط) وبصير تعس صا
بوعى مهري من الصباط المستودعين من كل رتبة مع الصباط الذي
لبه في التوتمة وهوا الصباط عليهم ان يجمعوا الصباط الذين من
رهم وباعدوا الصراف في صرف استحقاقهم — (ي) جمع السلات
التي تحصل من الاستداع للخدمة ومن الاستداع على المعاش صر شرها
لاوامر العسكرية (نائب سردار الجيش المصري)

حريية — ١٠ امر عال صادر في ١٧ مايو سنة ٨٧

(بحر حدر مصر) ماء على ما عرصة علما اطر حريية حكومنا
ومواسه راي مجلس شورى العوام امر ما هو ان
بما هو ان (م) ١ كل عسكري من الموجودين الان في سلك العسكرية
سواء كان تحت السلاح في الجيش المصري او في خدمات اخرى عسكرية
بصير في صانة رئيس العائلة التي هو منها — وكل من يدخل في سلك
العسكرية ما واعيها بعد الان يكون في صانة رئيس عائلته (م) ٢ من ير
من العساكر صر اسعار صاها الذي هو رئيس العائلة المص عليه في
معد ثلاثة اشهر من ارجح وصول الاعلان اليه بذلك وان لم ينقصه
مها و بعد مر دله من عائلته الذي في من الترة مراعاة اولو ا احد
الاقرت فالقرت واذا صاى امان او اكبر من الاقرت في درجة
واحدة فيمرع سها فادام واحد في العائلة من لمى للعسكرة لم
الصام المذكور دفع دل بعدى مائة حسبا مصر ام على له
معد ثلاثة اشهر اخرى اعصارا من اول يوم لي بها الثلاثة اشهر
الاول للصب واما على الصر الفرار فان احصره في حالها ولحق العسكرية
فبصير الامراج عن الصر الذي احد دله عدا سها مده حراء الفرار اما
اذا كان ورد الدل بعد مر د الى الصام — اما ان واحد الصر الفرار
بعد مضي الثلاثة اشهر الاخرة فان كان احد دله مرمع عنه عدا
ا جهاء مده الحراء كما ذكر اعلاه وان كان احد الدل بعدا وصحت الثلاثة
امر الاخرة فلا رد مالني

حريية — ١٠ اعلان من طارة الحريية صادر في شهر حريية — (ابريل سنة ١٨٨٨)

حسب ان حل مرمع الحصة الشية المحددة مورعاة اده حسن

ملحوظات

حريق — (قانون العقوبات)

(الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات)
(في الحريق عمدا)

(م) ٢٣٢ كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن او الضواحي او القرى او في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر او في سفن او مركب او معامل او مخازن وعلى وجه العموم في اي محل مسكون او معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية ام لا يعاقب بالاشتغال الشاقة موبدا ويحكم ايضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على اشخاص او من ضمن قطار محتوي على ذلك (م) ٢٣٣ كل من وضع نارا عمدا في مبان او سفن او مركب او معامل او مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى او في غابات او اجاث او في مزارع غير محصودة يعاقب بالاشتغال الشاقة موقتا اذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له (م) ٢٣٤ من احدث حال وضع النار في احد الاشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالسجن الموقت اذا كانت تلك الاشياء مملوكة له او فعل بها ذلك باصر مالهها ٢٣٥ من وضع نارا عمدا في اخشاب معدة للبنا او للوقود او في زرع محصود وكانت هذه الاشياء ليست مملوكة له او في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع ام لا ولم تكن من ضمن قطار محتوي على اشخاص يعاقب بالاشتغال الشاقة موقتا واذا احدث عمدا حال وضعه النار في احد الاشياء المذكورة اي ضرر لغيره يعاقب بالسجن الموقت ان كانت تلك الاشياء مملوكة له او فعل بهاذلك باصر مالهها (م) ٢٣٦ وكذلك يعاقب بهذه العقوبة على حسب الاحوال المتنوعة الميئة في المواد السابقة كل من وضع النار في اشياء لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا عن وضعها مباشرة في ذلك (م) ٢٣٧ وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشاء عن الحريق السالف ذكره موت شخص او اكثر كان موجودا في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالقتل (م) ٢٣٨ اذا حصل تخريب بواسطة لغم يعاقب فاعله على حسب الاحوال السالفة الذكر بعين عقوبة من

اعظام المدة العسكرية وتجب ما يكون من شانه الاعتقاد او ما شاء ذلك فليكن معلوما ان ارادها النيابة قد نصت ان الصراط الذي تحولوا او يتحولون على المعائن غير مصرح لهم بلبس الكسوة العسكرية الا في اوقات التفريعات لم يدعى منهم لما حفظ كما نفع ذلك لهذا الطرف من سعادة رئيس دجان حديري بالامادة المروحة ١٤ مارث سنة ٨٨ مرة ١٦

حربية — امر عال صادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على امرا الصادر في ١٩ ستمبر سنة ٨٢ القاضي بالغاء الجيش حيث انه قد ترتب على هذا الالغاء عدم امكان استبداع الصباط العريين والعريين الذين كانوا في الجيش الملغي وحيث ان ما صرف للباطال الذين تعلم عونا لا يمكن اعتباره بصفة ماهرة استبداع بل كان مجرد اعانة وبما على ما عرصة عليها مجلس البطار امرا عاموات (م) ١ المبالغ اية كانت التي محت للباطال الذين تعلم عونا يجب اعتبارها مجرد اعانة ولو تكون بصفة بصفة ماهرة استبداع ولا يسفي على ذلك حق للحكومة في طلب استرداد تلك المبالغ ولا لاولي الشأن ادلى حق يدعى به بوجه من الوجوه ارتكبا على صرفها اليهم

حربية — (ر) احتياطي ٢١ مارس سنة ٨٣ :
نوستة ٤ مارس سنة ٨٩ — جهادية : رصد خانة
— سودان ١٢ فبراير سنة ٨٩ : عصيان حوادث
عام سنة ٨٢ — معاش

حرة — (ر) نكاح

حرفة — (ر) ايران ٥ ذاسنة ١٢٩٨ و ١٢ ذسنة ١٢٩٨ — عقوبة الجنابات (فق ٤١)

حرق (محرص على) — (ر) جريدة (فق ١٥٤)
حرق محلات ليست مسكونة — (ر) حريق (فق ٢٣٣)
حرقاء — (ر) معاش ٢١ شعبان سنة ١٢٨٣
حرقى — (ر) غريق

حرم — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٨١)
حرم الابار — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٨١)
حرم الشجر — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٨١)
حرم المياه — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٨١)

حرمان من الحقوق الوطنية — (ر) قانون العقوبات
٣ — عقوبة الجنابات (فق ٤١ الى ٤٣)

حرمان من الرتب والوظائف — (ر) قانون العقوبات
٣ — عقوبة الجنابات (فق ٣٩ الى ٤٣)

حرمان من الحقوق المدنية (ر) قانون العقوبات ٧
حرمان من الوظائف والرتب والمراتب — (ر)
رشوة (فق ٩٢ — رافة (فق ٣٥٢)
حرمة بالردة — (ر) فرقة بالردة

ودوام المراقبة لذلك وعلى هذا تحرر في تاريخه الى سائر المديرية والمحافظات والضبطيات بمصر واسكندرية بذلك وتحرر للمالية الاخطار اللازم واقتضى تحريره للاجراء كما ذكر

حشيش — منشور صادر في ٥ رجب سنة ١٢٩٧ (١١ اغسطس سنة ٨٠)

انه مع سبق صدور الدكر بتو المورخ في يناير سنة ٨٠ المشتمل على منع زراعة الحشيش وما يجري في اتلاف واعدام ما يوجد من زرعاً منه مع تجريم من يجريه ذراعته باعتبار كل فدان الف قرش وصدور التنبيهات الاكيدة لمراعاة العمل بمقتضاء لم يزل مسموعاً بوجود اطيان بنواحي المديرية منزرعة من هذا الصنف ولم يحصل في خصوصها ما نص بذلك الدكر بتو وحيث المقصود منه هو اسندامة الاجراء بموجبه ولزوم النظر الى هذا الامر بعين الاهمية ومن مستلزمات ذلك تعيين من يوثق به من خدمة المديرية وعمد نواحيها للتحرر عن ذلك بكال الدقة في سائر اطرافها وكافها وما يوجد من زرعاً من هذا الصنف باي جهة من جهاتها فبالحال تصير المبادرة باعدامه واتلافه وتحصيل التجريم اللازم على حسب التفاصيل المدون عنها بالدكر بتو المشار عنه لزم تحريره للاجراء بمقتضاء

حشيش — منشور من نظارة المالية للمديرية عموماً والنفط الخيرية وبمحافظة رشيد والوفاء المصرية في ١ رجب سنة ١٢٨٧ و ٦ يونيو سنة ٨١ بخصوص عمل الوسائط اللازمة لمنع زراعة الحشيش على اختلاف اصنافه واتلاف ما يوجد من زرعاً منه وتجريم التجاري على زراعته

لما كانت المحافظة على الصحة العمومية هي من اهم الواجبات ولا يخفى ان صنف الحشيش المخدر الذي كان مستعملاً زراعته ببعض الجهات لا يخلو من السميات ولم يكن به ثمرة سوى التأثيرات المفسدة بالابدان والعقول فالحكومة اقتضت شفقها ورافتها منع زراعة هذا الصنف منعاً كلياً لرفع هاتيك الاضرار حتى وانه تحتم بالمادة الثالثة عشرة من الدكر بتو الخديوي الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ٨٠ منع زراعته في القطر المصري وان من يتجاسر ويتجاري على ذلك فمن بعد اتلاف ما يوجد من زرعاً منه يجري تجريمه بدفع مبلغ قدره الف قرش ديواني عن كل فدان وكان المأمول نوجه

احدث تخريباً بواسطة الاحراق المعتاد حريق — (ر) تعويضات — لجنة : سيكورتاه (قتب ١٩١ — تحقيق ابتدائي (قج ٧ تخريب (قق ٣٣٥ — ٣٣٨ — غريق

حريق مباني الحكومة — (ر) حكومة (قق ٨٣ حريق نشاء عنه موت — (ر) حريق (قق ٢٣٧ حريم — (ر) حريم — امرأة حرية المدافعة — (ر) جلسة (لا ٢٢

حمن تصرف — (ر) رشد ١٢ اذا سنة ١٢٩٦ ايت المال — مجلس حسي — بلوغ

حشيش — صور ما نشر للجهات من الداخلية في ١٤ (شوال سنة ١٢٩٦

قد وردت للداخلية مكتابة من المالية رقمية ٢٩ رمضان سنة ٩٦ نمرة ٤١٧ تبين منها ومن الورقة الواردة معها ما استفيد منه انه لما علم الى جناب امين عموم الكمارك ان من ضمن الاصناف المتداولة في التجارة صنف يسمى "ميجون الدهنة جاري صناعته بالمحروسة من خلاصة الحشيش وتصديره لجهة سواكن من على كرك السويس مذ كان الحشيش جائزاً دخوله للقطر ومع صدور قرار من مجلس النظار بتاريخ ٢٩ مارث سنة ٧٩ من ضمن ما نص فيه منع دخول الحشيش في هذا القطر بالكلية وان ما يرد منه ويضبط يصير اتلافه بمعرفة الكمارك وكون جنابه راي دخول الصنف المذكور تحت حكم القرار المشار عنه قد قرر لغتش الكمارك بمكتابة كرك السويس بمراقبة هذا الصنف واتلافه وحرر للمالية بقصد مكتابة جهات الاقتضاء بمنع صناعته بالمحروسة وعلى هذا يراد النظر في ذلك وما يستصوب يتقرر به منها لجهات الاختصاص والذي تراهي هو وان كان ما صدر من المجلس من مقتضاء منع دخول صنف الحشيش للقطر واتلاف ما يضبط منه لكن حيث هذا ضرورة ما هو الا لعدم تداوله ولا استعماله منعاً لما ينشأ عنه من المضرات وهذا يلزم عليه ايضا عدم جواز صناعته ولا استعمال ميجون الدهنة المثني ذكره المتظاهر ان صناعته هو خلاصة ذاك الصنف فلهذه المناسبات استنسب اجابة ما رغبة جناب امين الكمارك من حيثية منع صناعته وعدم تصديره بالكلية

ملحوظات

مزيد الاهتمام من مأموري الحكومة في منع زراعة هذا الصنف حتى وإنه في عهد قريب يصير نسيا منسيا فالآن ظهر زراعة نبات بمديرية بني سويف لدى امتحان جانب منه بمعرفة حضرات ارباب الجمعية الكيماوية والتاريخ الطبيعي استنتج من مجموع الصفات التي عبروها عن النبات المذكور انه مكون تقريبا من اجزاء متساوية من التيل المعروف بالحشيش ومن تيل متوسط بين التيل المعتاد والتيل المعروف بالحشيش وان هذا الاخير ليس هو الا نبات الحشيش وبناء على ذلك قد تحرر للمديرية المذكورة باتلافه وتحصيل التجريم الموضح عنه آنفا واقتضى إعادة النشريات التي اقتضى نذكارا بعمل الوسايط اللازمة والاحتياطات الفعالة لمنع زراعة الحشيش على اختلاف اصنافه منعاً كلياً كما سبقت بذلك الاوامر واتلاف ما يوجد من زرع بالاراضي وتجريم التجاري على زراعته بالغرامة السالف ذكرها وهذا للاجراء بموجبه كما هو لازم في ٩ رجب سنة ٩٨ ٦ يونيه سنة ٨١

حشيش — / منشور من نظارة المالية للمدبريات عموماً (ولحفاطة رشيد والقناطر الخيرية واقسام المالية والوقائع المصرية في ١٤ رمضان سنة ٩٨ و٩ أغسطس سنة ٨١ بخصوص التأكيد اللازم بعدم زراعة صنف الحشيش على اختلاف انواعه منعاً كلياً كما تدون بالاوامر المنشورات — مديرية بني سويف استندت قبل الان على وجود نبات متفرع بمعرفة شخص يسمى قصبار بغدصار من تبعة العم في اطيان استاجرهما بمناحية ترمنت الزاوية من عمدة الناحية المسمى سليمان ابو علي ولما صار امتحان عينه هذا النبات بمعرفة ارباب الفن الكيماوي واستنتج من الامتحان انه من انواع الحشيش المخدر قد تحرر للمديرية المذكورة باتلافه وتحصيل التجريم اللازم عنه بالطريق للامر العالي الصادر في ٩ مارس سنة ٨٠ وصار الشر والاعلان عن ذلك عموماً رغبة في توجبه وزيادة الالفتان من حصرات المدبرين والمأمورين لمنع زراعة الصنف المذكور على اختلاف انواعه منعاً كلياً ومعاملة من يتجرى على زراعته بما تدون في الاوامر الصادرة عنه للحصول على الغرض المقصود من ابطال زراعته ومع المصبرات الجسيمة المترتبة على استعماله والان ظهر له لية ان المديرية المذكورة رأيت ما يوجب الزام العمدة السالف ذكره بمبلغ التجريم الذي قدره اربعة واربعون ألفاً وربعمائة واربعه واربعون قرشاً ومو يريد التخلص من هذا الالتزام تعللاً بان تاجير الارض التي حصلت الزراعة فيها حصل بشروط تلزم المدة الحربية لا يزرع فيها شيئاً من المحاصيل عليه عوائد ليدري انه بعد العرض المدسرة واحد الرحلة مع ان هذا الشرط لا يرفع كونه لا يرفع الشبهة عن احد

المذكور فان الشروط المرتكن عليها ظاهراً فيها انه سلم الارض للزراع لمدة ستة شهور تقريباً محروثة ومزحقة ومبججة والتسليم بهذه الصورة الخارجة عن القاعدة المتفق عليها بين المزارعين عموماً يثبت على ذلك العمدة ما في هذه المسئلة من الغش والتدليس ومن الادلة المهمة تاخير عن اخبار المديرية بمعرفة الامر بعد حصول الزراعة على انه عمدة الناحية التي في محل الواقعة وله الاطلاع التام على وقائع احوالها وكيفية مزارعائها والتجاري فيها بحسب واجباته وحيث ان مشايخ وعمد البلاد هم نواب الحكومة في تشيئة احكام الاوامر واللوائح وحفظ النظام العمومي والذي تجاري عليه العمدة المذكور في هذه المسئلة مثل بواجباته ومخالف للاوامر والتنبيهات التي تكرر صدورها عن ذلك وبهذا يكون من العدالة وحفظ النظام تنفيذ مقتضى الاوامر في حقه فبتاريخ ٢٩ شعبان سنة ١٢٨٨ الموافق ٢٦ يولييه سنة ٨١ تمرة ٣٠١ تحرر بحضور المدير بالزامه بمبلغ التجريم وتحصيله منه حالاً تاديباً له واعتباراً لغيره ونشر لياقي المدبريات بالزام عن ذلك وهذا لسعادتك لتعلم وتعلموا لمشايخ وعمد البلاد التابعة للمديرية وتندروم بان من يتجرى منهم على مثل هذه الحادثة لابد من معاملته بهذه الكيفية وكذلك من يتاخر عن اخبار الحكومة بما يزرع في اطيان بله من انواع الحشيش المخدر يكون تحت المسؤولية والمحاكمة الشديدة

حشيش — / امر عال رقم ١٢ جاسنة ١٣٠١ (١٠٠٠ مارت (سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بعد اطلعنا على الامرين الصادرين بتاريخ ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩ بمنع ادخال الحشيش وزراعته وبيعه وبناء على ما اعرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظائر امرنا بما هو آت (م) ١ بغرم زارع الحشيش او بائعه او من ادخل او حاول ادخال هذا الصنف بدفع مائتي قرش صاغ جزاء تقديراً عن كل افة مع مصادرة ما يوجد من هذا الصنف لجانب الحكومة واذا تكرر وقوع ذلك من نفس الفاعل الاول بغرم بدفع ثمانمائة قرش عن كل افة (م) ٢ في حالة عدم دفع الجزاء التنفيذي بسجن المحكوم عليه به اربعة وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً وفي كل حال لا تكون مدة السجن اقل من اربع وعشرين ساعة ولا اكثر من ثلاثة اشهر (م) ٣ الاحكام المتقدمة تسري على اصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه وحامله وبائعيه بطريق النضام بينهم (م) ٤ تجري ايضا مصادرة الصنادل والعربات والحيوانات والآلات والادوات التي تستخدم لقل الحشيش وكذلك المصانع التي يصبروضعها سوله لاختائه وتسهيل ادخله (م) ٥ يباع الحشيش المصبوط ولا يرحص لشاربه ان يستلمه داخل القطر المصري بل يحجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوماً الى ميناء اجنية غير المواقي العذنية واقفاؤه انما بين الكمرك ومناطرتة فيدفع عنده الثمن على سبيل التأمين مدة اربعة اشهر بقيمة عشرة اصعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى امرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها — وتباع ايضا باقي الاشياء والصناعة المضبوطة (م) ٦ يورد مبلغ التحصيل من ان الحشيش ومن باقي الاشياء والصناعة الممنوعة مخزنة مصلحة الكمارك بعد حذر

قصة الريح منه وتوزيعه مكافأة بين الذين اجروا الضبط وفي حالة وجود مخبرين تقسم هذه المكافأة بينهم وبين الصابطين بالمصنف (م) ٧ تسري ايضا على الاحكام على ما سبق ضبطه من الحشيش ومن الاشياء التي استخدمت لادخاله المخوطة الان في مخازن الكبرك (م) ٨ صار الماء احكام المادة الرابعة من الامر الاول واحكام المادة الحادية عشرة من الامر الثاني الصادرين بتاريخ ٢٩ مارث سنة ١٨٧٩

حشيش — (م) منشور من نظارة الداخلية في ٢٧ رمضان سنة ١٣٠١ ٢١ لولي سنة ١٨٨٤

صورة ما تحرر من نظارة الخارجية للقانية في ١٤ رمضان سنة ١٣٠١ ١٥ — مجلس النظار ارسل للخارجية افادة مؤرخة ٢٩ شعبان سنة ١٣٠١ ٢٣ حاصلها ان نظارة الداخلية قدمت اليه مذكرة تنيد وجود بعض اشخاص تابعين للدول الختابة بغير سكرتيرة جارين مبيع صنف الحشيش ومنعوا على سعادة محافظ الثغر تنفيذ احكام الامر العالي الصادر في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ على هولا الانتخاب وانه بالمداولة في ذلك بالمجلس تقرر احالة ذلك على نظارة الخارجية لسظر في الطريقة المودية لتنفيذ احكام الامر المشار اليه على الاجانب وحيث ان تجارة الانتخاب المذكورين على مبيع هذا الصنف الذي هو مضر بالصحة بعد من المخالفات وفي امكان الختابة اجراء ما يقتضي لاقامة دعوى على من تقع منه مخالفة امام المحاكم المختصة بذلك فلزم تحرير وقادم من طيه صورة افادة المجلس المتني عنه لكمال الاطاعة بما نص فيها واجراء المستلزم نحو ذلك بمعرفة الختابة

حشيش — (ر) دخان ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

حشيش — (ر) شركة الاباحة (مجلة

حصاد — (ر) سرقة (فق ٢٩٥

حصة — (ر) شركة

حصر التركات — (ر) بيت المال

حصر ديون الحكومة والدايرة — (ر) دين

موحد (تصنيف)

حصن (تسليم الحصن) — (ر) حكومة (فق ٧٢ :

منفعة عمومية (ق ٩

حصيرة — (ر) وقف

حضانة — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٢٨٠ الام النسبية احق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد العرقه اذا اجتمعت فيها شرائط اهلية الحضانة (م) ٢٨١ الحاضنة الذمية اما كانت او غيرها احق بحضانة الولد كالمسجلة حتى يعقل ديناً او يخشى عليه ان يالف غير دين الاسلام (م) ٢٨٢ بشرط ان تكون الحاضنة حرة بالغة عاقلة امينة لا يصح الولد عندها واشتغالها عنه فادرة على تربيته وصيانه وان لا تكون مريضة ولا متروكة بغير محرم للصغير وان لا تنسكه

في بيت المخبضين له ولا فرق في ذلك بين الام وغيرها من المحاضنات (م) ٢٨٢ اذا تزوجت المحاضنة اما كانت او غيرها زوج غير محرم للصغير سقط حقها في الحضانة سواء دخل بها الزوج ام لا — ومنى سقط حقها انقل الى من يليها في الاستحقاق من المحاضنات فان لم توجد مستحقة اهل الحضانة فلولي الصغير اخذ ومتى زال المانع يعود حق الحضانة للمحاضنة التي سقط حقها بتزويها بغير محرم للصغير (م) ٢٨٤ حق المحاضنة يستفاد من قبل الام فيعتبر الاقرب فالاقرب من جهةها ويقدم المدلى بالام على المدلى بالاب عند اتحاد المرتبة قريباً — فاذا ماتت الام او تزوجت باجنبي او لم تكن اهلاً للحضانة ينتقل حقها الى امها فان لم تكن او كانت ليست اهلاً للحضانة تنتقل الى ام الاب وان علت عند عدم اهلية القرين ثم لاخوات الصغير وتقدم الاخت الشقيقة ثم الاخت لام ثم الاخت لاب ثم لبنات الاخوات وتقدم بنت الاخت لاوين ثم لام ثم اخوات الصغير وتقدم الخالة لاوين ثم الخالة لام ثم لاب ثم لبنت الاخت لاب ثم لبنات الاخ كذلك ثم لعمت الصغير وتقدم العمة لاوين ثم لام ثم لاب ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمت الامهات والآباء بهذا الترتيب (م) ٢٨٥ اذا فطدت الحرام من النساء او وجدت ولم تكن اهلاً للحضانة تنتقل للعصبات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم بنو الاخ لشقيق ثم بنو الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب — فاذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم اصغرهم ثم ارفعهم ثم اكبرهم سناً — وبشرط في العصبة اتحاد الدين فاذا كان للصبي اخوان احدهم سلم والاخر ذي سلم للذي لا للسلم (م) ٢٨٦ اذا لم توجد عصبة مستحقة للحضانة او وجد من ليس اهلاً لها بان كان فاسقاً او معتوهاً او غير مأمون فلا تسلم اليه الحضانة بل تدفع للذي رحم محرم ويقدم الجد لام ثم الاخ لام ثم ابنه ثم العم لام ثم الخال لاوين ثم الخال لاب ثم الخال لام — ولا حق لبنات العم والعمة والخال والخالة في حضانة الذكور ولهن الحق في حضانة الاناث — ولا حق لبني العم والعمة والخال والخالة في حضانة الاناث وانما لم حضانة الذكور — فان لم يكن للانثى المحضنة الا ابن عم فالاختيار للحاكم ان رآه صالحاً فمها اليه والا سلمها لامرأة ثقة امينة (م) ٢٨٧ اذا امتنعت الحاضنة عن الحضانة فلا يجبر عليها الا اذا تعينت لها بان لم يوجد للطفل عاضة غيرها من الحرام او وجدت من دونها وامتنعت فحيث تجر اذا لم يكن لها زوج اجنبي (م) ٢٨٨ اجرة الحضانة غير اجرة الرضاعة والنفقة وكلها تلزم ابا الصغير ان لم يكن له مال فان كان له مال فلا يلزم اياه منها شيء الا ان يتبرع (م) ٢٨٩ اذا كانت ام الطفل في الحاضنة له وكانت منكوبة او معتقة لطلاق رجعي فلا اجر لها على الحضانة وان كانت مطلقة بائناً او متزوجة بمحرم للصغير او معتقة له فلها الاجرة وان اجبرت عليها وان لم يكن للحاضنة مسكن تمسك فيه الصغير الفقير فعلى ابيه مسكنها جميعاً — وان احتاج المحضون الى خادم وكان ابوه موسراً يلزم به — وغير الام من المحاضنات لها الاجرة (م) ٢٩٠ اذا ابت ام الولد ذكراً كان او انثى حصانه محاناً ولم يكن له مال وكان ابوه معسراً ولم توجد منعة من محاربه تجر الام علم

ملحوظات

الحضانة التي يرى له لزوم توجيهها اليه في شأن الوقائع المتعلقة بالدعوى أو بأوجه المدافعة ويجب على القاضي ان يهتم دائماً بجعل وقائع الدعوى ظاهرة واضحة ولذلك يجوز له ان يوجه للاخصام الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم لظهور الحقيقة ويأمر بحضورهم بانفسهم امامه اذا اقتضى الحال لذلك ويذكر جميع ذلك بحضور يكتب في دفتر معد للحاضر التي من هذا القيل (م) ٥٢ يجب على قاضي التحقيق بعد اجراء ما تقرر في المادة السابقة ان يسعى في المصالحة بين الاخصام فان تيسر حصول الصلح بينهم يحرر محضراً بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يصح عليه كل من الاخصام امضاء أو ختمه وان لم يكن لم اختتم ولم يعرفوا الكتابة يذكر ذلك في المحضر — ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب ان يسلم صورة منه بالكيفية والادعاء المقررة فيما يتعلق بالاحكام (م) ٥٣ اذا لم يتيسر حصول الصلح بين الاخصام يذكر ذلك بمحضر التحقيق ويجوز ان يعطى للمدعي ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً ليؤدي لمخوطاته عن امومة المدعي عليه وأوجه الدفع التي ابداهما وكذلك يجوز ان يعطى للمدعي عليه ميعاد مساو للميعاد المذكور اذا طلب ذلك ايدي ما يبي ملحوظات المدعي (م) ٥٤ اذا رفع المدعي عليه عند حضوره في اول مرة امام قاضي التحقيق مسألة عدم اختصاص المحكمة بالدعوى المرفوعة لما او طلب احالة هذه الدعوى على محكمة اخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى او دعوى ثاية مرتبطة بها وجب على قاضي التحقيق ان ينظر في ذلك وان ظهر له صحة ما ابداه المدعي عليه من اوجه الدفع يجبل الاخصام فوراً على المحكمة الابتدائية وبعين الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة للحكم في اوجه المذكورة — وأما اذا تراءى له عدم صحة تلك الاوجه فيأمر بصرف النظر عنها ويستمر في تحقيق الدعوى بدون ان يصدر حكماً فيما يتعلق بأوجه الدفع انما يكون للمدعي عليه الحق في المرافعة في الاوجه المذكورة امام المحكمة الابتدائية متى رفعت لها الدعوى (م) ٥٥ يجوز لقاضي التحقيق مع ذلك ان يوقف في اي وقت كان ولوم من تلقاء نفسه سير التحقيق ويجبل الاخصام على المحكمة الابتدائية اذا ظهر له عدم اختصاص المحكمة بالدعوى بما على ما تقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من الدكرتين الصادرين بتدوين المآكم (م) ٥٦ اذا ادعى المدعي عليه عدم حضوره في اول مرة امام قاضي التحقيق ان له حقاً في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على انه صامن وجب على القاضي ان يصدر امراً بتكليف الشخص المذكور بالحضور وبعين اليوم والساعة اللذين ينبغي حضور ذلك الشخص فيها امامه ويؤخر استمرار التحقيق في الدعوى الاصلية وعلى كاتب المحكمة ان يعلن الى الشخص المطلوب حضوره على انه صامن صورة الامر الصادر من قاضي التحقيق بتكليفه بالحضور وصورة محضر التحقيق وصورة العريضة المقدمة من المدعي في الدعوى الاصلية بطلب حضور المدعي عليه (م) ٥٧ اذا اراد احد الاخصام اثبات نفي بالينة وجب على القاضي ان يلخص الوقائع المراد اثباتها كل واحدة على افرادها وان لم تحصل معارضة في جواز قبول ذلك الاثبات ولا في تعلق تلك الوقائع بالدعوى

حضانته وتكون اجرتها دينا على ابيه — فاذا وجدت متبرعة اهل الحضانة من محارم الطفل فان كان الاب موسراً ولا مال للصغير فالام وان طليت اجرة احق من المتبرعة — وان كان الاب معسراً وللصبي مال ولا تخير الام بين امساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة — فان لم تختار امساكه مجاناً يتزع منها ويسلم للمتبرعة ولا تتمتعها من رويته وتعهده كما تقدم في مادة ٢٧٠ — وكذلك الحكم ان كان الاب موسراً وللصبي مال فان كانت المتبرعة اجتية فلا يدفع اليها الصبي بل يسلم لاهله باجرة المثل ولوم من مال الصغير (م) ٢٦١ تنتهي مدة الحضانة باستغناء الغلام عن خدمة النساء وذلك اذا بلغ سبع سنين — وتنتهي مدة حضانة الصبية ببلوغها تسع سنين — وللأب حيلة اخذها من الحاضنة فان لم يطلبها يجبر على اخذها — واذا انتهت مدة الحضانة ولم يكن للولد اب ولا جد يدفع للاقرب من العصبه او للصبي لو غلاماً ولا تسلم الصبية لغير محرم — فان لم يكن عصبه ولا وصي بالنسبة للغلام يترك المحضون عند الحاضنة الى ان يرى القاضي غيرها اولى له منها (م) ٢٦٢ يمنع الاب من اخراج الولد من بلد امه بلا رضاها مادامت حضانتها — فان اخذ المطلق ولد منها لتزوجها باجنبي وعدم وجود من يتنقل اليها حق الحضانة جاز له ان يسافر به الى ان يعود حق امه او من يقوم مقامها في الحضانة (م) ٢٦٣ ليس للام المطلقة ان تسافر بالولد الحاضنة له من بلد ابيه قبل انقضاء العدة مطلقاً — ولا يجوز لها بعد انقضاءها ان تسافر به من غير اذن ابيه من مصر الى مصر بينها تفاوت ولا من قرية الى مصر كذلك ولا من قرية الى قرية بعيدة الا اذا كان ما تنقل اليه وطنها لها وقد عقد عليها فيه — فان كان كذلك فلها الانتقال بالولد من غير رضا ابيه ولو كان بعيداً عن محل اقامته — فان كان وطنها ولم يعقد عليها فيه او عقد عليها فيه ولم يكن وطنها فليس لها ان تسافر اليه بالولد بغير اذن ابيه الا اذا كان قريباً من محل اقامته بحيث يمكنه مطالعة ولده والرجوع الى منزله قبل الليل — وأما الانتقال بالولد من مصر الى قرية فلا تتمكن منه الام بغير اذن الزوج ولو كانت القرية قريبة ما لم تكن وطنها وقد عقد عليها ثمة (م) ٢٦٤ غير الام من المحاضنات لا تقدر بأي حال على نقل الولد من محل حضانتها الا باذن ابيه

حضانة — (ر) بلوغ (ش ٤٩٤ : خلع : رضاعة
حضرة خديوية — (ر) خديو — مصر —
عائلة خديوية

حضور — (قانون مرافعات)

(حضور الاخصام او وكلائهم)

(م) ٥١ متى حضر الاخصام امام قاضي التحقيق يبين المدعي الاسباب المبنية عليها دعواه بعبارة صريحة مشتملة على الاحوال الخاصة بالدعوى المذكورة ويقدم المستندات المؤدية لها ويبين ايضاً اوجه الثبوت التي يرغب اثبات دعواه بواسطتها وبعد ذلك يبدي المدعي عليه اوجه الدفع ويبين اوجه الثبوت ويقدم ايضاً مستنداته ويجوز لكل من الاخصام ان يوجه للآخر

يطلب القاضي من الخصم الذي طلب الإثبات بالبينة أن يبين اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من الشهود المستشهد بهم وعمل توطن أو إقامة كل منهم ثم يأمر بتكليف الشهود بالحضور أمامه إذا اقتضى الحال ذلك لسبع شهودهم في اليوم والساعة اللذين يعينهم لذلك — ويكون تكليف الشهود بالحضور بمعرفة أحد المحضرين بواسطة إعلانهم بالامر الصادر من القاضي بطلبهم — وإن طلب الخصم الآخر التحقيق بالشهود اجراء تحقيق فيكون العمل في ذلك على حسب ما سبق بيانه (م) ٥٨ إذا كلف أحد الخصام الخصم الآخر بالبينة المحامية للترافع وتبل هذا الخصم ذلك فعلى القاضي أن يصح صيغة السؤال امراد الاستخلاف عليه بعبارة صريحة ويسمع المحلف ويذكر اذا البين في غرض الجلسة (م) ٥٩ يجوز ايضا للقاضي أن يأمر بتعيين اهل خبرة اذا اتفق الخصام على ذلك — ويجب عليه في هذه الحالة ان يبين بعبارة صريحة المواد المتقاضي اخذ قول اهل الخبرة عنها ويعين من تلمأ نفسه واحدا او ثلاثة من اهل الخبرة تلى حسب اهمية الدعوى ان لم تتفق الخصام على انتخاب الأشخاص المتقاضي تعيينهم وعليه ايضا ان يبين اذا كان تقرير اهل الخبرة يقدم له بالكتابة او مشافهة بحضور الخصام ويعين اليوم والساعة اللذين يجب حضور الخصام فيها لسبع ثلاثة تقارير اهل الخبرة ان كان بالكتابة وللحضور في اثباته ان كان شفاها ثم يستمر بعد ذلك في التحقيق — وعلى اهل الخبرة اذا البين امام قاضي التحقيق (م) ٦٠ اذا حصلت في ادحوال المينة بالثلاث مواد السابقة معارضة في جواز الاثبات بالبينة او حلف البين او تعيين اهل الخبرة وجب تلى القاضي ان يجمل الخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة للحكم في المعارضة ويجوز للمحكمة حينئذ ان تحكم في المعارضة وفي الدعوى الاصلية ايضا اذا تراءى لها انها صالحة للحكم فان حكمت في المعارضة فقط تجمل الخصام ثانيا على القاضي للاستمرار على اجراء التحقيق بشرط ان تعين اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيها امام القاضي المذكور (م) ٦١ يجوز للقاضي التحقيق ان يتوجه مع الكاتب الى المحل الواقع في شأنه النزاع اذا رأى لزوما لذلك — وفي مثل هذه الحالة يعين اليوم والساعة اللذين يتوجه فيها ويجوز بها الخصام لحضورهم ويجوز محضرا بما يثبت لديه (م) ٦٢ اذا انكر احد الخصام الخط او الامانة او الختم المشتمل عليه سند غير رسمي من شأنه ان يؤثر في الحكم في المازعة فيجب على القاضي بعد تعيين حالة السند المذكور ووضع علامته وامضاء الكاتب عليه ان يشرع في اجراء التحقيق على حسب المقرر في هذا القانون ويعين لذلك واحدا او ثلاثة من اهل الخبرة واليوم والساعة اللذين يحضرون فيها الخصام امامه للاتفاق على الاوراق التي تحصل المصاحاة عليها ويكون طلب حضور اهل الخبرة نغضاب من الكاتب (م) ٦٣ اذا ادعى احد الخصام بتزوير ورقة مقدمة في القضية بقيد القاضي في غرض الجلسة تقرير الخصم الذي يريد امداء دعواه بتزوير تلك الورقة ويدين حالتها ويصدر وضع علامته وامضاء الكاتب عليها ثم

يطلب من الخصم المذكور ان يبين الادلة المرتكن عليها في دعواه وتذكر هذه الادلة في غرض ويجمل بعد ذلك الخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة لاستيفاء الاجراءات المتعلقة بالتزوير على حسب ما تقرر في المادة ٢٨٢ من هذا القانون والمواد التالية لها — وعلى الكاتب ان يرفق باوراق الدعوى صورة من المحضرويرسل فوراً صورة ثانية لقلم النائب العمومي بتلك المحكمة (م) ٦٤ يجب على القاضي بعد انتهاء التحقيق ان يصدر امرا بتعيين الجلسة التي يلزم حضور الخصام فيها امام المحكمة الابتدائية للمناقشة في الدعوى وتعلن صورة ذلك الامر قبل الجلسة بثلاثة ايام بالاقل للخصم الذي لم يحضر في وقت صدوره — ويجب على الكاتب ان يرفق باوراق الدعوى صورة جميع محاضر التحقيق — ويجوز ايضا للاخصام ان يقدموا للمحكمة في الجلسة تقريرا مشتملا على ملخص وقائع الدعوى واقوالهم وطلباتهم الختامية والاسباب المينة عليها تلك الاقوال والطلبات (م) ٦٥ اذا لم يحضر المدعي عليه امام قاضي التحقيق بعد تكليفه بالحضور تلى حسب القانون يذكر غيابه في المحضر ويسمع القاضي اقوال المدعي ويستلم الاوراق التي يقدمها له ثم يجمل الخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يجب عليهم الحضور فيها امامها وتعلن صورة الامر الصادر باحالة الاخصام على المحكمة الابتدائية الى النائب بمعرفة الكاتب قبل الجلسة بثلاثة ايام بالاقل (م) ٦٦ اذا رأى قاضي التحقيق ان الاصول المقررة لتكليف المدعي عليه بالحضور لم تستوف بامر بطلب حضور النائب مرة ثانية ويعين اليوم والساعة اللذين يجب الحضور فيها (م) ٦٧ اذا لم يحضر المدعي بحكم قاضي التحقيق بابطال المرافعة ويجوز ايضا بناء على طلب المدعي عليه ان يحكم على المدعي بان يدفع للمدعي عليه المذكور مبلغا ما بصفة تعويض ولا يقبل الطعن في هذا الحكم باسبى طريقة كانت (م) ٦٨ يجب على قاضي المواد الجزئية ايضا ان يسي في المصالحة بين الخصام في اول جلسة يحضرون بها امامه فان نهر حصول الصلح بينهم يحرر محضرا بذلك كما ذكر في المادة ٥٢ ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ (م) ٦٩ اذا قدمت لتاضي المواد الجزئية دعوى تنصفي اجراء تحقيق وجب على القاضي المذكور ان يراي ما تقرر في المواد الستة متى كان الاجراء موحدا واحدا (م) ٧٠ في اليوم المعين لتقديم الدعوى امام المحكمة يحضر الخصام ما هم او من بوكولة عنهم بمقتضى توكيل خاص في الصية او عام في المرافعات امام الحاكم — انما يجب عليهم دائما ان يحضروا ما هم امام قاضي المواد الجزئية ان لم يجدت لهم عذر ينعم عن الحضور (م) ٧١ يجوز للمحكمة دائما ان تحكم بحضور الخصام بانفسهم امامها في يوم نعيته لذلك وحكما بهذا المحضر لا يعلن على يد محضر اذا كانت الدعوى مقام مواجعة الاخصام (م) ٧٢ اذا كان الخصم عذر مشول بمنعه عن الحضور نعه حاز للمحكمة ان تعين احد فصائها لسمع اقواله ويتقدم في محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة الذي يستصحه القاضي وامضاء الخصم المشول ان كان من يكتب او في امكانه الكتابة ويذكر في الاصراسات الشاخير (م) ٧٣ للقاضي المعين لذلك النظر بما ينصيه الحال من حضور الخصم الاخر في المحضر المذكور او عده (م) ٧٤ يجب على الوكيل ان يثبت وكالته عن موكله — ويجوز ان تكون ورقة التوكيل عبر رسمية (م) ٧٥ محدد صدور التوكيل من احد الخصام يكون محل التوكيل هو المعتد في احوال الاعلان وما يتفرع عنها (م) ٧٦ الخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة

حفظ النيل

— ٤٣٧ —

حق عيني (مدني)

عليه طات

- حفظ أسجون — (ر) تبين ٢٥ م سنة ١٣٠٢
 حق ارتفاق — (ر) ارتفاق
 حق الاطلاع على الاحكام — (ر) احكام اقم ١٠٨
 حق الانتخاب — (ر) قانون الانتخاب — ائينة
 حق الانتفاع — (ر) انتفاع
 حق البيع بالشرط — (ر) بيع (مجلة ١٨٦ م : بيع
 حق مجلس البيع — (ر) بيع (مجلة ١٨١
 حق التصرف — (ر) تصرف (مجلة ٢٥٢
 حق الزوجة في حال افلاس زوجها — (ر) زوجة
 (ق ت ٣٦١
 حق السقف — (ر) حائط (مجلة ١١٩٢
 حق السلم — (ر) بيع (مجلة ٣٨٠
 حق شخصي — (ر) رسوم ٢٨ ج سنة ١٢٩٤
 حق الشرب والشفة — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٦٣
 حق عيني — (فانون مدني)

(م) ٦٠٦ في جميع المواد تنبت الملكية او الحقوق العينية في حق مالكيها السابق بعقد انتقال الملكية او الحق العيني او باي شيء ينبت عليه هذا الانتقال قانوناً (م) ٦٠٧ وتنبت الملكية في المنقولات في حق كل انسان بحوزتها المترتبة على سبب صحيح مع اعتداله الحائز لما صحته حيازته (م) ٦٠٨ مجرد وضع اليد على المنقولات يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد الا اذا ثبت ما يخالف ذلك هذا مع مراعاة ما تقدم في حالتي السرقة والضياع (م) ٦٠٩ وفي مواد العقارات تنبت الحقوق العينية بالنسبة لغير المتعاقدين على حسب القواعد الآتية (م) ٦١٠ ملكية العقار والحقوق المنفردة عنها اذا كانت ايلة بالارث تنبت في حق كل انسان بشيئ الوراثة (م) ٦١١ الحقوق بين الاحياء الالهة من عقود انتقال الملكية او الحقوق العينية القابلة للرهن او من العقود المثبتة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقاري او المشتملة على ترك هذه الحقوق تنبت في حق غير المتعاقدين ممن يدعي حقاً عينياً بتحويل تلك العقود في قلم كتاب المحكمة التابع لها مركز العقار او في المحكمة الشرعية (م) ٦١٢ الاحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القليل او المؤسسة لها يلزم تسجيلها ايضاً — وكذلك الاحكام الصادرة بالبيع المحاصل بالمزاد والعقود المشتملة على قسمة عين العقار (م) ٦١٣ وكذلك يلزم تسجيل عقود الامتياز الذي تزيد مدته على ثلث سنين وسندات الاجرة المجلة الزائدة عن ثلاث سنين لاجل ان تكون حجة على غير المتعاقدين (م) ٦١٤ الديون المتأخرة على العقار غير الاموال والرسوم المستحقة للغيري وغير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة يلزم تسجيلها ايضاً بالاوجه الميعة بعد قيا يتعلق بالرهون (م) ٦١٥ في حالة عدم وجود التسجيل عد لزومه

يجب عليه ان يعين له محلاً بالبلدة المذكورة ولا فيعتبر اعلان الاوراق اليه صحيحاً بمجرد تسليمها على يد محضر في قلم كتاب المحكمة (م) ٧٧ لا يجوز لاحد قضاء المحاكم ولا للنائب العمومي عن المحصرة الخديوية ولا لاحد وكلائه ولا لاحد المأمورين الموقفين بالمحاكم المذكورة ان يكون وكيله في المرافعة او المدافعة عن الخصام سواً كان بالمشافهة او الكتابية ولا بطريق الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة امام محكمة غير المحكمة التابع لها (م) ٧٨ تحصل المرافعة في الدعاوي المستعجلة بالمجلة التي تقدم فيها الدعوى او في الجلسة التالية لها اذا اقتضى الحال ويرأى في ذلك ترتيب قديمها في الجدول (م) ٧٩ يجوز للمحكمة ان تعين في ترتيبها حراً من المجلة بعد تقديم القضايا لمع الدعوى التي يمكن المرافعة فيها باقوال مختصرة (م) ٨٠ الدعاوي الغير مستعجلة يجري قديمها في جدول مختصر على حسب ترتيب تاريخ الاوامر الصادرة بقديمها (م) ٨١ تكون المرافعات ولاية الا في الاحوال التي تقرر المحكمة باجرا المرافعة فيها سواً كان من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصام بموافقة على النظام العمومي او مراعاة للاداب (م) ٨٢ لا يجوز للمقاطعة على الخصام ان وكلائهم في افتاء كلامهم ولا معهم عنه الا اذا تقدموا على النظام العمومي او على أشخاص خارجيين عن الدعوى (م) ٨٣ ليس للخصام ان يطلبوا اعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء اجوبتهم في ثاني مرة (م) ٨٤ يكون المادعي عليه اخر من يتكلم (م) ٨٥ فيطور وسط المجلة منوطان رئيسها بحيث يكون له ان يخرج منها من يحصل منه تنويش يحمل بالنظام (م) ٨٦ اذا حصل هذا التنويش من احد ارباب الوظائف بالمحكمة يجوز المحكم عليه بالعتاب التاديب في حال اعتداد المجلة (م) ١٧ يامر رئيس الجلسة بكتابة محضرها بنق من الجملات او الجمل منها ويامر ايضاً بالشرع في التحقيق الذي يمكن احراره في حال اعتدادها (م) ٨٨ اذا اقتضى الحال للتصديق على من نتج منه الجملات او الجمل في الجلسة يامر رئيسها بذلك ويجري وضعه في دار السمن بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على ذلك الامر (م) ٨٩ يجوز للمحكمة ان تحكم الخمس مدة اربع وعشرين ساعة على من يقع منه تنويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال وان تحكم ايضاً بالعقوبات المقررة قانوناً على من تقع منه خفة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة او احد قضائها او احد المأمورين الموقفين بالمحاكم (م) ٩٠ الجمل التي لم يحكم فيها في حال اعتداد المجلة او اتمت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة اخرى للحكم فيها يكون النطر فيها على حسب الاصول المعتادة

حضور الاخصام — (ر) محكمة اهلية ٢٩ را
 سنة ١٣٠١ م ٦

حضور الاخصام — (ر) جلسة (لا ٢٤ : حضور

(م) ٧٠ — حضور (م) ٧١ — ٧٢ — ٧٣

حضور القضاة في الجلسة — (ر) احكام (م) ١٠٠ — ١٠١ — ١٠٢

حضور امام قاضي التحقيق وغياب في الجلسة —

(ر) غيبة (م) ١٢٥

حضور طالب الحجز في حال الحجز : (ر) حجز (م) ٤٤٢

حضور المتهم — (ر) متهم (م) ٨٧ — ١١١ —

قاضي التحقيق (م) ١٢٠ : جنح (محكمة) (م) ١٥٧

حطب — (ر) شركة الاباحة (مجلة) — مزاد

(ق ٣٢٠

حفظ النيل — (ر) اشغال عمومية : اعمال عمومية

— مجلس تفتيش الزراعة : ري : جسر : حجر : خشب

تكون المحقوق السالف ذكرها كأنها لم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لم حقوق عينية على العقار وحفظوها بموافقتهم للقانون (م) ٦١٦ ومع ذلك فلهؤلاء الأشخاص الحق فقط في أن يخلصوا على تنزيل مدة الإيجار إلى تسع سنين إذا كانت مدته زائدة عليها وفي إرجاع ما دفع مقدماً زيادة عن أجر الثلاث سنين (م) ٦١٧ ويستثنى من الأصول السالف ذكرها الموهوب له والموصى له بشي معين فإنها لا يجوز لها الإحتجاج بعدم التسجيل على من حاز بمقابل ملكية حق قابل للرهن أو حق انتفاع بالاستعمال أو السكنى بمقد ذي تاريخ صحيح سابق على تسجيلها (م) ٦١٨ وإنما يجوز هذا الإحتجاج لمن حاز الحق بمقابل من الموهوب له أو الموصى له إذا سجل عقده أو حقه بالأولوية (م) ٦١٩ في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك مثلاً بين يكتي بتسجيل العقد الآخر منها (م) ٦٢٠ لا يجزى بحق البائع في فسخ البيع على من سجل بموافقة الأصول حقوقه العينية التي حازها من المشتري أو من انتقلت إليه حقوق المشتري قبل تسجيل عقد البيع (م) ٦٢١ يسقط حق النافع في فسخ البيع إذا لم يسجل عقده قبل صدور الحكم بإشهار تفليس المأثر للبيع

حق عيني — (ر) أموال ثابتة — ملكية

حق القرار — (ر) حائط (م) ١١٩٢

حق كرى النهر والمجاري وأصلاهما — (ر) شركة

الإباحة (م) ١٣٢١

حق مالي — (ر) صلح (ق) ٥٣٢

حق مترتب على الأموال — (ر) أموال (ق) ١٩—٥

حق المداين في حالة تفليس مدينه — (ر)

أفلاس (ق) ٣٤٨

حقوق مدنية — (ر) قانون تحقيق الجنايات (في الشكاوي وفي المدعي بالمحقوق المدنية

(م) ٤٠ الشكاوي التي لا يدعي فيها إربابها بمحقوق مدنية تعد من قبل التليعات (م) ٤١ ولا يعتبر المشتكي أنه مدع بمحقوق مدنية إلا إذا صرح بذلك في الشكاوي أو في ورقة مقدمة بعدما أو إذا طلب في أحدهما تعويضاً ما (م) ٤٢ كل شكوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بمحصول صرر له وبصرح فيها بأنه مدع بمحقوق مدنية يجب أن ترسل إلى قلم النائب العمومي (م) ٤٣ يجوز للمدعي بالمحقوق المدنية في مواد الحالات والبيع أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالمحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه إلى قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام (م) ٤٤ يجب على المدعي بالمحقوق المدنية أن عين له محلاً في السنة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه إذا لم يكن مقبلاً فيها وإن لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم إعلانه إليه إلى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحاً (م) ٤٥ يجوز لكل من ادعى حصول صرر له من جناية أو حجة أو محالة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقدم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة (م) ٤٦ يجوز للمدعي بالمحقوق

المدنية أن يترك دعواه في أي حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الإخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم أن كان لها وجه (م) ٤٧ يكون الإجراء فيما يتعلق بالتضاميات في الأحوال التي تقضي فيها الشريعة الإسلامية بالدية على حسب الأحكام المقررة في الشريعة المذكورة إنما لا تسع هذه الأحكام إلا في حق الأشخاص السارية عليهم

حقوق مدنية — (ر) منشور صادر في ١٠ محرم سنة ١٢٩٧ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩)

لقد وردت للداخلية أفادة من نظارة الحفانية رقم ٧ محرم سنة ١٢٩٧ نمرة ١٢٦ تتضمن سبق التضمنها للجانس المحلية في غرة صفر سنة ١٢٩٥ بمعنى أنه إذا نظرت قضية جنائية مدعى فيها من أحد الأجناب على شخص رعية ونشأ منها حقوق لأحد الطرفين فلا يصير الحكم في المحقوق الناشئة منها إذا النظر فيها انما هو من خصائص الحاكم المختلطة وإنما يجب على المجالس توضيح مادة المحقوق بالقرارات الجنائية التي تصدر منهم لتكون مشاهدة عند اللزوم لمن يرغب من أولي الشأن فيها أن يقدم دعوى عنها للمحكمة المختصة بنظرها وأن يبين على هذا أن ضابطية سكره كانت استغفرت منها عما تمه به في الأشياء التي تكون محفوظة بالأمانات من أصل ما يكون جرى ضابطه من مواد السرقات المدعى بها من الأجناب فحررت لها بأنه عند صدور حكم انتهائي بحوت السرقة يجب على الصطية تسليم الأشياء المذكورة للمدعي وإذا لم يثبت السرقة فتعادان صطت منه ولضرورة تساوي الإجراء في هذا الأمر بكافة جهات الإدارة يراد صدور المكاتبات إليهم بأن المواد التي تلزم فيها مرافعة أمام جهة الاختصاص بعد حفظ الحق فيها لأربابها من المجالس المحلية في مواد الجنابات المرفوعة من الأجناب في المحقوق التي تكون نشأت عن المادة الجنائية مثل المطالبة بعطل أو أضرار أو بقيمة ما يكون ثمنت سرقته وتعد وجوده عيناً وإما ما يوجد من المدعي به عيناً ولم يكن فيه تنازع أو كان السارق متنازلاً في ملكيته إنما المجلس حكم بنبوت السرقة عليه وصحة وقوعها منه وقرر بالجزء المترتب قانوناً نظير ارتكاب جنابها فلدى وصول الحكم إلى الدرجة النهائية الواجبة التنفيذ تسلم تلك الأعيان لأربابها وكذلك ما يكون ضبط ولم تثبت سرقته بمنقضي أحكام انتهائية يسلم لمن بضط من طرفه وحيث من المنقضي الأجناب على وجه ما ذكر فقد تحرر بتأريجه بجهات الإدارة بالإجراء هكذا ومن الجملة هذا للمعلومية والعمل بتنضاه

حق مدني — (ر) محكمة أهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١

م ٩ — تحقيق ابتدائي (ق) ٣ — قاضي التحقيق

(ق) ٥٤ — بينة (ق) ٦٩ إلى ٧١ — ٧٥ — ٧٦

— ٨٢ — متهم (ق) ١٠٥ — ١٠٨ — ١١٣

— قاضي التحقيق ١١٨ — ١٢١ — مخالفات

١٢٦ — ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٢ — ١٣٤ —

جنح ١٧٢ — ١٧٥ إلى ١٨٥ — جنابات (ق)

١٩٣ — ٢٠١ — ٢٠٥ — ٢١٢ — ٢١٤ —

ملحوظات

منعه قائلًا لا ادعه يسيل بعد ذلك (م) ١٢٣٠ دور في طريق لها ميازيب من القديم منسبة على ذلك الطريق ومنه تمتد الى عرصة واقعة في اسفله جارية من القديم ليس لصاحب العرصة سد ذلك المسيل القديم فان سده يرفع السد من طرف الحاكم ويعاد الى وضعه القديم (م) ١٢٣١ ليس لاحد ان يجري مسيل محله المحدث الى دار اخر (م) ١٢٣٢ حق المسيل لسياق مالخ في دار ليس لصاحب الدار او لمشتريها اذا باعها منع جريه بل يبقى كما في السابق (م) ١٢٣٣ اذا امتلاء السياق الجاري بنح في دار اخر او تشقق وحصل منه ضرر فاحش لصاحب الدار ان يجبر صاحب السياق على دفع هذا الضرر

حق مرور الزمن — (ر) مدة طويلة (مجلد ١٦٦٠)
حق المؤلف — (ر) ملكية (ق ١٢)
حق الهواء — (ر) حائط ١١٩٢
حق وطني — (ر) حرمان من الحقوق الوطنية — قانون العقوبات ٣

حقوق وواجبات حامل الكمبيالة — (ر) كمبيالة ابتداء من (ق ١٦٠)

حقانية — ((نظارة) ذكره صادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٥) بالتصديق على قرار مجلس النظارة المنسل على تعيين درجات مستخدمي نظارة الحقانية

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٣ المشتمل على لائحة تسوية حالة مستخدمي عموم المصالح الملكية — وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ٨٥ المشتمل على تعيين درجات مستخدمي نظارة الحقانية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظارة ناسر بما هو ات (م) ١ قد تصدق منا على قرار مجلس النظارة المرفوق بهذا الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ٨٥ المشتمل على تعيين درجات مستخدمي نظارة الحقانية (م) ٢ تعيين كافة الموظفين والمستخدمين يكون بمعرفة ناظر الحقانية مباشرة بمراجعة الشروط المدونة في القرار الصادر من نظارة الحقانية في ٧ ديسمبر سنة ٨٥ الذي تصدق عليه منا ايضاً (م) ٣ درجات موظفي تلك النظارة تشتمل على نظارة الادارة ووكلاتها وروساء

٢٢٨ — ٢٢٩ — ٢٣٠ — ٢٣٨ — احكام (قج) ٢٣٩ — ٢٤٥ — ٠ مدة طويلة ٢٥٥

حقوق مدنية (سياسية) — (ر) قانون العقوبات ٧
حقوق مدنية — (امتياز) (ر) قانون العقوبات ٢١ — ٢٢

حق المرور والمجرى والمسيل — (مجلد)

(في بيان حق المرور والمجرى والمسيل)

(م) ١٢٢٤ يعتبر القديم في حق المرور وحق المجرى وحق المسيل يعني تترك هذه الاشياء وتبقى على وجهها القديم الذي كانت عليه لان الشيء القديم يبقى على حاله على حكم م ٦ ولا يتغير الا ان يقوم الدليل على خلافه اما القديم المخالف للشرع فلا اعتبار له يعني اذا كان الشيء المعمول غير مشروع في الاصل فلا اعتبار له وان كان قديماً ويزال اذا كان فيه ضرر فاحش (راجع م ٢٧ مجلد) مثلاً اذا كان لدار مسيل قذر في الطريق العام ولومن القديم وكان به ضرر للمارة فان ضرره يرفع ولا اعتبار لقدمه (م) ١٢٢٥ اذا كان لاحد حق المرور في عرصة اخر فليس لصاحب العرصة ان يمنعه من المرور والعبور (م) ١٢٢٦ للمسيح صلاحية ان يرجع عن اباحته والضرر لا يكون لازماً بالاذن والرضى فاذا لم يكن لواحد حق المرور في عرصة اخر وصر فيها بمجرد اذن صاحبها مدة فلصاحبها بعد ذلك ان يمنعه من المرور ان شاء (م) ١٢٢٧ اذا كان لواحد حق المرور في مرمعين في عرصة اخر فاحد صاحب العرصة بنا على هذا المرمع باذن صاحب حق المرور فقد سقط حق مروره ولم يبق له حق الخصام مع صاحب العرصة (راجع مادة ٥١) (م) ١٢٢٣ اذا كان لواحد جدول او سياق ماء في عرصة اخر جارياً من القديم فليس لصاحب العرصة منعه قائلًا لا ادعه يجري فيما بعد وعند احتياجها الى الاصلاح والتعمير يدخل صاحبها في المجرى او الجدول ويعمرها ان امكن اما اذا لم يكن امر التعمير الا بالدخول في العرصة فصاحبها ياذن له بالدخول فان لم ياذن يجبر من طرف الحاكم اي بقوله له اما ان تاذن بدخوله العرصة واما ان تعمرات (م) ١٢٢٩ لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم والى الان فليس للجار

ملحوظات

ما عرضه ناظر الحقانية قد قرر مجلس النظارة ما هوأت

(م) ١ نظارة الحقانية تشتمل على ادارتين احدها للاقلام الافرنجية والثانية للاقلام العربية وذلك خلاف ادارة اقلام القضايا التي ستعين درجات مستخدميها فيما بعد (م) ٢ قد تعينت خصائص الادارتين المذكورتين وعملهما كالآتي

الاقلام ووكلائها واما درجات المستخدمين فتشتمل على باقي الوظائف الاخر (م) ٤ كل ما كان مخالفا لاحكام امرنا هذا ولاحكام القرار الصادر من النظارة في ٧ ديسمبر سنة ٨٥ يعد لاغيا ولا يعمل به (م) ٥ على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا (هذا هو القرار المتوهم في المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٥ - بناء على

مستخدمين

نظار ادارة	وكلاء ادارة	رؤساء اقسام	وكلاء اقسام	معاونين	درجات	درجات	درجات	درجات	عدد
١	٢	١	٢	١	٣	٢	١	١	١١
٢	١		٢						
			١		٣	١			
			١		١	٤	١		
						٣			٣٦
						١			
	١			٢		٤	٣		
٣	٢	٢	٣	٢	٤	٧	١٥	٩	٤٧

ادارة الاقلام الافرنجية اي قلم التحريرات وقلم القيودات والمحفوظات

ادارة الاقلام العربية

قلم ترجمة

قلم التحريرات

قلم العرضحالات

قلم القيودات

قلم التفتيش

(م) ٣ يكون لكل من نظار الادارات الحق في تعديل توزيع العمال على الاقلام التابعة له على حسب مقتضيات الاعمال (م) ٤ مراتب الوظائف في النظارة كالآتي

اقل فية	اعلى فية	متوسط
ليرة	ليرة	ليرة
٤٠	٦٠	٥٠
٣٥	٤٠	٣٧ —
٣٠	٣٢	٣١
٢٣	٢٧	٢٥
١٦	١٨	١٧٠
١٢	١٤	١٣
٠٨	١٠	٠٩
٠٤	٠٧	٠٥ —

نظار الادارة

وكلاء الادارة

رؤساء الاقسام

وكلاء الاقسام

المستخدمون من الدرجة الاولى

المستخدمون من الدرجة الثانية

المستخدمون من الدرجة الثالثة

المستخدمون من الدرجة الرابعة

معلومات

والجغرافيا (٥) الخط العربي (٦) الخط الافرنكي (٧) مسك الدفاتر (٨) ترتيب الحاكم ومبادئ المرافعات العملية (٩) القسم العالي معد لتحصير الكتاب الاول والثواني والثواب وموظفين اهلا لتأدية الوظائف التي تستدعي معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالحكم او النظارات وغيرها من سائر المصالح الميرية — ومدة الدراسة بهذا القسم ثلاث سنوات — ويشتمل التعليم به على المواد الآتية (١) الشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية) (٢) القانون المدني (٣) قانون العقوبات (٤) قانون المرافعات (٥) قانون التجارة (٦) القانون الروماني (٧) الترجمة (٨) التحرير والانشاء باللغة العربية فيما يتعلق بالمسائل القانونية (٩) اللغة الفرنسية (١٠) اللغة النيبانية (١١) التاريخ

(الفصل الثاني — في قبول التلامذة والامتحانات السنوية بالتقسيم الابتدائي)

(م) ٤ لا تقبل التلامذة الا بالامتحان (م) ٥ يكون الامتحان في محل المدرسة — يصدر من النظارة قرار بتعيين يوم هذا الامتحان وساعة الاجتهاد فيه بناء على طلب ناظر المدرسة ويعلن هذا القرار في الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية قبل المسامحة السنوية — ويترج من على الاقل في كل اسبوع مدة المسامحة العمومية بقاها (م) ٦ يجب على راغبى الدخول في المدرسة ان يقدموا قبل اليوم المعين للامتحان بعشرة ايام على الاقل طلبا لناظر المدرسة ميينا فيه اسماؤهم والقابهم ومحل اقامة ابائهم او المتولين عليهم مع الايضاح التام — ويرفق بهذا الطلب الاوراق الآتية — (اولا) تذكرة او شهادة دالة على ان سنهم اكثر من ١٦ سنة واقل من ١٨ سنة (ثانيا) شهادة بالدراسة وحسن السلوك من المدرسة التي كانوا بها (م) ٧ يشتمل الامتحان لقبول راغبى الدخول في السنة الاولى من القسم الابتدائي على المواد الميينة في برورجرام التعليم الثانوي ويكون تحريريا وشفاهيا — فالامتحان التحريري يشتمل على (اولا) الخط العربي (ثانيا) الخط الافرنكي (ثالثا) انشاء حكاية صغيرة باللغة العربية (رابعا) املا فرنساوية (خامسا) ترجمة من الفرنسية الى العربي (سادسا) موضوع في الجغرافيا (سابعا) موضوع في التاريخ (ثامنا) عملية صغيرة او مسالة من علم الحساب ويكون الامتحان في هذه المواد التحريرية بملاحظة خواتم المدرسة وتصلحها بمعرفتهم ومن يرى فيه لياقة القبول من الراغبين يتخون بعد ذلك شفاهيا في اللغتين العربية والفرنساوية والترجمة والتاريخ والجغرافيا (م) ٨ يعمل الترتيب الاتيهائي بحسب مجموع درجات الامتحان ويرسل بمعرفة ناظر المدرسة للنظارة وهي تقرر اسما المتولين لتلقي الدروس وتعلن اسماؤهم على باب المدرسة (م) ٩ يجب على كل من يقبل في المدرسة من الراغبين — (اولا) ان يثبت تكف حكيمة المدرسة انه اجري التطعيم المجدي وان صحته جيدة (ثانيا) ان يقدم مكنوبا من والته او المتولي امرا لتقيم بالقاهرة بتعهد فيه بملاحظة سلوك التلميذ في الخارج وباخطار ناظر المدرسة

(م) ٥ لا يجوز في اي حال من الاحوال تجاوز متوسط مروط كل ادارة في كل سنة على حسب المقرر في المادة الثانية والمادة الرابعة (م) ٦ الشروط اللازمة للاستخدام او العرفي في النظارة تعين في لائحة مخصصة (م) ٧ ١٣١ كان مرتب احد المستخدمين زائدا على المرتب المقرر لدرجته فيستمر على اخذه ولو كان مرتب الوظيفة المعين فيها اقل منه (م) ٨ ناظر الحفانية الحق في تنقص الدرجات المعينة في هذا القرار على حسب مقتضيات الصلحة

حقانية : (ر) ناظر ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ : مجلس تاديب

حقوق (مدرسة) — (م) امر عال صادر في ٩ اغسطس سنة ٨٦

بعد الاطلاع على المادة ٦٦ من امرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٢٠٠ (١٤ يولييه سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة ترتيب الحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا وكيل حناية حكومتنا المكلف بادارة اشغالها موقفا وموافقة راي مجلس النظارة امرنا بما هوأت (م) ١ يجوز لناظر الحفانية ان يلحق باقلام النيابة العمومية من يتقنه من الاشخاص المعينين بالحكم الاهلية بناء على شهادة من مدرسة الادارة هيم علومهم ويسوغ لمن يلحق بهذه الصورة ان يحضر الجلسات ويؤدي وظائف ساعدي وكلاء النائب العمومي فيها

حقوق (مدرسة) — (م) قرار من نظارة المعارف العمومية صادر في شهر يولييه سنة ١٨٨٦

بناء على ما تراءى من لزوم نسبة مدرسة الادارة بما يناسب علومها قد صارتسبها بمدرسة الحقوق اعتبارا من شهر يولييه سنة ١٨٨٦

حقوق (مدرسة) قرار من نظارة المعارف العمومية صادر في ٣٠ يولييه سنة ١٨٨٦

قد تقرر ان تجعل تلامذة مدرسة الحقوق خارجية محصا اجندا من السنة المكتنية المقبلة التي اولها ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٦ وان يكن بها ثلاثون تلميذا يرتب لكل منهم القان واربعمائة قرش سنويا باعتبار ما تقي قرش شهريا على سبيل الاعانة نظير المأكل والملبس والسكن ما عدا الكتب وادوات التعليم فانها تعطى تمانا من طرف النظارة — وهذا لا يمنع من قبول تلامذة بها يتعلمون العلوم ويدفعون المصاريف المقررة لذلك — ولنظارة المعارف زيادة او تنقص عدد التلامذة الذين تدفع لهم الاعانة في كل سنة حسب ما يترأى لها — تعين اسما التلامذة الذين تعطى لهم المصروفات في كل سنة وكيفية دخول التلامذة يكون على حسب المتون بالقانون العمومي لهذه المدرسة

حقوق — (م) قرار من نظارة المعارف العمومية صادر في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٦ بشأن القانون الاساسي

(المدرسة الحقوق)

بناء على قرار مجلس النظارة الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٦ (١٠ شوال سنة ١٢٠٣) قرر ما هوأت

(الفصل الاول — في ترتيب المدرسة)

(م) ١ تنقسم مدرسة الحقوق الى قسمين قسم ابتلاي وقسم عالي (م) ٢ القسم الابتدائي معد لتحصير محضرين ومترجمين ومن يلزم من المستخدمين لاقلام الكتاب والنيابة بجميع الحاكم وكذلك لاقلام قضايا الحكومة والنظارات وسائر المصالح التي تحتاج لاشخاص لم معلومات قانونية — ومدة الدراسة بهذا القسم سنتان — ويشتمل التعليم به على المواد الآتية (١) اللغة العربية (٢) اللغة الفرنسية (٣) الترجمة (٤) التاريخ

كل اسم ملحوظاته على عمل التلميذ وسلوكه — بهن في التلامذة الذين حصلوا على متوسط أكثر من ١٢ وليس في احدى سهرم ما ينقص عن ٥ شهادة دراسية ابتدائية فحولم الحق في الدخول اذا شاءوا بالقسم العالي من مدرسة الحقوق ولم ان يرفقوا مع الطلبات التي يقدمونها للحاكم والمصالح المبررة للحصول على الوظائف التي يمكنهم تأديتها (م) ١٩ لا يجوز اسقال التلامذة من فرقة الى اخرى بالقسم العالي الا بعد تأدية الامتحان امام لجنة خصوصية تشكل كما ذكر قبل — وعد تنعيم الدراسة العالية اذا ادلى الامتحان الاحير بحاج على لم دبلومة دراسية نهائية وترسل اسماؤهم لطارة الحفانية ثم تشر بالمجرائد الرسمية

(الفصل الرابع — في التعليم والتأديب)

(م) ٢٠ (مخصص لكل فرع من فروع التعليم في كل فرقة ثلاث او ست حصص على حسب اهميته وصعوبته واختار ساعة واحدة للصة) (م) ٢١ يرتب ناظر المدرسة جدول اوقات الدروس ويقدمه ابتداء للطارة للتصديق عليه (م) ٢٢ لكل غوحة ان يجعل الحصة المقررة عليه درسا او مذاكرة بحسب ما يراه من الاصول لتعليم التلامذة وعليه ايضا ان يبين كل يوم في دفتر الدروس بالتفصيل المواد التي عليها والتي دأكرها التلامذة في حصوه (م) ٢٣ متى كان محصيا للعلم ست حصص في الاسبوع تحمل حصة منها لعمل امتحان او تمرين بالتحرير ويصير تصليح اوراق الامتحان او التمرينات معرفة الحوجة منزله ثم يبين للتلامذة العلق الذي وقع منهم وبعد ذلك يعطيا ل ناظر المدرسة بعد ان يصع على كل منها الدرجة التي استحقها كل تلميذ ويحيط بالطره من الاوراق في مجموعة خصوصية لكل منهم لاحر السنة (م) ٢٤ اذا كان محصيا للعلم ثلاث حصص في الاسبوع فيعمل في الشهر امتحانان بالتحرير على الاقل واذا استحسن الخوجة فيمكنه عمل ثلاثة ويجري في اوراق الامتحان مقتضى ما تقدم ذكره في المادة ٢٣ (م) ٢٥ يكون في كل فرقة يوميا ست دروس او مذاكرات وناظر المدرسة ان يحدد ابتداء وانتهاء كل حصة ويعبرها بحسب طول وقصر النهار (م) ٢٦ اذا حضر تلميذ بالمدرسة بعد الوقت المحدد للدرس فلا يقبل في يومه وتخر عائلته بذلك ويجري احطار الطارة عنه ويمكن رفته من المدرسة اذا تكرره التاخير او الاستقطاع (م) ٢٧ بعد عمل مستضاء بالور للذاكرة الليلية مدة ساعة ونصف في كل ليلة لمن يريد الحضور من التلامذة لمذاكرة الدروس ويجوز ل ناظر المدرسة ان يجمع هذه المذاكرة اذا تراءى له سوء استعمالها (م) ٢٨ في اخر كل سنة مكتبة يقدم ناظر المدرسة للطارة التبريرات التي يرى من الممكن عملها في پروحرامات وحداول اوقات الدروس لتقديم التعليم (م) ٢٩ عند تقدم تلامذة العرفين الاولين من القسم العالي في دراسهم نوعا يمكن ارسالهم فئة بثنة الى المحكمة المختلطة او المحكمة الاستئنافية الاولى محصورا لجلسات منها ويجب عليهم في هذه الحالة ان يحرروا لمخصصا عن الجلسات التي حضروا فيها ثم تطرحه المختصات معرفة المحوعات ويصعون عليها المدة المستحقة لكل منهم

في حالة الاستقطاع وباعطاء التلميذ شهادة عند عودته واحدة اذا حصل امر يستوجب رفته من المدرسة لتوصيله لعائلته (م) ١٠ يجب على التلميذ ان يورد ثلث قيمة المصاريف الدراسية البالغ قدرها خمسة عشر حنيتها مصريا في السنة المكتبة وزيادة على ذلك مبلغ مائة قرش صاع تافيا للدفع قيمة الاشياء التي يفتدما او يطلها بعله (م) ١١ اذا احل احد الراغبين بوقاء هذه الامور المبينة قبل في طرف الثانية ايام التالية لتاريخ اعلانه بالقبول على اسمه ولا يجوز قبوله الا في امتحانات السنة الثانية (م) ١٢ يجب على الراغبين المقبولين الذين لا قدرة لهم على دفع المصاريف الدراسية ان يقدموا في الحال مكتوبيا من اهلهم ل ناظر المدرسة بطلب معافاتهم من دفعها ويرفق بهذا المكتوب جميع الاوراق او المستندات المؤيدة حقيقة حالة فقر العائلة ثم يرسل ناظر المدرسة بعد اعطاء رأيه بمجموع الاوراق الى الطارة وهي تنظر بحسب ما يراها في ذلك — والمعافون من دفع المصاريف الدراسية يسبون تلامذة (م) ولا يجوز ان يكون عددهم في اي حال من الاحوال اكثر من عشر التلامذة الموجودين بالمدرسة (م) ١٣ يجوز ترتيب مبلغ مائتي قرش شهريا على سبيل الاعانة لمن كان في فاقة شديدة من التلامذة (م) ١٤ تشر اسما التلامذة المقبولين بحاما والذين بمرنات في المجرية الرسمية مع توصيع اسما والقباب وصناعة وعمل اقامه اهاليهم وكذلك التمر التي تحصلوا عليها في امتحانات القول (م) ١٥ تكون المعافات من دفع المصاريف الدراسية واعطاء المراتب لمدة سنة واحدة ويجوز استمرارها للسنة المكتبة التالية اذا طهر من التلميذ حسن السلوك والاجتهاد في التعليم — وكذلك يجوز حرمانه منها في اي وقت من السنة المكتبة بناء على تقرير يقدم من ناظر المدرسة لطارة المعارف العمومية (م) ١٦ لا يجوز نقل تلامذة السنة الاولى الدراسية للسنة الثانية الا بعد تادية الامتحان في جميع فروع التعليم ويكون عمل هذا الامتحان معرفة حوحدات المدرسة ويقدم عنه جدول بترتيب التلامذة للتصديق عليه من الطارة — اذا كان متوسط التلميذ في العلوم اقل من ١٢ او احدى من اقل من ٥ يجب رفته من المدرسة ولا يجوز ان يبقى مرفقه لاعادة دروسها الا اذا كان ذلك متسبا عن حصول مرض له او حادثة قهره في اثناء السنة المكتبة واذا حصل من التلميذ ما يجمل بحسن السلوك او بوجع عدم الانقياد او كان مداوما على الكسل للطارة رفته في اي وقت من السنة المكتبة بناء على تقرير ناظر المدرسة

(الفصل الثالث — في قبول التلامذة والامتحانات)

السوية بالقسم العالي

(م) ١٧ عند انتهاء السنة الثانية الدراسية تختص تلامذتها في جميع فروع التعليم وتخت الطارة اعضاء الامتحان من غير حوحدات المدرسة ويكون هذا الامتحان مخريا وشاهيا (م) ١٨ يرسل جدول الامتحان بترتيب التلامذة موقعاعليه من الاعضاء الى الطارة معرفة ناظر المدرسة الذي يبين امام

ملحوظات

حكم غيبي — (ر) إعادة النظر — تمهيدية —
 تحضيرية — تنفيذ — معارضة — مجلس ملقى
 (نظريات المحفانية) — مجلس ملقى — قضاء (مجلة ١٨٣٢)
 — (إطالة) (ر) معارضة (ق ٣٤٤ : استئناف ٣٦٧)
 حكم انتهائي — (ر) إعادة النظر — تنفيذ —
 معارضة — خلاف قضائي (لا ٨٥ — حضور (ق ٦٧)
 حكم الانشاء المباعدة — (ر) شركة الاماحة
 حكم التسفحة — (ر) تسفحة (مجلة ١٠٣٦ : تسفحة
 حكم الصيد — (ر) شركة الاماحة (مجلة
 ١٢٩٢ صيد
 حكم شركة المضاربة — (ر) شركة المضاربة (مجلة
 ١٤١٣ — شركة
 حكم الوكالة — (ر) وكالة — توكيل
 حكم الصلح والابراء — (ر) صلح — ابراء
 حكم الاقرار — (ر) اقرار (مجلة ١٥٨٧ —
 دعوى (مجلة ١٦٢٨)
 حكم الدعوى — (ر) دعوى (مجلة ١٦١٦)
 حكم (المسورة الاصلية) — (ر) احكام (ق ١٠٤)
 حكم برد القاضي — (ر) رد (ق ٣١٧ الى ٣٢١ : ٣٢١)
 حكم صادر على خلاف حكم سابق — (ر)
 استئناف (ق ٣٥٢)
 حكم بامر موقت — (ر) استئناف (ق ٣٦١)
 حكم تحضيرى — (ر) استئناف (ق ٣٦٠ — ٣٦٢)
 حكم تمهيدى — (ر) استئناف (ق ٣٦١ — ٣٦٢)
 — ٣٧٠ — تحكيم المحكمين (ق ٧٢٥)
 حكم مناقض بعضه — (ر) إعادة النظر (ق ٣٧٢)
 حكم بالتزوير — (ر) إعادة النظر (ق ٣٧٢)
 حكم بما لم يطلبه الخصام — (ر) إعادة النظر
 (ق ٣٧٢ — تحكيم المحكمين (ق ٧٢٧)
 حكم تمهيدى وحكم تحضيرى (تمهيداً نعيلاً موقفاً) —
 (ر) تنفيذ (ق ٣٩٤)
 حكم صادر من مجلس بلدياتية : (ر) تنفيذ (ق ٤٠٧)
 حكم صادر بالتزجيص ببيع العقار — (ر) نزاع
 ملكية (ق ٥٥٨)
 حكم البيع — (ر) نزاع ملكية (ق ٥٨٧ — ٥٨٨)
 حكم بطلان اجراءات نزاع الملكية — (ر) نزاع

(م) ٢ تدرب التلامذة ايضاً على تمرينات عملية تشمل جميع وجوه
 مراعاة مستوية في اى صفة راع (كالاتومات والتاريخ والاموال
 الشماوية والتعاويى العربية وطرق الطبخ والشميد) وتعرض اوراق
 هذه المرافعات في احر السنة على اعضاء الامتحان (م) ٢١ اذا اراد بعض
 التلامذة الذين تميل الدراسة للمعرفة بالعلم الاتنى العنول عن دراسة
 القوانين ودعوا في اسياء دراسة اللغات ليتفصلا لن الترجمة فيجوز
 لهم القاء بالمدرسة ويعتبرون اهم قسم من قلم الترجمة بظارة المعارف
 (المصل الخامس — في الادارة)

(م) ٢٢ تدفع المصاريف الدراسية المبررة مقدماً على الامانة اقساط
 مساوية على الوجه الاتى — السط الاول خمس حثبات مصرى يدفع
 عند انتهاء الدروس — السط الثانى خمس حثبات مصرى يدفع في
 ١٥ يوم — السط الثالث خمس حثبات مصرى يدفع في ١٥ رار
 — وكل من تاخر عن دفع المبلغ المقرر في سعاد قسطه لا يقبل بالمدرسة
 حتى يفي بالمطلوب منه (م) ٢٣ المبالغ التي تدفع للمدرسة تعتبر حثاً لها
 ولا يجوز ردها مطلقاً في اى حال من الاحوال بها كان السب (م) ٢٤
 مبلغ التامين الذي هو عبارة عن مائة قرش صاغ الكامل يدفع قيمة
 التلغيات بحسب ان يكون كاملاً على الدوام فاذا صرف منه جزء في
 صلاح ما الله المهد او في شراء كتب او غير ذلك من اثار المدرسة
 الذي اصاعه فعليه بمقتضى تعريضه عند حلول موعد اول قسط من
 المصاريف الدراسية ويعطى لاهله وصل مطع من دفتر نسبة من
 فيه مقدار ما احدث من مبلغ التامين مع ذكر الاسباب الفصل (م) ٢٥
 عند خروج التلميذ من المدرسة لا يملك ان يملك ما في من
 مبلغ التامين ويوجد منهم الاتصال اللارم (م) ٢٦ دفع المصاريف
 الدراسة يجعل للتلميذ حقاً في تلقي جميع الدروس وفي الحصول على المأكل
 الليلية الاحبارية وفي احدث اذونات العلم كالورق والكراس والكتب
 الدراسة وللتلامذة اولى المراتب احدث اذونات العلم والكتب الدراسة
 — ١١ التلامذة (الحاية) لا يعطى لهم سوى اذونات العلم وعلمهم ان
 يتصلوا على الكتب المقرر قدرسها باسم (م) ٢٧ بد المدرسة للتلامذة
 عند عشاء الطبخ محلات السكنة اذونات كالتصون والكتابات والسكاكين
 والشوك والوط اما عداوم مبادرون امره كما يشاؤون واما السوا
 او اصاعوا سداً ما احدث من اذونات الاكل ملبسون (م) ٢٨ يمرر
 للتلامذة ان يفتروا ما يرعونه من الملبوسات واذونات العلم والكتب
 من محرر البطارة العموى بالامان الخمسة (م) ٢٩ مع من الدحول في
 المدرسة من تكون قيامه غير منتظمة او حاله غير مرضيه من التلامذة
 (ملحق) (مشروع للتدريس — القسم الامدائي)

السنة الاولى الدراسية (اللغة العربية ٦ دروس في الاسوع اللغة
 الفرنسية ٦ الترجمة ٦ الخط العربي ٢ الخط الامريكى ٦ الجغرافيا والتاريخ
 ٣ ترتب الحاكم ٢ سك الدفاتر ٢) (السنة الثانية الدراسية) (اللغة
 العربية ٦ اللغة الفرنسية ٦ الترجمة ٦ الخط الامريكى ٦ الخط
 العربي ٢ الجغرافيا والتاريخ ٢ سك الدفاتر ٢ سادى المرافعات
 العملية ٢) (الاصح ٧٢ درساً في الاسوع)
 (القسم العالي) (السنة الثالثة الدراسية) (الشرعة الاسلامية ٦
 القانون المدني ٣ قانون العقوبات ٣ القانون الرومانى ٣) اللغة
 الفرنسية ٦ اللغة التليانية ٦ الترجمة ٦ التاريخ والجغرافيا ٢
 (السنة الرابعة الدراسية) (الشرعة الاسلامية ٣ القانون المدني ٣
 قانون المرافعات ٣ القانون الرومانى ٢) اللغة الفرنسية ٦ اللغة
 التليانية ٦ الترجمة ٦ التاريخ والجغرافيا ٢ التحرير والانشاء باللغة
 العربية فيما يخص المسائل القانونية ٢) (السنة الخامسة الدراسية)
 (الشرعة الاسلامية ٢ قانون المرافعات ٢ القانون التجارى ٦
 القانون الرومانى ٢) اللغة الفرنسية ٦ اللغة التليانية ٦ الترجمة ٦
 التحرير والانشاء باللغة العربية ٢) (الاصح ١٨ دروس)

حكم — (ر) انتفاع (ق ١٨ — ٣٧ — اجارة
 الاشيا — اجارة

حكم — (ر) تحكيم المحكمين

حكم — (ر) احكام — قضاء — قضاء

ملكية (ق ٦٠٢)

حكم المحكمين (اعتباره) — (ر) تحكيم المحكمين

(ق ٧٢١) — (تنفيذه ٧٢٥) (تقديمه للمحكمة

٧٢٥ (إبطاله) ٧٢٧

حكم بقفل أعمال التفليسة: (ر) افلاس (ق ٣٣٨: ٣٣٧)

حكم صادر بالتصديق على صلح مع الفليس —

(ر) صلح (ق ٣٢٨)

حكم في منازعات ديون التفليسة — (ر) افلاس

(ق ٢٩٩ الى ٣٠٢ — ٣٠٤ — ٣٠٥ — ٣١٣)

حكم بالاطلاع على دفاتر التجار — (ر) دفتر

تجاري (ق ١٥)

حكم انتهائي: (ر) بينة (ق ٧٩) (معارضة في امر الاحالة)

(ر) قاضي التحقيق (ق ١٢١)

حكم مخيف — (ر) مستخدم الحكومة (ق ١١٢)

حكومة — (قانون عقوبات)

(في الجنايات والجنح المضره بامن الحكومة من جهة الخارج)

(م) ٧٠ يعاقب بالقتل كل من رفع السلاح على الحكومة وهو

مع عدوها (م) ٧١ كل من اتى الدسائس لدولة اجنبية او

لاحد ما موربها او تخاير معها او معه بقصد ايقاع العداوة

بينها وبين الحكومة او بقصد تخريبها على عمارتها او تمكينها

من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالقتل ولو لم ينشأ عن

فعله محاربة (م) ٧٢ وكذلك يعاقب بالقتل كل من استعمل

دسائس او تخاير مع العدو بقصد تسهيل دخوله في اراضي

الحكومة او تسليمه مدنا او حصونا او محطات عسكرية او

مباني او مخازن او ترسانات او سفنا ما هو مملوك لها او بقصد

ايلاده بعاكر او قود او مؤونات او اسلحة او ذخائر او

تسهيل تقدم سير العدو الى ارضها او ازدياد قوة عساكرها على

عساكر الحكومة سوا كان ذلك بجهن صداقة عساكرها

لحاكمهم ولوطهم او باي وسيلة اخرى (م) ٧٣ اذا كانت

المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها

ارتكاب جنابة من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة الا انه

نشأ عنها وقوف العدو على اخار مضره باحدى طائفي الحكومة

السياسية او العسكرية او بحال معاديتها يعاقب فاعلها

بالجن الموقت واما اذا كانت هذه الاغيار ناشئة عن اتفاق

على التحسب بمعنى انه قصد بها تعريف العدو بصورة ترتب

الحرب المصممة عليها الحكومة فيعاقب مرتكب ذلك بالاشغال

الشاقة الموقفة (م) ٧٤ يعاقب بالقتل كل من كان من ارباب

الوظائف المبرية او من ماموري الحكومة او غيرها اودع اليه

سر مخايرة او ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة او علم ذلك

بطريقة رسمية او بسبب وظيفته واقشاه بقصد الخيانة مباشرة

او بواسطة الى مامور دولة اجنبية او معادية للحكومة بدون

ان يؤذن له بذلك (م) ٧٥ وكذلك يعاقب بالقتل كل صاحب

وظيفة او مامور من ماموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته

بمحافظة رسومات الاستحكامات او الترسانات او المينات فلم

جميع تلك الرسومات او احدها للعدو او لامورية واما اذا

سلمها بدون اذن الحكومة الى ماموري دولة اجنبية معاهدة

للحكومة او ملتزمة الحيادة فيعاقب بالجن الموقت (م) ٧٦ كل من

اغنى عنه احدا من الجواسيس المرسلين من طرف العدو

للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة او حمل غيرة على

اخفاء من ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

حكومة — (في الجنايات والجنح المضره بالحكومة من

جهة الداخل)

(م) ٧٧ كل من حرض بفعل محسوس سكان القطر على حمل

السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالقتل سوا تم المقصود من

ذلك التخريب او ظهرت بعض مباديه فان لم يتم المقصود منه

يحكم على الحرض بالنفي المؤبد (م) ٧٨ الاغراء الذي يقصده

تخريب سكان القطر على مقاتلة بعضهم بعضا او على تخريب

جهة او اكثر او على قتل او تهيب سكانها يعاقب فاعله بالقتل

اذا تم المقصود منه او ظهرت بعض مباديه (م) ٧٩ اذا حصلت

احدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبة او

شرح فيها فمن كان منهم مديرا لتلك العصبة او محررا لها يحكم

عليه بالقتل ايا كان الهل الذي قبض عليه فيه واما باقي

الاشخاص المتعصبين فمن قبض عليه منهم في محل الواقعة

يعاقب على حسب درجة جنابته بالاشغال الشاقة المؤبدة

(م) ٨٠ اذا تخرب جماعة خلية وصحوا متفقين على فعل احدى

الجنايات المذكورة في مادتي ٧٨ و ٧٩ يعاقبون بالنفي المؤبد

اذا التحقوا هذا التخرب بافعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تنم

ما صموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصول مقصود واما

اذا لم يلحق التخرب المذكور بتلك الافعال وانما حصل مجرد

اتصم والاتفاق على فعل الجنابة فيعاقب المخربون بالسجن

الموقت واما اذا دعا شخص احدا الى التخرب على فعل احدى

الجنابات المذكورة في هاتين المادتين ولم يجبه المدعو الى ذلك

عوقب الداعي بالسجن من سنة الى ثلاث سنين (م) ٨١

يعاقب بالقتل كل من قلد نفسه مع قصد سيي قيادة فرقة او

جيش من العساكر او دونها او سفينة حربية او محل حصين

او نقطة عسكرية او مينا او مدينة بدون مامورية من الحكومة

او سبب مقبول وكذا يعاقب بالقتل كل من استمر على قيادة

عسكرية بخلاف امر الحكومة وكل ضابط ابقى عساكر مجبنة

بدون سبب مقبول بعد صدور امر الحكومة له باطلاقهم من

الخدمة (م) ٨٢ يعاقب بالنفي المؤبد كل شخص مرخص له بالتصرف

في عساكر الجيش او عساكر الصط والرابط فطالب منهم

او امرهم بعدم جمع العساكر اللازم جمعهم بحسب امر الحكومة

اما اذا ترتب على امر او طلبه حصول مقصوده بمعنى انه امتنع

تفدي او امر الحكومة ببناء على امتثال العساكر امر الغير جائز

قانونا فيعاقب بالقتل واما من دونه من رؤساء العساكر

الذين امتثلوا تلك الاوامر المخالفة فيعاقبون بالاشغال الشاقة

الموقفة (م) ٨٣ كل من احرق او غرق عمدا وبسوء قصد

ملحوظات

الترتيب اري ان اجراء الاصلاحات التي نهيت عليها يستلزم ان تكون اعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كميلا فان ذلك امر لازم لا بد منه — يجب على مجلس النظار ان يتفاوض في جميع الامور المهمة المتعلقة بالنظر ويرجع رأي اقلية اعضائه على رأي الاقل عددا فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الاغلبية وتصديق عليها اقرار الرأي الذي تكون عليه الاغلبية — يتعين على كل ناظر من النظائر ان يجري قرارات المجلس المصدق عليها منا في الادارة المتوسطة به — تعيين المديرين والمخاضين ومأموري الضبطيات يكون بالمداولة بين النظائر التابعين لم ادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه الرأي يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لاجل تصديقنا عليه — الناظر الذي يكون المأمورون ولرهاب الوظائف السالف ذكرهم تحت ادارته مباشرة له الحق في توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء وظائفهم وذلك بعد اتفاه مع رئيس هيئة النظار واما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون الا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا — للنظار ان ينتخبوا المأمورين ذوي المناصب العالية اللازمين لادارتهم وان يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه واما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب او قرار من ناظر الديوان — اعمل كل ناظر تجري في الامور التي تكون من خصائصه لا غير وارهاب الوظائف والمستخدمين كل فرع من فروع الادارة لا تتلقون الاوامر الا من رئيس المصلحة الذين هم مستخدمون بها وتابعون لها ولا تجب عليهم طاعة امر غيره — بمقتضى مجلس النظار تحت رياستكم لاني فوضت هذا التنظيم الجديد الى عهدتكم وجعلت مسؤوليته عليكم — واني اري ان تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه المخصوصيات ليس محالفا لعوائدنا واخلاقنا ولا لآرائنا وافكارنا بل موافقا لاحكام الشريعة الفراء وجميع ترتيباتكم الحفائية يكون فيها الكفاية لمجابهة هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تنعيم مقاصدنا الخفية ونياتنا الخيرية — واني معتمد عليك في اجراء الاصلاحات التي صممت عليها موهلا ان تكفل للبلاد جميع التامينات التي لما الحق في انتطارها والحصول عليها من حكومتنا

حكومة مصرية — (م) تعريب الامر الكرم الصادر من الحضرة الفخيمة الخديوية الى

حصن عطفونلور رياض باشا في ٢١ ستمبر سنة ١٨٧٩

عزيزي رياض باشا

اني لما اخذت اخيرا زمام رئاسة مجلس النظار يدي لم يحظر بفكري لنادة الحكومة الشخصية وانما كانت ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقرب وتأيد العلاقة المحكمة بيني وبين اعضاء هيئة النظار ولم يحضريالي ان يكون ذلك امرا قطعيا ولا امرا محالفا للاصول التي اتخذتها منذ اخذت زمام الحكومة اعني المحكم بالاشتراك مع نظاري وبواسطتهم وهذه الاصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢٨ اوجسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بي ان لا تكون مرعية الاجراء على الدوام — ولا ينبغي على سعادتك ما انطوى عليه صميري

مباني او مخازن مهمات او نحو ذلك من املاك الحكومة يعاقب بالقتل (م) ٨٤ كل من قلد نفسه رئاسة عصبة حاملة للسلاح او كان متوظفا باحد وظائفها يعاقب بالقتل سواء كان قصده من ذلك التعصب اغتصاب او تهيب اراضي الحكومة او املاكها او تقودها او عقارات مملوكة لجماعة من الناس او كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بفتح المرتكبين لمل تلك الجنايات واما الأشخاص المتعصبون الذين لم تكن لهم رئاسة ولا وظيفة في تلك العصبة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالاشغال الشاقة موقفا (م) ٨٥ يعاقب بالاشغال الشاقة الموقفة كل من ادار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة او شكلها او اعطاها او جلب اليها اسلحة او مهمات او آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك او يمت اليها بمؤونات او تخاير ياي كيفية مع رؤساء تلك العصبة او مدبريها مع سوء القصد وكذلك كل من اعطاها مساكن او محلات يكتنون او يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم (م) ٨٦ لا يحكم بعقوبة ما على كل من كان في رمة البغاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند انبئيه عليه بذلك من المحكام الملكية او الجهادية او بعد اذا لم يكن قض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدون مقاومة ومجردا عن السلاح وانما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحين من الجنايات ويجوز مع ذلك جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة اقلها خمس سنين واكثرها عشرة (م) ٨٧ يعاقب من العقوبات المقررة للبغاة كل من يادر منهم باخبار الحكومة عن اجري ذلك التعصب او اغري عليه او شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتنشيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعاقب من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدعها في البحث والتنشيش وانما يحكم على المذكورين بجعلهم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة لا تتجاوز سنتين (م) ٨٨ كل من تجاهر بالصياح او الفناء لاثارة الفتن يعاقب بالسجن من ثمانية ايام الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش وقرش ديواني الى التي قرش او باحدى هاتين العقوبتين فقط

حكومة مصرية — (م) امر عال صادر الى دولتلونوبار

(ياشا باللغة الفرنسية بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الموافق غرة رمضان سنة ١٣٠٠

المؤسس لهيئة النظارة الجديدة ووظائفها

اني اطلت الفكر وامعنت النظر في التغييرات التي حصلت في احوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الاحوال الاخيرة ولردت في وقت مباشرتكم لأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التي فوضت امرها اليكم ان اؤكد لكم ما توجه قصدي اليه وثبت عزمي عليه من اصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في ادارات ماللك اوروبا — واريد عوضا عن الانفراد بالامر المتخذ الان قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح تعادها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى اني اروم القيام بالامر من الان فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه — وعلى هذا

في هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم افكارى المتعلقة بامر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التي انتمى نجاحها وانتشارها في ادارة المملكة والتي لتيقن انكم مشتركون معنا في هذه الافكار والتصورات وانكم عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم في تنفيذ هذه الافكار بالنهال والتي لا عرق درجة خلاصكم وحسن طوبيتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قضايته ونظاماته مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقه ولما فاني مع تقيي وحسن يقيني فيكم اكلتكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة واحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم حافظا لنفسى حق المحضور في جلساته وتولي رئاسته عند الاقتضاء والتي لتيقن انكم ستعتنون كل الاعتناء في انتخاب رفقاتكم النظار ثم ترفع اسماءهم لدينا لاصدق على توظيفهم وبعد ان تشكل هيئة النظار تاخذ في الاشغال على مقتضى ما نص عليه في الامر الصادر المؤرخ في ٢٨ اوجسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعي الاجراء في جميع احكامه التي لا يعترضها تغيير بامرنا هذا وان المحافظين والمديرين واموري الصبليات ووكلاء النظارات وكتاب اسرارها ومفتشي الاقاليم ومديري الادارات المهمة لا يكون نصيبهم ولا عزلم الا بعد المداولة فيه مجلس النظار والتصديق عليه من ادناؤا ما باقي الموظفين فيكون نصيبهم وعزلم بمقتضى اوامر تصدر راسا من نظارهم الذين هم تاعون لم ولا يخفى عليكم اننا في شاغل من المسائل المهمة وقد دعيتي الحاجة الى ان اذكركم من جملة تلك المسائل بامية ترتيب ميزانية الابرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة وبالترتيب النهائي المختص بالتفصيل الذي هو شديد الارتباط بالميزانية وينتظم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستندية لحسن عنايتنا ومعظم همنا والتي على يقين بالي اعتمد عليكم في حل هذه المسائل وما شاكلها من الامور المهمة ولخيرتكم النامة وجبكم للوطن لانهماون في ثني يعود على القطر بالاصلاح الخفيف الذي هو منتهى الجميع ويجب على كل ما ان يبلل غاية جهه في نهيد سبله . — (ر) ناظر

حكومة (اعلان الاوراق اليها) . — (ر) اعلان

الاوراق (قم ٨

حكومة (خصائص) . — (ر) قانون العقوبات ١

حكومة (امن) . — (ر) جريدة (فق ١٥٥

حكومة خديوية (التخريض على كرمها) . — (ر)

جريدة (فق ١٥٧

حكومة اجنبية . — (ر) جريدة (فق ١٦٣

حكيم . — (ر) شهادة مدرسية . — صحة

حكيم اسنان . — (ر) صحة

حكيم بيطري . — (ر) صحة

حكيم باشي . — (ر) صحة

حكمة . — (ر) شهادة مدرسية . — صحة

جملة (حوض) . — (ر) كلاية

حلقة . — (ر) قباني

حلقة بيع الاقطان (عملة مستعملة) . — (ر)

عملة ١٦ اكتوبر سنة ٧٩

حلوان . — امر عال صادر في ٢٣ مارت سنة ١٨٨٧

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ من تاريخ امرنا هذا يعطى ناظر الاشغال العمومية اراضي مدينة حلوان لمن يطلبونها في المستقبل على مقتضى الشروط الملحقه به اما المنعم عليهم الذين لم يتمموا ابينتهم لان او لم يشرعوا فيها فيعاملون ايضا بموجب هذه الشروط عينها اذا رغبوا في ذلك وتعدل حيثل شروطهم الحالية على موجبها هذا اذا كانت الحكومة لم تترع منهم لان الاراضي المنعم بها عليهم (م) ٢ كانه الاحكام السابقة المختصة باعطاء هذه الاراضي تعتبر ملغاة

شروط انعام بقطعة ارض ثمة في مدينة حلوان من متر مسطح الارض (قيمة المبلغ المقتضى تحصيله)

مبلغ الموضع اعلاه وصلنا في التحصيلي

قد حصل الاتفاق فيما بين الموقعين ادناه حضرة ما مور اشغال مدينة حلوان وحضرة من رعايا الفاطن في ومخذله مسكتا شرعيا في (١) (على ما هوأت)

— ان حضرة ما مور اشغال حلوان النائب عن نظارة الاشغال العمومية بموجب الامر الصادر اليه من بتاريخ ثمة قد مسح مجانا (ما عدا الرسوم المقررة في هذا

العقد) لحضرة القابل بذلك بقطعة الارض ثمة

الكاتبة بمدينة حلوان ومساحتها نحو من متر مربع وهذه حدودها الحمد البحري يتهي الى الحمد الشرقي يتهي الى

الى الحمد الغربي يتهي الى الحمد القبلي يتهي الى وذلك بحسب الميين برسم المدينة العمومي وما هو مقرر على الارض المذكورة من حقوق الارتفاق وقد وقع هذا السماح المجاني بالشروط الاتية التي يتعهد المذكور بانماها بكلياتها

وجزئياتها بحيث انه لو تأخر في الوفا باي شرط منها تترع منه الارض ولا يعطى له ادنى تعويض عن ذلك ولا يلزم المصلحة ان تضره ولا ان تقخذ اجراءات اخرى نحوه (م) ١ يجعل البناء

في الارض المذكورة طبقة واحدة او طبقتين وذلك بحسب اختيار المنعم عليه ويجب ان يكون مسطح الابنية التي تقام في الارض المنعم بها معادلا لعشر كامل مسطحها على الاقل ولنصفه

على الاكثر ولا يدخل في ذلك على كلا الحالين مسطح السور ويجب ان يكون ارتفاع هذا السور مترين على الاقل الا انه يجوز جعله امام الواجهة حائط يعلوه درابزين (م) ٢ بمد

ثمة شهر من تاريخ الانعام بحسب ان يكون العمل جاريا في ثمة واحد وعشرين

شهر من ذلك التاريخ (م) ٣ اذا لم يوف المنعم عليه بشروط

(١) اذا كان المنعم عليه من رعايا الحكومة الحالية فعليه الشرع يكون الصطية وانما كان من الاطاب فيكون ذلك الحيل التصلاته النابع هو له

ملحوظات

المادة الثانية فيما يتعلق بالشروع في البناء فلا تتزع منه الأرض عند مضي التسعة شهور المحددة في المادة المذكورة بل تبقى في حوزته اذا غيب في ذلك بشرط ان يدفع للمصلحة رسم التنظيم ثانية كما هو مقرر في المادة التاسعة الا ان ذكرها يعطى له ميعاد ثان لا يكرر (م) ٤ اذا لم يوف المتمع عليه بشروط المادة الثانية فيما يتعلق بانتهاء الابنية في ميعاد الواحد والعشرين شهر المذكورة فيه فلا يعطى له ميعاد اخر بل يكلف بدفع ثمن الأرض في الثلاثة شهور التالية لا قضاء المدة اي في الشهر الرابع والعشرين من تاريخ الانعام باعتباره من ذلك واحد عن كل متر مربع فاذا لم يدفع تسترجع الحكومة الأرض المتمع بها ويصير جميع ما عليها من البناء ملكا لها تصرف فيه وفي الأرض كيفما شئت (م) ٥ اخراج حجة الأرض المتمع بها يكون بناء على طلب يقدمه المتمع عليه الى نظارة الاشغال العمومية كي تعين احد مهندسيها للتأكد من وفاء المتمع عليه بجميع الشروط المدونة في هذا العقد وعند ذلك تحرر الى جهة الاختصاص باخراج الحجة للمتمع عليه (م) ٦ يتعهد المتمع عليه بالخضوع لاحكام جميع القوانين واللوائح المسنونة والتي تسن فيها يتعلق بالصط والرط والصحة والشوارع والتنظيم ويجب على مصلحة التنظيم ان تكلف المتمع عليهم بوضع خصوصي يجعل الابنية متاعدة بعضها عن بعض بقدر الامكان حتى لا تتوقف حركة المرور واما محلات المياه فيلزم ان لا تكون قريبة من اطراف الأرض المتمع بها حتى لا يشكو منها الجار (م) ٧ لا يجوز غرس شجر من الاتجار المشتمل او الزهور التي تحتاج للسقي دائما وانما يجوز غرس النخيل واليوكاليبتس بشرط ان تجعل بين غرس واحد مسافة كافية اما المنزهات العمومية التي تشاء فلا تدخل تحت هذا الحكم (م) ٨ يتعهد المتمع عليه بالخضوع لاحكام القوانين واللوائح المسنونة او التي تسن فيما يتعلق بدفع العوائد مر اي نوع كانت في مدينة حلوان (م) ٩ قبل التوقيع على هذا العقد يدفع المتمع عليه الى ادارة اشغال مدينة حلوان رسم تنظيم ثابت قدره جنيه واحد مصري عن كل قطعة أرض مساحتها خمسمائة متر فادون (م) ١٠ اذا ابتداء المتمع عليه بالبناء وطلب التصريح له ببيع ما يباه لم يبره ونقل شروط الانعام التزاما باسم المشتري بحيث يعتبره قد حل محله فنتطرة الاشغال العمومية تصرح له بذلك جميعه تسهلا لاتساع نطاق العمار بمدينة حلوان (م) ١١ لا تعتبر هذه الشروط ولا يعمل بها الا بعد التصديق عليها من ناظر الاشغال العمومية — وقد تحررت منه على نسختين تحتفظ الحكومة احداها وتسلم الاخرى الى المتمع عليه تحريرا بحلوان في سنة مامور اشغال مدينة حلوان المتمع عليه ناظر هذا وعرض على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه مدير عموم التنظيم

بسمه
ناتر الاشغال العمومية

حلوان — (م) ترحة قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢
بعد اطلاعا على الامر العالي الصادر في ٢٣ مارت سنة ٨٧ (٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤) المعلق بامنيات اراضي مدنة حلوان الحمامات وعلى شروط الامنيات المذكورة

الملحقة بالامر المشار اليه وخصوصا المادة السادسة منها وذلك الافادة الواردة من ادارة مصالح الصحة في ٢٥ اغسطس سنة ٨٧ نمرة ٢٦٦ قد قررنا ما هوأت (م) ١ الرخص التي تعطى بالبناء في الاراضي المصرح بها من الحكومة بمدينة حلوان الحمامات بدرج فيها من الان فصاعدا نص خصوصي من ضاه تعهد اصحاب هذه الرخص بانشاء خزانات صياح تنصرف فيها مخلفات الابحاثات التي يصير بناؤها في الاماكن التي يقيمونها وهذا التعهد يكتب على ذات الرخصة التي تعطىها مصلحة التنظيم لصاحب الامتياز

حلوان — (م) امر صادر من نظارة الاشغال العمومية في ١٤ يناير سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠٩

بما ان توسيع دائرة العمران في مدينة حلوان الحمامات يستدعي تسهيل الاجراءات اللازمة للحصول على اراضي للبنا في تلك المدينة قد قررنا بما هوأت (م) ١ تفصل ادارة اشغال مدينة حلوان عن تفتيش تنظيم مالي معرو وثلقى راسا المطار (ادارة عموم التنظيم) (م) ٢ طلب الاراضي في مدينة حلوان يقدم الى مهندس تلك المدينة (م) ٣ على مهندس مدينة حلوان تجديد قطعة الأرض المطلوبة اذا لم يكن هناك مانع وتحرير عقد الاعطاء وتحصيل الرسوم المقررة عن ذلك وتسليم تلك الأرض للطالب بعد تكليفه بالتوقيع على العقد المذكور (م) ٤ يجوز عقد الاعطاء لحدين ترسلان معا الى النظارة (ادارة عموم التنظيم) فيوقع عليها الناظر طبقا للمادة الحادية عشر من شروط الاعطاء ثم تسلم احداها الى الطالب (م) ٥ بعد ايقاف المتمع عليه بالشروط المدرجة في عقد الاعطاء وتقدمه طلبا الى مهندس مدينة حلوان على ورق تمغة باعطائه حجة التملك بحمر المهندس المذكور كشفقا باوصاف البنا وقيمته اجمالا معتبرا قيمة المتر الواحد المربع في تلك الأرض بأربعة قروش لا غير ويرسل ذلك الكشف مع الطلب الى ناظر الاشغال العمومية وهو عهد ذلك بحمر الى مديرية الجيزة ويطلب منها مكانة محكمتها الشرعية باعطاء الحجة اللازمة

حلوان — (م) ترحة عقد امتياز سكة حديد حلوان (وخطوطها الجديدة)

(م) ١ قد صرح سعادة عبد الرحمن باشا رشدي ناظر الاشغال العمومية بالنيابة عن الحكومة المصرية وبموجب القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٨ الى الخواجات اولاد قطاوي وشركاهم واولاد منشه وشركاهم واخوان سوارس وشركاهم القابلين ذلك بتشغيل خط السكة الحديد المؤدي من الميدان بالقاهرة الى حلوان كما سيذكر وبانشاء وتشغيل فرع للسكة المذكورة يتدنى من محطة المعادي ويمر بالبساتين او بالقرب منها ثم بمصر القديمة فمدفن الافرنج حتى ينتهي الى قسم باب اللوق غير ان الحكومة تحتفظ لنفسها الحق بان تلزم اصحاب الامتياز في الوقت الذي

ترا مناسبا بامتداد هذا الفرع وصرو روبا قسم المدينة التي تعين لهم حتى يوصل بمحطة مصر التابعة لمصلحة سكة حديد الحكومة وهم قابلون باجراء ذلك بحسب شروط هذا العقد (م) ٢ يتناول هذا الامتياز بنات محطات الميدان والبساتين والمعادي وطره والمعصره وحلوان وملحقات هذه المحطات والاراضي المخصصة لها وخط السكة الحديد وكذا ادوات الخطوط والاتارات المقامة وجهازات تغذية الآلات وبالجملة كل الادوات الثابتة بحالتها الحاضرة ما عدا ادوات التفريغ جميعها اما السكك الحديدية المؤدية الى المحاجر ومرتبطة بخط حلوان عند النقطة المعروفة بالبارودخانة والسكك الحديدية المؤدية من محاجر طره والمعصره الى النيل ومارة بخط حلوان عند الميل ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ فتعتبر خارجة عن هذا الامتياز وباقية على ذمة الحكومة ومع ذلك فانه مصرح لاصحاب الامتياز باشاء خطوط فرعية تودي به من الخط المصرح لهم بادارته الى المحاجر المستعملة او التي تستعمل او الى سواطي النيل (م) ٣ تحفظ الحكومة لنفسها الحق بتعديل جميع سكك المحاجر او جزء منها وبانشاء سكك جديدة وبامتداد او ابطال السكك المذكورة ويكون لها الحق ايضا بوصلها بسكك حديد الحكومة الموجودة الآن او بالسكك المعطاة لاصحاب هذا الامتياز او باية سكة حديدية او نهريية اخرى من السكك التي تنشأ فيما بعد وباجتيازها اما لحسابها او لحساب اتخاص آخرين تصرح لهم بذلك بدون ان يكون لاصحاب هذا الامتياز حق بالتوقف فيما ذكر ولا بالمطالبة من اجل ذلك باي تعويض مقابل تعطيل او تحول حركة الاشغال (م) ٤ الايرادات من اي نوع كانت يدفع منها اولا الاموال الاميرية ونفقات الصيانة والتشغيل ومصروفات الادارة والقيمة التي تخصص لاستهلاك راس مال هذا الامتياز على مدة خمسين سنة وفوائد المبالغ التي يكون قد اقترضها اصحاب الامتياز بتصريح من الحكومة والقيمة التي تخصص لاستهلاك هذه المبالغ وما يتبقى من الايرادات بعد ذلك يكون هو الربح الصافي لهذا الامتياز (م) ٥ اذا كان الباقي من

الايراد السنوي بعد سداد الاموال الاميرية ونفقات التشغيل والادارة وقيمة الاستهلاك الخ لا يفي بفائدة راس المال الذي سيمضى على اقامة الاعمال الاولى بواقع ثلاثة في المائة بالسنة فتعهد الحكومة بالمساعدة في سداد هذا العجز وذلك بان تدفع مبلغا لا يتجاوز قيمته ثلاثة آلاف جنيه مصري بالسنة بشرط ان تكون النفقات اللازمة لاقامة الاعمال الاولى المذكورة كما يأتي — يتناول راس مال الاعمال الاولى نفقات الانشاء ومشتري الادوات الجديدة الثابتة والمختصة بالتشغيل والنفقات اللازمة لاتمام الخط المعطى بالامتياز بعد الشروع في تشغيله اما ما ينفق على اي عمل من الاعمال الجديدة التي تعمل بعد التشغيل النهائي والاستلام العمومي المذكور في المادة ٥٦ من صك الشروط المتعلقة بهذا الامتياز فلا يضاف على راس المال المذكور الا اذا قبلت الحكومة بذلك مقدما اما مقدار راس المال المار ذكره فيقرر القومسيون المعين في المادة ٥٦ من صك الشروط المذكورة بالكيفية الموضحة في هذه المادة واماتعهد الحكومة بضمانة سداد عجز الفائدة المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة فلا تتكلف به الامن يوم تشغيل الخط المعطى بالامتياز هو و فروعه ما عدا الخط الموود عن وصله بمحطة مصر في المادة الاولى من هذا العهد ويبطل مفعول هذا العهد كلما اتضح ان الباقي من الايراد السنوي بعد خصم الاموال الاميرية ونفقات التشغيل الخ يبلغ القيمة اللازمة لوفاء فائدة راس المال المار ذكره بواقع ثلاثة في المائة بالسنة كما ذكر آنفا (م) ٦ اذا تجاوز صافي ارباح هذا الامتياز المذكورة في المادة الرابعة الخمسة في المائة من رأس مال الامتياز المذكور فيخصص للحكومة جعل تستوفاه بالكيفية الآتية وهي ان تاخذ خمسة وعشرين في المائة من الفائض عن صافي الارباح اذا تجاوز هذا الفائض خمسة في المائة لغاية ثمانية في المائة وخمسين في المائة اذا تجاوز هذا الفائض ثمانية في المائة لغاية اثنى عشر في المائة وستين في المائة اذا تجاوز الفائض الاثنى عشر في المائة (م) ٧ تعين الحكومة مامورين يراجعون بانقاسم الحسابات والدفاتر على اختلاف انواعها او يعهدون مراجعتها الى غيرهم وبموجب التقرير

معلومات

الذي يقدمونه تقرر نظارة المالية نهائياً المبلغ الذي يقتضي دفعه على سبيل المساعدة في سداد عجز الفائدة المنوه عنها في المادة الخامسة وكذا قيمة الجمل الذي يستحق للحكومة حسب نص المادة السادسة ولا يجوز المناقضة فيما تقررته النظارة المذكورة في هذا الشأن امام اية سلطة كانت (م) ٨ يدفع اصحاب الامتياز الى خزينة المالية قبل التوقيع على الامر العالي الذي سيصدر باعتماد هذا العقد تاميناً قدره عشرة آلاف جنيه مصري اما نقداً او قراطيس ثقلها نظارة المالية وتحسب بناقص عشرة في المائة عن سعرها الحاضر وبعد المراجعة والاستلام العمومي المنوه عنه في المادة ٥٦ من صك الشروط المتعلقة بهذا الامتياز وفي يوم تشغيل الخط نهائياً يخفض هذا المبلغ الى خمسة آلاف جنيه ويجعل تاميناً على هذا المشروع وهذه المبالغ تعتبر ضماناً للحكومة على تنفيذ كافة الصوص المدونة في هذا العقد وفي صك الشروط المتعلقة بهذا الامتياز بالدقة (م) ٩ عند انتهاء مدة الامتياز تحل الحكومة بمجرد ذلك محل اصحاب الامتياز ويكون لها كامل ما لهم من الحقوق في السكة الحديد المذكورة وملحقاتها فتستولي فوراً على جميع ايراداتها وتستلم جميع الادوات الثابتة والمتنقلة والاراضي والمباني وغير ذلك بغير عوض وهم مكلفون بتسليمها هذه السكة والمباني التابعة لها بحالة جيدة مهما كان اصل هذه المباني وذلك كباني المحطات ومحلات العربات والورث والمستودعات ومسار الحفر وغير ذلك وكذا جميع الاتيئة الثابتة التابعة ايضاً للسكة المذكورة كالحواجز والاسوار والسكك بما فيها سكك التحويل والصواني المتحركة وحيضان المياه والآلات المائية لرفع الانتقال والآلات الثابتة على الاطلاق الخ وللحكومة ان اتخذ اية طريقة تحفظية تخارها فيما يختص بهذا الشرط ويحق لها فضلاً عن ذلك ان تحجز ايرادات هذه السكة في غضون الخمس السنين الاحيرة من مدة الامتياز واستخدام هذه الايرادات في اصلاح السكة وملحقاتها ذلك اذا لم يقم اصحاب الامتياز بوفاء الشرط المذكور وفاقداً تاماً اما مواد الوقود والمواد المخزونة على اختلاف انواعها ملتزم الحكومة بمشتراها

على حسب تميم اهل الخبرة اذا طلب ذلك اصحاب الامتياز وهم يلتزمون ايضاً ببيعها للحكومة اذا طلبت هي مشتراها بحسب تقدير اهل الخبرة على انها لا تجبر على مشتري جميع المواد المخزونة بل ما كان من تلك المواد لازماً لتشغيل السكة الحديد مدة ستة شهور فقط (م) ١٠ يسوع للحكومة في اي زمن من سني الامتياز بعد فوات العشرين سنة الاولى منه ان تشتري امتياز هذه السكة بأكمله فتعلن رغبتها هذه الى اصحاب الامتياز قبل المشتري بسنة واحدة وتسدد لهم قيمة ذلك بالكيفية الآتية وهي ان يحسب صافي الارباح في السبع سنين السابقة سنة المشتري كما في المادة الرابعة من هذا العقد ويستبعد منه صافي ارباح سنتين من هذه السبع السنين تكون الارباح فيها قليلة تم يؤخذ متوسط الارباح للخمس السنين الاخرى ويستقطع منه قيمة الجمل المفروض للحكومة بحسب احكام المادة السادسة ويضاف على الباقي عشرة والحاصل من ذلك يكون قيمة ما يدفع لاصحاب الامتياز في كل سنة من السنين الباقية لهم من مدة امتيازهم وبذلك تصير الحكومة المالكة المطلقة لجميع الخط وادواته الثابتة والمتنقلة ثم تدفع لهم الحكومة ايضاً في الثلاثة اشهر التالية لتاريخ المشتري قيمة ما يستحقونه لو انتهت مدة امتيازهم بحسب المادة التاسعة من هذا العقد — واذا اعطت الحكومة اصحاب هذا الامتياز امتيازاً آخر بفروع جديدة ورغبت تنفيذ ما لها من الحق في هذه المادة من مشتري ذلك الامتياز بأكمله وكان الفرع المطلوب مستواه قد مضى من مدة امتيازها اقل من عشرين سنة فيجوز لهم ان يطلبوا تقدير قيمته بحسب ما يكونوا قد افاقوه ابتداء على اقامة الاعمال الاولى بعد حسم قيمة ما يكون قد استهلك من المبالغ التي اتيتهن وهاوليس بحسب صافي مدخول ذلك الفرع (م) ١١ ان هذا الامتياز مدحس بالحوادث اولاد فطاوي وشركائهم واولاد منه وشركائهم واحوا سوارس وشركائهم امهم فلا يسوع لم اذا السارل عه لاجرس ولا تأليف شركة سهمية لتشغيل السكة المعطاة بالامتياز ان تصرح لم الحكومة بذلك فاعطىهم ان يجعلوا محل اداهم السري القاهم في قسالات الدولة التي هم "اعون ذ" (م) ١٢ اذا تحصل اصحاب الامتياز على تصريح من الحكومة ان يكونوا شركة سهمية يجب ان يكون مركزهم الشركة مائة وثمان

للحكومة المحلية وتلتزم حتماً باتباع ذات الشروط والصوص المدونة في هذا العقد وفي صك شروط هذا الامتياز ويكون للحكومة عضوان نائبان عنها في مجلس ادارة هذه الشركة (م) ١٣ قد تمت مدة هذا الامتياز خمسين سنة اعتباراً من تاريخ الشروع في تشغيل السكة المذكورة (م) ١٤ تسري على اصحاب هذا الامتياز احكام لوائح الحكومة الادارية العمومية ولوائح البوليس المستنقاة والتي تسن وعلمهم اتباع النصوص المدونة في صك شروط الامتياز الذي هو جزء متمم لهذا العقد (م) ١٥ يكون اصحاب الامتياز لدى الحكومة متضامنين بها كانت علاقتهم الشراكية فكل اعلان يصدر لاحد من يعتبر كانه لم جميعاً — تحرر من هذا العقد تحتان بالقاهرة في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ (الامضا) (اولاد قطاوي وشركاهم) عن اولاد منته وشركاتهم بتوكيل تحرر بقنصلاتو النمسا والمجر بالاسكندرية في ٢٦ ابريل سنة ٨٨ وحفظت صورة منه بتظارة الاشغال العمومية مصدقاً عليها في التاريخ المذكور من القنصلاتو المشار اليه (الامضا) (سزار ادا)

(الامضا) (اخوان سوارس وشركاهم)
ناظر الاشغال العمومية (الامضا) (عبد الرحمن رشدي)
(ترجمة صك الشروط المختصة بتشغيل سكة حديد حلوان وبانشاء خطوط اخرى غيرها)

(الباب الاول — سكة حديد حلوان)

(م) ١ لا تتجاوز الحكومة لاصحاب الامتياز عن الادوات المنقلة كالوابورات (لو كوماتيف) وال عربات وكذا آلات تركيب الخطوط الحديدية ولا تتجاوز لم ايضاً عن المهات واللوازم التي تكون قد خزنتها قبل تسليم الخط المذكور الا اذا اتفقوا مع مصلحة السكة الحديد على مشتراها بها (م) ٢ قد قبل اصحاب الامتياز على انفسهم بالشروط المعقودة مع شركة مياه القاهرة عن توريد المياه اللازمة وتعهدها باتمام تلك الشروط (م) ٣ تسلم مباني المحطات والادوات التابعة الى اصحاب الامتياز بمقتضى محصر محرره مندوبون من نظارة الاشغال العمومية ومن مصلحة السكك الحديدية المصرية مع مندوبين يعينهم اصحاب الامتياز اما الاراضي التي قصت العادة ان تكون تابعة للخط وفي الآن غير معينة الحدود فتسلم اليهم فوراً على شرط ان تعين حدودها في مدة ثمانية عشر شهراً (م) ٤ قد قبل اصحاب الامتياز باسئلام جسر السكة والاعمال الصناعية وجميع الادوات كما هي عند التسليم غير محفوق لم قط بعد ذلك ان يطالبوا الحكومة بشئ من جراء رداء تلك الادوات او عدم كفايتها (م) ٥ الجسر وبنات المحطات ومحطاتها والخطوط المركبة على مساواة الارض الاصلية والقناطر والبرام والقنوات القائمة الان في السكة بتعهد اصحاب الامتياز بصيانتها وتقويتها جميعاً واعادة بناء ما يهدم منها كما دعت الضرورة الى ذلك وذلك كله على نفقتهم خاصة (م) ٦ يطلب من اصحاب الامتياز في مدة امتيازهم انشاء كل ما يجب انشاءه من الاعمال ذات المنفعة العمومية التي تصدر عنها اوامر عالية كالمخطوط السطحية اي المركبة على مساواة الارض الاصلية والقناطر والبرام والقنوات

وذلك على نفقتهم خاصة وهم مكلفون بصيانتها جميعاً ويجوز التصريح لم اقامة اعمال من هذا القبيل ذات منفعة حصرية ايضاً وهم مسئولون للحكومة عما ينشأ عن اهمال صيانتها من السقاط (م) ٧ في جميع المحطات القائمة للمخطوط المارة في المدن والقرى وجميع النقط المركبة فيها خطوط سطحية ويجوز للحكومة ان تطلب من اصحاب الامتياز اقامة حواجز مناسبة تمنع الدنوم قضيب السكة الحديد والبنات الخاصة بها (م) ٨ يكون لاصحاب الامتياز في جسر سكة حديد حلوان ما للحكومة من الحقوق والامتيازات في بقية جسر السكك الحديدية المصرية وخصوصاً حق استعماله لتسيير القنطرات وهم لذلك مكلفون بضمان المرور عليه فينتفون مع السلطة المحلية على اقامة المختر اللازم له مطابقة للاوامر العلية واللوائح الصادرة والتي تصدر في هذا الخصوص (م) ٩ قد اعترف اصحاب الامتياز بان الارض المقام عليها جسر السكة الحديد والمباني المستخدمة لتشغيل الخط كما هي الان والارض المحسوبة انها من الاراضي المختصة لحرم السكك الحديدية المصرية هي جميعاً ملك الحكومة لكنهم في مدة امتيازهم يحلون محلها فيكون لهم مالها وعليهم ما عليها في ذلك جميعه ولذلك فهم يكلفون بالمحافظة على تلك الاملاك لئلا يختلس احد ارباب الاراضي المجاورة شيئاً من الاراضي المذكورة ولا يجوز لهم قط استعمال اية قطعة منها في غيرها في مخصصة ولا ايجارها واستئصالها والتنازل عنها لآخرين الا اذا صرحت لم الحكومة بذلك ولها حق التصرف في الارض الغير المستعملة لتشغيل الخط في تواجدها ما شاءت مواجرتة منها او تستعمله لغرض اخر كيفما ارادت لكن بفرض عليها قبل مباشرتها ذلك ان تعلن به اصحاب الامتياز (م) ١٠ اذا اقتضت الحال اقامة محطات مشتركة فعلى اصحاب الامتياز الاتفاق على مقدار نفقتها مع مصلحة السكة الحديد فان حصل خلاف بين الطرفين في هذا الخصوص فلنظارة الاشغال العمومية حق الفصل بينها ويكون حكمها جازماً لا تنظر فيه قط اية محكمة من المحاكم القضائية (م) ١١ يتعهد اصحاب الامتياز بتجديد جميع ادوات المخطوط التي استعملوها وذلك في مدة سنتين من تاريخ الامتياز اما نفقة هذا التجديد فتتخذ في حساب رأس المال الذي سينفق على اقامة الاعمال الاولى ويتخذ قاعة لمعركة المبلغ الذي مندفعه الحكومة لاصحاب الامتياز كما هو مذكور في المادة الخامسة من عقد الامتياز ثم ان القناطر او الصواني المتحركة وجيازات التغذية والاشارات وما شاكل ذلك مما ينفق بدون تجديد لا يجوز استعمالها بعد تلك المدة الا اذا تفحصتها الحكومة وصرحت لاصحاب الامتياز بذلك

(الباب الثاني)

(في انشاء الخطوط الاخرى والمباني والتخطيط)

(م) ١٢ قد اعتمدت الحكومة التخطيط العمومي الواضح من التصميم الانشائي الذي قدمه اصحاب الامتياز في ٣٠ يونيو سنة ٨٧ لكنها توجب على المذكورين اتباع الشروط العمومية ولا سيما شروط هذا الصك عند اجرائهم الاعمال المصمم عليها (م) ١٣ لا يجوز لاصحاب الامتياز مباشرة اي عمل من الاعمال

معلومات

اورنيك يعمل عنها ويعرض على نظارة الاشغال العمومية لاعتقادها (م) ٢٠ اذا اقتضت الحال انعطاف السكة عن الخط المستقيم فيجعل لما عتقي لا يكون نصف قطره اقل من ٥٠٠ متر في المحلاة و ٢٠٠ متر عند مجاز تلك السكة في مدينتي مصر العتيقة والقاهرة واذا تعاقبت المنحنيات وكانت وجهة احدها عكس وجهة الاخر فيجب ان يجعل بينها خط مستقيم لا يكون طوله اقل من مائة متر اما معظم ميل المنحدرات والمزائج (المزلفانات) فيكون خمسة عشر ملليمتر لكل متر واحد فاذا تعاقبت الانحدارات والمزائج فيجب ان يكون بين كل انحدار منها ومزاج سواء كان في المنخفض او المرتفع الناشئين عن تلك الانحدارات والمزائج مسافة افقية لا تنقص عن مائة متر (م) ٢١ في هادي الامر يجعل اصحاب الامتياز خط ما بين معادي الحيري و محطة مصر الحالية مفردا لكن الارض التي يشترونها والاعمال الصناعية التي ينشونها لذلك الخط يجب ان تكون كافية لخط مزدوج (م) ٢٢ على اصحاب الامتياز ان يعينوا نظارة الاشغال العمومية قبل عمل الرسومات التفصيلية عن المخطوط الحديدية والمالي اللازمة لها مواقع وانساعات المحطات التي يريدون انشاءها لاعتقادها من تلك النظارة (م) ٢٣ تبيع الحكومة لاصحاب الامتياز امرار خط السكة الحديد في الطرق القليلة الاهمية فمتازها على مساواة ارض الطريق اما في السكك والشوارع الرئيسية ذات الاهمية فاذا رأت الحكومة مانعا من ذلك محليا فيمنع الخط اما تحنها او فوقها بحسب مقتضى الحال ولا يجوز ان تكون زاوية التقاطع السطحي في اية حال اقل من خمس واربعين درجة ويجب ان يكون لصق الخط السطحي قصب من حديد حافظ له و يكون التقاطع مبلطا او مرصوفا بالحجارة وعرض الجزء المرصوف او المبلط بقدر عرض الطريق على الاقل وطوله خمسة امتار خارج القصب ويلزم اصحاب الامتياز اقامة حواجز ووضع اشارات لمخطوط التقاطع ليلا ونهارا ذلك اذا اقتضت الحال ورأت الحكومة ضرورة ذلك (م) ٢٤ اذا دعت الحال الى تعديل موقع الطريق او الشارع او تعديل قطاعهما فلا يجوز جعل ميل الانحدارات والمزائج في الجزء الحاصل فيه التعديل اكثر من خمسة ستميمترات لكل متر واحد (م) ٢٥ اذا تعطل مسيل المياه اثناء مباشرة اصحاب الامتياز عملا من الاعمال او توقف او تغير مجراه فعليهم اعادته الى حالته الاصلية حتى يكون سير المياه فيه ثابتا مكفولا وذلك على نفقتهم خاصة اما القطاع اللازم لكل من الاعمال الصناعية التي يباشرونها للحكومة وحدها ان تعينه بحسب الظروف والاحوال المحلية لذلك العمل (م) ٢٦ يجب ان تكون المخطوط التي ينشئها اصحاب الامتياز تامة المنة محكمة الوضوح والمهات المستعملة لذلك من اجود المهات وعليهم ان يعينوا نظارة الاشغال العمومية شكل القصب وحجمه وكيفية تركيبه على العوارض ونوع تلك العوارض وحجمها ونوع الادوات المزيج استعمالها وما شاكل لاعتقاد ذلك كله من تلك النظارة قبل الاستعمال وتكون المخطوط جميعها صالحة لان تسير عليها الادوات المنقلة الخاصة بمصلحة السكة الحديد المصرية

اللازمة لانشاء عطا ومتعلقاته ان لم تصرح لم الحكومة بذلك فهي توجب عليهم تحرير التصديقات تسخين تعرضان كلناهما على نظارة الاشغال العمومية لاعتقادها فاذا رأت النظارة وجوبا لاحداث تغيير ما في التصميم اشارت الى اصحاب الامتياز باجراء ذلك ثم تدفع اليهم بالنسخة التي وقع عليها الاعتقاد لياشر العمل بموجبها وتحفظ النسخة الاخرى على انه يجوز لم قبل الشروع في العمل او في اثنائه ان يعرضوا على الحكومة التعديلات التي ربما يرون لزوما من احداثها في التصميم المعتمد لكنه لا يحق لم اتخاذ هذه التعديلات والعمل بها ان لم تعتمدها نظارة الاشغال العمومية كما اعتمدت التصميم الاصيلي (م) ١٤ يصرح لاصحاب الامتياز بنقل صور جميع الرسومات والميزانيات والمقاييس التي تكون الحكومة قد عملتها على نفقتها فيما مضى عن خط سكة حديد حلوان (م) ١٥ لا يقرر التخطيط النهائي والقطاع اللازم لخط السكة الحديد المطلوب استحداثه الا اذا قدم اصحاب الامتياز تصميمات اجماليا عن ذلك وكان التصميم يشمل المواد الاربع الاتي ذكرها اولا وربما اجماليا ثانيا قطاعا طويلا مبينا فيه منسوبه يتخذ كنسوبة مقارنة ثالثا قطاعات عرضية يكون عددها كافيا رابعا لمحوطات توصيلية يذكر فيها (بحسب الرسم الاجمالي والقطاع الطولي والقطاعات العرضية المذكورة انفا) بيانات التصميم الرئيسية كالطول مثلا والمزائج او المنحدرات والبسط واصلاص المنحنيات والطرق والدروب والدرج والمجارات وما شاكل ذلك ومواقع المحطات المصمم على انشاءها وما لها من الاهمية والاعمال الصناعية والمخطوط السطحية وعلم جرا (م) ١٦ الاراضي اللازمة يشترها اصحاب الامتياز بمالهم من اربابها اما بالاتفاق معهم مباشرة على ائتمنها واما بتزيج ملكيتها منهم بموجب امر عال يصدر عن ذلك كالمعتاد فاض يكون الاراضي المذكورة ذات منفعة عمومية وعليهم ان يقدموا الى نظارة الاشغال العمومية رسومات قطع الارض اللازمة للخط لاعتقادها قبل المشتري وبعد اتخاذ الاجراءات اللازمة للمشتري على نفقتهم خاصة بتقديمون الى نظارة الاشغال العمومية صور عقود البيع مصادقا عليها من الحاكم فتحفظ فيها (م) ١٧ جميع مصاريق الاجراءات القانونية وبالجملة جميع ما يتنفى لانعام عقود بيع الاراضي بكلف به اصحاب الامتياز فقط وكذا كل ما يلزم من النفقة على صور الاوراق المفتضي حفظها في نظارة الاشغال العمومية من مصاريق مصادقة عليها ومصاريق تمغة وبغرض عليهم ان يقدموا تلك الاوراق في مدة قدرها سنة واحدة (م) ١٨ لا يتناول الامر العالي المتوهم عنه في المادة السادسة عشرة الا الاراضي المعنية على رسومات قطع الارض المذكورة في تلك المادة والمعتمدة من نظارة الاشغال العمومية فاذا اقتضت الحال مشتري اراض غير ذلك فعلى ارباب الامتياز التدهر لمشتريها بالطرق العادية (م) ١٩ يكون عرض الخط ما بين حافتي القضيبين من الداخل بقدر عرض المخطوط لسكك الحكومة اعني ١٤٢٥ مترا وارج اقدام وثماني قراريط (عند الانجليزية ونصف قراريط اما عرض المجانب خارج القضيبين والانحدار المبول مطلقا وسكك الدكات وغير ذلك فتعين في قطاع

(م) ٢٧ يحمل اصحاب الامتياز في جميع المحطات اشارات تكون نظارة الاشغال العمومية قد اعتمدت نوعها قبل استعمالها (م) ٢٨ يركب القصب بين محطتي السكة زينب وباب اللوق على مساواة ارض الشارع المذكوك بالمكادم فلا يرتفع عنه ولا يخفض وإذا دعت الحال الى تعديل قطاع الشارع فعلى اصحاب الامتياز ان يعرضوا ذلك على نظارة الاشغال العمومية لاعتماد ذلك التعديل قبل الشروع في اجرائه (م) ٢٩ يكلف اصحاب الامتياز بتبليط ما بين قصبي الخط مع مساواة قدرها نصف متر على كلا جانبي القصبين وذلك على نفقتهم خاصة ولا يجوز لهم استعمال مهمات التبليط قبل اعتمادها من الحكومة وهم مكلفون بصيانة ما يبلطونه كل مدة امتيازهم على نفقتهم ايضا (م) ٣٠ يتخذ اصحاب الامتياز التحوطات الخصوصية لوقاية الاسراب (الحارير) وبحاري المياه والغاز والاسلاك الكهربائية التي يجتازها خط السكة الحديد وإذا اقتضت الحال بقيمونها من مالم اعمالا صاعية لهذا الغرض خاصة ويناول هذا الشرط ايضا جميع الاسراب وبحاري المياه والغاز والاسلاك الكهربائية التي ربما تقيمها الحكومة في المستقبل (م) ٣١ كل ما كان من محطة ميدان حلوان الحالية غير مطابق تماما لشروط هذا الصك الهندسية العمومية كانت او خصوصية يتعهد اصحاب الامتياز بتعديله وتطبيقه على تلك الشروط وذلك على نفقتهم خاصة وبضرب لم اجل قدره سنتان من تاريخ الاستلام لاتمام ذلك التعديل اما جملة النفقة فتفيد في حساب راس المال الخاص بالاعمال الاولى (م) ٣٢ يتعهد اصحاب الامتياز باتمام الخط الذي بين معادي الخبيري وباب اللوق في مدة قدرها سنتان من تاريخ الامر العالي المتوعدة في المادة السادسة عشرة من هذا الصك وبعد انتهاء هذه المدة يتدوّن في تشغيل الخط المذكور وذلك بعد استيفاء شروط التسليم المبينة في المادة السادسة والخمسين من الصك المذكور

(الباب الثالث - صيانة الخطوط وتشغيلها)

(م) ٣٣ على اصحاب الامتياز السهر الدائم على صيانة الخطوط الحديدية وملحقاتها بحالة جيدة حتى يكون المسير عليها في كل آن سهلا مأمونا وهم مكلفون بنفقة الصيانة وجميع النفقات التي تسند عليها اعمال الترميم الاعتيادية والغير اعتيادية اللازمة لملك الخطوط وملحقاتها فاما حدث اهم احلوا بصيانة الخط على الكيفية المذكورة اعا فتتعد الحكومة على نفسها صيانه على حسابهم بدون ان يبطل ذلك تنفيذ معول المادة الخامسة والخمسين من هذا الصك اذا اقتضت الحال تعيد معولها اما مقدار ما تكون الحكومة قد انفقته في سبيل تلك الصيانة فتقدم به لاصحاب الامتياز حسانا بطلب منهم دفعه فاذا تاحروا عن دفعه في مدة ثلاثة اشهر من تقديمه فتستقطع فيه من مبلغ التأجير (م) ٣٤ يجب ان تكون اليا بورات من الشكل الانسب مستوفية جميع الشروط التي قررتها وتقررها الحكومة شأن استعمال اليا بورات التي من هذا القبيل وكما عربات الركاب يجب ان تكون من الشكل الانسب مطابقة لما وضعته او تصعه الحكومة من اليا بورات ويجب ان يكون متركبة على راس وتوفيرا الماعدا الملائمة وهذه

العربات ثلاثة اجناس الاول عربات الدرجة الاولى وهي مسقفة ومنروشة ونوافذها من الزجاج الجيد ومقاعد مسنمة الكسوة ذات رفقات معدنية والثاني عربات الدرجة الثانية وهي مسقفة ونوافذها من الزجاج الجيد ومقاعد مسنمة والثالث عربات الدرجة الثالثة وهي مسقفة ونوافذها من الزجاج العادي ومقاعد من خشب ذات مساند ظهرية ويجب ان يكون في كل عربة من الدرجات الثلاث المتقدم ذكرها علامة تدل على عدد المحلات التي تشمل عليها تلك العربة وللحكومة ان تدعو اصحاب الامتياز اذا اقتضت الحال الى ان يخصصوا في كل درجة محلا للنساء اما الادوات المثقلة كالوايورات وصهاريجها وعربات الركاب والعربات المعدة لنقل البضائع والتخيل والعربات والمواشي فيجب ان تكون جميعها جيدة مبنية وعلى اصحاب الامتياز الاهتمام على الدوام بصيانتها والتخصيص لجميع اللواحق المختصة بها باستعمال هذه الادوات (م) ٣٥ تمر القطارات الحديدية في جميع اجزاء الخط ولا يصرب عليها عوائد او رسوم البنية لا على المرور ولا على نقل ما ترغب الحكومة الحديدية نقله في قطاراتها فعلى اصحاب الامتياز اما ان يربطوا لجناحه العالي ولعائلته قطرات مخصوصة واما ان يوصلوا العربات الحديدية بقطارات الركاب الاعتيادية كلما طلب منهم ذلك (م) ٣٦ كل قطر للركاب امتيادي يقتضي ان يشمل على عربات او محلات (من الثلاث الدرجات المذكورة في المادة الرابعة والثلاثين) تكفي لجميع المسافرين الذين يطلبون تذكرة سفر في ذلك القطر الا اذا صرحت لم النظارة بخلاف ذلك (م) ٣٧ ترائب الحكومة كل ما يتعلق باعمال انشاء الخط وملحقاته واعمال صيانتها جميعا وترميمها وتلاصق صيانة ادواته وكيفية تشغيله وعدا ذلك فهي كلما شاءت تعين مفتشا واحدا او اكثر لتتمكن من الوقوف دائما على حالة ذلك الخط وملحقاته وادواته (م) ٣٨ اذا طلب احد اصحاب المباح (اي الماعدن) والمقاع (اي المهاجر) والمعامل انشاء فرع من الخط يتصل بالمحط او المقاع او المعمل فعلى اصحاب الامتياز ان ينفقوا معه على انشاءه بشرط ان لا يحدث تشغيل الفرع ادنى عطلة لسير القطارات او تلفا لادوات ذلك الخط او يحمل انشاءه اصحاب الامتياز شيئا من النفقات الخصوصية فهم يتولون الاعمال اللازمة لذلك على نفقة صاحب المحط او المقاع او المعمل وعلى نفقته ايضا يكلفون بصيانة ذلك الفرع تحت مراقبة الحكومة اما متناح اتصال الفرع بالخط الاصلي فلا يركب الا متى قررت لجنة المراقبة التحوطات التي يجب اتخاذها عنه للامن واعتمدت نظارة الاشغال العمومية عند ذلك تركيب ذلك المتناح ولعمال اصحاب الامتياز ان يلاحظوا كيفية استعمال الادوات التي يخصصونها لتشغيل ذلك الفرع واذا حصل خلاف او نزاع بين صاحب المحط او المعمل واصحاب الامتياز للحكومة ان تنظر في ذلك وتحكم بالعصل بينهم وان الى صاحب المحط العمل بما تقرره من الشروط والاحكام عن تشغيل الفرع وشكا اليها اصحاب الامتياز عن ذلك فهي بعد سماع اقوال صاحب الفرع تقرر متى توقف تشغيله وباطال المتناح الرابطة ذلك الفرع بالخط الاصلي اما هذه العروة

معلومات

ولا ما كن التي تبين فيما بعد قطعاً من الأرض تنام فيها محلات المكاتب
التعارف وماوى لادواته عليهم احاطة طلبها وهم يكفون باستخدام عمالهم
في المعاصرة على المخطوط التعريفية وعليهم ان يلزموا خدمة اللامرات كل
ما يحصل في تلك المخطوط من الاحتمال مع بيان اسماه نادا انتفع
سلك من الاسلاك التعريفية على عمال اصحاب الامتياز اندر لوصه
موفقاً بحسب التعليمات التي تان اليهم عن ذلك فان كان الذبح بها ان
عرض للسكة امر ذو مال مساهم مورا الى اعداد ما يورع خصوصاً بحسب
فيه معش التعريفات الى محل الحادثة ومعه الذين يتتبعون والميات اللارمة
لاصلاح الحبل الحاصل اما الموطون والعمال والعلل المماط من افانة
المخطوط التعريفية وملاحظتها وصياها فيطلق لم الدحول الى المحطات
والطرق على حرس اسكة الحديد وتواكبها لاي عرض من اعراض مهمتهم
وم مع ذلك براعون لوائح البوليس المحلية (م) ٤١ كلما ارادت الحكومة
ان تفتل بالسكة الحديد اي عدد من المهور او المحكوم عليهم قصائماً
وحرايمهم فاصحاب الامتياز مكفون باعداد المحلات اللارمة لذلك في
قطارهم وتكون تلك المحلات من اسرحة المالة وفي كل منها مقعدان
مقابلان من حطب او ما يعادلها بمئة اما احرة انقل مقعد بحسب
التعريف المدة في المادة الحاسة والاربعين (م) ٤٢ لا يرضى على مصل
النوسة رسم او عواضد قل وعلى اصحاب الامتياز ان يجعلوا في كل قطار
من قطارهم التي تدير في الموايد الاعتيادية علا حصصاً من الدرجة
الثانية او تالا يعادله صحة توضع فيه المكاتب والرسائل الرسمية والنصر
والانتباه ذات القيمة والطرد وركب فيه عامل النوسة المسرع على هذه
الانتباه جميعاً ويجب ان يكون الحبل او الصفة التي تعادله في اطقه
العلل من العربة مغلا ومقاراً ويحق للصيغة المذكورة ان تحمل في عربة
معلومة من كل قطار صندوقاً للمكاتب يتولى عملها امر وصحه في العربة
ورعه بها وم اي الحال لا يكفون قط باحرة انتظام في القطارات —
وباح لحمة النوسة الملاحظين وللعمال الموطون تسليم او استلام
المكاتب او احرارها من الضاد في الدحول الى المحطات من اجل العام
بهمتهم الحصة هم ولصكهم بمضمون في كل ذلك الى احكام لوائح الصم
والربط الحصة السكة الحصة وكذا يباح الدحول في المحطات لعمال
الاممال عبر الممرور (الدحولات) المكفون بمراصة ما سلك بالسكة
الحديد لتلا يكون فيه تيم لم تدفع عنه عواضد حولة واذا اختصت مصلحة
النوسة جعل مكاتب لها في المحطات على اصحاب الامتياز ان يورعوا
الحبل اللارم ولا يبين ذلك الحبل الا حديق بطارة الاشغال العمومية
واذا ارادوا تغيير موايد القطارات الاعتيادية فعليهم ان يعلوا مصلحة
النوسة قل التعبير بمئة عشرون (م) ٤٢ ينقل الموطون او العمال
الموطون هم مراقة اعمال السكة الحديد وملاحظتها في قطارات الشركة
بحسب (م) ٤٤ المساك الدرة والحربة المرسلون لجهة عسكرية اوطاً
كامل او مفرقين والمسافر المصرح لم باحرة معينة او رخصة ما ان
الذين قد اعطيت مدة خدمتهم العسكرية واطلق سبيلهم ليعودوا الى بلادهم
يسافرون جميعاً بالسكة الحديد ولا يدفعون عنهم وعن حيولهم وعسهم
الاربعة الاحرة المعينة في التعريف الممرور في المادة الحاسة والاربعين
من هذا الصك واذا افتضى الحكومة تسيير عساكر برية او بحرية الى محطة
من الشط الموردي حط السكة الحديد اليها وطلت من اصحاب الامتياز
توقيف سير القطارات العمومية وحمل كامل بالم من القطارات ووسائل
النقل تحت لوازمها عليهم احاطة طلبها فوراً اما احرة مل مولا
المسافر مهماتهم وادبائهم مكنون نصف الاحرة المعينة في التعريف المذكورة
(م) ٤٥ اذا وفي اصحاب الامتياز بجميع الشروط واما الاعمال التي قد
تجهلوا احرارها على سبيلهم خاصة بحسب احكام هذا الصك فالحكومة
توصهم عن كل ذلك ان نج لم طول مدة امتيازهم تحصل احرة النقل
المعينة في التعريف الآتية

مبوضع لها لائحة خصوصية يخضع لاحكامها اصحاب الامتياز
واصحاب تلك الفروع (م) ٢٩ للحكومة الحق المطلق باعطاء
امتيازات اخرى عن سكك حديدية تنفرع من الخط المحرر
هذا الصك بشأنه او من المخطوط التي تنشأ تطويلا له اي
التي توصل بمخطوط السكة الحالية ولا يسوغ لاصحاب الامتياز
الممانعة في انشاء الفروع المذكورة ولا المطالبة بتعويض ما
عن ذلك حالاً ان تلك الفروع لا تعطل المرور ولا تحمل
اصحاب الامتياز شيئاً من النفقات ويجوز لاصحاب امتياز
الفروع والتطويلات في بعض الظروف الخصوصية تسيير
عرباتهم على ذلك الخط بشرط ان يدفعوا الجبل الذي سيفرر
وبراعوا لوائح البوليس المسنونة والتي تسن وكذا يجوز لاصحاب
امتياز الخط الاصلي في تلك الظروف الخصوصية تسيير قطارهم
على الفروع والتطويلات مراعين في ذلك الجبل واللوائح
المذكورة اما هذا الجبل فلا يدفع الا عن عدد الاممال التي تكون
قد سارت عليها القطارات ويعتبر جزء الجبل ميلا كاملاً ويجب
ان يكون جعل الميل الواحد متعادلاً او قريباً من التعادل في الفروع
والتطويلات والخط الاصلي وشترط في كل ذلك ان لا تكون
القطارات التي تدير على غير مخطوطها الا القطارات الاعتيادية
المنظمة المسير واذا اختلف ارباب امتياز الفروع والتطويلات
وارباب امتياز الخط الاصلي على كيفية تسيير هذه القطارات فالحكومة
حق الفصل بينهم والحكم بالمخلاف الحاصل واذا لم يتخذ
الطرفان تادل هذا الحق واذا وادوا تسيير قطارهم على خطوط
بعضهم فعليهم ان يتفقوا على كيفية تسييرها بشرط ان لا يثرت
على ذلك عطلة في النقل عند ملئتي المخطوط او نقطة اتصالها
(م) ٤٠ يكفل اصحاب الامتياز اقامة خطوط تلزمها بمجهارها على
مقتضى حاسة وذلك لاجل توصيل الانارات من جهة الى اخرى ليكون
التشغيل مامواً منتظماً لخدم لا يقيمون خطاً تلزمها ان لم تصرح لم
بطارة الاشغال العمومية بذلك ولا يسوغ لم استخدام اي سلك تلزمها
من هذا النقل الا فيما يختص بتشغيل حط السكة الحديد فقط واذا امكن
ان يمر حط التعريف الخاص بالحكومة حذاء السكة الحديد واذا وادوا تركيب
تلك الاسلاك على عوايد ذلك الخط تلزمها في ميعود لم ذلك بشرط
ان تجهز مصلحة السكة الحديد والتعارف المصرية وبطارة الاشغال العمومية
ويحق للحكومة ان تستخدم العوايد التي يتجهزها بمحمل عليها اسلاكها دون
معارضة منهم ولا مانع وعليهم المصوع لجميع اللوائح الادارية الخاصة
باقامة جهارات تلزمها وتشغيلها والحكومة تعين العدد اللارم من عملها
لمراقة تلزمها اصحاب الامتياز وذلك على مقتضى حاسة ويجب لعمال
التعارف الذين يسافرون في السكة الحديد لجهة تتعلق بمراقة خطوطها
التلزمها وكذا لعمال مصلحة النوسة المندوبين لمراقة البريد السائر في
تلك السكة حق السفر في عرايمها بحسب نهادات ما يديهم يبرزونها
عند السفر والحكومة ان تخذت اراء السكة الحديد كل ما ترى احسانه
من الماني والمجاهرات ضرورياً لا قامة خطوط تلزمها بحسب لا يصر
ذلك بالسكة المذكورة ويباح لها ايضاً ان تصح في الارض الخاصة بهذه
السكة ما يلزم من الادوات لانشاء تلك المخطوط واذا طلست بطارة
الاشغال العمومية من اصحاب الامتياز ان يحصلوا في محطات المدن

تعريفة اجرة الركاب

ملحوظات

ملحوظات	بيان	عن الراكب الواحد بالميل الواحد					
		رسم النقل			رسم المسير على الخطوط		
		جديد	أارة	قرش	جديد	أارة	قرش
	في الدرجة الاولى	٠٠	٢٠	٠٠	٠٠	٢٠	٠٠
	في الدرجة الثانية	٠٠	١٢	٠٤	٠٠	١٢	٠٤
	في الدرجة الثالثة	٠٠	٠٣	٠٠	٠٠	٠٣	٠٠
	اجرة الكلب الواحد	٠٠	٤	٠٠	٠٠	٤	٠٠

اجرة الحيوانات

ملحوظات	بيان	عن الحيوان الواحد بالميل الواحد (بقطارات البضاعة)					
		رسم النقل			رسم المسير على الخطوط		
		جديد	أارة	قرش	جديد	أارة	قرش
	الحصان والبغل والثير	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	١٨	٠٠
	والفيلة والجاموسة	٠٠	٠١	٠٤	٠٠	٠١	٠٤
	المحرف والنعجة والماعز	٠٠	٠١	٠٥	٠٠	٠١	٠٥
	الخنزير	٠٠	٠٨	٠٤	٠٠	٠٨	٠٤
	الحمار	٠٠	٠٨	٠٤	٠٠	٠٨	٠٤

اجرة البضاعة

ملحوظات	بيان	عن الطولوناطة الواحدة بالميل الواحد					
		رسم النقل			رسم المسير على الخطوط		
		جديد	أارة	قرش	جديد	أارة	قرش
	صاعقة مرسله قطارات الركاب	٠٠	٢٨	٠٥	٠٠	٢٨	٠٥
	صاعقة مرسله قطارات البضاعة	٠٠	١١	٠٢	٠٠	١١	٠٢
	في الدرجة الاولى	٠٠	٢٩	٠٤	٠٠	٢٩	٠٤
	« « الثانية	٠٠	١٨	٠٢	٠٠	١٨	٠٢
	« « الثالثة	٠٠	١٢	٠٨	٠٠	١٢	٠٨
	« « الرابعة	٠٠	١٢	٠٨	٠٠	١٢	٠٨
	« « الخامسة	٠٠	١٢	٠٨	٠٠	١٢	٠٨
	« « السادسة	٠٠	١٦	٠٤	٠٠	١٦	٠٤
	« « السابعة	٠٠	٩	٠١	٠٠	٩	٠١

اجرة الادوات ذات العجل (بقطارات البضاعة)

ملحوظات	بيان	رسم النقل					
		رسم النقل			رسم المسير على الخطوط		
		جديد	أارة	قرش	جديد	أارة	قرش
	عربة حمولة ثلاث طولومات الى ست	١	١٦	٠٠	٠٠	١٦	٠٠
	عربة حمولة ما فوق ست طولومات	٢	٢٤	٠٠	٠٠	٢٤	٠٠
	(ما فوق وزنه اثني عشرة طولواطة الى ثمانية عشرة غير منطوية عرصات)	٢٠	٨	٠٠	١٢	٨	٠٠
	(ما فوق وزنه ما فوق ثمانية عشرة طولواطة غير منطوية عرصات)	٢٥	١٠	٠٠	١٥	١٠	٠٠
	عربة صهريج من سبع طولومات الى عشر	١	٤	٠٠	٦	٤	٠٠
	عربة صهريج ما فوق عشر طولومات	١٥	٥	٠٠	١٠	٥	٠٠
	عربة ركوبة ذات عجلتين او اربع	٢	٠١	٠٠	١	٢	٠٠
	عرات ركوبة مرسله قطارات الركاب	٥	٠٧	٠٠	٠٢	٢٢	٠٠
	دات اربع عجلات	٥	٢	٠٠	٠٢	٢	٠٠
	دات اربع عجلات	٤	٢٤	٠٠	٢	١٦	٠٠

ملحوظات

ويجب ان يكون النقل على نفقة الشركة فهي تستخدم من اجله ما لها من الوسائط حتى يحق لها تحصيل رسمه والا فلا حق لها الا برسم المسير على الخط فقط كما هو مقرر بالتعريفة المار ذكرها . اما تحصيل الرسوم مطلقا فيكون بحسب عدد اميال المسير ويعتبر جزء الميل الواحد ميلا كاملا . اما وزن الطولونات الواحدة فاثنتان وعشرون قنطارا وثلاثون رطلا (م) ٤٦ الحيوانات والسلع والبضائع والامتعة وغير ذلك مما لم يذكر في التعريفة يكون شأنها في دفع الرسوم شأن مواد الدرجات الاكثر مشابهة لها في تلك التعريفة بشرط ان لا تتجاوز اجرة اي منها الاجرة المقررة للدرجة الاولى في التعريفة المذكورة الا في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابعة والاربعين والثامنة والاربعين من هذا الصك . اما المشابهات فتعصرها الشركة نفسها ولكن لا يعمل بها الا متى عرفت على الحكومة وقررتها نهائيا (م) ٤٧ لا تكن الشركة ولا تجبر على نقل السلع الصحية اللحم التي لا يمكن تسويقها وتجاوز وزنها عشر طولونات او يستدعي نقلها استخدام ادوات خصوصية . على انه اذا قبلت الشركة بنقل تلك السلع فشروط النقل واجرة السلعة المراد نقلها تقرر بالممارسة (م) ٤٨ يمنع على الشركة حتى نقل المواد القابلة للاشتعال في قطرات الركاب فلا يقل فيها الكبريت ولا زيت الترمول ولا السائلات الكحولية كالعرق والارواح والدهانات وما شاكل ذلك ولا التن ولا الخشيش الياس ولا الفخار ولا المشاق وغيرها من السلع فلا يقل شي من ذلك الا بقطرات البضاعة (م) ٤٩ تكلف مصلحة البوستة بضاعة النقود التي ترسل بقطرات الشركة (م) ٥٠ اذا رأت الشركة ان تخفض رسوم النقل على كامل خط السكة الحديد او على جزء منه عا هي مقرر في جدول التعريفة لتخفيضها سواء جعلت لذلك التخفيض شروطا تنفع او لم تجعل فلا يسوغ لها اعادة تلك الرسوم الى اصلها الا بعد مضي شهر واحد من حين تخفيضها لقطرات الركاب وشهرين لقطرات البضاعة . وفصلا عن ذلك فهي مكنته بان تعلق اعلانات عن اي تعديل تحدثه في الرسوم المذكورة قبل احدثه بشهر واحد . وعليها استيلاء الرسوم مطلقا بغير مراعاة او تمييز بين المتحصله منهم تلك الرسوم وعليه فلا يسوغ لها قطعا ان تنقص لاحد شيئا من هذه الرسوم بموجب شروط تعقدها معه لهذا الغرض . على ان هذا الحكم لا يتناول قطعا ما ربما تعقده الحكومة مع الشركة من الشروط التي من هذا القبيل حرصا على المصلحة العامة ولا يشمل ما تتخذه تلك الشركة من تخفيض الرسوم لاساسهم على جانب عظيم من الفقر والمادة وعلى كل فاذا خصصت الرسوم يجب ان يقع التخفيض على رسم النقل ورسم المسير على الخط معا وذلك بسنة احدها الى الاخر (م) ٥١ على الشركة ان تكون مستعدة على الدوام لنقل كل ما يطلب منها نقله من ركاب وسلع وبضائع ومواشي وغير ذلك باية الاعتماء والدقة والسرعة دون مراعاة ولا موانع الطرود والمواني وغيرها من الاموال . يجب قيدا في دفاتر مخصوصة حال وصولها الى المحطة التي ستخرج منها وبعد استلامها في المحطة المرسله

اليها ويقتد في دفاتر المحطة التي خرجت منها تلك الاموال قيمة ما يحمل عليها من رسوم النقل ويكون تسفير البضائع المرسله الى جهة واحدة بحسب ترتيب قيدا في دفاتر المحطة التي ستخرج منها ويعمل بالبضائع التي تخرج من المحطة ما يفي بموضع فيه نوع الطرود ووزنها والوزن الاجمالي لكامل البضائع المرسله (م) ٥٢ ترسل الحيوانات والسلع والبضائع وغيرها وتسلم من محطة الى محطة اخرى في المدة المبينة في الاحكام الاتية (اولا) اذا كان المراد تسفير هذه الاموال في قطرات الركاب فتسفر في قطرات الركاب الاول المشتمل على عربات من جميع الدرجات بشرط ان يكون اصحابها قد احضروها الى المحطة المراد تسفيرها منها لتقيد في دفاترها قبل ميعاد ذلك النظم ثلاث ساعات وبعد وصول القطر الى المحطة المقصودة بساعتين يتمكن المرسله هي اليه من استلامها من مخزن تلك المحطة (ثانيا) اذا كان المراد تسفير الاموال المذكورة في قطرات البضاعة ترسل في اليوم التالي ليوم تسليمها على انه يسوغ للحكومة تأجيل تسفيرها الى يومين اما معظم المدة التي يجوز ان يستغرقها سفر القطر للحكومة ان تعينه بناء على طلب الشركة ذلك بشرط ان لا تتجاوز تلك المدة اربعا وعشرين ساعة لكل خمسين ميلا كاملة اطرادا واما الطرود فيمكن المرسله هي اليه من استلامها من مخزن المحطة في اليوم التالي ليوم وصولها الى تلك المحطة ثم ان الشركة المذكورة ليست مسئولة الا عن المدة المبينة آنفا لقطرات البضاعة ليس الا وستضع الحكومة لائحة مخصوصة تعين فيها ميعاد افتتاح وانتقال المحطات ومخازنها صيفا وشتاء والاحكام المتعلقة بالسلع المرسله بقطرات الليل اسوان البنادر واذا اقتضت الحال انتقال البضائع من على الخط الاصلي الى احد الخطوط الفرعية فمذ التسليم والتسفير تعينها الحكومة بناء على طلب الشركات ذات الشأن (م) ٥٣ على الشركة ان تعين الرسوم الاخرى التي لم تقرر في التعريفة كرسوم التقييد والشحن والتفريغ والتخزين في محطات السكة الحديد ومخازنها ولا يعمل بها الا اذا صادقت الحكومة عليها (م) ٥٤ لا يجوز لاصحاب الامتياز مطلقا ان يعقدوا مع احد الممهورين بنقل المسافرين او البضائع برا او بالمراكب اتفاقا لا يتناقض مع بقية الممهورين الذين من هذا القبيل (م) ٥٥ اذا تعطل تشغيل خط السكة الحديد بعصه او كله او تاتي امر يوجب فقدان اصحاب الامتياز حقوقهم في ذلك الخط فلتبادر الحكومة فوراً الى اتخاذ الخطوات اللازمة بمسبها لتشغيله مؤقتا حتى التشغيل وذلك على نفقة خاصة فان مضى على ذلك زمن قدره ثلاثة اشهر ولم يبرهنوا على استعدادهم واهليتهم لتشغيله حق التشغيل ولم يسترجعوا ثم تشغيله فلتاخذ الاشراف العمومية اعلان فقدان حقوقهم فيه وبعد ذلك يطرح الخط ولحقاقه بالمزاينة ونشر الحكومة في تنيد احكام المادة الحادية والستين من هذا الصك (م) ٥٦ قبل الشروع في تشغيل خط السكة الحديد جميعه او تشغيل جزء منه يكلف اصحاب الامتياز باستلام عموم ذلك الخط من مبان واعمال صاعية واشابير وادوات ثلثة ومنعركة وغيرها وذلك بموجب محضر استلام يتولى امره لجنة تواف من مهندس من نظارة الاشغال العمومية ومهندس من

مصلحة السكة الحديد المصرية يعيها ناظر الاشغال العمومية ومصلحة السكة الحديد ومن مدوب من نظارة المالية ويكون من اختصاصات هذه اللجنة ايضا مراقبة كل ما يجريه اصحاب الامتياز من الاعمال اللازمة لتشغيل الخط حتى تكون جميعها دامة والمهمات والادوات والمأكينات المستعملة لذلك حيث وكذا مراقبة اجراء الصفقات حتى تكون السكة التي يقدمون حسابا عنها في محلها وهي اي اللجنة تعين بعد البحث والتقصي مقدار نفقة الاعمال الاولى الذي يتخذ اساسا لمحاسبات غرض العائلة وللتنوير الذي تدفعه الحكومة فيما اذا امتنعت منهم هذا الامتياز اما زمن الاجداء في تشغيل الخط فتعيبه نظارة الاشغال العمومية ذلك عند اطلاعها على ما تقدمه اليها اللجنة المذكورة شاهدا بان اصحاب الامتياز قد استلموا عموم خط السكة الحديد (م) ٥٧ يعين لاصحاب الامتياز مفتش واحد او اكثر بباط ٥ بوجه خاص ملاحظة ما يتخذ من الاجراءات مما لا يدخل في اختصاصات مهندسي الحكومة (م) ٥٨ ليست الحكومة مسئولة قطع اية طارئة تهاجي خط السكة الحديد ولمخافته من نحو هبوط وغرق وحريق وما شاكل ذلك ولو حدث ذلك بعد قبولها باعمال اصحاب الامتياز ومصادقتها عليها (م) ٥٩ يكلف اصحاب الامتياز في كل ما يتعلق بخط السكة الحديد ولمخافته وادارته وتشغيله بدفع الاموال الاميرة عمومية مقررته كانت او غير مقررته صرحت او منصرف فيما بعد

(الباب الرابع - في سقوط حقوق الامتياز)

(م) ٦٠ اذا لم يبدأ اصحاب الامتياز بالاعمال اللازمة في فترة الستة اشهر التالية لتاريخ اصدار الامر العالي القاضي بكون تلك الاعمال ذات منفعة عمومية فيسقط كامل حقوق امتيازهم بخط السكة الحديد ولا حاجة في ذلك الى اعلانهم او اذارهم مقدما وحيث يصح مبلغ التأمين الذي اودعوه بموجب حكم المادة السابعة من عقد الامتياز وقدره عشرة آلاف جنيه مصري حقا للحكومة لا نزاع فيه (م) ٦١ اذا احلف اصحاب الامتياز باحكام المادة الثانية والثلاثين من هذا الصك فلم يطردوا الاعمال اللازمة حتى يأتوا على نهايتها في الميعاد المقرر في تلك المادة واذا لم يوفوا بجميع المواثيق التي قضى بها الصك المذكور وعقد الامتياز فلنظارة الاشغال العمومية ان تنذرهم انذارا قطعيا وتقرر اما فقدانهم مبلغ التأمين كله واما فقدان جزء منه واما سقوط حقهم بالامتياز مطلقا اما قرار تلك النظارة فيما يختص بفقدان التأمين كله او بعضه فلا ينزع فيه قط في محكمة من المحاكم القضائية فاذا قررت ذلك فيجوز لاصحاب الامتياز مداركة الامر وتجديد التأمين

في مدة شهر واحد من تاريخ قرارها والا سقط حقهم بالامتياز مطلقا وعند سقوط هذا الحق يطرح امتياز سكة حديد حلوان للمزايدة ولا يدخل في تلك المزايدة الا من اقرت النظارة على قبوله فيها فمن ترسوعليه المناقصة يحل محل اصحاب الامتياز الذين سقط حقهم وهم يستلمون منه قيمة ما يكونون قد انفقوه على الاعمال التي باثروها اما بالاتفاق معه راسا عن النفقة واما بتقدير آكل الخبرة لتلك النفقة ويترتب عليه حينئذ اتباع الاحكام المقررة في هذا الصك فاذا كانت هذه المزايدة الاولى لا تأتي بنتيجة فتعمل مزايدة اخرى ثلثا بعد مضي ثلاثة اشهر من تلك المزايدة فاذا لم تأت هذه ايضا بنتيجة ما تسقط كامل حقوق اصحاب الامتياز سقوطا نهائيا وتصبح الاعمال التي يكونون قد باثروها والمهمات التي جهزوها واخطوط التي استلموها للتشغيل ملكا للحكومة (م) ٦٢ اذا لم يوف اصحاب الامتياز باحكام المادتين المتقدمتين وقالوا ان عدم ايفائهم بتلك الاحكام لم يكن ناتجا الا عن قوة قهرية فنظارة الاشغال العمومية تعين لجنة مخصوصة للنظر في ذلك فاذا تبين لها ثبوت ما قالوه بطل مفعول الاحكام المذكورة ولم يسقط حقهم في الامتياز ويكون ما تقرره تلك اللجنة في هذا الشأن حتميا لا يقبل المنازعة فيه لدى محكمة ما من المحاكم القضائية حررت شروط هذا الصك نسختين في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ في مدينة القاهرة (امضا) اولاد قطاوي وشركاؤهم - (الامضا) سيزار اداه عن اولاد منسى وشركائهم بموجب توكيل مذكور في ذيل عقد الامتياز ومحفوظ في نظارة الاشغال العمومية مصادقا عليه من قنصلات النمسا - (امضا) اخوان سوارس ناظر الاشغال العمومية امضا (عبد الرحمن رشدي) حلوان - (٢٢ جاسنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على امرينا الصادر احدها في ٩ اغسطس والآخر في ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظر نأمر بما هوآت (م) ١ تعتبر الاراضي اللازمة لمحطات فرع حلوان الجديد الموصل من باب اللوق الى المعادي وتحويله طريق مدفن الافرنج ذات

ملحوظات

منفعة عمومية وهذه المحطات هي محطة مدفن الافرنج المذكور ومحطة دير ماري جرجس ومحطة مصر العتيقة ومحطة البساتين وذلك بحسب الرسم الخامس الملحق بامرنا هذا (م) ٢ تنزع ملكية الاراضي اللازمة للمحطات والتحويلة المذكورة في المادة الاولى ومسطحاتها مبنية على الرسومات المحقة بامرنا هذا باللون الوردي اما هذه المسطحات فهي مسطح ٣٣٦٢٠٠ لمحطة مدفن الافرنج — ٤١٧٤٠٠ لمحطة ماري جرجس — ٣٥٥٠٧٢ لمحطة مصر العتيقة — ٧٣٥٧٥ لمحطة البساتين — ٤٥٠٠٠ لتحويلة طريق مدفن الافرنج (م) ٣ يلغى ما كان من امرنا الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مختصا بجزء الفرع الكائن بين علامة ٤٩ والعلامة ٦٧ الواضحتين على الرسم الملحق بذلك الامر لضرورة جعل مسير ذلك الجزء مطابقا للرسم الملحق بامرنا هذا

حلوان — (ترجمة قرار صادر في ٥ فبراير سنة ٨٩ (٥٠ ح سنة ١٢٠٦))

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ٨٨ القاضي باعتبار فرع سكة حديد حلوان بين ميدان باب اللوق والمعادي ذا منفعة عمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ يلغى ما كان من امرنا الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ٨٨ (القاضي باعتبار فرع حلوان بين باب اللوق والمعادي ذا منفعة عمومية) مختصا بتخطيط جزء هذا الفرع المار في شارع منصور باشا بين ميدان باب اللوق وشارع قوله (م) ٢ يعتبر سد شارع قوله في طول تسعة وعشرين مترا من ترقى شارع منصور باشا (بحسب الرسم الملحق بامرنا هذا) وذلك لاجل اقامة محطة فرع باب اللوق ذا منفعة عمومية وكذا الاجزاء اللازمة من شارع منصور باشا والمحددة في الرسم المذكور — اما اجزاء الطريق العمومي التي ستقام فيها المحطة المذكورة وملحقاتها فهي مبنية على ذلك الرسم باللون الوردي

حلوان — (٣٠ ح سنة ١٢٠٦) (امر عال صادر في اول ابريل سنة ١٨٨٩) بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظار — امرنا بما هوأت (م) ١ يعتبر

من المنافع العمومية تعديل خط حلوان القديم بين البساتين وطره وامتداد الخط الجديد بين المعادي وطره حسب المبين في الرسم الملحق بامرنا هذا (م) ٢ تنزع ملكية المستطيلين من الارض اللازمين للتعديل والامتداد المذكورين وقدر مسطح هذين المستطيلين نحو ثمانية وسبعين الف متر مربع وهما مبنيان باللون الوردي على الرسم الملحق بامرنا هذا

حلوان — (ترجمة قرار صادر من بطارية الانتعاش العمومية في ٢٧ أكتوبر سنة ٨٩ نبره ٥٥٤) بعد الاطلاع على عقد امتياز سكة حديد حلوان المحرر في ٣٠ ابريل سنة ٨٨ وعلى المادة السادسة والخمسين من الشروط المحقة بذلك العقد وبناء على الافادة التي قدمها اصحاب الامتياز بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ٨٩ يطلبون فيها التصريح لهم بتشغيل الخطوط التي انشئت بين باب اللوق وطره وبين البساتين وطره وعلى المحضر المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ٨٩ الذي حررته اللجنة المشكلة بالتطبيق للمادة السادسة والخمسين المذكورة قد تقررها هوأت (المادة الوحيدة) قد تصرح لاصحاب امتياز سكة حديد حلوان بتشغيل الخط الذي بين باب اللوق وطره والخط الذي بين البساتين وطره ابتداء من اول نوفمبر الاقي وذلك بمراعاتهم القيود والشروط المذكورة في محضر الاستلام المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ٨٩ ناظر الاشغال العمومية (محمد ذكي)

حلوان — (ترجمة قرار من بطارية الاشغال العمومية اذ تاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩ (مرة ٥٦٢)) بعد الاطلاع على عقد امتياز سكة حديد حلوان المحرر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ وعلى المادة ٥٦ من الشروط المحقة بذلك العقد وبناء على الافادة التي قدمها اصحاب الامتياز بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يطلبون فيها التصريح لهم بتشغيل الخط المستجد في سكة حديد حلوان الذي انشئ بين المعصرة وحلوان وعلى المحضر المؤرخ في ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٩ الذي حررته اللجنة المشكلة بالتطبيق للمادة ٥٦ المذكورة قد قررنا ما هوأت (م) ١ قد تصرح لاصحاب الامتياز بسكة حديد حلوان بتشغيل الخط الجديد الذي انشئ في هذه السكة بين المعصرة وحلوان وذلك بمراعاتهم القيود

والشروط المذكورة في محضر الاستلام المؤرخ في ٦

دسمبر سنة ١٨٨٩

حلوان — (١٠) تنظيم — سكة حديد

حليم باشا (يون عد المحليم باشا) — (١) ترجمة الحجة التي

حليم باشا بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ الموافق ١٤

أبريل سنة ١٨٦٦

أنا الواضع ختي باسئل هذا اصرح بانه بموجب هذه الحجة بعث
للخديوي جميع الضياع (في الاصل جفالك) وجميع الاراضي
الخراجية والعشورية الشاملة للاراضي المختصة بموالدي المحمية
والاراضي المختصة بحرمي الصغيرة (كذا) التي في اراضي كفر
الشيخ والابعادية المعروفة باسم (مرفس) والابعادية المعروفة
باسم (ترانس البحر) و(النفثيش) و(الطلبة) و(كفر
الدملاش) و(الجزيرة اوراق العرب) وجميع هذه الاملاك
هي في الوجه البحري وكذلك اصرح بانني بعث للخديوي تفاتيح
(كذا) (المطعنة) و(الدراسية) و(النوسية) و(السقورية)
و(ابعادية) (بني حله) وهذه الاملاك هي في جهة الصعيد
وهذا البيع يشمل ايضا جميع الموائمي الموجودة في تلك الاراضي
من اي جنس كانت والادوات الزراعية والالات الملاحية
والطلوميات والاملاك المنقولة وغير المنقولة والمباني والانجار
وغير ذلك ما يوجد في جميع الاراضي المذكورة وجميع محصولات
موسم سنة ١٢٨٨ سواء كانت مواسم الشتاء او الصيف وهذا
البيع يشمل ايضا معمل السكر الذي وصينا عليه لاراضي
(المطعنة) في الصعيد وكانت دائرتنا قد دفعت قيمته في
وصل من ادواته يستعمل في المعمل المذكور والباقي المنتظر
وصوله بصبر تسليمه في الاسكندرية للمشتري وتكون قيمة هذه
الادوات الاخيرة كلها على حساب الدائرة السنية وهذا البيع
يشمل ايضا الاملاك التي اشتريناها من الخوجات برافاي
وبستري حتى الاثاث والمفروشات وغيرها من الاشياء التي
بداخلها ويشمل ايضا الثروة وجميع هذه الاملاك موجودة في
الاسكندرية ما عدا البذر الموجود فيها وما عدا فطن موسم
١٢٨١ الموجود في الاسكندرية وغيرها وقد سلمنا ايضا للخديوي
مزروعات الاراضي التي استاجرناها من اولاد المرحوم سليمان
باشا وعثمان بك ابن خورشيد باشا على طول مدة الانجار
الذي وقع بيني وبينهم وعلى هذا فاعتبارا من يوم هذه الشروط
يلزم الدائرة السنية ان تدفع الكراء المذكور وقد حرر في غير
هذا المحل دفتر مضبوط يتضمن جميع الاراضي والموائمي
والالات الملاحية ومعمل السكر المذكور وهذا الدفتر مضى
باسمنا ومختوم بختمنا وفي مقابلة جميع ما ذكر تعهد الخديوي
بان يدفع لي رأس مال القرض الذي استقرضته وقدره
٢٠٠٠ ليرة انكليزية وقد دفعت الى المقرضين من هذا
القرض القسط الاول والقسط الثاني ومبلغ كل قسط منها ٤٠٠٠
ليرة انكليزية ويلزم طرح هذين القسطين من ١٢٩٠٠٠
ليرة انكليزية الباقية لنا عند الذين اقرضوني المبلغ المذكور
وبعد هذا الطرح فالباقي التي تبقى من ١٢٩٠٠٠ ليرة المذكورة

يكون دفعها اليها من المقرضين باسمهم وقد تعهد الخديوي
يدفع عما الى من نعيه ٢٠٠٠ ليرة انكليزية التي هي جميع
ديوننا السائرة وهذا المبلغ يشمل ايضا قيمة فابور صغير وهو
المعد لجرف القوارب التي تعهدت الشركة المسماة (بشركة السودان)
بجلبه على حابنا فيلزم على الشركة عند وصوله ان تسلمه الى
الدائرة السنية ومن جملة هذه الديون ايضا مطالبات الخوجات
متدلفو وهور بوركومني وقدرها ٢٠٠٠ ليرة انكليزية وسلم
لنا ايضا سندات (في الاصل يون) على المالية بمبلغ
٢٠٠٠ ليرة لوعدة اعينها انا فيها بعد ويعطى لي فائدة على هذه
السندات في كل سنة اشهر باعتبار ٧ في المائة في السنة ويكون
تسليم هذه السندات الي بعد ان اسلم الاملاك والادوات الا
ان المائة المذكورة تعتبر ونسدي من اليوم الذي وقعت فيه
على هذه الحجة برضاي وبطبيب خاطري ونسند دفع المبالغ
المذكورة وتسليم الاراضي يلزم قيد حجة هذا البيع في المحاكم
الخاصة في المحميات التي فيها الاملاك المذكورة على حسب
الاصول

(ذيل اول) حيث ان ادوات معمل السكر الذي في (المطعنة)
لم تصل كلها بعد ولكن ينتظر وصولها فالدائرة السنية تفعل
تكاليفها كلها (ذيل ثاني) حيث ان الفابور الصغير المعد لجرف
القوارب المذكور باعلاء والذي ينبغي طرح قيمته من
٢٠٠٠ ليرة انكليزية التي هي ديوننا السائرة باق في ملكنا
فاذا ارادت الدائرة السنية ان تشترىه يتعين عليها ان تدفع لنا قيمته
(ترجمة الحجة الثانية التي وقعت بين حليم باشا
واسماعيل باشا خديو مصر اذ ذاك ممضاة باسمها
ومختومة بختمها)

(م) ١ قد باع عبد الحليم باشا لاسماعيل باشا خديوي مصر
جميع املاكه المنقولة التي يملكها في القطر المصري واذا كان
قد اعطى بعض الناس جانبا من املاكه المنقولة بدون حجة وهذا
الاعطاء داخل في البيع وجميع المنازعات والمطالبات التي ربما
تحدث بسبب ذلك ويقتضي الحال اعطاء تصمينات للدعين
يكون حليم باشا مسئولا عنها (م) ٢ اذا وجد بين الاملاك
الغير المنقولة التي باعها عبد الحليم باشا املاك اوجرت الى من
اي مدة كانت فذلك الانجار فسخ بسبب هذا البيع فاذا حدث
من ذلك منازعات وطلب من الاورباوين ولزم اعطاؤهم
تصمينات فحليم باشا هو الذي يكون دائما مسئولا عنها ما عدا
الاراضي المختصة بالمرحومة والد المرحوم حسين بك (في
الاصل البرنس حسين) التي اجرما للشيخ محمود الجرائري
وجميع ما يتعلق بمثل املاك الاوقاف التجارية في مصر بحسب
الاصول الشرعية فان حليم باشا في جميع هذه الاحوال لا يكون
مسئولا بل تكون هذه المسألة بين المستأجر والحكومة (م) ٣
حيث ان جميع الاملاك الغير المنقولة التي ورثها عبد الحليم
باشا سواء كانت بحجة او بغير حجة قد سلمت جميعها للخديوي
فقد دخلت والحالة هذه في شروط البيع (م) ٤ قد شمل هذا
البيع ايضا السراية المعروفة (بشبرا) وما فيها من جميع انواع
المفروش وسنابها والارض المحاورة لها وبقيت الاملاك والاراضي

ملفوظات

والعقارات المنقولة والغير المنقولة وجميع الادوات والمنزوعات
والمواشي الا ان المروشات التي تخص نفس عبد المحليم باشا
وهي في ست حجرات في الطبقة الاولى والطبقة الثانية من
السراية المذكورة وجميع اواني الفضة والذهب والمخلى
والبحور مرات والنصاوير والاثر العتيقة والتحف النفيسة والعريقات
والخيل وطواقمها والماهورين الصغيرين كلها مستثناة من
هذا الدخ فتبقى في ملك عبد المحليم باشا ونصرفه وكذلك الدار
التي في درب الحمام زوي الان مسكن لزوجته المطلقة مستثناة
من هذا البيع (م) ٥ قد سلم عبد المحليم باشا لاسماعيل باشا
خديو مصر جميع حقوق الوراثة الهائلة له من جميع عائلة
المرحوم والد عبد علي باشا او معتوقاته ذكورا كانوا او اؤدة
الذين توفوا والذين في قيد الحياة وجميع حقوق الذين يخفونه
بمبى لا يكون لاحد منه ولا من اولاده الذين باتون به ولا لغيره
من ذريته حق وطلب في الوراثة لاي سبب كان وتسلم هذه
الحقوق لاسماعيل باشا خديو مصر ليس ذاتيا ولا شخصيا اعني
لا يتعلق باسماعيل باشا وحده خاصة بل ينتقل منه الى اكر انجالة
وبعد منتقل الى اكبر انجال اكبر انجال فاذا لم يكن لهذا الاخير
اولاد من الذكور تنتقل الوراثة الى اكر اخوانه والحاصل
ان عبد المحليم باشا قد صرح بما اعترف وقيل جميع اصول
الوراثة التي صرح بها في فرمان السلطاني دحاي على لوراثة
(م) ٦ كانه يلزم عبد المحليم باشا ان يخزوعه بسبع جميع ملاك
المذكورة الخديو مصر على الاصول الشرعية كذلك يلزمه
لاحل حصوله على النصح بموجب الاصول اما لوفى في البلاد
ان يحصل على (الاعلام الشرعي) وعلى اعلام اخر يصرح فيه
وبين ما يخصه من وراثة المرحوم والد (م) ٧ يلزم عبد المحليم
باشا ان يوقف كل علاقة له مع مصر ولا يسوغ له ولا لعيله
ولا لاقاربه ان يقيموا في القطر المصري ولا ان يرجع هو وم
اليه اي الى القطر المصري ولا يسوغ له ولا لاحد من سلالته
في اي وقت كان وبهاي واسطة كانت ان يشترع عقارات في
القطر المذكور ولا ان يستولي هو على عقارات بصفة رهها
عنه او الحصول عليها بصفة هدية حتى اذا اراد احد خدمه
ان يتركه ويترك خدمته له ليقم في القطر المصري او كان
مقيما فيه وهو من رعية مصر فلا يكون لمحليم باشا حق ولا
استطاعة لا خراجه من مصر او لمعه من اسكانه فيها (م) ٨ قد
اعترف هنا عبد المحليم باشا بانه ليس له على الخديو ولا على
الحكومة المصرية ادنى طلب او حق فيها يتعلق بالوراثة
الشرعية او غير ذلك وان كان له حق او طلب على احد ايا
كان فهو يعترف هنا بانه قد سلم حقوقه المذكورة باعلاه
نسلبيات تاما وعلى هذا فليس له فيها بعد ان يطلب شيئا ولا
ان يعطي شيئا (م) ٩ حيث ان عبد المحليم باشا باع لاسماعيل
باشا جميع سراياته وارضيه وعقاراته واملاكه وجميع متعلقاتها
اعتبارا من يوم تاريخ هذه الشروط كما هو منصوص عليه في
المادة ٤ فكل ما انفصل من ايراد تلك الاراضي والاملاك
سلمه ايضا لاسماعيل باشا وهذا البيع والتسليم الذي التزمه واكد
فيه ايضا تسلم حقوقه وحقوق ذريته في الوراثة في الحال
والاستبدال قد قبله اسماعيل باشا خديو مصر وعلى هذا فان

الخديو المذكور بالخزينة المصرية يدفع له اعتبارا من يوم تاريخ
 هذه الشروط وذلك الى مدة اربعين سنة متوالية ٢٠٠٠ ر. ليرة
 انكليزية في السنة وهذا اقتصاص المدة المذكورة يؤتف عنه اعطاء
 المبلغ المذكور اعني السنين الف ليرة فتبقى جميع الاراضي
 والاملاك والمحقوق المذكورة المصرح بها في المادة ٥ ملكا
 قطعا خاصا للخديو اسمعيل باشا وذريته فلا يسوغ لعد الحليم
 باشا ولا لاحد من ذريته ان يدعوا بشي او يطلبوا شيئا
 وتمهد الخديو اسمعيل باشا والخزينة المصرية ايضا بدفع المبلغ
 المذكور في كل سنة لعد الحليم باشا بشرط ان هذه الشروط
 تكون معمولا بها ومعمرا (حرفا بحرف) واعتبارا من تاريخ هذه
 الشروط يكون اعطاء السنين الف ليرة انكليزية لعد الحليم
 باشا في كل سنة على مدة اربعين سنة على الصورة الآتية (نسلم
 خزنة مصر ٨٠ (ثمانين) سندا (في الاصل بون) على المادة
 فرقة كل سند منها ٢٠٠٠ ر. ليرة انكليزية ولكن تكون
 السندات بدون فائدة ويكون دفع قيمتها في كل سنة اشتهر
 ولا يد عليها اسم صاحبها وتكون كلها على شكل واحد وموع
 واحد وانما يقيد عليها مدة الاستحقاق وهذه الشروط ايضا
 والحكومة تسلم هذه السندات الى احد السوات فيتسلمها ويسلمها
 الى بنك انكلتة وذلك بحضور عد الحليم باشا اذا كان
 حاضرا او الشخص الذي وكنه من طرفه ولا يسوغ له ان يلمس
 الحليم باشا ان يجعل اسقاطا على هذه السندات وميعا ان
 بمقدار ١٢٠٠٠ ر. ليرة انكليزية اعني مخصصات سنتين فلا
 يسوغ له ان يجعل اسقاطا على اكثر من ذلك ويكون تسلم
 هذه السندات الى بنك انكلتة بعد ان يتسلم الخديو جميع
 الاملاك والعقارات المذكورة بشهر واحد (م) ١٠ الى يوم تاريخ
 هذه الشروط تكون جميع العوائد والضرائب والاعشار وغيرها
 من العوائد اللازمة دفعها من احد الطرفين ملغاة كلها لم تكن
 فلا يعطي احدهما الاخر شيئا ولا يأخذ منه شيئا ومن يوم ان
 يأخذ عد الحليم باشا السنين الف ليرة في السنة نمطل
 المخصصات التي باحدها وفترها ٥٠٠٠٠٠ ر. قرش فلا يحق له
 ولا لاولاده من بعده ولا لاحد من اثاره ان يطلبوا معاشات
 ولا مخصصات وجرت هذه الشروط باتفاق الطرفين ورضاها
 وامضت باسمها — — — — — تحريرا بالاسانة العلنية في ١٢ ربيع
 الاخر سنة ١٢٨٧ الموافق ١١ اجولية (تموز) سنة ١٨٧٠ مسيحية

(محل التوقيع)

قرأه ووافق عليه (إسماعيل)

قرأ، ووافق عليه (حليم)

هذه السجنة مطابقة للاصل (ختم بطاقة المالية المصرية)

حليم -- امر عال صادر في ٢١ يناير سنة ١٨١٠

(نحن خديوم مصر) حيث انه بالقرار الصادر من مجلس نظاريا بتاريخ اليوم الاول من شهر محرم سنة ٩٧ الموافق لليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة ٧٩ وصار نشره بمرنال المويكتور ايجيپسيان قد تقرر في مرمات حصرة دولتلو الدريس حليم باشا خمسة عشر الف ليرة سنويا وصار الغاء الوات المعبر عنها بموات حليم باشا التي يستحق دفعها بتاريخ ١٣٠٨

سنة ٨١ وحيث انه مراعاة للحقوق الاحتمالية التي يمكن ان تكون موجودة يقتضى الكونقراوات المنعقد بتاريخ ١٢ ربيع آخر سنة ٨٧ الموافق الى اليوم الحادي عشر من شهر يولييه سنة ٧٠ اشير بالقرار المذكور على ان السونات التي من هذا القبيل المستحقة الدفع في سنة ٨٠ وفي سنة ٨١ التي تكون قد بويست تدخل ضمن تسوية الدين السائر وحيث ان هذا القرار صار اعلانه الى حصرة دوللو الرئيس حليم باشا وصار تليغه ايضا الى بلك انكثره مع تكليمه بان يسلم الى حكومتنا جميع البونات المدروعة فيه وحيث انه بالتخطاب الوارد بتاريخ ٨ يناير سنة ٨٠ من جناب مدير بلك انكثرة عرف المولى اليه رئيس مجلس نظارنا بان دوللو الرئيس حليم باشا استلم من البلك المذكور بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ٧٩ السونات التي كانت مودوعة فيه فبما على ما رفعه اليها ناظر ماليتنا وموافقة ذلك لراي مجلس نظارنا اصدرنا امرنا هذا (م) ١ بونات التخزينه المعروفة بونات حليم الحررة من نظارة المالية بتاريخ ١١ رجب سنة ٨٧ الموافق الى ٢ أكتوبر سنة ٧٠ المنعقدة بمر من ابتداء نمرة ٢٢ وما تلاها لغاية نمرة ٧٩ وقيمة كل بون من السونات المذكورة مبلغ اثنين مليون وتسعمائة خمسة وعشرين الف قرش دواني مقابل الى ثلاثين الف ليرة التي تستحق الدفع التوالي بتاريخ ١١ يناير و ١١ يولييه من سين سنة ٨٢ وما تلاها لغاية سنة ١٩١٠ التي العيت بمقتضى القرار الصادر من مجلس نظارنا بتاريخ نمرة محرم سنة ٩٧ الموافق الى اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة ٧٩ صار ترفيقها من دفاتر دين الحكومة ولا يدفع اي بون من السونات المذكورة ايما كان حامله

حليم باشا — (مشور من نظارة الداخلية في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠١)

دوللو الباشا رئيس مجلس الطاربعث لما افادة فرنساوية العسارة رقم ٥ يناير سنة ٨٤ نمرة ٦ مقتضاها ورود مكانة لدولته من دوللو الرئيس حليم باشا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٣ طلب فيها معرفة الخواجه يوسف خزام وكيلها عن دولته في كافة المصالح التي يتوجه اليها من اجل ادارة اشغاله ومراعاة صوائحه ولهذا اشير باحرا المستانزم لذلك فيما يخص نظارة الداخلية والمصالح التابعة لها وحيث ذلك افتتق ترفيقه لسعادتك للعلومية بتوكيل الخواجه الموما اليه عن دوللو الرئيس المشار اليه بالصفة التي ذكرت وفي تاريخه محرم من لرم بذلك

حمار — لائحة الحجارة صادرة في ٨ يولييه سنة ١٨٨٩

(من محافظ مصر) بعد الاطلاع على مادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون عقوبات الماكر الاملية والمادة ١ من قانون مدنى المحال المحلطة ومادتي ٣٢١ و ٣٤١ من قانون عوات الناس المحلطة ما مر بما هو آت (م) ١ كل من تعاطى الان او مرعب تعاطى صفة تاحير الحخير في مدنة مصر يجب عليه ان على ذلك للمحافظة و سيدع اسمه ولقبه وحسنه وتدل سكه وعدد حبره واوصافها سواء كانت النعل او رعب خيلها (م) ٢ يجب على مالك الحخير ان تودها الى المحافظة للطرفا اذا كانت محدة واذا كانت لمست مصاة مروح وحالية من الامراض والحصال الدمية التي تمنع تشغيلها ولتأكدان عدة الردعة كامله وبجالة حدة (م) ٣ تعلى المحافظة الى موخري المحر التي تومرت بها الشروط المنزه عنها في المادة ٢ طامات در عدد المحر

وهذه الطامات تكون من الناس الاصغر عليها ثمر ارقام عربية وامريكية (بالشكل الذي يصير اعتماده) ويلزم وضعها على الدوام على جهة الحخير ولا يجوز اعطاء هذه الطامات او اعادتها الى حمارين اخر بدون تصريح حصوي (م) ٤ تالفت الحجارة بصفة طامطة ويقتون تحت ملاحظة شيخ واحد وكلاء له قنر الرزم وتعيين الشيخ وكلائه يكون بمعرفة المحافظة (م) ٥ يشترط على كل من يرعب معاطاة صفة الحجارة (اولا) ان لا يكون سنه اقل من ١٤ سنة (ثانيا) ان يكون سليم النية خالفا من العاهات (ثالثا) ان يكون له معرفة تامة بهذه الصفة (رابعا) ان يكون تحصل على تصريح من المحافظة (م) ٦ تذكر التصريح وتخدم دفتر قسبية مفرقة متسلسلة وتحدد مرة في كل سنتين — تذاكر التصريح تكون شخصية ولا يمكن الاعاع بها لغير الحجارة الدين اعطيت لم ويجب عليهم ارازها عندما يطلبونها رجال الصط او الركاب — كل حمار تفدنة تذكرته يلزمه احار شيخ العامة في الحال وان يطلب صلاحها اذ انات فتدعا وترب على شيخ الطامطة ملاحظة الحجارة ويكون مستعلا عن كل مخالفة لتصوص هذه المادة (م) ٧ لا يجوز للحجارة الوقوف في محلات خلاف المواقف الملية بالجدول المرقق هذه اللائحة الا اذا طلب منهم احد الركاب انتظاره في محل آخر ووقوف الحخير يكون على صف واحد بالترتيب بحيث لا يصير ارجحام الطريق العمومي (م) ٨ لا يجوز للحجارة رفض تاحير حبرم مالم يكن سبق تاحيرم او ان يكون وقت سبها (م) ٩ يجب على الحجارة ان تنظرط الركاب وم في مواقيهم ولا يجوز لم تركها متساخين امام الركاب الامر الذي ينشأ منه حلل في النظام (م) ١٠ لا يجوز للحجارة ان يسرط في الشوارع للسنت على ركاب (م) ١١ عليهم ان يمشوا دائما بحجاب حبرم وان لا يعطوا عنها مطلقا — ولا يجوز لم صرت حبرم فتساة (م) ١٢ لا يجوز للحجارة طلب احرة ريانة عامر من لم التعرعة المرفقة بهذه اللائحة او اي تعرعة تصدر ميا عدى من حيات الاختصاص (م) ١٣ يجب عليهم ان يتنادوا لكافة الاطراف التي قطن لم من رجال الصط (م) ١٤ على رجال الصط ان يصطط كل حجارة تحصل منهم مخالفة لنص هذه اللائحة وتودوم الى اقرب محطة بوليس لعبل الحصر الارزم لاحالته على حية الاختصاص (م) ١٥ لا يجوز للحجارة قل حسب على حبرم مالم يكن يطلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال الاسمانية فقط او للصلح العمومي (م) ١٦ كل مخالفة نظراء نصوص هذه اللائحة يحاقب عنها مرتكبوها عقوة لا تتجاوز حدا من حدود الغرامات المبررة للعاهات المنصوص عنها قوانين عقوبات الماكر الاملية والمحلطة

(من موقف السيدة زينب للجهات الاتية)

٣ ارة لحد السع سواقي سم الحليج ٢ ارة من مصر القديمة ١ جامع عمرو ٢ معادي الحصري ٤ طره ١ قره قول المنشية ومحطة حلوان ١ السيدة سكينة ١ اب الترة ٢٠ ارامام الشامي ٢ الامام الليث ٢ البلة للمعاري لله حانات ١ للخطاة ٣ ارة سارع الصلينة ٢ محسلا ام عباس اثنا ٤ السانس ٢ ارة الحنبي بمائه الاوقاف وقطرة ستر ١ اب الحلق وقره قول عابدين وقصر النيل ١ الدرب الاحمر ٣ ارة الحلية ١ الموسكي والعورية ٢ الحيرة من سكة الكوري ٢ ٢ بلاق اندكودر ١ الكوري ٢ ٢ اول ولاق ٢ لحد السامر والرملة ٢ محطة السكة الحديد ٢ ٢ اب الشعرة بمائه وسعة الحير وسوق الرلط ومن السيارح ومن حوتى والدسوطي ٢ قصور ماعوس بمائه حيرة دران ٢ ٢ قصر البردة ٢ سدى الكبير ٤ قطرة الشراوية ٢ ٢ مهشة ٢ ٢ مية السرح ٤ ميم ٦ الحصص ٢ ٢ الحبالية ٢ ٢ قرارة اب الورير ٢ المحاور ٢ اعني ٢ فايداي ٢ الشيخ وس وسيدى سم الدين ٢ اب الفتح و اب التصرفه قول الرصران ٢ البيوي واوله الحسية ١ ٢ صطبة من الوالي ٢ ٢ الصاغة والحبيدي ٢ ٢ الفة ٢ ارة موقف عابدين اموم المورده الموسكي ١ موقف المنشية ٣ ارة موقف مالحليج ٢ ٢ موقف معادي الحصري مصر القديمة ٢ ٢ موقف الساة احبر الاحمر ٢ ٢ ١ موقف الحبالية ٢ ٢ موقف الحسية ١ موقف قطرة الاسر حسين

(من باب الشعرة للجهات الاتية)

١ قريش موقف ثمن الوالي ٣ قروش القمة

ملحوظات

(من موقف باب الشعرية للجهات الآتية)

١ قرش و ٢٠ بارة محمد الحمدي ١ قرش و ٢٠ بارة مهيشة ١ قرش قصور باغوص وجوزيرة بدران

(من محطة باب الحديد للجهات الآتية)

٢٠ بارة محمد الجمالة الجمالية والبرانية ٢٠ بارة محمد الظاهر ٢٠ بارة باب الشعرية ١ قرش الجمالية ٢٠ بارة كفر الزغاري وكمر الطاعين وقصر الشوك والشمالي والحمزاوي والازهر والاشرفيه والسكة الجديدة ٢٠ بارة قصر الزمة ٢ قرش شبري الكمية ٢ قرش الشرقاوية ٥ قلوب ٩ ثم البحر ٢٠ بارة قصور باغوص وجوزيرة بدران ١ قرش بولاق ٢٠ بارة بولاق الدكرور والجيزة ٢ الجزيرة ٢٠ بارة قصر النيل ١ لحد شارع كلوب اللوكية شنت للوكانة الجديدة والوسعة ١ محل التمثال وقره قول الموسيقى وقره قول عابدين باب اللوق ٢٠ بارة الدرب الاحمر بما فيه تحت الربع والعورية والاشراقية ودرب سعاد وقطرة الامير حسين بالمناصر ٢٠ بارة الى المشية بما فيه المحطة والمحطبة والقاعة والصليبه والسكة عائشة السوية ٢٠ بارة السيدة زينب والصريه والقصر العالي محمد المخلع ٢٠ بارة الى مصر القديمة والامامين ٤ الساتين ٥ معادي الحيري ٦ طره (من ثمن الارزبكية للجهات الآتية)

١ قرش محمد ثمن باب الشعرية ١ ثمن الجمالية ٢٠ بارة قره قول عابدين ٢٠ بارة الى قره قول السيد زينب ٢ الى قره قول ثمن مصر المدينة

(من موقف ثمن الارزبكية للجهات الآتية)

٢٠ بارة محمد قره قول ثمن الخليفة ١ قره قول الدرب الاحمر وفيون ٢٠ بارة قره قول ثمن الوالي ٢٠ بارة الى قره قول الموسيقى ١ ثمن شبرا ٢٠ بارة ثمن بولاق

(من موقف مصر القديمة للجهات الآتية)

٢٠ بارة محمد الامام الشافعي ٢٠ بارة السيدة نفيسة ٢ محمد باب الوزير ٢ المحاورين بما فيه العبي وقايدباي ٢ الى باب النصر بما فيه سيدي نعم الدين والشيخ بونس والبيوي ٢٠ بارة بولاق الدكرور والجيزة

(من الجمالية للجهات الآتية)

٢٠ بارة محمد باب الشعرية ١ قرش لحد الدرب الاحمر (من القطر الجديدة للجهات الآتية)

٢٠ بارة المحامدية ٢٠ بارة للارزبكية ١ لقطر الدكة ١ للخاله ٢٠ بارة للصروي ٢٠ للسكة الجديدة ٢٠ للحمزاوي ٢٠ للفتولي ٢٠ لبركة الرطل ٢٠ لنيط الالاي ٢ محمد الدبر (من باب الخلق للجهات الآتية)

٢٠ بارة للفتولي ٢٠ الموسيقى ٢٠ للصبطية

(من الحنفية للجهات الآتية)

٢٠ بارة للحمزاوي ٢٠ بارة لقطر سفر ١ قرش للقصر العبي ١ للكويري ٢٠ بارة للسلطان ابو العلا ٢٠ البويي ٢ للمحمدي ١ لسيدنا الحسين

(من حارة السقاين للجهات الآتية)

١ قرش لدير ماري ميا ٢٠ بارة ابو سيدين ٢ قرش ماري حرجس ٢ الملاك ٥ محمد طره ٤ الساتين ١ القصر العبي

(من قم المخلع للجهات الآتية)

٢٠ بارة محمد بولاق ٢٠ بارة للسيدة نفيسة ٢٠ بارة للامامين ٢ للساتين ٢٠ بارة معادي الحيري ٢٠ بارة لطره ٤ للفتة

(من بولاق للجهات الآتية)

٢٠ بارة لمصر القديمة ٢٠ بارة لمصر ٢٠ بارة للمحاورين ١ من الروحي محارة السقاين ٢٠ بارة من حارة الصاري للدير ٢٠ من قنطرة سفر للمغربيين ٢٠ بارة لمصر ٢٠ بارة للسيدة نفيسة ٤ للامامين وهذا جميعه بحساب التوصيله وبالعكس واما الاقطار فتكون الساعة قرش والنصف بعشرين فصة صاغ واقل من ذلك لا يعتبر اجرة اما اجرة اليوم من الصباح محمد العروب فتكون اثني عشر قرشا صاغا واذا اراد السفر خارج المحروسة الذي لا يمكن العود في يومه فتكون اجرة اليوم ثمانية عشر قرشا صاغا

(مختارية محمد ابو باب تع قسم الارزبكية وشم باب الشعرية)

موقف محطة مصر . بيجوار محطة العوائد . بشارع شري بيجوار القطر . امام قسم الارزبكية بموقف العريجة . بشارع باب البحر . الدحديرة بجمة الجامع الاحمر . الترب بيجوار الوسعة . بوسعة كلومو ميدان الخارندار . باب الالهي صندوق الدين بموقف العريجة بدائرة الاوبرا . موقف خمار شنت بيجوار الاسكولة الملكاني بشارع حلبي بوجه البركة . امام لوكانة روابال بيجوار بيت تادرس حلبي بوجه البركة فتنطردكة . شرم الخالة بتمن باب الشعرية . العدوي بتمن باب الشعرية . البكرية بيجوار الطاهر بتمن باب الشعرية . باب الشعرية بيجوار الثمن

(مختارية حممه محمد تع قسم الموسيقى)

موقف بالموسكي بيجوار القره قول . العنة المنصرا بموقف العريجة سوق الكانو موقف اسحارة اليهود العوفاني بيجوار الجواهرية امام حارة اليهود . تحت كوم الشيخ سلامة

(مختارية السيد بنوي تع قسم الجمالية)

موقف بشارع الصنية . باب الفتوح . باب المحسية . العاسية (مختارية حسن محمد التراب تع قسم الجمالية)

موقف بشارع المحكمة . بشارع الجمالية بالميصه . بشارع السكة الجديدة بالاشراقية . بشارع الخمر بتمن باب المحامين . بيجوار الحنفية بجمة سيدنا الحسين

(مختارية عاشور عوس ومحمد سرور تع قسم عابدين)

موقف صندوق الدين بيجوار السبعة فوانيس . باب المناصر بيجوار جامع العظام . باب الماصرة بشارع محمد علي . قنطرة الامير حسين بيجوار سيدي حسن الاكر بيجوار الاوقاف . الشيخ عبد الله بالنار . بالمجربة الجديدة بيجوار شارع حارة السقاين . بيجوار المالية . باب اللوق بيجوار الحنفية

(مختارية حسن احمد الحوفي تع قسم السيدة ريس)

موقف درب الجواميز . قنطرة سفر . بسويقة الساعين باب حارة السقاين الشيخ صالح . النصرية بيجوار منزل النوفحي . بالنصرية بيجوار درب السلق . بقطر الذي كمر

(مختارية احمد يوسف بتمن السيدة زينب)

موقف بالموردي بشارع المكس . المدرسة بشارع القصر العالي المحصري بيجوار قلعة الكش . قنطرة عمر شاه . السيدة زينب

حيًا أو خرج أكثره حيًا فبات لا أن خرج أقله فبات إلا أن خرج بجنابة فاته يرث ويورث فإذا ظهر الحمل فإن كان مستحقًا بجميع الموقوف فيها وإن كان مستحقًا للبعض يأخذ ما يستحقه والباقي يعطى لكل وارث ما كان موقوفًا من نصيبه

حمل — (ر) دخولية

حمل — (ر) نسب (ش ٣٣٢) — وصية (ش

٥٤٠ — عقوبة الجنابات (ق ٣١

حص محروق — { منشور صادر من المالية في ١٢
(مايو سنة ١٨٨٢

في شهر شعبان سنة ١٢٩٠ كانت مديرية البحيرة طلبت الرأي عما تجر به في اخذ عوائد عن المحص المظلي المجاري مبعه بمولد ابو الریش بدمهور ولذلك استفتيت المالية مر الجهات عن المجاري بها في ذلك وقد علم ما ورد منها ان مديرية الغربية جارية تحصيل الف قرش عوائد على كل مفلة بالمولد الاحمدى والدسوقي وأما المحص الذي برد محروقًا من جهات خلاف المظلي فحصل عوائده بواقع كل اردب ثلاثون قرشًا وإن ذلك على مقتضى رابطة عملت بمعرفة طائفة الحمامية بصبطية طنطا ومديرية الشرقية جارية اخذ العوائد عليه بواقع المائة تسعة بمركز الدخولية بسدر الزقازيق وقد تحرر اذ ذاك من المالية في رجب سنة ١٢٩١ للمدريات البحرية والقبلي باستناب تحصيل العوائد على المحص المحروق كالمجاري بمديرية الغربية ثم بعد ذلك صدر ذكره في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ مشيرًا الى الغاء عوائد المظلي اما عوائد الدخولية فتستمر ثم بعد ذلك صدر تلغراف المالية لمديرية الغربية في ٩ ابريل سنة ١٨٨٠ نمرة ٥٦ بان مبلغ الثلاثين قرشًا الذي كان جاريا اخذه على كل اردب حص محروق هو بالنسبة لعوائد مقالي المحص التي صار ابطالها بمنقضى الذكر بوجوب العدل يقضي بأنه لا وجه لتخصيله بل يؤخذ عليه عوائد الدخولية فقط حسب اثمانه والآن ورد للمالية اعادة من مديرية الدقهلية رقبة ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ و ٩ ابريل سنة ١٨٨٢ نمرة ٢٨٥ بهاء على تصرر اصحاب الصف المذكور من تحصيل عوائده بها بواقع الاربد ثلاثون قرشًا وإن شيخ طائفة الائمةين بالمصورة اجري تمين الاربد بمبلغ ١٤٤ قرش فتكون عوائد دخولية الاربد ١٣ قرش وللخبرة صادقوه على ذلك ورامت النظر وافادتها بما ينفع اجراؤه وحيث انه يرى مانع ان تقرير اخذ الثلاثين قرشًا على كل اردب انما كان بموجب رابطة بمعرفة طائفة الحمامية بسدر طنطا وهذه الرابطة وإن كانت المالية حررت بالمجري عليها في ذاك الوقت الا انه بالنسبة لكون القاعدة العمومية في عوائد الدخولية هي اخذ المائة تسعة وسبق صدور تلغراف المالية لمديرية الغربية بالاجراء بها على هذا الوجه فيكون من الموافق حصول الاجراء هكذا بباقي الجهات المقررة بها العوائد وقد تحرر لمن لزم وهذا الامل به بوضو له يتبعه باخذ عوائد دخولية صف المحص المحروق بواقع المائة تسعة على اثمانه الحقيقية

بجوار لي منصور الريط

(مختارة احمد مكي بمن الخليفة)

موقف بالمنية بباب السوق . بالصليح بجوار سليل ام عباس الحلية بشارع محمد علي باشا

(مختارة ابراهيم الفاروق الدرب الاحمر)

موقف الدرب الاحمر بجوار المارحاني . باب الخلق بالشارع باب المحامية بشارع محمد علي . باب الداودية . بشارع الازهر . سوانة العن . بجوار جامع المحين . درب الاغوات بباب الداودية (مختارة حسن عبد الله تع قسم بولاق)

موقف السلطان ابو الهلا . الوسط تبع الواجهة . الكرك القديم بجوار السرايه . بالبلد الجديدة . بجوار سيدي سعيد . امام النوبة بشارع القومانية بجهة الانبيكة . كوبري الفخامة . كوبري السلطان ابو الملا

(مختارة غنيم بدوي بمصر القديمة)

موقف بشارع ساعي البحر . بشارع القوس . محل سوق الاثنين . (مختارة حسين احمد بن الخليل)

موقف التمنطة بجوار الانصاري . بباب قصر النيل . معادي عشري . البر الغربي بمحطة العوائد

حمام — قرار من محافظة اسكندرية في ١٧ اكتوبر سنة ٨٨

(نحن محافظ اسكندرية) حيث ان كثيرا من الناس قد اعتادوا على الاستحمام على شواطئ البحر المالح وترعة الحمودية الواقعة امام محلات السكن وعلى الضرق العمومية المعروفة بالمرور العامة والوقوف على تلك الشواطئ مكتوفي العورة وهذا امر مغاير للاداب الواجب احترامها ومحل بالنظام العمومي — فبناءً على المادتين ٢٤١ و ٢٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية وعلى المادتين ٢٢١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة قد قررنا ما هوأت (م) لا يجوز لاي انسان كان الاستحمام على شواطئ البحر المالح وترعة الحمودية الكائنة في حدود مدينة اسكندرية الواقعة امام محلات السكن وعلى الطرق العمومية لما في ذلك من انتهاك حرمة الاداب والاخلال بالنظام الا في حمامات البحر المعينة لذلك الموضوعة بمنقضى رخص من طرف الحكومة (م) ٢ كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات الموه عنها في المادتين ٢٤١ و ٢٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية والمادتين ٢٢١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة (م) ٢ يكون العمل بمنقضى هذا القرار من يوم نشره بالجرائد الرسمي

حمام — (ر) مخالفات (ق ٣٥٠

حماية اجنبية — (ر) اجنبي — جنسية

حمل — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٦٢١ يوقف للحمل من التركة نصيب ابن واحد او بنت واحدة ايها كان أكثر هذا لو كان الحمل يشارك الورثة او يحتمل حمل نقصان ولو كان يحتمل حمل حرمان وقف الكل ويؤخذ الكميل من الورثة في صورة النسبة ويرث الحمل ان وضع

ملحوظات

حواشي ١٨٨٢ — { منشور من نظارة الداخلية في ١١ القعدة سنة ١٢٩٢ (٢٤)

سبتمبر سنة ١٨٨٢ بشأن زيادة التيقظ والالتفات لما يوجب استدامة الامن العمومي والوقاية من وقوع اذى امر من الاختلال باي جهة من الجهات مع المبادرة باعطاء اخطارات لنظارة الداخلية عما يحدث من الوقائع وما يجري من الاعمال الادارية

لقد من الله سبحانه وتعالى على سكان مصر بل وسكان جميع القطر بان اتقدم من غوائل المفسدين الذين خرجوا عن طاعة الحكومة السنية وعصوا الله ورسوله بعصيانهم لولي الامر وهو الحضرة الخديوية النجيلة الذي هو صاحب السلطة العامة وكانوا مصممين على ما كانوا مصممين عليه من الاتلاف والاضرار بالخلقوات وزيادة على ما جرى منهم من الضرر البالغ كما هوليس خاف على احد من افراد الاهالي وقد استتبت الراحة وعاد الامن بفضل الله تعالى وعناية الحضرة الخديوية ولم يبق لتلك الحوادث اثر يذكر اذ انه علم لكم ما حل بالعصاة من الخسران والدمار وعودة النجيلة عليهم بما جنت ايديهم الا ان مقاصدنا التي لا تخفى عليكم قديما هي دوام المحافظة على استتباب الراحة والامن في سائر جهات الاقطار المصرية وعلى هذا يكون من الضروري الاخذ في اسباب المحرم بزيادة التيقظ والالتفات لما يوجب استدامة الامن العمومي والوقاية من وقوع اذى امر من الاختلال باي جهة من جهات طرفكم فينبغي انه مع زيادة الاعتناء والهمة في المحافظة على ما ذكر تبادروا باعطاء اخطارات لنظارة الداخلية في كل اربعة وعشرين ساعة من عما يحدث من الوقائع وما تجرونه من الاعمال الادارية كما ان ماموزي النروع يجتهدكم يبلغونكم بمثل ما ذكره يوميا حتى ترد لهذا الطرف الاخطارات اليومية عن عموم وفروع المديرية في الوقت المحدد وعلى ذلك فان الامور والحوادث المهمة التي تقع تبادروا بتدارك حسبها في الحال وتخطرونا عنها بالتلفراف وكذلك اذكركم بان تراجعوا كافة اوامر ومشتورات الحكومة الخديوية الصادرة قديما عما يتعلق بالاجراءات الادارية وقواعد الصبط والربط ونظام غفر البلاد وضبط الاشقياء واجراء مقتضيات الاصول والتعليقات الهندسية في امور الري وتنفيذ ما تصدر به مكاتبات مجلس الصحة العمومي فيما يتعلق بامور الصحة وغير ذلك مما لا يخفى على تكم وانذركم بانه اذا حصل اذى مماون في اي امر من هذه الامور المهمة او غيرها تكونوا اتم ووكيل تكم ومن يمكن له اشتراك في هذا التهاون مشولين تخصيا وبعد المحاكمة تعاملوا بما تقتضيه القوانين وسنرى ان شاء الله تعالى من هم واعتناء حضرتكم ما يحقق امالنا في حسن ادارتكم وعدم حصول اذى امر يوجب المحاكمة او العقاب

حواشي سنة ٨٢ — (ر) تعويضات — لجنة

تحقيق — محكمة عسكرية — ملاح — عصيان

— عفو — معاش — ثورة عام سنة ٨٢

حمولة — (ر) سفينة (قتب ٥ — ٦ : مركب

حمي قلاعية — (ر) سور لنج — صحة

حمي نفوسية — (ر) مرض — صحة

حمي صفراء — (ر) ملاح (قتب ٨٨ — صحة

حنفية — { ترجمة مذكرة من اللجنة المالية الى مجلس النظار بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٩ اتمه ٢٢٨

تقدم للجنة المالية من نظارة الداخلية المذكورة المرسله مع هذا المؤرخه ١٨ نوفمبر سنة ٨٩ ومعهما طلب بفتح اعتماد اضافي قدره ١٧٠ جنيا مصريا لقسم الضبط والربط لاجل انشاء ٥٦ حنفية في قرية العرب ببور سعيد لزوم اخذ المياه منها للمطاف حيث ان قومانية القتال مستشرع قريبا في وضع مواسير جديدة للمياه بملك المجبة فنظرا لكثرة الحرائق وقلة المياه في القرية المذكورة توافق اللجنة المالية على طلب قسم الضبط والربط وترجو من مجلس النظار التصريح بفتح الاعتماد الاضافي المذكور

حواشي ١٨٨٢ — { ترجمة منشور من نظارة الخارجية بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٢

الى حضرات القناصل الجنرالية مطلوب به ان ينهوا على رعاياهم بان يسلكوا سبيل المسالمة في علاقتهم مع الوطنيين ان الحكومة المحلية مناسبة من كونها تحققت في هذه الايام الاخيرة ان الوطنيين اصبحوا في غالب الاحيان عرصه للامانة والتعدي عليهم من قبل بعض الاوربيين الذين لا يبالون بما عساه ان يترتب على عدم اعتدال سيرهم من العواقب المكثرة حتى انهم يتطاولون في ذلك على ماموزي قوة الضبط والربط العمومية ولاشك ان سيرهم هذا بوجب الاسف الشديد لاسباب في الاحوال المحاصرة فان الحكومة باذلة جهدها في تسكين المخاطر من الهيجان الذي حصل لها من الحوادث المخزنة التي وقعت اخيرا وانها وان كان لسوء الحظ وجد ان مرتكبي الجريمة عديدون وعوقب بعض منهم واخذ في تعقب البعض الاخر لمحاكمته الا انه من الحق ان الجانب الاعظم من الاهالي فضلا عن كونه امتنع تلك الامور النتيجة الذي ارتكبها ذلك البعض سلك كثير منهم مسلكا بسنوجب الدناء وبناء عليه فليس من العدل ان يجعل هو لاه بمنزلة اولئك وينظر اليهم جميعا بعين الاحتقار لما في ذلك من تعطيل مساعي الحكومة لتقرير الوفاق التام بين المصريين والاجانب واعادة ما كان بينها عذسين من الارتباط والالتزام وتود الحكومة المصرية من كل قلبها ان ترى هذا الاتفاق مستمرا لما فيه من الفائدة من سائر الوجوه وهي من جهتها لاتأخر البتة عن اجراء كل ما في وسعها لتدرك هذه النتيجة بما امكن من السرعة وهي على يقين من ان حضرتكم تشركون معها في هذا الرأي وتساعدونها دائما على ذلك وبما عليه نرجو من حضرتكم ان تنبهوا على رعاياكم في ان يسلكوا في معاملاتهم مع الوطنيين سبيل الاعتدال والمسالمة الذي يحق لكل منهم ان يعول عليه

(الامضاء) شريف

حوالة — (م) (محل) في الحوالة ويجنوي على مقدمة وما بين

(المقدمة)

(في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحوالة)
(م) ٦٧٣ الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى
(م) ٦٧٤ المحيل هو المديون الذي احال (م) ٦٧٥
المحال له هو الدائن (م) ٦٧٦ المحال عليه هو الذي
قبل على نفسه الحوالة (م) ٦٧٧ المحال به هو المال
الذي احيل (م) ٦٧٨ الحوالة المقيدة هي الحوالة التي
قيدت بان تعطى من مال المحيل الذي هو في ذمة
المحال عليه او في يده (م) ٦٧٩ الحوالة المطلقة هي
التي لم تقيد بان تعطى من مال المحيل الذي هو عند
المحال عليه

(الباب الاول)

في بيان عقد الحوالة وينقسم الى فصلين

الفصل الاول — في بيان ركن الحوالة

(م) ٦٨٠ لو قال المحيل لدائنه حولتك على فلان
وقبل المحال له والمحال عليه تنعقد الحوالة (م) ٦٨١
يصح عقد الحوالة بين المحال له والمحال عليه وحدهما مثلا
لو قال احد لآخر خذ ما لي على فلان من الدين
وقدره كذا غرتا حوالة عليك فقال له الاخر قبلت
او قال له اقبل الدين الذي لك بنمة فلان وقدره كذا
غرتا حوالة علي فقبل تصح الحوالة حتى انه لو ندم
المحال عليه بعد ذلك لا تقيد ندامته (م) ٦٨٢ الحوالة
التي اجريت بين المحيل والمحال له وحدهما اذا اخبر بها
المحال عليه فقبلها صححت وتمت مثلا لو احال احد دائنه
على اخرو هو في ديار اخرى فبعد اعلام المحال عليه ان
قبلها تتم الحوالة (م) ٦٨٣ الحوالة التي اجريت بين
المحيل والمحال عليه تنعقد موقوفة على قبول المحال له مثلا
لو قال احد لآخر خذ عليك حوالة ديني الذي بذمتي
لفلان وقبل المحال عليه ذلك تنعقد الحوالة موقوفة فاذا
قبلها المحال له تنفذ

الفصل الثاني — في بيان شروط الحوالة

(م) ٦٨٤ يشترط في اعتقاد الحوالة كون المحيل والمحال له
عاقلين وكون المحال عليه عاقلا بالغاً فكما ان حالة
الصبي غير المميز دائنه على اخر وقبول الحوالة لنفسه
من اخر باطل فكذلك الصبي مميزا او غير مميز ماذونا

او معجورا اذا قبل حوالة على نفسه من امر تكوّن
باطلة (م) ٦٨٥ يشترط في نكاح الحوالة كون المحيل
والمحال له بالغين بناء عليه حوالة الصبي المميز وقبوله
الحوالة لنفسه موقوفة على اجازة وليه فان اجازها تنفذ
وبصورة قبوله الحوالة على نفسه يشترط كون المحال
عليه املا يعني اغنى من المحيل وان اذن الولي (م)
٦٨٦ لا يشترط ان يكون المحال عليه مديونا للمحيل
فنصح حوالة وان لم يكن للمحيل دين على المحال عليه
(م) ٦٨٧ كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة
به (م) ٦٨٨ كل دين تصح الكفالة به تصح الحوالة به
لكن يلزم ان يكون المحال به معلوما فلا تصح حوالة
الدين المجهول مثلا لو قال قبلت دينك الذي سيثبت
على فلان لا تصح الحوالة (م) ٦٨٩ كما تصح حوالة
الديون المترتبة في الذمة اصالة كذلك تصح حوالة
الديون التي تترتب في الذمة من جهتي الكفالة او
الحوالة

الباب الثاني — في بيان احكام الحوالة

(م) ٦٩٠ حكم الحوالة هو انه يبرأ المحيل من الدين
وكفيله من الكفالة ان كان له كفيل ويبت
للمحال عليه للمحال له حتى مطالبة ذلك الدين من
المحال عليه واذا احال المرتهن احدا على الراهن لا يبقى
له حق حبس الرهن ولا صلاحية توقيفه (م) ٦٩١
اذا احال المحيل حوالة مطلقة فان لم يكن له عند المحال
عليه دين يرجع المحال عليه على المحيل بعد الاداء وان
كن له دين على المحال عليه يكون تقاصا بدينه بعد
الاداء (م) ٦٩٢ ينقطع حق مطالبة المحيل بالمحال به
في الحوالة المقيدة وليس للمحال عليه بعده ان يعطي المحال
به للمحيل وان اعطاء يضمن وبعد الضمان يرجع على
المحيل ولو توفي المحيل قبل الاداء وكانت ديونه ازيد
من تركته فليس لسائر الغرماء حق في المحال به (م)
٦٩٣ لا تبطل الحوالة المقيدة بان يودي بما في ذمة
المشتري للبائع من ثمن المبيع اذا هلك المبيع قبل التسليم
وسقط الثمن او رد بخيار الشرط او خيار الروية او
خيار العيب او اقبل البيع ويرجع المحال عليه بعد
الاداء على المحيل يعني ياخذ ما اداه للمحال له من
المحيل اما لو تبين براءة المحال عليه من ذلك الدين

٣٤٩ لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً الا اذا رضي المدين بذلك بموجب كتابة — فان لم توجد كتابة مستملة على رضا المدين بالبيع لا تقبل اوجه ثبوت عليه غير اليمين — وزيادة على ذلك لا يصح الاحتجاج بالبيع على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخ الورقة المستملة على رضا المدين به ثابتاً بوجه رسمي ولا يسوغ ذلك الاحتجاج الا من التاريخ المذكور فقط وكل هذا بدون اخلال باصول التجارة فيما يتعلق بالسندات والاوراق التي تنتقل الملكية فيها بتحويلها (م) ٣٥٠ يدخل في بيع الاستحقاق في التركة ما لها من الديون والفوائد المقبوضة والمصاريف والديون المدفوعة من وقت افتتاح التركة ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك (م) ٣٥١ لا يضمن البائع للمشتري الوجود الحق المبيع في وقت البيع وضمائنه تكون قاصرة على ثمن المبيع والمصاريف (م) ٣٥٢ لا يضمن المحيل يسار المدين في الحال ولا في المستقبل الا اذا وجد شرط صريح لكل من الحالتين المذكورتين (م) ٣٥٣ اذا باع شخص مجرد دعوى بدين او مجرد حق فلا يكون مسئولاً عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق (م) ٣٥٤ اذا بيع مجرد دعوى بدين او بحق على الوجه المبين في المادة السابقة او كان اصل الدين متنازعا فيه جاز للمدين ان يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة (م) ٣٥٥ ولا تتبع هذه القاعدة في حالة ما اذا باع احد الورثة نصيبه في التركة الى شريكه او باع احد الشركاء نصيبه في الدين الى شريكه او اسقط المدين لدائنه شيئا في مقابلة دينه او اشترى مسترحقا متنازعا فيه منعا لحصول دعوى حوالة: (ر) بيع — ولاية الاب كفالة حوالة: مقاصد ق ١٩٧ سقوط الحق — كيبالة — سند حوالة المدين بالزايد له عند المحجوز لديه — (ر) ٤٣٣

حجوز (ق) ٤٣٣
حوايج ضرورية — (ر) مراد (ق) ٣٢٠ الى ٣٢٢

حلاق — مشور من مظارة الداخلية في ١٢ يوبو سنة ٨٤
حيث ان مجلس المطار قرر بمجلسه السبعة في ٥ يوبو سنة ٨٤

بان استحق واخذ المبيع فتبطل الحوالة (م) ٦٩٤ تبطل الحوالة المقيدة بان يودي من مال المحيل الذي هو في يد المحال عليه امانة اذا ظهر مستحق واحذ ذلك المال يعود الدين على المحيل (م) ٦٩٥ اذا كانت الحوالة مقيدة بان يودي من مبلغ المحيل الذي هو في يد المحال عليه فهلك ذلك المال فان لم يكن مضمونا بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل وان كان مضمونا لا تبطل الحوالة مثلا لو احوال احد دائنه على اخر على ان يودي من دراهمه التي هي عنده امانة تم تلفت الدراهم قبل الاداء بلا تمد تبطل الحوالة ويعود دين الدائن على المحيل واما لو كانت تلك الدراهم مفضوبة او امانة مضمونة باتلافه فلا تبطل الحوالة (م) ٦٩٦ لو احوال احد دائنه على اخر على ان يبيع مالا معيناً له ويودي الدين من ثمنه وقبل المحال عليه الحوالة بهذا الشرط صح ويجبر المحال عليه على بيع ذلك المال واداء دين المحيل من ثمنه (م) ٦٩٧ الحوالة البهمة اي التي لم يبين فيها تعجيل المحال به وتاجيله ان كان الدين فيها معجلا على المحيل تكون حوالة معجلة على المحال عليه ويلزمه الاداء في الحال وان كان الدين موجلا تكون حوالة موجلة ويلزم الاداء بحلول الاجل (م) ٦٩٨ ليس للحال عليه ان يرجع على المحيل قبل اداء الدين ولا يرجع الا بالحال به يعني يرجع بجنس ما احوال عليه من الدراهم والا فليس له الرجوع بالمودى مثلا لو احوال عليه بفضة واعطى ذهباً ياخذ فضة وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو اداها باموال واتىء اخر فليس له الا اخذ ما احوال عليه (م) ٦٩٩ كما يكون المحال عليه بريئا من الدين باداء المحال به او بمحواله اياها على اخر او ببراء المحال له اياه كذلك ببراء من الدين لو وهبه المحال به او تصدق به عليه وقبل ذلك (م) ٧٠٠ لو توفي المحال له فورته المحال عليه لا يبقى حكم الحوالة

حواله — (قانون مدني)

(في الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين)

(م) ٣٤٨ تتبع في بيع الديون ومجرد الحقوق الاصول العامة السالف اية احكام مع مراعاة القواعد الآتية (م)

ن يصير معافاة حلاقي الصحة بالاقاليم من العمليات وعوائد
الويركو والصحة مقابلة تكليمهم بمساعة المحكما في الكشف
على المتوفين وتطعيم المادة المجدرية كما وردت بذلك مكتابة
رياسته للداخلية رقم ١٣ شعبان سنة ١٣٠١ ثمره ١٠١ فقد
تحرر في تاريخه لحضرات المديرين بهذا ومن الجملة هذا
لحضرتكم للمعلومية به واجرا مقتضاه

حلاق — (ر) ختاف

حلاق — مشور من نظارة المالية في ٧ سبتمبر سنة ١٤

انه على مقتضى ما وردت به المكاتبات للمالية من رئاسة
مجلس النظارة المؤرخه ١٤ شعبان سنة ١٣٠١ (٨ يونيو سنة
١٨٨٤) بمرة ١٨٧ بتبليغ ما قرره المجلس من الموافقة على
ماراته ادارة الصحة العمومية من عدم ترتيب اجر محلاقي الصحة
بالاقاليم واعنائهم من العمليات وعوائد الويركو والصحة
مقابلة تكليمهم بمساعة المحكما في الكشف على المتوفين وتطعيم
المادة المجدرية قد سبق النشر والاعلان من نظارة الداخلية
للجهات وحيث انه في هذه الحالة لازم معرفة مقدار الويركو
الذي ربط سنة ١٨٨٤ على المحلاقين الذين يساعدون المحكما
في الكشف على المتوفين وتطعيم المادة المجدرية فالامل من
حضرتكم ان يصير طلب الكشوفات اللازمة عن ذلك وبهذاخذ
الشهادات اللازمة عنهم من حكا الصحة وقرار المديرية عليهم
بمجرد الجدول اللازم اما اسما ويعطى عليه القرار من هيئة
المديرية باقية النظم ويرد بالافادة لاجل تصريح المديرية
بما تجريه كما انه من اجدا سنة ١٨٨٥ يصير ملاحظة ذلك
حال التحويل

حيض — (ر) حجر — عدة

حيلة — (ر) تعهدات مترتبة على توافقي المتعاقدين

(ق ١٣٦ — سرقة (ق ٣٩٤)

حيوان — (ر) تعويض الضرر — جنابة الحيوان

— سكة حديد — مخالفات (ق ٣٤٧ — ٣٤٩

حيوان — امر عال صادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠

(مخضو مصر) حيث انه سبق صدور تعليمات وارشات صحية للاهالي
عوما ولدوي الفلاحة خصوصا قصدا اناعها لتكون سدا لمنع الامراض
الروائية عن المواشي التي عليها مدار الزراعة — وحيث قد دلت وقائع
الاحوال على ان توالي حدوث الامراض بالمواشي وكثرة اعاقتها منذ
سنوات اخيرة عن اعمال اربابها في وقايعها وعدم اتقانهم التعليمات الصحية
وتقصيرهم في اتخاذ الوسائل والاحتياطات الكافية لذلك — وحيث ان
مجلس الصحة راي لزوم اتخاذ لائحة شاملة لما يلزم اتخاذه من الاجراءات
مع تبرير حرائق وتجريم على من تقع منهم مخالفة او تقصير في اتاناعها —
متنا على ما رصفه اليها ماطر داخلية ومراعاة مجلس نظارنا على ذلك
ما رصفه هوات (م) ١ لا تؤخذ من الان صاعدا رسوم على دمن المواشي
(م) ٢ الحيوانات التي تنفق بصبر دمنها بحسب القواعد الصحية في محلات
محصورة تتعين لذلك في كل مدينة او بلدة او ناحية بمعرفة حاكم القس
او التسم بالانقاد مع الصلطة او المديرية وكل من حالف هذا الامر ولم
يدمن في المحلات للمبنة الحيوان الذي ينفق عنده بصبر تجريه مائة قرش
عن كل مرة تقع منه مخالفة — واذا ناهل منافع الاتمان والبلاد ولم
يتمتع حصول هذه المخالفة او لم يجرط عن وقت منه بصبر تجرم كل

واحد منهم مائة قرش (م) ٢ كل شخص يتدفق من التبل او بالخرع ان
المواشي او بالبرك والطررق رسم الحيوانات النافعة او يساعد على ذلك
بجري تجريه مائتي قرش (م) ٤ اذا كانت الحالة التي هي بها الحيوان
داعية للطن اه مات بمرض وبائي وحسب حجة على مالكة ان يجبر
ملاك شبع الثمن او اللد وعلى الشبع المذكور ان يجبر حالا بذلك مامور
المن او المراكز او ماطر القس وعلى هذا ان يجبر حاكم القس او القسم او
المركز او الحاكم البيطري وكل من اهل من هؤلاء في التبلج بصبر تجريه
ثلثائة قرش (م) ٥ اذا تجاوز عدد الحيوانات النافعة في اي حجة كانت
العدد الاعتيادي في حالة عدم وجود مرض او طهر مرض في الحيوانات
وحسب على المشايخ ان يجبرط بذلك حالا مامور المن او المراكز او ماطر
القسم وعلى هذا ان يجبر حاكم القس او المراكز او القسم او الحاكم البيطري
وكل من اهل من هؤلاء في التبلج بصبر تجريه ثلثائة قرش (م) ٦ جميع
ما تقرر في المواد السابقة يسري ايضا في حق الكومور والعرب والجمالك
والاباعونظارها وما مور بها وما لها وارباب الحيوانات فيها بلا استثناء
(م) ٧ يجب على حاكم القس او القسم او المراكز او الحاكم البيطري ان يقرى
عند الانتصا عن الحالة التي صار احارها عنها وبما درحالا ماشعار الحاكم انهي
بما وصل اليه من الاحار وبتبعية لمخبراته فيها وعلى الحاكم ان يطلع
ذلك فوراً الى مجلس الصحة وعلى منشا الصحة التابع هو اليه ما اذا تاجر
احد الحكام المذكورين عن التبلج بجري تجريه اربعة قرش وان عادا حدها
الى التاخير مرة اخرى يعاقب بالمرم (م) ٨ المحرام المرفرة تفصل
دون مراعاة لاسرار المواشي ولا لاعارها — والحكم بالمحرام خاص بما مور
الصلطة او المدير ما عدا ما يتعلق بالحكام فان الحكم به محض مجلس
الصحة — وما يفصل من المحرام يكون ايراداً للصحة ويصرف في تنويعها
(م) ٩ في حالة وجود ممر عا يقع من المظالمات يعطى له نصف الحرية
التي تفصل (م) ١٠ على ماطر داخلية حكومتنا بتسديد امرها هذا
صدر سراي عاين في ١٥ شوال سنة ١٢٩٧

حيوان — صورة ما صدر من نظارة المالية للدائرة

(البلدية بسكندرية في ٢٩ شعبان سنة

١٢٩٨ و ٢٦ يولي سنة ١٨٨١ بمرة ١٧٦ بنظم دولتو افندم
الناظر بخصوص اخذ عوائد على ما يستحد من الحيوانات في
شهر اغسطس لغاية ديسمبر بواقع جزء من اثني عشر عن كل
شهر سوا كان وروده في اوائل الشهر او في اخره — لما ان
وردت افادة الدائرة في ١٨ محرم سنة ٩٨ الموافق ٢٠ ديسمبر
سنة ١٨٨٠ بمرة ٩٧ ضمنها تعرض التضرر الحاصل من اصحاب
الحيوانات عن اخذ عوائد كاملة على ما يستحد منها في اخر
شهر من السنة وتوري ان الحيوانات المستحقة لا يمكنها الشغل
حال وصولها للتفريل يلزم اصحابها ان يعلموها ويراشوها منذ
شهر تقريبا حتى يجعلوها نافعة للاشغال ولهذا رغبت الفصل
في ذلك بنوع انه لا يصير جرد ما يرد من الحيوانات بشهر
ديسمبر الا في السنة القابلة بعهد استجدادها وقد كان احيل
الطر في ذلك على جناب مفتش عموم الدخوليات فالذي
نراآله هو ان الحيوانات التي يصير حصرها وقت الجرد
بالمجربة العمومية تؤخذ عوائدها عن كامل السنة واما الحيوانات
التي تستجد بالتفر بعد اعمال الجرد والمحصرفه بصبر احتساب
العوائد عليها بالنسبة الى الزمن الباقي لغاية انتهاء السنة ثم لما
صار الاستعلام من بلدية مصر عن الجاري بها في كيفية جرد
المواشي وتحصيل عوائدها فما ورد منها علم ان الجاري بها هو
انه في اوائل كل سنة يصير جرد المواشي والعرييات ومن
مقتضاء مجري تحصيل العوائد السنوية وان كل ما يستحد بتقديم
به كشوفات من الاتمان ويجري علاوته على الجرد الاصلي
ويحصل عوائده واذا مرت مواشي مستحقة على محطات الدخولية

ملحوظات

من المناسب تجديد النظر في شأن فناء الترع وقد رأى المجلس عيينة
مفتش لارسله لمطابقة فناء ترعة العظيمة والتربية والصناعة وروين
وبهذه البحري دهن الحيليات المتبعة تكثرت في تلك التناظر (نالتا)
يمنع قل الجلود الان فكلا وحده من الجلود الطرية او المبر المدوعة في
الطريق يصط ويعدم لما حلت التناظرين الصحي فان هذه الجلود لا يمكن
معرفة حقيقة حالتها وبهذه الصفة تعذر وارد من جهات مشرقة (واما)
ان ما يرى الجلود التي تنقل كحمه تخالفه لا بد من اتخاذ الاجراءات
الآتية هي — كافة الجلود الواردة من السلطات يجب تحريتها في محلات
محصنة يصير تحصيلها بحرية الحكومة والمصلحة ولا يصح باحراجها ما لم
يصدر في شأنها امر جديد وهذه الجلود صير ليها وتخيرها — كل شخص
له عمل ثمن جلود ملروم ان يحرقه في مدة ثمانية واربعين ساعة
محطة الصحة وفي الحال يكشف عليه بمعزها لاجل ان تقرر اما قتله
والحم عليه او اعدام ما يكون به — وبعد على المدة الموصى عنها اما
مكل عمل ثمن جلود لا يصير الاحراج به يعتبر ما به مشوقا وبحري
اعدا به بواسطة نقطه قطعاً قطعاً ودفعه بجرعة وقطعة النحر المبر
مطوى والردم عليه الاترة واما كان في نص الجبهات لا يوجد صنف
المجر معد اعمال الطريقة المذكورة في حق الجلود المحكي عنها فلا بأس من
استبدال هذا الصنف بمراد اللحم او الخنزير — معادة رئيس مجلس
الصحة العمومية قدم للداخلية مكاية مودعة ٢٩ ثمان سنة ١٢٠٠
٢٦٨ تضمن ان المجلس نظر في مادة رم وجلود الحيليات الناعمة والتي
تنفق بالمرض الوائي وقرر بجلسته المنعقدة في ٢ يولييه سنة ١٨٨٢ الاجراءات
والاحتياطات الصحية المتخذة في تلك المادة حفاظاً للصحة العمومية
على الكمية المسطرة اعلاه وعلى الدكتور محمد اتدي صحت مفتش نائب
صحة مطرية لدم رم الحيليات الملاء في العرك والحاري والاجر
والختمه تاها المناظر على حسب المنصوص تارن صط ووط الصحة
المطرية واعطى اليه اعلان لخصرات مديري وجه بحري فهد ساعدته
وبه يضي احراق بمودك وحيد ١٤٠١ بمن على حصركم ما يعود من
المراد المحكي على الصحة العمومية من حيد تلك الاجراءات فامولنا انكم
ندخل الجهد في حيد الاجراءات المذكورة حرصاً على الصحة العمومية
ومساةة ذلك المتش بها يوصل به الى هذا المرحى الجليل والمبادرة
بالاجراء كذلك اتصت برقيه وفي ارجو كس لم لم يحكم الاجراء انما به
(مشور من نظارة الداخلية في ٩ رمضان
سنة ١٢٠٠ (١٤ يولييه سنة ٨٢)

حيوان

لما كان ذبح الاناث من المواشي البلدية مثل الابقار والجاموس
والاغنام وغيرها مما لا يسوغ استعماله نظرا لصلاحية معظمها
اما للتربية والناج واما لجر الاثقال وعلى الخصوص لادارة
الاشغال الزراعية التي هي اساس الصالح العام في بلاد القطر
المصري — ومع سبق صدور الارادة السنية المورخة ٤
شعبان سنة ١٢٠٠ لكافة الجبهات بمنع ذلك منعاً كلياً لا يزال
مسموحاً ومشاهداً بل ونحقق الان لطارة الداخلية مما رفعه
حصر مفتش الصحة البيطرية لمجلس الصحة العمومية امه حاري
ذبح الاناث من هذه المواشي حتى بالسلمانات بدون ادنى ممانعة
من هم متوطنون بالمح — على انه من الواجب الالتفات
لتنفيذ مقتضيات هذا الامر بعدم التعريط في مراعاة حفظ تلك
القوائد لا اقله معاً لاستغلال المواشي المحكي عنها من البلاد
الامر الذي لو حصل لا سمح الله فيكون نتيجته ضرراً بليغاً —
فينا على ما ذكر وما فرره مجلس الصحة العمومية وردت لها
مكاتبة سعادة رئيسه رقم ١٤ شعبان سنة ١٢٠٠ نزع ٢٢٢ بطلب
تنفيذ قدرأنا ان على الجبهات عموماً اعلاناً قطعياً بما هوأت —
(اولاً) من الان فصاعداً صار مسموحاً كلياً ذبح الاناث من
المواشي البلدية السالف ذكرها (ثانياً) ما يوجد منها من
العقبان او المحجورات او المصابات بامهات مزمنة وبسببها

في شهر ديسمبر يحصل عليها عوائد ايضا وحيث ان تحصيل
العوائد عن سنة كاملة على ما يستجد وروده بشهور اخر السنة
فيه غدر على اصحاب الحيوانات فالذي تراء بطرقنا هو ان مجرد
الحيوانات في كل سنة يكون انتهاءه بعد اوان الربيع وهذا
بالنسبة لمخرج ودخول الحيوانات المذكورة باوان موسم الربيع
وان ما يوجد منها و يصير حصره لغاية شهر يونيو توخذ عليه
عوائد سنة كاملة وما يستجد وروده من الحيوانات في اجزاء
شهر اغسطس لغاية شهر ديسمبر فيؤخذ عليه عوائد امارا
من اجزاء الشهر الذي يستجد فيه لغاية السنة بواقع جزء من
اثني عشر عن كل شهر سواء كان وروده في اوائل الشهر او
في اواخره واقتضى تحريره لسعادتك لاعتقاد الاجراء على وجه
ما ذكر وفي تاريخه تحرر الى بلدية مصر بذلك

حيوان — منشور صادر في ١٤ من سنة ١٢٠١ (٢١ لولييه سنة ٨١)

انه مع سبق النشر للجبهات ومن الجملة للمديرية بوضاحة
الاستمراسات اللازم اجراؤها لعدم سريان المرض بالمواشي
ومن ضمنها التبليغ من مشايخ النواحي وخلافهم عند ظهور المرض
قد علم ما ورد من مجلس الصحة العمومية نزع ٢٤٠ ما على
المكاتبات المتواردة اليه من بعض المحكمات باثنية ان المكاتب
بالتبليغ من المشايخ وغيرهم غير متعين الاجراء ووجد باحدى
المديرات مواشي نافقة ملقاة رمها باحدى الترع وحصل
الاستدلال بهذا على تقاعس من ذكرها وعدم الاهتمام في
تنفيذ ما سبق نشره وبما ان هذا ما يستدعي انتشار هذا المرض
فيرام حصول التاكيدات بانواع المنشورات السابق صدورهما
عن ذلك وحيث كما تعلمون ان جل المقصود من صدور
المنشورات انما هو اتناعها وسريان العمل بموجها لا مجرد العلم
بها وتركها بدون مفعول كما هو المتأخر ما وقع في هذا الامر
المهم ولم يستفد من ذلك سوى انه غير حاصل من الجبهات تحت
على مراعاة النظر الى المنشورات بعين الامة واستدامة هذه
الحالة بها لا يوافق لما ينشأ عنها من الضرر الكلي فوقاية من
ذلك استنسب اعادة النشر مؤكداً للجبهات تحريصاً على لزوم
تنفيذ ما سبق صدوره في هذا الخصوص وانذاراً لكافة مستجدي
الادارة ببذل غاية الاهتمام فيها ذكر والحفاظة على اجراء
منطوق ما تصدر به الاوامر والمنشورات والتاكيد على جميع
مشايخ وعمد النواحي ونظار ووكلالة العرب والاباعد بالاجراء
على حسب ما سبق نشره بما في ذلك حصول التبليغ عنهم
اول باول بحيث يكون معلوماً ان كل من اغض او تساهل فيها
ذكر لا بد من محاكمته كائناً من كان ولقد تحرر في تاريخه
بهكذا لمن لزم ومن الجملة هذا للعمل بمقتضاها

حيوان — منشور من نظارة الداخلية في عا ٢ شعبان
سنة ١٢٠٠ (٢ يولييه سنة ٨٢)

(صورة ترجمة قرار جلسة مجلس الصحة المنعقدة في ٢ يولييه سنة ٨٢)
(اولاً) ان الحيليات الناعمة برص الحاد يجب بحسب ما وصفت
يربط الصحة البيطرية دهنها وتطبخها بالمحرق المبر مطوي على الداخلية
نل كل شيء ان تذكر جهات الادارة وتحقق منها ملاحظة تلك الطريقة
(ثانياً) توجد حيوانات كثيرة امهات بالمرتب الملاء في العرك والحاري والاجر
بالمجلس اتحاده مع الداخلية اتحد الاجراءات اللازمة لذلك ولكن من

لا يمتنع بها في الاشغال ولا التربة منه لا مانع من ذبحها بعد الكشف عليها بمعرفة المحكم المتوط بهذا العمل واتصاح صلاحيتها للمأكول — وحيث ان تنفيذ هذه الاوامر المهمة يستدعي توجيه زيادة الالتفات من حصرات مأموري الادارة عموماً اليه باصدار المكاتبات الشديدة منهم الى سائر مأموري فروع جهاتهم وعمد ومشايخ القرى والمدن وحواريها والاهالي بالاجراء هكذا وانذارهم بان الحكومة تعاقب من يخالف ذلك ايا كان عتياً بشديداً مع دوام مراقبته وتنفذ اعمالهم واجرائهم في هذا الصدد بواسطة رجال الضبط والربط فمما مولنا ان تكتم تصرفوا الهمة وتوجهوا العناية في الحصول على ذلك وفي تاريخه كتم الجهات الاتضا بالاجراء هكذا

حيوان — منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٥ منبر سنة ١٨٨٢)

فيما تقدم صدر امر عال بتاريخ ٢٠ منبر سنة ١٨٨٠ في شأن المرائي التي تنفق بالموت بامراض وبائية او عادية وما يتبع في دفنها والتسليم عنها وبجارية كل من يخالف الامر المشار اليه ثم ونظارة الداخلية قد اجرت نشر هذا الامر للجهات بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٩٢ وحثتهم على العمل بموجبه وبتاريخ اول فبراير سنة ١٨٨٢ صدر امر عال ايضاً شاملاً لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بامراض الحيوانات الوبائية موضحاً به ما يلزم اجراؤه من الاحتياطات وما يجب على مأموري الادارة وغيرهم اتساعه ونشر للجهات بتاريخ ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ لاتباع الاجراء بموجبه وحيث ان المادة التاسعة والعشرين من القانون المشار عه تنفي ما كان مخالفاً له من جميع الاوامر واللوائح السابق صدورها يكون ملغياً ومنسوخاً وفي الامر العالي المتوهمه آتفاً من المواد والاحكام ماموماً في ما صدر به هذا القانون فلهدا وما يتلاحظ من ان بعض جهات الادارة ربما يكون ترك العمل بتنفيذ هذه المواد مع ان من الواجب العمل بها وتنفيذ منفضيات باقي مواد الامر الاول الا ما يكون مخالفاً منها لاحكام الامر الثاني الشامل لقانون الصحة البيطرية فقد رأينا لزوم النشر عموماً لكي تنفذ جهات الادارة للاجراء على وجه ما ذكر وبناف على ذلك كتب لمن ازم وهذا بالجملة مخبركم للعلومية والاجراء على مقصده مع اعلانه لكافة مأموري ومشايخ فروع جهات طرقكم وتحذير الجميع من المخالفة

حيوان — منشور من نظارة الداخلية في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٠٠

لما كان اهالي القرى والبلدان خصوصاً الذين على شواطئ البحر متحاربين على القاء رمم الحيوانات النافقة والتي تنفق بالمرض الوبائي في البحر الاعظم والترع والبرك غير متفكرين فيما يسبب عن عفونتها من المضرر بالصحة العمومية ولا مبالين بما يترتب عليهم من العقوبات نظير ذلك فجلس الصحة العمومية لاجل ان يتوصل الى منع هذه الحالة المضرر بصحة النوع الانساني قد سن قانون الصحة البيطرية الشامل لما يتبع في تلك الحيوانات من جهة دفنها ودون فيه منع القائها بالجهات المذكورة وان من قدم على مخالفتها يجازى بحسب ما صرح فيه وتله هذا

القانون بالامر العالي الرقيم اول فبراير سنة ١٨٨٢ ونشر من الداخلية للجهات وبالجملة لجهتكم في ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ثم بقصد العمل بموجبه وحيث ان من اهم الواجبات على مأموري الادارة التيقظ وزيادة الالتفات لكل ما فيه دفع المضار واتخاذ طرق الاحباط حلوا ما عساه ان يحدث بسبب التجارة على القاء الرمم المذكورة بالجهات المحكي عنها من المضار قد رأينا ان من الضروري ان نزيد جهات الادارة تأكيداً بمنع ذلك ووضع غرض على شواطئ البحر واخذ التعهدات القوية على مأموري جهتكم وعمد ومشايخ البلاد وان يكونوا محافظين على نفاذ نصوص القانون المشار اليه وان من يتجاراً على القاء رمم من الحيوانات الهادي ذكرها بالبحر او الترع او البرك يجازى بحسب ما تدون فيه وبناف عليه قد كتبت في تاريخه للتدريبات والمحافظة باتباعه وهذا تكتم للبادرة باجراء مقتضاه ومماولنا في منكم وتيقظكم انه من الان لا نسمح بوقوع ما يخالف القانون

حيوان — (جنت) منشور من نظارة الداخلية في ١٩ راسنة ١٣٠١ (١٩ يناير سنة ٨٤)

قد رات الاطباء ان الوفيات الجسيمة التي حصلت في العام الماضي بسبب الميضة زادت في ذلك الوقت شديداً بسبب الحالة الرديئة التي كانت عليها مياه النيل والترع المتفتحة من رمم الحيوانات النافقة بالمرض التي كان يلقيها بها اصحابها عوضاً عن دفنها طبقاً للتعليمات والنشرات الصادرة من الداخلية وفيها سبق كان جارياً تحصيل رمال واحد بمعرفة مجلس الصحة في مقابلة رسم دفن كل حيوان نافق وكان غالباً اصحاب الحيوانات تقتل من دفع ذلك الرسم بالقائها بالترع القريبة من فواحيهم ولما تحققت لمجلس الطار ان تكليف اصحاب الحيوانات النافقة بدفع هذا الرسم هو امر لا فائدة فيه قرر ابدالاً له قصد تشجيع الناس على دفن الحيوانات الا انه مع ما ذكر فمن المعلوم انه في بعض الجهات لم يزل جارياً القاء رمم الحيوانات سواء كان في بحر النيل او في الترع فلاجل حسم هذه المخالصة من الضروري اعادة اعلان ارباب الحيوانات مرة اخرى بان الرسم الذي كان مضروباً على ذلك صار القاء ولكون من مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثلاثمائة واربعة واربعين من القانون الجنائي المصري الجديد ان من القى في مجاري المياه المارة بالمدن او القرى جثث الحيوانات او قاذورات او مواد اخرى مضررة بالصحة العمومية يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ قرش ديوالي الى ١٠٠ قرش وبالحبس من يوم الى ٢ ايام او باحدى هاتين العقوبتين فلهدا الغرض قد صار اخطار ادارات الصيديات ببل كل الهمة ودقة الملاحظة لمع القاء رمم الحيوانات في البحر وغيره حسب واجباتهم مراعاة لصالح الصحة العمومية وفي حال حدوث امر من هذا القبيل في الجهات النافقة لما يجب عليها اجراء التحقيق اللازم وسرعة ضبط كل شخص يتجاراً على مخالفة ما نص بهذا المنشور لحاكمته مع المسؤولية على الصابطة ومشايخ البلاد فيما يوجد من الرمم في المياه في حدود مراكمهم ان لم يبادروا حالاً باخراجها من المياه ودفنها ويكون معلوماً ان من يتجاراً على القاء جثث

ملحوظات

تخص اجترأ على القاء رمة اي حيوان نافق في البحر او في النهر
او اخرى او البحيرة كما انه يصرف مكافاة اثنين جنيه مصري
الى اي شخص يعطي اخبارية سرية من هذا القبيل تؤدي الى
النتيجة المرغوبة

منشور من نظارة الداخلية بشأن السنة مواد المختصة بمسئلة
رم الحيوانات النافقة لاتباع الاجراء على ما تدون بها —
حيث انه من الاقتضاء اتباع الاجراء بجهتكم في مسئلة رم
الحيوانات النافقة على وجه ما تدون بالسنة مواد المسطرة
بالاعلان المرسل منه عدد نسخة مع هذا فلزم تحريركم
للقيام بذلك بدون ادنى مخالفة

(اعلان) اولاً - من اجدا يوم تاريخه مشايخ البلاد والمدن
يكونون مسئولين قطعاً اذا وجدت رمة اي حيوان نافق
في جهاتهم . ثانياً - على مفتش البوليس في كل مديرية او
مدينة ان يراقب بواسطة داورية الترع والبحر ومحاري المياه
وان يجري التنقيش على البحيرات والمستنقعات مرتين في كل شهر
او زيادة عن ذلك واذا وجد بها حيوانات نافقة فعلى البوليس
اخراجها من المياه واخطار شيخ الجهة المسئول عن ذلك
وبادر باعمال تقرر بالكتابة ويقدمه الى كل من
المدير او المحافظ ومفتش عموم البوليس بالمعروسة
(ثالثاً) وعلى المدير او المحافظ ان يوقف حالا التبع المذكور
عنه امّا من وظيفته ويعين وكيله يقوم في اشغله ويعمل
تحقيقاً بالطريقة التي يراها موافقة وبخطر نظارة الداخلية
لصدور اوامرهما قطعية عن ذلك (رابعاً) مشايخ البلاد
والمدن يكونون مسؤولين باحراق رم الحيوانات التي يصير
ايجادها حرقاً تاماً والمديرية او المحافظة تقدم لم امار اللزوم
للحرق (خامساً) عند موت بهيم بداء وبائي او معدية يكون
التبضع مستولاً باحراق لحم وجلد البهيم باجمعها اما اذا كان
البهيم يموت بمرض غير وبائي او معدية فلا مانع من اخذ الجلد
الا ان التبضع يكون مستولاً عن حرق التبضة على مسافة بعيدة
من سكن الاهالي (سادساً) عند ايجاد رم حيوانات نافقة يجب
على المديرية او المحافظة اعمال تحقيق سواء كان بمعرفة البوليس او
خلاصهم حساباً يرى موافقاً لمعرفة الجهة التي انتمت اليها تلك الحيوانات
في المياه واصحابها فاذا علم صاحب تلك الحيوانات النافقة يجب
على المديرية او المحافظة توقيف شيخ الناحية او الجهة المقيم بها
صاحب الحيوانات ويعين وكيله يقوم في اشغال الشياخة
وبشعر الداخلية عن ذلك

الحيوانات في بئر النيل او الترع يعاقب على حسب نص الفقرة
الرابعة من المادة ٢٤٤ المحكي عنها ومرسل مع هذا لطرفكم
عدد اعلان في هذا الشأن لنشرها في جميع انحاء المديرية
والمراكز والقرى والكنفور والعزب والمواقع المهمة لاجل تعميمه
واطلاع الجميع عليه هذا واستلفت دقة نظركم على اهمية
هذا المنشور واكلفتكم باخذ الطرق العالة وبذل المهمة الزائدة
حتى ان الضبطية تنفذ التعليمات المعطاة اليها تنفيذاً تاماً
(اعلان) ان الفقرة الرابعة من المادة ٢٤٤ من قانون
العقوبات المصري الجديد تقضي بان من يلقي في محاري المياه
المارة بالمدن او القرى جثث الحيوانات يعاقب بدفع غرامة
من ٥٠ قرشاً ديوانياً الى ١٠٠ قرش وبالحبس من يوم الى ٢
ايام وعلى هذا فنعلن العموم بان كل من القى في النيل او في
احدى الترع الكبيرة او الصغيرة شيئاً من هذه الجثث عرمل
بمقتضى هذا الحكم واجري عليه ما ذكر من العقاب

حيوان — (جثة) منشور من نظارة الداخلية في ١٤
سنة ١٣٠١ (١٢ فبراير سنة ٨٤)

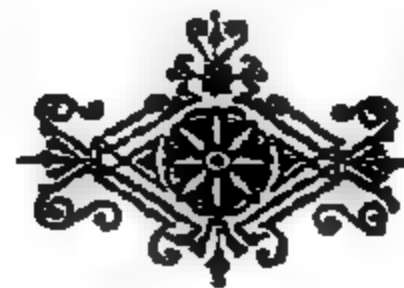
سبق النشر من هنا للجهات والمجملة جهة طرفكم في ١٩ ربيع الاول سنة
١٣٠١ بما يتبع لمنع القاء رم الحيوانات النافقة والقادرات وجميع المواد
المضرة بالصحة في البحر والترع او محاري المياه المارة بالمدن والقرى وما
يحارى به من يتجارا على القاء نبي من ذلك وحيث من الضروري
معرفة الاحداث التي صار اتخاذاً بمرحمتكم لتفيد معول هذا المنشور
فلزم تحريره لحضرتكم لعماد كما ذكر سرياً

حيوان — (جثة) منشور من نظارة الداخلية في ١٦
فبراير سنة ١٨٨٤

حيث انه تحرر من هنا لمخابر مفتش عموم البوليس في ١٢ فبراير سنة ٨٤
بالنصب على الصراط المعين المراكز والاسماء ان يقدم كل خمسة عشر
يوم الى مفتش الاقاليم النافعين له تقريراً بينوا فيه ان كل منهم اخرى
المروور على المركز القاص له وان الترع وما يشاكلها التي في دائرة اختصاصه
لم يكن فيها رم حيوانات مع دقة الاقنات والاعناء لهذا الامر المهم فلا حل
ان يكون ذلك معلوماً للجهات قد صار نشره في تاريخه ومن المحلة
هذا لطرفكم

حيوان (جثة) — منشور في ٢٠ جاسنة ١٣٠١ (١٨)
(مارس سنة ١٨٨٤)

الاعلان المرسل لطرفكم منه عدد مع هذا في خصوص مكافاة
من يرشد او يعطي اخبارية عن اي شخص تجاراً على القاء رمة
حيوان نافق في بحر او ترعة او بحري او بحيرة تؤمل
اجراء اللزوم لنشر سرياً بين العموم بجهتكم وكانت ملحقاتها
(اعلان) يصرف مكافاة خمسة جنيه مصري من المدير الى اي
شخص يعطي اخبارية له او الى البوليس تؤدي الى معرفة اي



خبازة - (ر) امرأة ٢١ أكتوبر سنة ٨٩

خبر كاذب - (ر) جريدة (ق) ١٦٩

خبيرة - (ر) اهل خبرة - (ر) خبر

خبير (علواسعاره) - (ر) مراد (ق) ٣٢٠

خبير - (ر) فيما يتعلق باهل الخدمة

(م) ٢٢٣ اذا اقتضى الحال تعيين اهل خبرة قلم المحكمة او القاضي تعيين واحد او ثلاثة من اهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذي يصدر بالتعيين المواد المقتضى اخذ قول اهل الخبرة عنها مع بيان ما يصريح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الاخصام او بحضور وكلائهم (م) ٢٢٤ اذا كان الاخصام بالغين ولهم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد او ثلاثة من اهل الخبرة باسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة او قاضي المواد الجزئية (م) ٢٢٥ يجب على من عين من اهل الخبرة ان يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الاخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على اصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة ان ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له ثم يحلف اليمين على يد القاضي المعين للامور الوقتية ولو بغير حضور الاخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاقي يباشر فيها ما تعين له (م) ٢٢٦ محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة اهل الخبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الاخر قبل الشروع في العمل بربع وعشرين ساعة بالاقبل والا كان العمل لاغياً (م) ٢٢٧ وعلى اهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الاخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون (م) ٢٢٨ على اهل الخبرة سماع اقوال الاخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الاخصام او بمعرفة اهل الخبرة بدون تحليف للشهود اذا اذنت المحكمة لاهل الخبرة بذلك (م) ٢٢٩ يذكر في المحضر المشتمل على اعمال اهل الخبرة بيان حضور الاخصام واقوالهم وملحوظاتهم ممضي عليها منهم ما لم يكن لهم مانع نابت يمنعهم عن الامة وبيان اعمال اهل الخبرة بالتفصيل

وبيان رأيه والاوجه التي استند عليها فيه (م) ٢٣٠ يسلم تقرير اهل الخبرة لقلم كتاب المحكمة وهناك يجوز لكل من الاخصام الاطلاع عليه او طلب صورة منه (م) ٢٣١ بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لمن يطلب التعجيل من الاخصام ان يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الاخر بالحضور اليها بميعاد ثلاثة ايام كاملة بمقتضى علم خبر (م) ٢٣٢ تقدر اجرة اهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة او القاضي الذي ينوب عنه على نفس التقرير المقدم منه (م) ٢٣٣ تقدر الاجرة يكون نافذا على الخصم الذي طلب تعيين اهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذا ايضاً على من حكم عليه بمصاريف الدعوى (م) ٢٣٤ تقبل المعارضة في تقدير الاجرة من كل من الاخصام في الثلاثة ايام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها في قلم كتاب المحكمة (م) ٢٣٥ يترتب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ تقدير الاجرة ويرفع امرها الى المحكمة مع طلب كل من الاخصام واهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائي بالالزام بمصاريف الدعوى واما اذا سبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن طلب اهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف (م) ٢٣٦ للخصم الذي تحصل على تنقيص اجرة اهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع اجرة اهل الخبرة على حسب تقدير القاضي وللخصم الذي دفع الاجرة ان يرجع على اهل الخبرة (م) ٢٣٧ يجوز للمحكمة ان تعين اهل خبرة ليعطوا رأياً فيهم امام الجلسة شفاهاً بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بمحضر الجلسة (م) ٢٣٨ اذا اراد احد الاخصام رد من عين من اهل الخبرة وجب عليه ان يكلف الخصم الاخر بالحضور بميعاد ثلاثة ايام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادراً بمواجهة الاخصام واما اذا كان صادراً في حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة ايام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم (م) ٢٣٩ لا يقبل من احد الاخصام رد اهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثاً بعد التعيين (م) ٢٤٠ يجوز رد اهل

الحبرة اذا كان زوجاً او قريباً او صهرًا لاحد الاخصام على عمود النسب ايا كانت الدرجة وكذلك القريب من الخواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الاصول طبقة فطبقة الى الجذ الاصل بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية -- ويجوز ايضا رد من له خصومة مقامة امام المحاكم مع احد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن اكل او شرب مع الخصم ومن يكون مستخدماً عند احد الخصمين او خادماً له (م) ٢٤١ يحكم في رد اهل الحبرة بطريق الاستعجال في اول جلسة (م) ٢٤٢ اذا تاخر اهل الحبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الاخصام ان يكلفه بالحضور امام المحكمة بميعاد ثلاثة ايام كاملة بحضور جميع الاخصام والمحكمة ان تحدد في الحال ميعاد لتقديم التقرير ولها ايضا ان تحكم باستبدال اهل الحبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك اخلال بما يلزم من التعويضات ان كانت لها وجه (م) ٢٤٣ لا تكون المحكمة منقادة الى رأي اهل الحبرة (م) ٢٤٤ اذا لم تكتف المحكمة بما ابداه اهل الحبرة فلها ان تعين واحداً او ثلاثة غيرهم من اهل الحبرة ويجوز لمن تعينه ان يستعين بالاستعلام من اهل الحبرة السابقين

خبير - (ر) هندسة ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ -
شركة (ق ٤٥٢ - ٤٥٣ - حسارة بحرية) قتب
٢٤٩ الى ٢٥٢ - حضور (قم ٥٩ - ٦٠ - حجز
(قم ٤٤٥ - كشف (قم ٢٤٨ - ضبطية قضائية
(قج ٢٥ - عقوبة الجنايات (ق ٤١

ختان - { صورة امادة صادرة للداخلية من المجلس الخصوصي
تاريخ ٢ الجمعة سنة ١٢٩٤ (٨) ديسمبر
سنة ١٢٧٧ (١٥

مجلس الصحة كان قدم للداخلية مضبطة تاريخها
جمادي الآخرة سنة ١٢٩٣ نمرة ٦ بالحكم على
شخص حلاق بجرمانه من تعاطي صناعة الخلقة لما
ظهر من تجاربه على ختان غلام من طنطا لم يكن
ماذونا بالختان ومن ضمن مائص فيها هو انه بالنظر
لكون عملية الختان من عمليات الجراحة التي لا يجريها

الامن سبق له التصريح بها بعد امتحانه بمعرفة
معتدين من الاطباء واتضح استعداداه لها بمقتضى
شهادة صحية سنويا تعطى اليه والحقاقون المصرح
لهم باجرائها بمصر وسكندرية ودمياط ورتيد
والسويس وبورسعيد والقنال جاري تجديد شهاداتهم
سنويا من ذلك المجلس بعد تحصيل عوائدها عن كل
تذكرة عشرون غرشا تعريفة والجاري بسكندرية
من مدة هوان كل من يريد ختان ولده يقدم عرضا
للمجلس المشارع باسم الحلاق المراد اجراء العملية
بمعرفة وبعد تحصيل رسم العرض منه ومضاهاة اسمه
على الاسماء المفيدة بالدفترا المعد لما ذكر اذا ظهر انه من
ضمن المصرح لهم بتعاطي عملية الختان فاذا ذلك يتحرر
للضبطية وان كان من الغير مصرح لهم فيمنع من
اجرائها كليا الى ان يصير امتحانه فيها اذا رغب
واتضح امكانه اجراءها وانه اذا كان احد الحلاقين
المصرح لهم فعل عملية ختان يتجاري على اجرائها
من دون تقديم ذلك العرض فيصير تجريمه بدفع
نسعة وستين غرشا صاع قيمة ثمن العرض وعوائد
الشرح ثلاثة طاقات مع تجريم والد المختون بقدر
هذا المبلغ كما انه اذا كان المتجاري على اجراء هذه
العملية خفية هو من الحلاقين الغير مصرح لهم باجرائها
فبعد تجريمه على وجه ما ذكر يتحرر للضبطية بمحاكمته
واحد التعهد عليه بعدم تجاربه على فعلها مرة اخرى
وهذا وقاية من حصول الضرر الى المخلوقات فمترائي
موافقة المعاملة على هذا الوجه بينادر المحافظات
والمديريات ليكونوا الجميع تحت رابطة واحدة وعلى
هذا صدر الشرح اللازم على المضبطة لجهة اقتضاها
لاجراء المقضي لها في خاصة ما حكم به على ذلك
الحلاق واما باقي مائوض بها من الاجراءات التي يراد
تعميمها قياسا على الجاري باسكندرية بالكييفية التي
ذكرت آنفا فلمااسبة سبق صدور مكاتبة من المجلس
الخصوصي للداخلية بتاريخ ١٩ اذي القعدة سنة ١٢٩١
نمرة ٣٥ من مقتضاها ان ما يتراءى للمجالس لزوم
اجرائه من نحو تنبيهات واقتضاء النشر عنها فيصير
الخابرة فيه مع الاحكام وما يستحسن اليه يتحرر عنه
من طرفه للمجلس الخصوصي بالنظر فيه به قد يتحرر

لنظارة الخفانية في ١١ جمادي الاخرة سنة ١٢٩٣ بالتحرير من طرفها الى مجلس الاحكام بالنظر والتذكير به فيما يتطلبه مجلس الصحة من تلك الاجراءات التي يرغب تعميمها وما يستقر عليه الحال فيها تحصل المخابرة عنه مع المجلس الخصوصي حسب ما يقتضيه نص تلك الافادة الخفانية حررت افادة عما ذكر الى مجلس الاحكام في ٢٥ رجب سنة ١٢٩٣ اوضحت فيها انه اذا وافق الاجراء على هذا الوجه بعموم بنادر المحافظات والمديريات وان يكون امتحان الحلاقين واعطاؤهم تذاكر سنويا بكيفية ان الذين منهم بسكندرية يصير اجراء ماذكر بمجلس الصحة والذين بمصر يكون امتحانهم بجمعية الاطباء بعموم الاستباليات والذين في باقي بنادر المحافظات والمديريات تكون بمعرفة قومسيون يتشكل من الحكماء الذين في فروع كل جهة تحت رئاسة حكيم باتيها وبعد استقرار الراي على من يوافق تعاطيهم هذه العملية تصرف اليهم التذاكر اللازمة وتحصل عوائدها بمعرفة جهة الامتحان ثم ترسل قائمة تامة اسماؤهم الى الضبطية او المحافظة او المديرية الكائن في دائرتها محل الامتحان وانه على هذا يتقدم العرض حال اللازم من والد الغلام الذي يراد ختانه الى الضبطية او المحافظة او المديرية التابع لها محل اقامته هو والحلاق وهي تجري الكشف عن اسم الحلاق من تلك القائمة وان وجد انه ممن تصرح لهم بتعاطي هذه العملية فتاذن باجرائها وان كان ممن غيرهم فتجري منعه حتى يصير امتحانه على الوجه المشرح ويستحصل على شهادة وهكذا يكون الاجراء بكل جهة في اول كل سنة ومن يكون مقتضى امتحانه مجددا في بحر السنة بناء على رغبته او لمناسبة تقديم عرض حال باسمه من احد الطالبين ختان اولادهم ويكون صار منعه فيتوجه لجهة الامتحان مباشرة ويتطلب ذلك وهي بعد امتحانه والعلم باستحقاقه التصريح تصرف له التذكرة وتشعر الضبطية او المحافظة او المديرية بدرج اسمه ضمن القائمة المذكورة لسهولة السير على هذا الوجه بسائر البنادر وامكان اجراء الامتحان وصرف التذاكر سنويا في وقت يسير وانه بعد التذكر فيما ذكر بالاحكام تحصل المخابرة مع المجلس

الخصوصي عما يستقر عليه الراي وانه لحصول السهولة متراي ايضا انه في كل سنة ينشر من مجلس الصحة ومن جمعية الطب بمصر ومن الجمعيات التي تتشكل بالمديريات والمحافظات بالصفة الموضحة آتقا بان كل من يرغب من الحلاقين امتحانه يحضر لذلك الجمعية وبعد الامتحان واعطاء التذاكر لمن يرى التصريح لهم بتحرير قائمة من كل جمعية باسماء من صار قبولهم من الحلاقين لاجراء عملية الختان وتوسل للضبطية او المحافظة او المديرية الكائنة في دائرتها حتى عند تقديم طلب اليها ممن يريد ختان ولده فلا يؤذن للحلاق الا اذا كان مصرحا له بحيث ان الامتحان لا يكون الا في اول كل سنة وبعد هذا وردت افادة من مجلس الاحكام رقم ٢٦ القعدة سنة ٩٣ غرة ٢ بمعنى انه تراءى له ان هذا مما يقتضي النظر فيه بالمجلس الخصوصي وكل ما يتراءى يفاد عنه لاتباع الاجراء بمقتضاء ولدى المذاكرة في ذلك بالمجلس فالذي روي هو وان كان المتظاهر بما سلف توضيحه جريان تجديد شهادات سنويا بمصر واسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبور سعيد والقنال الى الحلاقين المرخص لهم بتعاطي عملية الختان واعطاء كل منهم تذكرة في كل سنة ويتحصل منه عوائد عليها عشرون غرنا ومجلس الصحة متطلب سريان الاجراء هكذا بسائر بنادر المحافظات والمديريات لكن حيث مع سبق امتحان من حصل امتحانهم ممن ذكروا واتضح لياقته واستعداده لتعاطي هذه العملية واعطائه تلك التذكرة بالفعل لا يكون هناك ما يدعو لامتحانه سنويا ولهذا تراءى عدم الاقتضاء لامتحان من ذكروا في كل سنة اكفاء بسبق امتحانهم انما الذين ما سبق امتحانهم يجري امتحانهم مجددا والذي يطهر لياقته واستعداده تعطى له التذكرة المقتضية ويتحصل منه رسمها بحيث الامتحان يكون على حسب التفصيلات التي توضح فيما تحرر من نظارة الخفانية الى مجلس الاحكام من حيثية من يناطون بذلك كما وان كان تبين جريان العمل الان باسكندرية من ان من يريد ختان ولده يقدم عرضا للمجلس الصحة باسم الحلاق الذي يراد اجراء العملية بمعرفة وهد تحصيل رسم العرض منه متى طور

ان ذلك الحلاق هو من المصرح لهم بتعاطيها فيترخص له والا بان كان من الغير مصرح لهم فيمنع من اجرائها الى ان يحصل امتحانه اذا رغب وان من يتجاري من الحلاقين المصرح لهم باجراء عملية الختان على اجرائها بدون تقديم ذلك العرض يحصل تجريمه بتادية مبلغ تسعة وستين غرشا نظير ثمن العرض وعوائد القيدية ثلاثة طاقات مع تجريم والد المختون بقدر هذا المبلغ وكذا من يتجاري باجراء هذه العملية خفية من الحلاقين الغير مصرح لهم باجرائها فبعد تجريمه على وجه ما توضح يتحرر للضبطية لمحاكمته واخذ التمهيد عليه بعدم تجاريه على فعلها مرة اخرى لكن حيث من المعلوم بداهة ان من يريد ختان ولده فطبعاً يجري ما يترتب عليه وقابته من الضرر ويستحضر له من يجري ختانه بدون سقامة كما تقتضيه شفقة الابوة فلتلك المناسبات لم يترأى ايضاً ما يقضي لتكليف والد الغلام المراد ختانه بتقديم ذلك العرض ولا بتحصيل رسمه منه ولا بتحصيل التجريم المقتل عن تحصيله من والد المختون ولا من الحلاق الذي يجري هذه العملية سيما مع ما هو المتبادر من ان جريان ذلك لا يكون مبنياً على قاعدة اساسية ولا اوامر صادرة به ومع الاجراء على حسب ما تراءى هنا فذلك لا يمنع من محاكمة من يتجاري على اجراء العملية المذكورة ويترتب على اجرائها اياها ضرر يقتضي محاكمته عليه حالة كونه ماذوناً كما ان من يتجاري من الغير ماذونين باجراء عملية الختان يحاكم ايضاً وبناء عليه لزم تحريره ليؤمر بالاجراء كما ذكر وهذا حسب ما روي

ختم () (انكار الختم) منشور صادر من الداخلية في ٢٧ ذى الحجة ١٢٩٧ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

حفاية ناظري سعادتلو اقدم حصر تلري

علم من افادة وردت من مديرية الجيزة رقم ١٢ التجاري عن ١٢٩ ان بعض مشايخ البلاد وغيرهم يحرون انكار بسم اختامهم على بعض اوراق مثل شهادات ومحاصر وسندات وغيرها ويدعون انهم عند ختمها تنهمل عن شيء اخر وحيث مع سوق الاعلان من الداخلية بالوقائع المصرية في ١٢ صفر سنة ١٢٩٦ بما مقتضاه ان كل انسان يلزمه ان لا يصح ختمه على اي ورقة الا بعد التحقق بما يصح ختمه عليه بواسطة امين يعتمد حسب الصورة المسطرة على الورقة طيه لم يزل حاصل انكار من بعض المشايخ والاهالي وهذا يشاء عه حبل في المعاملات الحقوقية واشكال في الامور الجبائية ومن المعلوم

ان عدم اتخاذ الاسباب المعالة لمنع ذلك يوجب زيادة اقدام اصحاب الغايات على هذه الاحوال مع ما فيها من المصارف قد استسب انه اذا حصل تجاري من هؤلاء وامثالهم على انكار مضمون ما اجروا الختم عليه لا يعول على انكارهم ويكون للمدير او المحافظة او الضبطية حق في طلب محاكمة من يحصل منه ذلك وتقدم اوراق التحقيق الى المجلس لصدور المصطبة اللازمة منه بما يراه في مجازاته نكالا له ولترتداعا لعنه وعلى هذا تحرر في تاريخه الى المديرية والضبطية والمحافظات بالاجراء على الوجه المشروح واقتضى توقيعه لسعادتك لكي من طرف الحفاية ينشر للعجائس بانه عند تقديم اي قضية اليها من هذا القبيل يصير توقيع الجزاء اللازم على من ينكر ختمه بما يستحقه حتى بذلك يسر ارتداع من تعودوا على حمد ما يكون صدر منهم ختم () (ر) انكار () بوسة () تزوير () بينة () مجلة ١٧٣٦ () خطوط

ختم دفتر القباني () (ر) قباني ٢٤ فبراير سنة ٨١

ختم () (ر) افلاس () ق ٢٠٤ - ٢٣٩ - ٣٣٣

ختم () (ر) مرقعة () ق ٢٩٩

ختم على رياض () (ر) خائن () ق ٣١٤

خدانة () (ر) مستخدم () خادم () خادمة

خدانة ميرية () (ر) عقوبة الجنائيات () ق ٣٩

الى ٤١ - ٤٧

خداع () (ر) عذرا () ق ٦٨

خدش الناموس () (ر) قذف

خدانة () (ر) مستخدم () خادم () خادمة

خدانة سائرة () (ر) معاش ٢٢ ستمبر سنة ٨٤

() احتياطي () مستخدم

خدانة المساجد والمقابر والاضرحه () (ر) وقف

() عونة ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (م) ٦

خدانة الصيارف () (ر) صراف () مال ()

حجز اداري

خدانة عسكرية () (ر) فرقة عسكرية

خديو () (ر) احكام () لا ٢٧

خديو (عورحة) () (ر) عقوبة الجنائيات () ق

٢٦ الى ٢٨ - ٣٥٢

خديو (الطس في حقوق المحصرة الخديوية) () (ر)

جريدة () ق ١٥٦ - ١٦٢

خديوية مصرية () (ر) مصر

خديوية مصرية () (ر) (نظاير على مسد الخديوية) () (ر)

جريدة (فق ١٥٦)

خواب - (ر) حكومة (فق ٨٣)

خارجي - (في الاراضي الخراجية)

(مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية)

للعادة يعقوب ارتين باشا (قريش سعيد امدي عمرو)
 لما امر محمد علي باشا بمساحة الارض عام ١١١٣ اشار باحد متوسط
 مساحات القدان يوشد وقرران تكون مساحة القدان ٢٢٢ قصة وثلاث
 مربعة وفي مساحة القدان اليوم الا انه يوجد بعض القدان لا تبلغ مساحته
 هذا القدر وستنكم عنها فيما بعد - وورد في دفاتر المساحة التي امر
 باشاها بيان موقع القطعة من الارض ومقاسها وطول صاحب الاثر فيها
 وسعر الصرية الموضوعة عليها - ولاحل توضيح كل ما يتعلق بكل ارض
 من حيث موقعها ومقاسها والدرجة التي في عليها من الجردة وغير ذلك
 أعدت الحكومة مشايخ كل مركز من المراكز فينبط بمشايخ الوجه البحري
 ومرابطان الوجه القبلي والعكس بالعكس فشكلهم لجانا وادعرت الى كل
 منها بمقتضى حالة اطيان مديرية ما من المديرات ثم انقسمت كل لجنة من
 هذه اللجان الى جملة فروع يخط بكل منهم معاينة الارض قطعة قطعة
 لتعيين درجتها ولما انجز اولئك القوم ما عهد اليهم من الاعمال وصحت
 بطاوة المالية على كل ارض خراجا بحسب ارشادات اللجان المذكورة -
 ثم ان هذا العمل لم يكن مستويا من حيث صحة وسط ارشادات المشايخ
 ومن حيث النظر الهندسي الا ان محمد علي باشا لم يكن في امكانه استعمال
 غير الطريقة التي كانت متبعة فاسارها بكمها لعدم تيسر المعدات اللازمة
 لديه - ولما اردوا الصب عما اذا كان تقرير الخراج الذي عمل يوشد
 متطابقا على قواعد العدل اطلاقا كليا او تدريجا لكان بحيث ان الملح
 الذي كان قدره معروفا من قبل ورجع على اطيان كما تريد الاستقامة
 وينتهي الانصاف او ان الصرية قروا على الاراضي بالنسبة لما نطه
 من المحاصلات بحسب قاعدة نسبة مربعة لما تيسر لما حل هذه المسألة
 بوجه من الوجه فاسي لم اعبر على سبب مطر في هذا الشأن وما تيسر لي
 من الجواب لا يقوم بكتابة استنتاج هذه المسألة - وقد وجدت في التقرير
 الذي وضعه صاحب القصة بطرس بك عالي في شأن المسندات والاوراق
 الخاصة بالصرية القنارية حذولا بينه بين سعر الصرية التي كانت موضوعة
 على اطيان كل طقة وعدد امد اطيان كل مديرية واطيان كل درجة
 من هذه الطبقات في سنة ١٨١٢ الا ان سعر الصرية منها المنطوق والمنطوق
 معاملة وقيمة توارى النطقة منها ٢٠ قرشا صاعا قصة - وان اكرر
 ما قلته فيما سبق من ان القدر الذي صار احرارا ومثما كان يسبح
 هو ريع الصرية القنارية على اطيان بنوع عادل وسطم الا انه مع ما
 حواه من العيوب لم يحل من فائدة عطى فاه يمكن كل احد من معرفة
 ما عليه ليقوم اداءه للحكومة كصرية عن الارض التي هو صاحب الاثر
 فيها وحلصه من حوز المذموم وطلم شيخ البلد الذي حلف المذموم في بعض
 سلطنته وكل حسبه - وما احط فاما او كاد كل الاصلاحات الادارية
 والمالية التي احرمت في الديار المصرية هو عملها قبل اصلاح ما هو اساس
 العمران وعلته التقدم اي قبل وضع قاعدة منتظمة تسري عليها الاحكام
 وقبل توطيد دعائم العدل - فلما انشأ العدل وسرت احكامه على الكبير
 والصغير بدون استثناء وكان الكل في الحق سواء لعرفت الحكومة ما عليها
 من الواجبات وما لها من الحقوق ولعلم الامانة بما عليهم من الواجبات
 ولم يجهلوا ما لهم من الامتيازات وتخلص الشعب من ظلم اولئك الناس
 المتخبرين كشخ البلد وعدة الناحية وبمعرفة من الامتصاص الذين لا يقدر
 الحاكم على ادارة الامور وعلى الاحاطة بكل ما يلزم بدون مساعدتهم
 - وقد قال بطرس بك عالي في تقريره المذكور اما ما مضى - وحصل
 قرار احرار عام ١٨٢٠ تحت ملاحظة ومراقبة كبار الخدمين وقرروا ان
 من الوجه البحري الصراف المنصى وصحا على اطيان الوجه القبلي وعن
 اناس من سكان الوجه القبلي اسعار الصراف الياح وصحا على اراضي
 الوجه البحري وانشئت دفاتر جديدة لهذا العمل في كل مديرية - وبظهر
 من هذه الدفاتر ان المروكان حصل مرات اخرى قبل المرة التي حصلت
 عام ١٨٢٠ فقد ورد في دفتر مديرية الشرقية ان القرض الذي عمل سنة
 ١٨٢٠ كانت نتاجه من حيث ايجية مجموع الصراف اقل من مبلغ القرض

الذي حصل سنة ١٨١٨ طما لا مثل الدين بطهم هذا العمل عن اسباب
 هذا الفرق اطيان باهم احتياط اساسا في عملهم صراف سنة ١٨١٦ وراهم
 ما كانوا رايا اطيان الوجه البحري قبل تلك المرة وعلى ذلك اصدر
 الخديو امرا عاليا للدير سد القرض المذكوراه - ولا بدري هل كانت
 مرات القرض التي ذكرها صاحب القصة المشار اليه عامة او خاصة بعض
 جهات وهل كان امر صحتها لاسباب غير اعتيادية او ساء على تعظيم الاطيان
 كما انه يمكن ان لا يكون اريد بها الا ظلم الاطيان - والارواح اه
 لم يتصد بها الا الظلم وبم يجل على ذلك صدور الامر العالي المشار اليه
 للدير سد القرضاه - في احتياحت الحكومة الى احتود في بلاد رراية
 كصر فامرت مررا الاطيان فاما يكون القرض في تلك الحالة الا لزيادة
 الصراف وتعليق اسعارها - ولا يحسن ان المحروب التي كانت منتشرة بين
 محمد علي باشا وبين اعدائه وان الاعمال الجديدة التي كان امر احرارها في داخل
 البلاد كوضع حواجر للبل وجر الدرع وساء المعامل وساء عمارة بحرية
 الى غير ذلك من الاعمال كانت تستغرق مبالغ حسيبة ومناذر باهظة
 من التود والتضامات وكان سها وبين عودها على البلاد ارباح ومواد
 ومن طوبى لمن يد مد يد سطره ابحارها ويظلمه اعماسها لما راي محمد علي
 باشا انه في حاجة الى القرض لم يرد ان يمد الاغوار باصدار اوراق عالية
 كالذي اصدره للدير سد القرض الذي اشترى اليه ولم ران يستعمل هذه
 الطريقة للملازمة النافع السلة التي ان بها القرض الذي احرار عبد السواحي
 تحت ملاحظة ارباب المحرم الذين كانت سلطتهم ممتدة على تلك النواحي
 بل التحا الى طرق اخرى ووساطة ثاية وقد قال بطرس بك عالي في
 تقريره المذكور اما ما مضى - ومن سنة (١٨٢٤) وصحت الصرية على
 ارباب الصانع والحرف وهذه الصرية في الوركوكو وكان سعرها غير مستقر
 على حال ولا مقرر ما رما وان كان صدر امر بتساها بعد عداد لم بعد
 لشيء من ذلك انرا - وفي سنة (١٨٢٩) اصيب على كل قرض
 ارتان زيادة اي عماره عن زيادة - وكما في بعض الجهات
 يحصلون على الارض صرية اصابة بطير الوركوكو الموضوع على اوال
 الحاككة ثم ان هذه الصراف رمدت في سنة ١٨٤٤ ثما اي ١٢ وصف
 بحسب مناخرات الحصيلات ايضا - واي قد احدث هذه المناخرات جميعها
 المعلقة اسعار الصراف والريادات التي اصبحت اليها من دفاتر الازرع
 وسها ما عبرت عليه في دفاتر الحسابات اه - فيظهر ما سبق ان صراف
 اخرى وصفت مرادت قيمة الصرية القنارية من هذه الصراف الوركوكو
 الذي يصعب تحصيله عن حابة الصرية القنارية وصراف شخصه وكلها
 عبرت صفة الصرية القنارية ودهست بالنسبة التي كانت من هذه الصرية
 ومن الابرار ان فرضا ان هذه السنة كانت موحودة سنة ١٨١٢ وان
 محمد علي باشا الدرها لما قرر خراجا على الاطيان وقررها الى طنات
 وقرر لكل طقة سها سعر الصرية الخاصة بها

خارجي - (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر
 من حتمكان سعيد باشا في ١١ جاسنة ٧٨

(١٤ نوفمبر سنة ٦١)

الاراضي الخراجية التي يصير احملا لمجهية بيت المال وكان
 جاريا اعطاؤها بالرسوم حسب الاولوية بصرف النظر عن
 عبارة الاولوية وكل من توفي من ارباب الاطيان الاثرية
 الخراجية ولم يكن له ورثة شرعية فيصير اشتهار اسقاط مسعنها
 بالتراد ومن يرسي عليه تعطى له مع لمواعطاء الاطيان بمواعيد

خارجي - (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر كريم
 (في ٢٢ ش ١٢٨٢) (١٠ يناير سنة ١٨٦٦)

يرخص بالوصية في الاطيان الخراجية ولا يجوز اية افعالان
 ايقاف الاطيان الخراجية بتعلق بالارادة الخديوية

خارجي - (مشور من المجلس الخصوصي في عن ح سنة
 (١٣) (١١ أكتوبر سنة ٦٦)

الاطيان الخراجية الجارة في جهات الاوقاف مع تأدية
 مربوطها وتم للوقف شروط حيازتها المقررة في المادة الرابعة

بالمجلس المنعقد يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٢٠٧ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩) قرر المجلس الموافقة على إنشاء التبعة المذكورة وان يكون عرضها أربعة أمتار كما رأيت نظارة الاشغال واحساب مبلغ ٧٥٠٠ جنيه اللازم لنفقتها من ضمن المبلغ المقرر لمينع الشراقي من اصل مبلغ ٢٩٠٠٠٠ جنيه مصري الموضوع تحت تصرف الحكومة

خسارة — (ر) شركة

خسارة بحرية — (فانون تجاري بحري)

(الفصل الثاني عشر — في الخسارات البحرية)

(الفرع الاول — في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها وفي تسويتها)

(م) ٢٢٥ تعتبر خسارات بحرية جميع الاضرار التي تحصل للسفينة والبضائع وجميع المصاريف الغير المعتادة المنصرفة على السفينة والبضائع معاً او بالانفراد في الزمن الذي تبثدي فيه الاخطار وتنتهي بمقتضى المادة ١٦٨ (م) ٢٢٦ والخسارات البحرية نوعان احدهما يسمى خسارات كبيرة او عمومية والثاني يسمى خسارات صغيرة او خصوصية (م) ٢٢٧ اذا لم يكن بين المتعاقدين شروط مخصوصة تكون تسوية الخسارات البحرية بينهم بمقتضى القواعد الاتي ياتيها وهي ان الخسارات العمومية تحسب على البضائع حتى الملقاة في البحر وعلى نصف السفينة ونصف اجرها بنسبة قيمة كل واحد منها والخسارات الخصوصية يخص بها مالك الشيء الذي حصلت له الخسارة او استوجب المصاريف وتدفع من طرفه (م) ٢٢٨ الخسارات العمومية هي (اولاً) ما يعطى على وجه التراخي اقتداءً للسفينة والبضائع (ثانياً) الاشياء الملقاة في البحر لاجل السلامة العمومية او لمنع السفينة وشحناتها معاً (ثالثاً) الحبال والصواري والشرعات الادوات الاخرى اللاتي حصل قطعها او كسرهما لذلك الغرض (رابعاً) الاملابور وابطها والبضائع والاشياء الاخرى المتروكة للعرض السابق ذكره (خامساً) الاضرار التي حصلت للبضائع الناقية في السفينة بسبب ربي غيرها (سادساً) الاضرار التي حصلت عمداً في ذات السفينة لتسهيل الرمي او لتخفيف البضائع او تخليصها او اسالة المياه وكذلك الاضرار التي حصلت للشحنات بسبب ذلك (سابعاً) المعالجات والتصديقات والمالكولات والتعويضات اللازمة للأشخاص الذين سيق السفينة وجرحوا او قطعت اعضاءهم في حال المدافعة عنها (ثامناً) تعويض او فدية من ممت برا او بحرا في مصلحة السفينة والشحنات وقضى عليه واخذ اميرها (تاسعاً) اجرة الملاحين ومؤونتهم من وقوف السفينة اذا وقعت عن سفرها بعد ابتدائها في وكان وقوفها باسم دولة اجنبية او بسبب حرب حادثة ما دامت السفينة وشحناتها لم تخلص من الالاجات التي عليها لبعضها ولم تستحق اجرة اصلا اذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاهنة (عاشرًا) اجرة رئيس البوغاز والمصاريف الاخرى التي تدفع للدخول في ميا حصل الاضطراب للدخول فيها سواء كان لاصلاح الثلب الذي حصل اختياراً للنهضة العمومية او للفرار من الخطر

من الثلاثة المذكورة اذا حصل تكليفها باسم ناظر الوقف الموجود او السالف فلا يكون التكليف المذكور موجبا لاستحقاق المكلف عليه بشي من تلك الاطيان ولو طالمت المدة بل تكون مجبة اوقافها حيث لا يخرج التكليف المذكور عن كونه في مقام النيابة عن جهة الوقف وكذلك اذا كلف الناظر اطيان الوقف باسم احد اقاربه او اتباعه او احد من خدمة الوقف فيعتبر ذلك التكليف نيابة عن الناظر واذا تركها الناظر لاقاربه او لاتباعه او لاحد من خدمة الوقف فلا عبر بذلك الترك ولو طالمت مدته واذا وجد تحت يد ناظر الوقف بعد اتصاله عن الناظر اطيان للوقف كان وضع يد عليها بسبب نظارته وجب رعاها من يد ومحاقها لجهة الوقف وقيد مربوطها على الوقف وهذا فيما عدا ما انتهى حكمه قبل صدور لائحة الاطيان حسب المدون بالمادة الخامسة منها

خساراجي — (ر) اطيان زراعية وما يلي اللائحة من

الاحالات على الكلمات الاخرى — ايلولة — قاصر

— مطلوبات متأخرة — مال — مقابلة

خراجي — (ر) ملك (ق ٦ — ٢٠ : غاروقة

(ق ٥٥٣

خربة — (ر) ابنة اول لوليه سنة ٨٤

خرطوم — (ر) معاش ٢١ يونيه سنة ٨٥

خرقة — (ر) كهنة

خروبة — (ر) اردب — قنطار — رطل

— موازين

خزندارية — (ترجمة مذكرة من نظارة الاشغال العمومية الى مجلس النظار مؤرخة ١٦ أكتوبر

سنة ٨٩ ثمة ٨٦٦

ان الاراضي الواقعة في المحيضان المعروفة بالخزندارية هي بحسب موقعها مرتفعة لاتصلها المياه الا اذا بلغ ارتفاع الفيضان بمقياس اصوان سنة عشر ذراعاً ونصف ذراع فهذا الامر يمكن ملاقاته بجلب المياه الى تلك المحيضان من منطقة حيضان اخيم القلية وذلك بمنح ترعة في الميل الحجري للجبل يكون عرضها سعة امتار ونصفاً اما نفقتها فتبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري ومن رأي هذه النظارة انشاء تلك التربة ولكن لكي يتيسر استعمالها في سنة ١٨٩٠ المقبلة ترغ جعل عرضها اربعة امتار فقط وبذلك تصبح نفقتها ٧٥٠٠ جنيه مصري — فاذا صادق المجلس على ذلك تبادر هذه النظارة في الاسوع الاول من شهر نوفمبر الاتي الى طرح عملية هذه التربة للمناقصة ليشرع فيها في شهر ديسمبر نظراً لضرورة استعمالها في سنة ١٨٩٠ كما تقدم . اما السعة الآلاف والخمسمائة جنيه المذكورة فتجب من مبلغ المائتين والتسعين الف جنيه الذي وضعه صندوق الدين تحت تصرف الحكومة كما اشير الى ذلك بإفادة المالية الواردة اليها في ١٨ يوليو سنة ١٨٨٩ ثمة ١٠١٥ ولكن لا يصرف منها شي في السنة الحالية

المحقق حصوله بسبب فورقونة او تعسف العدو وكذلك مصاريف الخروج من ميناء لذلك الاسباب ومصاريف اخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها في ميناء او مأمن او نهر في الحالة المذكورة (الحادي عشر) المصاريف التي تدفع لاجراج البضائع الى البروتخزينها وتخزينها ويستلزمها اصلاح الضرر الذي يحصل اختياراً النجاة العمومية (الثاني عشر) المصاريف المصروفة في طلب رد السفينة والبضائع اذا كان العدو حمزها واخذها ثم ارجعها القبودان معاً (الثالث عشر) المصاريف المصروفة لتعويض السفينة المخطوطة عمداً لمنع انعدامها بالكليّة او لمنع اخذ العدو لها وكذلك الخسائر التي تحصل للسفينة ومحمولاتها معاً او لاحداها في هذه الحالة (الرابع عشر) جميع المصاريف الاخرى التي تحصل اختياراً في حالة الخطر وكذلك المصاريف المصروفة في مثل هذه الاحوال لمنفعة السفينة ومحمولاتها وسلامتها العمومية بعد المداولة فيها من اهل السفينة واصدار قرار مشتمل على الاسباب المبني عليها (م) ٢٢٩ والخسائر الخصوصية في (اولا) الاضرار التي تحصل للبضائع وللسفينة بسبب عيوبها الطبيعية او بسبب فورقونة او اخذ العدو لها او غرقها او تخطيها بجاذبة فهرية (ثانياً) المصاريف المصروفة لتخليص السفينة والبضائع (ثالثاً) الهلاك او الضرر الذي يجرى للرجال والاهلاب او الشراعات والصواري والقطائر بسبب فورقونة او جاذبة اخرى من المحوادث البحرية (رابعاً) المصاريف الناشئة عن الاضرار الى رسو السفينة في مناسا سواء كان لاخذ المؤونة او نزح المياه الناصحة او غير ذلك من الاضرار التي تحصل بسبب فهرية وبقتضي الحال اصلاحها (خامساً) مؤونة بحرية السفينة واجرم من وقوفها اذا اوقفت في اثناء السفر بامر دولة من الدول وكانت مستاجرة بالسفينة (سادساً) مؤونة بحرية السفينة واجرم من الترميم او الاصلاح ومن الكورتيّة سواء كانت مستاجرة بالسفينة او بالمشاهرة (سابعاً) جميع ما يحصل من المصارف او الهلاك او المصاريف للسفينة وحدها او البضائع وحدها من وقت تخطيها وابتداء سفرها الى رجوعها واخراجها الى البر (م) ٢٤٠ نعتبر ايضاً من الخسائر الخصوصية الاضرار التي تحصل للبضائع بسبب عدم غلق ابواب العنابر بمعرفة القبودان غلقاً محكماً او عدم ربط السفينة بالبر او عدم احصار الآلات المتينة لرفع البضائع وجميع العوارض الاخر الناشئة عن افعال القبودان او افعال ملاحيه وتكون هذه الخسائر على صاحب البضائع انما له حق المطالبة بها على القبودان والسفينة والاجرة (م) ٢٤١ تعد من الخسائر البحرية الاجبر التي تدفع لادخال السفينة في المأمن او في الانهار او لاجراجها منها سواء كانت لرئيس البوغاز او للرشد للسير بجانب السواحل او في مقابلة الجمر وكذلك عوائد رخصة قيام السفينة للسفر وعوائد الكشف عليها وعوائد الشهادات وعوائد حملتها المقررة بحسب الطويلالة وعوائد الاشارات الموضوعة علامة على الخطر وعوائد رمي الرمي وغير ذلك من العوائد المعلقة بسير السفينة بل يعتبر جميع ما ذكر من المصاريف العادية التي تكون على السفينة (م) ٢٤٢ اذا تصادم سفينتان وكان التصادم بسبب فهرية فالضرر الذي يسبب عنه يكون على السفينة المصابة

منها بدون مطالبة الاخرى — واذا حصل التصادم بتقصير احد القبودان فتكون الخسارة على من تسبب في ذلك — واما اذا حصل بتقصير القبودان او اختبه في الاسباب الموجبة له فبحر الضرر بمصاريف تشترك فيها السفينتان وتقسّم عليها بنسبة قيمة كل واحدة منها ويكون تقوم الضرر في الحالتين الاخيرتين بمعرفة اهل خبرة (م) ٢٤٣ لا تقبل الدعوى بخسارة بحرية اذا كانت تلك الخسارة خسارة عمومية لا تريد عن واحد في المائة من مجموع قيمتي السفينة والبضائع او كانت خسارة خصوصية لا تزيد ايضاً عن واحد في المائة من قيمة الشيء المحاصل له الضرر (م) ٢٤٤ اذا اشترط المومنون عدم التزامهم بالخسارة البحرية يعاقبون منها سواء كانت عمومية او خصوصية الا في الاحوال التي ترخص فيها للمومنون له بترك الاشياء المعمولة عليها السيكوناه — ففي هذه الاحوال يكون للمومنون له الجيار بين ترك الاشياء المذكورة وبين التناهي بالخسائر البحرية (الفرع الثاني — في الرمي في البحر وفي الاشتراك في الخسائر البحرية العمومية)

(م) ٢٤٥ اذا رأى القبودان سبب فورقونة او تعسف العدو انه مضطرب الى رمي جزء من المتحونات في البحر او قطع الصواري والحبال او ترك الاهلاب او تخطيط السفينة او اجراء اي امر من الامور المعبر المعبادة بقصد النجاة العمومية وسبب عليه ان يستشير ارباب البضائع المتحونة اذا كانوا موجودين في السفينة وعدم الملاحين وان احتملت الاراء يتبع رأي القبودان وبعد الملاحين (م) ٢٤٦ وفي حالة الرمي يجب على القبودان ان يبتدي بالاولوية على قدر الامكان برمي الاشياء التي هي اقل لزوماً واكثر ثقلًا واقل ثمنًا ثم يرمي البضائع التي في الصبر الاول على حسب اختياره من بعد استشارة عمد ملاح السفينة (م) ٢٤٧ يجب على القبودان ان يجرى بحراً مختصراً بالقرار الذي يصدر بشأن الرمي متى امكنه ذلك ويكون المحصر المذكور مشتملاً على ما هو مات (اولاً) الاسباب التي اوجبت الرمي (ثانياً) بيان الاشياء التي القيت في البحر او حصل لها ضرر (ثالثاً) امضاء من استشارهم او بيان اسباب امتناعهم عن وضع الامضاء وبحمل المحصر المذكور في يومية السفينة (م) ٢٤٨ ويجب على القبودان عند رسو السفينة في اول ميناء ان يؤيد في ظرف اربع وعشرين ساعة من وصوله اليها صحة ما هو محرر في المحصر المسجل في اليومية باليمين امام احد الحكام الميينين في المادة الاتية (م) ٢٤٩ تحرر قائمة الاشياء التي هلكت او حصل لها ضرر في محل تنريغ السفينة بمعرفة اهل خبرة بناءً على طلب القبودان ويكون تعيين اهل خبرة بمعرفة رئيس المحكمة الاجرائية وان لم توجد فبمعرفة جهة الادارة المحلية اذا كان ذلك في احدى ميات الدولة العلية العتانية واما اذا حصل التنريغ في احدى الميات الاجتية فيعينهم فصل الدولة العلية وان لم يكن فالحاكم المحلي — وعلى اهل الخبرة ان يجلقوا يميناً قبل شروعه في العمل المذكور (م) ٢٥٠ تقوم الاشياء والبضائع التي تلفت او القيت في البحر على حسب قيمتها في محل التنريغ ويثبت جنس البضائع الملقاة في البحر وصفتها بستندات التفتن او القوائم المحصنة بها او غير ذلك من الدلائل التي بالكفاية (م)

٢٥١ وعلى اهل الخبيرة المعينين على حسب المادة ٢٤٩ ان يوزعوا قيمة ما هلك او تلف ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الاشياء التي التفت في البحر او تركت او نجت وعلى نصف السفينة ونصف اجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها في محل التفريق (م) ٢٥٢ وبصير التوزيع واجب التنفيذ بتصديق المحكمة الابتدائية عليه وان لم توجد فتصديق جهة الادارة اذا حصل ذلك في احدى مينات الدولة العلية العثمانية — واما اذا حصل في احدى المينات الاجنية فيصير التوزيع واجب التنفيذ بالتصديق عليه من قنصل الدولة العلية العثمانية وان لم يوجد فيكون التصديق عليه من محكمة تلك الجهة التي من خصائصها ذلك (م) ٢٥٣ اذا ذكر جس البضائع او نوعها في سند الشحن على غير الواقع ووجدت قيمتها اكثر مما ذكر في السند المذكور تدخل في التوزيع على حسب تقويمها اذا نجت وتدفع اثمانها على حسب النوع المين في ذلك السند اذا هلك — واما اذا وجدت قيمتها اقل مما في السند فتدخل في التوزيع على حسب النوع المين فيه اذا نجت وتدفع اثمانها على حسب قيمتها الحقيقية اذا التفت في البحر او اصابها ضرر (م) ٢٥٤ لا تترك في توزيع قيمة المرمى المقاتلة البحرية المعدة للدفاع عن السفينة ولا الماكولات المعدة لبحريتها ولا ملبوساتهم ولا ملبوسات الركاب وفيه ما يلقى منها في البحر تدفع بالتوزيع على جميع الاشياء الاخر (م) ٢٥٥ اذا التفت في البحر اشياء لم يجررها سدى ولم يعترف بها القنودان ولم تذكر في قائمة المحتونات فلا تدفع قيمتها ولكن تدخل فيها توزيع عليه الخسارة البحرية اذا نجت (م) ٢٥٦ اذا نجت البضائع الموصولة على سطح السفينة تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية واما اذا التفت في البحر او اصابها ضرر من الالقاء فلا تشمل المطالبة من مالها بتوزيع خسارتها الا في حالة السرقة القصير يجوز الساحل ولكن يجوز له ان يطالب القنودان على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٤ (م) ٢٥٧ ولا وجه لتوزيع الخسارة الناشئة عن الضرر الذي وقع للسفينة بسبب الرمي الا اذا حصل الضرر المذكور لتسهيل الرمي (م) ٢٥٨ اذا رميت البضائع ولم تبق مع ذلك السفينة فلا وجه لتوزيع شيء ولا تلزم البضائع والاشياء الاخر الخاصة بدفع شيء من خسارة البضائع الملقاة او المحاصل لها التلف ولا بالتوزيع عليها (م) ٢٥٩ واما اذا نجت السفينة بواسطة رمي البضائع ثم هلك بعد ذلك في اثناء استمرارها على السطح فيكون توزيع الخسارة الناشئة عن الرمي على البضائع المخلصة دون غيرها على حسب قيمتها بحالة التي هي عليها عند استئصال معاريف ثملصها (م) ٢٦٠ اذا صار تخليص السفينة والمتحونات من اديان او بواسطة اضرار اخرى للسفينة ثم هلك بعد ذلك البضائع او هبت فليس للقنودان مطالبة ملاك البضائع او تاجرها او المرسلة اليهم بان يشتركوا في هذه الخسارة (م) ٢٦١ اذا هلك البضائع بطل او قصير مالها او المرسلة اليه تتركها لم يملك وتدخل حيث تدفع في توزيع الخسارة العمومية (م) ٢٦٢ لا تدخل مطلقا الاشياء التي صار رميها في البحر في دفع قيمة الضرر الذي يحصل بعد رميها البضائع التي نجت ولا تدخل البضائع في دفع ثمن السفينة

التي هلكت او صارت غير صالحة للسفر (م) ٢٦٣ اذا نجت فرجه في السفينة بناء على قرار من الاشخاص المذكورين في المادة ٢٤٥ لاجراء البضائع منها فتدخل البضائع المذكورة في اصلاح الضرر الذي حصل للسفينة (م) ٢٦٤ اذا عدت البضائع التي وضعت في الصنادل لتخفيف السفينة في حال دخولها في مينا او نهر فتوزع قيمة تلك البضائع على السفينة وعلى جميع محتوياتها واذا عدت السفينة مع باقي المحتونات فلا يوزع شيء على البضائع الموصولة في الصنادل ولو وصلت الى بر السلامة (م) ٢٦٥ ويكون للقنودان والملاحين في جميع الاحوال السالف ذكرها امتياز على البضائع او الثمن المتحصل منها للاستئصال على قيمة ما غصبها في التوزيع (م) ٢٦٦ اذا وجد اصحاب البضائع بعد التوزيع ما بقي من بضائعهم وجب عليهم ان يردوا للقنودان والمستحقين الاخر ما اخذوه في التوزيع بعد استئصال قيمة الضرر الناجم عن الرمي ومصاريف اخراجها من البحر

خسارة بحرية — (ر) سفينة (قنب ٥ — ١١٩ — ١٢٥ — اقتراض (قنب ١٧١ — سيكورتاه (قنب ٢١١

خسارات صغيرة او خصوصية : (ر) خسارة بحرية (قنب ٢٣٦

خسارات كبيرة او عمومية — (ر) خسارة بحرية (قنب ٢٣٦

حش — { صورة ما تحرر للداخلية في ١٩ رمضان سنة ١٢٩٦ (٦ سبتمبر سنة ١٢٩٦) مرة ٢٢
قد من من مشاهدة الاحوال ان الاحداث المعاد تداركها مبالغ واردة ونوردها اشوان وخارج المديرية لحط البهل حار صرعا عندا حجاج لاستعمالها الى مخاض اللاد لاجل ان يصعروا بالدركات والمحمور بقصى مواصفة الهندسة ولعدم صط امورها والحفاظة عليها لا يوجد لها حاق ولا مرتجمات بالكلية عند سقوط النيل مع ان النيل لا يكون من شواهده اعيانها اذا كان امرها قاصراً عليه لى سبط تستعمل فيه وبعض الرمن المرر استعمالها به تمنع لتعود الى الاستعمال في السنة الثانية ولم يحرر بحسب ممكن الاستماع بها حلة سبع ولكن هذا غير حاصل لداعي ما سلف ذكره من عدم اصط فيها ولا الحفاظة عاها وكذا قد روي الان ان الاحداث التي تصرف الي اولئك المشايخ وعمرهم لدعة الحط والباطر يكونون بعد اشياء وبم اللزوم ملرومين اعادها على العام بالمعاشات والاحاس المصرفة بها واذا وجد في بعضها لدى ارجاعها حبر من الاسمال بصرف قوله ولا يمل اي عذري البحر مطلقا لى كل ما يوجد معرراً من المعروف يكون المستطون ملرمين بدفع امانه وتخلص منهم فوراً معرفة المديرية ونزل الى ديوان الاشغال لسري بها دله كي ذلك مع ما هو حاصل في الاحساب المذكورة من الامور العبر الائمة وماه عليه رجوس دولكم اصدار الامر اللارمة الى المديرية الاحراء على على الرحة المبروح في احتساب انزل هذا العام وفي المسجل وكرم الامادة اصم

حش — { صورة ما تحرر لادام الهندسة في ٢٠ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٧ (٢٠ مايو سنة ١٢٩٧) مرة ٦٢
ما على السال الذي حصل من مدره ما ارجاع الاحداث المصرفة في الاعوام الخاصة لحط النيل من طرف مشايخ واحبا وامانها بدهم وا ما در للديوان من وجود احتساب من ما اسفل بطرف بعض مشايخ واجه باقي انداد ولاحظه ما — على ذلك من كليف المحركة صرف

صار يف في مسترعى بدلا لحظ بل هذا العام كان كتب لبطانة الداخلية من هنا فان تاجر سعادة مدير قنا باستعمال الوسائط المالية للحصول على ربحها حيث ان تكاثر باقي حصرات المديرين ما يقتضى عن ذلك وقد علم ما ورد منها في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٧ بمرة ١١٦ انها اصدرت اوامرها لسعادته ولناقي المديرين في التاريخ المذكور تأكيداً ما تضمنه مستطلي تلك الاحساب بالمديرين وعدم راجع منها حتى يوردوا الاحساب المحكي عنها عينا بدون ادنى تأخير وتعريف رئاسة الهندسة عن مقدارها وحيث انه مشروع في حصر ومشارك اللارم لحظ بل عام سنة تاريخه بعد استيلاء الموحود من الاعوام الماضية ومن الضروري ان مراعى لطرف حصركم مقدار ما يرجع من المديرين التابعة لتسم رئاسة حصركم والنظر فيما يلزم ويوافق منه لحظ الفيل وتعريف الدوائر في مسافة عشرة ايام من تاريخ تكامل ومرور كفوفاة من المديرين في تاريخه كتب لخصرات رؤساء الهندسة وهذا لحصركم للمادة الاخراء وعلى هذا الوجه كما صار احطار المديرين بذلك

خشب — (ر) ابنية ١ لوليه سنة ٨٤ — ٠ تلغراف

٢٠ ل سنة ٩٨ — ٠ حيز ٦ القعدة ٩٨

خشب وقود — (ر) سرقة (ق) ٢٩٤

خضرة نابذة — (ر) مخالفات (ق) ٣٤٤

خضرية — (ر) امرأة ١٢ اكتوبر سنة ٨٩

خط — (ر) انكار — ٠ خطوط — ٠ بينة

خط تلغراف ميري — (ر) منفعة عمومية (ق) ٩

خط تنظيم — (ر) تنظيم

خط سرسل البضايغ : (ر) وكيل بالعمولة (ق) ٩٨:٩٢

خطاب : (ر) قاضي التحقيق (ق) ٦٤ : افلاس — :

(ق) ٤٦٢

قطبة — (ر) جريدة (ق) ١٧٨ — نكاح

خطر البضايغ : (ر) وكيل بالعمولة ق ٩٤

قطري — (ر) مستخدم خطري — ٠ بوليس ٧ را

سنة ١٣٠١

عطف الاطفال والبنات : (ر) قبض الباب الخامس

خطوط — (ر) في تحقيق المخطوط (قانون المرافعات)

(م) ٢٥١ يجوز لمن يملك سند غير رسمي ان يطلب من عليه

ذلك السند امام المحكمة ولو لم يحل مبعاده لاجل اعترافه بان

بدا السند بخطه او امصائه او حننه ويكون ذلك الطلب

دعة دعوى ترفع على حسب الاصول المقررة في المادة ٢٣

بالمواد التالية لها من الباب الثاني من هذا القانون (م) ٢٥٢

في حالة الاعتراف بصدق قاضي التحقيق او في المواد الجزئية

على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المعاريف عليه (م) ٢٥٣

دا لم يحصر من طلب للاعتراف وحكم المحكمة في غيخته يقوم

بدا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض

على ذلك الحكم في طرف ثمانية ايام من يوم اعلانه له ويجوز

ان تكون المعارضة المذكورة بموجب علم حبر (م) ٢٥٤ وفي

حالة الانكار او في حالة وجود سند غير رسمي في حصومة

وقوف الحكم على صحة وانكار الخصم الخط او الامضاء او

الختم المشتمل ذلك السند عليها تاجر المحكمة باجراء التحقيق

(م) ٢٥٥ الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضي الذي

يكون التحقيق على يده واهل الخبرة ايضا ان لم تنفق عليهم

الاعصام (م) ٢٥٦ يؤمر في الحكم المذكور بتسليم الورقة المتضمنة

تحقيقها في قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من

بموضوع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكانت المحكمة عليها

(م) ٢٥٧ تذكر هذه الاجراءات في محضر التسليم ويمضي عليه كل

من كانت المحكمة ومسلم الورقة (م) ٢٥٨ يجب على القاضي

المعين للتحقيق ان يصدر امرا بما على طلب من يطلب التحميل

من الاعصام بتعيين المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها حضور

الاحصام امامه للاتفاق على الاوراق التي تحصل المصاهاة عليها

(م) ٢٥٩ تعلن صورة هذا الامر للخصم الاخر بمعرفة كاتب

المحكمة ويكلف بالمحضور بمعاذوم كامل (م) ٢٦٠ اذا لم يحضر

المدعي يسقط حقه في طلب اثبات دعواه بمعرفة اهل خبرة الا

اذا اثبت ان الذي سمعه عن المحضور عذر قوي وتطرأ المحكمة

في هذا المدعى على وجه الاستحمال واذا لم يحضر المدعي عليه

فيصير التحقيق في غيبته (م) ٢٦١ الاوراق التي تقبل المصاهاة

عليها في الالية فقط (اولا) الامضاء او الختم الموضوع على

اوراق رسمية (ثانيا) خط الخصم او امصاؤه او حننه المعترف

به امام القاضي المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للمدعي ان لم

يحضر المدعي عليه ان يثبت صحة الخط او الامضاء او الختم

الموجود على الاوراق المتضمنة المصاهاة عليها بشهادة من تاجر

الخصم في حال كتابة تلك الاوراق او وضع امصائه او حننه

عليها (ثالثا) الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازمة

لتحقيقها (رابعا) الكتابة التي يكتبها الخصم باملاء القاضي

(م) ٢٦٢ اوراق المصاهاة يصير امصاؤها والتاثير عليها من

الاحصام والقاضي وكانت المحكمة ومن النهود ان كان هناك

داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضي عليه جميع

الحاضرين (م) ٢٦٣ من بعد قبول اوراق المصاهاة حسبما

ذكر سابقا لا يجوز قبول اوراق جديدة بدون حكم من المحكمة

(م) ٢٦٤ يجوز للقاضي المعين للتحقيق ان يامر باحراما يلزم لاحصار

او تسليم الاوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة ممن هي تحت يده

من ارباب الوظائف العمومية او الخدمات الميرية او اي

حاكم من المحاكم بدون احتياح للتصريح له بذلك في الحكم

الصادر بالتحقيق ويجوز له ايضا ان يتوجه مع اهل الخبرة

للاطلاع على الاوراق لدون نقلها من محلها (م) ٢٦٥ في حالة

تسليم الاوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم الصور التي تسع

مها مقام الاصل متى كانت مصدرة من اصلي التحقيق وكانت

المحكمة والمأمور او الموظف الذي سلم الاصل ومعنى اعيد الاصل

الى محله ترد الصورة الى المحرزة الى قلم كتاب المحكمة ويصدر ابطاها

(م) ٢٦٦ صار من قلم الاوراق ونسخ صورها بقدرها القاضي

وهذا التفريق يكون باندا على من طلب التحقيق (م) ٢٦٧

يحصل التحقيق اقرار القاضي وكانت المحكمة بمراعاة الاصول

المقررة في المربع الرابع المذكور الا انه في هذه الحالة يكون

تعيين اليوم اقرار القاضي (م) ٢٦٨ يصح اهل الخبرة امضاءهم

وعلاوة على الاوراق امضاء مصاهاة عليها من قبل الشروع

في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر (م) ٢٦٩ إذا حصل الشروع في التحقيق فيكون اجراءه امام القاضي المعين لذلك (م) ٢٧٠ لا تسمع شهادة الشهود الا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة او الامضاء او الختم على الورقة ويصح الشهود امضاءهم وعلاماتهم على الورقة المتضمنة تحقيقها ويذكر ذلك في محضر التحقيق (م) ٢٧١ من بعد تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة فتحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها او عدسها وتحكم بعد ذلك في اصل الدعوى ان كانت مقامة امامها (م) ٢٧٢ اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من انكرها بغرامة اربعمائة قرش ديواني

خطيب - (ر) قرعة عسكرية - عونة

حضر - (م) منشور بشأن ما هو لازم اجراءه في ضبط الاشقياء وقطاع الطريق وملاحظة نظام المخفر والمرور عليه بمعرفة المحاكم وازالة الحملات الجمولة ماوى للاشقياء لاستتباب الامن (في ٣ مارس سنة ١٨٨٢)

حدث انه من منذ اشهر تعدد وقوع القتل والنهب والسرقة بسطو اللصوص وقطاع الطريق على الاشخاص والحملات بجبهات الاقاليم وللان لم يقطع حصول ذلك كما علم من الاخبار الرسمية المتواردة من الجبهات فيلزم ان توجهوا الى التفتت الزائد لترتيب المخفر بالجبهات على الوجه الكافي ونهوا على مشايخ وعمد البلاد بان يكونوا متيقظين دائما لصبط وانتظام هذه المصلحة وبصبر مباشرتها بمرور حضرتكم ووكيل المديرية والمعاونين وماموري المراكز على الدركات احيانا في ليال غير محدودة لاجل التنفيس والمراقبة على وجود المخفر للحصول على الغرض المقصود ثم ان الاشقياء الذين يوجدون سالكون في طرق عدم الاستقامة محامرة او بطريقة خفية وواقع منهم امور العريضة والمناسد يصير ضطهم والقائم بالسجن ويرد عنهم اشعارات لنظارة الداخلية اول باول بوضاحة احوالهم لاجراء ما يقتضي وبصبر اعطاء التنبيهات الكافية للشايخ ومن يلزم بان الحكومة لا تخلي سبيل اولئك الاشرا بل انها ستعاملهم بجزاات قانونية شديدة موجبة لقطع اثر صرهم عن هذه الجبهات بالكيفية حتى يزول نوم المشايخ المذكورين من عواقب الاخبار عنهم ولا يتاخر احد عن اخبار الحكومة بان يكون مرتكبا تلك الصفات الذميمة كما انه اذا تبين بعد ذلك ان احد العمدة او المشايخ اخفى بعض الاشقياء او علم مكانهم ولم يخبر المديرية عنهم فيجازون على ذلك اشد الجزاء وهذا وبما انه يوجد كثير من العزب غير المقررة مشتملة على الاشقياء احدثها سكانها خارج البلاد اما ان يكونوا لا يمتلكون اطيافا كليا بملك الجبهات او يمتلكوا اطيافا وبسبب وجودهم بملك العزب يتمكنون من فعل الامور المعادية وبأوى اليهم امثالهم من الاشرا واهل المناسد كما هو متوقع ذلك في الغالب فاللازم هو السمت عن تلك العزب والتنبيه بازالتها ونقل من بها الى البلاد التي يريدون التوطن فيها لاجل حصول الامن والتوقي من غوائل الضرر الذي يحصل من وجودهم منفردين كما ذكر وبناء عليه لزم تحريين بامل انه بحسن ادارتكم وما نتمناه

في مستكم تصير المبادرة بفتح الاجراء على وجه ما توضح تحريرا في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

حضر - (م) منشور من نظارة الداخلية في ٦ جاسنة ١٣٠١ (٤ مارس سنة ١٨٨٤)

يجب عليكم اتخاذ كل الطرق لتكونوا على يقين فيما اذا كن جميع مشايخ التواحي والكفور بديرتكم جارين اخراج العدد المحدد في اللوائح والاوامر بمخفر جهات شياخاتهم بما فيها العزب لاجل حفظ الامنية والراحة العمومية فيها ام لا واذا تبالغ لنا انه وجد في بلد من البلاد عدد المخفر اقل من المحدد فتكونون انتم مسئولين شخصيا كما ان المشايخ يكونون مسئولين لكم في تنفيذ هذا الامر طبقا للاوامر والنشرات

حضر - منشور في ٢٢ سبتمبر سنة ٨٤

من المعلوم ان توطيد نظام الضبط والربط واستتباب الامن والراحة هما السبب الوحيد لعمارة البلاد وحسم ما يقع فيها من الفساد وذلك لا يتأتى الا بواسطة التفات وتيقظ عمد ومشايخ وحكام البلاد في مداومة المرور على حركات المخفر ليلا وتنفذ احواله بحسب ما تقتضيه ظروف الاحوال وانه اذا كان احد يقدم على اي بلد كانت ويكون اجنبيا عنها وليس معروفا بها وقاصدا التوجه لجهة اخرى فعلى خفير المنطقة التي مر بها ذلك القادم ان يهتم في توصيله للقطعة التي بعدها وبذلك يكون المخفر دائما على علم عن مر عليه وباتجاهه التي يتوجه اليها ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة وثمام النظام كما انه من الانقضاء احاطتنا في كل ثلاثة شهور بتقاريرات خصوصية بما يتعلق بالمخفر وحسن انتظامه ولهذا قد اصدرنا هذا المنشور لمحصرات المديرين وباتجاهه لمحصراتكم للعمل بما اشتمل عليه ونشور واعلانه على من يلزم بالمديرية وفروعها للاجراء بمقتضاه

حضر - (م) منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ محرم سنة ١٣٠٢ (١٣ نوفمبر سنة ٨٤)

لما كان حفظ ارواح العباد واموالهم واعراضهم ببلاد الحكومة الخديوية المصرية وتوطيد دعائم عمرانهم وسعادتهم واستتباب الامن والراحة بينهم واجب المراعاة على كل من يهمه الاصلاح وحسن مستقبل البلاد وكانت احوال المخفر بها الان تستلزم زيادة الانتظام لان عليه المدار الاعظم في الوصول الى هذه الامنية قد اخذت الحكومة السنية في سن قانون محكم للمخفر يكفل لاهل البلاد امنهم وحفظ اموالهم وثروتهم وقد تم ذلك بنظارة الداخلية على احسن حال واقر عليه مجلسا النظار وشوري القوانين وصدر الامر العالي في ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ شاملا مواد هذا القانون ووردت منه نسخة للداخلية بافادة دولتلو رئيس مجلس النظار في ذلك التاريخ غرة ٢٣٠ لاجراء مقتضاه

ملحوظات

خفير - (امر عال رقم ٢٢ م سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ماظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت

(الفصل الاول - في كيفية انتخاب الخفراء)

والطواقة ومشايخهم)

(م) ١ بشكل في كل بلدة تحت رئاسة عمدتها مجلس مركب من مشايخها وما دونها ومن اربعة الى ثمانية من عمد المزارعين — والبلدة التي فيها عمدتان تكون الرئاسة للاقدم توطيقاً منها — الطرق والدروب والجزائر والاول الخارجة عن زمام النواحي المعتاد غفراها معرفة قبائل العربان بلا مقابل يتبع فيها ذلك وعلى كل قبيلة ان تقدم للمديرية التابعة لها دفترًا باسماء من ينتخبون منها للخفر وضمانات معتمدة عنهم (م) ٢ ينتخب مجلس البلدة شيخاً او شيخين او أكثر للخفراء بحسب حالة البلدة فان تساوت الاراء فرأي القسم الذي ينضم اليه الرئيس هو المرجح (م) ٣ كل من وقع عليه الانتخاب بوظيفة مشيخة الخفر وكان حائزاً للصفات الموضحة بالمادة السادسة يتعين عليه قبول ذلك ولا يقبل منه اعدار (م) ٤ بعد انتخاب شيخ او مشايخ خفراء كل بلدة فالتنخب ينضم الى المجلس ويكون له فيه رأي محدود ومعرفة المجلس بصير تعيين القدر اللازم من الطواقة وبيان النفط اللازمة لاقامة الخفر بها داخل سكن البلدة وخارجه ونقط الحدود بشرط ان يلاحظ المجلس وضع نقط في اقسام الطرق الموصلة الى البلد وفي كل محل مخيف وعلى موارد الجوران كانت البلدة على مقربة منها ومحلات المعادي ايضاً ومقدار ما يلزم لكل نقطة من الانتفاخ بحيث لا تنقص خفراء كل نقطة عن نفرين ولا تزيد عن اربعة ومجموع هذا القدر يكون هو اللازم لخفراء البلد اما تعيين اسماء خفراء كل نقطة بحسب حالتها فذلك من خصائص شيخ الخفراء كما سيأتي في الفصل الخامس (م) ٥ متى علم القدر المطلوب للبلد من الطواقة والخفراء يجري تخصيصه بمعرفة الصراف على حصص المشايخ بحسب العدد ومشايخ الخفراء ان يختاروا من انتفاخ كل حصة القدر المطلوب منها بموافقة اغلبيه المجلس من يكونون حائزين للصفات الموضحة بالمادتين السابعة والثامنة وكل شخص وقع عليه الاختيار يكون مكلفاً بالانقياد ولا تنقل منه اعدار

(الفصل الثاني - في تشكيل الخفراء)

والطواقة ومشايخهم)

(م) ٦ ترتيب في كل بلدة شيخ او شيخان للخفراء بحسب جسامه البلدة وقلتها بشرط ان يكون المنتخب من اقارب المشايخ او من ذوي الاملاك والعائلات المعتره وان يكون بالغا من السن من ثلاثين الى خمسين سنة سليم الجسم عمود السيرة ذاهمة ونشاط (م) ٧ يترتب مع مشايخ الخفراء طواقة للمرور على نقط واربطة الدركت داخل البلدة وخارجها من ثلاثة انفار الى عشرين فترًا بحسب حالة البلدة في الصغر والكبر بشرط ان يكونوا من ارباب العائلات ذوي الاملاك وان يكون منهم

ولهذا قد طبعت منه النسخ اللازمة وارسلت للمديرية لتتبع في ترتيب الخفر وانتظامه بجهاتها نصوص ذلك القانون وبناء على هذا قد لزم تحريره لحضرتكم ومرسل معه عدد من نسخ هذا القانون لتتبعوه في ذلك الامر المهم بجهات المديرية ادارتكم بكيفية ان خضرتكم تستحضرون نظار الاقسام في مركز المديرية ومن كل بلدة من بلادهم عمدتها ومن يلزم من مشايخها ونظار الابعاد الذين يكونون بها ومفتشي الجفالك ايضاً او وكلائهم وتعد من اولئك الجمعية اللازمة وتتلون عليهم مواد القانون حرفياً وتفهمونهم نصوصها جيداً على وجه الاجمال والتفصيل حتى لا يكون عندهم ادنى التباس في فهمها ولا يكون لهم عذر يبدونه فيما بعد في هذا الصدد ولأجل الوثوق بذلك تأخذون على العمد والمشايخ ونظار الابعاد والمفتشين او وكلائهم التعهدات اللازمة اقراراً بانهم فهموا معنى مواد القانون جيداً وانهم سيبادرون بتنفيذ ما فيها لدى وصولهم الى بلادهم في المواعيد المحددة به وبعد ذلك تملكون نسخة منه لكل عمدة وماظر ابعادية ومفتش جفالك او وكيله وتصرفونهم بالمكاتبات التي توجب عليهم انهم حال وصولهم الى بلادهم ياخذون بالجد والاجتهاد في انتخاب وترتيب الخفر ونقطه بمعرفة المجالس التي تشكل لذلك بالبلاد على حسب الكيفية المدونة بالقانون المشار اليه بدون تجاوز المواعيد المحددة فيه وتفيدوننا تلغرافياً عن يوم عتد هذه الجمعية وكونوا على بينة من اهمية هذا الامر وجدارته بالاتفات اليه ولا تدعوا العمد والمشايخ وتأنهم يخطبون فيه بحسب افهامهم بل تلاحظونهم في العمل بقدر ما في الوسع انتم وكامل ما مورس في المديرية حتى يتم على وجه اكمل في اقرب ما يكون من الزمن على الكيفية المطلوبة بحسب مانص في القانون وعند الانتهاء على هذا الوجه وتقدم الدفاتر والضمانات اللازمة للمديرية تفيدوننا بالنهاية وليكن معلوما ان نظارة الداخلية ستعين من يلزم لتفقد تنفيذ هذا المشروع الجليل وان تبين انه حصل في ذلك اهمال او تراخ فالتسبب في هذا يكون مستوجباً للمحاكمة القانونية وحضرتكم لا تخلون من عظيم المسؤولية

من ست وعشرين الى خمس واربعين سنة سليبي الجسم حالون
عن السوابق ذوي قوة (م) ٨ يرتب خفراء في كل بلدة للزوم
سقطها داخلا وخارجا على قدر الكفاية بحيث لا ينقص عددهم
عن خمسة في المائة من تعداد ذكور البلدة ويرتقى في ذلك
اتساع سكنها وزمامها بشرط ان يكونوا بالصفة الموصفة
بالمادة السابعة

(الفصل الثالث - في تحرير الدفاتر والضمانات)

(م) ٩ بعد تعيين النقط ومعرفة ما يلزم لكل نقطة من الانتفاع
بحسب اهميتها وتعيين اختصاصهم بمرور دفتر على ثلاث نسخ ببيان
اسماء الخفراء والطوائف ومشايخهم وبيان جميع النقط الداخلة في
السكن والمخارجة عنه وبيان حدود كل نقطة واسماء خفرائها
ونمى من رئيس وجميع اعضاء المجلس (م) ١٠ عند البلدة
ومشايخها ملزمون بان يضمنوا من يتعين شيئا للخفراء وان
يقدموا عليهم صيانة منهم مصدقا عليها من ماذون البلدة (م) ١١
كل خفراء وطوائف يلزم ان تقدم الضمانة عنه من والده ان
كانت الاطيان مكلفة باسمه فان كانت مشتركة بينه وبين
اخوته فتكون الصيانة من جميع اولئك الاغوة اما اذا كان هو
المالك فيلزمه ان يقدم صيانة من اي شخص يكون صاحب
ملك واطيان وفي كل الاحوال تكون الصيانة ضمانة حضور
وغروم ومصدقا عليها من مخ المصوم ومادون الناحية
(م) ١٢ متى تم تحرير الدفاتر والضمانات على الكيفية التي وصفت
بالمادتين السابقتين ترسل من طرف مجلس البلدة الى ديوان
المركز او القسم وهناك يحرر عنها المجموع اللازم بالبيان ببلدة
ثم ترسل جميعها الى المديرية (م) ١٣ عند وصول دفاتر وضمانات
اي مركز او قسم الى ديوان المديرية التابع هو اليها فعلها ان
تراجعها ومضى اتضح ان الضمانات هي عن نفس الأشخاص الواردة
اسماؤهم بالدفاتر بدون وقوع خلاف وانها مستوفاة على الصفة
المنصوصة بالمادة التاسعة فيحفظ بها الضمانات وبعد التصديق
منها على الدفاتر تحفظ بها سبعة ثم تعيد السنتين الباقيتين الى
المركز او القسم لمحافظة احداها به وعودة الثانية الى البلدة لتسقى
بطرف الصراف للمراجعة منها عند اللزوم

(الفصل الرابع - فيما يجب على مشايخ البلدان من ملاحظة الخفر)

(م) ١٤ مشايخ البلاد ملزمون بالمرور مع مشايخ الحمر والطوائف
على اربطة ودركات الناحية داخلا وخارجا بالمناوبة للملاحظة
وتفقد حالة الخفر ليكونوا دائما متيقطين وملفتين لاداء
واجبات وظائفهم التي بها يتيسر الوصول الى الحفظ والصيانة (م)
١٥ كل بلدة يكون بها شيخ خفر واحد يكون اللازم ان يمر معه
من مشايخ البلدة مخ واحد بالمناوبة واذا كان بها شيخا خفر
اثنان او اكثر وكانت البلدة جسيمة او كانت هناك دواع
موجة لوجود شياطين للحمر وكان جلك البلدة مشايخ متعددة
فينبغي على اثنين من المشايخ ان يرا مع شيخ الخفر بالمناوبة
بينهما وبين بقية المشايخ بحيث تكون درجة مسئولية الشيخين واحدة
(م) ١٦ من يكون عليه النوبة للمرور على الخفراء يتعين عليه
ان يمر معه ولا يجوز له التوكيل في ذلك الا اذا حدث له

عذر يبرره فيسلم النوبة للشيخ الذي بعده وعلى الشيخ المذكور ان
يقبل منه ذلك متى تحقق له عذره اما الميلاد التي ليس فيها
سوى شيخ واحد فعند حدوث عذر شرعي له او شغل ضروري
فله ان يوكل من يعينه من اخوته او اقاربه للقيام بواجباته
(م) ١٧ مدة النوبة لا تزيد ولا تنقص عن ثمانية ايام (م) ١٨
الاشغال الاميرية التي تخص المشايخ مدة وجهم يجوز لم اقامة
وكلاء عنهم لادائها لاجل تفرغهم للملاحظة حفظ وصيانة نواحيهم
مدة نوبتهم وعلى حكام الادارة ان يعتمدوا وكلاءهم في تلك
الاشغال مدة النوبة ولا يكلفوا هؤلاء المشايخ بشي يوجب
انقطاعهم عن ذلك في المدة المذكورة (م) ١٩ عند ما تنتهي
مدة نيابة شيخ او مشايخ النوبة يكون تسليم النوبة لمن هو بعده
بشهادة يأخذها منه دالة على استلامه اياها وموضحا بها ما حصل
في مدة نيابة السلف ويحتمل في تلك الشهادة من شيخ او
مشايخ الخفراء ويصدق عليها من مأذون الناحية وعلى من
يسلم الشهادة ان يقيدها بالدفتر المسوق عنه بالمادة ٢١ (م) ٢٠
على مشايخ النوبة ان يعلموا الحكومة مكانة في الحال بكل امر
يجت في نوبتهم بشرط ان لا تاخر الاخبار عن مسافة الطريق
(م) ٢١ يوجد دفتر بطرف صراف الناحية لتفيد الشهادات المنوعة
عنها بالمادة ١٩ حسب تواربها للكشف منه عند الحاجة

(الفصل الخامس)

فيما يجب على مشايخ الخفراء والطوائف والخفراء

(م) ٢٢ يجب على مشايخ الخفراء قبل تحرير الدفاتر ان يعلموا لكل نقطة
الاحصاء الماروم لما مع مراعاة استبعادهم واهمية النقط ولا يخرج في
ذلك عن حد المادة ٥ (م) ٢٣ يجب على شيخ الخفراء ان يجمع الطوائف
ويوجه الى شيخ النوبة في محله يوميا قبل العروب نصف ساعة على الاقل
وعليه بعد ذلك ان يروا على كافة نقط الخفر لتفقدتها ومعرفة وجود
كل خفراء مدركهم واذا تبين لم في اثناء ذلك غياب اي شخص عن
نقطته فيستقصوه اليها في الحال (م) ٢٤ يجب على مشايخ الخفراء ان
يعينوا بعض خفراء كل نقطة بحسب اهميتها للاقامة بها سهارا بالمناوبة
وقبل العروب نصف ساعة يجب ان يكونوا جميعا موجودين بنقطتهم (م) ٢٥
على مشايخ الخفراء والنوبة والطوائف ان يداوموا على كافة نقط الخفر
داخلا وخارجا ونقط الحدود وعند الفرجة لماشرة حصر الحدود لا ينقطع
ملاحظة حصر السكن بل يتوجه احد مشايخ الخفر والنوبة وصحبه قوة من
الطوائف لماشرة ذلك والناظرين لاحظون حصر سكن البلدة اما الميلاد
الصغيرة فاذا توجه احد شيخ النوبة او الخفراء الى حدودها فيبقى الاخر
للملاحظة حصر السكن (م) ٢٦ متى استعانت أي نقطة من نقط الخفر على
مشايخ الخفراء والنوبة والطوائف ان يبرروا شتر ما يمكن من السرعة هذا
فيما اذا كانوا قريبين منها اما اذا كانوا بعيدين عنها فعلى النقط
القرية من نقطة الاستعانة ان يمددوا قدر الامكان مع مراعاة عدم
الاحلال بدرجة حط قطم ومع ذلك تسري الاستعانة من نقطة الى
اخرى ما لتنازع حتى فصل مشايخ الخفراء والنوبة والطوائف وحينئذ يجب
عليهم المدايرة الحضور بمعية السرعة (م) ٢٧ اذا دعت الحالة لاحتصار
خفراء من النقطة لدفع ما يحدث اي نقطة عند عدم كفاية شيخ الخفراء
والطوائف ومن حصر للاستعانة من النقطة القريبة لدفع تلك الحاجة فعلى
شيخ الخفراء ان يستحضر في الحال من يلزم لزيادة المساعدة من حصر
النقط الاقرب فالاقترب بمراعاة عدم الاحلال بمقطعا (م) ٢٨ خفراء كل
بلدة ملزمون بملاحظة من يرون بها من الاعراب والقرى جديا عن
حقيقة حالة من يقصد منهم المبيت بها واذا وقع الاشتباه في احد منهم فعليه
ان يبادروا حالا احار شيخ النوبة وشيخ الخفراء ذلك مع ملاحظة ذلك
العرب حتى يخرج من البلدة (م) ٢٩ خفراء الماروم ملزمون بملاحظة
المراكب الواردة لما قصد للمبيت والحلب عما فيها واذا تراء لم اشتباه في
احد منهم فعليه ان يبادروا حالا شيخ الخفراء وشيخ النوبة ايضا مع ملاحظة

ملحوظات

المشتبه فيه (م) ٢ كافة المعادي سواء كانت بالموارد أو خلافاً بصير
وضع حراً ملاحظتها والمعادية ملرومون بعدم التعدية من اذان العرب
الى اذان المنا إلا ما من شجع الثورة أو شجع الحبراء ومن بعد اذان المنا
لا يجوز التعدية مطلقاً ويوجد عليهم التهمات بذلك (م) ٢١ إذا اضطرت
مركب للميت بعد ان الموردة المدة لميت المراكب بها سبب مصادمة
الارياح لما يجب على مشايخ حبراء وبوابة البلدة الراسية في حدودها ان
يحصي من فيه الكفاية من الحبراء لمخطها ومراقبتها (م) ٢٢ إذا طرأ
على أحد الحبراء عذر شرعي يوجهه للتعب حراً عن نقطة عليه ان
يجر شجع الحبراء وشجع الثورة بذلك وهذا النجاش مع شجع حصته يكونون
ملزمين بحقتد تعيين من يتوب عنه موقفاً تلك النقطة من ذات الحصة
تحت مسئوليتهم حتى يعود هو لا شعاعه (م) ٢٣ الحبراء والطواقة ملرومون
بالاقتياد لمشايخ الحبراء والثورة في كل ما يتعلق بالصسط والربط (م) ٢٤
مشايخ الثورة ومشايخ الحبراء وجميع الطواقة وحبراء السكن متكاملون
جميعاً في صيانة ما يحدث من الوقائع في أي نقطة من نقط حبر السكن
بالسوية بينهم عند عدم ظهور الفاعل في الوحوش الاتيين - (أولاً) فيما
إذا كانت الحادثة داخل البلدة ولم يحصل الاستئلال على وصول الفاعل
اليها من أي جهة - (ثانياً) فيما إذا حدثت حادثة ما في نقطة واستعات
حبراً وما لا عين تلمس ولم يتمكن من صسط الفاعل أو رده (م) ٢٥ إذا حدثت
واقعة في ذلك أي نقطة من نقط الحبر ولم يستعمل فيكون ملزمين
بتعويض ما فقد فإن لم يبق ما يملكه فيبقى من صمامه فإن لم يبق ذلك
أيضاً يلزم بالناشي شجع الثورة وشجع الحبراء والطواقة أما المسئولية تكون
خاصة بحبر النقطة التي حصلت بها تلك الحادثة (م) ٢٦ إذا حصلت
الاستعانة من أي نقطة كانت ولم يحضر أحد لانها مكل من تاجر بعد
بلاغ الاستعانة أو تاجر عن تسليمها لم هو بعد يكون هو المزمع والمشتول
وحبراء تلك النقطة يكون حكمهم حكم باقي الحبراء الذين لم تعلم الاستعانة
(م) ٢٧ حبراً المحدث ملرومون بملاحظة المارين في دركات حبرهم وإذا
اشتبهوا في أحد منهم فعليه ان يصطوق ويوصلوا الى شجع الثورة وإن كان
المارون حلة وحصل الاشتباه بهم ولم يتمكن من صسطهم فعليه ان يصطوق
أحدهم لاقتفاء أثره حتى يصل الى أقرب بلدة وفي الحال يجر هذا المنع
شجع حبراً أو شجع بوجهها عنهم (م) ٢٨ تعين سادة معلومة لكل نقطة
من نقط الحدود وحبراء كل نقطة منها ملرومون بدوام المرور في تلك
المسافة لعدم حدوث شيء بها (م) ٢٩ جمع الحبراء والطواقة ومشايخهم
ومشايخ الثورة مكملون بحمل السخنة مارة بشرط ان لا يستعملوا الا في
وسائل القسط والصيانة ولم حتى الدواعي بها عند الحاجة (م) ٣٠ جمع
قط الحبر ملرومون بملاحظة ما يمر عليهم من المواني لئلا مع أشخاص
مجهولين لم وفي اشتبهوا في أحد منهم ان يصطوق ويوصلوا الى شجع
الثورة بما معه من المواني وهو ان ثبت لديه ملكية المذكورين للمواني
فيطلق سراحهم والا اوصلهم بمعرفته لحل الاقتضاء (م) ٣١ مشايخ الثورة
ومشايخ الحبراء والطواقة بالبلاد التي بها اسواق ملرومون بملاحظة محل
احتجاج الاسواق لمراقبة ما يجر بالنظام وإذا ادعى أحد على آخر مسؤولية
اشته فيها فعلى شجع الثورة وشجع الحبراء صسط البينة وصاحبها والمدعي
وارسام الحكومة لتجري شؤنها في ذلك (م) ٣٢ جمع الحبراء والطواقة
ومشايخهم معافون من الاشغال الاميرية ولا يكفون شيء ما خلاف
الحسط والصيانة (م) ٣٣ ترتب ما به نهرة لكل حبر قدرها ٢٠ قرشاً
ولكل طواف ٤٥ قرشاً ولشجع الحبراء ٧٥ قرشاً (م) ٣٤ بعد معرفة كمية
ماهيات الحبراء والطواقة ومشايخهم لكل بلد توزع على عموم المساكن
بمعرفة المجلس المشكل لترتيب الحبر بحسب حالة المنازل واقتدار اربابها
بشرط ان لا ينقص مروط أقل منزل عن قرش واحد شهرياً فما فوق
ذلك حتى تنتهي الكمية المطلوبة للحبراء ويكون هذا الربط بوجه الدقة
والإصاف (م) ٣٥ بعد توزيع كمية المطلوب على عموم المساكن بحسب
حالتها واقتدار سكانها على كل شح حصة ان يحدد بيان المطلوب من حصته
بكتف محصور من فيه المنقر على كل منزل ثم يقتصر اربابها ومعلمهم
بما تقرر على كل سهم شهرياً وإن ضرر واحد منهم من زيادة المنقر عليه
فعلى الشجع ان يصحبه بالنوحة الى مجلس التقدير لبيان شكواه امامه وعلى
المجلس متى رأى له وجهاً في الشكوى ان يسي في اراءه شكواه والا فعليه
ان يمتنع هو وشيخه بشرط ان من يتاجر عن تقديم شكواه للمجلس فماتة
ايام من وقت اعلانه لا نقل منه شكوى (م) ٣٦ متى تجاوزت البامية
ايام الحدة لسماع شكوى من يتصرر على المجلس ان يجر دفتري على

تاريخ وصول امرأ هذا المهر
(احكام عهومية)

(م) ٦١ المخفراء والطواقة تابعون لمشايخ المخفراء فيما يختص بطابعهم والجميع تابعون لشيخ النوبة فيما يتعلق بالضبط والربط ومجموع الكل تابع للمديرية (م) ٦٢ من يتأخر من مشايخ النوبة عن تادية وظيفته بغير عذر شرعي ففي اول مرة يحرم من مائة قرش الى خمسمائة قرش وفي المرة الثانية يحرم من خمسمائة قرش الى الف قرش وفي المرة الثالثة يحجز بالعزل من وظيفته بعد صدور امر بنظرارة الداخلية بذلك (م) ٦٣ من يتأخر من مشايخ المخفراء عن تادية وظيفته بغير عذر شرعي ففي اول دفعة يحرم من مائة قرش الى خمسمائة قرش وفي ثاني دفعة يحرم من خمسمائة قرش الى الف قرش وفي ثالث مرة يحجز بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر ويتخلف له خلف موقفا حتى تنتهي مدة السجن (م) ٦٤ من يتأخر من المخفراء عن تقطعته وكذلك الطواقة بغير عذر شرعي يحرم من خمسين قرشا الى مائة قرش في اول دفعة وفي ثاني دفعة يحرم من مائة قرش الى مائة وخمسين قرشا وفي ثلث دفعة يحجز بالسجن من عشرة ايام الى ثلاثين يوما ويعين له خلف موقفا حتى تنتهي مدة السجن (م) ٦٥ اذا وقع الانتخاب على شخص لاي وظيفته من وظائف المخفارة وامتنع عن القبول فيحرم من مائة قرش الى خمسمائة قرش ويجبر على القبول (م) ٦٦ من يتأخر من اهالي اوقارب من ينتخب لاي وظيفته من وظائف المخفارة عن تحرير الضمانة اللازمة عليه يحجز بالسجن من عشرة ايام الى ثلاثين يوما فضلا عن كونه بعد ضامنا غارما له وان لم يقدم الضمانة (م) ٦٧ من مات من الموظفين باحدى وظائف المخفارة او اصيب بعملة تمنعه عن القيام في وظيفته فعلى مشايخ البلد وشيخ المخفراء ان يعينوا في الحال بدلا عنه انما اذا كان المتوفي او المصاب شيخ المخفراء فيكون انتخاب خلفه حسب المدون بالمادة الثانية وفي المحالين تلاحظ الشروط التي سبق اعتبارها في السلف وعند انتخابه يدرج اسمه بالدفترا الموجود بالبلدة ويسرع باخطار المركز او القسم بذلك لدرج اسمه ايضا بالدفترا الموجود به ويجزئ منه الى المديرية ليدرج اسم المنتخب بالدفترا الموجود فيها ايضا (م) ٦٨ في اخر كل سنة تعقد مجالس القرى لتقدير اجر المخفراء على المنازل بحسب حالة اصحابها وقت التقدير وبعد تتم ذلك وتحرير الدفاتر حسب المدون بالمادة السادسة والاربعين تقدم هذه الدفاتر الى المركز او القسم قبل مضي ثلاثة اشهر من السنة الجديدة وتلى مأموري الحكومة ملاحظة تغيير ذلك باوفاته (م) ٦٩ الجزاءات المدونة بهذا تجري اداريا بمعرفة المديرية او من تعينه من فروعه والمبالغ التي تحصل من التجريم من كل بلدة تصرف في منافعها العهومية ان اقتضت المصلحة ذلك والا فنصف للارادات اذا مضى عليها ثلاث سنوات (م) ٧٠ لاؤخذ رسم تصديق على الضمانات التي تقدم من المخفراء ومشايخهم ومشايخ النوبة (م) ٧١ اذا حصل عذر لشيخ من مشايخ النوبة وتأخر من بعده عن الاستلام منه تعللا بان عذر الاول غير مقبول فالمصل في هذا الامر يكون بمعرفة العمدة اذا كان ذلك بين شيخين والا اذا كان هذا الخلاف

بين شيخ وعمدة فالتصل يكون بمعرفة مجلس البلد (م) ٧٢ احكام امرنا هذا تكون ملغية لما صدر قبله من الاوامر المتعلقة بمسائل المخفراء

حفر — منشور من نظارة الداخلية في ١٩ صفر سنة ١٣٠٢ مرسل لطرفكم على هذا ثلاثة نسخ احداها استمارة عن دفاتر ترتيب الغفر بالنواحي والثانية استمارة عن صورة ضمانات الغفر ومشايخهم ودفاتر حصر الاجر والثالثة استمارة عن دفاتر ترتيب الغفر وصور ضمانات الغفر بالعرب لاجل اتباع الاجراء على وجه ما هو مدون فيها في مسئلة ترتيب الغفر حسب المدون بالقانون

(استمارة دفتر ترتيب الغفر بناحية)

تاريخ كذا سنة ١٣٠٢ صار تشكيل المجلس المشار عنه بقانون الغفر بناحية كذا التابعة مركز كذا بمديرية الغربية تحت رئاسة فلان عمدة الناحية يحفظ وكل من فلان شيخ يحفظ وفلان شيخ يحفظ وفلان شيخ يحفظ (جميع مشايخ البلد) وبحضور كل من فلان وفلان من عمد مزارعي الناحية (بصفة اعضاء) وحضر الشيخ فلان ماذون الشرع بالناحية لاجل ترتيب غفر الناحية بمقتضى قانون الغفر الصادر عليه الامر الكرم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ الذي استلما منه نسخا من المديرية — وبعد تلاوة مواد القانون والمداولات بالمجلس من اللازم ترتيبه من مشايخ الغفر (ان كان شيخا واحدا او اثنين) ومقدار الاربطة اللازمة داخل السكن واقسام الطرق والحدود والموارد والمعادي ان كان موجودا — استقر رأي المجلس على ترتيب شيخ واحد مثلا او شيخين حسب جسامه البلد او صغر سكنتها مثلا — وباتفاق الاراء صار تسمية كل من فلان او فلان لشيخا الغفر لاتصافها بالاوصاف المقررة بالقانون وانضبا الى عدد اعضاء المجلس — وبالمداولات فيما يلزم من الطواقة استقر الرأي بان يكونوا عدد كذا بحسب ما يناسب حالة البلد كما سيأتي ايضاح اسماءهم ادناه — وبالمداولات في مقدار ما يلزم من الاربطة داخل وخارج الناحية تقرر ان اللازم لمحافظة وصيانة البلد واقسام الطرق والحدود والمعادي والموارد اذا كان موجودا اربطة عدد كذا منهم اربطة كذا داخل سكن الناحية واربطة كذا في الحدود واقسام الطرق كل رباط مرتب من نفرين ما عدا اربطة كذا وكذا بينهم اسفار زيادة كذا بتوضيح مقدارهم لاميهم ومن بعد اخذ رأي شيخ او مشايخ المخفراء في تعيين الاشخاص اللازمين لكل نقطة صار وضع غفر النفط والحدود كالاتي

١ فلان شيخ غفر بتوضيح سنة
مذكورون طواقة بتوضيح من كل منهم امام اسمه

١ فلان
١ « وهذا لحد عشرين حسب المدون بالة نون
١ «

مذكورون غفر الاربطة داخل السكن
رباط بالنقطة الفلانية مسافته من الرباط المذكور لحد
الرباط العلاني قصة كذا وهكذا

ملحوظات

يجري وضع التاريخ واسم رئيس المجلس وأعضائه وبعد الختم منهم على التمهيد يكتب تصديق المأذون تحت التمهيد ويختم عليه بمفرده حتى يكون تصديق المأذون بعد وضع اختتام أرباب المجلس على التمهيد

(استمارة صورة الضمانات التي تؤخذ على كل نفر غفيرا)

نحن الواضعين أسماءنا واختامنا فيه ادناه فلان وفلان بتأحية البلد الفلانية قد ضمنا فلان أخينا أو ابن عمنا مثلا أو من الناحية الذي صار تعيينه ضمن غفرا المحدود أو السكن مثلا بالنقطة الفلانية حسب إقرار المجلس الذي تشكل بمقتضى قانون الخفر الصادر عليه الأمر الكرم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ ضمان حضور وغرم والزام وإذا لاسم الله حصل أي امر مغل بالمحفظ والصيانة فنكون نحن المزمومين والمدانين عنه حسب المدون بمواد قانون الخفر وقد تحررت هذه الضمانة تحت ملزوميتنا كما ذكر لمحفظها بمحل الاقتضاء

(تصدق) هذه الضمانة تحررت من فلان وفلان أخيه فلان أو أولاد عمه مثلا بضمانه في وظيفة الخفر بالناحية والمذكوران مقتدران ومن أرباب الأملاك بالناحية وكفأف هذه الضمانة ولاجل الاعتماد لزم التصديق منا فلان

شيخ الصامنين

(تصدق) هذه الضمانة تحررت بحضورنا مصدقا عليها من فلان شيخ الصامنين ولذا لزم التصديق منا في مأذون الشرع سنة بالناحية

(صورة ضمانة شيخ الخفراء)

نحن الواضعين أسماءنا واختامنا فيه ادناه عمدة أو عهد ومشايخ البلد الفلانية قد ضمنا فلان الذي تعين شيخ غفرا بالناحية حسب إقرار مجلس الناحية الذي تشكل بمقتضى قانون الخفر الصادر عليه الأمر الكرم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ ضمان حضور وغرم والزام وإذا لاسم الله حصل أمر مغل بالمحفظ والصيانة فنكون نحن المزمومين والمدانين عنه حسب المدون بمواد قانون الخفر وقد تحررت هذه الضمانة تحت مسؤوليتنا كما ذكر لمحفظها بمحل الاقتضاء

فلان فلان فلان
عمدة شيخ شيخ

(تصدق) هذه الضمانة تحررت من عمدة أو عهد ومشايخ الناحية بضمانة فلان شيخ الخفراء وإذا كانوا اثنين يذكرا ولاجل الاعتماد لزم التصديق منا فلان

مأذون الشرع
بالناحية

دفتر عن بيان حصر وتعداد اجرة الخفراء الذين صار ترتيبهم بالناحية بلدنا بداخل السكن والمحدود وإقام الطرق والمعادي والموارد (إذا كان موجودا ذلك) وهذا التقدير هو على عموم مساكن الناحية بمعرفة الواضعين أسماءنا واختامهم فيه أرباب مجلس ترتيب الخفر بالناحية وذلك على مقتضى المدون بالمادة ٤٣ و٤٤ و٤٥ من قانون الخفر الصادر عليه الأمر الكرم

نفر

١ فلان
١ « يتوضح من كل منهم

٢ رباط بالنقطة الفلانية شرحه بالصقة المذكورة

مذكورون غفرا إقام الطرق يتوضح من كل منهم

١ فلان
١ « وإن تصادف اشتراك أي رباط من أربطة إقام الطرق بأحدى أربطة المحدود فيصير إيضاح ذلك مع ملاحظة زيادة ترتيب غفرا بتلك النقطة زيادة عن نفرين

٢ رباط بم الطريق الفلاني وهكذا

١ غفرا موردة الجهة الفلانية أو المعدية الفلانية يتوضح اسمه وسنه

٢ غفرا الصراف وعليهم أن يرافقوا حال توجهه بالنقطة للفرينة يتوضح اسماءهم وسنه

مذكورون غفرا المحدود خارج الناحية

مذكورون غفرا الرباط بالجهة الفلانية ويتوضح بيان حدوده من الأربع جهات والمسافة فيما بينه وبين الرباط التالي كم قصبه

١ فلان من كذا
١ « وهكذا باقي الأربطة

على الوجه المشروح قد تحرر هذا الدفتر من ثلاث نفر عن غفرا الذين صار ترتيبهم بتأحية البلد الفلانية داخل السكن والمحدود وإقام الطرق والمعادي وغفرا الصراف بالمعاد آراء الواضعين أسماءنا واختامهم فيه ادناه بحسب ما نظر لزومه لمحفظ وصيانة الناحية داخل وخارج وهو لا يجمع ما تصفون بالصقات المدونة بقانون الخفر وقد تحررت عنهم الضمانات اللازمة طبق المادة ١١ من القانون ثم تحررت الصيانة عن شيخ أو مشايخ الغفرا حسب المادة العاشرة من القانون وبعد ان صار إقام ترتيب الغفرا حسب الموضع بهذا الدفتر قد جرى تخصيص قيمة ما يمانهم على أهالي الناحية بحسب حالة المنازل وإقتدار أربابها وتحررت عنهم الدفاتر اللازمة حسب القانون وعد صدور أمر الاعتماد على هذا الدفتر نكون ملزومين بطلوع الانتظار المذكورين وانتظام الغفر بمركانه ومكلفين باحضار الأسلحة اللازمة حسب المدون بالمادة ٢٩ من القانون مع ملاحظة غفر العزب الداخلة زمام الناحية بمقتضى المادة الثالثة والخمسين من القانون وعلى كل منا أن يجري مقتضى مواد القانون على حدتها بدون مخالفة ومدانين عن كل ما يحدث بالناحية وقابلين المعاملة حسب القانون على الوجه المشروح وقد تحرر هذا الدفتر بإقرار الواضعين أسماءنا واختامهم فيه بحضوري ولهذا لزم التصديق

فلان فلان فلان
مأذون الشرع عمدة ورئيس شيخ وأعضاء
بالناحية المجلس
فلان فلان
شيخ وأعضاء عمدة مزارعين أعضاء

مد انتهاء كتابة التمهيد لمحمد (وقابلين المعاملة حسب القانون)

تاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ وبيان ذلك كالآتي

قرش	عدد	قرش
١٥٠	٢	مشايخ خيرا (او واحد مثلا)
٢٦٠	٨	طوائف او اقل او اكثر
٦٠٠	٢٠	خيرا سكن وحلود

١١١٠ باء مار الشهر الواحد

عنه

١٣٢٢٠ قرش سنوي

بـهـ شهري

قرش	عدد	قرش
١٢	١	منزل فلان ١
٢٦	٢	مازل فلان ٢

وهكذا

١٣٢٢٠

على الوجه المتروك قد تحرر هذا الدفتر من تختين بيان
تخصيص اجرة الخمر على منازل الناحية بلدنا وبلغ قدره ٠٠٠
شهر يا وذلك حسب حالة المساكن اقتدار اربابها كالمدون
بالمادة الرابعة والاربعين من القانون بدون مقدورية احد
وبعد توزيع هذه الاجرة على عموم المساكن اعطى الى كل شيخ
حصة من مشايخ الناحية كنف مخصوص مبن فيه المقرر على
كل منزل لاعلان اربابهم بذلك حسب المدون بالمادة ٤٥
من القانون وقد مصت مدة الضمان ايام من تاريخ الاعلان
ولم يحصل شكوى من احد من هذا التدبير (وان كان وقع
تصرر من احد فصار تخفيف ما عليه او اقتلعه بوجه) وقد
تحرر هذا الدفتر من تختين لكي بعد صدور اذن المديرية
باعتباره يكون تحصيل الاجرة على مقتضاى المدون بالمادة
السابعة والاربعين ومراعاة الاجرا بمقتضى المواد ٤٨ و ٤٩ عدد
تاخير احد في قادية ما عليه في سنة ١٣٠٢

فلان شيخ
فلان عمدة
واعضا
ورئيس المجلس

بصبر وضع امضا جميع ارباب المجلس على الدفاتر

(استمارة دفتر خفر عزبة فلان بالبلد الفلاية)

بضم يان اسماء الخمر الذين صار انتظامهم وتربيتهم عزبة
فلان الفلاية بمقتضى قانون الخمر الصادر عليه الامر الكرم
بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ وذلك الترتيب هو معرفة الواضع
اسمه وختمه فيه ادناه (او الواضعين اسماءهم واحكامهم فيه ادناه)
ان كانوا اثنين او ثلاثة (صاحب او باطرا او وكيل او مستاجر
العزبة المذكورة) بحسب ما نظر من كفاية المختصين المذكورين
لخفارة سكن العزبة تحت ضمان الواضعين اسماءهم واحكامهم
فيه بالتطبيق للمادة الحادية والخمسين من القانون المشار
وامهم يكونون مفادين لمشايج الخمر والنوبة بالناحية المذكورة
فيما يملق بالمحظ والصيانة حسب مطوق المادة الثالثة
والخمسين من القانون - اذا كانت العزبة تشمل على حملة
مسكن ولزمها رباطات او ثلاثة او اربعة فيوجد فيها

البيان الآتي

نفر

رابط بالنقطة الفلاية من سكن فلان الى سكن فلان قصبة كذا
١ فلان الفلاية من البلد الفلاية سن كذا

١ فلان شرحه

رابط بالنقطة الفلاية من سكن فلان الى سكن فلان قصبة كذا
١ فلان من البلد الفلاية سن كذا

١ فلان شرحه

٢ وهكذا

٦

فقط وقدره ستة انفار صار ترتيبهم بخمر العزبة بقيمة اجرم
في (مرتباتهم المضافة لهم من الملاك) اذا كانت اشغال العزبة
جارية بمعرفة مالكها وان كانت مؤجرة فيقال بقيمة اجرم
هي مقابلة ما هو معطى لهم من الزراعة بمعرفة المستاجر او
المستاجرين وصار الخفراء المذكورون لا يكتفون بشي من اشغال
الزراعة خلاف الاشتغال بالمحظ والصيانة فقط حسب المدون
بالمادة الحادية والخمسين من القانون وقد تحرر هذا الدفتر
من ثلاثة نسخ في سنة ١٣٠٢

صاحب العزبة او الناظر

او الوكيل

او المستاجر

اذا كانت العزبة مستقلة جدا ويلزمها رباط واحد يكون
البيان كما سيأتي

نفر

١ فلان الفلاية من البلد الفلاية سن كذا
١ « « شرحه

٢

التفصيلة تكون حسب الموضح بالتفصيلة السابقة

وان كانت العزبة تابعة لمجفك وليس للأشخاص الساكنين
فيها اطيان ولا عقار فيكون انتخاب الخفراء لها والصيانات التي
تحرر عليهم بمعرفة ناظر الزراعة وامصاته عليها بتصديق
المفتشين - انتخاب وترتيب خفراء العزبة المذكورة هو
بمصورنا وملاحظتنا وبذا لزم التصديق في سنة ١٣٠٢

عمدة ورئيس مجلس
ناحية
كذا
فلان
شيخ
من عمد المزارعين
واعضا
واعضا

جميع ارباب المجلس

(صورة الضمانة)

١ الواضع اسمي وختمه فيه ادناه فلان صاحب العزبة الفلاية
او فلان الباطرا او فلان المستاجر قد صحت فلان الفلاية من
البلد الفلاية المتوطن بالعزبة المذكورة في اقامته خفيرا بالنقطة
الفلاية بتلك العزبة حسب الوارد بدفتر الخمر الخمر عن
مقتضى قانون الخمر الصادر عليه الامر الكرم رقم ٢٢ محرم
سنة ١٣٠٢ صمان حضور وعروم والزام واذا لاسمع الله تعالى
حفل امر محل المحظ والصيانة سقطه فمكون من المزمومين

ملحوظات

عنه حسب المدون بمواد القانون وقد تحررت هذه الصيانة لحفظها بمجلد الالتصاف في سنة ١٣٠٢ فلان

ناظر او وكيل او صاحب

العزبة او المستاجر

(صورة تصديق) هذه الصيانة تحررت بمصورنا برصاص وقول

الصامن وبذا لزم التصديق في سنة ١٣٠٢

ماذون الشرع

ساحبة كذا

وان كانت العزبة تابعة لمجملتك فتكون الصيانة من الداطر

وتصدق في المعش

خفر - منشور من نظارة الداخلية في ٢٨ صفر سنة ١٢٠٢ (١٧ دسمبر سنة ١٨٨٤)

حيث انه شرع في عمل قانون مخفر السادر وتخصيص ذلك القانون يستلزم احاد معلومات المديرات والمخاطبات فيما يلزم مخفر السادر التابعة لها بحسب ما يماس كل بند وافكار حضرات المديرين والمخاطبين في ذلك فقد تحرر في تاريخه للجهات عن هذا الخصوص ولزم تحريره مخبركم لتد الامادة بما عند حصركم من المعلومات في ذلك فعلاوة افكار حصركم بعد احد راي من يارم من مشايخ وعبد تجار كل بند في حره بحسب حاله ليظهر في عمل القانون اللازم لذلك

خفر - منشور من نظارة الداخلية في ١٢ ربيع اول سنة ١٣٠٢ (٣١ دسمبر سنة ١٨٨٤)

انه وان كان قبل تاريخه طلب من المديرات والمخاطبات ابصاح لمخوظاتهم فيما يخص مخفر السادر لوضع قانون له وشرعت الحكومة فعلا في سبه لكن حيث عاق اتمامه وتفتيك بعض دواعي فليكن معلوما ذلك ولكن بحسب اهتمامكم وتفتيكم يجري ما فيه زيادة احكام نظام الامن والراحة بها تيك السادر بوضع المخفر بها حسبها هو حار وفي تاريخه كتب لاقى المديرات والمخاطبات بذلك لاتماعة

خفر - (ذكر بتر صادر في ١١ ابريل سنة ١٣٠٥ المخافا لقانون المخبر الصادر في ١٠ نومبر سنة ١٨٤٤)

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على امرنا الصادر في ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٤) الشامل لقانون الخفر وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ ارباب العزب الموجودة ضمن زمام البلاد على التفصيل المنصوص في المادة ٥١ المرمون بترتيب الخفر اللازم لها على قدر كفاية السكن بالضمائم المقتضية للحفظ والصيانة كذلك ملزمون بحفظ وديانة مواسي تلك العزب سواء كانت بداحل سكها او خارجة عنه بالاراضي التابعة لها (م) ٢ اذا كان ذووا العائلات ارباب الاملاك في بعض البلاد لا يكفون بترتيب

الخفر اللازم لبلادهم او لم يوجد بطرف بعضهم انفار منهم لا تقون للخفر فالباقى كالة اللازم لذلك يؤخذ ممن يليقون من خلي الاملاك بضمانه ارباب الاملاك المتقشرين (م) ٣ حيث ان مشايخ البلاد مكلفون بالمناوبة في ملاحظة الخفر بلا مقابل ومستولون وغارمون فيما يحدث فيعافون من ترتيب اجر خفر على محلات سكهم وكذلك يعافون من تقديم الضمانات عن انفسهم بما انهم معتمدون - اما عمد البلدان فيعافون من النوبة بانفسهم ولم ان يوكلا بدلا عنهم فيها بحيث ان الوكيل يكون كاسوة المشايخ الاخرى في جميع الاحوال وعلى هذا فاعمد الذين يوكلون عنهم يكونون ملزمين بدفع اجر خفر عن مساكنهم اسوة باقي سكان البلدة (م) ٤ الكفور المفروزة من بلاد بزمام مخصوص وليس لها تعداد وجميع سكانها اغراب واطيانها مملوكة لملك واحد وكذا العزب المفروزة اطيانها من بلاد واضيفت لزمام بلاد اخرى ولكنها بالبعد عنها بمسافات عظيمة وقد يمكن ان في تلك المسافات بلادا حائلة بين اطيان العزب والبلاد المضافة لزمامها ويتعذر على مشايخ نوبتها وخفرائها وطوائفها ملاحظة خفر العزب لبعدها عن بلادهم يجري فيها ما هو آت (اولا) خفر سكن الكفور والعزب المذكورة يجري فيه ما هو منصوص في المادة ٥١ من القانون والدفاتر والضمانات تقدم لمجالس البلاد الاصلية المفروزة منها الاطيان لقربها منها وعلى مشايخ نوبة وخفر وطواقة البلاد المذكورة مراقبة خفر سكن تلك الكفور والعزب (ثانيا) حدود اطيان الكفور والعزب المذكورة يجري ترتيب الخفر اللازم لها من تلك البلاد الاصلية واجر اولئك الخفراء تكون على ملاك اطيان الكفور والعزب المتقدم ذكرها اسوة البلاد التابعة للجفالك على ما في المادة ٥٢ من القانون (م) ٥ الكفور والمناشي والحصص المفروزة من البلاد بزمام وتعداد مخصوص واغلب سكانها ارباب كارات واللائق للخفر من اهاليها يجري ترتيبه والباقي لتكملة العدد اللازم لخفرها يستحضرونه مشايخ البلاد وارباب الاملاك بها بعرفتهم بالضمانات القوية تحت مسئوليتهم ووضعتهم والاجر تكون على المنازل (م) ٦

يجازى بالسجن من عشرة ايام الى ثلاثين يوما ويعين له خلف موثقا حتى تنتهي مدة السجن

خفر — امر عال صادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧

حيث انه روي لزوم تعديل بعض مواد من امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤) لزيادة انتظام الاعمال الخاصة بالخفراء بالاقيام فيبعد الاطلاع على امرنا المشار اليه المشتمل على قانون الخفر وبعد الاطلاع على ملحقاته وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومة موافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ تعداد الخفراء والطواقة في كل ناحية يلزم ان يكون بحسب حالة البلد ولزومها بصرف النظر عن مقدار الخمسة في المائة على الاقل المحدد في القانون (م) ٢ اجر الخفراء المقرر تحصيلها الان بمعرفة صيارف البلاد يكون تحصيلها من الان فصاعدا بمعرفة مجلس انتخاب الخفراء بالبلد وتوزعها على الخفراء يكون ايضا بمعرفة وهذا وذلك تحت ملاحظة مأموري الادارة بالمديرية ويترتب لكل بلد او اكثر بحسب اللزوم شخص يكون كاتب وصراف تؤخذ ما هيته من ضمن اجر الخفراء بشرط ان لا تزيد تلك الماهية على الخمسة في المائة (م) ٣ مشايخ الخفراء وخفراء النواحي والطواقة يكون توقيع العقاب اللازم عليهم فيما يختص بتأديته وظائفهم عند الاقضا بمعرفة مجلس انتخاب الخفراء المذكور ويكون هذا العقاب يدفع غرامة من خمسة قروش الى خمسين قرشا او بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما بحسب اهمية الذنب وظروفه (م) ٤ قرارات مجلس انتخاب الخفراء لا تكون نافذة الا بعد التمديق عليها من مأمور المركز او ناظر القسم فاذا حصل خلاف بينه وبين المجلس فيعرض الامر للمدير وهو يحكم قطعا بما يراه (م) ٥ كل ما كان بالقانون المذكور وملحقاته مخالفا لنص امرنا هذا يعتبر لاغيا

خفر الجسور والترع — (ر) جسر ٦ اغسطس سنة

٨٥ — عونه — مجلس تفتيش الزراعة — ري

— اعمال عمومية

خفر السجون — (ر) سجن ١٤ م سنة ١٣٠٢

خفر النيل — (ر) جسر

خفر — (ر) خفر — جسر

خفر — (ر) فك الاختام (ق) ١٣٧ الى ١٣٩

خلط الوديعه بال اخر — (ر) امانة مجله ٧٨٨

— وديعه

خلع — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٢٧٣ اذا نشأ الزوجان وخافا ان لا يقوما بما يلزمهما من حقوق الزوجية وموجباتها جاز الطلاق والخلع في النكاح الصحيح (م) ٢٧٤ يشترط لصحة الخلع ان يكون الزوج الخالع

الشديد للشك وانتمى من الاجراء ورجعه في المستقبل ولنا نظر لنا في ذلك بعض ملحوظات فحرر مجلس النظار في ٢٦ ر سنة ١٣٠٢ ١٨ قصد النظر فيها ثم ان الداخلية لا بلغت نظارة الخارجية فقرر مدير التلويية من فاعبر السيد عبد الكريم الكاظمي من رعايا دولة الانكليز في تريب الخفر اللازم لمزته ناحية طوخ وفي سداد ما عليها من بدلية العوة من سنة ٨٢ لغاية سنة ٨٤ ومارجته من مطالبة ياذكر وبإخراج الاقرار للعملة عن سنة ٨٥ ارسداد بدلية العوة عنها فعادة وكيل النظارة المشار اليها افاد الداخلية في ٢٤ ج سنة ١٣٠٢ ٢٢ بان المادة الثانية من القانون الثاني الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ تحول للاجانب الحق في امتلاك العقارات بالملاك الثمانية اسوة رعاياها ما عدا الدخول بمحلات سكن واقامة الاجانب وتجبرهم بالاشهاد بكافة قوانين ولوائح الضبط والربط البرعية الاجراء في مواد الاطيان في الحال والاستقبال وانه بناء على ذلك لا يمكن ارباب الاملاك من الاجانب في اي حالة كانت التثبت بمعاملة استثنائية من طرف جهات الحكومة المحلية بل يجب معاملتهم اسوة رعاياها في كافة الاحوال وطلب معادته الفقيه برعاية الاجراءات الموضح عنها بافادة الخارجية المورخة ١٠ ر سنة ١٣٠٢ ٤ آفة الذكر بالنسبة للفرع معاملة السيد عبد الكريم الكاظمي المذكور في مسألة تقدم اقرار العوة كاسوة ارباب الاملاك الذين من رعايا الحكومة وانه لا ينبغي على الحكومة المحلية الالفات بحسبة ارباب الاملاك بل يجب عليها ان تجري في حتم ما هو جار في حق رعاياها وحيث ان ماحرر مجلس النظار ١٨ المذكورة صدرت عنه افادة دوللورئيس المجلس المشار اليه مورخة ٨ ج سنة ١٣٠٢ ١٢ ٢ ٨١ مفادها تنفيذ ما ورد للداخلية من الخارجية بالكيفية ساله الذكر فيناء على ما مر من الذكر قد سر في تاريخه المدير يات بهذا المسمون والمجمل هذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بتنفاذ في ج سنة ١٤٠٢

خفر — (دكرته صادر في ١١ يونيو سنة ٨٥ زيادة احكام على قانون الخفر

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤) وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ البلاد التي تكون اهلها قليلة واهالها فقراء ومنها ما لا توجد فيه اثمار تكفي للخفر الذي يلزمها باعتبار المائة خمسة من اصل تعدادها سنة ١٢٦٤ كبلاد قسي حلة والكوز وماشاكلها او كان فيها اثار تكفي لذلك ولكن بالنسبة لكثرة اصل تعدادها لتكون الخفراء باعتبار المائة خمسة كثيرة التعداد وتكون اجرم حسبة لا يستطعون الاعالي اداءها بسبب فقرهم مثل تلك البلاد يكون ترتيب الخفر اللازم لها برعاية احكام القانون والحقى بالاقل عن المائة خمسة بحسب حالة البلاد واهلها بالنسبة للكثرة والثلة مع الخفر (م) ٢ الاجراءات المفروضة على صيارف البلاد في مواد ١٩ و ٢١ و ٥١ و ٥٨ من قانون الخفر وكذلك جميع الاعمال المفروضة على الصيارف في قانون الخفر في الاقسام التابعة لمديرية اسنا من فوق اصول نحال على عمال مخصوصين يعينون لادائها تحت ملاحظة صيارف البلاد ويختص ما هيته بمال المذكورين من ما هيته الخفراء (م) ٣ المساعدة التي كانت جارية فيما تقدم من الخفراء لصيارف البلاد في توصيلهم بالنقد التي تكون معهم الى مراكز المدير يات يستمر تأديتها بمعرفة الطواقة خفراء المرور والمخالفين من الدركات (م) ٤ الثلاث مواد المذكورة تعتبر ذيلة لامرنا الصادر بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ (١١ فبراير سنة ١٨٨٥) الشامل للمق قانون الخفر

خفر — امر عال صادر في ١٤ ديسمبر سنة ٨٥

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ٨٤) الشامل لقانون الخفر — وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ قد تعدت المادة ٦٤ من امرنا المشار اليه قبل بالكيفية الآتية — من يتاخر من الخفراء او الطواقة عن نقطه بغير عذر شرعي او يقع منه اعمال او تهاون في تادية واجبات وطنيته فيغرم في اول دفعة ٥٠ قرشا وثاني دفعة ١٠٠ قرش وفي ثالث دفعة

لهلا لا ينافع الطلاق وإن تكون المرأة محلا له (م) ٢٧٥ العرض ليس بشرط في الخلع فيقع صحيحاً به وبدونه سواء كانت المرأة مدخولا بها أم لا (م) ٢٧٦ يجوز قضاء الزوج أن يخالف زوجته على عرض أكثر مما ساقه إليها (م) ٢٧٧ كل ما صلح من المال أن يكون مهراً صلح أن يكون بدلاً للخلع (م) ٢٧٨ يقع بالخلع طلاق بائن سواء كان بمال أو بغير مال ونصح فيه نية الثلاث ولا يتوقف على القضاء (م) ٢٧٩ إذا أوجب الزوج الخلع إهداء وذكر معه بدلاً توقف وقوعه واستحقاق البذل على قبول المرأة عامة بمعناه وبعد إيجاب الزوج لا يصح رجوعه عنه قبل جوابها وهو لا يقتصر على المجلس حتى لا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها ويقتصر على مجلس عليها به فلا يصح قبولها بعد مجلس عليها فإن كان الخلع بلفظ خلعتك بلا ذكر بدل فلا يتوقف على قبولها بل يقع البائن وإن لم تقبل بخلاف ما إذا كان بلفظ المفاصلة أو الأمر أو ذكر معه المال فلا بد من قبولها (م) ٢٨٠ إذا أوجبت المرأة الخلع إهداء بان قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها الرجوع عنه قبل جواب الزوج ويقتصر على المجلس فيبطل بقيامها أو قيامه عنه قبل القبول ولو قبل بعد لا يصح قبوله (م) ٢٨١ إذا خالف الزوج أمرأته أو بارأها على مال مسمى غير الصداق وقبلت طائعة مختارة لزوماً المال وبريء كل منها من المحقوق الثابتة عليه لصاحبه وقت الخلع أو المباشرة ما يتعلق بالنكاح الذي وقع الخلع منه فلا تطالب المرأة بما لم تقبضه من المهر ولا بنفقة ماضية مفروضة ولا بكسوة ولا بمنعة أن خالعهما زوجها قبل الدخول ولا يطالب هو بنفقة عجلها أو لم تمض مدتها ولا بمهرسدها إليها — وكذلك إذا لم يسميا شيئاً وقت الخلع يبرأ كل منها من حقوق الآخر فلا يطالبها بما قبضت ولا تطالبه بما بقي في ذمته قبل الدخول وبعد (م) ٢٨٢ إذا كان البذل منفياً بان خالعهما لأعلى شيء فلا يبرأ أحد منهما عن حق صاحبه (م) ٢٨٣ إذا خالعهما بكل المهر ورزيت فإن كان متبوضاً رجع بجهيحه عليها وإن لم يكن مقبوضاً سقط عنه سواء كان الخلع قبل الدخول أو بعد — وإذا خالعهما على بعضه فإن كان الكل مقبوضاً والخلع بعد الدخول يرجع عليها بذلك البعض ويترك لها الباقي وإن كان قبل الدخول يرجع عليها بنصف البعض الذي وقع عليه الخلع — وإن لم يكن المهر مقبوضاً سقط عنه مطلقاً (م) ٢٨٤ نفقة العدة والسكنى لا يسقطان ولا يبرأ الخالع منهما إلا إذا نص عليهما صراحة وقت الخلع (م) ٢٨٥ إذا ملك بدل الخلع قبل تسليمه للزوج أو ادعاه آخر وأثبت أنه حقه فعليها مثله أن كان مثلياً أو قيمته أن كان قيمياً (م) ٢٨٦ إذا اشترط الزوج على المرأة وقت الخلع برائه عن أجره رضاع ولد منها مدة سنتي الرضاع أو اشترط أمساكها والقيام بنفقته بعد النظام مدة معلومة وقبلت ذلك فحجر على أرضاع الولد مدة السنتين وتلزم بنفقته في المدة المعينة لامساكها فإن تزوجها أو هرت وتركته له الولد أو ماتت هي قبل تمام مدة الرضاع أو قبل تمام مدة أمساكها فله أن يرجع عليها ببقية أجره الرضاع إلى تمام مدته وبنفقة ما بقي من المدة التي قبلت أمساك الولد فيها ما لم يشترط وقت الخلع عدم الرجوع عليها بشيء إذا ماتت هي أو الولد قبل تمام المدة —

وكذلك إذا خالعهما على أرضاع حملها سنتين وظهر أنه لم يكن في بطنها ولد أو اسقطت أو مات الولد قبل المدة فإنه يكون للخالع حق الرجوع عليها بقيمة الرضاع عن المدة كلها أو ما يكون باقياً منها (م) ٢٨٧ إذا اختلعت المرأة على أمساك ولدها إلى البلوغ فلها أمساك الأنثى دون الغلام — وإن تزوجت في أثناء المدة فللزواج أخذ الولد منها ولو اتفقا على تركه عندها وينظر إلى أجره مثل أمساكها في المدة الباقية فيرجع بها عليها (م) ٢٨٨ اشترط الرجل في الخلع أمساك ولده عند مدة الحضنة باطل وإن صح الخلع للمرأة أخذ أمساكها مدة الحضنة ما لم يسقط حقها بموجب وعلى أبيه أجره حضنته ونفقته أن كان الولد قفراً (م) ٢٨٩ لا يسقط دين نفقة الولد بدين للخالع على المرأة — فإذا خالعت على نفقة ولدها وكانت معسرة وطالبته بها يجبر عليها وتكون ديناً له في ذمتها يرجع به عليها إذا أبرت (م) ٢٩٠ يجوز لاني الصغيرة أن يخلعها من زوجها — فإن خلعها بمالها أو بمهرها ولم يضمنه طلق بائناً ولا يلزمها المال ولا يلزمه ولا يسقط مهرها — وإن خلعها على مهرها أو على مال والتمز إداؤه من ماله للخالع صح ووقعت العدة ولزمه المال أو قيمته أن استحق ولا يسقط المهر بل تطالب به المرأة زوجها وهو يرجع به على أيها أن كان الخلع على المهر (م) ٢٩١ إذا جرى الخلع بين الزوج وزوجه الفاصدة واشترط عليها بدلاً معلوماً توقف على قبولها فإن قبلت وهي من أهل القبول بان كانت تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب ثم الخلع ولا مال عليها ولا يسقط مهرها وإن لم تقبل أو قبلت ولم تكن من أهل فلا تطلق ولو قبل عنها أبوها فإن بلغت وإجازت قبوله جاز عليها — وإذا طلقها الزوج على مهرها وهي صغيرة مميضة وقبلت تطلق رجعيًا ولا يسقط مهرها (م) ٢٩٢ لا يصح خلع الأب عن ابنه الصغير وليس له أن يجبر خلعاً أو يهره ابنه الفاصر (م) ٢٩٣ المحجور عليها لسفه إذا اختلعت من زوجها على مال وقعت العدة ولا يلزمها المال — وإن طلقها تطليقة على ذلك المال تقع رجعية (م) ٢٩٤ خلع المريضة مرض الموت صحيح وإن كان على مال يعتبر من ثلث مالها فإن ماتت وهي في العدة فخلعها الأقل من مهرها ومن بدل الخلع ومن ثلث المال — وإن ماتت بعد انقضاء العدة فله الأقل من البذل ومن الثلث — وإن برئت من مرضها فله جميع البذل المسمى (م) ٢٩٥ لا يبطل الوكيل بالخلع من قبل المرأة بالبذل الخالع عليه إلا إذا أضافه إلى نفسه إضافة ملك أو ضمان فإن كان كذلك وجب عليه إداؤه ويرجع به على موكلته (م) ٢٩٦ يصح تعجيل بدل الخلع والطلاق وتأجيله إلى أجل قريب أو بعيد (م) ٢٩٧ إذا خالف الزوج امرأته وأخذ منها بدلاً بغير حق بان كان النكاح فاسداً من أصله لا يقبل الخلع فلها أن تسترد ما أخذت

خلل البيع — (ر) بيع

خلل المباني — (ر) تنظيم

خلو طرف الصيارف — (ر) صراف ٢٣ أبريل

خلوة صحيدة — (ر) مهر (ش ٨٢ الى ٨٤
حلو — (ر) عدة

خليج — (ر) صورة المعتاد تحريره الى طوائف المعارية نش
(موكب حرا لخليج في ٢٢ مه
عالم من المعتاد ستويا انتظام موكب مركب من عمد ومشايخ طوائف
المعارية واحد كرا الموطعين من ديوان الاشغال العمومية
برسم سر ميمار في ليلة حرا ليل المبارك والان قد تقارب
وقت وفاء النيل ومن الانتصاء اجراء ما هو معتاد في ذلك
مسي ان تستعدوا اتم وعمد ومعلمو الطائفة لكي تحضروا في
الموكب المذكور في يوم اشهار رايات البحر تكون موحدين
جميعا وقت الظهر من اليوم المذكور بالملابس العارفة
والركائب اللاتقة بمل
العمومية الذي تعين للموكب برسم سر ميمار الكائن
حتى باحباكم مع باقي الطوائف يصير عقد الموكب ونوحيه
الى م الخليج حسب المعتاد

خليج البصرة — (ر) قبودان (كتب ٥٠

خليط — (ر) حجر (مجلة ٩٥٤ — شفعة

خمار — (ر) مخالفات ٤٣٢ — ٣٤٣

خشي — (ق) الاحوال الشخصية

(م) ٦٢٢ المحنى هو انسان له آلا رجل وامرأة او ليس له شيء
منها فان بال من الذكر معلوم وان بال من المرح فاني وان
بال منها فالمحكم للاسقى وان استويا بان حرج منها معا
مشكل وهذا قبل التلوع فان بلغ وحررت له نحية او وصل
الى امرأة او احتلم كما يحلم الرجل مرحل وان طهر له ندى
اولى او حل او اتي كما يؤتي النساء فامرأة وان لم تطهر له
علامات اصل او تعارفت العلامات مشكل وله حينئذ في
الميراث اصر الخالين فلو مات امه وترك معها ابنا واحدا
فلا يورثها وللعنق سهم لا له الاصر

خندق — (ر) منفعة عمومية (ق ٩ — تخريب
(ق ٣٣٢)

خنزير — (ر) ترجمة افادة واردة من مجلس عموم الصحة الى
(بطارة الداخلية تاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩
احيط عطوفكم علما ان مجلس الصحة المختلط لما ان تلاحظ له
ان دبح الخمار في القطر المصري لم يكن مسبا على اصول
وقوانين ثامة وانه يقتضي لصالح الصحة العمومية ان لا يصرح
بماطي لمحم هذه الخبوات في فصل تكون فيه مصرع لما طاهر
حلية واه لما ا تلاحظ له ايضا ان يعين ويحدد من اجل
ذلك الاوقات التي يجوز الترحيص فيها بدبح الخمار من غير
ان يشا منها ادى ضرر ولا خطر للصحة العمومية بالطرق الحالية
المول في القطر المصري قد قرر باتحاد الآراء من الان
بصاعدا لا يجوز دبح الخمار الا من تاريخ نوفمبر لعاية
سر مارت ماء عليه الامل من عطوفكم الكرم باصدار الامر
اللازمة الى جهات الاقضاء لمحصل المساعدة منها للادارة

الصحة في تنديد من الاحداث المجدبة المختصة بالصحة —
المستطرفة صورة ما ورد للداخلية من مجلس الصحة المختلط
بالتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بدم حواز ذبح الخمار من الامن
تاريخ نوفمبر لعاية مارت وحيث من الانتصاء معلومة
الجهات بذلك فقد تحرر في تاريخه لمن لزم وهذا
للاحرا انتصاء في ٢٠ شوال سنة ١٢٩٦

خوذة — (ر) مضي المدة (ق ٢٠٩ — عقوبة
الجنابات (ق ٤١ — مدرسة

خلاف قضائي — (ل) لائحة ترتيب المحاكم

(في الخلاف الذي يقع في الاختصاص)

(م) ٨٠ اذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى جهات
المحكم في الاحوال الشخصية وبين احدى المحاكم الاهلية مجال
الصل في هذا الخلاف على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر
الحقابة من قاصبين من المحاكم الاهلية يعيها رئيس محكمة
الاستئناف بمصر ومن شخصين تعيها الجهة المختصة بالمحكم في
الاحوال الشخصية المذكورة (م) ٨١ الجهة المختصة بالمحكم في
الاحوال الشخصية او المحكمة الاهلية تقدم طلب اختصاصا بوزارة
الدعوى ل ناظر الحقابة وهو يرسله الى المحكمة او الى الجهة
المستورة فيها تلك الدعوى فتعكم في الطلب وترسل صورة من
قرارها للمحكمة او الى الجهة المدعية بالاختصاص على يد ناظر
الحقابة فان كان القرار صادرا برفض الطلب فللمحكمة المدعية
بالاختصاص في مدة خمسة عشر يوما من بعد وصول القرار
اليها خلاف مدة المسافة ان ترفع دعوى الاختصاص عندئذ
تقدمها ل ناظر الحقابة وهو يحيل المسئلة في الحال على المجلس
الموط به الفصل فيما (م) ٨٢ اذا وقع خلاف في الاختصاص
بين احدى المحاكم الاهلية وبين احدى جهات الادارة مجال
الفصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحقابة
من اثنين يعيها رئيس محكمة الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم
وس اثنين من رجال الحكومة يعيها رئيس مجلس النظار
(م) ٨٣ الخلاف في عدم الاختصاص يقدم معرفة ناظر الحقابة
الى مجلس الفصل في دعاوى الاختصاص ماء على طلب من
اولي الشأن رفق به كافة الاوراق والمذكرات المستند عليها
— وشكل المجلس المذكور بالكيفية السالف ذكرها على
حسب الاحوال (م) ٨٤ تنع الاوضاع والمدد المقررة في المادة
الحادية والثمانين في سائر احوال الخلاف في الاختصاص وترفع
دعوى الاختصاص في الحالة المسه عليها في المادة الثانية والثمانين
معرفة الناظر ذي الشأن في الدعوى المذكورة بواسطة ناظر
الحقابة (م) ٨٥ الجهة التي يحصل الاقرار على اختصاصها بوزارة
الدعوى بعد صدور قرار مجلس الفصل في مسائل الاختصاص
تتحكم فيها ولا وجه لما بعد ذلك في التني عن اختصاصها بها
ورفع دعوى الاختصاص بوقت سير القضية في جميع الاحوال
ولا يجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صادر بغير قوة
حكم انتهائية

خلافة

في خلافة الخلفاء الأربعة

سنة للمسح	سنة للهمزة
٦٣٣	١١
٦٣٥	١٣
٦٤٤	٢٤
٦٥٥	٣٥
٦٦٠	٤٠

الحسن بن علي بن أبي طالب

دولة بني أمية

✽ كانت بالشام وعدة الخلفاء منهم ثلاثة عشر خليفة ✽

٦٦١	٤٠
٦٨٤	٦٤
٦٨٤	٦٤
٦٨٤	٦٥
٧٠٥	٨٦
٧١٤	٦٩
٧١٧	٩٩
٧٢٠	١٠١
٧٢٤	١٠٥
٧٤٣	١٢٥
٧٤٤	١٢٦
٧٤٤	١٢٦
٧٤٤	١٢٧

الدولة العباسية

٧٥٠	١٣٢
٧٥٤	١٣٦
٧٧٥	١٥٨
٧٨٥	١٦٩
٧٨٦	١٧٠

تابع خلافة الدولة العباسية

ملفوظات

سنة الهجرة	سنة المسيح	
١٩٣	٨٠٩	محمد الأمين بن هرون الرشيد
١٩٨	٨١٣	عبدالله المأمون بن هرون الرشيد
٢١٨	٨٣٣	ابو اسحق المعتصم بن هرون الرشيد
٢٢٧	٨٤٢	ابو جعفر هرون الواثق بن المعتصم
٢٣٢	٨٤٧	جعفر المتوكل بن الواثق
٢٤٧	٨٦١	محمد المنتصر بن المتوكل
٢٤٨	٨٦٢	ابو العباس احمد المستعين بالله بن المعتصم
٢٥٢	٨٦٦	المعتز محمد ابو عبدالله
٢٥٥	٨٦٩	عبدالله المهتدي
٢٥٦	٨٧٠	المعتز على الله احمد بن المتوكل
٢٧٨	٨٩٢	احمد المعتضد بن طلحا الموفق
٢٨٩	٩٠٣	علي المكنفي بالله بن المعتضد
٢٩٥	٩١٠	جعفر المقتدر بن المعتضد (وبع له بالخلافة يوم موت اخيه وعمره ثلاثة عشرة سنة ولم يم له فيها امر لصغره فخلعه الجند)
٢٩٦	٩١١	عبدالله بن المعتز بن المتوكل (قتل يوم تولى الخلافة)
٢٩٦	٩١١	جعفر المقتدر بن المعتضد (ثاني مرة تولى الخلافة واستقر فيها الى سنة ٢١٢)
٣١٢	٩٢٧	ابو المنصور محمد القاهر بن المعتضد
٣١٢	٩٢٧	جعفر المقتدر بن المعتضد (ثالث مرة تولى الخلافة)
٣٢٠	٩٣٢	القاهر بامر الله محمد بن المعتضد (ثاني مرة تولى الخلافة)
٣٢٢	٩٣٤	محمد الرازي بن المقتدر
٣٢٩	٩٤١	المكنفي ابراهيم بن المقتدر
٣٣٣	٩٤٥	المستكفي عبدالله بن المكنفي
٣٣٤	٩٤٦	الفاضل المطيع لله بن المقتدر
٣٦٣	٩٧٣	عبد الكريم الطابع لله بن المطيع
٣٨١	٩٩١	ابو العباس احمد القادر بالله بن المقتدر
٤٢٢	١٠٣٢	القيام بامر الله عبدالله بن احمد القادر
٤٦٧	١٠٧٧	المقتدي بامر الله بن القيام بامر الله
٤٨٩	١٠٩٦	المستظهر بالله ابو العباس احمد
٥١٢	١١١٩	ابو الفضل منصور المسترشد
٥٢٩	١١٣٥	ابو جعفر منصور الراشد بالله

تابع خلافة الدولة العباسية

سنة للعصر	سنة للمسح	
٥٣٠	١١٣٦	المقتني لامر الله محمد بن المستظهر
٥٥٥	١١٥٩	المستنجد بالله يوسف بن المقتني
٥٦٦	١١٧٠	المستضي بنور الله محمد بن الحسن بن المستنجد بالله
٥٧٥	١١٧٩	الناصر احمد بن المستضي بنور الله
٦٢٢	١٢٢٦	محمد الظاهر بن الناصر احمد
٦٢٣	١٢٢٧	ابو جعفر المستنصر بالله
٦٣٩	١٢٤٢	المستعصم بالله بن المستنصر (* وهو آخر خلفاء بني العباس *)

ثم انتقلت الخلافة العباسية الى الديار المصرية فكان اول خليفة بمصر المستنصر ووصلها في سنة ٦٥٥ واجتمع بالملك الظاهر يبرس واثبت نسبه عند قضاة الشرع وبايعه بالخلافة واجرى له تقعة وليس له من الامر الا اسم الخليفة واولاده من بعده على هذا النوال يأتون الى السلطان الذي يريدون توليته ويقولون له وليناك السلطنة هكذا كانوا بالقباب الخلفاء واحداً بعد واحد وبلغ عددهم في الديار المصرية اربعة عشر خليفة وهامي اسماءهم^(١)

المستنصر بالله	المعتضد بالله داوود
الحاكم بامر الله	المستكفي بالله
المعتضد بالله	القائم بامر الله
المتوكل على الله	المستنجد بالله
الواثق بالله عمر بن ابراهيم	المتوكل على الله عبد العزيز بن يعقوب
ابو يحيى ذكرى بن عمر بن المستنصر	المستمسك بالله صابر بن يعقوب
المستعين بالله	المتوكل على الله محمد

ثم دخلت الدولة العثمانية وفتحت مصر وزالت دولة الشراكسة وعاد مقر الدولة الشريفة القسطنطينية اعظمى فاخذ المرحوم السلطان سليم فاتح مصر الخليفة المتوكل على الله محمد وجعله ركناً فلما توفي السلطان سليم عاد الخليفة المذكور الى مصر واستمر بها الى ان توفي في ١٨ شعبان سنة ٩٥٠ وبموته انقطعت الخلافة العباسية وانتقلت الى سلاطين بني عثمان وصار مقرها القسطنطينية ومن رغب معرفة اسماء سلاطين بني عثمان المتصفين بصفة خليفة ابتداء من السلطان سليم لغاية مولانا السلطان عبد الحميد خان ايد الله ملكه فعليه ان يراجع جدول اسماء السلاطين المذكورين في باب التاء من هذا القاموس تحت عنوان تركيا

قواعد الخلاف

المدينة المنورة ثم الكوفة ثم دمشق ثم الانبار ثم الهاشمية ثم بغداد ثم سمرقند ثم المارونية ثم بغداد ثانياً ثم تونس ثم القاهرة مصر ثم القسطنطينية

(١) اطلب في شان الخلفاء العباسيين المصريين الجزء الثاني من تاريخ مصر الف حورجى امدى رمان

خيارات - (سيف بيان الخيارات ويشتمل على
سبعة فصول)

(الفصل الاول - في بيان خيار الشرط)

(م) ٢٠٠ يجوز ان بشرط الخيار يفسخ المبيع او اجازته مدة معلومة لكل من البائع والمشتري او لاحدهما دون الآخر (م) ٢٠١ كل من شرط له الخيار في البيع يصير مخيرا بفسخ البيع في المدة المعينة للخيار (م) ٢٠٢ فسخ البيع واجازته في مدة الخيار كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا (م) ٢٠٣ الاجازة القولية هي كل لفظ يدل على الرضى يلزم البيع كأجزت ورضيت والبيع القولي هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كفسخت وتركت (م) ٢٠٤ الاجازة الفعلية هي كل فعل يدل على الرضى والفسخ الفعلي هو كل فعل يدل على عدم الرضى مثلا لو كان المشتري مخيرا وتصرف بالمبيع تصرف الملاك كان بضر المبيع للبيع او برهنه او بوجره كان اجازة فعلية يلزم بها البيع واذا كان البائع مخيرا وتصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسخا فعليا للبيع (م) ٢٠٥ اذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ او لم يجوز من له الخيار لزوم البيع وتم (م) ٢٠٦ خيار الشرط لا يورث فاذا كان الخيار للبائع ومات في مدته ملك المشتري بالمبيع واذا كان للمشتري مات ملكه ورثته بلا خيار (م) ٢٠٧ اذا شرط الخيار للبائع والمشتري معا فايها فسخ في اثناء المدة انسخ البيع وايها اجاز سقط خيار الجوز فقط وبقي الخيار للآخر الى انتهاء المدة (م) ٢٠٨ اذا شرط الخيار للبائع فقط لا يخرج المبيع من ملكه بل يبقى معدودا من جملة امواله فاذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه الثمن المسمى بل يلزمه اداء قيمته للبائع يوم قبضه (م) ٢٠٩ اذا شرط الخيار للمشتري فقط خرج المبيع من ملك البائع وصار ملكا للمشتري فاذا ملك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه اداء ثمنه المسمى للبائع

(الفصل الثاني - في بيان خيار الوصف)

(م) ٢١٠ اذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر المبيع خاليا عن ذلك الوصف كان المشتري مخيرا ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ بجميع الثمن المسمى ويسمى هذا الخيار خيار الوصف مثلا لو باع بقرعة على انها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري مخيرا وكذا لو باع فصا ليل على انه بقوت احمر فظهر اصفر يخير المشتري (م) ٢١١ خيار الوصف يورث مثلا لو مات المشتري الذي له خيار الوصف فظهر المبيع خاليا من ذلك الوصف كان للوارث حق الفسخ (م) ٢١٢ المشتري الذي له خيار الوصف اذا تصرف بالمبيع تصرف الملاك بطل خياره

(الفصل الثالث - في حق خيار النقد)

(م) ٢١٣ اذا تبايعا على ان يؤدي المشتري الثمن في وقت كذا وان لم يؤديه فلا بيع بينها صح البيع وهذا يقال له خيار النقد (م) ٢١٤ اذا لم يؤدي المشتري الثمن في المدة المعينة كان البيع الذي فيه خيار النقد فاسدا (م) ٢١٥ اذا مات المشتري لم يخير بخيار النقد في اثناء مدة الخيار بطل البيع

(الفصل الرابع - في بيان خيار التعيين)

(م) ٢١٦ لو بين البائع اثنان شيئين او اشياء من القيعيات كلا على حدة على ان المشتري ياخذ ايا شاء باثمن الذي يئنه له او البائع يعطى ايا اراد كذلك صح البيع وهذا يقال له خيار التعيين (م) ٢١٧ يلزم في خيار التعيين تعيين المنة ايضا (م) ٢١٨ من له خيار التعيين يلزم عليه ان يعين الشيء الذي ياخذه في انقضاء المنة التي عينت (م) ٢١٩ خيار التعيين ينتقل الى الوارث مثلا لو احصر البائع ثلاثة اثواب اعلى واوسط واحدى من جنس واحد وبين لكل منها ثمن على حدة وباع احدهما لا على التعيين على ان المشتري في مدة ثلاثة او اربعة ايام ياخذ اياها شاء بالثمن الذي تعين له وقبل المشتري على هذا المتوال انعقد البيع وفي انقضاء المنة المعينة يجبر المشتري على تعيين احدهما ودفع ثمنه فلم مات قبل التعيين يكون الوارث ايضا مجبورا على تعيين احدهما ودفع ثمنه

(الفصل الخامس - في حق خيار الرؤية)

(م) ٢٢٠ من اشترى شيئا ولم يره كان له الخيار الى ان يراه فاذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية (م) ٢٢١ خيار الرؤية لا ينتقل الى الوارث فاذا مات المشتري قبل ان يرى المبيع لزوم البيع ولا خيار لوارثه (م) ٢٢٢ لا خيار للمائع ولو كان لم ير المبيع مثلا لو باع رجل مالا دخل في ملكه بالارث وكان لم يره انعقد البيع بلا خيار للبائع (م) ٢٢٣ المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على الحال والهل الذي يعرف به المقصود الاصلي من البيع مثلا الكرباس والقماش الذي يكون طاهر وناطنه متساوين تكفي رؤية طاهره والقماش المنقوش والمربوب تلزم رؤية نفسه ودروبه والشاة المشتراة لاجل التماسل والتوالد يلزم رؤية ثديها والشاة المأخوذة لاجل اللحم يقتضي جس ظهرها والبيها والمأكولات والمشروبات يلزم ان يذاق طعمها فالمشتري اذا عرف هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية (م) ٢٢٤ الاشياء التي تباع على مفصلية انموزجها تكفي رؤية الانموزج منها فقط (م) ٢٢٥ ما بيع على مفصلية الانموزج اذا طهر دون الانموزج يكون المشتري مخيرا ان شاء قبله وان شاء رده مثلا الخنطة والسمن والزيت وما صنع على نسق واحد من الكرباس والجوخ واشباهها اذا رآى المشتري انموزجها ثم اشتراها على مقتضاها فظهرت ادنى من الانموزج بخير المشتري حيثئذ (م) ٢٢٦ في شراء الدار والحنان ونحوها من العنار تلزم رؤية كل بيت منها الا ان ما كانت بيوتها مصنوعة على نسق واحد تكفي رؤية بيت واحد منها (م) ٢٢٧ اذا اشترى اشياء متماثلة صفقة واحدة تلزم رؤية كل واحد منها على حدة (م) ٢٢٨ اذا اشترى اشياء متماثلة صفقة واحدة وكان المشتري رأى بعضها ولم ير الباقي فمضى رأى ذلك الباقي ان شاء اخذ جميع الاشياء المبيعة وان شاء رد جميعها وليس له ان ياخذ ما رآه ويترك الباقي (م) ٢٢٩ بيع الاعى وشراؤه صحيح الا انه يخير في المال الذي يشتره بدون ان يعلم وصفه مثلا لو اشترى دارا لا يعلم وصفها كان مخيرا فمضى علم وصفها

ان شاء اخذها وان شاء ردها (م) ٢٢٠ اذا وصف شي للامى وعرف وصفه ثم اشتراه لا يكون بخيرا (م) ٢٢١ الا على يسقط خياره بلمس الاشياء التي تعرف باللمس وشم المشتمات وذوق المذوقات يعني انه اذا لمس وشم وذاق هذه الاشياء ثم اشتراها كان شراؤه صحيحا لازما (م) ٢٢٢ من رأى شيئا يقصد الشراء ثم اشتراه بعد مدة وهو يعلم انه الشيء الذي كان رآه لا خيار له الا انه اذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن الحال الذي رآه فيه كان له الخيار حيث (م) ٢٢٣ الوكيل بشرائح والوكيل يقبضه تكون رويته لذلك الشيء كروية الاصيل (م) ٢٢٤ الرسول يعني من ارسل من طرف المشتري لاخذ المبيع وارساله فقط لا تسقط رويته خيار المشتري (م) ٢٢٥ تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك يسقط خيار رويته

الفصل السادس - في بيان خيار العيب

(م) ٢٢٦ البيع المطلق يقتضي سلامة المبيع من العيوب يعني ان يبع المال بدون البراءة من العيوب وبلا ذكر انه معيب او سالم يقتضي ان يكون المبيع سالما خاليا من العيب (م) ٢٢٧ ما يبع يبع مطلقا اذا ظهر به عيب قديم يكون المشتري بخيرا ان شاء رده وان شاء قبله بمنه المسى وليس له ان يسلك المبيع وياخذ ما نقصه العيب وهذا يقال له خيار العيب (م) ٢٢٨ العيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التماس وارباب الخيرة (م) ٢٢٩ العيب القديم هو ما يكون موجودا في المبيع وهو عند البائع (م) ٢٣٠ العيب الذي يحدث في المبيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل القبض حكمه حكم العيب القديم الذي يوجب الرد (م) ٢٤١ اذا ذكر البائع ان في المبيع عيب كذا وقبل المشتري مع علمه بالعيب لا يكون له الخيار بسبب ذلك العيب (م) ٢٤٢ اذا باع مالا دلى انه بريء من كل عيب ظهر فيه لا يبقى للمشتري خيار عيب (م) ٢٤٣ من اشترى مالا وقبله بجميع العيوب لا تسع منه دعوى العيب بعد ذلك مثلا لو اشترى حيوانا بجميع العيوب وقال قبله مكسرا محطما اعرج معيبا فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعي عيب قديم فيه (م) ٢٤٤ بعد اطلاق المشتري على عيب في المبيع اذا تصرف فيه تصرف المالك سقط خياره مثلا لو عرض المشتري المبيع للبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان عرض المبيع للبيع رضى بالعيب فلا يردده بعد ذلك (م) ٢٤٥ لو حدث في المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قديم فليس للمشتري ان يردده بالعيب القديم بل له المطالبة بنقصان الثمن فقط مثلا لو اشترى ثوب قماش ثم بعد ان قطعه وفصله برودا اطلع على عيب قديم فيه فيما ان قطعه وتصلبه عيب حادث ليس له رده على البائع بالعيب القديم بل يرجع عليه بنقصان الثمن فقط (م) ٢٤٦ نقصان الثمن بصير معلوما باخبار اهل الخبرة الخالين عن الغرض وذلك بان يقوم ذلك الثوب سالما ثم يقوم معيبا كما كان بين التيمتين من التفاوت ينسب الى الثمن المسى وعلى مقصى تلك النسبة يرجع للمشتري على اسنح بالنقصان مثلا لو اشترى ثوب قماش سترين قرشا وبعد ان قطعه وفصله اطلع المشتري على عيب قديم فيه فقوم اهل الخبرة ذلك

الثوب سالما سترين قرشا ايضا ومعيبا بالعيب القديم بخمسة وليرجعين قرشا كان نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشا فيرجع بها المشتري على البائع ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالما ثمانون قرشا ومعيبا ستون قرشا فيما ان التفاوت الذي بين التيمتين عشرون قرشا وهي ربح الثمانين قرشا فالمشتري ان يطالب بخمسة عشر قرشا التي هي ربح الثمن المسى ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالما خمسون قرشا ومعيبا اربعون قرشا فيما ان التفاوت الذي بين التيمتين عشرة قروش وهي خمس الخمسين قرشا يعتبر النقصان خمس الثمن المسى وهو اثنا عشر قرشا (م) ٢٤٧ اذا زال العيب المحادث صار العيب القديم موجبا للرد على البائع مثلا لو اشترى حيوانا فمرض عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس للمشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع عليه بنقصان الثمن لكن اذا زال ذلك المرض كان للمشتري ان يرد الحيوان للبائع بالعيب القديم الذي ظهر فيه (م) ٢٤٨ اذا رضى البائع ان ياخذ المبيع الذي ظهر به عيب قديم بعد ان حدث به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد لا تبقى للمشتري صلاحية الادعاء بنقصان الثمن بل يكون مجبورا على رد المبيع الى البائع او قبوله حتى ان المشتري اذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه القديم لا يبقى له حق بان يدعي بنقصان الثمن مثلا لو ان المشتري قطع الثوب الذي اشتراه وفصله قبيحا ثم وجد به عيبا وبعد ذلك باعه فليس له ان يطلب نقصان الثمن من البائع لان البائع له ان يقول كنت اقبله بالعيب المحادث فيما ان المشتري باعه كان قد امسكه وحسبه عن البائع (م) ٢٤٩ الزيادة وهي ضم شيء من مال المشتري وعلاوته الى المبيع يكون مانعا من الرد مثلا ضم الخيط والصغ الى الثوب بالخياطة والصباغة وغرس الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد (م) ٢٥٠ اذا وجد مانع للرد ليس للبائع ان يسترد المبيع ولو رضى بالعيب المحادث بل يصير مجبورا على اعطاء نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو باع المشتري المبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان له ان يطلب نقصان الثمن من البائع وياخذه منه مثلا ان مشتري الثوب لو فضل منه قبيحا وخاطه ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس للبائع ان يسترده ولو رضى بالعيب المحادث بل يجبر على اعطاء نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري هذا الثوب ايضا لا يكون يبعه مانعا له من طلب نقصان الثمن وذلك لانه حيث صار ضم الخيط الذي هو من مال المشتري المبيع مانعا من الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع محطلا لا يكون يبع المشتري حيث حبا وامساك المبيع (م) ٢٥١ ما يبع صفقة واحدة اذا ظهر بعضه معيبا فان كان قبل القبض كان المشتري بخيرا ان شاء رد مجموعته وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان يرد المعيب وحده ويسلك الباقي وان كن بعد القبض فاذا لم يكن في التفريق صرر كان له ان يرد المعيب بمحضته من الثمن سالما وليس له ان يرد الجميع حيثد مالم يرض البائع واما اذا كان

في تفرقة ضرر رد الجميع او قبل الجميع بكل الثمن
مثلا لو اشترى قنسوتين باريعين قرشا فظهرت احداهما
معيبة قبل القبض يرد معها وان كان بعد القبض
يبد المعبية وحدها بحصتها من الثمن سالة ويمسك الثانية
بما بقي من الثمن اما لو اشترى زوجي خف فظهر احدهما معيبا
بعد القبض كان له ردهما معا للبائع واخذ ثمنهما منه
(م) ٢٥٢ اذا اشترى شخص مقدارا معينا من جنس واحد من
المكيلات والموزونات وما قبضه ثم وجد بعضه معيبا كان
مخيرا ان شاء قبله جميعا وان شاء رده جميعا (م) ٢٥٣ اذا وجد
المشتري في المحطة والشعر وامثالها من المحبوب المشتراة ترابا
فان كان ذلك التراب بعد قليلا في العرف مع البيع وان كان
كثيرا بحيث يعد عيبا عند الناس يكون المشتري مخيرا
(م) ٢٥٤ البض والجوز وما شا كلها اذا ظهر بعضها فاسدا
فلا يستكثر في العادة والعرف كالاثنين والثلاثة في المائة
يكون معنوا وان كان الفاسد كثيرا كالعشرة في المائة كان
للمشتري رد جميعه للبائع واسترداد ثمنه منه كاملا (م) ٢٥٥
اذا ظهر جميع المبيع غير مستفاد به اصلا كان البيع باطلا والمشتري
استرداد جميع الثمن من البائع مثلا لو اشترى جوزا او يضا
فظهر جميعه فاسدا لا ينتفع به كان للمشتري استرداد ثمنه
كاملا من البائع

(الفصل السابع — في الغبن والتفريق)

(م) ٢٥٦ اذا وجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تفريق فليس
للمغبون ان ينسخ البيع الا انه اذا وجد الغبن وحده في مال
اليتيم لا يصح البيع ومال الوقف وبيت المال حكمه حكم مال
اليتيم (م) ٢٥٧ اذا غر احد المتبايعين الاخر وتحقق ان في البيع
غبا فاحشا فللمغبون ان ينسخ البيع حيث (م) ٢٥٨ اذا مات

من غريبن فاحش لا تنتقل دعوى اشترى لوارثه (م) ٢٥٩
المشتري الذي حصل له تفريق اذا اطلع على الغبن الفاحش ثم
تصرف في المبيع تصرف المالك سقط حق فسخه (م) ٢٦٠ اذا
هلك او استهلك المبيع الذي صار في يده غبن فاحش وغرر
او حدث فيه عيب او بنى مشتري العرصة عليها بناء لا يكون
للمغبون حق ان ينسخ البيع

خيار — (ر) بيع (مجله ١١٦)

خيار البلوغ — (ر) عدة

خيار التعيين — (ر) خيارات (مجله ٣١٦)

خيار الرؤية — (ر) خيارات (مجله ٣٢٠)

خيار الرؤية في الاجارة : (ر) اجارات (مجله ٥٠٧)

خيار الشرط — (ر) خيارات (مجله ٣٠٠)

خيار الشرط في الاجارة — (ر) اجارة (مجله ٤٩٧)

خيار الشرط والرؤية والعيب في القسمة : (ر) قسمة

(مجله ١١٥٣)

خيار الوصف — (ر) خيارات (مجله ٣١٠)

خيار العيب — (ر) خيارات (مجله ٣٣٦)

خيار العيب في الاجارة — (ر) اجاره (مجله ٥١٣)

خيار النقد — (ر) خيارات (مجله ٣١٣)

خيار الولد بين ابويه — (ر) بلوغ (ش ٤٩٧) —

٤٩٨ — ٤٩٩

خيانة — (ر) حكومة (فق ٨١ — ٨٢)



د

داه زهري — (ر) عاهرة

دابة : (ر) جنابة الحيوان : اجارة (مجلة ٥٣٨

دابة (سرقة الدابة) — (ر) سرقة (فق ٢٩٤:٢٩٦

— مخالفات (فق ٣٤٧

داخلية (نظارة) — { منشور من ناظر الداخلية في ٤
أكتوبر سنة ١٨٨٣

مرسل طي هذا صورة القرار الذي أصدرناه بتاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٣٠٠ ببيان اجراءات ماموري التنقيش بالداخلية للعلم بما اشتملت عليه بذلك الطرف والمراجعة عليها عند الاقتضاء — في ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٠

صورة القرار الصادر من عطفونلو غيري باشا مذ كان ماطر الداخلية بتاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٣٠٠ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ببيان اجراءات قلم تنقيش الداخلية

(اجراءات قلم تنقيش الداخلية)

بناء على ما رايته من لزوم بيان وظائف ماموري قلم التنقيش بالداخلية الذين هم مرتبون في الاصل لاجل تعيينهم لتنفذ احوال جهات الادارة بالاقاليم وغير ذلك من اجراءات تحقيقات وخلافها حسبما يرى ناظر الداخلية لزوم تعيينهم — وبناء على ما يحصل في بعض الادارات احيانا من تاخير الاشغال قررنا ما هوأت (اولا) مامورو التنقيش يعينون ياوامر ناظر الداخلية لتسهيل نهو الاشغال المتاخرة بالجهات وتعطى لم كشوفة ببيان المكاتبات المتاخرة حسبما يعلم من دفاتر النظارة ويتوجه من يتعين منهم لطرف ماموراو مدير الجهة المعين لها ويجري ما يلزم من التحريات عن الاسباب الموجبة لتاخيرها ويبلغ نظارة الداخلية فتتظر بها ان كانت صحيحة ومعقولة ام لا (ثانيا) مامورو التنقيش لم ان يتعزوا عن حالة المستخدمين الذين يبلغهم عنهم ما بشين الشرف ويبحثوا سرا عن

تصرفاتهم في الاعمال وحسن سلوكهم ويقدموا تقارير لناظر الداخلية بما يقفوا عليه من التحريات السرية التي يجرونها (ثالثا) قدر خصنا لماموري التنقيش بان يقبلوا العرصانات التي تقدم اليهم من امالي الجهة التي يكونون بها وتعلق بشكوى في حق احد ماموري الادارة ويقدموها لناظر الداخلية انما لا يسوغ لم اجراء تحقيقات في خصوص الاعراضات المذكورة بدون ان يصدر لم امر بخصوص عن تحقيقاتها ولكن يمكن المفتشين ابتداء ان يجروا بحكا غير رسمي عن تلك الاعراضات للوقوف عما اذا كانت ذات اهمية ولها اساس ام لا ويةدموا لموظفاهم لناظر الداخلية عن ذلك عند تقديمها اليه (رابعا) في اثناء وجود احد ماموري تنقيش الداخلية في جهة لهذا الغرض اذا رأى تأخيرا او مخالفة في اي قضية او عمل ولو كان غير مندرج في الكشف الذي يمت فيجب عليه مخافة مامور تلك الجهة عن رفع التأخير ولزالة تلك المخالفة وبعرض ذلك في الحال الى ناظر الداخلية (خامسا) مها كانت مامورية المفتشين فلم الحق ان يطلعوا على اوراق ودفاتر المصلحة المتدوين اليها وان يطلعوا ويستحصلوا على الاستعلامات التي يترا لم لزوم طلبها (سادسا) المفتشون يجرون ماموريتهم بالاتحاد مع مدير او ناظر الجهة التي يعينون اليها ولا يعرفون الا في الاحوال التي يكون صدر شأنها او امر استثنائية محصورة (سابعا) كل امر يتفق عليه بين المفتش والمدير او رئيس المصلحة له ضروري وموافق لمحسن سير المصلحة ونهوا الامور المتاخرة يمكن تقريره وتنفيذه بمعرفة الموظفين الاثنين المذكورين بصحة موقفة متى كان هذا الامر مستجيلا ويطلب فيما بعد التصديق عليه من ناظر الداخلية اما اذا كان غير مستعجل فلا بد من عرضه قبل التنفيذ (ثامنا) كل مامورية توجه الى مفتش ينبغي له ان يعمل عليها تقريراً خصوصاً بتسمية ما يكون اجراء فيها ولمحوظاته ويقدمه لناظر الداخلية في عقب نهو تلك المامورية (تاسعا) يكون العمل بمقتضى هذه المواد اعتباراً من تاريخ هذا القرار

داخلية — (طارة) مرار في ٦ ديسمبر سنة ٨٣
(نحن ناظر الداخلية) مراعاة لصالح المصلحة قررنا
ما هو آت (م) ١ قد صار الغاء قلم افرنكي نظارة
الداخلية (م) ٢ قد ترتب كايينيه للناظر على الوجه
الآتي — رئيس كايينيه ٠ اثنان بوظيفة سكرتير
محرر ٠ واحد سكرتير امين محفوظات الاوراق ٠
اثنان بوظيفة مبيض — وكذلك قلم الترجمة يكون
تحت ادارة وملاحظة رئيس الكايينيه المتعلق بنا
داخلية — (طارة) مشور من طارة الداخلية في
٤ مارس سنة ٨٤

حيث تراءى لنا انه بحال اخطار كل مدير بمحدث جنابة
سنة يبادر باتخاذ نظارة الداخلية لتفريقا عما توقع
مع تحرير ايامه حالا وابائها للنظارة واصحابها تفهيلات
الواقعة وكيفية الاجراءات التي صار اتخاذها ثم يستمر
على اخطارها ايضا من وقت الى اخر بكافة ما جرى
وما امر حضرته باجرائه في نفس المادة حين ما يصير
احالة الجالين على مجالس الاحتصاص فقد كتب
في تاريخه لمن لزم عن ذلك ومن الجملة هذا
نكم لاجراء مقتضاه

داخلية — (طارة) مشور في ١٣ مارس سنة ٨٤

حضره مدير المتوفيه استفهم من هذا الطرف عما اذا
كان يستمر اعطاء الاخطارات من المديرية للمعية
السنية ونظارة الداخلية عما يقع من الحوادث حسب
الجارى من واقع التقارير التي يقدمها للمديرية
مفتش البوليس ام كيف وحيث ان جهات الاقاليم
والمحافظات متتبعة في الادارة لنظارة الداخلية وبذا
يلزم ان جميع ما يحدث في هذه الجهات بساير انواعه
تصير المبادرة باخطار النظارة المشار اليها عنه في وقته
وهي شعر المعية السنية او الجهة التي ترى اقتضاء
اتخاذها بما يستدعيه الحال من ذلك فقد كتب في
تاريخه لكافة المديريات والمحافظات ومن الجهة هذا
نكم للاجراء على مقتضاه بجهة طرفكم

داخلية — (طارة) قرار صادر من طارة الداخلية
في لوليه سنة ٨٥ بتشكيل مجلس
التأديب

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالي

الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ الموافق ١٠ شعبان سنة
١٣٠٢ بتعديل احكام الامر العالي الصادر في ١٠
افريل سنة ٨٣ بتشكيل المجالس التأديبية وادارتها
— وبناء على تصديق مجلس النظار قرر ما هو آت
(م) ١ يشكل المجلس التأديبي لنظارة الداخلية وكافة
المصالح التابعة لها على الوجه الآتي — (اولا) من
وكيل نظارة الداخلية وهو الرئيس — (ثانيا) من
رئيس قلم التفتيش — (ثالثا) من ناظر قسم قضايا
نظارة الداخلية — (رابعا) من رئيس قلم التحريات
— (خامسا) من رئيس قلم العرضيات — (سادسا)
من احد المفتشين او معاونين (م) ٢ اذا طرأ على
احد الاعضاء ما يمنعه عن الحضور في المجلس فالموظف
الذي ينوب عن العضو الغائب يعين بمعرفة (م) ٣
قد تعين لكل مديرية ومحافظة ومصلحة نيابة تنوب
عن هذا المجلس للنظر والحكم في الاحوال المنو
عنها بالامر العالي الصادر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ٨٥
المشار اليه فيما يتعلق بجميع مستخدمي الادارة —
وتشكل هذه النيابة على الوجه الآتي

(١) عن المديريات (اولا) من المدير وهو الرئيس
(ثانيا) من وكيل المديرية (ثالثا) من مأمور المالية
(ب) عن المحافظات (اولا) من المحافظ وهو
الرئيس (ثانيا) من وكيل المحافظة (ثالثا) من مأمور
التحصيل وعن المحروسة من الباشماون (ت) عن
مصلحة بيت المال (اولا) من الامين وهو الرئيس
(ثانيا) من الوكيل (ثالثا) من المفتي (م) ٤ لا
يكون حكم المجلس التأديبي صحيحا نافذ المفعول الا اذا
كان فيه ثلاثة من اعضائه لا اقل — ولا يكون حكم
النيابات المنو عنها بالمادة الثالثة صحيحا نافذ المفعول
الا اذا كان في الجلسة عضوان على الاقل — المعتبر
في الاحكام اغلبية الاصوات واذا انقسمت الآراء
يكون صوت الرئيس مرجحا (م) ٥ تعتبر بصفة مجلس
تأديبي عن المصالح الصحية اللجنة الصحية المشكلة
بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ٨٤
المتضمن تشكيل المصالح الصحية وصار تعديلها بمقتضى
الامر العالي الصادر في ٢ يونيو سنة ٨٥ (م) ٦
يتشكل المجلس التأديبي عن مستخدمي اقسام قسم

ملحوظات

الضبط والربط على الوجه الآتي — (اولا) من
قومندان عموم البوليس او من وكيل قومندان عموم
البوليس بصفة رئيس (ثانيا) من احد نواب عموم
الجندرية والبوليس بالاقاليم (ثالثا) من نائب وكيل
عموم الجندرية والبوليس (رابعا) من مفتش بوليس
اقليم (اوروباوي) (خامسا) من مفتش بوليس
اقليم (وطني) تحريرا في مصر في سنة

ناظر الداخلية

الامضا

داخلية { (مجلس تاديب) قرار من طارة الداخلية في ٨
سبتمبر سنة ٨٥ تعديل القرار الصادر بها في ٢
نويه سنة ٨٥

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٣٠ يونيه سنة ٨٥
بشان تشكيل مجالس التاديب لنظارة الداخلية
والمصالح التابعة لها : وبعد الاطلاع على قرار مجلس
النظار المورخ ٢٧ اغسطس سنة ٨٥ قرر ما يأتي (م) ١
قد نسخت المادة الخامسة من قرار ٣٠ يونيه سنة ٨٥
(م) ٢ استبدلت تلك المادة المسوحة بهذه المادة
الآتية وهي (م) ٥ تشكل مجالس التاديب لادارة
مصالح الصحة على الوجه الآتي

المدير (رئيس) وكيل الادارة الاوروباوي .
المفتش المدوب الاوروباوي . المفتش المدوب
الوطني . مفتش المحروسة . رئيس قلم (اعضاء)
اذا غاب الرئيس فتكون الرئاسة للوكيل

ناظر الداخلية

الامضا

داخلية — { قرار يتعلق بمجلس تاديب الطارة صادر
في شهر فبراير سنة ٨٦

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٢٠ يونيو
سنة ١٨٨٥ في شان تشكيل مجلس تاديب نظارة
الداخلية وفروعها وبناء على ما تقرر بمجلس النظار في
١٥ فبراير سنة ١٨٨٦ قررنا ما يأتي — سعادة المستشار
الحديوي بالنظارة يكون من اعضاء المجلس المذكور
ويكون من اعضائه ايضا كل من ناظر ادارة اقليم
عربي ووكيل هذه الادارة

داخلية — { (ادارة عمومية) امر عال صادر في ٢١
فبراير سنة ١٨٨٦

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر

في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ بتسوية حال المستخدمين
الملكيين وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر
في ٢١ يناير سنة ١٨٨٦ المعين فيه ترتيب الادارة
العمومية لنظارة الداخلية والمصالح التابعة لها وبناء
على ما عرضه علينا ناظر داخلينا وموافقة راي مجلس
نظار حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد تسدق منا
على القرار المرفوق بهذا الصادر من مجلس النظار في
٢١ يناير سنة ١٨٨٦ المعين فيه ترتيب الادارة
العمومية لنظارة الداخلية والمصالح التابعة لها (م) ٢
رؤساء المصالح التابعة لنظارة الداخلية يصير تعيينهم
بامر يصدر منا بناء على طلب الناظر بصرف الطر
عن اصل خدماتهم وتحدد ماهياتهم سنويا في الميزانية
ولناظر الداخلية ان يعين مباشرة من يلزم من الموطعين
لباقى الوظائف الاخرى بالادارة العمومية حسب
الشروط المبينة بالقرار الوزاري الصادر في ٢١ فبراير
سنة ٨٦ الذي تصدق عليه بامرنا هذا — اما باقي
المصالح التابعة لنظارة الداخلية فيكون التعيين في جميع
وظائفها بالشروط المبينة بالقرارات الوزارية الصادرة
في ٢١ فبراير سنة ٨٦ التي تصدق عليها ما (م) ٣
(الوظائف العالية تشمل على ما يأتي) (اولا) فيما
يتعلق بالادارة العمومية . نظار الادارات . وكيل
ماموري التفتيش . وكلاء الادارات . باتمعاون
رؤساء الاقلام . وكلاء الاقلام . مامورو التفتيش
من الدرجة الاولى . وكيل رئاسة المعاوين . (ثانيا)
(فيما يتعلق بمصلحة الجندرية والبوليس) بطار الادارات
وكلاء الادارات . رؤساء الاقلام . وكلاء الاقلام
(الموظفون السيهون بالمفتشين) الحكيمياتي (ثالثا)
(فيما يتعلق بمصلحة الصحة العمومية) مفتشون من
الدرجة الاولى والثانية . حكما من الدرجة الاولى
حكما يطرية من الدرجة الاولى . مهندس صحي
ومستخدمون من الدرجة الاولى (رابعا) فيما يتعلق
بتفتيش عموم السجنون (المفتشون) الحكيم .
السكرتير المترحم . اما باقي الدرجات فتعبر من
الوظائف الصغيرة (م) ٤ كافة الاحكام المخالفة لامرنا
هذا والقرارات الوزارية الصادرة في ٢١ فبراير سنة
٨٦ تكون لاغية ولا يعمل بها

داخلية - ٠ (مرامير فيه ترتيب درجات مستخدمي
(بطارة الداخلية صادر في ٢١ يناير سنة ٨٦
بما على ما عرّضه لاطار الداخلية قرر مجلس لطار ما هوآت
(م) ١ تشتمل نظارة الداخلية على الفروع الآتية بإمها وفي
(أولاً) ديوان العموم (ثانياً) مصلحة الجندرية والبوليس
(ثالثاً) إدارة مصالح الصحة العمومية (رابعاً) تفتيش عموم
السجون (م) ٢ قد تحدد عدد وإحتصاصات الإدارات والأقسام
التي تتركب منها المروع المذكورة من ذلك عدد نظار
الإدارات ووكلاتهم ورؤساء الأقسام ووكلاتهم والمفتشين
والملوكيين والمستخدمين على الوجه الآتي

(راجع الجداول ضمن مجموعة سنة ٨٦ ص ١٠٦)

(م) ٣ يسوع لرؤساء المروع الناسة لبطارة الداخلية أن
يعدّلوا هيئة توزيع المستخدمين على الأقسام الذين تحت إدارتهم
على ما روه موافقاً لمقتضيات المصلحة وتحسن سير الأشغال
شرط أن لا يجرّحوا عن حد المقرر بترتيب الدرجات الملية
قبل لكن من الإدارات الناسة لم (م) ٤ قد تحددت درجات
وماهيات مستخدمي الفروع الناسة لبطارة الداخلية بحسب
الوجه الآتي

(راجع الجداول ضمن مجموعة سنة ٨٦ ص ١١٠)

(م) ٥ المبالغ التي تخصّر سواً لكن مصلحة لا يمكن أن تتجاوز
على أي حال من الأحوال حد المتوسط المقرر بمقتضى مادتي
٢ و ٤ الملبّتين قبل أما إدارة المصالح الصحية فمتوسط المأكافات
التي آتت إلى بعض من مستخدميها لا يسوي أن يتجاوز مبلغ
٥٠٠ حبه مصري سواً (م) ٦ الشروط المتعلقة بالاستخدام
والترقيات في مصالح بطارة الداخلية يصير تقريرها في لائحة
مخصوصة تصدر عن ذلك (م) ٧ المستخدمين الذين يسولون
إلا ماهيات رائدة عن مربوط وطائهم يستمرون على
استلامها ولولم يمسوا في وطائف يورى مربوطها ماهيات
الداخلية (م) ٨ يسوع لاطار الداخلية أن يجري في الدرجات
الملية هذا القرار كافة التعيينات التي يرى موافقتها بحسب
مقتضيات المصلحة

داخلية - ٠ (إدارة عمومية) ترجمة قرار صادر من (بطارة الداخلية في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦

بعد الاطلاع على الأمر المأل من الصادر في ١١ أبريل
وفي ٢٢ نويه سنة ٨٢، سوية حال المستخدمين الملكيين -
وبعد الاطلاع على قرار مجلس لطار الصادر في ٢٢ أكتوبر
سنة ١٨٨٥ - قرر اللائحة الآتية المحضة مالا إدارة العمومية
لبطارة الداخلية

(الفصل الأول في التوظيف)

(م) ١ لا يدخل أحد ما ص من مستخدمي إدارة بطارة الداخلية
العمومية إلا إذا اشعل في أعلام تحت التمرين مدة سنة واحدة
على الأقل أوسق استقامه صفة دائمة في إحدى مصالح
الحكومة مدة - من على الأقل - ومع ذلك يسوع لاطار
الداخلية أن يمس سوع استقامي في جمع الدرجات مستخدمين
أصرف المراسل أصل خدماتهم للوطائف التي تحتاج لاهل

ومعلومات خصوصية - عدد الوظائف من كل درجة التي يمكن
دخولها لمستخدمي مصالح الحكومة الأخرى أو الذين يعيرون
بتوقع امتتاني وبدون شرط الصفة لا يصح أن يتجاوز ربع
عدد الخلوآت التي تحصل إذا ن ثلاثة أرباع الخلوآت الناقية
يلزم أن تخصص لترقي مستخدمي البطارة وتعيين الخدمة
الموجودين فيها تحت التمرين (م) ٢ يخص لكل قلم عدد من
الذين تحت التمرين لا يتجاوز عشر المستخدمين ويؤخذون
بالامتحان - ولا يسوع دخول المذكورين إلا في الامتحانات
التي تعمل عن وطائف الدرجة الرابعة (م) ٣ بشر في الجربة
الرسمية قرار من لاطار الداخلية يمس فيه سواً عدد الوظائف
التي يدخلها من تحت التمرين المراد عمل الامتحان عليها وذلك
بحسب مقتضيات المصلحة وعدد الخلوآت (م) ٤ يجب على
طالبي الاستخدام أن يكونوا أتموا من السع عشرة سنة على
الأقل ومن الخمس وعشرين سنة على الأكثر في أول شهر
بأبر من السنة التي يفتح فيها الامتحان - ويجب عليهم أن
يقدموا الأوراق الآتية (أولاً) طلب محرر على ورقة نعمة
(ثانياً) نسخة من تذكر ولادتهم أو شهادة تقوم مقامها (ثالثاً)
شهادة تدل على حسن سيرتهم وأطوارهم (رابعاً) شهادة يمس
فيها حالة عائلتهم (خامساً) شهادة تدل على صحة ميتهم فحمر
من طينس من مستخدمي الحكومة سادساً شهادات المدارس التي
يكونون تحصلوا عليها أو تخضع منها مصدق عليها - مع الأوراق
التي تقدم من طالبي الاستخدام لزم أن تكون مصدقاً عليها
(م) ٥ امتحان قبول المستخدمين يحتوي على المواد الآتية (أولاً) علوم
وأحب معرفتها وفي حسن الخط صحة الإملاء - الإنشاء - مادي
الحساب - جغرافية مصر (ثانياً) علوم يجبر الطالب في الامتحان
فيها وفي اللغات الأجنبية - التاريخ الجغرافية - معلومات عمومية
طالوا الاستخدام الذين يعرفون اللغة العربية ولغة واحدة واحدة
لغات أجنبية معاً يصلون على الطلاب الذين لا يعرفون
سواء اللغة العربية عند تساوي درجاتهم (م) ٦ يتجن طالوا
الاستخدام معرفة قومسيون مؤلف من الموظفين الآتي بإمهم وم
أحد بطار الإدارات (بصنة رئيس) وكيل إدارة أحد رؤساء
الأقسام أو أحد وكلاء الأقسام (بصفة أعضاء) أحد وكلاء
الأقسام بوظيفة سكرتير موضوع الامتحان ينتخب معرفة
القومسيون ثم يعرض على لاطار الديوان للتصديق عليه (م) ٧
عند انتهاء الامتحان يجبر كشف بدرج فيه المقبولين من
طالبي الاستخدام ما ترتيب حسب استعداد كل منهم -
ولاطار الداخلية إذا ذاك أن يعيهم في الوظائف بحسب ترتيب
درجاتهم (م) ٨ لا يعلى للموحدون تحت التمرين ماهية أعا
سوع للباطرار يعطي لهم مكافأة ومقدار المكافأة المحكي عنها
لا يمكن أن يتجاوز ثلاثمائة قرش شهراً في أي حال من الأحوال

(الفصل الثاني)

(في بيان أحوال المستخدمين وترقيتهم)

(م) ٩ يجب على بطار الإدارات أو وكلائها أو رؤساء الأقسام
أن يقدموا لاطار الداخلية في شهر ولية من كل سنة كشفاً
بصور فيه أحوال كل من المستخدمين الموحدون تحت

ملحوظات

بعد الاطلاع على الاسمين العالين الصادر احدهما في ١٠ ابريل والثاني في ٣ يونيو سنة ٨٣ بتسوية احوال المستخدمين الملكيين — وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٤ يناير سنة ٨٦ — قرر اللائحة الآتية يانها لمصلحة الجندرية والبوليس

(الباب الاول)

في التعيينات والترقيات بالقسم العسكري
(م) ١ كافة التعيينات والترقيات بالقسم العسكري بالجندرية والبوليس لغاية رتبة الباتجاويش للوطنيين وكونستابل درجة اولى للاوروياويين في البوليس ولغاية درجة صول في الجندرية تكون بمعرفة قومندان العموم او الضابط النائب عنه (م) ٢ كافة التعيينات والترقيات لدرجات اعلى مما هو مبين بالمادة السابقة يجب العرض عنها من قومندان العموم الى ناظر الداخلية وبعد الاقرار عليها منه تعرض على الحضرة الحديوية للتصديق عليها بامر عال يصدر عنها (م) ٣ الترقيات في القسم العسكري لا يكون اجراؤها الا بمراجعة الشرطين الآتي يانها (اولا) الاقدمية في الخدمة — (ثانيا) الاستعداد والمعلومات الخصوصية والاهلية الشخصية والارضية في الترتي تكون لمن حاز اكثر من غيره الشرطين المذكورين (م) ٤ على كبار ضباط المصلحة ان يقدموا الى قومندان العموم في اوقات معينة كشوفات مبينة فيها احوال وسير كل من الضباط الذين تحت ادارتهم (م) ٥ الكشوفات المذكورة تعمل بحسب الاستمارة التي يستصوبها قومندان العموم وتوضح فيها ملحوظات الضباط الموصى اليهم عن احوال كل ضابط وسيره في الاشغال وسلوكه واستعداده ومهارته — وهذه الكشوفات تكون اساساً للقومندان العمومي في عمل جداول الترقيات (م) ٦ عند حلو وظيفة بالقسم العسكري وعدم وجود ضباط من المستخدمين لاثنين لتاديتها فيتعين فيها ضابط من الضباط المستودعين او للتقاعدين ويكون انتخابه بالصفة الموضحة بالمادة السابعة الآتية (م) ٧ بمعرفة قومندان العموم يشكّل قوميون تحت رئاسة ضابط لا تكون رتبته اقل من القائمقام للنظر في سوانق خدمات واهلية الضباط الطالبين الخدمة — وناء

ادارتهم مع ما يرويه فيهم من معروضهم الادارية وكيفية شغلهم وعملهم ومعلوماتهم ومواطنتهم وسلوكهم وغير ذلك من الاحوال (م) ١٠ جداول الترتي تحرر في ابتداء كل سنة ماء على الايصاحات المدرجة في كشوفات بيان احوال المستخدمين المذكورة في المادة السابقة ثم يصير الاقرار عليها من ناظر الداخلية والمستخدمون المدرجون فيها م الذين يمكن ترفيتهم دون سوانق في اثناء السنة التي عملت لاجلها هذه الجداول الى ماهية او درجة اعلى من التي كانوا حاضرين لها (م) ١١ جميع الترفيات الى الوظائف العالية تكون بطريق الانتخاب — جداول ترفيت الوظائف الصعبة تقسم الى قسمين اولها يشتمل على المستخدمين المطلوب ترفيتهم بالانتخاب وثانيها على المستخدمين المطلوب ترفيتهم بالطر لا قدميتهم في الخدمة والترقيات المذكورة تكون بحسب ترتيب قديم هؤلاء المستخدمين بحسب الانتخاب وصمهم بالاقدمية (م) ١٢ جداول الترتي يحرر عن مستخدمي ادارة بطارية الداخلية العمومية والمصالح التابعة لها كل من اعلى حدته (م) ١٣ ينتخب وكلاء الافلام من ضمن مستخدمي الدرجة الاولى من اي صف كان شرط ان يكونوا ادوا بمجاح امتحاناً مقرر موصوعه ناظر الداخلية ويكون مصى عليهم في الدرجة المذكورة سنة واحدة بالاقبل اما مستخدمي الدرجة الثانية المراد ترفيتهم بالانتخاب هؤلاء يمكن انتخابهم الا انه لا يجوز اعطائهم وطينة وكلاء افلام الا اذا توفرت فيهم شروط الدرجة والاقدمية المبينة قبل (م) ١٤ بحسب رؤساء الافلام من ضمن وكلاء الافلام الذين مصى عليهم في الوظيفة المذكورة ستان على الاقل (م) ١٥ ينتخب وكلاء الادارات من ضمن رؤساء الافلام الذين مصى عليهم في الوظيفة المذكورة ستان على الاقل (م) ١٦ انتخاب بطار الادارات يكون بمعرفة ناظر الداخلية (م) ١٧ بحسب ناظر الداخلية كل من ماموري التفتيش والمعاونين من ضمن المستخدمين الموجودين في الخدمة او مستخدمي الحكومة الاقدمين الاكثر استعداداً واهلية لأدبة الوظيفة التي تملو (م) ١٨ العبيات التي تحصل في مستخدمي ادارة بطارية الداخلية العمومية تعلن للعموم بشرها في الحررة الرسمية

(الفصل الثالث — في التأديب)

(م) ١٩ تمديد الاحرائات التأديبية تكون على مفصى القواعد العمومية المنصوص عنها في الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥

(الفصل الرابع — احكام عمومية)

(م) ٢٠ يعمل لكل مستخدم حال دخوله في المصلحة ملف حصوي يحوي على ورقة مبينة فيها الوظائف التي اقام فيها مالموالي وعلى جميع القارروالاوراق المتعلقة سلوكه الاداري وكل ما يتعلق بامور وطعمه وسوانق خدمته (م) ٢١ المصليات المتعلقة بشيئ هذه اللائحة سقر بمفصى قرارات تصدر من البطارة — تحريراً بالقاهرة في سنة ١٨٨٦
(قرار صادر من بطارة الداخلية في ٢١ داخلية —)
(قرار سنة ٨٦ تعلق بالمهيات والترتيب بمصاه الجندرية والبوليس

على قرار القومسيون المذكور يعرض من قومندان
العموم الى ناظر الداخلية اسماء الضباط الذين يرى
فيهم الكفاءة للوظائف الخالية (م) ٨ تعمل ايضا كالف
ضباط جداول ترقية لتعيين من يليق منهم للوظائف
التي تخلو فيما بعد

(الباب الثاني)

في التعيينات والترقيات بالقسم الملكي
(م) ٩ كافة التعيينات والترقيات في القسم الملكي
تكون بمعرفة ناظر الداخلية بناء على طلب قومندان
العموم (م) ١٠ الترقيات في القسم الملكي يكون اجراؤها
بمقتضى الشروط المقررة بالمادة الثالثة للقسم العسكري
(م) ١١ على كبار ضباط المصلحة ان يقدموا في اوقات
معينة الى قومندان العموم كشوفات عن سير كل مستخدم
تحت ادارتهم (م) ١٢ لا يسوغ ترقية المستخدمين من
درجة او طبقة اعلى من التي هم فيها الا اذا كان لم
بالاقل سنة واحدة في الوظيفة المراد النقل منها ومع
ذلك مراعاة لصالح المصلحة يجوز لناظر الداخلية بناء
على طلب قومندان العموم ان يعين مؤقتا من خلا من
الشروط المذكورة في وظيفة اعلى من وظيفته (م) ١٣
كل مستخدم رقي الى درجة اعلى من درجته يعطى
له استحقاق اقل فئة للدرجة المذكورة ولا يسوغ اعطا
علاوة ماهية اليه الا من بعد مكثه سنة في الدرجة
التي نقل اليها (م) ١٤ كل وظيفة تخلو ويكون غير
ممكّن تعيين احد فيها من المستخدمين بالمصلحة فيصير
اعمال امتحان عنها ويصير الاعلان عن ذلك بالجريدة
الرسمية مع ايضاح نوع الوظيفة وقيمة مرتبها والشروط
المقتضى الامتحان على موجبها مع تعيين يوم الامتحان
(م) ١٥ ينبغي ان يكون طالب الدخول في الوظائف
الخالية بمصلحة الجندرية والبوليس بالغاً من العمر
السابعة عشرة على الاقل والسابعة والعشرين على الاكثر
وذلك في غرة يناير السنة التي يعمل فيها الامتحان —
وعليه ان يقدم الاوراق الآتية (١) طلب على ورقة
تمغة (٢) نسخة من تذكرة الولادة او ورقة تقوم مقامها
(٣) شهادة بحسن السير والسلوك (٤) شهادة باحوال
عائلته (٥) شهادة بسلامة البنية تحرر من طبيبين
مستخدمين (٦) الصورة الاصلية او نسخة مصدق عليها

من الشهادات الدراسية الحائزين لها ولا بد من ان
تكون جميع هذه الاوراق مستوفية التصديق (م) ١٦
يصير امتحان الطلبة بمعرفة لجنة تحت رئاسة متوظف
ملكي او عسكري رتبته معادلة لرتبة مفتش قسم بالاقل
وبعد نهو الامتحان يتحرر كشف ببيان الطلبة المقبولين
حسب درجة استحقاق كل منهم (م) ١٧ بناء على
طلب قومندان العموم يعين الناظر المستخدمين
اللازمين للوظائف التي لا تحتاج لاستعداد ومعارف
خصوصية على حسب نتيجة الامتحان وبمقتضى المادة
الاولى من الامر العالي الصادر في ٣ يونيه سنة ٨٣
— وله ان يعين بناء على طلب قومندان العموم ارباب
الوظائف التي تحتاج لاستعداد ومعلومات خصوصية
بوجه استثنائي وبقطع النظر عن سابقة خدماتهم ومهما
كانت درجة الوظيفة

الباب الثالث — احكام عمومية

(م) ١٨ قد تخصص بمصلحة عموم الجندرية والبوليس
دفتر عمومي يشتمل على الملفات الخصوصية المتعلقة
بالضباط والمستخدمين الملكيين وعلى بيان سوابق
استخدام كل منهم (م) ١٩ كيفية تنفيذ مفصلات
هذه اللائحة يصير تعيينها بقرارات تصدر من النظارة
او بالاوامر اليومية التي تصدر من القومندان العمومي
تحريراً في القاهرة في سنة ١٨٨٦
داخلية — (صح) قرار صادر من مظارة الداخلية في
(٢١ فبراير سنة ١٨٨٦)
بعد الاطلاع على الامرين العاليين الصادر احدهما
في ١٠ ابريل والثاني في ٣ يونيو سنة ١٨٨٣ بتسوية
حالة المستخدمين الملكيين — وبعد الاطلاع على
قرار مجلس النظارة المؤرخ في ١٥ اكتوبر سنة ٨٥
وبناء على ما عرضه مدير مصلحة الصحة العمومية
قرر اللائحة الآتية

الباب الاول — في التوظيف

(م) ١ تنقسم خدمة مصلحة الصحة الى قسمين قسم
علمي وقسم اداري (م) ٢ لا يستخدم احد في اقسام مصلحة
الصحة ما لم يكن مكث فيها سنة على الاقل بصفة
طالب تمرين او استخدم مدة سنتين على الاقل باحدى
المصالح الاميرية (م) ٣ بخصص لكل ادارة عدد من

ملحوظات

طلاب التمرين لا يزيد عن عشر مستخدمي الادارة ويكون اخذهم بالامتحان — لا يمكن امتحان طلاب التمرين الا لوظائف الدرجة الرابعة واذا تساوت نتيجة امتحان احدهم بغيره فتكون له الاولوية (م) ٤ تنشر مصلحة الصحة سنويا في الجريدة الرسمية اعلاناتا تعين فيه عدد ما يلزم لها من الطلاب بحسب احتياج المصلحة والوظائف الخالية (م) ٥ ينبغي ان يكون طالب الدخول في وظيفة من القسم العلمي بالغا من العمر الاحدى والعشرين على الاقل والثلاثين على الاكثر وذلك في غرة يناير السنة التي يدخل فيها للخدمة ويجوز للناظر ان يعين بوجه استثنائي من لم تتوفر فيه هذه الشروط متى تراءى فيه استعداد واهلية تأقي على المصلحة بالفائدة (م) ٦ ينبغي ان يكون طالب التمرين بالغا من العمر السابعة عشرة على الاقل والعشرين على الاكثر في غرة يناير السنة التي يحصل فيها امتحان قبوله (م) ٧ ليس لطالب التمرين راتب غيرانه يجوز للناظر ان يأمر بان يعطى له تعويض لا يستقطع منه اليوم الاحتياطي بقدر ما تسمح به المبالغ المخصصة لهذا الغرض ولا يمكن ان يزيد هذا التعويض عن ثلاثمائة قرش في كل شهر (م) ٨ بعد مكوث طلاب التمرين سنة في محلاتهم بقدم رئيس المصلحة عن الموجودين بها للناظر تقريراً عن استعدادهم وسيرهم وكيفية قيامهم بالعمل ثم يقرر الناظر بعد اطلاعه على هذا التقرير قبولهم نهائياً من عدمه والذين لا يقبلون يفصلون عن محلاتهم فوراً ولا يجوز لهم المطالبة باي تعويض امان قبلوا فيعينون في الدرجة الرابعة اولا فاولا عند خلو الوظائف مع مراعاة اقدمية كل منهم (م) ٩ على طالب الدخول في القسم العلمي والقسم الاداري ان يقدم الاوراق الآتي يانها (اولا) طلباً محرراً على ورق ثمغة (ثانياً) نسخة من تذكرة الولادة (ثالثاً) شهادة بحسن السير والسلوك (رابعاً) شهادة بحالة عايلاتهم (خامساً) شهادة بصحة بنيتهم ياخذونها من حكيمين من حكماء الميري (سادساً) شهادة دراسية او صورة منها مصدق عليها (م) ١٠ يدور امتحان طلاب القموس على المواد الآتي ذكرها (اولا) المواد التي لا بد من معرفتها وهي حسن الخط والاملا والقهريرات والحساب الابدائي وحو عرافية القطر المصري

(ثانياً) المواد الاختيارية وهي اللغات الانجليزية والفرنسية والجغرافية وغير ذلك من المعارف — اما الامتحان في المواد العلمية فيكون بعد موافقة ناظر الداخلية على ما عرضه عليه مدير المصلحة من مواضع الامتحان الخصوصية (م) ١١ تولب لجنة الامتحان على الوجه الاتي مفتش عموم رئيس المنشآت المدوبان اطباء او حكماء بطريين او كياويين بصحة اعضاء رئيس قلم الادارة العمومية سكرتير — وبعد ان تغفل اللجنة مواضع البحث تعرضها على المدير (م) ١٢ عند انتهاء الامتحان يحرر كشف باسماء من قبل من الطلبة على ترتيب درجاتهم ثم يعينهم الناظر بناء على طلب المدير في الوظائف بمراعاة هذا الترتيب طبقاً للمادة الاولى من ذكرينو ٢ يونيو سنة ١٨٨٢ المعلق بالوظائف التي لا تحتاج لاستعداد ومعارف خصوصية (الباب الثاني)

في التبليغ عن المستخدمين وترقيتهم

(م) ١٣ لا يرقى احد في مصلحة الصحة الا بالانتخاب حسب استحقاقه وبموجب التقرير المقدم من رئيس القلم في حقه — وعلى رؤساء الاقلام ان يقدموا في شهر يولييه من كل سنة الى مدير المصلحة عن كل من المستخدمين التابعين لم كشف تبليغ عن معرفته بالامور الادارية وكيفية اعماله ومعارفه ومطابقته وقيامته (م) ١٤ بموجب الايصاحات التي اشتملت عليها كشوفات التبليغ المذكورة في المادة السابقة يحرر مدير العموم في اهداء كل سنة حداول الترقى ثم يعرضها على ناظر الداخلية وليس لغبر من درجوا فيها الترقى الى زيادة مائة او درجة مئة السنة التي عملت عنها المجداول (م) ١٥ كل تعيين او ترقى يحصل في مصلحة الصحة العمومية يعلن في الجريدة الرسمية

(الباب الثالث — التأديب)

(م) ١٦ تكون الاجراءات التأديبية حسب الاحكام العمومية المذكورة في ذكرينو ٢٤ مايو سنة ٨٥ (م) ١٧ يخص لكل مستخدم عد دخوله في المصلحة ملف ورقى يدل على كافة الوظائف التي تقلدها وبصاف الى هذا الملف كافة التقارير والاوراق والمستندات الدالة على سيره في الادارة واخص ما حصل منه وله في المخدمات (م) ١٨ يكون تعيذ تفصيلات هذه اللائحة بموجب قرارات تصدر من نظارة الداخلية او اوامر من مدير مصلحة الصحة العمومية

داخلية — (م) ١٩ قرار صادر من نظارة الداخلية (م) ٢٠ في ٢١ فبراير سنة ٨٦

بعد الاطلاع على الامر من العاليين الصادر احدهما في ١٠ ابريل والثاني في ٢٠ يويه سنة ٨٢ تنوية حالة المستخدمين الملكيين — وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المؤرخ ٢٨ سبتمبر سنة ٨٥ — وما على طلب مفتش عموم السجون قرر اللائحة الاتية لتفتيش عموم السجون

(الباب الاول — في التوظيف)

(م) ١ جميع العميات في ادارات تفتيش عموم السجون تكون من ناظر الداخلية — على طلب مفتش عموم السجون (م) ٢ يكون تعيين المفتشين وطبيب التفتيش وكاتب التفتيش المكلف

بالترجمة على طريق الانتخاب ويفضل اخذهم من بين مستخدمي المصلحة او من سبق له استخدام فيها اللاتين الحائزين المعلومات الكافية بعد ثبوت ذلك بمعرفة مجلس الامتحان المنع عنه في المادة الخامسة الآتية (م) ٢ ينبغي ان يكون طالب التوظيف بصفة مدير من الفئة من العمر الخامسة والعشرين بالاقل او الاربعين بالاكثر وذلك في غرة يناير السنة التي يدخلون فيها بالمصلحة ولا بد ان يكون سبق له استخدام بمصالح الحكومة مدة ثلاث سنوات على الاقل — اما طالب الاستخدام بصفة كاتب فيكون بالفئة الاحدى والعشرين على الاقل والثلاثين على الاكثر وذلك في غرة يناير السنة التي يدخلون فيها بالمصلحة وينبغي ان يكون سبق له استخدام في مصالح الحكومة مدة ستين على الاقل — وعلى كل طالب ان يقدم الاوراق الآتية (١) طلب على ورقة نمطة (٢) نسخة من تذكر الولادة او ورقة تقوم مقامها (٣) شهادة بحسن السير والسلوك (٤) شهادة باحوال عائلته (٥) شهادة بسلامة البنية لحرر من طبيبين مستخدمين (٦) رتبة من المصلحة التي كان مستخدماً بها — ولا بد من ان تكون هذه الاوراق مستوفية التصديق (م) ٤ ينشر بالجريدة الرسمية اعلان من منش عموم المحمون عن عدد وصفة المحلات المطلوب عمل الامتحان من اجلها ويحدد يوم الامتحان (م) ٥ امتحان قبول مديري المحمون بدور على المواد الآتية الضرورية المعرفة — حسن الخط والاملاء والتعريفات والحسابات ولائحة المحمون ومسك دفاترها — وامتحانات قبول الكتبة بدور على المواد الآتية الضرورية المعرفة — حسن الخط والاملاء والتعريفات والحساب الابدائي ومسك دفاتر المحمون بانواعها ويشتمل ايضاً امتحان مديري المحمون والكتبة على مواد يختصون فيها باختيارهم وهي اللغات الاورورباوية والتاريخ والجغرافية وغير ذلك من المعارف عموماً — ويفصل من يعرف العربية ولغة او عدة لغات اجنبية على من لا يعرف غير العربية اذا تساوت درجتها في الامتحان (م) ٦ يكون امتحان الطالبين بمعرفة مجلس مركب من مندوبيين بعينها المنش العمومي وينتخبوا مواضع البحث ويقدمها للمنش العمومي فيصدق عليها (م) ٧ عند انتهاء البحث يحرر كشف باسماء من قبل من الطلاب على ترتيب درجاتهم ثم يعينهم بالاطر بيا على طلب المنش العمومي في الوظائف مراعاة هذا الترتيب وعلى الوجه الآتي مدير المحمون والكتبة يكون تعيينهم بصفة مؤقتة لمدة شهر واحد عند انتهاء تعيينهم بصفة دائمة وبأقل فية للدرجة التي يدخلون بها وهذا اذا قاموا حق القيام باعمال وطبقهم (م) ٨ للاطر الحق في ان يعين بيا على طلب المنش العمومي ارباب الوظائف التي تحتاج لاستعداد ومعلومات خصوصية بوجه استثنائي ونقطع الطر عن ساقفة الخدمة

(الباب الثاني)

(في التبليغ عن المستخدمين وترقيهم)

(م) ١ على منشي المحمون ومديريها ان يقدموا في شهر يولي من كل سنة لمنش عموم المحمون كشف تبليغ عن كيفية اعمال المستخدمين النابعين لم ومعارفهم ومواطنهم وقيامتهم وغير ذلك

من احوالهم (م) ١٠ بموجب الايصاحات التي اشتملت عليها كشوفات التبليغ يحرر المنش العمومي جداول الترتيب ثم يعرضها على ناظر الداخلية وليس لغيره من درجوا فيها الترتيب الى درجة او زيادة راتب مدة السنة التي عملت بها الجداول — ويكون ترتيبهم بموجب الترتيب الصف بالانتخاب والصف الاخر بالاقدمية (م) ١١ لا يرقى المستخدم من درجة الى اعلى منها الا اذا مكث سنة بالاقل في وظيفته ومن رقي الى درجة اعلى من درجته يرتب له اخريه الدرجة المذكورة

(الباب الثالث - في الناديب)

(م) ١٢ الاجراءات التأديبية تكون على حسب الاحكام العمومية المذكورة في الامر العالي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ٨٥ اما محكمة مستخدمي المصلحة بالاقاليم فهي بمعرفة مجالس التأديب بالمديريات وعند انتهاء اعمال المجالس يرسل تقريره الى منش عموم المحمون وهو يقدمه الى ناظر الداخلية — وتكون محاكمة مستخدمي المنش العمومي وليان طر بمعرفة مجلس تأديب نظارة الداخلية وبصاف الى اعصاته منش عموم المحمون او مندوب من قبله

(الباب الرابع - احكام عمومية)

(م) ١٣ يخصص بافلام المنش العمومي لكل مستخدم عدد دخوله في الخدمة ملف اوراق يبين فيها الخدمات السابقة له بالنوالي وتلق بهذا الملف كافة التقارير والاوراق المتعلقة سير المستخدم في الادارة واعص ما حصل منه وله في الخدمات (م) ١٤ تبعد تفصيلات هذه اللائحة يكون بموجب قرارات تصدر من النظارة او اوامر من منش عموم المحمون

داخلية — (مجلس تأديب) ترجمه قرار صادر من (عطوفتو اندم ناظر الداخلية في ٦

يونيه سنة ١٨٨٧

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٠ يونيو سنة ٨٥ المخصص بتشكيل مجالس تأديب نظارة الداخلية والمصالح التابعة لها — وعلى قرار مجلس الطار الصادر بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ٨٥ — وعلى القرار الصادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٥ — وبما على طلب مصلحة الصحة العمومية قد تقر ما هو آت (م) ١ قد صار العام القرار الصادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٥ (م) ٢ يصير تشكيل مجلس تأديب مصلحة الصحة العمومية على الوجه الاتي المدير افرنكي بصفة رئيس : وكيل الادارة وطني : منش من الدرجة الاولى افرنكي : منش من الدرجة الاولى وطني : اثنين منشين من الدرجة الثانية وطنيين : ناظر قلم الادارة افرنكي (اعصاء) وفي حالة وجود مانع يمنع المدير عن الحضور يكون وكيل الادارة رئيساً لمجلس التأديب

داخلية — امر عال صادر في ٢١ مارت سنة ٨٨

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢١ فبراير سنة ٨٦ لترتيب ادارة عموم نظارة الداخلية والمصالح التابعة لها — وبما على ما عرصه علينا ناظر داخلينا ومساعدة راي مجلس طار حكومتنا امر ما هو آت (م) ١ قد اتفق ما هو مذكور بالقرارات الصادرة في ٢١ فبراير سنة ٨٦ بخصوص ادارة عموم نظارة الداخلية ومصلحة الصحة العمومية (م) ٢ قد صدق

محرمات

الذين يوجدون من تحت التمرين ويعنون بوظائف قسط لم يثبتت
آخر مرة للدرجة الرابعة (٦٠ حثياً مصرياً في السنة) — ومع ذلك من
يعرف منهم لغة أو حلة لغات احتية معرفة كافية للاستخدام صفة مساعد
مترجم يجوز أن يرتبط لم ترتب الفة الثالثة للدرجة المذكورة (٢٢ حثياً
مصرياً في السنة) (م) ١١ مستخدمو مصالح الحكومة الأخرى لا يمكن
تعيينهم بوظيفة الدخيلة إلا بما يوافقهم أو بالماحة التي تلي درجتهم مباشرة
وذلك إذا احتضنت بهم شروط الأقدمية المطلوبة ولا يجمع قبول هؤلاء
المستخدمين ولا متطلبي الاستخدام صفة استثنائية إلا بعد تسمية امتحان معين
مادة معرفة بامور الدخيلة من قبل اختصاصات الوظائف التي يسمون بها

(الفصل الثاني)

(في بيان احوال المستخدمين وترقيتهم)

(م) ١٢ يجب على طائر الإدارات أو وكلائها أو رؤساء الأقسام أن
يقدموا لظاهر الدخيلة في تهرينيه من كل سنة كشفاً عن من في احوال
كل من المستخدمين الموجودين تحت إدارتهم بما يرويه من معرفتهم
الإدارية وكيفية تعليمهم وعلمهم ومعلوماتهم ومواطنتهم وسلوكهم وغير ذلك
من الاحوال (م) ١٣ جداول الترقى تحرر في ابتداء كل سنة بناء على
الاصاحات المدرجة في كشوفات بيان احوال المستخدمين المذكورة في
المادة السابقة ثم يصير الاقرار عليها من ماطر الدخيلة والمستخدمين المدرجون
فيها م الذين يمكن ترقيتهم دون سواهم في أثناء السنة التي عملت لاحتيا
هذه الجداول إلى ماية أو درجة اعلى من الحاضر لها (م) ١٤ جميع
الترقيات إلى الوظائف العالمة تكون بطريق الاختيار — جدول ترقى
الوظائف الصغرى تنقسم إلى قسمين أولهما يشمل على المستخدمين المطلوب
ترقيتهم بالاخبار واثانيهما على المستخدمين المطلوب ترقيتهم بالنظر لاقتديهم
في الخدمة والترقيات المذكورة تكون بحسب ترتيب قيد هؤلاء المستخدمين
بصهم بالاخبار وبصهم الأقدمية (م) ١٥ جدول الترقى يحرر عن
مستخدفي إدارة المرم بظارة الدخيلة والمصالح التابعة لها كل منها على
حده (م) ١٦ مستخدمو الدرجات الصغرى لا يمكن ترقيتهم إلى إحدى
طوائف الدرجة التي هم بها إلا إذا حصل عليهم الأقل سنة وم في
طوائفهم وكل مستخدم رقي إلى درجة اعلى من درجته يرتب له فئة احر
طئة من الدرجة التي وفي إليها والمستخدمون الذين يتقدمون بالجدول
للترقي بالنظر للأقدمية لا يجوز ترقيتهم إلى درجة اعلى من درجتهم إلا إذا
لصحت سنة على الأقل في الطئة الأولى من الدرجة التي تحت الدرجة
المراد ترقيتهم إليها مباشرة — أما المستخدمين الذين مدرجون للترقي
بالاختيار فيجوز ترقيتهم إلى الدرجة التي هي اعلا من درجتهم متى كان
ثم لم يستثن في الدرجة التي قبل الدرجة المراد ترقيتهم إليها ولو أنهم لم
يعرفوا إلى الطئة الأولى من تلك الدرجة (م) ١٧ المشغولون والمعاينون
يتضمنون معرفة الماطر من ضمن المستخدمين الموجودين في الخدمة أو
مستخدفي المصلحة الأقدمين الأكثر استعداداً وأعلى لمادة الوظيفة التي
تحتولوا بها من درجته إلى أخرى الا بعد تسمية عليهم في خدمتهم
(م) ١٨ ينحسب وكلاء الاقسام من ضمن مستخدمي الدرجة الأولى من أي
طئة كاملة بشرط أن يكونوا ادلى بمباح امتحاناً يقرر موضوعه ماطر
الدخيلة ويكون مصى عليهم في الدرجة المذكورة سنة واحدة فاعلى
أما مستخدمو الدرجة التابعة المراد ترقيتهم بالاخبار فيجوز يمكن اختتام
الامور لايجوز اعطائهم وظيفة وكلاء اقسام إلا إذا توفرت بهم شروط
الدرجة والأقدمية المسماة من (م) ١٩ ينحسب رؤساء الاقسام من ضمن
وكلاء اقسام الدرجة الأولى والدرجة الثانية الذين يكونون مصى عليهم
في درجتهم ثلاث سنوات على الأقل ولا يعرفون من درجته إلى درجة اعلى
إلا إذا حصل عليهم سنان على الأقل في الخدمة التي هم بها (م) ٢٠ وكلاء
الإدارات يتضمون من ضمن رؤساء اقسام الدرجة الأولى والثانية الذين
مصى عليهم ثلاث سنوات على الأقل في الخدمة بدرجة رؤساء الاقسام
ويمكن ترقيتهم من درجته إلى أخرى بعد مصى سنين عليهم في الخدمة التي
هم بها (م) ٢١ ماطر الإدارات يتضمون من ضمن وكلاء الإدارات الذين
هم من الدرجة الأولى والثانية ويكون مصى عليهم على الأقل أربع سنوات
في درجة وكلاء إدارة ويمكن ترقيتهم إلى درجة اعلى من درجتهم مباشرة
إذا كان مصى عليهم سنان في خدمتهم (م) ٢٢ التقيصات والترقيات التي
تحصل في مستخدمي إدارة المرم بظارة الدخيلة تعلق بالمخارطة الرسمية

مما على القرارات الصادرة في ٢١ مارس سنة ١٨٨٨ للمعين بها الترتيب
الدخلي الجديد للمعينين المذكورين

داخلية — ترجمة قرار صادر في ٢١ مارس سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على الامرين الماليين الصادرين في ١٠ أبريل وفي ٢ يويه
سنة ١٨٨٢ حسوية حال المستخدمين الملكيين — وعلى القرار الصادر في
٢١ فبراير سنة ١٨٨٦ — وعلى قرار مجلس الماطور الصادر في ١٥ مارس
سنة ١٨٨٨ — قرر ما يأتي — لائحة إدارة المرم بظارة الدخيلة
قد صار تعديلها على الوجه الآتي

الفصل الأول — في التوظيف

(م) ١ لا يدخل احد من مستخدمي إدارة المرم بظارة الدخيلة إلا إذا
اشتمل في اقلها تحت التمرين مدة سنة واحدة على الأقل أو سبق استخدامه
صفة دائمية في إحدى مصالح الحكومة مدة سنتين على الأقل — ومع
ذلك يسوغ لماطر الدخيلة أن يعين شيوخ استثنائي في جميع الدرجات
بصرف النظر عن سابق الخدمة مستخدمين للوظائف التي تحتاج لاستعداد
ومعلومات خصوصية — وعدد الوظائف من كل درجة التي يمكن دخولها
لمستخدفي مصالح الحكومة الأخرى أو الذين يمتنون شيوخ استثنائي ومدون
شروط سبق الخدمة لا يجمع أن يتجاوز عدد الحلقات التي تفصل ولاية
أرباع الحلقات الناقصة يلزم أن تخصص لبرقي مستخدفي النظارة وتعيين
الخدمة الموجودين تحت التمرين (م) ٢ يحصر لكل فم عدد من الذين
تحت التمرين لا يتجاوز عشر المستخدمين ويوجدون بالامتحان — ولا
يسوغ دخول المذكورين إلا في الامتحانات التي تشمل عن وظائف
الدرجة الرابعة (م) ٣ ينشر في الجريدة الرسمية قرار من بظارة الدخيلة
يبين فيه سنوياً عدد الوظائف التي يدخلها من م تحت التمرين المراد عمل
الامتحان عليها وذلك بحسب مقتضيات المصلحة وعدد الحلقات (م) ٤ يجب
على طائي الاستخدام أن يكون —هم من سبع عشرة سنة على الأقل إلى
خمس وعشرين سنة على الأكثر في أول شهر يناير من السنة التي يفتح فيها
الامتحان ويجب عليهم أن يقدموا الأوراق الآتية — أولاً طلباً محرراً
على ورق قمعة — ثانياً نسخة من تذكرة ولادتهم أو شهادة تقوم مقامها —
ثالثاً شهادة تدل على حسن سيرتهم وأخلاقهم — رابعاً شهادة تدل على
حالة عائلتهم — خامساً شهادة تدل على صحة تيمهم تحرر من طبيب من
مستخدفي الحكومة — سادساً شهادات المدارس التي يكونون تحصلوا عليها
أو يجمع منها مصداقاً عليها — وسبع هذه الأوراق التي تقدم من طائي
الاستخدام يجب أن تكون مصداقاً عليها (م) ٥ امتحان قبول المستخدمين
يجوزي على المواد الآتية — أولاً علوم وأحب معرفتها وهي — حس الخط
صحة الإملاء — الانشاء — سادس الحساب — حرامية مصر — ثانياً علوم
يجب الطالب في الامتحان بها وهي اللغات الاحتية التاريخ الحرامية —
معلومات عمومية — وطالما الاستخدام الذين يعرفون اللغة العربية ولغة
واحدة أو حلة لغات احتية مما يفصلون على الطلاب الذين لا يعرفون
سوى اللغة العربية عند تساوي درجاتهم (م) ٦ يجب طالما الاستخدام
معرفة قوسيون موافق من المواطنين الآتي بامهم وم — احد ماطر
الإدارات صفة رئيس — وكيل إدارة — احد رؤساء الاقسام واحد
وكلاء الاقسام — احد وكلاء الاقسام بوظيفة مكرز (اعضاء)

وموضوع الامتحان يقتضيه معرفة القوسيون ثم يعرض على ماطر الديوان
للتصديق عليه (م) ٧ عند انتهاء الامتحان يحرر كشف يدرج فيه للمسؤولون
من طائي الاستخدام بالترتيب حسب استعداد كل منهم — وماطر الدخيلة
إذا ذاك يعينهم في الوظائف الحالية بحسب ترتيب درجاتهم (م) ٨ لا يعطى
للموجودين تحت التمرين ماية أما يسوغ للماطر أن يعطى لم مكانة
لا تزيد عن مقدار المربوط لذلك وهذه المكانة لا يستقطع منها الاحتياطي
الجاري يحجزه من المرتبات على ذمة المعاشات — ولا يجوز أن تتجاوز
هذه المكانة في أي حال من الاحوال ثلثاً فترش تهريناً (م) ٩ رئيس
الإدارة الموجود بظرفه مجال تحت التمرين يقدم بعد سنة من وجودهم
تقريراً للماطر عن استعدادهم وسلوكهم وأعمالهم في خدمتهم — وماطور
الماطر على هذا التقرير ينظر في قبولهم صفة هائية أو عدمه والذين لا يقرر
ماقتهم بمصلون في الحال عن أعمالهم وليس لهم حق في أي مكانة —
أما الذين يقرر قبولهم صفة هائية فيمتنون من مستخدمي الدرجة الرابعة
عد حلو وظائف من هذه الدرجة وبحسب ترتيب أقدمية كل منهم (م) ١٠

الفصل الثالث - في التاديب

(م) ٢٢ تمديد الاحراآت الفاديه كون على مقتضى القواعد العمومية المصوص عنها في الامر العالي الصادر في ٢٤ ماي سنة ٨٥

الفصل الرابع - احكام عمومية

(م) ٢٤ يجهل لكل مستخدم حال دخوله في الصلحة ملف حصري مبنية به الوظائف التي اقام فيها بالتوالي وجميع التقارير والاوراق المتعلقة بسلكه الاداري وجميع الاحوال التي حصلت له في مدة خدمته (م) ٢٥ التصيلات المتعلقة بتنفيذ هذه اللائحة تكون بتتص قرارات تصدر من النظارة

داخلية - (صححة) ترجمة قرار صادر في ٢١ مارت سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على الامرين العاليين الصادرين في ١٠ ابريل وفي ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ بنسوية حال المستخدمين الملكيين وعلى القرار الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦ - وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ١٥ مارت سنة ٨٨ قرر ما يأتي لائحة ترتيب مصلحة الصحة العمومية فندصار تعديلها على الوجه الآتي

(الفصل الاول - في التوظيف)

(م) ١ تقسم خدمة مصلحة الصحة الى قسمين قسم طبي وقسم اداري (م) ٢ لا يستخدم احد في الاقلام الادارية بمصلحة الصحة ما لم يكن مكث فيها سنة على الاقل بصفة طالب تمرين او استخدم مدة سنتين على الاقل باحدى المصالح الاميرية - ومع ذلك يسوغ لناظر الداخلية ان يعين بنوع استثنائي في جميع الدرجات بصرف النظر عن سبق الخدمة مستخدمين للوظائف التي تحتاج لاستعداد ومعلومات خصوصية - وعدد الوظائف من كل درجة التي يمكن دخولها مستخدمين مصالح الحكومة الاخرى او للذين يعينون بنوع استثنائي وبدون شرط سبق الخدمة لا يصح ان يتجاوز ربع الخلووات التي تحصل وثلاثة ارباع الخلووات الباقية يلزم ان تخصص لترقي مستخدمين مصلحة الصحة وتعيين الخدمة الموجودين تحت التمرين (م) ٣ يخصص لكل ادارة عدد من طلاب التمرين لا يزيد عن عشر المستخدمين ويؤخذون بالامتحان - ولا يسوغ دخول المذكورين الا في الامتحانات التي تعمل عن وظائف الدرجة الرابعة وادا تساوت نتيجة امتحان احدهم بغيره فتكون له الاولوية (م) ٤ تنشر مصلحة الصحة سنوياً في الجرائد الرسمية اعلاناً تعين فيه عدد ما يلزم لها من الطلاب بحسب احتياج المصلحة والوظائف الخالية (م) ٥ ينبغي ان يكون سن طالب الدخول في وظيفة من القسم العلمي من احدى وعشرين سنة على الاقل الى ثلاثين سنة على الاكثر وذلك في غرة يناير السنة التي يدخل فيها للخدمة - ومع ذلك يجوز لناظر ان يعين بوجه استثنائي من لم تتوفر فيه هذه الشروط متى تراءى فيه استعداد واهلية تأتي على المصلحة بالعائنة (م) ٦ ينبغي ان يكون سن طالب التمرين من سبع عشرة سنة على الاقل الى خمس وعشرين على الاكثر في غرة يناير السنة التي يحصل فيها امتحان قبوله (م) ٧ على طالي الدخول في القسم العلمي او القسم الاداري ان يقدموا الاوراق الاتي يياها (اولا) طلباً محرراً على ورق غمقة (ثانياً) نسخة من تذكرة ولادتهم او شهادة تقوم مقامها (ثالثاً) شهادة تدل على حسن سيرهم واطوارهم (رابعاً) شهادة تبين فيها

حالة عائلتهم (خامساً) شهادة تدل على صحة بنيتهم محرر من طبيين من مستخدمي الحكومة (سادساً) شهادات المدارس التي يكونون محصلوا عليها او نسخ منها مصدقاً عليها وجميع هذه الاوراق التي تقدم من الطلاب يجب ان تكون مصدقاً عليها (م) ٨ يدور امتحان طلاب التمرين على المواد الاتي ذكرها (اولا) مواد لا بد من معرفتها وهي حسن الخط - والاملاء - والتجربات - والحساب الابتدائي - وجغرافية القطر المصري (ثانياً) مواد اختيارية وهي اللغات الاقريقية - والتاريخ والجغرافية وغير ذلك من المعلومات العمومية - اما الامتحان في المواد العلمية فيكون بعد موافقة ناظر الداخلية على ما يعرضه عليه مدير المصلحة من مواضيع الامتحان الخصوصية (م) ٩ تؤلف لجنة الامتحان على الوجه الاتي - وكيل المصلحة بصفة رئيس - اثنان من المفتشين وحكيم بشري او حكيم بطري او كياوي او ناظر قلم الادارة على حسب الخدمة التي يريد المتطلب الدخول فيها - وموضوعات الامتحان تنتخب بمعرفة اللجنة ثم تعرضها على المدير للتصديق عليها (م) ١٠ عند انتهاء الامتحان يحرر كشف باسماء من قبل من الطلاب على ترتيب درجاتهم ثم يعينهم الناظر بناء على طلب المدير في الوظائف الخلية بمراعاة هذا الترتيب وطبقاً للمادة الاولى من ذكر بنو ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ المتعلق بالوظائف التي لا تحتاج لاستعداد او معارف خصوصية (م) ١١ ليس لطلاب التمرين راتب غير انه يجوز لناظر ان يامر بان يعطى لهم مكافأة لا يستقطع منها الاحتياطي المخصص للمعاش وذلك بقدر ما تسمح به المبالغ المخصصة لهذا الغرض ولا يجوز ان تزيد هذه المكافأة عن ثلثائة قرش كل شهر (م) ١٢ بعد مكث طلاب التمرين سنة في محلاتهم يقدم رئيس القلم الموجودين به للمدير تقريراً عن استعدادهم وسيرهم وكيفية قيامهم بالعمل ثم يعرض هذا التقرير على الناظر بواسطة مدير المصلحة فيقرر الناظر بناء على طلب المدير قبولهم نهائياً او عدمه والذين لا يقبلون من الطلاب يفصلون عن محلاتهم في الحال وليس لهم المطالبة بآية مكافأة ومن يقبل منهم يعين من مستخدمي الدرجة الرابعة عند خلو الوظائف اولا فاولا مع مراعاة اقدمية كل منهم (م) ١٣ الذين يعينون من تحت التمرين لوظائف تربط لهم مرتبات اخرى للدرجة الرابعة (٤٨ جنياً مصرياً في السنة) - ومع ذلك فمن يعرف منهم لغة او حيلة لغات اجنبية معرفة كافية للاستخدام بصفة مساعد في مترجمين يجوز ان يربط له مرتب التثنية الثانية للدرجة المذكورة التي مرتها ستون جنياً في السنة (م) ١٤ مستخدمو مصالح الحكومة الاخرى لا يمكن تعيينهم بمصلحة الصحة العمومية الا بمأهلتهم او بالمأهلية التي تلي درجتهم مباشرة وذلك اذا اجتمعت فيهم شروط الاقدمية المطلوبة ولا يصح قبول هؤلاء المستخدمين ولا متطلي الاستخدام بصفة استثنائية الا بعد تمضية امتحان تعين مواده بمعرفة مدير مصلحة الصحة من قبيل احتصاصات الوظائف التي سيعينون بها

(الفصل الثاني)

في بيان احوال المستخدمين وترقيهم

(م) ١٥ يجب على نطار الادارات ان يقدموا للمدر في شهر

بوايه من كل سنة كشفًا يسون فيه احوال كل من المستخدمين الموجودين تحت ادارتهم مباشرة بما يروونه فيهم من معرفتهم الادارية وكيفية شغلهم وعلمهم ومعلوماتهم ومواظبتهم وسلوكهم وغير ذلك من الاحوال (م) ١٦ جداول الترقى تحرر في ابداء كل سنة بناء على الابصاحات المدرجة في كشوفات يان احوال المستخدمين المذكورة في المادة السابقة — وهذه الجداول يصير تفريرها بمعرفة المدير وعرضها على ناظر الداخلية فالمستخدمون المدرجون فيها هم الذين يمكن ترفيتهم دون سواهم في اثناء السنة التي عملت لاجلها هذه الجداول الى ما هي ادرجة اعلى من الحائزين لها (م) ١٧ جميع الترفيات الى الوظائف العالية تكون بطريق الاختيار — جداول الترقى الى الوظائف الصغيرة تقسم الى قسمين اولها يشتمل على المستخدمين المطلوب ترفيتهم بالاختيار وثانيها على المستخدمين المطلوب ترفيتهم بالنظر لا قدميتهم في الخدمة والترفيات المذكورة تكون بحسب ترتيب قيد هؤلاء المستخدمين نصفهم بالاختيار ونصفهم بالاقدمية (م) ١٨ مستخدمو الدرجات الصغرى لا يمكن ترفيتهم الى احدى طبقات الدرجة التي هم بها الا اذا مضى عليهم بالاقبل مدة سنة — وكل مستخدم رقي الى درجة اعلى من درجته يرتب له فيه احر طبقة من الدرجة التي رقي اليها — والمستخدمون الذين يقدون بالجدول للترقى بالنظر لا قدميتهم لا يجوز ترفيتهم الى درجة اعلى من درجتهم الا اذا مضوا سنة على الاقل في الطبقة الاولى من الدرجة التي تحت الدرجة المراد ترفيتهم اليها مباشرة — اما المستخدمين الذين بدرجون للترقى بالاختيار فيجوز ترفيتهم الى الدرجة التي هي اعلى من درجتهم متى كانت ثم لم سنان في الدرجة التي قبل الدرجة المراد ترفيتهم اليها ولو اتم لم يرقوا الى الطبقة الاولى من تلك الدرجة (م) ١٩ المنشون ونظار افلام الادارة ورؤساء الافلام وجميع مستخدمي الدرجات العليا من القسم الطبي او الاداري لا يجوز ترفيتهم من درجتهم الى الدرجة التي تلي درجتهم مباشرة ولا زيادة مرتباتهم الا بعد مضي سنتين عليهم في الخدمة (م) ٢٠ التعيينات والترقيات التي تحصل في مستخدمي مصلحة الصحة العمومية تعلن بالجرائد الرسمية

(الفصل الثالث - في التأديب)

(م) ٢١ تنفيذ الاجراءات التأديبية يكون على منتضى القواعد العمومية المتدوس عنها بالامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥

(الفصل الرابع - احكام عمومية)

(م) ٢٢ يحل لكل مستخدم حال دخوله في المصلحة ملف خصوصي مينة فيه الوظائف التي اقام فيها بالنواحي وجميع التقارير والاوراق المتعلقة بسلوكه الاداري وجميع الاحوال التي حصلت له في مدة خدماته (م) ٢٣ التفصيلات المتعلقة بتعيين هذه اللائحة ستكون بمنقضى قرارات تصدر من النظارة

(مجلس تاديب) قرار من نظارة الداخلية
داخلية — (صادر في ٢٤ يونيو سنة ٨٨)

بعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ٨٥ الواضح فيه كيفية تشكيل مجلس التاديب لمستخدمي هذه النظارة والمصالح

النابعة لها وبعد الاطلاع على الترتيب الجديد لخدمة قسم الصط والرابط تقرر — المادة السادسة من القرار المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ٨٥ صار تعدلها على الصورة الاتية (م) ٦ عند محاكمة احد مستخدمي قسم الصط والرابط بمجلس تاديب تشكل هذا المجلس بالهيئة الاتية (اولا) من رئيس قسم الصط والرابط من وكيله بصفة رئيس (ثانيا) من احد باش مفتشي الصط او من احد حكمداري بوليس مصر واسكندرية والقنال (ثالثا) من نائب وكيل قسم الصط والرابط (رابعا) من مفتش بوليس اقليم (اوروباوي) (خامسا) من مفتش بوليس اقليم (وطني)

داخلية — (م) انه لشكل المحاكم الاهلية الجديدة بالوجد (القلي وشروعها في العمل واحتصاصها تنفيذ الاحكام قد استغنى عن قلم تنفيذ المصابط الذي كان يدبون الداخلية فصدر امر دولة الناظر بالغائه ورفعت كاتيه وهما محمود افندي احمد وعلي افندي حيدر لغاية ٢ ستمبر سنة ١٨٨٩ (٧ محرم سنة ١٢٠٧) وقد اعلنا بذلك

داخلية — (ر) بوليس — سجن: فرقة اصلاحية — ناظر

دار العلوم — (م) قرار صادر من نظارة المعارف العمومية (بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ٨٦)

قد تقرر ان يكون بمدرسة دار العلوم ثلاثون طالما يرتب لكل منهم الف ومائتا غرش سويا باعشار مائة غرش شهريا على سبيل الاعانة نظير الماكل والملبس والسكن ما عدا الكتب وادوات التعليم فانها تعطى له مجانا من طرف النظارة — ولنظارة المعارف زيادة او تنقص عدد التلاميذ الذين تدفع لهم الاعانة كل سنة حسبما يترامى لها — تعين اسم التلامذة الذين تعطى لهم المصروفات في كل سنة وكيفية دخول التلامذة يكون على حسب المدون بالقانون العمومي لهذه المدرسة

دار العلوم — (م) قرار من نظارة المعارف العمومية رقم ٢٠ (يونيو سنة ١٨٨٦)

قد تقرر ان تجعل تلامذة قلم الترجمة الحلق بمدرسة دار العلوم خارجة محصا ابتداء من السنة المكتنية المقبلة التي اولها ١٤ اغسطس سنة ٨٦ — وان يكون به اثنا عشر تلميذا يرتب لكل منهم الفان واربعمائة قرش سنويا باعشار مائتي قرش شهريا على سبيل الاعانة نظير الماكل والملبس والسكن ما عدا الكتب وادوات التعليم فانها تعطى لهم مجانا من طرف النظارة — وهذا لا يمنع من قبول تلامذة به يتعلمون العلوم ويدفعون المصاريف المقررة لذلك — ولنظارة المعارف زيادة او تنقص عدد التلامذة الذين تدفع لهم الاعانة في كل سنة حسب ما يترامى لها — تعين اسم التلامذة الذين تعطى لهم المصروفات في كل سنة وكيفية دخول التلامذة يكون على حسب المدون بالقانون العمومي لهذه المدرسة

دار العلوم — (م) قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٠ (ابريل سنة ١٨٨٧)

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظارة بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٨٧ (اول شعبان سنة ١٣٠٤) تقررا هوات

ترتيب مدرسة دار العلوم (الفصل الاول — احكام عمومية)

(م) ١ العرض من مدرسة دار العلوم انما هو تربية معلمين للتدريس بالمكتبات والمدارس الابتدائية في جميع العلوم المقررة لما عدا اللغة التركية واللغات الاجنبية والرسم (م) ٢ تعتبر ملك المدرسة من المدارس العالية الاميرية (م) ٣ تلامذة ملك المدرسة جميعهم خارجية ويقدر عددهم سنوياً بمعرفة الطائفة منهم تلامذة يعطى لهم مائة قرش شهرياً على سبيل الاعانة يكونون من الاحباب بعين عدم معرفة الطائفة وتلامذة يمحرون الدروس بدون ان ياخذوا اعانة ويكونون محاسبين (م) ٤ لا يثبت صرف تلك الاعانة بصفة دائمية لاي تلميذ مدة اقامته بالمدرسة الا اذا تحصل في اخر كل سنة على درجة تحصيل وحسن خلق يؤهلونه لاستمرار صرفها اليه فعلى هذا يقدم باطر المدرس في اخر كل سنة مكتبة تقريراً للطائفة عن العييرات التي يمكن حدوثها في التلامذة ذوي المراتب وغيرهم من حيثية استمرار صرف المرتب اليهم او نقله لغيرهم من المستحقين الذين ظهرت زيادة استحقاقهم وامتيانهم (م) ٥ تصرف ادوات التعليم والكتب محاسباً لتلامذة المدرسة ذوي المراتب واما الآخرون فلا يصرف لهم محاسباً سوى ادوات التعليم واما الكتب فيتداركونها من طرفهم (م) ٦ اذا رقت احد من ذوي المراتب في اثناء السنة المكتنية ملأ بطر المدرس انتخابات من اجل محله من الآخريين بعد احدى رأي التحويلات ويكون ذلك مع مراعاة التقدم وحسن الخلق ويعرض عنه للدسوان ليصدر امر بالاعتقاد

(الفصل الثاني — في التأديب)

(م) ٧ كل تلميذ لم يحصل في الامتحان العمومي على درجة تؤهله للانتقال من فرقة الى فرقة اعلى منها فانه يرفق الا اذا نسب تاجير عن حصول مرض له او حادث قهري في اثناء السنة المكتنية (م) ٨ اذا حصل من احد الطلبة ما يخل بحسن سلوكه مع اخوانه او معلميه او كان مداوماً على الكسل او كثير الاستقطاع ولم يسع فيه زجر المدرس فللطائفة رفته بناءً على طلب باطر المدرس (م) ٩ كل تلميذ استطاع عن المدرسة حصة عشر ومائة متواليه بدون عذر فللطائفة رفته بناءً على طلب باطر المدرس

(الفصل الثالث — في كيفية قبول التلامذة)

(م) ١٠ لا يقبل احد بالمدرسة الا بالامتحان ويكون هذا الامتحان شاهياً وتحريراً بالمدرسة بواسطة لجنة تشكل من حواريها تحت رئاسة الباطر (م) ١١ امتحان الطالبين يكون في الامور الآتية (١) حنط القرآن الشريف مع حسن ادائه (٢) حفظ الآية اس مالك مع القدرة على حل ابوابها واستخراج الاحكام منها (٣) معرفة العقيدة الاسلامية (٤) المطالعة مع تطبيق الفوائد العربية عليها — وما سوى ذلك يعد مرجحاً (م) ١٢ يعمل جدول بعد انتهاء الامتحان مشتملاً على اسماء الطالبين ودرجات احتياهم في المواد المذكورة بالمادة السابقة و بعد

امضاء من اللجنة يرفق بتقرير من ناظر المدرسة مبيهاً فيه اسماء الطالبين الذين وقع عليهم الانتخاب لتكميل العدد المقرر للمدرسة ويوسلان للطائفة لصدور امرها بالاعتقاد (م) ١٣ لا يجوز قبول طالب بهذه المدرسة يزيد سنه على خمس وعشرين سنة ولا تكون احد درجاته في الامتحان اقل من اثني عشر باعتبار ان اكبر عمر هي عشرين (م) ١٤ يشترط في قبول الطلبة ان يكونوا مسلمي البنية خالين عن الامراض المعدية ويكون سبق لم تطعيم الجدري وبناءً عليه فيجب على كل راغب الالتحاق بهذه المدرسة ان يقدم لباطرها قبل انتهاء الميعاد المحدد للقبول عشرة ايام الاوراق الآتية (اولاً) ورقة طلب الدخول مبنياً فيها اسماءهم والفاهم وبلادهم (ثانياً) تذكرة تطعيم الجدري او شهادة من حاكم المدرسة تقوم مقامها (ثالثاً) شهادة من الحبل الذي كان يتعلم فيه دالة على حسن اخلاقه (رابعاً) تذكرة ميلاده او شهادة تقوم مقامها (م) ١٥ تعلن الطائفة في اخر كل سنة مكتبة في الجرائد الرسمية عدد الطلبة اللازمين للمدرسة في العام المقبل مع بيان شروط القبول والميعاد المحدد له واليوم الذي يكون فيه الامتحان (م) ١٦ لا يجوز قبول احد بالمدرسة بعد انتهاء الميعاد المحدد للقبول (م) ١٧ يعلن بالجرائد الرسمية اسماء وبلاد الطلبة الذين صار قبولهم

(الفصل الرابع — في التعليم)

(م) ١٨ مدة التعليم بهذه المدرسة اربع سنوات (م) ١٩ العلوم التي تدرس بهذه المدرسة هي : لغة عربية (نحو وصرف) رسم الحروف (الاملا) علوم ادب (بيان ومعاني وبديع) عروض وقوافي . منطق . انشا . فقه حنفي . تفسير قرآن . حساب . هندسة . جبر . تاريخ عام . جغرافيا . طبعة . كيميا . تاريخ صيني . ثبوت . نسخ رقعة . طريقة تعليم الاطفال — ويجوز لكل تلميذ من تلامذة هذه المدرسة ان يتعلم فيها بحسب رغبته اللغة التركية او لغة اجنبية (فرنساوي او انكليزي) (م) ٢٠ تخصص حصة في الاسبوع لتلامذة الفرقة الاولى والثانية لتعليمهم على طرق التعليم بمعرفة باطر المدرس (م) ٢١ كل معلم له ان يجعل المحصة المقررة عليه درساً او مذاكرة على حسب ما يندى له من الاصوب في تقديم التعليم وعليه ان يبين كل يوم في دفتر الدروس المواد التي علمها والتي ذاكرتها التلامذة بمحسورة (م) ٢٢ كل معلم مكلف بتدريس سير الروح حرام الذي يتقرر للمدرسة (م) ٢٣ على كل معلم ان يقدم لباطر المدرس مرة في كل ستة اسابيع كشفاً مشتملاً على درجات تلامذته انحريرة في كل علم من العلوم التي لمقها اليهم مرفوقاً بنس الاوراق التحريرية بعد تصحيحها بمعرفة خارج الدرس ووضع الدرجات عليها (م) ٢٤ يقدم للطائفة كل ثلاثة اشهر جدول مشتمل على مواد العلوم التي تحصيلت عليها التلامذة في بحر المدة المذكورة ودرجاتهم فيها وعلى متوسط درجات احلاهم ويكون مهوراً من حواريات المدرسة وطرها (م) ٢٥ على باطر المدرسة ان يقدم للطائفة من يقرر السوي المعدلات التي يرى من الممكن عملها في روح حرام الدروس لتقديم العلم في العام التالي حسبما يراه هو ومعلمو المدرسة

(النصل الخامس)

في الامتحان العمومي واعطاء الشهادات

(م) ٢٦ يكون الامتحان العمومي ساعياً وتحريراً وتعيين وقت معرفة الطارة (م) ٢٧ يجري هذا الامتحان بمعرفة حركات المدرسة لجميع مرءها ما عدا لامة العرة التي امت دروسها وتاملت الفروع منها ما من اشائها يكون معرفة مدروسين منهم الطارة (م) ٢٨ يعطى لكل تلميذ في حصول الامتحان العمومي درجة في الاخلاق يكون متوسطه مجموع درجات اخلاقه التي تحصل عليها من جميع مظهره وصاحبه (م) ٢٩ كل طالب بلغ متوسط درجاته في جميع فروع العلم بحصول الامتحان العمومي اى عشره فوق ولم تكن احدى درجاته في العلوم الاساسية (علوم اللغة العربية والرياضية) اقل من اثنى عشر فانه يرتقى من درجة الى اخرى اعلى منها (م) ٣٠ يعطى من الطارة اكل طالب اتم دروسه بعد الامتحان العمومي شهادة تعلم بها (دبلوم)

(خاتمة)

(م) ٣١ يجوز اذا ساعدت الميزانية انجاب ائمة لامة العرة الاولى الدس فحسب على شهادة علم اسبائ ولم يفسر متوسط درجاتهم عن خمسة عشر لورسهم على المدارس لاجل تفرهم على طرق التدريس في جميع العلوم التي درسوها وذلك يكون تحت ملاحظة المحركات يجب يكونون نصفه نشاوس بها تحت الاستخدام ويكون نورهم بمعرفة الدائرة على حسب لامة كل هم واسماده في تدريس العلوم ائى لاما

دار العلوم - قرارى طارة المعارف العمومية تاريخ ٥ يونبر سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على قرار الطارة الصادر تاريخ ٢ ابريل سنة ٨٦ على ما قرره مجلس الطار بحاسته المعفنة تاريخ ١٢٥ ابريل سنة ٨٧ نشان ثرست مدرسة دار العلوم وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس الطار ابع بمجلسه المعفنة في يوم ٦ اكتوبر سنة ٨٨ بالصديق على ما قرره الجمعية المؤلفة من حصص شيخ الجامع الارمر وبعض العلماء المعفنة طارة المعارف في يوم ٢٦ القفنة سنة ٩٥ (٤ اغسطس سنة ٨٨) للطر فيما يؤهل طلته تلك المدرسة لوطائف انصاء والافتناء علاوة على ما اعدت اليه هذه المدرسة قررا ما هوآت (م) ١ اولا ما يؤهل الالب اوطيفني انصاء والامناء هو ان يكون ثلثي الكتب الآتية (١) من فن الفقه شرح مراقي الملاح وشرح الطائي وشرح ملا مسكين وشرح العيني وشرح الدرر وشرح الدر المحار والاشاء والسراجية بعض شروحها ان كانت حنيا والوثائق والمحاصر وما واري تلك الكتب ان كان غير حدي شرط ان يكون ثلثي الدر المحار (٢) ومن من التوحيد من السفوية ومنب المحورة وبد الامالي وشرح المصنف وشرح عبد السلام (٣) ومن من المطلق من السلم وشرح المالوى الصعير وشرح الحبصي على الهديب وشرح مختصر الهومي (٤) ومن من الحديث دراة بحوالقريب للنووي شرح السيوطي كشرح اررقاني على السفوة او شيخ الاسلام على آلية العراق واه هذه الالائه كاف درواة الساري (٥) ومن من التفسير ريانة الحلالين (٦) ومن من النحو الامرومية والتبج حاله والارمرة والقطر والشمور والى عقي والاشبوني (٧) ومن من الصرف رادة على ما في لانبوى من النبا والمراح وشرح السعد على تصف من العسى (٨) ومن من الملاعة شرح مختصر السعد على المحص (٩) ومن

فن الاصول . اما شرح جمع المجموع واما شرح المنار وشرح التوضيح على التفتيح . ثانيا . (شروط قبول التلامذ بمدرسة دار العلوم) ان يكون الطالب قد تلقى خارج المدرسة في فنون البلاغة والحو والصرف والاصول والوحيد والتفسير والمطلق جميع الكتب السابق توصيها في التاهل لئيك الوطنيين شعيراني كتب الاصول من ما تقدم ذكره اما فن الحديث فالمشترطه ما يختص بالدراسة فقط واما من الفقه فيشرط حصوله جميع كتبه السالمة الذكر ما عدا الدر فان سابقة حصوله ليست شرط في الدحول وكما لو وحده في الطلبة من لم يسق له خارج المدرسة تلقى ما يوازي الدر من المعقول في البلاغة والاصول فقط كالسعد وجمع المجموع وكان طاهر الحاية والدكاه ما يغفل في المدرسة وتلقاها فيها غير ان المشكل جميع الكتب السابقة يرح على من سواء كان حسط القران الكريم والعبه من مالك غير شرط في قبول التلامذ وانما هو من المرححات وان كان الطالب غير حقي اشترط في قبوله بالمدرسة حصوله خارجها في منه ما يوازي كتب المحبة السابقة الذكر . ثالثا . (ما يقرأ في المدرسة المذكورة هو المكتب الآتية) شرح الدر المختار والتعريبات على التوثيقات والمراجعات ودرس عام في الحديث الشريف ومثله في اللغة والتفسير والسعد وجمع المطامع لم يسق له حصولها خارج المدرسة (م) ٢ يجعل هذا القرار ديلافا ون تلك المدرسة المصنق عليه من مجلس الطار تاريخ اول شعبان سنة ٩٠٤ (٢٥ ابريل سنة ٨٧) بحيث ان ما صرح به في هذا النيل ما يبال الفان المذكور : بل نه وما لم يعرض له في هذا ما في ذلك القانون يكون باقيا على ما هو عليه (م) ٣ على ناظر مدرسة دار العلوم تميد مقتضى هذا القرار والعمل بما فيه

دار مسكونة - (ر) سرقة (ق) ٢٨٧

دار مشتركة - (ر) تركة (م) مجلة

دائى - (ر) فدان

داية - (ر) امرأة ١٢ اكتوبر سنة ٨٩ : صحة

١٨ رسته ١٣٠١ (م) ٦

دائرة (مدة الخدمة في دواير العائلة الحديوية) -

(ر) معاش ٢٦ نوفمبر سنة ٨٩

دائرة (اعلان الاوراق الى الدواير) - (ر) اعلان

الاوراق (م) ٨

دائرة بلدية - (ر) انية - ويركو . املاك

المبري الحرة - دحولية

دائرة بلدية مصر - (مجلس تدب) - (ر) ماله

يونيه سنة ٨٥

دائرة بلدية اسكندرية (مجلس تدب) - (ر) مالية

يونيه سنة ٨٥

دائرة خاصة — (منشور صادر في ٨ مارس سنة ٨٢ بشأن تسمية الدائرة الخديوية باسم خاصة واعتبار ساير المأمورين والخدعة الموجودين والذين يوجدون بها من وقت جلوس الجنب العالي الخديوي على الأريكة الخديوية خدمة ميري ويحتسب لهم مدة الخدمة بها في المعاش بالميري

علم بما ورد للداخلية من نظارة المالية بتاريخ ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٤٨ انه صدر امر عال لها رقم ٧ الماء المذكور نمرة ٤٨ باستحسان تسمية الدائرة الخديوية باسم خاصة واعتبار ساير المأمورين والخدمة الموجودين والذين يوجدون بها من وقت جلوس الجنب العالي الخديوي على الأريكة الخديوية خدمة ميري ويحتسب لهم مدة الخدمة بها في المعاش بالميري حسب ما كانت عليه الخاصة وخدماتها بالعهد السابق والنظارة المشار اليها ارادت اعلان فروع الداخلية بما ذكر فلهذا اقتضى نشره عموما وهذا

نكم للمعلومية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩

دائرة خاصة — (ر) تصفية — دائرة سنوية —

معاش ١٠ القعدة سنة ٧٩ و ٧٠ سنة ٩٩

دائرة خديوية — (ر) دائرة خاصة

دائرة سنوية — (صورة الامر العالي الصادر لطارة الداخلية رقم ٣ رمضان سنة ٩٤ نمرة ١١١ (الموافق ١٠ ستمبر سنة ٧٧)

صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي رقم ١٦ شعبان سنة ٩٤ نمرة ٤١ المشتمل على ما استنسب اجراؤه في بعض مسائل مما احتوت عليه القوتراين الفرنسي العبارة الموضح صورة ترجماتها به الصادرين بتاريخ ١٢ لولي سنة ٧٧ وبتاريخ ٣١ منه فيما يتعلق بتسوية ديون دايرتنا وحيث انه وافق ارادتنا الاجراء حسبما نص فيه لزم اصدار هذا للدولكم لاعتماد الاجراء بموجبه

(صورة القرار) بناء على ما صدر به الامر العالي رقم ٣ شعبان سنة ٩٤ نمرة ٦ تلي بالمجلس صورة ترجمة القوتراين المعقودين بتاريخ ١٢ لولي سنة ٧٧ و ٣١ منه وصارت المفاوضة فيما يتعلق بكيفية الدفعيات التي تقررت بالقوتراتو الاول المختص بتسوية ديون الدائرة السنوية عن دفعها من المالية من المخصصات الخديوية وبالنظر لما تبادر من المادة التاسعة منه من

ان الدفع منها يكون شهريا للبنك الذي تعينه الحضرة الخديوية لحفظ ذلك به ويجري الصرف منه بالكيفية المنصوصة بالمادة المذكورة لاخر ما نص به وهذا ربما يشعر بتكليف المالية الصرف شهريا باعتبار حمسة وعشرين الف جنيه للبنك على انه من مقتضى القوتراتو حصول الدفع في كل سنة مرتين احدهما في ١٥ ابريل والثانية في ١٥ اكتوبر وهذا ما كان الاعتبار امكان التسديد في اوقات المحصولات التي يروج فيها تحصيل المستحقات واذا كلفت المالية بدفع المخصصات شهريا فقد يتفق تعسر ذلك احيانا عليها فلهذا تراءى اوقعية الاجراء في ذلك بكيفية انه في حالة ما اذا كلفت المخصصات الخديوية للتسديدات في صورة ضمانة احتياطية او اعادة منتظمة ولم يتأت للمالية الدفع شهري فتقوم بالدفع في ذات مواعيد استحقاق التقاسيط او الامور تسمان المقررة بالقوتراتو ولا يطلب من المالية في اي حال من الاحوال زيادة عن شهرات المخصصات التي تكون مستحقة وقت ميعاد تأدية الدفعيات واذا كان تاتي للمالية صرف شيء من تلك المخصصات قبل المواعيد المحددة بالقوتراتو فتجري صرف ما يكن باقيا في ذات المواعيد المذكورة ومع هذا اذا ظهر من التقارير المنصوص عنها بالمادة الثامنة من القوتراتوما يفيد الاستثناء عن المخصصات المذكورة او عن جانب منها سواء كان على سبيل التأمين الاحتياطي او على سبيل الاعانة المقررة ففي هذه الحالة لا يتراعى مواعيد التقسيط بل يكون التوريد لجهاته على حسب اصول المالية بعد تأدية ما يكون لازم للتسديدات — هذا والقوتراتو الثاني الذي من مقتضاء دفعيات الضامم التي قدرها خمسون الف ليرة سنوي فبالمثل اذا لم يتأت للمالية صرفه او جانب منه قبل حلول مواعيد استحقاق الدفعيات المحددة بالقوتراتو فيكون صرفه في ذات مواعيد الاستحقاق المقررة بالقوتراتو ومن ذلك مبلغ الثمانية وعشرين الف ليرة وكسور قيمة دفعية الضامم التي تخص بونات الدائرة المستحق به على المالية الذي هو من ضمن مبلغ الخمسين الف ليرة السالف ذكره فيما ان هذا المبلغ يخص المالية بمقتضى ما سبق صدوره لها من المجلس بتاريخ ١٨ جاسنة ٩٤ نمرة ٧١ ففي

ملفوظات

مقابلة تكليف المخصصات بالخمسين الف ليرة على
حسب القوتراتو تجري المالية في شأنه مبلغ الثمانية
وعشرين الف ليرة المتقدم توضيحه بالمطابقة لما سبق
تحريره لها من المجلس بالتاريخ والخمسة السالف ذكرها
— ولأجل استحضار المالية على توريد ما يلزم توريده
من المخصصات بالكيفية التي ذكرت ينبغي انه قبل
حلول ميعاد اي دفعة بشهر واحد يتحرر لها من الدائرة
السنية والخاصة عن مقدار اللازم توريده من المخصصات
لتستحضره وتورده في وقت لزومه كما ذكر واما ما يختص
برهنية اطيان واملاك الدائرة السنية والخاصة المحرر
بهما الكشوفة المعطية الى وكلاء الديانة فيما ان اجراء
ما يلزم لذلك مختص بالدائرة السنية بالموافقة للقوتراتو
المربوط معها فمعرفتها يجري ما يلزم لذلك هذا الذي
روى في هذين المسئلتين وبعرضه على السامع الخديوية
كل ما صدر به الامر يجري العمل بمقتضاه

(صورة ترجمة التوافق الذي حصل عن ديون
الدائرة السنية)

قد حصل التوافق والتراضي على ما هو آتي بين كل من
سعادة مسيو جورج جوشن ومسيو أرمون جوبير وما
بالتبابة عن موكلهما الانكليز والفرنساوية وغيرهم
حاملي سندات استقراض الدائرة السنية سنة ٧٠
وبونات الديون السائرة التي على الدائرة السنية
المذكورة من جهة وبين سعادة حسن راسم باشا ناظر
عموم الدائرة السنية الخديوية بالتبابة عن الدائرة
المذكورة من جهة اخرى

﴿الباب الاول﴾

(وما يتعلق بمالية الدائرة السبئية)

العبارة الاولى (مقدمة)

(م) ١ ديون الدائرة السنوية هي (اولا) مبلغ ٥٩٠٩٢٨٠ ليرة استرلينية وهي سندات استقراض سنة ٧٠ التي لم يحصل استهلاكها بطريق الامور تسمان (ثانيا) مبلغ ٢٩٠٦١٥٠ قيمة بونات الدائرة

٨٨١٥٤٣٠ الجملة فقط ثمانية مليون وثمانمائة وخمسة
عشر ألف واربعمائة وثلاثون ليرة استرلينية (م) ٢
يصير تحويل هذا المبلغ واستبداله بدين واحد يسمى
دين الدائرة الستية العمومي وذلك بسندات جديدة

تكون قيمتها الاسمية مساوية لقيمة السندات القديمة التي يجري تقديمها للاستبدال والسندات الجديدة تحسب عليها الفائدة من ابتداء ١٥ أكتوبر سنة ٧٧ وتكون منتجة لفائدة اقلها خمسة في المائة سنوي والفائدة المذكورة يمكن ان تبلغ الى سبعة في المائة بالاكثير كما سيصير ابضاحه فيما بعد بالمادة الرابعة عشرة متى تنازل دين الدائرة العمومي الى ليرة استرليني ٥٠٠٠٠٠٠٠ واما الفوائد المتأخرة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ٧٧ فيجري دفعها باعتبار خمسة في المائة سنوي ويصير احتسابها عن استقراض سنة ٧٠ اعتبارا من اخر كوبون مدفوع وعن بوقات الدائرة اعتبارا من مواعيد استحقاقها ويكون دفع كافة الفوائض المستحقة لغاية ٣٠ يونيه سنة ٧٠ في يوم امضاء هذه الشروط والفوائد التي تستحق من غرة يوليو الى ١٤ أكتوبر سنة ٧٧ فيصير دفعها في ١٥ أكتوبر المذكور وهو تاريخ احتساب الفوائد على السندات الجديدة

(العبارة الثانية)

في تسديد الدين بواسطة ايرادات الدايوة وحدها
(م) ٢ كافة صافي ايرادات املاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة
كأني سية في كسفي نمرة ١ ونمرة ٢ المصروفين بهذه الشروط
يصير تركها للدايين ارباب سدات دين الدائرة العمومي
بالشروط الاتي ذكرها وهي انه من ضمن صافي الايرادات
المذكورة بتسدد فائقة قدرها خمسة في المائة مروي على قيمة
السداد الاسمية المتداولة وتدفع مرتين في كل سنة شهور
مارس في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر من كل سنة وإذا تجاوز
صافي الايراد المبلغ اللازم لسداد فائقة المائة خمسة من القيمة
الاسمية للسداد المتداولة فإراد عن ذلك يجري تخصيصه الى
امور تسان لا يتجاوز قيمة واحد في المائة وبعد تسديد الفوائد
تاعتبار خمسة في المائة وواحد في المائة امور تسان اذا كان
هناك زيادة ايضاً في الايرادات فيجري توزيعها على حاملي
السداد وذلك على سبيل علاوة فائقة ممكن ابلغها الى واحد
في المائة ومع هذا فلا يكون لحاملي السداد المذكورة حق في
هذه الفائدة العلاوة الا بعد تأدية فائقة المائة خمسة وواحد في
المائة امور تسان من ايرادات املاك الدائرة دون غيرها اما
لا يجري معول الحملتين المتقدمتين على المبالغ الرائنة من
الايرادات بعد تسديد فوائد المائة خمسة المذكورة الا في حالة
ما اذا لم تكن هذه الزيادة مكلفة بوفاء التزامات اخرى منتصى
نص مادة ١٢ من هذا القانون (م) ٤ كل الزيادة في الايرادات
بعد سداد فوائد الخمسة في المائة وواحد في المائة امور تسان
وواحد في المائة علاوة فائقة تحمل كل او بعض اعانة الواحد
في المائة المطبقة المقررة على الخصصات المحدودة التي يصير

التكلم عليها بما بعد الى ان تسبح ايرادات الدائرة بمفردها بسداد فوائد المائة خمسة واثنين في المائة امورتان وواحد في المائة علاوة فائدة وحيث الزيادة التي تظهر في الايرادات بعد تأدية وتسديد المائة ثمانية يجري استعمالها كلها او البعض منها على حسب اللزوم في الاصلاحات الزراعية والصناعية والادارية النابعة للدائرة وان وجد هناك زيادة اخرى بعد هذا الاستعمال فانه يستعمل في سداد دين الدائرة السنية العمومي بطريق امورتان علاوة وكل هذا بدون اخلال بالجملة الاحتياطية الانتهائية المدونة في المادة السابقة (م) ٥ لاجل تأمين تسديد فوائد وامورتان دين الدائرة السنية العمومي قد قبل حضرة الخديوي الاعظم برهن ماهواني بكيفية منتظمة مستوفية الشروط (اولا) جميع املاك الدائرة السنية حسبها في موضحة بكشف ثمة ١ المصوق به الشروط وتلك الاملاك يبلغ مسطحها الى فدان ٤٣٤٩٧٥ بما فيها سطح المحلات المبيعة مخازن وفابريكات ومحل ماكينات الري والترع والجسور والسكك الحديد الزراعية ومكاتب الادارة ومساكن المستخدمين (ثانيا) الخمسين ألف ومائة سنة وخمسين فدان تعلق الدائرة الخاصة الخديوية كما في موضحة بكشف ثمة ٢ المصوق ايضا مع هذا التي صارت من الآن جزءا داخلا من ضمن املاك الدائرة السنية وهذا الرهن يشمل طبعا الفابريكات والمخازن وماكينات الري ومكاتب الادارة ومساكن المستخدمين وبالجملة كافة الماني الموجودة بالاملاك المذكورة وكذا المباني المخصصة لها وهذا الرهن هو بدلا عن كافة الرهونات التي عملت سابقا تامينا لاستقراض سنة ٧٠ او لونات الدائرة وعلى الطرفين المتعاقدين اجراء ما يلزم لتأكيد وتأمين الرهن المنفق عليه في هذه المادة والحصول على رفع وإبطال الرهونات التي تكون واقعة على هذه الاملاك المذكورة

(العبارة الثالثة)

في سداد الدين بواسطة صافي ايرادات الدائرة بالنضمامه الى المخصصات الخديوية مثل اعانة منتظمة وتأمين احتياطي

(م) ٦ حصرة الخديوي الاعظم بترك اعتبارا من غرة يناير سنة ٧٨ من ضمن مخصصاته على سبيل الاعانة لسداد دين الدائرة العمومي في المئة وعلى الشروط الاتي ابصارها مبلغا عمارة عن قيمة واحد في المائة من الدين العمومي المتداول وهذا المبلغ يجري سداؤه كله او بعضه الى ان يسبح صافي ايرادات الدائرة بوفاء ثمانية في المائة منها خمسة في المائة فائدة واثنان في المائة للامورتان وواحد في المائة على سبيل علاوة فائدة وفي اليوم المذكور تخلص المخصصات الخديوية من كل تكليف بشرط العود اليها ان اقتضى الحال لذلك لسبب حصول نقص في الايرادات (م) ٧ وزيادة على ما ذكر لاجل تأكيد دفع فائدة الخمسة في المائة سنوي بالاقبل المتوعد عنها بالمادة الثالثة المذكورة اعلاه قد رضي الخديوي الاعظم بان يورد عدد اللزوم وعند عدم كفاية صافي ايرادات الدائرة المبلغ اللازم لسداد فائدة الخمسة في المائة لغاية مبلغ ليرة استرلينية ٢٥٠٠٠٠ سنوي يؤخذ من المخصصات الخديوية من ابتداء يناير سنة ٧٨

داخلا من ضمن مبلغ اعانة الواحد في المائة المتوعد عنها بالمادة السابقة (م) ٨ بما ان محصول السكر يكاد ان يتكون من جميع صافي ايرادات الدائرة المخصص لسداد دينها العمومي فيقتضي ان مجلس الدائرة الاعلى الذي يصير ايجاده بمقتضى المادة الخامسة عشرة الاتية يتحقق من حالة المحصول في آخر شهر مارث من كل سنة ويقدم تقريرا في هذا الخصوص للحضرة الخديوية والتقرير المذكور يرسل من طرف ولي النعم الى البنك المتوعد عنه بانادة الاتية فان ظهر من هذا التقرير كفاية المحصول في سداد خمسة في المائة من الدين المتداول او بالاقبل لتخلص جانب من التأمين الاحتياطي المطلوب من المخصصات الخديوية فهذا الجانب يكون تحت امر وتصرف الحضرة الخديوية ويقدم تقريرا اخر بالطريقة المذكورة في آخر شهر ستمبر من كل سنة ليبين تخلص اعانة الواحد في المائة من المخصصات الخديوية كلها او بعضها حتى ان كل ما يكون قد تبين تخلصه من الاعانة المذكورة يبقى تحت امر وتصرف الحضرة الخديوية (م) ٩ حصرة الخديوي الاعظم بعين احد البنوك ويشعر عنه نظارة المالية ليستولي منها في اوقاتها شهريات المخصصات الخديوية البالغ قدر كل منها جنيه مصري ٢٥٠٠٠ وينتظر ورود التقريرين المتواليين المتوعد عنها في المادة السابقة في المواعيد المحددة به لاجل حط مبالغ شهريات المخصصات الخديوية اما تحت طلب المحصرة الخديوية او تحت طلب الدائرة السنية على حسب الحالة التي تظهر من كل تقرير وذلك ما عدا ليرة استرلينية ٥٠٠٠٠ المعين سنوي من المخصصات لتسديدات الضمان المحرر عنها كونه تراتو خصوصي مع الدائرة الخاصة فان هذا المبلغ يجري فيه ماهو منصوص عنه بالقوتراتو المذكور (م) ١٠ يجب على مجلس الدائرة الاعلى زيادة على ما ذكر ان كل ما استعد لصرف قيمة كويون من الكويونات ان يعلن ذلك قبل استحقاقه بخمسة عشر يوما ومتى استوفى صرف الفائدة باعتبار خمسة في المائة في ١٥ أكتوبر وصار المجلس الاعلى في حاله امكن مشغرى السندات للامورتان على الوجه المنصوص بالمادة الرابعة عشرة فيجب عليه اجراء ذلك المشغرى في بحر السنة شهر الثالية واما ارسال القنود الخارج فيكون بواسطة كيميالات ما لم يكن هناك فائدة ظاهرة في تصدير القنود بالصر وفي جميع الاحوال يجب على المجلس الاعلى ان يتحارب مع نظارة المالية لمعرفة ما اذا كان يستنسب التصدير بالصر او بكيميالات وان يجري في ذلك على حسب تعليقات النظارة المشار اليها (م) ١١ بما ان اعانة المائة واحد المنتظمة هي كما تقدم الذكر داخلة من ضمن مبلغ المائتين وخمسين ألف ليرة استرلينية المبيعة تامينا احتياطيا لوفاء الفائدة باعتبار خمسة في المائة فمن المعلوم انه اذا كان في سنة من السنين سداد الفائدة المذكورة يسدعي تكليف المخصصات بالسداد لغاية مقدار اعانة الواحد في المائة بقاها فلا يحصل امورتان في تلك السنة انما اذا كان استيعاب المبلغ اللازم لسداد الخمسة في المائة لا يستغرق اعانة الواحد في المائة بقاها فالجزء الذي يتبقى من مبلغ الاعانة المذكورة يصير استعماله في الامورتان (م) ١٢ اذا احتاج الحال الى تأمين المخصصات الخديوية في

واحد في المائة بطريق القرعة وتتسدد السندات باعتبار المدة مائة وهذه التسديدات تجري من إيرادات الدائرة بمفردها وإذا تجاوزت هذه الإيرادات قيمة هذه التسديدات فالزائد يحفظ تحت طلب وتصرف المحضرة الخديوية وإذا كان الأمر بخلاف ذلك أي إذا كانت الإيرادات غير كافية فمحضرة الخديوي الأعظم يوفي المحر بقدر مائة ألف ليرة استرلينية تؤخذ من مخصصاته

(الباب الثاني - فيما يتعلق بإدارة الدائرة)

(م) ١٥ تأمينا على تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاه ولاجل اعطاء الديانة ضمانات قوية مع مراعاة حقوق المحضرة الخديوية وحريتها في التصرف يصير تعيين اثنين منقشين للدائرة (م) ١٦ المنتشان اللذان يتعينان في اول مرة تكون تسمية احدهما بمعرفة مسيو جويري والثاني بمعرفة مسيو جوشن بصفة كونهما نائبين عن الديانة انما تسمية المنتشين المذكورين تكون مرهونة لقبول المحضرة الخديوية فان لم يحصل تسمية المنتشين الاولين بمعرفة مسيو جوشن ومسيو جويريكون تسميتهما بمعرفة نائبين اخرين عن الديانة على الشروط عينها وعلى حسب الحالة يكون انتخاب النواب اما بمعرفة حاملي السندات الذين يجتمعون في لوندرة او بمعرفة حاملي السندات الذين يجتمعون في باريس ولذلك ينشر اعلان من الدائرة السنوية في ثلاثة جرنالات مهمة من جرنالات كل من هاتين المدينتين مكلفا الديانة للاجتماع ويكون نشر قبل الميعاد المحدد لاجتماع الديانة بثلاثين يوما بالاقبل (المنتشان اللذان يسميان في اول مرة يكون تسميتهما لمدة سنتين وبعد ذلك يكون تعيين المنتشين لمدة خمسة سنوات ويجوز على الدوام اعادة تسمية المنتشين الذين قد انتهت مدتهم) وفي حالة استعفاء او وفاة او تجديد المنتشين ومع عدم تسمية المنتشين الخلف بمعرفة مسيو جوشن ومسيو جويري على شرط قبولهما من المحضرة الخديوية يكون تعيين المنتشين بمعرفة مفتشي عموم المالية ويكون الانتخاب والتسمية للمحضرة الخديوية (م) ١٧ يكون للمفتشين الحق المطلق في الملاحظة والتنقيش ويجوز لهم التنقيش على الحسابات والتحقيق من ان جميع محصولات الدائرة وردت في الاشوان وان جميع الإيرادات وردت في خزينة الدائرة وان صافي قيمتها صار استعماله في تسديدات فوائد واصل الدين وان جميع المحصولات صار مبيعها او استعمالها في منفعة الديانة على الوجه المقرر في القسم المتعلق بمالية الدائرة من هذا الاتفاق ولا يمكن ان يحصل ادنى قيد في اجراء هذا التنقيش بل انه من الواجب على مأموري الدائرة ومستخدميها ان يسهلوا اجراءه بكافة ما يندم من الوسائل وما للمفتشين من الحق في التنقيش يجري على جميع اعمال الدائرة التي حصلت من اول يناير سنة ٧٧ (م) ١٨ بتشكيل من المنتشين ومن ناظر الدائرة مجلس اعلى للدائرة وما يقرره المجلس الاعلى يكون باغلبية الاراء (م) ١٩ وظائف المجلس الاعلى في (اولا) الوظائف المذكورة عنها بمادة ١٠ من الباب المتعلق بالمالية (م) ٢٠ (ثانيا) الوظائف الاتي ايضاحها . كافة الاجراءات التي يترتب عليها مصروف فوق العادة او التي يكون القصد منها ايجاد تصليحات

سنة او في جملة سنين وواجب ذلك اخذ مبلغ منها يزيد عن عانة المائة واحد لاستيفاء فوائد الخمسة في المائة فالزيادات الاول التي تظهر في إيرادات الدائرة السنوية في السنة او السنين التالية بما فيها اعانة المائة واحد من المخصصات الخديوية (وذلك بعد سداد الفوائد باعتبار المائة خمسة) يجري استعمالها قبل كل شيء لتسديد المبالغ المدفوعة على سبيل السلف من المخصصات الخديوية زيادة عن المائة واحد منها كانت كمية تلك المبالغ المدفوعة مائة (م) ١٢ النتائج التي تحصل من استعمال صافي إيرادات الدائرة بانضمامها الى الاعانة والتي تأمين المخصصات الخديوية في الاتي بيانها (إذا كانت إيرادات الدائرة لا تبلغ خمسة في المائة فعلى المخصصات الخديوية تكملة المبلغ اللازم بالتسديد منها لغاية ليرة استرلينية ٢٥٠٠٠٠ بدون اخلال لنصوص المادة السابقة المختصة بسداد المبلغ الذي يكون قد دفع سلفا زيادة عن اعانة المائة واحد المنتظمة) وإذا كانت إيرادات الدائرة لا تبلغ الاربعة ونصف في المائة يؤخذ من اعانة المخصصات الخديوية نصف في المائة الى الفوائد ونصف في المائة للامور تسمان (وإذا كانت إيرادات الدائرة تبلغ خمسة في المائة فعلى المخصصات ان تدفع قيمة اعانة المائة واحد للامور تسمان) وإذا كانت إيرادات الدائرة تبلغ ستة في المائة فتخصص خمسة منها لسداد الفوائد وواحد في المائة للامور تسمان ويؤخذ من المخصصات الخديوية اعانتها وفي المائة واحد للامور تسمان ايضا (وإذا كانت إيرادات الدائرة تبلغ سبعة في المائة فتخصص خمسة منها الى سداد الفوائد وواحد في المائة منها مع الواحد في المائة اعانة المخصصات يستعملان في الامور تسمان ثم يعطى واحد في المائة ايضا علاوة فائدة (وإذا كانت إيرادات الدائرة تبلغ ثمانية في المائة يؤخذ منها خمسة في المائة للفائدة واثنان في المائة للامور تسمان ثم يعطى واحد في المائة علاوة فائدة وإذا تقلصت المخصصات الخديوية من اعانتها في المائة (وإذا تجاوزت الإيرادات المائة ثمانية فيها زاد على ذلك يستعمل فيما هو مخصص له بالمادة الرابعة) انما من المعلوم ان زيادة الإيرادات بعد سداد الفوائد باعتبار المائة خمسة لا يجري عليها مفعول منطوق الجمل الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من هذه المادة الا بعد ان يتسدد للخديوي المبالغ التي تكون قد دفعت سلفا فوق اعانة المائة واحد كما هو مذكور بالمادة الثانية عشرة المتقدمة الذكر

(العبارة الرابعة)

في تناقص الدين والامور تسمان

(م) ١٤ الى ان يتزل الدين الى خمسة مليون ليرة استرلينية يعمل الامور تسمان بواسطة مشتريات عمومية اذا امكن مشتري السندات باقل من خمسة وسبعين في المائة او بهذا السعر وإذا لم يكن المشتري بهذا السعر او باقل منه يعمل الامور تسمان بالقرعة وتتسدد السندات باعتبار خمسة وسبعين في المائة ومتى تنازل الدين الى خمسة مليون ليرة استرلينية يتسدد الفوائد باعتبار سبعة في المائة والامور تسمان بقدر

او تعديلات في تنظيم او كيفية الاستغلال يجب تقديمها اولا
لمجلس الدائرة الاعلى يعطي عنها القرار اللازم تحت تصرف
المحصر الخديوية (م) ٢١ كافة المشتريات والمبيعات التي تحصل
لمحاسب الدائرة تنقرو كيفية اجرائها بمعرفة مجلس الدائرة الاعلى
تحت تصديق المحصر الخديوية (م) ٢٢ يجوز للمجلس الاعلى
بمقتضى مداوات موثوقة باسباب ان يعرض للمحصر الخديوية عن رفع
منوطي الدائرة (م) ٢٣ في اخر كل سنة ستوية يقدم ناظر
الدائرة للمحصر الخديوية كشفا عن حالة المدة التي انتهت
ويقال على المجلس الاعلى تحقيق حسابات المدة والتصديق عليها
ان كان لذلك وجه ثم يقدم من المجلس للمحصر الخديوية تقرير
عن حالة الدائرة ويصدر نشر التقرير المذكور (م) ٢٤ التفتيش
المؤسس بالمواد المتقدمة يستمر لغاية سداد دين الدائرة
الصوبى (م) ٢٥ المصاريف التي تترتب على هذا الاتفاق تكون
على طرف الدائرة — قد تقرر هذا الفوترة على ثلاثة نسخ
اصلية واحدة منها لسعادة حسن راسم باشا بصفته المذكورة اعلاه
واحدة لمحصر مسيو جورج جوشن — واحدة لمحصر مسيو
ارمون جويير بصفته المتقدم ذكرهما — بمصر القاهرة في ١٢
لويلو سنة ٧٧

باريس
ملورن

بامر المحصر الخديوية
(غم حسن راسم) ناظر الدائرة السنية
(صورة ترجمة توافق اخر) قد حصل التوافق والتراضي على ما
هو آتي بين كل من سعادة مسيو جورج جوشن ومسيوارمون
جويير الماشرين لهذا العقد في منفعة حاملي بونات الدائرة
السنية وبونات الدائرة على المالية من جهة وبين محمد زكي
باشا ناظر الدائرة الخاصة الخديوية بالسياسة عن الدائرة المشار
اليها من جهة اخرى (م) ١ قد ارتضت المحصر الخديوية بان
يعطى لحاملي بونات الدائرة التي قيمتها ليرة ٢١٠٦١٥٠ ولحاملي
بونات الدائرة على المالية التي قيمتها ٤٠٦٨٣٩٢ ليرة استرلينية
و ١٦ شلن و ٨ من صبيمة قدرها عشرة في المائة من الصبيمة
الاسمية التي للبونات المذكورة (م) ٢ يصير ايجاد سدادات
محصورة بقيمة هذه الضائم التي خصصت لها المحصر الخديوية
مبلغ ليرة استرلينية ٥٠٠٠٠ من محصاتها لغاية تمام سداد هذه
السدادات المحصورة على الوجه الاتي ايصاله وهو انه يعطى من
اصل هذا المبلغ الى حامل السدادات فائدة قدرها خمسة في المائة
سوي تدفع على مرتين في كل سنة اشهر مرة اعني في اول
يناير وفي اول لويلو من كل سنة وما ينتق بعد دفع هذه المائة
من الخمسين الباقية المذكورة مع الزيادات التي تنضم اليه بسبب
المشتريات العمومية التي يأتي الكلام عنها بصير استعمالها في
الامور تسان (م) ٣ تكون هذه السدادات المحصورة متقنة للعائنة من اول
يناير سنة ٧٨ وعلى ذلك يكون استحقاق اول كوبون منها في
اول لويلو سنة ٧٨ (م) ٤ مبلغ الخمسين الف ليرة استرلينية
المعين من الخصصات الخديوية لتسديدات فوائد وامور تسان
هذه السدادات المحصورة بصرف من نظارة المالية الى السك الذي
تعيه المحصر الخديوية للاجراآت المتعلقة بالتزامات المحصصات
المذكورة وهذا المبلغ يبقى تحت تصرف الدائرة الخاصة وهي

تجري سداد قيمة الكوبونات بواسطة البنك المذكور وتجري
بمعرفتها رأسا المشتريات العمومية للامور تسان (م) ٥ يحصل
امور تسان هذه السدادات المحصورة بواسطة مشتريات عمومية
اذا امكن المشتري باقل من خمسة وسبعين في المائة او بهذا
السعر وتحصل المشتريات عن كل سنة في جراسنة عليها فاذا لم
يمكن المشتري بهذا السعر او باقل منه يحصل الامور تسان بالقرعة
وتسدد السدادات بسعر خمسة وسبعين في المائة — تقرر من
هذا الشروط ثلاثة نسخ اصلية احداها لسعادة محمد زكي باشا
بصفته المذكورة اعلاه والنسخة الثانية لسعادة مسيو جورج جوشن
والثالثة لمسيوارمون جويير بصفته الموصى اعلاه — تقرر
بمصر
باريس في ٢١ لويلو سنة ٧٧ ناظر الدائرة الخاصة
ملورن في ٣٠ لويلو سنة ٧٧ امضا

صورة ماصدر من نظارة الداخلية الى نظارة المالية في يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٢٩٤ ليرة ٢٧٢

ما توضح بهذا هو صورة القرار الصادر من المجلس الخصوصي بتاريخ
٦ اشعبان سنة ٩٤ عمرة ٤١ بما استنسب به اجراؤه في بعض مسائل
ما اشتمل عليه الكوتراين المعقودين بتاريخ ١٢ و ٢١ لويلو
سنة ٧٧ فيما يختص بتسوية ديون الدائرة السنية وصورة الامر
العالي الصادر للداخلية بتاريخ ٢٢ الجار في عمرة ١١١ بتنفيذ
واعتماد الاجراء بوجه وحيث من الانقضاء الاجراء بوجه
فما يختص بالمالية لزم تحرير لدولكم بما ذكر كما انه بتاريخ
بعث صورة القرار والامر العالي المشار اليه بالشرح اللازم لكل
من الدائرة السنية والخاصة لتجري كل منها مقتضاها فيما
يخص بها انقدم

دائرة سنية — (م) مشور صادر في ٢٦ جاسنة ١٣٠٠ (٤)
(ابريل سنة ١٨٨٢)

تاريخ ٢٢ الجار ككف تكم غير رسمي من هذا الطرف
باجراء المساعدات اللازمة للاموري ومفتشي جفالك الدائرة
السنية في تحصيل ايجاراتها بطريقة مستحسنة لآخر ما نص فيها
سقى تحرير وحيث ان سعادة ناظر الدائرة المشار اليها رغب
التحرير عن ذلك رسميا لاجل زيادة الاعتناء في هذا الامر وقد
سقى اوضحا تكم ان اطيان الدائرة هي من اطيان الميري
ومع كونها تحت الرهن الان فاذا لم تحصل جميع ابرادائها ولم
توف بسداد الديون المقسطة عليها فالمحكومة تتكلف بدفع ما
يبقى لتكامل تأدية تلك الاقساط وبهذا يكون نفع وضرر الدائرة
عائد على جهة الحكومة فبناء على ما ذكر ورفعا لما عسى ان يحصل
من تاخير حصول الدائرة على حقوقها التفتي ترفيقه تكم بصفة
رسمية لاجل ان تجرر المساعدات اللازمة للاموري ومفتشي الدائرة
السنية في تحصيل ايجاراتها من في طرفهم بطريقة مستحسنة متى
كانت مشرورة طرف اربابها اما المبالغ التي يحصل التنازع فيها
بمعنى ان ماموري الدائرة يطلبون اجراء شيء عنها خلاف
الكوتراينات المعقودة بين الطرفين فهذه لا بصير التداخل فيها
بمعرفة ويكون نظرها والاصل فيها منعافا بمجهات
الاختصاص والامول الاجراء على وجه ما توضح

دائرة سنية - منشور من نظارة الداخلية في ١٢
يناير سنة ١٨٨٤ (١٦ راسمة ١٣٠١)
تقدم النشر من هنا تاريخ ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠
لجهاز الاقاليم وبالمجمل مديريه طرفكم بمساعده مأموري
الدائرة السنية ومفتشها في تحصيل ايجارات الاراضي التابعة لها
وبان يحصل الاهتمام في هذا الامر على الكيفية المتبعة في تحصيل
الاموال الامرية وحيث ذلك وكما لا يخفى ان اراضي الدائرة
السنية هي في الواقع من متعلقات الحكومة ولرباحها وخسائرها
عائنة على الحكومة ايضا التي في مكنته بكميل ما يتقص من إيرادات
الدائرة لتتمكن من تاديه ورق الكوبون وبذوي الواسطة يكون
الواجب على مأموري الحكومة ان يساعدوا مأموري الدائرة
ومفتشها على تحصيل ايجارات متعلقات الدائرة المذكورة
فتأكد ذلك المنشور قد كتب في تاريخه بحضور المديرين
بالاعتناء في تنفيذه وهذا تكمل لتبسيط الاجراء على مقتضا

دائرة سنية - منشور من نظارة الداخلية في ١٤
شعبان سنة ١٣٠١ (٩ رويته سنة ١٨٤)

انه بالنظر لان قانون الحكم الاملية لا يساعد على تكليف الخالص تحصيل
الاوراق والطلبات لارباب الدعاوي لاما كانت محلات اقامتهم بل يقتضي
بهم يتخذون لمراكز بالجهات التابعة لها الخالص المتطورة منها دعاويهم
وكون الدائرة السنية لها قضايا بمجمل محال وليس لديها مراكز بدوايرها
مساعدة الهايا ماطرها طلب من الداخلية اصدار اوامرها للتدريبات
والحفاظات ان تنوسط كل منها في اسلام ما تصدره الخالص التي في
دوايرها من الاعلانات والطلبات باسم الدائرة وتجري توصيلها الى دوايرها
بمصرفيتها واستمرح راي نظارة الخفافية في هذا الطلب قد وردت
منها اعادة رقم ٦ شعبان سنة ١٣٠١ لمر ١٢ ماطرها ونفى ان تنعمل
الا حرا كذلك بجهة طرفكم وفي تاريخه تحريرا ذكر لنا في الجهات وصار
اخطار الدائرة ايضا

دائرة سنية - صور قرار مجلس ادارة الدائرة السنية
الصادر في ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٦

نمرة ٤٥٢٣

قد قبل المجلس المشروع الاتي بعد المدم من سعادة ماطر اعمير بمحور
تاجير زراعة النصب والطن صبي سنة ١٨٨٢ ويترك لسعادة النظر
في اتخاذ الطرق اللازمة لتنفيذ مشروع هذا المشروع ومن
(اولا) انه لاجل تحصيل ايجار الاطيان ولطوع حد القيمة في الاجار
وقبول ضمانات قوية معتددة كاملة لسداد حق الدائرة قد استصوب ان
تاجير زراعة النصب والطن بكل تنبش يكون بمحور حصرات اعضاء
كومتية الدائرة والمفتش وبعض مأموري الادارات وطار زروعات التنبش
واثنين منتشين من الثنائش المجاورة لكل تنبش (ثانيا) من حيث ان
الميعاد المحدد لعامة شهر ثوت ليس كافيا لاحراء الشجرة وتعيم المراد بكل
تنبش بمحور من ذكره عند فراى موافقة اتمام المراد بكل تنبش لعامة
التياريج الاتي ياتها بعد حتى يرمى المراد لعامة التياريج المذكورة
والصريح عنها يمكن كل مستاجر استعداد ارضه للزراعة قبل حلول
اوانها - بيان التياريج الارم تحديدما لاتمام المراد بكل تنبش

١ قتيش الروصه لعامة ١٠ ثوت ويكون اندا الشجرة من ثوت لعامة ١٥
١ « الدنيا » ١٥ « « ١١ « « ١٥ « « ١٥ « «
١ « المعصرة » ٢٠ « « ١٦ « « ٢ « « ٢ « «
١ « مطاي » ٢٥ « « ٢١ « « ٢٥ « « ٢٥ « «
١ « انا » ٢٠ « « ٢٦ « « ٢٠ « « ٢٠ « «
١ « ماعه » ٥ « « ١ « « ٥ « « ٥ « «
١ « الفشن » ١٠ « « ٦ « « ١٠ « « ١٠ « «
١ « ما » ١٥ « « ١١ « « ١٥ « « ١٥ « «
١ « ارميت » ٥ « « ٢٦ « « ٥ « « ٥ « «
١ « طناح » ٢٠ « « ٢١ « « ٢٠ « « ٢٠ « «

(ثالثا) انه لاجل الاعلان عن الاطيان المتنبش تاجيرها من كل تنبش
في اطلال الوقت لمطوية كامل الراغبين بها هو متنبش تاجيره بلزم مجال
وصول هنا ان حصرات المنتشين يجررون اعلانات بيان الاطيان
المتنبش تاجيرها لمراحة النصب قطنة قطنة بمحور الاربع باصاح اسم
الناحية والاعراض الكاتبة بها كل قطنة وقاريج نقل باب المراد كما
توضح عن كل تنبش بحيث يلاحظ ان القطع التي يصير حرجها بالاعلامات
تكون نخنة ولا تكون بوسط المنص زراعتة على ذمة اقتبش وسكت
بصورة الاعلانات المذكورة من الان الى بواحي جهة التنبش والمجاورة
والثنائش والمديرة والاقسام ويوضع منهم الاعلانات بمركز التنبش
والقطر المشورة والاسواق ويعدل صورة ايضا من الاعلانات المذكورة
للدائرة لشجرة بالمراد نصم اعلان الشجرة بمكمل الجهات جوبا (رابعا)
ان حصرات اعضاء الكوميتية يكون موحدين بكل تنبش في المواعيد
المحددة للشجرة كما توضح قبل ووجودهم ووجود حصرة المفتش وسمى
المأمورين والطار طائش من حصرات المنتشين المجاورين له تعمل
الاجلسات من اعضاء الميعاد المحدد لكل تنبش بمحورها وبمحور
الرابعين ومنهم الضمانات القوية الكاملة لسداد حق الدائرة يحصل
التشريع والترتيب بينهم للوئع الاجار حد القيمة وبمضى المراد لعامة
القاريج الذي تمهد وقطع الامل من وجود راعين وزيادة عن ربي
عليهم المراد باصاح اجتماع الضمان والافرار من التنبش بطلو المستأجرين
والضمان من متاجرات الاجارات واخذ قول طار الزروعات ومأموري
الادارات بعدم وجود راعين خلاف من يرمى عليهم المراد يصير فعل اب
المراد بحيث اذا حصر احد بعد الميعاد وقيل المراد ورعيه الزيادة فلا يقبل
منه وهذا الشرط يتوضح ماعلامات الشجرة التي تقرر من الثنائش وبمضى
المراد حسب ما ذكر يصدق على قيام المرادات من حصرات اعضاء الكوميتية
والتنبش والاثنين منتشين الدس بمحورين من الثنائش المجاورة بما حدد
الشجرة عن يدم وبمواقة الاجار وعلى التنبش تحرير الجداول اللازمة وتقديم
مع قيام المراد مستويين للدائرة كص المنشور بتمام الميعاد المحدد لكل
تنبش حتى ان الدائرة تجري فحص الاوراق والتحرير للتنبش بما ضح
احرازه (خامسا) لا يصير قبول الاشتراط من احد عند دخوله في المراءاة خلافا
لما هو منون هاتية المراد اما اذا تصادف ان احد الراعين اناجر
يطلب شرطا بانه يصير حانة الاطيان بمرة التنبش مقابل قوله
دفع البصاريف المقررة علاوة على الاجار ملائسا اما يصير الاشتراط
عليه ما يستلم الارض بحالة الحانة التي احرازها التنبش بدون ان
يكون له حق في ادق تنازع على الدائرة من جهة عدم استيلاء الخدمة
وبخلاف ذلك لا يقبل اي شرط

دائرة سنية - (اعلان)

ليكن مطلوما عند حاملي سندات دين الدائرة السنية العمومية انه
طبقا للمادة الرابعة والاربعين من قانون النصفية سيصرفهم
من البنك المملوكي العثماني بولندرة وباريس واسكندرية ومصر
كوبون القايض المحدد استحقاق ١٥ ابريل سنة ٨٩ بواقع
ثمانية شلن او عشرة فرنك عن كل سند قيمته عشرين ليرة
استرلينية او خمسمائة فرنك - تحريرا بمصر في ٢٦ مارس
سنة ٨٩ (احمد فريد) (جالوساك) (هاملتون ليح)

دائرة سنية - (ر) دين موحدا - ٠ دين ممتاز

٠ (خدمة الصيارف) (ر) صراف ١٤ يناير سنة ٨٣

دائرة سنية - (ر) معاش ١٩ اغسطس سنة ٨٥

دائرة المحكمة : (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١

م ٢٤ - محكمة (لا ١١ - ١٢)

دائن - (انواع الدائنين)

(م) ٥٥٤ الدائنون على خمسة انواع (الاول) الدائنون

العاديون الذين يستوفون ديونهم من جميع أموال مدينتهم بصية قدر دين كل واحد منهم (الثاني) الدائنون الموقوفون للعقار الذين لم بواسطة الاجراءات الرسمية حق على عقار مدينتهم او عقار انه صالح لا يحتاجهم به على الغير في كونهم يستوفون ديونهم بالاولوية والتقدم على الدائنين الاخر من ثمن ذلك العقار او العقارات ولو انقلبت لاي يد كانت (الثالث) الدائنون الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات مدينتهم كلها او بعضها لاستيفاء ديونهم (الرابع) الدائنون المتنازون الذين لم يسبب حالة ديونهم الحق في كونهم يستوفونها بالاولوية والتقدم على جميع الدائنين الاخر من ثمن مقولات او عقارات معينة مما يملكه المدين (الخامس) الدائنون الذين لم حق صالح للاحتجاج به على جميع الدائنين الاخر في حبس ماتحت ايديهم من ملك مدينتهم الى حين استيفاء ديونهم

دائن — (ر) حجز

دائن ومدين — (ر) اتحاد الذمة (ق ٢٠٢)

دجاج — (١٢٠١) (٥ اغسطس سنة ١٨٨٤) منشور من نظارة الداخلية في ١٢ شوال سنة ١٢٨١

اصدر المجلس الخصوصي قرارين احدهما بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٨١ بكيفية ما يصير في ايجاد معامل الدجاج في كل قسم وتخصيص بلاد بكل معمل حسب كفايته والثاني مؤرخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ بمقدار العوائد التي ترتب على المعامل حسب التفصيلات المدونة بها وكون الاجراء على مقتضى ذلك بعد بصفة احتكار البلاد لمعامل الدجاج وهذه الطريقة لا تنطبق على الحرية فحصلت المخامرة مع مجلس النظر عن ذلك والان صدرت منه مكانية مؤرخة ٢٨ رمضان سنة ١٣٠١ مرة ١٣٥ بالعلم وباطال القرارين المذكورين عنهما وباحية انشاء معامل الدجاج في اي بلد لمن اراد وحيث ان الحالة كذلك فقد صار شر ذلك عموما لمن لزم وهذا بالجملة لسعادتك للاجراء على مقتضىه واعلان عمد ومشايخ الاهالي بذلك

ندجال — (ر) مخالفات (ق ٣٤٥)

دخان — امر عال في ٢٩ مارث سنة ٧٩

بناء على ما عرض علينا من ناظر ماليتنا مع موافقة ذلك لرأي وكلاء الدين ورأي مجلس الطار اصدرا امرنا بالعمل بهذه اللائحة المشتملة على المواد الاتية (م) ١ انه من هذا اليوم يدفع عوائد الدخولية باعتبار التعريف الاتية على جميع اصناف الدخان والتبناك المعد للشرب والمصغ والشوق سواء كان ورقا او معروما عند دخوله القطر المصري (اولا) ان اصناف الدخان البغية والسمة يؤخذ على كل اقة منها خمسة وعشرون قرشا مبرية عوائد الدخولية (ثانيا) ان كافة اصنافه غير ما ذكر وخذ على كل اقة منها خمسة قروش مبرية — واما الصنف الادنى من الدخان والتبناك المخلط بدخان الصبة او البغية فيؤخذ على كل اقة منه خمسة وعشرون قرشا التي في العوائد المقررة على هذين الصنفين (م) ٢ ان كلا من صنف الدخان والتبناك الموجودين في مخازن الكرك يدفع عليه

الرسوم على حسب التعريف الجديدة المذكورة (م) ٣ انه من هذا اليوم يلزم ان يدفع رسم الكرك على السجارات الواردة الى القطر المصري على حسب التعريف الاتية (اولا) ان صنفا السجارات الاعلى المصنوع كله او بعضه من الدخان الوارد من محصول ماغان يدفع على كل اقة منه خمسون قرشا مبرية (ثانيا) ان الاصناف التي ترد من كافة انواع السجارات التي لم تكن من الدرجة الاولى يؤخذ على كل اقة منها عشرة قروش مبرية (م) ٤ ان دخول المحنث في هذا القطر ممنوع بالكلية وما يرد منه ويصير ضبطه ينبغي اطلاقه بمعرفة ادارة الكرك — بناء على ما عرض علينا من ناظر ماليتنا مع موافقة ذلك لرأي وكلاء الدين ورأي مجلس النظر اصدرا امرنا بالعمل بهذه اللائحة المتعلقة بزراعة الدخان والتبناك المشتملة على المواد الاتية — (م) ١ لا يزرع الدخان او التبناك الا باذن مصرح فيه به من الجهة المختصة بذلك وتربط العوائد على ذلك بالنسبة لمساحة الاراضي المترعة ومقدارها وما يربط من العوائد على الاراضي المترعة فيها كافة اصناف الدخان والتبناك يكون بالتساوي ويقوم مقام الرسوم الخصوصية الجاري تحصيلها الان عند مبيع هذه المحصولات (م) ٢ انه يصير ربط هذه العوائد باعتبار كل فدان تسع جنيهات وذلك على حسب القواعد المقررة ادناه (م) ٣ ينبغي ان تشغل الدخان والتبناك وتداولها يكون مباحا في جميع اراضي القطر المصري (م) ٤ انه يجب على المديريات ان تعين في كل اقليم الوقت الذي يمكن فيه الشروع في الزراعة وجمع المحصول (م) ٥ لا يسوغ لارباب الاراضي ومستاجرهم من اي درجة كانت الشروع في بلزما قبل الاستئصال على التصريح بذلك (م) ٦ انه ينبغي قبل دخول الوقت المعين للشروع للزراعة بشهر ان يقدم المذكورون للمديرية تقريرا بالكثافة يتضمن الاستدعاء لذلك وينصح فيه اسم المستدعي وحالة الارض وشهرتها المعروفة بها وحدودها ومساحتها ولا يسوغ الاستدعاء في خصوص قطعة ارض تكون اقل من ربع فدان او لا تكون مساحتها واحدة ويرخص لارباب الاراضي او مستاجرهم ان يدموا بالاشتراك استدعاء يحتوي على جملة قطع من الاراضي ملاصقة بعضها لبعض او متقارب بعضها من بعض بمعنى ان كل قطعة منها لا تبلغ ربع فدان وبشرط ان مجموع تلك القطع يبلغ المقدار المعين وفي هذه الحالة يكفل بعضهم مصفا في دفع العوائد وتنفيلها ميرا الاحكام القانونية (م) ٧ انه بعد تقديم تقرير الاستدعاء يجب على المديرية ان ترخص بالزراعة حالا بدون ان تشتت مقدما في اجراء اي تخفيف كان انما يذكر في الرخصة جميع التوضيحات والتعريفات المبينة في ذلك التقرير (م) ٨ ان ناظر ديوان المالية مرخص بان يبين الاحوال الاستثنائية التي ينبغي فيها تقييد الرخصة وعدم التصريح بها (م) ٩ انه يجب على مأموري المديريات ان يباشروا حصر المجاهات المترعة التي حصل التعريف عنها اولم يحصل قبل حلول الوقت المعين لاقتداء جمع المحصولات بشهرين ويجب عليهم اتمام هذا العمل في مدة ثلاثين يوما ونشر الاخطارات اللازمة مقدما من طرفهم لكل قسم من الاقسام قبل مرورهم

ملوكات

(م) ٢١ ان زراعة الخشب في القطر المصري ممنوعة ومن خالف ذلك وزرع هذا الصنف مجازي يقبض ما زرع منه ويبيع مع الزام فاعل ذلك بدفع مائتي قرش مبرية على سبيل الغرامة (م) ٢٢ ان ناظر المالية مكلف بتنظيم لائحة ادارية للعمل بها على مقتضى هذا الدكرير

(اجراءات واقعية)

انه بالنظر لتمام زراعة صقي الدخان والتبناك في جميع المديرات تتبع الاحكام السابقة في محصولات مدين الصنن في هذا العام يقتضى هذه المواد الاتية (م) ١ انه يجب على كل مديرية ان تطلب تقارير الاستدعاء التي يقتضاها زرعت هذه الاراضي او مستخرج (م) ٢ انه بعد مدة عشرة ايام ينبغي للمديرية ان تجمع المزارعين وتقرر الاراضي المترعة وتستعوض تقارير الاستدعاء بحضور لا تجوب الغرامة (م) ٣ انه ينبغي ضبط مقدار الاراضي المترعة بها كانت مساحتها ويستعمل على الاقل قيمة عوائد نصف قيراط في كل قطعة ارض تكون مساحتها اقل من ربع فدان (م) ٤ لاتعد الادارة شيئاً مخالفاً الا عند دفع المحصول من الاراضي قبل دفع العوائد (م) ٥ انه يلزم السرعة في المحصر واتمام الكشوفات بحيث انه يمكن التحصيل بموجبها قبل رفع المحصول (م) ٦ انه عند حصول المساحة ينبغي ان مامور به المحصر يقدرون محصولات الزراعة باللاونة ويعاينون محصول كل قطعة ارض على حدة

دخان — ١٨ ذي القعدة
(٢٦ سنة ١٢٠٢ نوفمبر سنة ١٢٩٦)

بان الاجرى في اعطاء المكاتب للضايفين او الخبيرين عن الدخان المهرب يكون بالتطبيق لاحكام مادتي ٧ و ٨ من النظامات اي ان الدخان المهرب من محصول المالك الداخلية عند القبض عليه يجري حجز صاحبه وناقله وساير وسائل النقل فاذا اعطى الصاحب والناقل الجزاء النقدي فيبته رسم الكرك طاقين يعطى الدخان للخبير بلا رسم وان تعسر تحصيل الجزاء يعطى نصف ذلك الدخان للخبير بلا رسم والنصف الثاني يكون للبرية

دخان — امر عال صادر في ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

بناء على التقرير المرفوع لنا من ناظر ماليتنا وبناء على ما تقرر بمجلس نظارنا وموافقة راي الكومسارية مديري صندوق الدين العمومي على ذلك امرنا بما هو آت (م) ١ من الآن فصاعدا لايجري زراعة الدخان والتبناك الا باذن من الحكومة وتصريح خصوصي منها يعطى مجانا بدون ادنى رسم (م) ٢ العوائد على زراعة الدخان والتبناك هي باعتبار الفدان الواحد ستمائة قرش بخلاف المقرر على الارض من الاوال وهذا العوائد تقوم مقام الجاري تحصيلها الآن برسم عوائد دخولية الدخان والتبناك انما يعاد النظر في تقدير هذه

فيه بمائة ايام حتى انه يجسر للمزارعين المحصور هناك (م) ١٠ انه يلزم معاينة كافة التوضيحات المبينة في تقارير الاستدعاء في شأن الاراضي المترعة وتحقيقتها ثم تصح وتكتب نتيجة تلك المعاينة التي حصلت بناء على تقرير الاستدعاء ويذكر فيها حضور المزارعين او غيابهم واذا اتضح ان هناك ارضا متروعة لم يصرح بزراعتها فتصير المذاكرات اللازمة عنها بوجه التفصيل (م) ١١ ان الاراضي التي لم يصرح بزراعتها يضرب زيادة على ما هو مقرر عليها ثلاث طاقات واما ان وجدت زيادة في الاراضي التي صرح بزراعتها فيجري معاينتها وتحقيقتها وان ظهر انها تبلغ نصف قيراط بالاقل فيدفع عليها عوائد زائدة على وجه التجريم (م) ١٢ ان العجز الذي يتبع وجوده في الاراضي المصرح بزراعتها يلزم معاينته كما ذكر ويستعمل مقداره من اصل المقرر وزراعتها واما الكسور التي تظهر في مساحة الاراضي وتكون اقل من نصف قيراط فينبغي تركها وعدم اعتبارها في كل معاينة انما اذا كانت ذلك في الاراضي التي لم يصرح بزراعتها يضرب عليها عوائد نصف فدان بالاقل (م) ١٣ انه يجب على المديرية ان تحرر في الشهر الثاني لعملية حصر الاراضي كشوفات تتضمن بيان اسم كل بلد مع مراجعة تقارير الاستدعاء وتبين فيها صريحا الرسوم الاصلية والتي تدفع طاقين او ثلاثة ولا يلزم في المال المخصوص بكل شخص كسور القرش او البارة وفي حالة وجود الكسور ينبغي ان يعبر عنها في الكشف بقرش كامل (م) ١٤ انه قبل انتهاء الشهر يلزم ان ترسل الكشوفات الى ماموري التحصيل بعد ادراجها اجمالا في كشف عمومي ترسل منه صورة الى ديوان المالية (م) ١٥ انه يجب على المامورين المختص بهم ذلك ملاحظة زراعة الدخان والتبناك في كل وقت من اوقات السنة بحيث يكون ذلك تحت مسئولية المديرية ومن خصائص هؤلاء المامورين ان يطلبوا الرخص التي اعطيت في ذلك ومشاهدتها وبوضوح الاراضي المترعة بدون التصريح بضمون المذاكرات (م) ١٦ ان المذاكرات التي اجريت في اثناء حصر الاراضي يصير اعتمادها لدى مدوني التعداد والاحصاء وادراج ملخصها في الكشوفات العمومية (م) ١٧ انه يجب جمع المزارعين لشاهدوا المعاينة والتحقق غيروقت التعداد وتوضح في المذاكرات اسما من حصروا الجمعية من المزارعين او غابوا عنها ثم يجري في الحال تسليم المذاكرات للمديرية لاجل الاعتماد عليها في تحرير الكشوفات الزائدة في كل شهر ليجري التحصيل بموجبها اسوة الكشوفات العمومية (م) ١٨ ان العوائد يلزم دفعها قبل دفع المحصول من الاراضي والا فيجري تجريم الماعل الذي يخالف ذلك بتحصيل العوائد منه طاقين وتوضح ذلك في المذاكرة التي تكون وفي الكشف الذي يحرر علاوة على ما سبق واما ما يختص بالتحصيلات والرافعات والمعافاة من دفع جزء من المال فينبغي فيه ملاحظة القوانين الموصوعة فيما يختص باموال الاراضي (م) ١٩ ان المامورين الذين ساعدوا على اطهار المخالفة بدفع العوائد طاقين او ثلاثة يعطى لهم نصف هذه التحصيلات على سبيل المكافأة (م) ٢٠ ان مصاريف المعاينة وتحصيل عوائد الدخان والتبناك تصرف من ديوان المالية

العوائد عن سنة ١٨٨١ باعتبار المحصولات التي تنتج من زراعة السنة الحاضرة بعد تحقيق مقاديرها وتداول الدخان والتبناك البلدي صار مباحاً في كافة انحاء القطر من وقت محصول زراعة سنة ١٨٨٠ (م) ٣ على كل مالك ارض او كل مزارع يريد زراعة صنف الدخان والتبناك ان يطلب اذنا بذلك من المديرية ويبين في طلبه مقدار ما يريد زرعه قبل ان يبدأ بالزراعة ومن لم يفعل ذلك تحصل منه ضعف العوائد تجزئاً (م) ٤ على المديرية ان تعطي الرخصة عند طلبها حالاً بدون ان تنشب في اجراء اي تحقيق انما يلزم ان تقيّد وتحصّر عندها كافة الرخص التي تصدر منها ببيان اسماء اربابها ومواقع ومقادير الاراضي التي يكونون طلبوا زراعتها (م) ٥ ناظر ديوان ماليتنا مرخص بان يعين الاحوال الاستثنائية التي ينبغي فيها تقييد الرخصة او عدم اعطائها (م) ٦ على كل مديرية بعد مضي شهر واحد من ابتداء موسم زراعة الدخان والتبناك بحيث يكون تم زرعه وبدا غلاته ان تعين من طرفها مأمورين مخصوصين ويعطى لكل منهم مجموع عن الرخص الصادرة منها عما يكون داخل حدود مأموريته لاجل ان يجروا على مقتضى ذلك جرد ومساحة كافة ما يوجد من زرع من الصنفين المذكورين (م) ٧ على كل مأمور من المأمورين المذكورين ان يطوف الجهة المعين لها على التوالي بلداً بلداً وتفتيش ارض كل بلد بكل دقة واعتناء ويكون ذلك بحضور مشايخ وعمد القرية ونائب القاضي الشرعي ان كان بها نائب شرعي وسائر من يقتضي حضورهم في محل العمل ويجري مساحة وحصر ما يجدها من زرع من الصنفين المذكورين سواء كان برخصة او بغير رخصة ويتحرر المحضر اللازم الذي ينبغي ان يكون مختوماً بختم مشايخ القرية والعمد بنتائج المساحة والتحقيق (م) ٨ يؤخذ تعهد على اصحاب الارض ومشايخ كل قرية بان لا يحصل تصرف مطلقاً في المحصول ما لم تدفع العوائد المقررة (م) ٩ كل مأمور من المأمورين المذكورين يجب عليه حتماً من بعد تميم هذه العملية ان يقدم مجموعاً عن بلاد مأموريته مبين به مساحة الاطيان المنزرعة من

الصنفين المذكورين مع توضيح اسماء اربابه وتعيين ما صار زرعه برخصة او بغير رخصة وعلى هؤلاء المأمورين ان يقدموا هذا المجموع الى المديرية التي تعينه من قبلها في بجر الشهر الذي يلي تعيينهم (م) ١٠ كل مديرية يجب عليها من بعد مراجعة كل مجموع يتقدم اليها ان تقيّد ذلك بدفاترها وترسل لنظارة المالية مجموعاً واحداً بالبيانات الكافية من المنزرع من الصنفين المذكورين بعموم المديرية وعلى المديرية ايضا ان تهتم في تحصيل العوائد المقررة قبل رفع المحصول والا فيجري تجريم المزارع المخالف بدفع العوائد الطاق اثنين (م) ١١ يقتضي تحقيق جميع الفروقات التي تظهر بين مقادير المساحات التي صار الاخبار عن زرعها وبين المنزرعة واذا تحققت زيادة في مساحة الاطيان المنزرعة عن مساحة الذي صار الاخبار عنه وان هذه الزيادة تبلغ بالاقل اربعة قراريط في كل فدان وهلم جرا فيكون صاحب الارض او مستاجرها الذي تحققت زيادة الزراعة في ارضه ملوماً بان يدفع على سبيل التجريم العوائد الطاق اثنين على الاطيان التي انزعت زيادة وان لم تبلغ الزيادة اربعة قراريط في كل فدان وهلم جرا فلا يدفع المالك عليها شيئاً من التجريم لكن يترب من تحقيق هذه الزيادة تعديل المقادير الواردة بالرخصة المعطية اليه حسب اخباره واما اذا تحقق ان المقادير المنزرعة هي اقل من المقادير التي صار الاخبار عنها فيترب على هذا التحقيق ايضا تعديل في الاخبار وفي الرخصة (م) ١٢ مصاريف تحقيق زرع صنف الدخان والتبناك وتحصيل عوائدهما تكون على طرف نظارة المالية ومجموع المصاريف والمتحصل من تلك العوائد يصير درجه في حساب على حدته بكل مديرية (م) ١٣ زراعة صنف الحشيش ممنوعة بالكليّة في القطر المصري ومن يتجاسر ويتجاري على ذلك يلزم من بعد اتلاف ما يوجد من زرع في ارضه ان يدفع جريمة قدرها الف غرش ديواني عن كل فدان (م) ١٤ ديكريته ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ المتعلق بزراعة صنف الدخان والتبناك صار ملغياً ولا عمل له وكذا جميع الاحكام السابقة المخالفة لاحكام هذه الديكريته ملغية ولا عبرة بها

ملحوظات

دخان - صورة تقرير مندم للسنة المحمدية من
سعادة رياض باشا ناظر المالية بالوكالة
تاريخه ١٩ يناير سنة ٨٠

ان الذكري الصادر بتاريخ ٢٩ مارث سنة ٧٩ حدد ضريبة
على الاراضي المترعة دحانا وتسا كما قدرها تسعائة قرش عملة
صاغ بخلاف المال الاصلي المقرر على تلك الاراضي وبما ان
التقدير التقريبي عن محصول هذه الاراضي السنوي صار اتخذ
قاعدة لربط تلك الضريبة فالأداة الثانية من هذا الذكري
نص به ان هذه الطريقة ما صار اتخذها الا مؤقتا وحيث تراعى
الآن ان التقدير الذي عمل في ذلك الوقت المدرج فيه
اربعاة اقة عن كل فدان من محصول الاراضي المترعة دحانا
وتسا كما كان على غير صحة وان متوسط محصول هذه الاراضي
لم يتجاوز مائة وستة عشراة عن كل فدان فتج من ذلك انه
لو صار سريان اجراءات الذكري المذكور التي لم يصرف تنفيذها
الآن على زراعة صنف الدخان والتساك فتصير زراعة هذين
الصنفين غير ممكنة في جميع القطر المصري لان ضريبة التساكة
قرش على الفدان في تكلف فوق الطاقة وفصلا عن عدم إمكان
محصولها فانه يترتب منها مع حقيقي لزراعة الصنفين المذكورين
فلهذا الاسباب قد حررت صورة امر اخر عوصا عن الامر
الصادر في ٢٩ مارث الذي صار ملغيا فاشرف بهمة الاعيانكم
ملتصا تشريفها بالتوقيع اقدم

دخان - صورة ما تحرر من المالية للمدبريات في ١٥
صفر سنة ١٢٩٧

مرحول لطرف طي هذا صورة الذكري الصادر في
١٩ يناير سنة ٨٠ بترتيب عوائد على زراعة الدخان والتساك
التي يواقع العدان الواحد سنة قرش بدلا عن عوائد
الدخولية المجاري اخذها والمخانة هذه وصورة ايضا من التقرير
المقدم من طرفنا للاعتاب المحمدية عن هذا الخصوص وحيث
ان تحصيل العوائد على حسب ما اشر به الذكري المتفق عنه
سيكون عند طلوع وتصريف محصول الصنفين المذكورين في
هذه السنة والمعلوم ان المحصول الجديد يستوفي جمعه وصلاحه
لاصريف في شهر نونة وعلى ذلك يكون اللازم والمخانة هذه
هو استمرار تحصيل عوائد الدخولية المجاري تحصيلها الآن لعامة
شهر بشنس سنة ٩٦ ومن هذا التاريخ يكون مبيع وتداول
هذين الصنفين بكافة انحاء القطر مساحا بدون عوائد دخولية
اكتفاء بتحصيل العوائد التي اشر بها الذكري كما انه بالطر
لكون عز موسم الزراعة هو في هذا الوقت يكون من الضروري
ان المأمورين الذين يتبعون من طرف المديرية لاجراء عملية
المجرد والمساحة موجودون في اائل شهر مارث سنة ٨٠ لمحات
مأموريتهم ويأشروا اجراءها حسب التعليمات التي تعطى لهم من
المديرية بموافقة احكام الذكري مع التأكد عليهم بهو ذلك
في مسافة الشهر المذكور حتى بانتهائه تكون دفاتر المساحة والمحص
تقدمت من طرفهم للمديرية والمقصود المادرة بالاجراء على هذا
الوجه مع نشر وعلان ذلك للمراكز وسائر بلاد المديرية
ومزارعها لمعلميتهم به والعمل بموجبه في ٢٠ صفر سنة ٩٧

دخان - منشور صادر في ٩ ذى سنة ١٢٩٧ (١٣)
(اكتوبر سنة ٨٠)

من المكاتب المقدمة من جناب مدير عموم الكمارك المصرية
جارح في المحاضر رقم ١٨ تبين ان من القواعد الاساسية المتبعة
بالكمارك ومستندية محصول الضبط والربط في اجراءات الدخان
والتساك انما يلزم تصدير من الجهات الداخلة القطر لبعضها
من هذين الصنفين بخرجه رقائي ينداصحاه واشعارات ايضا
من جهة التصدير لجهة الورود تشتمل على بيان مفادير واجاس
الصنف وتعداد طروده واسم الراسل والمرسول اليه وبرسل
بطريق البوسطة حتى على مضاها يصير مضاهية ما ورد على
ما بالاشعار واذا وجدت بالتطبيق لما وموافقة لوارد الرقائي
المعطية لارباها بفرج عنها بحيث لا يسوغ للكمارك حصول
الافراج عن اي مقدار ما لم ترد اشعاراته اليها ورقائيه لارتباط
الاشين ببعضها البعض والا اذا وجد بها اختلافات فالكمارك
يجري اصوله فيها وان بعض جهات الادارة حاصل منهم تاخير
في ايمات الاشعارات اول باول ولذا فما هو جاري تنارده
من الدخان والتساك لبعض التجار برقائي يدم غير ممكن
للكمارك الافراج عنه حتى ترد لها الاشعارات المذكورة من
جهات التصدير وبهذا السبب وانع من اولئك التجار تسديج
في طلبهم الافراج عما ورد ناساءهم بموجب الرقائي ولكون
ارتبان الصاغة تحت ورود اشعاراتها لا يكون وجها قانونيا
يمكن اقناع التجار به عند الانقضاء براد اعمال الاحتياطات
اللازمة بحصول الشر لجهات الادارة ومراكز الدخولية بانه
من الان مصاددا عند تحرير رقائي باي مقدار كان من اصاف
الدخان والتساك فقل غنمها وتليها لصاحبها يصير تحرير
الاشعار اللازم عنه وختمه وقية وارساله لجهات الورود في
بومها بدون تأخير لاجل ان وصوله لها يكون مع وصول الضاغة
ايضا او قبلها مع المشاكلات والمشاحنات التي تقع بسبب التأخير
واستوفاء الاصول القانونية وحيث هذه المناسبات يكون من
الضروري ان جهات الادارة تجري في تحرير الاشعارات على
مقتضى ما ذكر منعا لما يحصل بسبب التأخير فقد تحرر لجهات
الادارة عموما بذلك وهذا للمعلومية به والعمل بمقتضا

دخان - قرار من مجلس الطار

صدر قرار من مجلس الطار في ٢ محرم سنة ١٢٩٨ (٤ ديسمبر
سنة ١٨٨٠) بالموافقة على القرار المقدمة صورته من طرف حصنة
مدير عموم الكمارك وهذا نصه - يؤخذ لجانب الميري ما
يصبر صفة من الدخان والتساك المهرب وكذلك الدخان
والتساك الذي يحصل المرور به او يكون في حيازة احد بوجه
تحالف لوائح الموصوعة لذلك ويؤخذ ايضا لجانب الميري
المراكب والعربات والادوات والمجملات ونحوها التي تكون
قد استعملت لنقل هذين الصنفين - وزيادة على ذلك
فان اصحاب الدخان والتساك المهرب والمحمولين لها يلتزمون
على وجه الصامن بدفع غرامة تساوي ضعف عوائد الدخولية
وهذه الغرامة يمكن ابلاغها الى اربعة اصعاف العوائد المذكورة
على من يرتك تلك المخالفة مرة ثانية والمعلمون يصير معهم

حتى يؤدوا قيمة الغرامة المذكورة ولا يسوغ ان يتجاوز مدة السنين ثلاثة اشهر اما الدخان والتبناك فيباعان ويدخل الثمن تحت ينة مصلحة الكمارك لغاية ١٢ قرشاً عن كل اقة من الدخان التركي الاعتيادي ومن الدخان الاجنبي ومحد ٢٢ قرشاً في كل اقة من الدخان البنجة والبصمة وما زاد عن ذلك يجوز على الصابطين فان حصل الضبط بناءً على قبليغ مخير الزيادة تقسم مناصفة بين الصابطين والخبر ومع ذلك في حالة ما اذا لم يستحصل بمقتضى النصوص المذكورة اعلاء الصابطين والخبر على مبلغ يعادل بالاقبل ربع صافي التحصل من البيع يكون لم الحق في المطالبة بقيمة هذا الربع بان يطالب كل من الطرفين بنصفه

دخان — ٥٠ امرال صادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ٨٠ الموافق ٧ صفر سنة ١٢٩٧ في شأن العوائد والاحكام الخاصة بزراعة الدخان والتبناك البلدي وعلى التقرير المقدم من مديري الوجه البحري والوجه القبلي عن تأخر زراعي هذين الصنفين عن زراعتها بسبب جسامه العوائد المقررة عليها حتى ان بعضهم عند العلم بتقريرها قد اقلع ما كان زرعه في العام الماضي مراعاة لصالحه — فبناً على ما رفعه اليانا ناظر ماليتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا على ذلك امرنا بامور آت (م) ١ العوائد المقررة على زراعة الدخان والتبناك البلدي باعتبار كل فدان سنائة قرش خلاف الاموال او العشور المقررة على الارض تكون من ابتداء سنة ١٨٨١ باعتبار الفدان الواحد مائتين وخمسين قرشاً بخلاف الاموال او العشور (م) ٢ جميع الاحكام المحتوي عليها امرنا المشار اليه تسنهر مرعية الاجراء

دخان — ٥٠ منشور من بطارية المالية في ٢ صفر سنة ٩٨ (٥ يناير سنة ٨١ بخصوص ان من يريدون زراعة الدخان والتبناك يقدمون طلباتهم مباشرة لما مورس به المراكز او نظار الاقسام وهم بعد ان يحلوا في دفاتر مخصوصة يعطوا على موجهها الرخصتات اللازمة في الحال للمنطلين ويقدموا للمديرية الطلبات الاصلية لمخفظها بها وبالمدايرة باخذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة لاجراء مساحة وحصر الدخان والتبناك البلدي في ميعادها واخذ الجشائي عنها بكل الدقة والضبط وتحصيل العوائد قبل التصرف في الحصول وتوجيه مزيد الاتعات لمنع ما يجمل وقوعه في ذلك من ارباب الخيل

قد ظهر من البحث والتنشيش على اجراءات بعض المديرية فيما يتعلق بمساحة وحصر الدخان والتبناك البلدي بحصول السنة الماضية ان مديرية الدقهلية مع علمها بما نص في ذكره ١٩ يناير سنة ٨٠ الصادر عن هذه المسئلة وتعدد صدور المكاتبات والتلغرافات اليها من المالية بملاحظة اجراء المساحة وتعيينها في وقت وجود الزراعة في الاراضي ومباشرة تحصيل العوائد قبل تصرف الاهالي في الحصول حسبما يقتضيه الدكر بتواشار اليه لم يحصل منها اهتمام باجراء المساحة في ميعادها ولا بملاحظة تحصيل العوائد قبل التصرف في الحصول فصلا عن التساهل

في احد الجشائي التي كان من اللازم اخذها على المساحات التي عملت ومعرفة صحتها ونسبها حسناً المقرر والجاري بالمديرية عموماً ومديرية الجيزة لم يحصل منها الشروع في اجراء المساحة الابتدائية الا في اثناء اقتلاع الدخان من الاراضي ولم تأخذ تعهدات على اصحاب الزراعة ومشايخ البلاد بعدم التصرف في الحصول قبل دفع العوائد حسبما نص في مادة ٨ من الدكر بتواشار اليه من المالية بملاحظة اجراء المساحة وتعيينها في وقت وجود الزراعة في الاراضي ومباشرة تحصيل العوائد قبل تصرف الاهالي في الحصول حسبما يقتضيه الدكر بتواشار اليه لم يحصل منها اهتمام باجراء المساحة في ميعادها ولا بملاحظة تحصيل العوائد قبل التصرف في الحصول فصلا عن التساهل

معلومات

العوائد قبل التصرف في الحصول على وفق ما تدون في ذكره
١٩ يناير سنة ٨٠ وتوجيه مزيد الالتفات لمنع ما يحصل وفوته
في ذلك من ارباب المحل الذين تعودوا على عدم الاستقامة
والعلاعب في حقوق الميري لمحلرا من المحاكبة التي لا بد من
اجرائها في حق كل من يظهر تقصيره عن القيام بواجب
ماورجه يكون معلوما

دخان — صورة ما تحرر من نظارة المالية مديرية
المتوفية في ٢٦ صفر سنة ١٨ و ٣٠ يناير سنة
٨١ بمقتضى سعادة ناظر المالية بخصوص عدم اخذ جهات
مراكز الدخولية اجرة لوزن الدخان والتبناك وورد بها الجائز
دخوله وورد برقائي دالة على دفع عوائده بل يوزن بجائز
توضح بانقادة سعادتكم رقيقة ١٩ صفر سنة ١٨ بمرة ١٦ بان وان
كان علم للمديرية من الاستعلامات التي جرت من بلدية مصر
حصول وزن الدخان الذي يرد من مراكزها من اجل مصابة
مقاديره واصنافه على ما في الرقائي لكن سعادتكم رأيت بان
الاجراء هكذا بغیر اخذ تامين من اربابه هذا ما يوجب عدم
افتكارهم في العودة لوزن ما يباع وتسديد عوائده وواضح بان
الافق هو ان ما يتصدر للتجار الشهيرة رسم استهلاكه لتجار
البنادير يكون وزنه بجائز حال وروده ويؤخذ عنه تامين وكل
ما استهلك منه يصبر وزنه وتؤخذ عوائده اوزانه واستكمال
استهلاكه واخذ كامل عوائده يفرج عن التامين اما ما يرد
برسم الدخانية الجارية المبيع بدكاكينهم قطاعي في حال
وروده لم يجري وزنه بلا حطة الرقائي وتؤخذ عوائده حتى مع
تصرفه بمعرفهم لا يمكن عليه شي اكفاء بما ذكر والمحال ان
الدخان والتبناك وورد بها من الجائز دخوله الفطر الذي يرد
برقائي دالة على دفع عوائده فعلى جهات مراكز الدخوليات
ان تجري وزنه بجائز بدون اجرة وزن وذلك لان الغرض
من الوزن هو التحقيق من مطابقة مقداره واجناسه لما بالرقائي
من عدمه حتى اذا وجد اختلاف يجري عنه مقتضى المشورات
اما اجرة الوزن هنا تؤخذ عما يحضر اربابه الى حلفات الاوزان
بفصد الوزن والبيع بمراعاة المقرر بعريفه الاجر ولهذا لزم
تحرير لسعادتكم للاجراء كما ذكر وطيه الافادة

دخان — صورة ما نشر من نظارة المالية للمديرية
عموما عدا مديرية اليوم في ١٠ جمادى
الاولى سنة ١٨ و ٩ ابريل سنة ٨١ بخصوص اجراء مساحة
زراعة الدخان والتبناك في الوقت الذي يترأى لزوم اجراء
المساحة فيه وعدم التمكن من التلاعب

بما سبق صدوره للمديرية وبالمجمل للمديرية ادارة
بتاريخ ١٢ فبراير سنة ٨١ الموافق ١٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٨
تقضي بلزوم اتخاذ الوسائل والاحتياطات المقتضية لاجراء
مساحة زراعة الدخان والتبناك في الوقت الذي يترأى لزوم
اجراء المساحة فيه وعدم التمكن من التلاعب واخذ الجشائي
بالدقة وتحصيل العوائد قبل التصرف في الحصول ولا بد من
ان المديرية قد اتخذت الوسائل والاحتياطات اللازمة لهذه
العملية وباشرت اجراء المساحة تطبيقا لما سبق تحرير حيث
مقتضى الوقوف عما اجرته المديرية في ذلك فلزم تحريره لورود

الامادة سريعا عن الذي صار اجراءه في هذه العملية لحد الان
ومعاد هو مساحة الباقي منها واخذ الجشائي اللازمة عنه
دخان — منشور من نظارة المالية للمديرية عموما
ما عدا مديرية اليوم وللحفاظات عموما ما
عدا محافظة سكندرية ولمصلحة المحمودية والمحرض وللدوائر
البلدية بمصر وسكندرية ولمصلحة الفناطر الخيرية في ١٦ ابريل
سنة ٨١ الموافق ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ بخصوص عدم
تكليف ارباب الدخان والتبناك واردا الممالك الاجبية بدفع
اجرة الوزن

علم من افادات وردت من مديرية اليوم رقيقة ١٠ ربيع
الاخر سنة ١٨ بمرة ٤٩ بان ورد لمراكز العوائد دخان اجناس
برقائي وافادات تقضي التوقف للورود واعادة الوزن والمقارنة
على ما في الرقائي وماوردية العوائد ترغيب من المديرية
النصر على ما اذا كان يصير ادخال هذا الصنف في سلك البصايع
وارد بها الصادر عنها تصريح المالية عدم اخذ اجرة وزنها ام
كيف وانه لكون الدخان المحكي عنه هو من وارد بها وبوخذ
عليه رسوم كمارك واعادة الاوزان ما في الا للوثوق على معرفة
صحة المقادير من عدمها فالمديرية المذكورة اجرت النسبة على
قبالي شون المديرية باعادة وزنه لعدم تكليف اربابه بدفع
اجرة وزنه لكون قبالي المركز بدون ماهية ورامت الافادة
عن موافقة ذلك من عدمه وحيث ان صنف الدخان والتبناك
المجائز دخوله من برا هو من الجاري عليه اخذ عوائد دخولية
خصوصية بالكمارك والاسا كل ومن المعلوم ان اعادة وزنه
ما خرجت عن كون الغرض منها هو التحقق من صحة المقادير
والاجناس لما في الرقائي والاشعارات المتعلقة بها حسب القواعد
المرعية لذلك واجراء هذا انما هو للوزن بالتحقيق وعدم التمكن
من التمايل والتهرب من تحرير المديرية بالافراد على ما اجرته وقد
ترأى على ان لا يصير تكليف ارباب الصنعتين
المذكورين بدفع اجرة وزن مما يصبر وزنه منها على سبيل
الوثوق بصحة المقادير والاجناس للرقائي والاشعارات اذ ان نتيجة
ذلك عائدة لاطمئنان المصلحة والوقاية من ايقاع التمايل والتهرب
اما ما يجري وزنه على سبيل البيع والشراء فهذا تحصل الاجرة
المقررة عنه حسب القواعد المرعية ولاجل الاجراء بالجهات
على سياق واحد قد تحرر لمن لزم وهذا المعلوم والاجراء مقتضا

دخان — صورة ما نشر من المالية بتاريخ ١٦ شعبان
سنة ١٨ (١٤ لولي سنة ٨١) بخصوص ضغط
الدخان المهرب واعمال محصر عن ذلك وارساله لادارة عموم
الكمارك سكندرية لعقد قومسيون الكمارك ونظر المسئلة نه
والبيادة لصبط ما يوجد من الادخلة الاجبية

لا يمكن حصركم ان احراآت صيط الدخان المهرب ينبغي ان تكون سنة
على قاعدة قاسية متساوية لوفور الاسكالات فطر لما لاحظ من عدم
مراعاة هذا الامر بجهات الادارة وايضا من الجانب اصدار التعليمات لاتباع
لحصركم لجمعها اساما للعمل في المستقبل — ان المعاهدات التجارية
تجوز للحكومة مصادرة الصانع المهرب وتحتفظ لها الحق المطلق بس قانون
حصوي عن صنف الدخان ولائحة الكمارك الصادرة لسفراء الدول في
سنة ١٨٦٣ نوه بما نص عنه تلك المعاهدات من المصادرة وتنفي
برحوب الحكم بها بقرار يصدر من القومسيون المشكل بالكمارك كذلك
اللائحة المحصورة المعمولة عن صنف الدخان نص لزوم تحرير تذاكر

كما يرد من هذا الصنف من المالك النجاسة للاقطار المصرية وانه متى
رغب صاحب الدخان ارساله من المينا الرارد اليها بجهة اخرى تصلى
اليه رغبة بتوخيها مقدارها وان اراد تخريبه بطرقه يطل اليه كنف
بالبيان السكافي منها على ما تقدم ما يوجد من الدخان الثقال ولا يكون
يد صاحبه رغبة او كنف من الكرك يدل على الافراج عنه بغير مهر
وهذه الاحكام هي صريحة جداً ولو انها كانت قبل عرضة للرب فلم يعد
الان تميز للمناقضة فيها بعد صدور قرار مجلس النظار الرقيم ٦ ديسمبر
سنة ٨٠ الذي صار نشره بالجريدة الرسمية ودرج بمجموعة الاوامر الرسمية
وما يتعين والمحال هذه لروم التاكيد والتعويض على المأمورين المتدوين
لصط الدخان المهرب ان يضطروا كل ما يجدر به من هذا الصنف مخالفاً
لما نص عنه بالوائح النادية المذكورة ويجوز حالاً محضراً يذكره به كنية
وحتس وورن الدخان المضبوط ويحل ضبطه وتاريخ اليوم والساعة
والطروف التي ضبط بها واسماء والقاب وجعية ويحل اقامة الاشخاص
الذين وجد الدخان بطرقهم او كانوا حارين مصرية وبعد ختم ذلك
المصر من المتدوين يرسل حالاً لادارة عموم الكمارك بسكندرية لعقد
قوسيون الكرك وطهر المسئلة به ثم ان المعاهدات التجارية الحالية تمنع
دخول الادخنة الاجنبية للقطر المصري فيلزم ايضا المصادرة لضبط ما
يوجد منها مع مراعاة الاجراءات المتقدمة ذكرها انما الدخان الذي ملكه
مرتناً عليه عوائد يقتضى ذكره ١٩ يناير و١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٠ هذا
لا يصير التدقيق عن كنية تخريبه وتقصيره بهاء عليه قد نشر للجهاض عموماً
عن ذلك وهذا لمعادنكم لمعلومية واعلاءه للمأمورين الذين تحت
ادارتكم والتاكيد بانها والمسل بمقتضاء

دخان - صورة ما تحرر من نظارة المالية للدائرة البلدية
(مصر في ٢٩ شعبان سنة ١٨ الموافق ٢٦
يوليو سنة ٨١ بمصر) بجنم دولتلو افندم الناظر بان ما يضبط
من الدخان والتنباك المهرب والحاملين لها يكون من
حقوق الكمارك

بافادة الدائرة الرقيمة ٧ شعبان سنة ١٢٩٨ و٤ يوليو سنة ٨١ بمصر ٧٢
توضح بانه صار ضبط عشرين رزمة دخان تركيا اجناساً من المنوع
دخونه كان مهرباً باكمياس طرد بها تبين ايضاً وارد من المطرية الى
محطة الدبرطاني والعربية الدين كانتا حاملين قائلما انه لو احد يدعى
خليل اسندم محب طهر للدائرة من التفتيشات التي احرمها عن ذلك انه كان
مستخدماً بها ورفعت منها لاستغلال ما بينه والمذكور ادعى بانه لو احد
اسم الحليجا طناش من تجار الدخان بين المصريين وانه لكون ادعائه
ذلك هو من اوجاع التمايل على تحلصه من المستولية وان الدائرة ستجري
اللازم نحو الدخان المذكور وحليل افندي والعربية وعريانهم ومخولم
محميون بالصبطة فتزغب التقرير لها من المالية بمبيع العرييات ومخولها
بالكيفية التي اوضحنها في امادنها بادية الذكر طاعات التي اليها الى اخر
ما توضح بها وحيث ان القرار الصادر من مجلس النظار الرقيم ٢ محرم سنة
٩٨ و٤ ديسمبر سنة ٨٠ المدرج في مجموع الاوامر الرسمية مدون فيه
بانه يؤخذ بجانب الميري ما يصير ضبطه من الدخان والتنباك المهرب
وكذلك الدخان والتنباك الذي يحصل المرور به او يكون في حيازة احد
بوجه مخالف للوائح الموضوعه لذلك وانه يؤخذ ايضاً بجانب الميري
المراكب والعرييات والادوات والحيلوات ونحوها التي تكون قد استعملت
في نقل هذين الصنفين وان اصحاب الدخان والتنباك المهرب والحاملين لها
يلتزمون على وجه التضامن بدفع غرامة تساوي ضعف عوائد
وان هذه الغرامة يمكن ابلاغها الى اربعة اضعاف العوائد المذكورة على من
يرتكب تلك المخالفة مرة ثانية وان المخالفين يصير سجنهم حتى يؤدوا قيمة
الغرامة المذكورة بحيث ان مدة السجن لا تتجاوز ثلاثة اشهر وان الدخان والتنباك يباعان
والتنباك يباعان ويدخل الثمن مخزينة مصلحة الجمارك لغاية ١٢ قرش عن كل
اقت من الدخان الاجنبي والتركي الاعتيادي ومحد ٢٢ قرش في كل
اقت من الخنة والبصة وان ما زاد عن ذلك يتوزع على الصابطين
والخبرين بالكيفية الموضحة والمنشور الصادر من المالية في ٢٩ شعبان سنة
٩٨ الموافق يوليو سنة ٨١ بمصر الادارة موضحة في الاحراءات الارام
احراوها عند ضبط الدخان الذي يوجد مهرباً وبواسطة ان ثمة يقتضى
القرار والمنشور المشار اليهما في حقوق الجمارك والذي براه هو ان من ما

يوجد ان استعمل في النقل مثل المراكب والعرييات والادوات والحيلوات
ونحوها التي استعمل بها بالقرار السابق ذكره يكون في حقوق الجمارك ايضاً
الحاقاً لثمن الدخان وهذا يكون من الاقتضاء الاجرائي فيا ذكر على الوجه
المشروح بخاتمة الدائرة مع الجمارك اقتضى ترفيعه لمعادنكم بذلك
والادوات خمسة عشر طية

دخان - صورة ما تحرر من نظارة المالية لمديرية
(الشرقية في ٢٩ شعبان سنة ٩٨ و٢٦ يوليو
سنة ٨١ بمصر) بجنم دولتلو افندم الناظر بان ما يضبط من
الدخان والتنباك المهرب والحاملين لها يكون من حقوق الكمارك
بافادة معادنكم لثمة الرقيمة ٦ شعبان سنة ٩٨ (٢ يوليو سنة ٨١)
بمصر ١٨١ توضح بانه وجد اثنان وعشرون طرد دخان مهرب
بطرف شخصين اروام بيندر الزقازيق محضرة اليها من جهة
ناحية ابي حماد على خمسة جمال من ناحية كفر النخال ودخل
البندر على ثلاث عرييات تعلق ثلاثة اشخاص اروام وبها على
ما ورد للمديرية من الجمارك ومن الداخلية جرى ضبط الدخان
المذكور بجهة الميري عن يد مندوب قونسلانو دولة اليونان
ووضع في محل بالبندر وغتم عليه بالجمع الاحمر من بعد ان
تحررت عنه المحاضر اللازمة وصارفت معاون وكاتب الدخولية
الذين ظهر ان دخوله بالبندر المذكور كان بمعرفة وصار
الحصول على اربعة جمال من ضمن الخمسة وكتب للضبطية
بالحصول على الخامس ومبيعه مع العرييات ومخولها وتوريد
الذين مخزينة المديرية وانه لسبق تطلب الجمارك اوراق هذه
المادة وابعتها اليها بما فيها المحاضر بافادة موضع فيها ما كتب
للضبطية وورود الافادة منها بان هذه المسئلة منظورة بها وان
اثنان ما يضبط من ادوات النقل عند القبض على الدخان
المهرب في من حقوقه خاصة بموجب قرار مجلس النظار الرقيم ٢
محرم سنة ٩٨ وانه يصير توقيف المبيع محين ما تصدر منه التعليمات
اللازمة عنه فالمديرية اوقفت البيع ورغبت النظر في ذلك وفي
باقي ما اوضحنها بافادتها بادية الذكر وصدر ما ينبع اجراؤه وحيث
ان القرار المشار اليه المدرج في مجموع الاوامر الرسمية مدون
فيه بانه يؤخذ بجانب الميري ما يصير ضبطه من الدخان والتنباك
المهرب وكذلك الدخان والتنباك اللذان يحصل المرور بهما او
يكونا في حيازة احد بوجه مخالف للوائح الموضوعه لذلك وانه
يؤخذ بجانب الميري ايضاً المراكب والعرييات والادوات
والحيلوات ونحوها التي تكون قد استعملت في نقل هذين
الصنفين وان اصحاب الدخان والتنباك المهرب والحاملين لها
يلتزمون على وجه التضامن بدفع غرامة تساوي ضعف عوائد
الدخولية وان هذه الغرامة يمكن ابلاغها الى اربعة اضعاف
العوائد المذكورة على من يرتكب تلك المخالفة مرة ثانية وان
المخالفين سجنوا حتى يؤدوا قيمة الغرامة المذكورة بحيث ان مدة
السجن لا تتجاوز ثلاثة اشهر وان الدخان والتنباك يباعان
ويدخل الثمن مخزينة مصلحة الجمارك لغاية ١٢ قرش عن كل
اقت من الدخان الاجنبي والتركي الاعتيادي ومحد ٢٢ قرش في
كل اقت من البقعة والبصة وان ما زاد عن ذلك يتوزع على
الصابطين والخبرين بالكيفية الموضحة به والمنشور الصادر من
المالية في ٢٩ شعبان سنة ٩٨ الموافق يوليو سنة ٨١ بمصر
موضح فيه الاجراءات اللازمة اجراؤها عند ضبط الدخان الذي

ملوكات

يوجد مهربا ولكون ثمنه يقتضى القرار والمنشور المشار اليها هو من حقوق الجمارك والذي تراه لنا هو ان ثمن ما يوجد انه استعمل في النقل مثل المراكب والعربات والادوات والمجهيزات ونحوها المنبه عنها بالقرار البادي ذكره يكون من حقوق الجمارك ايضا الحاقا لثمن الدخان وهذا يكون من الاقتضاء الاجراء فيما ذكر على الوجه المشروح بالخبرة من المديرية مع الجمارك فاقضى ترفيقه لسعادتك بذلك والافادة من طيه

دخان - منشور من نظارة المالية في ٢٢ صفر سنة ١٢٩٩ و ١٢ يناير سنة ١٨٨٢

انه من مقتضى الاوامر الخديوية الصادرة في ١٩ يناير سنة ٨٠ وفي ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ ان زراعة صنفى الدخان والتبناك يكون باذن من الحكومة وتصريح خصوصي منها مجانا بدون رسم وان العوائد على زراعة الصنفين المذكورين باعتبار القدان مائتين وخمسين قرشا بخلاف المقرر على الارض من الاموال وكل مالك ارض او مزارع يريد زراعة الصنفين المذكورين ان يطلب اذنا بذلك من المديرية ويبين في طلبه مقدار ما يريد زراعته قبل ان يبدأ بالزراعة ومن لم يفعل ذلك لتحصل منه ضعف العوائد تجزئيا وعلى المديرية ان تعطي الرخصة عند طلبها حالا مع قيد وحصر كافة الرخص التي تصدر منها ببيان اسماء اربابها ومواقع ومقادير الاراضي التي يكونوا طلبوا زراعتها وان على كل مديرية بعد مضي شهر واحد من ابتداء موسم زراعة الصنفين المذكورين وبدء نمو نباتهما ان تبين من طرفها مامورين مخصوصين وتعطي لكل منهم مجموعا عن الرخص الصادرة عما يكون داخل حدود ماموريتها لاجل ان يجروا على مقتضى ذلك جرد ومساحة كافة ما يوجد منزرا من الصنفين المذكورين وعلى كل من المامورين المذكورين ان يطوف الجهة المعين لها على التوالي ويفتش ارض كل بلد بكل دقة واعتناء بحضور مشايخ وعمد القرية ونائب القاضي الشرعي ان كان بها نايب شرعي وسائر من يقتضى حضورهم في محل العمل ويجري مساحة وحصر ما يجد بها منزرا سواء كان برخصة او بغير رخصة ويتحرر المحضر اللازم باختام مشايخ القرية والعمد بنتائج المساحة والتحقيق ويؤخذ تعهد على اصحاب الارض ومشايخ كل قرية بانه لا يحصل تصرف

مطلقا في المحصول ما لم تدفع العوايد المقررة وكل من المامورين يجب عليه بعد تقييم هذه العملية يقدم مجموعا عن بلاد ماموريته ميئنا به مساحة الاطيان المنزرعة من الصنفين المذكورين مع توضيح اسماء اربابها وتعيين ما صار زراعته برخصة او بغير رخصة وعلى هؤلاء المامورين تقديم المجموعات في بصر الشهر الذي يلي تعيينهم وكل مديرية يجب عليها بعد مراجعة كل مجموع ان تقيده بدفاترها وترسل للمالية مجموعا واحدا بالبيانات وعلى المديرية ايضا ان تهتم في تحصيل العوايد قبل رفع المحصول والا فيجري تجريم المزارع المخالف بدفع العوايد الطاق اثنين وان جميع الفروقات التي تظهر ما بين المساحات التي صار الاخبار عن زراعتها وبين المنزرعة فاذا تحقق زيادة بالمنزوع عن الاخبار بالاقل اربعة قراريط في كل فدان فمن تحققت زيادة الزراعة في ارضه فملزوما بان يدفع على سبيل التجريم العوايد الطاق اثنين على الاطيان التي زرعت زيادة وان لم تبلغ الزيادة اربعة قراريط في كل فدان فلا يدفع عليها تجريم وان زراعة الحشيش ممنوعة بالسكينة من القطر المصري ومن يتجاسر ويتجاري على ذلك يلزم من بعد اتلاف ما يوجد منزرا في ارضه ان يدفع جريمة قدرها الف غرش عن كل فدان لآخر ما اشير فوان كان الامر ان المشار اليهما سبق نشرهما للمدريات والجهات للاجراء بموجبهما لكن من حيث الآن هو مبدي سنة ٨٢ ومن الاقتضاء المبادرة بالاجراء بموجبهما في مساحة الاراضي المنزرعة في هذا العام من الصنفين المذكورين واجراء ما يلزم للوثوق بصحتها بعد المراجعة المقتضية وربط العوايد وتقديم المجموعات اللازمة للمالية مع دقة الالتفات لباقي ما اشير عنه بالامرين والاجراء بالتطبيق اليهما بناء عليه قد تحرر لمن لزم وهذا تكم حتى من بعد المعلومات بما تشمله الاوامر والمنشورات السابق صدورها في هذا الشأن يجري العمل بموجبها مع دقة الالتفات لاجراء المساحة بالاوقات المعينة بدون تاخير كما وانه يتراعى التحصيل قبل التصرف في المحصول ومن يتاخر يجري عليه مقتضى المدون عنه بالامر

وبنهاية الاعمال المتتضية يتقدم المجموع اللازم للمالية مستوفي البيانات حسب ما سلف الذكر يكون معلوما
دخان — { امر عال رقم ٢٢ جاسنة ١٤٠١ (٢٠ مارث سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ الدخان بانواع ورقا كان او نشوقا او مفروما او سيكارات صغيرة الواردة من المملكة اليونانية مصرح باخضاله القطر المصري اعتبارا من هذا التاريخ (م) ٢ يتحصل على هذا الدخان بانواعه رسم كهرق بواقع خمسة غروش عن كل اقة

دخان — { امر عال رقم ٢٩ رجب سنة ١٤٠١ (٢٥ مايو سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مديري صندوق الدين العمومي ورأي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ من تاريخ هذا اليوم يكون الرسم المتقضي تحصيله على جميع اصناف الدخان والتبناك الواردة من بر الترك الى القطر المصري باعتبار خمسة غروش عن كل اقة ورقا كان او مفروما او نشوقا او ملفوقا سيكارات صغيرة (م) ٢ قد الغيت احكام امرنا الرقم ٢٢ مارث سنة ١٢٩٠ التي كان العمل جاريا بمقتضاها في شان الدخان البنية والبصة (م) ٣ الدخان البنية والبصة الموجود الآن في مخازن الكهرق يؤخذ عليه الرسم بواقع خمسة غروش عن كل اقة

دخان — { امر عال رقم ٢٢ ذسنة ١٤٠١ (١٣ اكتوبر سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الامرين المؤرخين ١٩ يناير و ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ — ومن حيث انه مع وجود الاحكام الصريحة المدونة بالامرين المذكورين كثير من المزارعين يقدمون على زراعة الدخان والتبناك بدون استئذان وبدون رخصة والبعض يتحايل على التخلص من دفع العوائد باكملها بواسطة الاستئذان عن زرع مقادير اقل من المقصود زرعها والبعض ينقل محصولاته قبل دفع العوائد وحصول هذه المخالفات ناشي طبعا من عدم كفاية الغرامة المقررة بالامرين السالف ذكرهما — فبناء على ما رفعه اليانا ناظر المالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ احكام المواد الثالثة والعاشر والمحادبة عشرة من الدكرتو المؤرخ ١٩ يناير سنة ٨٠ فيها يتعلق بالغرامات الملزوم بدفعها من بخالف الاحكام المتعلقة بزراعة الدخان والتبناك عدلت كما ياتي (م) ٢ يلزم المزارعون الذين لا يتبعون احكام المادة الثالثة من دكرتو ١٩ يناير سنة ٨٠ فيما يختص بالاجراءات الواجب تنفيذها لاماكان اجرا زراعة الدخان والتبناك بدفع غرامة بواقع التي قرش عن كل فدان من كامل مساحة الاطيان التي يكونون زرعوها بدون استئذان ورخصة وهذا بخلاف العوائد المقررة بدكرتو ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ (م) ٣ يلزم المزارعون الذين يخالفون احكام المادة العاشرة من دكرتو ١٩ يناير سنة ٨٠ وينقلون محصولاتهم

قبل دفع العوائد بدفع غرامة بواقع التي قرش عن كل فدان من كامل مساحة الاطيان التي كانت متروكة دخانا او تبناكا (م) ٤ الغروقات المتروكة عنها في المادة المحادبة عشرة من دكرتو ١٩ يناير سنة ٨٠ التي تظهر ما بين المقدار الذي صار الاخبار عنه والمقدار المتروك يكون الاجراء بخصوصها كالآتي — لا يلزم المزارع بدفع غرامة متى كان المقدار المزروع غير متجاوز في الزيادة سدس المقدار المأذون بزراعته — اما اذا زاد المقدار المتروك عن سدس المقدار المصرح بزراعته فيلزم المزارع بدفع غرامة بواقع التي قرش عن كل فدان من المقدار الذي يزيد عن السدس المذكور وهذا بخلاف العوائد المقررة (م) ٥ جميع الاحكام الاخر المدونة بالامرين المؤرخين ١٩ يناير و ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ تبقى مربية الاجراء

دخان — منشور من نظارة المالية في ١٧ يناير سنة ٨٥ مرسل مع هذا صورة الدكرتو التخيدي الصادر بتاريخ ١٢ اكتوبر سنة ٨٤ بشأن الغرامة التي يلزم دفعها من يحرون زراعة صني الدخان والتبناك بدون رخصة او ينقلون محصولاتها قبل دفع العوائد بواقع كل فدان التي قرش كما يعلم من مطالعته وانه وان كان سبق نشره بالوقائع المصرية لكن لزيادة اعلان كافة المزارعين ينبغي نشره على جهات المديرية للمعلومية بان كل من اجري زراعة في من الصنعتين المذكورين بدون رخصة او اجري نقل المحصول قبل دفع العوائد يعامل بمقتضاها في دفع الغرامة المار ذكرها ولهذا لزم تحريره للاجراء كما ذكر في تاريخه نحرر لباقي الجهات

دخان — امر عال في ١١ ابريل سنة ٨٥

بعد اطلاعنا على الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٧٩ و ٢٠ مارس و ٢٦ مايو سنة ٨٤ — وبناء على ما عرضه لنا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ يؤخذ اعتبارا من تاريخ هذا اليوم على جميع اصناف الدخان والتبناك الواردة من الافطار العتانية عند دخولها للقطر المصري رسم قدره عشرة غروش عن كل كيلوغرام سواء كانت ورقا او مفرومة او ملفوفة بسيجارات (م) ٢ يجوز اعتبارا من تاريخ هذا اليوم دخول كافة اصناف الدخان والتبناك الواردة من ممالك الولايات المتحدة الاميريكانية وايطاليا واليونان وايطاليا للقطر المصري بدفع رسم كهرق قدره عشرة غروش عن كل كيلوغرام سواء كانت ورقا او مفرومة او ملفوفة بسيجارات (م) ٣ يؤخذ على السيجار بانواعه من اية جهة كانت ورودها رسم كهرق قدره ستة عشر قرشا عن كل كيلوغرام

دخان — منشور من نظارة المالية في ١١ ابريل سنة ٨٥ لما كان تحقيق زراعة الدخان والتبناك وتحصيل عوائدها وما يليها من المواد التي تستوجب زيادة الدقة والالتفات رايت من اللزوم ان استلفت نظركم نحو ذلك وايين لكم ما يستوجب على المديرية اجراؤه في ذلك عملا بالاوامر التخيدي الصادرة في ١٩ يناير و ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ و ١٣ اكتوبر سنة ١٨٨٤

معلومات

برخصة يحتسب عليه العوائد بواقع الفدان مائتي وخمسين قرشاً فقط — وما يظهر زيادة عن المعلن به رخصة فما يكون منه لغاية السدس المصرح بزرعه يصير احتساب عوائد عليه بواقع الفدان مائتي وخمسين قرشاً فقط وما زاد عن السدس يحتسب عليه غرامة بواقع الفدان التي قرش علاوة على ما يخضع من العوائد المقررة — لما اذا كان المنزوع اقل من المقدار المخصص بزرعه فلا يصير احتساب عوائد الاعلى المقدار المنزوع فقط — وما يكون منقروعا بدون رخصة بالكلفة يحتسب عليه غرامة بواقع الفدان التي قرش علاوة على العوائد المقررة — (تراجع المادة الاولى من دكرينو ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ والمادة الثانية والمادة الرابعة من دكرينو ١٢ أكتوبر سنة ٨٤ والمادة الحادية عشرة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠) — ومن مقتضى هذه التسوية التي يجريها الصراف يجري تحصيل المستحق حالا على كل مزارع ويخصم بقيمة دفعاته في حسابه بالجرية وفي الورد بدون ربط الاصول حيث لا تكون الا من بعد عمل التسوية بالانتهائية بمعرفة المديرية كما يأتي القول عن ذلك — اما الدفاتر الاصلية فيصير ارسالها اولاً باول من طرف المأمور للمديرية لاجراء اخذ الجشائي اللازمة عنها بمعرفة مصلحة عموم التاريخ اولاً باول ايضاً — وعلى كل مأمور ان يجعل بطرفه حافظة يقيدها كل دفتر بلد يرسله للمديرية مبيتاً فيها اسم البلد ومجموع ما وجد منقروعا فيها من الصنفين المذكورين وعدد مزارعيه بالرقم والتفريط وتاريخ ارسال دفترها للمديرية وتاريخ افادة وصوله للمديرية ونحوها — والبلد التي لا يوجد فيها زراعة من هذين الصنفين يعمل عنها بحضور بذلك في ورقة غنومة يختم المديرية ايضاً مبيتاً فيه تفريش جميع اراضي البلد وتاريخ تفريشها بحضور مشايخها وعمدها ونائب القاضي الشرعي ان كان بها نائب شرعي ويختم عليه من ذكرها ومن المأمور والمساح وهذا الحضر يرسل للمديرية ايضاً وينشر عنه في المحافظة المحكي عنها على وجه ما ذكر — ويجب تلي كل مأموران يتم مأمورته في بحر الشهر الذي يلي تعيينه حسب المدون في المادة التاسعة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ ومتى انتهت مأمورته يقدم الى المديرية المحافظة المحكي عنها مخزوماً عليها منه مبيتاً فيها تاريخ تعيينه بالمأمورية وتاريخ انتهائها وعدد البلاد ومقدار مجموع ما وجد فيها منقروعا من هذين الصنفين وعدد مزارعيه بالرقم والتفريط ويرفق معها الكشف السابق تسليمه لعمد المديرية — وعلى المديرية متى تحققت صحة دفاتر المساحات المحكي عنها ان تجري التسوية اللازمة عنها اول باول من بعد مراجعة الوارد فيها على الوارد بدفاتر قيد الرخص ونحوها عن كل بلد كصنفين اسم باسم بيان مجموع ما زرعه كل اسم من الصنفين المذكورين ومساحة كل صنف وما يخصه من العوائد والخدمة والغرامة وخدمتها كالرسم المرفوق بهذا المرموز له بحرف (١) — ومتى انتهت الكشوفة المحكي عنها يصير امضؤها من الكاتب محررها ومن الكاتب الذي اجري مراجعتها ثم يحرر على نسخة منها الاقنونات اللازمة لصياف البلاد باعتماد الربط بموجها بامضاء كل من رئيس فلم الاموال المقررة ورئيس حسابات او ناشكات المديرية

وبالمنشورات الصادرة من هذا الطرف خصوصاً المنشور الصادر في ٢ صفر سنة ١٢٦٨ الموافق ٤ يناير سنة ٨١ من الادارة العمومية والكيفية اللازم اتباعها في تحرير دفاتر المساحات حتى يكون الاجراء في عموم الجهات على وتيرة واحدة يجب على المديرية كل سنة ان تنظر في الوقت الذي تنتهي فيه زراعة هذين الصنفين في عموم جهاتها وكل جهة انتهت فيها تطلب في الحال دفاتر قيد رخصها من المراكز او الاقسام التابعة لما مجموعة ومفصلة ومختوماً عليها من مأمور المركز او ناظر القسم او من يتوب عنها وفي الحال تجري مراجعة الرخص المفيدة فيها على الطلبات السابق ارسالها لها من القسم او المركز وتبين بعد مضي شهر واحد من ابتداء موسم زراعة هذين الصنفين بواسطة مخارج مصلحة التاريخ قبل بوقت وبالاتحاد معها المأمورين والمساحين اللازمين لذلك سواء كانوا من خدماتها او من خدمات المصلحة المذكورة او من معاونين ومساحين ظهورات ان اقتضى الحال لذلك بحيث ان التعيين يكون بعد بدو نمو نبات الصنفين المذكورين حسب المنصوص بالمادة السادسة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ وتسخر من الدفاتر المذكورة كشفاً لكل مأمور عن الرخص المعلقة داخل حدود مأموريته بلداً بلداً اسماء بالبيانات اللازمة من مفادير واحواض وعلى كل مأموران بطوف البلاد المعين بها بلداً بلداً ويقتش اراضيها جيداً بحضور مشايخها وعمدها ونائب القاضي الشرعي ان كان بها نائب شرعي وارباب زراعة هذين الصنفين او من يتوب عنهم كالمدون بالمادة السابعة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ لمساحة المنزوع ويجعل لكل بلد دفتر مخصوص يحرر على ورق مختم بختم المديرية يورد فيه يوم يوم ما يجري مساحته مساحة مساحة قاعة ورعاً اسماء بيان ما ما هو برخصة وما هو بدون رخصة وفي اخر كل يوم يصير جمع ما صار مساحته والتفريط عليه ويختم او يضي عليه من المساح والمأمور ومشايخ وعمد الناحية والنائب الشرعي اذا كان بها نائب شرعي وهكذا يكون الاجراء يومياً الى ان تتم مساحة جميع الاراضي المنزوعة دخاناً او تنبأ كما يعهدهم البلد وفي انتهاء كل بلد يصير التفريط على مجموع مساحتها ويحرر تحت منه الحضر اللازم ويختم عليه من جميع من ذكرها ثم بعد ذلك عملاً بالمادة الثامنة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ يؤخذ في ذيله تعهد على اصحاب الاراضي (اعني اصحاب الزراعة) او من يتوب عنهم ومشايخ كل قرية بانه لا يحصل مطلقاً تصرف في الحصول ما لم يصرف دفع المستحق على الزراعة المذكورة من عوائد او غرامة ومتى تم دفتر البلد على هذا الوجه يستخرج منه كشف من ورق عادة بمعرفة المساح اسم باسم عن مساحة كل اسم ببيانه ان كان دخاناً او تنبأ كما وما هو منه برخصة وما هو بدون رخصة ويحرر عليه التصديق اللازم من كل من المأمور والمساح بمطابقته للاصل وهذا الكشف يصير تسليمه لصراف البلد عقب اتمام مساحة البلد ويؤخذ عليه ابصال باسئلامه على الدفاتر الاصلية — وعلى الصراف ان يجري في الحال التسوية موفياً من واقع الكشف المذكور واضافة الخدمة سواء كان على العوائد او الغرامات على الوجه الاتي — ما كان

ملوكات

دخان — ٠ امر عال صادر في ١٢ يونيو سنة ٨٥

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الاوامر الصادرة في ٢٩ مارث سنة ٧٩ و ٢٠ مارث و ٢٦ مايو سنة ٨٤ و ١١ ابريل سنة ٨٥ — وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوآت (م) ١ الرسم المقرر على التنباك الوارد من الاقطار العثمانية بموجب الامر الصادر في ١١ ابريل سنة ٨٥ بصير اخذه كذلك على التنباك الوارد من القطر من جهات اخرى (م) ٢ رسم الدخول البالغ بحسب القيمة خمسة وسبعين في المائة الجاري اخذه على التنباك الوارد من بلاد الهند صاير الغاؤه (م) ٣ الدخان الوارد من مواني البحر الاحمر الجاري نقله بحرا يرسم القطر المصري يؤخذ عليه رسم عشرة غروش عن كل كيلوغرام في كرك المينا التي يصير تعريغه فيها وبعد ذلك لا يؤخذ عليه رسم اخر (م) ٤ يجري تنفيذ امرنا هذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية (م) ٥ على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

دخان — ٠ { دكرينو صادر في ١٧ يونيو سنة ٨٥ بصرب (رسوم على الدخان والسكك اللدنيين

(نحن خديو مصر) بناء على طلب ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوآت (م) ١ اعتبارا من هذا اليوم يؤخذ رسم قدره ثلاثة غروش على كل اقة من الدخان والتنباك اللدنيين بانواعها عند دخولها للمدن المقرر فيها عوائد دخولية (م) ٢ كل ما ادخل من الدخان والتنباك او حصل الشروع في ادخاله بغير مراعاة حكم المادة السابقة يصادر مع وسائل النقل وادوات التهريب لجانب الحكومة ويبيع جميع ذلك على ذمتها وتحسب العوائد من اصل الثمن المتحصل من البيع (م) ٣ الدخان والتنباك القاضي امرنا هذا بتحصيل الرسم عليها عند دخولها للمدن المقرر فيها عوائد دخولية يعفيان من عوائد القبانة

دخان — ٠ { مشور من بطارية المالية في ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٥

قد علم من مكاتبه وردت للمالية من مديره الجيزة

مؤرخة ٩ لوليه سنة ٨٥ غمرة ١٢٠ بناء على اشعار عياد المساحة الوارد بها في ١٣ ارسنة ١٣٠٢ انه خرقا للمادة الجارية قد اقدم بعض الفلاحين بتواحيها على زراعة دخان في زمن النيل لكي يتوصل بهذه الطريقة الى زراعة هذا الصنف بدون الاستئذان والرخصة المنو عنها في المادة الثالثة من الدكرينو الرقيم ١٩ يناير سنة ٨٠ حتى اذا صار استواءه قبل زمن الزراعة الشتوية وقبل الزمن المعين لتحقيق ومساحة الاراضي المنزرعة دخانا وتنباكا يتمكن اولئك الفلاحون من تقطيع محصول زراعتهم بدون اخطار المديرية وتخلصون بذلك من دفع العوائد والتجريم وخيت ان اقدام بعض اهالي مديرية الجيزة على هذا ربما يترتب عليه ان بعض مزارعي المديرية الاخرى يتشبهون بهم ويمكرون مثل هذه الاعمال يعني الزراعة التيلية بغير رخصة ولا اذن من المديرية فلهذا لزم نشره لعموم الجهات وهذا للعلمية بما ذكر واتخاذ الطرق المؤدية لتعيين من يلزم ايضا للاحظة زراعة الدخان والتنباك قبل اوان الزراعة الشتوية وكما وجد منزرعا بغير رخصة يجري ما يلزم لتحصيل العوائد والتجريم عنه بحسب دكرينو ١٣ اكتوبر سنة ٨٤ وترد الافادة الى المالية اولا فالولا عما يتضح للعلمية بها

دخان — ٠ { قرار صادر من مجلس النظار في شهر ديسمبر سنة ٨٥

قد قرر مجلس النظار في جلسته المتعقدة يوم الاثنين ٢٣ نوفمبر سنة ٨٥ الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٠٣ — بعد الاطلاع على دكرينو ١٧ يونيو سنة ٨٥ — وبناء على ما عرضه ناظر المالية ما هوآت (م) ١ يخص المتحصل من مبيع صنف الدخان والتنباك المصري اللذين يصير ضبطهما عند الدخول في المدن المقررة عليها عوائد الدخولية والمتحصل من مبيع ما يصير استعماله لنقل هذين الصنفين وتهريبهما الى من يخبر عنها ويضبطهما وذلك بعد استقطاع العوائد المستحقة مع كافة المصاريف (م) ٢ تسري هذه الاحكام على المتحصل قبل صدور هذا القرار وادع في خزانة الحكومة ولم يدرج نهائيا ضمن الايرادات (م) ٣ يكون توزيع المتحصل من المبيع على حسب قرار يصدره

ناظر المالية (م) ٤ جميع الاحكام المناقشة لهذا لاغية
دخان — ٠ امر عال صادر في ٢٨ ديسمبر سنة ٨٧
بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة في ١٩ يناير و ١٩
ديسمبر سنة ٨٠ و ١٣ أكتوبر سنة ٨٤ ونظرا لكون
الرسم الخاصي مربوط الآن على زراعة الدخان
بالقطر المصري قد تقرر باعتبار محصول القدان الواحد
مائة وستة عشرا وبما انه قد اتضح من التحريات التي
صار اجراؤها بالمديريات ان هذا التقدير هو اقل
بكثير من نصف متوسط المحصول الحقيقي وحيث انه
جاري اخذ رسم على الدخان الاجنبي عند دخوله الى
القطر المصري وانه قد صار ابلاغ مقدار هذا للرسم
من ٥ قروش الى ١٢ قرش وعشرين فضة عن كل اقة
— فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي
مجلس النظار وقرار الجمعية العمومية امرنا بما هو
(م) ١ ابتداء من صدور امرنا هذا كافة الاراضي
المزروعة دخانا او تنباكا يقرر عليها خلاف الاموال
الاعتيادية رسم اضافي قدره ثلاثون جنيها مصرياً عن
كل فدان (م) ٢ كل طلب رخصة بزراعة الدخان
والتنباك يجب تقديمه في كل سنة الى نظار الاقسام او
ماموري المراكز في المواعيد المبينة بالجدول المرفوق
بامرنا هذا ومع ذلك فانه يمكن تغيير المواعيد المذكورة
بمعرفة مجلس النظار بناء على طلب ناظر المالية —
لا يصير قبول اي طلب بعد هذه المواعيد ويلزم ان
تقدم الطلبات على ورق تمغة مذكور بها البلد والحوض
الكائنة به الاراضي وموضحا فيها مساحة القطعة المخصصة
لهذه الزراعة — لا تعطى الرخصة للمالك الارض
او للمستاجر الذي يقدم كفالة المالك بالتضامن —
يجب ان يرفق مع طلبات الرخصة شهادة موقعا عليها
من الصراف وشيخ البلد الكائنة بها الارض المزمع
زراعتها دالة على ان الارض المذكورة هي ملك مقدم
الطلب او الضامن ومقيدة باسمه في دفتر التكليف
(م) ٣ كل زراعة تحصل بواسطة البذر او الشتل
بعد ميعاد الثلاثين يوما التكميلي المبين بالجدول
المرفوق بامرنا هذا يعد اجراؤها غشاواحتيالا (م) ٤
كل من بذروغرس الدخان والتنباك خفية يعاقب
بدفع غرامة قدرها مائة جنية مصري عن كل فدان

واذا كان المتزرع اقل اوزيادة عن فدان فتكون
الغرامة على حسب مساحته باعتبار القدان مائة جنية
مع حفظ الحق للحكومة في اعدام او مصادرة الزرع
او المحصول — كل من خالف احكام مادتي ٣ و ٤
من امرنا الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ يعاقب
ايضا بدفع غرامة قدرها مائة جنية مصري — اذا
ثبت على شيخ الزارع المخالف ان له علما بالزراعة
ولم يخبر عنه فيكون ملزوما بالتضامن مع الزارع
المذكور بدفع كافة الغرامات التي تتوقع عليه وغير
ذلك يصير منع زراعة الدخان او التنباك لمدة خمس
سنوات في البلاد التي تكون حصلت فيها المخالفات —
تتوقع العقوبة بدفع الغرامة بمعرفة المديرين او المحافظين
ويجوز للعقاب ان يقدم استئنافا عن ذلك لناظر
المالية — القرار الذي يدر من ناظر المالية في هذا
الشأن لا يجوز استئنافه امام اي محكمة كانت —
تسديد الغرامات والرسم المقرر بمقتضى المادة الاولى
من امرنا هذا يصير اجراؤه بالطريقة الادارية
وبالكيفية المبينة في اوامرنا الصادرة في ٢٥ مارث
سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (م) ٥ الغرامات
التي تحصل نقدا يصير اعطاؤها باكملها للمرشدين
سواء كانوا مستخدمين بالحكومة او غير مستخدمين
الذين يستكشفون اي مخالفة للوائح زراعة الدخان
او التنباك بدون ان تلتزم الحكومة مطلقا ولاي
عذر كان بدفع شيء زيادة عن المبالغ التي تكون
حصلتها حقيقة من هذا القبيل (م) ٦ ابتداء من
صدور امرنا هذا يصير الغاء رسم الثلاثة قروش عن
كل اقة الجاري اخذه على الدخان والتنباك البلدي
عند دخوله في المدن المقرر عليها عوائد دخولية (م) ٧
كافة الاحكام المخالفة لامرنا هذا هي لاغية ولا عمل لها
(جدول) عن المواعيد المحددة لتقديم طلبات
الرخصة واعطاء التصريح بزراعة الدخان والتنباك
بمديريات الوجه القبلي والوجه البحري ولمباشرة اعمال
البذر والشتل
(مديريات الوجه القبلي) الجيزة . بني سويف
المنيا . اسيوط . جرجا . قنا . اسنا
(الميعاد المحدد لتقديم طلب الرخصة واعطاء التصريح

ملحوظات

والانجليزي واليوناني واللاتيني والهولندي والبرتغالي والسويدي والنرويجي بسائر أنواعه بواقع أربعة عشر قرشاً مصرياً (٤٠ ملية) عن كل كيلو (م) ٤ التباك العجمي والسيجار يبقى محظوراً على الأفراد ويكون تحتكر للحكومة — ورسوم الجمر التي يجب على من على إليه احتكار ادخال السجائر ان يدفعها عن السجائر الواردة من أي جهة كانت تكون من اجلاء هذا اليوم كالاتي — سبعة عشر قرشاً مصرياً (١٢٠ ملية) عن كل كيلو من اصناف السجائر الدون الماطي وما شاكله — وخمسة وعشرون قرشاً مصرياً (٢٥٠ ملية) عن كل كيلو من السجائر الوسط وستون قرشاً مصرياً (٦٠٠ ملية) عن كل كيلو من السجائر المال (م) ٥ اذا كان الدخان المراد تفرغته في القطر المصري معدا للبرور فقط من القطر فيجب اخبار مصلحة الجمر به قبل التفرغ اياها كان نوعه او شكله ويلزم تفرغه في مخازن الجمر مباشرة — وكل مخالفة لمحكم هذه المادة تعتبر شروعاً في تهريب البضاعة من الجمر وبغاف عليها بصبط البضاعة لجانب الميري وبغرامة مساوية لصعب الرسم (م) ٦ كل ما كان مخالفا لهذا الدكر يتو من اللوائح والدكرينات السابقة بعد لاغياً

دخان — منشور من نظارة المالية في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨) بشأن

زراعة الدخان

باغنا الان ان جملة من اهالي البلاد في المديريات القبلية يجيزون اراضيهم ويعدونهم لزراعة الدخان بدون استئصال على رخصة املا انهم يتعاملون ويجدون طرقاً يتخلصون بها سواء كان من دفع العوائد المقررة او من دفع الغرامة المفروضة على من يزرع الدخان بصورة التحايل والتهريب مع ان هذا التصور لا يحمل له من جميع جهاته فان الحكومة كما ترى انه من واجباتها السهر على مصلحة الاله في والاهتمام بحسين شؤونهم وتعميم فوائدهم فيها ايضاً ان تحافظ على تنفيذ اوامرها ولوائحها ولا تفول عن معاقبة من تظهر تخالفة لاحكامها وعدم العمل بها وهذا من الحقوق المقدسة التي يقتضيها العدل ويوجبها القانون — فلاجل تدارك الامر من الان وتنبيه افكار من تصوروا مثل هذا التصور العاسد وارشادهم الى الحقيقة والصواب واتخاذهم من الوقوع في ورطة العقاب الذي ينتظر على مخالفة الاوامر الصادرة في هذه المسئلة استنسبنا اعلان الاله في عمومها بترك استعمال التحيل والعش في هذا الامر وملاحظة طلب الرخصة من جهات الاختصاص عما يريدون زراعته باراضيهم من الدخان والتباك على مقتضى نص الامر العالي الصادر عن ذلك تاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٢٧٠ ولا يوقعوا انفسهم في ورطة التفرغ — فعلى تك المبادرة باعلان ذلك في جميع البلاد التابعة لمديرتكم بالطريقة التي يمكن الوقوف بها في تعميم اعلان جميع الاهالي والمزارعين بما ذكر سواء كان بواسطة المناداة في كل بلدة او بوضع اعلانات على محلات مشايخها وعمدها واللفظ الشهيرة فيها او بطرائق اخرى ليكون الجميع على علم من حقيقة الامر ومن يقدم منهم على المخالفة يكون هو المجاني على نفسه والساعي في ضرر مصلحته

ولباشرة اعمال البذر والشتل) من اول هاتور ١٠ نوفمبر لغاية ٣٠ امشير ٨ مارث (الميعاد التكميلي للشتل المتأخر) من اول برمهات ٩ مارث لغاية برمهات ٧ ابريل (مديريات الوجه البحري) القليوبية . الشرقية . الدقهلية . الغربية . المنوفية . البحيرة (الميعاد المحدد لتقديم طلب الرخصة واعطاء التصريح ولباشرة اعمال البذر والشتل) من ١٥ كيهك ٢٤ ديسمبر لغاية ١٥ برمودة ٢٢ ابريل (الميعاد التكميلي للشتل المتأخر) من ١٦ برمودة ٢٣ ابريل لغاية ١٥ بشنس ٢٢ مايو

دخان — امر عال صادر في ٣٠ يناير سنة ١٨٨٨

بناءً على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ اعتباراً من اول فبراير سنة ١٨٨٨ يكون الرسم المقتضي تحصيله على الدخان التركي بسائر انواعه عند دخوله لقطر المصري سواء كان ورقاً او مفروماً او نشوقاً او سيكارات احد عشر قرشاً مصرياً وعشر القرش (١١١ ملية) عن كل كيلو وذلك عن الدخان المرفوق برفاتي قانونية صادرة من ادارة حصر الدخان في الممالك العثمانية واربعة عشر قرشاً مصرياً ونصف (١٤٥ ملية) عن كل كيلو من الدخان التركي الغير مرفوق برفنية (م) ٢ رسم الدخول على التباك التركي يبقى مقررًا باعتبار عشرة قروش مصرية (١٠٠ ملية) عن كل كيلو (م) ٣ يكون الرسم المقتضي تحصيله على الدخان الامريكاني والانجليزي واليوناني والهولندي والبرتغالي والسويدي والنرويجي بسائر انواعه سواء كان ورقاً او مفروماً او نشوقاً او سيكارات بواقع عشرة قروش مصرية (١٠٠ ملية) عن كل كيلو (م) ٤ رسوم الكرك عن السيكرات كانت جهة وروده يستمر تحصيلها بواقع ستة عشر قرشاً مصرياً (١٦٠ ملية) عن كل كيلو (م) ٥ جميع احكام القوانين والاوامر المتأخرة لامرنا هذا تعتبر ملغاة

دخان — امر عال صادر في ٧ يونيو سنة ١٨٨٨

بناءً على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ اعتباراً من يوم نشر هذا الدكر يتو لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٢٠٠ يكون الرسم المقتضي تحصيله على الدخان التركي بسائر انواعه عند دخوله للقطر المصري خمسة عشر قرشاً مصرياً وعشراً من القرش (١٥١ ملية) عن كل كيلو وذلك عن الدخان المرفوق برفاتي قانونية صادرة من ادارة حصر الدخان في الممالك العثمانية وثمانية عشر قرشاً مصرياً ونصف قرش (١٨٥ ملية) عن كل كيلو من الدخان التركي الغير مرفوق برفنية (م) ٢ رسم الدخول على التباك التركي يبقى مقررًا باعتبار عشرة قروش مصرية (١٠٠ ملية) عن كل كيلو (م) ٣ يكون الرسم المقتضي تحصيله على الدخان الامريكاني

دخان — { منشور رقم ٦٢ صادر لعموم المديريات في ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ (٢٧ فبراير سنة ١٨٨٦) بان كل ما وجد مترعاً دخاناً في خلال اصناف اخرى مثل البصل او التوم او غيرها فتعتبر تلك الزراعة جميعها دخاناً سواء كانت برخصة او بدون رخصة ويصير المعاملة فيها على مقتضى المدون بالامر العالي الرقم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ وهو لما عاد حناب للاستشارة لما لي من مروه على مديريات الوجه الثاني قدم نوبته متصفاً ما له شاهد في بعض المديريات مقداراً جدياً من الاطيان مترعاً صلاً واصنافاً اخرى وفي خلال هذه الزراعات كمية من الدخان منشورة وانه لما اخبر موطني تلك الجهات باختلاف رايها فيما يجب على الحكومة احراراً في حق هذه الاطيان مذنب البعض منهم الى وجوب اجراء مساحة الجزء المترع دخاناً فقط سواء كان نصف اود ربع او ثلث الارض وربطه بالقرية الخاصة بزراعة الدخان وراى البعض الاخر ان زرع الدخان بدون تصريح بالكيفية التي ذكرت لئلا يقطع على قصد الفساد وانه جناه قد رشح ما راء الفريق الثاني اذ ان الدخان المتقدم ذكره كان زرع بغير تصريح ويرى ان كل ارض زرع دخاناً بكاملها او جزء منها يجب ربطها بكليتها بالقرية الخاصة بزراعة الدخان وانه لا بد ان الفساد منتشر فيما يتعلق بزراعة الدخان بالمديريات ويوجد ذلك ان الاطيان التي اكتشف فيها على الدخان السابق الكلام عنه ليست قيمة المسالك او بعضها ككتفائها بل تجاوزا للتبادر الكبيرة والطرق العظيمة المطروقة — فقد استغرقتنا من عدم اكتشاف هذا الامر واخبارتنا عنه حتى صار اكتشافه بمرور حناب المستشار مع ان الاطيان الصادرة للمديريات متعددة بموجب دوام التيقظ لصبط كامل ما يوجد من المخالفات في زراعة الدخان واتخاذ الوسائل المادية لمنع طرُق الفساد والتخايل — وراينا وجوب اصدار منشور بان هذا يخبركم وليا في المديريات لاستعلامات نظركم لما جاء بالنوبه المتقدم ذكرها وكل ما وجد مترعاً من الدخان في خلال اصناف اخرى مثل البصل او التوم او غيرها سواء كان النعم من زراعة تلك الاصناف بهذه الكيفية احياء زراعة الدخان او لم يحصل مزبه له من خلال تلك الاصناف — تعتبر تلك الاصناف جميعها دخاناً سواء كانت برخصة او بدون رخصة وتعتبر المعاملة فيها على مقتضى المدون بالامر العالي الرقم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ بمراعاة ان ما كان مترعاً بدون رخصة على تلك الكمية تنوقع عليه احكام الامر المشار اليه من نحو الارام بالموائد والعمارة والاعتماد او المصادرة عن الدخان وما يوجد ضمنه من الاصناف الاخرى — ما قصد اتخاذ الطرق لتنفيذ منشورنا هذا فيما يخص مديريكم ولما يدور بوجهه في حال وروده وعرفوا في حجر العشرة ايام التي تلي وصوله بان تكونوا اتفقدوا لنا كيد تنفيذ مفعوله

دخان — { منشور صادر لعموم المديريات في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٨٦

لما صدر الامر العالي في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ المتعلق بزراعة الدخان والالتزام وتدونت فيه الاحكام الواجب اتباعها في حق الذين يقدمون على مخالفة احكامه فطرا لقرب العهد من صدور هذا الامر الكريم وجريان العادة بان كل امر جديد لا بد وان تحدث في مباديه بعض صعوبات فالمحكومة لهذا السبب قد تساهلت بعض التساهل في اجراء احكام الذكرى كما هي في حق الذين كان حصل منهم بعض مخالفات في سنة ١٨٨١ الماضية وسنة ١٨٩١ الحاضرة حتى اعفت كثيرين من الغرامات وكثيرا من العقوبات التي استوجبها مخالفتهم ولكن لما كانت هذه التسهيلات ليست الا وقتية كما سلف الذكر ونحن الان داخلون في بداية الموسم الجديد رأينا من الضروري اصدار هذا المنشور تنبهاً لافكار المزارعين حتى لا يغترون بما حصل من التساهل كما مر الذكر ويقتربوا من الوقوع في اي مخالفة كانت لاحكام الاوامر المتعلقة بزراعة الصنفين المذكورين

لانه من بعد ذلك لابد من استعمال الشدة والصرامة في حق كل مخالف بدون مهادنة البتة ولما تكلفكم باعلان ذلك في جميع البلاد التابعة لمديريكم بالطريقة التي يمكن ان تستوثقوا بها في كون هذه التنبيهات صارت معلومة عند جميع الاهالي والمزارعين سواء كان بواسطة المناداة في كل بلدة او بوضع اعلانات على محلات مشايخها وعمدها والنقط الشهيرة حسب ما ذكر او بطرائق اخرى ليكون الجميع على علم تام بان الحكومة عازمة على استعمال كافة الطرق الفعالة لتنفيذ كافة احكام الاوامر المتعلقة بزراعة الصنفين حتى لا يهاجت احد منهم على الاضرار بنفسه والوقوع فيما لا ينال منه غير الخسائر والندم

دخان — { تلغراف صادر لعموم المديريات بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٩١ (٣ ربيع الاول سنة ١٣٠٧)

ان نظارة المالية قد قررت قطعياً ان زراعة الدخان والتبناك داخل القطر في هذه السنة لا ينبغي ان تتجاوز مقدار ٥٠٠ افدان فقط في كافة الاقاليم القبلية والجزرية وان لا يعطى ترخيصات بالزراعة زيادة عن هذا القدر ونهنا على هذا القرار يلزم ان توقفوا حالا اعطاء رخص بزراعة دخان او تبناك وتعلنوا كافة الاهالي بان من له رغبة في زراعة دخان يقدم طلبه للمديرية بمقدار ما يرغب زراعته ويقبل تقديم هذه الطلبات لغاية ١٥ نوفمبر المقبل ومن بعد هذا الميعاد لا تقبل طلبات وفي الحال تقدموا لنا مجموعاً لنظارة المالية بمقدار الطلبات التي تكون قدمت وتنتظرون ما يصدر لكم انما مجال وصول هذا تسرعون باعلانه بدون ادنى تاخير

دخان — { منشور صادر لعموم المديريات في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١

قد ينالكم بالمشورين الصادرين في ١٢ و ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩١ وجوب اعلان جميع البلاد بطريقة تكفل اطلاق ومعلومية الجميع بما قررته الحكومة بوجه قطعي من استعمال كافة الطرق الفعالة لتنفيذ جميع احكام الاوامر المتعلقة بزراعة الصنفين الدخان والتبناك وتنبههم بان التساهلات التي اجريت في سنة ١٨٨٨ الماضية وسنة ١٨٩١ الحاضرة انما كانت فقط لقرب العهد من صدور الامر العالي المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ وان من يتجاري على زراعة احد الصنفين بدون استحصاله على الرخصة اللازمة او تقع منه اي مخالفة للاوامر المشار اليها تصير معاقبته بجميع احكامها بغاية الشدة فمن باب زيادة التحذير تكلفكم بتكرار الاعلان بذلك حتى لا يتجاسر احد على الزراعة من دون رخصة او على اي مخالفة كانت بحيث ان كل من يتجاري على ذلك في الحال يصير عقابه بغاية الشدة بتنفيذ احكام الاوامر المشار اليها واخصها الامر العالي المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ حرف بحرف من دون قبول اعداء او سماع اقوال حيث انه في هذه الحالة يكون هو الذي جنى على نفسه واقوعها فيما لا ينال منه غير المأثرة والندم هذا ما يتعلق بالمزارعين ولرباب الاطيان اما ما يتعلق بحكام جهنكم فمن حيث ان كل مركز من مراكز اقسام المديريات به عدد وافر من المستخدمين وم اثنان معاونين وثمان من الضباط اخدها معاون بوليس والذاتي ملاحظ بوليس عما مامور المركز او ناظر القسم ومن

معلومات

عن خدمة مائتين المصلحين وما يكفي فيه باخذ عوائد طاق واحد من هذا وهذا ونحو ذلك على حسب التفصيلات الواضحة بالقرار المرفوع لاخر ما به وحيث وافق لدينا تنفيذ فاصدرنا امرنا لكم بذلك لنجروا مقتضا.

(صورة قرار المجلس الخصوصي الرقبة ٢٤ جا سنة ٨٧ غرة ٩٠)

وردت مكتبة الداخلية من سعادة محافظ مصر تاريخها ١٢ المحاضر ١٠٥ تتضمن ان ترتب عوائد تمغة المشغولات والمصنوعات الداخلية ما فيه ان ما يوجد من تلك الاصناف معرض للبيع بدون تمغة بماي محل كان من الحملات المدة للبيع تؤخذ عليه العوائد ملاقين ولم تصرح باعطاء شيء منها الى من يجري ضبطها وان الجاري في عوائد دخولية المخضرات اذا وجدت اصناف مهربة يؤخذ عليها ملاقين ويعطى منها نصف الطاق الثاني الى من اجروا ضبطها سواء كان من الخدمة او خلافهم وانه لو جرى ذلك في عوائد التمغة فيرتب عليه دوام الالفت والاجتهاد ويسأذن عن اجراء فتلاوة بالمجلس الخصوصي روي موافقة مساواة الاجرى في مائتين المصلحين باعطاء نصف الطاق الثاني لمن اجري ضبط المهرب الذي يؤخذ عليه ملاقين اما لاجل الوقاية من تجاري بعض الخدمة على ضبط اشياء على ما قيل انها مهربة ويبقى هو الشاهد من طرف المصلحة وهو المائد اليه الانتفاع يلزم ان كل مستخدم بهاتين المصليتين يؤدبه واجبات خدمته في ضبط الادارة وتحقيق المهرب وما يضبط عن بك ما يوجد مهرب ويؤخذ عليه ملاقين فلا يكون له حق في اخذ شيء منه لان الذي اجراه هو من واجبات خدمته واما من يضبط اشياء مهربة ولم يكن مستخدم ولا له قرابة بهم فهو الذي يأخذ نصف الطاق الثاني انما لاجل تمييز ما يوجد مهرب حقيقة ويستحق دفع الطاق الثاني يلزم ان الذي يعتبر مهرب من عوائد دخولية المخضرات هو الذي تمر به اربابه من طريق لا يكون موصل لمحل مامور العوائد وينتهي به المرور الى تجاوز طريق مركز مامور العوائد بقصد النهب واما ما يمر من على مركز العوائد ولم يدفع ما عليه وتجاوز حدود المركز فلا يكون لاحد عليه سبيل حتى لو علم به احد واثبت ذلك لدى الحاكم الذي يكون من تحت ادارته مامورية المركز فيتوجه نصيبه في الاخبار على المامور الذي ثبت عليه التساهل وتحصيل العوائد الطاق اثنين من المامور ويعطى منها نصف طاق الى المخبر ونحو محمول محاكمة المامور المذكور على المجلس المحلي واما عوائد التمغة وكل ما يوجد من اصنافها مار بالطريق بغير تمغة ولم يكن معرض للبيع حال المرور فلا يتعرض لاحصائه بقوله انه مهرب بل يؤخذ منه العوائد طاق واحد فقط اما ما يوجد ملبوس جديد على صاحبه غير متموغ فانه من الممنوع الاخذ عليه كلياً واما ما يؤخذ عليه ملاقين هو ما يوجد معرض للبيع في الاسواق والدكاكين من الاصناف المرتب عليها عوائد تمغة وهو غير متموغ بما في ذلك ما يوجد من الاقمشة التي تباع منفصلة ومخططة وملبوسات من المشغولات الداخلية الجديدة التي لم يسبق استعمالها ولم يكن عليها تمغة ولا اخذ العوائد عليها بمراعية قيمتها الاصلية قبل تفصيلها

واجبات هؤلاء جميعاً اكتشاف زراعة الدخان او التنباك المخفية ومع تخصيص بلاد كل مركز او قسم عليهم التي يبلغ عددها من ثلاثين الى اربعين بلدة في غالب مراكزها واقسام المديرية وفي باقيها من خمسين الى تسعين بلدة فانه يخص الواحد منهم من ستة بلاد الى ثمانية عشر بلدة على الكثير ومثل هذا العدد الواجب يسهل على كل واحد منهم تنقيته مراراً بقاية كل مهولة لاسباب وان زراعة النوعين المذكورين تمتد زمناً طويلاً حيث تمكث على الاراضي من اربعة الى خمسة شهور وهذا الزمن الواسع موافق ما يساعد على تمام التمكن من التنقيش وضبط كل ما يمكن زراعته خفية فينبغي ان تقسم بلاد كل مركز او قسم من مديرينكم الى خمسة اقسام وتكلف كل واحد من حكام ومعاوني كل مركز او قسم بما فيهم رجال البوابس المذكورين بتنقيش البلاد التي تخصص له تنقيشاً جيداً بكامل الدقة وقام الالفت وحصر كل ما يجدونه متزجراً خفية من النوعين المذكورين في سائر البلاد الداخلة دائره مراكزهم في جميع اوقات مواسم الزراعة سواء كانت الزراعة شتوية او صيفية او بيلية هذا مع اعلانهم بذلك وبانه اذا كان بعد هذا ينصح وجود زراعة دخان او تنباك خفية ولم يكن سبق اكتشافها بعرفتهم قياماً بما اوجبه عليهم وظائفهم فلا بد من محاكمتهم ومجازاتهم كل منهم على قدر درجته في المسؤولية اما عمد ومشايخ البلاد الذين ينصح ان في بلادهم زراعة خفية من هذين النوعين فعلاوة على الزامهم بطريق النضام مع المزارعين فيما يلزمون به من تسديد الغرامات باعتبار كل فدان مائة جنيه وحرمان بلادهم من الزراعة لمدة خمس سنوات فانه يصير مجازاتهم ادارياً فيجب عليكم اعلانهم بذلك وتكليفهم بان يقوموا بما يجب عليهم من منع كافة المخالفات التي تحصل في بلادهم هذا وعلى الاجمال نكلفكم انتم ووكيل مديريتكم بان تنظروا على الدوام في الكيفية التي بها تتأكدون من اتباع جميع ما ورد بمنشورنا هذا حتى لا يحصل هناك اي تقصير او تراخ وبقاء عليه انقضى الشرع ذلك للجهات عموماً وهذا لاعلانه جيداً على وجه ماذكر واتباع الاجراء على مقتضا بقاية الدقة وكمال الالفت

دخان — (ر) حجاز ٩ ديسمبر سنة ٨٩ — جمره ٢٥ ذ سنة ٩٨ — غرامة ٢٤ مايو سنة ٨٦ — دخولية ٢٤ صفر سنة ٩٧ — ٢٥ ابريل سنة ٨٩ دخول شخص ثالث في الدعوى — (ر) دعوى فرعية

دخولية — (صورة الامر العالي الصادر لنظارة الداخلية بتاريخ غرة محرم سنة ٨٨ (٢٣) يناير سنة ١٢٢٢)

صار منظورنا قرار المجلس الخصوصي هذا رقم ٢٤ جا سنة ٨٧ غرة ٩٠ المشتمل على ما تراسى به فيما يتعلق باخذ عوائد طاقين ما يوجد مهرب من تمغة المشغولات والمصنوعات الداخلية ومن عوائد دخولية المخضرات وما يجري في صرف نصف الطاق الثاني الى من يجري ضبط ذلك المهرب من يكونوا خارجين

وغيابها ثم لاجل ان يكون صرف نصيب الخبز بمصلحة التبعة والدخولية على معلومة ثبوت الشيء المهرب وان اخذ عليه طاقين ما كان الا بعد التحقيق فيلزم ان اجرا الصرف للخبر يجري بكيفية ان يضاف اولا يومية الايراد قيمة العوائد طاقين ثم بصرف من النصف طاق باذن رسمي من مأمور العوائد مين فيه اسم صاحب الشيء المضبوط مهرب وبيان دلائل ثبوت هربه والمجهة التي صط منها واسم الخبر وان كان عند الصبط بمعرفة الخبر شاهداً احد واحتاج الحال لاخذ شهادته فيتوضح بالاذن وبموجبه يجري الصرف وقيد مضمونه باليومية وفي كل خمسة عشر يوم يقدم اذونات صرف الخبرين بوصولات الاستلام المأخوذة عليهم الى عموم المصلحة ومراجعتها هذا الذي روي وباعراضه للاعتاب الخديوية اذا وافق يصدر عليه الامر العالي بالاجري على موجب

دخولية — (صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٢٩ ر سنة ١٢٨٨ (١٨١ لوليه سنة ١٨٧١) مرة ٧٢ قرارات صادرة لنظارة الداخلية وورد للمالية بشرح مبالغ ٢٩ ر سنة ٨٨ مرة ٧١٨

قد صدر الامر العالي للداخلية في ٢٤ المحاضر مرة ١٦١ على قرار من مجلس شوري النواب باستنسب رفع فردة مصر وتحصيل عوائد الدخولية على حقيقتها بالكيفية التي ترات برفع تحصيل العوائد ايضاً من الاقلام انني امتسب التحصيل منها واه في السنة القابلة ينظر في ميزانية ايرادات مصروفات ذلك واذا تبين وجود عجز في الاسراد عن المصرف فيها تنص ترته لكيفية ذلك — وقد صدر الامر العالي بالاجراء بمقتضاه واشهر به به وان كان لم يوضح في القرار شيء مما يتعلق بفردة اسكندرية ودمياط ورشيد لكنه اقتصت الارادة الخديوية بتعميم الاجراء في ذلك بالثلاثة ثغور المذكورة حسماً صار بالمحروسة واه المذاكرة في هذا الشأن بالمجلس الخصوصي بنصرح برفع فردة الثلاثة ثغور المحكي عنها ايضاً والاجراء فيهم بمائلة المحروسة ثم اشير بماشية الامر العالي ان النصح برفع الفردة كالقرار يكون بالثلاثة ثغور المذكورة وبما في الثغور والصادر باجمعها على وجه العموم — وبجلاوة قرار الشوري وحده محكوماً فيه ان عوائد الدخولية تجري على كافة المأكولات الداخلة المدينة لما كول الادمين والمواشي من محصولات القطر باعتبار المائة تسعة قروش على موجب تعريفة بصراعمالها عن الاثمان كل ثلاثة شهور اما السبع والدره تكون عوائده باعتبار الاربع خمسة قروش وكذلك يترتب عوائد اقلام الدلالة والخمر والمخلة وقاعة القصة والمصايغ السلطاني ثم تؤخذ عوائد على المشروبات مصوغات اللثة باعتبار المائة تسعة وورد فيه بيان اقلام اخرى بعضها حاري الاخذ عليه وبعضها نظري لزم اجراء كعوائد ثمة الموازين وعدد القناة وما اشبه والبعض نفوض الامر للحكومة في اجراء وبيانها يكتب في باحد عوائد الدخولية وما هو حاري — وبالمداولة والمذاكرة في ذلك بالمجلس الخصوصي روي به اما عن الفردة التي استنسب الشوري رفعها عن مصر من الان واقتصت المكازم الخديوية رفعها ايضاً من اسكندرية ودمياط ورشيد وباقي الثغور والصادر فموجب ما

صدر به الامر العالي عنها يكون الاجراء انما حيث فردة البنادر التي غير مصر والثغور نظرياً عند المذاكرة بالخصوصي بعض خصوصيات متعلقة بها وجاري فيها المذاكرة فالان تصير المبادرة برفع فردة مصر والثغور فقط من الان وعندما يستقر الرأي فيها يتعلق بالبنادر الاخر يعرض عنه للاعتاب الخديوية وما يصدر به الامر العالي يجري مجراه واما الايرادات التي تقرر بالشوري عن اجراها بالمحروسة فيكون من اللازم اجراها ايضاً في الثغور الذين يصير رفع فردتهم من الان بمائلة المحروسة وما يلزم لذلك من استمارات العمل والعمال تصير المبادرة بترتيب واجراء بمعرفة ديوان المالية بالمخاطبة مع المحافظات ويتدون فيها ما يلزم لعملية ادارة عوائد دخولية الغلال وتسهيل عملها على حسب ماورد ضمن قرار الخصوصي الصادر مرة انما العوائد تؤخذ على حسب قرار الشوري بعد الاعلان بواحد وثلاثين يوم وبعد الاجراء على هذا الوجه بتقديم جدول من ديوان المالية للداخلية بما صار ترتيبه من العمال لينظر بالخصوصي واما عوائد المشروبات ومصوغات اللثة وعوائد الدلالة والخمر وباقي الاقلام المتقدم ذكرهم حيث يلزم لادارتهم تدوين اجراءات فمعرفة ديوان المالية بطرق بيان هذه الاقلام وما كان جاري فيها فلا بكيفية وبيان ما يناسب كل قلم بحسب الحالة الراهنة وعمل عن ادارتهم ترتيب وتقديم للداخلية واما ثمة الموازين والمقاييس بحيث وحد سابقة المخاطبة مع ديوان الاشغال في خصوصيات تتعلق بها فيتمتع من ديوان الداخلية عنها لديوان الاشغال باستعمال ما كتب سابقاً وتبين له ما قرره مجلس الشوري عن عوائد ثمة الموازين المذكورة وبورود افادته بطر بالمجلس الخصوصي فيما يجب اجراءه اما عن الاقلام المختصة بامور الملاهي واجرة تذاكرها فيصرف الطر عنها هذا الذي روي وبموجبه يتحرر من نظارة الداخلية لنظارة المالية بالاحرى بموجبه ويرسل معه نسخة من قرار الشوري المشار عنه كما استمر عليه الرأي

دخولية — امر عال صادر في ١١ يناير سنة ٨٥

(بحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر تاريخ ١٧ يناير سنة ٨٠ وبناء على ما عرضه علينا باطر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس الطار امراً بما هوأت (م) ١ بانني تحصيل عوائد الدخولية ما حيني شلفان مديرية القليوبية والمناشي مديرية البحيرة

دخولية — (جدول مرة ١) (سنة ١٨٨٠)

عن بيان المدن والبنادر التي يستمر فيها تحصيل العوائد المذكور عنها في المادة الثالثة بالديكرتو

(مدن) مصر القاهرة • سكندرية • بورسعيد •

الاسماعيلية • السويس • رشيد • دمياط •

(اقاليم بحري) مديرية القليوبية • بنها • شبين

القناطر • (المنوفية) شبين الكوم • منوف • (البحيرة)

دمهور • شبرخيت • المحمودية • (الغربية) طنطا

ملحوظات

احطاب خضارات من ياميه ويدينجان . ورق لارنج
حب العزيز . كسب . رسمال . تقاوي كسبره . قشر
فول . فليه . سمع . تقاوي نعناع . كيب حصر بردي
حشيش اخضر وفجبل وسلاي بوس . جريد للحريق
لسان بحر . لب قرع . ججراوه ومقشات ججراوه . حطب
سمسم وقرطم . حطب دره شامي ونيلي . بزر زعفر
بزر حنضل .

(اصناف فخار) شغل مصر واسيوط وقنا وغيره من
كافة الانواع

(اصناف متنوعة) الاصناف قليلة القيمة التي تحضر
مع الحجاج او زوار الموالد مثل حمص وحلاوة لنفسهم
او بقصد الهدايا لا بقصد التجارة — الفواكه قليلة
المقدار التي تكون مع ركاب السكك الحديد او مع
الحاضرين من الجنان والمتزهات التي لم تتجاوز
عوائدها قرشين

(جدول ثمة ٣)

عن بيان الفيات التي تقدرت على تذاكر اصناف
العمارات بالدوائر البلدية بمصر واسكندرية

ص	اسكندرية
ماره قرش	ماره قرش
٢٠	حبر جبر وجس
٣	عريات حياي بلدي حبر وجس
٤	عريات حياي فرساري حبر وجس
٢	عريات حياي دوش
٢٠	« رمل
١	« صنة
٢	حمل دوش
٣٠	« صنة
١٢	« بلاط
١٠	حبر طرب فض
١	« رمل
١٠	« حمردش
٢٠	عريات توارى دوش
٢	« صنة
١٢	« حماري حبر وجس
١	« « رمل
٤	عريات حياي طرب احمر حديد عدد ٥٠٠
٢	« « « «
٢	« « « «
٢٠	« « « «
٢٠	« « « «
٦	عريات حبر محوز خياي
٣	« « « «
٨	طرب حديد بالالف
٢	« « « «
٢	« « « «
٢٠	« « « «
١	عراية محوز سواء كان طين او رمل

المحلة الكبرى . سنود . دسوق . زفتي كهر الزيات
(الدقهلية) المنصورة . ميت غمر . (الشرقية) الزقازيق
بلبيس . (القناطر الخيرية) اقاليم قبلي . مديرية الجيزة
جميعه بندر الجيزة . مديرية بني سويف جميعه بندر
بني سويف . مديرية الفيوم جميعه مدينة الفيوم
(مديرية المنيا) المنيا . الفشن . (اسيوط) اسيوط
ابوتيج . منفوط . ملوى . (مديرية جرجا) طهطا
اخميم . سوهاج . جرجا . مديرية قنا جميعه بندر قنا
(مديرية اسنا) اسنا . اصوان .

(جدول ثمة ٢)

عن بيان الاصناف التي صار لغو عوائدها دخوليتها
(اصناف ماكولات وخلافه)

دره خضره لزوم الشوي والمبيع بالاسواق . توت
حصرم عنب . ملانه خضرة . مشومات من ورد
وخلافه . لبن حليب . فحوف جريد . خوص اخضر
وشلق خوص . قش بردي . حلفة . ورق توت .
مقشات وحطب مقشات . ساس كتان . دق كتان
نشارة ومساحة . دوم صعيدى . خيار شنبر .
غاسول . قوط خوص . عرقسوس . حطب مشنات
مقشات ججراوان . مباط طوانس . طفل .
حشيش دره خضره . جلد فطير . فصاصة مرسين .
حصالبان . نبق بلدي محصول مصر . لوف . شرانق .
قرون جاموس وحوافر جاموس . مقشات دروه .
هيش . بليحة . ملح اخضر نيني . قشر رمان . عصفر .
نعناع ناشف . زعفر . حنضل . بزر بامية . شمر .
تقاوي فجل . شج . بزر ملوخية . حب الرشاد .
حبة سودة . لب قرع كوسه . بزر بصل . بزر كرات
بلدي . لب قته . تقاوي سبانخ . بزره نيله .
بزر شبت . بزر خروع . حبة غالية . جميز . لب
بطيخ . بزر عبد اللاوي . فجل قرون . بزر خبيزة
بزر رجلة . بزر خيار . بزر عاقول . بزر بقدونس
بزر سلق . بزر كرات شوشه . بزر جزر . بزر ججراوه
بزر خص . فجل بلدي . حلبة خضرة . بصل اخضر
ابن خض . قش بروبي . قش ارز . قشر عدس .
قوالح . مسكه وبعر جمال . قشر قرطم . ابوالنوم
وعراع ايوب . كرات . غلافة دره . قش قصب

مصر اسکندریه
ماره فرش بازار قریش

١	عراية صنعة ودبش مفرد خيالي	
٢٠	« طبلين مفرد خيالي او عراية قن او عراية تومل	
٣٠	حيدر ركوة	٤
٥٠	خيول ركوة	٥٠
١٥٠	عرايات ركوة بجولم حصان ٢ غلة ٤ ملك ارامه	١٥٠
١٠٠	« طرحه « ١	١٠٠
٧٥	« « ١ « ٢	٧٥
٨٠	عرايات تعليم	٨٠
٢٠	حيدر شغل وسكة	٢
٥٠	خيول شغل وركوة	٥
١٠٠	عرايات كرو خيالي مفرد بحصان واحد	١٠٠
٥٠	« كرو حماري	٥٠
٨٠	« خيالي صندوق بحصان واحد لثال البحر وغيره	٨٠
٤٠	« حماري صندوق	٤٠
٥	« مياه خيالي	٥
٤	« مياه حماري	٤
٦٠	اقار وحاموس	٦٠
١٥٠	عرايات ركوة للاخرة بجور خيول ٢ غلة ٤	١٥٠
١٠٠	جمال	١٠٠
١٤٠	عرايات نواري محو	١٤٠
١٠٠	« ركوة مفرد حصان ١ غلة ٤	١٠٠
١٢٠	« كرو محو ٢	١٢٠
٦٠	حاموس وفرلاني خارج السور وشعالين الجناين والبطان	٦٠
٥٠	حمول شعالين والجناين والبطان خارج السور	٥٠
٢٠	حيدر شغالة شرحه خارج وداحل السور	٢٠
٨٠	عرايات صندوق لمثال الحصارات من الجناين والبطان خارج السور	٨٠

(نحن خديوم مصر) بناء على ما عرضه لنا ناظر ماليتنا — وبعد التروي في ذلك يجلس نظارنا قد اصدروا امرنا بما هوآت (م) ا قد الغيت من تاريخ نشر امرنا هذا العوائد الآتي ييانها وهي (العوائد الشخصية بكافة جهات القطر المصري) تمغة المشغولات على كافة الاصناف التي كان جاريا تمغها عموما ما عدا تمغة المصاغات من ذهب وفضة (رخصنات القباينة والصارف على وجه العموم) عوائد ارضية التي كان اخذها جاريا في مراكز الدخولية بمصر واسكندرية وشوارعهما اما عوائد الارضية الجاري اخذها بالموالد والاعباد بالجهتين المذكورتين فتبقى مستمرة (ويروكو الفجر) عوائد مبيع الحيوانات بمصر واسكندرية والسويس — اثنين في المائة التي كانت تحصل على عوائد الاملاك في نظير ماهيات خدمة التحصيل بدل طعمة القباينة التي كان تحصيلها جاريا علاوة على عوائد الوزن عن

عوائد دلالة ووزن ومبيع المصاغات والمجوهرات التي اخذها كان جاريا بمراكز الصاغة بمصر واسكندرية كما انه لا يؤخذ مثلها بباقي الجهات — ثمن علم واحد من العلمين الجاري تحريرهما عند الوزن اكتفاء باعطاء علم واحد الى المشتري — عوائد دخوليات الصوف بكافة الجهات على وجه العموم في القطر المصري — عوائد التصديق على الاختام المبسوطة على الضمانات المختصة بالسابورقات — عوائد السمسة مثل الجاري اخذها بمديرية الدقهلية كما انها لا تؤخذ بباقي الجهات عموماً عوائد مقالي الحمص اما اخذ عوائد الدخولية على ما يدخل منه بالبنادر فيستمر — عوايد دخوليات الفخار على وجه العموم — العوايد الجاري اخذها بسلخانات مصر علاوة على عوائد الذبيح بصفة عوايد وتأمين جلود — جزء من اثني عشر من ايجار المحلات المبنية في الاراضي العشورية والخراجية اكتفاء باخذ عوائد الاملاك والمال والعشور — عوائد اوزان اللحوم باسكندرية الجاري اخذها حال الذبيح بالسلخانة اليوم المستقطع من خدمة الصيارف بنواحي المديرية عوايد غفر القطن بمديرية البحيرة كما انه لا تؤخذ تلك العوايد بباقي الجهات عموماً — عوايد تذاكر الشياطين والعريجة والحمار باسكندرية اكتفاء بما هو مربوط عليهم من الويركو — عوايد سنوية قنية الاغنام والشعاري بمصر واسكندرية — عوايد ختم دفاتر القباينة باسكندرية — عوايد على المراكب المشحونة رملا من الرمل باسكندرية لدخوله للبلد — عوايد قيدية العرضحالات التي تتقدم في شان فتح وقفل معاصر الزيوت والتخوت بمصر واسكندرية وباقي الجهات عموماً عوايد مكبول الغلال بمديرية القليوبية والبحيرة كما انه لا تؤخذ تلك العوايد بباقي الجهات — عوايد على جهات الفيطان بدمياط — عوايد حملة الفخار بدمياط كما انه لا تؤخذ بباقي الجهات (م) ٢ الاشخاص

ملحوظات

دخولية — منشور ٢٤ صفر سنة ١٢٦٢ (٥ فبراير سنة ١٨٠٠)

لما بعث لكافة الجهات بصورة الدكرينات التي صدرت في خصوص استثناء حملة عوائد من الدخولية وثقفة المشغولات وإبطالها بالكلية مع الحمل والاوزان من القرى عدا البنادر والمدن الموضحة بالدكرينو الصادر عنها فلواسطة ما ترى لبعض الاقاليم من محذورات انفاء تحصيل عوائد السلخانات وعوائد الدخان البلدي بالقرى دون باقي العوائد قد وردت افادتهم منهم مديرية جرحا تستقيم بالتلغراف عما اذا كانت العوائد المذكورة مستمرة ام لا ومديرية النجوم ورد منها افادة رقم ١٢ صفر سنة ٩٧ نمرة ٦ موصحا بها بيان ايرادات النوعين المذكورين باعتبار سنة وماهيات ومصرفات خدمتهم ايضا للنظر فيها وافادتها بما تجريه ومديرية البحيرة ورد منها افادة غير رسمية توري فيها ان ايرادات عوائد الذبيح ورسوم عرضحالاته لا تبلغ في السنة زيادة عن عشرين ألف قرش وكون هذا المبلغ لا يجزي في ماهيات الخدمة لو تعينوا لزوم ان يفاد لها ما تجريه وحيث ان الحمل والعوائد التي كان مقررا تحصيلها بالقرى دون البنادر بالاقاليم صار لغوها ولا يخفى ان عوائد السلخانات والدخان البلدي بالسكينة التي كانت جارية ما من ملحقات العوائد الملغية واذا كانت مع لغو العوائد التي صار لغوها واستدعي الحال لتعيين خدمة وامورين يباشروا تحصيل تلك العوائد فالايرادات التي تحصل من هذين النوعين لا تجزي في مصرفاتهم خصوصاً وأنه بعد شهر بنس القابل سينقطع تحصيل عوائد الدخان البلدي اكفاءً بتحصيلها على الفدان وتبقى الخدمة مخصوصين لعوائد الذبيح فقط وهذا لا تكفي لزوم الصرف في تحصيلها فصلا عن ان الغرض الاصلي بما صدرت به الدكرينات المشار اليها انما هو لرفع الاشغال عن الاهالي وهذا النوع ما عرجا عن كونها بمناسبة ما صار لغوه لزوم تحرير المعلومات باستثناء عوائد السلخانات وعوائد الدخان في القرى التي الغيت العوائد منها دون البنادر والمدن المينة بالدكرينو المذكور سيما ان عوائد الدخان سنترتب على الفدان تطبيقاً للدكرينو الصادر عن هذا ونحوها رقت الخدمة المعينين من اجل ذلك وفي تاريخه قد تحرر ليا في الجهات بما ذكر للاجراء بمقتضاء

دخولية — منشور باعمال تسعيرات عن اثبات الاشياء
(المقرر اخذ عوائد دخولية عليها في ١٥ ابريل سنة ٨٠)

حيث من اصول عوائد الدخولية المقررة اعمال تسعير في مواعيد معينة عن اثبات الاشياء المقرر اخذ عوائد دخولية عليها تحصيل تلك العوائد على موجهها ومع كون جل المرام من ذلك هو مراعاة معلومية العامة بما هو مقرر تحصيله وعدم تطرق ما يؤدي لمحصل ما يوجب تحصيل شيء زيادة ولا اخذ عوائد على قيمة اقل او ازيد عن حقيقتها فالان تبالغ ان التسعير التجاري التحصيل على موجهها فصلا عن عدم معلومية الجميع بها الا عند تحصيل العوائد فان التسعير الهكي عنها ليست مطابقة لمخيفة الاثبات الجارية في الاوقات التجارية تحصيل العوائد فيها على موجهها على ان هذا يخالف للغرض المقصود

المنقطعون لاشغال الزراعة ولم يتعاطوا كارات اخر يعاقون من دفع ويركوا رباب الكارات وما عدا هذا الاستثناء فويركوا رباب الكارات يستمر تحصيله على حسب الاصول المقررة وادني فية يصير اعتبارها بعشرين قرشاً فقط (م) ٣ عوائد الدخولية وعوائد التنظيم وعوائد الحمل وعوائد الاوزان يصير ابطالها بكافة نواحي القرى بالمديريات وتكون هذه الانواع فقط مستمرة بالمدن والبنادر المينة بالجدول المرفوق بهذا الامر المنمر بنمرة ١ (م) ٤ يصير لغو عوائد الدخولية عن الاصناف الموضحة في جدول نمرة ٢ المرفوق بهذا الامر بمصر واسكندرية كما انه لا تؤخذ تلك العوائد عن تلك الاصناف يباقي الجهات عموماً (م) ٥ عوايد دخولية اصناف الحمامات بمصر واسكندرية وعوايد العرييات والمواشي يجري تحصيلها من الآن فصاعداً على حسب الفيات الموضحة بالكشوفة نمرة ٣ ونمرة ٤ المرفوقين بهذا الامر (م) ٦ عوايد البسابورات يصير تحصيلها باعتبار خمسة قروش عن كل نفرو تذكرة الاقامة بخمسة قروش وتذكرة المرور بقرشين ونصف على وجه العموم (م) ٧ ثمن التذاكر واعلام الخبر والسراكي الجاري اعطاؤها بدواير بلدية مصر واسكندرية يكون ثمن كل منها عشرة فضة فقط وذلك خلاف سراكي ارباب الاستحقاقات (م) ٨ عوايد اوزان الخطب باسكندرية يصير تحصيلها من القبودانات كما الجاري تصفها للميري والنصف الاخر للقبانية ومن التجار المشتريين باعتبار كل قطار خمسة عشر فضة للميري خاصة بحيث تكون المشترون مرخصين في المبيع بدون دفع عوايد ثانية (م) ٩ كافة متأخرات الاموال العشورية والخراجية مع متأخرات جميع العوايد بسائر انواعها المطلوبة للحكومة لغاية سنة ١٨٧٥ افرنيكية سواء كانت مقسطة او غير مقسطة لا يصير المطالبة بها ما عدا ديون الاهالي المقسطة عليهم واذا كان لاحد من المتأخرين في الاموال والعوايد السالف ذكرها مطلوبات على الحكومة لغاية سنة ١٨٧٩ فتخصم مما عليه لغاية سنة ١٨٧٥ وجميع ما يتبقى من المتأخرات البادي ذكرها يرفع على طرف الديوان

بالبات من نحو التمسك بالعدالة والاقتصاف واجتناب اسباب وقوع ادنى ضرر لاي طرف فلهذا ينبغي ان من الان فصاعدا يصير بدل كمال الاعناء والالفات لعمال التساعير اللازمة عن اثنان الاشياء المقرراخذ عوائد دخولية عليها في كل وقت من الاوقات المحددة لاجرائها معرفة اربابها بحيث تكون الاثمان التي تقرر لكل صنف بحسب حقيقة قيمته في الوقت نفسه بدون زيادة ولا تنجز كل جهة بحسب اربابها التجاري بها وبعد الوفوف بصحة واعتماد تلك التساعير يصير نشرها على مراكز الدخولية لاجراء التحصيل على موجهها في المدة التي تقرر لها ثم توضع صورها في لوحات من حشب وتعلق على الشوارع والقرى قولات وعلى نفس محلات مراكز الدخولية لاجل معلومتها للعامة ويصير درجها ايضا بالجرنال الرسمي وعند هه مئة كل تسعة واعمال خلافها يجري فيها هكذا من بعد نزع ما على اللوحات الاول ووضع الجدد بدلها كي يكون كل انسان عارفا بها واذا كان فيها بعد يرى حصول نقصها وتساهل في استمرار العمل على هذه الكيفية فالمسئولية تعود على جهة طرقكم يكون معلوما — نشر للدوائر البلدية بمصر واسكندرية ومن لزم من المحافظات والمصالح ولتنش عموم الدخوليات والمدرجات عموما في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ الموافق ١٥ ابريل سنة ٨٠

دخولية — { صورة مشور محرر في ٨ جمادى الاخر سنة ١٢٩٧ (١٧ مايو سنة ٨٠) لمديرية بحري وقلي والدائرة البلدية بمصر واسكندرية ومحافظه دمياط والقناطر الخيرية ومصلحة العمودية ومحفظة السويس ومحافظه رشيد وبور سعيد والقنال

تقدم الشر من المالية للجهات في ٦ جمادى الاول سنة ١٢٩٧ بما اقتضى نحو اعمال التساعير اللازمة عن اثنان الاشياء المقرراخذ عوائد دخولية عليها في كل وقت من الاوقات المحددة لاجرائها ليكون تحصيل عوائد الدخولية على واقعها وان يجري وضع صورها في لوحات من حشب وتعلق على نفس محلات مراكز الدخولية وعلى الشوارع والقرى قولات وفيها الجهات غير الموحود بها قرى قولات يكون وضعها في اشهر سنة لاحل ان تكون معلومة عند العامة مع درجها ايضا بالجرنال الرسمي وحيث علم ان بعض الجهات ارسلت لادارة المطبوعات والوقائع نسخ جدولي الاثمان لعامة شهر ابريل سنة ١٨٨٠ احدهما الشهري والاخر الاسبوعي الذي هو عن الاثمان في الاسبوع الاخير من الشهر المذكور لاحل درجها في الوقائع ولم يجر درجها في صحيفة الوقائع ثم ١٨٧٧ التي ظهرت في يوم الاثنين ١٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٦ ابريل سنة ٨٠ لا عذار ابدتها عن ذلك ادارة المطبوعات والوقائع وقد تلاحظ ان نشر التساعير العمكي عنها استصعب اجراؤه بالمجربة المذكورة في الاوقات اللازمة فلهذا وماتراى من انه مع اجراء معمول باقي ما تدون بذلك المشور من نحو وضع التساعير في لوحات حشب وتعليقها على المصاحح المذكورة ويكون ذلك كافيا للعرض المقصود الذي هو معلومية الجميع بالاثمان الواردة التساعير قد استصعب ما صرف النظر عن درجها بالوقائع اكتفاء بما ينصح وفي تاريخه تحرر من ذلك لاني لاني لاني

وهذا للمعلومية

دخولية — { صورة ما تحرر من نظارة المالية للدائرة البلدية واسكندرية في ٨ صفر سنة ٩٨ الموافق ٩ يناير سنة ٨١ بمدة ٥ ايرادات بخصوص صرف الطر عن تحصيل الباقي من عوائد العربيات والمواشي لغاية سنة ٨٠ علم ما بمكانة الدائمة الرقبة ٢٦ محرم سنة ٩٨ ثم ١٠٠ ايرادات والكشف الوارد معها شان مبلغ ٢٢٤٤١٤ قرش و٢٨ نارة قيمة عوائد الاملاك والعربيات والمواشي من قومسيون الاراضي وحصرات الدوات الموصحين بذلك السكك لعامة سنة ٧٩ وسنة ٨٠ ومرعوب اجراء اللازم نحو سداده لعدم وجود الدوات الموما اليهم واسكندرية ولا من يتوب عنهم وسابقة التحرير من القومسيون اليها بان المالية تخبريه تسوية المطلوب منه لها والحال اما عن المطلوب من القومسيون قيمة عوائد املاكه فقد تحرر بحصرتكم بمدة ايرادات بما هو كاف عنه واما عن عوائد الاملاك المستحقة طرف هؤلاء الدوات فما هو مستحق طرف سعادة ذو القفار ااشا البالغ قدره ١٢٥٢٦ قرش و٢٩ نارة فتسه سداده الى الدائرة عند استحقاق الصرف الى سعاده عن شهر رجب يناير وفبراير سنة ٨١ واما المستحق منها طرف الباقي من حيث لم يكن بحصرتهم استحقاق بالمالية ولا بد ان يوجد لهم ائمة تلك الجهة فمعرفة الدائرة يجري ما يلزم لسداده بدون توسط المالية هذا واما عن عوائد العربيات والمواشي حيث ان المواشي والعربيات حاري تغلها من يد ليد في بحر السنة وفي هذه الحالة يستصعب تحقيق وجودها وتحصيل عوائدها فيصرف الطر عن تحصيل الباقي من عوائد مدين النوعين لعامة سنة ٨٠ عموما سواء كان طرف الدوات او خلاصهم ويتقدم كشف سبانه للطر واجراء اللازم بحوه ومن ابتداء سنة ٨١ يكون تحصيلها حال التجرد فورا بحيث لو حصل ادنى تاخير في امر التحصيل فالمسئولية تكون على حصرتكم وباقي المواطنين بهذا العمل بما عليه اقتضى تحرره للاجراء

دخولية — { صورة ما تحرر من نظارة المالية للدائرة البلدية بمصر في ٨ صفر سنة ٩٨ الموافق ٩ يناير سنة ٨١ بمدة ٢ ايرادات بخصوص صرف الطر عن تحصيل الباقي من عوائد العربيات والمواشي لعامة سنة ٨٠ ورد من الدائرة البلدية واسكندرية اعادة رقبة ٢٦ محرم سنة ٩٨ ثم ١٠٠ ايرادات مرعوب بها اجراء اللازم نحو سداد المطلوب لها طرف مذكورين اوصحت عنهم قيمة عوائد املاك وعربيات ومواشي لعامة سنة ٧٩ وسنة ٨٠ فبما على ما نظر من ان العربيات والمواشي جاري تغلها من يد ليد في بحر السنة وفي هذه الحالة يستصعب تحقيق وجودها وتحصيل عوائدها قد تحرر الى تلك الدائرة في تاريخه بصرف الطر عن تحصيل الباقي من عوائد مدين النوعين لعامة سنة ٨٠ عموما سواء كان طرف الدوات او خلاصهم ويتقدم كشف سبانه للطر واجراء اللازم بحوه ومن ابتداء سنة ٨١ يكون تحصيلها حال التجرد فورا وحيث من الاقتصا مساواة الاخر نحو ذلك بمصر واسكندرية فلزم تحرير العمل بموجبه وليكن معلوما انه لو حصل ادنى تاخير

ملحوظات

في امر التخصيص فاستعولة تكون على سعادتك وباقي المواطنين بهذا العمل

دخولية — منشور من نظارة المالية للديريات عموماً ما عدا مديرية المنوفية واسيوط ولخايفات ومصحة القناطر الخيرية في ٢٩ صفر سنة ١٨ و ٣٠ يناير سنة ٨١ بخصوص اقتصاد وصيانة مقصلات افلام عوائد الدخوليات والسلاخانات والحمل والاوزان

قد علم من الكشف الهارد من المديرية عن مقصلات افلام عوائد الدخوليات والسلاخانات والحمل والاوزان لعامة بومبرسة ٨٠ ان مقادير تلك المقصلات قليلة استقلالاً كلياً بالنسبة لما كان يوم الحصول عليه في مثل تلك السنة نظراً لتضييق الاحوال في حسب المبروعات ورواح التجارة المترتب عليها ترايد الادخالات والتنازول مما يستدل به على ان تلك الايرادات متروكة في ايدي الصياغ وغير حاصل الاقتاد لصيانها هو ان معظم الافلام ما وصلت مقصلاتها لحد مربوطها وهذا خلاف ما كان يحد من الاستعمال على اكثر من المربوط بالولايات النادرة الذكر وفي الحقيقة ان هذا امر يوجب الاسف وزيادة الاستعجاب بحيث ان كان من واجبات المديرية حصول الاتفاقات الى مقصليات الصطوح والادارة لصيانة الايرادات من دون امتناع الى تصرفات او اذونات لكه مع كل ذلك معطالاً فكثر التضييق المبرادة تحريراً وتلغرافياً عن استمرار الاهتمام في استيعاب الايرادات هذا فضلاً عما سبق به انشر في ٢١ يولي سنة ٨٠ تأكيداً للعلم بمسئولية حكام المديرية عن اقتصاد وصيانة هذه الايرادات اذ ان ذلك هو من اعمال ووظائفهم وبعض عليهم مداومة التأكيد على خدمة تلك العوائد بحصول الاتفاقات الكلي منهم الى مادية اعمال ووظائفهم انما ما دون اعطاء تعاون ولا استمرار ويجب على حصرتهم والوكيل وما مور الفصيل وما مورى الصطليات بان كلاهم على الدوام يتفقد حال واحوال خدمة العوائد المذكورة وحركة احرارها وتخصيلها بمهنته ويحافظ علماً بقدر تخصصها وقتياً وشهرياً ويصافي مقصلات كل شهر على نظيره ويخطر ان كان الامراد به يوافقون في طهره فخر في الحال يجري الفحص عن اسبابه الحقيقية ويجري ما هو واجب عنه مع الاحد في ازالة الاسباب التي ترتب عليها حصول التضرر والاعتناء الكلي في مقصليات صطحات الايرادات وبمواصباتها من عوارض الضرر والاحل الاطمئنان على ان تلك العوائد في تحب الاقتاد الدائم مع على ما مورى المقصليات وما مورى الصطليات ان يقدموا للمديرية شهرياً كفتاً شاملاً بمعدلات اقتادهم وتوقعات احرارهم في بحر الشهر كل عن جهة وبورود تلك الكشوفات للمديرية تنظر فيها من مقصلي احرارهم بحولهم ويجري الملامر عن ثم انما تحرر المصروع اللامر منها ومن الامقادات التي اخرجوها حصرتهم ووكيل المديرية وما مور المقصليات وما مور الصطية عن السدر الذي هو مركز ديوان المديرية والصطية ورسيل للمالية شهرياً الى هامة مانوح به من التغيرات ونجب التهاون المترتب عليه اعادة المسئولية وما كانت المديرية تقدم توقعات تدل على حصول الاقتاد وفي من الامر لو كان حصل انشاء للسير على هذه الحركة التي تؤثر بالنجاح لكان بما الايراد للدرجة المأمولة ولكن حيث سنة ٨٠ انصت وما عاد في الامكان احراراً آت تتعلق بأمرادها عن تلك العوائد والان بحس في سادى الشهر الاول من سنة ٨١ وصروى الاحد في اسباب الهمة والشاغل الكمالين لسيرادارة العوائد المذكورة على النظام العزم واحرار الاقتاد حسب الكمية المار اياها بما سبق نشره لرم تحريرها لتفقد توجهه الاتفاقات الكلي احلاصاً للخدمة وفيما ما يخفق الخدمة لمحت تلك الايرادات كمال الصط كما تنصبه شومن الصداقة والامنية والريضة الواحدة مع تقدم حداول التوقعات شهر ما تعلم حركة ما تجزوه في هذا القليل الذي هو من مهام امور الايرادات المعمول عليها بمهارة الحكومة

دخولية — صورة ما نشر من نظارة المالية للديريات عموماً (عموماً والمحافظات والدوائر البلدية ومصحة محمودية والقناطر الخيرية في ٢٤ فبراير سنة ٨١ الموافق ٢٥ ربيع الاول سنة ١٨ بخصوص عدم وزن الصانع وارداً للمالك الاجنبية

— تين من وقائع المكاتبات ان الصانع وارداً للمالك الاجنبية جاري وزنها وتخصيص اجرة الوزن حال دخولها من مراكز دخوليات المدن والبنادر والقنطرة واريات تلك الصانع معضرون من هذا القليل وحيث ان الصانع المذكورة مقرو عليها رسوم جمارك قنطرة على انه لا يسوغ استمرار تكليف اربابها لا باجراً وزنها ولا بدفع اجرة وزن عنها حال دخولها من مراكز العوائد بالمدن والبنادر والقنطرة سواء كان اربابها من تبعة الدول الخفانة او من رعايا الحكومة انما ذلك يكون من بعد الكشف عليها وتحقيقها انما من وارد المالك الاجنبية المدفوع عنها رسوم الجمارك ثم انه بعد دخولها فكل من اراد وزن شي منها سواء كان بمقدرات الاوزان او بواسطة طلب قبالي يترك رخصة من الميري فصاروا الوزن تفصل الاجرة وقد تحرر بذلك للجهات الزوم وهذا للاجرا بمقتضاها

دخولية — صورة ما تحرر من نظارة المالية لمحافظة رشيد في ٧ جمادى الاولى سنة ١٨ الموافق ٦ ابريل سنة ٨١ مرة ٥٩ بخصوص عدم اخذ اجرة وزن على القطع الحديد بما اسما وارداً بها ومن الميرمقرر عليها عوائد دخولية — قد تين من الاوراق المرفوعة الواردة للمالية احباراً باقادة حصرتمكم القيمة ٢٧ ربيع الاخر سنة ١٨ مرة ٤٢ ان مذكورين من طائفة الحدادين مرشيد تظلموا مر حيز القطع الحديد لتعلم بمصلحة الاوزان تحت دفع عوائد وزن عليها على انها من صين ولرذات بلاد اوروبا المعافاة من دفع عوائد دخولية وحصرتمكم او صحتهم بان حيز القطع المذكورة هو لا جراً وزنها وتخصيص عوائد الوزن بما على ما هو مقرر بتعريف الاوزان من ان الحديد القديم يوزن عليه عوائد قنطرة القناطر وان هذا الصنف اصله وارد من بلاد اوروبا الا انه من مرشحات التشفيلات بالورش المصرية لعدم بيعه بها وان الحدادين حارين مشتراه لصناعة مسامير وغيرها برسم المبيع ويرام الطر في ذلك والتصريح بما ينوصب لرفع الالساس الناشئ عنه تصرير المذكورين وحيث ان درج قيمة الاجرة بالعريفة انما هو بيان لمعرفة ما يؤخذ حالة اجراء الوزن وما دام هذا الصنف من الميرمقرر عليه عوائد دخولية حتى كان يقتضي الحال لوزنه حال دخوله على مركز العوائد لمعرفة ما يستحق عليه من عوائد الدخولية فلا يكون هناك اقتضاء لاجراً وزنه وتكليف اربابه بدفع الاجرة حال مروره من على مراكز العوائد وانما بعد دخوله فما يجري وزنه من حالة المبيع تفصل الاجرة المقررة عليه ولهذا لزم تحرر من حصرتمكم للاجراً وطيه اربعة اوراق

دخولية — صورة ما تحرر من المالية لمديرية الحيرة عن ٤٦ وللمديرية العربية تنمة ٥٩ وللمحافظة السويس بنمة ١٠ وللمحافظة رشيد بنمة ٢١ في ٢ ربيع الاول سنة ١٩ و ٢٢ يناير سنة ٨٢ وللمحافظة القنال ومحافظه دمياط وباقي المديريات والقناطر في ٧ فبراير سنة ٨٢

علم بما ورد من جناب معش عموم الدخوليات في ٢٦ مومبر سنة ٨١ مرة ١٣ انه بالمخاطبة مع الجهات تين ان مدبرتي الحيرة والعربية ومحافظتي السويس ورشيد جاريت تحصيل عوائد عن اصناف العارات ما هو محافظة السويس حاربه

تحصيل عوائد على صنف الجير بناءً على ما ورد لها من بلدية مصر ومحافظه رشيد جارية تحصيل عوائد أوزان على الجير والجير ومديرية الجيزة جارية تحصيل عوائد على الات العارات على حسب الكيفية التي كانت جارية بالمحروسة مدة تمتع الدخولية لدائع بلدية مصر ومديرية الغربية جارية تحصيل عوائد على صنف البلاط ولكن ذكره ١٧ يناير سنة ٨٠ يشر عن اجراء ذلك بمصر واسكندرية فقط ولم يشر عن التحصيل بالمديريات والمحافظات يرغب الفاء تلك العوائد من الجهات المذكورة فلهذا كتب لمحافظة السويس ومديرية الجيزة بالاستعلام عن قدر المندرج ضمن ربط ميزانيات ايراداتها سنة ٨٢ برسم عوائد الاصناف المذكورة وعن اسم النوع المندرج ضمنه ذلك ومحافظه رشيد ومديرية الغربية بالاستعلام ايضاً عما توضح وعن الاساس المعتمد عليه التحصيل فور دلت افادتهم وقد علم ما اوضحته مديرية الجيزة بافادتها الرقبة ١٢ محرم سنة ٩٩ (٤ ديسمبر سنة ٨١) نمرة ٢١٧ ان المندرج ضمن ربط ميزانية ايراداتها سنة ٨٢ عن عوائد اصناف العبارات هو مبلغ ٦٢ جنيه مصري ومندرج ضمن نوع عوائد الدخولية المندرج له بالميزانية ٩٤٢ جنيه مصري ومحافظه السويس اوضحت بان لا يكون مندرجاً ضمن ربط ميزانية ايراداتها سنة ٨٢ شيء من عوائد الات العبارات وبالرد عليها اوردت بان عوائد الجير الجاري تحصيلها لم يكن لها نوع مخصوص بالمحسابات وانها ضمن نوع عوائد الدخولية ثم انها ارسلت لي افادتها الرقبة ٤ صفر سنة ٩٩ (٢٥ ديسمبر سنة ٨١) نمرة ٩٢ كشفاً يدل على ان العوائد المفصلة على صنف الجير في سنة ٨٠ ٢٠ جنيه و ٤٥ قرش وانه من ضمن نوع ايرادات عوائد الدخولية ومحافظه رشيد اوضحت بافادتها الرقبة ١٤ محرم سنة ٩٩ (٦ ديسمبر سنة ٨١) بان المربوط لانتواع اوزان الجير والجير بميزانية سنة ٨٢ مبلغ ٨٩ جنيه مصري و ٨٨ قرش و ١٠ بارة وورد ضمن الأبرادات المتنوعة في باب عوائد الاوزان وان تحصيل ذلك على حسب سوابق اجراءات المصلحة الاساسية ومديرية الغربية اوضحت بافادتها الرقبة ١٢ صفر سنة ٩٩ نمرة ٥ بان المندرج ضمن ربط ميزانية سنة ٨٢ عن عوائد صنف البلاط مبلغ ٤٢ جنيه مصري و ٤٩ قرش و ٢٥ بارة وانه ضمن المندرج بالميزانية بنوع دخليات المأكولات والمشروبات واعتماد التحصيل هو بحسب الجاري قديماً بمدة الادارة ميري فظنوا لكون ان دكرتو ١٧ يناير سنة ٨٠ المندرج به بيان العوائد التي تقرر على نذاكر اصناف العبارات بالدوائر البلدية بمصر واسكندرية لم يشر تحصيل تلك العوائد بغير الجهتين المذكورتين فبناءً عليه استصوب صرف النظر وعدم استمرار اخذ العوائد التجارية اخذها بالاربعة جهات المذكورة على الجير والجير والبلاط ونحوها من باقي اصناف العبارات المدرجة بالذكريتي المقرر به اخذها بدائرتي مصر واسكندرية اما من يريد وزن شيء من ذلك بواسطة القياية المرخصين من الميري فيصير معاملته حسب المقرر باوامر ومنشورات مصلحة الاوزان وقد لزم تحرير تكم للعلمية بالاجراء

دخولية — قرار من نظارة المالية في ١٦ مايو سنة ٨٢ بناءً على التقرير المتقدم لنا من سعادة وكيل المالية قد قررنا ما هو ات (١) الفاء قسم الايرادات بنظارة المالية (ثانياً) تشكيل ادارتين بنظارة المالية وهما ادارة عموم للاموال الغير مقررة والدخوليات وادارة للاموال المقررة (ثالثاً) ترتيب الادارتين المذكورتين مع تحديد اختصاصات كل من مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات ومدير الاموال المقررة سيصدر بها قرار اخر تحريراً في ٩ رجب سنة ١٢٠٠

دخولية — قرار صادر من نظارة المالية في ٢ يونيو سنة ٨٢ بعد الاطلاع على القرار المؤرخ ١٦ مايو سنة ٨٢ قررنا ما هو ات (م) ادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات بتعلق اختصاصها بالمواد الاتية — عوائد دخولية . عوائد ذبح الماشية عوائد قباني . عوائد حمله . عوائد استهلاك السكر المكر ايرادات المصلح . عوائد ملاحه . مصائد الميري وعوائد حلقات الاسماك . عوائد تمغة وقيدية . عوائد تمغة المصوغات . عوائد الدلالة . ايرادات اخرى غير مقررة واردة في الميزانية باسم عوائد سائر . والادارة العمومية المذكورة تقرر ايضاً الايرادات الاتي بيانها — رسوم قضايا . رسوم كمرك ايرادات مصلحة البوسنة . ايرادات السكة الحديدية والتلفرافات والمين ورسوم التنازل . ايرادات الضربخانة . ايرادات مصلحة الصحة . ايرادات الجهادية والبحرية والمعارف العمومية والاشغال العمومية وسائر الايرادات المينة في فصل سبعة في الميزانية (م) المدير العمومي يدير ويلاحظ تحت سلطة ناظر المالية جميع المصالح المينة بالنقرة الاولى من مادة ١ وجميع عمال هذه المصالح تابعون له رأساً — ويخبر المصالح بالجهات بقصد تأمين سيرها الحسن ويعرض على ناظر المالية التغييرات التي يراها وجوب ادخالها في القانون والعريفات وفي ترتيب المصالح (م) ٢ الادارة العمومية بها قيمان كل قسم موجود تحت اوامر مدير تاج راسا للمدير العمومي — في حالة غياب المدير العمومي تؤدي وظائفه مؤقتاً بمعرفة احد المديرين وهو يعين بمعرفة ناظر المالية (م) ٤ القسم الاول تتعلق اختصاصاته بالمواد الاتية — عوائد دخولية وذبح وقباني وحمله . ترتيب وادارة واجراء مقتضيات المصلحة فيما يتعلق بهذه العوائد . مسائل متعلقة بمقتضى جميع المصالح التابعة لادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات وتماير ترافع للمجلس الاداري والتأديبي (م) ٥ القسم الثاني له من اختصاصاته المواد الاتية — حصر المستندات الاحصائية . عوائد على السكر والقمح والنطرون عوائد ملاحه . مصالح مصائد الميري . تمغة وقيدية . عوائد تمغة المصوغات . عوائد سائر . ترتيب وادارة واجراء مقتضيات المصلحة فيما يتعلق بهذه العوائد (م) ٦ اختصاصات وتشكيل الاقلام المتنوعة التابعة لادارة عموم الايرادات الغير مقررة والدخوليات سيجدها فيما بعد المدير العمومي في لائحة مترفع لنظارة المالية بقصد اعتمادها (م) ٧ مصلحة تفتيش عموم الدخوليات الختمت ادارة عموم الاموال الغير مقررة وتأمين سيرها يكون المدير العمومي والمديرين

ملحوظات

دخولية — { امر عال صادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٦٦ بقرار
عدد مستخدمي دوائر الدخوليات

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٢ الشامل للأشحة نسوية حالة المستخدمين المالكين — وبنا على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ دائمة مستخدمين الدخوليات تشمل على وظائف نظار ومعاونين وصيارف كذاب وملاحظين وذلك في البلاد التجارية فيها تحصيل عوائد دخولية ما عدا المحروسة واسكندرية — والوظائف المذكورة قد تحددت درجاتها وما هياتها كالآتي — وظائف النظارة قسم الى سبع درجات بما هيات سنوية قدرها جنيه مصري ١٢ و ١٦ و ٢٠ و ٢٦ و ٣٦ و ٤٨ و ٦٠ وظائف معاونين تقسم الى درجتين بما هيات سنوية قدرها جنيه مصري ٤٨ و ٦٠ وظائف الصيارف الكتاب تشمل درجة واحدة بما هية سنوية قدرها ٣٦ جنيه مصري . وظائف الملاحظين تقسم الى ثلاث درجات بما هيات سنوية قدرها جنيه مصري ٢١ و ١٨ و ١٥ (م) ٢ عدد المستخدمين من أي درجة كانوا في الثمان وثلاثين مدينة التجاري فيها تحصيل عوائد دخولية قد تحدد ان يكون ثمانمائة وخمسة وستين شخصاً لا غير — قد تقرر وظائف المستخدمين حسب الرتب والدرجات المتنوعة بمقتضى الحدود الآتية (اولاً) وظائف النظار البالغ عددها ثمانية وثلاثين تقسم كالآتي اثنان من اول درجة واثنان من ثاني درجة واثنان من ثالث درجة واربع من رابع درجة وستة من خامس درجة وعشرة من سادس درجة واثنان عشر من سابع درجة (ثانياً) وظائف معاونين البالغ عددها مائة وثلاثة تقسم كالآتي اثنان وخمسون من اول درجة واحد وخمسون من ثاني درجة (ثالثاً) وظائف

الصيارف الكتاب البالغ عددها مائة في من درجة واحدة (رابعاً) وظائف الملاحظين البالغ عددها ستمائة اربعة وعشرين قسم كالآتي مائتان وثمانية من الدرجة الاولى ومائتان وثمانية من الدرجة الثانية ومائتان وثمانية من الدرجة الثالثة — ناظر المالية يحدد عدد الامور من اللازم تعيينهم على حسب مقتضيات المصلحة بحسب درجاتهم لكل مدينة من المدن التجاري تحصيل عوائد دخولية فيها وذلك مع مراعاة التحديدات المذكورة اعلاه (م) ٣ قيمة الاعتمادات المفتوحة سنوياً في الميزانية لمصلحة الثمان وثلاثين مدينة التجاري فيها تحصيل عوائد دخولية الموجودة الان لا يسوغ ان تتجاوز في أي حال من الاحوال مقدار المبالغ المقررة بالمجدول المدونة في المادتين السابقتين (م) ٤ شروط قبول المستخدمين في مصالح الدخولية وترقيهم بصير تحديدها بموجب قرارات تصدر من ناظر المالية (م) ٥ يسوغ لناظر المالية ان يجري على حسب مقتضيات المصلحة أي تنقيص كان في عدد المستخدمين المذكور بالمجدول المقررة بامرنا هذا

دخولية — { قرار من نظارة المالية مؤرخ في ١٦ سبتمبر
سنة ١٨٨٦

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٦ الذي تحددت بموجبه درجات وترتيب خدمة الدخوليات في المديرات والمحافظة وبناء على ما عرضه حصر مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات قرر ما يأتي (م) ١ الخدمة المنو عنهم بالامر العالي المذكور قبل قد جرى توزيعهم في في الثانية وثلاثين مدينة المقرراخذ عوائد دخولية بها طبقاً للبيانات المرفقة بالمجدول الآتي بعد

(عدد الخدمة)

اسماء المدن	نظار	معاونين	كتاب وصيارف	ملاحظين	يكون
رشيد	١	٤	٤	١٨	٢٧
دمياط	١	٨	٦	٤٦	٦١
محافظة الفتنال	١	٢	٢	١٨	٢٥
	١	٢	٢	١٠	١٥
	١	٢	٢	١٦	٢١
	١	٢	٢	١٢	١٧
قليوبية	١	١	١	٦	٩
	١	٢	٢	١٨	٢٥
منوفية	١	٢	٢	١٨	٢٥
	١	٦	٧	٢٢	٤٧
بحيرة	١	١	١	٥	٨
	١	١	١	٥	٨
	١	٨	٦	٤٣	٥٨
غربية	١	٤	٤	٢١	٢٠
	١	٢	٢	٢٠	٢٥

ملفوظات

تابع حدود الخدمة

اسماء المدن	نظار	معاونين	كتاب وصيارف	ملاحظين	يكون
غربية	}	}	}	}	١٩
					١٤
					١١
دقهلية	}	}	}	}	٢٩
					٢١
					٢٦
شرقية	}	}	}	}	١١
					١٩
					٢١
منيا	}	}	}	}	٢٤
					٢٢
					١١
اسيوط	}	}	}	}	٢٥
					١٧
					١٧
حرجا	}	}	}	}	١٧
					١٧
					٢١
اسا	}	}	}	}	١٩
					١٧
					١٥
					١١
					٨٦٥

دخولية - ٠ امر عال صادر في ١٠ يونيه سنة ٨٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٠ وعلى
الرأي المعطى من قويمسارية صندوق الدين العمومي —
وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رؤس
مجلس نظارنا امرنا بما هو ات (م) ١ قد اعفى السكر البلدي
المكرر من دفع عوائد الدخولية (م) ٢ قد تصدق على الوفاق
المبرم بين ناظر مالية حكومتنا وشركة تكرير السكر المصرية
المرفوق بامرنا هذا (م) ٣ قد صار الغاء امرنا الصادر بتاريخ
٦ يونيو سنة ١٥

دخولية - (امرعالي صادر في ١٨ يولييه سنة ١١٨٨ شان
عوائد الدخليات وتلبه الكشوفات

بعد اطلاعا على الوائح المتعلقة بتحصيل عوائد الدخول وخصوصا على امرنا الصادر تاريخ ١٧ يناير سنة ٨٠ وبناء على ما عرضه علينا باطر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبمصادق رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ا اعتبارا من تاريخ نشر امرنا هذا تلغى عوائد الوزن المجارى تحصيلها الان

في مراكز الدخولية لمعرفة مقدار الاصناف اللازم تحصيل عوائد الدخولية عليها — وعملية الوزن هذه لا يترتب عليها تحصيل ادنى ضريبة او اجرة باي وجه كان ولا يحتاج المحال لاعطاء علم وزن عنها (م) ٢ تحصيل عوائد الدخولية عند دخول الاصناف في البنادر المبينة في الجدول المؤشر عليه بحرف (ا) المرفق بامرنا هذا — وعلى ناظر مالية حكومتنا ان يبين بقرارات تصدر منه ومصدق عليها من مجلس النظار حدود الدخولية لكل بند من هذه البنادر وتعين هذه الحدود بوضع اعمدة يكتب عليها كلمات دخولية (بندر كذا) (م) ٢ تحصيل عوائد الدخولية على كافة الاصناف المذكورة بالجدول المؤشر عليه بحرف (ب) المرفق بامرنا هذا بدون استثناء منها كانت المقدار الداخل منها ويصير اجراء التحصيل طبقاً للبيانات الواردة بهذا الجدول وفي حال دخول اصناف سوا كان من طريق البحر او من طريق البر للحدود المصرية يؤخذ عليها عوائد دخولية بقطع الطر عن الجهة المقصود ارسالها اليها ولا تصرح بتجزئتها الا اذا كانت برسم التصدير لخارج القطر المصري — وتؤخذ العوائد ايا كان مرسل الاصناف او

ملحوظات

المرسلة اليه وتبقى على ما في عليه وبالكيفية الجاري بها العمل
الان المعافاة المنوطة لوكلا الدول السياسيين والفتايل الجندرية
والفتايل المدين للوظائف القنصلية دون مواها وجميع
المسوحات الموضحة بالمعامات التجارية (م) ٤ تؤخذ عوائد
الدخولية باعتبار تسعة ونصف في المائة على الاصناف المدرجة
في التعريف الموشر عليها بحرف (ب) بحسب اثنائها التي يجري
تسعيها بها (م) ٥ تعين قيمة الاصناف التي يؤخذ عليها عوائد
بواقع تسعة ونصف في المائة بواسطة تسعيرات بصيرا اجراها
في المواعيد الموضحة بالتعريف الموشر عليها بحرف (ب) وتعمل
التسعيرات في كل جهة مقرر فيها عوائد دخولية بمعرفة لجان
تتألف من مندوب المصلحة ومن شيخ الطائفة ذات الشأن ومن
اثنين مختارها الطائفة المذكورة من ضمن افرادها وينبغي لتلك
اللجان ان تجعل اساس تنميتها اثنان البيع بالقطاعي بعد خصم
عشرين في المائة — وهذه التسعيرات تعمل بواسطة اخذ متوسط
البيع بالقطاعي على حسب ما هو جار به البيع في الدكاكين
والاسواق — ولا يعمل بالتسعيرات التي تربطها لجان التتمين
الا بعد التصديق عليها من المحافظين او المديرين او
اموري الدوائر البلدية — واذا ابت اللجنة ان تشرع في
التتمين او راء المامور الذي من اختصاصه التصديق عليها
ان التتمين على غير صحة فله ان يقره هو بنفسه ويجري العمل
على مقتضاه في الحال وتعلن التسعيرات بواسطة تعليقها في
جميع مراكز الدخولية وفي الاسواق ومحلات البيع المهمة (م) ٦
تستحق عوائد الدخولية في حال دخول الاصناف المقرر عليها
عوائد في دائرة حدود الدخولية ويكون تحصيلها في المراكز
الموجودة على المسالك الموصلة للبندر — ولا يسوغ لتايلي
الاحمال ولا لسائقها ان يدخلوا للبندر الا من النقط الموجود
بها مراكز دخولية ولا يجوز لم المرور مطلقا من طريق اخر
— ويجب عليهم الانتباه لكل ما يؤمرون به من طرف
ماموري الدخولية اما في البندر التي لا يوجد بها سوى مركز
واحد للدخولية فيجب على من يرغب ادخال اصناف ان يمر
بها على هذا المركز دون ان يجده عنه — وللصحة ان ترتب
خلاف هذه المراكز مراكز ونقط اخرى في دائرة الدخولية عبر
عنها بمراكز مراقبة وتنشيط — وعلى ناظر المالية ان يعين عدد
مراكز ونقط التحصيل والتنشيط ويبين مواقعها — ولا يجوز
فتح اسواق او محازن للاصناف المبينة في التسعيرات على بعد
كيلومتر واحد من خارج حدود دائرة الدخولية الا بعد
احطار المصلحة (م) ٧ تقع مراكز الدخولية في كل يوم بدون
استثناء قبل طلوع الشمس بساعة واحدة وتقبل عد غروبها —
والاصناف والبضائع المقرر عليها عوائد التي ترد مع المسافرين
بقطورات سكك الحديد وبوابورات مصلحة البوستة او
بوابورات القومانيات التي يدها ترخيص من الحكومة يسوغ
ادخالها دون غيرها في غير الاوقات الموضحة قبل (م) ٨ على
ناقلي الاحمال او سائقها ان يبقوا عند مركز الدخولية وان
يعرفوا عن الاصناف التي معهم ومقرر عليها عوائد وان يتفادوا
لجميع التحقيقات التي يجريها خدمة المركز بقصد معرفة انواع
الاصناف المقرر عليها عوائد دخولية ومقاديرها — وعلى عريجة

عربات الركوبة وعريجة عربات الكبار والحارة ان يبقوا
عند اول تنبيه يصدر لهم من خدمة الدخولية وان يتفادوا ان تلك
التحقيقات حتى وان لم يكن معهم احوال طاهرة — ولا يجوز
للمراكية ان يفرغوا البضائع المقرر عليها عوائد الا في النقط
التي تبينها لم المصلحة وطعم ان يتفادوا للتنشيط والتحقيق اللذين
ترغب خدمة الدخولية اجراها في مراكزهم — وقضلا عن
هذه التحقيقات يجب ايضا على سائقي الاحمال او مدخليها ان
يقدموا لدى الطلب ما يكون يدم من البوالص او شروط
نقل الاحمال — ويجوز للمصلحة ان تجري في محطات السكك
الحديد كل ما يترامى لها من التحقيقات لتتمكن من تحصيل
عوائد الدخولية بالضبط حين ورود الاصناف في الجهة المقرر
فيها عوائد دخولية او تحقق ما اذا كانت العوائد التي تحصلت
على الاصناف السابق ادخالها في دائرة حدود الدخولية في
قيمة المستحق عليها ام لا (م) ٩ على مدخلي الاصناف ان يدفعوا
فورا وتقدوا قيمة عوائد الدخولية على المقادير التي تبينها
موظفوا الدخولية فيعطى لهم عند الدفع ايصال مستخرج من
من دفتر قسيمة موزن فيه اسم مدخل الصنف ونوع الاصناف
المقرر عليها عوائد ومقدار تلك الاصناف ان كانت من المقرر
عليها عوائد بحسب القيمة وقيمة العوائد المتحصلة وتاريخ وساعة
ادخال الاصناف — وفي المدن والبندر التي يوجد فيها
مراكز ونقط للرقابة والتنشيط حسب ما منصوص عنه بالمادة
السادسة يجوز للمصلحة ان تحدد ميعادا لمرور الاحمال من
المنطقة التي بين دائرة الدخولية وبين مراكز ونقط الخط الثاني
وهذا الميعاد يذكر في القسام التي تعطى وقت دخول الاصناف
— وكل حمل مسخر من خارج الجهة المقرر فيها
عوائد دخولية يوجد في هذه المنطقة ولا يكون مرفقا
بقسيمة او يكون مرفقا بقسيمة مضي ميعادها يعتبر انه مهرب (م) ١٠
الاصناف المدرجة بالتعريف التي تشغل من داخل البندر والمدن
المقرر فيها عوائد دخولية او التي يجري تشغيلها بمواد خام غير
مقرر عليها عوائد او لم يدفع عليها عوائد دخولية عند دخولها تربط
عليها عوائد دخولية اسوة الاصناف المشابهة لها الواردة من خارج
البندر والمدن المقرر فيها عوائد دخولية ويجب على الاشخاص
الذين اشغلوا او يشغلوا تلك الاصناف ان يعرفوا عنها
و يدفعوا عوائد الدخولية عليها في الحال — وتعفى من عوائد
الدخولية محصولات الجنائن الكائنة داخل دائرة حدود
الدخولية المقرر عليها عوائد املاك طبقا للامحة ١٢ مارت سنة
١٤ — اما محصولات الجنائن الغير مقرر عليها عوائد
املاك فيؤخذ عليها عوائد دخولية ويصير تقدير هذه العوائد
في مواعيد معلومة بواسطة معانة تعمل بمعرفة ال عينة تبينهم
المصلحة وبمصور ذوي الشأن — واما ارباب الجنائن الذين
يرغبون معافاتهم من المعانة فيسوغ لهم ان يدفعوا مبلغا سنويا
بقرره ناظر المالية (م) ١١ لا يجوز المعافاة من عوائد الدخولية
ولا تخفيض مقدارها ولا يصير ارتداد المبالغ التي يكون جرى
تحصيلها بدون وجه حق الا بتصريح من ناظر المالية (م) ١٢
الاصناف المقرر عليها عوائد دخولية التي يصير ادخالها في
البندر او المدينة بقصد تصديرها للخارج ينبغي ان توضع تحت

حكم التصدير (ترانست) — وفي هذه الحالة يجوز مدخل البضاعة للمركز الذي يرغب ادخال بضاعة منه اعلاناً يبين فيه الميعاد الذي يصير تصديرها فيه واسم المركز الذي يصير خروجها منه — وعلى المركز المذكور ان يقيده هذا الاعلان في دفتره ويعطى الى مدخل البضاعة ورقة تصدير يجب عليه ابرازها وقت ما يطلب ذلك منه مأمور الدخولية — وعلى مدخل البضاعة ان يسدد قيمة العوائد او يقدم ضماناً يعمده معه بطريق التكافل بان يسددها او ان يثبت خروج البضاعة ولا يجوز ان يتجاوز ميعاد التصدير الثلاثة ايام ولا يمكن تمديد هذا الميعاد الا في الاحوال القهرية التي تثبت بكتابة اصولية — واذا كان عند انتهاء الميعاد لم يتحقق استيفاء الدخولية خروج الاصناف او لم يتقدم اعلان بتخزينها طبقاً لنصوص المادة الرابعة عشرة من امرنا هذا فالعوائد المرددة تصبحاً للحكومة — واما اذا كان اخذها ضماناً فعلى المدخل او ضامنه ان يدفع العوائد فوراً (م) ١٢ الفلال المدفوع عوائد دخولية عليها اذا ارسلت من داخل بندر او مدينة مقرر فيها عوائد دخولية لطحنها او تشغيلها في طواحين او معامل اخرى كائنة بالقرب من دائرة حدود الدخولية لكنها خارجة عنها فالنتاج من هذا الطحن او التشغيل يجوز اعادة ادخاله للبندر او للمدينة بدون دفع عوائد دخولية عليه ثانياً — فللمحصل على اعادة ادخال الفلال في البندر بلا عوائد يتبني على اولى الشان ان يقدم عند خروجها اعلاناً بذلك وان يتقاضي للتحقيقات التي يجريها خدمة الدخولية سواء كان لمعرفة مقادير الفلال الخارجة او لمعرفة المقادير التي يعاد ادخالها — ولا تعفى في سائر الاحوال من دفع العوائد ان لم يتم اعادة ادخالها في ميعاد ثلاثة ايام كاملة اعتباراً من تاريخ اعلان خروجها (م) ١٤ يجوز للتجار والارباب الصناع الذين يطلبون ان يخزنوا في مخازنهم الاصناف التي يستعملونها في تجارتهم او في صناعاتهم الواردة في التعريفة ان يأخذوا تصريحات بذلك بشرط ان يكونوا تحت حكم دفع عوائد التخزين امانة التخزين فهي غير محدودة — والاصناف من اي نوع كانت المنترجة بالتعريفة يمكن تخزينها ما خلا ما استثنى منها في المواد الثالثة والثانية والعشرون والرابعة والعشرون من امرنا هذا — وتصريحات التخزين تكون تحت احكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ الانية (م) ١٥ يلزم المخزنون بدفع رسم تخزين قدره مائتان قرش في كل سنة — وبدفع هذا الرسم نقداً سواء كان عند التصريح بالتخزين او في اول يناير في كل سنة — ويستحق دفعه عن كامل السنة ولو اجدى التخزين او انتهى في خلال السنة — واذا لم يدفع هذا الرسم في المواعيد المبينة آنفاً فللمصلحة ان تلغى في الحال الرخصة الممنوحة (م) ١٦ يجب ان تكون المحلات المدة للتخزين بالقرب من دائرة حدود الدخولية ويجوز ايجاد مراكز الدخولية ومع ذلك فالمخزنون الذين تقضي صناعتهم عليهم بتشغيل الاصناف المراد تخزينها ان يخزنوها في مخازنهم او في ورش التشغيل حتى ولو كانت مخازنهم او ورشهم بعيدة عن مراكز الدخولية من داخل حدود دائرتها — وبين في التصريحات الخصوصية التي

تعطى من ناظر المالية في كل من هذه الاحوال الشروط الواجب على المخزنين الاقياد اليها — ولا يجوز في اي حال من الاحوال ان يكون في المحلات المدة للتخزين في ان واحد بضائع خالصة العوائد وبضاعة معفاة منها وبضائع غير خالصة العوائد — ولا يجوز ان يكون هذه المحلات اتصال بينها وبين محلات اخرى من الداخل بها كانت سواء كانت ملك المخزن او للغير — ويلزم ايضاً ان تكون محلات التخزين بعيدة عن كل مخزن جار فيه بيع اصناف من نوع الاصناف المخزنة ومنفصلة عنه بطريق عمومي (م) ١٧ كل بضاعة يراد تخزينها يقدم عنها اعلان في حال ادخالها او قبل انتهاء ميعاد التصدير اذا كانت تحت حكم التصدير. وهذه الاعلانات تقدم لاقرب مركز دخولية وتثبت به ويعطى بها ورقة تخزين مستخرجة من دفتر قسيمة وهذه الورقة تبرز عند اي طلب يصدر من المصلحة في حال نقل البضاعة من المركز الى المحل المدة للتخزين — ويتوضح في الورقة الميعاد الذي يلزم وصول البضائع فيه للتخزين. وكل نقلة وجدت مصحوبة بورقة مضي ميعادها تعتبر هبة. وكل بضاعة تخرج من المخزن يصير الاعلان عنها مقدماً. والاصناف الخارجة من محل التخزين لاستهلاكها في البندر او المدينة المقر فيها عوائد دخولية يؤخذ عليها عوائد الدخولية في حال الاعلان بخروجها ويعطى المركز قسيمة بالعوائد للمخزن. واذا ارسلت الاصناف خارجاً عن الجهة المقر فيها عوائد دخولية فيعطى للطالب ورقة خروج يبين فيها نوع البضاعة ومقدارها والمركز الذي يلزم خروجها منه والميعاد الذي يلزم خروجها فيه وهذه الورقة تسلم للمركز الخارجة منه وعلى مأموري هذا المركز ان يتحققوا من مقدار البضاعة ويصدقوا عند الاقتضاء على خروجها وكل نقلة تخرج من المخزن ولا تكون مصحوبة بقسيمة او بورقة خروج او تكون مرفقة بورقة خروج مضي ميعادها يصير ضبطها كأنها هبة. وعلى المخزنين ان يتقاضي الى جميع التحقيقات التي يجريها مستخدموا الدخولية سواء كان لمعرفة البضائع التي جرى قبول تخزينها في المخازن او لمعرفة البضائع المستهلكة او المرسلة الى الخارج بموجب اوراق خروج (م) ١٨ ينبغي لكل مخزن عن كل نوع من انواع البضائع المخزنة حساب اصول وخصوم. ويقيد في الاصول المقادير التي صار ادخالها على التوالي للمخزن بموجب اعلانات التخزين. ويقيد في الخصوم (اولاً) المقادير التي تحصل عليها عوائد الدخولية (ثانياً) المقادير التي ارسلت للخارج وثبتت خروجها بمقتضى الناشير على اوراق الخروج. وللمأموري الدخولية ان يجروا في اوقات غير معينة وكلما رأوا لزوماً لذلك جرد المقادير المخزنة. ولا يجوز للمخزنين تحت اي حجة كانت ان يعارضوا في الجرد بل يجب عليهم تشيله بواسطة تقديم المصلحة مجانياً الانتفاق والالات اللازمة وكل المصاريف التي يستوجبها اجراء الجرد تكون على طرف المخزنين. واذا ظهر من الجرد عجز بين الباقي الحقيقي والمقادير الباقية بحسب الدفاتر في المخزن فتتصل العوائد فوراً على هذا الفرق. واما اذا كان العجز من الاصناف التي يؤخذ عليها عوائد بحسب القية فالعوائد تحصل بمقتضى اعلى

قية من التسعيرة التي كان مجهولا بها من عهد الجرد الأخير .
وأما إذا ظهر في الجرد زيادة فتعتبر كأنها دخلت بهرية
ولا يجوز خصم أي مقدار كان على سبيل الطف والبطار إلى
أحد ما خلا الخسارة التي طرأت بأسباب عارضة وتحققت بمعرفة
المصلحة (م) ١٩ تكون حسابات الاصناف المخزنة بطرف أرباب
الصنائع الذين يشتغلون الاصناف المخزنة عندهم طبقا لأحكام
المادة الثامنة عشرة . فتفيد في حساب الأصول . المقادير
المقدم عنها إعلانات بالتخزين . وفي حساب المخصص المقادير
التي جرى تشغيلها واستهلك داخل البندر وأرسلت للخارج
ولاجل معرفة النسبة الكائنة بين الاصناف الخام والاصناف
التي جرى تشغيلها تعمل جثائي بمعرفة المصلحة وبمعرفة صاحب
المعمل سوية وتكون المصاريف على طرف صاحب المعمل به
وللمصلحة أن تعمل جثائي جديدة عند ما تريد ذلك بالشروط
عنها (م) ٢٠ على كل مخزن أن يقدم ضامنا ومصدقا للضامن
يكونان كلاهما مقندين ومقبولين لدى المصلحة ويتمهذان
لها مع سوية وبطريق التضامن بدفع العوائد التي تستحق على
الاصناف المخزنة طرفه وتحدد هذه الضمانات في كل سنة
اعتبارا من أول شهر يناير (م) ٢١ إذا خالف المخزن أحكام
لائحة الدخولة العمومية فيمكن نزع رخصة التخزين منه
بقرار يصدر من قاطر المالية سواء كان لوقت معين أو دائما
وذلك فضلا عن العقوبات التي تترتب على المخالف المذكور
(م) ٢٢ لاطر المالية أن يصدر قرارات مصدقا عليها من
مجلس النظار مصرحا فيها بإنشاء مخزن عمومية داخل دائرة
حدود الدخوليات تكون مدة التخزين البضائع المقرر عليها
العوائد التي يريد مدخلو البضائع إيقاها تحت حكم التخزين
— وتكون هذه المخازن تحت ملاحظة مأموري الدخولة مباشرة .
ويبين في هذه القرارات لكل مخزن عمومي الشروط الواجب
على المخزين اتباعها ويحدد بها تعريف عوائد التخزين وأجرة
المخازن الداخلة ضمن سور محل التخزين . ويتوضح بذلك
القرارات أيضا أنواع البضائع الجائز تخزينها دون سواها في
المخازن العمومية . أما في البندر التي يوجد فيها مخزن عمومي
فلا يجوز لصاحب البضائع الجائز تخزينها في المخزن العمومي أن
يخزنها في محله الخصوصي إلا إذا كان من أرباب الصنائع الذين
يشتغلون تلك البضائع أو غيرهم ميثتها (م) ٢٣ يؤخذ على مواشي
الذبيح وقت دخولها في البندر والمدن المقرر أخذ عوائد دخولة
فيها العوائد الآتية — (أولا) عوائد دخولة طبقا للتعريفة المرفقة
بأمرنا هذا (ثانيا) عوائد الذبيح . وبعدئذ بدفع العوائد تدفع
المواشي — والعموم المدبوحة الداخلة تصرح من مصلحة الصحة
في البندر المقرر أخذ عوائد دخولة فيها ولا تكون خارجه من
السلطات العمومية تؤخذ عليها العوائد بحسب وزنها طبقا للتسعيرة
المرفقة بأمرنا هذا (م) ٢٤ لا يجوز تخزين المواشي المذبة للذبيح ولا
أنها داخل المدن إلا بأذن مخصوصي من المصلحة يعطى بعد موافقة
رأي مصلحة الصحة ويتوضح فيه الشروط الواجب اتباعها وإلا ما كان
الممكن حفظ تلك المواشي فيها . ويصرح لأصحاب من المواشي
أخراجها من داخل البندر أو المدينة وإعادتها إليه في ميعاد
يتمين بدون دفع عوائد دخولة ودفع عليها مرة ثانية . وفي هذه

الحالة يعطى لأولي الشأن رخصة بالمخروج يتمين فيها عدد
المواشي ويمنعها والميعاد اللازم إعادتها فيه ومركز الدخولة
الذي تعود منه . ولا يجاوز هذا الميعاد في أي حال من الأحوال
الثانية إمام وبعد انقضاءه يحصل على هذه المواشي عوائد دخولة
وعوائد ذبيح ثانية . وعلى مصلحة الدخولة أن تدفع المواشي
المخارجة تحت هذه الشروط تدوينا آخر وتسلم رخصة المخروج
إلى مأموري الدخولة عند رجوع المواشي ولا يجوز مرورها إلا
من المركز المعين في رخصة المخروج (م) ٢٥ المواشي المذبة
للذبيح التي تولد بداخل دائرة حدود الدخولة يؤخذ عليها
عوائد دخولة وعوائد ذبيح وعلى أصحابها أن يخبروا أقرب
مركز للدخولة في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ولادتها وأن
يسددوا هذه العوائد فوراً . والمواشي المعرف عنها يجب تدوينا
بداغ الدخولة . والمواشي المعارة من داغ الدخولة التي
توجد داخل دائرة حدود الدخولة تعتبر كأنها هبة وذلك
بخلاف المواشي المعرف عنها بأمر برسم التصدير

(في المخالفات والعقوبات)

(م) ٢٦ يعاقب بدفع غرامة من خمسين إلى مائة قرش
كل من يمتنع عن إدخال بضايحه من مراكز الدخولة
أو لا يخبر عنها مقدما أو لا ينتقل إلى تحقيقات الدخولة
وكل من يعارض أو يحاول أن يعارض هذه التحقيقات
سواء كان في حالة دخول البضائع أو في دائرة
الملاحظة أو في المخازن المصرح بالتخزين فيها (م) ٢٧
يعاقب بدفع غرامة تساوي خمسة أضعاف العوائد التي كان
يراد التخلي منها مع دفع هذه العوائد بحيث لا يكون
مقدار هذه الغرامة أقل من خمسة وعشرين قرشا في
أي حالة — كل من هرب أو حاول تهريب اصناف
وكل من أدخل أو حاول في إدخال اصناف في غير
الافاق المعينة — وكل من أخبر على غير صحة عن
اصناف حين دخولها إلى البندر أو حين خروجها من
تحت حكم التصدير وكل من غير أو بدل في جنس
أو نوع الاصناف المخزنة بقصد إخفاء الحجز — وكل
من اتخذ محلات لتخزين البضائع المقرر عليها عوائد
الغير مباح تخزينها خارجا عن دائرة حدود الدخولة
وفي المسافة المعينة باللائحة — وتضبط الاصناف
والبضائع وآلات النقل وأدوات التهريب ضمانا لدفع
العوائد والغرامة (م) ٢٨ كل من وقعت منه مخالفة
لأحكام لوائح الدخوليات غير المخالفات المذكورة قبل
يعاقب بدفع غرامة من خمسين إلى مائة قرش (م) ٢٩
تكرار المخالفة يترتب عليه مضاعفة الغرامة طاقين

والاتة الى اربعة — تحصل الغرامات بوجه التضامن من الفاعلين والمشاركين معهم في التهريب والمخالفات ومن اصحاب البضائع (م) ٣٠ عند انتهاء الميعاد المقرر بالمادة الثانية والثلاثين يصير بيع البضائع والاصناف المضبوطة ويضاف لجانب الميري من المتحصل من البيع قيمة المبالغ المستحقة عن العوائد والغرامات والمصاريف من كل نوع ويصرف الباقي لمن وقت منه المخالفة — ومع ذلك فيجوز لمن وقت منه المخالفة او لاصحاب البضائع المعروفين لدى المصلحة ان يستلموا الاشياء المضبوطة بعد دفع العوائد والغرامات والمصاريف وذلك في خلال الميعاد المحدد في المادة الثانية والثلاثين — واذا كانت الاشياء المضبوطة قابلة التلف من طبيعتها فتباع في الحال (م) ٣١ اما فيما يتعلق بالمخالفات التي لا يترتب عليها ضبط الاشياء ضمانا لدفع الغرامة فاذا لم يصردفع الغرامات قبل انتهاء الميعاد المحدد في المادة الثانية والثلاثين فيجازى مرتكبوه هذه المخالفات بمجرد اذارهم من المحافظة او المديرية بحبسهم مدة اربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً بحيث لا تتجاوز مدة الحبس خمسة عشر يوما (م) ٣٢ للماموري الدخولية والكمارك ولباقى مستخدمي الحكومة ومشايخ البلاد ان يحضروا المحاضر المتعلقة بالتهريب والمخالفات وان يضبطوا الاشياء المهربة او المراد تهريبها وتكون اجرائتهم هذه معتمدة — ويتوضح في هذه المحاضر اسماء المامورين الذين اجرؤا تحريرها وضبطوا الاشياء ووظائفهم وكذا اسماء مرتكبي المخالفة وصنعتهم ومحل اقامتهم وقيمة الاشياء المضبوطة وتاريخ وساعة ومحل ضبطها والاحوال والظروف التي جرى ضبطها فيها — وتعتمد هذه المحاضر ما لم

يظهر ما ينفي صحتها — ولا يجوز المعارضة فيما تتضمنه والغرامات تصير حقا للحكومة اذا لم يقدم المخالف دعوى امام المجالس في ميعاد خمسة عشر يوما — وفي حالة اقامة الدعوى للمجلس ان يقرر الغرامة — ولا يجوز للقضاة ان يخففوا احكام امرنا هذا فيما يتعلق بالغرامات (م) ٣٣ اذا نشأ عن الحجز او عن ابداع الاشياء المضبوطة في محل او بطرف شخص لم يعينه الشخص المضبوطة الاشياء منه تلف البضاعة قبل تسليمها او عرض تسليمها عليه فيجوز الحكم على المصلحة بدفع قيمتها او تعويض التالف منها (م) ٣٤ لا يجوز مطلقا للمجلس ان يحكم على المصلحة بدفع تعويض او عطل للشخص المضبوطة الاشياء منه اذا بقيت تحت تصرفه او في عهده (م) ٣٥ على المامورين الملكيين والحريين والقوة العسكرية ورجال البوليس ان يساعدوا ماموري الدخولية في اداء وظائفهم عندما يطلبون ذلك منهم سواء كان كتابة او شفاه (م) ٣٦ الطلبات التي تتقدم من اشخاص آخرين عن ثمن الاشياء المباعة طبقا للمادة الثلاثين من امرنا هذا لا يجوز قبولها الا على الجزء الباقي بعد خصم المبالغ المطلوبة من عوائد وغرامات ومصاريف (م) ٣٧ على ماموري تحصيلات الدخولية ان يحسنوا المعاملة في علاقاتهم مع الناس مع عدم الاخلال بواجبات المصلحة — ويجب عليهم ان لا يخرجوا عن حدود وظائفهم وان يمتنعوا على الخصوص كل ما يكون مغائرا للاحكام الادارية المتبعة في معاملتهم مع الناس وكل مغايرة او تعد يقع منهم يصير تحقيقه بالدقة ويجازى فاعله طبقا للوائح المصلحة التأديبية (م) ٣٨ جميع الاوامر والقوانين واللوائح او الاوامر السابقة المختصة بتحصيل عوائد الدخولية تعتبر لاغية ولا يعمل بها

تابع كشف حرف (ب)

تابع جدول بيان الاصناف المقرر عليها عوائد دخولية

معلومات	تعريفه العوائد المدينة	التواريخ التي تحصل فيها التسعيرات	مكاييلها واوزانها	بيان الاصناف
				(تابع الخضارات)
		في كل اسبوع يوم السبت	بالرطل	باميه
			بالاوقه	(تروف) كاه من قبيل عيش الغراب ...
			بالرطل	فول اخضر
			«	حمض وسلخ وشكوريا ولبيط هيئة السلق
			«	معيذ
			«	سله كبيرة وصغيرة
			«	فاصولية ولوية خضرا
			بالاوقه	بقونس وسرفيل
			«	كدون وكسبره وتوجيه خضرا
			«	نوم اخضر وناشف
			«	صل ناشف
			بالرطل	سلق ورجله
				اصناف الصلطات مثل عص وكرسون
			بالاوقه	وكرفس ومندبه وما اشبه ذلك
			بالرطل	ملوخيه
			«	اوبركه وكرب افرنكي
			«	فلوكيا
			«	فرنيط
			«	قرون فلقل اخضر واحمر
			بالاوقه	كرب
			«	نعناع اخضر
			بالرطل	ورق عنب
				اصناف الخضارات الناشفة مثل لويه
			بالاوقه	وملوخيه وباميه وما اشبه ذلك ...
				البند الثالث في الفواكه
			بالمائة	البرتقال والارنج والنفاس بجميع انواعه ...
			«	كباد او اترج وليمون مندي ...
			«	يوسف افندي
			«	ليمون بسائر انواعه
			بالاوقه	مفرجل
			«	قراصيا وبرفوق
			«	تفاح
			«	كمثري
			«	جوافه
			«	تين
			بالمائة	تين بشوكه
			بالرطل	خوخ
			بالاوقه	شمش
			بالرطل	رمان

ملحوظات

تابع كشف حرف (ب)

تابع جدول بيان الاصناف المقرر عليها عوائد دخولية

ملحوظات	تعريفه العوائد المبينة	التواريخ التي تحصل فيها التسميات	مكاييلها واوزانها	بيان الاصناف
				(تابع الفواكه)
		في كل اسبوع يوم السبت	بالرطل	الفاوون والشام والعبد اللاوي وما اشبهه
			«	بطيخ
			«	شليك وعليق أي فرنسواز
			«	عناب
			بالمائة	فشطه
			«	قصب السكر
			بالرطل	مشلا وعبرا
			بالمائة	مانجه
			بالرطل	اللوز الاحمر واللوز الناشف
			«	فستق
			«	موز
			«	جوز طري وناشف
			«	بندق
			«	عناب
			«	كربر
		اول سبت من كل شهر	«	بلح طري من كل نوع
			«	بلح عجمي كبس
			«	بلح ناشف بأنواعه
		اول سبت من كل اسبوع	بالاوقه	زيتون
		اول مست من الشهر	«	تمر هندي
				(البند الرابع — في الجبنة والمسلط)
		اول مست من كل شهر	بالرطل	الجبنة من سائر الاجناس والفشطه واللبن
			«	الصافي
			«	الزبد الطاز
			«	الاسمن المسلط
		اول خميس من كل ثلاثة شهور	بالاوقه	(البند الخامس — في اصناف الهارات)
				زيتون
			بالرطل	الفلنل بجميع انواعه سواء كان حيا او
			بالاوقه	مسحوقا
			بالرطل	طرشي قشه
			بالمائة	فرنفل
			بالرطل	جوز طيب
			«	بزر شجر الكباد او القبار
			«	قرقه
			«	زعران
				(البند السادس)
		اول سبت من كل شهر	بالمائة	في اصناف البيض والطيور والطيور الصيد
			بالراس الواحدة	البيض بجميع انواعه
				الدبوك الرومي

تابع کشف حروف (ب)

تابع جدول بيان الاصناف المقرر عليها عوائد دخولية

بيان الاصناف	مكاييلها واوزانها	التواريخ التي تحصل فيها التسعيرات	تعريفه العوائد المينة	ملحوظات
(تابع ادوات المحريق) حطب فطس عاب او برص مايلعه (الفصل الثالث — في ادوات علف الهائم) برسيم اخضر دريس النس بجميع انواعه حشيش ماشف بجالة ورده (الفصل الرابع — في اصناف متنوعة) العد الاول — في مراد النسيج صوف فطس مخلوح او غير مخلوح كتان نيل خام او مشعول العد الثاني — في اصناف تشتمل بالايدي وحلائها المحصر بجميع انواعها ما عدا الكب حصير بردي صوف الحبال وشعر المعبر والحبل وما اشبه ذلك سماز لروم المحصر حطب المشنات سنتات واقفاص وقعب ومشنات من كل نوع ليف خام ومشعول امرع النخل خام ومشعول حبال ودراره العد الثالث — في المياه والمطربات والراطح الركبة ماء زهر ولاريح ماء ورد ماء للوب ماء عليه ماء كلوما ماء زعفران وماء صناع العد الرابع — في اصناف متنوعة ر ش عام وحلاص بيص عام شمع من كل نوع من وارد اي جهة كانت مشعول او خام نشا الصا ون بجميع انواعه شمع من سمك وشمع دهن امبروت بيله حما صمغ عربي زمان احصر سنا مكي قرطم صدف محم قرص شروبات غير معدة للاكل	بالقنطار	اول ست من كل شهر		
	بالذراع المرح بالقنطار			
	بالقطعة الواحدة بالقنطار			
	بالرطل	في اول خميس من كل ثلاثة شهور		
	بالرطل بالواحدة			
	بالواحدة			
	بالرطل			

ملفوظات

تابع كشف حرف (ب)

تابع جدول بيان الاصناف المقرر عليها عوايد دخولية

ملحوظات	تعريف العوائد المبينة	التواريخ التي تحصل فيها التسعيرات	مكاييلها واوزانها	بيان الاصناف
البيع والدره والشعر مقرر عليه عوائد مبط في حال دخولها مصر واسكندرية وديهاط ورثيد وبورت سعد والاسماعيليه والسويس وناقى اصناف العلال تحصل عليها عوائد في جميع السادر المقرر عليها عوائد	سلم	في اول خمس من كل ثلاثة شهور	الراس الواحدة	الفصل الخامس — في حركات الدمج والمزاج تدريج وادار حاموس عجول عجول حاموس محرمان او عم قوري معر توبس خديان حمارر حبل حال حجر نم طاره مدوح الجزء الاول — عن بيان ابناء الاصناف التي حصل عليها مسمى ثمرة جهة الفصل الاول — في اصناف الماكولات السند الاول — في العلال — قمع دره شعر مول صمدي وبخري منشوش او غير منشوش علس وزمس ودفاق نرس سلة صخرة واسمه حله حمص سلة صخرة منشوشة كوب منشور كوب منشور مرك ياسون منشور ياسون غير منشور مول سوداني مزل وهو قمع منشور عاصوله ماشه مول روى دقيق باعشار حمة فردش (الفصل الثاني — مهات) — دوش خمر حمت واحجار للصمة ومصوغات من احجار وصيلان وبلاط وغيره طوب قدم وحجره طوب حديد مسوي رمل حبر وحس رحام مرمر حجر لصاعة الحس والحجر حطب الممارات (عوايد ادوات الممارات حصل مقط عند دخولها في مصر واسكندرية)
	٥		مالوفة	
	٥		الاردب	
	٥			
	٨			
	٨			
	٦			
	٩			
	١٢			
	١٤			
	١٧			
	٢١			
	١٨			
	٢٢			
	١٤			
	٢		مالوفة	
	٢			
	٢			
	٢			
	٢		الاردب الحب	
	٢		بالسطار	
	٢			
	٢			
	٨		مالا	
	٥			
	١		بالسطار	
	٤			
	٥			
	٥			
	٢			
	٩			

دخولية — ٠ رياسة مجلس الطار في ٦ اغسطس سنة ٨٨
انه بالنسبة لحصول التشيكات ووقوع الصعوبات المختلفة
عند تنفيذ الامر العالي الصادر في ٩ ذي القعدة سنة
٣٠٥ (١٨ يولييه سنة ٨٨) المتعلق بعوائد الدخوليات
قد قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في غرة ذي
الحجة ٣٠٥ (٩ اغسطس سنة ٨٨) بتقديم الدكر يتو
المدرج في عدد ٩٥ من الوقائع المصرية الى الحضرة
الفخيمة الخديوية لصدور الامر باعتماده وتعيين
قومسيون تحت رياسة سعادة محمد زكي باتا ناظر
الاشغال العمومية واعضاؤه كل من سعادة محمود
حمدي باتا وكيل نظارة الداخلية وتيجران باتا وكيل
نظارة الخارجية وفريد باتا ناظر الدائرة السنية وكمال
باتا مامور الدائرة البلدية وجاب المستر اورنستين
نائب المستشار المالي والمسيو مازوك مدير عموم الاموال
الغير مقررة والدخوليات للنظر في هذه المسألة وقد كان
وصدر الامر العالي باعتماد الدكر يتو المشار اليه وصار
تكليف القومسيون المذكور بتدقيق البحث في هذه
المسألة وتحضير مشروع امر عال بدلا عن السابق صدوره

دخولية — ٠ امر عال صادر في ١٢ اغسطس سنة ٨٨
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٩ ذي القعدة سنة
١٣٠٥ (١٨ يولييه سنة ١٨٨٨) المتعلق بعوائد الدخوليات
وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة
راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ احكام
امرنا المشار اليه المتعلقة بالغاء عوائد الوزن في مراكز
الدخوليات وبتقرير عوائد الدخوليات باعتبار تسعة
ونصف في المائة على حسب القيمة تبقى على ما هي عليه
(م) ٢ الاحكام الاخرى المستعمل عليها امرنا المشار
اليه صار توقيف تنفيذها مؤقتا وعليه فيكون تحصيل
عوائد الدخوليات بالتطبيق للوائح والقواعد التي كانت
جارية من قبل وذلك الى ان يصدر امر اخر
دخولية — ٠ امر عال صادر في ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة
١٨٨٠ واخذ راي حصرات اعضاء قومسيون الدين
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي
مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ من ابتداء اول

يناير سنة ١٨٨٩ تلغى عوائد الدخوليات والقبالة
والذبيح والحملة الجاري تحصيلها في البنادر الميمنة
بعده (شين الناطر) بمديرية البحيرة (بليس) بمديرية الشرقية
(الفشن) بمديرية المنيا (ابوتج ومنفلط وملوى)
بمديرية اسيوط (طهطا واخميم وسوماج وجرجا)
بمديرية جرجا (قنا واسنا) بمديرية قنا (اصوان)
بمحافظة الحدود

دخولية — ٠ افادة صادرة من مجلس النظار لطارق المالية
(طارج ٢٥ ابريل سنة ٨٩) ٢٤ شعبان سنة
١١٨ (٢٠٦) مرة ١١٨

بالجلسة المنعقدة يوم الخميس ١٧ شعبان ٣٠٦ (١٨
ابريل سنة ٨٩) صارت لاول المذكرة المقدمة من
اللجنة المالية بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٨٩ غمرة ٢٨ الواخ
بها ان متاخرات ويركو ارباب الكارات وعوايد
الاغنام والشعاري ومعاصر الزيتون والاموال الغير
اعتيادية على الاطيان الجارية ريبها من التبعة
الايراهيمية قد بلغت ١٤٤٠٠٠ جنيه وذلك عن
المدة من اول يناير سنة ١٨٨٠ الى ٣١ ديسمبر سنة
١٨٨٨ وان المتاخر من عوايد زراعة الدخان والتبناك
قد بلغ نحو ٢٤٠٠٠ جنيه عن المدة من اول يناير
سنة ٨٠ الى ٣١ ديسمبر سنة ٨٧ فتكون الجملة
١٦٨٠٠٠ جنيه وانه نظرا لتعذر تحصيل هذا المبلغ
تطلب اللجنة المالية ماهوآت (اولا) رفع المتاخرات
المذكورة عن المدة من اول يناير سنة ١٨٨٠ الى ٣١
ديسمبر سنة ٨٨ بدون اجراء تحقيق عنها الا فيما يخص
متاخرات الويركو فانه يستثنى منها المبالغ الباقية
طرف ممولي مدينتي مصر والاسكندرية الذين
يكونون ممولين بزيادة عن مايتي فرس في السنة
(ثانيا) رفع متاخرات عوايد زراعة الدخان لغاية
سنة ٨٧ بدون اجراء ادنى تحقيق عنها وقد توري
ان في ازالة هذه المتاخرات رحمة كبرى للمولين
وفايدة عظيمة للخزينة اذ يسهل على الحكومة تحصيل
الاموال المستحقة وان صندوق الدين قد وافق على
رفع ما يخص من هذه المتاخرات بالمديريات المخصصة
ومقدار ذلك نحو ١٧٠٠٠ جنيه وبالمداولة في ذلك
تقرر الموافقة على رفع المتاخرات المحكي عنها بالكيفية

سألفه الذكر وبناء عليه لزم تحريره لاجراء مقتضى ما تقرر
— الموضح اعلاه صورة ما ورد لتظارة المالية من رئاسة
مجلس النظار بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٣٠٦ (٢٥ ابريل
سنة ٨٩) ثمة ١١٨ بشأن ما تقرر بالجلسة المنعقدة
بالمجلس المشار اليه في يوم الخميس ١٧ شعبان سنة
١٣٠٦ (١٨ ابريل سنة ٨٩) عن رفع متأخرات
ويركوار باب الكارات وعوائد الاغنام والشعاريه
ومعاصر الزيوت والاموال الغير اعتيادية على الاطيان
الجاري ربيها من التركة الابراهيمية لغاية سنة ٨٨ ثم
والتاخر من عوائد زراعة الدخان لغاية سنة ٨٧ بدون
اجراء تحقيق عن ذلك الا فيما يختص بمتأخرات الويركو
فانه يستثنى منها المبالغ الباقية طرف ممولي مدينتي
مصر والاسكندرية الذين يكونوا ممولين بزيادة عن
مائي قرش في السنة — وبناء عليه اقتضى النشر للجهات في
تاريخه وهذا — تم لاصدار الاذونات اللازمة
برفع ما كان متاخرا من الاقلام السالف ذكرها لغاية
دسمبر سنة ٨٨ ما عدا متأخرات عوائد زراعة الدخان
والنباك فان ما يرفع منها هو ما كان متاخرا لغاية
دسمبر سنة ٨٧ فعلى ذلك ما يكون تحصل من الويركو
وعوائد الاغنام والشعاريه ومعاصر الزيوت والاموال
الغير اعتيادية على الاطيان الجاري ربيها من التركة
الابراهيمية في بحر المدة من اول يناير سنة ٨٩ لغاية
الآن يحتسب لاربابه بما عليهم في سنة ٨٩ الجارية وما
تحصل من عوائد الدخان في بحر المدة من اول يناير
سنة ٨٨ لغاية الآن يحتسب مما يكون عليهم في سنة
٨٨ او في سنة ٨٩ اما الممولون الذين لا يكون عليهم
اموال مستجدة من بعد سنتي ٨٧ و٨٨ المحكي عنها فما
يكونوا اجروا دفعه يعتبر سداده من اصل ما كان
متاخرا عليهم ويستبعد من المتأخرات المذكورة بحيث
انه يتراعى انه لا يجوز خصم المدفوع من نوع من اصل
المطلوب من نوع آخر — هذا مع المبادرة بنشر القوار
الثنى عنه مع منشورنا هذا لعموم الاهالي بالجهات
التابعة ادارتكم بواسطة وضع نسخ منه بكل بلد او تمن
بالنقطة الشهيرة به وحصول المتأداة بكامل البلاد على
ايام متوالية لتعميم نشره ومعلومية الممولين به كافة
وارسال كشف لهذا الطرف بمقادير ما يجري رفعه على

وجه ما ذكر ويفاد بوصول هذا في حال وروده
في ٣٠ ابريل سنة ٨٩ ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٦
دخولية — ٠ امر عال صادر في ١٧ دسمبر سنة ٨٩
سد الاطلاع على الاوامر واللوائح المتعلقة بمعاصر الزيوت
والسيارج والتخوت — وعلى اللوائح المنبئة الاجراء في عوائد
الدخولية وبالاخص الاوامر الصادرة منا في ١٧ يناير سنة ٨٠
و ١٣ اغسطس و ٢٠ دسمبر سنة ٨٨ وبناء على ما عرضه علينا
ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار — وبعد الاطلاع على
رأي حضرات قوسارية ومديري صندوق الدين العمومي بالموافقة
على ذلك امرنا بما هوأت (م) ١ ابتداء من اول يناير سنة ٩٠
تلقى عوائد التشغيل التجاري تحصيلها الان على معاصر الزيوت
والسيارج والتخوت بصوم القطر (م) ٢ اعتبارا من التاريخ
المذكور تصرب عوائد دخولية على اصناف اضرار الزيوت
الناتجة من محصول الفطرو على اصناف الزيوت المصنوعة في
الفطر الداخلة في المدن المقرر عليها دخولية حال دخولها دائرة
المحدد بواقع المائة تسعة ونصف من اثمانها ويكون تحصيل
تلك العوائد بالتطبيق للوائح العمومية الخاصة بالدخوليات
(م) ٣ تشرع مصلحة الدخوليات حال صدور امرنا هذا بعمل
جرد في كافة معاصر الزيوت والسيارج والتخوت الكائنة
بدائرة حدود الدخولية بقصد معرفة مقدار اضرار الزيوت الموجودة
بكل معصرة او سرجة او تحت وما يصير جرده بصرب عليه
حالا عوائد الدخولية الموه عنها بالمادة الثانية
دخولية — ٠ (ر) ارز — قباني — اموال مقررة
— جرك ٢١ يونيه سنة ٨٦ حمص محروق — حيوان
— سكر ٤ يونيه سنة ٨٥ — غرامة ٣١ مايو سنة ٨٦
— مال ٢١ يونيه سنة ٨٨
درجات التوريث — ٠ (ر) مواريث (ش ٥٨٤)
درجات المداينين — ٠ (ر) سفينة (قتب ٢٨)
درجة العقوبة — ٠ (ر) قانون العقوبات ١
درهم (الدرم يوازي ٢ غرام و ٨٩٨ جزء من الغرام) — ٠
(ر) قنطار — رطل
دعوى — ٠ (ر) عذر (فق ٦٨) — حكومة
(فق ٧١ — ٧٢)
دعوى — ٠ (مجله) (في الدعوى)
(المقدمة)
(في بيان بعض الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالدعوى)
(م) ١٦١٢ الدعوى في طلب احدثه من اخر في حضور
المحاكم يقال للطالب المدعي وللطلوب منه المدعى عليه (م) ١٦١٤
المدعى هو الشيء الذي ادعاه المدعي ويقال له المدعي به ايضا
(م) ١٦١٥ التناقص هو سبق كلام من المدعى مناقض لدعواه
اي سبق كلام موجب لبطلان دعواه

(الباب الاول - في شروط الدعوى واحكامها ودفعها ويشتمل على اربعة فصول)

(الفصل الاول - في بيان شروط صحة الدعوى)

(م) ١٦١٦ يشترط ان يكون المدعي والمدعى عليه عاقلين ودعوى الجنون والعشي غير المبرزة بصحيفة ولكن يصح ان يكون اولياؤهما ولوصياؤهما مدعين او مدعي عليهم في محلها (م) ١٦١٧ يشترط ان يكون المدعي عليه معلوماً بناءً عليه اذا قال المدعي لي على احد من اهل القرية الفلانية او على اناس من اهلها مقدار كذا لاتصح دعواه ويلزم عليه تعيين المدعي عليه (م) ١٦١٨ يشترط حضور الخصم حين الدعوى واذا امتنع المدعي عليه من المجيء الى المحكمة ولرسال وكيل عنه اليها فالمعاملة التي تجري في حقه متذكر في كتاب القضاء (م) ١٦١٩ يشترط ان يكون المدعى به معلوماً ولا تصح الدعوى اذا كان مجهولاً (م) ١٦٢٠ معلومة المدعى به بالاشارة او الوصف والتعريف وهو انه اذا كان عتيقاً منقولاً وكانت حاضراً في مجلس المحكمة فالاشارة اليه كافية وان لم يكن حاضراً قبل الوصف والتعريف وبيان قيمته يكون معلوماً واذا كان عقاراً يعين ببيان حدوده وان كان ديناً يلزم بيان جنسه ونوعه ومقداره كما يتصح في المواد الاتية (م) ١٦٢١ اذا كون المدعى به عتيقاً منقولاً وحاضراً بالمجلس يدعيه المدعي بقوله هذا لي مشيراً اليه وهذا الرجل قد وضع به عليه تغير حق فاطلب اخذه منه وان لم يكن حاضراً بالمجلس ولكن يمكن جلبه واحضاره بلا مصرف يجلب الى مجلس المحكم ليشار اليه في اليمين والشهادة كما ذكر وان لم يكن احضاره ممكناً فلا مصرف عرفه المدعي وبين قيمته ولكن لا يلزم بيان قيمته في دعوى القرض والرهن مثلاً لو قال غصب خاقي الزمرد تصح دعواه وان لم بين قيمته او قال لا اعرف قيمته (م) ١٦٢٢ اذا كان المدعى به اعياناً متخالفة الجنس والنوع والوصف يكفي ذكر مجموع قيمتها ولا يلزم تعيين قيمة كل منها على حدة (م) ١٦٢٣ اذا كان المدعى به عقاراً يلزم ذكر بلد وقريته او محله ورقاقه وحدوده الاربعة او الثلاثة واسماء اصحاب حدوده ان كان لها اصحاب واسماء ابائهم واجدادهم ولكن يكفي ذكر اسم الرجل المعروف والمشهور وشهرته فقط ولا حاجة الى ذكر اسم ابيه وجهه كذلك لا يشترط بيان حدود العقار اذا كان مستغنياً عن التخييد لشهرته في الدعوى والشهادة وايضاً اذا ادعى المدعي بقوله ان العقار المحررة حدوده في هذا السند هو ملكي تصح دعواه (م) ١٦٢٤ اذا اصاب المدعي في بيان الحدود واخطأ في بيان مقدار اذرع العقار او دوناته لا يمنع صحة دعواه (م) ١٦٢٥ لا يشترط في دعوى ثمن العقار بيان حدوده (م) ١٦٢٦ اذا كان المدعي به ديناً يلزم المدعي بيان جنسه ونوعه ووصفه ومقداره مثلاً يلزم ان يبين جنسه بقوله ذهباً او فضة ونوعه بقوله سكة آل عثمان او الانكليز ووصفه بقوله سكة خالصة او مغشوشة ومقداره بقوله الفا ولكن اذا ادعى بقوله كذا غروش على الاطلاق تصح دعواه وتصرف على الغروش المعهودة في عرف البلدة واذا كان المتعارف نوعين من الغروش وكان اعتبار ورواج احدهما

او يتصرف الى الادنى كما انه اذا ادعى بقوله كذا عدداً من المثلث تصح دعواه للمثلث الاسود الذي هو من المسكوكات المعشوشة (م) ١٦٢٧ اذا كان المدعى به عتيقاً فلا يلزم بيان سبب الملكية بل تصح دعوى الملك المطلق بقوله هذا المال لي واما اذا كان ديناً فيسأل عن سببه وجهته يعني يسأل هل هو ثمن بيع او اجرة او دين من جهة اخرى والمحال يسأل انه من اي جهة كان ديناً (م) ١٦٢٨ حكم الاقرار هو ظهور المقر به لاحدونه بداهة ولهذا لا يكون الاقرار سبباً للملك بناءً عليه لو ادعى المدعي على المدعى عليه شيئاً وجعل سببه اقراره فقط لا تصح دعواه مثلاً لو ادعى المدعي بقوله ان هذا المال لي وان هذا الرجل الذي هو ذو اليد كان قد اقر بانه مالي تصح دعواه واما اذا ادعى بقوله ان هذا المال لي لان هذا الرجل الذي هو ذو اليد كان قد اقر بانه مالي فلا تصح دعواه وكذلك لو ادعى المدعي بقوله ان لي في ذمة هذا الرجل كذا غروش من جهة القرض حتى انه هو كان قد اقر بانه مدينون لي بالمبلغ المذكور من جهة القرض فلا تصح دعواه (م) ١٦٢٩ يشترط ان يكون المدعي به محتمل الثبوت بناءً عليه لو ادعى ما وجوده محال عقلاً او اعاده لا يصح الادعاء مثلاً اذا ادعى احد في حق من هو اكبر منه سناً او في حق من نسبه معروف بانه ابنه لا تكون دعواه صحيحة (م) ١٦٣٠ يشترط ان يكون المدعي عليه محكوماً ومازماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى مثلاً لو اعار احد اخر شيئاً وخرج شخص اخر وادعى بقوله انا جاره وبوكالته انسب فليوكلني لاتصح دعواه لان لكل احد ان يعبر ماله من شاء ويوكل باموره من شاء ويجوز ثبوت هذه التعاوي وامثالها لا يترتب في حق المدعي عليه حكم

(الفصل الثاني - في دفع الدعوى)

(م) ١٦٣١ الدفع هو الاتيان بدعوى من قبل المدعي عليه تلغى دعوى المدعي مثلاً اذا ادعى احد من جهة القرض كذا غروش وقال المدعى عليه انا كنت اديت ذلك او انت كنت ابرأتني من ذلك او كما تصالحنا او ليس هذا المبلغ قرضاً بل هو ثمن المال الفلاني الذي كنت قد بعته لك او كنت قد حولتك على فلان بطلي الذي هو ذلك المقدار وانت اعطيني هذا المقدار عوضه يكون قد دفع دعواه وكذا اذا ادعى احد على اخر بقوله انت كنت قد كملت طلبي الذي في ذمة فلان كذا دراهم وقال المدعي عليه كان المدينون ادى ذلك المبلغ يكون قد دفع دعوى المدعي وكذا اذا ادعى احد بالمال الذي هو في يد غيره بانه مالي واجاب المدعى عليه بملك حين ما ادعى هذا المال فلان كنت قد شهدت لدعواه يكون قد دفع دعوى المدعي وكذلك لو ادعى احد من تركة الميت كذا دراهم واثبت دعواه على انكار الوارث ثم ادعى الوارث ان المتوفي كان قد ادى هذا المبلغ في حال حياته يكون قد دفع دعوى المدعي (م) ١٦٣٢ اذا اثبت

من ادعى دفع الدعوى دفعه تدفع دعوى المدعي والا يحلف المدعي الاصلى بطلب صاحب الدفع فان نكل المدعي عن اليمين يثبت دفع المدعي عليه وان حلف نعوذ دعوى الاصلية (م) ١٦٣٣ اذا ادعى احد على اخر طلبا كذا دراهم وقال المدعي عليه انا كنت قد حولتك بهذا المبلغ على فلان وكل متكامل المحالة واثبت المدعي عليه قوله هذا حال كون الحال عليه حاضرا يكون قد دفع دعوى المدعي وخلص من مطالبته وان لم يكن الحال عليه حاضرا يكون دفع المدعي موقوفًا الى حضور الحال عليه

(الفصل الثالث)

في بيان من كان خصما ومن لم يكن

(م) ١٦٣٤ اذا ادعى احد شيئا وكان يترتب على اقرار المدعي عليه حكم بتقدير اقراره يكون بانه كاره خصما في الدعوى واقامة البيئة وان كان لم يترتب حكم على اقرار المدعي عليه اذا اقر لم يكن خصما بانه كاره مثلا اذا اتى احد من ارباب الحرف وادعى على احد بقوله ان رسولك فلانا اخذ مني المال الفلاني اعطيتني ثمنه يكون المدعى عليه خصما للمدعي اذا انكر لانه يكون مجبورا بدفع ثمن المبيع وتسليمه عند اقراره وتسمع دعوى المدعي ويسته على هذا الحال واما اذا ادعى المدعي بقوله ان وكيلك بالشراء اشترى وانكر المدعي عليه فلا يكون خصما للمدعي لما انه لو اقر لا يكون محورا بدفع ثمن المبيع وتسليمه الى المدعي وعلى هذا الحال لا تسمع دعوى المدعي والولي والوصي والمتولي مستقون من هذه القاعدة فانه اذا ادعى احد على مال اليتيم او على مال الوقف بانه مالي فلا يترتب على اقرار الولي او الوصي او المتولي حكم لانه ليس بناقض واما انكارهم فصحيح وتسمع عليه دعوى المدعي ويثبت ولكن يعتبر اقرار الولي والوصي والمتولي في الدعوى على عقد صادر منهم مثلا لو باع ولي الصغير ماله بمساع شرعي ووقعت من قبل المشتري دعوى تتعلق بذلك يعتبر اقراره (م) ١٦٣٥ الخصم في دعوى اليمين هو ذو اليد فقط مثلا اذا غصب احد فرس الاخر وباعه لشخص اخر واراد صاحب الفرس استرداده فلا يدعيه الا على الشخص الذي هو ذو اليد واما اذا اراد تضييع قيمته فيدعي ذلك على الغاصب (م) ١٦٣٦ اذا ظهر مستحق للمال المشتري وادعاه بنظر الى ان المشتري هل كان قبضه ام لا فان كان قبضه يكون هو الخصم فقط في الدعوى والشهادة ولا يشترط حضور البائع وان كان ما قبضه من البائع يلزم حضورها حين الدعوى والشهادة حيث ان المشتري مالك والبائع ذو اليد (م) ١٦٣٧ يشترط حضور الوديع والمودع والمستعير والمعيّر والمستأجر والمؤجر والمرهون والراهن معا عند دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستعير والمأجور على المستأجر والمرهون على المرهون ولكن اذا غصب الوديعة او المستعار او المأجور او المرهون فلو دعي والمستعير والمستأجر والمرهون ان يدعي باولئك على الغاصب فقط ولا يلزم حضور المالك وليس للمالك ان يدعي وحده باولئك ما لم يحصر هؤلاء (م) ١٦٣٨ لا يكون الوديع خصما للمشتري فاذا ادعى احد تسليم الدار المودعة عند الاخر بقوله اني اشتريتها من الدار من الشخص اللاني فسلمني اياها وقال الوديع في امانه

اودعها عندي ذلك الشخص تدفع خصومة المدعي ولا حاجة الى اثبات الايداع ولكن لو قال المدعي نعم ان صاحب الدار كان اودعها عندي لكن بعد ذلك باعها لي ووكلني بقبضها وتسليمها منك واثبت ذلك اخذ الدار من الوديع (م) ١٦٣٩ لا يكون الوديع خصما للدائن المودع بناء عليه اذا اثبت الدائن طلبه الذي هو في ذمة المودع في مواجهة الوديع فليس له ان يستوفي الدين من الوديعة التي عنده لكن من كانت نفقته واجبة على الغائب له ان يدعي نفقته على الوديع لياخذها من دراهم الغائب التي في امانته عنده على ما ذكر في مادة ٧٢٩ (م) ١٦٤٠ لا يكون مدين المدين خصما للدائن فليس لمن كان له في ذمة الميت طلب ان يثبت طلبه في مواجهة مدينه ويستوفيه منه (م) ١٦٤١ لا يكون المشتري من المشتري خصما للبائع مثلا لو باع احد لاخر مالا وبعد القبض باعه المشتري لاخر ايضا فليس للبائع الاول ان يطلب ويدين الثمن على المشتري الثاني بقوله ان المشتري الاول كان اشترى مني هذا المال وقبضه بدون ان يدفع لي ثمنه فاعطني ثمن المال او المال لاحبسه الى استيفاء الثمن ولا تسع دعواه منه على المشتري الثاني (م) ١٦٤٢ يصح ان يكون احد الورثة خصما في الدعوى التي تقام على الميت اوله ولكن الخصم في دعوى عين من التركة هو الوارث الذي في يده تلك العين والوارث الذي لم يكن ذا اليد ليس بخصم مثلا يصح لاحد الورثة ان يدعي طلب الميت الذي هو في ذمة اخرو بعد الموت بحكم بجميع الطلب المذكور لجميع الورثة وليس للوارث المدعي ان يقبض الا حصته من ذلك ولا يقبض حصص سائر الورثة كذلك لو اراد احدهم يدعي يدين من التركة فله ان يدعي في حضور واحد من الورثة فقط سواء وحده في يد ذلك الوارث من التركة مال او لم يوجد فاذا ادعى هكذا في حضور واحد من الورثة دينًا واقر به ذلك الوارث بؤمر باعطاء ما اصاب حصته من ذلك الدين فقط ولا يسري اقراره الى سائر الورثة وان لم يقر واثبت المدعي دعواه في حضور ذلك الوارث فقط بحكم على جميع الورثة واذا اراد ان يأخذ طلبه الذي اثبتته من التركة فليس لسائر الورثة ان يقولوا له اثبت ذلك في حضورنا ايضا ولكن لم دفع دعوى المدعي واما اذا اراد ان يدعي احد من التركة قبل القسمة العرس الذي هو في يد واحد من الورثة بقوله هذا فرسي وكنت اودعته عند الميت فالخصم من الورثة هو ذو اليد فقط وان ادعى من باقي الورثة لا تسع دعواه واذا ادعى على ذي اليد وحكم باقراره فلا يسري اقراره الى سائر الورثة ولا ينفذ اقراره الا بمقدار حصته وبحكم على كون حصته في ذلك الفرس للمدعي وان انكر الوارث الذي هو ذو اليد واثبت المدعي دعواه بحكم على جميع الورثة (راجع مادة ٧٨) (م) ١٦٤٣ ليس لاحد الشركاء في عين ملكه سبب غير الارث ان يكون في الدعوى خصما للمدعي في حصة الاخر مثلا لو ادعى احد في حضور احد الشركاء الدار التي ملكوها بطريق الشرا بائنها ملكه واثبت ما ادعاه وحكم بذلك يكون الحكم مقصورا على حصة الشريك المحضر فقط ولا يسري الى حصص الباقيين

محرمات

(م) ١٦٤٤ تسع دعوى واحد من العامة اذا صار مدعوا ومجكم على المدعي عليه في دعاوي الحال التي يعود نعمها الى العموم كالطريق العام (م) ١٦٤٥ يكفي حضور البعض من الطرفين في دعوى الاشياء التي منافعتها مشتركة بين اهالي قريتين كالهر والمرعى اذا كانوا قوماً غير محصورين واما اذا كانوا قوماً محصورين فلا يكن حضور بعضهم بل يلزم حضور كلهم او وكلائهم (م) ١٦٤٦ اهالي القرية الذين عددهم يزيد على المائة يمدون قوماً غير محصورين

(الفصل الرابع - في بيان التناقض)

(م) ١٦٤٧ التناقض يكون ماتعاً لدعوى الملك مثلاً لو اراد احد ان يشتري مالا ثم ادعى بانه كان ملكه قبل الاستشراء لا تسمع دعواه وكذلك لو قال ليس لي حق عند فلان اصلاً ثم ادعى عليه شيئاً لا تسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر بقوله كنت اعطيتك كذا مقدارا من الدراهم على ان تعطيتها الى فلان والحال انك ما اعطيتها له ولكونها في يدك اطلبها منك وانكر المدعي عليه ذلك فاقام المدعي البينة ثم رجع المدعي عليه واراد دفع الدعوى بقوله نعم كنت اعطيتك ذلك المبلغ وانا دفعته الى من اسرت فلا يسمع دفعه وكذلك لو ادعى احد الدكان الذي هو في يد غيره بانه ملكه واجاب ذو اليد بقوله نعم كان ملكك ولكن بعثني اياه في التاريخ الفلاني وانكر المدعي ذلك بقوله لم يجر يتنايع ولا شرا قط فاقام المدعي عليه البينة واثبت ما ادعاه ثم رجع المدعي فادعى بان قال اني قد كنت بعته لك في ذلك التاريخ لكن هذا البيع كان عقد بطريق الوفاء او بشرط مفسد هو كذا فلا يسمع دفع المدعي (م) ١٦٤٨ كما انه لا يصح لاحد ان يدعي المال الذي اقر بكونه لغيره بقوله هذا مالي كذلك لا يصح ان يدعيه بالوكالة او بالوصاية عن آخر (م) ١٦٤٩ اذا ابرأ احد آخر من جميع الدعاوي فلا يصح له ان يدعي عليه بعد ذلك مالا لنفسه ولكن يصح له ان يدعي عليه لغيره بالوكالة او الوصاية (م) ١٦٥٠ اذا ادعى احد مالا لآخر لا يصح له بعد ذلك ان يدعيه لنفسه ولكن يصح له ان يدعيه لآخر بعدما ادعاه لنفسه لان الوكيل بالدعوى قد يضيف الملك الى نفسه ولكن عند الخصومة لا يضيف احد ملكه لغيره (م) ١٦٥١ كما ان الحق الواحد لا يستوفي من كل واحد من الشخصين على

حدة بتمامه كذلك لا يدعي الحق الواحد من جهة واحدة على رجلين (م) ١٦٥٢ يتحقق التناقض في كلام الشخصين اللذين هما في حكم المتكلم الواحد كالوكيل والموكل والوارث والمورث كما يوجد في دعوى المتكلم الواحد فاذا اقام الوكيل دعوى متافية للدعوى التي سبقت من الموكل في خصوص واحد لا تصح (م) ١٦٥٣ يرتفع التناقض بتصديق الخصم مثلاً ادعى احد على آخر الفاً من جهة القرض ثم ادعى ان المبلغ المذكور من جهة الكفالة فصدقه المدعي عليه يرتفع التناقض (م) ١٦٥٤ ويرتفع التناقض بتكذيب الحاكم مثلاً ادعى احد المال الذي هو في يد غيره انه مالي وانكر ذلك المدعي عليه بقوله ان هذا المال كان لفلان وانا اشتريته منه واقام المدعي البينة على دعواه وحكم بذلك يرجع المحكوم بثمن المال على البائع لان التناقض الذي وقع بين اقراره بكون المال للبائع وبين رجوعه بالثمن عليه بعد الحكم قد ارتفع بتكذيب حكم الحاكم اقرره (م) ١٦٥٥ يعني التناقض اذا ظهرت معذرة المدعي وكان محل خفاء مثلاً اذا ادعى المستاجر على المجرع بعد استئجار الدار بانها هي ملكه وكان ابوه قد اشتراها له في صغره ولم يكن له خبر بذلك عند الاستئجار وبرز سنداً يحوى هذا المنوال تصير دعواه مسدوعة كذلك لو استاجر احد داراً ثم حصل له علم بان تلك الدار هي منتقلة اليه من ابيه ارثاً وادعى بذلك تسمع دعواه (م) ١٦٥٦ الابتدار الى تقسيم التركة اقرار بكون المفسوم مشتركاً بناء عليه لو ادعى احد بان المفسوم مالي بعد التقسيم فهو تناقض مثلاً لو ادعى احد الورثة بعد تقسيم التركة بانني كنت اشترت احد هذه الاعيان المقسومة من المتوفي او كان المتوفي قد وهبه وسلمه لي في حال صحته لا تسمع دعواه ولكن لو قال ان المتوفي كان قد وهبه لي حال كوني صغيراً ولم اكن اعلم بذلك حين القسمة يكون معذوراً وتسمع دعواه (م) ١٦٥٧ لو امكن توفيق الكلامين اللذين يريا متناقضين ووقفها المدعي ايضاً يرتفع التناقض مثلاً لو اقر احد بانه كان مستاجراً في دار ثم ادعى انها ملكه لا تسمع دعواه ولكن لو قال كنت مستاجراً ثم اشتريتها يكون قد وفق بين كلاميه فتسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر الفاً من جهة القرض

وأما المدعى عليه ذلك قوله لا أحدث منك شيئاً ولا أعرفك وأقام المدعى البينة على دعواه ثم قال المدعى عليه كنت أوفيتك المبلغ المذكور أو كنت أبدأني منه فلا تسع دعواه لكونها مناقضة لانكاره ولكن لو قال بعد ادعاء المدعى ليس لك علي دين قط واثبت المدعى كونه مديوناً وقال المدعى عليه نعم كنت مديوناً ولكن أوفيتك أو أبدأني منه واثبت دعواه هذه فله أن يدفع المدعى وكذلك لو ادعى أحد وديعة على آخر وأما المدعى عليه قوله ما أودعت عندي شيئاً واثبت المدعى ذلك وقال المدعى عليه بعد الإثبات كنت رددتها إليك وسلمتها لك فلا يسع دفعه هذا ويأخذ المدعى الوديعة عينا أن كانت موجودة عنده ويضمن قيمتها أن كان مستهلكة وأما لو أنكر المدعى عليه بقوله ليس لك عندي وديعة بعد ما ادعى المدعى بالوجه المبرر ثم أقام المدعى البينة وقال المدعى عليه كانت لك عندي تلك الوديعة ولكن رددتها وسلمتها لك فتسع دعواه (م) ١٦٥٨ إذا أقر أحد بصور عقد بات صحيح منه وربط إقراره هذا بسند ثم ادعى بأن ذلك العقد كان وفاة أو فساداً فلا تسع دعواه (راجع مادة ١٠٠) مثلاً لو باع أحد داره لآخر في مقابلة ثمن معلوم وسلمها ثم ذهب إلى حضور الحاكم وأقر بقوله أنني بعثت ذاري الحدود بكذا المحدودة لملان في مقابلة هذا الثمن فيما أتانا صحيحاً وربط إقراره هذا بوثيقة شرعية وبعد ذلك ادعى بقوله أن البيع المذكور كان عقد بطريق الوفاة أو شرط مسدد هو كذا فلا تسع دعواه كذلك لو صالح أحد آخر عن دعوى بينهما وأقر في حضور الحاكم بأن ذلك الصلح قد عقد صحيحاً وربط إقراره هذا بسند ثم ادعى بأن ذلك الصلح كان بشرط مسدد فلا تسع دعواه (م) ١٦٥٩ إذا باع أحد مالا على أنه ملكه في حضور آخر للشخص وسلمه ثم ادعى الحاصر بأنه ملكه مع أنه كان حاصراً في مجلس البيع وسكت بلا تدبير بطر إلى أن المحاصر هل كان من أقارب البائع أم لا فإن كان من أقاربه أو زوجها أو زوجته لا تسع دعواه منه مطلقاً وإن كان من الأجانب فلا يكون حضوره وسكوته في مجلس البيع فقط مانعاً لدعواه بل بعد حضوره وسكوته في مجلس البيع بلا عذر أن تصرف المشتري في ذلك الملك تصرف المالك بناءً أو هدماً أو غرساً ورأه الحاضر ثم بعد ذلك لو ادعى قوله هذا ملكي أو لي به حصة لا تسع دعواه

دعوى عمومية — (قانون تحقيق الجبايات)

(في طلب التحقيق وفي إجراءاته وفي الدعوى العمومية)

(م) ٢٢ يجب على مأموري الصطية التصانيد أن يرسلوا بلا تاجر عناصر التحقيق التي حرروها وجعلها من الأوراق والأشياء التي صطروها في حالة مشاهدة الخافي مطلقاً بالحاجة إلى قلم النائب العمومي بالحكمة التي جرى التحقيق أو الصطية في دائرتها وعلى أحد أعضاء التلم المذكور أن يطلع على التحقيق فوراً ويرسل أوراقه إلى قاضي التحقيق مع بيان طلباته (م) ٢٣ يجب أيضاً على مأموري الصطية التصانيد أن يرسلوا مباشرة في أقرب وقت إلى قلم النائب العمومي ما يصل إليهم من التليغات وما حرروه من محاضر التحقيق ومحاضر التفتيش التي صار أحرازها بمخرجهم عن المحاكمات والمخارج والمخالفات (م) ٢٤ ويجوز لكل واحد من أعضاء قلم النائب العمومي بناءً على التليغات والمحاضر المذكورة وغيرها ما علمه من الأحراز أن يقدم للمادة المتعلقة بذلك إلى قاضي التحقيق ويرسله الأوراق مع بيان طلباته (م) ٢٥ على أعضاء قلم النائب العمومي في

مواد المخالفات أن يقدموا الدعوى مباشرة إلى محكمة المخالفات مع تكليف المتهم بالحضور أمامها وإما في مواد المخارج فيجوز لهم أن يرسلوا الدعوى إلى محكمة المخارج إن لم يكن المتهم حاضراً مع تكليفه بالحضور مباشرة (م) ٢٦ إذا شهد الجاني مطلقاً بالحاجة وقص عليه سبب فعل يستوجب العقوبة فاحدى التفتيشات للفترة للمخارج يجوز لقلم النائب العمومي بعد استخراجه أن يطلب حضوره في الحال لمجئته للحكمة ويجوز له أيضاً في هذه الحالة أن يفتي المتهم في الحبس (م) ٢٧ فإن لم تكن حصة المحكمة متعقدة وجب على قلم النائب العمومي أن يطلب حضور المتهم في حصة اليوم التالي ليوم التفتيش عليه ويسرع عند حصة محصورة لذلك عند الاقتضاء (م) ٢٨ يجب على وكلاء النائب العمومي بالحاكم الابتدائية أن يرسلوا له في كل أسبوع كتاباً يبين التليغات التي وصلت إليهم في أثناء النجاسة أيام المصاحبة ويبان ما صار أحرازه في كل قضية (م) ٢٩ يجوز للحاكم الاستئناف أن يطلب إقامة الدعوى الجنائية على حسب ما هو مندر في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

دعوى فرعية — (قانون مرافعات)

(في الدعاوى الفرعية والدعاوى التي تقام من المدعى عليهم على المدعين في أثناء الدعاوى الأصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوى غير المتداينين)

(م) ٢٩٣ الدعاوى الفرعية التي تقام في أثناء التحقيق تقدم إلى المحكمة إما بالأحالة عليها من قاضي التحقيق أو ما دام الدعوى ضمن طلب يقدم مراداً للاحتصاص إلى المحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعمال (م) ٢٩٤ إذا أقام المدعى دعوى فرعية منصفة لزيادة على الطلب الأصلي أو نحو طوائف منه أو أقام المدعى عليه دعوى على المدعى في أثناء المحصورة ضمن الدعوى الفرعية إلى الدعوى الأصلية ويحكم فيها في آن واحد إذا كانت لذلك وجه (م) ٢٩٥ يجوز لعير المتدعين من يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المتأخرة أمام قاضي التحقيق أو أمام المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله في الدعوى إما بطلب حضور الاحتصاص أمام القاضي أو أمام المحكمة أو بتقديم طلبه في الجلسة حال احكامها إما لا يترتب على ذلك تأخر الحكم في الدعوى الأصلية (م) ٢٩٦ إذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول في الدعوى ما لاحق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستعمال

دعوى — (ر) مدة طويلة (مجلس)

دعوى استرداد العقار — (ر) استرداد

دعوى بطلان المزايدة الثانية — (ر) نزاع ملكية

(ق) ٦٠٣ : ٦٠٥

دعوى بطلان التصديق على الصلح مع المفلس —

(ر) صلح ٣٣١

دعوى تأديبية — (ر) نيابة عمومية (لا) ٦٠ —

سيكورتاه (قتب) ٢١٠

دعوى التزوير — (ر) تزوير (ق) — حضور

(ق) ٦٣

دعوى تكملة نمن المبيع — (ر) غبن فاحش

دعوى جنائية — (ر) نيابة عمومية (لا) ٦٠

دعوى الحسارة البحرية — (ر) خسارة بحرية

(قتب) ٢٤٣

دعوى الرد — (ر) رد (ق) ٣١٠ إلى ٣١٦ — ٣٢٠

دعوى رد جميع قضاة المحكمة — (ر) رد (ق ٣٢٧)
دعوى الضمان — (ر) حضور (ق ٥٣) — ضمان
دعوى عمومية — (ر) تحقيق ابتدائي (ق ٢)
٢ — قاضي التحقيق (ق ٥٦) — (سقوط الحق) مدة
طويلة (ق ٢٥٢)

دعوى غير مستعجلة — (ر) حضور (ق ٨٠)
دعوى فسخ العقار — (ر) بيع العقار اختيارياً
(ق ٦٢٢)

دعوى مستعجلة — اختصاص المحاكم (ق ٣٦: ٢٨)
— حضور (ق ٢٨)

دعوى المدعى عليه على المدعي — (ر) دعوى
فرعية — ضمان (ق ١٤٩) — استئناف (ق ٣٤٨)
دعوى بقصد المكيده — (ر) احكام (ق ١١٥)
دعوى نزاع الملكية — (ر) نزاع الملكية (ق ٥٥٣)
دعوى الولادة — (ر) نسب

دفتر — (ر) تخريب (ق ٣٣٨)
دفتر الاحكام — (ر) احكام (ق ١٠٦: ١٠٥)
دفتر باسماء ملاحي السفينة — (ر) قبودان
(ق ٤١ — ٤٣ — ٥٦)

دفتر تجاري (قانون تجاري) — (في دفاتر التجار)
(م) ١١ يجب على كل تاجر ان يكون له دفتر يومية يشمل على
بيان ما له وما عليه من الديون يوماً بيوماً وعلى بيان اعمال
تجارته وبيان ما اشتراه او باعه او قبله او احواله من الاوراق
التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملاً ايضاً
على المبالغ المنصرفة على منزله شهراً فشهراً اجمالاً بغير بيان
لمردائها (م) ١٢ ويجب عليه ان يقيد في دفتر مخصوص صور
ما يرسله من المخطابات المتعلقة بالاشغال وان يجمع ما يرسله
منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدته (م) ١٣ ويجب على
كل تاجر ان يجرد كل سنة امواله المنقولة والثابتة ويحصرها
له وما عليه من الديون ويقيد صورة قائمة المجرد المذكورين في
دفتر بعد لذلك زيادة عن الدفترين المذكورين في المادتين
السابقتين (م) ١٤ ويجب ان تكون هذه الدفاتر خالية من كل
فراغ او بياض او كناية في المحو اشي عدا ما يترك من البياض
في الدفتر الذي يقيد فيه صور المخطابات بطريق الطبع —
ويلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفتر الجرد ان تهر كل
صفحة منها وتوضع عليها بدون مصادف علامة المأمور الذي
تعيه المحكمة الابتدائية لذلك وفي اخر كل سنة يصح هذا المأمور
ايضاً في الدفترين المذكورين وفي دفتر صور المخطابات الناشئة
اللازم بمحضر التاجر الذي يقدمها بدون ان يجوز للمأمور
المذكور باي وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة

له ولا يجوز ما عدا (م) ١٥ الدفاتر التي يجب على من يشتغل
بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة امام المحاكم ما لم تكن مستوفية
للاجراءات السالف ذكرها (م) ١٦ لا يجوز للمحكمة في غير
المنازعات التجارية ان تامر بالاطلاع على الدفترين المتقدم
ذكرهما ولا على دفتر الجرد الا في مواد الاموال المشاعة او مواد
الثركات ونسبة الثركات وفي حالة الافلاس وفي هذه الاحوال
يجوز للمحكمة ان تامر من تلقاها نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر
(م) ١٧ يجوز للقضاء قبول الدفاتر التجارية لاجل الاثبات في
دعواه في التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر
مستوفية للشروط المقررة قانوناً (م) ١٨ يجوز للمحكمة ان تامر
من تلقاها نفسها في اثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها
ما يتعلق بهذه الخصومة

دفتر ترتيب القفر بالنواحي والعزب — (ر) خفر
١٩ صفر سنة ١٣٠٢

دفتر تسجيل — (قانون مدني)

(م) ٦٢٢ يكون في فلم كتاب كل محكمة ابتدائية دفتران منفرا
الصحائف موضوعاً على كل صحيفة علامة احد قضاة المحكمة ويقيد
كاتب المحكمة في احد الدفترين المذكورين بنهر متتامة ما
يجل من الرهون وحقوق الامتياز المنصوص عليها في هذا
الكتاب ويقيد في الدفتر الاخر ما سجل من حقوق اختصاص
الدائن بعقارات مدينه لمحصله على ديوانه (م) ٦٢٣ ويكون
تحت يد الكاتب المذكور دفتر اخر منبر الصحائف وعلى كل
منها علامة كما سبق ذكره يقيد فيه بيان سندات العقود او
القوائم المطلوب تسجيلها عند تسليمها اليه الاول فالاول —
ويقبل الدفتر المذكور في اخر كل يوم ويجب ان تكون النبر
المتتابعة في هذا الدفتر متوافقة للنبر المتتابعة في دفتر التسجيل
السابق ذكره (م) ٦٢٤ تسجيل سندات العقود والاحكام وقوائم
الرهون يكون مشتملاً على بيان تاريخ تسليم تلك السندات او
القوائم ويجب ان يكون التسجيل في طرف ثمانية ايام بالاكتر
من تاريخ التسليم مع مراعاة ما هو مقرر في المادة ٥٩٦ فيما
يتعلق بتسجيل اختصاص الدائن بعقارات مدينه لمحصله على
دينه (م) ٦٢٥ يجوز للمحكمة ان تاذن للكاتب عند الاقتضاء في ان
يكون عند دفتران فاكتر للتسجيلات في عدد الشفع من ايام
الاشهر والوتر منها (م) ٦٢٦ يجب ان يشتمل الوصل الذي يعطى
بسندات العقود والاحكام وقوائم الرهون المكتفي تسجيلها على نبرة
التسجيل بالدفتر على حسب تاجع النبر وعلى تاريخ الاستلام
باليوم والساعة (م) ٦٢٧ يجب ان يكون قيد استلام السندات
والاحكام والقوائم وتسجيلها خاليين عن تغلل البياض بين
الكتابة وعن الشطب والقشط ووضع كلمة فوق اخرى وعن
الكتابة بين الاسطر فاذا حصل تخرج او شطب يلزم ان
يصدق عليه من احد قضاة المحكمة في اليوم الذي حصل فيه مع
وضعه تاريخ التعديق بعد مقابلته على الاصل المسلم من اربابه
(م) ٦٢٨ يكون التسجيل بناءً على طلب اولي الشأن الا في
الاحوال التي ينص القانون على وجوب التسجيل بمعرفة كاتب
المحكمة من تلقاها نفسه بغير طلب (م) ٦٢٩ تسجيل السند او

دفتر تسجيل

٥٥٠

دفتر تسجيل

قيد اسماء الصيارف

دفتر حصر المتروكات : (ر) بيت المال ومجلس حسي
دفتر حكومة — (ر) ينه (مجله ١٧٣٧)
دفتر حكومة — (ر) فك الاختام — قق ١٤٢
دفتر خاذه — (ر) منفعة عمومية (ق ٩ ٢٥)
دفتر سجل قيد اسماء الصيارف — منشور من
(نظارة المالية)
في ٥ ابريل سنة ١٨٨٤

ان دفتر السجل التجاري فيه والحالة هذه بالمديرية قيد اسماء صيارف الصلحي
سين به عن كل صراف قيمة الخدمة المستحقة له وتاريخ صرفها اليه هذه الطريقة
كان جائزا اتباعها لما كان صرف الخدمة لم يجر شهريا بل في اوقات
غير منتظمة بحسب طلب الصيارف لكن لما تقرر المنشور بمره ٢٧ الصادر
بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ اغاذه المتفني اتباعها في صرف الخدمة
لصيارف وترتب عن المديرية ان تلي ما مانها قيمة الخدمة التي من
نوع الاستثناء لم يجر صرفها صار بذلك لا فروم للتأشير عن صرف
الخدمة بما انه يمكن للمديرية الاستكشاف عن ذلك من جرايد الاموال
المقررة ويمكن على الدوام الوقوف عن ذلك من دفتر الامانات على اسماء
الصيارف الذين من نوع الاستثناء لم يستولوا على خدمتهم وتولى لهم في دفتر
عمل قيد الصيارف يجب ان يوضح فيه بالاختصاص التأشير الادارية
المتعلقة بالصيارف ليتمكن للمديرية ولنظارة المالية الوقوف على الكيفية
التي بها الصيارف في اتمام عملهم وعلى ذلك فقد صار تجديد دفتر مخصوص
استمارة بمره ٢٩ ليجري فيه العمل على ثلاث سنوات سنة ١٨٨٤ وسنة
١٨٨٥ وسنة ١٨٨٦ وكل صفحة من الدفتر منقسمة الى قسمين معدين
لقيد اسماء اثنين صيارف وفي اعلى كل قسم موضح اسم المديرية والمركز او
القوم والصيرافية وقيمة الخدمة بحسب على جميع الاموال المتفني لتخصيصها
بمعرفة الصراف على حسب المبراة فلما الدفتر بين بها اولا اسم الصراف
ثانيا وطاقة الساق (هذه لا يصير التأشير عنها في هذه الحانة الا عن
الصيارف المستعدين اعتبارا من اول يناير سنة ١٨٨٤ اما اذا نقل
الصراف من صيرافية اخرى فبشر فقط عن نقله من البلد الفلانية) ثالثا
تاريخ تعيين الصراف (يوضح عن التاريخ على الحساب الاتريكي واذا
كان تعيين الصراف قبل سنة ١٨٨٤ فيوضح فقط عن السنة التي تعين
فيها) رابعا اسماء صيان الصراف في كل سنة خاسا مراجعة عملته (توضح
المديرية في هذه الحانة نتيجة ما طهر من مراجعة مقاصد الصراف وتاريخ
تسليمه ونصاه خلط الطرف فاذا كانت المقاصد على صحة تقرر بالمديرية
هذه الكلمات فقط (المالية صحيحة) اما اذا ظهر وجود مخالفات فتوضحها
حالات او اربعة كلمات مثلا شطب او فسط في الكتابة دفاتر
ممرقة او راد لم يجر توريدها وتبين عددها ترحيلات مغلوطة اختلاس
محقق وتبين قيمة المبلغ وهكذا الخ) سادسا تفتيش عملية الصراف
(تاريخ احراء التفتيش واسم المفتش ولخص تقريره بكل اقتصار على
حسب ما توصلت عنه في الحانة المعدة لمراجعة عملية الصراف) سادسا الجرائد
النادية التي ترست على الصراف (توضح المديرية فقط الجرائد المترتبة
على الصيارف اعتبارا من اول يناير سنة ١٨٨٤ ثم تبين ايضا في هذه
الحانة تاريخ الامر الصادر بالاستقطاع وقيمة المبلغ المستقطع وعدد
الايام واسباب الاستقطاع بحيث ان يوضح هذه الاسباب يكون محصورا
في ثلاثة او اربعة كلمات مثلا مراجعة مقاصد السنة الفلانية تقرير
تاريخ كذا — تاخير في توريد التخصيلات ونحوه) ثامنا لمخطوطات عمومية
تخصص بنقل الصراف وتاريخ نقله وعمل اقامته الجديدة واستعماله ورفته
والاحازات المعطاة له ونحو ذلك وبالاجمالي بكامل الاعمال المتعلقة
بسيره الاداري (اذا صادف رمت او وفاة صراف في ظرف الثلاث
سنوات فلا يجب قيد حله بصحة جديدة بل يلزم قيده بنصف الصفحة الواردة
فيها اسم الصراف المتوفي او المرموت ويتفني ان يراعى في بيانات القيد
الاحكام المندرجة بهذا المنشور ثم يجب على المديرية ان تبقي ثلاثة او
اربعة صفحات على بياض بعد قيد صيارف كل مركز او قسم للروها
اذا اقتضى الحال لاحراء ترحيل) — الصيارف الطهورات قيد اسماؤهم
بالصيرافية المعين بها ولم يجر الحق في الماهية الشهيرة وقدرها حبه واحد

الحكم هو عبارة عن نسخ صورة ما به حرفيا فيما يتعلق بمل
الملكية (م) ٦٢٠ يؤشر في ذيل السند او الحكم المقدم للتسجيل
بمصول تسجيله مع ذكر تاريخه ونمرته المتابعة ونمرة الصحيفة
المسجل فيها ويرد لمن قدمه للتسجيل (م) ٦٢١ تسجيل الرهن
يكون بنسخ صورة القائمة للحررة في تسخين المقدمة من صاحبها
المشتملة على البيانات المندرجة بالمادة ٥٦٦ (م) ٦٢٢ يؤشر
على احدى النسخين بمصول التسجيل مع ذكر تاريخه ونمرته
المتابعة ونمرة الصحيفة وترد لمن قدمها للتسجيل (م) ٦٢٣ ويضج
كاتب المحكمة امضاءه على التأشير في ذيل سندات العقود
والاحكام وقوائم الرهن (م) ٦٢٤ وعلى كاتب المحكمة عدد
تسجيل اختصاص دائم بمقاررات مدينه لمصوله على دينه ان
يسلم لذلك الدائن شهادة دالة على تسجيل الاختصاص
المذكور ومشتملة على تاريخ التسجيل ونمرته المتابعة
(م) ٦٢٥ ويكون ايضا تحت يد الكاتب اثنان من دفاتر
الفهرست احدهما مرتب بالترتيب العجائي بحرف واحد او عدة
حروف على حسب اسم المالك القديم او المالك الجديد الذي
حصل عليه التسجيل او اسم المدين الذي حصل التسجيل عليه
والثاني كذلك يكون مرتبا بالترتيب العجائي وينهرس فيه جميع
تسجيلات السندات فقط وهذا الدفتر الثاني يشتمل على اسماء
الملاك السابقين المقيمين في السند او في الحكم المتفني تسجيله ولم
يسبق عليهم تسجيل (م) ٦٢٦ على كاتب المحكمة ان يعطي لكل
طالب اما كشفا عاما او خاصا بالتسجيلات واما صورة سندات
العقود والاحكام او قوائم الرهن المسجلة ولم يزل تسجيلها ايقا
او يعطي شهادة بعدم وجود تسجيل بالدفاتر — وعليه ايضا ان
يعطي كشفا ملخصا من دفتر الفهرست اذا طلب منه ذلك
(م) ٦٢٧ الكاتب المذكور مسئول عن السهو والغلط الواقع
في تلك الصور المخرجة الناشئة عن تقصيره او تقصير الكتبة
الذين تحت يده اذا ترتب على ذلك ضرر للخصم (م) ٦٢٨ الدائن
الذي سقط حقه او ضاع بسبب الغلط الواقع في الشهادة وكذلك
من استملك العقار بمقابل اعتداء على تلك الشهادة لما حق
الرجوع على كاتب المحكمة الذي اعطاه (م) ٦٢٩ على كاتب
المحكمة ان يسجل من تلقاء نفسه ملخص الاحكام الصادرة بمضى
المزاد في المزادات العمومية والا فيقرم خمسمائة قرش ديواني
— مصاريف التسجيل تدفع من الذي تم عليه المزاد (م) ٦٤٠
على الكاتب ان يؤشر من تلقاء نفسه على هامش التسجيلات
بصدور الاحكام المطلة للسند او الحكم المسجل او الدالة على
فسخه وان يسجل الاحكام الصادرة في شأن سندات انتقال الملكية
الغير المسجل الذي له تاريخ تسج سابق على العمل بموجب هذا
القانون وان لم يعمل ذلك بغرم خمسمائة قرش ديواني (م) ٦٤١
في الحالتين المبيتين بالمادتين السابقتين لا يكون الكاتب
مسئولا لصحاب الحقوق الذين يجوز لهم طلب التسجيلات او
التأشيرات السالفة الذكر

دفتر تعليق اعلانات البيع — (ر) حجز (ق ٤٧٠)

دفتر جرد — (ر) دفتر تجاري (ق ١٤ : ١٥)

دفتر حصر اجر الفقراء — (ر) خفر ١٩ صفر سنة ١٣٠٢

كما في الحانة اما الصيارف الموجودون بالحانة اذا احيل عليهم موقفاً عمل صيرافية اخرى فلا يكون لهم حق الا بالحانة المقررة لهذه الصيرافية غير مضاف اليها المجهه الواحد الشهري فيقتضي التاخير عن هذه الهامات في خاتمة المحوضات واذا حصل في طرف السنة بعض تعديلات في مبلغ خدمة الصراف سواء كان بسبب اضافة بلد على صيرافيه او حذف بلد منها فبشر عن هذه التعديلات في الحانة المذكورة — العمل في دفتر الصيارف هو من خصائص ورثة الاموال المقررة يجب احراز القيد بالدفتر المذكور حالاً بعد ورود الامور من نظارة المالية وكتاب الورثة مسؤولون عن كل تاخير يحصل — بعد وصول الدفتر بشهر واحد على الكثير يجب ان يتم تحرير الدفتر المذكور في جميع المديرية التي لم يرد ان تحريره سحان وترسل احداهما لادارة عموم الحسابات المصرية بالمالية بافاده موضع بها اجمالي عدد الصيارف واجمالي عدد بلاد كل مركز او قسم — بعد اتمام تحرير الدفتر لعلي عنه وصدر امر نظارة المالية بمطوعه يجب على المديرية ابطال الدفاتر القديمة القديمة فمما الصيارف — ومن يقتضي استيفاء حركم خصوصاً نحو هذا الدفتر فالبايول ان تملأوا حشرة ماورد عموم الحسابات انه من الواجب عليه مراعاة الدفتر المذكور اقله مرة في الشهر ليكون معلوم ما علم حركم عن سير الصيارف الاداري الذي يجب على وطني المديرية ان اجعل عملهم في عمل اقامتهم اقله مرة في السنة طبقاً لاحكام الفصل الرابع من دستور سنة ١٩٠٢ ثم يقتضي الفهرس في كتاب الحسابات انه يتم المالية حداً دقة مراعاة عملية الصيارف وان دفتر قيد الصيارف البوخمه ياتاه في ما المنشور وحمل خصوصاً لكي يتحقق المالية ان تلك المراجعة صار احرازها معللاً نادماً ملاحظة ان يكون العمل بالدفتر النادي ذكره مادة الاعتناء والضبط

دفتر سمسار — (ر) سمسار (ق) ٦٩

دفتر صرف — (ر) صرف منشور غمرة ٩

دفتر قسائم العلم خبر — (ر) اختصاص المحاكم (ق) ٤٢ — ٤٣

دفتر القضايا — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١ م ٦

دفتر قيد سجل الاخلاق — (ر) منشور صادر من الداخلية (ق) ٦ في سنة ١٩٠٧ (٩) نوفمبر

سنة ٨ — حيث جرى وجاري في بعض اشخاص باره الم الى جهات نوكر والسودان بحسب مقتضيات الاحوال من يثبت انهم من الاشياء قطاع الطريق بناء على التخريرات والحاضر التي تخرج عنهم بالكيفية المينة بالمليكات السابق صدورهما وهذا يستدعي حصر وقائهم بدفتر قيد سجل الاخلاق الموجود بالمديرية ببيان اسماهم وبلادهم وسوانهم وما هو منسوب لهم من الشفاة وتواريخ ضبطهم واسما من شهدوا بسوء سلوكهم وتواريخ ونمرا الافادات التي تقدم بها الحاضر للداخلية مع تواريخ ونمرا الافادات المرسلين بها هؤلاء الاشخاص للجهاديه لينقلوا الى المجهه التي يصير تبعية اليها من واقع الاشعارات التجارية تخرجها عنهم من الداخلية للمديرية فعلى هذا يلزم قيد من سبق ارسالهم مع من يرسلوا من الان فصاعداً بالعمل المذكور على وجه ما ذكر وبناء عليه تحرر لمن لزم وهذا للاجراء

دفتر سجل المبيعات — (ر) منشور تاريخه غرة محرم سنة ١٩٠٩ (٢٢) نوفمبر سنة ٨١

خصوص تجديد دفتر سجل قيد المبيعات بالجهات الجاري فيها المبيع

بما انه من الضروري لاجل حصر مبيعات اطميان واراضى الميري بالجهات وسهولة معرفة ما تستدعي الاحوال استكشافات عنه من تلك باوقات ان يكون موجودا في كل جهة دفتر سجل يتقيد به اصل المبيعات الراسي مزادها بجلسات قومسيون المبيع الذي صار تنعيم الاجراءات نحوها وصدر اذن المالية بالبيع بان يصير افتتاح كل شهر ويتقيد فيه ما رسي في كل جلسة وتصريح بمبيعه بتعريف ثمن ومقاساته وقياته واثباته ومن رسي عليه وشهرته وتاريخ وثمن كل من الاستعذان والتصريح والمقصود عن الاثبات المتحصلة عن كل مبيع وتاريخ التحصيل والمجهه المتحصل فيها وبهاتية كل شهر يصير تقبيله اصولاً وخصوصاً واذا تصادف ابقاء شيء من الاثبات عن مبيع ما فيعمل استعمال باقي وتوضح به بيان اسباب ابقائه ان كان بالنسبة لكون ذلك توقع مبيعه في اخر ذلك الشهر وتاريخ حلول مباد دفع اثنان ما يدخل في الشهر التالي وان كان لذلك محذور ما يتوضح ماهو وما الجاري نحوها بالمديرية وقد علم بان هذا العمل صار ايجاده ببعض المديرية وحيث مستلزماً تنعيم وجوده بجميع الجهات الصائر مبيع املاك مصرية بها في تاريخه صار النشر عن ذلك وهذا محض تركم فبرصولة ان لم يكن سبق انشاء هذا العمل بالمديرية طرفكم تحالاً يتنبه على القومسيون بسرعة انشاءه وقيد العملية السابقة به في المبيوعات بيانها واثباتها المتحصلة من الاثبات المحد الآن وهكذا كل ما استند مبيعه من بعدما لنهاية المبيع يصير تسجيله بالدفتر المذكور على الوجه المشروح باوقات بالضبط وكال الدقة كما هو لازم — وعدا ذلك فانه سبق صدور منشورين في ٢٠ ربيع اخروفي ٢٧ الحجة سنة ٩٨ بالتاكيد عن تجديد دفتر السجل المذكور

دفتر قيد مداوات المحكمة — (ر) احكام (ق) ٩٣

دفتر قيد المعارضات: (ر) معارضة (ق) ٣٤١: ٣٤٢

دفتر قيد طلب الاستئناف — (ر) استئناف (ق) ٣٥٣

دفتر قيد المعارضات والاستئناف: (ر) تنفيذ (ق) ٤٠٩

دفتر قيد البروتستات: (ر) بروتستو (ق) ١٧٧

دفتر قيد الاقتراضات البحرية — (ر) قبودان (ق) ٣٩ — ٤٣ — ٥٦

دفتر كويا: (ر) دفتر تجاري (ق) ١٢: ١٤: ١٥

دفتر محضر — (ر) اعلان الاوراق (ق) ١٤

دفتر محاضر قاضي التحقيق: (ر) حضور (ق) ٥١

دفع الدعوى: (ر) دعوى (مجلة) ١٦١٦ — ١٦٣١

دفع دين — (ر) افلاس (ق) ٢٢٧ — ٢٢٨

دفع دين الغير — (ر) وفا (ق) ١٦٠ الى ١٦٣

— تعهدات مترتبة على الافعال (ق) ١٤٨ — وفا

دفع دين معجوز عليه من الغير: (ر) حجز (ق) ٤٢١

١٢٦ (ر) كتيالة

دفن — { منشور من نظارة الداخلية بمراقبة عدم حصول
دفن أحد من المتوفين إلا بعد الحصول على
تذكرة تصريح بالدفن من مندوبي الصحة في ٧ محرم سنة ١٣٠٢
(٢٧ أيلول سنة ١٤)

الامل التنبيه على بوليس ادارة بمراقبة عدم حصول
دفن أحد من المتوفين إلا بعد الحصول على تذكرة تصريح
بالدفن من مندوبي الصحة مع التنبيه على الاشخاص المتوطنين
بالاجبارية عن المتوفين ان يوضحوا لمندوبي الصحة المكلفين
بغريب التذاكر جميع الايضاحات اللازمة لاستيفاء كناية الخانات
المرسومة بالتذكرة المذكورة المرسل صورة منها طيه

اسم ولقب المتوفى	نوع المتوفى ذكر او انثى
جنسه	
سنه	سن المتوفى
شهر	
يوم	
تقريباً	مكان المتوفى
حارة	
شياخة	
صنعة المتوفى او حرفته	
اسم الطبيب الذي عالجه	
اسم الاجر خانة التي اخذ منها الادوية	
اسباب الوفاة	
علامات الجثة	

عمر البلاد ونجاح التجارة والزراعة المترتب عليها ثروة الاهالي وكانت العاهة المضرة بزراعة القطن المسماة بالدودة موجودة كثيرا في زراعة هذا الصنف وبقي لهامة سنوات متوالية ومنه من الاسباب الموجبة لعدم تقدم الزراعة واضمحلال ثروة الاهالي المترتب عليها زيادة التجارة حصل الشروع في تعيين لجنة مشكلة من ذوي الدراية والعلم بهذا الامر للبحث في موجبات واتخاذ الوسائل المؤدية لاستئصاله — ولدي المداولة في ذلك بمجلس النظار في جلسة يوم الاثنين ٧ رجب سنة ١٣٠٠ الموافق ١٤ مايو سنة ١٢ تقرر تعيين لجنة تحت رئاستنا للنظر في نوع الدودة المذكورة والوسائل الموجبة لمنع الاضرار الناشئة عنها وبعد ان التأمت هذه اللجنة بنظارة الداخلية وبمبحث بحثا دقيقا في هذا الامر ظهر لها ان تلك الدودة تتولد بعد نزول النقطة من بيض الطائر الصغير المسمى (اهودقيق) وكيفية تولدها ان هذا الطائر يقف على ورق نبات القطن ويرمي ايضا صغيرا يغطي بتسبيج وبري اشبه بقطعة طين جافة لونها كوبر الجبال وماءه في الغالب يكون بمحار الضلوع التي

دفن — ٠ (ر) مقبرة — كشف طبي
 دفن جثة قتيل — ٠ (ر) جنایات وجنح (قق ٢١٧
 دفن الحيوانات — ٠ (ر) حيوان — ٠ ماشية
 دفن الفقير — ٠ (ر) بيت المال ٧ م
 دوا — ٠ (ر) اسقاط الحوامل (قق ٢٤٠
 دوا مغشوش — ٠ (ر) اسقاط الحوامل (قق ٢٤٥
 دواب ركوب وحمل — ٠ (ر) مخالفات (قق ٣٤٢
 دماريس: (ر) منفعة عمومية ٢٦ ديسمبر سنة ٨٩
 دمرو — ٠ (ر) منفعة عمومية ٣٠ ابريل سنة ٨٩
 دمياط — ٠ (ر) رخصة بنا
 دودة القطن — { منشور من نظارة الداخلية في ٢١
 { شعبان سنة ١٣٠٠ (٢٧ يونيو سنة ٨٢)
 لما كانت افكار الحضرة النخبة المخديوية دائما متوجهة لما فيه

بظهر الورقة وعند تمام نضج البيض المذكور يخرج منه دود يستمر سائحا في اوراق الشجر ويتغذى منه وحين ان يصل حجم الدودة الى ٢ سنتيمتر تنزل الى الارض في وقت الحرارة وتضع ثانيا قرب الغروب — وبما تنحصر بعض اوراق من شجر القطن الذي وجد عليه النسيج المذكور وامكانه ومعايته بالنظارة المعظمة تبين ان ذلك النسيج نجده جملة بيضات صغيرة مثل حبوب البرسيم وان هذا البيض ينضج بحسب الحرارة التي يوضع فيها فيخرج منه دود صغير وينمو ويتغذى من شجر القطن ثم ينمو الى ان تصبح الدودة الواحدة طول اصبع تقريبا وبانتهاء موسم القطن تبقى ملقاة في باطن الارض وتستحيل الى (حورية) وتمكث في الارض الى ان يأتي الموسم ثانيا فتفرخ المحورية المذكورة الطائر الاصلي المسمى (ابودقيق) وهو بيض على الاوراق وهكذا وان الجهة التي بيض عليها في ظهر الورقة اي الجهة السفلى منها وعند ازالة النسيج الموجود على الورق وجد تحته جملة بيضات تبلغ تقريبا من ثلثه الى ارباعه — والطريقة الوحيدة لمنع ضرر تلك الدودة في قطع الورقة التي يوجد عليها البيض المذكور ولزالتها بالكلية قبل تفريخ البيض وقد علم انه يكفي لآزالة ما يوجد في كل فدان من ستة انفار الى ثمانية في يوم واحد كما دلت على ذلك التجارب وحيث ان الدودة المذكورة مضرة بزراعة القطن ضررا بليغا والطريقة المانعة لضررها هي كما سبق واستعمالها سهل جدا وقد تبيننا انه باستعمال هذه الطريقة تظهر فوائد عظيمة لوقاية الزراعة وقد سبق اننا ارسلنا حضرة الدكتور عثمان بك غالب من اعضاء اللجنة لمديريات بحري لاجل تعليم الاهالي والمزارعين كيفية وجود وموت تلك الدودة وحمل البيض الذي على الورق وكيفية ازالة الاوراق ولا بد انه وصل الى مديرية سعادتك واعطى التعليمات اللازمة فالامل انه بوصول هذا المنشور يصير اعلانه على كافة النواحي والعزب والكتنور والاباعد للمعلومية جميع المزارعين بما ذكر وحتم على تفقد كل شجر القطن بكل تأمل وفي ظهر الورق خصوصا وقطع الورق الذي يوجد عليه البيض ووضعه في مقطف بكل تحفظ لعدم تساقط شيء منه على شجر اخر او على الارض وفي اخر النهار يصير حرق ذلك الورق بالنار خارجا عن الغيط واذا كان مع اجراء هذه العملية بواسطة ستة او ثمانية انفار في كل فدان كما سلف لا يزال يوجد دود كبير بالشجر فيهبزون الشجر لاجل وقوع الدود منه على الارض وحيث يصير انزال المياه عليها جميعها لكي بوجودها تحت الشجر يموت الدود او يحصل التمكن من تنقيته من فوق سطح الماء باليد واعدامه وبذلك يتلاشى ضرر الدود المذكور وقد حصل النشر بما ذكر في تاريخه لعموم المديريات وبالجملته هذا — تكمل للاجراء موجبه ومرسول معه عدد نسخة لاجل سرعة تعميم نشره لكافة الجهات كما ذكر وتنعم انه بحول الله تعالى تطهر منافع هذه الطريقة للمزارعين ويحتمون ثمراتها في هذه السنة ويستعمرون على استعمالها حتى ينقطع اثر هذه الافة المصرة وتخلص منها البلاد

دودة القطن — (منشور من نظارة الداخلية في ٥ مايو سنة ٨٤)

ان ظهور الدودة التي اضررت مزروعات القطن ضررا بليغا في العام الماضي قد اوجب اهتمام حكومة الحضرة الفخيمة المديونية بما يلزم اتخاذ من الطرق المؤدية لمنع انتشار هذه الدودة بقدر الامكان — وقد تبين ما صار اجراؤه من البحث ان الدودة المذكورة في فراش بيض على ظهر ورق نبات القطن اي الجهة السفلى منه وبعد خمسة او ستة ايام ينفس البيض فيخرج منه دودة صغيرة تتغذى من ورق نبات القطن وتنمو في ظرف ثمانية عشر يوما ثم تنزل الى الارض وتبقى ملقاة تحتها فتصبح شرنقتها في يوم واحد وتسقط الى حورية وبعد ذلك يستغرق ثمانية ايام تسقط الى فراش يترك الشرنقة ويبطئ ثم بيض ثم يموت — اما الشرنقة فهي البيت الذي ينسج الدود لنفسه والمحورية هي هيئة مستطيلة تؤول اليها الدودة بعد النسيج وتبقى عليها في حالة التحمول مدة من ستة الى ثمانية ايام والفراش هو نوع من انواع ابودقيق — وحيث انه ما توضح يمكن تقدير الزمن الذي يضي من وقت الفناء البيض ونفسه وخروج الدودة ونموها لغاية موتها بخمسة او ستة اسابيع تقريبا فيكون من الضروري مداومة تفقد نبات القطن لغاية اجناء محصوله وتوجد طريقة من بين الطرق التي ينت لعاية لان لا استحصال دودة القطن سهلة الاستعمال وفي قطع الورق الذي يوجد عليه البيض فان قطع كل ورقة يؤدي لاعداد اربعمائة او خمسمائة دودة اذ الفراش بيض في كل مرة على كل ورقة من اربعمائة الى خمسمائة بيضة ويسهل جدا معرفة الورقة التي بيض عليها الفراش لانه يوجد عليها نقطة سمراء تشابه الطين لونها كوبر الجبال فعلى المزارعين حيث ان يبروا في غيطانهم ويميلوا كل شجرة قطن ميلا قليلا فيتمكنون بذلك من معرفة الورقة التي يلزم قطعها اما يجب عليهم ان يجمعوا كامل الورق المقطوع ويضعوه في محل بعيد عن الغيط ثم يحرقوه — وتأمل عند وصول هذا المنشور ان تنبهوا على المأمورين الناهيين لمديريكم بالاجراء حسب التعليمات الالية وهي (اولا) ان يفهموا ارباب الاطيان ما يلزمهم من الخسائر ان لم يتخذوا الطرق الفعالة لمنع انتشار الدودة (ثانيا) ان يضعوا لم كيفية تقلبات الدودة والحيثيات التي توجد بها (ثالثا) ان يصفوا لهم الورق الذي يوجد عليه البيض (رابعا) ان يأمروهم بقطع ذلك الورق (خامسا) ان يلزمهم بحرق الورق المقطوع في محل بعيد عن الغيط — وتخبرونا تلغرافيا كلما ظهرت الدودة في غيط من الغيطان النابعة لمديريكم وفي كل خمسة عشر يوما تقدمون لنا تقريرا مبينا فيه حالة نبات القطن والضرر الذي يحصل له من اسيء عاهة كانت وكيفية اتباع التعليمات السابق ذكرها — وحيث ان اناطة ملاحظة هذه الاجراءات بعهدتكم مباشرة دليل كاف على اهتمام الحكومة بهذه المسئلة اهتماما كليا فالمرجو اتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر هذا المنشور على كافة المزارعين وتنفيذ ما هو ممتنع عليه تنفيذا تاما واذا تراءى بعد ذلك لزوم اتنام هذه التعليمات فبحرر لكم بكل ما يلزم اتخاذ من الاحتياطات

دودة القطن — (منشور من نظارة الداخلية في ١٦ رمضان سنة ١٣٠١) (١٠ يولييه سنة ٨٤)

بالجلسة المعقودة يوم الثلاثاء ١٥ رمضان سنة ١٣٠١ (٨ يولييه

فبوصوله لطرفكم يجري اعطاؤه التعهدات المذكورة بحيث تكون مصدقاً عليها من مأموري المراكز ومعتمدة من حضرتكم لحفظها بطرف جنابه والاجراء هكذا لزم تحريره لسعادتكم

دودة القطن — . { منشور اصدرة نظارة الداخلية في رجب سنة ١٢٠٢ (الموافق ابريل سنة ٨٥

غير خاف ان الاحتياطات والاجراءات التي صدرت اوامر الحكومة في العام الماضي بالحث على اتخاذها لاستئصال دودة القطن قد ساعدت بلا ريب على تخفيف الاضرار التي تنتج عن هذه الآفة وجلبت للمزارعين فوايد جمة وحيث ان الحكومة لن تزال موجهة عنايتها الى ما فيه ثروة وسعادة الاهلين وقد قرر مجلس النظارة ان ما جرى في العام الماضي من الاجراءات الموصلة لهذا الغرض يصير اجراؤه في عامنا الحاضر ايضاً حرصاً على المنفعة العمومية فبناء عليه قد اصدروا هذا المنشور لمن لزم ومن الجملة لحضرتكم نستنهض به همتم وجل اجتهدكم الى دوام التاكيد على جميع مأموري وعمد ومشايخ جهتم بسرعة اتخاذ كل الطرق المودية لمبادرة الاهالي والمزارعين الى ازالة ما يرى مصاباً بالدودة من اوراق القطن اولاً فاولاً على الصفة التي صدرت بها هاتيك الاوامر بغير اهمال ولا توان في ذلك وانا نتعشم انه بمعونة الله وحسن همتمكم لا يسمع بحصول ادنى ضرر لزراعة القطن بجهتم في هذا العام

دولة اجنبية — . (ر) حكومة (ق) — . اجنبي (اسم كل دولة)

دولة عثمانية — . (ر) تركيا

دولة عليية — . (ر) تركيا

دولة عليية — . (ميراد اعلان الاوراق) (ر) تركيا

دولة متحابة — . (ر) اجنبي — . (اسم كل دولة

دومين — . (ر) املاك الميرسي العمومية المرتبهة

— معاش الحجة سنة ١٣٠٥

دونما — . (ر) حكومة (ق) ٨١

دلالة (غوائد) — . { امر عال رقم ٢١ م سنة ١٣٠١ (٢١) نوفمبر سنة ٨٢

(نحن خديو مصر) بعد اطلعنا على امرنا الصادر

سنة ٨٤) تليت صورة القرار الذي اعطى من عمد البلاد والموسيو البراسمعلوم رئيس اللجنة الزراعية وخضع عثمان بك غالب احد اعضائها اللذين توجهوا الى ناحية سمندل للنظر في امر الدودة وما تحقق للعمد من ان التلف الذي يصيب ثمر القطن مسبب عن الدودة لاعتدوا كما يتوجه الاهالي وانه يلزم نزع هذا الوهم من اذانهم وتعميق تفهيمهم عن كيفية تنقية الورق الذي تظهر عليه الدودة ولدى المداولة بالجلس في هذه المسئلة نقرر ما يأتي — من حيث ان الدودة هي من الافات العمومية التي يلزم اتخاذ جميع الوسائل المؤدية لاجتثاثها وتقليل اضرارها فنظارة الداخلية تصدر التاكيدات القوية بجميع المديرات باخذ التعهدات على عمد ومشايخ البلاد بانه عند ما تظهر الدودة في زراعة ارض من الاراضي الداخلة زمام اي بلد تكون تابعة لم يلزمون اهالي تلك الناحية عموماً بتنقية الورق الذي يظهر عليه البيض قبل تحريكه الى دود وقبل تلف المزروعات التي طهر فيها وامتداده منها للمزروعات المجاورة مع ملاحظة مزروعات الاقطان على الدوام في الجهات التابعة لم وانه اذا حصل منهم اهمال في هذا الامر يكونون مسئولين لدى المحكمة وتضطرب لاجازاتهم اذ ان مقاومة انتشار الدودة هي من الامور ذات المنفعة العمومية التي لا يحسن التغافل عنها وانه يصير النشر عن ذلك في الجريدتين الرسميتين احاطة للمعوم وما عليه لزم تحريره لسعادتكم لاجراء مقتضى ما تقرر — المصدور قبل هو صورة ماصدر للداخلية من جاسب رئاسة مجلس النظارة مؤرخاً ١٦ رمضان سنة ١٣٠١ رقم ١٢٥ بما قرره المجلس المشار اليه ملاماة لما هو حاصل لزراعة القطن من التلف سبب الدودة التي تنوم السواد الاعظم من الناس انها ندوة وحيث انه من اللزوم تعيد هذا القرار تماماً فقد حصل النشر عن هذا في ترجمته لمعوم الاقدام ومن الجهة هذا الحكم لنقوموا باجراء مقتضاه سريعاً في جهة طرفكم ولتعملوا انتم ومن دونكم من المأمورين ان الاهمال في ذلك يعقبه مسئولية عظيمة

دودة القطن — . { منشور من نظارة الداخلية في ٢٧ (رمضان سنة ١٣٠١) (الموافق ٢١

اوله سنة ٨٤)

الموسيو البراسمعلوم رئيس اللجنة الزراعية لدى وجوده في الجمعية التي عقدت بناحية ميت سنود دقيلية للنظر في مسألة دودة القطن اتفق مع ائمه الذين كانوا موجودين هناك على انه عند انصرافهم وتوجههم لمراكزهم يستخبر كل منهم عمد مركزه بديوان المركز ويجري تفهيمهم ما تقرر في الجمعية بشأن الدودة المذكورة ويأخذ منهم تعهدات باجراء مقتضاه ويقدمها لديوان المديرية وحيث ان اوليك العمد وصلوا مراكزهم من مدة وضرورة اجروا ما ذكر وجناب الموسيو اسمعلوم سيتوجه بعد يومين من تاريخه الى جهة مجري لاستكشاف احوال القطن

ملحوظات

اجراء في خصوص الديون المطلوبة من بعض المزارعين من الاهالي الى التجار بنوع الاستقراض بالفايض وتعذر سدادها لاربابها وكيفية الرابطة التي اعطيت لتوسط الحكومة في كون الميري يسدد للتجار قيمة الديون مطلوبهم من الاهالي المقتردين على سداد دينهم للميري في القابل بالامتداد وكيفية التقاسيط التي تحدثت للسداد التي غابتها سبعة سنوات بالفايض المائة سبعة سنوي مع رهن املاك المديونين المرفوعين بالحكومة سواء كانت اطيان او عقارات واما الاهالي الغير مقتردين قد توضح عن مبيع موجوداتهم واولاكم وبعد سداد اموال الميري فما يتبقى ينقسم على الديان اذا طلبوا المداينين اجراء ما ذكر فتدلا عن مجازاة المديونين المذكورين بموجب القانون بحيث اذا طلبوا الديانة ترك المديون حتى يتدر فيترك حسب رغبتهم وهكذا لا حرما توضح مصلاته وحيث وافق ارادتنا الاجراء حسب اسطر فيه واصدرنا اوامرنا بذلك للمالية والداخلية ولتفتيش بحري بالاجراء ولكون الجهات القبلية لا تخلو من حصول ديون بها طرف الاهالي للتجار فمن يرغب من الاهالي والتجار التي هناك الاجرا على وجه ما ذكر سيجري بالجهات البحرية لا مانع من المعاملة بموجب ما توضح بالقرار وبذلك لزم اصداركم على هذه الصورة لاعتماد الاجراء كما توضح يكون معلومكم (مقدمة) انه حيث ازدياد العارية بهذا القدر يستلزم وجوب بل ما في الامكان الى رعاية مصلحة الزراعة والتجارة بعين الاعانة حتى يحصل مبلغ النهاية في الاتساع ونظرا لارتباطهم ببعض وشدة احتياج مصلحة الزراعة الى رواج مصلحة التجارة والاخير بالمثل قد تعين بوجه اللزوم الضروري مراعية تشميل ورواج امور الطرفين لاجل الوقاية عند تطرق المحلل الذي اذا عاد ضوره على احدي المصلحين فيمطل سير المصلحة الاخرى وتنفذ الثمرة التي جل القصد نحوها وحيث انه قد شوهد من وقائع الاحوال ان بعض التجار قد اعطى لبعض المزارعين من الاهالي قود بالمائض بسوع الاستقراض بغير ان يتحقق فيه الاقتدار على الوفاء وكذا بعض المزارعين بالنظر لما وجدوه من سهولة الاستقراض بهذه الكيفية سئى التدبير منهم لم يراع العواقب ويستغرق في الدين ازائد على حد الطاقة فيأخذ من الثمار ما يأخذه ويستغل عليه فوائد كليه وتطول المدة لعدم التسديد تتراكم عليه وجاما في السداد وهذه الحالة وان كان بعض الطرفين قصد بهذا الاتساع في دائرة مصلحته لكن لعدم سيرها على سبيل الاستقامة فلا شك انها موهبة الى تطرق المحلل الى تلك المصلحين اي الى القارة من حيثية

بتاريخ ١٧ يناير سنة ٨٠ — وبناء على ما رفعه البنا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار — وبعد اخذ راي مجلس شوري حكومتنا امرنا بما هو ات (م) ١ قد الغيت من تاريخ صدور امرنا هذا العوايد الآتية يانها (اولا) عوايد الدلالة الجاري تحصيلها بالمحروسة على المصنوعات والمشغولات المستعملة من ملابس واثاث واواني نحاسية واسلحة وساعات وما اشبه ذلك التي تباع بالمزاد في اسواق المحروسة (ثانيا) عوايد الارضية الجاري تحصيلها في المحروسة والاسكندرية اثناء الاعياد والموالد

ديلوما — (ر) شهادة مدرسية

دية — (ر) حقوق مدنية (قنح ٤٧)

دير ابو سيفين — (ر) مقبرة ودفن ٢٧ ستمبر سنة ٨٣

دير مار جرجس — (ر) مقبرة ودفن ٢٧ ستمبر سنة ٨٣

دين (اخلاف الدين) — (ر) موارث (ش ٥٨٥)

دين — (ر) يمين (ق ١٧١)

دين (اتهام حرمة الاديان) — (ر) جريدة (ق ١٦١)

دين — (قانون غنوبات)

(الباب الحادي عشر)

في معارضة اطلاق اقامة شعائر الاديان

(م) ١٤٨ كل من شوش على اقامة دين من الاديان او على اظهار احتفالاته او عارض في اي شيء مما ذكر بضرب او تهديد عوقب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

دين — (ر) ابراء — اثبات الديون — حوالة

— هبة (ش ٥١١) — حوالة (ق ٣٤٨) — شركة

(ق ٤٣٩) — مضي المدة — سقوط الحق : دائن

دين الاهالي — (صورة لائحة ديون الاهالي الواردة

للمدبرية الجينة بشرح من تفتيش اقليم

قبلي رقم ٣ رجب سنة ٨٢ (٢٢ نوفمبر سنة ٦٥) نمرة ٢٥

صورة امر كريم صادر لتفتيش قبلي رقم ٢ رجب

نمرة ٨٢ نمرة ٨٥

قد احطنا علما بمفصلات القرار الصادر من المجلس

الخصوصي رقم ج سنة ٨٢ نمرة ٢٩ المسطر صورته بهذا

المحتوي ثلاثة مقالات وعشرة مواد بما تراء مناسبة

رواج مرة اخرى لفقد آلة كسبه مع ان التجار حال اعطاهم التقود الى المزارعين على سبيل الدين غالباً يكونوا اعطوها بقصد الاستحصال عليها من المحصولات لا من بيع الارض ومصلحة التجارة عادت تدور بحالة دائمة الى التاجر حسب الاستعداد ويمكنه بيع وسيدبر ويدبر ماله صرف وقبض في السنة مرارا والمزارع لا يتاتي له رد ما صرفه الا في السنة مرة او مرتين حسب مواسم المحصول مع بقاء راس المال التي هي الارض فلو قدر ان المزارع المدين صادفه مضرة من موت المواشي او عاهة زمنية في زراعته يترتب منها تاخيره عن التسديد فلا تساعد القوانين على تجرده من مصلحة التكسب التي منها يمكنه تسديد المطلوب منه في زمن قابل مع ان التاجر التي تتوقف حركته لو كان راسماله باقياً ثابتاً يتاتي منه محصول يسدد المطلوب كما للمزارع ربما ان ديانه لا تطلب تفليسته منعاً للضرر

(المقالة الثالثة) انه لتنوع احوال الدين واحوال المدينين من المزارعين لا يمكن تصور المقصود بطريقة واحدة لكن من المعلوم ان الذي يطهر تفريطه من التجار في ماله هو يكون اولى بخسارته وكذا الذي يظهر سوء تصرفه في اموال التجار من المزارعين بانه كان صرفها في السفاهة يكون مستحق الجواز القانوني فمن كان يجال في ذلك من الطرفين واخذ واعطى طمعا في اتساع مصلحته ولم تساعده المقادير فهو لا لو ان الحكومة تتوسط في تسوية امورهم بالتي هي احسن يكون ذلك ادعا من تخلص الطرفين من الضرر وموجبا الى دوام سير المصلحتين على الوجه اللابق وبناء على ذلك قد توضح في المواد التي بعده ما نطرقه في ذلك

(م) المدينون الذي تحقق فيه وفاء الدين المثبوت باستداد الوقت في مدة اكثر من سبع سنين تقل الحكومة تسديد دية الى اربابه على شرط وضع املاكه المثبوتة من اطيان وعقارات تحت الرهن الشرعي وانه اذا لم يسدد المدينون دينه التي عليه ذلك الرهن في طرف المدة المعينة فتكون الحكومة ماذونة حيثما بالتصرف فيه بأي كيفية شاءت لاجل سداده الدين وتحرر المحلة الشرعية بذلك من المحكمة الشرعية الكائنة في الجهة التي فيها توطن المدينون واملاكه (م) ٢ المحكومون تسديد الدين المذكور في المادة الاولى باعطاء سندات خزينة من ديوان المالية الى اصحاب الديون المذكورة بنوعها فيها يار التواريخ التي يدفع بها مبالغ تلك الديون من خزينة بمراجعة التقاسيط التي تقرر عن ذات المدينين في كل مديرية بموجب الاقادات التي تقرر من المديريات الى ديوان المالية بيان ذلك (م) ٣ متى استقر رضا صاحب الدين المثبوت طرف من تقدم ذكرهم على احد ماله من ديوان المالية

تعطيل تسديد حقوق التجار والى الزراعة من حيثية قيد المزارعين في اثر الدين وتعطيلهم عن حركات الزراعة التي عليها مدار مصلحة التجارة فلاجل ازالة الضرر المتعاود حصوله من هذا الخصوص واجراء بما فيه صيانة مال التجار من التلف وازالة ما يعطل سير مصلحة الزراعة قد صار تنظيم المقالات والبنود الاتي شرحها لتشر وتعلق والمأمول من الله تعالى انه باجراء العمل بموجبها ينتظم سير المصلحتين على طريق الاستقامة وتعود من ذلك المنفعة العامة

(المقالة الاولى)

انه من الاصول المرجعية بقانون التجارة انه اذا ظهر عدم مقدرة شخص من التجار على تسديد المطلوب منه وتطلبوا ديانه اشهار تفليسته فتشهر وتضبط املاكه لاجل قسمتها على ارباب الدين قسمة الغرماء ما عدا من استثنى من ذلك ومعنى قسمة فالديانة تكفي في محام كان لهم من المبالغ بما يصيبهم من تلك القسمة قليلا كان او كثيرا ومن المعلوم ان موضوع هذا القانون هو بحسب مقتضاه رواج مصلحة التجارة وعدم تعطيل الكياليات عن اوقات دفعها المعينة بالتدقيق التي عليها مدار ادارة تلك المصلحة وسيجري هذه الاصول في حق المزارعين ليظهر من العمل والاسباب ما يمنع من ذلك تقدم تاسيس قواعد مصلحة الزراعة وسيرها على هيئات الموضوع التجاري وعدم وجود المناسبة بينهم في ذلك واذا لم تظهر الى تلك الاسباب والعمل الواضحة وبصرف النظر عنها زعمنا بان اجري ذلك من رواج التجارة ليظهر الامر بالعكس حيث ان المقصود هو ايجاد القوة في سير المصلحتين لشدة احتياج كل منهم الى الاخرى

(المقالة الثانية) ان الاشياء والعلل المانعة من معاملة المزارعين في حالة عدم الاقتدار باشهار التفليس وقسمة تعلقاتهم قسمة الغرماء الطويلة التفصيل وهي معلومة الى الجميع فلا حاجة الى بيانها هنا اذ الغرض من هذا ترويح حال الطرفين بما هو في الامكان فلو فرضنا ان المدينون يمتلك من منفعة الاطيان الخراجية مهات وآلات الزراعة ما اذا ابيع يسدد ديونه سواء كان يوفي عند القسمة ويذهب بعض الدين على اربابه كان سببا الى تجريد ذلك المزارع وتعطيله مرة اخرى واحدة هو وعائلته من التكسب من الفلاحة التي هي كاره ولا يتصور له حالة

ديونهم بل تباع املاكهم وموجوداتهم بمعرفة المديرية بحضور المداين والمديونين ومن بعد سداد اموال المديون من التوصل من الثمن يتقسم ما يتبقى على الديانة على حسب الاصول ويجازونهم زيادة على ذلك بالجواز الذي يستحقونهم قانوناً هذا اذا طلبت الديانة اجراء ما ذكر واما اذا طلبوا ترك المدين حتى يتسدر فيترك حسب رغبتهم (م) ١٠ اي تاجر كان نظراً للزوم تحفظه على ماله فلا يعطى قوداً لاحد من الاهالي الا بما ميعتات قوية وتوثقات شرعية حكم الاصول البادية المتبعة ومن لا يراعي ذلك من التجار وبصرف ماله بغير التأمين والتوثيق الكافي فانه يكون قد عرض ماله للفرط والضياع ونسب في خسارة نفسه حيث ان المحكمة ليست ملزمة بتسوية ديون الاهالي بهذه الطريقة مرة اخرى

قرار المجلس الخصوصي

قد علمت هذه اللائحة المشتملة على مقدمة وثلاثة مقالات وعشرة مواد في شأن ما شوه حصوله من الامور الموجبة الى تعجيل سبر مصلحتي الزراعة والتجارة وتطرق التخلل اليها نظراً لشيء تعلقها ببعض واحتياج كل منهم الى رواج الاخرى وما نظر لزوم اجراء في ازالة الاسباب الموجبة لذلك المزل من حصول تجار وتضاح امور المصلحتين وحيث ان الاجراء بموجبها بعد من حملة العناية الدورية المبذولة في حسن عارية هذا القطر وراحة سكانه وازالة اسباب الضرر عنهم وذلك ما يستحسن التعجيل في اجراؤه لنظم في سلك المآثر الجلييلة فيعرضه الى الاعتبار الكريمة كلها وافق الارادة السنية وصدر به الامر العالي يجري العمل بموجبه

دين الاهالي — منشور بتوكيل حصرات المديرين في قبول رهن ما سبق تسجيل رهنه

من املاك واطيان المديونين

خارج ٦ رمضان سنة ١٢٩٢ نشر للديريات ومانجمة لسعادتك مرة ١٦٩ بما لم من نحو محمد صوري المحج السابق فخرها بالاطيان والاملاك السابق وهما الليري نظير ديونهم ونحو محمد شحج ما صار تحمله حال التسوية وحفظها بالمديرية وارسال الصورة المذكورة للالة صدقاً عليها من طرف حضرة قاضي امدي المديرية طه انا كان هناك شيء من الاطيان والاملاك المرهونة باقياً بدون تسجيل يسرع باجراء اللازم للحصول على تسجيله بطرف حضرة القاضي بمرعاة مفادير ما صار رهنه وقت تسوية الديون ونحو محمد المحج للالزة بها وحفظها بالمديرية وترسل صورها من طرف حضرة القاضي اول باول للتحكمة الكبرى حتى يعرضها بصير توصيله للتحكمة المختلطة وتسجيلها تلم رهنها وحيث ان مادة تسجيل ما لم يكن صار تحمله لجلالان ونحو محمد المحج للالزة عنه لزم له توكيل سعادتك عن الحضرة المديرية في قبول رهن ما يصير رهنه لليري من اطيان واملاك المديونين مناه عليه وكون اه سبق صدور امر كرم اليها خارج ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٧ مرة ٢٧ بتوكيلها عن الحضرة المديرية في بيع وتوقيع ما يلم الحال لميعة من الاطيان والاراضي والاماكن الموحدة على ذمة الميري مصر واسكندرية وسائر جهات الشاندر والاقاليم مجري وفلي الغير مرهونة والغير لازمة ضرورياً للحكومة وان لنا الرخصة بتوكيل من يتوب عنا فيما ذكر بحسب ما تقتضيه الحال على هذا المنوال الامر المشار اليه كان لتوكيلها وتوصيتها ايها فيما يصير رهنه لجهات الميري لما في ذلك من صالح الصلحة العامة يحصل المرايا لجهته مقتضى ما ذكر قد سونا سعادتك عنا بالافراد والمصادق على قبول رهن ما لم يكن سبق تسجيل رهنه لجلالان من اطيان واملاك المديونين اذا كان ما في عني من ذلك دون تسجيل بالمديرية ادارة سعادتك مع مره للارادة لاستمنا

بالكيفية المذكورة بالمادة الثانية فيموجه الى حضرة المديرية ويثبت مطلوبه في مواجهة المديون وتعمل حسب صحة معرفة المدير عن اصل مبلغ الدين الثابت طرف المديون وينظر قدر المدة التي يمكن تسديد المبلغ مع قابظه بواقع التسيط بتراعي من حالة اقتدار المديون ورضا المداين ويحسب عليه الفرط بواقع المدة المذكورة اي على حسب المبلغ المذكور قبل دفع التسيط الاول ثم يحسب ما يتبقى بعد دفعه لمحد تاريخ التسيط الثاني ثم يحسب ما يتبقى التسيط الثاني وهكذا لنهاية المدة المقررة للتسديد ويكون اضافة ذلك الفرط باعتبار الماية سبعة سنوي بعد اضافة الفرط على الاصل يجعل مبلغاً واحداً (م) ٤ بعد خصم مبلغ الدين والفرط وجعله مبلغاً واحداً بالكيفية المذكورة قبله واخذ السند الكافي من صاحب الدين بقوله وتسديد مطلوبه بموجب سندات المخزينة كما ذكر في محرر النجدة الشرعية على المديون الى الحكومة بالمبلغ المذكور ويوضح بها بيان قسوط التسديد وما رهنه على تسديده من اطيان وعقارات وما يجري فيها اذا لم يسدد في الميعاد كما ذكر بالمادة الاولى وتلك النجدة تحفظ بالمديرية وبموجبها يحرر الافادة من المدير الى ديوان المالية ببيان ما انتهى عليه الحال في تسوية تسديد ذلك الدين بموجب الموضع في النجدة الشرعية لاجل ان يعطى سندات مخزينة بالمبالغ المذكورة فيها عند الافادة المذكورة الى صاحب الدين لاجل يوصلها الى ديوان المالية يؤخذ منه جميع السندات التي تكون بطرفه على ذلك المديون بعد التأشير عليها منه بما انتهى عليه الحال لتخلف مع النجدة الشرعية (م) ٥ للمديران ياذن ذلك المديون بعد رهن اطيانه وعقاراته باستعماله ما صار رهنه في مصلحة رعايته لاجل الكسب وتاديه مال الميري وسداد الدين المتسقط عليه باوقافها (م) ٦ عند ورود افادة المديرية الى ديوان المالية ببيان ذلك الدين بيد صاحبه وتسليمه سندات المخزينة بالمواعيد التي تنقرر بالدفع كالمذكور في المادة الثانية يؤخذ منه الكتابة اللازمة باستلامها (م) ٧ بتحرر الاعلان من طرف المديرية باسم المديون وشهرته ومحل اقامته ومقدار الاطيان والعقارات الموضوعة تحت الرهن ويوضح في ذلك الاعلان بعدم قبول تصرفه في شيء منها ببيع او رهن او ايجار او هبة او غير ذلك من اوجه التصرفات ما دامت تحت الرهن (م) ٨ ان ما يلزم اجراء من التحري الواجب في اثبات الديون اللازم تسديدها من الحكومة عن المديونين والتيقن من صحتها وصحة حساب فرطها المتقضي اضافته عليها باعتبار المدة المعينة للتسديد وصحة تملك المديون للعقارات والاطيان المتقضي وضعها تحت الرهن وفي تعيين مفادير التسيط التي يدفعها المديون للحكومة من غير تأخير لاجل سداد دينه في المدة المعينة وتوضح ذلك بعمارات وثيقة في المحجج الشرعية واخذ السندات الكافية من اصحاب الدين بما يدل على قطع العلاقة من المديون الاصلي اكتماء سندات المخزينة التي تؤخذ من ديوان المالية كل ذلك ملزوماً به حصرات المديرين وسعادات مفتحي الاقاليم (م) ٩ المديونين الذين لا يتفق فيهم وفاء الديون التي عليهم في المدة المدة التي اكثرها سبع سنين لم انهم قد ارتكبوا بالسماحة والتسدير والاسراف واساة التدبير فلا تقل الحكومة سداد

الاستقراضات وإنما العرق الموجود في قيمة قائمة استقراض سنة ١٨٦٧ يعتبر راس مال في السندات الجديدة التي تعطى لمحملي سندات الاستقراض المذكور والذي يعطى من سندات هذا الدين العمومي لمحملي سندات الديون المنفردة المطلوبة من الحكومة ومن الدائرة السنوية سواء كانت في صورة بونوات أو غيرها من أنواع السندات فتكون المائة فيها مقابلة لثمانين من القيمة الاسمية للسندات أو البونوات القديمة — وهذه الطريقة يكون مجموع القيمة الاسمية للدين العمومي المتحد واحدا وتسعين مليون ليرة استرلينية والتمتع بفوائده يكون من اجزاء ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ (م) ٢ من كون أن دين الدائرة السنوية الناشئ عن الاستقراضات وديونها السائر قد صار ادخالها في هذا الاتحاد مع ديون الحكومة بالشروط والتأميمات عيها فالدائرة السنوية ملزمة بأن تورد كل سنة الى خزينة الدين العمومي مبلغ مائة اربعة وثمانين ألف وأربعمائة احدى عشر ليرة استرلينية قيمة ما يخصها بالنسبة لديونها في عموم التقسيط السنوي اللازم لتادئة فوائده الدين واستهلاكه (م) ٣ الايرادات المقررة خاصة لتادئة اصل الدين العمومي وفوائده في الآتية — ١٢٠١٥٢٣ (مديرية العربية) ٧١٤١٠٧ (مديرية المنوفية) ٤٢٤٢١٢ (مديرية البحيرة) ٧٢٢١٧٩ (مديرية اسيوط) ٢٤٥٢٨٩ (دغولية مصر) ١٧٣٨٢٧ (دغولية سكندرية) ٦٢٩٦٧٧ (كرك سكندرية) والسويس ودمياط ورشيد وبورسعيد والعريش (٩٩٠٨٠٦) (السكة الحديد) ٢٦٤٠١٥ (رسوم الخزان) ٢٠٠٠٠ (من ايرادات المصلح) ٦٠٠٠٠ (التزام المطربة) ٢٠٠٠٠ (رسوم الموبسات وسير المراكب في النيل لعامة وادي حلفه) ١٥٠٠٠ (رسوم كوبري قصر النيل) ٥٧٩٠٨٤٥ (قبله) ٦٨٤٤١١ (ما يخص الدائرة سنوية) ويصير دفعه اول باول محرد تحصيل ايراداتها

٦٤٧٥٢٥٦ مجموع الايرادات المخصصة للدين العمومي (م) ٤ سندات الدين المتحد العمومي تكون قيمة الواحد منها ٢٠ و ١٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ ليرة استرلينية ويكون لها قنونات تدفع في كل سنة اشهر والاقتراع على السندات لاستهلاك اصل الدين في كل سنة اشهر يحصل بمعرفة المأمورين الموططين بإدارة خزينة الدين العمومي ويكون اعطاء سندات الدين العمومي بدلا عن سندات الاستقراضات القديمة وسندات الديون المنفردة بالشروط المقررة بالمادة الاولى من هذه الارادة (م) ٥ قد تعهدت جمعية مركبة من بتوك ومن محلات مالية باجراء عملية اتحاد الدين والتزمت بذلك بمقتضى قوتراتها وبامرها سيصير تعيين مأمورين مخصوصين باليابة عن الحكومة للملاحظة تقيم هذه العملية بالدقة (م) ٦ ترتبت خزينة مخصوصة لتأدية الدين المتحد العمومي وتقرر حدودها في الارادة السابق صدورها المعتبرة تكملة لارادتنا هذه (م) ٧ تنفذ هذه الارادة منوط باطر المالية

دين موحد — (صورة الذكرى اي الارادة السنية الصادرة في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بخصوص تسوية ديون الحكومة المصرية)

(نسخ حذو مصر) لما كان الذكرى الصادر من خارج ٧ مايو سنة ١٨٧٦ بشأن توحيد ديون الحكومة والدائرة يلزم له بعض تعديلات في كيفية اجراء مفعوله — وكان من مرحوبنا زيادة تأييد تصرفات الكوسارية طار صندوق الدين العمومي المتشكل بمقتضى الذكرى الصادر من خارج ٢ مايو سنة ١٨٧٦ — وكان ابطال قانون المادة قد اوجب تطلب جميع اولي الناس فيها عدم حصوله وقد رغب مجلس شورى النواب استمرارها — وكان من اقصى امالنا تأكيد حسن سير المصالح المبرمة مع المحافظة على حقوق المداينين تأميمات اقوى من الاولى سواء على ما تقرر بالمجلس الخصوصي اصدرا امرا هذا بما هو ات (اولا فيما يتعلق بالمالية)

(م) ١ ديون الدائرة المالية بالمجاولين المؤثر على احدها بفترة واحد وعلى الثاني بفترة اثنين ومدرجين بهذا الذكرى تكون متصلة من ديون الحكومة ولا تدخل في توحيد الدين العمومي بل يصير تسويتها بطريقة حصرية (م) ٢ قانون المقابلة يستمر على ما كان ويحتر كاه لم يطل عمله مطلقا اما الاستقراضات السنوية المترتبة منه لا يحصل استغلالها الا في سنة ١٨٨٦ ويحسب لارامها مائة خمسة في المائة سنويا لعامة سنة ١٨٨٥ على المبالغ التي كانت يلزم حصصها لم — جميع مخصصات المقابلة يكون استعمالها في تسديد دفعات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ وفي دفعات الدين المتحد — اما استعمال ما يتبقى من مخصصات المقابلة المذكور عه بالعمارة السادسة المتعلقة بالامور تيمان (م) ٣ تهيئة ادارة مخصصة للسكك الحديد ومسا سكندرية يباط بها كوسيون كالآتي بعد — ايرادات السكك الحديد ومسا سكندرية تكون مخصصة لتسديد فوائد وامور تيمان حصة سندات سفارة برقية حصرية على السكك الحديد ومسا سكندرية قيمتها سبعة عشر مليوناً من الليرة الاسترلينية بمسدد بطريق الامور تيمان في مدة خمسة وستين سنة وتحسب عليها فوائد حصة في المائة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ وتعطى السندات المذكورة الاولوية لمحملي سندات سلف سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٢ بدلا عن حاسب بصر ابطاله من سنداتهما الاصلية المقر لها فوائد سنة في المائة السنوية اللازمة لتسديد دفعات السندات المتبادلة المذكورة المنزلة لما مائة خمسة في المائة في سلع تمامية وحصة وقانون القا وسعامة وارادة واربعون ليرة استرلينية تدفع على فسطح كل منها لمدة ستة شهور وسبعة اربعمائة وثمانين واربعون القا وثمانمائة وثمانين وسبعون ليرة استرلينية وتكون تلك التسوية اول شيء يجب تسديده من ايرادات السكك الحديد ومسا سكندرية والجملة تكون اول امر يجب على قوسيون الدين احراره (م) ٤ سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ بصر استبعادها من الدين المتحد وتضمن موائدها لعامة تمام مصادرها وتسددها دفعات في مواعيد كوبرياتها اما يكون التسديد سعرا ثمانين بدلا عن مائة واربعين ليرة استرلينية في شهرين بصر تاحيره الى ستة شهور يعني ان اول امور تيمان من سلف سنة ١٨٦٤ يكون دفعه في اول ابريل سنة ١٨٧٧ ومن سلف سنة ١٨٦٥ في ٧ يوليو سنة ١٨٧٧ ومن سلف سنة ١٨٦٧ في ٢٢ مايو سنة ١٨٧٧ (م) ٥ خضبة الخمسة وعشرون في المائة للمحولة لاراب الديون السائرة بمقتضى الذكرى الرقم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ بصر تيريلها الى عشرة في المائة فقط على مقضى هذه الاحراات تكون النتيجة السنية للمالية كالآتي

حلول ثمن (١)

ليست

اصل قيمة الصميعة المدرجة بم جدول اتحاد الدين المرفوق بالذكرى الرقم ٧ مايو سنة ٧٦ ٦٢٠٤٢٢٧
تزيل عن المبالغ المتقضى استبعادها

ليست

عن الصميعة على مبلغ ليرة ٧٢٦٥٢٧
٢٩٠٦١٥١ قيمة ديون الدائرة السائرة
عن الصميعة على سلف سنة ٦٤ ٢٠٦٧٩٦
وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧

فستعمل فيما سيأتي ذكره وهذا المحر لا يكون إلا لغاية سنة ١٨٨٥ بالأكبر فان نزل الدين المتحد قبل حلول هذه المدة الى مبلغ اربعين مليوناً ليرة تنفع الموائد حيثما باعتبار سبعة في المائة — الاموال المتحصلة من المقابلة بصير دفعها بتامها الى صندوق الدين العمومي المكلف بإدارة الامور تمان وقومسيون الصندوق يأخذ منها ما يلزم لتأدية امور تمان سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ ويخصص ما يتبقى منها لامور تمان الدين المتحد — اذا كانت الايرادات من بعد تأدية دفعيات الدين لا تكفي للقيام بمصاريف الحكومة الواردة بمزايتها حسب المقرر لما بالجدول المرفق هذا على كومتية المالية أي الجمعية المركبة من ناظر المالية ومفتي العموم ان تحجب بذلك قومسيون الدين وعليه ان يحجز من باقي متحصلات المقابلة المخصص لامور تمان الدين المتحد المبلغ اللازم لسداد الفرق ولا حل امكان تداركه الفرق المذكور يجب على القومسيون ان ياتي بصندوقه بالفطر المصري من باقي متحصلات المقابلة المخصص لامور تمان الدين المتحد مبلغاً وقدره ستة الف ليرة — ويا ولا يرسله الى اوربا الا بعد اخذ قول من كومتية المالية المار ذكرها — اذا ظهرت زيادة في الايرادات بعد تأدية دفعيات الدين ومصاريف الحكومة الواردة بمزايتها فستعمل في الامور تمان — الواحد في المائة المتجاوز المبالغ الباقية من متحصلات المقابلة والزيادات التي تظهر في الموازين تستعمل في الامور تمان بواسطة مشري سندات من سندات الدين بأي سعر امكن المشتري به اقل من خمسة وسبعين اما اذا لم يمكن المشتري في اثناء مدة المقابلة سعر اقل من خمسة وسبعين فيكون الامور تمان بالقرعة بسعر خمسة وسبعين وتحدد ازدياد الايرادات بزيادة مائة وخمسين الف ليرة سنوياً بالمزاينة يكون الامور تمان بسعر ثمانين

(ثالثاً في الادارة ومفتي العموم)

(م) يصدر تعيين اثنين مفتي عموم احدهما للايرادات والاخرى للحسابات والدين العمومي (م) وطائفت مفتي عموم الايرادات هي الانية (اولاً) تحصيل كافة ايرادات الحكومة وتوريدها للصناديق المخصصة لها (ثانياً) جميع ماموري التحصيل يكونون تحت ادارته ما عدا ماموري تحصيل الرسوم القضائية ونحوها بالخام المستجدة (ثالثاً) عليه ان يعرض لدينا بواسطة ناظر المالية عن يقتضي تعيينه من اولئك المامورين وله ان يوقعهم عن تأدية وظائفهم بل ورفعهما منها بعد التحقيق عليهم بمقتضى الاصول والافرار على الرفع من طرف كومتية المالية المركبة من ناظر المالية ومفتي العموم — المامورون بتحصيل الاموال بالمديريات يخضعون من رعايا الحكومة المتوفرة فيهم الاهلية اللازمة بحسب قوانينها (رابعاً) عليه ان يلاحظ ماموري التحصيل بحيث لا يحصلون الا الاموال المصرح بتحصيلها وكشوفات الاموال والرسوم المقررة لا بصير التحصيل بموجبها الامن بعد التأشير عليها به (خامساً) عليه ملاحظة تصرفات المصولات الصب التي تحصل من ضمن الايرادات بما فيه الارحجية للجزية وعلى كومتية المالية

عن الخمسة عشر في المائة على ثلاثة
اخماس ما بلغت القيمة التي قدرها
ليرة ١٢٠٠٠٠٠٠ على ديون المالية
السائر ونوات الدائرة على المالية

٤١٣٥٩٣٠

بقي

٢٠٦٨٩٧

جدول ثمة (٢)

ليرة

٩١٠٠٠٠٠

اصل الدين المتحد

تقر بل عنها صار استيعاده منه

ليرة

٥٩٠٩٢٨٠ قيمة دين الدائرة المقرر

٢٩٠٦١٥١ قيمة دين الدائرة السائر

٤٩٩٢٦١٦ } قيمة سلف سنة ٦٤ وسنة ٦٥
وسنة ١٨٦٧

١٢٠٠٠٠٠ السكت الحديدي ومينا اسكندرية

٢٤٢٤٢٩٧٧ ٤١٣٥٩٣٠ قية ما صار استيعاده من الصمام

بقي

٥٦٦٥٦٠٢٣ باقي الدين المتحد

٢٠٠٠٠٠ } قيمة سندات قبول للحكومة من سندات الدين
(العمومي في مقابلة مينا اسكندرية المعطاة تاميناً)

٢٤٢٩٧٧ قيمة الباقي تحت تصرف الحكومة

٥٩٠٠٠٠٠ حلة الدين المتحد

مبلغ التسعة وخمسين مليوناً المذكور اعلاه يكون مقسطاً على دفعيات سنوية قيمة الواحدة منها اربعة ملايين ومائة وسبعة وسبعون الفاً وسبع مائة وعشرون ليرة عن الامور تمان من خمسة وستين سنة والفوائد باعتبار سبعة المائة على الاصل من تاريخ ١٥ لوليو سنة ١٨٧٦ — دفع السنوية المذكورة يكون على قسطين كل منها ستة شهور وقيمتها ليرة ٢٠٨٨٨٦٠ — الايرادات المخصصة الان لصندوق الدين العمومي بمقتضى الذكر يتو الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ تبقى بمخصصة له ما عدا ما يترتب على هذا الذكر من التعديلات فانه يصير تسويته بمعرفة مفتي العموم الاتي الذكر عنها بعد وبمعرفة كومسارية الصندوق — سندات المليونين ليرة — الالة للحكومة عن مينا سكندرية لا يسوغ الصرف فيها الامن بعد تمام تسديد مبلغ سبعمائة الف واربعة الاف ليرة المستحق لمقاولي المينا في اول يناير سنة ١٨٧٧

(ثانياً في الامور تمان)

(م) عملية الامور تمان بصير اجراؤها بمعرفة كومسارية صندوق الدين ولاجل ازدياد تقود الامور تمان بصير حجز واحد من سعة من الموائد المقررة للدين يعني واحداً في المائة على راس المال المنتضي تسديت في اجداً كل سنة — النفود المتحصلة من الحجز المذكور تصاف للمبالغ المتبقية من متحصلات المقابلة وتستعمل في الامور تمان بطريق مشري سندات من سندات الدين واما اذا لم يحصل المشتري

ان تنظر في احسن الوسائل لتيار ذلك التصريف (م) ٩
مقتضى عموم الحسابات والدين العمومي عليه ان يؤدي كذلك
وظيفة مستشار بديوان المالية ووظائفه كالآتي (اولا) عليه
ملاحظة اجراء مفعول كافة اللوائح المتعلقة بديوان الحكومة
مع عدم الاخلال بالتصرفات المختصة بقومسيون الدين العمومي
(ثانيا) عليه تفتيش عموم حسابات الخزينة وجميع صناديق
الحكومة (ثالثا) من خصائص نظار الدواوين وروسا
المصالح ان يأمروا بكافة المصروفات انما لاجل صرف الاذونات
والتحصيل التي تصدر منهم يلزم ان يكون عليها تأشير من
مفتش العموم (رابعا) ليس لمفتش العموم المذكور ان
يتدخل في معرفة لزوم او عدم لزوم المصاريف التي تصرفها
الحكومة ولا يسوغ له التوقف في التأشير الا في الاذونات التي
تجاوز المربوط او التي يترتب من صرفها عدم القيام بالمصاريف
المطوور صرفها في المدة الباقية من مدة الميزانية (م) ١٠
لمفتش العموم الاشتراك في تحضير الميزانية انما ليس لما ان
يتعدى على وظائف نظار الدواوين الذين لم دون غيرهم ان
يخصصوا المربوط لاي نوع من المصروفات وعلى ذلك يصير
لحضير الميزانية بمعرفة ناظر المالية والمشار اليه بحصر بطرفه
كافة المبالغ التي تطلب ربطها وروسا المصالح متى تحسرت
الميزانية على وجه ما ذكر تعرض الى المجلس الخصوصي وهو
مستحضر مفتش العموم بطرفه ويجري الطر في الميزانية
وتعديلها ان اقتضى الحال ثم تعرض لدينا للحصول على امرنا
باعتدالها — على ناظر المالية ومفتش العموم ملاحظة تعيد
مقتضيات الميزانية بحاية الدقة (م) ١١ كافة الميزادات التي
ينبغي عليها صرف مبلغ تزيد قيمته عن واحد من اثني عشر من
اصل المربوط السنوي او التي تكون عن جملة سنوات يجب
الافرار عليها اولاً من طرف كومتية المالية (م) ١٢ من وظائف
كومتية المالية اعمال اللوائح والاستمارات العمومية المتعلقة بعموم
الحسابات واحرا مفعولها يكون بعد الحصول على امرنا
باعتمادها (م) ١٣ يكون احد مفتشي العموم المذكورين انكليزيا
والثاني فرساويا (م) ١٤ تعيين وانتخاب مفتشي العموم
متعلقان بارادتنا انما لاجل وثوقنا بلياقة وحسن سلوك
الاشخاص الذين تتعلق ارادتنا بانتخابهم بتخاير بطريقة غير
رسمية مع حكومتنا انكثرة وفرنسا ولا تستخدم الا الاشخاص
الحائزين للرخصة او القبول من حكوماتهم فاذا كان عدد
العيان لا يحصل الترخيص او القبول من طرف احدي
الحكومتين تختب من يلزم من ضمن ارباب الوظائف الرفيعة
بالحكومتين المذكورتين سواء كان بالخدمة او متقاعد (م) ١٥
تعيين مفتشي العموم يكون لمدة خمس سنوات وفي حالة
استعفاء احدها او وفاته بتعين بدله بالطريقة الموصى اعلاه
(م) ١٦ مرتبات ودرجة المفتشين المذكورين تكون متساوية
(م) ١٧ المفتشان المذكوران لا يكونان تابعين الا لما
(قومسيون الدين العمومي)

(م) ١٨ قومسيون الدين يكون مستديما الى ان يتسدد
كامل الدين بطريق الامور تسيان (م) ١٩ الكومسارية

الرخصة في ان يرسلوا النقود التي يستولونها مباشرة
الى بنكي انكلترة وفرنسا ويكون لهم التصرفات اللازمة
لارسال النقود المذكورة انما يجب عليهم ان يتفقوا
ابتداء مع ناظر المالية ومفتشي العموم (م) ٢٠ بتعين
بقومسيون الدين كومساري انكليزي وتعيين وانتخاب
هذا الكومساري متعلقان بارادتنا انما لاجل وثوقنا
من لياقة وحسن سلوك الشخص الذي يقع عليه انتخابنا
نتخاير بطريقة غير رسمية مع حكومة انكلترة ولا نستخدم
الا شخصا يكون حائزا للرخصة او القبول من طرف
حكومتهم فاذا لم يحصل الترخيص او القبول من طرف
الحكومة الانكليزية عند التعيين نختب احد ارباب
الوظائف الرفيعة بالمصالح الانكليزية سواء كان في
الخدمة او متقاعدا (م) ٢١ الاصناف والغلل التي
تتصل من اصل الاموال المطلوبة من المديريات
المخصصة لتأدية دفعيات الدين تكون تحت تصرف
كومسارية الصندوق دون غيرهم الذين لهم الرخصة
في مبيعها بعد اتفاقهم مع ناظر المالية ومفتشي العموم
على الكيفية المستحسنة للبيع (م) ٢٢ لا يسوغ لكومسارية
الدين ان يقبلوا وظائف اخرى بالقطر المصري

(السكك الحديدية ومينا اسكندرية)

(م) ٢٣ السكك الحديدية المستعملة الآن ومينا
اسكندرية يجعل لها ادارة خصوصية لا تكون تابعة
الا لنا وتكون تلك الادارة مركبة من خمسة مديرين
اثنان منهم انكليزيان وواحد فرساوي واثنان من
رعايا الحكومة المحلية — احد المديرين الانكليزيين
يكون بوظيفة رئيس (م) ٢٤ لا يترتب على الحاق ادارة
مينا اسكندرية بادارة السكك الحديدية وتخصيص
ايراداتها لسداد دفعيات الدين الممتاز ادنى اخلال
بالقوتورات الحالية المعقودة مع المقاولين ولا
تغيير شيء في علاقات الحكومة مع المقاولين
المذكورين بشأن الاشغال الباقية تحت التقييم
(م) ٢٥ تعيين وانتخاب المديرين متعلقان بارادتنا
انما لاجل الوثوق من لياقة وحسن سلوك المديرين
الاجانب الذين يقع عليهم انتخابنا نتخاير بطريقة غير
رسمية مع حكومتنا انكلترة وفرنسا ولا نستخدم الا
الاشخاص الحائزين للرخصة او القبول من طرف

الحكومة فإذا لم يحصل الترخيص أو الرضا من
الحكومتين فتتجب من يلزم من أرباب
الوظائف الرفيعة ملكية كانت أو عسكرية بالحكومتين
المذكورتين أو بقوميات السكك الحديد الكيرة
بها مستخدماً كل من ينتخب أو متقاعد (م) ٢٦
تعيين المديرين الأجانب يكون لمدة خمس سنوات
وفي حالة الاستعفاء أو الوفاة يتعين البديل بالطريقة
المقررة للتعيين (م) ٢٧ تستمر إدارة السكك الحديد
والمينا على تشكيلها بالهيئة السابق ذكرها الى ان
تسدد السندات الممتازة المذكورة اما بطريق
الامور تسمان او الدفع ولكون مينا سككدرية داخلية
ضمن هذه التامينات عن مبلغ مليونين من الليرة
الاسترلينية فيجوز اخراجها من هذا التامين وفصلها
من الادارة العمومية متى صار تسديد مليوني ليرة من
تلك السندات الممتازة اما بالامور تسمان او الدفع —
والسكك الحديد لكونها كذلك من ضمن التامينات
عن مبلغ خمسة عشر مليون ليرة من السندات الممتازة
فيجوز ايضاً استخلاصها من التامين متى تسددت
سندات الخمسة عشر مليوناً بطريق الامور تسمان
او الدفع (م) ٢٨ على المديرين المذكورين ان يعرضوا
لدينا عمن يقتضي انتخابه وتعيينه من ارباب
الوظائف العليا بالسكك الحديد والمينا ولم ان يعينوا
من تلقاء انفسهم باقي المستخدمين ولم الرخصة في
توقيف جميع المستخدمين من وظائفهم بل ولم رفعهم
منها من بعد التحقيق عليهم بمقتضى الاصول — يكون
للمديرين المذكورين الصلاحية دون غيرهم في اجراء
تعديلات بالتعريفات واللوائح الجارية الآن بعد
الاقرار عليها من لدنا وعليهم دون غيرهم اعمال كونترات
مشتري المئات المتحركة والثابتة وكذا الاصناف اللازمة
لتشغيل السكك الحديد والمينا ويقرون عما يلزم
تصليحه من المئات وخطوط السكة وعما يلزم لحفظ
وصيانة المينا وكل هذا بعد الاقرار عليه من لدنا (م) ٢٩
المصاريف الغير اعتيادية التي يتقرر بلزومها من طرف
المديرين ويصدر امرنا باعتمادها يصير تداركها من
الايرادات العمومية الواردة بالميزانية (م) ٣٠ كافة
ايرادات السكك الحديد والمينا مجرد تحصيلها يصير

توريدها الى صندوق الدين الخصيص ما لا يتجاوز
لازم للمصاريف الاعتيادية اللازمة للاعمال والمصاريف
هذا مع عدم الاخلال بحقوق مقابل المينا المقررة
بالكونترات (م) ٣١ قومسيون الدين يفتح حساباً
لجميع سدادات السندات الممتازة المقررة لها
فوائد خمسة في المائة وتعليه ان يترجم على حساب مخصوص
ايضاً النقود التي ترد اليه من مصلحة السكك الحديد
والمينا الى بنكي انكثرة وفرانسا لاجل تسديد دفعيات
السلفة الممتازة على السكك الحديد والمينا (م) ٣٢ اذا
لم تكف المبالغ التي ترد من ادارة السكك الحديد
والمينا لاداء دفعيات ذلك الدين الممتاز يجب على
قومسيون الدين ان يتدارك ما يلزم لذلك من اصل
الايرادات العمومية المخصصة له ويقدم سداًه على ما
سواء (م) ٣٣ كل ما هو وارد بالذكر يتبين الصادرين
منا بتاريخ ٢ و ٧ مايو سنة ٧٦ ولم يكن مخالفاً لمنطوق
هذا الدكر يتو بقى جارياً به العمل فمحرراً في ١٨
نوفمبر سنة ٧٦

(جدول)

عن بيان المبالغ المقررة لمصروفات الحكومة

سنة	ليرة	سنة	ليرة
١٨٧٨	٤٤٠٣٩٦١	١٨٧٧	٤٣٥٩٣٥٠
١٨٨٠	٤٥٠٠٠٠٠	١٨٧٩	٤٥٠٠٠٠٠
١٨٨٢	٤٥٠٠٠٠٠	١٨٨١	٤٥٠٠٠٠٠
١٨٨٤	٤٥٠٠٠٠٠	١٨٨٣	٤٥٠٠٠٠٠
١٨٨٥	٤٥٠٠٠٠٠		٤٥٠٠٠٠٠

دين موحد — صورة امر مال صادر لمطارة المالية
(جارج ١٥ القعدة سنة ٩٣ (٢١) نوفمبر
سنة ١٨٧٦) نبرة ٥٢٨

حيث سبق صدور دكر يتو منا بتاريخ ٧ مايو سنة ٧٦
بشان تسوية ديون الحكومة والدائرة السنية والآن
نقرر بالمجلس الخصوصي بما صدر به قراره الرقيم غرة
القعدة سنة ٩٣ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ٧٦ عن اجراء
بعض تعديلات في كيفية تسوية ديون الحكومة مع
انقصال ديون الدائرة السنية البالغ قدرها ليرة
٥٩٠٩٢٨٠ خمسة مليون وكسور مقررة وليرة
٢٩٠٦١٥١ مليونين وكسور سائرة لتسويتها بطريقة
خصوصية ثم بقاء المقابلة على وجه معلوم وزيادة التامين
فيما يتعلق بالدائرة وجميع ذلك على حسب التفاصيل

الموضحة هذا الذكر يتو الصادر فرنساوية الصابة بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ فلزم اصداره لدولتكم شرحاً على الذكر يتو المتني الذكر عنه للاجراء بمقتضاه ومرفوق به ترجمته عربياً مع الخمسة قوائم الاساسية للذكر يتو الماضي عليهم من دولتكم ومن كل من موسيو جوشن وموسيو جوبير وترجماتهم عربياً لاجراء مقتضاهم

دين موحد - ترجمة ذكر يتو ٦ ديسمبر سنة ٧٦

(نحن خديو مصر) بعد اخذ رأي مجلسا الخصوصي امرنا ونامر - انه قد صار التصديق في هذا اليوم على اللائحة التي بناء على امرنا قد قررنا ناطر مالىتنا فيما يتعلق بتنفيذ امرنا الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بخصوص استبدال الدين العمومي المصري ونصم اكما ياتي

(لائحة عن التعديلات التي ترتبت بناء على الديكريتو الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بخصوص عملية استبدال سندات دين الحكومة المصرية العمومي)

من حيث انه بناء على التعديلات التي حصلت في الديكريتو السابق صدوره بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بمقتضى الديكريتو الاحير الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ استوجب الحال بعض تعديلات في اللائحة السابق صدورها في ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦ فبناء على امر الحصرة الخديوية قد تقرر ما هو آت (م) اسندات الدين المتحد المنتجة لفائدة قدرها سبعة في المائة تتمتع اربابها بفوائدها من ابتداء ١٥ لوليوسنة ٧٦ ويكون استهلاكها بطريق الامور تسمان المائة مائة في مدة خمسة وستين سنة بواسطة قرعة تحصل في كل ستة اشهر مرة هذا مع عدم الاحلال بما تقرر في الديكريتو الرقم ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ نحو الاستهلاك بالمشتري او القرعة الاحتمالية عند عدم المشتري اما سندات السكك الحديدية ومينا اسكندرية المنتجة لفائدة قدرها خمسة في المائة فيتمتع اربابها بفوائدها في ابتداء ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٦ ويكون استهلاكها ايضاً المائة مائة في مدة خمسة وستين سنة بطريق الامور تسمان بواسطة قرعة تحصل في كل سنة اشهر مرة (م) ٢ السندات المذكورة تكون حق حاملها وتكون قيمة

الواحد منها خمسمائة فرنك والفيين وخمسمائة فرنك واتي عشر الف وخمسمائة فرنك وخمسة وعشرين الف فرنك او عشرين ليرة ومائة ليرة وخمسمائة ليرة والف ليرة استرلينية على حسب ما يرغبه ارباب السندات عند استخراجها ولا رباب السندات المذكورة ان يخبروا عما يرغبوه لغاية اول يوم من شهر فبراير سنة ١٨٧٧ (م) ٣ تكسب السندات بكل من اللغتين الفرنسية والانكليزية وتوضع عليها التبعة الفرنسية والانكليزية على حسب رغبة ارباب السندات ومصاريف التبعة على الحكومة المصرية ويكون في كل سند منها كوبونات لمدة خمسة وستين سنة وكل كوبون لسته اشهر يدفع في ١٥ يناير و ١٥ لوليو عن سندات الدين المتحد وفي ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر عن سندات السكك الحديدية ومينا اسكندرية واول كوبون من سندات الدين المتحد يدفع في ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ اما اول كوبون عن سندات السكك الحديدية ومينا اسكندرية فيدفع في ١٥ ابريل سنة ١٨٧٧ (م) ٤ السندات المذكورة تكون ممضاة من اثنين نائبين عن الحكومة المصرية واحد منهما بالاكل يكون من الكمسارية المديرين لصندوق الدين العمومي المتشكل بمقتضى الديكريتو الرقم ٢ مايو سنة ١٨٧٦ ولا يجوز ان يترتب عليها ادنى رسم من طرف الحكومة المصرية (م) ٥ الاقتراع على السندات لاستهلاك اصل الدين في كل سنة اشهر على الوجه المنتظم يحصل جهازاً بمصر القاهرة بمعرفة المامورين المديرين لصندوق الدين العمومي ويكون حصوله في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر عن سندات الدين المتحد وفي ١٥ يناير و ١٥ لوليو عن سندات السكك الحديدية ومينا اسكندرية وحيث انه لا يمكن الان تعيين الوقت الذي تحصل فيه الاقتراعات الاولى فيصير تعيين ذلك الوقت فيما بعد على شرط المبادرة ما امكن في تعيينه بحسب تقدم تشغيل السندات الذي يحصل مع غاية الاهتمام - والسندات التي تخرج في القرعة يكون تسديدها في آن واحد مع الكوبون الذي يستحق عقب الاقتراع اما ميعاد سداد سندات اول اقتراع فانه يتعين فيما بعد متى علم ميعاد حصول الاقتراع

ملفات

من سلفة سنة ٦٢ — ١٠٦٢ ٧١٦٠ من سلفة سنة ٦٨ —
٣١١٢٦٧٩٨ من سلفة سنة ٧٣ — والمجموع
٤٤٢٧٠٩٥٨ ليرة — فبقسمة السبعة عشر مليوناً النتيجة
للفائدة قدرها خمسة في المائة تكون نتيجة القيمة ١ /
٣٨ في المائة (ثالثاً) سندات سلف سنة ٦٤ وسنة ٦٥
وسنة ٦٧ تبقى على ما هي عليه نظراً لعدم دخولها في
عملية الاستبدال وما يكون تقدم منها للاحتبدال
وصار ابطاله عملاً بالذكر بتو السابق صدوره في ٧ مايو
سنة ٧٦ يجب رده لمن قدمه مع التأشير عليه باعادة
اعتماده وما يكون دفع لاربابه من المبالغ يجري احتسابه
من اصل ما يستحق دفعه اليهم في المستقبل (ثالثاً)
ارباب البونات المتكون منها الدين السائر كما تقرر
بالذكر بتو الرقم ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ يعطى لمائة جنيه
وعشرة جنيهات قيمة اسمية من الدين المتحد ذى
الفائدة سبعة في المائة في مقابلة كل مائة جنيه من
البونات — ولجل تكوين مبلغ كل مائة جنيه المذكورة
يصير احتساب قيمة البونات بضميمة الفائدة عليها باعتبار
سبعة في المائة سنوي لغاية ١٥ لوليوسنة ٧٦ عن
البونات المستحقة قبل هذا التاريخ وباستبدال المائة
سبعة سنوي بطريق الاسكوت عن البونات التي
تستحق بعد التاريخ المذكور (م) ٩ لا تعطى سندات
من الدين المتحد عن الكسورات التي تكون اقل من
خمسة فرنك او عشرين ليرة استرلينية بل التكيلات
التي تبقى طرف ارباب السندات في نظير حصولهم على
سند بخمسة فرنك او عشرين ليرة تدفع عيناً باعتبار
تسعين وتسعة اعشار في المائة من القيمة الاسمية انما
يجوز اعطاء وصولات وقفية بالكسورات لاربابها كما
انه يجوز انضمام جملة كسورات على بعضها البعض للحصول
على سند واحد (م) ١٠ كافة سندات السلف القديمة
والديون السائرة التي تقدم للاستبدال يجري مراجعتها
بمعرفة احد المندوبين النائبين عن الحكومة المصرية
وهذه السندات القديمة يجري ابطالها ويحضر محضر
بمحضر نائب عن الحكومة المصرية مثبتاً لابطالها
(م) ١١ اذا لم تكن السندات الجديدة جاهزة لتسليمها
لاربابها وقت تقديم سندات السلف القديمة وسندات
الديون السائرة للاستبدال يعطى لحامليها وصولات

المذكورة ولا يجوز في حال من الاحوال العمل بمقتضى
الاجراءات الموضحة بهذه المادة فيما يتعلق بالاستهلاك
الواجب اجراؤه بمقتضى الذكر بتو الرقم ١٨ نوفمبر سنة ٧٦
بطريق المشتري او بالقرعة الاحتمالية في حالة عدم المشتري
(م) ٦ دفع قيمة ما يستحق من الكوبونات والسندات
التي تخرج في القرعة يكون بالعملة الذهب بدون
استقطاع شيء منها غير الاستقطاع المختص بالكوبونات
المذكور عنه بالمادة السادسة من الذكر بتو الصادر في
١٨ نوفمبر سنة ٧٦ والدفع يكون في مصر المحروسة ومدينة
باريس ومدينة لوندرة باعتبار كيو الليرة الاسترلينية
خمسة وعشرين فرنك من غير زيادة ولا نقصان (م) ٧
من حيث ان سندات الدين المتحد لا تستحق الفوائد
عليها الا من ابتداء ١٥ لوليوسنة ٧٦ فجميع كوبونات
السندات القديمة التي تستحق قبل ذلك التاريخ تسدد
قيمتها بالعملة الذهب في تاريخ استحقاقها عند تقديمها
من اربابها اما كسور الكوبونات عن السندات القديمة
الذي يكون استحقاق لاربابه في ١٥ لوليوسنة ٧٦ فتدفع
قيمتها بالعملة الذهب عند استبدال السندات القديمة
لسندات الدين المتحد هذا ومن حيث ان سندات
السكك الحديد ومينا اسكندرية محتسبة الفائدة عليها
من ابتداء ١٥ اكتوبر سنة ٧٦ فلحاملي السندات
المذكورة الحق في الفوائد عن المدة التي مضت من ١٥
لوليوالى ١٥ اكتوبر سنة ٧٦ اعني ثلاثة اشهر باعتبار
خمسة في المائة سنويا وهو عين المقدار المقابل لمقدار
فائدة هذه السندات الممتازة فيكون المستحق لم واحد
وربع في المائة على القيمة الاسمية وذلك غير الفوائد
المستحقة لغاية ١٥ لوليوسنة ٧٦ (م) ٨ استبدال
السندات يكون على الوجه الآتي (اولاً) استبدال
سندات سلف سنة ٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٣ يكون
باعتماد المائة مائة اعني انه بدل السندات القديمة تعطى
سندات جديدة قيمتها الاسمية مساوية للقيمة الاسمية
التي للسندات القديمة وحيث ان سندات السبعة عشر
مليون ليرة على السكك الحديد ومينا اسكندرية قد
تخصت لحاملي سندات السلف المذكورة بهذه المادة
فتكون نسبة تخصيصها اليهم كالاتي — قيمة الباقي من
السلف المذكورة لغاية ١٥ لوليوسنة ٧٦ ٢٥١٧٠٠٠ ليرة

وفتية مثبتة للتقديم ومشتتة على بيان السندات المتقدمة وغير ذلك من البيانات المعتادة (م) ١٢ يعتبر صحيحاً تسليم السندات الجديدة لحاملي السندات القديمة أو لحاملي الوصولات الوقتية عما تقدم منهم من السندات لاستبدالها (م) ١٣ عمليات استبدال السندات تحصل بغير مصروف على حاملها انما عليهم ان يقدموا سنداتهم الى الجهات التي تمنع للاستبدال ويسرع حالاً بلا تأخير في اجراء العمليات المذكورة ثم يصدر اعلان فيما بعد يعين فيه الوقت الذي تنتهي فيه العمليات المذكورة (م) ١٤ كافة العمليات المتعلقة باستبدال السندات وبتوحيد الدين العمومي المصري يصير اجراؤها بمعرفة بنك الكونتوارديسكونت بباريز وبمعرفة فروع في لوندرة وغيرها ويصير حصرها في باريز في مركز البنك المذكور الذي له ان يعين وكلاً عنه لاستبدال السندات في اي جهة يستصوبها

دين موحد — (٥) امر عال صادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٦ بتعديل مواعيد تسديدات فوائد واستهلاك الدين الموحد في كل سنة شهور

قد صار الاطلاع على المادة الاولى من الدكرينو الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وعلى المادة الخامسة من الدكرينو الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وعلى المادة الثالثة من الدكرينو المؤرخ في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ فمن حيث انه على مقتضى النصوص المدونة في المادتين الاولين المذكورين اعلاه يجب تسليم سندات الدين الموحد محسوبة عليها الفوائد من ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ وان تسديدات الفوائد والاستهلاك يجب اجراؤها في كل ستة شهور اي في ١٥ يناير و ١٥ يوليو من كل سنة — وحيث ان المواعيد المعتادة لتحصيل الاموال لا توافق مواعيد استحقاق الاقساط المبنية في نصوص المواد المذكورة وحيث انه تبين ايضاً من التجارب ان نص المادة الثالثة من الدكرينو المؤرخ في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ الذي يقضي بملزومية الخزينة بتكاملة الاقساط التي مدة كل واحد منها ستة شهور قبل استحقاقها بخمسة عشر يوماً عند عدم كفاية الايرادات المخصصة للدين يمكن ان يترتب عليه حصول صعوبات يتأتى منع وقوعها بواسطة تقريب الميعاد المحدد على الوجه المذكور من تاريخ استحقاق الاقساط امرنا ونأمر بما

هوأت (م) ١ تسديد فوائد واستهلاك الدين الموحد في كل ستة شهور يكون من الآن فصاعداً في اول مايو واول نوفمبر من كل سنة فالكوبون الاول المتصل بالسندات القطعية يكون استحقاقه في اول مايو سنة ١٨٧٨ والكوبون الاخير يكون استحقاقه في اول نوفمبر سنة ١٩٤١ (م) ٢ الفوائد المستحقة عن المدة من ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ الى اول مايو سنة ١٨٧٨ يجري دفعها على الوجه الآتي — ٢/٤ في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ اي سبعة شلينات عن كل سند قيمة عشرين ليرة استرلينية وذلك عند تقديم السندات الوقتية — ٢/٤ في اول مايو سنة ١٨٧٨ اي اثني عشر شلينا عن كل سند قيمة عشرين ليرة استرلينية وذلك عند تسليم الكوبون الاول المتصل بالسندات القطعية (م) ٣ الاستهلاك بطريق شراء سندات بواسطة المبلغ المتكون من حيز واحد في المائة على القيمة الاصلية الباقية تحت الاستهلاك يستمر اجراؤه بدون ادنى انقطاع — واول اداء قيمة السندات المقنضي استهلاكها بطريق القرعة لا يحصل الا في اول مايو سنة ١٨٧٨ (م) ٤ المبالغ التي توردها لصندوق الدين المصالح المرهونة من يوم ٢٦ ابريل الى يوم ٢٥ اكتوبر بما فيها هذا اليوم تكون لحساب قسط الستة شهور استحقاق اول نوفمبر والمبالغ التي ترد للصندوق المذكور من يوم ١٢ اكتوبر الى يوم ٢٥ ابريل بما فيها هذا اليوم تكون لحساب قسط الستة شهور استحقاق اول مايو — وفي ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر من كل سنة يطلب قومسيون الدين من الحكومة تكلة المبلغ اللازم لتسديد القسطين اللذين مدة كل واحد منهما ستة شهور استحقاق اول مايو واول نوفمبر — واما المبالغ التي توردها لصندوق الدين المصالح المرهونة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٧٧ (والغاية داخله) فيصير صرفها في تسديد الكوبون المقنضي دفعه في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٧

دين موحد — ٥ ترجمه دكرينو در في ١٢ ديسمبر سنة ٧٨ بناء على ما عرضه الينا مجلس النظار وبالنسبة لموافقة ذلك لرأي قومسيون صندوق الدين العمومي اصدرنا امرنا هذا (اولاً) المواد المنصوص عليها في مواد ٧ الى

ملحوظات

١٧ من دكرينو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يبطل عملها مؤقتاً

دين موحد — ٠ { اعادة تاريخها ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٠
١٠ من جانب كل من موسيو مارفج
وده بلتيير المفتشين العموميين الى جناب سير ريفرس ويلسون
رئيس كومسيون التصفية

يستحق دفع قسط الستة اشهر من الدين الموحد سيف
اول شهر مايه القابل وبلا شك ان الكومسيون الذي
فتح رياستكم ليس متقدماً في اشغاله حتى يمكنه ان
يعطي رأيه من الآن في مسألة مقدار الفائدة الذي
يقتضي تحديده عن المستقبل الا ان الحكومة هي
الآن كما انها كانت في اول نوفمبر الاخير غير قادرة على
دفع فوائد هذا الدين بأكثر من اربعة في المائة ومن
جهة اخرى ترس الحكومة ان الانسب من الآن
اتخاذ قرار مؤقتاً يرتكن عليه صندوق الدين كي لا يعطي
اعلام طلب لحاملي السندات عن قيمة فرق الفائدة الذي
لا يدفع ولا يخفى على جنابكم ان احكام المحاكم المختلطة
لم تقر على ان يتكون من اعلام الطلب المذكورة سند
يمكن الرجوع به على الحكومة هذا وان الحكومة مستعدة
بان تحدد فوائد الدين الموحد بواقع اربعة في المائة
بموجب دكرينو يصدر منها عن استحقاق اول مايه القابل
فبناء عليه ترجوكم الحكومة بان تعرفوها ان كان
الكومسيون لا يرى ادنى مانع من اصدار ونشر هذا
الدكرينو — ومننا لجنابكم مزيد الاحترام اللائق
بعالي المقام

(ترجمة افادة تاريخها ٢٥ ابريل سنة ٨٠ من
جناب سير ريفرس ويلسون رئيس كومسيون
التصفية الى جناب المفتشين العموميين)

بافادة جنابكم الرقيمة ٢٤ ابريل كلفتموني بان اخبر
كومسيون التصفية ان الحكومة قصد ان تحدد مقدار

فائدة الدين الموحد المستحق دفع الكوبون عنه في اول
شهر مايو القابل بواقع اثنين في المائة من القيمة الاسمية
بدكرينو يصدر عن ذلك وترجيتوني بان اعرفكم عن
رأيه في صلاحية هذا القرار فأفيد حضرتكم ان
الكومسيون ليس متقدماً ولا بد في اشغاله حتى يمكنه
ان يعطي رأيه الآن في هذه المسألة اما اذا كانت
الحكومة ترى انه يلزم تغيير مقدار فائدة الكوبون مؤقتاً
بدكرينو يصدر منها فقد يرى الكومسيون انه ينبغي
للحكومة ان تأخذ تحت مسؤوليتها خاصة ما تفعله
برأيها من الاجراءات التي تقضيها الحالة الحاضرة —
واما ما يخص بالكومسيون فانه ينبغي له ان يقتصر على
محافظة الحقوق التي فوضت اليه بدكرينو ٣١ مارث
بشان تسوية علاقات الحكومة مع مداينها تسوية
قطعية — ومننا لجنابكم مزيد الاحترام اللائق بعالي
المقام

(دكرينو)

(نحن خديو مصر) بناء على ما رفعه الينا ناظر ماليتنا
وموافقة مجلس نظارنا على ذلك وبعد الاطلاع على
التحريات المتبادلة بين المفتشين العموميين وقومسيون
التصفية اصدرنا امرنا بما هوآت (م) ا كوبون الدين
الموحد الذي يستحق في اول مايو القابل يدفع باءتبار
فائدة قدرها اربعة في المائة سنوياً على القيمة
الاسمية لسندات الدين المذكور

دين موحد — ٠ (ر) تصفية — ٠ دين ممتاز — ٠

صندوق الدين — ٠ ناظر ١٠ دسمبر سنة ٧٨

دين النفقة — ٠ (ر) نفقة

دين (دفع قل انصاء المدة) — ٠ (ر) رهس ٩ سوال

سنة ١٢٩٧

ديوان الاتعمال العمومة — ٠ (ر) اشغال عمومية



ذبح المواشي — أمر عال صادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٦

بناءً على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد سماع اقوال مجلس شورى القوانين امرنا بما هو ات (م) ١ تقررت عوائد ذبح المواشي بمصر القاهرة على مقتضى التعريفة الآتية وفي ٢٥ قرش على كل رأس من الابقار والجاموس والجمال والمخيل وباقى المواشي الكبيرة و ١٥ على كل رأس من عجول البقر والجاموس ومن المختبر بوه فروش و ٢٠ بارة على كل رأس غنم من الخرفان والنعاج والماعز وخلافه (م) ٢ لا يسوغ تحصيل رسم اخر على ذبح المواشي من اي نوع كان لا من اصل المذبوح ولا نقدا بخلاف العوائد المبينة بالمادة الاولى

ذبح المواشي — (ر) حيوان : ماشية — سلخانة

ذراع بلدي — (صورة منشور صادر في ١٢ صفر سنة ١٢٩٩ (٤ يناير سنة ١٨٨٢) بشأن

اعتبار الذراع البلدي في المحصر ثمانية وخمسين ستي مأمورية اسكندرية كانت اجرت مشترى مقدار من المحصر الممار لنرش المساجد في شهر رمضان سنة ١٢٩٨ باعتبار الذراع سبعة وخمسين ستي وبمكاتب ناظر قلم العارات عما اذا كان هذا المقاس هو الجاري ام بخلافه فيد من حضرته ان اعتماد

طول الذراع البلدي في المحصر ثمانية وخمسون ستي و يرغب مكاتب الجهات باعتماد ذلك الاعتبار وقد تقرر بجلسته يوم غرة صفر سنة ١٢٩٩ انه من بعد اعتياده بالمراجعة يصير اعلانه للنزوع فينا عليه لزم تحريره بحضوركم للمطلوبه

ذراع قاشي — (ر) مقاييس

ذراع معاري — (ر) مقاييس

ذري — (ر) بيع (مجله ١٣٦

ذكر — (ر) عذر (ق ٦٦

ذو سلطان — (ر) مدة طويلة (مجله ١٦٣٦

ذواليد — (ر) بينة (مجله ١٦٧٦

ذمي — (ر) نفقة — نكاح (ولاية) (ش ٣٩ —

١٢٠ الى ١٢٥ — وصية (ش ٥٤٢ — مواريث (ش ٥٨٥

ذوو الارحام — (ر) مواريث (ش ٥٨٤ —

٦٣٩ وما بعده

ذوو الاعصاب — (ر) مواريث (ش

تم بعونه تعالى الجزء الثاني من قاموس الادارة والقضا

وسيله الجزء الثالث

